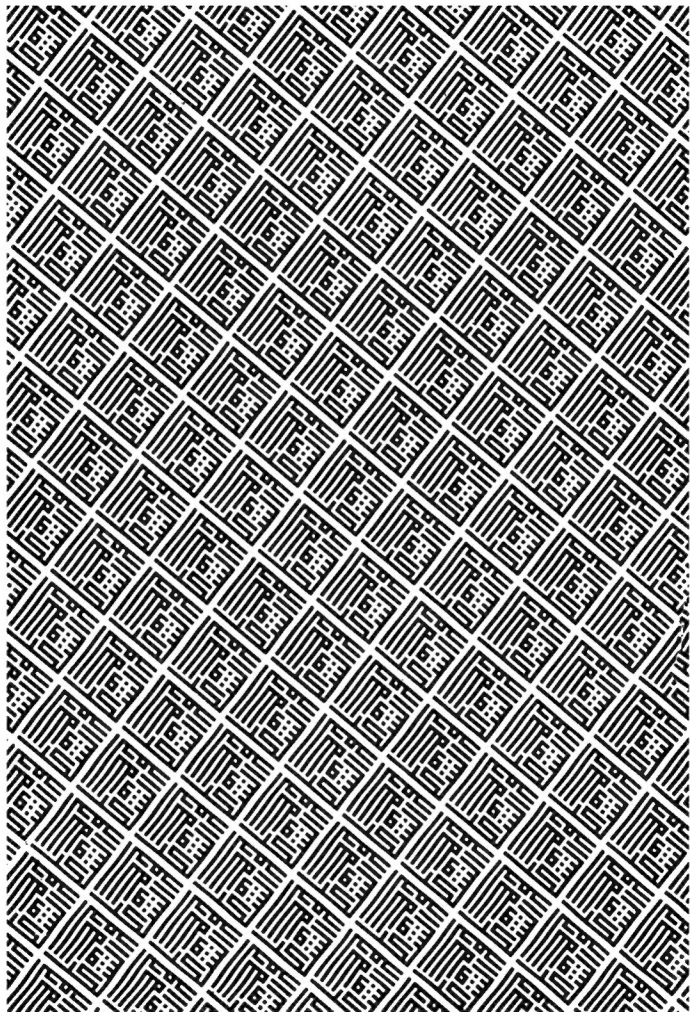
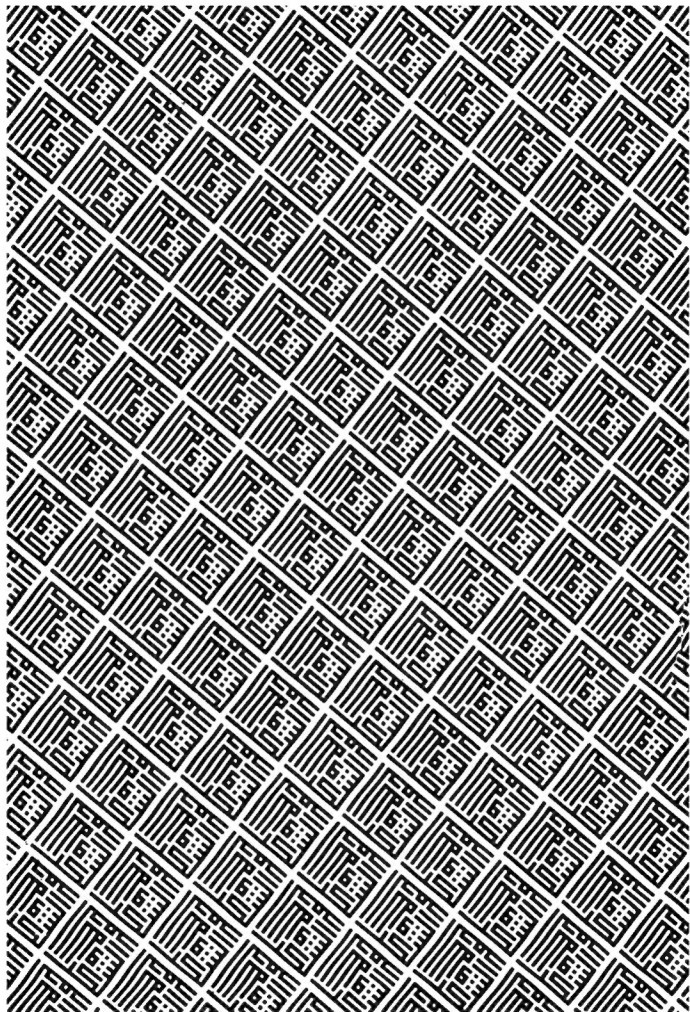


محاضر
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٢





الدولة المصرية

مجلس الشيوخ

مجموعة محاضرات دور الانعقاد الثامن

من ٨ يوليو سنة ١٩٣٢ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

الفهرس المجالى لمجموعة محاضر دور الاعتقاد الثامن لمجلس الشيوخ

رقم الصفحة	رقم الملحق	الوصف	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
٢٨	٢٩-٢٨	١- ملاحقة حشرة النسخ الحزم حسن ميري بلينيان استقالة حشرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا ٢- حكة حشرة النسخ الحزم علي نهمي باشا ميان ٣- استقالة حشرة صاحب الدولة محمد توفيق نسم باشا ٤- استقالة مدير الجاسة المصرية (انظر سؤال رقم ٥٤) استنكار - (انظر تبة) إسقاط عضوية - (انظر نهم) استكدرية - (انظر مام) أسمدة - (انظر سؤال رقم ٢٩) إصلاح طرق - (انظر اقتراح رقم ١٧) أطفال - (انظر مشروع قانون رقم ٢) إعادة مناقشة - (انظر قانون النظام الداخلي للبلدان) اعتداد إضافي : (انظر مشروعات القوانين رقم ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد
حجرة الشيخ المحترم أمين ساي ياشا			١٧- اقتراح بإصلاح الفرق الموصلة من السلم إلى سبي ياني - إلى مرسى طروح - إلى سيوه - إلى القنينة ثم إلى برج العرب	١٢	١١٨-١١٩ } ١٤٨-١٤٩ }
٥ - اقتراح بجلل الماديات الصيفية مدة نصف شهر ...			١٨- اقتراح بقيام وزارة الأوقاف ببناء المسجد الموجود بجهة سيدي ياني	١٢٧	١٤٨-١٤٩ }
٦ - اقتراح بقيام سكان القرى أو الحكومة بصل طلبات لشرب بيعة من الساكن			١٩- اقتراح بجلل مد رشيد سدا دايا مع توسيع ترعة القرواية لري أراضي مربوط والانتفاع بها بعد إصلاحها	١١٨	١٤٨-١٤٩ }
٧ - اقتراح بشأن تدوير مياه القرب للمدينة الاسكندرية			٢٠- اقتراح بتخصيص اية السلك الجديدة في المدينة كقاعة من المساحة بين القنينة والاسكندرية بمقدار ٥٠٪		
حجرة الشيخ المحترم علي نهي ياشا			٢١- اقتراح بقيام وزارة الزوايا بإنشاء حقول لتجارب في مرسى طروح والسلم وديدي ياني وسيوه أسوة بالحقول التي أنشأتها في برج العرب		
٨ - اقتراح بوضع الأوقاف التي يرضعها تسريح مع قيام وزارة الأوقاف بتخصيص طلبات القري بالمحلات واشتراك الخراف غير الإسلامية في الإغاة في قرانيا			٢٢- اقتراح بإمام الفرق التي من سيدي ياني إلى سيوه		
حجرة الشيخ المحترم محمد غني بك			٢٣- اقتراح بدمج البرك الموجودة حالا بالمحاجر القريبة من المدينة بمرسوط الاسكندرية مع تحصيل تأمين من طالي القري بفتح الأجار لسرف مع دم مايبعد من البرك في حالة أخيرهم من ردعها ...		
٩ - اقتراح ببناء الماء المادة ١٤٢ من قانون النظام المأجل لبرلمان			٢٤- اقتراح بإنشاء مدرسة ابتدائية في مرسى طروح ...		
١٠- اقتراح بتعديل المادة ١٣١ من قانون النظام المأجل لبرلمان بمواز الجار على مكافأة الأضلاع لفظة حكوميا حكائيا			٢٥- اقتراح بفتح أبواب أخرى غير البرن الموجودة من طريق مرسى طروح إلى سيوه مع تسميع فتح الآبار في كل البصرة		
حجرة الشيخ المحترم محمد عجب ياشا			٢٦- اقتراح من أبناء السيل والشافين		
١١- اقتراح بشئ إلى لغة من بين حضرات أعضاء المجلس لوضع اللائحة المأجلة وبالقر في كل اقتراح يقدم بطلب لإجراء تعديل في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ - موافقة المجلس على أن يمتنع للكتب في وضع اللائحة وفي النظر في الطلبات المتعلقة بتعديل المرسوم بقانون المذكور			ردود للوزارات على الاقتراحات مقدمة من الدورة الماضية :		
حجرة الشيخ المحترم محمد منصور اندي			كتاب وزارة الداخلية من اقتراح حجرة الشيخ المحترم على نهي ياشا لتلخيص بضم المديريات على أساس المشاركة فيها ووضع الميزان في دوية واحدة ...		
١٢- اقتراح بدمج الماء مدرسة عين الانداتيرقدم لمجالها إلى مجلس مديرية القرية			كتاب من وزارة الزراعة من اقتراح حجرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القرار اندي الخاص بزيادة التقنين للقرى جميع بلاد مركزوه ويجدد مركزى دموق وكفر الشيخ - تابل حجرة المقترح من القراحة ...		
١٣- اقتراح بشأن الإيجار من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - ٢٢٩٧ - ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠ - ٢٣٠١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩ - ٢٣١٠ - ٢٣١١ - ٢٣١٢ - ٢٣١٣ - ٢٣١٤ - ٢٣١٥ - ٢٣١٦ - ٢٣١٧ - ٢٣١٨ - ٢٣١٩ - ٢٣٢٠ - ٢٣٢١ - ٢٣٢٢ - ٢٣٢٣ - ٢٣٢٤ - ٢٣٢٥ - ٢٣٢٦ - ٢٣٢٧ - ٢٣٢٨ - ٢٣٢٩ - ٢٣٣٠ - ٢٣٣١ - ٢٣٣٢ - ٢٣٣٣ - ٢٣٣٤ - ٢٣٣٥ - ٢٣٣٦ - ٢٣٣٧ - ٢٣٣٨ - ٢٣٣٩ - ٢٣٤٠ - ٢٣٤١ - ٢٣٤٢ - ٢٣٤٣ - ٢٣٤٤ - ٢٣٤٥ - ٢٣٤٦ - ٢٣٤٧ - ٢٣٤٨ - ٢٣٤٩ - ٢٣٥٠ - ٢٣٥١ - ٢٣٥٢ - ٢٣٥٣ - ٢٣٥٤ - ٢٣٥٥ - ٢٣٥٦ - ٢٣٥٧ - ٢٣٥٨ - ٢٣٥٩ - ٢٣٦٠ - ٢٣٦١ - ٢٣٦٢ - ٢٣٦٣ - ٢٣٦٤ - ٢٣٦٥ - ٢٣٦٦ - ٢٣٦٧ - ٢٣٦٨ - ٢٣٦٩ - ٢٣٧٠ - ٢٣٧١ - ٢٣٧٢ - ٢٣٧٣ - ٢٣٧٤ - ٢٣٧٥ - ٢٣٧٦ - ٢٣٧٧ - ٢٣٧٨ - ٢٣٧٩ - ٢٣٨٠ - ٢٣٨١ - ٢٣٨٢ - ٢٣٨٣ - ٢٣٨٤ - ٢٣٨٥ - ٢٣٨٦ - ٢٣٨٧ - ٢٣٨٨ - ٢٣٨٩ - ٢٣٩٠ - ٢٣٩١ - ٢٣٩٢ - ٢٣٩٣ - ٢٣٩٤ - ٢٣٩٥ - ٢٣٩٦ - ٢٣٩٧ - ٢٣٩٨ - ٢٣٩٩ - ٢٤٠٠ - ٢٤٠١ - ٢٤٠٢ - ٢٤٠٣ - ٢٤٠٤ - ٢٤٠٥ - ٢٤٠٦ - ٢٤٠٧ - ٢٤٠٨ - ٢٤٠٩ - ٢٤١٠ - ٢٤١١ - ٢٤١٢ - ٢٤١٣ - ٢٤١٤ - ٢٤١٥ - ٢٤١٦ - ٢٤١٧ - ٢٤١٨ - ٢٤١٩ - ٢٤٢٠ - ٢٤٢١ - ٢٤٢٢ - ٢٤٢٣ - ٢٤٢٤ - ٢٤٢٥ - ٢٤٢٦ - ٢٤٢٧ - ٢٤٢٨ - ٢٤٢٩ - ٢٤٣٠ - ٢٤٣١ - ٢٤٣٢ - ٢٤٣٣ - ٢٤٣٤ - ٢٤٣٥ - ٢٤٣٦ - ٢٤٣٧ - ٢٤٣٨ - ٢٤٣٩ - ٢٤٤٠ - ٢٤٤١ - ٢٤٤٢ - ٢٤٤٣ - ٢٤٤٤ - ٢٤٤٥ - ٢٤٤٦ - ٢٤٤٧ - ٢٤٤٨ - ٢٤٤٩ - ٢٤٥٠ - ٢٤٥١ - ٢٤٥٢ - ٢٤٥٣ - ٢٤٥٤ - ٢٤٥٥ - ٢٤٥٦ - ٢٤٥٧ - ٢٤٥٨ - ٢٤٥٩ - ٢٤٦٠ - ٢٤٦١ - ٢٤٦٢ - ٢٤٦٣ - ٢٤٦٤ - ٢٤٦٥ - ٢٤٦٦ - ٢٤٦٧ - ٢٤٦٨ - ٢٤٦٩ - ٢٤٧٠ - ٢٤٧١ - ٢٤٧٢ - ٢٤٧٣ - ٢٤٧٤ - ٢٤٧٥ - ٢٤٧٦ - ٢٤٧٧ - ٢٤٧٨ - ٢٤٧٩ - ٢٤٨٠ - ٢٤٨١ - ٢٤٨٢ - ٢٤٨٣ - ٢٤٨٤ - ٢٤٨٥ - ٢٤٨٦ - ٢٤٨٧ - ٢٤٨٨ - ٢٤٨٩ - ٢٤٩٠ - ٢٤٩١ - ٢٤٩٢ - ٢٤٩٣ - ٢٤٩٤ - ٢٤٩٥ - ٢٤٩٦ - ٢٤٩٧ - ٢٤٩٨ - ٢٤٩٩ - ٢٥٠٠ - ٢٥٠١ - ٢٥٠٢ - ٢٥٠٣ - ٢٥٠٤ - ٢٥٠٥ - ٢٥٠٦ - ٢٥٠٧ - ٢٥٠٨ - ٢٥٠٩ - ٢٥١٠ - ٢٥١١ - ٢٥١٢ - ٢٥١٣ - ٢٥١٤ - ٢٥١٥ - ٢٥١٦ - ٢٥١٧ - ٢٥١٨ - ٢٥١٩ - ٢٥٢٠ - ٢٥٢١ - ٢٥٢٢ - ٢٥٢٣ - ٢٥٢٤ - ٢٥٢٥ - ٢٥٢٦ - ٢٥٢٧ - ٢٥٢٨ - ٢٥٢٩ - ٢٥٣٠ - ٢٥٣١ - ٢٥٣٢ - ٢٥٣٣ - ٢٥٣٤ - ٢٥٣٥ - ٢٥٣٦ - ٢٥٣٧ - ٢٥٣٨ - ٢٥٣٩ - ٢٥٤٠ - ٢٥٤١ - ٢٥٤٢ - ٢٥٤٣ - ٢٥٤٤ - ٢٥٤٥ - ٢٥٤٦ - ٢٥٤٧ - ٢٥٤٨ - ٢٥٤٩ - ٢٥٥٠ - ٢٥٥١ - ٢٥٥٢ - ٢٥٥٣ - ٢٥٥٤ - ٢٥٥٥ - ٢٥٥٦ - ٢٥٥٧ - ٢٥٥٨ - ٢٥٥٩ - ٢٥٦٠ - ٢٥٦١ - ٢٥٦٢ - ٢٥٦٣ - ٢٥٦٤ - ٢٥٦٥ - ٢٥٦٦ - ٢٥٦٧ - ٢٥٦٨ - ٢٥٦٩ - ٢٥٧٠ - ٢٥٧١ - ٢٥٧٢ - ٢٥٧٣ - ٢٥٧٤ - ٢٥٧٥ - ٢٥٧٦ - ٢٥٧٧ - ٢٥٧٨ - ٢٥٧٩ - ٢٥٨٠ - ٢٥٨١ - ٢٥٨٢ - ٢٥٨٣ - ٢٥٨٤ - ٢٥٨٥ - ٢٥٨٦ - ٢٥٨٧ - ٢٥٨٨ - ٢٥٨٩ - ٢٥٩٠ - ٢٥٩١ - ٢٥٩٢ - ٢٥٩٣ - ٢٥٩٤ - ٢٥٩٥ - ٢٥٩٦ - ٢٥٩٧ - ٢٥٩٨ - ٢٥٩٩ - ٢٦٠٠ - ٢٦٠١ - ٢٦٠٢ - ٢٦٠٣ - ٢٦٠٤ - ٢٦٠٥ - ٢٦٠٦ - ٢٦٠٧ - ٢٦٠٨ - ٢٦٠٩ - ٢٦١٠ - ٢٦١١ - ٢٦١٢ - ٢٦١٣ - ٢٦١٤ - ٢٦١٥ - ٢٦١٦ - ٢٦١٧ - ٢٦١٨ - ٢٦١٩ - ٢٦٢٠ - ٢٦٢١ - ٢٦٢٢ - ٢٦٢٣ - ٢٦٢٤ - ٢٦٢٥ - ٢٦٢٦ - ٢٦٢٧ - ٢٦٢٨ - ٢٦٢٩ - ٢٦٣٠ - ٢٦٣١ - ٢٦٣٢ - ٢٦٣٣ - ٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦ - ٢٦٣٧ - ٢٦٣٨ - ٢٦٣٩ - ٢٦٤٠ - ٢٦٤١ - ٢٦٤٢ - ٢٦٤٣ - ٢٦٤٤ - ٢٦٤٥ - ٢٦٤٦ - ٢٦٤٧ - ٢٦٤٨ - ٢٦٤٩ - ٢٦٥٠ - ٢٦٥١ - ٢٦٥٢ - ٢٦٥٣ - ٢٦٥٤ - ٢٦٥٥ - ٢٦٥٦ - ٢٦٥٧ - ٢٦٥٨ - ٢٦٥٩ - ٢٦٦٠ - ٢٦٦١ - ٢٦٦٢ - ٢٦٦٣ - ٢٦٦٤ - ٢٦٦٥ - ٢٦٦٦ - ٢٦٦٧ - ٢٦٦٨ - ٢٦٦٩ - ٢٦٧٠ - ٢٦٧١ - ٢٦٧٢ - ٢٦٧٣ - ٢٦٧٤ - ٢٦٧٥ - ٢٦٧٦ - ٢٦٧٧ - ٢٦٧٨ - ٢٦٧٩ - ٢٦٨٠ - ٢٦٨١ - ٢٦٨٢ - ٢٦٨٣ - ٢٦٨٤ - ٢٦٨٥ - ٢٦٨٦ - ٢٦٨٧ - ٢٦٨٨ - ٢٦٨٩ - ٢٦٩٠ - ٢٦٩١ - ٢٦٩٢ - ٢٦٩٣ - ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥ - ٢٦٩٦ - ٢٦٩٧ - ٢٦٩٨ - ٢٦٩٩ - ٢٧٠٠ - ٢٧٠١ - ٢٧٠٢ - ٢٧٠٣ - ٢٧٠٤ - ٢٧٠٥ - ٢٧٠٦ - ٢٧٠٧ - ٢٧٠٨ - ٢٧٠٩ - ٢٧١٠ - ٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٢٧١٣ - ٢٧١٤ - ٢٧١٥ - ٢٧١٦ - ٢٧١٧ - ٢٧١٨ - ٢٧١٩ - ٢٧٢٠ - ٢٧٢١ - ٢٧٢٢ - ٢٧٢٣ - ٢٧٢٤ - ٢٧٢٥ - ٢٧٢٦ - ٢٧٢٧ - ٢٧٢٨ - ٢٧٢٩ - ٢٧٣٠ - ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ - ٢٧٣٣ - ٢٧٣٤ - ٢٧٣٥ - ٢٧٣٦ - ٢٧٣٧ - ٢٧٣٨ - ٢٧٣٩ - ٢٧٤٠ - ٢٧٤١ - ٢٧٤٢ - ٢٧٤٣ - ٢٧٤٤ - ٢٧٤٥ - ٢٧٤٦ - ٢٧٤٧ - ٢٧٤٨ - ٢٧٤٩ - ٢٧٥٠ - ٢٧٥١ - ٢٧٥٢ - ٢٧٥٣ - ٢٧٥٤ - ٢٧٥٥ - ٢٧٥٦ - ٢٧٥٧ - ٢٧٥٨ - ٢٧٥٩ - ٢٧٦٠ - ٢٧٦١ - ٢٧٦٢ - ٢٧٦٣ - ٢٧٦٤ - ٢٧٦٥ - ٢٧٦٦ - ٢٧٦٧ - ٢٧٦٨ - ٢٧٦٩ - ٢٧٧٠ - ٢٧٧١ - ٢٧٧٢ - ٢٧٧٣ - ٢٧٧٤ - ٢٧٧٥ - ٢٧٧٦ - ٢٧٧٧ - ٢٧٧٨ - ٢٧٧٩ - ٢٧٨٠ - ٢٧٨١ - ٢٧٨٢ - ٢٧٨٣ - ٢٧٨٤ - ٢٧٨٥ - ٢٧٨٦ - ٢٧٨٧ - ٢٧٨٨ - ٢٧٨٩ - ٢٧٩٠ - ٢٧٩١ - ٢٧٩٢ - ٢٧٩٣ - ٢٧٩٤ - ٢٧٩٥ - ٢٧٩٦ - ٢٧٩٧ - ٢٧٩٨ - ٢٧٩٩ - ٢٨٠٠ - ٢٨٠١ - ٢٨٠٢ - ٢٨٠٣ - ٢٨٠٤ - ٢٨٠٥ - ٢٨٠٦ - ٢٨٠٧ - ٢٨٠٨ - ٢٨٠٩ - ٢٨١٠ - ٢٨١١ - ٢٨١٢ - ٢٨١٣ - ٢٨١٤ - ٢٨١٥ - ٢٨١٦ - ٢٨١٧ - ٢٨١٨ - ٢٨١٩ - ٢٨٢٠ - ٢٨٢١ - ٢٨٢٢ - ٢٨٢٣ - ٢٨٢٤ - ٢٨٢٥ - ٢٨٢٦ - ٢٨٢٧ - ٢٨٢٨ - ٢٨٢٩ - ٢٨٣٠ - ٢٨٣١ - ٢٨٣٢ - ٢٨٣٣ - ٢٨٣٤ - ٢٨٣٥ - ٢٨٣٦ - ٢٨٣٧ - ٢٨٣٨ - ٢٨٣٩ - ٢٨٤٠ - ٢٨٤١ - ٢٨٤٢ - ٢٨٤٣ - ٢٨٤٤ - ٢٨٤٥ - ٢٨٤٦ - ٢٨٤٧ - ٢٨٤٨ - ٢٨٤٩ - ٢٨٥٠ - ٢٨٥١ - ٢٨٥٢ - ٢٨٥٣ - ٢٨٥٤ - ٢٨٥٥ - ٢٨٥٦ - ٢٨٥٧ - ٢٨٥٨ - ٢٨٥٩ - ٢٨٦٠ - ٢٨٦١ - ٢٨٦٢ - ٢٨٦٣ - ٢٨٦٤ - ٢٨٦٥ - ٢٨٦٦ - ٢٨٦٧ - ٢٨٦٨ - ٢٨٦٩ - ٢٨٧٠ - ٢٨٧١ - ٢٨٧٢ - ٢٨٧٣ - ٢٨٧٤ - ٢٨٧٥ - ٢٨٧٦ - ٢٨٧٧ - ٢٨٧٨ - ٢٨٧٩ - ٢٨٨٠ - ٢٨٨١ - ٢٨٨٢ - ٢٨٨٣ - ٢٨٨٤ - ٢٨٨٥ - ٢٨٨٦ - ٢٨٨٧ - ٢٨٨٨ - ٢٨٨٩ - ٢٨٩٠ - ٢٨٩١ - ٢٨٩٢ - ٢٨٩٣ - ٢٨٩٤ - ٢٨٩٥ - ٢٨٩٦ - ٢٨٩٧ - ٢٨٩٨ - ٢٨٩٩ - ٢٩٠٠ - ٢٩٠١ - ٢٩٠٢ - ٢٩٠٣ - ٢٩٠٤ - ٢٩٠٥ - ٢٩٠٦ - ٢٩٠٧ - ٢٩٠٨ - ٢٩٠٩ - ٢٩١٠ - ٢٩١١ - ٢٩١٢ - ٢٩١٣ - ٢٩١٤ - ٢٩١٥ - ٢٩١٦ - ٢٩١٧ - ٢٩١٨ - ٢٩١٩ - ٢٩٢٠ - ٢٩٢١ - ٢٩٢٢ - ٢٩٢٣ - ٢٩٢٤ - ٢٩٢٥ - ٢٩٢٦ - ٢٩٢٧ - ٢٩٢٨ - ٢٩٢٩ - ٢٩٣٠ - ٢٩٣١ - ٢٩٣٢ - ٢٩٣٣ - ٢٩٣٤ - ٢٩٣٥ - ٢٩٣٦ - ٢٩٣٧ - ٢٩٣٨ - ٢٩٣٩ - ٢٩٤٠ - ٢٩٤١ - ٢٩٤٢ - ٢٩٤٣ - ٢٩٤٤ - ٢٩٤٥ - ٢٩٤٦ - ٢٩٤٧ - ٢٩٤٨ - ٢٩٤٩ - ٢٩٥٠ - ٢٩٥١ - ٢٩٥٢ - ٢٩٥٣ - ٢٩٥٤ - ٢٩٥٥ - ٢٩٥٦ - ٢٩٥٧ - ٢٩٥٨ - ٢٩٥٩ - ٢٩٦٠ - ٢٩٦١ - ٢٩٦٢ - ٢٩٦٣ - ٢٩٦٤ - ٢٩٦٥ - ٢٩٦٦ - ٢٩٦٧ - ٢٩٦٨ - ٢٩٦٩ - ٢٩٧٠ - ٢٩٧١ - ٢٩٧٢ - ٢٩٧٣ - ٢٩٧٤ - ٢٩٧٥ - ٢٩٧٦ - ٢٩٧٧ - ٢٩٧٨ - ٢٩٧٩ - ٢٩٨٠ - ٢٩٨١ - ٢٩٨٢ - ٢٩٨٣ - ٢٩٨٤ - ٢٩٨٥ - ٢٩٨٦ - ٢٩٨٧ - ٢٩٨٨ - ٢٩٨٩ - ٢٩٩٠ - ٢٩٩١ - ٢٩٩٢ - ٢٩٩٣ - ٢٩٩٤ - ٢٩٩٥ - ٢٩٩٦ - ٢٩٩٧ - ٢٩٩٨ - ٢٩٩٩ - ٣٠٠٠ - ٣٠٠١ - ٣٠٠٢ - ٣٠٠٣ - ٣٠٠٤ - ٣٠٠٥ - ٣٠٠٦ - ٣٠٠٧ - ٣٠٠٨ - ٣٠٠٩ - ٣٠١٠ - ٣٠١١ - ٣٠١٢ - ٣٠١٣ - ٣٠١٤ - ٣٠١٥ - ٣٠١٦ - ٣٠١٧ - ٣٠١٨ - ٣٠١٩ - ٣٠٢٠ - ٣٠٢١ - ٣٠٢٢ - ٣٠٢٣ - ٣٠٢٤ - ٣٠٢٥ -					

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
(١) انتخاب مئة المكتب			حل حشرة الشيخ المقرم أحد مرقدنا بأشأ	٣٦	
الخاصة على حشرة الشيخ المقرم يوسف قطارنا			بنة الاقتراحات والرائض	٣٠٢٢ و ٣١ و ٤٢	
١- انتخاب وكل المجلس	١٤-١٢		اطار حشرات الشيخ المقرم حسن صدى بك		
كفة حشرة الشيخ المقرم حسن صدى بك كفسية	١٧ و ١٦		وعد الحشر البيل بك والراء على أحدنا عن قبول		
انتخاب فركلين (انظر ايضا سائرة رمية) ...	١٦		ضوية بنة الاقتراحات والرائض واسلح نيم	٣١	
كفة سال أحد طعت بأشأ خاصة انتخابه وكلا	١٧		مجلسهم		
المجلس			تأول حشرة الشيخ المقرم سداقة عد الرحمن افندي		
كفة سادة نفع المجلس بأشأ خاصة انتخابه وكلا	١٧		من ضوية بنة الاقتراحات والرائض واختيار	٤٦	
المجلس			بلك مع		
٢- انتخاب السكرتين	١٨ و ١٧ و ١٦		حل حشرة الشيخ المقرم عد غيه بلك بنة الاقتراحات		
كفة حشرة الشيخ المقرم أحد نقيب براده بك يشكر			والرائض على حشرة الشيخ المقرم عد عب بأشأ	٧٤	
يا لهجة انتخابه وحشرات زلفه سكرتين براتين	١٨		الخاصة بتحديد بالي الجبانة الأنة وتحديد عددا ضاها	٢٥-٢٣	
المجلس			انتخاب ضويون من أعضاء المجلس يندنا إلى اللجنة		
٣- انتخاب المراقبين	١٨ و ١٧		الاستشارية التشريعية	٣١ و ٢٦	
كفة سادة مل نهي بأشأ يشكر يا لهجة انتخابه	١٨		احدا حشرة الشيخ المقرم أحد فو القطارنا عن قبول		
وحشرة زلفة مراقبين المجلس			ضوية اللجنة الاستشارية التشريعية وحلول حشرة		
(ب) انتخاب أعضاء الجان وعضائها وسكرتريا	١٩ و ١٨ و ١٧		الشيخ المقرم عد الرحمن رما بأشأ مع	٣١	
عد الرد على خطاب العرش	٤٢ و		كفة حشرة الشيخ المقرم عد الرحمن رما بأشأ مع		
اقراح دولة الرئيس بالرفق بنة الرد على خطاب			الخاصة	٣١	
العرش من حضرات الأعضاء السابقين	١٧		بنة الحفاية	٤٢ و ٣٢	
وجوب مراعاة سرية الاقتراحات خاصة اقراح دولة	١٧		حل حشرة الشيخ المقرم أمين طلي بأشأ على حشرة		
الرئيس			الشيخ المقرم أحد فو القطارنا	٣٦	
كفة فضية الأضاد الشيخ عد الأحدى القواهي			بنة المعارف	٤٢ و ٣٣ و ٣٢	
يشكر يا لهجة قته بحضرات الأعضاء الذين اتفقوا	١٩		المعاملات	٤٢ و ٣٦ و ٣٢	
أعضاء في بنة الرد على خطاب العرش			حل حشرة الشيخ المقرم القراء عد الجيد فريد بأشأ		
بنة المالية	٣٦ و ٣٢ و ٢٢		عمل المرحوم نجيب برم بك	١٠٤	
احضار حشرة الشيخ المقرم عد طعت حرب بأشأ	٢٩		بنة المارسية	٣٧ و ٣٣ و ٣٢ و ٤٢	
من قبول ضوية بنة المالية			الأوراق	٤٢ و ٣٧ و ٣٢	
إلخ المجلس لوك سادة عد طعت حرب بأشأ القاء	٣٦		الأشغال	٦٠ و ٤٠ و ٣٨	
في بنة المالية			حل حشرة الشيخ المقرم عبد الحمم البيل بك عمل		
كتاب من حشرة مصطنع رشيد بك بطلب سداقة من	٣٠		حشرة الشيخ المقرم بولس سدا بأشأ	١٧٧	
ضوية بنة المالية			بنة المالية والتزويون الضمنية	٤٦ و ٤١ و ٣٨	
حل حشرة الشيخ المقرم حسن صدى بك على حشرة	٣٦		الحرية	٤٦ و ٤٠ و ٣٨	
الشيخ المقرم مصطنع رشيد بك في بنة المالية			الزراعة	٦٠ و ٤١ و ٣٨	
استقالة حشرة الشيخ المقرم حسن صدى بك وحلول	٢١٠		حل حشرة الشيخ المقرم عد مصعود افندي عمل		
حشرة الشيخ المقرم عبد الحمم سلطان بأشأ مع في			المرحوم نجيب برم بك	١٠٤	
بنة المالية			حل حشرة الشيخ المقرم القراء عد غدار الجزري		
بنة المالية	٤٢ و ٣٣ و ٣٢		افندي عمل حشرة الشيخ المقرم محمد مصطنع بمرم	١٣٧	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم القانون
٢٢٥	قرار المجلس لإرسال طرفان تورية إلى جانب رئيس دولة رئيسا لوزراء المصيرين بدور رئيس الجمهورية الفرنسية	١٦
٤٢٧	كتاب من القومية الملكية المصرية بمدينة باريس بشأن تورية مجلس الشيوخ المصري لمجلس الشيوخ الفرنسي في وفاة الساموف عليه المسير يول دومس رئيس الجمهورية الفرنسية	٢٨
٥٦٢	قرار المجلس بمؤدة أسرة المرحوم سلطان سيد أحمد سالم بلك الذي كان مشورا بالمجلس تحقيق على الإيجابية عن الأسلحة - (انظر قانون النظام الداخلي للبرلمان)	٢٩
	تعيين أعضاء مجلس الشيوخ - (انظر مرسوم) تفتيش ردى السودان - (انظر مشروع قانون رقم ٢٣) قضى قاضى - (انظر سؤال رقم ٤٢)	٩٠-٨٨
	هذه : قرار المجلس بفتح حضرات أعضاء مكتب مجلس النواب بفتح حضرة صاحب الفعلة رئيس المجلس والمجلس خضرة صاحب الفعلة رئيس مجلس الوزراء وحضرات زلافة الوزراء... بادء بالتلفى السابق الكريم وده دولة رئيس الوزراء كتاب من مجلس النواب بفتح مكتب مجلس الشيوخ على انتخاب حضرات أعضائه	٢٢٥-٢٢٠
	اختصاصات المجلس ببناء خضرة صاحب الفعلة رئيس مجلس الوزراء من اللجنة التي وضعت على مرشدتين رأى دولته وتنهت بذلك واستنكر المجلس وممثلا عمالية الإجارية بفتح المجلس لخضرة صاحب الفعلة رئيس مجلس الوزراء ومن كانوا به في القطار انشاس بينهم فى اللجنة الى اقتصرت على طار واستنكر المجرية تقديم مياه - (انظر اقتراح رقم ٧) توزيع المياه بالمدارس - (انظر سؤال رقم ٥٥) توقيع - (انظر مشروع قانون رقم ١٢)	(ث)
	هذه بالوزارة - (انظر خطاب للفرش)	(ج)
	إلحاح الأذهر - (انظر مشروع القوانين رقم ٢٩١١) الجائحة المصرية - (انظر سؤال رقم ٤٧) وشروع قانون رقم ٥٧ جبل الأولياء - (تران جبل الأولياء - انظر طرح قانون رقم ٢٧) بالملك محظوظة - (انظر سؤال رقم ١)	

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحقن	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحقن
كفة حضرة الشيخ المحترم أعمار هجرى بك ...	٥٣		رسم الاستاج - (انظر مشروع قانون رقم ٧)		
» » » » حبيب دوس بك ...	٥٤		رسم الصنعة - (انظر سؤال رقم ٢٧)		
» حضرة صاحب العدة رئيس مجلس الوزراء ...	٥٦-٥٤		رشد التولوع - (انظر سؤال رقم ١١)		
تقدم حضرة الشيخ المحترم حسن موى بك أسباب			وهن عطارى - (انظر مشروع قانون رقم ١٣)		
مخافه رأى الألبية كتابة ...	٥٧ و ٥٦		روايات كاذبة - (انظر سؤال رقم ١)		
قرار المجلس لفة بالإجماع بالوزارة ...	٥٧		دى - (انظر اقتراح رقم ١٩)		
قام بلسة الرد على خطاب القروش يهيتها - كرف			زجاج - (انظر مشروع قانون رقم ١٨)		
حضرات رئيسها وأصنافها بالقول بين يدى حضرة			زمام القطن - (انظر سؤال رقم ١٧)		
صاحب الجلالة الملك - كفة عدة الرئيس - قبل			»		
جلالة الملك رد المجلس بالقرش ومباركات التتبع ...	٦٤		خطف الأطفال - (انظر مشروع قانون رقم ٢)		
			خطوط ميارات - (انظر سؤال رقم ١٣)		
			مطر - (انظر اقتراح رقم ١٤ وسؤال رقم ٤)		
			مطلو :		
إعلان على محل حضرة صاحب العدة محمد بنون نسيخا	٢٩		سحارة - (انظر سؤال رقم ٥٩)		
» المرسوم تجيب برى بك ...	٨٨		سد - (انظر اقتراح رقم ١٩)		
» صاحب السعادة صالح لعلوم باشا ...	٢٢٠		سحر الذهب - (انظر سؤال رقم ١٦)		
» المرسوم سلطان سيحاحد سالم بك ...	٥٦٢		سكوير - (انظر القاب)		
»			سكك حليبية - (انظر الاستراج رقم ٢٠ والسؤال		
			رقم ٤٨)		
			سكك زواجية - (انظر الاسفة رقم ١٩ و ١٤ و ٥٥ و		
			١٤ و ١٦ و ٤٩)		
			سؤال :		
			حضرة صاحب العدة رئيس مجلس الوزراء		
			١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد عركان		
			باشا ما عارضه الحكومة من الإبرامات لما		
			تركه المبرك المعارضة من خلق الرايات		
			الكذبة ضد الحكومة الحاضرة ...	١٠٥	
			٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم حسن موى		
			بك ما لنا ككتلة الوزارة على صعدت مراسيم		
			بقرات خاصة بنسخ امكانات إضافية لم تعرض		
			على البرلمان الحال ...	١٥٢-١٥٣	
			حضرة صاحب العدة وزير الداخلية		
			٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يابى		
			عليه بك من البياض الزبدية في المستشفيات		
			المركوية ...	٩٩	
			٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين		
			يرسد لفتى من أجود خرفوط يهجرة		
			الجهة ...	٩٩	
دار الكتب - (انظر مشروع قانون رقم ٥٦)					
دخلان - (انظر أدعية)					
دستور :					
مناقشة حول تقديم الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من					
المسودد الخامسة بقدر القروض والتمهيد باقتراح مبالغ					
من التكرات وذلك بمناسبة الفطر في مشروع يتناول					
جبهة رعاية الطفل من مستشفى الأخفاد نظير فلسفة					
أرض ومبالغ أشرف عليها من الحكومة (انظر مشروع					
قانون رقم ٥٥) ...	٣٦٦-٣٦٥				
تقرير لجنة الحفافة عن بحث كتيبة مناقشة البرلمان على مثل					
هذا المشروع ...	٤٩٨-٤٩٧				
دورة برلمانية - (انظر التبة العدة البرلمانية)					
»					
ذهب - (انظر الاقتراح رقم ١ والسؤال رقم ٢٠ و ١٦					
ومشروع القانون رقم ٤٦)					
»					
راحيات الراعى الصالح - (انظر مشروع قانون رقم ١٩)					
ودم البريك - (انظر اقتراح رقم ٢٣)					

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم جريس زياتي بأننا من حقيقة ما كتبه جريدة الزعيم بالاستكسرة من المقالات المصنفة بصفة الصحة ١٦٦	١٦٦		١٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد عجب ياشا عن عرض أوراق حج خان الحكومة لتتكون القول ١٠٠	١٠٠	
٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علي نهي ياشا عن حالة مستشفى بنيا ١٦٧	١٦٧		١٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد عجب ياشا عن عرض الاتفاق الذي تم بين الحكومة والفكره العسكرية المصرية لشراء الألبان المروضة للبحر بواسطة البترول والأوراق الخاصة ببنا الموضوع ١٠٠	١٠٠	
٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم القواء عبد المجيد فريد ياشا عن تصادم سيارات كيرة ومريضة في سطر الأميرس، رقم ١٣ ١٦٨-١٦٧	١٦٨-١٦٧		٢٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم جريس زياتي بأننا من اتباع طريقة القاصب المصنوعة من الحكومة زيادة زادات العولة ١٣٢ و ١٢٨	١٣٢ و ١٢٨	
٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد عرا بأننا من طرف التبعة زيادة ما يندرج من المواد المقدرة ٢١١-٢١٠	٢١١-٢١٠		٢١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم كامل جريس تلايك من زيادة ضريبة الألبان في منطقة تيج حاضي ١٨٢-١٨١	١٨٢-١٨١	
٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي عشار الجيزي انتهى من المأخذ المبدية في الآخرة للمدة الاستكسرة ٢٢٨-٢٢٧	٢٢٨-٢٢٧		٢٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الشيخ أحمد ابراهيم زين عن زيادة الضرائب على بعض المزارع والمواسل بدمية الجيرة ١٨٣	١٨٣	
١٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم مقرب يادي عليه يك من إضفاء أصحاب المراضى إلى صاحبها جمية الرق بالمحليات ٢٩٧-٢٩٦	٢٩٧-٢٩٦		٢٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم جريس زياتي بأننا من عيشة التربة الجركة المستخرجات الغنية ٢٢٧-٢٢٦	٢٢٧-٢٢٦	
١١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة يك من إقرار الصادر ببيع وش التواريق المروضة بالأطبخ ٤٢٨-٤٢٧	٤٢٨-٤٢٧		٢٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد أبو النصر الشارف عن تعيين من الأرز الذي حده بك التليل الزاوي ٢٦٢-٢٦١	٢٦٢-٢٦١	
١٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد فريه يك من عهد المصين المبرسين ومن المأخذ ومقدار المدة التي مضى كل منهم ٤٢٨	٤٢٨		٢٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم امين حسين يريف انتهى عن إلقاء حج القطن بطرق تحت التعليق ٢٦٤-٢٦٣	٢٦٤-٢٦٣	
١٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد نهي القاضي ياشا عن تقديم سر التور الكهرواي بدمية الاستكسرة ٤٧٥-٤٧٤	٤٧٥-٤٧٤		٢٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة يك من تكليف السكة الزراعية بدمية الشربة ٣٦٨	٣٦٨	
١٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي عشار الجيزي انتهى من عدم تحصيل ضرائب سكن من سكان اقرب إلى أمدط ضمن الحدود المبدية بدمية الاستكسرة ٤٧٦-٤٧٥	٤٧٦-٤٧٥		٢٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة يك من زيادة رة العينة المصنوع من المزقين بأرباب الماشات ٤٥١ و ٤٤٢ و ٤٥٢ و ٤٥١	٤٥١ و ٤٤٢ و ٤٥٢ و ٤٥١	
١٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة يك من وضع شرع نسبة المخذ والتواريق (ملاحظة - السؤال رقم ٢ حسم أيضا لمدة وزير الداخلية) ٥٦٤ و ٥٦٣ و ٥٦٥ و ٥٦٤	٥٦٤ و ٥٦٣ و ٥٦٥ و ٥٦٤		٢٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد السباوي يك من المستعدين شركة فالتسوير ومساكن أخرى ٤٥٣-٤٥٢	٤٥٣-٤٥٢	
١٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم مقرب يادي عليه يك من تصدير الذهب وتخليد سمه ٤٢	٤٢		٢٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد السباوي من عيشة رسوم القتل التي فرضها شركة قاة السويس من يومسدة إلى الامامية ٤٥٣-٤٥٢	٤٥٣-٤٥٢	
١٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عباس عوض يك مما يذاع من الرقة في العدل من قانون تصديق الزوام القضي ٩٤-٩٨	٩٤-٩٨		٣٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد عجب يراه يك من خداد الذهب الموجود تحت تصرف الحكومة ومقدار ما فروت يسه في الخارج إن كان التبر الذي أذاته المرات من يسه محب ٤٧٧-٤٧٦	٤٧٧-٤٧٦	
			(ملاحظة - السؤال رقم ٢ خدم أيضا لمدة وزير المالية)		

رقم الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المجلد
حضره صاحب المحلل وزير الخارجية			٤٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم حسن ممدى بك عن الألبان بقى دعت حضرة محمود محمد طاهر بك رئيس محكمة جنايات مصر لتفتي عن الظاهر في قضية قاتل... ..	١٤٦	١٦٨-١٦٩
٣١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادى بك عن ترخيص قضية اليونان لبعض رعاياها القيمين في عبارة الخسوفات بمداينة القنصل فى الحافكة	١٤٦		حضره صاحب المحلل وزير المواصلات		
٣٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك عن عرض النصوص الأصلية للمعاملات المرفوعة مع الترجمة الفرنسية على البرلمان حه التصديق عليها	١٤٦		٤٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف اتقى عن أجور السيارات فى الخط بين الجايزو وصروقه مدد إلى شون الكوم وإنشاء خطين للسيارات من مصر إلى تونس ومنها إلى أخرون	١٤٦	٩٨-٩٧
٣٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام البلى بك عن المباحات الخاصة بالأجناسات الأجنبية بمصر	٣١٨-٣١٩		٤٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف اتقى عن ضريبة السكك الزراعية التى فرضت فى طلة العالم على الملك بديرية التوفيق	١٤٦	٩٨
حضره صاحب المحلل وزير الزراعة			٤٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عباس موسى بك عن إنشاء السكك الزراعية التى قررت مجالس المصريات إنشاءها	١٤٦	١٢٨-١٢٩
٣٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد مصطفى بجمه بك عن تغيير القوانين بمادة عشرة ونحوه من أصحها من قننواى بشأن من ذلك	٩٢-٩٣		٤٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عباس موسى بك عن تحويل جسر القمح والمصارف إلى طرق زراعية	١٤٦	١٢٩
٣٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى مختار الجيزى اتقى عن إصلاح التلوث الزراعية فى المصارف القريبة من مائة سيرة	١٩٢-١٩٤		٤٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى مختار الجيزى اتقى عن الحلات الخاصة بالخطوط المائية	١٢٩	١٢٩-١٣٠
٣٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد طاهر بك عن أفراد القرية التى توجد فى بلاد لبنان المصرى المصدرة الخارج	٢٢٨-٢٢٩		٤٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم جويس زياتى باندا عن أحوال من فانات السكك الحديدية	١٢٩	١٦٦-١٧٩
٣٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد طاهر بك عن وضع مشروع قانون التشاغل	٢٢٩		٤٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك عن ضريبة الطرق الزراعية بديرية الشرقية	٢٢٩	٢٢٥-٢٢٦
٣٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أبانك بك عن تأليف مجلس حال جمعيات الصلوة	٣٦٧		٥٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم المراد المهدى فريد باندا عن إحصاء ضريبة بكتريه بين طرمان ومعلقة فيدولين	٢٢٩	٢٢٦
٣٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أبانك بك عما إذا كانت وزارة الزراعة قد بحثت عن حصول بعض ما استأجر محصول القطن ومن الجايزو وأصناف الأسمدة ومعين الماشق التى تصلح لها	٤٢٩		٥١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك عن مشروع قانون الطرق السريعة	٢٢٩	٣٥٥
٤٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم نصر ممدى بك عن عملية كمين قريتين وسجلها اختيارياً (ملاحظة - السؤال رقم ١٠ ملحق أيضا لمحال وزير الزراعة)	٤٧٣-٤٧٤		٥٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أبو زيد طاهر بك عن حضرة الشيخ المحترم أبو زيد طاهر بك عن إنشاء طرق زراعية يتفق من ناحية جونس إلى ناحية طرمان بالقرى	٢٢٩	٣٥٥-٣٥٦
حضره صاحب المحلل وزير المصايد			حضره صاحب المحلل وزير المصايد		
٤١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد سمكة برادى بك عن اختلاف القى وجد بين الصلح الكسبى لمادة صولج خيلت حدها أحد الأجانب فى المصل المصرى ومعمل روبا ومن الأثر الذى يترتب على ذلك	٨٤-٨٥		٥٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد ممدى بك عن توزيع المصايد بالمصايد	٢٢٩	٣٥٦
			٥٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد ممدى بك عن نقل ملكية الألبان من الملكية المصرية إلى وزارة المصايد واستقلالها مابر المباشرة	٢٢٩	١٤٦-١٤٨
			٥٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة عن توزيع المصايد بالمصايد	٢٢٩	٣٥٦

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
رسالة برفية من سائل وذير حصر القروض بإدريس يبلغ بها المجلس شكر مجلس الشيوخ الفرنسي على تزييه في وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية ٢٤٥			٥٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الفتى عما يشاع من هزل مدرسة ابتدائية من القنطرالتية إلى القريب ٥٦٤		
رسالة برفية وارودة من نخامة وكيل مجلس الشيوخ الفرنسي يبلغ بها المجلس شكر مجلس الشيوخ الفرنسي على تزييه في وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية ٢٦٢			حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية		
شولوخ - (انظر السؤالين رقم ١٥ و ١٦)			٥٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك من ميب إيفانف البسل في مشروع صرف سبل جدير بالمخوفة ٢١٢ و ١٩٤		
شؤون زراعية - (انظر سؤال رقم ٢٥)			٥٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسد يوسف طلبة الفتى عن حالة زمام القنطرة والأمنيات الخاصة به ٢١١		
صحف - (انظر سؤال رقم ٥)			٥٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الفتى عن إنشاء معارة على نرعة القنطرة عند الكيلو ٦٦ من القنطرة السليمانية ومن الجاهد من نرعة القنطرة إلى جزيير شطوف وسبل للمدونة وشيخ وكثير مصور ٤٥٤		
محمراء - (انظر الاقتراح رقم ١٥ و ٢٥ و السؤال رقم ٢٥)			٦٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طيبة بك من الإجازة تلقى صرح بها لأحد مهندسي الماني بين سوف وصفا صرف، له من بلد الانتقال في القنطرة بين أي بلد سنة ١٩٢٠ ويوتيه سنة ١٩٢١ ٥٦٤ - ٥٦٢		
صناعة عجلة - (انظر مشروع قانون رقم ٧)			(ملاحظة - السؤال رقم ٢١ مقدم أيضا لسادة وزير الأشغال)		
صحف - (انظر سؤال رقم ٢)			حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية		
ضبطية قضائية - (انظر مشروع قانون رقم ٣)			٦١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم مقرب يلمري طلبة بك بشأن إضفاء حامل شهادة الكفاءة لتعليم الأول من الخدمة العسكرية ٩١		
ضريبة :			سيارات - (انظر السؤالين رقم ٤٢ و ٤٣)		
ضريبة الألبان (انظر سؤال رقم ٢١)			شحنون - (انظر اقتراح رقم ٦)		
الغاز والمواصل (انظر سؤال رقم ٢٢)			شركة :		
النفط (انظر اقتراح رقم ١٤)			شركة القزل الأهلية (انظر مشروع قانون رقم ٣٨ و سؤال رقم ١٨)		
السكك الزراعية (انظر السؤالين رقم ٤٩ و ٤٤)			شركة صرافون القطن ونسج (انظر مشروع قانون رقم ٣٨ و سؤال رقم ١٨)		
حرب مدينة الاسكندرية (انظر السؤال رقم ١٤)			شركة القنطرة المصرية (انظر سؤال رقم ١٩)		
ضواحي - (انظر اقتراح رقم ٢٣)			شركة لثة السويس (انظر السؤالين رقم ٢٨ و ٢٩)		
ط - (انظر سؤال رقم ٢٣)			شفاطير - (انظر سؤال رقم ٢٧)		
طب - (انظر مشروع قانون رقم ١٠)			شكر :		
طرح البحر وأكله - (انظر مشروع قانون رقم ٨ و اقتراح مشروع قانون رقم ٢)			شركة القزل الأهلية (انظر مشروع قانون رقم ٣٨ و سؤال رقم ١٨)		
طرق زراعية - (انظر سؤال رقم ٤٩ و ٤٦)			شركة صرافون القطن ونسج (انظر مشروع قانون رقم ٣٨ و سؤال رقم ١٨)		
طرق عمومية - (انظر الاقتراح رقم ١٧ و السؤال رقم ٥١)			شركة القنطرة المصرية (انظر سؤال رقم ١٩)		
طريق - (انظر الاقتراح رقم ٢٣ و السؤالين رقم ٥٢ و ٥٣)			شركة لثة السويس (انظر السؤالين رقم ٢٨ و ٢٩)		
طحن :			شفاطير - (انظر سؤال رقم ٢٧)		
تكتب من عمدة القضاة والإبرام برنيس القنطرة القديمة في صفة انتخاب حضرات الشيخين المحترمين : حبيب حوس بك - الدكتور أحمد نوري الرشيد بك - أحمد النجاري بك ١٢			تكتب من حضرة رئيس مجلس قوابل الجمهورية اللبنانية بمجلسه الشكر على عمله بمجموعة مناسبات المجلس ٧٧		

رقم الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	رقم الصفحة	الموضوع
١٧	١١٠ و ١١١	٢٤٨	١٨	١٧ - تفسير حقبة الشيخ المرحوم أحمد نجيب بادي قائدين ١١٠ و ١١١ من قانون النظام الداخلي بان لا تعرض بنة الانتخابات والبرائين مل المجلس الا للراشدين الى ترى اجابته الى البيان المختصة - قرار المجلس بانه لا يترأس من يرأس الجنة في مرضها مل المجلس بجمع الراشدين الى ترد تحت القرارات الخمس في المادة ١١٠ من القانون ١٨ - تعديل المادة ١٤٢ من القانون (انظر الاقتراح رقم ٩) ١٩ - تعديل المادة ١٣١ من القانون (انظر الاقتراح رقم ١٠ ومشرع القانون رقم ٤٤) ٢٠ - تعديل قانون النظام الداخلي (انظر الاقتراح رقم ١١) ٢١ - تعديل المادة ١٤٣ من القانون (انظر مشروع قانون رقم ٤٥) قانون تحقيق الجبايات - (انظر مشروع قانون رقم ٤١) قانون محكمة النقض والبرام - (انظر اقتراح مشروع قانون رقم ٤٤) قانون مدني - (انظر اقتراح مشروع قانون رقم ٢) قرار - (انظر مقرر) فروض بنك التسليف الزراعي - (انظر مشروعات قوانين رقم ٢٩ و ٥١ و ٥٢) قضاة اهلون - (انظر اقتراح مشروع قانون رقم ٥) قضية القابل - (انظر سؤال رقم ٤٢) صلح الاحبار - (انظر اقتراح رقم ٢٣) قطن : الطن الفهر ١٢ و ١١ ٢٥ - تصحيح القطن بمفرده تصنع (انظر سؤال رقم ٢٥) الاعانة من محصول القطن (انظر سؤال رقم ٢٩) قطن الحكومة - (انظر سؤال رقم ١٨) مواد غريبة في بالات القطن - (انظر سؤال رقم ٢٦) توحيد زمام زمامة القطن - (انظر سؤال رقم ١٧) قطن السويس - (انظر فكرة ناة السويس)
٢٠	١١٠ و ١١١	٢٤٨	٢١	٢٠ - كبريت مهروب - (انظر مشروع قانون رقم ٤٦) كلية الآداب - (انظر سؤال رقم ٥٤) كوبرى بيتا - (انظر مشروع قانون رقم ١٧) كوبرى قصر النيل - (انظر مشروع قانون رقم ١٧) كونستبلات - (انظر مشروع قانون رقم ٢٣) لجنة مشتركة بين مجلسي البرلمان : تشكيل لجنة لوضع اللائحة الداخلية (انظر الاقتراح رقم ١١) تأجيل نظر مشروع اللائحة الداخلية الذي وضعه مكتب المجلس الى الدورة المقبلة بلان المجلس - (انظر انتخاب أعضاء البرلمان) لجنة مشتركة بين مجلسي البرلمان : كتاب من مجلس النواب يتبع بلة مشتركة مع بلة بتدنيا مجلس الشيخ للاخلاق على مشروع قانون طرح البس واكله ذلك لطينا نص المادتين ٩٠ و ٩١ من القانون رقم ٨٨ انقاس النظام الداخلي للبرلمان - تدب بلة من مجلس الشيخ كتاب من مجلس النواب بموافقة المجلس على الصيغة التي اخضت عليها الجبان مواصلة مجلس للشيخ على الصيغة مادة حلوى - (انظر سؤال رقم ٤١) مال احتياطي - (انظر مشروعات لتامين اتيات ومشروعات القوانين) مأمورو الضبطية القضائية - (انظر مشروع قانون رقم ٣) مباظة - (انظر مشروع قانون رقم ٥٥) مجانبة بالمعارس - (انظر سؤال رقم ٥٥) عاجز - (انظر اقتراح رقم ٢٣) عاجم الصحراء - (انظر اقتراح رقم ١٥) عمامة أهلية - (انظر اقتراح مشروع قانون رقم ١) عميون احتياطي - (انظر سؤال رقم ١٢) محصولات مرتبة - (انظر مشروع قانون رقم ٥٢)

رقم المصنف	رقم المصنف	الموضوع	رقم المصنف	رقم المصنف	الموضوع
		مشروع :			محكمة القضاء والإيرام - (انظر اقتراح مشروع قانون رقم ٤)
		١ - مشروع وارد من مجلس النواب بشأنه جمعية رابطة القبل المحكومة من مستشفى الأطفال على أن تنظر الجمعية حفلة أرض من أملاك الدولة قبل القطعة التي فيه عليها المستشفى المشاغل عنه ويبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ٣٦٦-٣٦٤			معدلات - (انظر القوانين رقم ٣١٨٨ والاتراحيين رقم ٢٣٢٤ والاتراح مشروع قانون رقم ٣)
٥٨	٤٩٨-٤٩٧	٢ - تقرير لجنة المحاسبة من بحث كيفية مراقبة البرلمان على عمل هذا المشروع (انظر مشروع قانون رقم ٥٥ وانظر دستور)			مدونة - (انظر الاتراحيين رقم ٢٤١٢ والسؤال رقم ٥٦)
		مشروعات القوانين :			مدن - (انظر السؤال رقم ١٥)
		(١) مشروعات القوانين الواردة من الحكومة			مدير الجامعة - (انظر السؤال رقم ٥٤)
		١ - مرسوم بمشروع قانون بإعداد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية ٧٦	٨٣		مديرية - (تقسيم المديرية)
		(انظر مشروع قانون رقم ١٤)			مراسم باعتادات احتفالية - (انظر سؤال رقم ٢ ومشروعات القوانين)
		٢ - مرسوم بمشروع قانون بشأن تأديب الخدمة الخارجين من جهة العمل بمصلحة السجون (انظر مشروع قانون رقم ٢١)			مراسم بقوانين - (عرض المراسم بقوانين السادة حقالة البرلمان على مجلس الشيوخ) ٣٠
	٧٧-٧٦	٣ - مرسوم بمشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ٨٢			مراسم بمشروعات القوانين - (انظر مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة)
		(انظر ميزانية وزارة الأوقاف)			مراقب - (انظر انتخاب الكتب)
		٤ - مرسوم بمشروع قانون يربط ميزانية الجمارك الأرض والأموال المالية التابعة للخدمة الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ٨٣-٨٢			مرسوم :
		(انظر مشروع قانون رقم ٢٩)			١ - مرسوم بتعيين صاحب المصلحة محمد توفيق شمس باشا عضواً بالمجلس ١٠
		٥ - مرسوم بمشروع قانون بإعداد الحساب الختامي لجامع الأزهر والأموال المالية التابعة للخدمة الإسلامية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية ٨٣			٢ - مرسوم بتعيين صاحب المصلحة أحمد زهير باشا عضواً بالمجلس ١٠
		(انظر مشروع قانون رقم ١١)			٣ - مرسوم بتعيين صاحب المصلحة محمد شكرى باشا عضواً بالمجلس ٧٦
		(ب) مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب			٤ - مرسوم بتعيين صاحب المصلحة نصر عابد بك عضواً بالمجلس ١٩٠
		١ - مشروع قانون بفتح محاكم إدارية في بلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية سلطة المالية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٢			٥ - مرسوم بفتح المصلحة الخيرية ٥٩٦
	١٧	٢ - مشروع قانون بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الملحق بشأن عدم تحمل الأطفال وعقوبتهم ١٦-١٥٧ (١٤٩٨/١٣٨/١١) (٢٢٥٠ ر)			مزيلات للسكك الحديدية - (انظر سؤال رقم ٤٨)
		٣ - مشروع قانون باستجار الكونستبلات الخارجين من مدرسة القليس والإدارة من مأموري النجدة القضائية ٣			مسكن العمال بالإسكندرية - (انظر مشروع قانون رقم ١٥)
					مستحضرات طبية - (انظر سؤال رقم ٢٣)
					مستشفى :
					(انظر اقتراح رقم ٢ والسؤال رقم ١٥٣)
					(انظر مشروع قانون رقم ٢٥ انشاس بمستشفى القصير وبيرو)
					مسجد - (انظر اقتراح رقم ١٨)

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
٤ - مشروع قانون مائة من مجلس النواب ينص أحكامه على تعيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ١) وزارة الأشغال قسوية - فرع ٢ حصة الى - باب ٣ أعمال جديدة (أعمال) مبلغ ٨٤٠ جنيه بمقتضى قرار من الحكومة لتزكية سكة حديد الدقا من القطارات الجديدة التي تأسست في الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال في السنة من ١٩٢٦ الى سنة ١٩٣٠ ولها مبلغ ١٦٤٣ جنيها قيمة المبالغ المستحقة من قطاعات المحطات السبيلة من السنة قسما ٢٢	١٨٧-١٨٤ و ٨٢	٢٢	٥ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل في ميزانية للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ١١) وزارة الأشغال القسوية فرع ٣ حصة المبالغ الأميرية - باب ٣ أعمال جديدة (جديدة) بمبلغ ٥٠٠ جنيه من أصل تكاليف التقوية لبناء عنبر لثلاث من بين الاسكندرية ٨	١٣١ و ٩٠	٨
٦ - مشروع قانون بتحديد بنس مواد قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ تنطبق بالصفة البحرية ١١	١٤٤-١٣٨ و ٩٠	١١	٧ - مشروع قانون يرمي الإنتاج على حاصلات الأرض وممتلكات الصحة الخفية ١٢	٩١-٩٠ ١٤٤-١٤٥	١٢
٨ - مشروع قانون خاص بطرح الجمرات ١٣	١٠٦ و ١١٣ ١٣٥ و ١٣٢ ١٤٥ و ١٤٤ ٥٨٣ و ٥٨٢	١٣ و ١٣٢ و ٨٤	٩ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل بمبلغ ٣٥٠٠ في ميزانية وزارة البحرية والبحرية للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ إنشاء طريق موصلى من فوكا الى مرسى مطروح ٩	١٠٤-١٠٥ ١٣٢ و ١٣٣	٩
١٠ - مشروع قانون خاص بتحديد الرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٢٨ المتعلق بجملة حصة الطب بالقطر المصري ٣٧	٢٢٩ و ١١٦ ٣٣٠ و ٣٢٠ ٣١٢	٣٧	١١ - مشروع قانون خاص بأحكام الحساب الشخصي لجانب الأجر والمكافآت المالية الخفية الإسلامية لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية ١٩	٢٢٩ و ١١٦ ١٧٠ و ١٦٩	١٩
١٢ - مشروع قانون خاص بمساعدة الجيش المحفورة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (إق من دور الاتحاد السادس العادي) ٢١	١١٦ و ١١٧ ١٧٢ و ١٧٣	٢١	١٣ - مشروع قانون خاص بمساعدة الفرق المحفورة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (إق من دور الاتحاد السادس العادي) ٢٠	١١٦ و ١١٧ ١٧٢ و ١٧٣	٢٠
١٤ - مشروع قانون خاص بأحكام الحساب الشخصي لوزارة الأشغال لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ ٢٧	٢٠٧ و ٢٠٦ و ١٢٨	٢٧	١٥ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل في ميزانية السنة للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ بمبلغ ٨٨٢ جنيها قيمة كلفة تكاليف المسار التي تم إنشاؤها في الاسكندرية للعديد ٢٦	٢٠٧ و ٢٠٦ و ١٣٦	٢٦
١٦ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل بمبلغ ١٢٢٤ و ١٢٢٨ جنيها في ميزانية وزارة الأشغال للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ لطلبات الصرف والمصارف المتبعة في الترسية للتب وتعليق نيران أمان ٢٥	١٣٧-١٣٦ ١٩٧ و ٢٠٢	٢٥	١٧ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل بمبلغ ٢٤١٠٠٠ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (وزارة المواصلات - حصة الممرات والكلية) زيادة على الاعمال المخرج لإعادة بناء كوبرى بيا وكوبرى مصر التي ٢٤	١٩٦ و ١٩٤ و ١٦٥	٢٤
١٨ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل بمبلغ ٢٤٨٥ جنيها في ميزانية وزارة الأشغال القسوية (حصة) المالي الأميرية) لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ١٩٣٢ إنشاء مصنع الزجاج ٢٨	١٦٥-١٦٦ ١٢٦ و ١٢٥	٢٨	١٩ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل بمبلغ ٢٤٨٥ بروقراط بن خضض لل رئيس فرير بربريول مؤسسة وأعمال الأراضي الصالحة في تلك المدينة ٣٢٠٠٠٠ ٢٨	١٧٧ و ١٧٦ و ٢٠٨ ٢١٧ و ٢١٢	٢٨
٢٠ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل بمبلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ للاستبدال الاعيان الفاضلات ٢٨	١٧٧ و ١٧٦ و ٢٠٨	٢٨	٢١ - مشروع قانون بشأن تأديب الخدمة انكلبيين من مدينة البقال بمصلحة السجون ٢٥	١٩١ و ٢٧٨ ٢٨١ و ٣٥٧	٢٥
٢٢ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ من أصل تكاليف ليد، والنفقات اللازمة لتقل مكتب قسم سواحل مياه الاسكندرية وارتفاعها إلى مباني البنت "عمرية" في القرية ٣٦	١٩١ و ٢٨٤ ٢٨٥ و ٣٥٢	٣٦	٢٣ - مشروع قانون فتح اعماد إسماعيل في ميزانية للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ١١) وزارة الأشغال القسوية فرع ٢ (دلى) باب أول "مطويات وأجر مرسيت" بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيها حصة زيادة على اعماد البقال بالمطرية في ضمنين العام بالسودان ٢٣	١٩١ و ٢٨٤ ٢٨٥ و ٣٥٢	٢٣
٢٤ - مشروع قانون بتسوية المكافآت والمكافآت لفرصين والمستحقين الذين لم يخدموا خاتمة في الحكومة المصرية ولديهم الأرفاق للحكمة ٢٣	٢١٠ و ٢٧٣ ٢٧٣ و ٢٧٤ ٢٣٨ و ٢٣٦	٢٣	٢٥ - مشروع قانون بتسوية المكافآت والمكافآت لفرصين والمستحقين الذين لم يخدموا خاتمة في الحكومة المصرية ولديهم الأرفاق للحكمة ٢٣	٢١٠ و ٢٧٣ ٢٧٣ و ٢٧٤ ٢٣٨ و ٢٣٦	٢٣

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
٢٥ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي مبلغ ٣١٤٦ بنيها لكلها بناء مستفيضي القصر وسيرة ...	١٧٢٥-١٧٢٥		٢٨ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي مبلغ ١٤٥٨٩ بنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ لصرف الإزاحة المسجلة لشركة القزل الأهلية ووكالة سر لفرل القزل ونسبة ...	١٤٢٣-١٤٢٣	٥٢
٢٦ - مشروع قانون بترية ومع نباتات الحماكية...	٣٤٤٠-٣٤٤٠ ٣٦٨٣-٣٦٨٣ ٣٧٥	٤٢٥٠	٢٩ - مشروع قانون بأخذ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه من مال الأحياء العام وتخصيصه لقروض تعلقها الحكومة إلى بنك التليف الزراعي...	٤٢٦-٤٢٦ ٤٥٧-٤٥٧	٥٤
٢٧ - مشروع قانون أملاك إثنائي ثمان جيل الأولي...	٣١٨-٣١٨ ٣٩٤-٣٩٤ ٤٢١-٤٢١	٤٥	٤٠ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون القرضات لأهل عامة ببرامج القرض والصحة والقرضات	٥٣٨-٥٣٨ ٥٤٢-٥٤٢ ٥٤٨	٦٤
٢٨ - مشروع قانون بتقييد إيجار الألبان الزراعية من سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١	٣٥٣-٣٥٣ ٤٩٨-٤٩٨	٥٩	٤١ - مشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإيجارات المالية	٤٢٦-٤٢٦ ٥٣٨-٥٣٨	٦٤
٢٩ - مشروع قانون ربط ميزانية الملاح الأضر والمطاطة المالية الإسلامية لسنة ١٩٢٢	١٩٢٣-١٩٢٣ ١٩٢٣-١٩٢٣	٤٤	٤٢ - مشروع قانون بأجبار ما يتركب من الفش في مادة تحقيق الزكاة أو عقد الزواج سائبا على	٤٤٢-٤٤٢	
٣٠ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ (قسم ٦) «مطابقة الأميرة» فرع ٥ «مطابقة الأميرة» بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه ذائقة على أملاك البنية السادس (تشتمل طرقات المبالغ) ...	٣٨١-٣٨١ ٣٨١-٣٨١	٤٤	٤٣ - مشروع قانون بالترخيص حكومية في أخذ مبلغ طون جنيه من الأحياء العام لتعديلات معمورة بمن حقنوا الملك الأراضي الزراعية	٤٤٩-٤٤٩ ٥٤٢-٥٤٢	٦٥
٣١ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي مبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ (قسم ٦) «مطابقة الأميرة» فرع ٢ «مطابقة الأموال القديمة»	٣٥٤-٣٥٤ ٤٢٦-٤٢٦	٤٦	٤٤ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المكافأة المالية لأعمالها	٥١١-٥١١ ٥١١-٥١١	٦٥
٣٢ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي مبلغ ٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ (قسم ١٠ «مطابقة الأميرة» فرع ٢ «مطابقة الخطوة» (قوة التباين) في بعض شروط الجاب الثاني	٤٣١-٤٣١ ٤٣١-٤٣١	٤٧	٤٥ - مشروع قانون بتعديل المادة ١٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٢١	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٦٥
٣٣ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ (قسم ٨ «مطابقة الأميرة» فرع ١ «ديوان السوم ومصالح أخرى» ...	٤٣١-٤٣١ ٤٣١-٤٣١	٤٨	٤٦ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ (قسم ٦) «مطابقة الأميرة» فرع ٧ «مطابقة الأميرة» باب ٢ «مطابقة الأميرة» بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه مكافآت لعمال القصب المصنوع الخارج والقصب المصنوع والأحذية المشققة والزراعة خفية	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٦٦
٣٤ - مشروع قانون خاص بالقرض التجاري ...	٤٣١-٤٣١ ٤٣١-٤٣١	٤٩	٤٧ - مشروع قانون بإدخال بعض أحكام إلى قانون القرضات لأهل عامة بتل القرضات والقرضات التجارية لأهل الحرف والقرضات التجارية والقرضات الخفية	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٦٦
٣٥ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائية بمبلغ ٥١١٥٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية) لسنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ ...	٤٣١-٤٣١ ٤٣١-٤٣١	٥٠	٤٨ - مشروع قانون بالترخيص بمنع الزمام باستغلال طرق الأوقاف بمعية القاعة	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٦٦
٣٦ - مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الإجمالي المصري الخاص بمجموعة مصر القربية ...	٤٣١-٤٣١ ٤٣١-٤٣١	٥٦	٤٩ - مشروع قانون وضع أملاك إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ (قسم ١٣) وزارة المواصلات - فرع ١ «ديوان السوم - الجلب الثاني شرط عمومية» بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٧٠
٣٧ - مشروع قانون بتل مبلغ ١١٥٠٠ جنيه من الجلب ٢ في الجلب ٢ في ميزانية وزارة السنة المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ ...	٤٣١-٤٣١ ٤٣١-٤٣١	٥٢	٥٠ - مشروع قانون بأخذ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه من مال الأحياء العام وتخصيصه لقروض تعلقها الحكومة إلى بنك التليف الزراعي...	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٧٠
			٥١ - مشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإيجارات المالية	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٧٠
			٥٢ - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون القرضات لأهل عامة بتل القرضات والقرضات التجارية لأهل الحرف والقرضات التجارية والقرضات الخفية	٤٤٩-٤٤٩ ٥١٢-٥١٢	٧٠

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحق
٥٢ - مشروع قانون بيع المحصولات الزراعية القروض التي يسبقها بنك التليف الزراعي ...	١٨٠-١٧٢-٥٧٢	٦٧	مشروقات الخيرات :		
٥٣ - مشروع قانون منح مكافأة خاصة لساكني القنصليات بصلية سكان حديد الحكومة ...	١٨٠-١٧٨-٥٨٠	٧١	١ - مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٢ (١)		
٥٤ - مشروع قانون تأجير فلكة أرض من احوك الفكية الى جمعية تشييد المسكن ...	١٨٠-٥٨١-٥٨٢	٧٢	قرار المجلس ازالة كل مادة من مشروع الخيرات من مجلس النواب الى لجنة المالية مباشرة دون انتظار اخط قرار من المجلس ...	١٧٧-١٧٨	
٥٥ - مشروع قانون المراقبة على الاتفاقيات الخاصة المصرفية بين البنوك على ما يستتق الاطلاع للمرك لفتح الجمعية بأرض ملكة الحكومة ورغ ٤٠٠٠٠ سنة كضمان الحكومة على أربعة أقدام سنة متساوية (انظر مشروع) ...	١٨٠-٥٩١-٥٩٢	٧٤	(١) المصروفات		
٥٦ - مشروع قانون ربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		الاحتفاظ الخاصة على المصروفات ...	٢٣٠-٢٣٦	
٥٧ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		كفة حشرة للتخزين المخصص من ميري بك ...	٢٣٠-٢٣٢	
٥٨ - مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» سادة أحد عبد الرباط بأشكال المالية ...	٢٣٢-٢٣٦	
٥٩ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		قسم ١ - تضمنت مربيته ديوان جلة الملك ...	٢٣٦	
٦٠ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		٢ - الجبلان :		
٦١ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		فرع ١ - مجلس الشيوخ ...	٥٧٢-٥٧٨-٥٧٩	٦٨
٦٢ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢ - النواب ...	٥٧٩	
٦٣ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		قسم ٣ - مجلس الوزراء ...	٢٣٦	
٦٤ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٤ - مكتب المستشارين المال والقضائي ...	٢٣٦-٢٣٧	
٦٥ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٥ - وزارة الخارجية ...	٢٣٧-٢٤١	
٦٦ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٦ - ديوان السوم ...	٢٣٧-٢٤٠	
٦٧ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		كفة حشرة للتخزين المخصص لراحم وأبيه بك ...	٢٤٠-٢٤١	
٦٨ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		قسم ١ - وزارة المالية ...	٢٤١-٢٤٩	
٦٩ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		فرع ١ - ديوان السوم ...	٢٤٩-٢٥١	
٧٠ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		كفة المقرور من مبلغ السولة لبنك التليف الزراعي ...	٢٥١-٢٥٢	
٧١ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» سادة وكل المالية ...	٢٥٢-٢٥٣	
٧٢ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٥٣-٢٥٤	
٧٣ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٥٤-٢٥٥	
٧٤ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٣ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٥٥-٢٥٦	
٧٥ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٤ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٥٦-٢٥٧	
٧٦ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٥ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٥٧-٢٥٨	
٧٧ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٦ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٥٨-٢٥٩	
٧٨ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٧ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٥٩-٢٦٠	
٧٩ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٨ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٠-٢٦١	
٨٠ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٩ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦١-٢٦٢	
٨١ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٠ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٢-٢٦٣	
٨٢ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١١ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٣-٢٦٤	
٨٣ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٢ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٤-٢٦٥	
٨٤ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٣ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٥-٢٦٦	
٨٥ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٤ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٦-٢٦٧	
٨٦ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٥ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٧-٢٦٨	
٨٧ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٦ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٨-٢٦٩	
٨٨ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٧ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٦٩-٢٧٠	
٨٩ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٨ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٠-٢٧١	
٩٠ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ١٩ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧١-٢٧٢	
٩١ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٠ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٢-٢٧٣	
٩٢ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢١ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٣-٢٧٤	
٩٣ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٢ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٤-٢٧٥	
٩٤ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٣ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٥-٢٧٦	
٩٥ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٤ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٦-٢٧٧	
٩٦ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٥ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٧-٢٧٨	
٩٧ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٦ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٨-٢٧٩	
٩٨ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٧ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٧٩-٢٨٠	
٩٩ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٨ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٨٠-٢٨١	
١٠٠ - مشروع قانون ربط ميزانية الجبلة لسنة ١٩٣٢ المالية (راجع مشروقات الخيرات) ...	١٩٥-٤٩٧		» ٢٩ - حشرة للتخزين المخصص بمودى بك ...	٢٨١-٢٨٢	

رقم الصفحة	الروشح	رقم الحق	رقم الصفحة	الروشح	رقم الحق
٤٦٣-٤٦٤	بيان سعادة وزير الأشغال السوية ...	٢٢٩-٢٢٨	كلمة حضرة الشيخ المحترم حبيب دروس بك عن ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٤-٤٦٥	بيان دعوة رئيس الوزراء ...	٢٢٩	الخبراء والمختصين ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٤	القرار بانه المائة تأليف بانه بامانة ليست سائلة ...	٢٢٩	رد حضرة الشيخ المحترم عبدالمحسن بن زينا على حضرة ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٤	البروتوكول - وقفه ...	٢٢٩	الشيخ المحترم حبيب دروس بك ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٤	القرار حضرة الشيخ المحترم عبد المليم البيل بك وضع ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبدالمحسن بك عن رسوم ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٤	بلغ المائة والمائتين ألف جنيه القصص لغوية لشاغل ...	٢٢٩	الجالس المسية ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٤	الغدا واسيوط من الجزيرة ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم جديته بك عن الأمانة ...	٢٢٩	٢٢٨
٥٥٨-٤٦٧	فرع ٣ - مصلحة المبانى ...	٢٢٩	فرع ٢ - الحاكم الخطة (قسم القضاء) ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٥	كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور موسى محمود الحنفى ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور موسى محمود الحنفى ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٥	عن مبانى الحكومة ...	٢٢٩	من الفقرة بين القانونين والقرائن الأخرى في القضاء ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٥	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبدالمليم البيل بك عن مبانى ...	٢٢٩	الخط ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٥	الحكومة ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم حبيب دروس بك عن طلب ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٥	بيان صاحب الفرة حسين ...	٢٢٩	القضاء الأمانة قضائى مرتبهم على سبلو القصب ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٥	الأشغال عن مبانى الحكومة ...	٢٢٩	بيان حال وزير الخزانة عن الفقرة ٢ و ٣ ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	فرع ٤ - مصلحة الكتبة والكهرباء ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد مرغان باشا ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	فرع ٥ - مصلحة التنظيم ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد مرغان باشا ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	فرع ٦ - مصلحة الجارى الرئيسية ...	٢٢٩	فرع ٢ - الحاكم الخطة (قسم القرد والرقائق) ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	فرع ٧ - مصلحة الليحيات ...	٢٢٩	فرع ٤ - الحاكم الأحيية ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	قسم ١٢ - وزارة الزكاة ...	٢٢٩	طلب حضرة الشيخ المحترم جديته بك عن بعض المسائل ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد الحنفى باشا عن بعض ...	٢٢٩	التشائية ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	الروايات ...	٢٢٩	فرع ٥ - الحاكم القردية ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	رد حال الوزير ...	٢٢٩	فرع ٦ - الجالس المسية ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صدى بك عن تقدم ...	٢٢٩	قسم ١١ - وزارة الأشغال السوية ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	وزارة الزكاة ...	٢٢٩	فرع ١ - ديوان الصوم ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	كلمة المقدس ...	٢٢٩	فرع ٢ - مصلحة الخرى ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل باشا بك ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك عن الخرى ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	بيان حال الوزير ...	٢٢٩	في الخرى وعن مصرف سبل ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	قسم ١٣ - وزارة المواصلات ...	٢٢٩	رد سعادة وزير الأشغال ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبدالمحسن بك عن كبرية ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبدالمحسن بك عن تقرير ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	عند حلوان ونقل دوش حابر يروا إلى أن زعل وسط ...	٢٢٩	الامتدادات قبل تهيئة الرسوم (رسوم المشروعات) ومن ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	القاهرة - السويس ...	٢٢٩	ناظر الغدا واسيوط وعن تأليف بانه ليست سائلة ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	بيان المقرر فيما يخص بقل القروش ...	٢٢٩	البروتوكول والمركب التابعة لوزارة الأشغال ومن نزان سبل ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	بيان سعادة الفرير فيما يخص تنظيم الخديوى ...	٢٢٩	الأولياء ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	القاهرة والسويس ...	٢٢٩	استفسار حضرة الشيخ المحترم حسن صدى بك عن ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم حبيب دروس بك عن ...	٢٢٩	المبلغ المخرج في الميزانية نزان سبل الأولياء ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	الهيئة العامة لمصلحة الشكك الخديوية ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبدالمحسن باشا عن المبلغ ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم جديته بك عن أعضاء مجلس ...	٢٢٩	المخصص قروانية من خزانة السيول بشرق القاهرة ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	إنارة الشكك الخديوية ومن بعض الخطوط الخديوية ...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد مرغان باشا عن تأجيل ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	...	٢٢٩	المشروعات بسبب الأزمة المالية ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	...	٢٢٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم حبيب دروس بك عن قاطر ...	٢٢٩	٢٢٨
٤٦٧	...	٢٢٩	الغدا واسيوط ...	٢٢٩	٢٢٨

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الفن	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الفن
كفة حشرة الشيخ الهرم الدكتور مرسي محمد اندى من أعمال السكك الحديدية ومن توفيق وسائل الراية مبريات السكك الحديدية	٥٢٨		بيان دولة وزير المالية عن تخفيض المصروفات المبلغ المخصص لمطابقة الميزانية	٤٧٧-٤٧٨	
كفة حشرة الشيخ الهرم محمد سعدى باشا عن مصلحة البريد	٥٢٨-٥٢٩		استقرار حشرة الشيخ الهرم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك من مبلغ ٤٠٠,٠٠ جنيه المخرج في الميزانية لاستبدال الاندثار بالاحتياطيات	٤٧٨	
كفة حشرة الشيخ الهرم مطرب يادى حليم بك عن الطرق الاقتصادية في تبنيها مصلحة السكك الحديدية كفة حشرة الشيخ الهرم مبدل رن ونا باشا عن السياسة العامة لمصلحة السكك الحديدية	٥٢٩		بيان دولة وزير المالية من ذلك	٤٧٨	
كفة حشرة الشيخ الهرم على أحمد الطاهر بك عن أجور الشاحن بمصلحة السكك الحديدية	٥٢٩		بيان المقرر من المبلغ المخصص لمطابقة الميزانية	٤٧٨-٤٧٩	
كفة حشرة الشيخ الهرم سلطان السدي بك عن تفتيش أجور الركاب في المصافى التي لا تزيد على نصفين كيلو مترا	٥٣٠		مراقبة المجلس على سجل المصروفات	٤٧٩	
كفة حشرة الشيخ الهرم على فهمى باشا عن أجور السفر	٥٣٠		قسم ١٧ - الفين المسمى	٤٨٨-٤٦٩	
بيان سعادة الوزير	٥٣٠-٥٣١-٥٣٢		قسم ١٨ - حادى خير مطروقة	٤٦٩	
» حال مدير السكك الحديدية من لوائح السكك الحديدية	٥٣٤		(ب) الإيرادات		
فرع ١ - ديوان المصروفات	٥٣٤-٥٣٥		باب ١ - أموال مطروقة	٥٨٦-٥٩٠	
٢ - السكك الحديدية	٥٣٥-٥٣٦		باب ٢ - الجسور	٥٨٦-٥٩٠	
٣ - التفرقات والمطروقات	٥٣٥		باب ٣ - رسوم الموانئ والمنازل	٥٨٦-٥٩٠	
٤ - البريد	٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧		ملاحظة حشرة الشيخ الهرم محمد الله حليم بك	٥٨٦	
٥ - الموانئ والمنازل	٥٣٦-٥٣٧		باب ٤ - حادى الأسلاك	٥٨٦-٥٩٠	
٦ - مصلحة الطرق والكبارى	٥٣٦		باب ٥ - القنطرة	٥٨٧-٥٩٠	
قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية	٢٤٥-٢٤٩		ملاحظة حشرة الشيخ الهرم أحمد مرغان باشا عن الفتيرة على الأبنام والأعمال	٥٨٧	
فرع ١ - ديوان المصروفات والجيش	٢٤٦-٢٤٧		رد دولة وزير المالية	٥٨٧	
كفة حشرة الشيخ الهرم اللواء محمد حدى باشا	٢٤٦		باب ٦ - رسوم دفع المصروفات	٥٨٧-٥٩٠	
» » » » » حادى الركن ونا باشا	٢٤٦		باب ٧ - الرسوم القضائية وقضائية	٥٨٧-٥٩٠	
فرع ٢ - مصلحة المحدث	٢٤٧-٢٤٩		ملاحظة حشرة الشيخ الهرم محمد الله حليم بك عن رسوم المواصلات الحربية	٥٨٧	
كفة حشرة الشيخ الهرم اللواء محمد حدى باشا بأن هذه المصلحة	٢٤٨-٢٤٩		ملاحظة حشرة الشيخ الهرم على فهمى بك عن الرسوم القضائية	٥٨٧	
رد سعادة الوزير	٢٤٩-٢٤٨		باب ٨ - سكك الحديدية	٥٨٧-٥٩٠	
كفة حشرة الشيخ الهرم حبيب حوى بك عن النظام القضائى بمصلحة المحدث	٢٤٩		باب ٩ - التفرقات والمطروقات	٥٨٨-٥٩٠	
قسم ١٥ - البيئات الطبية	٤٦٩		ملاحظة حشرة الشيخ الهرم محمد الله حليم بك عن الأجهزة الكهربائية « يد كاستنغ »	٥٨٨	
قسم ١٦ - مصافى ومطارات	٤٧٧-٤٧٩-٤٨٠		رد دولة رئيس الوزراء	٥٨٨	
			ملاحظة حشرة الشيخ الهرم على فهمى باشا عن الطيفون الاوتوماتيكى	٥٨٨	
			باب ١٠ - البريد	٥٨٨-٥٩٠	
			» ١١ - الطلوك الأجرية	٥٨٨-٥٩٠	
			» ١٢ - دولة الخدمة العسكرية	٥٨٨-٥٩٠	
			» ١٣ - رسوم التفرقة	٥٨٨-٥٩١	
			» ١٤ - المستطع من مبيعات للمستطع	٥٨٨-٥٩١	
			» ١٥ - الإرباح الخاصة من تشييل القود	٥٨٨-٥٩١	
			» ١٦ - إيرادات ورسوم مطروقة	٥٨٩-٥٩١	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحق	الموضوع	رقم الصفحة
٥٨٩	ملاحظة حشرة الشيخ المحترم عبد الله محمد بك عن رسوم المراكب وردة صادقة رز بر المواصلات	٥٨٩	الجزء الأول	
٥٩١-٥٨٩	باب ١٧ - حرية قطن	٥٩١-٥٨٩	ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين	
٥٩١-٥٨٩	١٨ - إيرادات غير اجابية	٥٩١-٥٨٩	(٢) الإيرادات	
٥٩١-٥٨٩	١٩ - المأخوذة من الرسم الإحتافى	٥٩١-٥٨٩	باب ١ - إيرات الأيمان الموقوفة	٥٥١
٥٩٠-٥٨٩	كلية القرو ودولة رئيس الحكومة	٥٩٠-٥٨٩	باب ٢ - مرتبات مشورة الحرمين	٥٥١
١٩٣٣-١٩٣٢	مشروع قانون بربط ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣		باب ٣ - ما يحصل من مساويف قضائية وإيرادات متخوة	٥٥١
٥٩٥-٥٩٢	المالية - الموافقة عليه		(ب) المصروفات	
	٢ - مشروع ميزانية وزارة الأوقاف		باب ١ - رسوم إدارة	٥٥١
	لسنة ١٩٣٣-١٩٣٢ المالية (١)		باب ٢ - مساويف الأمانى	٥٥١
	(١) إيرادات الأوقاف الخيرية		باب ٣ - مساويف الأيمان	٥٥٢-٥٥١
	الإحالة إلى لجنة الأوقاف	٣١٧-٣٦٦	باب ٤ - ما يحصل من الأعمال الخيرية في الحرمين	٥٥٢
	١ - إيرادات حورية (الإدارة)	٤٣٧	باب ٥ - مساويف قضائية ومتخوة	٥٥٢
	٢ - المصلح لمساكن ومكثات المرحومين	٤٣٧	(ب) المصروفات	
	٣ - إيرادات الأيمان الموقوفة	٤٣٧	باب ١ - إيرادات الأيمان الموقوفة	٥٥٢
	٤ - من أشتال مدرسة القبايى	٤٣٧	باب ٢ - مرتبات مرموقة بوزارة المالية	٥٥٢
	٥ - إيراد من مرتبات مقدرة وشعيرات متوقفة	٤٣٧	باب ٣ - ما يحصل من المساويف القضائية من الإيرادات	
	٦ - القرد من وزارة المالية لرسوم الأوقاف الخيرية	٤٣٧	للمتخوة	٥٥٢
	٧ - أوقاف الخديو اسماعيل بالواصى	٤٣٧	باب ٤ - إيرادات الأوقاف المتطورة بإتسابها على الوزارة	٥٥٢
	(ب) مصروفات الأوقاف الخيرية		(ب) المصروفات	
	الإحالة إلى لجنة الأوقاف	٤٩٥-٤٩٤	باب ١ - رسوم إدارة	٥٥٢
	١ - الإدارة العمومية	٥٤٩-٥٤٨	باب ٢ - مساويف الأمانى	٥٥٢
	٢ - مساكنات ومكثات المرحومين	٥٤٩	باب ٣ - مساويف الأيمان	٥٥٢
	٣ - مصروفات الأيمان الموقوفة	٥٤٩	باب ٤ - مساويف الأعمال الخيرية	٥٥٢
	٤ - المساجد والارباب والأضرحة	٥٥٠-٥٤٩	باب ٥ - ديون على الأوقاف واجبة السداد	٥٥٢
	٥ - التعليم	٥٥٠	باب ٦ - مساويف قضائية ومتخوة	٥٥٢
	٦ - تقسيم القبايى	٥٥٠	باب ٧ - مساويف الأوقاف المتطورة بإتسابها على الوزارة	٥٥٢
	٧ - إعانات ومرتبات ومساكنات	٥٥٠	مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الأوقاف	٥٤٨-٥٨٢-٥٨٧
	٨ - أوقاف الخديو اسماعيل بالواصى	٥٥١	٣ - مشروع قانون بربط ميزانية دار الكتب	
	(ج) إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين		لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٢ المالية	
	الشريفين والأوقاف الأحمية		الإحالة إلى لجنة المالية	٣٩٧
	الإحالة إلى لجنة الأوقاف	٤٩٥	تقدم المشروع بالمجلس - الموافقة عليه	٤٩٧-٤٩٥

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحقن	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الحقن
٤ - مشروع قانون ربط ميزانية الجامعة المصرية	٤٤١	١٢	١ - ميزانية المستخدمين - (انظر مشروع قانون رقم ٢٤)	١٨-١٩١٤-١٢	
الإحالة إلى لجنة المالية	٥٢١-١٩٥١٤		٢ - ميزانية سائق القطار - (انظر مشروع قانون رقم ٥٢)		
مناقشة المشروع بالمجلس - الموافقة عليه			٣ - ميزانية مجلس الشيوخ :		
٥ - مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية	٣٥٣-٨٣-٨٢	٤٤	٤ - تأليف المكتب الثاني		
الإحالة إلى لجنة الأوقاف	٣٨١-٣٨٠		٥ - تصرفات أعضاء مكتب المجلس بتفويض حصة صاحب الجلالة الملك ونفق جلالة الكرم (انظر خلق ملك كرم)	٢٢	
نظر المشروع بالمجلس - الموافقة عليه			٦ - ميزانية مجلس النواب - تبليغ المجلس بتأليف مكتب مجلس النواب	١٦	
مصاريف انتقال - (انظر السؤال رقم ١٠)			٧ - ملاحمة داخلية - (انظر سؤال رقم ٤٧)		
مصرف سبيل - (انظر السؤال رقم ٥٧)			٨ - ملجأ - (انظر اقتراح رقم ٨)		
مصلحة السجون - (انظر مشروع قانون رقم ٢١)			٩ - محرم - (انظر اقتراح رقم ٢)		
مصلحة المباني - (انظر مشروع قانون رقم ١)			١٠ - مفاوضات صينية - (انظر اقتراح رقم ٥)		
مصلحة خفر السواحل - (انظر اقتراح رقم ١٦)			١١ - مهنة الطب - (انظر مشروع قانون رقم ١٠)		
مصنع الزجاج - (انظر مشروع قانون رقم ١٨)			١٢ - مواد غريبة في آلات القطن - (انظر سؤال رقم ٣٦)		
معارضة رسمية :			١٣ - مواد مخدرة - (انظر مخدرات)		
كفة خضرة الشيخ المحرم حسن صبري بك بمكة لواء الحاضرة الرسمية لمحكمة جلالة الملك لخاصة أنظار الوكلاء	١٦		١٤ - مؤتمري :		
كفة خضرة الشيخ المحرم محمد عبد بننا بنات مؤلف الأعضاء المستقلين بالمجلس لواء الحكومة	١٩		١٥ - كتاب من وزارة الخارجية عن قرارات المؤتمر العالمي العمل السابع والعشرين الذي عقد بمدينة بروكسل من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ إلى ٧ منه	١٣-١٢	
مماشات - (انظر مشروع قانون رقم ٢٥ و ٢٠)			١٦ - دعوة لعضو المؤتمر قلمن والعشرين والإنتفاذ فيه - تجوز من يمل المجلس إلى جهة المكتب	٤٤٣-٤٤٢	
معالجة مواشي - (انظر سؤال رقم ١٠)			١٧ - تبليغ المجلس قرار المكتب باختيار صاحب المصلحة رئيس المجلس وحضره اثنين آخرين أبراهيم وأنت بك وصاحب دوس بك تمثيل المجلس في المؤتمر المذكور	٤٧-٤٦٩	
معاهد دينية - (انظر مشروع القانون رقم ٢١ و ١١)			١٨ - موطنو ديوان الأوقاف للملكية - (انظر مشروع قانون رقم ٢٤)		
معاهدة - (انظر مشروع القانون رقم ١٢ و ١٣ والسؤال رقم ٢٢)			١٩ - مياه :		
مصلحة تجارية - (انظر سؤال رقم ٥٠)			٢٠ - توريد مياه الشرب إلى مدينة الاسكندرية - (انظر اقتراح رقم ٧)		
مقررات - (انظر مشروع قانون رقم ٤٧ و ٤٠)			٢١ - مأخذ المياه الجبلية لمدينة الاسكندرية - (انظر سؤال رقم ٩)		
مكتب مياه الاسكندرية - (انظر مشروع قانون رقم ٢٢)			٢٢ - ميزانية الأزهر - (انظر مشروع قانون رقم ٢٩)		
مكتبة :					
مكتبة برلمانية - (انظر مشروع قانون رقم ٤٤ ولائحة ١٠)					

الحرف	الموضوع	رقم الخريطة	رقم الصفحة	رقم الحق	قواعد الجلس
	(ت)				
تأمين	كتاب وزارة الأوقاف من الخريطة رقم ٦ لسنة ١٩٣١ لتكسية بطلب صرف تأمين عن أطلال دوت بالمراد	١٦	١١٧	—	
تجديد	طلب مساعدة من التجديد العسكري	٧٢	١٥٦	١٦	حفظ
تحقيق	طلب إحصاء ضريبة على الضيق	٣٥	١٣٤	١٠	"
>	طلب الأوامر بتفريق حادث	١١٠	٢٤٨	٤١	>
توزيع	طلب إحصاء توزيع بيب إحصاء بناءة مستديرة	٤٨	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة المالية
>	طلب صرف توزيع بسبب الفصل من وظيفة	٥٨	١٥٥	١٦	حفظ
	(ج)				
جباة	تطلب من إزالة جباة وقتل مقام الموت	٩٠	٢١٨	٣٠	إحالة إلى وزارة الداخلية
	(ح)				
طبع القطن	طلب تأمين مولي طبع القطن	٩٤	٢١٨	٣٠	إحالة إلى وزارة الزراعة
	(خ)				
غيره	التماس إعادة نظر في قرار بنة التحويل	١١٤	٢٤٩	٤١	حفظ
خدمة	طلب المساعدة في الإعادة إلى الخدمة	٥١	١٥٥	١٦	"
>	طلب إعادة إلى الخدمة أو صرف مكافأة	٥١	١٥٥	١٦	"
نيران	معرضة بشأن نيران جبل الأرياء	٦٢	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة الأشغال
>	طلب رد بنة أروغيا الحكومة لتسليم أراضي مستغريه نيران أسوان	١٢٣	٢٤٩	٤١	رفض
>	استراضات على ممر بنة الأشغال الحمية لحاية الأرض التي يسيرها نيران أسوان	١٠٩	٢٤٩	٤١	إحالة إلى وزارة الأشغال
غفران	طلب بعض التحويل إعادة مرتباتهم إلى أصلها أو تعويضهم إلى بلاد ذراعية	١٢١	٢٤٩	٤١	حفظ
غيره	طلب غفران جبهة للحراسة لقرنل خيرات بمناصبه عبد الأخصى	٩٢	٢١٨	٣٠	>
	(د)				
دمارة	(انظر بيوت المظفر)				
دلال	طلب المساعدة في تعيين دلال ليجبات بعض القراوات	٢٤	٦٩	١	حفظ
	(ر)				
رخص	تطلب أصحاب سيارات من عدم تجديد رخصهم	٩٣	٢١٨	٣٠	رفض
رسوم	كتاب وزارة المالية من الخريطة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ (بالصفحة ٧٨ من مجرورة عناصر الدور والقيام بالحدود) لتكسية بالتكوير من لوسوم التي يصدرها شركة الأوقاف المصرية لاختصاصها لاختصاص المرحوم	٤٣	١١	—	—
رسوم بحركة	طلب إحصاء الرسوم لإبركة على الأحداث الصحية إلى ما كتبت عليه	٩٦	٢٤٩	٤١	إحالة إلى وزارة المالية
ردي	تطلب من منع بجنهم من ردي أراضهم	٢	٧٠	١	إحالة إلى وزارة الأشغال
>	كتاب وزارة الأشغال من طلب الخريطة	—	١٧٨	—	—
>	طلب التصريح ببيع أراض بنية قطع من ترعة السمرقاة	٤١	١٣٤	١٠	إحالة إلى وزارة الأشغال
>	طلب كشف بنية الأواني التي تولى من القصة ٣٦ من ترعة السمرقاة	٧٢	١٥٦	١٦	حفظ

الحرف	الموضوع	رقم المراجعة	رقم المصلحة	رقم الحق	قرار المجلس
(ص)					
سالية	طلب الإرجاع بغير مائة	...	٦٨	١	حفظ
سكة	تقرر من سكة السرعة وطلب إصلاحها من مصلحة الري	...	١٣٤	١٠	إحالة إلى وزارة الأشغال
سكة حديدية	كتاب وزارة المواصلات عن البريقة الجديدة من محمد علي بن عثمان وكتاب سكة حديدية بين دنيا القبح وشرق القناطر بلطه بالساقون (مرحقة رقم ٤٥ مقنة ٨٧) من بحيرة عاشر الحدود السابق الحادي	...	١٧٨	—	—
سكة	تقرر بالي السكك القديم من مصلحة الصحة السورية	...	١٥٦	١٦	رفض
(ش)					
شركة	تقرر من تصرفات شركة الفيا	...	١٥٥	١٦	حفظ
»	عمال شركة الأندلس السورية من ساقها لم	...	٣٤٩	٤١	»
شهادة	ميران من دخول امتحان شهادة العالمية	...	١٥٥	١٦	رفض
»	طلب الساج القسم المرفق بالأمر بغيره في امتحان شهادة العالمية	...	١٦٠	١٨	حفظ
»	تقرر من منع طلبة من دخول شهادة الكفاءة المعلم الأول	...	١٥٥	١٦	رفض
شعب حربية	تقرر من بيع حربية	...	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة الداخلية
(ض)					
ضريبة	تقرر من الضريبة الإضافية على الألبان بمرور خمس سنوات	...	٦٨	١	رفض
(ط)					
طلب	طلب من قانون خاص بزيادة الجبلد	...	٣٢٩-٣٥٠	٤١	إحالة إلى وزارة الداخلية
طرح البحر	إجازة مشروع القانون الخاص بطرح البحر	...	١٥٥	١٦	رفض
»	استقبال نظر قانون طرح البحر	...	١٥٦	١٦	إحالة إلى لجنة الحفافة
»	سرعة التصديق على قانون طرح البحر	...	١٥٦	١٦	»
»	إجازة قانون طرح البحر	...	٢١٨	٣٠	»
»	تقرر قانون طرح البحر	...	٣٤٩	٤١	رفض
»	التصديق على قانون طرح البحر	...	٣٥٠	٤١	بحفظ
طريق زراعي	كتاب وزارة المواصلات من حربية خضرة من وجوب كامل وكتاب عثمان إنشاء طريق زراعي بين حارسه ليلية والشيخ ميثاق بمرور (مرحقة رقم ٣٧ مقنة ٨٧ من عاشر الحدود السابق الحادي)	...	١٧٨	—	—
(ع)					
طاعات	رسالة من أرباب الطاعات	...	١٥٦	١٦	إحالة إلى وزارة الداخلية
علاء	تقرر من عدم إعطاء طاعة العبيات	...	٣٥٠	٤١	إحالة إلى وزارة الأشغال
عمدة	بيان أسباب استقالة عمدة	...	٦٨	١	حفظ
»	تقرر من تعيين عمدة	...	٧٠	١	رفض
»	شكوى من تصرفات عمدة	...	٧١	١	»
»	شكوى من تعيين عمدة	...	٧٠	١	إحالة إلى وزارة الداخلية
»	تقرر من تعيين عمدة	...	١٥٥	١٦	رفض
عمل	طلب إيجاد عمل	...	١٣٤	١٠	حفظ
طولة	طلب منح طولة	...	٢١٧	٣٠	»

الدور العادى الثامن للبرلمان

محضر الجلسة الافتتاحية

اسماعيل أباطه بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود مزرى باشا .
 مرسى محمود افندى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .
 الفريق موسى فؤاد باشا . نجيب برى بك . نخله جورى الملبى باشا .
 يقوب يباوى عليه بك . يوسف أعلان قطاوى باشا . الألبانوس .
 ابراهيم اللببوسى مطاوع بك . ابراهيم الللال بك . الشيخ ابراهيم حسن
 محمد السيد . الأستاذ ابراهيم دسوق أباطه . ابراهيم زكى افندى . ابراهيم
 عبد العال الملبى بك . الشيخ ابراهيم عبد الله الهى . ابراهيم غزالى بك .
 ابراهيم فهمى كرم باشا . الشيخ ابراهيم محمد حسن أبو كزوة . ابراهيم مراد
 أبو سعده افندى . أبو المجد بدوى محمد عبد الآثر افندى . أبو سيف على
 كساب بك . أمد أبو الفتوح افندى . أحمد جاد الرب باشا . أحمد رشدى
 افندى . أحمد عبد الشافى افندى . الأستاذ أحمد والى الجندى . اسماعيل
 ابراهيم مراد افندى . اسماعيل صدق باشا . اسماعيل فهمى الشلقانى بك .
 اسماعيل محمد عبد الرحمن أبو القصب افندى . الأستاذ السيد حبيب . الأستاذ
 السيد منصور . أمين اللواتى افندى . أمين سيد همام افندى . الأستاذ أمين
 مامر . توفيق حسن المكلاوى افندى . توفيق دوس باشا . الشيخ جمعه
 محمد حد يحيى . حافظ مصطفى الشقى افندى . حسن أحمد كسيه افندى .
 حسن الببائى بك . حسن الجمل بك . حسن السيد وأك بك . الأستاذ
 حسن حسنى . حسن محمد أحمد حسين افندى . الأستاذ حسن محمد
 اسماعيل . حسين مصطفى خليل بك . ختاوى الزمر بك . راجب
 عليه بك . رضوان عبد الوهاب محمد عقده افندى . الشيخ زكى غانم أحمد .
 سراج الدين شاهين باشا . الشيخ سليمان بيوى نصار . الشيخ سليمان محمد خضر .
 الشيخ سليمان محمد صفور . الشيخ سيد أحمد سيد أحمد القط . سيد على
 الزبلى بك . شيخ العرب سيف النصر موسى . شاهين شاهين الجندى افندى .
 شحاته السيد سلم افندى . شيبان الكاتب افندى . صالح محمد أمين
 مشالى افندى . عبد الحليم جمبى بك . عبد الحميد البرادى بك .
 عبد الحميد حسين بلوش افندى . عبد الحميد عمر بك . عبد الرزاقى
 البارى افندى . الأستاذ عبد الرحمن البيل . الحاج عبد الرحمن عفيفى حسن .
 الشيخ عبد الرحمن على عبد الواحد أبو اسماعيل . عبد السلام حدايه بك .
 عبد السلام رجب باشه افندى . الشيخ عبد العال رضوان زروق الجبالى .
 الدكتور عبد العزيز نظلى بك . عبد العزيز هندى بك . عبد الفتاح نوز
 افندى . عبد القوى أحمد سيد بك . عبد العلييف حلى غنام بك . عبد الله
 أرسلان بك . عبد الله لوم بك . عبد الحميد سيف النصر بك . عبد الحميد

عقدت جلسة البرلمان الافتتاحية للدور العادى الثامن فى يوم الخميس
 ٧ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ بدار مجلس النواب
 بالقاهرة بناء على المرسوم الملكى الصادر فى ١٨ رجب سنة ١٣٥٠
 (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١) بدعوه الى الاجتماع .

برئاسة حضرة صاحب المولى يحيى ابراهيم باشا رئيس مجلس الشيخ
 وبحضور حضرات الشيخ والنواب المتميزين :

ابراهيم راتب بك . ابراهيم وجيه باشا . أبو زيد مطاوى بك . أحمد
 السببى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذو الفقار باشا .
 أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد
 فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصيرى بك . الدكتور
 أسعد يوسف عليه افندى . اسماعيل سرى باشا . الياس عوض بك .
 أمين حسين يوسف افندى . أمين سالى باشا . أمين خالى باشا . جرجس
 زقائيرى باشا . حافظ حسن باشا . حليم ناهوم افندى . حبيب دوس بك .
 حسن رضوان حمادى بك . حسن سيد باشا . حسن مبرى بك . حسن
 على جازى بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين
 واصف باشا . الشيخ حسين والى . الدكتور زكى مختار الجزيرى افندى .
 سعد الله عبد الرحمن السيد افندى . سلطان السعدى بك . سلطان محمود
 بهلى بك . سلم خليل بطرس بك . سليمان عثمان أباطه بك . شفيق سمداقه
 حلايه افندى . صالح حق باشا . طهتان سيد أحمد سالم بك . الشيخ
 عبد الباقي مامر بدوان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد الكرى .
 عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيونى بك .
 عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديبك .
 عبد الله سميكه بك . الشيخ عبد الحميد سلم . اللواء عبد الحميد فريد باشا .
 اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا . على ماهر باشا .
 عيسى حسن زايد باشا . قلبنى فهمى باشا . عبد أبو النصر نقار افندى .
 عبد أحمد عبود باشا . الشيخ عبد الأحمدي الظواهرى . عبد توفيق مهنا بك .
 عبد خيرات راضى بك . عبد رضى عفيفى بك . اللواء عبد صادق يحيى باشا .
 عبد صدق باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد طلعت حرب باشا . عبد
 قيثه بك . عبد قصى يكن بك . عبد فهمى باشا . عبد فهمى الناضورى افندى .
 عبد عجب باشا . عبد محمود بك . عبد مصطفى عبوه بك . عبد مقبل باشا .
 عبد منصور افندى . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود

ويجلس الى يمين جلالة حضرات اصحاب السمو الأمراء وحضرات اصحاب الجهد النبلاء والى يسار جلالة حضرات اصحاب الدولة والمسال رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ والوزراء .

ووقف الى يمين العرش حضرة صاحب الممالي سيد ذو الفقار باشا كبير الأمانة والى يسار حضرة صاحب السعادة عبد زكى الايراني باشا ناظر خاصة جلالة الملك وكبار رجال القصر .

ثم تغفل حضرة صاحب الجلالة الملكية فأعطي حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فقلاد دولته وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أعديكم أطيب سلامي ، وأسي في أشخاصكم شهي الكرم الذي تتشرفون بتجنيده ، وتسهرون على خدمة مراهقه ، وأهتكم بالنتيجة السارة التي كلفت جهودكم في المورة الماضية على قصر ممتها ، ووقوفها في أشد فصول السنة حرارة .

والى تشديد الاحتياطات باستقرار النظام المستوي الجديد استقرارا يسع بأن يرقى شملهم كالملة . (تصفيق) ويحقق الأمانة أمر رغباتها في أطراد وانقسام وسلام . ويشيرني أنب الأمانة أدركت ذلك ، واطمأنت إليه ، فسارت الأمور بمحمد الله في مجاريها الطبيعية .

ولقد تحسن حال الأمن العام تحسنا ظاهرا على الرغم من العوامل الاقتصادية والضائقة المالية التي من شأنها أن تؤثر فيه تأثيرا غير مستطاب . على أن شهي الكرم قد رأى بتأفده بصيصه أن هذه الضائقة المالية إلى أن لا جزء من أزمة مالية لم تسلم منها أمة من الأمم ، وكان من آثارها على الأغص وجود عدد كبير من العاطلين . ومع أن عدد هؤلاء عددا قليل لا ينافس بأمنه في الحالك الأخرى فإن حكومتى لم تكن من دوس مشاكلهم والمساهمة بها . وأقنت لجنة في وزارة الداخلية لبحث العوامل الخفية التي أدت إلى البطالة ولوضع ما يكفل مبالغتها . ولم تخطرا لحكومة نتيجة الأبحاث والدراسات بل اتصلت بالشركت وأرأى العمل لتدبير أعمال العاطلين (تصفيق) كما أنها سعت للجبالس البلدية قروضا كبيرة للاستقرار في أعمال الإصلاح التي تعود بالفائدة في هذا السبيل . ولما كان من أغراض حكومتى أن تسع استغلال رؤوس الأموال في الصناعات ، فقد رزى وضع تشريع ينظم حقوق العيال ورباباتهم حيال اصحاب الأعمال ويكفل تسوية ما قد يقع بين الفريقين من المنازعات كما يكفل وقاية العيال من غوائل العمل ويحمي الأجراء من الأطفال والنساء بضروب من الحماية الصحية والخلفية .

وستقدم لكم حكومتى في هذه المورة بهذا التشريع . أما التشريع الخاص بالأحداث فهي مهتمة بوضع حمايتهم من التشرذم ومن استغلالهم في التسول .

ودأت حكومتى أن التزم الممول بها في إنشاء وإدارة لجان العموية ودور التجميل والسفينة والملاهي والمشارب ومعال بيع الخمر وغيرها أصبحت

عليه أفندي . الأستاذ عبد المجيد محمود فاق . عبد الحملي حسين مصطفي بك . عبد النعم رمضان بك . عبد النعم عبد القادر الموم أفندي . الشيخ عبد ابراهيم الشاذل . الشيخ علي ابراهيم علي . علي البياسي أفندي . علي المتلاوي بك . علي حسن أحمد أفندي . علي حسن أحمد بك . علي عبد الرزاق بك . الشيخ علي عبد القاصر . علي علي بيوت أفندي . عمر أحمد حامد بك . فريد نغم الدين أفندي . فكري المصري سيد احمد حسن أفندي . الشيخ فؤاد حسين . كامل حسن زايد أفندي . كياتي محمد دكروري أفندي . الأستاذ لطيف نغله . الأستاذ ليون جندى . وصا . مامون اسماعيل بك . الشيخ محمد ابراهيم عبد الله بربري . الأستاذ محمد ابراهيم هلال . الشيخ محمد زيد علي مطاوي . محمد توفيق رفعت باشا . محمد حافظ رمضان بك . الأستاذ محمد حسن . محمد حسين مازن أفندي . محمد علي عيسى باشا . محمد زكي صالح بك . محمد سليم باير أفندي . الشيخ محمد سليمان سليمان الشويرجباد . الدكتور عبد صالح بك . محمد طه أبو زيد بك . محمد عبد المجيد المشاوي بك . الأستاذ محمد زكي عبد الله . محمد ملام باشا . محمد علي أفندي . محمد فريد حسني أفندي . الأستاذ محمد فهم الدين . محمد قطب عبد الله أفندي . محمد لبيب قوره بك . محمد محفوظ القطار أفندي . محمد مصطفى رجب أفندي . محمد مصطفى عربك . محمد وجيه كسيه بك . محمد أسعد أفندي . الأستاذ محمود السيد . محمود السيد أبو حسين بك . محمود الطوير بك . محمود زكي بك . محمود عباسي بك . محمود مبروك الجيار أفندي . محمود عبد الكافي بك . مدني حسن حزين أفندي . مصطفى ابراهيم عمران الوالي بك . مصطفى سيف النصر بك . الأستاذ مصطفى صدق . مصطفى كافي بك . مصطفى عبد الله المنياوي بك . السيد مصطفى عبد الرحمن الشريف . الأستاذ مصطفى محمود الشوربجي . موسى ابراهيم جلال المولى بك . نجيب هريان بك . وهيب دوس بك . يحيى سليم أبو يحيى أفندي .

وأعذر عن حضور الجلسة حضرات : محمد توفيق نسيم باشا . الدكتور أحمد رشيد عياد بك . كامل جريس تكلا بك . سليمان اسماعيل أبله بك . الدكتور عبد المجيد سيد . محمد حملة الشريف بك . مصطفى قوره أفندي .

وفاب بسبب المرض حضرات : حافظ المشاوي بك . الدكتور فارس نجر . يولس حنا باشا . مصطفى خليفة باشا . محمد عبد نصير بك .

ولم يحضر حضرات : عبد العزيز عبد اللطيف الصوفاني أفندي . محمد عمران أفندي .

وتولى السكرتيرية حضرة عبد الرحمن فكري بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ .

وفي الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا شرف قاعة الجلسة حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول بحف به حضرات اصحاب السمو الأمراء حضرات اصحاب الجهد النبلاء وحضرات اصحاب الدولة والممالي والسعادة مجلس الوزراء والوزراء وكبار رجال القصر الملك فوفد جميع الأعضاء جللا وتظليا عيين جلالة بتصفق حاد .

ثم جلس جلالة وأذن الحاضرين بالجلوس .

تأسست ممثلا بكتريولوجيا متقللا كاملا مصحوبا بمتة مكونة من طبيب
ومساعدتي معمل ، مما كان له وقع عظيم لدى جامعة الأمم . (تصديق)

أما بالنسبة للقضاة المالية التي صانها البلاد فإن حكومتنا لم تقرر ماسا
في العمل على تخفيفها ورفع أكبر شطر استطاع من أعمالها أن يمسك
إلى كاهلها . فقد قرر مجلس الوزراء في ١١ أغسطس الماضي أن يمسك
المستحق من الزرع من مكافأة وأعمال زرو وأسمدة على خمس سنوات
بدون فائدة . كما قرر تخصيص مبلغ كبير لمساعدة ملاك الأراضي بفتح وقوع
اليروع الجيرية بأثمان يكون من وراثتها أن تثار القيمة الحقيقية للأطيان
الزراعية .

ولما تبينت الحكومة أن أسمار القطن أصبحت لا تحتفل فقة الضريبة
المفروضة عليه استصدرت مرسوما في ٨ سبتمبر الماضي يقضي بتخفيض
تلك الضريبة إلى نصفها . وتلاقت بعض ما أدى إليه هذا التخفيض من عجز
في ميزانية الدولة بأن قررت تحصيل رسم إضافي لكل البصة الذي يحصل
من المواطنين وأرباب المعاشات وغيرهم . (تصديق)

وجيء من جهة أخرى بحماية المحاصيل الزراعية من طريق الضريبة
الجزرية ، خصوصا وقد كان من آثار قانون تحديد المساحة القطنية أن زادت
المساحات التي زكمت لزراعة الحبوب وسائر المحاصيل . وقد اتفقت الحكومة
مع البنك العقاري أن يمتص نفقات عمليات تسليم أصحاب الأملاك بأموال ذكرت
لهذا الغرض بيد أن مضت بضمة أشهر وأوصدت فيها الأبواب في وجهه
للمقترضين بسبب الاضطراب الذي أحدثه حيوط قيمة الجنيه المصري على
أثر حيوط قيمة الجنيه الإنجليزي . ولعلها توفيق الحثل هذا التحير مع البنوك
العقارية الأخرى .

وقد كان ليك السليف الزراعي أثره في تخفيف العبائة بما أقروشه
من أموال لاعداد المحصول ، ثم على المحصول نفسه بعد جنيته . ولما كانت
حكومتنا رافعة في حاية الملكية الزراعية الصينية فقد قررت أن ينشأ في هذا
البنك قسم الرهن العقاري لأصحاب تلك الملكيات مؤلفة أن على الكثيرين
منهم لاداءق الرايين ومن لهم . كما اخفقت مع الشركة العقارية المصرية
على أن يمسكها بالمال لشراء ما يمكن أن يمرض للبحر الجبري من الأطيان
بأثمان دون قيمتها ، على أن تقوم باستغلال تلك الأراضي بالاشتراك مع الحكومة
وأن يتاح لأصحاب تلك الأطيان أو ذويهم خلال مدة معينة أن يشتروها .
(تصديق) وتوجد الحكومة أن يؤدي هذا الاجراء الى صيانة الملكية العقارية
وحاية أسرار الأطيان من التدهور . (تصديق)

وقد اهتمت الحكومة بتمارض الصناعات الوطنية وأقامت من المنشآت
الصناعية التوجيهية للتدريب والاحتباس مصنعا للسجاد ومصنعة ومعهد
تجارب للفزل والنسيج ومعمل كيمياي للفحص والتحليل ومرضا مختلف طرز
الأملاك . كما أنها تشغل الآن بفضيحة مشروع إقامة مدينة للجلود ومصنع للأحذية
للزراعة للجيش والبوليس ، وآخر لمصنع أنواع خاصة من الزجاج . أما من
الناحية التجارية فقد أنشئت بمصلحة التجارة والصناعة مكاتب لزراعة

في ساحة الى اعادة النظر فيها من الوجهتين الخلقية والاجتماعية . ولقد كانت
أعلنت تشريعا جديدا لهذه المجال مستفهمه لحضراتكم في هذه الدورة كذلك .
(تصديق)

ولقد سنت حكومتنا قانونا ينظم حرية الصحافة وفقا للعادة ١٥ من
المستور ، وهو من القوانين المعلقة الى البرلمان . كما أنها راحت مقتضيات
الحالة التي وصلت اليها البلاد بعد استقرار النظام المستور ، فأخذت في تنقيحها
بوضع التشريعات اللازمة لإصلاح النظم النيابية المحلية إصلاحا يتناول قواعد
الاقتخاب للهيئات التي تقوم عليها مع توسيع اختصاصاتها ، ومنعها من
السلطة ما يتناسب مع الراجيات التي سنق على قاطعها . وصعدتها في العلم
الماضي مرسوم بأنون خاص باقتخاب أعضاء مجالس المديرات وقد قدم
الى البرلمان . وتمت اقتضيات هذه المجالس خلا . وسبقتم اليكم قريبا
الترشح الخاص بترتيب تلك المجالس وتحديد اختصاصاتها . وعلى ذلك فالتشريعات
الخاصة بالمجالس البلدية على اختلاف أنواعها . كما سبقتم لحضراتكم للترشح
اتلاص بأبناء العرب ، وهو من الوجهة الاجتماعية يكفل لأبيهم من المزارعين
الأخذ بالأساليب الصعبة . ولقد المناهية أجعل مع الاحتياط التقدم العظيم
في مدارج المدنية الذي كان من نصيب المدن والقرى . فقد توافر في العام
الماضي الماء الصالح للشرب في سبع عشرة بلدة . وأخذت الإدارة الكهربائية
في عشرة بلاد . وسيم في هذا العام توفير الماء الصالح للشرب في خمسة بلاد
أخرى وإدخال الإدارة الكهربائية في ثلاث عشرة بلدة مما البلاد التي يمكن أن
تصل لأهل إدارتها بالشبكة الكهربائية القائمة بشمال الدنا . (تصديق) هذا
فضلا عما بدأ من نشاط من جانب الحكومة وبعض الهيئات النيابية المحلية
في الاكثار من مطاعم الشعب برايا الفقرة . وفي عملية تخفيف البرك والمستقطات
محافظة على الصحة العمومية . حتى لقد بلغ في هذا العهد الأخير مجموع ما جفد
وردم ١٩٩ بركة مساحتها ٩٩٠٠٩٩ مترا مربعا . وعلى الرغم من الضائقة
المالية فقد اهتمت حكومتنا بتحسين الأحوال الصحية في الحضر والريف
من السواء . وأية ذلك أنها اتخعت منذ شهر يولييه سنة ١٩٣٠ أربعة وعشرين
مستشفى تقريبا واثنين وثلاثين مستشفى مراكيا وستوسجلت ومينغومركين
لرعاية الطفل ومدرسة للفالات . وأنشأت وحدة الأوكسولوما والبلهارسيا
بالمقروستوصفا للأشخاص الصادرة بالقاهرة وعيادين لجذام بطنط والمنايا .
وسيم بناء مستشفى للجذام بأبي زعبل ، ويخطر إنشاء عيادات للجذام منتفلة
بالسيارات لتجرب الجبلات التي يكثر فيها هذا المرض . وسيتشاء مستشفى
كبير للسمل ، وقد شرع فعلا في انتقاء الموقع اللازم . وتم إنشاء معهد باستور
ومستشفى الكلب ، واتفتحت المعمل البكتريولوجي بالمقصورة . وهو أحد معامل
كبيرة أنشئت بالأقاليم بقصد تخصيص الأمراض في العصر وقت استطاع .
وكذلك تم إنشاء معهد الأبحاث ومستشفى الأمراض المزمنة الذي سيصبح
مركزا رئيسيا للأبحاث العلمية المتعلقة بكيفية هذه الأمراض واستئصالها .
(تصديق)

ويسرن أن أذكر لكم أنب حكومتنا لبثت عمدة جامعة الأمم للاشتراك
في عمل إنساني عظيم وهو مد يد المعونة للصين في كل جهتها التي سبها الفيضان ،

حكومتى لا تزال تبذل كل ما في وسعها لتحصين القطن المصرى وإيجاد أنواع جديدة منه . وقد استحضرت خيرا في الطفليات من معهد باستور لدراسة الأمراض التي تصاب القطن ، وهو لا يزال قائما بمهمة حتى الآن .

ولقدماية لقططن المصرى أرسلت نتائج من كافة الأصناف الى جميع المفوضيات والتعديلات المصرية في الخارج لتتمكن من عرضها . وأدخلكم التعامل في الإقططن المصرية في سوق برلين بألمانيا ، وعما قريب يتم ذلك في سوق الحافى بفرنسا حيث أرسلت كيوت عمودية من الأنواع المختلفة من الإقططن المصرية تمهيدا لذلك . ولما كان محصول قصب السكر من الأهمية يمكن عمدت حكومتى الى انتداب خير لدراسه أسرارها ، كما أنها تنظر الآن في إصدار عازن تحارى الأرز وتنظيفه وتجفيفه على أحدث الطرق استعمالا السنوات المقبلة التي ستزد فيها المساحة بسبب وفرة الماء الذى سيخصص لزراعة الأرز . (تصفيق)

وهي تعمل كذلك على تشجيع غرس البساتين فكثرت من الفاكهة التي تجود في التربة المصرية ، وهذا يبنى الاستغناء عن استيراد الكثير منها . وقد مهدت لذلك زيادة الرسوم الجمركية على الفاكهة الأجنبية وتخفيض رسوم التدخين والأخضر من الماشات الأهلية تحت إشراف دقيق من شأنه تحسين ما يباع فيها من أنواع الشجر الجيد ، وأعلنت لهذا الغرض تشريعا خاصا سيقدم الى البرلمان .

أما الصناعات الزراعية فقد شرعت حكومتى فعلا في إصدار مباحات لعمل الميراث والفاكهة الصغرى لتسهيل تصريف منتجات البساتين . وهي تشر فضلنا عن ذلك في إنشاء البلاد تربية دود القز ودودة القز على أحدث الطرق . وفي التية إنشاء مصنع لصناعة الحرير تشجيبا لريش على بيع منتجاتهم بأسعار ملائمة .

وفي عزم حكومتى أن تنصق قريبا متحف لفراد الأول الزواى حتى إذا ما استكملت مدنها ومروضها أصبح بمثابة مدرسة عملية للشباب تساعد عنقل طليعها على اقتباس ما يفيدهم في إصلاح شؤونهم الزراعية .

هذا وعناية حكومتى بالحركة التعاونية لم تترك قط (تصفيق) حتى أن عدد الجمعيات التعاونية قد زاد زيادة عموسة في العهد الأخير . أما عايتها بترية الحيوانات فتشدها تلك المبادئ التعاونية التي أنشئت لثروة الماشات والواجب والطيور وما إليها . كما أن عايتها بالألبان ومصنجاتها قد حلت على تعيين موظف قى يشرى على ماسها ويرشد أصحابها الى أحدث الطرق وأحسنها .

أما فيما يخص دور المصلاة في البلاد فقد اعتبرت حكومتى أن تقدم الى البرلمان في هذا المور مشروعات القوانين التي رأت الحاجة ماسة إليها ، منها مشروع لقانون الخاص بأهل الجورة ، وفيه من التعديلات ما يكفل منع الشكوى ومصرة إنجلترا القضايا ، ومشروع لائحة بروسو المجالس المحلية وأكر بروسو الحاكم التشريعية عتبت فيها بملافة أسباب التقيد ، وأن تكون الروم على أسس من القوانين وحسن التوزيع بين عنقل المواد والصور . كذلك ستقدم الحكومة الى البرلمان في هذا المور بعض مشروعات القوانين

الصادرات المصرية مقصرة في إيدى الأمر على وقاية الريش والعمل . وأتم سوق الجلة الحضر والفاكهة بالقاهرة رغبة في تنظيم تجارتها بما يكفل النفع للجنين والمستهلكين والتجار على السواء . وستقدم حكومتى الى البرلمان في هذه الدورة الرسوم هاتون التي صدر بشأن تنظيم تجارة الجلة الحضر والفاكهة ومشاور القوانين الخاصة بالغرف التجارية والسجل التجاري ، وبرهن آلات المصانع وتحسين ملح الجلود .

هذه خلاصة موجزة لما تم في أهم فواى الاقتصاد الأهل . أما البرنامج الذى تقدمت الحكومة تنفيذه في خلال الدورة البرلمانية الحاضرة فهو منشعب النواى بقدر ما هو مكثف بالمصاحب التي تتطلب غاية الحذر ومنها الحكمة . (تصفيق)

وأول ما تواجهه حكومتى موازنة الميزانية في ظروف عصيبة ، لا يسبب هبوط الإيرادات وسعدا بل لاضطراب القند اضطراريا يزيد في صعوبة رسم حدود واضحة لميزانية المصروفات ، ويستتضي هذه الموازنة بعض التعديلات التي لا بد منها والتي تعد ضليعة بجانب ما يتوه في سكان العالم في هذه الأيام . وذلك ثابت حكومتى مستند الى المصلين مشاريع قوانين تعرض بعض الرسوم كرسوم البسة والمئين والسيارات وأما كى الملاهى وهي رسوم خفيفة في ذاتها ، ولكنها متشعبة بسبب انتشارها واتساع نطاقها ، وطلة لأنها شاملة للجميع . (تصفيق)

أما فيما يخص ميزان التجارة ، وهو الى جانب موازنة الميزانية العنصر الثانى للاقتصاد المال ، فإن حكومتى ماطلة على زيادة الصادرات والاقلال من الواردات . وهي تريو من الشعب كل موازنة في هذا السبيل بأن يستبش بمنتجات البلاد مما يستورد من الخارج من الكماليات . (تصفيق) وهي تنى عناية خاصة بإيجاد صناعات جديدة وتشجيع الصناعات الموجودة بتفصيلها للصناعات المحلية في مشروعاتها وموازنتها لتشركى النزل في إنتاج أكثر كية تستطيعان إنتاجها ، (تصفيق) ويتقدمها سقا لبعض المصانع حتى تمكن من مد شريكين من حاجة الاستهلاك المحلي . (تصفيق)

وقد كان لعدول إنجلترا عن قاعدة الذهب في عملها أثرين في قيمة القند للمصرى ، ونجم عنه ذلك الخلاف الذى قام مع صندوق النقد الذى وأدى الى أن يرغب إنسان من القوميسريين دعوى على الحكومة طالبا أن تلغ فوائد القروض ذميا . وحكومتى مع تسكها بوجهة نظرها ترقب الحلا بين مسامرة ، متوخية في تصرفها حياى هذا الموضوع للصلة الحقيقية للبلاد وحقوق الغير قبلها . (تصفيق)

وتريو ألا يبعد الوقت الذى تستقر فيه العملة الإنجليزية ، يربط بها حتى الآن نظام القند في بلادنا .

ويسرن أن أذكر لحضراتكم أن حكومتى مهمة غاية الاهتمام بالشؤون الزراعية على اختلاف أنواعها ، لا سيما بعد أن سادت حالة سوق القطن وهبطت أسعاره ونكس الخزون منه في مصر وفي غيرها ، مما أثرى مآلية البلاد تأميرا دعا الى أن تشريع بمجديد زراعتها . فشكلك بلغة لاختيار الأصناف الزراعية المناسبة لتسد الجوع في المساحة القطنية . ومع ذلك

ويسرى أن أذكر لكم أن حكومتى قد رخصت لبيك مصر تأليف شركة مصرية لقتل الجوى ومنحت هذه الشركة كل وسائل التشجيع (تصديق حاد) لأنها أول شركة مصرية الطيران . وقد رخصت لشركتين أخريين بتنظيم خطوط جوية لقتل الركاب والبريد والبضائع فيها بين الشرق والغرب . وهذا أصبح لمصر في قتل الجوى ذلك الشأن الكبير الذى يربيه لما موقعها الجغرافى الممتاز .

وما أذكره بالقبطة والقفار ازدياد حركة النشاط والتجديد في جميع فروع التعليم . فنيا يخصص بالتعليم الأثرى تمكنت الوزارة من إتمام وضع الأساليب الكيفية الكيفية بشرى والتى لا تخرج الطفل من بيته ، وتبني السبيل في الوقت نفسه قوى البسائر أينما بآبائهم الى المدارس الابتدائية أو المتوسطة البديية . ويستفيد حضراتكم في هذه الدورة مشروع هذا الإصلاح . أما التعليم الصناعى فقد رؤى من المصلحة أن تهيئ عليه جهة واحدة لتوهمه بسبب مقتضيات الحال زمانا ومكانا ، وأن تتولى بالتدبير تجميع مدارسهم على مبادئ ومبادئ الاشتغال بصناعاتهم . وخصصت الحكومة بالقتل مبلغا ونظرا لاستخدامه في هذا الغرض . (تصديق)

وقد مهدت كل سبل الاتصال بالمدارس العالية لأغنياء ، وعلى الخصوص في مدرستى الزراعة وتجارة الباليين ، وذلك لفتح نزعهم للاشتغال بالأعمال الحرة التى تقيد البلاد .

كما عينت الوزارة بتعظيم الدراسات المالية للجامعة المصرية في أقسام الماسستير والدكتوراه . وأشأت أقباما جديدة التخصص بكلية الطب . وهى مهتمة بهذه الدراسات لما في ذلك من تشجيع البحث العلمى وترغيب الطلبة في الإقبال عليها والحصول على درجاتها العليا .

وما يسر ذكره أن الجامعة المصرية على حداتها قد أوجدت لها مركزا في الجامعات الأوروبية الكبرى التى أخذت تعترف بإنشائها . (تصديق)

ولقد أصبحت مصر بفضل نهضتها العلمية مؤهل الأمم الشرقية ومصدر الثقافة لأبنائها يقصدون مساهماتها لاستكمال دراساتهم العالية . ففى مدارس الهندسة والزراعة ودار العلوم وكليات الجامعة وغيرها طلاب أجانب يسرت الحكومة لهم الاتصال بها . (تصديق)

والكافة الأدبية في تيوبانها من الأمم الشرقية ونهضتها التى خدمت بها العلم في سائر مناحيه أصبح لزاما أن تهض بالقائه نهضة تسمى العلم وبقية والفنون ومصطلحاتها . وقد مهدت حكومتى لذلك بوضع حروف الفصحى وعلامات الترقيم فقولت بالاستعانة والتأييد من جميع الأمم الشرقية . (تصديق)

وزيادة المعارف آخذة في العمل لوضع جميع عربى جامع لمصطلحات العلوم والفنون يكون مرجع الأمم العربية في لغتها مع العمل على قتل هذه المصطلحات الى اللامع العربية - الانجليزية . (تصديق)

وتقوم دار الكتب بنشر الموسوعات الكبرى وكل ما يمين على إحياء الآداب العربية وهى جادة في تنظيم مكتبات الأقاليم على القواعد الثابتة الحديثة .

الى من شأنها أن تكل العنصر في التشريع الذى أظهره الحادث في غضون العام الماضى ، كمشروع القانون الخاص بالنش في الامتحانات ، ومشروع قانون بشأن بعض الجرائم التى تقع في طرود زواج المعطر وفي إرشادات ثبوت الرقعة والورقة . وقد أخذت الحكومة في بحث تنظيم قضائية الأحوال الشخصية لطوائف غير الاسلامية تمهيدا لعمل تشريع ملائم يحقق منه الرغبة في استقرار الأحكام . وهى مهتمة فوق ذلك بإصلاح نظام المحاماة لدى المحاكم الأهلية كى يتشعب مع ما تم من إصلاح في نظام القضاء الأهل . (تصديق)

وعناية حكومتى بالمواصلات وتعسينها لاقفل من عنايتها بالمرافق الآتية الذكر . لم يخل القصر في إرشادات الدولة بصفة عامة وفي إرشادات السكك الحديدية بصفة خاصة دون متابعة الحصين والأصالح . ودليل ذلك المشروع في بناء كوبرين على النيل ، أحدها بالقاهرة بدلا من كوبرى قصر النيل ، والأخرى على الطريق الرئيسى بين مصر والإسكندرية . كما توجع العمل في بناء كوبرى ثالث على النيل يربط ادنيا بمطوبس ويخطر إنجازها قبل نهاية السنة المالية الحالية .

وقد مضت الحكومة في إنشاء الورش الجديدة بأبى زعبل على ورش السكك الحديدية ببولاق وإقامة مدينة العمال الملحقة بها وبناء عطلات جديدة بطسلا والجيزة وكوم أمبو والشلال . وستعمل على توسيع وإصلاح محطة سيدى جابر .

ولم تكل حكومتى جهدا في تحسين المخابرات التليفونية ، فطوت تلفونات القاهرة الى أفراساتيك و زادت في عدد الخطوط والسرعات ، وجهزت الخطوط الطويلة بمكرات تقوية الصوت . كما عينت يربط المحطات الثانية بالإسكلى ، فأقامت ثلاث عطلات بالواحات البحرية وبالخارجة وسوسة . وأقامت محطة أخرى بالطور لاستعمالها في موسم الحج مع البواخر الممتدة لقتل الحجاج . واستعمرت ثلاث عطلات منتقلة لاستعمالها في الجهات البعيدة المحرومة من المواصلات .

وما يدعو الى الارتياح أن حكومتى توصلت الى العالم مكثى البريد الفرنسى بالإسكندرية وبورسعيد . وهما أكثر المكاتب الأجنبية بالقطر المصرى ، (تصديق حاد) بقاءه التأخر ما شاهدة جديده ليجاج مصلحة البريد تحت الإدارة الوطنية (تصديق) التى عملت دائما على الاحتفاظ بما خلفه المصلحة من السمعة الحسنة . وأخذت بسنة ترقى أدخل نظام البريد للتسهيل على الخارج ، وتم الاتفاق مع شركات ملاحية متحدة بحيث أصبح البريد يرس الى الخارج يوميا . واستعملت الخطوط الجوية المتحدة في قتل البريد ، وهى آخذة في رفع وزن الطرود المتبادلة في داخل القطر وتارديه ورفع القيود الخاصة بتعيين الحد الأقصى لما يمكن اختاره في صندوق التوجيه .

وقد نقلت الإدارة العامة لمصلحة البريد من الإسكندرية الى القاهرة لتتمكن من إنجاز أعمالها مع وزارة المواصلات والمصارف الأميرية الأخرى بالمرعة التى تخصها طبيعة أعمالها ، وتوفرها لما يتطلبه تشغل موظفيها من قنات ، وتكون في مركز وسط بالنسبة لقرومها .

مستشفى قرويا. وأما بناء القلعة بالمدينة القديمة، ومصفى خزانات الأكلان الزراعي ويقام الآن بناء وزارة الزراعة بمكة الحلق. وقد بدء بنشيد برنامج بناء مستشفى الملك فهد وكلية الطب بمكة الحلق، وسيتم بناء العيادة الخارجية لهذا المستشفى في سنة ١٩٣٣ (تصديق)

وأما مشروعات الجارى فقد تم منها تنفيذ مشروعى جارى دمنهور وكفر الزيات، وبنى في تنفيذ مشروع القزازي. ويجرى الآن دراسة مشروع لمدينة القويم. (تصديق)

وقد صدر قانون نزع الملكية الجلبدي الذى ترجو حكومتى أن يمكنها من القيام بتنفيذ مشروعات واسعة النطاق لتجديد مدينة القاهرة، وأمل أن تستلم اليكم قريبا بقانون جديد تقسم أراضي البلاد في المدن.

أما فيما يخص بأمور الجيش ووسائل الدفاع من البلاد فقد وضعت حكومتى نصب عينها العناية بتدريب الجنود على أحدث الطرق، والعمل على توفير أسباب الراحة لهم بإنشاء الثكنات العسكرية على أحسن طراز. والعمل جار الآن في بناء ثكنة السلام بعد أن مدت سكة حديدية هوائية لتسهيل النقل من المياه إلى المسكر في أقصر ما يمكن من الوقت وأقل ما يمكن من النفقات. ولم يفت حكومتى أن تجعل حالة الجيش متمنية طبق أساليب الدفاع الحديثة، فصعدت على إعداد قوة طيران حربى، واشترت فلا تسمى طائرات من طراز متنوع الصنع ستكون قوة الدفاع الجوى. وستسترد من عدد الطائرات بقدر ما تسمح به موارد الدولة وسلامة البلاد والعلاقات مصر الدولية. (تصديق حاد)

ولما كانت الصحراء قد لبثت خطبا طويلة من الزمان مهملة لا تهتم لها يد الإصلاح على ما قد يكون فيها من موارد تستثمر ومراعى تستغل، فقد رأت حكومتى أن تهتم لها اهتماما، وشرعت فعلا في إعداد وسائل توفير المياه لها وتزيم الآبار والصبارج القديمة بها واختيار أنواع المزروعات الصالحة لتنمو فيها وتسهيل المواصلات بتسييد الطرق بين أجزائها. (تصديق)

وأما فيما يخص وزارة الأوقاف فإن الضائقة المالية قد أثرت في مواردها أشد تأثير، ولكنها مع ذلك استطاعت أن تباشر السير في تقديم من الأعمال لتلبية الحاجة.

وقد عيت الحكومة بتفويض القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعادن الدينية، فأشقت الكليات التي نص عليها هذا القانون، وسارت المعاهد كلها طبق أحكامه.

وسيدعم إلى البرلمان في هذه الدورة قانون تنظيم مرحلة التخصص في المواد التي تبنى بها هذه الكليات. (تصديق)

وسيكمل هذا النظام للأزهر أداء للهمة العظمى المقامة على مائه.

ولما كان التعليم بالمدارس الأهلية قد اتسع نطاقه وأصبح يضم عدد كبير من أبناء البلاد لا يقل عن عدد تلاميذ المدارس الأخيرة، ابتدائية وثانوية، فقد وضعت الوزارة مشروع قانون لتنظيم الرقابة عليه من النواحي العلمية والصحية والمالية، وسيدعم إلى البرلمان في دورته الحالية. (تصديق)

وتتمى وزارة المعارف بالهنود عايتها بالتعليم. وقد ضمت إليها المتحف القبطى الذى يتم تجهيزه بمجموعته الأثرية النادرة، كما أنها وضعت مشروع قانون للحفاظ على المباني الأثرية لمبانيها من التلف وحمايتها مما يشوه جمالها وبلاؤها.

وعما هو جدير بالذكر أن أعمال وزارة الأشغال، لاسيما تلك التي ترواها مصلحة الرى، لم تترك كثيرا بسبب الظروف المالية الحاضرة خصوصا ما كان منها متصلا بأعمال الرى الكبرى في حدود برنامجها الذى قدر لاجل تنفيذ عشر سنوات. فشرعت بزيادة الإيراد السنوى مدة الصريف ما زالت على الصيانة العامة، سواء منها ما كان قيد الدرس أو ما خرج منها إلى حيز التنفيذ، كطبعة نهران أسوان الذى سيتم العمل فيه في أكتوبر سنة ١٩٣٣. وستكفل هذه الزيادة القضاء على تلك المشاكل التي لازمت الرى الصغرى من يوم أن اتسع نطاقه على النحو الذى نراه على الآن. بل أن هناك فوائد إيجابية أخرى أخذها التفكير بطى الشرق وتخفيف وطأة المأوىات وضمائم زراعة الأرز في شمال الدلتا. (تصديق)

ولما كانت المباحث المستوعبة دلت على أن عملية نهران أسوان لن تقي بتحقيق كل أغراض البلاد وساطلها من المياه رأت الحكومة أن تتود إلى بحث مشروع نهران جبل الأولياء، فإذا ما أقرته تحتمت بذلك المشروع إلى البرلمان. (تصديق) على أن العمل على زيادة المياه لن يرقى كل غماره إلا بإقامة الأعمال اللازمة لإحكام توزيع هذه الزيادة والاستفادة منها سواء أكان ذلك في أقصى الجنوب أم في أقصى الشمال. فشرع المباحث للمنزلة أوشك أن يتم. وفي شمال الدلتا يجرى العمل بنشاط حتى أن إحدى المصالحات الرئيسية للصرف قد انتهت وانتهت فعلا وكاد العمل ينتهي في الثانية. والأمل عظيم في ألا تنحصر سنة ١٩٣٣ حتى تنهى الثالثة ويتم إعداد الشبكة الكهربائية وتوصيل تيارها لمحطات الرى القروية وإنشاء طريق زراعى يربط هذه المحطات كلها ويمتدق الدلتا من الشرق إلى الغرب بما يستره من قناطر وجسور. (تصديق حاد)

من هذا ترون حضراتكم أن أعمال الرى وأعمال الصرف تسيروا جنبا إلى جنب في تقدم وطرد. ومن هنا التقموا النشاط ترويه واضحا في أعمال المبانى والمجارى والتنظيم. فأما المبانى فقد أقم عدد كبير منها لإيواء المصالح الحكومية والمدارس والمعاهد وتم تشييد أربعة عشر مستشفى مركزيا وعلاوة وعشرين

حضر الشيوخ ، حضرات النواب :

يسرني أن أوه بما تمحور عليه حكومتى من استبقاء علاقات مصر بالدول الأجنبية - وبالأخص بريطانيا العظمى - على غير حال من المودة والصفاء ، (صفيق حاد) وأرجو أن يمين قريبا الوقت الذى نحل فيه المسائل الملحة بيننا وبين الحكومة الإنجليزية فلا شرفا تنوب به عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والإنجليزى وتستكمل به مصر أسباب استقلالها . (صفيق حاد)

ولقد اشتركت حكومتى فى كثير من المؤتمرات الدولية التى عُقدت بقصد تحقيق الأغراض السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى من شأنها أن تُخزب بين الدول وتُجهّز سبيل حسن التفاهم بينها جميعا . بما أجابت الدعوة التى وجهت اليها للاشتراك فى المؤتمر العام لقرع السلاح الذى سيعقد فى العام المقبل .

وأدعوها سبحانه وتعالى ان يوفقنا وإياكم لما فيه خير البلاد (صفيق حاد).

وبعد إنتهاء دولته من الثلاثة تقدم بخطاب العرش الى جلالة الملك فتكلمه بسلامة وسلامة الى حضرة صاحب المالى كبير الأمراء الذى سلمه الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ فتهنئ دولته (بجيا جلالة الملك) ثلاثا فردد الحاضرون هتافه .

ثم نهض جلالة الملك للانصراف فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة وأغشى قدام الحاضرون أجلا عيّن جلالة بصفيق حاد .

ثم أوقفت الجلسة الى حين عودة الوفد البرلمانى الذى توجه الى القصر الملكى لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملكية .

وكان هذا الوفد مؤلفا من ثلاثة من مجلس الشيوخ وهم : دولة رئيس المجلس وحضرته الشيوخ المحترمين ابراهيم راتب بك وحبيب دوس بك أصغر أعضاء الشيوخ سنا . ومن ثلاثة من مجلس النواب هم حضرة النائب المحترم محمد طه أبو زيد بك أكبر النواب سنا وحضرته النائبين المحترمين أحمد أبو الفتوح إقندى والسعيد حبيب إقندى أصغرهم سنا .

وفى الساعة الثانية عشرة ظهرا أعيدت الجلسة وتلى هذا المحضر فصنعت الهيئة عليه .

وانقضى الاجتماع فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة ٤

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

محضر الجلسة الأولى

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٧ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

ملخص

- (ج) كتاب من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القارناني صاحب الاقتراح السابق بمقتضاه :-
- (د) كتابان من محكمة القضاة والأحكام :-
- الأول برفض الطعون المقدمة في صحة الكتاب حضرات الشيوخ المحترمين :- حبيب دوس بك . الدكتور أحمد فهمي الزيد بك . أحمد الشاذلي بك .
- والثاني بطلان اقتراح سعادة صالح فهم باشا وإسقاط حضرة حضرة بشاي جريس بك .
- (هـ) كتاب من وزارة الخارجية عن قرارات المؤتمر البرلماني العامل السابع والعشرين الذي عقد بمدينة جنوفا من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ إلى ٧ منه .
- ٧ - الكتاب جنة المكتب :-
- تأجيله إلى الجلسة المقبلة .

- ١ - كلمة دعاء رئيس المجلس .
- ٢ - الإجازات .
- ٣ - تلعب المجلس المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا عضواً لمجلس الشيوخ .
- ٤ - تلعب المجلس المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة أحمد زويد باشا عضواً لمجلس الشيوخ .
- حلف دعوته بتعيين الدستورية .
- ٥ - حلف حضرة الشيخين المحترمين محمد أحمد عويد باشا وإبراهيم عويد بك الميمن الدستورية .
- ٦ - الزمالات :-
- (أ) كتاب من وزارة المالية عن فتوى الحفلة العليا المنعقدة من عهد الرئيس محمد وأمين من أحلى بجزيرة .
- (ب) كتاب من وزارة الزراعة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القارناني بشأن التصريح بزيادة قطن القفر في جميع بلاد مركزه، وإلزام مركزه، ودوقه وكفر الشيخ .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المجالس والسادة : عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . علي ماهر باشا وزير الخزانة . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية الموقرة أسفراء الأعضاء للناظرين منها وهما حضرات : إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما علنا :-

أولاً - الثانيين بإجازات :-

حضرات : بولس حنا باشا . الدكتور فلوس نمر .

ثانياً - المعتذرين عن جلسة اليوم :-

حضرات : الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . حافظ المشاوي بك . كامل جريس تكلاب بك . محمد توفيق نسيم باشا . مصطفى خليفة باشا .

١ - ثمة دولة ورئيس المجلس

حضر الأعضاء المحترمين :

أرحب بمودة حضراتكم إلى الاجتماع ، وأرجو أن تكونوا قد تمتعتم أيام العطلة بقسط من الراحة يصلكم تستقبلون الدورة الحالية بنشاط كامل يساعدكم على القيام بمهمتك الثابتة الخطية .

لقد كانت الدورة الماضية - بأزم من قصرها - مملوءة بالكثير من أعمال الإصلاح . فقد أجازتم من القوانين عدة مشروعات ، كما درست جملة اقتراحات ووجهتم كثيرا من الأسئلة التي تناولت كلها مواضع تهم الصالح العام .

ولقد قامت الجبان من جانبها بدراسة ما أحيل إليها من المسائل مما جعلها تستحق تقدير مجلسكم الموقر .

وإني لا أشك أن الدورة الحالية ستكون حافلة بكثير من المشروعات التي تنتظر جهودكم ومنايتكم . كما وإني لعل يقين من أن مشغلتكم ستكون كما هي دائما مشبعة بنهضة الروح التي كانت في الدورة الماضية .

ولا يسنى بهذه المناسبة إلا إنشاء لشكر حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الوزراء وحضرات زملائه الوزراء لما بذلوه من جهود أثناء الدورة الماضية وفي العطلة البرلمانية في خدمة البلاد خصوصا في هذه الأزمات الاقتصادية التي أصابت العالم كله . ولا الأمل العظيم أن تحف ومطابها عندنا شيئا فشيئا .

وإني أسأل الملوك القدير أن يلمحوا الحكمة والصبوب في أعمالنا وأن يوفقنا لخدمة وطننا العزيز في ظل حضرة صاحب البعثة مليكا المجدى وهو ولي التوفيق .

" تصفيى حد "

٢ - الاجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين الدكتور تالوس تروبولس حنا باشا إجازة : الأولى لمدة ستة أسابيع تنتهي في آخر يناير سنة ١٩٣٢ والثاني لمدة أسبوع وهذا رخصهما . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (موافقة) .

٣ - للمرسوم

الصادر بتعيين حضرة صاحب البعثة محمد توفيق نسيم باشا عضوا لمجلس الشيوخ

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

بموجب قرار الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٥ و٧٦ و١٠٣ من الدستور وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ للمفرد سنة ١٣٥٠ (١٤ يونيو سنة ١٩٣١) ؟

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؟

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين محمد توفيق نسيم باشا عضوا لمجلس الشيوخ في المحل الذي خلا بتعيين محمد شفيق باشا مديرا عاما لمصلحة السلك الحديدية والخطوط والتليفونات .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا

مدرجى المرفق في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢ أغسطس سنة ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب البعثة

وزير الداخلية

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

الرئيس - دولة محمد توفيق نسيم باشا احتد من جلسة اليوم .

٤ - المرسوم

الصادر بتعيين حضرة صاحب البعثة أحمد زهير باشا عضوا بمجلس الشيوخ - خلف دله البين الدستورية

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

بموجب قرار الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٥ و٧٦ و١٠٣ من الدستور ؟

وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ للمفرد سنة ١٣٥٠ (١٤ يونيو سنة ١٩٣١) بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ؟

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؟

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين أحمد زهير باشا عضوا بمجلس الشيوخ في المحل الذي خلا بإسقاط عضوية بشاي جرجس بك .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا

مدرجى المرفق في ٤ شعبان سنة ١٣٥٠ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب البعثة

وزير الداخلية

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

إسماعيل صدق

حورة كتاب وزارة الداخلية التي أثير اليه في خطاب المقدم

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية

بالنسبة لكتاب معادلتك رقم ١٣٧٥/١٨٤ بشأن شكوى عبد الرحيم محمد وآخريين من أهالي بجورده التابعة لمركز نجح حامدي الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ بشأن سوء معاملته شركة الأسواق المصرية للأحبال وتحصيل رسوم منهم على مواشهم وعصولاتهم أشرف بأن أفيد بأنه بفحص هذه الشكوى بمعرفة مديرية قنا ظهر أن الشركة لا تقوم بتحصيل مبالغ أكثر من الترخية المقررة في أول يناير سنة ١٩٣٧ كما أن الترخية معلقة على باب كل سوق كالتعليقات كما هو مرفع بكتابك رقم ٢٩٩ للمرحلة صوره مع هذا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٠ سجنه ١٩٣١

وكيل الداخلية
(امضاء)

(ب) كتاب من وزارة الزراعة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القادسي بشأن التصريح بزراعة القطن القفر في جميع بلاد مركز قنطرة دموق وقنطرة الشيخ

نص الكتاب المذكور :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ

إشارة إلى الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القادسي والوارد مع كتاب المجلس المؤرخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ رقم ٦٠٩ - ٥٦٧/٣٧٣ بشأن التصريح بزراعة القطن القفر في جميع بلاد مركز قنطرة وقي بلاد مركزى دموق وكفر الشيخ

أشرف بإحاطة دولتك بما بالآتي :

أولاً - إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ تحرم تغيير الأراضي .

ثانياً - إن الأسباب التي بني عليها إصدار هذا القانون ترجع الى أن القطن القفر يضر بالقطن البكر وعلى الأخضر الجاور له ، ضرراً يلحقنا من جهة إصابته بدود الازور وذلك لأن القطن القفر تتكاثر لوزاته في شهرى أبريل ومايو أى مبكرة عن لوزات القطن لمدة تتراوح بين شهر وشهر ونصف ولأن فراشات دود الازور تظهر ابتداء من مارس فصاعداً فإذا لم يجد الفراشات غذاء لها من القطن في هذا الوقت حلتك نسبة كبيرة منها وتأنى شرها . أما إذا وجدت أمامها طعاماً فلها عذراً فلتأني تتوالد عليه حتى يظهر القطن البكر فتجبر الأول بسبب جفافه وتصيب الثاني وتكون النتيجة ازدياد وطأة الإصابة بالقطن البكر الذى يجاور القطن الذى يؤثر من عصوله . ومن ذلك فإذا جاء القطن القفر بمحصول أوفر من محصول القطن البكر فانت هذا لا يكون دليلاً على جودة القطن أو ضعف البكر وإنما هو نتيجة انتقال الإصابة من الأول الى الثاني .

وعند ما ذكر اسم حضرة عضو صفى حضرات الأعضاء ثم دعا دولة الرئيس لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٨٩) من الدستور لحلفها بالصيغة الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون غنياً لوطنى ولقائى معاليها الدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالإنصاف والصدق" .

فنهت دولة الرئيس وحياء حضرات الأعضاء بالتصديق الحاد .

٥ - حلف حضرتى الشيخين المحترمين محمد أحمد عيود باشا والياس عوض بك اليمين الدستورية

دعا دولة الرئيس حضرة صاحب السعادة محمد أحمد عيود باشا وحضرة صاحب البرة الياس عوض بك لحلف اليمين الدستورية لحلفها كل منهما بالصيغة الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون غنياً لوطنى ولقائى معاليها الدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالإنصاف والصدق" .

فنهت دولة الرئيس وحياءهما حضرات الأعضاء بالتصديق .

٦ - الرسائل

(١) كتاب من وزارة المالية عن شكوى الخالة اليها المقدمه من عبد الرحيم محمد وآخريين من أهالي بجورده

نص الكتاب المذكور :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ

ودا على الكتاب رقم ١٧/١-٧٧٣ المؤرخ في ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ انخلاص بإحاطة الشكوى المقدمه من عبد الرحيم محمد وآخريين من أهالي بجورده مركز نجح حامدي إلى شركة الأسواق المصرية لتحصيل على المواشى والمحصولات رسوماً أكثر من المستحقة لها .

أشرف بإحاطة دولتك بما أنه بفحص هذه الشكوى بمعرفة وزارة الداخلية تبين أنها غير صحيحة وأن الشركة لا تحصل من الأهالي أكثر من نفات الترخية المقررة .

وأرسل لدولتك مع هذا صورة من كتاب الوزارة المذكورة للانخلاص بنتيجة فحص هذه الشكوى .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

وزير المالية
اسماعيل صدق

(د) كتابان من محكمة القضاء والإيرام

الأول: رفض الطعون المقدمة في صحة انتخاب حضرات الشيوخ المنتخبين ؛
حيث دوس بك - المذكر أحد همى الزيد بك - أحد السنارى بك -
والثاني: بطلان انتخاب سعادة صالح كرم باشا وإسقاط عضوية حضرة
بشاي برجس بك -

نقل الكتاب الأول وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بإخبار دولتك بأن محكمة القضاء والإيرام قد قررت بجلستها
المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٢ يولييه الحاضر رفض الطعون المقدمة في صحة
انتخاب حضرات حبيب دوس بك عضو مجلس الشيوخ عن دائرة مدينة
أسبوط والذكر أحد بك همى الزيد عضو المجلس عن الدائرة الأولى بمدينة
القاهرة وأحد بك السنارى عضو المجلس عن دائرة محافظة النقال والسويس
ومحمراء سينا وسواحل البحر الأحمر .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في ٨ ربيع أول سنة ١٣٥٠ (٢٢ يولييه سنة ١٩٣١)

رئيس محكمة القضاء والإيرام

عبد العزيز فهمي

فهنا دولة الرئيس حضرات الأعضاء المذكورين .

نقل الكتاب الثاني وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بإخبار دولتك بأن محكمة القضاء والإيرام قد قررت بجلستها
المنعقدة في يوم الاثنين ١٩ نوفمبر الحاضر بطلان انتخاب حضرة صاحب
السعادة صالح كرم باشا عضوا بالمجلس وإسقاط عضوية حضرة بشاي
برجس بك منه .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في ٧ رجب سنة ١٣٥٠ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١)

رئيس محكمة القضاء والإيرام

عبد العزيز فهمي

(هـ) كتاب من وزارة الداخلية عن قرارات المؤتمر البرلماني الأول المنعقد
والعشرين الذي عقد بمدينة بوساط من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ إلى ٧ منه .

نص الكتاب المذكور :

«حضرة صاحب الولاية سكرتير عام مجلس الشيوخ

تشرف بإخبار عنكم أننا عقدنا من جنب سكرتير عام الاتحاد البرلماني
الاول - مع كتابه المرفقة صورة - الكراسة الملصقة بهذا التضمنة لقرارات

شیر ان الوزارة، بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى للزراعة، رخصت بتغيير
الأقطان على سبيل التجارب في بعض مناطق عمدة في شمال الدلتا وراعت
في ذلك تنسيق المساحة للمرخص بها الى اقل حد ممكن تخليلا للاضرار
الناشئة من التغيير .

والمناطق المرخص بها في الوقت الحاضر هي :

أولا - مديرية البحيرة . جزء مركز رشيد الواقع على شاطئ ترعة رشيد
من مسكن التماسه لنهايتها .

ثانيا - مديرية الغربية . جزء مركز فوه المجد بالسكة الزراعية حتى
تقابلها مع مصرف ١٠ ثم الشاطئ الأيسر لهذا المصرف لنهاية مقابلته
لمصرف ١١ ثم الشاطئ الأيسر لهذا المصرف حتى مصبة في البحيرة . والنيل
هو ا لحد الغربي لهذه المنطقة .

ولمنا تأسف الوزارة لعدم استضافتها إجابة الاقتراح المتقدم ذكره .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

وزير الزراعة

حافظ حسن

١٧ أكتوبر سنة ١٩٣١

(ج) كتاب من حضرة الشيخ المحترم عبد أبو النصر القرافي

صاحب هذا الاقتراح بخاتمة منه .

نص الكتاب المذكور :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدم هذا لدولتك أبو النصر القرافي عضو الشيوخ عن دائرة دموق تشرف
بعرض ما يأتي :

سبق أن قدمت في الدورة البرلمانية الماضية اقتراحا أطلب فيه التصريح
بزراعة القطن العفري في هذا العام في ثلاثة بلاد من مركزه وفي بعض بلاد
مركزى دموق وكثير الشيخ وقد ضاق الوقت عن أن ينظر المجلس فيه .

وبما أني تمت فنيا ضرر القطن العفري المروى إذ تغفل المودة القرضية
من القفالى المروى وقد شاهدت ذلك بأعيننا ولمساء بإيدنا حتى إننا لم نجني
أى مقدار من كل قطن عروس يجاور قطنا قفرا .

لذلك :

أرجو من دولتك إنشاء اقتراحا انالحاس بالصريح بالقطن العفري في بعض
بلاد مركزا دموق وقوة وكثير الشيخ وأخبار الاقتراح كأن لم يكن توفيراً
لوقت المجلس ورجوعا الى الحق .

والرجوع الى الحق خير من التمسك في الباطل ما

أبو النصر القرافي

عضو الشيوخ

تحريرا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

تقرر ان الانتخاب غير حرم ولذا ارى ان يتم الانتخاب اليوم كما هو وارد
بمحول الأعمال ولحضرات الأعضاء الحرية التامة في اختيار هيئة المكتب
اما التأجيل فلا يليق أدبيا .

٤٥ تصفيق

حفرة الشيخ المحرم أحمد لسانك — لقد قام مضطرب أعضاء
مكتب المجلس في الدورة الماضية بأعمالهم خير قيام ولذلك أقترح أن يبقى
التقديم على قدمه قسمتو عضويتهم في المكتب في هذه الدورة أيضا .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على التأجيل فليتنفضل بالوقوف .
(وقف بعض حضرات الأعضاء) .

الرئيس - إذن نبدأ في عملية انتخاب الوكيان .

فقرة التجّ المحرم من مبري بك - إن الذين وقفوا من حضرات الأعضاء ليسوا أقلية حتى يضر ذلك بموافقة الأغلبية على إجراء عملية الانتخاب . وأرى أن يؤخذ الرأي بالطريقة العكسية . وإذا حصل شك بعد ذلك يؤخذ لأرى بالتناء بالاسم وهذا هو ماضى عليه القانون .

الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على تأجيل عملية الانتخاب
فليغضض بالوقوف .

(وقف بعض حضرات الأعضاء) .

أصوات : «أقلية»

أصوات : "اغنية"

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — هذه أقلية من غيرك .

المربي - أمام هذا الشك أرى أن يؤخذ الرأي البناء بالاسم فن يوافق من حضراتكم على التأجيل فليجب بكلمة "نعم" ومن يرى إجراء عملية الانتخاب فليجب بكلمة "لا".

قمرة الشيخ الحرم حبيب دوس بك - المطلوب الآن هو أخذ الرأي على إجراء عملية الانتخاب في جلسة اليوم فلما وافق حبيب بك بكلمة "نعم" والذي رى التاجل حبيب بكلمة "لا".

فقصة الشيخ المكرم من صبرى بك - الأصل ان هناك انتخابا والمناقشة الآن كدور حول تأجيل عملية الانتخاب فالأجابه هو الذى يجب أن يقرع عليه لأن من يوافق على التأجيل فليجب بكلمة "نعم" ومن رى إحراره عملية الانتخاب اليوم فليجب بكلمة "لا".

حضرة الشيخ المحترم بنوب ياوى عليه بك - أرى أن يجب من موافق
على التأجيل بكلمة "تأجيل" ومن رى إجراء عملية الانتخاب بكلمة "انتخاب".

أصوات : "مراقبون"

المؤتمر البرلماني الدولي السابع والعشرين الذي عقد في مدينة بوخارست
من أول إلى ٧ أكتوبر سنة ١٩٣١

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

۱۹۴۱ء

عن وكيل الخارجية
محمد وجيه^{٢٤}

٧ - انتخاب هيئة المكتب - تأجيله الى الجلسة المقبلة

مفكرة الشيخ القرم فليس عرصة بك - إننا كان في الامكان تاجيل انتداب حضرات أعضاء مكتب المجلس الى جلسة اخرى يكون ذاك اتم إذ قد راجت اليوم بأروقة المجلس اشاعات تربت عليها زعومة أنفكار حضرات أعضاء حزب الشعب . فبعد ان كانت لم أنفكار مية فيا يتعلق بأضاح هبة المكتب اسبغوا وقد اجمعت هذه الأنفكار الى تاجية اخرى تخالف ما استقر لى الى نذلة تمام

وبما أن دولة رئيس حزب الشعب غير موجود الآن فانا أطلب تأجيل الانتخاب حتى نتكلم من التفاهم مع دولته ونشأله وأبوه ونحن بصفتنا كوّن أعضاء حزب منظم يجب علينا أن نستشير دولة رئيسنا فيما أشبع خصوصاً وإن الحزب سيعقد اجتماعه اليوم ولاضرر من تأجيل الانتخاب يوماً أو اثنين .

هفوة الشيخ الحرم للامام محمود: صلى الله عليه وسلم - ارى ان يكون الانتخاب حرا دون ان يكون مثل هذه الاشاعات أى اثر فى أعمالنا .

الرئيس - من الذي يجرم على حريتهم ؟ لا شك أن حضراتكم الحرية الثامة في الانتخاب .

هجرة الشيخ المحترم على فمهي بك - أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك فى طلب التأجيل حتى تستقر الأمور وتهدأ الخواطر .

مفتحة الشيخ الحرم اللواتي محمود عزمي بانيًا - ماهو المبرر لتأجيل ؟

مفكرة الشيخ المحترم أحمد طهعت باشا - ولم السجلة في إجره الانتخابات
اليوم ؟ ولم لا تكون يوم السبت مثلا ؟

قصة الشيخ القرم محمد صدي باسا - جرت الصلحة في جمع المجلس الثانية أن تمل الأحزاب فيها تحيلا تاما فلما لم يفتق أعضاء حزب في بينهم على انتخاب من يحمله فان اضره الانتداب قبل تكوين أكرامه لا يقتضى مع مبدأ التمثيل المتج في جمع البرلانات في الخبز الشعب يطلب التأميل النظام من ريد انتخابه وكذلك حزب الاتحاد والأعضاء الممثلون كل يريد تحييد مركزه لئلا يرى دعاة الصلحة في إجراء الانتخاب الآن .

الرئيس - ما رأي حضراتكم في ذلك ؟

فقرة الشيخ المحترم مرسى محمود افندي - انا لا اوافق على طلب التأجيل للأسباب التي أشار اليها بعض حضرات الأعضاء لأن هذه الأسباب

جريس زياتري باشا .

حافظ حسن باشا . حاج تاجوم افندي . حسن سعيد باشا . حسن
صوى بك . حسن علي جازي بك . حسن مظالم باشا . الشيخ حسين
صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي غنار الجزيري افندي .

سلطان السدي بك . سلطان محمود بنس بك . سليمان حيان أباطه بك .

شفيع محمد الله حلاجه افندي .

صالح سق باشا .

عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد البكري . عبد الحميد سليمان باشا .
عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز السيوني بك . عبد العزيز سيف
الضربك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سميكه بك .
الشيخ عبد الحميد سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . علي جمال الدين باشا .
علي فهمي باشا . علي ملعر باشا .

قلبي فهمي باشا .

الشيخ محمد الأحدي الظواهري . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت
راضي بك . محمد صادق باشا . محمد غيث بك . محمد عب باشا . محمد محمود بك .
محمد مصطفى بنجوه بك . محمد مقل باشا . محمد منصور افندي . محمد نجيب
شكري بك . عهود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أباطه بك . الدكتور
مصطفى صفوت بك .

يوسف أصلان قطاوي باشا . يحيى ابراهيم باشا .

غير المواقين :

ابراهيم راتب بك . أبو زيد قطاوي بك . أحمد السلياري بك . أحمد
ذوالفقار باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك . أحمد
نجيب براده بك . الدكتور أسعد يوسف عطية افندي . أمين سامي باشا .

حبيب دوس بك . حسن رشوان حادي بك .

سعد الله عبد الرحمن السيد افندي . سليم خليل بطرس بك .

طلحان سيد أحمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي عامر بدران . اللواء علي أحمد باشا . حسوى حسن
زايد باشا .

عبد أبو النصر افندي . عبد أحمد جود باشا . محمود رياض ضيفي بك .
اللواء عبد صادق يحيى باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد تقي يكن بك .
عبد فهمي باشا . عبد فهمي الناضوري باشا . الدكتور محمود عبد الوهاب بك .
اللواء محمود حمزي باشا . حمزي محمود افندي . مصطفى وشيد بك .
الفرق موسى فؤاد باشا .

نجيب برقي بك . نخله جوري المعلي باشا .

يعقوب يايوي عطية بك .

الرئيس - لناخذ الرأي الآن بالنه بالاسم فن يوافق من حضراتكم
على تأجيل عملية انتخاب أعضاء مكتب المجلس فليجب بكلمة "تأجيل"
يمن لا يوافق فليجب بكلمة "انتخاب".

أخذ الرأي بالنه بالاسم فأصرفت النتيجة عن تأجيل إجراء عملية الانتخاب
بأغلبية ٥٧ صوتاً ضد ٣٣ صوتاً .

الرئيس - إذن تأجيل عملية الانتخاب إلى الجلسة القادمة وأرى أن
تكون في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت القادم .

أصوات : "يوم الاثنين مساءً"

الرئيس - هذه أول جلسة وأرى أن نغادر يوم السبت لإجراء عملية
لانتخاب ثم نحدد فيها أيام العمل .

مقرر الشيخ المفزم فلياس حرمه بك - جرت العادة في المجالس النيابية
أن ينفذ أعضاء كل حزب ناحية معينة من مقاعد المجلس . ونحن هنا نمثل
ثلاثة أحزاب أو حزبين وجماعة مستقلين لا يشتمون لحزب معين . فأرى
مثلاً أن يجلس الأعضاء من حزب الشعب في الجهة اليمنى لمنصة دولة
الرئيس والأعضاء من حزب الاتحاد في الجهة اليسرى منها والمستقلون في
الوسط لكي يكون أعضاء كل حزب على اتصال بعضهم .

مقرر الشيخ المفزم عبد العظيم البلي بك - لقد حصل ذلك في الدورة
الماضية وجلس الأعضاء المستقلون في الوسط والأعضاء من حزب الاتحاد
في الجهة اليمنى والأعضاء من حزب الشعب في الجهة اليسرى .

الرئيس - إذن تكون الجلسة المقبلة في صباح يوم السبت القادم .

أصوات : "يوم الاثنين"

الرئيس - فلنكون الجلسة القادمة يوم الاثنين في الساعة الرابعة مساءً .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثانية عشرة وال دقيقة الخامسة
والأربعين مساءً على أن يبرر المجلس الاتحاد يوم الاثنين ١١ شعبان
سنة ١٣٥٠ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١) الساعة الرابعة مساءً

أسماء حضرات الأعضاء الذين أقرموا على تأجيل عملية انتخاب أعضاء
مكتب المجلس :

عدد الأصوات التي أعطيت ٩٠

الأغلبية المطلقة ٤٦

الموافقون على التأجيل ٥٧

غير المواقين ٣٣

الموافقون على التأجيل :

ابراهيم وجيه باشا . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد زيور باشا .
أحمد طلعت باشا . أحمد علي باشا . لؤدار قصري بك . اسماعيل مري باشا .
فلياس عوض بك . أمين حسين يوسف افندي . أمين ظلي باشا .

محضر الجلسة الثانية

المتعلقة علنا في يوم الاثنين ١١ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

ملخص

(ب) انتداب حضرات الشيخين المحترمين أحمد نجيب برادة بك .
إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاجه ابندي . حبيب
دوس بك سكرتيرين .

(ج) الخطيب حضرة الشيخين المحترمين عبد نفيس باشا . علي نفيس باشا
مرافقين .

٥ - تأليف لجنة الرد على خطاب الرئيس من حضرات الشيخين المحترمين :
حضرة صاحب القضية الشيخ عبد الواحد القفاري . صالح
حسن باشا . محمود أمير النصر بك . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد مرغان
باشا . عبد عجب باشا .

١ - الاجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب .

تفتت المجلس لحضرات أعضاء مكتب مجلس النواب .

٤ - تكوين المكتب التمثيلي :

(١) انتخاب حضرة الشيخين المحترمين أحمد علي باشا ونجده
جورجي الحلبي باشا وكليين .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المال والسعادة : حافظ حسن باشا
وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . علي ماهر باشا وزير
الحقانية . علي جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .
تولى السكرتيرية البلدية الموقرة أصغر الأعضاء الحاضرين سنا وهم
حضرات :

إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق سعد الله حلاجه ابندي .
يحيى بيادوي عطية بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .
أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الاجازات

الرئيسي - طلب كل من حضرات الشيخين المحترمين كامل جرجس
تكللا بك أسبوعين . وعبد توفيق مهنا بك أسبوعا . وعلي نفيس باشا
ثلاثة أيام ، وذلك لمرضهم . وعبد أحمد عيود باشا أسبوعا ، تفتت خارج
القاهرة . وسلطان محمود يحيى بك أسبوعا .
فهل توافقون حضراتكم على منع هذه الاجازات ؟
(موافقة) .

اجتمع المجلس الساعة الرابعة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

ويحضر حضرات الأعضاء ما هذا :

أولا - الفائزين :

(١) باجازات :

حضرات : بولص حنا باشا . سلطان محمود يحيى بك .
الذكور فارس نمر . كامل جرجس تكللا بك . محمد أحمد
عيود باشا . علي نفيس باشا . محمد توفيق مهنا بك .

(ب) بنيو إذن :

حضرات : محمد توفيق نسيم باشا . محمد صادق باشا .
محمد طلعت حرب باشا . مصطفى خليفة باشا .

ثانيا - المتفرجين عن جلسة اليوم :

حضرات : أحمد ذوالفقار باشا . أمين طال باشا .
محمد نجيب شكرى بك . سعد الله عبد الرحمن السيد القدي .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يعترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب

في الكتاب الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :
« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناء على المادة الخامسة من قانون النظام الداخلي للبرلمان اشرف بإسطاة دولكم علما بأن مكتب المجلس في دور الاستئناف الحالي قد تألف على الوجه الآتي :

الرئيس ... محمد توفيق رفعت باشا .

الوكيلان ... حضرة علي المتزلاوي بك وسعادة محمد هلام باشا .
السكرتيرين الثانيون : حضرات : محمد عزيز محمد باشا هادي . محمد
إبراهيم هلال أفندي . حسن محمد اسماعيل أفندي .
السيد حبيب أفندي .

المراقبان ... حضرة محمود الطوير بك . أحمد والي الهندى
أفندي .

فارجو من دولكم التكرم بإحاطة مجلس الشيوخ علما بذلك .
وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣١
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - أظن أنه يحسن أن يرسل باسم المجلس خطاب تهنئة إلى
حضرات أعضاء مكتب مجلس النواب .
(موافقة) .

٤ - تكوين المكتب الثاني

(١) انتخاب الرئيس

مقرر الشئخ المقرم من صبرى بك - له شدة :

يؤخذ على حضراتنا الحالية أن الممارسة الرسمية للحكومة تتدهور . فليدنا
حكومة جلالة الملك . وليس لدينا معارضة جلالة الملك .

ففي مجلس الشيوخ تسعة وتسعون عضوا . منهم واحد وستون من حزب
وإيدان الحكومة . وصدرة وثلاثون مستقلون . وعضو واحد يتنصب لحزب
عائلي . وهذا التناحية والاندلون لم يندوبا بد أن كانوا مؤيدين للحكومة .
يصبح الجميع مؤيدين لها . . .

الرئيس - ما هي المناسبة لهذا الكلام ؟

مقرر الشئخ المقرم من صبرى بك - سأتى المناسبة على الأثر بعد
جولة واحدة

الرئيس - هل تريد أن تعترض على إجراء الانتخاب ؟

مقرر الشئخ المقرم من صبرى بك - لا أريد ذلك . وسأعين سبب
كلامي بعد

الرئيس - تستطيع أن تتكلم بعد الانتخاب .

مقرر الشئخ المقرم من صبرى بك - أريد الكلام قبل الانتخاب .
أنا مستحل . وقد اعترفت أن أفت من الحكومة موقف المعارضة الرسمية .
ولما كانت وكالة المجلس التي شرفت بها لا تتفق مع المعارضة الرسمية التي
أشرف الآن بمثل لوائها ضد الحكومة ، فاني ألفت نظر حضرات الشيوخ
المخبرين الذين شرفوني بتقديهم في الدورة الماضية بانتخابي للوكالة ، والذين
يذكرون في إعادة ترشيحي للوكالة في هذه الدورة - ألفت نظرم إلى أني وقد
أصبحت معارضا رسميا للحكومة لم أعد محلا لأن أقبل الترشيح للوكالة .
ولم منى خالص للسكر أولا وآخرا .

ولما سألتهم موقتي كمعارض للحكومة في أقصى النجاة .

(ثم انتقل حضرة الشئخ المقرم واتخذ مقعلا في الجهة اليسرى من القاعة)
ثم حو حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المملئ
لذلك .

(ب) انتخاب السكرتيرين

الرئيس - ألا يحسن أن تجري عملية انتخاب السكرتيرين الأربعة أثناء
فرض الأوراق الخاصة بانتخاب الوكيلين ؟
(موافقة) .

(هذا حضر حضرة صاحب السعادة احمد علي باشا وزير الاوقاف) .

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب السكرتيرين الأربعة بالقائمة .
ود حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المملئ
لذلك .

إعلان نتيجة انتخاب الوكيلين

قصحت السكرتيرة البرلمانية الموقرة صندوق انتخاب الوكيلين فوجدت
به ٨٠ قائمة وبعد إتمام عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كالآتي :

تأهل كل من حضرات أصحاب المال والسعادة والفرز :

أحمد طه باشا ٧٥ صوتا

نجله جوري المطيحي باشا ٦٤ صوتا

الرئيس - ألا ترون حضراتكم أن نشرع الآن في تأليف لجنة الرد على خطاب الرش أثناء فرز أوراق انتخاب السكريين والمراقبين ؟
أصوات : لقد أعددت القوائم :

الرئيس - أتوافقون حضراتكم على أن تؤلف اللجنة بن حضرات الأعضاء السابقين ؟

مفكرة الشيخ المزمع عبد الحليم سليم - أليكون الانتخاب بهذه الطريقة سرياً ؟

مفكرة الشيخ المزمع عبد الحليم سليم - القانون صريح في أن يكون الانتخاب سرياً .

مفكرة الشيخ المزمع حبيب دوس بك - سأطو على حضراتكم أسماء حضرات أعضاء اللجنة التي شكلت في الدورة الماضية وعددهم ستة

مفكرة الشيخ المزمع عبد الحليم سليم - العدد معروف لنا .

إعلان نتيجة انتخاب السكريين

فتحت السكريية الموقفة صندوق الانتخاب وبعد إتمام عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

نال كل من حضرات أصحاب الفضيلة والسادة والمزة :

أحمد نجيب يراده بك...	٨١	صوتا
أبراهيم راتب بك...	٧٧	»
شفيق سمد الله سلاجه أفندي...	٧٢	»
حبيب دوس بك...	٦٨	»
عبد الحليم البيل بك...	٨	أصوات
أدوار قصيري بك...	٥	»
محمد خيت راضي بك...	٤	»
ألكندور محمد طاهر بك...	٣	صوتين
ألكندور مرسي أفندي عمود...	٢	»
عبد نجيب شكرى بك...	١	صوتا واحدا
ألواء عمود عزى باشا...	»	»
الياس عوض بك...	»	»
مصطفى رشيد بك...	»	»
ألكندور أحمد رشيد عبد الله بك...	»	»
عمود أبو النصر بك...	»	»
الشيخ حسين والى...	»	»

حسن صبرى بك	٨	أصوات
محمد عجب باشا	٣	»
أحمد عرفان باشا	»	صوتين
عمود أبو النصر بك	»	»
أحمد زيور باشا	»	صوتا واحدا
إسماعيل سرى باشا	»	»
أحمد نو القنار باشا	»	»
صالح حق باشا	»	»
أبراهيم وجيه باشا	»	»
محمد صدق باشا	»	»

الرئيس - أظن انتخاب حضرة صاحب المال أحمد طلت باشا وحضرة صاحب السعادة نخله جودى الملبى باشا وكيان للجلس وأهنتهما .
(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد طلت باشا - أشكر حضراتكم على هذه الثقة التي شرعتموني بها وأمال المولى تعالى أن يصل دورنا هذه والصورات المقبلة كلها خيرا على الوطن العزيز في ظل جلالة ملكنا المصطفى حفظه الله .

مفكرة الشيخ المزمع فخر جودى الملبى باشا - أهنيكم حضراتكم بخالص الشكر فقد شرعتموني بهذه الثقة الثمينة وأرجو الله أن يوفقنا لخدمة الوطن والبلاد في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حفظه الله .

مفكرة الشيخ المزمع حبيب دوس بك - أليحسن الشروع في انتخاب المراقبين في أثناء فرز أوراق انتخاب السكريين ؟
(موافقة) .

الرئيس - كذلك من بين أعمال جلسة اليوم تأليف لجنة الرد على خطاب الرش وسأطو على حضراتكم أسماء من انتخبوا لهذه اللجنة في الدورة السابقة إذ ربما توافقون على إعادة انتخابهم لأن مهمة هذه اللجنة موقفة تبقى بأعداد الرد .

مفكرة الشيخ المزمع عبد الحليم سليم - أسماء أعضاء اللجنة معروفة من قبل ولكن القانون لأجله فيه وهو يوجب أن يكون الانتخاب سرياً .

(ج) انتخاب المراقبين

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب المراقبين بإقتامة .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضوحوا في الصندوق الممسدة لذلك .

(وقد حضر في أثناء أخذ الآراء حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات وبعد انتهاء هذه العملية أنصرف حضرات الوزراء ما عدا سادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية) .

وتال صوتاً واحداً كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

يوسف أصلان قطاوى باشا . نخله جويوس المطيعى باشا . الياس
موض بك . حسين وأصف باشا . محمد مقبل باشا . جرجس زقائيرى
باشا . أحمد حل باشا . اللواء عمود عزى باشا . محمد خيرت راضى بك .
أدوار قصيرى بك .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ عبد الأحدي الطواهرى . صالح حنى باشا . محمود أبو النصر بك .
أحمد ذو الفقار باشا . أحمد مرغان باشا . محمد عب باشا أعضاء لجنة الرد
على خطاب المرش ليلهم الأتلية المطلقة لأن مدد القوائم أتى ووجدت
فى صندوق الانتخاب كما تقدم ٧٥ قائمة فكون الأتلية المطلقة ٣٨ صوتاً .

(تصفيق)

مقرر الشيوخ المحترم الشيخ محمد احمدى الطواهرى - أشكر المجلس
على هذه الثقة .

(تصفيق)

مقرر الشيوخ المحترم محمد عب باشا - أخاف أن يقوم فى ذهن بعض
حضرات أعضاء المجلس أن وجود جماعة من الأعضاء المستقلين يفيد فى معناه
أننا نكون معارضة فهذا غير صحيح .

نحن مستقلون بمعنى أننا نهدى أكرامنا بكل حرية . لنا أن نقول ما نراه
نافعاً لمصلحة البلاد طبقاً لما يرضى به ضميراً .

فأحب أن ينته هذا فى محضر الجلسة .

(تصفيق)

مقرر الشيوخ المحترم محمد غنيم بك - نحن نوافق على هذا الرأى .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة السادسة والدقيقة العشرين
مساء على أن يعود المجلس للاجتماع غدا الساعة الزامة والنصف مساء ما

٤ - تأليف لجنة الرد على خطاب العرش

تحت الهيئة المكلفة بالاشراف على عملية الفرز الصندوق فوجدت به
٧٥ قائمة .

وبعد الانتهاء من عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كما أتى :

الشيخ محمد الأحدي الطواهرى ...	٧٠	صوتاً
صالح حنى باشا ...	٦٠	»
محمود أبو النصر بك ...	٥٧	»
أحمد ذو الفقار باشا ...	٥٦	»
أحمد مرغان باشا ...	٥١	»
محمد عب باشا ...	٤٧	»
أحمد طلعت باشا ...	١٣	»
الدكتور مصطفى محمود ...	١١	»
حسن مبرى بك ...	٨	أصوات
حاجى تاحوم افندى ...	٨	»
عبد الحليم النيل بك ...	٧	»
عبد الرحمن رضا باشا ...	٦	»
اللواء محمد صادق عيسى باشا ...	٤	»
عبد الحميد سليمان باشا ...	٤	»
الشيخ حسين والى ...	٤	»
أمين ساسى باشا ...	٤	»
الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك ...	٣	»
أحمد السليمانى بك ...	٣	»
عبد العزيز البسيونى بك ...	٣	»
ميسوى حسن زايد باشا ...	٣	»
حسن مظلوم باشا ...	٣	»
الآبى إبراهيم ...	٣	»
أحمد زيور باشا ...	٣	صوتين
عبد الله سميك بك ...	٣	»
أحمد نجيب براده بك ...	٣	»
الشيخ عبد الحميد سليم ...	٣	»
محمد صدق باشا ...	٣	»
إسماعيل سرى باشا ...	٣	»

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟
لم يقترض أحد .

الرئيس - صق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - تأليف اللجان الدائمة

(١) انتخاب أعضاء لجنة المالية

محضر الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك - وزعت عليا الآن كشوف ترشيحات أعضاء اللجان المختلفة والظاهر أن رجال حزب الشعب والائحاد يريدون أن يفهموا أن بحساسة المستقلين لا يكونون حزبا ولا جماعة بل على الولاء في قانون النظام الداخلي للبرلمان .

أنا لا أناقش هذه الفكرة الآن . ولكنني شخصيا وقد وجدت ههنا مدعيا في كشف المرشحين لمعضوية لجنة الاقتراحات والرائض أوجو أنت أعلن لحضرات الزملاء أنني أرفض نفسي لإحدى بلتي المالية أو الخفانية أو لكنتهما معا وفيما هذا فك أوجو أن لا أقتب في لجنة ما .

محضر الشيخ المحترم عيب دوس بك - يالوح لي أن البيان الذي أدلى به حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك يخالف الحقيقة والواقع لأن أمام حضراتكم كشوف ترشيحات الحزبين - كما سماها - لمعضوية لجنة المالية وترون أن من بين المرشحين أسماء حضرات الشيوخ المحترمين حسن سيد بلشا ويوسف أسلان قطاوى بلشا وعبد طلمت حرب بلشا وعبد محب بلشا وم جميعا مستقلون فالترشيحات إذن ليست قاصرة على أعضاء الحزبين كما ذكر حضرة عبد الحليم البلي بك .

محضر الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك - لم أقل إن الترشيحات اقتصرت على أعضاء الحزبين لأنني رجحت لمعضوية لجنة الاقتراحات والرائض . ولكنني أريد أن أقول إن المستقلين اجتمعوا يوما وعملوا كشوفًا بأسماء مرشحيهم لمعضوية اللجان ووزعوها على حضراتكم وجزين علم بها . وقد لاحظت أن الترشيحات الجديدة والتي وزعت كشوفها الآن على حضراتكم تخالف الترشيحات التي اتفق عليها المستقلون .

إذن لقد قلت الحقيقة وكان على حضرة الزميل أن يتوجه عن ذكر هذه العبارة التي لا تتفق هي والواقع .

محضر الشيخ المحترم المحترم براهيم بك - إذنا سمع حضرة زميل الاستاذ البلي بك قاني ألفت نظره إلى أنه من بين المرشحين لمعضوية لجنة الخفانية .

محضر الشيخ المحترم فاضل موسى فؤاد بلشا - أرى من الضروري أن يكون حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم سليمان بلشا عضوا بلجنة المالية .

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب أعضاء لجنة المالية وهي مكونة من اثنى عشر عضوا .

حور حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ويضعوها في الصندوق للمدة .

(ب) انتخاب أعضاء لجنة الحاسبة

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب أعضاء لجنة الحاسبة وهي تتألف من خمسة أعضاء .

أخذ حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب وفي وضعها في الصندوق للمدة .

وفي أثناء تحرير الأعضاء لقوائم انتخاب اللجنة نقل صاحب المولة يحيى ابراهيم بلشا عن الرئاسة لحضرة صاحب المال أحمد طلمت بلشا ويكل المجلس .

(ج) البدي في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والرائض

الرئيس - لنشرع الآن في انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والرائض وهي تتألف من اثنى عشر عضوا .

أصوات : تسعة قطع .

أصوات : اثنى عشر .

محضر الشيخ المحترم الشيخ محمد لادعدي انظر المحضر - أوجو دفع الجلسة عشر دقائق للقيام بعلامة المغرب .

الرئيس - ترجع الجلسة .

وكانت الساعة الخامسة والربع .

أعيدت الجلسة الساعة الخامسة وبالحقيقة الخامسة والثلثين برئاسة حضرة صاحب المولة يحيى ابراهيم بلشا .

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد بلشا ووزير الأوقاف) .

محضر الشيخ المحترم محمد صدق بلشا - لي غلة . فقد انتهت من المجلس مساء البارحة ولم أحضر لأن مرضي الشديد منعني عن الاختلاف فأرجو طرح المسألة على المجلس ليقبل مذكرتي .

الرئيس - أظن أنه ليس هناك مانع من قبول الاحتضار .

(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس بلشا ووزير المواصلات) .

٥ - إعلان نتيجة انتخاب أعضاء لجنة المحاسبة

فصحت اللجنة المكلفة بالإشراف على عملية الفرز صندوق قوائم انتخاب أعضاء لجنة المحاسبة فوجدت به ٧٦ قائمة .
وأعلن دجلة الرئيس النتيجة كما يأتي :
• ثل كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

يوسف أصلان قطاوى باشا ٦٧ صوتاً

عمود أبو النصر بك ٦٧ »

صالح حق باشا ٦٦ »

أحمد ذو الفقار باشا ٦١ »

يعقوب بياوى عطية بك ٤٦ »

أحمد عرفان باشا ١٣ »

عبد الرحمن رضا باشا ١١ »

الدكتور ذكى مختار الخزرجى ٥ أصوات

وكل من حسن مظلوم باشا وعبد الحميد سليمان باشا ومحمد عبد باشا أربعة أصوات .

وكل من أدوار قصير بك وحسن صبرى بك ثلاثة أصوات .

وكل من الياس عرض بك وجريس زنايمى باشا وعبد الحليم البيل بك والشيوخ عبد الحميد سليم والدكتور مرسى عمود افتدى صوتين .

وكل من اسماعيل سرى باشا وحاجم ناوم افندى وحسن محمد باشا وحسين وأصف باشا وعلى فهمى باشا ومحمد مقبل باشا والولاء محمود عزيمى باشا صوتاً واحداً .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين يوسف قطاوى باشا وعمود أبو النصر بك وصالح حق باشا وأحمد ذو الفقار باشا ويعقوب بياوى عطية بك أعضاء لجنة المحاسبة .

(تصفيق) .

٦ - تحديد باقى اللجان الدائمة وتحديد عدد أعضائها

مقرر الشيوخ المحترمين عبد الحليم البيل بك - لم نجد فى الدورة الماضية عدد اللجان التى يجب أن تشتمل بالشرورات التى تقدم لمجلس . ولذا قد أوجز أن يصدر المجلس الآن قراراً بتحديد عدد اللجان مع تحديد عدد أعضائها .

الرئيس - يقترح أحد حضرات أعضاء المكتب أن تكون اللجان كالاتى :

تكون كل من لجنة المعارف والمواصلات والخارجية من عشرة أعضاء . وكل من لجنى الأوقاف والأختال من خمسة أعضاء . ولجنة الحربية من

٣ - تشرف حضرات أعضاء مكتب الخياص بمقابلة

حضرة صاحب الجلالة الملك ونطق جلالة الكريم

الرئيس - لما تشرف أعضاء المكتب بتسليم فروض الاخلاص إلى جلالة الملك نطق جلالة بهذا النطق السامى :

” النطق الكريم ”

” اهتكم على اقتنائكم لمكتب مجلس الشيوخ وأرجو أن تعملوا فى هذه ”
” الدورة كما علمت فى الدورة الماضية بالوطنية الصحيحة . وإن شاء الله ”
” تسهل ما لمصلحة البلاد فى دورات عديدة متعاقبة مع الحكومة الحاضرة ”
” اتى لنا فيها الثقة التامة الا وكفا ” .

(تصفيق حاد) .

مقرر الشيوخ المحترمين أحمد طلمت باشا - ليحيى جلالة الملك .

(وقف حضرات الأعضاء مرددين هتافهم بحياة جلالة الملك) .

الرئيس - يحيا جلالة الملك .

(زدد حضرات الأعضاء المنطق واقفين) .

٤ - عود الى تأليف اللجان الدائمة

الاسرارى انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والمراض

الرئيس - لنستمر الآن فى انتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والمراض . لقد كانت هذه اللجنة فى الدورة الماضية مكونة من خمسة فقط . فهل توافقون حضراتكم على أن يكون مدغم خمسة أو إثني عشر ؟ .

مقرر الشيوخ المحترمين الدكتور مرسى محمود - يحسن أن يكون عدد الأعضاء خمسة فقط لأن العدد كلما قل كان العمل أتم وأتج .

الرئيس - لاحظ بعض حضرات أعضاء اللجنة أن العدد القسائوى لافتقار اللجنة لم يكن يتكامل . ولذا قد اقترحوا أن يكون مدعها فى هذه الدورة اثني عشر بدلاً من خمسة .

أصوات : موافقون .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها فى الصندوق المسمى لذلك .

(انصرف حضرة صاحب المالى حافظ حسن باشا وزير الزراعة) .

سبعة . وكل من يلحق للداخلية والصحة والزراعة من خمسة عشر . وبلقة الحفانية من اثني عشر عضوا .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذا الاقتراح ؟

أصوات : تذكر كل بلقة على حدة . وتناقش في عدد أعضائها .

محقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - يترشح تكوين بلقة المعارف من عشرة أعضاء .

أصوات : من تسعة فقط .

(انصرف حضرة صاحب المال عبد الفتاح عبيد باشا وزير الخارجية . يحضر حضرة صاحب المال حافظ حسن باشا وزير الزراعة) .

محقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - عدد أعضاء المجلس لا يتكفى لتكوين الجان بهذا العدد .

محقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - إذا شكلت الجان من ثني عشر عضواً أو خمسة عشر عضواً فإن عدد أعضاء المجلس يتكفى .

الرئيس - القانون ينص على أن العضو يجوز انتخابه في بلتين .

محقرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - يكتب هذا الاقتراح ويعرض على حضرات الأعضاء في الجلسة القادمة .

الرئيس - يحسن أن تناقش في هذه المسألة الالية وتنتهى منها .

محقرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - يادولة الرئيس عدلى أدلة قوية أعطوا الوقت الكاف للنقشة .

محقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - هل هناك مطروحة إذا كانت لجنة المعارف تكون من عشرة أعضاء ؟

أصوات : لا .

(موافقة) .

محقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - هل هناك مطروحة في تكوين لجنة المواصلات من عشرة ؟

أصوات : لا .

(موافقة) .

محقرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - أعطوا الوقت للنقشة في الألفة تى عندنا . وحينما نقول لكم سمجنا ربما تقتضون بها .

الرئيس - هل يقرر المجلس الموافقة على تأجيل النظر في عدد أعضاء الجان .

محقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - الذى ينظر فيه الالية هو محدود عدد أعضاء الجان لا انتخاب أعضائها .

محقرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - عدلى جميع قوية . فأرجو أن تعطوا الوقت الكاف ربما اقتنم بكلاى .

محقرة الشيخ المحترم عبد اللطيم البلى بك - إذا كان عدد أعضاء اللجنة عشرة . فستة منهم يكونون الأغلبية . وبمثل هذا العدد يحضر غالباً .

محقرة الشيخ المحترم اميرى موسى فؤاد باشا - هذا العدد مناسب .

محقرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - لابد أن نسمعوا رأي .

محقرة الشيخ المحترم عبد اللطيم البلى بك - نسمع رأيك .

الرئيس - هل عندك ملاحظات تقولها الآن ؟

محقرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا - عدلى جميع قوية . فإن عدد أعضاء المجلس تسعة وتسعون . وهذا العدد لا يتكفى لتكوين الجان بهذا العدد المقترح .

محقرة الشيخ المحترم اميرى موسى فؤاد باشا - للعدد يتكفى . لأن كل عضو يشغل في بلتين .

الرئيس - يقرر تحديد أعضاء الجان الالية .

(موافقة) .

محقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - هل توافقون حضراتكم على أن يكون عدد أعضاء لجنة المواصلات عشرة ؟

(موافقة) .

الرئيس - تقررون أن يكون عدد أعضاء هذه اللجنة عشرة .

محقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - هل توافقون حضراتكم على أن يكون عدد أعضاء لجنة الخارجية عشرة ؟

أصوات : هذا كثير .

محقرة الشيخ المحترم محمد طه باشا - يتكفى تسعة فقط . لأن المسائل الخارجية قليلة .

أصوات : تسعة فقط .

محقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - يتكفى تسعة .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضوها في الصندوق الممدد
فذلك .

الرئيس - سيتولى المكتب عملية فرز أوراق انتخاب العضوين ويعلن
المجلس بالنتيجة في الجلسة المقبلة .

مقرر السج المحترم عباس عوصه بك - ألا يحسن إنبوه عملية انتخاب
باقى المبان الآن عل أن توضع قوائم كل لجنة في ظرف عل حدة ويهد إلى
المكتب بفرزها وإعلان النتيجة في الجلسة المقبلة أيضا توفيرا لوقت ؟

الرئيس - أقصد أن يكون انتخاب المبان في هذه الجلسة ؟

مقرر السج المحترم عباس عوصه بك - تم فكنا على استمداد لا انتخاب
المبان الآن .

أصوات : لا . لا .

الرئيس - أترؤن حضراتكم أن تمقد جلسة علما لا انتخاب أعضاء المبان ؟
أصوات : لا . يوم الاثنين القادم .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والثلثية العشرين مساء
على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الاثنين ١٨ شعبان سنة ١٣٥٠ (٢٨ ديسمبر
سنة ١٩٣١) في منتصف الساعة الخامسة مساء .

وبال كل من حضرات الشيوخ المحترمين

الدكتور محمد طاهر بك ، حليم تاحوم افندي ، السيد عبد الحميد البكري ،
شيخ عبد الأحدي الغواهرى ، محمد نجيب شكرى بك ، الدكتور محمود
عبد الوهاب بك ، محمد صديق باشا ، الفريق موسى قزاد باشا ، الشيخ
عبد الحميد سليم ، محمد مقبل باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، أحمد نجيب
براده بك صوتا واحدا .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن سعيد باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، قلبنى فهمى باشا ،
محمد طلعت حرب باشا ، محمد عجب باشا ، القواء محمود عزمى باشا ، محمد فهمى
لناضورى باشا ، الياس عوض بك ، مصطفى رشيد بك ، سلطان محمود
بهنسى بك ، القواء على أحمد باشا ، يعقوب بباوى عطية بك أعضاء اللجنة
المالية وأعضائهم .

٨ - انتخاب عضوين من أعضاء المجلس

ينضاه إلى اللجنة الاستشارية التشريعية - بأجل إعلان النتيجة إلى اللجنة الفنية
وتكليف عية المكتب بفرز الأوراق

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب عضوين من أعضاء المجلس ينضاهان
إلى اللجنة الاستشارية التشريعية عملا بالمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦
من قانون النظام الداخلي .

محضر الجلسة الرابعة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٨ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

ملخص

- (ج) كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
مأمورين المراسم بقوانين والمراسم المتعلقة بفتح المحلات
إضافية بعد انتهاء دور الانعقاد الأخير للبرلمان .
- (د) كتاب من حضرة الشيخ المحترم مصطفى رشيد بك يطلب مصادقة
من حضرة بلغة المالية .
- ٨ - إعلان تسمية انتخاب :
(١) بلغة الاقتراحات والمقارن .
(ب) حضرة من أعضاء المجلس بغيره إلى اللجنة الاستشارية
القضائية .
- ٩ - انتخاب أعضاء بلغة الحفانية .
- ١٠ - > > > الحارث .
- ١١ - > > > المواصلات .
- ١٢ - > > > الخارجية .
- ١٣ - إعلان تسمية انتخاب بلغة الحفانية .
- ١٤ - انتخاب أعضاء بلغة الأوقاف .
- ١٥ - إعلان تسمية انتخاب بلغة المصارف .
- ١٦ - لإيجاد انتخاب أعضاء باقي الجهات إلى حد .

- ١ - الاجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة - لإيجازاته .
- ٣ - تسمية حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس ورئيس المجلس لحضرة صاحب الدولة
رئيس مجلس الوزراء وحضرات وزراءه لسلامة الوزراء لما جاء بالطلب السابق
الكرام .
- ٤ - كتاب من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا باستغاثة من
حضرة المجلس .
- ٥ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٦ - إعلان طرح محل حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا .
- ٧ - الرسائل :

- (أ) كتاب من مجلس النواب بطلب مكتب مجلس الشيوخ على انتخاب
حضرات أعضائه .
- (ب) تبليغ المجلس انتخاب حضرة الشيخ المحترم يوسف عفاوى باشا
رئيساً للجنة المالية وحضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك
مكتريها .

ثانياً - المختصون :

- (١) عن جلسة اليوم حضرات : يعقوب تياوى عليه بك .
محمد عجب باشا . سلطان السعدى بك . أمين خالى باشا .
محمد فهمى الأصغرى باشا . أبو زيد طنطاوى بك .
الدكتور مصطفى صفوت بك .
- (ب) عن جلستى اليوم ولقند حضرات : حافظ المنشاوى بك .
حبيب دوس بك . عبدالحديد سليمان باشا . الشيخ حسين
صالح خليفه .
- وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمجالس والسعادة : امجامل
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح
يحيى باشا وزير الخارجية . علي ماهر باشا وزير الحفانية . أحمد علي باشا وزير
الأوقاف . علي جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

اجتمع المجلس الساعة الرابعة والنقطة الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب
الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولاً - اللذين :

(١) باجازات :

حضرات : كامل جرجس بك . الدكتور غفرى نمر .
محمد الله عبد الرحمن السيد القندى . قلبنى فهمى باشا .
مصطفى رشيد بك .

(ب) بغير إذن :

حضرات : بولس حنا باشا - محمد توفيق - هتا بك .
مصطفى خليفه باشا .

الشيخ فشكرت تلك النعمة وأكبرت هذه المنّة وكان صدور هذا التعلق الساسي في محلة الاجازات حل ألبطارد تحسن صحتي في فترة ما أن كنت بجمع المجلس .

والآن وقد بدأ المجلس دوره السادي ولست أنسى من قضى استطاعة أداء ما يوجبه التبعين لو تم فثاقه بجلف اثنين لباشرة أخص أعماله وهو التشريع سواء بشهود جلسائه وحضور مناقشاته أو العمل في بياته .

ولما كان يقاى حيناً دون يقاى بالعمل فيه ضوئيت الصلابة وتعتيل العمل يستلج من يخفى فيه أن يؤدي ما يقتضيه التبعين من الأعمال .

من أجل ذلك أرجو من دولتك عرض استقالي على هيئة المجلس الموقرة واجبا قبولها وتفكّم الله الي ما فيه سلامة البلاد وغيرها ما

القاهرة في ٢١ ديسمبر ١٩٣١

محمد توفيق نسيم

عقرة الشيخ القرم من صبري بك - أرجو أن يقرأ تاريخ كتاب الاستقالة لأن الملاحظة التي سألنيها قرتب على هذا .

عقرة الشيخ القرم من صبري بك - مكتب الاستقالة مؤرخ في ٢١ ديسمبر . وقد ورد المجلس في ٢٢ منه .

عقرة الشيخ القرم من صبري بك - أرجو بيان الساعة التي ورد فيها .

الرئيس - ان كتاب الاستقالة ورد المجلس بعد الانتهاء من تحرير جدول الأعمال ولم يكن من المستطاع إدراج مثل هذه الاستقالة بهذ ذلك .

عقرة الشيخ القرم من صبري بك - ثبت في محضر الجلسة السابقة أن دولة محمد توفيق نسيم باشا طلب من الجلسة بغير إذن . مع أن استقالته وردت المجلس في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٢٢ ديسمبر . فيكون ما أثبت بمحضر الجلسة بالنسبة لرجل عظيم تشرف برئاسة هذا المجلس لا يتفق مع الواقع .

فأرجو أن يصحح المحضري لا يلبس لحضرة صاحب الدولة بمحمد توفيق نسيم باشا - ذلك الرجل الذي يعرف واجبه - أنه غاب بغير إذن .

الرئيس - هل حضرتك عام من دولة محمد توفيق نسيم باشا ؟

عقرة الشيخ القرم من صبري بك - لست عليا عنه ، وإنما أنا عضو أعرف واجبي . وأحترم المجلس . أما وقد قدم دولة نسيم باشا استقالته فلا يصح مطلقاً أن يثبت في محضر الجلسة أنه غاب بلا إذن .

عقرة الشيخ القرم من صبري بك - قبل أن يقدم دولة توفيق نسيم باشا استقالته كان مستباً عضواً في هذا المجلس وكان يجب أن يرسل استعاره في الوقت المناسب .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات :
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أنندي .
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الاجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيخ المحترمين سماع الله عبد الرحمن السيد أنندي ، قلبي فهي باشا ، مصطفى رشيد بك إجازة : الأولى لمدة خمسة عشر يوماً ابتداء من ٢٢ الجاري والثاني لمدة أسبوع من تاريخ أمس لمرضهما . والثالث أسبوعاً لأعذار خصوصية . وللمكتب يوافق على منحهم هذه الاجازات . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق

على محضر الجلسة السابقة - لبراهه

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
عقرة الشيخ القرم من صبري بك - في ملاحظة أرجبها الي ما بعد ثلاثة تلك استقالة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا .

٣ - تهنئة

حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس والمجلس لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات زملائه الوزراء لما جاء بالفق الساسي الكريم

الرئيس - أكرر التهنئة لحضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ولحضرات أصحاب المال والسمعة الوزراء لما جاء به التعلق الساسي الكريم الذي تلوته بالجلسة السابقة وأعلن أن حضرات الوزراء قد اطعوا عليه .

(تصفيق) .

عقرة صاحب الدولة اسماعيل صرفي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - باسم حضرات زملائي وباسمى أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس ولحضرات أعضائه جميل شعورهم نحواً بما سمعته من دولتك الآن من التقدير .

(تصفيق) .

٤ - كتاب

من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا استقالته من عضوة المجلس

على الكتاب المذكور وودنا نعه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
لما التفت القاعد طلباً لراحة فضيل حضرة صاحب الملاحة مولانا الملك المنظم بقوله وتعتف خلفه الله أن واحد يمتني عضواً في مجلس

الرئيس - المجلس ينل خلاصه .

٧ - الرسائل

(١) كتاب من مجلس النواب بته مكب على الشيخ على انتخاب حضرات أصا

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بإبلاغ دولكم بأنني قد عرضت على مجلس النواب كتاب دولكم الموجه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ من تأليف مكتب مجلس الشيخ فكفني المجلس أن أوجه إلى دولكم وإلى حضرات المعتبرين أعضاء المكتب الثاني على هذا الانتخاب .

ويسرى أنا أقدم بهذه المهمة وأنا أضم تاني الشخصية إلى تاني المجلس .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق وقت

(ب) تبليغ المجلس انتخاب حضرة الشيخ المكرم يوسف قطاوى رئيسا لجنة المالية وحضرة الشيخ المكرم الياس عوض بك سكرتيرا لها

نص الكتاب المذكور :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بإبلاغ دولكم أن لجنة المالية اجتمعت اليوم وقررت انتخاب رئيسا لها وحضرة الشيخ المكرم الياس عوض بك سكرتيرا لها .

فالرجو التكرم بإحاطة هيئة المجلس علما بذلك .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

الرئيس - أقدم لها التهنئة .

«مقرر الشيخ المكرم محمد طاعت حرب باشا - أشكر حضرات زملائي أعضاء المجلس الذين أولوني الثقة باقتنابي لعضوية لجنة المالية وأحضر عن قبول هذه العضوية نظرا لمشغوليته العظيمة من جهة ولمد إكمال موالاة حضور جلسات اللجنة من جهة أخرى .

الرئيس - سنظر في ذلك .

وجداول الأعمال لا يجرى عادة قبيل ساعة افتتاح الجلسة . وإنما يجرى قبل ذلك بوقت كاف . فإنا كانت جلسة يوم الثلاثاء الماضي قدت في الساعة الرابعة مساء فالتفهم أن جدول الأعمال كتب وطبع قبل ذلك بوقت يكنى لوزيمه على حضرات الأعضاء .

ولكن كتاب الاستقالة ورد المجلس بعد تحريره هذا الجدول . فلم يكن في الإمكان - والحالة هذه - إدراج به . وما أئيت في محضر الجلسة هو ما ورد فعلا في جدول الأعمال .

الرئيس - بناء على ذلك لا يكون هناك عمل للاستقالة إلى أبلحا حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك .

(تصديق)

٥ - التصديق

على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة السابقة ؟

(موافقة)

٦ - إعلان

على عمل حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نعم باشا

«مقرر الشيخ المكرم على فهمي باشا - يستقبل مجلس الشيخ الكوثر استقالة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نعم باشا بمزيد الأسف حيث كانت له آمال كبيرة في الاستفادة من كفايته المالية ...

«مقرر الشيخ المكرم حسن صبرى بك - ألاحظ أن حضرة العضو يتلو من ورقة في يده والأمانة تحرم القراءة .

«مقرر الشيخ المكرم على فهمي باشا - فصلت من الثلاثة الأول كلامي بغير ما قلت وحسب تحت الاقتطاع إلى أضيق بها تماما خشية عرضها . ومع ذلك فقد خدم دولة نعم باشا الأمانة خدمات جليلة في الوظائف الحكومية السابقة التي تقلدها واتت بأن كان موضع ثقة جلالة سيكالكعظم .

عندما تم تعيين دولته عضوا في مجلس الشيخ أرسلنا إليه تحديدا لفضله بزيات التاني فأجاب عليها بما تضمن أوتياحه ومخونه من هذا الصين وظنار مرض دولته بالرومازم في الصيف الماضي ماقر إلى بقية إستياني للاستشفاء بمسماها وقد تصادف أن فصلت إلى هذه البقعة وكان فرص عليا عدا ما طلت أنه كان يستشفى هناك وأنه استفاد من معالجه فيها ولكن يظهر أن المرض عادوه لحمله على الاستقالة ونحن لا نسمة إزاء ذلك إلا أن نكرر أسفنا لاستقالته ولحرمان المجلس من الخدمات الجليلة التي كنا نتظر أن يقدمها له ونسال الله عز وجل أن يسهب الصحة التامة والسعادة التامة .

(د) كتاب من حضرة الشيخ المحترم مصطفى رشيد بك بطلب صفاته من حضرة لجنة المالية على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ المؤرخ

بعد تقديم واجب الاحترام أحيط دولتيكم طلب بأن لدى مدرا خاصا يفتنى من الحضور للجلسات هذا الأسبوع فأرجو قبول معذرتي . هذا وقد كنت رمتى قسمي عضوا بلجنة الاقتراحات والمراضى وتفضل المجلس فأتقنني عضوا بلجنة المالية ولكن لكثرة أعمال بلنة الاقتراحات أرجو التكرم بمناقاتي من عضوية بلنة المالية والا لا كفاء باستتال بلجنة الأولى . وتفضلوا دولتيكم قبول فائق احترامي ما

مصطفى رشيد

الرئيس - منظر في ذلك .

٨ - إعلان نتيجة انتخاب

(١) بلنة الاقتراحات والمراضى

الرئيس - قام مكتب المجلس بفرض قوائم انتخاب أعضاء بلنة الاقتراحات والمراضى وقد وجد بالصدوق ٧٧ قائمة منها واحدة بيضاء وأسفرت النتيجة عما يأتي :

تال كل من حضرات الشيخ المحترمين :

السيد عبد الحميد البركي ٧٢ صوتا
الواء محمود حمزي باشا ٧٢
الدكتور سمرسي محمود أفندي ٧٠
مصطفى رشيد بك ٦٩
سليمان عثمان إياطة بك ٦٨
علي فهمي باشا ٦٦
سعد الله عبد الرحمن السيد أفندي ٦٥
محمد محمود بك ٦٥
عبد العزيز الهسيوني بك ٦١
الشيخ حسين صالح خليفة ٦١
حسن صبري بك ٥٩
عبد الحليم البيل بك ٥٩
الواء علي أحمد باشا ١١
عبد الله سميك بك ٨ أصوات
حسن مخلوم باشا ٧
محمد محب باشا ٦
الدكتور ذكي غنار الجزيري أفندي ٦
الواء عبد الحميد فريد باشا ٥
محمد غيث بك ٥

(ج) كتاب من دة رئيس مجلس الوزراء بمرض ما صدر من المراسم بخران والمراسم الخاصة بفتح اعمادات إضافية بيد انتهاء دور الاتحاد الأخير للبلان

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«بيان» (١)

«أنشرف بأن أعرض على مجلس الشيخ ما صدر بيد انتهاء دور الاتحاد الأخير للبلان من المراسم بخران والمراسم الخاصة بفتح اعمادات إضافية

بحريرا ٢٨ ديسمبر ١٩٣١
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

(١) المراسم بخران والمراسم الخاصة بفتح اعمادات إضافية التي صدرت بيد نفس دور الاتحاد الأخير للبلان

رقم	تاريخ	الموضوع	رقم	تاريخ
١٠٠	١٩٣١/٨/٢٠	١ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ٨٥	١٠٠	١٩٣١/٨/٢٠
١٠١	١٩٣١/٨/٢٠	٢ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ٩٠	١٠١	١٩٣١/٨/٢٠
١١١	١٩٣١/٩/٢١	٣ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ٩٠	١١١	١٩٣١/٩/٢١
١١٢	١٩٣١/٩/٢٢	٤ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ٩٦	١١٢	١٩٣١/٩/٢٢
١١٣	١٩٣١/٩/٢٢	٥ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ٩٦	١١٣	١٩٣١/٩/٢٢
١١٤	١٩٣١/١٠/٢٩	٦ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ١٠٦	١١٤	١٩٣١/١٠/٢٩
١١٥	١٩٣١/١١/٢	٧ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ١٠٩	١١٥	١٩٣١/١١/٢
١١٦	١٩٣١/١١/٢٣	٨ - المراسم بخران ٣٠ مبلغ بلونين من الأراضي العام لشهره لشهادة ذلك الأراضي الزراعية ١١٥	١١٦	١٩٣١/١١/٢٣

٩ - انتخاب أعضاء لجنة الحفانية

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الحفانية وعدد أعضائها عشرة .
 حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممعد لذلك .

١٠ - انتخاب أعضاء لجنة المعارف

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة المعارف وعدد أعضائها عشرة .
 تمحل عن الرئاسة حضرة صاحب الدولة محيى إبراهيم باشا لحضرة صاحب السعادة نخلة المطيعى باشا وكل المجلس .

مقرر الشئخ المرمم الشئخ محمد المرمى انظر المهرى - زجى عملية الانتخاب الآن حتى تصلى المغرب .

الرئيس - نرفع الجلسة عشر دقائق .

رفت الجلسة الساعة الخامسة والبقية الباقية .

أعيدت الجلسة الساعة الخامسة والبقية الثامنة والثلاثين برئاسة حضرة صاحب الدولة محيى إبراهيم باشا .

حرر حضرات الأعضاء قوائم انتخاب لجنة المعارف ووضعوها في الصندوق الممعد لذلك .

١١ - انتخاب أعضاء لجنة المواصلات

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة المواصلات وعدد أعضائها عشرة .

حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممعد لذلك .

١٢ - انتخاب أعضاء لجنة الخارجية

الرئيس - لنعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الخارجية وعدد أعضائها عشرة .

حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممعد لذلك .

١٣ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة الحفانية

فتحت اللجنة المكلفة بالإشراف على عملية القرع صندوق قوائم انتخاب أعضاء لجنة الحفانية فوجدت به ٧٤ قاعة .

وأعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتى :

قال كل من حضرات الشيوخ المحترمين

أحمد طلعت باشا ٧٣ صوتاً

صالح حقي باشا ٧٢ »

عبد الرحمن رضا باشا ٧١ »

أحمد ذو الفقار باشا ٧١ »

الشيخ عبد الحميد سليم ٧٠ »

عمود أبو النصر بك ٦٦ »

الشيخ محمد خيرت راضى بك ٦٦ »

نخلة المطيعى باشا ٦٢ »

عبد الحليم البيل بك ٦١ »

ادوار قصيرى بك ٥٦ »

أمين خالى باشا ٣٩ »

أحمد عرفان باشا ٤ أصوات

الدكتور مصطفى عمود ٣ »

وقال كل من إبراهيم وجيه باشا وحسن صبرى بك والشيخ حسين والى وعبد صدق باشا - صوتين .

وكل من إلياس عوض بك ومناجم ناحوم افسدى وعبد نجيب شكرى بك ويوسف قطاوى باشا - صوتاً واحداً .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين امد طلعت باشا وصالح حقي باشا وعبد الرحمن رضا باشا وأحمد ذو الفقار باشا والشيخ عبد الحميد سليم وعمود أبو النصر بك والشيخ محمد خيرت راضى بك ونخلة المطيعى باشا وعبد الحليم البيل بك وادوار قصيرى بك أعضاء لجنة الحفانية .

١٤ - انتخاب أعضاء لجنة الأوقاف

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب لجنة الأوقاف وعدد أعضائها عشرة .

حرر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق الممعد لذلك .

وكل من أحد ز يور باشا وحليم تاحوم أفندي وحسن صبرى بك وحسن
مظلوم باشا وسليمان غنيان أباطه بك والدكتور عبد طاهر بك والدكتور محمود
عبد الوهاب بك صوتا .

الرئيس - أطن انتخاب حضرات الشيخ المختارين أمين سالى باشا
والسيد عبد الحميد البكرى والشيخ حسين والى والدكتور صرمى محمود وأحمد
نجيب برلده بك والدكتور أحمد فهمى الرشيد بك وحبيب دوس بك وشفيق
سعد الله حلايه أفندي وعبد رياض عفيفى بك وعبد العزيز سيف النصر بك
أعضاء لجنة المعارف .

١٦ - إرجاء انتخاب أعضاء باقى الجبان الى غد

الرئيس - نرجس انتخاب أعضاء باقى الجبان الى غد .
أصوات : تنهى اليلة .

مقرر الشئ محرم محمد رجب برلده بك - لو أتممتا انتخاب باقى الجبان
اليلة لشقت عملية الفرز على المكتب غدا .

الرئيس - ومنعظرو لمقد الجلسة غدا .

رقت الجلسة بموافقة المجلس الساعة السادسة والدقيقة العاشرة على أن
يعود المجلس للاعتماد غدا الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٥٠ (٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٣١) فى منتصف الساعة الخامسة مساء م .

١٥ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة المعارف

نحت المية المكلفة بالإشراف على عملية الفرز صندوق قوائم انتخاب
لجنة المعارف فوجدت به ٧١ قائمة .

وأعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتى :

أمين سالى باشا ٦٨ صوتا

اليد عبد الحميد البكرى ٦٨

الشيخ حسين والى ٦٨

الدكتور صرمى محمود ٦٨

أحمد نجيب برلده بك ٦٦

أحمد فهمى الرشيد بك ٦٦

حبيب دوس بك ٦٤

شفيق سعد الله حلايه أفندي ٦٤

عبد رياض عفيفى بك ٦٤

عبد العزيز سيف النصر بك ٦٣

ونال كل من فضيلة الشيخ عبد الحميد سليم وفضيلة الشيخ عبد الاحمدى
الظواهرى ثلاثة أصوات .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يترصد أحد .
صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

مفكرة الشيخ المقرم محمد عبد باشا - بالأمس طلب حضرة صاحب معادة محمد طلعت حبيب باشا إعفائه من عضوية لجنة المالية للأسياب . ذكرهما ولكنني تقابلت مع سعادته اليوم وأنهى الى قبول البقاء في اللجنة . ذكره وقد كلفني سعادته أن أبلغ المجلس ذلك .

- تنهى بعض حضرات الأعضاء عن عضوية بعض اللجان وحلول آخرين عليهم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يعل حضرته الشيخ الاستم حسن صبري بك عمل حضرة الشيخ المقرم مصطفى رشيد بك لجنة المالية ؟
حضرة الشيخ المقرم أحمد عرفان باشا عمل حضرة الشيخ المقرم يوسف قطاوى باشا لجنة المحاسبة ؟ وحضرة الشيخ المقرم أمين غالى باشا عمل حضرة الشيخ المقرم أحمد ذوالفقار باشا لجنة الحفانية ؟

وهؤلاء هم حضرات الذين قالوا أكثر الأصوات بعد أعضاء اللجان الذين طعن انتقادهم .
(موافقة) .

٣ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة المواصلات

الرئيس - قام المكتب بفرض قوائم انتخاب أعضاء لجنة المواصلات وقد وجد بالصندوق ٧٠ قاعة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المختارين :

حسن مظلوم باشا ٧٠ صوتا
عبد مقبل باشا ٦٧
عبد الله سميكه بك ٦٧
محمد نجيب شكرى بك ٦٧
جل فهمى باشا ٦٤
الدكتور زكى مختار الجزيرى افندى ٦٤
محمد تقي بك ٦٤

أحمد السيارى بك ٦٣ صوتا
الفرقى موسى فؤاد باشا ٦٢
محمد نجيب برى بك ٥٩
عبد الحميد سليمان باشا ٧ أصوات
أحمد زيور باشا ٥
اللواء عبد الحميد فريد باشا ٥
عبد أحمد صوب باشا ٤
محمد عبد باشا ٣
اللواء محمود عزى باشا ٣

وكل من حضرات : اللواء محمد صادق يحيى باشا وحبيب دوس بك وأمين سائى باشا ونحله المطيعى باشا - صوتين .

وكل من حضرات : حسن صبري بك . اسماعيل سرى باشا . حسين واصف باشا . عثمان سليمان باشا بك . يوسف قطاوى باشا . السيد عبد الحميد البكرى . الشيخ حسين والى . شفيق سعد الله حلايه افندى . عبد العزيز سيف النصر بك . الدكتور مرسى محمود . محمد رياض حفيى بك . أحمد نجيب برده بك . أحمد فهمى الرشيد بك . محمد فهمى الناصورى باشا - صوتا واحدا .

الرئيس - هل لأحد من حضرات الأعضاء المختارين ملاحظة من قبول هذه العضوية ؟
أصوات : لا .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المختارين حسن مظلوم باشا . محمد مقبل باشا . عبد الله سميكه بك . محمد نجيب شكرى بك . جل فهمى باشا . الدكتور زكى مختار الجزيرى . محمد تقي بك . أحمد السيارى بك . الفرقى موسى فؤاد باشا . محمد نجيب برى بك أعضاء لجنة المواصلات وأهنتهم .

٤ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة الخارجية

الرئيس - قام المكتب بفرض قوائم انتخاب أعضاء لجنة الخارجية وقد وجد بالصندوق ٧٣ قاعة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المختارين :

أحمد زيور باشا ٧٣ صوتا
ابراهيم وجيه باشا ٧١
حاتم ناعوم افندى ٧٠

محمد صدق باشا	٦٦	صوتا
الشيخ عبد الباقي عامر بدران	٦٦	»
محمد توفيق مهنا بك	٦٢	»
أمين حسين يوسف افندي	٥٧	»
عبد الرحمن رضا باشا	٥٥	»
أحمد السنيارى بك	٥٥	»
الشيخ حسين والى	٢١	»
الواء عبد المجيد نريد باشا	١٢	»
محمد منصور افندي	١٠	أصوات
اليد عبد الحيد البكري	٨	»
محمد فية بك	٨	»
ميسوى حسن زايد باشا	٨	»
عبد الحليم البيل بك	٤	»
حسن مبرى بك	٤	»
الأبناي ورائس	٣	»
محمد فهمى القاضوى باشا	٣	»

وكل من حضرات : اللواء محمود عزى باشا . اللواء عل أحمد باشا .
طلخان سيد أحمد سالم بك . عبد الكريم شديد بك . اللواء محمد صادق
يحيى باشا . سليمان عيان ابانله بك - صوتين .

وكل من حضرات : حامى ناعوم افندي . أحمد طلعت باشا . أحمد
ذو الفقار باشا . أحمد نجيب براد بك . محمد خيرت راضى بك . صالح
حق باشا . الدكتور مرسى محمود . عبد أبو النصر انصار افندي . محمد فهمى
باشا . حسين واصف باشا . محمود أبو النصر بك - صوتا واحدا .

الرئيس - هل لأحد من حضرات الأعضاء المتخفين عذر يمنعه من
قبول هذه العضوية ؟

مقرر الشيخ المكرم عبد الرحمن رضا باشا - لقد اتفقت في لجنة
الحفانية واللجنة الاستشارية التشريعية ولهذا أعذر عن قبول العضوية لجنة
الأوقاف .

مقرر الشيخ المكرم عبد الرحمن رضا باشا - ليست اللجنة الاستشارية
لجنة دائمة في المجلس .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : الشيخ عبد
الأحدي الطواهرى . الشيخ عبد المجيد سليم . أحمد عرفان باشا . محمد
صدق باشا . الشيخ عبد الباقي عامر بدران . محمد توفيق مهنا بك . أمين
حسين يوسف افندي . عبد الرحمن رضا باشا . أحمد السنيارى بك . الشيخ
حسين والى أعضاء لجنة الأوقاف وأهنتهم .

إبراهيم وائب بك	٦٩	صوتا
محمد فهمى باشا	٦٧	»
الياس عوض بك	٦٤	»
أحمد نجيب براد بك	٦٤	»
جرجس زنازيرى باشا	٦٣	»
كامل تكل بك	٦٣	»
سليم بطرس بك	٦٣	»
خلطان سالم بك	٤	أصوات
أحمد عرفان باشا	٤	»
حسن مبرى بك	٣	»
الشيخ محمد الأحدي الطواهرى	٣	»

وكل من حضرات : عبد الرحمن رضا باشا . عبد الكريم شديد بك .
والأبناي ورائس . الدكتور فارس نمر . محمد محب باشا . محمد مصطفى عبوه بك .
شيخ عبد المجيد سليم - صوتين .

وكل من حضرات : محمد فهمى القاضوى باشا . عبد أحمد عيود باشا .
حسن مظلوم باشا . أحمد طلعت باشا . عبد الحليم البيل بك . أمين خالى باشا .
سلطان محمود ميسوى بك . الشيخ عبد الباقي عامر بدران . الشيخ حسين والى .
عل فهمى باشا - صوتا واحدا .

الرئيس - هل لأحد من حضرات الأعضاء للمتخفين عذر يمنعه من
قبول هذه العضوية ؟
أصوات : لا .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد زيد
باشا . إبراهيم وبيه باشا . حامى ناعوم افندي . إبراهيم وائب بك . عبد
لهى باشا . الياس عوض بك . أحمد نجيب براد بك . جرجس زنازيرى
باشا . كامل تكل بك . سليم بطرس بك أعضاء لجنة الخارجية وأهنتهم
جميعا .

٥ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة الأوقاف

الرئيس - قام المكتب بفرز قوائم انتخاب أعضاء لجنة الأوقاف وقد
وجد بالصندوق ٧٩ قائمة منها أربع مفادة وأسفرت النتيجة عما يأتى :

قال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ عبد الأحدي الطواهرى	٧١	صوتا
عبد المجيد سليم	٧٠	»
أحمد عرفان باشا	٦٧	»

(انصرف حضرات أصحاب المسائل والمعاد : حافظ حسن باشا وزير الزرعة وأحمد علي باشا وزير الأوقاف وعلى جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية) .

٧ - لإجراء إعلان نتيجة انتخاب اللجان المذكورة الى الجلسة المقبلة

الرئيس - وضعت قوائم انتخاب أعضاء اللجان الأربع التي أجريت عملية انتخابها الآن في ظرف خاص لكل منها وختم عليه بالشمع الأحمر وسجل في المكتب فز هذه القوائم وستعلن النتيجة في الجلسة المقبلة .

الرئيس - المرجو من حضرات أعضاء اللجان التي أعلنت نتيجة انتخابها أن يجتمعوا بعد رفع الجلسة لانتخاب رؤسائهم وسكرتيرها .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة في يوم الثلاثاء القادم لأننا ستكون مشغولين في يوم الاثنين وحضراتكم تملكون السبب ؟ (موافقة) .

وفت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يعود المجلس للاعتماد في يوم الثلاثاء ٢٩ شبان سنة ١٣٥٠ (٥ يناير سنة ١٩٣٢) في منتصف الساعة الخامسة مساء ٢

٦ - انتخاب أعضاء باقي اللجان

(أ) لجنة الأشغال

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الأشغال وعدد أعضائها عشرة .
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المدة لذلك .

(ب) لجنة الحربية

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الحربية وعدد أعضائها سبعة .
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المدة لذلك .

(ج) لجنة الداخلية والشؤون الصحية

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الداخلية والشؤون الصحية وعدد أعضائها خمسة عشر .
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المدة لذلك .

(د) لجنة الزراعة

الرئيس - نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الزراعة وعدد أعضائها خمسة عشر .
حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المدة لذلك .

مجلس الجلسة السادسة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٦ شعبان سنة ١٣٥٠ الموافق ٥ يناير سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٤ — تبليغ المجلس بكتاب حضرات الشيوخ المقتربين رؤساء وسكرتري بالان :
 المحاسبة . الاقتراحات والمقترحات . المحاسبة . المواصلاات .
 الخارجية . الأرفاق . المعارف . الرد على خطاب العرش .
- ٥ — سؤال موجه الى حضرة صاحب البقرة وزير المالية من حضرة الشيخ
 المرحوم بطوب يادى بك عن تصدير الذهب وصحيد مصره .
- الاجابة عليه .
- ٦ — اقتراح من حضرة الشيخ المرحوم القريق موسى عزاد باشا بتعديل تشكيل
 لجنة وضع ضريبة الخمر وتعويض أجيور الخمره .
- إسالة الى لجنة الاقتراحات والمقترحات .

- ١ — الاجازات .
- ٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ — إعلان نتيجة انتخاب بلان :
- (أ) لجنة الامتثال .
- (ب) « الحرية » .
- (ج) « الساطية والشرود المسية » .
- (د) « الزاوة » .

ثالثاً — بغير إند :

حضرات : حسن وشوان حمادى بك . محمود أبو النصر بك . عبد أحمد
 صود باشا . عبد شيرت راضى بك . عبد رياض عفيفى بك . عبد طلعت
 حرب باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ورئيس
 مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . وحضرة صاحب السعادة على
 جمال الدين باشا ووزير الخارجية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المقيمين :

أحمد نجيب يراده بك . إبراهيم رابى بك . حبيب دوس بك . شفيق
 سعد الله حلايه انندى .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب المال الرئيس افتتاح الجلسة .

المرئىس — يتنذر حضرة صاحب البقرة يعنى إبراهيم باشا رئيس المجلس
 من جلسة اليوم ولدى الشرف العظيم أن أتولى رئاستها .

اجتمع المجلس الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب
 المال أحمد طلعت باشا وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المقيمين ما عدا :

الفتاتين :

أولاً — باجازات :

حضرات : سعد الله عبد الرحمن السيد انندى . بولص ختا باشا .

عبد مصطفى عجمو بك . سلطان محمود بهنوى بك . الدكتور

فارس نر . قلبنى نهى باشا . أحمد ذو الفقار باشا .

ثانياً — باعذار :

(أ) من جلسة اليوم حضرات : جرجس زاتيرى باشا . أحمد

السليارى بك . القريق موسى عزاد باشا . محمد صدق باشا .

ميسرى زايد باشا . كامل جرجس تكللا بك .

(ب) من جلسة اليوم ولند حضرات : الدكتور أسعد يوسف عطية

انندى . سلطان السمدى بك . سليم خليل بطرس بك .

١ - الاجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيوخ المختارين :

بولص حنا باشا مد اجازته لغاية اليوم وقلني فهمي باشا أسبوتا من ٤ يناير وأحد ذو القفار باشا ستة أيام من اليوم وسلطان محمود جنسي بك أربعة أيام من ٤ يناير ومحمد مصطفى عوجة بك ثلاثة أيام من ٤ يناير وهذه الاجازات لسبب المرض . فهل توافقون حضراتكم على منع هذه الاجازات ؟ (موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يمتنع أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - إعلان نتيجة انتخاب اللجان الباقية

(١) لجنة الأشغال

الرئيس - قام المكتب بفرض قوائم انتخاب أعضاء لجنة الأشغال وقد وجد بالصندوق ٧٧ قائمة منها واحدة بيضاء وأسفرت النتيجة عما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المختارين :

اسماعيل سرى باشا ٧٦ صوتا
عبد الحميد سليمان باشا ٧٦ »
حسين وأصف باشا ٧٦ »
محمد توفيق مهنا بك ٧٣ »
محمد مقبل باشا ٧٢ »
الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ٦٧ »
الشيخ أحمد السيد زين ٥٤ »
بولص حنا باشا ٤٤ »
محمد مصطفى عوجة بك ٤١ »
يوسف قطاوي باشا ٣٧ »
محمود اسماعيل أباطه بك ٣٠ »
محمد أحمد عبود باشا ٢٦ »
أمين ساي باشا ٢١ »
عبد الحليم البيل بك ١٢ »
صويو زابد باشا ٧ أصوات
الدكتور زكي غنار الجزائري انتهى ٧ »

وكل من حضرات : سلطان محمود جنسي بك والدكتور محمود عبد الوهاب بك
وعبد كصبي يكن بك - ثلاثة أصوات .

وكل من حضرات : مصطفى رشيد بك وعبد عجب باشا وعبد غيث بك -
صوتين .

وكل من حضرات : صالح حقي باشا وعبد فهمي باشا والدكتور مصطفى
صفوت بك ومحمود أبو النصر بك وعبد صادق يحيى باشا وقلني فهمي باشا
وعبد أبو النصر لفتار انتهى وأحمد نجيب براده بك وإبراهيم راتب بك -
صوتا واحدا .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المختارين : اسماعيل
سرى باشا وعبد الحميد سليمان باشا وحسين وأصف باشا وعبد توفيق مهنا بك
ومحمد مقبل باشا والدكتور أحمد رشيد عبد الله بك والشيخ أحمد السيد زين
وبولص حنا باشا ومحمد مصطفى عوجة بك ويوسف قطاوي باشا أعضاء
لجنة الأشغال .

(ب) لجنة الحرية

الرئيس - قام المكتب بفرض قوائم انتخاب أعضاء لجنة الحرية وقد
وجد بالصندوق ٧٧ قائمة وأسفرت النتيجة عما يأتي :

قال كل من حضرات الشيوخ المختارين :

الفرقي موسى فؤاد باشا ٧٦ صوتا
الواء حل أحمد باشا ٧٤ »
محمد صادق يحيى باشا ٧٤ »
عبد الحميد فريد باشا ٧٢ »
إبراهيم راتب بك ٦٨ »
حسن علي جازيه بك ٦٢ »
سلطان السمدى بك ٥٨ »
الواء محمود عزى باشا ١٢ »
طلعتان سيد احمد سالم بك ٩ أصوات
وكل من حضرات : محمد مقبل باشا والدكتور زكي غنار الجزائري انتهى -
أربعة أصوات .

وكل من حضرات : عبد الكريم رشيد بك وعبد مصطفى عوجة بك - صوتين .

وكل من حضرات : عبد الحليم البيل بك ونجيب برى بك وعبد كصبي يكن
بك وعبد فهمي باشا - صوتا واحدا .

الرئيس - إذن أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المختارين : الفرقي موسى
فؤاد باشا والواء علي أحمد باشا والواء محمد صادق يحيى باشا والواء عبد الحميد
فريد باشا وإبراهيم راتب بك وحسن علي جازيه بك وسلطان السمدى بك
أعضاء لجنة الحرية .

(ج) أو أن الحكومة تشتري الذهب بحسب أسماؤه الحالية - وتقول هي تصرفه بالطريق فيعود على خزنة الدولة فرق السعر .

(د) أو إذا كانت الحكومة قد قرّرت قرارها على رأى آخرق هذا الموضوع فتفضل بإطلاع هيئة المجلس للمقر عليه .

وتفضلوا بإصالح الدولة بقبول عظيم الالتزام ما

٢١ ديسمبر ١٩٣١

يعقوب يابوى

عضو مجلس الشيوخ

مفـرة صـاحـب الـدولـة وزيـر المـالـيـة - أود قبل الإجابة على سؤال حضرة الشيخ المحترم قلت النظر إلى أن مع تصدير الذهب لم يكن مرتباً على قرار الحكومة البريطانية الخاص بالخروج على قاعدة الذهب وإنما يرجع إلى المرسوم الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ الذى حظر تصدير الذهب من القطر المصرى إلا بترخيص خاص من وزير المالية ولا يزال هذا المرسوم سارى للمفعول إلى الآن .

وإذا كان قد رخص فى خلال بعض شهور من عام ١٩٣١ بتصدير كمية من الذهب فقد كان ذلك من سبيل التجارة وبمقتضى الحق المفعول لوزير المالية طبقاً لذلك المرسوم .

وقد ترتب على قرار الحكومة البريطانية وقف التعامل بالذهب أن ارض سحره فى كل البلاد التى لميلها ارتباط بالجنبة الاسرائيلى ووزارة المالية جادة فى بحث الموضوع بما يستعصم من النجاة وطولت لانتاج الخطة للملائة ولا يخفى أن مثل هذه السائل يجب أن تالج لىة لما يكتسبها من الصوبات الفنية للكمية .

مفـرة الشـيـخ المـحـترـم يعقوب يابوى - إزاء هذا التصريح الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة وزير المالية لا يسنى إلا تقديم الشكر لوفقه على وعده الشامل بحيث هذه المسألة بالغة لىة لما من انطلورة فى حالتها المالية .

٦ - اقتراح

من حضرة الشيخ المحترم موسى فواد باشا بتعديل تشكيل لجنة وضع ضريبة انكفروعتيش أجور انكفروا .

الرئيس - هل لاهد من حضراتكم اقتراض على إمالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟

مفـرة الشـيـخ المـحـترـم عبد المليم لى - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم يرى إلى تدير تشكيل اللجنة القائمة فيما يخص بوضع ضريبة انكفروا ثم بتفويض أجور انكفروا الذى أعرفه أن كلا الأمرين يفسل على اختصاص مجلس المديرية وبناء على هذا يكون نظر المجلس على مثل هذا الاقتراح اقتفاء على اختصاص مجلس مكون بمقتضى النظام المسمى .

٤ - تبليغ المجلس

انتخاب خيرات الشيخ المحترمين رؤساء ومكبرى الجان الى تم تليفها

الرئيس - ابغ المجلس أسماء حضرات رؤساء ومكبرى الجان الآتية :

الجنة	الرئيس	المكبرى
الماسية	أحمد ذو الفقار باشا	عمود أبو النصر بك
الاقتراحات والمراضى	الواء عمود عزمى باشا	الذكور موسى عمودا فندى
المقانية	أحمد طلعت باشا	عبد الحليم البيل بك
المواصلات	الفرقى موسى فؤاد باشا	حسن مظلوم باشا
الخارجية	أحمد زيور باشا	إبراهيم وأتب بك
الأوقاف	الشيخ محمد الأحدى الغراهمى	الشيخ حسين ولى
المعارف	أمين سامى باشا	شفيق سعد الله خله انتدى

الرئيس - وقد ألفتنا كذلك لجنة الرد على خطاب العرش أنها انتخبت حضرة الشيخ المحترم عمود أبو النصر بك سكرتيراً لها .

(حضرة حضرة صاحب المال حافظ حسن باشا وزيرواوعا) .

٥ - سؤال

مرجه إلى حضرة صاحب اللجنة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يابوى بك من تصدير الذهب ومعيد سحره - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه سؤال هذا إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

على أنرصد قرار الحكومة الإنجليزية بفصل اللجنة الاسرائيلى عن جيار الذهب ، ولازباط العملة المصرية بالعملة الإنجليزية ، فرتت الحكومة المصرية حظر إصدار الذهب . ولما كترت فى الأيام الأخيرة حوادث تهريبه بما تشتمل بعض السيوت المالية والتجار إلى شرائه بأسماؤه الحالية وإيداعه فى خزائن البنوك الأجنبية لحساب الخللج . ومعلوم أن أسماؤه الذهب الحالية تنقص عن سمره الحقيقى بالخارج ٢٥ قرشاً صافاً فى الجنبة قريبا .

(أ) فهل رخصت الحكومة لأحد الأفراد أو الهيئات بالتصدير ؟

(ب) وهل يرى دولة الوزير أنه لمنح تسرب الذهب إلى الخارج ان يحدد سحره بحسب أسماؤه الخارج ويباح إصداره ؟

على أن اقترحه بالصيغة التي قدمها به ليس إلا مجرد رغبة هي من اختصاص مجالس المديرات .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات لطيفضيل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الاقتراحات .
والآن أرجو من حضرات أعضاء المجالس التي أعطت تلبية انتظابها في هذه الجلسة أن يمتنعوا بعد ونعها لانتخاب رؤسائها وسكرتيرها وإخطار المجلس بذلك .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الزاوية والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً على أن يعود المجلس للاستعداد غدا الأربعاء ٢٧ شعبان سنة ١٣٥٠ (٦ يناير سنة ١٩٣٢) في منتصف الساعة الخامسة مساءً ٦

ولذلك أرى من الآن أن يقرر المجلس عدم جواز نظر هذا الاقتراح إلا إذا تمضى صاحبه بسجبه .

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم مقدم هذا الاقتراح غير حاضر بالجلسة فهل ترون حضراتكم إحالته إلى لجنة الاقتراحات ؟

مقبرة الشيخ المحترم إدوار قصير بك - إن مجلس الشيخ خصص بالنظر في كل ما يقدم إليه من الاقتراحات فسلطته هي العليا وتلها سلطة المجالس الأخرى . وأرى أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم بك - أدجو أن يسمح لي حضرة الشيخ المحترم إدوار قصير بك أن أذكر أنه من الخطأ أن ندعى أننا أصحاب السلطة العليا في كل شيء لأن معنى هذا أنه يجب لنا التدخل في الإدارة والقبضاء وغيرها . فإنا أريد حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح إدخال تعديل على تشكيل لجنة قائمة في طيه إلا أن يقدم اقتراحاً بمشروع قانون .

٤ - مذكرات

من حضرة الشيخ المرحوم سعد الله عبد الرحمن مفتي مصر في قوله صريح
بلغة الاقتراحات والمراعاة

نص الكتاب المذكور :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشورى

بعد التوجه والاحترام . أشرف بإحاطة دولتك علما بأنني أكتبكم
في لجنة الاقتراحات والمراعاة . وحيث إن محنتي وأشغالي المصيرية وبعد
المسافة لا تسمح لي بأن أكون عضوا في هذه اللجنة فأرجو قبول استغاثتي
من هذه اللجنة وأتقبل عضو بلا عني .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

سعد الله عبد الرحمن

٦ يناير سنة ١٩٣٢

الرئيس - ينظر بلا عني من على حضرك في إحراز عدد الأصوات
لهذه اللجنة .

(موافقة) .

٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية معلنة
للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ - إمالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشورى

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في يوم الثلاثاء ٥ يناير سنة ١٩٣٢
في تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي يبلغ
٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلة المالية الأميرية للسنة المالية ١٩٣١ -
١٩٣٢ ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا الدولكم مشروع القانون ، وقرر لجنة
المالية ، ومجلس الدولة - وأجريا عرض ذلك على هيئة مجلس الشورى .
وتفضلوا بقبول مظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

٦ يناير سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى
لجنة المالية ؟

(موافقة) .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالي والمساعد اسماعيل
صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح
يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا
وزير الزراعة . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . محمد حلمي يحيى باشا
وزير المعارف العمومية . إبراهيم نهي كرم باشا وزير الأشغال العمومية .
علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية الهندسية حضرات الشيخ المرحومين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك .
شفيع سعد الله حلاية أفندي .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المرحوم محمد نهي باشا إجازة أسبوعيا
لمرضه . والشيخ المرحوم الأنباؤاس إجازة لفاية ٢٥ يناير الجاري ليدعى
اليلاد والنفاس . فهل توافقون حضراتكم على منحهما الإجازات
المذكورتين ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة ؟

لم يترفع أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ المجلس

انتخاب حضرات الشيخ المرحومين رئيس وسكرتير لجنة المالية
والشؤون المالية . والمالية

الرئيس - أبلغ المجلس أسماء حضرات الذين أقيموا لرئاسة وسكرتيرية
اللجنة الآتيتين :

الجنة	الرئيس	السكرتير
الداخلية والشؤون المالية	محمد عبد باشا	الدكتور أحمد نهي الرشيد بك
الحربية
...
...

فأعلن حضرات من اختيار الرئاسة والسكرتيرية .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية.

الرئيس - يرغب كل من حضري الشيوخ المحترمين محمد رياض عفيفي بك العضو في لجنة الداخلية ومحمد عتيق بك العضو في لجنة الزراعة أن يتبدلا العضوية في اللجنة المذكورتين .

مقرر الشيوخ المحترم محمد عتيق بك - أنا لا أقبل هذا التبدل .

الرئيس - إنذني بكل منكم في اللجنة التي انتخب فيها .

٦ - تقرير

بلدة الرد على خطاب العرش

(المقرر حضرت الشيوخ المحترم محمد أبو النصر بك)

الرئيس - تقرير لجنة الرد على خطاب العرش وزع على حضراتكم أسس . وهو بين أيديكم للنظر فيه .

مناقشة

حول تفسير المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

مقرر الشيوخ المحترم محمد عتيق بك - لي ملاحظة قبل نظر مشروع الرد . وهي أن اللجنة أرسلت للمشروع إلى دعاية رئيس المجلس في ٥ يناير سنة ١٩٣٢ ، ولكنه طبع ووزع على حضرات الشيوخ المحترمين مساء الأسس فقط . والمادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تقضي بأن تقارير البرلمان مع نص المشروع تطبع وتوزع على حضرات الأعضاء قبل الجلسة المحددة لمناقشة فيها بلان وأربعين ساعة على الأقل .

ولما كان مشروع الرد على خطاب العرش من أهم ما ينتظر في هذا المجلس . فلا نريد مطلقاً أن نبداً أعمالنا بمناقشة قانون .

لذلك أطلب إرجاء لمناقشة في تقرير اللجنة لأن الموعد الذي وزع فيه غير الموعد الذي حدده القانون .

المقرر - نعم . يخضع حكم المادة ٤٨ بأن يوزع تقرير اللجنة قبل الموعد بلان وأربعين ساعة على الأقل . نعرفه هذا . نعرفه وقد رجينا إلى النص ساعة أشركنا بالأسس بتوزيع التقرير . فلم يكن هذا الأمر بالشئ الذي قلنا أن نلاحظه . ولكننا لاحظنا أن أمثال هذه الأحكام إنما هي مجرد تنظيم مسطحي لإجراءات العمل في ذاته . فليست هي بمنظومة أحكامها جوهرية تجب مراعاتها .

إن خطبة العرش تليت على حضرات الأعضاء من زمن واسع يقع لمراجعتها . وتتوقف مواضع الأهمية فيها . فلم يكن هذا الاعتراض جوهرياً حتى تكون مخالفة من الأمور التي يصح أن تقف عندها .

الرئيس - الرأي لحضراتكم فإذا كنتم تريدون نظر للمشروع الآن نظرناه . وإن أردتم التأجيل فيها .

مقرر الشيوخ المحترم محمد عتيق بك - أرى أن نوق في الرأيين المختلفين . فلا مانع من أن يتلأ اللجنة التقرير . ونسبّق المناقشة فيه إلى جلسة أخرى . فإذا قرر تأجيل المناقشة نكون قد وقفنا بين الرأيين . واضفنا حينئذ مع مجلس النواب الذي ناقش مشروع بلغة في جلستين . ونكون اتبعنا نص القانون .

مقرر الشيوخ المحترم عبيد دوس بك - من يرى تأجيل النظر في مشروع الرد على خطاب العرش يفضل بالوقوف .

«وقت آتية» .

مقرر الشيوخ المحترم محمد عتيق بك - في كلمة قبل أخذ الرأي . لا يلزمنا ما أن تقترح على القانون . وإنما الأمر أن هناك مادة في القانون تجب مراعاتها وبأنه إن كان نؤجل البحث في الموضوع حتى يمر للبرلمان فيها . وبعد ذلك تناقش مشروع الرد .

مقرر الشيوخ المحترم عبد العظيم أبو بكر بك - هذه الملاحظة في غاية الوجاهة .

مقرر الشيوخ المحترم عباس هوص بك - التأجيل مطلوب ليعت مشروع الرد على خطاب العرش لا يبعث خطاب العرش . حتى تتمكن من معرفة مواقفه لخطاب وعدم موافقته له . فهل الزمن الذي مضى بعد توزيع للمشروع يكفي لإجاءة ملاحظاتنا هذه ؟

المقرر - قلنا إن مرجع الأمر إلى حضراتكم . فإن كان يكتفي الوقت الذي مضى بعد توزيع التقرير فقرأ مشروع الرد . وإن كان لا يكفي فإنا نوافق على التأجيل

مقرر الشيوخ المحترم محمد عتيق بك - قلنا نوافق على تلاوة الرد الليلة .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الرحمن رضا بك - المسألة إنما هي مسألة نصوص قانون فهل تتبع تلك النصوص أم لا ؟ .

مفكرة صاحب المالك محمد علي حسي باشا (وزير المعارف العمومية) -
الذي يدل على أن المادة ٤٩ وما يليها لا تتفق بمشروع الرد على خطاب
المرش هو نص المادة ٤٧ من الدستور المصري في بيان أهمية خطبة المرش
وما يجب عمله بشأنها، فقد نصت المادة المذكورة على أن "الملك يصنع
دور الاعتقاد البادئ للبرلمان بخطبة المرش في المجلسين يستعرض فيها أحوال
البلاد . ويهدم كل من المجلسين كتاباً يضمته جوابه عليها ."

إذن خطبة المرش التي تزل في المجلسين مجتمعين ليست بمشروع قانون
ولا يقترح لأن المقصود بالمشروع الشروط التي تقدم لكل مجلس على
حده .

وبناء على ذلك فليس هناك على تطبيق المادة ٤٨ على مشروع الرد على
خطاب المرش .

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - لقد
بين حضرة صاحب المسائل وزير المعارف أن المادة ٤٨ لا تطبق على
مشروع الرد على خطاب المرش لأن الخطاب ليس مشروع قانون ولا اقتراحاً .
قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك إنه وهو في المعارضة مستند
لناقشة من الآن ، كذلك الحكومة سواء فيها أنظر اليوم أم يؤجل النظر فيه
يوماً أو أكثر . ولكني أردت أن أقول إن أحد حضرات الشيوخ المحترمين
يحمل القانون ما لا يعتد به .

لقد قال حضرة إن المادة ٤٨ تخفى حتى أتبعت بحفي ٤٨ ساعة على
الأقل بين توزيع المشروع والنظر فيه فأبديا ما يريد حضرة الشيخ المحترم
من عدم إعماله مخالفة القانون أردت أن أرد الحق في نصابه فيما يتعلق
بالقانون .

قد يكون مشروع الرد على خطاب المرش من أهم أعمال المجلس وقد تخفى
دراسته لتأجيل لا ٤٨ ساعة بل أياماً ولكن يجب ألا يكون المبرج
في التأجيل إلى تأويل المادة ٤٨ غير ما وضعت له وبموجبها غير ما تحتمل .
لحضره أن يطلب لتأجيل لأهمية المشروع إن شاء غير أن يستند إلى
المادة ٤٨ لأنه لا يمكن لتأجيل ارتكابه إليها إلى خاصة بمشروعات القوانين
والاقتراحات .

لهذا يجب أن تضع الحق في نصابه كما يقول حضرة فنقول إن المادة ٤٨
لا تطبق إلا على مشروعات القوانين والاقتراحات .
يمكن لحضراتكم أن تعجلوا النظر في المشروع لأي أجل ولكن لا تعجلوا
القانون غير ما وضع له .
(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب براده بك - بكلمة لما قرره حضرة
صاحب السادة وزير المواصلات أقول إن المواجد التي تحدد في القوانين
إنما تقرر إن يحتاج إليها فلها مكان جيج حضرات الأعضاء في استعداد
الآن لنظر لمشروع الرد على خطاب المرش الذي لم يعض على توزيعه ساعة
قليش في ذلك أية مخالفة

القرار - لسنا في موقفنا هذا بغير مبرأة - حرية التصوص - بل
يجب أن نأخذ حكمة التشريع . وقد قلنا بصريح العبارة إن مرجح الأمر
في هذا الكفان شتم تولدنا مشروع الرد ونظراً فيه . - والا أجلت نظره إلى
جلسة أخرى .

ميعاد التمسك والأربعين ساعة

التصوص عليه في المادة (٤٨) من قانون النظام الداخلي للبرلمان لا يصح
على تقرير لجنة الرد على خطاب المرش وإنما يتعلق على تقارير اللجان الأخرى

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - إن
المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي استند إليها حضرة المصو
المعتمد لا تشير إلا إلى مشروعات القوانين والاقتراحات لأنها على المادة ٤٩
التي نصها :

"يجب على اللجان عند بحث مشروعات القوانين والتعديلات المرتبطة بها
إن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٩ من الدستور . . . إلخ ."

والمادة ٤٧ التي نصها :

"تضع كل لجنة تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها . . . إلخ ."

فالقول بأن نص المادة ٤٨ يتضمن وجوب إيجابه نظر مشروع الرد على
خطاب المرش وانتظار ٤٨ ساعة من وقت توزيع التقرير قول غير صحيح
لأن هذه المادة خاصة بمشروعات القوانين والاقتراحات . - إنتم فأمر
التأجيل لا يرجع للقانون ولكنه يرجع لحضراتكم . وليس في نظر مشروع الرد
الآن مخالفة للقانون .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - ما كنت في لجنة إلى زيادة
عما قلت ، ولكن معادة وزير المواصلات يريد أن يحصل المادة ٤٨ لا تطبق
على مشروع الرد على خطبة المرش . وتلاصحه المادة المتلفة بالاقتراحات ،
ومرر في المادة ٤٧ من القانون النظامي الداخلي للبرلمان التي تنص على أن
تضع كل لجنة تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح .

لا يمكن مجال من الأحوال أن يعتبر مشروع الرد على خطاب المرش أقل
أهمية وأقل عملاً من اقتراح بسيط . إعمال الاقتراح البسيط على لجنة لبحثه
بطناً للمادة ٤٨ ؟ ولا تضاد خطبة المرش التي تبين سياسة الوزارة ونشاطها
وبرامجها اقتراحاً بسيطاً !! المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي في نظر
سادة وزير المواصلات - واضع هذا القانون - لا تسري على مشروع الرد
على خطاب المرش ! - هذا ما لا يفهم مطلقاً . إلى إذا طلبت تأجيل مناقشة
المشروع فلا تأجيل أردت أن يمتنع القانون .

ولكني - بصفتي معارضة - مستند من الآن للناقشة فيه .

الواقع أننا ونحن ننظر أهم مشروع يحرض علينا لا نريد أن نبداً عملاً -
ونحن شيخ نعرف ما لنا وما علينا - بمناقشة صريحة لنص صريح لا ليس
فيه ولا يحتاج لتأويل

وقد كان من مقتضيات استقرار هذا النظام الدستوري أن تطرد آثاره في مير الأعمال وتنظيم شؤون المجالس الخلية الثانية تنظيمًا يتناول تحديد اختصاصها ومنها من السلطة ما يتناسب مع الواجبات التي منطقت على مواضعها .

ومما يلاحظ القلوب غبطة أن تتضافر البلاد شعبًا وحكومة على العمل لخير الأمة والنهوض بها في سائر جهات الحياة ومختلف الشؤون لا فرق بين زراعية وصناعية وتجارية واقتصادية واجتماعية رغم ما تعاني من متاعب الضائقة المالية التي استحكمت حلقاتها في أنحاء العالم .

وسر المجلس أن قد تحسنت حال الأمن العام تحسنًا ظاهرًا رغم ما هنالك من الظروف الاقتصادية والعماليات الأخرى التي من شأنها أن تحدث آثارًا فيها كما يدرسه أن يتجه عناية الحكومة إلى تنظيم حرية الصحافة على وجه يصونها و يقق النفع المرجو منها طبقًا لأحكام الدستور .

وزيد المجلس غبطة وسرورًا أن يرى الحكومة بآلة قصارى جهدها في اتخاذ عدة تدابير حكيمه تمسكت بها من تخفيف آثار هذه الضائقة ووضع شطرنج أهلها من كواهل الزراع بتخفيض ضريبة القطن وتبسيط المستحق ملهم من سلف وأمانًا بطور أسمى ودعم بالعمولة اللازمة على يد بنك التصنيف الزراعي وما إليه من شركات التعاون لزراعة أراضيهم على أيسر الوجوه واقصاها .

ويذكر المجلس الحكومة ما تبذله من الجهود والبحث عما يمكن الاستعانة به من القطن من الأصناف الزراعية الأخرى مع استغرامها في السعي لتحسين القطن المصري وإيجاد أنواع جديدة منه والاعتماد إليه والعمل على تشجيع غرس البساتين وإيجاد المصانع الزراعية وإنهاض الحركة التعاونية بما لا بد وأن يتبع أطيب الثمرات في حياتنا الاقتصادية العامة .

كذلك يشكر المجلس الحكومة سهرها على حماية المحاصيل المصرية وميائنة الملكية الزراعية الصغيرة وما تبذله من الجهود لحفظ الملكية العقارية بوجه عام .

وقد وجهت الحكومة عنايتها إلى شؤون الحال لافرق بين الماطل والمامل وألقت لجنة في وزارة الداخلية لدراسة أحوالهم وتمير أقوم السبل لراحتهم وكفالة مشيئتهم وتسوية مشاكلهم مع أرباب رؤوس الأموال ووقايتهم من غاطر العمل وحماية القضاء والأطفال منهم بوجه خاص .

ونذكر كما مع هذا ما عايناه بتوجيه الأخلاق وميائنة الآداب في دور التثقيف والمشارب والملاهي وما إليها وإعدادها تشريعًا جديداً لإزالة ما فيها من نقص فاستحدثت بذلك جزيل الشكر .

وإن المجلس ليتبسط الانخراط كله بتأييد الحكومة عملها لتحسين الأحوال الصحية في الحضر والريف على السواء وأنته ما أنشأه من هذا العام من المنشآت المدينة والوسائل الصحية والصحية والمختلفة الأنواع في أنحاء البلاد رغم استحكام الضائقة المالية .

وزيد المجلس غبطة أن يتجه اهتمام الحكومة إلى إنهاض المصانع الوطنية وإقامة المنشآت الخوجية منها لمختلف الصناعات .

محضر صاحب المجلس محمد علي حسي باشا وزير المعارف العمومية - نحن قول إن المادة ٤٨ لا تنسب إلى الحالة التي نحن بصدها .

محضر الشيخ المحترم المحرم بك - أقول ذلك على فرض أن هذه المادة تنطبق على مشروع الرد على خطاب العرش . فقد قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأنه لا استمداد للفتنة في مشروع الرد الآن فلا داعي بمد ذلك للتأجيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع الرد على خطاب العرش البلية ؟
(موافقة) .

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا مخالف لهذا الرأي طبعاً .

كلمة

حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك قرداجة يقدم يا مشروع الرد

محضر الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك (المقرر) - تقدم إلى حضراتكم لجنة الرد على خطاب العرش بالرد الذي وضعت وهي واقفة بأن حضراتكم لا بد موافقون عليه .

في مستهل خطاب العرش تمجيد مباركة حيا بها ملك البلاد شعب الكرم في انخاض مجله وهنام عما كان منهم من جهود بذلوا في الدعوة المسانية . بل ذلك اغتباط بجلالة الملك باستقرار النظام البرلماني في طوره الجديد ذلك الاستقرار الذي آتى ثمره الطيبة . تتضمن الشلبية بعد ذلك طائفة كبرى من الأعمال التي قامت بها الحكومة استمرضتها خطاب العرش فدل بذلك على ما تتابعه الحكومة من الخطوات الراسمة في سبيل النهوض بهذا البلد في سائر مناحي الحياة كما دل على ما اتخذته من التدابير لتخفيف وبلاء الأزمة وتدوير السياسة المالية وإن كانت خطية العرش لم تضر رايها للسياسة المالية التي تتبجحها الحكومة في هذا العام لأن ذلك موضوع آخر كما قال ذلك حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب .

على ذلك كلمة من برنامج الحكومة الذي سوى تنفيذه وما اعترضه من الأعمال في العام المقبل .

استعرضت اللجنة كل هذا وضعت ردها طبقاً لما جاء في خطبة العرش وما هو مشروع الرد أقوم على حضراتكم :

مشروع

الرد على خطاب العرش

يا صاحب الجلالة

يقطع مجلس الشيخ تحية جلائكم بيزيل الشكر وصادق الولاء ويستقبل غرض تهنئكم إياه بزيد الفخر وطمح الجلال ويمجد الله الذي تبت دعائم النظام الدستوري في طوره الجديد ويصله طالع بين وبركة من الأمة قامت به والملاعات إليه وأخذت تتجفع في ظله بزوايا الحياة الثانية بمساعده الصحيح .

ويسر المجلس أن يرى أعمال وزارة الأشغال ومشروعات الرى والصرف تيسر دائما في خدمه وأطراد وأن تتجه عناية الحكومة إلى البحث في الطرق التي تؤدي إلى توفير مياه الرى . كذلك قيامها بأعمال المباني والمجارى وتنظيم .

ويتقبل المجلس بأكمل الرضا وعظم الارتياح تلك العناية التي توجهها الحكومة إلى تنظيم أمور الجيش وتربيته وتزويجه وصالح النافع من البلاد طبقا للأساليب الحديثة ، ونخص بالذكر منها إيجاد قوة طيران حربي بحسب ما سمحت به الظروف في الوقت الحاضر .

ومن يواتح البنية أن تثار نقاش المصاهرة نسبيا من الإصلاح المنشود به ما لبث أمرها حين طولا في زوايا الاممال .

وبما يقابله المجلس الارتياح أن تثار وزارة الأوقاف على السير فيما تقوم به من الأعمال الخيرية المختلفة رغم تأثر مواردها وهبوط إيراداتها .

لما الأثر الشرف وإياق المصاعد الدينية فإن ما أدخل على إدارته وبرامجه من إصلاح وتنظيم لا سيما ما أنشئ من الكليات يشهد بأنه ولا بد بالغ فاعية المرجوة غير العالم الإسلامي ، وتاهض بتلك المهمة الكبرى الملقاة على عاتقه لتلمذة الدين والأخلاقيات والفقه وأنه سيق على الدوام كعبة الاقتصاد من أطراف العمومة . وما ذلك إلا ثمرة من نصيب مولانا الملك وأثر من فيض آثاره الخالدة .

وإن المجلس لينتبط الانتباه كله باستقرار علاقات مصر بالدول الأجنبية وخاصة بريطانيا العظمى على خير حال من المودة والصفاء . ويرجو أن يمين قريبا الوقت الذي تحمل فيه المسائل الملحة بيننا وبين الحكومة الإنجليزية حلا شريفا يصبون حقوق البلاد ويرقق عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصري والإنجليزي وتتشكل به مصر أسباب استقلالها وتحفظ حقوقها كاملة في السودان .

يا صاحب الجلالة

إننا كانت الحكومة قد وقفت على النهوض بمصر في سائر ماضي الحياة ومدارج الرق رغم ما حوالت أمامها من العقبات فانه يشهد واناس أن مآثر نجاحها لم يكن يبعث سوى تلك الحيلة التي اقتضت نورها من بالغ حكمة . فذلك العزم الذي استقنه من قوة روح الوطنية الكبرى التي هي من أخص شمل جلائك .

أدام الله بجلالك عظم توفيقه وأقامك ذخرا للبلاد والعباد إنه جميع يجب .
(تصديق) .

الرئيس — إن كان لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع الرد على خطاب المرش فليفضل بإدائها .

ويتقبل بيزيد الارتياح ما أقدمه الحكومة للشعب المصري الكريم من بالغ النصح في تشجيع الصناع الوطنيين بتفضيل مصنوعاتهم المحلية على غيرها ومجد الحكومة حسن صنيتها في مؤازرة شركتي النزل وتعتديها سلفا لبعض المصانع الأخرى حتى يتمكن من سد شطركير من حالة الاستهلاك الخلل .

هنا

وأما البرنامج الذي تقدمت الحكومة تنفيذه في خلال الدورة البرلمانية الحالية على ما جاء في خطاب المرش فإن المجلس يقدر ماستواجه الحكومة من المصاعب في تدبير سياستها المالية بوجه عام وفي سبيل موازنة الميزانية بوجه خاص بطول الإيرادات واضطراب قيمة العملة . ذلك الاضطراب الذي يروح المجلس من الحكومة أن تواصل جهودها لازالة والوصول إلى إقرار التقدي المصري في مستقر أمين .

ويتقبل المجلس مع مزيد الارتياح عناية الحكومة بإتخاذ التدابير الحكيمه وإعداد مشروعات القوانين لتنظيم الموارد التي لا بد منها للوصول إلى ذلك التوازن .

يضاف إلى هذا عنصر آخر هو الميزان التجاري الذي لا بد منه بجانب موازنة الميزانية وهو إنما يحقق وجوده بالعمل على زيادة الصادرات والاعتماد من الواردات وهو ما لا يمكن أن يكون إلا بمؤازرة الشعب الحكومة في هذا السبيل بأن يستعين بمنتجات البلاد مما سواها ويغسل مصنوعات المحلية على غيرها .

ويظهر المجلس بين الرضا إلى سير العدالة في البلاد وما ترجع الحكومة لتدعيم من مشروعات القوانين التي تمس إليها حاجة الأمة في خفض مصاريفها ويقتضيها أفراد العمل في سبيل الإصلاح التشريعي والقضائي .

ويذكر المجلس الحكومة عاتيقا بترقية شؤون المواصلات على اختلاف أنواعها رغم نقص إيرادات الدولة بصفة عامة والسلك الحديدي بصفة خاصة وأنها قامت بكثير من المنشآت الهامة في هذا السبيل .

ويذكر المجلس الحكومة بيزيد البنية ما تبذله من النشاط في العمل على روق المصارف وتوسع دائرة التلم في سائر أنواعه وخلف درجاته وتلك العناية الخاصة التي وجهتها إلى إصلاح التعليم الأزلي وجعله أكبر ملاءمة وأوفر نفعاً بمجاله البلاد الاقتصادية وساجبات الأجانبية . كذلك تمهيدا سبيل العمل لتخريج المدارس الصناعية وتدريب الرسلات المالية والقنية التي حتى يتمكنوا من منازلة صناعاتهم والاستنادة بها بعد إتمام دراستهم .

وإن المجلس ليحمد الله حق حمده على أن أصبحت مصر بفضل نهضتها العملية كسبة يجمع إليها مطالب العلم من أفاض بلاد الشرق لاستكمال تحاقهم في مدارسها المختلفة .

ولو وزارة المعارف بوجه خاص بجزيل الشكر على أخذها في أسباب العمل لوضع مسير عرى جامع لمصطلحات العلوم والفنون ، كما تشكرها عاتيقا بتنظيم الرقابة على مدارس التعلم الأدنى من تواجيه البنية والعلمية والتلقية ونهوضها كذلك بتعليم الصناع والفنون .

هنا فيما يتعلق بالقسم الأول من ملاحظاتى .

أما فيما يتعلق باستقرار النظام الدستورى - فقبل أن أتكمّل عن هذا الاستقرار - أقول لى ما كنت أريد مطلقاً أن أعرض لنظام دستورى معمول به فعلاً ولكن الحكومة ومشروع الرد على خطاب العرش كلاهما يطلب من المواظبة على ما جاء به بيان الحكومة الذى تضمنه خطاب العرش. لذلك أنا فى حل من أن أدل على أن النظام الدستورى الحالى لم يستقر .

أولاً - لأن النظام الدستورى الحالى بإعتراق الحكومة والواقع وليد انقلاب (Coup d'etat) والتأرجح الدستورى بينه واقعة الدستورى يقضى بأن ما جاء به انقلاب يخضع به انقلاب .

ثانياً - لا تستقر الطاعة للمستور الرضاء عنه ، فالسماير كالقوانين متى سئنتها القوة وجبت لها الطاعة طوعاً أو كرها .

ثالثاً - السماير لا تلقى نجاحاً إلا إذا حسن تنفيذها وتمهيدتها أيد حكيمة وبعثت عنها منازعات الشخصيات وتطهرت من أدوار الأهواء .

رابعاً - لأن فى البلد من الهيئات السياسية الثابتة من لم يشترك فى هذه الحياة الدستورية الجديدة ومن لم يرض عنها ولهذا الهيئات خطرها وقيمتها .

خامساً - وعلى العموم فلا استقرار لحياة الدستورية ما دامت المسائل الملقة بيننا وبين إنجلترا لم "تسود" معنا لم تستحل بعد استقلالنا .

هذه هى الأسباب التى جعلت أرى ضرورة الوزارة .

أما فيما يتعلق بالقسم الثالث من ملاحظاتى وهو الرضاء فى أن يمين قريبا الوقت الذى تحمل فيه المسائل الملقة بيننا وبين الحكومة الإنجليزية حللاً شرفاً تتوق به عرى اللودة والصدقة بين الشمين المصرى والإنجليزى وتُشكل به مصر أسباب استقلالها - فالافتاق مع الحكومة الإنجليزية على ما تقتل به مصر استقلالها هو الغاية السياسية الكبرى التى يطمح لها كل مصرى يرى فى الافتاق الحل الذى يتيحه .

إنا نعلم أن الحكومة الإنجليزية بد أن أجلت مفاوضات سنة ١٩٣٠ ألفت الأمر فعلاً على عاتق مصر إذ صرحت بأن "الكلمة الآن لمصر" .

جاءت الحكومة أو الوزارة بعبارة أخرى فى بيانها الطويل - المكون من ست عشرة صفحة - وتعرضت لهذه المسألة الهامة بثلاثة أسطر لم أتين منها مطلقاً إزاء هذه الغاية الكبرى .

لذلك أنا فى حل من أن أدرى أن المسألة لا تصدأ أحد أمرين - إما أن يكون النظام الدستورى الحالى غير مستقر كما تلعب إليه المعارضة وأن عدم الاستقرار هذا هو الذى وضع الوزارة فى هذا الموقف الصامت خافاً إن هى فاتحت الحكومة الإنجليزية فى الأمر فحاجب بأن الدليل يوز الحكومة الإنجليزية على أن البرلمان المصرى الحالى يمثل الأمة تيملاً صحيحاً . والحكومة الإنجليزية لا تريد أن تتفق إلا مع حكم ديمقراطى يستطع أن يحصل مسؤولية ما يضل .

كلمة

حرة الشيخ المحترم حسن مرسى بك على المعارضة

مقدمة الشيخ المحترم حسن مرسى بك - بما عرضت له الوزارة فى بيانها بتطلب العرش على الترتيب الذى جاء بهذا الخطاب .

أولاً - استقرار النظام الدستورى الجديد .

ثانياً - موازنة الميزانية من طريق فرض رسوم جديدة .

ثالثاً - الرضاء فى أن يمين قريبا الوقت الذى تتوق فيه عرى اللودة والصدقة بين الشمين المصرى والإنجليزى وتُشكل به مصر أسباب استقلالها .

ولما كانت المعارضة لا تتفق رأياً مع الوزارة فى هذه الموضوعات فهى تشرف بحرس أرائها على حضراتكم لا على الترتيب الذى جاء بتطلب العرش لأنها ترى أن هناك ارتباطاً بين استقرار الدستور وبين الرضاء فى أن يتم اتفاق بين مصر وإنجلترا ولذلك تبدأ بموازنة الميزانية ثم باستقرار النظام ثم بالرضاء .

فمن موازنة الميزانية، وصف بيان الوزارة وصفا مؤثراً الضائقة المالية التى انتابت البلاد ونخرج فيما يتعلق ببرنامج الوزارة فى المورة المقبلة بشأن موازنة الميزانية بأن الحسلة تقتضى تشريع قوانين لفرض رسوم جديدة . هذا هو ما أثبتته الوزارة فى بيانها . لم تذكر الوزارة فى الطريقة التى كان يجب عليها أن تسلكها قبل أن تريد من الأرقام بفرض رسوم جديدة . كان عليها قبل ذلك أن تحكى من أن تنقص من مصروفها ما كان وقت الرضاء يقتضيه وما يجب أن يحمى وقت الشدة . كان عليها قبل أن تحكى فى فرض ضرائب وفى وقت ين فيه البلد كله حكومة وأهالى، كان عليها قبل أن تأتى لنا وتضع فى برنامجها موازنة الميزانية لفرض رسوم جديدة أنت تنقص من مبيعات ومصريات الوزراء وكبار الموظفين بنسبة ما تنقص من موارد الدولة .

كان عليها أن تنقص كل مصروف اقتضاء الرضاء وجب أن يحمى فى وقت الشدة فافاً ما ضلت ذلك ورائت بعدها أن موازنة الميزانية تحتاج إلى فرض رسوم جديدة تعلقت بمشروعها إلى البرلمان وهناك ما كانت تجد إلا قبولاً بشرط ألا يكون من وراء فرض هذه الرسوم زيادة فى الأرباح .

يبدى الآن صورة رسمية من محضر جلسة المجلس العموم الإنجليزية فى دورته غير العادية الثمانية التى عقدت فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، وما يستعرض رئيس الوزارة الحالى التى كانت سبباً فى تشكيل وزارته القومية للوقت . فقد جاء بالصفحة الثانية والعشرين منها على لسان رئيس الوزارة وهو يصف حالة بلد :

" بناء على قرار زملائى السابقين وزملائى اليوم سيتطعن من مرسى ألف جنيه سوريا وستكون خطة الحكومة فيما يتعلق باقتصاص المصروفات والمزبنات جديدة " .

هنا ما سلكته إحدى الدول العظمى وهى فى حال كمالها . فلو كانت الوزارة أشارت فى برنامجها إلى مثل هذا لتلقا منها ما تريد أن تفرضه من رسوم جديدة .

إن هذا النظام إن يكن انقلاباً - وهو ليس بانقلاب - فإنه انقلاب جيد مفيد ، ولم يكن - كما أريدت أن أكون في الدورة الماضية - دستوراً جليداً ، وإنما هو الدستور الأول يزد عليه تنظيم مقبول لحقوق المواطنين يعترفه في هذه المجالس .

(تصفيق) .

وما هي تلك الأمور التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم في الدورة الماضية . وإلى استلها الدستور الجديد . كنا نتناقص في مسألة الرغبات فقال : إننا وقد سلمنا حقاً مقدماً يجب أن نترك الباب مفتوحاً للرغبات المالية . سيدي يستشهد بالكيب الدستورية . وعلى الأخص بما هو جار عليه العمل في إنجلترا . فهل يدري حضرة أن إنجلترا حذرت على أعضائها اقتراح القوانين المالية منذ قرنين مضياً . إننا كنا لأمر ذلك فأن الدستور الجديد يحرره لأنه كان حفا مقدساً . وإنما حرره لأنه كان أداة تستعمل فيما لا فائدة فيه .

إن اطمئنان البلاد للدستور أمر لا يترك فيما أظن للتقدير . بل هو أمر واقع . عليك أن تثبت من الواقع لا أكثر .

البلاد من أولها إلى آخرها مسلمة بالدستور . فلما كان يوجد في بلاد الله أمس تخالف هذا ، فهذا الشأن لا يمكن أن يفسر بأن النظام الدستوري غير مستقر . النظام هنا مستقر ومستقر إن شاء الله .

وتعرض حضرة اللبنانية . وكان استشهاده طريفاً : قال فيه إن وزراء إنجلترا تقدموا لمجلس سدة أن أتوا شدة الحالة ورضوا بتعطيل قطاع مبلغ من مرتباتهم . وكان يجدر به أن يقول إن ثلاثة آلاف جنيه أو أربعة آلاف جنيه لا تمثل شيئاً .

ما ذا عملت إنجلترا بمشروعها لنقص مرتبات موظفيها هل هذا المشروع فذ ؟ أو هل علت عنه إنجلترا . أم لا ؟

إن الواقع أن مرتبات الموظفين في الحكومة المصرية لا تناسب مع اللبنانية في الحالة الزمالة . ولكن أريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى أنه إذا كان ما يصرف الموظفين خمسة عشر مليوناً من تسعة وعشرين مليوناً . فإنه يجب أن نعرف أن من هذه المراتب ستة ملايين تنفع أجراً للموظفين المشيعين . كوظائف السكة الحديدية . والمخزانات . والبريد . فانهم يشتغلون في أعمال منتجة . وهذه أعمال على لشركات تتولاهما كما هو حاصل في البلاد الأخرى . فيجب أن نخرجوا ستة ملايين من مرتبات الموظفين . فيبقى تسعة ملايين من على البيت والمعيشة . وإنما مع الأضافة في أنه لا بد من أن ينظر في هذا الأمر . ولكن بطريقة غير التي يراها . وأرى أن تشتغل فوراً بوضع مشروع بمساعدة عدد الموظفين الذين سمعنا أنهم يزعمون في الحاجة . وأن يبيت للرتب إلى المستوى الذي وصلت إليه الحالة الاقتصادية العامة . ومن ذلك تكون فائدة . الأولى أننا نقرأ الحالة كما هي عليه في جميع أنحاء العالم . والثانية نجعل وظائف الحكومة في تسام مع الأعمال الحرة حتى لا يتهاون الشعب في الوظائف .

ولما أن يكون النظام الدستوري الحالي قد استقر فلا تزال كذلك الحكومة الإنجليزية وإذن لا يطل سميت الوزارة إلا بأنه حجة عليها أن يذهبوا إلى أنها ترى من مصلحة البلاد أن يكون اتفاق مع الحكومة الإنجليزية حتى الحلال هكذا غير مستقرة .

هنا ما أريدت أن أقروه ولذلك قال أرفض إقرار مشروع الرد على خطاب العرش .

حضرة الشيخ المحترم نور قصير بك - إذا كان هناك أحد يارض في مشروع الرد على خطاب العرش فليد رايه الآن لنعرف من يكون معه ومن يناقشه .

حضرة صاحب المقامه توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - ليتكم المارضون أولاً .

حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم ايل بك - إن المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تطبق على مشروع الرد على خطاب العرش فلا أرى ...

القرار - هل تريد أن تتكلم ؟

رد

حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم ايل بك

حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم ايل بك - - عند ما اقتضت الدورة الماضية في ظل الدستور المقتل وردت في خطاب العرش عبارات غاصية بالمقوضه وبالحياة الدستورية تشبه عبارات التي وردت في خطاب العرش التي اقتضت به هذه الدورة وأطمأنت البلاد إليها . وكان من بين أعضاء هذا المجلس الموقر حضرة الشيخ المحترم وكيل المجلس سابقاً .

مرت خطبة العرش ، وما ما بها ، ولم نسمع لحضرة استغاذه وجهه ، لا على أن الدستور أطمأنت إليه البلاد ، ولا على أن الحالة ما يريد مصر وإنجلترا تستروا ما تلك التضميلات المائلة التي أراد أن يفتجها بها حضرة الشيخ المحترم في طلائه الموهودة .

(تصفيق) .

إن ألفت شيء استوقف نظري في تصريحاته في رغبته الشديدة في ألا تكون الشخصيات أساساً للنظام البرلماني ، وإنما منه في ذلك ، فإنه إذا ما كانت الشخصيات وسدوا الأساس كان هذا النظام في ما به أول شيء يجب أن يجارب .

أنا لا أدري في الواقع ما هو السر في هذا الانقلاب . ولما كان الدستور فيه انقلاب فإن حضرة وكيل المجلس السابق أيضاً فيه انقلاب . فلما كنا قد فهمنا أن السبب في الانقلاب الدستوري ، هو انتالته لوجود طليقة تحت الحكم الدستوري إلى حكم ديكتاتوري من أروا أرواه . لأنه وبعد ألف مسيد لا مسيد واحد . فلما لا أنهم كيف حل برأس زميل هذا الانقلاب . وما هي مقدماته وأساياه ؟

رد

حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك

مقرة الشيخ المحترم الياس عوض بك — لما عارض على ما أبداه حضرة خطيب المعارضة وهو قوله بأن النظام الجديد لم يستمر على أن الأكلة التي قامت على استقراره لا تحتاج إلى تكرار ولا إلى بيان لأن الأمة قوتت قبول هذا النظام بأن أعلنت ٨٥٪ من الأصوات لصالح النظام الجديد فلا يبقى بعد ذلك على اقتراح مطلقاً . وقال حضرة إن الدستور الجديد صدر بعد Coup d'état أى بقوة قهرية ولحققة أن هذا لم يحصل مطلقاً فإن كان هناك مشروع Coup d'état فن المعارضة لأنها هي التي أوجزت إلى البلاد بما يشبه الثورة . على أن الدستور القديم الذي لا ينتخب من الدستور الجديد إلا في مسائل بسيطة أعطى من الحكومة ومن جلالة الملك بعض إرادته وهذا الدستور الجديد يلائم روح البلاد ومبادئها الفكرية .

وبناء على هذا لا يكون هناك Coup d'état ولا علم استقرار .

الرئيس — لا Coup d'état ولا شبه Coup d'état .

(تصديق)

رد

(حضرة الشيخ المحترم ادمارصبي بك)

مقرة الشيخ المحترم روبرت قصير بك — أريد أن أضيف كلمة إلى ما سمعتموه من حضرة الشيخين المحترمين عبد الحليم البيل بك والياس عوض بك وهي أنه يجب أن يفهم الجميع داخل المجلس وخارجه أن النظام الدستوري الجديد مستقر ومستتب ولا عيب عليه ولا يمكن أن يوجه إليه أى طعن مثل Coup d'état وهذه مسألة جوهرية وبديهية وأكرر القول بأنه يجب أن يفهم الجميع هذا . وإن وجد بعض المترضين فهم أقلية صغيرة أو هم من الذين لم يرض شخصي أو أغراض معينة ولا يمكن أن يكون هؤلاء متأثرين على هذا النظام الثابت . وكما قال حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك إن الأكرية الساحقة اشتركت فيه وهذه الأكرية الساحقة هي التي تمير بحق عن رفيات الأمة .

من غير المفهوم أن نسع الآن — في هذه الدورة الثانية وبعد أن مضت الدورة الأولى — من حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأن النظام الدستوري غير مستتب . لم ؟ ماذا جد في ستة شهور مرت بين الدورين الأولى والثانية ؟ هل ظهرت ملاحظات تدل على أن النظام ابتدأ يتزعزع ؟ إن الذي نراه كل يوم ونشاهده هو أن النظام يزيد شباهاً ورسوخاً .

لقد أشارك اللجنة رأياً في مشروع الدلائل كما عليه .

(تصديق)

فاضطرابوا الحكومة لموازنة ميزانيتها إلى طرق باب الضرائب ليس فيه ما وبليس ذلك سدناً في السياسة الاقتصادية إذ كل المال كبرها وصغيرها وعلى رأسها انجلترا تعرض الضرائب كل يوم ولم يقل أحد بأن هذا السبل من المكاتل بل هو في الواقع ضرورة من الضرورات .

أما فيما يخص العلاقة مع انجلترا فأعتقد أن حضرة زميلي ذهب بعيداً وقد يخفى العرف البريطاني أن لا يقول العضو كل ما يحول بخاطره في المسائل الخارجية على العموم إذ هي مسائل دقيقة جداً ويجب أن يتحمل كل منا مسؤوليتها فالمعضو إذا تكلم في المجلس لا يتكلم بصفته الشخصية بل يتكلم في مجلس تشريعي على تسهيل فيه كلامه .

(تصديق)

يجب أن تكون جبهة واحدة فيما يخص علاقاتنا الخارجية ويجب أن تناسي أعضاءنا وحزبنا ومعارضتنا في هذا المجال وأن تكون فوق الأحزاب ولذلك لم يقل لي على الإطلاق أن يتزل حضرة الزميل الكثير إلى هذا الحد .

إن التصيرات التي ترد بخطاب العرش ماسة بهذا الموضوع فيها نوع من المرونة وهي من الأساليب غير المحددة فلا يصح أن ترتبط الحكومة بأكثر مما ورد بها . وأذكر أن خطاب العرش سنة ١٩٢٤ تضمن عبارة عامة (الأمان القومي) أريد بها أن يترك الباب مفتوحاً حتى لا يتجبد المفاوض بأى حل وذلك في مصلحة البلاد وأجريت مناقشات بشأن هذه العبارة المهمة . واتهمت بأن أفرها المجلس بسهولة . ولم يكن قرار مجلس الشيوخ الذي كان مكتوباً في ذلك العهد من أعضاء لم يخطر في البلاد على حد تمييز حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أقل خطورة من قرارنا ونحن الذين لا نخطر لنا في البلاد !!

يجب علينا أن نوافق على هذه التصيرات فلها هي التصيرات السياسية التي تقال في مثل هذه المواقف .

لذلك أحسب أن الذين وضوا اليد على خطاب العرش قد وقفوا توفيقاً أودعوا منه أن نوافق عليه بالإجماع أو شبهه وأن تسويه لم بالشكر .

(تصديق)

مقرة الشيخ المحترم الشيخ محمد روبرت قصير — أودعوا في الجلسة عشر دقائق للقيام لصلوة المغرب .

الرئيس — ترفع الجلسة عشر دقائق .

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والبقية الأربعين .

أعلنت الجلسة الساعة السادسة والبقية الخامسة .

مقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك المقر — سمعتم من حضرات الزلاء الذين تكلموا ردلاً في المعارضة وأرى فيه الكفاية وذلك أكتفى بما قالوه وأرجو من حضراتكم أن تهرؤوا الموافقة على مشروع الرد .

ود

حضره الشيخ المحترم حبيب دوس بك

بالأرقام الرسمية في كل الأوراق ومنها دائرة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك نفسه أن هناك أغلبية ساحقة خفمت للانتخاب وكان من نتيجة ذلك وجود حضرته بيننا . فالمسألة مفروغ منها ولا تحتاج إلى الاطالة بمجال من الأحوال .

لذلك أقترح الموافقة على مشروع الرد بالإجماع .

(تصفيق) .

كلمة

حضره صاحب الدفة رئيس مجلس الوزراء

محضره صاحب الدفة رئيس مجلس الوزراء - أشكر باسم الحكومة لجنة مجلس الشيوخ . وعلى الأخص لجنة الرد على خطاب العرش . أشكر لما جاء بهذا الرد الجليل على ما ذكره الحكومة من مشروعات سابقة وما تقدمه في القريب البابل من مشروعات جديدة .

وكم كنت أود أن أقصر على عبارة الشكر هذه لولا أنه جاء على لسان المعارضة المثلة في حضرة الصديق القاضل حسن صبري بك عبارات أود أن أذكر هنا بعض الشيء لعل انتهى مع حضرته إلى الاتفاق على قطع الخلاف بيننا لأنني لا أزال أطمح في أن يقر مجلس الشيوخ الرد على خطاب العرش بالإجماع .

(تصفيق) .

تكلم حضرته حسن صبري بك في المسألة المالية والمسألة الاقتصادية وذكر فيها يتعلق بموضوع موازنة الميزانية أنه كان أولى بالحكومة أن تسي إلى هذه الموازنة من طريق الاقتصاد في المصروفات لا أن تزعج البلاد بضرائب واطورات جديدة .

أحيل حضرة القاضل حسن صبري بك إلى أعمال الحكومة منذ ثمانية عشر شهرا في صد الاقتصاد في المصروفات .

أظن - أيها السادة - أنك لاحظت أنه لا يعني يوم لا تقتل الحكومة فيه بشأن من شؤون الاقتصاد في أبواب الميزانية حتى لقد بلغ ما اقتصدته من مصروفات العام الماضي ما يروى من أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيحات . وما اقتصدته من مصروفات العام الحالي - ولا يعني من غير سبحة أشهر - مليوناً وستة آلاف جنيه . اقتصدنا هذا كله فوق ما أردناه به أبواب المصروفات من تضيق وتشديد .

الواقع - أيها السادة - أنه ليس بالأمر البهل أن يضبط على الميزانية ضطاً يجرها من العرش الذي وضعت من أجله .

هذه الحكومة التي لا يمر يوم إلا وتستغل فيه شأن من شؤون الاقتصاد هذه الحكومة مشغلة بشئ مراقب البلاد مشغلة فوق هذا بشؤون لا تستغل بها الحكومات الأخرى . فالحكومات الأخرى لا تنفق مثلاً على المستشفيات ولا على البيديات - ولا هي تستغل بأمر السكك الحديدية والموصلات . ولكن في مصر كل هذا واقع على كاهل الحكومة .

محضره الشيخ المحترم حبيب دوس بك - تكلم حضرته الشيخ المحترم حسن صبري بك من مسألة موازنة الميزانية التي ذكرت الحكومة في خطاب العرش أنها ستفرض ضرائب جديدة من أجلها ، ودأى حضرته في ذلك إرهافاً للامة - على حد تصوره - لأنه يجب البدء بتنازل بعض حضرات الموظفين وعلى رأسهم الوزراء عن جزء من مرتباتهم لموازنة الميزانية فلما لم يف ذلك إجله فنددت ينظر في مسألة فرض الضرائب .

ليسمح لي حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أن أقول إن هذه الفكرة نعمة إقصاص مرتبات الموظفين هي سلاح يستعد البعض أنه سلاح مسموم ويقتدون خطأ أن في هذا الاقتراح إجحافاً لمركز الحكومة أمام الموظفين .

الواقع يا حضرات الشيوخ المقربين أن زوال سعر الجنيه في الوقت الحاضر ما يوازى ٣٠ ٪ من قيمته قد وضع الموظفين الذين يتناولون مرتباتاً معدوداً في مكر ولا يتطون عليه باللمسة لما يدفعونه لحاجياتهم المباشرة .

وعم ذلك فقد رأينا نوع الضرائب التي فرضتها الحكومة كضريبة الكبريت والضريبة وغيرها فلا أعتقد أن من حضراتكم من يشعر به وين نفسه أن هناك إرهافاً على أقل الطبقات بينما بلغ دخل الحكومة من هذه الضرائب ما لا يستهان به .

إن الحكومة تستحق من جزيل الشكر على تجهيزها هذه الضرائب التي شملت الجميع من غير إرهاف . فالقول بأن يبدأ الوزراء بالتنازل عن ألق جبينه من مرتب كل منهم للحصول على تسعة آلاف جنيه هو قول لا يقام له وزن لأن هذا المبلغ لا يبعد السج إذا كان هناك عجز . والواقع أن المجهودات التي بذلت دولة وزير المالية لا يحتمل معها - على ما لدى من المعلومات - أن يحصل بعجز في الميزانية .

إذن فالقول بإقصاص مرتبات الموظفين قبل النظر في فرض ضرائب جديدة قول ظاهره الحق وباطنه الباطل .

على الكلام عن القطعة الثانية وهي استقرار النظام الدستوري . لا أدري مطلقاً ولا أنهم من مثل حضرة الشيخ المحترم حسن بك صبري الذي جاء إلى هذا المجلس من طريق الانتخابات وماز في دأته أغلبية ساحقة . كيف يستأنس مع أن يقول إن أعضاء المجلس لا يتطون الامة يتجلا جميعاً ولو صح هذا لما تأها اليوم .

أصوات : لم يقل ذلك .

محضره الشيخ المحترم حبيب دوس بك - إننا مع ما فتهته من أسباب عدم استقرار النظام الدستوري التي عارضته أغلبية فانه يرى أن عدم اشتراك هيئات معينة يثير من أسباب عدم الاستقرار وليس هذا بعلم استقرار وإنما هو عدم تقدم أفراد التمثيل لا أكثر ولا أقل ، ولكن العبرة في تقدير استقرار النظام في اشتراك الجميع في الانتخاب ، وقد ثبت

الواقع - أيها السادة - أننا أخذنا من الموظفين في هذه السنة ٨٠,٠٠٠ جنيه. كان الموظفون يتجهون بكاد يسلمهم الحق في أن يتناولوا علاوات تسمى علاوات أوتوماتيكية (دورية) كل سنتين. فكانت نتيجة هذه العلاوات أن تضخمت ميزانية الحكومة في كل سنة بما يقرب من ٢٢٥,٠٠٠ جنيه أو ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وهذا التضخم كان سيؤدي بالميزانية في آخر الأمر.

فلذا صنعت الحكومة. وأوقفت هذا السيل الجارف. والأذن لعلاوات ولا ترفقات ولا وظائف خالية تشغل. بل المسألة واقعة عند حدها. أكثر من هذا أننا أخذنا من الموظفين إضافة لم يكونوا يدفعونها إلا الآن. ومن الاصناف أن أقرآن للموظفين مع مصريين وبنوطين قبل أن يكونوا موظفين قد قابلوا هذه الاجراءات بإرضا.

لأن لا يمكن أن يقال إن الحكومة لم تعمل علاناً فيقتل بالاقتصاد. لأن سياستها دائماً مبنية على الاقتصاد بمناه الحقيق. بمناه العقول.

يق أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري يك تكلم عن استقرار النظام الدستوري والمفاوضات وسأمر في هذين الموضوعين مرا.

أما الاستقرار فإنا كان خطاب العرش تعرض له. فإنا تعرض له - أيها السادة - من باب التحدث بنعمة الله.

(تصفيق).

تعرض له لأنه إقرار الواقع. فلم يتعرض له لأنه عمل بحث أو جدل. تعرض له لأنه من الواقع المحطة لتفوسكم المباشرة بحسن الحال.

هذا هو الذي حدا بنشاط العرش إلى أن يذكر كرام الاستقرار.

وقدر ما أنا مرحب بتجليل حضرة الشيخ المحترم حسن بك صبري المعارضة لأنها أحسن الأشياء إلى الحكومة. بل إن هذه المعارضة إذا مثلت في مثل حضرة الشيخ المحترم فان الحكومة على يقين من أنها ستبد دائماً في انتقاداته ما يتبرها ويرشدها إلى الطريق السوي.

ولكن كنت أرى بوطنية حضرة الشيخ المحترم يمثل المعارضة. كنت أرى بوطنية أن يزعج بمثل هذه المسائل في صدد المناقشة في أمور وشؤون متعلقة بدولة أجنبية. وقد قال الأستاذ البيل بك بحق إن مثل هذه الأمور ليست مما يتناول بهذا الشكل في مجلس علي. وبخاصة أن الحكومة لم تكتم عنهما في المناقشة حتى أن حضرة الشيخ المحترم حسن بك صبري يتب ما رتب له أن الحكومة ترى من الاستقرار أو عدمه ما يقيها عن هذا الواجب. لا. إن الحكومة موطلة العزم على أن تقوم بالمفاوضة. موطلة العزم على أن تسيء هذه المناقشة إلى ما يحق استقلال هذه البلاد استقلالاً تاماً. وفي القريب الجابل.

(تصفيق حاد).

لا يهم هذه الحكومة. ولا يحكم - أيها السادة - أن نقرأ غيرراض عن الحال التي نحن فيها. هذا القدر. وأولاً كما قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري يك إذ أسرف بعض الشيء في تعيره. لا أقول هيأت ثابتة. فهذه الهيأت التي نخرجت من نظام الحكم لا يمكن أن تتجلى الحكومة أن

إننا أمر الاقتصاد ليس بالأمر المعلن وإن أرجو أن تتخذوا أن هم وزير المالية كما فوق هم وزراء المالية في كثير من البلاد الأخرى. غير أننا على الرغم من كل ذلك وصلنا - بمجد الله - إلى موازنة الميزانية لا من طريق الضرائب ولكن من طريق الاقتصاد في النفقات.

(تصفيق).

ميزانية هذا العام - أيها السادة - ستنتهي بالموازنة ومع ذلك فالضرائب التي أشار إليها حضرة العضو المحترم لم تعرض بعد بل سيمضي وقت طويل قبل إقرارها وسأين هذا فيما يلي :

إن ما يسمى وراء حضرة العضو المحترم - وأنا أقره عليه - من أن الميزانية يجب أولاً أن توازن من طريق الاقتصاد هو نفس الطريق التي نحن فيها ساعون.

أما تلك الضرائب التي جاء في خطاب العرش أن الحكومة مزمنة بقررها فأود أن ألفت نظر حضرات الأعضاء وفيهم الكثيرون - بل أكثر من في هذا المجلس - من أصحاب الأعيان. أريد أن أتهم إلى أن نظام الضرائب متدا نظام غريب. ففئة في البلاد تحصل الضرائب وفقه لا تحصل شيئاً. وكل ما قصده - أيها السادة - هو العدالة في التوزيع. لا يصح أن نتهم إذا وأنت بمنح هذا البلد الطيب - نتمتع بشئ المراتي التي تنفق عليها الحكومة وأنت أضع وأنت لا تكف. هذا هو الوضع الحقيق لمصلحة الضرائب. وأقن أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري يك يدرك لأول وهلة أن هذه الضرائب التي أشير إليها في خطاب العرش سيعب عنها لا على الفلاحين المساكين ولكن على غريم.

أظنه يدرك أيضاً أنه لأجل تمرير هذه الضرائب لا بد من أن نقيا إلى البول فلذا ما اقتضتها بأن هذه الضرائب في الحق والعدل فرضتها هنا - ولا يكون حالنا في الحال التي ظلت فيها الأحقاب الطويلة دون أن نصل إلى تحقيق العدالة التي نرهب من ضرائبها كما يردحها كل بلد آخر غير مطول بسلاسل الامتيازات.

هذا هو الفرض الذي زى إليه من فرض الضرائب المحتلة التي أشيرنا إليها في خطاب العرش.

لذلك أيها السادة فان التكلم في أمر الموظفين وغيرهم قد يكون مبيداً عن العدالة خصوصاً إذا لاحظنا أن هذه الحكومة - التي تتصرف بالحصول على تتمك عمت الشيء الكثير في أمر الموظفين وفي أمر الاقتصاد من مرتبات الموظفين.

قال أسس الأول حضرة النائب المحترم جد حافظ رمضان بك رئيس المعارضة في مجلس النواب "ما بالكم لا تقتصدون من مرتبات الموظفين". فترأه أنصف الحكومة ولعل حضرة الصديق حسن صبري يك سبغها أيضاً في هذا. أنصف الحكومة بأن قال "إني أعرف تماماً أنه لم تقدم حكومة إلى مجلس النواب ولم تجرؤ حكومة من الحكومات السابقة على ما قامت به وقدمت هذه الحكومة من اجراءات وتدابير بشأن الاقتصاد من مرتبات الموظفين".

(تصفيق).

ان كنت تهتم هذا فاني اكره الشكويكون ما لاحظته فيا يتعلق بموازنة الميزانية هو الحق .

أما فيما يتعلق بالقطعين الباقيتين فقلت مع دولته ولا زلت مصرأ على رأي فيها .

الرئيس - ماذا قصد ؟ .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - اني مخالف لمشروع الرد على خطاب الرش .

الرئيس - انذ يقرر المجلس الموافقة على مشروع الرد بالايجاع ماعدا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك

يتم كتابة الأسباب التي استند اليها في مخالفته لأرى الألبية ويطلب اثباتها في المحضر

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - على شيء واحد هو أن المادة ٨٦ من القانون التفتش الداخلي للبرلمان تنص على أن (لكل عضو أبدي رأيا عامًا فاني لأستند اليها وان يطلب اثباتها في المحضر) . ولذلك أرجو أن تبت في المحضر تلك الأسباب وهذا حق قانوني .

(ثم قدم حضرة الشيخ المحترم لمحضرة صاحب الدولة الرئيس ورقة بها بيان الأسباب المذكورة وعلى أثر ذلك انصرف حضرة مباشرة من قاعة الجلسة (١))

تصل لها هذه التسمية وهي خارجة على النظام الذي أقرتموه باجتماعكم في السنة الماضية . وفي هذه السنة . وأقره الشعب من شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى أقصى حدود البلاد . أقره هذا الشعب وكلهم من أبناء هذا الشعب . وكلهم متصل بهذا الشعب من قرب وعن بعد . وطمأن أنه ليس سلمًا فقط بهذا الدستور كما قال أحد خطباءكم اليوم . بل هو راضٍ به كل الرضا .

واذا ما غرقت هذا فاعلمًا أنحدث بنعمة الله على هذه البلاد .

(تصفيق حاد) .

مفكرة الشيخ المحترم عمر طلمت بك - لي كلمة قبل أخذ الرأي على مشروع الرد على خطاب الرش . وهي أن يعلن المجلس متهمة بالوزارة .

مفكرة صاحب الدولة رئيس مجلس شورى - أشكر حضر الشيخ المحترم على هذا .

الرئيس - في الرد على خطاب الرش الإعلان عن هذه الثقة .

(تصفيق حاد) .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على كلمة الطيب الذي خاطبني به بصفتي بممثلًا للمعارضة وأشكره إذ رجع إلى ما قصدت فعلا من أن موازنة الميزانية لا تكون بفرض الضرائب وإنما بالاقتصاد في المصروفات . هذا ما فهمته من حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

(١) فاني لم يأت كأي أسباب التي استند اليها في مخالفة رأى الألبية في مشروع الرد على خطاب الرش وإلى أغلب اثباتها بمجلس البعثة .

حسن صبري

أولا

ان مشروع الرد على خطاب الرش قد وافق على ما خذت اليه الوزارة من استمرار النظام المصري الجديد وأطمأن الأمة إليه وسر الأمور في مجاري الطبيعة .

وإن رأى أن النظام المصري الجديد لم يغير ذلك :

(أ) لأن هذا النظام المصري الجديد وله انقلاب Oup and Over التاريخ المصري يان . وواقعته المصري يقضي بأن ما جاء به انقلاب يجب به انقلاب .

(ب) ولأن العلاقة هذا المستور الجديد لا تسلم من الزلزال مع استمراره ولا تريد أن الأمة أطمأن اليه فالدساتير كقوانين . مستنها بقوة ويجب لها الطاعة طوعا أو ركها .

(ج) ولأن الدساتير لا ترقى سماعها إلا إذا حسن تنفيذها وتعهدها أي سكية وبسبب منها خصوصًا في يد نتائجها المخالفة للنصبة وتظهرت من أدوان الأفراد .

(د) ولأن في هذه من الحيات السياسية القائمة في لم يشترك في الحياة الدستورية الجديدة ومن لم يرض عنها فلولاء عظيم وبسببهم .

(هـ) وهل السوم فلا استمرار لحياة الدستورية مادامت المسائل المحقة يتنا ووجع الحكومة الإنجليزية لم تسود ما حدث لم فصل إلى ما أشكل به استغلالا .

ثانيا

ان مشروع الرد على خطاب الرش قد وافق عليها في الدورة الحالية فاني يتعلق بموازنة الميزانية من طرق فرض بعض الرسوم .

وإن رأى أن الوزارة لم تشرطها إلى ما كان يجب عليها أن تصه قبل أن تتحرك في إتصال كامل بالأحزاب ورسوم وتكتليفات جديدة تزيد في سوء الحال شدة واربعاء . فهو لم يتحرك في الطريقة التي سلكها فيها مع ما علم أن موازنة ميزانيتها تحتاج لخصيات - لم تصل الحكومة أول ما كان يجب عليها ليست الفئتين من فئة الدخل سواء أكان ذلك بالنسبة للحكومة أم بالنسبة للأحزاب ذلك هو أن تبدأ أولا وقبل أن تتحرك لربطها الفئتين ورسوم وضرائب بأن تنص من المصالحات والمزايا التي تخضع من تراتوة الدولة للوزارة وتكرار المواطنين بسطة ما على من مواردها وأن تحريتها كل محصر كان ما ساءت وقت أن كان الزمان .

أصوات : موافقون .

الرئيسي - إذن يقرر المجلس بالإجماع الثقة بالوزارة .

رغبت الجمعية بمواصلة المجلس في الساعة السادسة والثلثية الأربعين مساء
على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٥٠ (١٢ يناير
سنة ١٩٣٢) الساعة الثامنة مساءً

الرئيسي - نرجو من حضرات أعضاء لجنة الاشتغال أن يعتمدوا بعد
إرضاء الجمعية لانتخاب رئيس ومكبرها .

٧ - المجلس

يقرر بالإجماع الثقة بالوزارة

مقدمة الشيخ المحترم الشيخ محمد ابو حمري انظر حمري - لقد اقترح
حضرة الشيخ المحترم أحمد طلمت بإنشاء أن يقرر المجلس الثقة بالوزارة .

والذي أراه في هذا الموضوع لا يقدراً أسرى :

لها

أن يكون عدم استمرار النظام المصري الجديد هو الذي وضع الوزارة في هذا الموقف الصامت
فصلحت أن تتألف الحكومة الإنجليزية في الأمر فتطلب بأن الجليل يوزع الحكومة الإنجليزية
على أن البرلمان الحالي يظل الأمانة تجلب صحتها ولا تريد أن يكون اتفاق الإناء وقعت من
أن اليه يحكم بمحكم ديمقراطي صحيح يستلج أن يحصل مسجلة ما يفعل .

وما

أن يكون النظام المصري الجديد هو استقراره لأن الحكومة الإنجليزية تراه كذلك مستقراً
وإذن يكون جرد الوزارة جهة طلبة في إيجون إلى أنها ترى من مصلحتها أن لا يكون اتفاق مع
الحكومة الإنجليزية حتى الحال هكذا غير مستقرة .

تلك من الأسباب التي جعلت أحاطة الجمعية وأرض الموافقة على مشروع الرد
على خطاب الفرش ما

حسن صبري

« إذا ما علمت ذلك أسوة بما فعلت بعض الدول المجلس وكانت بسبب ذلك في حاجة له بحر
مزايتها بعد أدب فطرها من كل ما فيها من مصروف لاستنزاه الحماية أمكنها أن تقدم به
ذلك بالشرعية التي تتكبر في زيادة موارد الدولة بما لا يبرح مجال أن يكون إيجاباً .
أما أن تبق مصروفاتها كانت وقت الرد ولا تخلفها وتأتي وقت الشدة وتطلب إلى الدول
المصرية أن يرضى ليس مما يستحق ولا صبه الملتقى للعلم .

(٢٤)

أن مشروع الرد هو اكتفى من الوزارة بما فيها يفتي بالرد في أن يبين قريبا الوقت الذي
تعمل فيه المسائل المتعلقة بينا وبين الحكومة الإنجليزية والذي أرى أن هذا البيان كالمصر لأن الاتفاق
مع الحكومة الإنجليزية على ما تشكل به مصر استقلالاً هو نهاية السياسة الكبرى التي يطلع فيها
كل مصري يرى في الاتفاق الحل الذي يفضله .

ولقد جرت الوزارة حتى الآن في الحكم وكان يسمح لها أن تعلق المجلس على فيه ما فعلت
حتى الآن في سبيل هذه الحالة فإن لم تكن فلت شيئا فعل الأقل كان عليها أن تعلق المجلس على
ما تبنى أن تفعل - فلا تعلم أن الحكومة الإنجليزية على أن تأجيل مقاضات سنة ١٩٣٠
قد أتمت الأمر على عاقب مصر إذ صرحت بأن الكلمة الآن مصر .

محضر الجلسة الثامنة

المتقدمة طناً في يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٣٢

ملخص

(ز) قيام وزارة الزراعة بإنشاء حقول تجارب في مرسى مطروح والعلوم وسيدي براني وسيوه أسوة بالحقول التي أنشأتها في برج العرب .

(ح) إنشاء الطريق الممتد من سيدي براني إلى سيوه .

(ط) ردم البرك الموجودة حالاً بالهجر القريبين من المدينة بقرى الاسكندرية مع تمصيل تأمين من طائي القريش بقطع الأجار القصر منه على ردم ما يستفيد من البرك في حالة تأميمهم من ردمها .

(ي) إنشاء مدرسة ابتدائية في مرسى مطروح .

(ك) فتح كباراتى غير البرزين الموجودين في طريق مرسى مطروح إلى سيوه مع تمصيل فتح الآبار كل القصر .

تصریح حشرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء بتأنيث الاتراحات المطورة .

موافقة الحكومة على إحالتها إلى لجنة الاتراحات والرائض لأنها ليست مما يتعلق عليه نص المادة (١٤٢) من قانون نظام المداخل وذلك مع استثناء الاتراحات الخاصة بتمصيل أسرة السكة الحديدية لباين الفنية والاسكندرية .

إحالة الاتراحات المذكورة إلى لجنة الاتراحات والرائض .

٥ - اقترح تقديم من حشرة الشيخ المحترم علي بن يونس الأدرات التي ينسب لها كترع مانع للبول مع قيام وزارة الأوقاف بتخصيص عليها قنن الضاحك واشتراك القوافل غير الإسلامية في الاعانة من قنناتها .

إحالة إلى لجنة الاتراحات والرائض .

٦ - قيام بلدة الرد على خطاب القنن بومنا .

تصرف حضرات رئيساً وأعضاء المجلس على يد حشرة صاحب الخطة الملك .

قطة حرة الرئيس .

تقبل جلالة الملك رد المجلس بالبرر وعبارات التمشيع .

(١١)

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل .

(أ) تبليغ المجلس انتخاب رئيس وسكرتير لجنة الأكتال .

(ب) تبليغ المجلس انتخاب سكرتير لجنة القوافل .

(ج) انتخاب من وزارة الداخلية بالانتخاب حشرة صاحب السلطة صالح لرم بإنشاء حشرة المجلس الشيوخ من دائرة مناهة رقم ٢

(د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإنشاء مادة إلى قانون القوافل بالأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وعملهم .

إحالة إلى لجنة الخفانية .

٤ - اقترحات .

مناقشة حول مدى الخطر المخصوص عليه في المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للبرلمان لتلاصق بتقديم اقترحات برقيات .
أحد عشر اقتراساً مقدمة من حشرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي غنار البريزي انتهى إلى :

(أ) يجب فاض من وزارة الخفانية لرئاسة المجلسات في محاكم القصر .

(ب) استبدال طرافات مصلحة غير الوسائل المصلحة بين الاسكندرية ومرسى مطروح والعلوم بأخرى أكبر منها جها وأسرع منها .

(ج) إصلاح طرق الموصلة من العلوم إلى سيدي براني — إلى مرسى مطروح — إلى سيوه — إلى الفنية ثم إلى برج العرب .

(د) قيام وزارة الأوقاف ببناء المسجد الموجود ببلدة سيدي براني .

(هـ) جعل مدرسته منها دائماً مع توسيع تربة القوافل ليرادى مبروط والانتاحل بما به إصلاحها .

(و) تخصيص أسرة السكة الحديدية في المدينة ثلاثة من المساحة ما بين الفنية والاسكندرية بقدار ٥٠ ٪ .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء ريادة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المقرئين ما عدا :
الثلاثين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس عمر . الأتيا رؤاس . محمد فهمي باشا .
محمد محمود بك . يونس حنا باشا . سبطه صابر بن السيد
أندي . القريق موسى فؤاد باشا . سلطان بهني بك .
أمين غالي باشا

ثانياً - باعذار :

عن جلسة اليوم حضرات : محمد نجيب شكرى بك . عبد العزيز
صيف النصر بك . نخله الخطيب باشا . سليم خليل بطرس بك .
حسن علي جازي بك . سليمان عثمان أباطه بك . محمد صدق
باشا . ميسوى زايد باشا . سلطان السعدى بك . محمد أحمد
عبد باشا . عبد الحليم البيلى بك . إبراهيم وجيه باشا .
عبد طلمت حرب باشا .

وحضرم الوزراء حضرات أصحاب الدولة والملا والسمحة : اسماعيل
صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . أحمد علي باشا
وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . علي جمال الدين باشا
وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيخ المقرئين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق
محمد الله حلايه أندي .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيخ المقرئين القريق موسى
فؤاد باشا إجازة في ٦ يناير سنة ١٩٣٢ إلى آخرها الأسبوع وقد ورد طلب
الإجازة المذكور المجلس بعد الجلسة الماضية .

وعبد محمود بك لمدة ١٥ يوماً من اليوم ٤ ويونس حنا باشا ٣٣ يوماً
لمرضه ، وسعد الله عبد الرحمن السيد أندي ١٥ يوماً من أسبوع مرضه ،
وسلطان بهني بك ١٠ أيام مرضه ، وأمين غالي باشا لمدة أسبوع -
فهل توافقون حضراتكم على منح هذه الإجازات ؟

مقرر الشيخ المقررم انوار محمود باشا - من بين هذه الإجازات
إجازة منصلة حتى إلى طلبها حضرة الشيخ المقررم يونس حنا باشا فكلاً
انتهت إجازة طلب فيها من غير أن يحضر إلى المجلس .

الرئيس - الأمر لحضراتكم إن شئتم الموافقة عليها جميعها أو استثناء
بعضها .

مقرر الشيخ المقررم انوار علي أحمد باشا - لا عمل للاستثناء .

مقرر الشيخ المقررم محمود أبو النصر بك - للقرروض أنهم مرضى .

الرئيس - إنذ توافقون حضراتكم على منح هذه الإجازات ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة الماضية

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يعترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرمايل

(أ) تبلغ المجلس انخاب حضرة الشيخ المقررم اسماعيل سري باشا رئيساً لـ
الأشغال . وحضرة الشيخ المقررم الله كنزى أحد ريشه عبد الله بك سكرتيراً

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بإخبارك دولكم أن لجنة الأشغال انضمت في يوم الأربعاء ٦ يناير
سنة ١٩٣٢ في الساعة السابعة مساء .

وقررت بالإجماع انتخاب رئيساً لها وانتخاب حضرة الشيخ المقررم الدكتور
أحمد رشيد عبد الله بك سكرتيراً .

فأرجو إبلاغ ذلك لدية المجلس الموقر .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق احترامي

رئيس لجنة الأشغال
اسماعيل سري

٦ يناير سنة ١٩٣٢

(ب) تبلغ المجلس انخاب حضرة الشيخ المقررم اسماعيل أباطه بك
سكرتيراً لدية الزراعة

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بإبلاغ دولكم أن لجنة الزراعة اجتمعت في يوم الأربعاء ٦ يناير
سنة ١٩٣٢ الساعة الثامنة والستين مساء .

واختبرت بإجماع الحاضرين للجنة اسماعيل المقررم بحضر الجلسة حضرة الشيخ
المقررم محمود اسماعيل أباطه بك سكرتيراً لها .

فأرجو التكرم بإسالة هيئة المجلس علماً بذلك .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة
نخله الخطيب

٦ يناير سنة ١٩٣٢

٤ - اقتراحات

ماتة سول على الحظر المصروح عليه في المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للبرلمان الخاص بتقديم اقتراحات وميات

مقرة الشيخ القرم إبراهيم راتب بك - تنص المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان على أن يقدم دائما طلب الكلام لإبداء النصح بعدم اللقطة ، وأما أريد إبداء النصح بعدم اللقطة في الأحد عشر اقتراما المقدمة من حضرة الشيخ القرم المذكور في غدار الجزيرة أفندي الواردة بجدول أعمال جلسة اليوم لأنها تدخل تحت حكم المادة (١٤٢) من القانون المتقدم ونصها كما يأتي :

” يحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر تلك السلطة “ .

وعلى ذلك فالأمر مفوض للجلس .

مقرة الشيخ القرم محمود أبو النصر بك - ماذا يطلب حضرة الشيخ القرم ؟

مقرة الشيخ القرم حبيب دوس بك - إن هذه الاقتراحات لا يجوز تقديمها للجلس ولا تصح للمناقشة فيها لأنها من اختصاص السلطة التنفيذية .

مقرة الشيخ القرم حبيب دوس بك - يحسن ثلاثة لمخلص الاقتراحات حتى تتبين إن كانت تنطبق عليها المادة (١٤٢) التي يشير إليها حضرة الشيخ القرم إبراهيم راتب بك .

الرئيس - يتل لمخلص الاقتراحات .

على لمخلص الاقتراحات وهو :

(١) كتب قاض من وزارة الحفانية لإداسة الجلسات في محاكم الصحراء .

(ب) استبدال طوافات مصلحة خفر السواحل المستعملة في الاسكندرية ومرسى مطروح والسلام بأخرى أكبر منها حجما وأسرع سيرا .

(ج) إصلاح الطرق الموصلة من السلام الى سیدی برانی - الى مرسى مطروح - الى سيوه - الى النسيمة ثم الى برج العرب .

(د) قيام وزارة الأوقاف ببناء المسجد الموجود ببلدة سیدی برانی .

(هـ) جعل سد وشيد سدا دائما مع توسيع ترعة النوبارية لرى أراضى مربوط والاتفاق بها بعد إصلاحها .

(و) تخفيض أجرة السكة الحديدية في الدرجة الثالثة عن المسافة ما بين النسيمة والاسكندرية بمقدار ٥٠ ٪ .

(ز) قيام وزارة الزراعة بإنشاء حقول تجارب في مرسى مطروح والسلام وسیدی برانی وسيوه أسوة بالحقول التي أنشأتها في برج العرب .

(ح) إتمام الطريق المتعد بين سیدی برانی الى سيوه .

الرئيس - أهني حضراتهم جميعا .

(ج) كتاب من وزارة الحفانية باختيار حضرة صاحب السعادة صالح الموم باشا عضوا لمجلس الشيوخ من دائرة ساهه رقم ٧

على الكتب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

بتاريخ ٤ يناير الجاري أطلت نتيجة الانتخاب التكميل لمضوية مجلس الشيوخ - الذي جرى في اليوم المذكور - من دائرة ساهه رقم ٧ (بمديرية المنيا) إذ فاز حضرة صاحب السعادة صالح الموم باشا المرشح الوحيد بهذه الدائرة والذي وضع نفسه على مبادئ حزب الشعب فتمتشف باخطار دولتك بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

أول رمضان سنة ١٣٥٠ (٩ يناير سنة ١٩٣٢)

وزير الداخلية

إسماعيل صدق

الرئيس - سعادة الموم باشا لم يحضر اليوم .

(هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب طمس بإضافة مادة الى قانون التدفقات الأصل بشأن عدم تسليم الأطفال ومعتقهم - إضافة الى لجنة الحفانية

على للكتب الواردة من مجلس النواب عن المشروع المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ١٦ يولييه سنة ١٩٣١ (دور الامتداد الأول) و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ و ١١ يناير سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون الخاص بإضافة مادة الى قانون المقوبات الأصل بشأن عدم تسليم الأطفال ومعتقهم - ووافق عليه بالصيغة للمرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا المذكرة مشروع القانون وتقرى لجنة الحفانية وعضاء الجلسات المذكورة ، وأجيبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون الى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المشروع بقانون المذكور الى لجنة الحفانية .

ما أذكر ما إذا كان لا يحق لحضرات أعضاء المجلس أن يتقدموا باقتراحات يكمل الأفراد غير النواب من الأمة بتقديمها برفض. أي هل يكمل الأفراد من الموقوف أ كثر ما يكمل الشيوخ والنواب ؟

إن النص الذي يشير إليه حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك صريح في وجوب الحظر متى كانت الاقتراحات من عمل السلطة التنفيذية البحتة . والراي عدى أن تحمل الاقتراحات الواردة بمجدول الأعمال اليوم الى لجنة الاقتراحات والمراض على أن توقف النظر فيها حتى تقدم لجنة الحفانية بحثها في هذا الموضوع بالوقت ويقرر المجلس قرارا ساعما فيه .

هل أنه قد تمسح الإشارة في هذه الحلة الى الموقف الذي يقفه حضرات الأعضاء إزاء تأخيرهم الذين وضوا قوتهم فيهم . هؤلاء النخبون يشعرون أن لهم على نوابهم حقوقا يتوكل أن يتقدموا اليهم بمثل هذه الاقتراحات ويرى حضرات النواب أنه لا يليق بهم أن يقدموا مراض بهذه الاقتراحات كبقية الأفراد لأن ذلك لا يتفق مع كرامتهم . هذا في الوقت الذي يحظر عليهم تقديم تلك الاقتراحات بغيريات يملها المجلس الحكومة . إزاء هذا وحلا لهذا المشكل رأى المجلس أن يعيل المبدأ الى لجنة الحفانية ليدرسها فيه فانا وافقم حضراتكم بإجل البت في هذا الموضوع حتى يمرض على المجلس رأى لجنة الحفانية فيه فان كان رأى اللجنة أن النص يمتع البعض من تقديم اقتراح برغبة وأقرها المجلس على ذلك فيها . وإن كان رأى غير ذلك فيمكن أن يقدم المجلس مشروع قانون بتعديل هذا النص .

مقرة الشيخ المحترم محمد باشا : - الواقع أنه كان مفهوما من الاقتراح الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم قلبي فهمى باشا إزام الحكومة بأن تقدم قرضا لنرض معين هو تسديد ديون الأهالي وعند ذلك دار البحث فيما إذا كان يجوز لحضرات أعضاء المجلس تقديم مثل هذه الاقتراحات التي تتعارض مع نص المادة الثامنة والعشرين من الدستور التي تمنع الحكومة وحدها حق اقتراح القوانين المالية . وقد طلبت الحكومة يومئذ إحالة بحث هذا الموضوع الى لجنة الحفانية .

إن تفسير الموضوع على النحو الذي سمعته من حضرات الأعضاء الليلة فيرمح لاثم فرض الشلو وغرض الدستور هو أن تحرم من إزام الحكومة بتقرير ما لا غرض معينة كما حصل ذلك في الوفورات المالية حيث أزمنا بفتح امتدادات لأعمال معينة بغطات المادة الثامنة والعشرين من الدستور وطلعت حق اقتراح القوانين المالية من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها . على أنف الموضوع الذي أحييل في الدورة الماضية الى لجنة الحفانية لم تتم فيه شيئا الآن ، وأذكر أنه في نفس اليوم الذي حصلت فيه المناقشة في هذا الموضوع في المجلس قد أسال المجلس اقتراحا آخر الى لجنة الاقتراحات والمراض، وهذه رأت إحالة الى إحدى الوزارات وأقر المجلس البتة على هذا الرأي ولم تقترض الحكومة على هذا القرار .

إن الاقتراحات التي طلت على حضراتكم اليوم ليست من الاقتراحات التي تشابه ولو في الشكل مع موضوع الاقتراح الذي رأى المجلس في الدورة الماضية إحالة الى لجنة الحفانية لبعته من الوجهة الدستورية . ومثل هذه

(ط) ردم البرك الموجودة حالا بالجائر القريبة من البنية بوضوح الاسكندرية مع تحصيل تأمين من طالي الترخيص بقطع الأشجار للصرف منه على ردم ما يستبعد من البرك في حالة تأخيرهم من ردمها .

(ى) إنشاء مدرسة ابتدائية في مرمى مطروح .

(ك) فتح آبار أخرى غير البيرن الموجودين في طريق مرمى مطروح الى سيوه مع تميم تنبع الآبار في كل الصحراء .

الرئيس : - ما رأى حضراتكم في هذه الاقتراحات ؟

مقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي - عدى أن الراي الأصوب هو أن تحمل هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والمراض لتفحصها ثم تبدي رأيا فيما إذا كانت تطبق عليها المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للبرلمان أولا تنطبق عليها - لأن هذه المادة تحظر تقديم الاقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية - والمفهوم من عبارة "شؤون السلطة التنفيذية" أنه لا يلقى المجلس مثلا أن يتدخل في أمر ترقية موظف أو ما يماثلها . ولذلك يحسن إحالة الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والمراض لتفحصها وإبداء رأيها إن كانت تتخل ضمن أعمال السلطة التنفيذية أم لا .

الرئيس : - هل تنى أن هذه الاقتراحات ليست من عمل السلطة التنفيذية ؟

مقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي - لا يمكن الحكم إن كانت من أعمال السلطة التنفيذية أم لا قبل بحثها في اللجنة المختصة .

مقرة الشيخ المحترم قلبي فهمى باشا - زيد أن نسمع رأى السلطة التنفيذية في هذا الموضوع .

مقرة الشيخ المحترم الدكتور أفندي - رأى أن بعض الاقتراحات تشريعي كالقترح الأول الخاص بتدب قاض من وزارة الحفانية لرئاسة الجلسات في محاكم الصحراء . وبعضها من اختصاص السلطة التنفيذية . لهذا رأى أن تحمل الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات لبحثها وإبداء الراي فيها .

مقرة الشيخ المحترم الدكتور أفندي - مسألة تدب قاض لرئاسة محاكم الصحراء ليست حامة على إلقاء هناك نظاما خاصا بخواص موضوعه يطبقها الضباط المنوط بهم ذلك من تقديم الزين على الوجهة الأكل .

مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - الواقع أن هذه المسألة بالوقت أثبتت فيها المناقشة بالدورة الماضية لمسية الاقتراح قدمه حضرة الشيخ المحترم قلبي فهمى باشا بشأن تسديد ديون الأهالي وانتهى الأمر بالمجلس الى إحالة الى لجنة الحفانية لبعته من الوجهة الدستورية . ولقد كان مدار البحث على

مقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي - إجره الأعمال المعنية التي حظرت المادة (١٤٢) تقديم اقتراحات بشأنها مسألة تحتاج إلى تخصيص، ومن رأى حالة الاقتراحات المقدمة اليوم إلى لجنة الاقتراحات والبرائض لتتولى هذا التخصيص.

مقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - إلى أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم مرسى محمود أفندي غير أن مقاله حضرة الشيخ المحترم محمد عبب باشا بعد ذلك لا يتفق مع ما ألباه حضرة الشيخ المحترم مرسى محمود أفندي .

مقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - إن كان حضرة الشيخ المحترم يقصد باقتراحه الأول - وهو الخصاص بنسب قاض من وزارة الحفانية لرئاسة الجلسات في عا ك الصعراء - تعديل قانون مدول به فلا يكون ذلك إلا بتعديل في التشريع القائم، وهذا لا يكون إلا بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٥٧) من قانون النظام الداخلي التي نصت على أن كل اقتراح بقانون أمته أحد أعضاء المجلس يجب أن يقدم كتابة ... إلى آخر المادة، ويؤنبه عليه أرى أنه يجب على حضرة العضو المحترم أن يقدم اقتراحا بمشروع قانون يتضمن التعديل الذي يراه .

مقرة الشيخ المحترم يوسف ياوى عليه بك - من رأى حالة جميع هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات والبرائض لأن في اختصاصها تحريرها إذا كانت مقبولة شكلا أم لا . فاما أن تكون الاقتراحات المقدمة هي اقتراحات برغبات أو اقتراحات بمشروعات قوانين وهذا كله داخل في اختصاص اللجنة .

تصريح

حضرة صاحب المقرة رئيس مجلس الوزراء بشأن الاقتراحات المطروحة

مقرة صاحب المقرة **أحمد سامح صرقي باشا** رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية - ليس لدى الحكومة مانع من إبالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات والبرائض . وإن نظرة تلي في هذه الاقتراحات تين لأول وهلة أن الرغبات التي ألباهها حضرة الشيخ المحترم ليست من النوع الذي يمكن أن يقال عنه إنه من أعمال السلطة التنفيذية لأنكم لو رجستم إلى أكثر الاقتراحات ترون أنها - عدا مسألة تخفيض أجرة السكة الحديدية ما من الضيقة والاسكندرية - مؤدية حتى إلى رفع أعباءات، وهذا مرجعه اليكم وليس من شؤون السلطة التنفيذية، ولذلك لا ترى الحكومة مانعا - كما قلت - من إبالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات .

(تصديق) .

الاقتراحات حتى من حقوقكم، لأنه إذا كان مسموحا للأفراد حق تقديم اعتراض برغبات فن باب أولى يكون ذلك مسموحا لكم وأنتم نواب الأمة .

على أن الاقتراحات المقدمة اليوم في مجموعها ليس فيها ما يلزم الحكومة بغير مبالغ . والحكومة موجودة فتبذل رأيا في ذلك .

لهذا أرى إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والبرائض والحكومة أن تقول إنها لا تقبلها إذا كانت تخالف نص الدستور ولكن حكومتها الحالية التي تشمل مصلحة الأمة لأشك أنها تقبلها على طيب خاطر إذا ما رأت فيها نفعا لبلاد .

مقرة الشيخ المحترم فليبي فحفي باشا - لقد فسر حضرة الشيخ المحترم محمد عبب باشا اقتراحى الذى قسمته في الفقرة للمخاضية بأن أردت به إلزام الحكومة بأن تقوم بسداد الديون العقارية التي على الأهالي، والواقع أن اقتراحى كان عبارة عن إلتباس برغبة أشرت فيه إلى أن حالة البلاد الاقتصادية سيئة وأن البنوك العقارية لا ترحم بل تتسدد في سداد مطلوبها بما يقضى بالبيع الجبرى ويجرد الأهالي بذلك من أملاكها .

من أجل هذا أتمت على سبيل الرغبة أن تكون الحكومة واسطة في تسديد هذه الديون بقصد قرض لسداد ديون الأهالي البنوك العقارية وتعمل على عمل البنوك في ذلك وبهذا ترفع عن كامل الأمة هذا السبب الثقيل وتصور ثروة البلاد من الصعاب .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن ما يقوله خارج عن موضوع المناقشة .

مقرة الشيخ المحترم فليبي فحفي باشا - حضرة الشيخ المحترم محمد عبب باشا كان يجيز اقتراحى في لجنة المالية كل التعذيب

مقرة الشيخ المحترم محمد راتب باشا - نعم جدت رأيك وناقض كثيرا عن اقتراحك .

مقرة الشيخ المحترم فليبي فحفي باشا - حضرة الشيخ المحترم محمد عبب باشا قل إنى أردت إلزام الحكومة بالعمل باقتراحى على أنه لم يكن إلا مجرد رغبة أبدتها لحفظ ثروة البلاد العقارية .

مقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - لم أرد بالكلمة التي قلتها إلا لتت نظر هيئة المجلس المقرر في نص المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للبرلمان . وكل ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد عبب باشا وبه وفق عمله ولكن ما الحيلة والمادة ماثلة أمامنا وهي تحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية . على أن الاقتراحات المقدمة من حضرة الزميل المحترم ولو أنها جديرة باقتضا الحكومة إلا أنه يتعلّق عليها نص المادة المذكورة في العمل إذن ؟

٦ - قيام

بلقة الرد على خطاب العرش بهيئة - كرف حضرات رئيسها وأعضائها
بالحول بين يدى حضرة صاحب الجلالة الملك - كلمة دوة الرئيس -
تقبل جلالة الملك ود المجلس بالمشروحات للتشجيع

الرئيس - ولأن أعيد علم المجلس بالملهمة التي قامت بها بلقة الرد
على خطاب العرش ، فقد طلبت تعديد موعد للقول بين يدى حضرة صاحب
الجلالة مولانا الملك لخدمتها لها ظهر أمس وقد تشرفنا بالمقابلة وكان لي شرف
إلقاء كلمة بين يدى جلالة دونها لتبث في محضر الجلسة وهذه هي الكلمة :

" يا صاحب الجلالة

أعضاء اللجنة الذين وقع عليهم اختيار المجلس اجتمعوا وصاغوا الرد على
خطاب العرش وأتموه ثم قدم لبللى فأقره وصلى عليه وهم يقتربون اليوم
بتقديمه لبلللكم مع عظيم الشكر وثائق الاجلال ويرجون لله أن يظل
في أياكم ويصطكم ذخرا للبلاد وصورة للبلاد إنه تعالى سمح سمح .

وقد تقبل مولانا جلالة الملك الرد مع البشرو عبارات التشجيع .

" تصنيف "

نهضت حضرة الشيخ المحترم أحمد طالت باشا بحياة جلالة الملك وردد
حضرات الأعضاء هذا الحثاف وقولنا .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والمذقيقة الثالثة والثلاثين
ساعة على أن يعود المجلس للاعتقاد يوم الاثنين القادم ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠
(١٨ يناير سنة ١٩٣٢) في الساعة الثامنة مساء ٢

الرئيس - إنذ من توافدون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات
الى بلقة الاقتراحات والمراض ؟

(موافقة) .

المجلس يقرر إحالة هذه الاقتراحات الأحد عشر الى بلقة الاقتراحات
والمراض .

٥ - اقتراح

مقدم من حضرة الشيخ المحترم طلى نهى باشا بوضع الأديات الى بين طليا
تترج مائة لقسول مع قيام وزارة الأوقاف بتخصيص طليا قصى العادات
واشتراك طقواف في الإسلامية في الإقامة له من قترأها - إحالة الى بلقة
الاقتراحات والمراض

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح
الى بلقة الاقتراحات ؟
لم يعترض أحد .

المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح الى بلقة الاقتراحات .

مقدمة الشيخ المحترم طلى نهى باشا - أقصد باقتراض هذا أن يكون
شاملا لجميع المدن في الدولة المصرية .

مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لي كلمة فيما يتعلق باقتراح
حضرة الشيخ المحترم طلى نهى باشا .

الرئيس - لقد قرر المجلس إحالة الاقتراح الى بلقة الاقتراحات ، ويمكن
لحضرة الشيخ المحترم أن يدلي بما يريد بعد أن تقدم بلقة الاقتراحات
تقررها عنه .

محضر الجلسة التاسعة

المتعلقة علنا في يوم الاثنين ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٣٢

ملخص

١ - طة تهيبة لحفرة عسور اللجنة الشيخ المحترم مد الله سبحانه بك
معلق بالمبادئ التي تتبع نحو العرائض .

٢ - تقرير اللجنة
معلق رقم ١

٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينتج أعداد إنشائي يبلغ ٥٠٠
بجهد ميزانية مصلحة المائي الأخيرة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

٤ - تقرير لجنة الماكينة
معلق رقم ٢

٥ - المرافقة على طرق وطرق الاستبدال .

٦ - قرار مشروع القانون المذكور .

٧ - طول حشرة الشيخ المحترم مد الله بك في لجنة الاقتراحات والعرائض
عمل حشرة الشيخ المحترم مد الله بك .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - اقتراحات :

(أ) اقتراح تقدم من حشرة الشيخ المحترم الدكتور زكي غنار
الجزيري أفندي من أبناء السبيل والساكنين .

إحالة إلى لجنة الاقتراحات والعرائض .

(ب) اقتراح تقدم من حشرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف
عليه آتقى بسين حلة المرزوق يستثنى المليات بالمهنية .
إحالة إلى لجنة الاقتراحات والعرائض .

٤ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض من العرائض التي نظرت في لجنة
٥ يناير سنة ١٩٣٢

ثانياً - بإعذار :

عن جلسة اليوم حضرات : محمود أبو النصر بك . محمد صدق
باشا . الشيخ حسين والي . محمد مقبل باشا . محمد توفيق
مها بك . عيسى زايد باشا . سالم خليل بطرس بك .

ثالثاً - بنيران :

حضرات : محمد رياض عفيفي بك . محمد طلعت حرب باشا .
وحضر من الزوار حشرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وزير
الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق
سعد الله حلايه أفندي .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حشرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء برئاسة حشرة صاحب الدولة يحيى
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : بولس حنا باشا . الدكتور فارس عمر . محمد محمود بك .

الفرق موسى فؤاد باشا . الأتيا يوانس . سلفه عبد الرحمن

أفندي . أمين غالي باشا . محمد فهمي باشا . الدكتور محمد

طاهر بك . الشيخ حسين صالح خليفه . محمد أحمد صبود

باشا .

١ - إجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم عد فهمي باشا إجازة أربعة أيام والشيخ المحترم الفريق موسى زواد باشا مد إجازته لتأدية هذا الشغل . وكل من الشيوخ المحترمين حسين صالح خليفه والدكتور عد طاهر بك إجازة خمسة عشر يوما . وذلك لمريضهم . وطلب حضرة الشيخ المحترم عد أحمد جود باشا أسبوعين لتأدية شغل القنصلية لأشغال مهمة . فهل توافقون حضراتكم على منح حضراتهم هذه الإجازات ؟

عقبة الشيخ المحترم عباس عورم بك - إن طلب الإجازات يتكرر كثيرا من نفس حضرات الأعضاء الذين يطلبونها . فيحسن أن نضع حدا لذلك .

الرئيس - الأمر مرجعه لحضراتكم ، فهل توافقون على منحهم هذه الإجازات ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ لم يعترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - اقتراحات

(١) اقتراح يقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور كخار الجبري القضي عن أبناء السيل والتمادين - إن شاء الله إلى لجنة الاقتراحات والبرائض

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والبرائض ؟

عقبة الشيخ المحترم فقيح فهمي باشا - الاقتراح المروض البلية يتفق في جوهره مع جوهر اقتراح قلعتي في جلسة سابقة . فهل من الجائز لحضرات الأعضاء أن يقدموا اقتراحات سبق أن قلعت من غيرهم ؟ وإذا أجاز ذلك فهل ستكون هذه قاعدة تسير عليها ؟

أظن أنه لا يستحسن أن يقدم عضو اقتراحا سبق ترتيبه أن يقدم مثله . لأن هذا لا يتفق مع كرامتنا .

(هنا حضر حضرة صاحب المجلس عبد الفتاح عجي باشا ويراخا لوجبة) .

الرئيس - يجوز أن حضرة الشيخ المحترم يقدم الاقتراح لم يلفت إلى الاقتراح السابق المقدم من حضرتكم . ومع ذلك فانه يضم إلى اقتراحكم حين نظره في اللجنة إذا رأت أنها متشابهة .

عقبة الشيخ المحترم أحمد طهت باشا - وستكون الأولوية للاقتراح الأسبق طيبا ؟

عقبة الشيخ المحترم فخر الطيبي باشا - ولا شك أن اللجنة إذا لاحظت اتفاقا بين الاقتراحين فستضمهما إلى بعضها .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والبرائض ؟

(موافقة) .

(ب) اقتراح يقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسد يوسف طهه القضي بشين حالة المرضين يستثنى الجائزات البالية - إن شاء الله إلى لجنة الاقتراحات والبرائض

عقبة الشيخ المحترم مرجس زمانري باشا - إذا أؤيد اقتراح حضرة الشيخ المحترم وأرجو أن يكون عاما يشمل جميع المرضى في المستشفيات عموما . ولا يكون قاصرا على عرضي مستشفى البعاسية . لأن مرئيات هذه الفئة عموما قليلة بالنسبة إلى أعمالهم ولا سيما أنهم معرضون لخطر والأمراض الوبائية كما شاعلت ذلك بنفسى في الحاضر .

الرئيس - يحال الاقتراح إلى اللجنة ويمكن لحضرات الشيوخ المحترمين أن يبدوا ملاحظاتهم أمامها .

عقبة الشيخ المحترم لور قسيري بك - هل أن نقر هذا الاقتراح وأشابهه موقوف حتى يتم البحث المطروح أمام لجنة الحفائية الآن في جواز تقديم أمثال هذه الاقتراحات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والبرائض ؟

(موافقة) .

٤ - تقرير

لجنة الاقتراحات والبرائض من البرائض التي نظرتها اللجنة بجملة ٥ يناير سنة ١٩٣٢ - تقرير اللجنة (١)

(المقدم حضرة الشيخ المحترم عبد الله بك) .

كلمة تمهيدية

لحضرة المحرر الشيخ المحترم عبد الله بك يحيط بالخاصة التي تتجهر البرائض

المرء - حضرات الشيوخ المحترمين . بينما كانت اللائحة التقديرية لمجلس الشيوخ تنص في المادة ٥٩ منها على أنه لا يلتفت إلى البرائض المالية من الأمعاء ومن عنوان مقدمها جاءت المادة ١٠ من اللائحة الجديدة

(١) راجع المجلد ١ .

يمكن لما أن نعلم ظلالهم . وهي التي تعرض عن شكوكهم . فلا يصح لوأد أن ينطق بأسمائهم . كما لا يجوز أيضاً لأفراد أن يقدموا عرائض عن جمعيات لها شخصية سنوية كالشركات التجارية والمدنية التي تمثلها مجالس إدارة أو هيئات أخرى . إذ يتعين في جميع هذه الحالات وأمثالها أن تكون الرضبة المقدمة إلى السلطات موقفاً عليها من هيئات تمثل هذه المجالس أو من مندوبيها .

واسمحوا لي أن أذكر لحضرتكم المناقشة التي دارت في لجنة الدستور بجلسة ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٢

تليت المادة ٢١ ونصها :

« لكل مصري أن يخاطب السلطات العمومية باسمه الخاص . وذلك بمرض يكون موقفاً عليها من واحد أو أكثر . أما العرائض الإجماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والأشخاص المنوية » .

سأل فضيلة الشيخ محمد بنيت : ما هي العرائض الإجماعية ؟ فلو قدرنا أن أطلى يد واحد لم مصلحة واحدة . هل ينعون من تقديم عريضة واحدة منهم بطلب بتحقيق مصلحة مشتركة ؟

فأجابته معالي الرئيس :

المنوع هو دعوى النيابة من أحد عن الجموع إلا للهيئات النيابية والأشخاص المنوية طبقاً لقاعدة .

ورأقت الهيئة على هذا البيان .

وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ تليت المادة ٢١ ونصها :

« لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يرضيهم من الشؤون وذلك بتكاتب موقع عليها بأسمائهم . أما غاوية السلطات باسم المجالس فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية » .

وهذه الصيغة بقيت على حلالها في المادة ٢٢ من دستور ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الذي تشرى بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

هذا هو مجمل المناقشة التي وردت بخصوص حقوق المصريين في تقديم العرائض بأسمائهم أو بأسماء المجالس التي لها هيئات رسمية توب منها .

إذن إذا كان هنالك جماعات كسجائر الأسيان أو طوائف العمال والموظفين في الشركات . وخلافهم الذين ليس لهم هيئات نظامية . وقدم أفراد منهم عرائض للسلطات العامة بتظلمهم فيها . وذكروا فيها بمخائب أسمائهم أنهم ينوبون عن هذه الجماعات . فهذه العبارة اعتاد المصريون أن يذكرها في شكوكهم وظلالهم . لاعتقادهم أنها تؤيد طلبهم وتريد من أهمية شكواهم .

فهل مثل هذه العرائض التي يذكر فيها أنتمقدمينون من أهالي جهة كما خلق عليها الفترة الأولى من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي تحفظ ليجرد أن ذكر مقدموها أنهم قدموها عن أنفسهم وعن غيرهم .

النظام الداخلي مفصلة تفصيلاً وإلياً لكل الحالات التي تقدم بها العرائض . فبنت الفترة الأولى منها أن العرائض المخالفة لجادئ الدستور الأساسية أو المنصبة سبباً أو إهانات أو عبارات غير لائقة ، والعرائض المخالفة بموضوعات خارجه من اختصاص البرلمان كطلبات الاستفتاء أو الإعانة لا يلتفت إليها .

أما العرائض التي تتضمن شكوى أو ظلمات بشأن مسائل تتعلق بمصلحة خاصة أو عامة ولا تكون من اختصاص الحاكم والتي ينسب فيها إلى الإدارة أنها رفضت القيام بتلك المسائل أو قصرت فيها أو أنها تصرفت فيها على وجه مخالف للقوانين والأوامر . فهذه تحال إلى الوزارة المختصة لذا روى أنها تستحق النظر .

ثم جاءت الفقرة الخامسة من المادة ١١٠ وبيئت أن العرائض التي تتضمن بيانات أو اقتراحات مفيدة ويجوز أن تكون عملاً لعدد من أعمال السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية . فهذه تحال إلى اللجنة المختصة أو الوزارة المختصة .

ولما نظرت لجنة الاقتراحات والعرائض في طائفة من العرائض المخالفة إليها من الدورة السابقة والدورة الحالية فزتها طبقاً للمادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي . ورأت أن العرائض المخالفة من التوقيع لا يلتفت إليها . ويجعلون لذلك جملة من هذه العرائض في التقرير مرفوضة لأنها خالية من التوقيع .

وكذلك رأت رفض بعض من العرائض المخالفة للمادة ٢٢ من الدستور . وقبيل النظر في البعض الآخر .

ولكن قامت مناقشة بين حضرات أعضاء اللجنة فيما يخص بمجموع المادة ٢٢ من الدستور التي خولت لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يرضيهم من الشؤون . وذلك بتكاتب موقع عليها بأسمائهم . أما غاوية السلطات باسم المجالس فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية . وكانت مناقشة حادة أدت إلى انقسام في الآراء .

إن مسألة العرائض المقدمة من الأفراد وأسمائهم مسألة سهلة . ولكن العرائض المقدمة باسم المجالس والأشخاص المنوية قد أدت إلى مناقشة حادة وإلى انقسام في الآراء كما قلت .

ومضى الجارية الأخيرة من المادة ٢٢ من الدستور التي يتداولها القنن ، والذي تزيده المناقشة التي حدثت في لجنة الدستور سنة ١٩٣٢ - وبسرى أن بعض حضرات أعضائها موجود في هذا المجلس ويحكمهم أن يذكروا هذه المناقشة التي جرت أثناء وضع الدستور سنة ١٩٣٢ - هو أن حضراتهم قدموا منع دعوى الأفراد النيابية عن المجالس إلا أنها كانت من هيئات نظامية أو أشخاص منوية . فلما كانت المجالس تمثلها هيئات كجالس للمدريات والجالس البلدية أو الخلية أو القروية . أو المجالس الطائفية . أو الغايات الرسمية كغاية المعلمين مثلا ، فلا يجوز للأفراد أن يقدموا للسلطات عرائض يوقعونها بأسمائهم ويحكون فيها النيابة عن جامعي تلك الهيئات النظامية . فانهم في هذه الحالة يكونون متطفلين ما دام هذه المجالس هيئات

المرائض

على رأيت اللجنة حشوا أرضها طبقا للقراء ٢ و ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ٥٠ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ٥١ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٥٣ لعدم وضوح النرض منها ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٥٤ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٢ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٩ ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٧ تلويحا من التوقيع ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٨ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ١٠ شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

القرار - قدمت هذه العريضة من كسارى بسكلى حليد البلك عن نفسه وعن عمال الادارة ورأيت اللجنة طبقا للمادة ٢٢ من الدستور رفض العريضة شكلا وتريد الآن أن يبدى المجلس رأيه فى هذا الموضوع فان اللجنة مع رفض هذه العريضة شكلا ارتكبا على المادة المذكورة قبلت عرائض مماثلة لما باحجار أن اضافة عبارة (عن عمال الادارة) لم يكن القصد منها سوى إعطاء العريضة أهمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفض العريضة رقم ١٠ شكلا ؟

(موافقة) .

إن بعض الأعضاء قال إن هذا التصير يخالف روح المادة ٢٢ من الدستور . وما جرى من مناقشة بشأنها فى لجنة الدستور . إذ أنهم رأوا أن من الانحياز الظاهر أن مجرد غلو المرائض من هذه الاضافة يجعلها مقبولة شكلا . بينما إذا ذكر مقدموها أنهم قدموها عن أنفسهم وعن غيرهم رفض شكلا . وهذا غير مقبول . لأن هذا التارق لا يبرر عن قصد للشرع تميرا صحيحا . ولا يتفق مع العدالة والمصلحة العامة .

ولا يخفى أن القاعدة فى تأويل النصوص - ومعظم حضراتكم من رجال القانون - يرجع فيه الى النرض الذى قصد اليه المشرع . لا الى التمسك بحرفية النص . كما أن تأويل المقود يرجع فيه الى النرض الذى يقصد منها مهما كان معنى الألفاظ .

والذى يزيد هذا التفرق تمسكا بهذا رأى أنه عند ما طرحت فى الجلسة الماضية مسألة تفسير المادة ١٢٢ من قانون النظام الداخلى التى يختصها بمظهر تقديم اقتراحات وإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر تلك السلطة ، صرح صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أنه يجوز إحالة مثل هذه الاقتراحات الى لجنة الاقتراحات والمرائض . لأنها تتفق بأعمال تستدعى احتياطات مالية . وليست معتبرة بخلاف فى أعمال السلطة التنفيذية .

بناء على هذه الأسباب كلها رأى هذا الفريق أن المرائض المقدمة من أشخاص عن أنفسهم وعن غيرهم يمكن عرضها على المجلس . وأن حكمها غير مخالف لنص المادة ٢٢ من الدستور .

ولذلك لما تناقشت اللجنة فى المرائض رأيت قبول العريضة رقم ١ و ٤ . وقسورت إحالتها الى الجهات المختصة ولكنها عادت فى مناقشة أخرى فرفضت المرائض رقم ٥١ و ١٠ و ١٦ و ٢٨ للموضحة بقرار اللجنة . وقالت إنها مخالفة للمادة ٢٢ من الدستور . مع أن توقيعاتها مشابهة لتوقيعات الرعيتين الأولين . ورأى أن فى هذا تناقضا .

وأظن أن المسألة تحتاج الى تفسير المادة . ولم تأخذ اللجنة على طاعتها مسؤولية تفسير هذه المادة . وفضلت أن تلجأ أمر تفسيرها على هيئة المجلس المقرر ليعمل فى الأمر بما يراه . وتفسيره يكون حيثق قاعدا تتبع فى المستقبل . فاما أن يكون التمسك بحرفية المادة ٢٢ من الدستور أو بروحها ومفادها .

هذا ما أردت أن أطرحه على هيئة المجلس المقرر قبل تلاوة التقرير المتضمن لإجراءات اللجنة . وما أصدته وما رفضته طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

فقرة التبع المزمع تمرر الجمعية بشأ - يجب تلاوة تقرير اللجنة أولا .

الرئيس - إن البيان الذى ألقاه حضرة الشيخ المحترم مقدر اللجنة كان القصد منه تبيان آراء اللجنة . وسيتلى التقرير .

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٥ لمخالفتها لمبادئ الدستور طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

المقرر - ليست هذه العريضة مخالفة لمبادئ الدستور .

الرئيس - هذا هو رأى اللجنة فهل يتبرض حضرة المقرر على ذلك ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد محمد باشتا - ألاحظ أن اللجنة تصدر قرارات في المراض مع أن روح المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تقتصر على اللجنة على إبداء رأى المجلس وهو الذى يصدر القرارات ، وهذه المسألة ليست محل بحث الآن - ولكن الذى أبلغنى لطرحها هو قرار اللجنة بحفظ العريضة لمخالفتها لمبادئ الدستور .

المقرر - لقد وقع خطأ ماى فى الفعل فذكرت عبارة "لمخالفتها لمبادئ الدستور" خطأ . والواقع أن اللجنة بنت رأياً فى حفظ العريضة على الفقرة ٣ من المادة ١١٠

الرئيس - قرر المجلس حفظ العريضة رقم ٢٥ طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٦ للحلها من التوقيع ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٧ طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ٢٨ شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٩ لعدم الاختصاص طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٣٠ للحلها من التوقيع ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم محمد منصور فقيرى - لا يصح حفظ العريضة رقم ٣٧ الخاصة بالنظام من إنشاء مدرسة فنية .
الرئيس - لقد قرر المجلس حفظها .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشتا - لم يؤخذ رأى المجلس فى المراض السابقة .

الرئيس - لقد وافق المجلس على رأى اللجنة فيها .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشتا - بعض هذه المراض على خلاف فى اللجنة ولم يؤخذ الرأى فى هذا الخلاف .

الرئيس - ألا يكفى عدم اعتراض المجلس للدلالة على موافقته ؟
هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ المراض رقم ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ للمريضة رقم ٧ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ١٥ لعدم وضوح موضوعها ومنها للمريضة رقم ٥٣ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة برفض العريضة رقم ١٦ شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور ؟
(موافقة) .

المقرر - قطعة الخلاف فى هذه العريضة هى هل تطبق المادة ٢٢ من الدستور عليها أم لا ؟

الرئيس - لقد قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ١٨ لعدم الاختصاص طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ١٩ لعدم الاختصاص طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢١ طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ العريضة رقم ٢٤ لعدم الاختصاص طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

العرائض

الى رأت اللجنة إحاطة الى القراءات والمباحث المختصة طبقا للقرنين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٤٩ الى لجنة الداخلية ؟

(موافقة) .

تحال العريضة المذكورة الى لجنة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٥٢ الى لجنة المالية والمحاسبة ؟

(موافقة) .

تحال العريضة المذكورة الى لجنة المالية والمحاسبة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ١ الى وزارة المالية ؟

مقرة الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - موضوع العريضة رقم ٨ للجنة من بسببى ايركلى هو نفس موضوع العريضة رقم ١

وقد رأت اللجنة حفظ العريضة رقم ٨ لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ - ووافقتها المجلس على ذلك - وراى فيما يتعلق بالعريضة رقم ١ إحاطتها الى وزارة الداخلية وهذا تناقض فكيف يقر المجلس رأيين مختلفين في موضوع واحد .

مقرة الشيخ القرم ابراهيم محمود زسى باشا - لقد اخذت كرامة اللجنة في تطبيق المادة ٧٢ من الدستور وركزت تصميمها على المجلس .

مقرة الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - لقد قوت أغلبية اللجنة رأيين متناقضين في موضوع واحد .

مقرة الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - يجب توحيد المبدأ وما دام أن اللجنة حفظت العريضة رقم ٨ فيجب أن تحفظ كذلك العريضة رقم ١

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفض العريضة رقم ١ شكلا طبقا للمادة ٧٢ من الدستور ؟

(موافقة) .

القرار - العريضة رقم ٨ مقدمة من أحد الأهلان عن نفسه لا من آخرين أما العريضة رقم ١ مقدمة من شخص عن أهالى بلكه .

مقرة الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - لقد وافق المجلس على رفض العريضة رقم ٥١ شكلا وبى مقدمة من ذى مرتضى وآخرين عن أهالى

بجورة .

القرار - لقد رأت اللجنة رفض العريضة رقم ٥١ شكلا طبقا للمادة ٧٢ من الدستور ولكنها رجعت من هذا الرأى عند نظر العريضة رقم ١ قرأت إحاطتها الى وزارة الداخلية مع أن الموضوع في الحالتين واحد ولهذا عرضنا الأمر على المجلس ليدلى رأيه في تطبيق هذه المادة .

الرئيس - لقد قرأ المجلس رفض العريضة رقم ١ شكلا طبقا للمادة ٧٢ من الدستور فأصبح المبدأ واحدا .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٢ الى وزارة الأشغال ؟

(موافقة) .

تحال العريضة المذكورة الى وزارة الأشغال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٣ الى وزارة المالية ؟

(موافقة) .

تحال العريضة المذكورة الى وزارة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٤ الى لجنة المالية ؟

مقرة الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - يجب رفض هذه العريضة أيضا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفض هذه العريضة ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٩ الى وزارة المالية ؟

مقرة الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - موضوع هذه العريضة من اختصاص الحاكم لأنها تتضمن طلب تعيين .

القرار - موضوعها يتضمن تعظيم من تأخير صرف من أطيان ترضت الحكومة ملكيتها .

مقرة الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - هذا الموضوع هو من اختصاص الحاكم ويدخل في حكم الفقرة الرابعة من المادة ١١٠ ولهذا يجب رفض هذه العريضة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفض هذه العريضة لعدم الاختصاص ؟

(موافقة) .

المرئىس - ألا ترون حضراتكم رفض المريضين رقم ١١ و ٢٠ لعدم اختصاص كذلك ؟

(موافقة) .

المرئىس - المريضة التي قرعتم رفضها ...

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم - كل المسائل التي تدخل في اختصاص الحاكم لا يفتت اليها .

المرئىس - كثرت الشكاوى من تأخير صرف أثمان الأحيان المتروعة ملكيتها تأخيراً قد يستغرق عدة سنوات ...

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم - إنذن ماثمة القيد الوارد في قانون النظام الداخلي للملكان ؟ هل للمسائل الواردة في العريضة من اختصاص الحاكم أم لا ؟

المرئىس - لقد قدر الخن ومقدم العريضة يشكون من تأخير الصرف فقط .

مفكرة الشيخ المحترم ميب دوس بك - النص الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم لا يمنع من قبول هذه العريضة .

لو أن رجلاً وقع عقد بيع قطعة أرض للحكومة ولم تصرف له الخن فتظلم من ذلك فلا تعد الشكاوى من ذلك من اختصاص الحاكم إلا إذا توقفت الحكومة عن الصرف .

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم - يعتبر هذا الموضوع من اختصاص الحاكم .

مفكرة الشيخ المحترم ميب دوس بك - بهذا التفسير يقضى المجلس على النص الذي يبيح تقديم شكاوى أو علامات بشأن مسائل تتعلق بمصلحة خاصة أو عامة .

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم - لاحظ أن حضرة الشيخ المحترم ميب دوس بك تكلم من صدر المسألة وترك مجزها .

مفكرة الشيخ المحترم ميب دوس بك - لو غلبت العريضة لقمة المختصة وأجيب عليه فقد يكون ذلك سبباً في عدم الجهد للشاكي إلى دفع دعوى .

إن الاحتياط الوارد في القانون الفرض منه ألا يتدخل المجلس في تبليغ شكوى أو مظلمة متعلقة بقضية منظورة أمام الحاكم .

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم - إن النص صريح في عدم اختصاص المجلس بالمسائل التي يكون من اختصاص الحاكم لا المسائل المنظورة أمام الحاكم .

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم - يمكن للتظلم أن يرفع شكواه إلى الحاكم في صيغة دعوى .

المرئىس - الواقع أن موضوع الشكاوى من اختصاص الحاكم . والأذن هل توافقون حضراتكم على إحالة العريضة رقم ١٧ إلى وزارة المالية ؟

مفكرة الشيخ المحترم دكتور قصبر بك - هذه العريضة يجب رفضها طبقاً للنظرة التي قررت .

قرع المجلس رفض العريضة المذكورة لعدم الاختصاص .

المرئىس - ألا ترون حضراتكم رفض العريضة رقم ٢٢ ؟

(موافقة) .

المرئىس - هل توافقون حضراتكم على دأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٢٣ إلى وزارة الداخلية ؟

(موافقة) .

تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إجماع بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية معلة

المباين الأميرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - تقرير اللجنة (١) -

الموافقة على تدرج بطريق الاستعمال - انظر مشروع القانون

المرئىس - بعد أن وزع على حضراتكم جدول أعمال جلسة اليوم ورد إلينا من لجنة المالية تقريرها عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية معلة المباين الأميرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد البر سليم - هذا الموضوع غير وارد في جدول الأعمال .

المرئىس - قلت إن هذه المسألة ودرت إلينا بعد توزيع جدول الأعمال وتطلب الحكومة تعديلاً بطريق الاستعمال .

مفكرة صاحب لمعاد على جمال المرعي بك (وزير الميريق والبحرية) - نرجو من هيئة المجلس الموقر تقرر هذا المشروع في هذه الليلة لأن المسألة متعلقة بموضوع يحتاج لاتخاذ إجراء عاجل سريع ولأن الباقي يحق بها النظر من كل جانب .

الرئيس - المبادئ بها خلل وينبغي من سقوطها وإنقاذها ترجو الحكومة نظر المشروع بطريق الاستعجال ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر نظراً لمشروع القانون المتقدم بطريق الاستعجال ،
على تقرير اللجنة .
(المحرر حفرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا) .

عقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - عدنى كلام أريد إبداءه .

الرئيس - خير الذى قلته فى اللجنة ؟

عقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - نعم .

الرئيس - تم فصل .

عقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - لقد توجهت إلى القلعة مع حضرة الشيوخ الثمانيين عند عيب باشا والقواء على أحد باشا لحماية الخلل الموجود بالبناء ، المطلوب فتح الاتحاد لترميمها لئلا ما يئذ كان هذا الاتحاد كافياً أو غير كافٍ ، لازماً أو غير لازم . فبالإضافة هناك جناب مدير المخابر الميرالالى وينتقل وأركان حرب واحد مدير أعمال مصلحة المخابر والمهندسين الذى يراقب عملية الترميم لأن وزارة الأشغال ابتدأت فى العمل فعلاً .

ما يراجع المخابر وهو قائمة على عدة مرصعات وانخفاضات فى موضع القلعة غير متصلة بعضها ببعض واستغرقت المانية ثلاث ساعات لأشغال مرصدة على المخابر والمكاتب والمنازل وإسناداً بعد آخر فوجدت أن بعضها صالح والبعض الآخر - وهو الأكثر - قديم جداً وحالته سيئة لعدم وجود النور والهواء والطرق الصالحة للتخزين مما يسبب تلك المخابر خطراً من الأشياء المخزونة بها .

هذه الحالة أصرها من قديم مذ كنت وزيراً للحربية وأذكر أنه من عشر سنوات تقريباً طلب مدير المخابر تجديد هذه الأماكن ونظراً لبعض الصعوبات صرف مبلغ ثمانية آلاف جنيه أو أكثر لأصلاحها حتى تقوم الحكومة ببناء غازين جديدة .

ولكن بعد ذلك بسنة أو اثنتين تكرر طلب التجديد وصرف المبلغ اللازم على الإصلاحات التى روى إنجازها واليوم بعد الطلب بفتح اعتداد آخر لإجراء ترميمات جديدة .

الواقع أن حالة المخابر - بنية كما قلت وغير صالحة للتعميم إلا فى أجزاء صغيرة منها وكل مبلغ يصرف عليها كأنه يرمى فى البحر أو فى المحيط وهو بجانبه الحاضرة يمكن أن تبقى خمس سنوات بدون خطر مع إجراء بعض ترميمات بسيطة مثل (برقة) السقوف وإصلاح ميازيب المياه وترميم شقوق الحوائط

الرئيس - يظهر أن القبة فى خطر لأنها قائمة على سائط به خلل .
عقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - هذا موضوع آخر لا علاقة له بالموضوع الذى نحن بصدده .

الرئيس - هل يمكن أن نأخذ على عهدتك وأنت غير مهندس مسؤولية سقوط الحائط ؟

عقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - أصبح لأن أوضع ذلك **الرئيس** - مساعدة وزير الحربية يريد الكلام .

عقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - لم أتم كلامى .

الرئيس - للوزير حق الكلام كلما طلب ذلك .

عقرة الشيخ المحترم محمد صبرى بك - ولكن ليس للوزير أن يقاطع حضرة العضو بل يجب أن يترك حتى يتم كلامه .

عقرة الشيخ المحترم اللورد محمود عزمى باشا - قبة مسجد محمد على والمخاض المستندة إلى اللذان يشير إليهما دولة الرئيس لا طلاقة لما بموضوع المخابر . وقد قلنا نظراً لوزارة الأوقاف - وهى الوزارة المختصة - أن الخلل الموجود فيها والإصلاح اللازم لذلك يتطلب أكثر من عشرة آلاف جنيه وقد شكلت لجنة للنظر فى هذا الموضوع .

أما المخابر فقد قلت - ولى خيرة بأعمال البناء لاشتغال بها قبل الآن ولو أنى لست مهندساً - إن المبالغ التى تصرف على ترميمها فى غير محلها وكأنها ترمى فى البحر لذلك رأيت الاكتفاء بمبلغ ألف جنيه لإصلاح الخلل الذى ارتكبته وزارة الأشغال من إقدامها على هدم بعض حوائط وإزالة بعض سقف حتى يمكن إعادة اللطالة إلى ما كانت عليه إذ يمكن الانتفاع بالمخابر مدة خمس سنوات كما قلتمت بالحكومة فى خلال هذه المدة بإشغال غازين جديدة بدلاً من فتح اعتادات من وقت لآخر لئلا نحل لها .

عقرة الشيخ المحترم محمد عزمى باشا - أرجو أن تسمحوا لى بشرح المسألة للجلس بشكل واضح : رأيت وزارة الحربية يفتن أن غازين مهمات الجيش فى القلعة فى حالة رديئة ويحتم أن الوزارة المذكورة كانت تقصم على الآن مصاريف إصلاحها ولكن ظهر لها أخيراً أن مبانى المخابر أصبحت مغلقة وأن حالتها حقيقة رديئة وأن كل الإصلاحات التى تمت إلى الآن ربما لا تؤدى إلى الفائدة المرجوة فترأت من الصواب أن تسترشد - محافظة على أرواح المبالغة وصيانة لاهتمامات حكومية كبيرة القيمة - بأمر سلطة لها الاختصاص التقنى والرازع فى تقدير ما يلزم من مثل هذه الحالة وكنت إلى وزراء الأشغال طالبة إليها بفتح أمر ضرورة القيام بالإصلاحات والترميمات اللازمة لهذه الورش والمخابر وهل هى مستعجلة أم لا .

فهل بعد هذا كله ترون حضراتكم رفض المشروع ؟

(تصفيق) .

عقصة صاحب المساعدة على أعمال البحر (وزير الحرية والبحرية) -
الحكومة ترى الاكتفاء بالبيان الذي أدلى به سعادة المقرر .

عقصة الشيخ المحترم عباس عوصه بك - كان اعتقاد أعضاء لجنة المالية في بادئ الأمر أن المبلغ المطلوب وضع اعتداد به سيذهب جهاد كما قال حضرة الشيخ المحترم محمود عزي باشا ولكن بعد أن عقدت اللجنة جلسيتين وحسقت المسألة تحقيقاً دقيقاً ولم تترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحاطت بها - خرجت باعتقاد عام بوجود إجراء الترميمات والأصلاحات المطلوبة حالاً حتى لا تكون حياة العمال مهددة بالخطر وكان رأى اللجنة في هذا بالإجماع عدا حضرة الشيخ المحترم محمود عزي باشا - ولقد أرى الموافقة على الاعتداد المطلوب .

عقصة الشيخ المحترم المهدي على أحمد باشا - قد كنت من بين أعضاء لجنة المالية للجنة لمتدنيين لمائة مائة وروش وعظائم الجيش والقلة وأنى أؤيد كل ما جاء بتقرير اللجنة وأوافق على الاعتداد المطلوب وأرجو من الحكومة الشروع حالاً في عمل الإصلاحات اللازمة .

فل مشروع القانون وهذا نصه :

” نحن نؤيد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٣ مصلحة المبانى الأميرية باب ٣ أعمال جديدة اعتداد إصاف قدره ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف من الجنيهات) لإجراء أعمال الإصلاح والتعميم اللازمة في مبانى ورش الجيش المصرى وعلاجه في القلعة .
ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الثالث .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .”

أخذ الرأى على هذا المشروع بالتأييد بالإسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بأغلبية سبعين صوتاً ضد ثلاثة أصوات .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

وقد حيت وزارة الأشغال العمومية بهذا الموضوع فشككت لجنة من رجال فنيين انتقلت الى القلعة وعايشت المخازن والورش واتضح لها أن الأمر يدعو حقيقة الى الإسراع في إجراء الإصلاح المطلوب ووضعت مقايضة عن هذه الإصلاحات بلغت قيمتها ٥٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى تقدم من أجله مشروع قانون يطلب اعتدائه الى مجلس النواب الذى أحاله الى لجنة المالية فانتدبت أحد أعضائها لقيام بمعاية مبانى المخازن والورش المشار إليها ورأى حقيقة أن حالتها رديئة ولا تتفق مطلقاً مع كرامة الجيش المصرى كما ظهر له أن الإصلاح المطلوب واجب وضرورى .

وبناء على ذلك أصدر مجلس النواب قراره بالموافقة على مشروع القانون بفتح الاعتماد المطلوب ويقتضى به الى مجلس الشيوخ الذى أحاله الى لجنته المالية وهذه قامت من ناحيتها باقتراح ثلاثة من أعضائها كقضم القيام بمعاية مبانى المخازن والورش المذكورة وقد قاموا فعلاً بمباعتها بمائة مائة - ذكر حضرة الشيخ المحترم زينا محمود عزي باشا أنها استغرقت ثلاث ساعات - مما يدل على أن حضرات الأعضاء الذين استبدوا للمعاية لم يأخذوا المسألة على ظاهرها بل تدققوا في البحث وكانت نتيجة ذلك التدقيق ظهور أن المخازن تحتاج حقيقة الى إصلاح مستعجل . وقد لاحظ حضرات الأعضاء المتدنيين أثناء المعاينة أن لوزارة الحرية هناك ورشة ميكانيكية كبيرة تقوم بأعمال الخيايا الخاصة بالجيش وبها من الآلات الثقيلة وماكينات الضغط ما يجعل بناء الورشة في حالة اعتزاز مستمر وأنه بسبب وجود هذه الورشة على مقربة من المحاط التائم عليه جامع القلعة لقت أعضاء لجنة المالية المتدنيين للمعاية - ولو أنهم ليسوا فنيين - نظر حضرات المهندسين ورجال وزارة الحرية الى وجود خطر محقق وكان من نتيجة ذلك أن وزارة الأشغال كلفت في اليوم التالى اليوم الذى تمت فيه المعاينة الى وزارة الحرية تحويل إن مبانى الورش أصبحت في حالة خطيرة ولذلك أوقفت وزارة الحرية العمل في الورشة المذكورة .

ثم حضر اجتماع لجنة المالية حضرة وكيل وزارة الأشغال وسعد أن سمع أقوال حضرة عضو المفاوض في اعتداد هذا المبلغ - أثبتت لجنة بمباراة صريحة أن الأعمال التي تمت الى الآن وإن كانت حفظت المبانى الى درجة ما من الخطر إلا أن الإصلاح المطلوب إجراؤه الآن هو إصلاح حتى يجب القيام به حالاً وقد عرضت على اللجنة الرسومات ومقاييس الأعمال المطلوب من أجلها الاعتداد سالت الدكتور لم يكن لدى اللجنة بعد سماع البيانات التي أدلى بها حضرته أقل اعتراض على الموافقة على مشروع القانون المزمع لأن البيانات التي قدمت إليها صادرة من جهة مختصة ولا يجب عليها التنبه الى وجود خطر للاحقة .

بأن عليه إذا أخذنا على محاسنها رفض هذا المشروع نكون قد أخذنا على محاسنها أيضاً مسئولية كل خطر يقع من هذا الرفض سواء منه ما يلحق بأرواح العمال أو أموال الدولة .

٦ - حلول

حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك في بلغا الاقتراحات والمراضى على حضرت الشيخ المحترم محمد بن بك

مقدمة الشيخ المحترم محمد بن بك - قدم حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك باشا استقالته من عضوية لجنة الاقتراحات والمراضى لأنه اختب في بلتين وفيه في عدد الأصوات التي حازها الأعضاء في انتخاب هذه اللجنة حضرة الدكتور زكي غنار الجزري أفندي وقد عرضت عليه عضويتها فاعتذر عن قبولها لاشتغاله في بلغا أخرى ثم عرضت على حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك الذي إليه في عدد الأصوات قبلها . فهل توافقون حضراتكم على أن يمل حضرته على حضرة الشيخ المحترم محمد بن بك باشا في عضوية لجنة الاقتراحات والمراضى ؟

(موافقة) .

مقدمة الشيخ المحترم محمد بن بك - أوافق على اختيارى لجنة المذكورة .

وفت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والواقعة العشرين مساء على أن يسود المجلس للاقتدار يوم الثلاثاء القادم ١٨ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٣٣) في الساعة الثامنة مساء .

أسماء حضرات الأعضاء

الذين اقترحوا على مشروع القانون الخامس فتح إمكاد إمكاد في بلغ ٥٠٠٠ جنيه في جناية مصلحة المبانى الأميرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٣

الأغلبية المطلقة ٣٧

الموافقون ٧٠

غير الموافقين ٣

أقر المجلس المشروع .

الموافقون

إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أبو زيد طعلاوى بك . أحمد السبازى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوقفقار باشا .

الدكتور أحمد رشيد عيافة بك . أحمد زهير باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . أدوار قصيرى بك . الدكتور أحمد يوسف عليه أفندي . اسماعيل مري باشا . الياس عوض بك . أمين حسين يوسف أفندي . أمين ساهى باشا .

جريس زانبرى باشا .

حافظ المشاوى بك . حاج تاجوم أفندي . حبيب دوس بك . حسن رشوان حامدى بك . حسن سعيد باشا . حسن على جازيه بك . حسن مظلوم باشا . حسين وأصف باشا .

الدكتور زكي غنار الجزري أفندي .

سلطان السعدى بك . سلطان محمود بنينى بك . سليمان عثمان أباطه بك .

شفيق سعد الله حلايه أفندي .

صالح حتى باشا .

طلعتان سيد أحمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقى عامر بدران . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الجيد البركى . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز الهسيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكرم شليهد بك . عبد الله سميكه بك . الشيخ عبد الحميد سليم . الزوا . عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا .

قلنى فهمى باشا .

كامل جريسى توكلا بك .

عبد أبو النصر انصار أفندي . الشيخ عبد الأحدى الظواهرى . عبد خيرات راضى بك . اللواء عبد صادق يحيى باشا . عبد فته بك . عبد قصى يكن بك . عبد فهمى الناضورى باشا . عبد محب باشا . عبد مصطفى عجمه بك . محمد منصور أفندي . عبد نجيب شكرى بك . محمود اسماعيل أباطه بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

نجيب برى بك . نخله المظبى باشا .

يعقوب بناوى عطية بك . يوسف طلاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

غير الموافقين

حسن صبرى بك .

اللواء محمود عزى باشا . مرمى محمود أفندي .

محضر الجلسة العاشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٨ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - الاجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - تبليغ المجلس المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب السعادة محمود شكوي باشا عضواً لمجلس الشيوخ .
- ٤ - حلف سعادته إليين الدستورية .
- ٥ - مرسوم بمشروع قانون بإعتماد الحسابات الخاصة لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالة الى لجنة الأوقاف .
- ٥ - مرسوم بمشروع قانون بشأن تأديب لائحة انتقاريين عن هيئة العمال بصلصة السجن - إحالة الى لجنة الداخلية .
- ٦ - مشروع قانون وأرد من مجلس النواب بإصدار الكونستبلات المنعرجين من مدرسة البوليس والادارة من مأموري الضبطية القضائية - إحالة الى لجنة الخفائية .
- ٧ - كتاب من حضرة المحترم رئيس مجلس نواب الجمهورية الباشا بإهداء الشكر على مساهمة جمعية مناصب المجلس .
- ٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والبرائض من الاقتراحات التي لحقتها البجة في ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ - تأجيله الى أن تقدم لجنة الخفائية تقريراً عن البحث الحال اليها بجملة ١٤ يولي سنة ١٩٣١ بشأن جواز تقديم حضرات الأعضاء المقترحات برقيات في المسائل المالية .
- ٩ - تقرير لجنة الخفائية عن الرقعة رقم ٢٠٠ المعلقة من يوسف إبراهيم - تأجيله الى أن تقدم لجنة المالية تقريرها عن هذه الرقعة .

رشيد عبدالحق بك . سلطان محمود بنس بك . نخله الطيبي باشا .
نجيب يحيى بك . الشيخ حسين والي .

ثانياً - بنيراند :

حضرة : عبد الحميد سليمان باشا . عبد طلعت حرب باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المال والسعادة صيفتاش يحيى باشا
وزير الخارجية . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . علي جمال الدين باشا وزير
الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب يرله بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاجه أفتدي .
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً - باجازات :

حضرات : بولس حنا باشا . الشيخ حسين صالح خليفة .
الدكتور فارس نمر . عبد أحمد حود باشا . الفرقي موسى
نؤاد باشا . الدكتور محمد طاهر بك . عبد محمود بك . ألبانيا
يوانس . عبد صديق باشا . سعد الله عبد الرحمن أفتدي .

ثانياً - باحتظار :

من جلسة اليوم حضرات : أحمد السبازي بك . حسن دشوان
حمادي بك . حسن علي جزوي بك . الدكتور أحمد

١ - الإجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيخ المحترمين الأباؤنا إجازة شعرا . وسعد الله ميلاد من السيد اتقى إجازة أسبوعين . وبعد صدق باشا إجازة لثانية رمضان . وذلك لمريضهم .
فهل توافقون حضراتكم على منحهم هذه الإجازات ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يقترح أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مرسوم

يتعين حضرة صاحب السعادة محمد شكري باشا عضوا بالمجلس
على سادة المجلس المستوردة

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٥ و ٧٦ و ١٠٣ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٠ (١٤ يونيو سنة ١٩٣١)
بتعيين أعضاء مجلس الشيخ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

وصحنا بما هوأت :

مادة ١ - عين محمد شكري باشا عضوا بمجلس الشيخ في الحال التي
خلا باستقالة محمد توفيق نسم باشا .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا
هذا .

صدر بمرأى القية في ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠ (١٨ يناير سنة ١٩٣٢)

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

احماعيل صدق

وزير الداخلية

احماعيل صدق

دعا حضرة صاحب الدولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم محمود شكري باشا
للف المجلس المنصوص عليها في المادة ٨٩ من الدستور لخطتها حضرة
بالصفة الآتية :

"أنسم باشا العظم أن أكون عضوا الوطن وللك مطيحا للدستور وقوانين
البلاد وأن أؤدى أعمال بالصفة والصدق" .
فهنا دولة الرئيس . وحياء حضرات الأعضاء بالتصديق .

٤ - مرسوم بمشروع قانون

وارد من وزارة الأوقاف بإعداد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف من
سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المالية - إسنائه إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الواردة من وزارة الأوقاف عن المرسوم بمشروع قانون بإعداد
الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المالية راجيا التكرم بمعرضه
نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون بإعداد الحساب
الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المالية راجيا التكرم بمعرضه
على مجلس الشيخ .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول وافر الاحترام ما

١٨ يناير سنة ١٩٣٢

وزير الأوقاف
أحمد علي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المرسوم بمشروع
القانون إلى لجنة الأوقاف ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى
لجنة الأوقاف .

٥ - مرسوم

بمروع قانون وارد من وزارة الداخلية بشأن تأديب الطلبة الخارجين من حية
البال بمصلحة السجون - إسنائه إلى لجنة الداخلية

على الكتاب الواردة من وزارة الداخلية عن المرسوم بمشروع قانون بشأن
تأديب الطلبة الخارجين من حية البال بمصلحة السجون وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نرسل لعلوكم برفق هذا مرسوما بمشروع قانون بشأن تأديب الطلبة
الخارجين من حية البال بمصلحة السجون بربطه التكرم بمعرضه على المجلس
وموافقاتنا بما يقرر بشأنه .

وتفضلوا دولوكم بقبول فائق الاحترام ما

١٩ يناير سنة ١٩٣٢

وزير الداخلية
احماعيل صدق

٧ - رسالة

تكتب من حضرة رئيس مجلس النواب الجمهورية اللبنانية بأعداد التكرار على نسبه
بحرمة معابد المجلس

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الأتم
تشرفت باستلام مجموعة مضايح مجلسكم المحترم وإلى شاكر لولتكم كل
الشكر على ذلك»

وتفضلوا دولتكم بقبول جزيل شكرى وفائق احترامى

رئيس مجلس النواب
محمد الجسر

٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من الاقتراحات التى لحقت بالجلسة ١٣ بتاريخ ١٩٣٢ - تأجيله إلى أن
تقدم لجنة الحفانية تقريرها عن البحث الحال فيها بشأن بوزا تقديم اقتراحات
يرغبان فى المائل الحالة من حضرات الأعضاء

(المقرر حضرة الشيخ المحترم مد الله سبحانه به)

مقرر الشيخ المحترم لورد قصير بك - البحث فيما إذا كانت
الاقتراحات مقبولة أو غير مقبولة شكلاً أمناً مرجعه إلى رأى الذى تصدره
لجنة الحفانية ويوافق عليه المجلس لأن مسألة قبول النظر فى الاقتراحات
يرغبان ما زالت موضع البحث فى لجنة الحفانية . ومن رأى وقف النظر
فى تقرير لجنة الاقتراحات المعروض الآن حتى يتقدم لجنة الحفانية إلى المجلس
برأيا . فإذا جرد فبوزا النظر فى الاقتراحات يرغبان نظراً فى الاقتراحات
ولاً فلا .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو انصراف - لا أناطر حضرة الزميل رايه
هنا . ولكنى أرى أن يجرى العمل كما كان جارياً باطراد حتى يتم الأمر
فى بحث المسألة الحالية إلى لجنة الحفانية بتقرير مبدأ فيها .

ليس من هذا ضرر على المجلس . وإنما هو أسلوب جريئ عليه من يوم
أن بدأ حياته السياسية . وقد جرى عليه مجلس النواب ومجلس الشيوخ
فى الدورة السابعة والدورة الحالية . وقد جرم عليه بالأمر حيناً الحكم
هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات . فلا وجه لوقف العمل . بل يجب
الاستمرار إلى أن يصدر من لجنة الحفانية قرار يثير الحالة وتوافقها عليه .
لذا أرجو النظر فى تقرير اللجنة عن هذه الاقتراحات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المرسوم بمشروع القانون
المذكور إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى
لجنة الحفانية .

٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بإصدار الكونستبلات المخربين من مدرسة البوليس
والادارة من مامورى الفيلقية القضائية - إحالة إلى لجنة الحفانية

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعددة فى يوم الثلاثاء ١٩ يناير سنة ١٩٣٢
فى تقرير لجنة الحفانية عن المرسوم بمشروع قانون بإصدار الكونستبلات
المخربين من مدرسة البوليس والادارة من مامورى الفيلقية القضائية -
ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

تأشرف بأن أرسل مع هذا لولتكم : مشروع القانون ، وتقرير لجنة
الحفانية ، ومعرض الجلسة المذكورة ، راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس
الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رستم

٢٠ يناير سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة
الحفانية .

مقرر الشيخ المحترم دودور قصير بك - القاليد السابقة أساسا قانون غير القانون المعمول به الآن . مسألة القياس الرجوع الى التقاليد القديمة ليس لها محل أمام النص الصريح الوارد في قانون النظام الداخلي للبرلمان . قبول الاقتراحات بطلبات أو عدم قبولها أمر مطروح أمام لجنة الحفائية . وستعرض نتيجة بحثها على حضراتكم في جلسة قادمة . ولا وجه للاستجواب .

فكل بحث وكل مناقشة في هذه الاقتراحات الآن أمر في غير محله .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - في صحيح أن هذه قاليد قديمة فقط . ولكنها قاليد جرى عليها المجلس في هذا الدور والفترة السابقة .

وإحالة المسألة إلى لجنة الحفائية إنما هي لمعرفة المراد من النص الوارد في قانون النظام الداخلي . وقد سمع رجلا هو أقرب الناس إلى واضع هذا القانون يوافق على نظركم في مثل هذه الاقتراحات . فيجب أن تجري في الأمر على ما كان عليه . أما القول بأن علنا هنا يخالف قانون النظام الداخلي فقول غير صحيح .

مقرر الشيخ المحترم عباس موصيه بك - كما اعتقد أن المسألة حلت حينما أبدى حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الوزراء رأيه بشأنها . ولذلك فاني لا أرى علة لتبديد المناقشة فيها .

ومن البت أن زعيم النظر في هذه الاقتراحات حتى يتقرر مبدأ تعرضه لجنة الحفائية لبحثه وسير عليه .

(تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم دودور قصير بك - القانون هو الذي يفصل بينا . فأما قانون صريح . ولا يمكن أن نخرج عنه . فلتؤخذ الأصوات في هذه المسألة .

مقرر الشيخ المحترم محمد عيسى بك - إن القانون صريح . وهذه المسألة عرضت على المجلس . وقد فيها قبل الآن قرارا بعد أن تكلم حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الوزراء فيها . ووافق على إحالة مثل هذه الاقتراحات إلى اللجان . وأخذ المجلس بهذا الرأي .

وبناء على هذا لا أرى أن نخذ من هذا القرار ونقول إن هناك خطأ أو قوى نضطرهم من لجنة الحفائية .

فالمجلس هو الذي يقر . وقد سبق أن قرر إحالة مثل هذه الاقتراحات على اللجان المختصة . على أنه إن كانت هناك مخالفة لنص قانون النظام الداخلي للبرلمان . أنه يحرم على المجلس أن ينظر في مثل هذه الاقتراحات . فان المجلس وحده الذي يقرر ما يراه في ذلك . خصوصا بعد تصريح الحكومة بأنها راس . هذه الاقتراحات .

فيما على هذا لا أرى علة لتأجيل .

اللجنة العروض عليها

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - المجلس قرر إحالة هذه المسألة إلى لجنة الحفائية . وقد عقدت اللجنة جلسات وتناقشت فيها . ومنعقد هذا أيضا لبحثها . وهي مسألة لا تستدعي الاستعجال .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك - خصوصا أنها مسألة دقيقة .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - إن فرضنا الآن أن لجنة الحفائية بعد أن تدرس المسألة تقرر عدم قبول اقتراحات بطلبات . فما يكون العمل ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد عيسى بك - قرار لجنة الحفائية في الأمر ليس بكاف .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - إذا قررت لجنة الحفائية عدم قبول اقتراحات بطلبات ووافقها المجلس على رأيها وتكون قد قبلت اليلة النظر في هذه الاقتراحات المعروضة فلنا حق في تناقض بين الرأيين فالأولى أن نختار حتى تبدي لجنة الحفائية رأيها في الموضوع ويصدر المجلس فيه قرارا .

أصوات : هذا في محله .

المقرر - هل توافقون حضراتكم إنذار على تأجيل النظر في تقرير لجنة الاقتراحات والبرائض المعروض على حضراتكم الآن إلى أن تصدر لجنة الحفائية رأيا في الموضوع ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سمير بك - بإحضرات الأعضاء إلى استاذن المجلس الرجوع إلى البيان الذي ألقته بالجلسة الماضية عن الخلاف الذي نشأ بين حضرات أعضاء لجنة الاقتراحات والبرائض فيما يخص تنفيذ الشرط الأخير من المادة ٢٢ من الدستور ...

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم أبو بكر بك - هل أثير هذا الخلاف من جديد في اللجنة بشأن موضوع مطروح على المجلس لنظره حتى نجمع إلى ذلك اليان ؟

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سمير بك - لا . ولكن لي اقتراح في هذا الموضوع .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم أبو بكر بك - لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم اقتراحه مكتوبا بالطريق القانوني ليسنى نظره بالمجلس . وبما أن المطروح أمامنا لنظره الآن هو تحرير اللجنة من الاقتراحات لا البرائض ولم يتم خلاف جديد بين الأعضاء شأن تنصير المادة ٢٢ من الدستور فلا عمل إنذار للبحث الذي يرغبه حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمير بك .

فقرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك - إن ما أيدىه الآن متعلق بصح سابق لم يصدر المجلس قراراً صريحاً فيه . ومن الضروري وضع قاعدة ترجع لها اللجنة في المستقبل .

القرار - هذه العريضة أجبلت إلى بلتي الحفانية والمالية . ويظهر أن لجنة المالية لم تتمكن من تقديم تقريرها لوجود أعمال أخرى لها .

فقرة الشيخ المحترم عباس عوصه بك - يجب لإجراء النظر في تقرير لجنة الحفانية إلى أن تقدم لجنة المالية تقريرها .

فقرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم - ينبغي أن تتكاتف لجنة المالية ورأى لجنة الحفانية ، ولهذا يحسن تأجيل نظر تقرير هذه اللجنة حتى تقدم لجنة المالية تقريرها .

القرار - لاحق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إجراء النظر في هذا التقرير إلى أن تقدم لجنة المالية تقريرها ؟

(موافقة)

(حضر حضرة صاحب السطة أحد على باشا وزير الأوقاف) .

وفت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والربع الساعة والستين مساءً على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٢ يناير سنة ١٩٣٢) في الساعة الثامنة مساءً

فقرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك - إن ما أيدىه الآن متعلق بصح سابق لم يصدر المجلس قراراً صريحاً فيه . ومن الضروري وضع قاعدة ترجع لها اللجنة في المستقبل .

فقرة الشيخ المحترم عبد العظيم بك - لا يمكن المجلس النظر في هذا الموضوع إلا إذا وقع خلاف جديد وعرض على المجلس .

فقرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك - الرأي المجلس .

٦ - تقرير لجنة الحفانية

عن العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف إبراهيم - أيدىه إلى أن تقدم لجنة المالية تقريرها عن هذه العريضة

(المرحومة الشيخ المحترم أحد طلت باشا) .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لولايتكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف إبراهيم المزارع بالبنيا طلب شمول قانون تخفيض الاجارات الزراعية الصادرة في ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الأراضي التي يزرع بها نخيل وحطب وموالج .

وقد اقتضت اللجنة حضرة الشيخ المحترم أحد طلت باشا رئيس اللجنة ليكون مقرراً لها أمام المجلس .

وتفضلوا دونكم قبول فائق الاحترام

٢٤ شبيرة ١٩٣٢

رئيس اللجنة
أحد طلت

محضر الجلسة الحادية عشرة

المتقدمة علنا في يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ١٣٥٠ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٦ - كاتب من وزارة الداخلية عن الاقتراح الحال اليه المقدم من حضرة الشيخ المحترم علي بنس باشا يتضم المبررات على أساس المساواة بينها ووضع المميزين في درجة واحدة .
- ٧ - القرائن من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور الخدي :
(١) عدم إلقاء مدرسة تلقن الابتدائية وعدم إحالتها الى مجلس مديرية القرية .
(ب) ترك تلك الاجازات من سنة ١٩٢٠ - ١٩٣١ اقرارية وحل جميع مقرو الايجازات سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية -
إحالتها الى لجنة الاقتراحات والمعرض .
- ٨ - سؤال مرجه الى حضرة صاحب المطال وزير الخزانة من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك عن اختلاف القى وجد بين التصليل الكيناري لمائة طوى ضبطت عن أحد الأجانب في المسجل المصري ومسل دوما وعن الأمر الذي يرتب على ذلك .
الإجابة عليه .

- ١ - الصديق علي محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينتج امكانين لمنازين في ميزانية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (نص ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ مصلحة القى باب ٣ أعمال جديدة) أرهبا يبلغ ٨٤٠١ جنيهه بصفة قرض من الحكومة لشركة سكة حديد الدقا من المنتجات للمصلحة القى قامت بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في السنة من ١٩٢٦ - ١٩٣٠ وقامت بها يبلغ ١٦٤٣ جنينا قيمة المبالغ المحسنة من نفقات المنتجات المتبقية من السنة قديا - إحالة الى لجنة المالية .
- ٣ - مرسوم بمشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحالة الى لجنة الأوقاف .
- ٤ - مرسوم بمشروع قانون يربط ميزانية الجبال الأرض والمعاد البرقية الطبية الاسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحالة الى لجنة الأوقاف .
- ٥ - مرسوم بمشروع قانون اعتماد الحساب الخاص لجامع الأرض والمعاد البرقية الاسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالة الى لجنة الأوقاف .

ثانيا - باعتذار :

عن جلسة اليوم حضرات : الشيخ حسن والي . حسن رشوان . هادي بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . طه خان سيد . عد سالم بك . محمد طلعت . رب باشا . يوسف فتاوى باشا .

ثالثا - بغير إذن :

حضرات : سلطان محمود بهنسي بك . عيسى زايد باشا .
القريق موه . فؤاد باشا .

اجتمع المجلس الساعة الثامنة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المقترعين ما عدا :

الثانين :

أولا - بإجازات :

حضرات : الأثنا إقانس . محمد صديق باشا . صديق عياد : ن
افندي . پولص حنا باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المثل والمصلحة : أحمد بن يشا وزير الأوقاف . حافظ حسن بن يشا وزير الزراعة . علي ماهر بن يشا وزير المالية . محمد علي بن يشا وزير المعارف العمومية . علي جمال الدين بن يشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد نجيب براده بك . إبراهيم زيات بك . شقيق صفطه حلاهمندى . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ لم يترشح أحد .

الرئيس - صق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح امتدادين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ حملة إلى باب ١٣ أعمال جديدة) أدلها مبلغ ٨٤٠١ جنيه بصفتها قرض من الحكومة لشركة شركة حديد البقا من ثقات السبعة التي لا تبا في الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في السنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وفتحها بمبلغ ١٦٤٣ جنيها لينة المبالغ المستفدة من ثقات الثقات المستفدة من السنة - إكمال إلى لينة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٦ يناير سنة ١٩٣٣ في تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح امتدادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٢ حملة إلى باب ١٣ أعمال جديدة) أدلها بمبلغ ٨٤٠١ من الجنيهات بصفتها قرض من الحكومة لشركة شركة حديد البقا عن الثقات السبعة التي قامت بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في السنة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وفتحها بمبلغ ١٦٤٣ جنيها قيمة المبالغ المستفدة من ثقات الثقات المستفدة من السنة نفسها - ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فاقترب بأن أرسل مع هذا الملوك مشروع القانون - ونقره لجنة المالية - وعرض الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتغضوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٢٧ يناير سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟ (موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٣ - مرسوم

بموجب قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية إكمال إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من وزارة الأوقاف عن المرسوم بمشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أقترب بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ، وأجبا التكرم بعرضه على مجلس الشيوخ .

وتغضوا لأصحاب الدولة بقبول واقر الاحترام

٣١ يناير سنة ١٩٣٢
وزير الأوقاف
أحمد علي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المرسوم بمشروع قانون المذكور إلى لجنة الأوقاف أو إلى لجنة المالية ؟

أصوات : إلى لجنة الأوقاف .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

٤ - مرسوم

بموجب قانون يربط ميزانية لإصلاح الأزهر والمطاع الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إكمال إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من وزارة الأوقاف عن المرسوم بمشروع القانون وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أقترب بأن أرسل مع هذا مرسوما بمشروع قانون يربط ميزانية لإصلاح الأزهر والمطاع الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ، وأجبا التكرم بعرضه على مجلس الشيوخ .

وتغضوا لأصحاب الدولة بقبول واقر الاحترام

وزير الأوقاف
أحمد علي

٣١ يناير سنة ١٩٣٢

(١) موضوع الصلح في القسم الإداري بأعمال القنصل تتأمله البحث أخيراً بناء على اقتراح نظره مجلس النواب بجلسه المتعقده في ٦ مايو سنة ١٩٣٧ حيث قرر الموافقة على اعتباره اقتراحاً برقية . وهو يتضمن تحضير مشروع لتلك الصلح بالمديرية والمحافظات والمراكز والقري التابعة لها توفيراً للزمن وتسهيلاً لعمل الموظفين الإداريين . ومن ذلك الوقت أخذت الوزارة تبحث الموضوع مع الوزارات والمصالح المختصة ومنها مجالس المديرية . وكلما وصلت مسألة منها إلى الدور الذي يصبح معه العمل فيها فصلت الوزارة في موضوعها على ضوء ما وصلت إليه من نتائج .

(٢) إن وضع المديرين في درجة واحدة يتناقض مع الفرض الذي من أجله وضعت في درجات متفاوتة وهو إحياء روح التنافس والطموح في خدمة المصلحة العامة كما أن المديرين تتفاوت من بعضها في درجة العمران واتساع نطاقها وحالة أهلها المدنية والمالية . وقد خصصت لكل مديرية درجة بمسبب حالتها الخاصة .

وتفضلوا دولكم بقبول باقي الاحترام ما

تحريراً في ١٩ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٧ يناير سنة ١٩٣٢)

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

٧ - اقتراحات

خندان من حشرة الشيخ المحترم محمد مصور المدي

(١) عدم إلقاء حشرة طير الابغيات وعدم إحالتها إلى مجلس مديرية

القرية - إحالة إلى لجنة الاقتراحات والمعرض

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟
لم يقرض أحد .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

(ب) تركت الأبيار من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لأزواج دخل حجم

خود الأبيار ليلية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزامية - إحالة إلى لجنة الاقتراحات

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟
لم يقرض أحد .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة الرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

٥ - مرسوم

بمدرج قانون إعداد الحساب الخاص بإيجاع الأثر والمعاد الدينية المالية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالة إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الواردة من وزارة الأوقاف من الرسوم بمشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوماً بمشروع قانون بإعداد الحساب الخاص بإيجاع الأثر والمعاد الدينية المالية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية ، وأجاء التكرم بوضعه على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بإصاحب الدولة بقبول وأقر الاحترام ما

وزير الأوقاف

أول فبراير سنة ١٩٣٢

أحمد علي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

٦ - كتاب من وزارة الداخلية

من الاقتراحات المالية المقدم من حشرة الشيخ المحترم علي فهمي بإتاء بتجسم للميراث على أساس المداواة بينا ووضع المديرين في درجة واحدة

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إعزاء إلى خطاب دولكم رقم ٣٧٧ / ٢٢٢ بشأن الاقتراح المقدم من حشرة الشيخ المقدم علي فهمي بإتاء بتجسم للميراث على أساس المساواة بينا ووضع المديرين في درجة واحدة قيد بما يأتي :

٨ - سؤال

وجه الى حضرة صاحب المالى وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك عن الخلفاء القديسين من الخليل الكيناوى القسطنطينية ضبطت عند أحد الأجانب فى الممل المصرى وحصل روميا عن الأثر الذى يرتب حل ذلك - الاجابة عليه .

الرئيس - حل ممل وزير الحفانية مستند لأجوبة على هذا السؤال ؟

مفكرة صاحب المالى على ماهر باشا (وزير الحفانية) - تم يكفى...

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - استسمح ممل الوزير فى أن أوض السؤل :

تشرت إحدى الجرائد المصرية فى اوائل شهر يناير من هذا العام خبرا هو أن أحد بائى الحلوى كانت فى حيازته حلوى بها حشيش فغضبها البوليس...

مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم اولى بك - لحضرة الشيخ المحترم أن يتلو سؤاله فقط .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - لى أن أوض السؤل طبقا لما يقضى به قانون النظام الداخلى للبرلمان .

مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم اولى بك - قبل التلاوة ؟

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - نعم .

مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم اولى بك - استنادا الى ما مدققت القانون المذكور ؟

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - الماددة موجودة فى باب الأسلحة والاستجوابات .

مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم اولى بك - ليس فى القانون الذى تشير اليه تدعى ينبع لسؤال أن يوضح سؤاله .

الرئيس - إذن يتل السؤال .

على السؤل المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو دوتكم عرض سؤل الآتى على حضرة صاحب المالى وزير الحفانية للاجابة عليه .

وتغفلوا بغير لائق احترامى

١٨ يناير سنة ١٩٣٠

أحمد نجيب براده"

سؤال

حضرة صاحب المالى وزير الحفانية

تشر الدكتور جبرائيل بحرى فى بعض الجرائد المحلية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٠ أن قد ضبطت مائة حلوى عند أحد الأجانب بقيمة أن بها حشيشا ، وقرر الممل الكيناوى المصرى القضاء بوجود الحشيش فعلا ، ولكن محكمة القضاة أرسلت الحلوى لممل روما ، وقيل إن هذا فى وجود الحشيش بالحلوى . واستند الى ذلك حكمت المحكمة بالبراءة ، وترتب على هذا الحكم أن كتبت المصحف الأجنبية تطعن على الطريقة المتبعة فى الممل المصرى وبمضا طعن فى نزاهة الممل وكفايته . فإ أن الحلوى ودعت الأجنبية لممل فيها لجمهور . وقد قصت هذه المسألة الباب للملح على تحليل المامل الكيناوى الرسمية أمام المحاكم الأهلية عند الدفاع عن التهم فى مواد المخدرات وغيرها .

فهل حقيقة وجد الخلاف بين ما قرره ممل روما وما قرره الممل المصرى القضائى ؟ ولذا كان قد وجد حقيقة هذا الخلاف ، فهل يفضل ممل الوزير بيان الطريقتين اللتين اتبنتا فى التحليل وبين أيهما أصوب علما وعملا . ولذا كانت طرقة أوروبا هى الأصوب ، فهل يفضل بتصريح يقيد الممل فى الطريقة التى كان يتبعها الممل المصرى . مع فضل معاليه بإفادة المجلس عما سمعته مع المتهمين الذين حكم عليهم بقوليات استنادا على تحليل مامل الكيناوية .

وأما اذا كانت الطريقة الأوروبية خطأ فهل لا يكون من الأنسب بند إثبات ذلك أن يشر تقرير ديمى عن الواقعة وما جرى فيها لتطعن النفوس ؟

أحمد نجيب براده"

مفكرة صاحب المالى على ماهر باشا (وزير الحفانية) - موضوع السؤل الذى وجهه حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك دقيق لأنه يتعلق بقضامين ويكتفى الرد عليه أن أقص واقعة الحال وما اقترنت به من الإجراءات ، ومنها يمكن لحضراتكم تبيين الجواب على جميع أجزاء هذا السؤل :

فى يوم ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ أرسل جناب مدير المكتب العام للواد المخدرة الى مصلحة الطب الشرعى حزين خموين بنجام القضاة الإيطالية جهة عينت ضبطا بمحل دوكا . أما الحرز الأول منهما فبعية صغيرة فيها أقراص فينيتال (Vergal) وبالحرز الثانى مسجون تصنع منه هذا الأقراص . أجرى الممل الكيناوى لمصلحة الطب الشرعى التحليل فبين أنه يوجد بهذه البعيات حشيش .

كذلك ضبطت بعيت أخرى فى تواج مختلفة من جهات القنطر وحلقت فى الممل الكيناوى لمصلحة الطب الشرعى كما أجرى تحليلها فى مامل مصلحة الصحة وظهر أن بها حشيشا .

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد نجيب برودة بك — أشكر معالي الوزير كل الشكر على بيانه كما أشكر إدارة الطب الشرعي على دقة أبحاثها وأرجو معالي الوزير أن يفينا إذا كان الاتفاق الذي يشير إليه يسرى على جميع التفتيشات أو أنه قاصر على التفتيشات الإيطالية فقط ؟

مفكرة صاحب المقام على ما هو مبني (وزير الحفانية) — الطريقة التي تم الاتفاق عليها هي طريقة عملية ، فأذا وجدت ضرورة تستدعي تطبيقها فيما يتعلق بالتفتيشات الأخرى ، فليس هناك ما يمنع من اتفاهم معها بشأنها .

المريض — وردت لنا ميزانية الدولة للسنة المقبلة ، ومستوزع على حضراتكم غدا للاطلاع عليها ولخصها تمويها لنظروها بعد مجلس النواب .

ليس لدينا من الأعمال ما يستدعي عقد جلسة قريبة ، فهل نوافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ أو يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ وخصوصا أن عطلة العيد قادمة وكل عام وحضراتكم بخير .

أصوات : تكون يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

رعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء على أن يعود المجلس للاستناد إذ أن يوم الاثنين ١٥ شوال سنة ١٣٥٠ (٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢) في الساعة الرابعة مساء ٤

ولما عرض الموضوع على التفتيشات الإيطالية أثبتت الموسو مانثيا أن البينات المضبوطة حديثا ولكن النطاق قدم تحريرا استشاريا ينبغي وجود الحشوش .

لذلك أرسلت البينات إلى روما فكان رأى السنيور ردا الخبير روما عثقا لرأي مصلحة الطب الشرعي .

ولما علمت هذه المصلحة بالنتيجة المذكورة أتم مديرها اهتماما عاليا لاستبلاء الحقيقة . فأعاد البحث في العمل الكيماوي لمصلحة الطب الشرعي كما أرسل من هذه البينات إلى كلية الطب وهناك أجرى البحث بالطرق الميكروسكوبية والفسيولوجية والكيماوية . وكذلك أرسلت عينات أخرى منها إلى مصلحة الصحة أجرى بحثا بكل الطرق الفنية أيضا فباعت نتيجة هذه الأبحاث جميعا في تلك المعامل الثلاثة مؤيدة لنتيجة التحليل الذي قامت به مصلحة الطب الشرعي من أول الأمر ، وهو إثبات وجود الحشوش .

وقد ظهر من مقارنة الأبحاث التي تتبعها مصلحة الطب الشرعي بتلك التي يجري العمل عليها في المصاهد الأخرى أنها بحوث تسير على أحدث الطرق الموثوق بها فيها واتضح أنها تشمل المباحث التي فلم بها خير وروما وتزد عليها دقة .

ولذلك اتصلت الوزارة بالسلطة التفتيشية القضائية وحصل التفاهم بينهما على حل يعمل به في المستقبل من شأنه أنه يكفل بطريقة حاسمة كشف الحقيقة وتوجيهها بين السلطات التفتيشية والمخفية . (تصديق)

محضر الجلسة الثانية عشرة

المعقودة علنا في يوم الاثنين ١٥ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

ملخص

١ - ١٩٣١ - موافقة المجلس على أن يستمر المحك بوضع
اللائحة الداخلية وفي الطرق العلقات الخاصة بتدليل الرسوم
بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

١١ - مشروع قانون بإصدار الكونستبلات المتفرجين من مدونة البوليس
والإدارة من مأموري المنطقة الخامسة .

تقرير لجنة الخزانة
إقرار مشروع القانون .

١٢ - عود إلى الأسئلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات
من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف المتعلق من أجود
السيارات في الخط بين الجاويرو وصرو عن مدله الشيخ الكريم
وانشاء خطوط السبورات من صرو إلى مؤوف ومنها إلى
أخرون - الإجابة عليه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من
حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف المتعلق من ضريبة
السكان الزراعية التي فرضت في هذا العام على الملاك بحدودية
التمتع - الإجابة عليه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من
الشيخ المحترم السيد موشيك عما يذاع من الرغبة في العمل من
قانون عقيد الزمام المعلق - الإجابة عليه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية من
حضرة الشيخ المحترم يعقوب يادى بك عن العبادات الوعدة
في المستشفيات المزودة - الإجابة عليه .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية من
حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف المتعلق من أجود
خفر القرب بحدودية إيجية - الإجابة عليه .

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من
حضرة الشيخ المحترم محمد عبد بشار عن مرض أوراق بيع ثلث
الحكومة لتزكيت القرض .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من حضرة
الشيخ المحترم محمد عبد بشار عن عرض الائتلاف الذي تم بين
الحكومة والفرقة التجارية المصرية لراء الأخطان المزمعة البيع
برئاسة البنك والأوراق الخاصة بهذا الموضوع .

١٣ - مشروع قانون خاص بطرح البصر أمامه - لأجله إلى جلسة الكلية .
(١١)

١ - الاجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ المجلس وثيقة المرسوم بحجب يرمى بك حضور المجلس - إعلان
خلافه - قرار المجلس تنزية أسرته - وقف الجلسة جنابا .

٤ - اختيار المجلس بصفة حضرة صاحب السعادة وزير مجلس الوزراء من
الجنة التي وجدت على مقربة من سراى دوله وتنته بذلك مع استكمال
المجلس ومعه لا أعمال الاجازة .

٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح أملاك إقطاعي في ممتلكات
السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ - وزارة الأشغال
العامة - فرع ٣ - مصلحة المياه الأميرية - باب ٣ -
أعمال جديدة) يبلغ ٥٠٠ جنيه من أصل التكاليف المقدمة لياه غير
ثالث في حين الاستكبرية - إجابته إلى لجنة المالية .

٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢
لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمرقة الجرفية - إجابته إلى لجنة المالية .

٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يرسم الاتاج على حاملات
الأرض أو محتويات الصناعة المحلية - إجابته إلى لجنة المالية .

٨ - جواز أسلحة إلى حين حضور حضرات المرزاة الموجهة لهم .

٩ - مؤالات :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الحرية والبرية
من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يادى بك بشأن إنشاء حامل
مادة الكفاءة العظم الأولى من كتلة عسكرية - الإجابة عليه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الخزانة من حضرة
الشيخ المحترم محمد مصطفى جبره بك عن تجزير الباشاين بإداة شارة
ومعنى أصحاصيا من القصر الذي بشأن ذلك - الإجابة عليه .

١٠ - اقتران :

(١) اقتران من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب بإداه بك إشراف
جميع القبع الذي يرض البيع في الأسواق للمصرية وإصدار
أوراق توريد مالية يقيته - لتناوله عنه .

(ب) اقتران من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد بشار بتشكيل لجنة من
بين حضرات أعضاء المجلس لوضع اللائحة الداخلية ونظر
في كل اقتراح يقدم بالمجلس كما على في المرسوم بقانون رقم ٨٨

٣ - تبليغ المجلس وفاة المرحوم نجيب برعى بك العضو بالمجلس

إعلان المراحل - قرار المجلس بترتيب أسره - إيفاء الجلسة حدادا

الرئيس - ورد المجلس كتاب من حضرة مدير المنيا يخبر المجلس فيه
بوفاته حضرة المرحوم نجيب برعى بك عضو المجلس هذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بإحاطة دولتك علما أن صاحب الدولة محمد نجيب برعى بك عضو
مجلس الشيوخ الممين قد توفى لى رحمة الله بتاريخ ١٥ فبراير الجارى .
وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ مدير المنيا

عنه : محمد رشدي أحمد

فأبلغ حضراتكم ذلك مع شديد الأسف وأعلن دخولنا وأرجو أن توافوا
على تقديم الفداء لأسره باسم المجلس وعلى إيقاف الجلسة خمس دقائق
حدادا عليه .

(موافقة) .

أوقفت الجلسة حيث كانت الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة مساء .

أعيدت الجلسة الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة عشرة مساء .

٤ - اغتيال المجلس

بمناة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من التنبؤ إلى وضعت على
معرفة من مراد ذلك وبذلك واستنكر المجلس ومنه لا مجال للأجابه

مقرر الشيوخ المحرم عباس عرمه بك - حضرات الشيوخ المحترمين:
تصلون حضراتكم أن هذه أقل جلسة عقدتها مجلس الشيوخ عقب حادثه
الشرع في الاعتلاء على حياة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
بوضع قبلة في الشارع الموصل إلى داره وعلى بعد خمسة وأربعين مترا منها
ولذلك تم فتح لهذا المجلس على أثر وقوع ذلك الحادث فرصة تقديم خالص
التعازي لدولته على لحظه حياته التالية

الرئيس - يحسن إبداء الكلام في هذا الموضوع حتى يحضر دولة
رئيس الحكومة .

مقرر الشيوخ المحرم عباس عرمه بك - هنا لا ينع من أن تظهر
اعتباطنا بمناة خصوصا وأن المسألة لا تقتصر على ذلك فقط بل تتعداه
إلى أن البلاد جميعا حوط هذه التشريعات الإجرامية . نحن اليوم نبرهن
شعورا فسادا أن كان دولة رئيس مجلس الوزراء حضرا في الجلسة أم غير حاضر
فيها فهذا لا يمتنع من الصبر عن احساسنا وشعورنا بنحوه ومن احترامنا لكل
البرام التي من هذا القبيل .

اجتمع المجلس الساعة الرابعة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى
ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :

القائمين :

أولا - باجازات :

حضرات : الأجي بؤانس - سليم خليل بطرس بك . سلطان
بهني بك .

ثانيا - باعتذار :

عن جلسة اليوم حضرات :

حسن رشوان حادى بك - حافظ المنشاوى بك - حسن مغلوب
باشا . أمين فالى باشا . سلطان السعدى بك - سليمان عثمان
إبائه بك . على فهمى باشا . اللواء محمود عزمى باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المال حافظ حسن باشا وزير الزراعة
وحضرة صاحب السادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براد بك - ابراهيم راتب بك - شفيق سمدة حلايه انقضى .
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الاجازات

الرئيس - طلب كل من حضري الشيوخ المحترمين سليم خليل
بطرس بك إجازة لمدة شهر وسلطان بهني بك إجازة لمدة عشرين يوما لمرضه
فهل توافقون حضراتكم على هاتين الإجازاتين ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يترشح أحد .

الرئيس - صق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا نزاع في أن شرما تحمى به مصر سياسيا هو القتل السياسي . ولكن على مجلسنا الموقر قبل أن يبنى على حادث معين أن يخطر فصل القضاء فيه .

فالبنابة التي وقعت هي الآن بين يدى القضاء وليس لنا مطلقاً أن نسيق القضاء إلا قد يكون من نتيجة التحقيق القضائي أن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لم يكن مقصوداً بها .

لذلك - مع سبق قولي باستكمال كل جريمة ترتكب ضد أي مصري كان لسبب سياسي إنما هي جريمة ترتكب ضد مصر كلها - أرى واجباً علينا أن نكون حذراً وأن نقررت وننظر كلمة القضاء .
(تصفيق)

مقرر الشيخ المحترم إلياس حوصري بك - عاروق التي ذكرتها لا تنصب مطلقاً على الحوادث الباطنية المتطورة أمام المحاكم الآن . وقد كنت من رجال القضاء وطبيباً فك أرف واجبي نحو القضاء واحترمه كل الاحترام . ولكني أتمنى بشأن حادث لم يصل إلى القضاء بعد وما دام لم يظهر القاتل لأن تكون البشارة التي قالها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بلا علاقة لما بما ألبسته .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - كيف لا تكون تلك الحادثة في يد القضاء والتحقيق جارٍ فيها فلا . فالأمر قيل القضاء قصد به القضاء بقضية القضاء والجلسات والقضاء القائم . فالسألة الآن في يد النيابة والنيابة جز من القضاء .

مقرر الشيخ المحترم عبيد دوس بك - أما وقد أثيرت هذه المسألة فلا على مطلقاً في اعتقادي للأخذ والرد فيها .

قد قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك إن المسألة في يد القضاء وهذا قول صحيح لأن النيابة العمومية سائرة في التحقيق وقال حضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك إن المسألة تستوجب تهتة دولة رئيس الحكومة وهذا صحيح أيضاً .

إن القنبلة سواء أقصود بوضعها الاعتداء على حياة دولة رئيس الحكومة أم لا فقد وجبت فعلاً على مقربة من داره وكان يمكن أن يصيبه مكره بسببها .

لهذا - وبغير تحديد المسؤولية والمسؤولين وبغير تعيين لفرضهم - فإن نجاة دولة رئيس الحكومة من قنبلة قصد بها هو أو غيره أمر يستوجب من المجلس أن يقرر تهتة واستنكار مثل هذه الجرائم .

فأقترح على حضراتكم - بغير تعيين الفرض الذي وضعت من أجله القنبلة كما قلت وبغير تحديد المسؤولية والمسؤولين لأن القضاء هو الذي سيتولى الفصل في ذلك - أن يقرر المجلس تهتة دولة رئيس الحكومة لنجاته وبين استنكاره لمثل هذه الجرائم .

(تصفيق)

ليس يخالف على حضراتكم أنه في مدى عشرين شهراً حصل الشروع في الاعتداء على حياة دولته ثلاث مرات وقد نجح فيها كلها بسببها أنه ظه الحمد . وإنما كانت هذه الجنايات عدل على شيء قائماً عدل على أنه يوجد في البلاد عصاية من المجرمين الأمثال الجبناء أخذوا على أنفسهم تهديد الأمن العام وإطلاق الرصاص العمومية . وظهر كالشمس في وضاعة النهار أن الفرض من ارتكاب هذه الجرائم إنما هو الوصول إلى الحكم ، بليل أنها كانت ترتكب في وقت ما ثم كف عن ارتكابها من ست أو سبع سنوات لأن ظروف الحكم تغيرت في ذلك الوقت . وببديل ظروف الحكم الآن عادت حوادث الاعتداء سيرتها الأولى وحضرناكم لا شك تشكون على في الوقت نفسه في تقديم خالص التأييد لدولة رئيس الحكومة وبغيره من تعرضت حياتهم لمثل هذا الاعتداء .

ولو لم يدبروا هذه الجرائم أن علمهم هذا إنما يؤدي إلى غير ما يحصلون لما أقدموا عليه إذ لو فرض أن واسدا في المسألة من الأمة يرضعهم فإن تسمة وتسمين في المسألة يستنبطون مثل هذا العمل ويتضمنون إلى الفريق للمعنى عليه بعد أن كانوا في الجهة الأخرى .

لهذا أقترح - إذا وافقتم - أن يصدر المجلس القرار الآتي :

” يعلن مجلس الشيوخ استنكاره واحترامه للأفراد والجماعات الذين ينظمون في الخفاء وفي جميع الظلام الاعتداءات الجبانة على حياة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أو غيره ويطلب من الحكومة أن تضرب بكل شدة على أيدي أولئك المجرمين . ويعلن اغتيابه ورضاه أمام عن السياسة الحكيمية المتبعة التي يتبعها الحكومة والتي عادت بالخير السمع على البلاد وأهانتها من غوائل الأزمة الاقتصادية الطاحنة حتى جعلت الدولة المصرية أقل البلاد سموراً وتأثراً بها . كما يعلن شكره وتهنئته القامة بها للجهود العظمى التي بذلت في سبيل موازنة الميزانية... ”

(ضجة)

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو انصر بك - لم يبدأ المجلس بعد في نظر الميزانية .

مقرر الشيخ المحترم إلياس حوصري بك - قصدت أن تشكر الحكومة على إعلانها لإعداد الموازن في الميزانية بأن جعلت للمصروفات تعادلات الإيرادات - فالوازنة شيء وبمحت الميزانية شيء آخر .

هذا وأدجوا أن يشمل القرار الذي أقترح اقتضاه شكر الحكومة على العمل على إيجاد التكاثر في ميزانية المصادرات والواردات وأن يقرر بعد إعلان هذه الثقة الانتقال إلى جدول الأعمال .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك - أقترح قصر الموضوع على تهتة دولة رئيس الحكومة بنجاته واستنكار مثل هذه الأعمال الاجرامية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

مفكرة السج **مقرر من صبرى بك** - أنا لا أوافق على الاقتراح وأصر على ما قلت .

الرئيس - المجلس يوافق بالإجماع على حضرة الشيخ المقدم حسن صبرى بك على الاقتراح الذى أبداه حضرة الشيخ المقدم حبيب دوس بك .

مفكرة صاحب المساعدة على محال **مقرر من بلط** (وزير الحمية والبحرية) - بالنسبة من حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أقدم مجلسكم للوقر بالشكر على هذه التهمة العظيمة وأقر أن الحكومة لا يبررها أى مائق من المضي فى عملها ضارة فصفا عن كل ما تلاعبه من الصوبات فى سبيل القيام برأيتها نهى ما تولى الحكم لا رعى موطنه المزم على احتلال المصايب وقضية النفس والنفس فى هذا السبيل .

لحذا أقدم الى حضراتكم جميعا شاكرًا مما على هذه التهمة التى تشجنا جميعا على المضي فى أعمالنا سائعين الله سبحانه وتعالى أن يكلأ بلاد بنيانته فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا ملكنا المحبوب .

(تصديق) .

٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب

يتمتع امتداد إثنافى فى ميزانية سنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١) - وزارة الأشغال السوية - فرع ٣ - مصلحة المائى الأميرية - باب ٢ - أعمال جديدة) يبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أصل الكلايف المقدرة ليه ممر ثالث فى حين الاسكنديرية - إجماع الى لجنة المالية

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مفكرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة فى يوم الخميس ٤ فبراير الجارى فى تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يمتنع امتداد إثنافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ - وزارة الأشغال السوية فرع ٣ - مصلحة المائى الأميرية - باب ٣ - أعمال جديدة) يبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أصل الكلايف المقدرة لبناء ممر ثالث فى حين الاسكنديرية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لعلكم مشروع القانون ، وتقرير لجنة المالية ومعرض الجلسة ، راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا بكونكم بقبول عظيم الاحترام نا

١٩٣٢ فبراير ٦
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة المالية.

٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالصيغة الجبركية - إجماع الى لجنة المالية

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مفكرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة فى يوم الأربعاء ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ فى تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالصيغة الجبركية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لعلكم مشروع القانون ، وقرر لجنة المالية ، ومعرض الجلسة المذكورة ، راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا بكونكم بقبول عظيم الاحترام نا

١٨ فبراير ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة المالية.

٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب

بم الاتحاج على حاملات الأرض أوصيت الصيغة الحالية - إجماع الى لجنة المالية

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مفكرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة فى يوم الأربعاء ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ فى تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بم الاتحاج على حاملات الأرض أو متجات الصيغة الحالية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فهل لا يرى سعادة الوزير من العدالة أن يساوى في الأضواء من الخدمة العسكرية كل حامل شهادة الكفاءة للتعليم الأول ، لأنه ليس الذين لم يبنوا ذنب بل هم يتبنون هذا الصنيع .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احترامى ما

يعقوب يبارى
عضو الشيوخ

٢٠ يناير سنة ١٩٣٢

مفكرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا (وزير الحربية والبحرية) -
ليس المبدأ الذى بنى عليه إعفاء رؤساء ومعلمى المدارس الأولية والأولوية
إعفاء موقفا من الخدمة العسكرية هو حلهم للشهادة التى يحملونها ولا كونهم
مواطنين . إنما المبدأ هو أنهم يحتفظون القرآن الشريف .

فروءاه ومعلمو المدارس الأولية الاضامية يعتبرون أنهم يحتفظون القرآن
لأن حفظه كتاب ملحة أساسية في الدراسة التى تقومها . ويعتبرون أنهم
ملازمون لحفظه لأنهم يتولفهم قد احترقوا تدريس فيتمرن أن ينسوه .

أما حجة شهادة الكفاءة للتعليم الأول والأولوية الذين لم يوظفوا قائم وإن
كانوا قد حفظوا القرآن الشريف طبقا لبرنامج دراستهم إلا أنهم لم يحتفظوا
تدريس حتى تتوفر لهم معلومة حفظه فليعلم إننا طلبوا الخدمة العسكرية أن
يؤدوا امتحانا في القرآن الشريف يشترط فيه أنهم لا يزالون حافظين له وعندئذ
يحتسبون بالأضفاء .

وسيطل العمل ساريا على هذا المبدأ حتى يتم تنقيح قانون القمرة العسكرية
فيص فيه على ما يجب تحريم .

مفكرة الشيخ المحترم يعقوب يبارى عليه بركة - مع احترامى لراى حضرة
صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية أرى أنه يحق لوزير الحربية أن
يقرر الأضفاء كما جاء في المادة ٢٩ للنصوص عنها المضافة من الخدمة
العسكرية ونصها :

" يجوز لناظر الحربية أن يمنح المضافة المنصوص منها في المادة ٣٨
(التي نصت على طلبة بعض المدارس) للاستفادة من مدرسة عالية أو خصوصية
من المدارس الموجودة الآن غير التى سبق ذكرها أو من المدارس التى تستجد
في المستقبل وذلك بأمر وزارى يصدره ...

الرئيس - هذا من باب الجواز فقط .

مفكرة الشيخ المحترم يعقوب يبارى عليه بركة - نعم من باب الجواز .
وإذا كانت حامل شهادة التعليم الأول تميز في وظيفة مدرس أو ناظر
لمدرسة أولية يبنى مباشرة لأنه مفروض فيه أنه من حفظه القرآن . فن
باب أولى يعنى من أخذ هذه الشهادة ولم يميز .

الرئيس - الجواب فيه الرد على السؤال .

فاشرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون ، وقرر لجنة
المالية ، ومجلس الجلسة المذكورة ، راجيا عرض ذلك على هيئة
مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة
المالية .

٨ - حجز أسئلة

إلى حين حضور حضرات الوزراء المرحمة بهم

الرئيس - تحجز أسئلة حضرات الوزراء الذين لم يحضروا في الجلسة
بعد إلى حين حضورهم .

٩ - سؤالان

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية

من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يبارى بك بشأن إعفاء حامل شهادة الكفاءة
لتعليم الأول من الخدمة العسكرية - الإجابة عليه

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ المحقر

أرجو توجيه السؤال الآتى إلى حضرة صاحب السعادة وزير الحربية :

في أوائل سنة ١٩٢٨ صدر قرار وزارة الحربية بعد مكاتبات دارت
بينها وبين وزارة المالية بإعفاء رؤساء ومعلمى المدارس الأولية الذين يحملون
شهادة الكفاءة للتعليم الأول من الخدمة العسكرية موقتا إلى أن يتم تنقيح
القانون الذى ينص على إعفائهم نهائيا .

وبما أنه يوجد كثيرون يحملون شهادة الكفاءة للتعليم الأول قد تمجروا
من المدارس التى أنشأتها وزارة المعارف قصد استخدامهم في مشروع التعليم
الأول . فعلا أخذت جانباً منهم - وبني جانب كبير بدون استخدام -
معلمين الأول بالوظيفة يوما ما .

وبناءً على انتظار استخدامهم بطلون الخدمة العسكرية ويؤخذون لها
طبعا مادام قرار الوزارة ينص على إعفاء المعلمين ورؤساء المدارس فقط .

الطريقة الأولى : هي طريقة القنودر المستعملة منذ إدخال عملية التبخين في القنطر المصري ويخرج غاز الميكرودسياتيك إضافة حمض الكبريتيك إلى مادة البساتيد .

الطريقة الثانية : استعمال مادة الكاليد وهو مستحضر ألماني ويخرج الغاز بخود تفرص المادة للهواء .

الطريقة الثالثة : استعمال مادة البياوتاجاز وهو مستحضر أمريكي ويخرج الغاز بخود تفرص المادة للهواء أيضا .

وتعتبر عملية التبخين الآن في جميع الممالك التي تعمل بها من المصنعات التي لم يتوصلوا إلى حلها . ومع التجارب البديعة التي يعملونها لم يوفقوا إلى نتيجة حاسمة تحدد بالضبط العوامل التي يجب توافرها لنجاح التبخين بالصفة المطلوبة .

والطريقتان الأخيرتان أدخلتا في مصر حديثا (سنة ١٩٢٩) وقد ظهر من التجارب التي قامت بها الوزارة للآن أن هناك أملا عظيما في الانتفاع بهاتين المادتين لما لهما من مميزات كبيرة : منها الاقتصاد في التكاليف ، والاسراع في العمل ، وبسهولة المراقبة .

وقد ألف بعض أصحاب البساتين استعمال طريقة مينة ونضفيلها على غيرها . فلذا استعملت طريقة غير التي ألفوها وحصل لبعض أصحابهم تأثير سيئ إلى طريقة التبخين فحسبوا مع أن المادة الفعالة في الطرق الثلاث واحدة كما سلف الذكر. والواقع أن سبب التأثير يرجع إلى العوامل والظروف التي تحيط بالإختبار وقت تخبينها ، ولهذا كثيرا ما يشاهد في صف واحد تأثير على بعض أختبارها بعد التبخين دون البعض الآخر .

ولا يزال للتبخين بجميع طرقه عيوب لم يقف للآن على أسبابها والوزارة جلدة في أمثالها حتى تصل إلى نتيجة مرضية .

وفي الوقت الذي تفتت فيه الوزارة شكوى من بعض أهالي ناحية دوى بسبب التبخين بمادة الكاليد وصلها خطابات من بعض كبار أصحاب البساتين في جهات أخرى يبيدونها استعمال هذه الطريقة ويطلبون استقرار استعمالها في بساتينهم .

ولكل صاحب بستان أن يقدم شكواه للوزارة قبل انقضاء شهر من تاريخ انتهاء التبخين لذا رأى أن عملية التبخين أثرت على بعض أختبار بستانه — وهناك لجنة خاصة مكونة من موظفين فنيين من أقسام غظفة من الوزارة تقوم بمراقبة البستان وتقرر ما إذا كان الشاك حق من علمه فإذا اضبح لها من الممانعة أن الأختبار تأثرت لنقص في إجراءات عملية التبخين أوصت بتبويض المالك عما لحقه من الضرر . وطبقا لهذه القاعدة ستحصل الوزارة الشكوى التي تفتتها من بعض أهالي ناحية دوى .

(ب) سؤال موجه إلى حصة صاحب المحال وزير الزراعة من حصة الشيوخ المحترم محمد مصطفى مجرم بك من جدير البساتين بمادة مائة وتمريض أصحابها عن الضرر الذي ينشأ عن ذلك — الأجابه عليه .

نص السؤال :

”استحدثت وزارة الزراعة في كل عام أن ترسل بلانا لخبير البساتين لاعلم الحشرات الموجودة بالأختبار والثمار ومعهم مادة اسمها ”البساتيد“ وكانت هذه المادة تدمع الحشرات وتعيد للأختبار وثمارها وقيل أرباب البساتين التبخير بهذه المادة وأن يذفروا عنها للحكومة الرسوم المقررة على التبخير برضا خاطر لما تأكدوا من تلك الفائدة وعزموا على ألا تكفر من زراعة البساتين حسب أمانة الحكومة لما كان من وزارة الزراعة في سنة ١٩٣١ الماضية إلا أن أرسلت لناحية دوى مركز رشيد بخبر بلانا لخبير ومعها مادة أخرى اسمها ”الكبيد“ خلاف المادة السابقة الذكر المضاف للتبخير بها سنويا وأمرت الجبان بتبخير البساتين . وأرباب البساتين لما بلغهم أن هذه المادة الجديدة تضر الأختبار وتفسد ثمارها على الأرض ولا تبيد الحشرات في الأختبار منعوا الجبان من التبخير بها ولكن رؤساء الجبان ومفتشى الزراعة استعملوا سلطتهم واستحضروا رجال البوليس وأجروا التبخير بهذه المادة المضرة برغم أصحاب البساتين فحصل بعد التبخير بها ضرر كل من قسافط معظم ثمار الأختبار ومن عدم موت الحشرة الموجودة بها بسبب التبخير بهذه المادة فلما رأى أصحاب البساتين هذه النتيجة الضارة بهم ردفوا في الحال شكواهم للوزارة ومفتشها فحضر بلان من الزراعة للجانبة والتحقيق . فأنجزوا في عاشر من صفة الشكوى والضرر الذي لحق بأصحاب البساتين من سقوط الثمار وعدم موت الحشرات فأنفقوا التبخير بهذه المادة المضرة واستحضروا المادة الأولى وهي المضاف للتبخير بها سنويا لتتم باقي البساتين بها فأجروا الأجابه على الوجهين الآتيين :

الوجه الأول — هل الوزارة مصممة على تبخير البساتين بهذه المادة المضرة كما هو مشهور في عاشر من صفة الشكوى في التحقيق التي حققت وقتها ذلك الضرر الذي حصل أو أمرت بمنع التبخير بها في المستقبل .

الوجه الثاني — هل في عزم الوزارة أن تصرف لأرباب البساتين تمويضا عما لحقه من الضرر بسبب تبخير بساتينهم بهذه المادة المضرة التي يجرها بغير إرادتهم مع صافاتهم من دفع الرسوم عن التبخير الذي حصل بهذه المادة المضرة وإلى أقدم فائق احتراماتي ؟

محمد مصطفى مجرم بك
عضو مجلس الشيوخ
عن دائرة إيتاي البارود

مفكرة صاحب الملك حافظ صر بلانا (وزير الزراعة) — استعملت وزارة الزراعة في تبخير أختبار البساتين هذا العام ثلاث مواد لكل منها طريقة خاصة . وهذه المواد تنتج غاز الميكرودسياتيك وهو الغاز القاتل في قتل الحشرات القشرية .

(ب) اقتراح من حضرة الشيخ المفترم محمد عبد الله بتشكيل لجنة من بين حضرات أعضاء المجلس لوضع اللائحة الداخلية والظفر في كل اقتراح يقدم يطلب إجراء تعديل في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ - مراعاة المجلس أن يمتنع المكتب عن وضع اللائحة الداخلية والظفر في القليات الخاصة بتعديل المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

مقرر السج المفترم محمد عبد الله - أذا موافق على هذا الاقتراح. وخصوصاً أن مجلس النواب يقوم بعمل مثل هذا

مقرر السج المفترم محمد عبد الله - الاقتراح لم يتل.

الرئيس - يتل الاقتراح.

تل الاقتراح وهذا نصه :

«حيث إن المادة ١٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ تنص بأن يكون لمجلس الشيوخ ومجلس النواب لائحة داخلية تنمى مع روح التشريع الوارد بهذا المرسوم .

وقد طلب في مجلس النواب أن تولى لجنة من بين أعضائه لوضع هذه اللائحة مع بحث الاقتراحات التي طلب بها إدخال تعديلات على بعض نصوص المرسوم بقانون مافالذكر وقد وافق حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أمام مجلس النواب على فكرة تشكيل تلك اللجنة لتتفرغ في وضع اللائحة الداخلية وأبقى دولته أنه إذا عنت لحضرات الأعضاء اقتراحات خاصة بطلب إجراء تعديل في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ أمكن لهذه اللجنة أن تتفرغ فيها وأن الحكومة ستكون بالاطلاع عملاً فيها عند بحثها هذه الاقتراحات وستكون لها الفرصة الكافية للإبداء وجهة نظرها .

ولما كان مجلس الشيوخ سبق أن عهد إلى مكتبه وضع مشروع لائحة داخلية ولأن لم يقدم المكتب شيئاً عن ذلك .

لذا أقترح أن تشكل لجنة من بين أعضاء المجلس لوضع مشروع هذه اللائحة وأن يحال إليها أيضاً نظر كل اقتراح قد يقدم بطلب إجراء تعديل في المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١
٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض القرائى الموضح أعلاه في هيئة المجلس .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢

محمد عبد

مقرر السج المفترم محمد عبد الله - عهد المجلس في البوابة السابقة إلى المكتب أن يقوم بعمل لائحة داخلية . وتشكلت فعلاً لجنة من بين أعضاء المكتب برئاسة حضرة الشيخ المفترم حسن صبري بك للقيام بذلك . واستمرت في عملها حتى أتمتت جزاء من اللائحة لا يستأن به .

مقرر السج المفترم محمد مصطفى محمود بك - إنى طلبت الإجابة عن وجوب :

الوجه الأول - إذا كانت الوزارة مصممة على التبغير بالمادة المضرة الأخيرة التي أسقطت الآثار جميعها فهذه المادة يجب أن يظل استعملها ويستأض عنها بالمادة الأولى التي كان الأهالي راضين عنها وكانوا ينفقون رسوبها عن طيب خاطر ولم تصب آثارها بساقيهم التي تجرت بها بضر .

والوجه الثانى - حيث إنها أحضرت مادة جديدة واستعملتها بدون تجربة . ولما رفض أصحاب البساتين استعملها وأرادوا أن يرجعوا للمادة الأولى استعملت الوزارة القوة معهم . وأحضرت السأكز . ودخلت البساتين وبجرت الأشجار ودم أنوفهم .

فيجب إنذار على الوزارة أن تعطيهم تعويضاً بمقدار الخسائر .

أصوات : هل حصل ضرر ؟

مقرر السج المفترم محمد مصطفى محمود بك - حصل ضرر فعلاً . فيجب إعطاء الأهالي التعويض بدلاً من دفع دعاوى على الحكومة تترجم فيها بالمصاريف .

الرئيس - تقرر في الإجابة أن الضرر ليس من التدخين .

مقرر السج المفترم محمد مصطفى محمود بك - لم يحصل الضرر إلا بعد التدخين .

الرئيس - إنذار يكون الأمر من اختصاص الحاكم .

مقرر السج المفترم محمد مصطفى محمود بك - ولما ذا طلباً لما كرم . والحكومة عادلة . وهناك حاضر تحقيق ثبت فيها الاضرار فيرجع إليها .

الرئيس - انتهت المناقشة .

١ - اقتراحان

(١) اقتراح من حضرة الشيخ المفترم أحمد نجيب براده بك بإزالة جميع القبع الذي يعرض للبيع في الأسواق المصرية وإسقاط أرواق قنود مائة بقمه -
شوال ١٣٥٠

مقرر السج المفترم محمد نجيب براده بك - اقتراحى يشمل أمرين . أن تشتري الحكومة للقبع من الأسواق . وأن تصدر الحكومة أوراق قنود بقمه .

أما وقد عملت الحكومة بهذين الأمرين . فذلك أصعب اقتراحى .

الرئيس - لم يعملوا شيئاً إلى الآن .

فقرة الشيخ الحرم محمد بن باقر - لا أقول إنهم عمالوا. ولكن أقول إنهم شرعوا. فلذلك أرجو أن يسرع مكتبنا في وضع اللائحة. أو أن يعال وضعها إلى لجنة خاصة حتى نعلم من خبرنا ما يسرع اللائحة.

عقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - ارجو أن يطعن حضرة الشيخ
المحترم محمد محب باشا فإن مكتب المجلس سائر عمل الاضحة كما قال حضرة
الشيخ المحترم أحمد نجيب راده بك .

وواقع أن الرسوم قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان مثل نص يوصيه معظم ما كان يصح أن يكون مواد في اللائحة الداخلية . فكان من ذلك صعوبة هي التي صادفت أعضاء اللجنة في مجلس النواب . وحلت بهم إلى القول بعدم وجود ضرورة إلى عمل لائحة داخلية خلاف الرسوم قانون المذكور .

ولكن هذا الرأي لا يعمل له ، ولا يمكن إقراره . لأن المرسوم بقانون
الذي ذكره نضضه في بعض مواده على وجوب وضع الإثمة داخلية لكل من
المجلسين ، فالصحية ليست في عمل الإثمة ، وإنما نشأت من أن المرسوم
بقانون حوى أكثر النصوص التي يجب أن تكون في الإثمة ، فأما ما وضعت
الإثمة فلها سوف لا تشمل إلا الجانب من الأمور .

لذا قامت الحركة بـ جلس التواب بتعديل بعض نصوص قانون النظام الداخلي عند النظر في وضع اللائحة الداخلية - لأف القانون المذكور في المجلسين - واحد . وهذا يستلزم أن يتصل مكتبها بجهة جلس التواب النظام على النصوص الواجب تعديلها . والنظام على النظام الواجب السيد عليها في المجلسين .

وهذه هي الأمور التي تستغرق كل الوقت .

ولا يمكن أن يقال إن المجلس سائر الآن بدون لأئحة. لأن المرسوم بقانون رقم ٨٨ حوى أكثر النصوص.

مفكرة الشيخ المرحوم أبياس عرصه بك - هل هناك ما يمنع من اجتماع الأئمة وتكون النظام الداخلي؟ وإنا كان بينهما تناقض في بعض النصوص ولم يعد لأئمة داخلية ، لكني لا أرى بينهما تناظرا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يسهر مكتب المجلس في عمل
اللائحة الداخلية ؟
(موافقة) .

مفسرة الشيخ الحرم محمد مجيب طائفا - باعتبار كوني واضع الاقتراح على الحق
ان ارد علي من اعترض علي كلامي .

الرئيس - المجلس وافق على أن يستمر المكتب في عمل اللجنة .

حصل بعد هذا أن ترك حضرة الشيخ المحترم حسن بن حمير عضوية المكتب، وعلى أثر هذا حل في مكانه حضرة الشيخ المحترم غفره الجليلي بإشارة وافقت اللجنة، وهي مستمرة في عملها إلى أن تنتهي من إتمام هذه اللائحة. واصحابنا أن أقول، إن عمل هذه اللائحة ليس السهل لأنه يتطلب شري كير. وخصوصاً أن يجابهه قانون النظام الداخلي للبرلمان الذي يُلزم على مواضع كثيرة كمن ضمنها أن يجابه إلى وجوب التعديل مع الاحتياط في علاج الجميع له. وهذا ولا شك ما يجعل العمل صعباً، فالجنة مستمرة في عملها. وأنا أتمنى هذا قدراً بالوقت.

(تصفيقي) .

مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم البلي - كان غرضي أولاً أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة الحفائية باعتبار كون حضرات أعضائها أكثر اتصالاً بمثل هذا العمل . ولكن بما أن المكتب يقر أن لجته تأتت العمل في وضع اللائحة بالخاصة فلا أرى لذلك تأليف لجنة أخرى لمثل هذا العمل .

فقرة الشيخ المحرم الياس هرمه بك - حيث إن حضرة الشيخ المحرم
السكيت البرلاني قرر أن حضرة الشيخ المحرم حسن بك صبري اشتغل بجدا
في هذه المسألة فأرى أن يضم حضرته لجنة متابعة الفكرة التي أحاط بها حضرته
من مبدأ الأمر .

اصوات : موافقة .

حفرة السج الخرم من صبري بك - ليس لدى متسع من الوقت
يسمح لي بانضاي إلى الجنة .

فقدرة الشيخ المحترم محمد عبد باسنا - لكل مجلس لائحته الخاصة. ولا يمكن أن يقال إن هناك صعوبة في عمل لائحة داخلية. لأن اللائحة الداخلية أول فرض واجب على رجال المجلس أن يقوموا به لتكون لهم بمثابة ميزان لأعمالهم. وهذا الميزان يجب أن يعمل في الحال. وأن لا يسلف فيه.

وقد انعقد المجلس في دورته الماضية ، وكلف المكتب بالقيام بهذا العمل ، وقد قام به المكتب بأأوصافه حضرة الشيخ المحترم الكريم البرلماني ، ولكن لم تم الاغنية .

واستند هذا المجلس من شبرين - وعنده اللوحة لم تم أيضا. وإذا أرادوا إتمامها فلا يجيهم شيء. لأن المجلس لديه من الدورة الماضية قواعد هذه اللوحة مبنية في الرسوم قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١، وهناك لوحة قديمة يمكن الرجوع إليها كلك ومعرفة ما يصح أخذه منها.

فذلك أطلب أن يصرح المكب أنه يضع الأمانة المالية في ذم من قريب. وأن يقدمها المجلس. ولا تأتلف بلغة القيام بهذا العمل. وهذا ليس بجديد فقد قامت خيعة فلا في جلس النواب حول وضع هذه الأمانة. وأخيرا رضيت الحكومة ووافق المجلس على أن تأتلف بلجة خاصة لقيام بهذا العمل. وي، تسعروا حثنا.

(حضر حضرة صاحب السعادة محمود فهمي القيسي باشا وكيل وزارة الداخلية) .

تلى تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٣) .

• (القرود حصرة الشيخ المحترم ادوا ونصيرى بك)

مقدمة الفتح المحرم من الله سبحانه - اطاعت على تقرير لجنة الحفائية مجلس النواب وتقرير لجنة الحفائية مجلس الشيوخ عن هذا المشروع نوبتاً بالتقريرين أن الحكومة والذين رأوا أن في الكونسلات الأهلية اللازمة لتسوية سلمة مأموري الضريبة القضائية. لكن للمسلم لنا جميعاً أن هؤلاء الكونسلات هم في صف السامك أو أرق منهم قليلاً. ولما كانت سلمة الضريبة القضائية كبيرة فنود أن تبين مؤهلهم ودرجاتهم ومزيتهم قبل أن تبدي الرأي في هذا المشروع. فهل لحكمة المقرر أن يبيننا عن ذلك ؟

الرئيس - يمكن لمادة متعوب وزارة الداخلية أن يدلى بالبيانات المطلوبة .

عقرة صاحب المائدة محمود فهمي أنيس. إنشا (وكيل وزارة الداخلية) -

اشتملت المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الأهل على طوائف عدة من رجال النيابة القضائية منهم طبيقاتال رجال النيابة العمومية ثم بعد ثم صولات البروتيين ثم شايع الخفر العاموا الآثار ورجال السلك الحيدية وتيعيم من المومنين الذين يقدون وظائف معينة هؤلاء أحيطت كل سلطة مأموري النيابة القضائية بما يؤدون من أعمال وتأنهم.

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات).
لينا الآن صولات البوليس وهم معتبرون من رجال الضبطية القضائية.
أكثر من ذلك أن من صف الضباط الآن الأوباشية والجوارشة ومن
دونهم في الرتبة واللوجة وهم معتبرون بحكم القانون من رجال الضبطية
القضائية متى أسندت لهم مهمة تعقب البوليس.

إن الكونستبلات هم طائفة من رجال البوليس ولقد أنشأت الحكومة في سنة ١٩٢٥ قسما بمدرسة البوليس لتخرجهم واشترط فيمن يلقى بهذا التهم أن يتوافر فيه شروط معينة. وأصبح لا يقبل الآن في هذه المدرسة إلا الطلبة الحائزون لشهادة الكفاءة التي تحول حاملها الالتحاق بوظائف الحكومة بعد دراسة قليلة كما تعلمون حضراتكم.

إن كنا نطلب الآن اعتبار الكونستبلات من رجال الضبطية القضائية فقد اعتبر القانون من قبل فئات أقل منهم في الدرجة والمعلومات .

لقد كانت الصولات حاسمة من قبل وبمكة استمراري في وظائفهم
ووصولهم إلى تلك الدرجة أصبحوا من رجال الضبطية القضائية . أما
الكوئيليات الذين يراد الآن اعتبارهم من مأموري الضبطية القضائية
فضلا عن أنهم حائزون لشهادة الكفاءة فليس من المؤلات ما يحصلونه
أكثر كفاءة من كثير من صولات البوليس والعمد .

فقرفة الشيخ المحترم محمد محجب باسّا - أنا واقف قبل أخذ رأي المجلس
فاسمع لي أن أرد على من اعترض علي . وللقترح أن يتكلم مرعين فاسمع لي
أن أرد على المعترض .

إن حضرة العضو الذى يقول إن المرسوم بقانون حوى كل النصوص
التي يصح أن تكون في اللائحة ...

الرئيس - لم يقل أحد ذلك .

مقدمة الشيخ الحرم محمد بن باسما - أقول إن هذا المرسوم بقانون هو الذي ورد فيه النص على وضع اللائحة الداخلية . وإن شاء الله تعالى فإننا قد تممت غدا اقتراما بتعديل نصوص هذا القانون ، فمن الذي سينظر في هذا التعديل ؟

إن صاحب الفعالة رئيس مجلس الوزراء رأى فكرة سامية. هي أنه ملحد
هناك لجنة لوضع اللائحة الداخلية لتتظفر هذه اللجنة أيضا في كل ما هو خاص
بتعديل هذا المرسوم رقم ٨٨ وإلى لا أرى مانعا من أن يشترك من يريد
من حضرات الأعضاء مع المكتب في عمله .

الرئيس - يمكن لكل عضو يري شيئاً في اللائحة أن يقدمه للجنة وهي ستطرقه .

١١ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب

باعتبار الكوئستلات المتخرجين من مدرسة البوليس والادارة من مأموري الضبطية القضائية — تقرير لجنة الحفافية — إقرار مشروع القانون المذكور

تلى خطاب من وزارة الداخلية هنا نصه :

³⁹حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرّف بإخبار دولكم بإنّا قد أُنْجِنا عنّا حضرة صاحب السعادة محمود حمى القيسى بإنّا وكل وزارة الداخلية في حضور جلسة مساء غد (الاثنين) ٢٢ فبراير الحاضر ، عند النظر للموضوع رقم (١٦) في جدول الأعمال الخاص بقرارية لجنة الحفافية عن الرسوم بمشروع قانون (الوارد من مجلس النواب) بإخبار الكونفسيالات المخبرين من مدونة اللوبيس والإدارة من مأموري الضبطية القضائية .

وتفضلوا دلائكم يقبل فائى الاحترام مـ

۱۴ شوال ۱۴۵۰ (۲۱ فروری ۱۹۳۲)

وزير الداخلية

اسماعیل صلیقی

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قد جلس الشيخ و مجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف الكونستبلات المتخرجون من مدرسة البوليس والادارة إلى مأموري الضبطية القضائية المتوء عنهم المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الأهل والمادة ٩ من قانون تحقيق الجنايات المخطئ .

مادة ٢ - على وزير الداخلية والمحافظ تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتج الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على المشروع فبات بالام فكانت النتيجة كالآتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٨٠

الأغلبية المطلقة ٤١

للموافقين ٧٩

غير الموافقين ١

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

١٢ - عود إلى الأستاذ

الرئيس - بما أن حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات حضرات الآن فيل السؤال الموجه إلى سعادته من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفندي عن السيارات .

محضر الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك - نص للمادة (١٠٠) من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ على أنه إذا اقتضت نصف ساعة منذ افتتاح الجلسة ولم تزل أسئلة باقية بلا إجابة أجابها الرئيس الجلسة التالية .

الرئيس - وإذا رأى المجلس غير ذلك ؟

محضر الشيخ المحترم عبد البر سليم - المفهوم من نص المادة أن تأجيل "وجوب" .

الرئيس - هل تريدون حضراتكم تأجيل الأسئلة ؟

محضر الشيخ المحترم عبد الكريم أبو بكر بك - زيدا احترام القانون .

الرئيس - أظن أن حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك يكفى بهذا البيان .

محضر الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - ما درجة ومرتب الكونستبل ولماذا يكون في درجة أدنى من درجة الممول . ولماذا لا يكون من المرشحين لوظائف ملاحظي البوليس ؟

محضر صاحب السعادة محمود فهمي أنيس (وكيل وزارة الداخلية) - إن مرتب الكونستبلات من ثمانية جنيهات إلى أحد عشر جنيها .

محضر الشيخ المحترم عباس عوصه بك - المشروع المطروح على المجلس الآن يقضى بإشعار كونستبلات البوليس من مأموري الضبطية القضائية والأسباب التي أدلى بها سعادة وكيل وزارة الداخلية إنما تختص بالكونستبلات المتخرجين من مدرسة البوليس والملازمين على شهادات خاصة . ولكن يوجد الآن بين الكونستبلات من لم يتخرج من هذه المدرسة ولم يكن حصلوا على شهادة دراسية . فهل نقول سلطة مأموري الضبطية القضائية للماصلين على شهادة مدرسة البوليس دون غيرهم من لم يحصلوا عليها ؟

الرئيس - إن مشروع القانون صريح في قصر مأمورية الضبطية القضائية على الكونستبلات المتخرجين من مدرسة البوليس والادارة .

محضر الشيخ المحترم عباس عوصه بك - بهذا يكون في مدينة القاهرة بعض الكونستبلات من متخرجي تلك المدرسة ولم سلطة مأموري الضبطية القضائية والبعض الآخر ممن ليسوا كذلك وغير هؤلاء لهم هذه السلطة وهذا مركز غير طبيعي لا يتفق وصالح العمل .

القرار - مشروع القانون يمنع سلطة مأموري الضبطية القضائية لتخرج من مدرسة البوليس والادارة .

أما الذين خرجوا "من تحت السلاح" فيقولون على ما هم عليه .

محضر الشيخ المحترم عباس عوصه بك - الملاحظة لازالت قائمة لأنه بهذا العمل يكون بعض الكونستبلات بمعية القاهرة من رجال الضبطية القضائية ولا يكون البعض الآخر كذلك .

القرار - لا ضرر من ذلك .

محضر الشيخ المحترم أحمد طه بك - يمكن لحضرة الشيخ المحترم عباس عوض بك أن يقدم اقتراحا بمشروع قانون بشأن الكونستبلات الآخرين الذين يتكلم عنهم .

الرئيس - نعم لحضرة أن يقدم هذا الاقتراح . ولأن إذا لم يكن هناك معارضة للمشروع فانتا تنتقل إلى تلوته .

لم يمتدح أحد .

(١) سؤال موجه الى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الفتى عن أجور السيارات في انطط بين الباجور ومصر وعن مدة لي شين الكوم وإنشاء خطين للسيارات من مصر الى منف ومنا الى اشرون - بالاجابة عليه

نص السؤال المذكور :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤال الى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ليغضل بالاجابة عليه .

رأت الحكومة لقبال الأهل على ركوب السيارات وأنصرتها عن السكك الحديدية . فارت وغيتم بتسيير سيارات على بعض انططوط . وكان منها انطط الذي يصل لفة الباجور بمصر . ورأت اقبال الناس عليه . وانتفعت نزاثة الدولة بمبالغ عظيمة كانت خسرتها السكك الحديدية . ولكننا ما لبثت حتى رفعت الأجور فانصرف الركاب عن سياراتنا إلى سيارات الأهالي . ثم طالت لما رأيت إعراض الركاب تخفضتها قليلا .

فهل يتفضل صاحب السعادة ويأمر بإعادة الأجرة كما كانت في مبدأ إنشاء هذا انطط ، أي بمئة قروش ونصف ، فيزداد الاقبال وتخفف نزاثة الدولة ، ويحي أيضا المسافرين من المضار التي تصيبهم من سيارات الأهالي ، أولئك الذين خضعوا للأجرة إلى أربعة قروش أو أقل في تلك المسافة نفسها . ولا شك في أن الربح يزداد بما لانخفاض الأجور .

وهل يتفضل صاحب السعادة ويبدأ هذا انطط إلى شين الكوم تمشياً مع رغبة الأهالي الواضحة في الاستقلال بالسيارات . وهل يتفضل بإنشاء خطين للسيارات من مصر حتى منف . ومنها حتى اشرون . حيث يزحم السكان في تلك الجهات . ويتراحون على ركوب السيارات . وفي ذلك فزع ومال وغيره

أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيخ

مقرر صاحب السعادة وزير المواصلات - بمحت الوزارة وغبة حضرة الشيخ المحترم بما هي جديرة به من : الثانية ، وقد تبين أنه ليس من الميسور مع الأسف تخفيض أجور النقل بالسيارات عما هي عليه الآن لأن تلبية تشغيل هذه السيارات لم تكن مرضية ولا تسمع بأي تخفيض في أجورها حتى لا تتحمل الخزانة خسائر من جرأها .

وأما فيما يتعلق بمخط السيارات الحالي بين مصر والباجور إلى شين الكوم وإنشاء خطين آخرين من مصر إلى منف واشرون فإنه يوجد بهذا المسافات القصيرة ما بين الباجور ومنوف ، واشرون ومنوف خطوط حديدية تنقل الأهالي عن استعمال السيارات ، وعلاوة على ذلك فإن مخط السيارات الحالي بين مصر والباجور ما يفي بالضرورة التي يشير اليه حضرة الشيخ المحترم في سؤاله .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو انصر بك - وضعت هذه المسألة حتى لا يضيع وقت المجلس في نوع خاص من الأعمال وهو الأسئلة والاجابة عليها وحتى يمكن المجلس أن يمتنع لما هو أهم منها فالحكمة الآن قاعة لأن لدينا مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله وهو أهم من الأسئلة من أجل ذلك أرى يحكم قانون النظام الداخلي تأجيلها .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - القرض من النص الذي يشير اليه حضرة الشيخ المحترم محمود أبو انصر بك هو أن يكون المجلس قد انتهى في نظر الأسئلة نصف ساعة . أما ولم ينص هذا الوقت كله وانتقلنا من الأسئلة إلى مسائل أخرى فلنا أن نمتنع ما بقى من نصف الساعة بمثل .

مقرر الشيخ المحترم الفريسي موسى فؤاد بك - أمامنا الآن مشروع قانون طرح البحر وأكله وهو أهم من الأسئلة .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - أعلن أن مسائل الوزير لا يستطع الانتظار حتى يغرب المجلس من نظر هذا المشروع ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد صبري بك - الموضوع من حيث الاجابة على الأسئلة في هذه الجلسة أو في غيرها غير هام إنما أريد أن أتكم على القانون .

تنص المادة (١٠٠) من قانون النظام الداخلي على ما يأتي :

"إذا اقتضت نصف ساعة منذ افتتاح الجلسة ولم تزل أسئلة باقية بلا اجابة أجابها الرئيس للجلسة التالية "

هذه المادة على ما أذكر ما غرقة عن العمل في البرلمان الانكليزي .

جرت العادة هناك أن نصف الساعة الأولى من الجلسة يخصص للاجابة على الأسئلة فإذا استغرقت أكثر من ذلك تؤجل جلسة أخرى .

وحالنا اليوم أننا لم نستغرق في نظر الأسئلة نصف ساعة ولو كان نظرها قد استغرق هذا الوقت لوجب التأجيل .

أما إذا ابتدأتنا في نصف الساعة الأولى وكان أحد الوزراء غير موجود وطلب زبيل له التأجيل حتى يحضر فكما يجوز التأجيل من جلسة إلى أخرى يجوز التأجيل من نصف الساعة الأولى إلى غيرها في نفس الجلسة .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على نظر الأسئلة الآن ؟

(موافقة) .

محضره الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفندي - أشكر معالي الوزير وأرجو أن يعمل على تخفيض أجور سيارات الحكومة إلى ما كانت عليه في الماضي لأن زيادة أجورها صرفت الناس عنها إلى سيارات الأهالي وهذا ليس من مصلحة الحكومة .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفندي عن ضريبة السكك الحديدية التي فرضت في هذا العام على الخطوط بخيرية القفوية - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو الفضل بتوجيه سؤالي إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية وصاحب السعادة وزير المواصلات ليفضل بالإجابة عليه فيما يخص كلا منهما :

فرض هذا العام على ملك مديرية القفوية دفع خمسة قروش ونصف عن كل فدان . وهذا غير ما يدفعونه من ضرائب أو شكت في مجموعها أن تصل إلى اثنين من كل فدان - وقيل لم عن هذا المبلغ الجديد إنه مخصص للسكك الحديدية وإنه سيحجب منهم في خمسة أعوام مقبلة واخصاص أهل القفوية يدفع هذا المبلغ فيه إجماع بهم لأن سككها لا ينقص التوفيقين بالانتفاع بها . بل نفعها عام شامل لكل طابري السيل من المصريين والأجانب عامة .

وحيث مع هذا لا نعلم شيئا من مشروع هذه الطرق . أتكون كما نسمو اليه ضرورة انتقال أهالي هذا الاقليم على وجه العموم ، أو ضرورة انتقال نعيم من أهالي القطر الذين تعلمهم مصالحهم إلى أن يجيروا القطر شمالا وجنوبا بالسيارات ، أو يكون قفويا لبعض ذوي النفوذ جهات خاصة - نرجو الفضل بالإيضاح والبيان .

ثم ألا يرى حضرة صاحب الدولة وزير المالية مراعاة الأهمية الماحضة التي أهلكت الفلاح أن يرفع عنه هذا السبب حتى تخفف البأساء .

وإن كان ولا بد من إلغاء هذه الضريبة فربما إلى دولته أن تكون عامة النفع لأهل الاقليم وأن تكون حاجتهم وسعها هي التي تسمو اليها ما دامت الضريبة قاصرة عليهم ، وأن يبدأ بتقييدها عاجلا ما دامت ضريبةها حصل منها جزء فلا ما

أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيوخ

محضره صاحب السعادة وزير المواصلات - السؤال موجه أيضا إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

محضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - ولكن ورد خطاب من دولته بأن السؤال من اختصاص وزارة المواصلات .

وتطبيقا لهذا التصانق قد فرض على أهالي مديرية القفوية دفع غفقات السكك الحديدية التي تشأ في مديرتهم ، وقد وضعت مشروعات طرق مديرية القفوية التي يشر إليها حضرة الشيخ المحترم في سؤاله بالاتفاق بين المديرية ووزارات المواصلات والمالية ووافق عليها مجلس المديرية وروى فيها أن تكون موزعة على المناطق التي لا تزال محرومة من الطرق الزراعية أو البعيدة عنها في أنحاء المديرية حتى يستفيد منها أهالي تلك الجهات كما استفاد أهالي الجهات الأخرى من الطرق التي سبق إنشاؤها في جهاتهم .

واللمعة مبدولة الآن في إعداد رسومات وتصميمات مشروعات الطرق المذكورة وستتخذ تدريجيا بحسب ما تسمح به المبالغ التي تحصل على ذمة إنشائها ، وبحسب ما تسمح به أيضا قوة إنتاج موظفي مصلحة الطرق والكباري وسيتم إنشاؤها كلها في المدة المقررة لها .

محضره الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أفندي - أشكر معالي الوزير .

محضره الشيخ المحترم الدكتور زكريا نمر - السكك الحديدية فاعلتها لا تنكرك الاكلا وأهل الاقاليم ولا بد لإنشائها وصيانتها وترميمها من فرض ضريبة ولكن الشكوى كثيرة في جهات غفقة من مديري القفوية والشرقية حيث لا توجد سكك زراعية ...

الرئيس - إذا كان لدى حضرة الشيخ المحترم اقتراح أو سؤال في هذا الموضوع فيمكنه تقديمه المجلس .

(حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة أحمد علي باشا وزير الأوقاف) .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الياس حوض على عما يداع من الرغبة في العمل على قانون تجديد الزمام التقنى - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال المرافق لهذا إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية للإجابة عليه .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

الياس حوض
عضو مجلس الشيوخ

٢٧ يناير سنة ١٩٣٢

مقرة صاحب المروء وزير الداخلية - إن فتح العيادات الزمكية بالمستشفيات المركزية هو عمل غاية الحكومة وموضع اهتمامها بالزعم مما تقتضي به العناية المالية الماحضة من اجتناب زيادة أعباء الميزانية . وقد أدرجت في الميزانية المقبلة ثلاث وظائف ثلاث أطباء زميين . هذا وتوجد مستشفيات زمكية ثابتة ومتنقلة لمعالجة أمراض العيون في جميع أنحاء القطر .

مقرة الشيخ المحترم يعقوب ياروي عطيك - أشكر دولة الوزير وأتقن أن تسم العيادات الزمكية في جميع المستشفيات .

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المروء وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أئتمن من أجور غفر العزب بمديرية الجزيرة - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور :

حضرة صاحب المروء رئيس مجلس الشيخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤالي إلى حضرة صاحب المروء وزير الداخلية ليتفضل بالإجابة عليه .

تؤخذ أجور الخفر في العزب بمديرية الجزيرة على أساس ١٩٥ قرشا صغير الواحد . مع أن أجري في المنوبة مائة قرش فقط . ومع أن عملهما في المديريتين واحد .

فهل يتفضل حضرة صاحب المروء ويغض أجور خفر العزب في الجزيرة حتى تكون مساوية لانتالما في المنوبة . حيث لا داعي لثقل الزيادة . ولا سيما في هذه الأونة المشتتة ما

أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيخ

مقرة صاحب المروء وزير الداخلية - نظرا لأن ماهيات رجال الخفر تختلف في الجهات باختلاف ماقدوره جالس المديرية فيها على أساس متقل الأجر والولاية في إنهاء كل مديرية . كانت ماهيات خفر العزب والمباين والواويرات بمديرية الجزيرة قديما من القاهرة جينا ٩٥٠ مليا ، على أن الوزارة سبق أن وافقت في سنة ١٩٢٩ على تخفيض ماهيات خفر العزب ببعض مناطق هذه المديرية إلى جينو ٧٥٠ مليا ، وجينو ٥٠٠ مليا وجينو واحد تبا لحالة كل منطقة .

ووافقت أيضا على ما قدرته المديرية أميرا على جعل من كانت ماهيته منهم إلى الآن جينا و ٩٥٠ مليا جينا و ٥٠٠ مليا اعتبارا من أول يناير الماضي تخفيفا للعب ، عن كامل الأقاليم والملاذ .

(تصفيق)

مقرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أئتمن - أشكر حضرة صاحب المروء

لحضرة صاحب المروء وزير المالية

بما أننا لاحظنا منذ بضعة أيام حركة ترمي إلى حمل الحكومة على المدول عن قانون تحديد الزمام القطني . ومبعت هذه الحركة هو ما تقرأه في النشرات التجارية التي يذيعها تجار الصادرات وتزدحم الجرائد المالية استنادا إلى أن الطلب على العملة المصرية أخذ في الزيادة وأن أسواقا جديدة قد تفتح له في الخارج يفتي أن تقفل في وجهه إذا ما ارتفعت أسعاره بسبب قانون التصديد .

فهل حضرة صاحب المروء وزير المالية أن يدل بتصریح قاطع لقفاء على هذه الحركة التي من شأنها أن تؤثر تأثيرا سيطا في سير أعمال القطن خصوصا وأن هذا القانون لم يسن إلا بعد التحقق من أنه ذو فائدة جديدة لمصلحة البلاد الاقتصادية فضلا عن أن الألوان قد قلت للبحث في المدول عنه ما

إلياس عوض

عضو مجلس الشيخ

مقرة صاحب المروء وزير المالية - لا صحة لما أذيع من أن الحكومة قد فكرت أو عتكر على المدول عن قانون تحديد الزمام القطني لهذه السنة .

وقد تضمنت مذكرة الميزانية المروضة على البرلمان الظروف والملازمات التي أدت إلى إصدار هذا القانون فضلا عن أن كل بحث يجري الآن في إيقاف مفعوله لهذه السنة يتعبد بالأوان .

مقرة الشيخ المحترم إلياس عوض - أشكر دولة الرئيس على هذا التصريح لأنه سيحدث أثرا جيلا في البلاد ويكون من نتائج استقرار أمان القطن بل ارتفاعها في وقت قريب إن شاء الله .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المروء وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم يعقوب ياروي بك من العيادات الزمكية في المستشفيات المركزية - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور :

حضرة صاحب المروء رئيس مجلس الشيخ للموقر

أرجو عرض سؤال الآتي على حضرة صاحب المروء وزير الداخلية :

يتكون كل من المستشفيات المركزية المنشأة حديثا في المراكز من ثلاث عيادات : الأكستوما والجراحة والزميد . وقد افتتحت مصلحة الصحة العمومية - كما ورد في خطاب العرش - ٣٣ مستشفى مركزيا وقام بالعمل في كل مستشفى قسما للأكستوما والجراحة أما قسم الزميد فلم تفتح عيادته في أي من تلك المستشفيات . وبما أن تسعين في المائة من المصريين مصابون بالزميد وأمراض العيون فهلا يرى دولة الوزير سرعة فتح العيادات الزمكية في المستشفيات المركزية حتى تخف وطأة أمراض العيون المنتشرة وتعضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

يعقوب ياروي عطيك

عضو مجلس الشيخ

الرئيس - هل يوافق دولة رئيس مجلس الوزراء أن ينظر المشروع في جلسة يوم الاثنين أو الثلاثاء المقبل ؟

مفكرة صاحب المرونة رئيس مجلس قوتهم - كما يرى المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر المشروع إلى جلسة يوم الثلاثاء المقبل ؟

(موافقة) .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الخامسة والنصف مساءً على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الثلاثاء ٢٣ شوال سنة ١٣٥٠ (أول مارس سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساءً .

أسماء حضرات الأعضاء الذين أقرعوا على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإصدار الكوفيتيلات المتخبرين من مدرسة البوليس والإدارة من مأموري القبطية القضائية .

عدد الأصوات التي أعطيت ٨٠

الأغلبية المطلقة ٤١

الموافقون ٧٩

غير الموافقين ١

أقر المجلس المشروع .

الموافقون :

إبراهيم راتب بك ، إبراهيم وجيه باشا ، أبو زيد طنطاوى بك ، أحمد السبكى بك ، الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد زهير باشا ، أحمد طلعت باشا ، أحمد عرفان باشا ، الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك ، أحمد نجيب يراده بك ، إدوار قصيرى بك ، الدكتور أسعد يوسف عطية أفندى ، اسماعيل سرى باشا ، أمين حسين يوسف أفندى ، أمين سامى باشا .

بولس حنا باشا .

جريس زهيري باشا .

حافظ حسن باشا ، سليم تاجوم أفندى ، حبيب دوس بك ، حسن سعيد باشا ، حسن صبرى بك ، حسن طي جازيه بك ، الشيخ حسين صالح خليفة حسين وأصف باشا ، الشيخ حسين ولى .

الدكتور زكى مختار الجزيرى .

سمد الله عبد الرحمن السيد أفندى .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة مدير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا عن عرض أوراق بيع عطن الحكومة لشركى القزل - القازل .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا - قد وصلتني الأوراق المخصصة بموضوع هذا السؤال وأشكر دولة وزير المالية .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا عن عرض الاتفاق القى تم بين الحكومة وشركة القنارية المصرية لتراء الأطنان المبرونة للبح وبإسالة القزل والأوراق الخاصة بهذا الموضوع - فتشاكل مع

مفكرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا - وصلتني أوراق موضوع سؤال هذا وأشكر دولة وزير المالية .

١٣ - مشروع قانون خاص بطرح البحر وأكله

تأجله إلى الجلسة المقبلة

(القرو حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا) .

أقرر - أظن أن حضرة حسن صبرى بك يريد الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - كنت أردت الكلام لأطلب تأجيل النظر في هذا المشروع حتى يحضر حضرة صاحب المدة وزير المالية أما وقد حضرا الآن فأني أعلن عن هذا الطلب .

مفكرة صاحب المرونة وزير المالية - وزارة المالية تعبت حضرة صاحب المدة خليل خليل عمود الفلكى بك وعبد الحمادى عبد بك مدير عام مصلحة الأموال المقررة بحضور المجلس عند نظرها هذا المشروع .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - للمشروع يستلزم حماية دولة الوزير شخصيا لأن فيه ممتا ربا يكون في وجود دولته ما يسهل .

مفكرة صاحب المرونة وزير المالية - هل يسمح دولة الرئيس إذن بتأجيل نظر للمشروع جلسة أخرى حتى أكون على استعداد للفتنة .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - إنى مستعد لأن أطلع دولة وزير المالية على البحث الذى أقوم به قبل الجلسة التى استعداد لنظره .

شفيق محمد الله حلاجه افندى .

صالح حق باشا .

طلعتان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي عامر بدوان . عبد الحليم البلي بك . السيد

عبد الحميد البكري . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيوني بك .

عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكرم شديد بك . عبد الله سميكه بك .

الشيخ عبد الحميد سالم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على احمد باشا .

على جمال الدين باشا . عيسوى زايد باشا .

الدكتور فارس تمر .

تلىنى فهمى باشا .

كامل جرجيس تكللا بك .

محمد أبو النصر القفار افندى . محمد أحمد عيود باشا . الشيخ محمد الأحمدى

القلاواهرى . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت راضى بك . محمد رياض

عفىنى بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . محمد صدق باشا . الدكتور محمد

طاهر بك . محمد غيه بك . محمد فتحي يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد

فهمى القانصورى باشا . محمد عصب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى عجمه بك .

محمد مقبل باشا . محمد منصور افندى . محمد نجيب شكرى بك . محمود

أبو النصر بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . مرسى محمود افندى .

مصطفى خليفه باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

الفرىق موسى قزاد باشا .

نعله للمطبخى باشا .

يعقوب بباوى عطيه بك . يوسف قطلوى باشا . يحيى ابراهيم باشا .

ولم يوافق

الباس حوض بك .

محضر الجلسة الثالثة عشرة

المتعلقة علناً في يوم الثلاثاء ٢٣ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق أول مارس سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - انتخاب حضرة الشيخ المحترم اللواء عبد الحميد فريد باشا عضواً لجنة المصلحات بدلاً من المرحوم نجيب بريم بك .
- ٣ - انتخاب حضرة الشيخ المحترم جده منصور أفندي عضواً لجنة الزواجة بدلاً من المرحوم نجيب بريم بك .
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح محاكم إنشائي بمبلغ ٣٥٠ جنيه في ميزانية وزارة الحرية والبحرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لانتفاء طرق حوصل من فركه إلى مرسى مطروح - إخطار إلى لجنة المالية .
- ٥ - سؤال وجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا عما اعتزته الحكومة من الإجراءات لما ترتكبه الجرائد المعاصرة من خلق الرأيات المكلفة عند الحكومة المخفورة - الإجابة عليه .
- ٦ - اقتراح بمشروع قانون العامة أمام الحاكم الأعلى تقديم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - إحالة إلى لجنة الاقتراحات .
- ٧ - مشروع القانون لتأسيس مطبخ البرما كاه -
- ٨ - تقرير لجنة المالية عن الرقعة رقم ٢ المقدمة من يوسف إبراهيم - ملحق رقم ٤
- ٩ - تقرير لجنة المالية عن الرقعة رقم ٢ المقدمة من يوسف إبراهيم - ملحق رقم ٥
- ١٠ - تقرير لجنة المالية عن الرقعة رقم ٢ المقدمة من يوسف إبراهيم - ملحق رقم ٦

ثالثاً - بشير إبن :

حضرات : أحمد ذو الفقار باشا . حسن مظلوم باشا . محمد رياض عيسى بك .
وحضر من الزواجة حضرات أصحاب الدولة والممال والسعادة والمنة
إسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح
يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . محمد حلمي
عيسى باشا وزير المعارف العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحرية
والبحرية .
خليل محمود الفلك بك وكل وزارة المالية . عبد الحمادي محمد بك مدير عام
إدارة الأموال للقرعة .
تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيخ المقربين :
أحمد نجيب برادة بك . إبراهيم راتب بك . شفيق محمد الله جلالة أئندى .
حبيب دوس بك .
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .
أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس العامة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة
يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المقربين ما عدا :

الثانيون :

أولاً - بإجازات :

حضرات : سليم خليل بطرس بك . سلطان محمود عيسى بك .

ثانياً - باحتجاز :

عن جلسة اليوم حضرات :

حافظ المنشاوي بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . حامد
لحم أفندي . الشيخ عبد الأحد الطوامري . الشيخ حسين
صالح خليفة . محمود شكري باشا .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يقترض أحد .

الرئيس - صلت الجلسة على محضر الجلسة السابقة .

٢ - انتخاب

حضره الشيخ المحترم عبد الحميد فريد باشا عضواً بلغة الموصلات بدلاً من
المرحوم نجيب برى بك

الرئيس - ورد تطلب من بلغة الموصلات هذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف باختيار دولتكم بأنه قد خلا محل بلغة الموصلات بوقته المرحوم
نجيب برى بك الذى كان عضواً فيها .

فالمرجو التكرم بإحاطة المجلس علماً بذلك لانتخاب عضو يحل محله .

وتفضلوا دولتكم بقبول تائق الاحترام

رئيس بلغة الموصلات
موسى قزاق

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢

وحضره الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا هو الذى حل المرحوم نجيب
برى بك فى عدد الأصوات التى نالها لعضوية هذه اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا - أحضر عن قبول عضوية
هذه اللجنة .

الرئيس - إذ أن يحل محله حضره الشيخ المحترم أحمد زويد باشا لأنه
هو الذى حل حضره الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا فى عدد الأصوات
التي نالها لعضوية هذه اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم أحمد زويد باشا - أحضر أيضاً عن قبول عضوية
هذه اللجنة .

الرئيس - حضره الشيخ المحترم اللواء عبد الحميد فريد باشا هو الذى
يلهمه بذلك .

فقرة الشيخ المحترم اللواء عبد الحميد فريد باشا - أقبل عضوية اللجنة
للمذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يحل حضره الشيخ المحترم
اللواء عبد الحميد فريد باشا محل المرحوم نجيب برى بك فى عضوية بلغة
الموصلات ؟

(موافقة) .

الرئيس - يوافق المجلس على أن يحل حضره الشيخ المحترم اللواء عبد الحميد
فريد باشا محل المرحوم نجيب برى بك فى عضوية بلغة الموصلات .

٣ - انتخاب

حضره الشيخ المحترم محمد منصور افندى عضواً بلغة الموصلات بدلاً من
المرحوم نجيب برى بك

الرئيس - ورد المجلس تطلب من بلغة الزراعة هذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بالإخبار دولتكم أنه قد خلا محل المرحوم نجيب برى بك فى بلغة
الزراعة لذلك أرجو التكرم بمرض الأمر على المجلس الموقر لاختيار عضو يحل
محل فى اللجنة .

وتفضلوا دولتكم بقبول وافر الاحترام

القاهرة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة
نخلة المطيع

وحضره الشيخ المحترم محمد منصور افندى هو الذى حل المرحوم نجيب
برى بك فى عدد الأصوات التى نالها لعضوية هذه اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم محمد منصور افندى - أقبل عضوية بلغة الزراعة .
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يحل حضره الشيخ المحترم
محمد منصور افندى محل المرحوم نجيب برى بك فى عضوية بلغة الزراعة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يوافق المجلس على أن يحل حضره الشيخ المحترم محمد
منصور افندى محل المرحوم نجيب برى بك فى عضوية بلغة الزراعة .

٤ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب يفتح إيماناً بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه فى ميزانية
وزارة المالية والبرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء طريق
مواصل من قرية للمرسى مطروح - إسكندرية إلى بلدة السالفة

تلى الكاتب القواعد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المستعجلة فى يوم الاثنين ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢
فى تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماداً إضافياً بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه

قصة - **البروت** **اسماعيل صبري باشا** (رئيس مجلس الوزراء) -
 دعا على سؤال سعادة الشيخ الختم أبدي أن الضمانات المقررة في قوانين
 الدولة ونصوص دستورها تكفل عدم تجاوز الصحف الحدود المشروعة
 في نقد الحكومة، ومع أن رغبة الحكومة منصرفة إلى أن تتنازع عن طلب
 تطبيق هذه الضمانات بقدر الامكان عملاً ببسدا حرية الصحافة الذي تشرع
 الحكومة فألقته وروق لها أن تحتفظ به الأمر الذي يفرضه لحضراتكم
 سكوتاً على كثير مما تنشره صحف متأنق النظام الحاضر . فانه لقد لفت
 نظراً أن بعض الصحف استرسلت في حملة واسعة النطاق ترمي بها إلى تسويئ
 سمعة نظام الحكم والحض على كراهيته متوسلة إلى ذلك بنشر الأكلاذيب
 وجارح القبول وبذئ التعميم . وقد وصلت إحدى هذه الصحف في ذلك إلى
 حد لا يشرفها ولا يشرف الصحافة عامة باعتبار أنها تنتسب إليها ويقطع
 بعدم محرريها المصلحة العامة فقد قررا إبلاغ أسرها إلى النيابة للتصرف فيه .
 ومازلا نرب خطه زيلاتها المتقدم ذكرهن لنا عندما بدأ أخذنا به تلك
 الصحيفة إذا وجدنا لزوماً لذلك .

(تصديق)

قصة **الشيخ المحرم عبد الله** - أرفع شكوى لحضرة صاحب
 البولية رئيس مجلس الوزراء على إجابته وأرجو أن يسمح لي بأن أكرر ثانياً
 ما أوجعته في سؤال وهو أن أول من يربس بالمعارضة بشرط أن تكون بريئة
 شريفة . أما الاستمرار على خلق روايات مكذوبة فتوشرها فضر بصالح البلاد
 وصالح الحكومة وصالح الشباب الناضج لأن الشباب يعتقد أن الكذب
 من الرحمة فيجب عليه وهذا ضرر بمستقبل البلاد .

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يقرع من صدورنا جميعاً الحقد ويبعدنا إلى
 الصراط المستقيم .

(تصديق)

٦ - اقتراح

بمشروع قانون العامة أمام المحاكم الأتية حكيم من حضرة الشيخ الختم
 عبد الحليم الطيل - إياه إلى لجنة الاقتراحات

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اقتراح على إحالة هذا الاقتراح
 بمشروع قانون إلى لجنة الاقتراحات ؟

أصول : يحال رأساً إلى لجنة الخفانية .

قصة **الشيخ المحرم عبد الله** - **بعلبي بك** - أرى إحالة الاقتراح أولاً
 إلى لجنة الاقتراحات .

أصول : موافقون .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى لجنة
 الاقتراحات .

في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لانشاء
 طريق موصلى من فوكه إلى مرسى مطروح - ووافق عليه بالصيغة المرافقة
 لهذا .

فاقتصر بأن أرسل مع هذا لودك مشروع القانون وتقرير لجنة المالية
 ومجلس الجلسة المذكورة - وأجابه عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتغضبوا لودك بقبول منظم الاحترام ما

أوله مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
 إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٥ - سؤال

موجه إلى حضرة صاحب البولية رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ الختم
 أحمد عرفان باشا عما اثيرته الحكومة من الاجراءات لما تركه الجرائد المعارضة
 من خلق الروايات الكاذبة ضد الحكومة الحاضرة - الاجابة عليه

نص السؤال :

حضرة **صاحب البولية** **رئيس مجلس الشيوخ**
 لما شرفني حضرة صاحب البولية رئيس الحكومة باستدعائي مع لودك
 في رحلته الأخيرة وشاهدت بنفسى احتفاء واحتفال القوم به احتفالا عظيماً
 جداً حتى كانت الألوف من أهالي البلاد تستوقف الزكب في أثناء الطريق
 ويحب صوته حالياً بالدهاء بليلة ملك مصر ورئيس حكومته وعدت وجددت
 جرائد المعارضة تنفي هذا وتفتق الروايات الكاذبة عمداً بقصد تأثير السئ
 على أهالي بلادنا الوديمة المادحة توصلا لكراهة الحكومة الحاضرة .

وحيث أن المعارضة في جميع البلاد المتقدمة إنما هي أداة نافعة وضرورية
 لقد مار ما يقع فيه الحكومات من الأخطاء - إذ جل من لا يخطئ - أما
 الاستمرار على خلق روايات مكذوبة من أولها إلى آخرها فهذا ما لا يمكن
 السكوت عليه بحال من الأحوال خصوصاً إذا كانت تلك الجرائد يلتصق
 معها الجبهة إلى تكذيب التكذيب عمداً تلحق وزارة الداخلية بتكذيب الرواية .

لهذا :

أرجو من لودك أن تسمحوا لي بتوجيه السؤال الآلى إلى دولة رئيس
 الحكومة وهو :

هل ترى لودك التنازع عما تركه جرائد المعارضة من خلق الروايات
 الكاذبة باستمرار ضد الحكومة الحاضرة عمداً بقصد كراهة أهالي البلاد ما
 أم أتمت ترون للصالح العام أنه تدن الأروان لاتخاذ اجراءات ضالة لا يفتق
 هذه الحالة السيئة على أن المادة ١٢٢ من قانون العقوبات الأهل تكفلت
 بدع هذه الجرائم المتكررة يومياً ما

أحمد عرفان

عضو الشيوخ

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

٧ - مشروع

القانون الخاص بطرح البحر أ - تحرير بنة المالية - إمالة المشروع إلى بنة الخفانة

(المقرر - حشرة الشيخ المقرم محمد عاب بانأ) .

على تحرير البنية (١) .

المقرر - قبل أن يتل على حضراتكم مشروع القانون يجب على أنأين أن مشروع القانون للمعرض أصبح يؤدي الفرض الذي وضع من أجله وهو تسليم بعض الأقاليم التي أكل البحر من أطابهم مقداراً كبيراً من الألبان الموجودة في حيازة الحكومة وفي غير استطاعتها إعطائها لم لأن القيد الوارد بالألعة السعيدة يقضى بعدم إمكان التوزيع إلا إذا كان ظهور الطرح سابقاً على حدوث أكل البحر .

ومشروع هذا القانون يقضى برفع هذا القيد إذ نص فيه على أن أصحاب أكل البحر يرضون من الطرح الذي ينشأ بدون مرافقة قيد ظهور الطرح قبل حدوث أكل البحر .

ولما كانت الألعة السعيدة مقيدة لتوزيع الطرح فقد رأت الحكومة ربما تلك التبرود وضع مشروع هذا القانون وهو الذي يفتقر رغبة الحكومة في ترميض أصحاب أكل البحر عما قدوه بطريقة سهلة مع توازن الضمانات الكافية في أن يكون هذا الترميض لمن يستحقونه .

بناء على ذلك ترون حضراتكم أن كل ما دأسته الحكومة من تعديل على الألعة السعيدة تعديل نافع ومفيد لأصحاب أكل البحر .

تملك الحكومة الآن حوالي سبعين ألف فدان منها ثلاثون ألفاً يمكن إعطاؤها لأصحاب أكل البحر ولكن ليس في استطاعة الحكومة القيام بالتوزيع لأن الألعة السعيدة المعمول بها إلى الآن تحول دون ذلك فإذا أقر المجلس مشروع هذا القانون أمكن الحكومة أن توزع هذه المقادير من الألبان على الملاك الذين يجب أن يرضوا عما قدوه وقد يكون طرح البحر حادثاً أمام أراضيهم وفي غير استطاعتهم الحصول عليه . فالتشرع للمعرض نافع ومفيد بلا شك .

مقرر الشيخ المقرم حسن صبري بك - في كلمة في الموضوع . هي أنا لا تختل إلى المواد إلا بعد أن نتفخض في المبادئ العامة ...

الرئيس - ما ذا يريد حشرة الشيخ المقرم ؟

مقرر الشيخ المقرم حسن صبري بك - أريد ألا تختل إلى المواد إلا بعد المناقشة في المبادئ العامة . ويتل مشروع القانون بآباره ثمة ثلاثة فقرات .

المقرر - بالطبع .

(١) برامج العقول دلم

٨ - مشروع القانون (١) .

مقرر الشيخ المقرم حسن صبري بك - أنا أطلب البنية إلى الكلمة أولاً .

مقرر صاحب المودة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) - هل يسمح حضرة صاحب البنية رئيس المجلس لي بكلمة ؟

كلمة وإضافة إلى تقرير بنة المالية - ذلك التقرير القيم - أطلبو كلمة من وزارة المالية بيان مزاي هذا المشروع المطروح على المجلس . فربما ساعدت على إثارة المجلس في هذا الموضوع المكتتب . والذي يستدعي شيئاً غير قليل من البيان .

وإذا سمح المجلس الموقر أن أطلب هذه المذكرة قبل أن يبدى حضرة الشيخ المقرم حسن صبري بك اعتراضاته بصفتي كونه أطلبه فربما كان ذلك مفيداً . وإلا فاني أحفظ لنصي الحق في بيان هذه المزاي في أي وقت .

الرئيس - هل هذه المذكرة موجهة . فتطلع وتوزع على حضرات الأعضاء ؟

مقرر صاحب المودة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) - المواد من هذه المذكرة تحريب هذا المشروع إلى فهم المجلس .

مقرر الشيخ المقرم حسن صبري بك - تحرير البنية صيان . قسم الألبية وقسم الألبية . وقبل أن يسمح المجلس شيئاً في مصلحة المشروع أو ضده يجب أن نقول أطلبه كلفتنا . لأن البنية انقسمت إلى قسمين . وبمنا التقرير كما شرحت الألبية . فيجب أن نسمح تحرير الألبية . وبعد ذلك يبدى حضرة صاحب البنية وزير المالية بيانه أن تكون المسألة سهلة . وقد يكون في بيانه رد على الألبية .

مقرر صاحب المودة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) - ولقد يكون في هذه البيانات ما يقع الألبية من مبدأ الأمر .

مقرر الشيخ المقرم حسن صبري بك - نظراً لأن النظام الطبيعي هو أن يتل التقرير . وتقول الألبية كلفتنا . لأن التقرير تقريران . تقرير للألبية . وتقرير للألبية . وأما أنكم بصفتي كوني أطلبه بنة المالية . لا بصفتي كوني عضواً بالمجلس .

مقرر صاحب المودة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) - وهل كل حال - فظنكم الحق في أن تتكلم في أي وقت تشاء .

مقرر الشيخ المقرم عبد السلام لوي بك - أصبحت المسألة الآن تتعلق بقانون النظام الداخلي . فيصح أن تكون لنا كلمة في ذلك . حضرة الشيخ المقرم حسن بك صبري يقول إنه باجبار كونه أطلبه البنية يجب أن نسمح كلمته حول فيه . وليس له في هذا القول سد بين القانون على الإطلاق .

رابعا - تبيع الاثاعة السعيدية توزع كل ما يظهر من الطرح على أرباب البحر بنسبة المفيد لكل منهم دون استثناء ما كان منه ظاهرا على أطيان أكلها البحر .

أما الفقرة الثامنة من المادة المذكورة من القانون فلها قضى بإعطاء الطرح الذى يظهر على أطيان أكلها البحر لصاحب هذه الأطيان دون توزيع شئ منها لغيره من أصحاب أكل البحر .

خامسا - وزادة على ذلك فقد قضت الفقرة الحادية عشرة من المادة المشار إليها من هذا القانون الجديد بعمل تسوية عامة وفك بنو بعض الملاك القيرين ويوجد بتكاليفهم أكل بحر مشورت ولم يؤمضوا عنه فى المساحى لعدم انطلاق أحكام الاثاعة السعيدية بأن يوضع لهم جميعا من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة حتى ولو كان قد ظهر قبل الأكل بأكثر من خمس سنوات .

وهذه هى التصفية العامة التى تنوى الحكومة القيام بها بمجرد التصديق على مشروع هذا القانون .

سادسا - كانت الاثاعة السعيدية تجوز بيع الطرح بالمزاد بين أهالى البلاد المجاورة وبعد ذلك صدر أمر طال بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بعدم جواز بيع أطيان المزائر .

إلا أن الفقرة العاشرة من المادة ساقطة الذكر من القانون الجديد قد أباحت بيع الطرح الذى يبق خمس سنوات بدون توزيع بسبب علم وجود أكل بحر على أن تكون الأولوية فى ذلك لملاك الأرض المتصلة به فلكل ذلك البلد أو المدينة التى ظهر الطرح بزمامه فلكل ذلك البلدين المجاورين .

سابعا - سيقرب على تنفيذ هذا القانون توزيع معظم ال ٣٣٠٠٠ فدان المعتبرة الآن أحياء معمورة الحكومة بالمزائر على الأهالى أرباب أكل البحر . وإعطاء هذه الأطيان فى السنة نحو ١٥٠٠٠ جنيه .

فإذا قدر أن ما يحصل من أربابها من الأموال التى تربط عليها نحو ٣٠٠٠٠ جنيه سنويا ففى تسيج سيكون نحو ١٢٠٠٠٠ جنيه فى السنة . وهذه أيضا مزايا لا يستهان بها .

هذا هو البيان الذى طلبت من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يفتيه على المجلس تورا لحضرات الأعضاء فى بعض نواحي مشروع هذا القانون . (تصفيق) .

مقرر الشئ المحرم من صبرى بك - إذا كان أحد من حضرات الأعضاء يريد أن يتكلم فى هذا الموضوع فالى انتظار حتى يتم كلامه .

مقرر الشئ المحرم من محمد نجيب برودة بك - كفى هذا المشروع فأرجو أن يسمح لى الكلام :

يوجد طرح بحر وأكل بحر ...

ومرجع الأمر فى ذلك إلى المواد الخاصة بطلب الأذن بالكلام . وليس فيما نظام خاص كالذى ذكره حضرة .

أما التقرير فقد شمل كلام الفريقين - رأى الأغلبية ورأى الأقلية - ونحن لم نبدأ المناقشة بعد . وكل ما فى الأمر أن التقرير قد عرض علينا عرضا عاما بوجهات النظر المختلفة وقد فهمت من حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك أنه قيد اسمه وطلب الكلام أولا . ثم طلبت الحكومة الكلام ثانيا . ومعلوم أن الحكومة الكلمة من غير قيد ولا شرط .

ولذا يكون ما طلبه حضرة الشيخ المحترم حسن بك صبرى فى غير محله . ومختلف لنصوص قانون النظام السابق .

مقرر الشئ المحرم من صبرى بك - لا مخالفة مطلقا لنصوص القانون . والتقرير كما ذكرت فصلا . للأقلية وللأغلبية . وأما لا يبنى أن أنكم أولا أو آخر . وإنما أنكم من أغلبية الجبهة . والأقلية لم تتكلم .

مقرر الشئ المحرم من عبد القدير أبو بكر - المسألة متروكة الآن لدولة رئيس المجلس .

الرئيس - أنا أشير على المجلس أن يسمح أولا لليات التى تقدمها الحكومة . فيجوز بعد سماحها أن يفتح المناقشة .

مقرر صاحب امروء اسرائيل صبرى بك (وزير المالية) - إضافة إلى البيانات التى وردت فى تقرير لجنة المالية أريد أن أتولى على هيئة المجلس الموقر مذكرة من وزارة المالية ببيان مزايا مشروع القانون المذكور .

وتلخص هذه المزايا فيما يأتى :

أولا - لا تبيع الاثاعة السعيدية التوىض من أكل البحر من الطرح المنفصل عن أطيان البلد .

ولكن القانون الجديد يبيع هذا التوىض منه بدليل ما جاء بالفقرتين الخامسة والسابعة من المادة الأولى من القانون .

ثانيا - لا تبيع الاثاعة السعيدية التوىض من الطرح السابق ظهوره على أكل البحر .

أما الفقرة السابعة من المادة الأولى من القانون فلها تبيع هذا التوىض من الطرح السابق على وقوع السيج بشرط ألا يكون قد مضى على تكوّن الطرح أكثر من خمس سنوات .

ثالثا - لا تبيع الاثاعة السعيدية التوىض عن أكل البحر ببلد ما من الطرح ببلد آخر .

أما الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون الجديد فلها تبيع التوىض من طرحة البحر الذى يظهر ببلد بعد استيفاء التوىض أكل البحر بتكاليف تمويلها عن أكل البحر فى البلاد المجاورة مع تخصيص البلد الواقع جهة ورود المياه .

الرئيس - نبدأ بإسراع أقوال المؤيدين للمشروع .

مقرر اللجنة المزمع من صبر : - أنا معارض لهذا المشروع فيجب أن تسحب كلتي أولاً .

مقرر اللجنة المزمع عبد الحليم أبو بكر : - الرائع أن المقرر أيد للمشروع .

المقرر - لقد بين التقرير وجهة نظر اللجنة ومع هذا فاني مستعد لأن أؤيد على ملاحظات حصرات المعارضين للمشروع .

مقرر اللجنة المزمع عبد الله سمح بك - لي ملاحظة على المشروع .

مقرر اللجنة المزمع من صبري بك - إذا كان الأمر كذلك فأرجو أن يسمح لي بالكلام فقد طلبت الكلمة أولاً .

مقرر اللجنة المزمع أحمد نجيب برودة بك - نص في المشروع على طرح البحر وأكل البحر مع أن هناك فضلاً من ذلك جسر النيل والأرض التي تزيد بالتدريج بجزر النيل . وهذه المسائل كلها كانت دائماً متنازعاً وعمل مافقة ومتاعب لأهل الأحيان المجاورة قليل .

لقد قال حضرة مندوب الحكومة أمام اللجنة إن الشكوى من اللجنة السعيدية كانت قليلة . ويسمح لي حضرتي بأن أقول إن الشكوى كانت ولا تزال كثيرة ولكن الحاكم كانت تحكم فيها بعدم الاختصاص اجتماعاً على أن موضوعها لا يدخل في اختصاصها إذ توزيع الطرق خاص بمهجة الإدارة . وقد تعرضت لها لم في بعض الأحيان للبحث فيما إذا كانت الإضافة حدثت على التدرج وتطبق عليها المادة ٦٠ من القانون المدني للأهل وكانت تعتبر نفسها في هذه الحالة خصصة بالفصل في النزاع وتحكم بالملكية لصاحب الأرض المجاورة أو أن الأرض التي ظهرت تعتبر طرح بحر طبقاً للمادة ٦١ من القانون المذكور وفي هذه الحالة كانت تحكم الحاكم بعدم اختصاصها وتترك التوزيع لجهة الإدارة .

ومن هذه المناصب ما يتعلق بمسود النيل والقرع وهي المتعيرة من الأملاك العامة للدولة فأن الزيادة إذا وقعت أمام البحر فتشكّل إشكال في تعيين من يأخذها وكذلك إذا أكل البحر بحر كأك أو أكله والأرض التي وراس في ذلك مشكلة جديدة .

الرائع أن النيل إما أن يأخذ من الأرض المجاورة له أو يزيد في مقداره بما يني أنه يأخذ من جهة ويسطى في جهة أخرى . قد يأخذ من جهة ويستمر الجسر عشرات السنين دون أن يوضع مالك الأرض مما ضاع منه بل قد يحرم الملاك وودتهم من بعض زمتا طويلاً بينما يضاف إلى أرض الآخرين زيادة تطبيقاً لأحكام اللجنة ولو أن النيل لم يأخذ من أرضهم شيئاً . ففرق بين وفرق بين .

والذي أراه أن تعتبر الأرض التي يأكلها البحر في حكم الأرض التي يتزع ملكيتها للجنة العامة وأن يوضع أصحاب الأرض التي أكلها البحر فوراً . أما ما يطرحه البحر فيعتبر زيادة تخلفت عن اللجنة العامة وبمثل في أملاك

الحكومة الخاصة ويكون لها في هذه الحالة أن تتصرف فيها بما تقتضيه قوانين بيع أملاك الميرى الحرة . وبجارية أخرى إن الطريقة العادلة التي أراها - لازلة للصعوبة والبطء في الفصل في شكاوى الأهل - هي أن يوضع صاحب الملك فوراً وليس في ذلك خسارة على الحكومة فأنها تستولى على ثمن الزيادة التي عرفت في جهة أخرى يجرد بيعها .

مقرر صاحب المجلس محمد علي عيسى باشا - ما هو الأساس القانوني لهذا الرأي ؟

مقرر اللجنة المزمع أحمد نجيب برودة بك - أقصد أن تطبق قواعد نزع الملكية للنافع العامة .

المقرر - وما رأى حضرة الشيخ المحترم في اللجنة السعيدية ؟

مقرر اللجنة المزمع أحمد نجيب برودة بك - أرى أن تنفي أحكام هذه اللجنة وأن يوضع القانون الخاص للملكة المحضرة .

إن صلحت المسألة فتراها بالجدية - التي بمقدار وأطول كل ملك - تساعدنا على تنفيذ هذا الرأي إذ يمكن أن تعرف بالضبط مقدار ما أكله البحر وما طرحه وعتنجد بسطى لصاحب الأرض ثمن ما أكل من أرضه وليس في ذلك خسارة على الحكومة كما قلت لأن النيل يسطى ويأخذ ، ففي الحالة الأولى تخضع الحكومة بثن الزيادة وفي الحالة الثانية يسطى بالجدون بثن ثمن ما أخذ منهم .

أما الطريقة العقيمة التي تقضي بها أحكام اللجنة السعيدية والتي لا تزال آثارها في هذا القانون فلا تتفق مع العدل . إذ من الظاهر أن توضع أرضي وأصبح نظيراً مسلماً دون أن أحصل على تويض ما أخذ مني .

الرئيس - يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم اقتراحاً بما يرى إليه .

مقرر اللجنة المزمع أحمد نجيب برودة بك - أطلب رفض مشروع القانون وسأقدم مشروع قانون بإنهاء اللجنة السعيدية .

مقرر اللجنة المزمع من صبري بك - أنا في دروي هذا أناقش المبادئ التي أسس عليها مشروع القانون توصلنا إلى تنفيذ تنفيذاً يتفق مع مبادئ القانون وأما في هذا منضم لحضرة صاحب النبوة وزير المالية في أن هذا القانون قانون يجب أن يتخذ ولكن أرى أن تنفيذه يتوقف على تغيير بعض المبادئ التي أسس عليها .

وقبل أن أعرض لهذه المبادئ التي أسس عليها القانون أرى لمصلحة التاريخ التشريعي في مصر أن أحصح في معرض الجلسة اسم اللجنة التي يراد أن يستبدل ببعض بنودها أحكام أخرى والأثر الذي نسب إلى أن هذه اللجنة صدرت فيه .

مذكره وزارة المالية أتمت هذه اللجنة (الجنة السعيدية) المروقة بلائحة طرح البحر وحقيقة اسمها "لائحة الأحيان الصادر عليها أمر الاعتد

معنى هذا أن ما حوله البر كان أملاكاً للدولة يصح بعد التحويل ملكاً للدولة وما كان ملكاً للأفراد وحوله البر يصبح بعد التحويل ملكاً للأفراد .

يذن إطلاق النص على أن كل طرح يخضع لموافقة الدولة هو مشروط يتفق مع نص البابين الأخرين والمخطط . ونفدتان لتتأثر أشرتهما . ماددتان فتتأثران لأن ولم تتأثر . ولم تعدلا . ومعدل بهما فلا يمكن أن يتأثر من لأحوال أن تشرع خلافه لمبادئ مقرة .

فقرة الشيخ القرم صبري بك — هل يسمح حضرة الأستاذ حسن صبري بك أن يترخص المادة (٦١) من القانون المدني الأهل .

فقرة الشيخ القرم صبري بك — نص المادة (٦١) من القانون المدني الأهل هو كما يأتي :

“ أما الأراضي التي يحولها البر بقوة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فينبع فيها مطلقاً للألحمة الصادرة في سنة ١٢٧٤ ”

وهذه المادة مسبوقة بالمادة (٦٠) الخاصة بالصلح وقد أحال الشارع في المادة (٦١) على لألحمة سنة ١٢٧٤ وأمر أنه ساعداً بالألحمة سنة ١٢٧٤ هذا البدأ الذي شغله المادتان (٦١) من القانون المدني الأهل و (٨٥) من القانون المدني المخطط . هذا المبدأ مسلم به ومقرر في القانون المدني الفرنسي في المادة (٥٥٧)

بناء على ذلك يكون وضع هذا النص في التشريع وضعا لا يتفق مع القانون وسترون حضراتكم أنه لا يتفق أيضاً مع نظرية الحكومة لأن هناك مانعاً دستورياً إذا ما بقى هذا النص على أصله .

الألحمة الجديدة التي تتكون منها مع كونها صدرت في وقت كان هناك فارق بين أرض مصر الخراجية وأرضها العشيرية — إذ يعلم الجميع أن الدولة كانت هي المالكة لغير الأرض الخراجية ولهيكلاً كذلك سوى حق الضمعة — هذه للألحمة على الرغم من هذا لا نجد فيها مطلقاً مثل هذا النص . ثم لا نجد فيها نصاً على “أن طرح البحر ملك للدولة” .

المبدأ الثاني — هذا البدأ إذا ما أصرت وزارة المالية على إلغاء النص أن “الطرح ملك للدولة” يتعارض مع نص دستوري جاء في المادة (١٢٩) من الدستور التي أشراف بتبليتها على حضراتكم :

تتضمن هذه المادة في الفقرة الثالثة منها على ما يأتي :

“ يشترط اعتداد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إطلاق المخطوط المحيطة والطرق العامة والقرى والمصارف وأعمال الري التي تهم أكبر من مديرية وكذلك في كل تصرف جائز في أملاك الدولة ” .

الحكومة بمشروعها هذا تريد تسلياً ولكنها بوضعها مبدأ غير صحيح تتناقض لنفسها أكبر عطف وأكبر صعوبة في تنفيذ هذا القانون .

من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ “ وبتاريخ الذي صدرت فيه هو ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤

هذه السنة بينها . هي السنة التي أثبتت في المادة (٨٥) من القانون المدني المخطط والمادة (٦١) من القانون المدني الأهل .

أما التاريخ الفردي في حطب القانون وفي مذكرة وزارة المالية فلا أدرى من أين جاءه . اللهم إلا أن تكون وزارة المالية حولته إلى التاريخ الميلادي وهذا لا يصح .

يجب أن يثبت التاريخ الذي صدرت فيه الألحمة فلذا ما أريد التحويل وجب إثبات التاريخ المجري قبل التاريخ الميلادي .

ولهذه المناسبة ألفت نظر حضرة صاحب الدولة وزير المالية

فقرة الشيخ القرم صبري بك — هل تنفي أن يقال إن شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٤ يوافق أغسطس سنة ١٨٥٨

فقرة الشيخ القرم صبري بك — أرجو ألا أقطع .

الرئيس — من أراد أن يتكلم فيلتأذن أولاً .

فقرة الشيخ القرم صبري بك — هذه الألحمة صدرت في سنة ١٢٧٤ وبتت في قانون الحاكم المخطط كما ثبتت في القانون المدني الأهل أنها صدرت في سنة ١٢٧٤ فلا تكليل مطلقاً ونحن نشرح هنا أن قولنا للألحمة صدرت في سنة ١٨٥٨ ونحمل التاريخ الذي صدرت فيه فعلاً .

ولهذه المناسبة ألفت نظر حضرة صاحب الدولة وزير المالية إلى أن المذكرة التفسيرية التي رافقت مشروع القانون — وكلنا يعلم أي قسم من التشريع — هذه المذكرة خلون التاريخ المجري الذي كان مقراً رسمياً بتاريخ في البلاد وهذا التاريخ يجب أن يسبق في الوضع التاريخ الميلادي الذي لم يكن مقراً إذ ذاك في البلاد .

بعد ذلك أرجع إلى مناقشة المبادئ التي أسس عليها هذا القانون .

أسس مشروع القانون على ثلاثة مبادئ :

المبدأ الأول — هو أن طرح البحر ملك للدولة .

المبدأ الثاني — أن هذا طرح المملوك للدولة يوزع على من بينهم مشروع القانون جاء .

المبدأ الثالث — أن وزير المالية والأشغال هما المكلفان بتنفيذ القانون .

لي على هذه المبادئ الاعتراضات الآتية :

أما كون طرح البحر على إطلاعه ملكاً للدولة فهذا غير صحيح .

طرح البحر عرفه القانونان المديان الأهل والمخطط المعمول بهما حتى الآن . عرفه القانون الأهل بأنه الأراضي التي يحولها البر بقوة جريانه . وعرفه القانون المخطط بأنه :

Les attributions des terrains déplacés par le fleuve.

والترعة تقريباً واحدة .

مضى هذا أنه لا يجوز للمعارضة في قرار الوزير حتى لو صدر التوزيع عاقلاً لأحكام هذا القانون .

لماذا - لأنني مفيد - أولاً - لأن وزير المالية أهد عن تنفيذ هذا القانون وهذا لا يتفق مع قيام المادتين في القانونين المدني والأهلي والمختلط - وثانياً - لأن ذلك لا يتفق مطلقاً مع النص على أن طرح البحر ملك للدولة وأن الذي يقوم بتنفيذهما وزير المالية والأشغال العمومية .

فالتشريع المروض قائم على مبدأ إجاد السلطة القضائية بتاتا من التعرض لخل هذا التصرف . وليس بمحكمة حتى هذا الإيجاد .

كل ما للحكومة هو أن تتدخل بوكالة تشريعية الفرض منها - شفيها لأحكام هذا القانون - أن تعطى كل ذي حق حقه حتى لا يتنازع أصحاب الحقوق فيما بينهم .

لقد أعطيت الحكومة سلطة أراها تشريعية كسلطة الوكالة القضائية في التوزيع حفظاً للأمن والنظام . وليس في إعطائها هذه السلطة ما يعطها مالكة ما لا تملك .

ذلك هي اعتراضاً على المبادئ التي بنى على أساسها مشروع القانون وأرجو أن يلاحظ أني أولئك على مشروع القانون في موضوعه لما فيه من المصلحة العامة إذا وضعت يداها على ما يجب أن تكون عليه .

أما صياغة هذا القانون على الشكل الذي وضع به - فضلاً عما فيه من التباين عن مبادئ عامة - قد تؤدي إلى قيام إشكال. نص في القانون المدني المختلط على أن المحكمة تتصل في عرض عليها تنفيذاً للأحكام السعيدة التي عرفتها بأنها لأحكام سنة ١٣٧٤ هجرية ويراد الآن أن يقدم لها لترفع ليس فيه شيء من اختصاص الحاكم .

هذه هي المبادئ التي وضع على أساسها مشروع هذا القانون . والذي أعرضه ويعرفه كل من له اتصال بأعمال التشريع أنه يجب على الشارع أن يقتصد ما استطاع في صياغة المواد كما يجب عليه ألا يضع أحكاماً متعددة في مادة واحدة .

أما مشروع قانون ملاءمة صنف ومثل أحكاماً متعددة ولا أنهم مطلقاً المحكمة من وضع هذه الأحكام كلها في مادة واحدة يجرى هذا المجلس من حق الرقابة على وضع هذا التشريع . وتعلمون حضراتكم أن هناك فرقاً كبيراً بين الإجراءات التي يستلزمها إصدار قانون مكون من مادة واحدة وبين إجراءات استصدار قانون مكون من جملة مواد .

وعند بحث هذا المشروع في لجنة المالية استفسرنا من وزارة المالية عن المحكمة في وضع كل هذه الأحكام المتعددة في مادة واحدة فأجابت الوزارة المذكورة بأن مشروع القانون الذي وضعت أولاً كان مكوناً من عدة مواد بلكم اللجنة الاستشارية التشريعية ووضعت كل هذه الأحكام في مادة واحدة . ولم تتدخل علينا وأسد من حضرات أعضاء تلك اللجنة ببيان المحكمة في هذا . ولعل دولة وزير المالية بين لنا السبب في ذلك .

لقد تمكنت مشروع القانون المناقشة الأولية التي نص عليها في المادة (٧٣) من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

تصرح الحكومة بأن كل طرح بحر ملك للدولة ونجى به ذلك وتقول في تشريع إن هذا الذي هو ملكي أعطيته جانا . وهي تعلم بأنها لا يمكن أن تشرع على خلاف نص الدستور . نص الدستور صريح في اشتراط اعتاد البرلمان مقسماً في كل تصرف جناح بين أملاك الدولة . فانا ما أرادت وزارة المالية مثلاً أن تمسح على من ضاعت عليه ه قرار بط أكلها البحر يجب عليها أن تقدم للبرلمان وتطلب منه تصديقاً على ذلك .

وما دام هذا النص موجوداً فلا يمكن التفتين على خلافه .

هذه الصعوبة جاءت من أن وزارة المالية وضمت نصاً لضرورة له مطلقاً اللهم إلا أن يكون ما فهمته منه هو الفرض فانا كان الأمر كذلك فيجب أن يقضى عليه بتاتا .

الفرض الذي فهمته من النص على " أن كل طرح بحر يكون ملكاً للدولة " هو أن وزارة المالية تريد أن لا يكون للقضاء مختل مطلقاً في مثل هذه الأعمال .

تريد وزارة المالية أن تقضى على سلطة القضاء في بحث كل مازعة يمكن أن يتجها سواء تصرف أو إعمال لأحكام القانون لأنها تضع في صدر القانون - الذي يجب أن تطبقه الحاكم - عبارة " إن كل طرح بحر ملك للدولة " .

ومضى كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يلبأ إلى القضاء ما دام الطرح ملكاً للدولة وهي صاحبة القول الفصل في أن تعطى وتمنع كفيها شاست .

إن كان هذا ما فهمته فإن وجود هذا النص على البحر الذي أثبت به يعمل التنفيذ في حكم الصب بل في حكم المستحيل إذا ما أريد تنفيذ الدستور تنفيذاً صحيحاً - اللهم إلا إذا أرادت الحكومة أن تعطى نصاً صريحاً من نصوص الدستور وهو مالا أريد. إن أهمه .

إنني يكون وضع هذا النص في صدر القانون - فضلاً من كونه عاقلاً للوائح والقانون - يكون مجردة من أكبر الصعاب في تنفيذه .

بناء على ذلك يكون المبدأ الثاني من المبادئ التي لا يمكن أن تنفذ ما دام نص الدستور قائماً إلا بالرجوع إلى البرلمان في كل حالة من حالات التصرف .

المبدأ الثالث - تلوث على حضراتكم نص المادتين الواردين في القانون المدني الأول والمختلط وكلاماً صريحاً في أن الحاكم تنفذ هذه الأوامر .

وبالرجوع إلى مشروع القانون المروض علينا أريد أن أجد أنه إنما وضع تعديلاً أو تبديلاً للأحكام قائماً وأنه لم يشر فيه إلى وزير المالية واقتصر على النص على أن يقوم بتنفيذ هذا القانون وزير المالية والأشغال العمومية .

معنى هذا - مضافاً إلى النص الذي جاء في مشروع القانون في الفترة الخامسة منه - وأنا أعرض للمشروع الآن على مجلس التمثيل فقط لأعين الفرض الذي دسيت إليه - حيث جاء فيها ما نصه :

" يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائياً لا يجوز للمعارضة فيه " .

في هذا الاقتراح مع الإيحاء إلى موانع البحث التي يجب أن تكون على أخذ ورد . وأن تكون على نظرويت أمم هيئة اختصاصها أن تحت القوانين . وأن تصوغها على غط القوانين التي يجري العمل عليها في هذا البلد .

وقد تبين من تقرير لجنة المالية عن المشروع . وفيما يلي عما أثير حوله من الجدل . وما وجه إليه من اعتراضات . فيما ما هي تلك النقط التي يجب أن تكون موضع البحث في هيئة تعمل في حدود . وتبني لخصائكم ما ينبغي أن يبا . وتضع ما لا يمكن أن يوضع في هيئة كثر مدحا . تلك الهيئة هي لجنة الحفانية .

ليس هناك من خفاء أن مشروع هذا القانون فيه من النقص ما أشار إليه حضرة الشينين الثميين أحد نجيب براده بك . وحسن صبري بك .

وليس هناك من خلاف أن مشروع هذا القانون صيغ صياغة لا تتفق مع أصول التشريع التي يجب أن تراعى فيها أصول الصياغة . والتي يجب فيها أن يوضع كل حكم في مادة على حدة .

فلا يخفى مطلقا فيجب أن تقوم به لجنة الحفانية . وفيما يلي عليها القيام به للوصول إلى نتيجة مرضية على ضوء المناقشات التي جرت أمام لجنة المالية . والتي سمعناها اليوم . لا خفاء مطلقا إذن فيا يجب أن تقوم به لجنة الحفانية في هذا الصدد .

ليس مشروع هذا القانون بالأمر المثير . فأنكم تعلمون بقانونا مضى عليه اثنتان وسبعون سنة . والعمل جار بأحكامه . ويقترب على تعديله توزيع اثنين وثلاثين ألف فدان . ويقترب عليه أن تنصق به ميزانية الدولة كل سنة مائة وعشرين ألف جنيه كما أشار إلى ذلك حضرة صاحب القولة وزير المالية في بيان ميزانية المشروع .

فلا شك في أن قد عرفنا مغزى هذا المشروع . والنتيجة التي يرى إليها أصحابها ولا خفاء في شيء من موانع وأحكامه . والتي يتقصدنا هو أن نصوصوا هذه على ضوء هذه المناقشات ثم تحكمون حضراتكم في الأمر بما ترون . والأمر مرجعه لشيءكم .

محضر الشيوخ المحترم عبد العظيم ليلي بك - إذا كنت تفهم ما أملي به حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك فيما يخص الأسباب الداعية إلى إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية فإنها تتحصر في ملاحظات حضرة الشينين الثميين أحد نجيب براده بك وحسن صبري بك . وأظن أنه يكون من غير العقل أن يسمع حضرة التزليل المحترم دقة المجلس من نتيجة واحدة . ولا يسمع الرد على اعتراض حضرات المعترضين .

ولكي يكون المجلس رأيا في الموضوع يجب أن يسمع كلام حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ومن رده على حضرة . والمجلس بعد هذا إن رأى أن الخلاف جدي لا يتيسر له منها أن يصدق على المشروع إحالة إلى لجنة الحفانية يطلب غرض معين . والاقتراح المقدم لم ينص فيه على غرض معين ولا يمكن أن يحال المشروع جزاء إلى لجنة الحفانية .

والنتيجة أن الوزارة إذا لم تعمل على المباحث التي أشرت إليها فاني أرفض بناء الاستئصال إلى مناقشة مواد القانون ولا أوافق عليه .

محضر الشيوخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم - أرجو وقف اللجنة عشر دقائق للاستراحة .

الرئيس - ترفع اللجنة للاستراحة عشر دقائق حيث سمكت الساعة السادسة والثلاثون الأربعين .

أعلنت اللجنة الساعة الساعة مساء .

محضر الشيوخ المحترم عبد الله سميك بك - قبل المناقشة في مواد القانون .

الرئيس - تقدم اقتراح من بعض حضرات أعضاء المجلس هنا:

اقتراح

"إحالة هذا القانون على لجنة الحفانية لإعادة النظر فيه . واستيفاء ما فيه من نقص . وصوغه في صيغة قانونية بحسب ما تقتضيه من الأحكام ما يعود أبو النصر . محمد خيرت واضي . عبد الرحمن رضا . محمد فهمي الناضوري . نحلة للطيبي . عبد الباقي . عبد الحميد البكري ."

محضر الشيوخ المحترم حسن صبري بك - أنا بصفتي كوني معارضوا موافق على هذا الاقتراح .

محضر الشيوخ المحترم محمود أبو النصر بك - لا أوافق على هذا الاقتراح لأن فيه خلا من شأن لجنة المالية .

الرئيس - المواقف على هذا الاقتراح يفضل بالموافق .

محضر الشيوخ المحترم عبد العظيم ليلي بك - قبل أخذ الرأي أريد أن أتكم .

مطلوب في هذا الاقتراح أن يحال مشروع القانون إلى لجنة الحفانية والحال أنه لم تبد في الاقتراح أسباب لهذه الإحالة .

فما أن تكون هناك مقتنين على المبادئ العامة ونصفيها ولا تبق بعد هذا إلا مسألة الصياغة . ويجب إذن أن تستمر في المناقشة . وإما أن نرسله إلى لجنة الحفانية لأن فيه خطأ يجب إصلاحه . وهذا ما لا أراه خطأ ولم يتم عليه تحليل أصلا .

بناء على هذا يجب أن تستمر هنا في مناقشة المشروع قبل التفرق لإحالة إلى لجنة الحفانية .

الرئيس - إذن حضرة الشيخ المحترم معارض للاقتراح .

محضر الشيوخ المحترم عبد العظيم ليلي بك - نعم معارض فيه .

محضر الشيوخ المحترم محمود أبو النصر بك - الاقتراح الذي تقدم به بعض حضرات الأعضاء إلى هيئة المجلس اقتراح يجب أن توافق عليه . أشير

عقرة الشيخ المحترم على فصيحا بلدا - بعد البيان الذي أجهاد دولة رئيس الوزراء من مشروع قانون

الرئيس - أرجو أن لا تخرج المناقشة عن موضوع الاقتراح .

عقرة الشيخ المحترم على فصيحا بلدا - إنى من المؤيدين للاقتراح، لكنى أريد - كما قال حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الطليك - أن تبين الاعتراضات على هذا المشروع قبل أن يعرض على لجنة الحفانية حتى يمكن لجنة أن تنظر فيها .

لقد أبدى بعض حضرات الأعضاء اعتراضات ولى اعتراضات أخرى أريد أن أجبها

عقرة الشيخ المحترم عبد الحليم الطليك - تصدق المادة (٩٤) من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان على أن لكل عضو أن يقترح أثناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تبديلا أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يؤتم عليها صاحبها وأن تقدم إلى الرئيس " .

والاقتراح المقدم لا يقابل حالة من تلك الأحوال إذ الفرض منه مجرد تأجيل المشروع لتبرير مظهر وكان يجب على مقدم الاقتراح أن يمتدوا التعديل الذي يقترحه فإن استلزم بحثا لا يتسع وقت المجلس له أحيل إلى لجنة الحفانية . أما أن نجح هنا فنفس كلاما يلحق على عواهنه ثم تقرر حالة المشروع إلى لجنة الحفانية فهذا ما لا يتفق مع القانون .

يجب أن تبين مهمة لجنة الحفانية قبل أن يحال للمشروع إليها .

لقد طرح هذا المشروع على المجلس بعد أن نظره مجلس النواب وبعد أن بحثته اللجنة المختصة بمجلس الشيوخ فكل اعتراض على المشروع يجب أن يقدم به تعديل عدد .

لكل عضو حق اقتراح تعديل المشروعات أو رفضها وقد اقترح حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براهيم رفض المشروع كما اقترح حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك تعديلات معينة فيجب أن يمتنح المجلس أولا فانها قبلت وكانت هناك حاجة لتعديل التصويص أحيل للمشروع إلى اللجنة المختصة أما أن يحال للمشروع على اللجنة قبل الموافقة على هذا التعديل فهذا ما لا أوافق عليه .

عقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لقد تناولت المناقشة المبادئ العامة ويعلق بياناً كافياً فانما أحيل للمشروع إلى لجنة الحفانية فتستكون مهمتها بحث هذه المبادئ والاعتراضات خصوصاً المبدأ الأول وهو ملكية الطرح للدولة الذي هو أساس التشريع .

إن بحث التفاصيل لا يكون إلا بعد إقرار المبادئ العامة ولهذا لم أعرض لها ألبتة . لكنى تعرضت لها في لجنة المالية .

لقد وافقنا في المجلس على مبدأ المبادئ العامة واللجنة المختصة بضمها هي لجنة الحفانية .

القرار - قبل أن نبحث في الاقتراح المقدم بإسالة مشروع القانون على لجنة الحفانية وفي ماهيته أرى أن الواجب يقضى على بصفة كوني مقراً للجنة المالية أن أبدي المجلس آراء هذه اللجنة - المختارة من حضراتكم - لتبينوا السبب الذي حدا بها إلى إقرار المشروع باعتباره تشرياً نافذا فيه مصلحة الأمة ولحكومتها أيضاً .

الاعتراض القائم على المشروع يختص بالضمانات التي يجمل المالك مملكتها على أن الأرض التي طرحها البحر تكون ملكاً له وليست ملكاً للحكومة .

عقرة الشيخ المحترم إدوارد قصيري بك - هذا كلام في الموضوع ونحن في صدد اقتراح .

القرار - أرجو أن يسمح لي بالكلم في الموضوع لأنه لم يستوف بعد .

عقرة الشيخ المحترم إدوارد قصيري بك - أماننا اقتراح فيجب أن يكون الكلام قاصراً عليه .

القرار - أرجو أن يسمح لي بإبداء ملاحظاتي حتى يتبين المجلس حقيقة المشروع .

عقرة الشيخ المحترم إدوارد قصيري بك - أرى أن يكون الكلام قاصراً على الاقتراح .

عقرة الشيخ المحترم إدوارد قصيري بك - لا يقابل المشروع مبادئه قانونية في غاية التطور حسب بل يتناول أيضاً أساس القانون العام وهو هل يكون طرح البحر ملكاً للحكومة أو لمن أكل البحر ملكه . وتقرير ملكية الحكومة في هذه الحالة مناف للقواعد الأساسية لللكية . وقلبك يجب أن تطرح هذه المسألة القانونية التي بنى عليها مشروع القانون على اللجنة الفنية وهي لجنة الحفانية فيحال للمشروع إليها لا لوضعه في الصيغة القانونية ولا لبحثه شكلاً بل لبحثه من جهة أساسه التشريعي فإن المبدأ خطير .

هناك مبدأ آخر تناوله مشروع القانون وهو جعل توزيع الطرح أو رد الحق لأصحابه من المسائل الإدارية مع وجود نظام قضائي في البلاد فيه من الضمانات المتعلقة ما ليس للجهات الإدارية .

لا أريد بهذا أن أطعن في الجهات الإدارية ولكنى أقول إن اللجان الإدارية ليس فيها من الضمانات ما العام .

الرئيس - هل يؤيد حضرة الشيخ المحترم الاقتراح ؟

عقرة الشيخ المحترم إدوارد قصيري بك - نعم أؤيد الاقتراح وأطلب إحالة للمشروع إلى لجنة الحفانية .

عقرة الشيخ المحترم عبد الله سرك بك - لقد صوّتت صوتاً فيجب أن نسمع الصوت الآخر . ولا يصح أن تقرر وتعمل للمشروع إلى اللجنة قبل استيفاء المناقشة في مبادئ العامة .

مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك - إن اعتراض حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك - على ما أرى - اعتراض غير صحيح .

إننا تطبق المادة (٦٤) التي استشهد بها على حالة ما قلنا بحث المجلس في تفاصيل مواد القانون . أما وقد كان المجلس عندما أحال للمشروع إلى لجنة المالية أن يحمله كذلك إلى لجنة الحفانية فانه إذا قدمت لجنة المالية تقريرها وطلب أحد حضرات الأعضاء إحالة للمشروع إلى اللجنة الفنية فليس معنى هذا أنه يجب عليها بحث مواده تفصيلا ولهذا يجب ألا يكلف مقدم الاقتراح بأن يبين لحضراتكم الأسباب مفصلة كما يظن حضرة زميلي .

من أجل هذا أرى أن النظام والمصلحة يقضيان بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا - أرى أن يؤخذ الرأي على الاقتراح .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد نجيب براديه بك - معنى قبول هذا الاقتراح أننا نعتبرنا من مناقشة المشروع بطريقة عامة (جنية) وأما قلنا أن يكون قانونا . وأما لذلك نريد أن نبحث لجنة الحفانية من جهة المبادئ وتضمنه في الصيغة القانونية . أما وبعض حضرات الأعضاء يطلب رفض المشروع ليجب أن يؤخذ الرأي أولا على ما قلنا كان للمشروع مقبول أو غير مقبول فإنا قبل ورأيتم قبل المناقشة في مواده أن يحال إلى لجنة أخرى لبحث مبادئه ووضع صيغته في هذه الحالة يمكن إحالته إلى لجنة الحفانية .

مقدمة الشيخ المحترم محمد صرقي باشا - عظم اقتراح من بعض حضرات أعضاء المجلس بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية .

ليس الأمر غريبا في ذاته . فقد رأينا فيما مضى أن بعض القوانين أحيل إلى لجانين فلا مانع من أن تتبع هذه الطريقة في القانون المروض على حضراتكم فيحال أيضا إلى لجنة الحفانية دون أن يكون في ذلك مساس ببيعة المالية . ولكل لجنة الحرية أن تبحث للمشروع مستقلة أو أن تجتمع الجلسان بما ليجته وقد تتفقان على رأي واحد .

أقول إن ذلك ليس غريب لأن العاليد البرلمانية اللبنانية تعجبه وقد تتفق الجلسان على رأي جيد المجلس . ولأجل أن لا يمس إحساس لجنة المالية... (ضيق)

القرار - لجنة المالية لا يجمعها .

مقدمة الشيخ المحترم محمد صرقي باشا - استبعد هذه الكلمة - وأرجو أن يحال للمشروع إلى لجنة الحفانية .

مقدمة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - المروض على المجلس الآن ثلاثة آراء - الرأي الأول لحضرة الاستاذ أحمد نجيب براديه بك الذي يطلب فيه رفض المشروع لأنه لا يتفق مع المبادئ التي أشار إليها وهذا الرأي في ذاته يتخالف تماما ما ذهب إليه حضرة في شكواه من التلاخية السعيدية .

يقول حضرة إنها مثار شكوى عديدة وقضايا كثيرة بالحكام فرفض المشروع لا يؤدي إلى النتيجة التي يرى إليها لأن رفض المشروع منه بقاء التلاخية قائمة ما دام لم يتقدم المجلس باقتراح بتعديلها أو إلغائها .

إذن لا على لهذا الرأي .

الرأي الثاني يقول بإحالة المشروع إلى لجنة الحفانية ولأن أؤيده .

أثيرت بالمجلس الآن مناقشة قانونية من بعض حضرات الشيوخ - سواء طابقت الواقع أم لا - مؤداهما أن هناك تناقضا بين نص المشروع المروض وبين نصوص القوانين المدنية والأهل والمطل .

مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك - ونص الدستور أيضا .

مقدمة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - ولا يتيسر مطلقا في جلسة عامة بكلمة المجلس بتجسيص النصوص القانونية لمعرفه ما إذا كان هناك تناقض أم لا إنما مجال ذلك في الجان . فلما كانت لجنة المالية بطبيعة تكوينها لم تخطت إلى هذه النقطة فليجئة الحفانية هي المختصة بهذا العمل ولا غضاضة مطلقا على المجلس في أن يقرر إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية ورأى المجلس هو الإكمال .

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة للمشروع إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

مقدمة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك - ما عدائ .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية .

(هذا انصرف حضرة صاحب السعادة أحمد على باشا وزير الأوقاف وحل بحال الدين باشا وزير الحربية والبحرية - وحضرة صاحب الفزة خليل محمود النلكي بك وكل وزارة المالية وعبد الحمادي محمد بك مدير عام الأموال المقررة بوزارة المالية) .

٨ — تقرير لجنة الحقائقية

عن العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف إبراهيم — رفض العريضة

(المقرر حصة للشيخ المترم أحد عشر بنشام)

تلى تقرير اللجنة (١).

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الحقائقية برفض هذه

العريضة ؟

(موافقة)

الرئيس — يوافق المجلس على رفض هذه العريضة .

(١) راجع المحق رقم ٥ .

٩ — تقرير لجنة المسالية

من العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف إبراهيم — حفظ العريضة

(المقرر حصة للشيخ المترم محمد عبد الله)

تلى تقرير اللجنة (١).

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة المسالية بحفظ هذه

العريضة ؟

(موافقة)

الرئيس — يوافق المجلس على حفظ هذه العريضة .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والنقطة الثلاثين معلناً
أن يسود المجلس للاعتقاد في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠ (٧ مارس
سنة ١٩٣٣) في الساعة الخامسة مساءً ٤

(١) راجع المحق رقم ٦

محضر الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٧ - كتاب من وزارة الأوقاف من العريضة المأخوذة بتاريخ ١٦ لسنة ١٩٣١ المقدمة من أئمة زيدة مصطفى فراتين - حفظ العريضة .
- ٨ - اقتراح تقديم من حضرة الشيخ المحترم أمين ساس باشا بهيكل المأذبات السيفية مدة نصف شهر - إحالة إلى لجنة الأشتال .
- ٩ - اقتراح تقديم من حضرة الشيخ المحترم جويس زقاني باشا بشأن توحيد مياه الشرب إلى مدينة الاسكندرية - إحالة إلى لجنة الأشتال .
- ١٠ - طلب تقديم من حضرة الشيوخ المحترمين الياس عوض بك و عبد الحليم الجليل بك بإعادة المناقشة في مشروع القانون الخاص بفتح البحر أو كذا - طلب أكثر تقديم من ٣٥ عضواً بهذا المعنى .
- ١١ - تعرض لمجلس المراء ٢٤ و ٢٤ و ٦٣ و ٦٤ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - قرار المجلس بعدم المرافعة على إعادة المناقشة .
- ١٢ - تقرير لجنة الماخطة من العريضة رقم ٤٩ المقدمة من محمود علي سعيد بشأن بيوت الدفاعة ومحال انحراد الجسر - طبق رقم ٧
- إحالة العريضة إلى وزارة الماخطة .

- ١ - الاجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يشهد إلى المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بزيادة عملة ألعاب بالقطر المصري - إحالة إلى لجنة الماخطة والشؤون الصحية .
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإعداد الحساب الختامي لجامع الأزهر والمعاهد الدينية الخيرية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالة إلى لجنة الأوقاف .
- ٥ - كتاب من مجلس النواب عن مشروع القانون الخاص بمساعدة الحكيم المفعولة بين الملكة المصرية وجمهورية الفولايات المتحدة الأمريكية - إحالة إلى لجنة الخزانة .
- ٦ - كتاب من مجلس النواب عن مشروع القانون الخاص بمساعدة الترميق المفعولة بين الملكة المصرية وجمهورية الفولايات المتحدة الأمريكية - إحالة إلى لجنة الخزانة .

حسن مظلوم باشا . محمد افندي الرحمن أفندي . عبد الحميد سليمان باشا . محمد طلعت حرب باشا . نخله المطيبي باشا . محمد محمود بك . محمود شكرى باشا . اللواء محمد صادق يحيى باشا . محمد صادق باشا .

قولي السكرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب برادة بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سمحله حلاجه أفندي . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدعوة الرئيس انتحاب الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والواقعة بالشارع مساء برئاسة حضرة صاحب الدعوة يحيى إبراهيم باشا ورئيس المجلس .

وبمحبور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الانتخاب :

أولاً - باجازات :

حضرات : سليم خليل بطرس بك . سلطان محمود بطرس بك . يوسف قطاوى باشا . أحمد ذو الفقار باشا .

ثانياً - باحظار :

من جلسة اليوم حضرات : الشيخ صبح صالح خليفة .

١ - إجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى بإشأ إجازة لمدة تسعة أيام من ٣ الجارى ، لأشغال مهمة . وطلب حضرة الشيخ المحترم أحد ذو الفقار بإشأ إجازة لمدة أسبوع لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على منحهما هاتين الإجازتين ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ لم يترشح أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بإزالة مهنة الطب بالقسط المسمى - إجماعه إلى لجنة الملاحظة والتشاور الصحية

تل الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٥ و ٢٦ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية عن المرسوم بمشروع قانون بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب بالقسط المسمى - وأجل الاقتراح التالى عليه إلى جلسة ٢ مارس الجارى وأرسل المشروع إلى وزارة الحفانية لمرضه على اللجنة الاستشارية للتشريع .

وقى الجلسة المشار إليها أخذ رأى ووافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا ولولم يرد من وزارة الحفانية ما يبيد أن اللجنة بمحضه .

فاشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون وتقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية ومعارض الجلسات المذكورة ، واجباً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بكونكم يقبل عظيم الاحترام

٢ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رضى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية .

٤ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب خاص بإعداد الحساب الخلقى لجامع الأزهر والمحاكم الدينية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحاله إلى لجنة الأوقاف

تل الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢ مارس سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الخاص بإعداد الحساب الخلقى لجامع الأزهر والمحاكم الدينية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاشرف بأن أرسل مع هذا بكونكم مشروع القانون ، وتقرير لجنة الأوقاف ومحضر الجلسة المذكورة - واجباً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بكونكم يقبل عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رضى

٢ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

٥ - كتاب

من مجلس النواب عن مشروع القانون الخاص بمحاكمة الحكم المفردة بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - إحاله إلى لجنة الخارجية .

تل الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

الخاص بمساعدة التوفيق وإسالتها على مجلس الشيوخ، تمتع مجلس النواب من إعادة النظر فيها وبمجلسها متعلقة باختصاص مجلس الشيوخ .

ومع هذا حضر الجلسة المذكورة .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الخارجية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة الخارجية .

٧ - كتاب

من وزارة الأوقاف من الرضعة الحالية رقم ١٦ لسنة ١٩٣١ المقدمة من
الست زينة مصطفى فرالدين - حقه الرضعة المذكورة

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إني أبلغك بالكتاب رقم ١٦٣٣٢ بشأن الرضعة رقم ١٦ لسنة ١٩٣١ المقدمة من الست زينة مصطفى فرالدين بالشكوى من علم صرف قيمة التأمين التي دفعت عند دخولها في مزاد استبدال فداين وقيراط و ٢٠ سهمًا وقف الخديوي الأسبق بناحية الكنيسة صركو القشن ، أنتشر إحاطة دولكم علما بأن الأخير صرف هذا التأمين كان لإجراءات ضرورية انقضت ذلك وقد صرف التأمين المستحق لها فعلا .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٣٢
وزير الأوقاف
أحمد عل

الرئيس - تحفظ إذن .

٨ - اقتراحات

(١) علم من محضره الشيخ المكرم أمين باشا بمجلس المغربات العبية
عدة نصف شهر - إحالة إلى لجنة الأشغال

محضره الشيخ المكرم أمين باشا - بما أن هذا الاقتراح يشمل وضع نظام خاص للمغوبات ، وهذا الوقت هو وقت المناوبات الزيرية . وتحضير للمغوبات العبية ، فذلك أوجب إحالة إلى لجنة الأشغال مباشرة لما فيه من صفة الاستقبال .

أصول : يحال إلى لجنة الاقتراحات .

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إني أبلغك بالكتاب الوارد لرئاسة مجلس النواب من وزارة الخارجية المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ رقم ٤٧٧/٢٨ ومعه مشروع قانون بالمواصفة على مساعدة التحكيم المقردة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . أنتشر بأن آخر دولكم أن مساعدة التحكيم التي نحن بصددتها قد سبق مرضها على مجلس النواب في جلستى ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ ووافق عليها المجلس وأحالها على مجلس الشيوخ .

وبجلسة ٢ مارس الحاضر وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون الخارجية وقرر بإجماع الآراء أن موافقة مجلس النواب السابق على مشروع القانون الخاص بمساعدة التحكيم وإسالتها على مجلس الشيوخ ، تمتع مجلس النواب من إعادة النظر فيها وبمجلسها متعلقة باختصاص مجلس الشيوخ .

ومع هذا حضر الجلسة المذكورة .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الخارجية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة الخارجية .

٩ - كتاب

من مجلس النواب من مشروع القانون الخاص بمساعدة التحكيم المقردة بين
المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - إحالة إلى لجنة
الشؤون الخارجية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إني أبلغك بالكتاب الوارد لرئاسة مجلس النواب من وزارة الخارجية المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ رقم ٣٧٧/٢٨ ومعه مشروع قانون بالمواصفة على مساعدة التوفيق المقردة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . أنتشر بأن آخر دولكم أن مساعدة التوفيق التي نحن بصددتها قد سبق مرضها على مجلس النواب في جلستى ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ ووافق عليها وأحالها على مجلس الشيوخ .

وبجلسة ٢ مارس الحاضر وافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون الخارجية وقرر بإجماع الآراء أن موافقة مجلس النواب السابق على مشروع القانون

ومواضع العيب في الصياغة القانونية التي قيل عنها، فإن الاجراء كان في ذاته باطلا (مادة ٢٤) لأن الاقتراح عند تقديمه لم يوافق عليه عشرة من الأعضاء مع أنه تبين بعد ذلك أن الموقعين لم يكونوا سوى ثمانية وانضمم عند عرضه واحد فقط ولم يستطع أحد قنط النظر لذلك لاحقا والجميع بأن الموقعين عليه عشرة .

وبما أن المفهوم من مجموع المواد الخاصة بمناقشة مشروعات القوانين - وهي الواردة في الباب السادس من القانون المذكور - أن هذه المشروعات بعد أن تبدأ فيها للمناقشة لا يمكن أن تعال من جديد إلى المجلس إلا في حالة ما إذا اقترحت تعديلات معينة على أن تكون الاحالة للجنة التي كتبت أولا بدوس المشروع (المادة ٦٤) ؛

وبما أنه فوق ذلك لم تكن تبنت بطريقة واضحة الأغلبية من الألبية عند أخذ الرأي على الاقتراح .

لهذا

تتشرف بمرض طلبنا هذا على المجلس وفي جلسة الاثنين المقبل لمودة المناقشة في موضوع المشروع المشار إليه ما

تحريرا في ٢ مارس سنة ١٩٣٢

عبد الحليم البيل

الياس عوض

الرئيس - هل لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ملاحظات ييليا في الطلب المذكور ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء (وزير المالية) - الرأي في هذا الطلب مرجعه المجلس .

مقرر الشيخ المحترم فرح بيا - قدم طلب من خمسة وثلاثين من حضرات أعضاء المجلس وموضوعه مرتبط بطلب الشيوخ المحترمين فيضم إليه .

الرئيس - يتل هذا الطلب .

تل الطلب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يخاطب مجلس الشيوخ التي انضمت بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢ مرض تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بأكل وطرح البحر الوارد من مجلس النواب والذي سبق المجلس أن أحله على اللجنة المشار إليها لدراسة .

وقد قرر المجلس في الجلسة المذكورة وبعد سماع تقرير اللجنة إحالة المشروع على لجنة الحفانية بناء على اقتراح قدم إليه في الوقت الذي لا يمكن أن يسمع فيه اقتراح قبل استشارة المجلس في قبول مبدأ المشروع من عدمه .

ولما كتبت المناقشة التي دارت بالجلسة حول هذا المشروع لم تكن حضرات المبعين للتعرض في مجموعه من شرح موضوع القانون في إحالة .

مقرر الشيخ المحترم فقيهم بيا - إن سائل الموقعين من المسائل للمستعجلة المهمة . وهذا وقتها . وإحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات لتنظره يستغرق زمنا طويلا يحال بعده إلى لجنة الأشغال فيحسن إحالته من مبدأ الأسر إلى لجنة الموضوع مباشرة .

الرئيس - إذا وافق المجلس على أن يحال الاقتراح مباشرة إلى لجنة الأشغال فلا مانع . أصوات : يحال إلى لجنة الأشغال .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الأشغال لما فيه من صفة الاستعجال .

(ب) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم بريس زافري بشأن توريد مياه القرب إلى مدينة الاسكندرية - إحالته إلى لجنة الاقتراحات

مقرر الشيخ المحترم جرمي زافري بيا - أرجو إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية والشؤون الصحية مباشرة .

الرئيس - ليس للاقتراح صفة الاستعجال حتى يوافق المجلس على طلب إحالته إلى لجنة المالية والشؤون الصحية مباشرة .

هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟ (موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات . (حضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية) .

(ج) طلب مقدم من حضرة الشيوخ المحترمين الياس عوض بك وعبد الحليم البيل بك بإعادة إضافة في مشروع القانون الخاص بطرح البحر راكمه - طلب آخر مقدم من ٣٥ عضوا بهذا الحق .

تمرس لتفسير المواد ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - قرار المجلس على المراقبة على إعادة المناقشة

نص الطلب :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يخاطب مجلس الشيوخ الذي انضمت بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢ مرض تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بأكل وطرح البحر الوارد من مجلس النواب والذي سبق المجلس أن أحله على اللجنة المشار إليها لدراسة .

وقد قرر المجلس في الجلسة المذكورة وبعد سماع تقرير اللجنة إحالة المشروع على لجنة الحفانية بناء على اقتراح قدم إليه في الوقت الذي لا يمكن أن يسمع فيه اقتراح قبل استشارة المجلس في قبول مبدأ المشروع من عدمه .

ولما كتبت المناقشة التي دارت بالجلسة حول هذا المشروع لم تكن حضرات المبعين للتعرض في مجموعه من شرح موضوع القانون في إحالة .

ولما كان الاقتراح سالف الذكر في ذاته باطلا لأنه لم يقدم في الوقت
الذي يجزى للمرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ لحضرات الأعضاء تهميم
لتعديلات زيادة أو تعديل أو حذف طبقا لادة ٩٤ من المرسوم بقانون
المشار إليه .

ولما كان الاقتراح المذكور في شكله ناقصا أيضا لأنه لم يوافق عليه
عشرة من حضرات الأعضاء .

ولما كان من المصلحة أن يبنى المجلس رأيه أولا فيما إذا كان المشروع
مقبولا في مجموعه أو غير مقبول وفي حالة تقرير قبوله يتخلل لتفتيش مولده
والنظر في التعديلات المطلوب إدخالها عليه .

بناء على ذلك :

وطبقا لادة ٨١ من قانون النظام الداخلي للمجلس .

نتصرف بتقديم طلبنا هذا لندفع بأجل عرضه على هيئة المجلس والجلسة
اللاحقة حتى إذا أقره أذن بإعادة فتح باب المناقشة في مشروع قانون طرح
وأكل البحر المشار إليه طبقا للنظم المتبعة فيما يتعلق بكل المشروعات الملغاة
من الحكومة والمنصوص عليها في قانون النظام الداخلي للمجلس .

وتفضلوا بصدقكم بقبول وافر الاحترام ما

أسدعليه القواء محمود عزي . أحمد عرفان . يعقوب بياوي . بولس حنا .
الكتور فهمي الرشيد . مصطفى صفوت . تقيي فهمي . أمين غالي . محمد
عبد جريس زنايري . محمد منصور . القواء علي أحمد . فتحي بكس . علي
حسن جازي . محمد توفيق مهنا . الفريق موسى فؤاد . محمد فهمي . الدكتور
أحمد رشيد عبد الله . أحمد السنياري . القواء عبد الحميد فريد . أبو زيد
مطلوب . فارس نمر . حسن رشوان حمادي . أحمد طلعت . أمين حسين
يوسف . علي فهمي . محمد مقبل . عيسى زايد . محمد طاهر . محمد نجيب
شكري . محمود اسماعيل الباطي . حسن سعيد . شفيق سعد الله سلاية .
أبراهيم وجيه .

مقرر السجى المرمم عباس حورمه بك . لما عرض في الجلسة الماضية
على حضرات الشيوخ المحترمين مشروع قانون طرح البحر وأكله ثارت بشأنه
مناقشات جديده من موضوعه . — وبمضيوا لي حضراتكم أن أقول إن ذلك
جبل كثيرا من حضرات الشيوخ المحترمين لا يقفون على حقيقة مشروع هذا
القانون . ولعلنا التي تعود على العمل بالموافقة كما هو بدون تغيير
أو تعديل . وبرايجي الملاحظات التي تهممت بها للمارضة في تلك الجلسة
أصبحت على يقين من أن هذه الهيئة الموقرة إذا أتبع لما أن أسمع تنفيذ تلك
الملاحظات لاتوافق على رأى المارضة بل توافق على مشروع القانون
في مجموعه كما هو .

على أنه قد وقعت أيضا أخطاء من حيث الشكل في السيفي هذه المسألة .
فالمادة (٩٤) من قانون النظام الداخلي تنص على أنه " لكل عضو أن
يقترح أثناء المدة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تعديل
أو حذف) ويجب أن وضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يرفع عليها صاحبها
وأن تهمم إلى الرئيس .

فهل حصل شيء من هذا ؟ هل قسمت تعديلات في مشروع القانون
الذي عرض على حضراتكم ؟ وهل قسمت لحضراتكم بالكتابة ؟ حتى تحصل
مناقشة . لم يحصل شيء من هذا مطلقا .

وبناء أيضا في هذه المسألة " فلما كان التعديل بعد أن يشرحه واضحه
لا يزيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يبرش للاقتراح . "

هل هذا تعديل ؟ وهل قدم من عشرة من حضرات الأعضاء ؟
لم يحصل شيء من هذا . والواقع أن الذي قدم هو اقتراح موقع عليه من
سبعة من الأعضاء بإحالة المشروع إلى لجنة الحفانية . وفريق كبير من تعديل
واقتراح . ولا أرى لجنة الحفانية ثابا في هذا المشروع لأنه مشروع مالي
يجب لا اختصاص لما فيه .

وهنا اسمع لنصي أن أقول إن الاقتراح الذي قدم في الجلسة الماضية
فيه مساس . ومساس كبير بإحساس لجنة المالية . لأن مضمونه أن لجنة
المالية لم تبحث المشروع . وربما كان فيه ما يتضمن أنها لم تفهمه . وإحالة
إلى لجنة الحفانية كأنه اعتبار لما أنها هيئة استئناف لقرارات لجنة المالية .
(ضجة) .

اسموا لي أن ألو شيئا من الاقتراح لكي تتأكدوا مما أقول . تتأكدوا
أن الفرض منه جعل لجنة الحفانية هيئة استئناف لجنة المالية . فقد قالوا فيه
(إحالة هذا القانون على لجنة الحفانية لإعادة النظر فيه . واستئناف ما فيه من
نقص) .

وإنذا يكون في رأى حضراتهم أن لجنة المالية لم تستوف بحث هذا
المشروع ولم تتخف إلى ما فيه من نقص .

وبذلك تكون لجنة الحفانية في اعتبارهم هي هيئة استئناف من الوجهة
التشريعية لجنة المالية كما قلتم .

ثم قالوا (ووضحة في صيغة قانونية) مع أن لجنة الحفانية لاشأن لما في صوغ
المشروع . لأن ذلك من عمل اللجنة التشريعية التي انتخبنا عضوين من هيئة
المجلس لينصا إليها .

ترون حضراتكم من هذا أن مسألة الشكل في عدم الاقتراح لم تحزم مطلقا .
ولمنا رأي أن نطلب من حضراتكم إعادة النظر في مشروع هذا القانون .
ولنا وطيد الأمل بعد بحثه من جميع الوجوه أن توافقوا حضراتكم لجنة المالية
على ما رآه ولا تتفروا حرقا منه .

(ضجة) .

أقول إن المجلس سيقتنع بأرائنا لأن هذا المشروع بحث بحثا دقيقا من
الوجهة القانونية والمالية . وحيثا تعرض على هيئة المجلس أبحاثا ترى أن
لجنة المالية قد أصابت فيما قلتم .

على أن المشروع بقانون قرر أن الأراضي التي تتخلف عن طرح البحر ...
(ضجة) .

أصوات : هذا في الموضوع .

الرئيس - من شاء أن يتكلم فيستأذن .

مقرر الشيخ المحترم عبد الكريم البلي - بما أن أحد مقدي طلب فتح باب المناقشة أريد أن أكل كلمة حضرة الشيخ المحترم أليس عوض بك . وقد يكون فيما أقول اختصاراً للوقت فيما يختص بمسألة الشكل .

وقبل كل شيء أريد أن أطمح حضرات الزلاء أنه ليس لي غرض في أن يتم التصديق على مشروع هذا القانون بوجه السرعة قبل أن يتم فحصه بكل هدوء وسكينة ، وإنما هي اعتبارات أخرى غريبة عن مسألة السرعة حدث لي إلى أن أعارض في إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية .

فقد بدت المناقشة في هذا الاقتراح بعد عرض تقرير لجنة المالية عن المشروع ، فسمع طرف واحد ، هو الطرف المعارض . وقبل أن تم المناقشة . وسمع رأي الطرف الآخر ، بل قبل أن يسمع رأي مقرر اللجنة وأعضائها ، فهدم حضرات المقترحين بطلب وقف المناقشة وإحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية قبل أن يستمر المجلس .

ليس من المعقول أن يقال : إن المجلس استأجر ، وهو لم يكن سمع طرفي المناقشة .

أعترض على هذا المشروع من وجهات خاصة . فقبل إنه يناقض مع نص القانون المدني . وإحلال أن القانون المدني لا يزال قائماً لا يبدل . ولكن لو أن حضراتكم ستمت لقرار اللجنة ، أو لأحد من حضرات أعضائها ، لأبأن لكم تمام الإجابة أن هذا الرأي لا ينطبق على الواقع .

فاللائحة السعيدة لا تملد شيئاً من القانون المدني . ولكن هذا القانون يشير إلى أحكامها فقط ...

(حجة) .

وقل أيضاً

الرئيس - أرجو ألا يتعرض حضرة الشيخ المحترم للوضع .

مقرر الشيخ المحترم عبد الكريم البلي - إذا لا تعرض للوضع . لقد قبل إن أحكام المشروع تمت نصاً دستورياً ولكني أقول إنكم لو ستمت بإسراع كلام حضراتكم للشيخ المحترم للذين لا يتفقون لنا وجدتم حضراتكم قماراً بين المشروع ونص من نصوص الدستور .

كان يجب أن يسمع كلام المولىين للمشروع قبل أن يقال إن المشروع ناقص من بعض الوجوه وهذا هو الذي ينطبق على النطق وطرائق المناقشة البرلمانية .

عارضت من مبدأ الأمر في إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفائية .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باناً وزير المواصلات) .

وحضري للأولوية أن المادة ٦٤ تنطبق على هذه الحالة ولذلك سمحت طلي الإشارة إليها ولكني عندما راجعت المسألة تبين لي أن هذه المادة لا تنطبق على حالتنا .

بقيت مسألة أخرى وهي الخلفية بموقف لجنة المالية وقد راجعت فيها كتب الفقه المستورى حتى لا أكون دمية في هذا المجلس فوجدت أن أوجين بيير Bague Pierre يقول في الفقرة ٧٦٥ صحيفة ١٠٩٩ من ملحق كتابه " يمكن إحالة المشروع الذي قلم عنه تقرير اللجنة المختصة إلى لجنة أخرى غير التي تولت بحثه بشرطين أولاً أن تتفق اللجان على هذه الإحالة ثانياً أن تشمل الإحالة التقرير ومشروع القانون على السواء " . فلتأخذ بهذا الرأي وحيه لأنكم انتخبتم أعضاء لجنة المالية مراعين ما هم عليه من الكفاية وقد بحثت هذه اللجنة المشروع وتعرضت تفصيلاً لجميع النقط القانونية التي طرحت على بساط البحث فلا يمكن إطلاقاً تغيير إبداء أسباب عديدة أن تقولوا إن تقرير هذه اللجنة خلواً يصح أن يكون أساساً صحيحاً لبحثكم .

معنى إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية أكثر ثروناً من تقرير لجنة المالية لا يصح أن يكون أساساً للبحث وهذا ما لا يمكن أن تقوموا إلا به إذا سمعوا كلام المولىين للشرع .

أنا لا أطلب الإسراع في نظر المشروع ولكن أن تهرؤوا فتح باب المناقشة وتؤجلوا النظر في الموضوع أسبوعاً مثلاً أن أتمتسموا لنا أن تبدي ملاحظاتهم حتى لا نحرم من حق الاشتراك في المناقشة .

الرئيس - ليس في إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية تعرض لعدل لجنة المالية .

مقرر الشيخ المحترم عبد دوس - لا أريد مطلقاً أن أتعرض لفتح باب المناقشة في موضوعه فهذا مرجعه لحضراتكم ... إنما أريد أن أصبح بعض الواقع وأن أضع النصوص الصحيحة تحت أنظاركم ولكن في النهاية أراي الأمل .

استند حضرات الزبيلين على نص المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . وإنما كان حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك قد عدل الآن عن اقتضائه بما قاله ويبدو طلب آخر مقدم من ٣٥ من حضرات الأعضاء ما يزالون متسكين فيه بنص المادة المذكورة ، ولذا أرى وإبنا على أن آراء الرأي الصحيح في ذلك . الرأي عندي بإحضرات الأعضاء أن هذه المادة لا تنطبق إلا على التعديلات التي يرى إدخالها على مشروعات القوانين أثناء المداولة الأولى أو الثانية إذ هذا هو النص " لكل عضو أن يقترح أثناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات ... الخ " .

فإذا خالفنا هذا النص نكون قد وضعنا ساجدة برلمانية تتخذ أساساً لجرى عليها في المستقبل .

لا أريد أن أبدي رأياً في موضوع فتح باب المناقشة كما قلت وإنما أريد أن أضع خطاً وقع في القلب ونسب في الظلمين للكتب الذي أتمشرف بأن أتكلم باسمه الآن .

تصص المادة ٦٤ من لكل أعضاء أن يقترح أثناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات . فأنظروا صراحة من هذا النص أن المقصود من التعديلات التي يرد إدخالها على المشروع أثناء القراءة الأولى أي بعد

أما فيما يخص شئح باب المناقشة أو إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية أو إقامته في لجنة المالية فالأمر في ذلك سيان لنا لأن الجنتين غناريل من بين حضراتكم ولا غشاضة مطلقا في إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لأن القرض من الأكلة - كما هو ظاهر من نص الاقتراح - إنما هو صياغة مشروع القانون مع عدم المساس بما تضمنته من الأحكام العامة .

نص الاقتراح بإحضرات الأعضاء هو "أحالة هذا القانون على لجنة الحفانية لأجله التفرع في استيفاء ما فيه من هص وصوغه في صيغة قانونية بحسب ما تضمنته من الأحكام" أي أن الأحكام الواردة في المشروع ستكون أساسا لا تهمس لجنة الحفانية عند قيامها بعملها .

ونص البشارة التي جاءت في محضر الجلسة السابقة بإحضرات الأعضاء بمريرا للأحالة هو "ولا يتيسر مطلقا في جلسة عامة بكلمة المجلس تخصيص النصوص القانونية لمعرفة ما إذا كان هناك تعارض أم لا" - إنما مجال ذلك في البيان . فإنا كانت لجنة المالية بطبيعة تكوينها لم تلتفت إلى هذه النقطة فليجبة الحفانية هي المختصة بهذا العمل ولا غشاضة مطلقا على المجلس في أنه يقرر إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية ورأى المجلس هو الأصل " .

وظاهر من هذه البشارة أن المقصود هو نظر لجنة الحفانية فيما إذا كان هناك تعارض في النصوص أم لا وعلى كل حال فالرأى الأمل لحضراتكم كما قلت في فائمة كلامي .

مقبرة الشيخ المحرم محمد محمدا - وإلى حقيقة أن توجد فكرة قائمة الآن بيننا في أن المكتب قام بالواجب عليه أو لم يتم وأن المجلس يريد أن ينظر في موضوع لم يثبت أولم يتحقق منه ، هذا ما لم أكن أنظره لأننا لم نقل إن المكتب أعمل أو قصر أو لم يرد أن يتبع نصوص القانون .

ولكن هناك أمورا وقتت فضلا فيجب أن نخرجا وتأكد منها ولهذا قامت فكرة طلب إعادة المناقشة في الموضوع .

أما القول بأن التصديق اليوم على محضر الجلسة الماضية يفيد التنازل عن طلب إعادة المناقشة وأنه يد موافقة من المجلس على قراره السابق فهذا قول في غير محله لأننا جميعا نريد أن نضع الأمور كما هي وأن نبحث الموضوع طبقا لنصوص الدستور .

أمامنا دستور وأمامنا قانون بالنظام الفاضل للبرلمان فيجب علينا أن نتبعيهما .

الموضوع أن مشروع القانون الذي تبحث فيه قسمته الحكومة لمجلس النواب طأله على لجنة المالية وبعد أن تمقسته أعدته إلى هيئة على النواب فأقره وجه به إلى مجلس الشيوخ فسلك فيه سلك مجلس النواب بأن أحاله إلى لجنة المالية وهي اللجنة المختصة بنظر المشروع .

هذه اللجنة بحثت بحثا دقيقا ودرست من أجله تقريرها تضمن جميع الاعتراضات التي قامت حوله ورأى الأغلبية فيه .

فلما عرض هذا التقرير على حضراتكم قامت اعتراضات أخرى في المجلس فبرأتى نظرتها اللجنة وهي أنه ورد في المادة الأولى من المشروع ما يتعارض

أن يقرر المجلس قبول المشروع إجمالا ويقتل بقاؤه في المواد . وهذا ما لم يحصل . والنتي حصل هو أن المجلس قرر قبول الاقتراح قبل أن يتقرر على قبول المشروع أو البطلان عنه .

لقد قرر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة أخرى لأسباب أثبتت في المحضر الذي عرض على حضراتكم الآن وصدقتم عليه . تلك الأسباب أنه أثبتت مناقشة قانونية موضوعها أنه يوجد تعارض بين نصوص المشروع ونصوص القانونين المدنيين الأهل والمختلط وأن نصوص المشروع قد تتعارض مع نص من نصوص الدستور . لهذا قلنا أو قال المقترعون إنه ليس في مقدور المجلس أن يبين هذا التعارض في جلسة عامة وأن لجنة المالية يمكن تكوينها إن قامت هذا فإن لجنة الحفانية يسور لها أن تتلافى ذلك يمكن تأليفها ولقد وردت العبارة الخاصة بذلك بالحضر كما يأتي "أثبتت في المجلس الآن مناقشة قانونية من بعض حضرات الشيوخ - سواء أطاليت الواقع أم لا - مؤيذا أن هناك تعارضا بين نص المشروع المقروض وبين نصوص القانونين المدنيين الأهل والمختلط .

لأن المادة ٦٤ لا تنطبق على حائنا ، ويسرى أن حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيليل قدما إلى الحق والقانون فذكر أن استدعاه المادة ٦٤ في غير محله . ولهذا يكون الإجراء الذي اتخذه المكتب في عرض الاقتراح هو إجراء صحيح .

بقيت مسألة أخرى ذكرت في الطلب الأول وهي :

"وبما أنه فوق ذلك لم تكن تبين بطريقة واضحة الأغلبية من الأقلية عند أخذ الرأي على الاقتراح" .

وحضراتكم تعلمون أنكم قد فوضتم إلى المكتب الذي شرعتموه باختياركم إرادته أن يكون حكما في هذا الموضوع . فلما قال المكتب إن هناك أغلبية فهي موجودة إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك وإذا خاسر المكتب شك في النتيجة وقتما ما أخذ الرأي بالبناء بالاسم .

لقد ثبت بالحضر أن هناك إجماعا على إحالة إلى لجنة الحفانية وأن المعارض الوحيد ذلك هو حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيليل بك . وقد صرح حضرته على حضراتكم الآن ولم يترس أحصل شيء مما جاء فيه ثم صدقتم عليه وابتدأ لما قلت أنتم على حضراتكم بإجابه بالحضر وهو :

"الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية ؟

"موافقة"

حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيليل بك - ما عدى

أريد أن أخرج من هذا بأن ما قرره المكتب من أن هناك أغلبية هو قرار مطابق الواقع ، إذ القرار لم يصدر بالأغلبية بحسب بل كان إجماعا لم يخالفه إلا حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيليل بك .

إن لم يسمح لحضرتي الشيوخ المحترمين عبد الحليم البيليل بك والياس حوض بك بأن أقول إن ما نسب إلى المكتب في طلبها لا يتفق والواقع .

وقد سمحت الحكومة ذلك من حضرته ولم تظهر أى رغبة في قبول التعديلات .

لهذا كان على المجلس أن يقرر أولاً أن كان القانون في مجموعة مقبولا أم لا فلما أقره انتقل إلى مناقشة مواد القانون . وعندئذ بحث في كل اقتراح أو تعديل فيه ليقرر ما يراه . وما دامت هذه القواعد لم تراعى فأى ضرر إذن في إعادة المناقشة في الموضوع كى يمكن من بحثه بحثاً وافياً .

لا أريد أن أقول إن لجنة الحماية المختصة فقط بالشؤون القضائية والتشريع العام لا شأن لها في نظر هذا القانون ولا أريد التفرقة بينها وبين لجنة المالية إنما أرى أن المشروع مالى على وجهه وقد أحاله المجلس فعلا للجنة المختصة وهي حاجة الشأن في نظر القانون وبحته وظنا يعمل للصحة العامة .

عشرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - يستخلص ما أدلى به حضرات الزملاء أن الطلب الذى تقدموا به يستند إلى مادي من مواد قانون النظام الماعل للبرلمان . وقد أبان في ذلك حضرة الزميل المحترم حبيب دوس بك اليان الوائى الذى تقدم به إلى حضراتكم فأظهر أن المادة (٦٤) ليست مما ينطبق على موضوعنا وهذا وقد أذن لتلك حضرة الزميل المحترم عبد الحليم الليل بك فيجاء إلى الرجوع مما دفعه في طلبه وعاد إلى الصواب معترفاً بأن المادة (٦٤) لا عمل لها في موضوعنا هذا .

بقيت مادة أخرى هي سادس - تلك هي المادة (٨٠) من القانون المشار اليه وإنى لا أطيل الكلام على حضراتكم في بيان أن هذه المادة ليست هي الأخرى مما يصدق على موضوعنا هذا .

جاءت المادة (٨٠) من الفصل الثامن في أخذ الآراء . ويظهر أن المشرع قد استعار كثيراً من مواد هذا القانون من لائحة مجلس الشيوخ الفرنسي . فلذا أردت أن تتهنى من هذه المادة لعلوا حفا أنها ليست مما يصدق على ما نحن في صدده اليوم وإنما لا تنحى ذلك الطلب القريب الذى تقدم به حضرات الأخوان فارجعوا حضراتكم إلى هذه المادة وإلى ما تقدمها من المواد فارجعوا إلى المادتين (٧٨) و(٧٩) فترى أن هذه المواد إنما وضعت لطبق على تلك الاقتراحات التى يتقدم بها حضرات الأعضاء تعديلاً لها يسمى في صلب الشروطات وتفاصيل أحكامها . أما تلك القرارات التى تصدر بشأن تنظيم إجراءات العمل وتنظيم السير في مناقشة تلك القوانين فليست هي مما تنصق عليه هذه المادة . فلذلك يكون من الخطأ أيضاً الاستناد إليها في ذلك الطلب الذى تقدم به حضرات الزملاء .

بعد هذا يبقى سداد آخر هو ما سمعتموه من حضرة الشيخ المحترم الياس حوض بك وهو أن في ذلك القرار - الذى صدر بإجماع آرائكم ما صا واحداً وصدر بعد مناقشة وأخذ ورد في موضوع تنظيم السير في العمل - مساساً بأحاسن حضرات أعضاء لجنة المالية .

لست في حاجة إلى الرد على هذه العبارة لأننا نرى بأغلبية المجلس للموقر أن يكون فيما يتخذه من القرارات أدنى مساس بواحد من حضرات الأعضاء فضلاً عن أعضاء لجنة عمرة لما ما يجب من الاحترام والتقدير .

مع نص المادة ٦١ من القانون المدق الأهل إذ ورد في تلك المادة ما يأتى :

” يستبدل بالبينين الثانى عشر والرابع عشر من اللائحة السعيدة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ الأحكام الآتية “ :

مع أن المادة ٦١ من القانون المدق الأهل تنص على أن الأراضي التى يحولها التبريق بجراته وإجزائى التى تتكون فيه فيقع فيها منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤

وقبل أن يبدى المجلس رأيه في مبادئ مشروع القانون قدم الرئاسة اقتراح “ بإحالة إلى لجنة الحماية لأداة التطريف واستيفاء ما فيه من قصص وصفه في صيغة قانونية بحسب ما تضمنه من الأحكام “ .

هذا الإجراء لا ينطبق على نص المادة ٦٣ فقرة أولى من قانون النظام الماعل للبرلمان وهذا نصها :

” تفتح المناقشة الأولى بمناقشة عامة في مبادئ مشروع القانون “ .

فلم يمكن مقرر لجنة المالية من أن يشرح لحضراتكم مبادئ للمشروع وأن يبين لكم مزاياه حتى تبدوا رأيكم فيها إذا كنتم تعجبون مشروع القانون وتقررون الانتقال إلى مناقشة مواده وعندئذ يمكن لحضراتكم النظر في الاقتراحات والاقتراحات القائمة ضده .

فالذا نظر المجلس في تلك الاقتراحات وقرر قبولها أسلماً إلى اللجنة التى عهد إليها وضع التقرير وهذا طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٤ والمادة ٦٥ من قانون النظام الماعل للبرلمان اللتين اشترطتا على حضراتكم . تنص الفقرة الثانية من المادة ٦٤ على ما يأتى :

” أما التعديلات المؤدية إلى الوجه المضمم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم تعال بعد ذلك إلى اللجنة التى عهد إليها بوضع التقرير عن المشروع “ .

وتنص المادة ٦٥ على ما يأتى :

” إذا أدخل أحد من مشروع أي كان مصدر اقتراحه تعديلات فيه عن أصله أحاله المجلس بعد المناقشة الثانية وقبل الاقتراح التالى عليه إلى اللجنة التى كان قد عهد إليها بوضع ذلك لأداة التطريف في صياغة القانونية والتوفيق بين أجزاءه المختلفة وبينه وبين التشريع القائم .

أما الاقتراحات بأن المشروع يتعارض مع قانون قائم أو أنه يحتاج إلى صياغة قانونية فهذا إذا أقره اللجنة التى عهد إليها وضع التقرير فلها تعرضه على اللجنة التشريعية وذلك لضبط الصياغة القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم . وهذا هو الواجب اتجاهه سواء كانت اللجنة المال إليها للمشروع هي لجنة المالية أو لجنة الحماية .

أما فيما يتعلق بقبول مبادئ للمشروع أو عدم قبولها فلان حضرة الأستاذ حسن صبرى بك وهو الذى أثار هذه الاقتراحات قال في محضر الجلسة الماضية - ولا أظن أنه يترد في هذا القول :

” إن الوزارة إذا لم تعمل على المبادئ التى أشرت إليها فأتى أرفض بتاتا الانتقال إلى مناقشة مواد القانون ولا أوافق عليه “ .

من دولة الرئيس يطلب فيه رأيكم عن اللجنة التي يرأسها المشرع قبدون رأيكم في ذلك .

فهل عند ما تقرر إنشاء مشروع إلى لجنة الحفانية مثلا يكون واجباً عليكم أن تناقشوا موضوعه تفصيلاً حتى تتيقنوا هل الإزالة صحيحة أو غير صحيحة كما تقتضيه طبيعة العمل .

فأنا لما كنت عند ما كنت في النظر في هذا المشروع من حيث المبدأ أنه سيكون مثلاً مسألة مسائل قانونية - ونحن نعلم أن لجنة الحفانية هي اللجنة الفنية التي يصح أن يتناولها كل ما يتصل بالقانون - وقلنا بأهمية المشروع إليها - فإن ذلك يكفي لأن نحيلوه إلى تلك اللجنة وما قد قسم .

إنني فأقول الذي تم إبطاناً فيه مطلقاً بل هو عمل يتفق مع القانون وإقتضائهم والمصلحة . هو عمل واجب على حضراتكم أن يؤيدوه ولذلك فاني أطلب إليكم أن تظلموا على القرار الذي أصدرتموه في الجلسة السابقة .

مقرر **دفع** **المرمى** **صع** **مصرى** **بك** - ما كنت أريد أن أنكمل مطلقاً في طلب فتح باب النقاش أو عدم فتحه . ولكني وقد أشير إلى لجنة المالية وأشير إلى شيء مما رأيته . وأنا عضو مشرف بمشورتها . أفردنا ما يحته وما عرضته على المجلس في الجلسة الماضية . إنما عرضته بصفة كونى عضواً في لجنة المالية . فأقبلت وكل ما استأذنه هو عمل من أعمال لجنة المالية . ولجنة المالية هي التي تشرف فعلاً عليه .

(تصحيح) .

ولا يمكن أن يقال إن هناك ساساً بلجنة المالية إذا ما أحيل جزء من تقريرها إلى لجنة الحفانية .

وهنا ، لكي نقتنصوا حضراتكم ، أضرب لكم مثلاً شاعداً : كانت لجنة المالية في مجلس النواب مشرفة برئاسة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء . وكنت مشرفاً بجزئيتها فإني في أول دور من أدوار الاتحاد طلبت بفتح اعتماد إضافي . فرفضت وأنا أحد أعضائها أن المستور صريح في أن الاعتمادات الإضافية يجب أن يقرها البرلمان . ولما كان الاعتماد الإضافي هو في الواقع تعديل لقانون الميزانية الذي وافق عليه البرلمان ، اقترحت أن يكون وضع هذه الاعتمادات بقانون لا بقرار من المجلس .

أطلبون حضراتكم ماذا جرى بعد عرض هذا الاقتراح ؟ جرى أن مجلس النواب - وكان قد فشل قبل ذلك لجنة أسماها لجنة الشؤون الدستورية - أحال هذا الرأي وهو صادر من لجنة المالية إلى لجنة الشؤون الدستورية دون أن يت فيه . وبعد أن يحته ورأت أنه يجب أن يكون الاعتماد الإضافي بقانون رجسنا أمام لجنة المالية للنظر في أمر الاعتماد . واستمر العمل من وقتئذ على أن كل اعتماد إضافي يجب أن يكون بقانون وفي مجلس الشيوخ تقوم لجنة الحفانية مقام لجنة الشؤون الدستورية . لأننا لم ننشئ لجنة دستورية .

ولجنة الحفانية بطبيعة عملها هي اللجنة التي تحتفلها في المبادئ القانونية العامة - فأنا ما قرأ المجلس مسألة هذا البحث القانوني الصرف إلى لجنة الحفانية - وأما الذي أثرت هذه النقطة بالبيد العامة فقط -

نحن جيلدون كل البعد من أن تكون قد أردنا ساساً احساس حضرات أعضاء لجنة المالية .

نظرت تلك اللجنة مشروع هذا القانون بناء على قرار من حضراتكم في حدود تلك المادة - دائرة الضم والضرر - دائرة الاقتصاد - نظرت فيه من هذه الجهات المختصة ولا أظن أن تلك اللجنة الموقرة تستطيع أن تنكر على لجنة أخرى حق النظر في مشروع هذا القانون من بعض جوانبه الأخرى أو أن تقول إنه إذا قرر المجلس إحالة إلى لجنة أخرى لتتفرع فيه كان في ذلك ساساً بها .

لم يبق بعد هذا لحضرات الطالين مسئلة يتروكون عليه .

قدم لحضراتكم مشروع القانون فوجدتم أنه كان مثاراً للبحث في عدة نقط وفي عدة أحكام . كان مثاراً للبحث في مسألة الملكية وفي مسألة طريقة تنظيم توزيع طرح البحر .

وبعدتم كذلك أنه كان مثاراً للبحث من جهة وضعه في تلك الصيغة التي لا أغنى أن أقول بحق إنها لا تتفق مطلقاً وأما ليل التفتين .

رأيتم فيه تلك الجيوب ورأيتم كذلك حتى في نفس تقرير لجنة المالية - كتاباً من دولة وزير المالية إلى اللجنة بين فيه أنه سينظر هذا العمل بلائحة يصدرها فيما بعد . وإذا قرأتم ذلك الجواب - كما قرأتم أذا - كان شاعداً على أن بالقانون قصاً يجب أن يسقى .

فلما وجدنا عند النظر في تقرير اللجنة أن تلك المسائل ستكون مثاراً للبحث وأنه لا يمكن تحميمها في هيئة كتير مصلحتها ولكن تحميمها بغير أن يكون في حدود بين هيئات صغرة اقتنصوها وركم إليها هذه المهمة - لما تينا ذلك وتينا أن لجنة المالية قامت برأيتها فيما يتعلق بمشروع هذا القانون وعرضنا إحالته إلى لجنة الحفانية كما ولا شك يبين الطريق السوي في مثل هذه الحالة .

يقول حضرة الزميل المحترم عبدالحليم البيل بك إن المسألة لم تكن محصت ولم يسعف للبلد فيها ما يستحق من عناية وبهذا لم تدين وجهه القص وما هي تلك المواضع التي يجب أن يتناولها لجنة الحفانية إكمالاً . أرجوا أن يلاحظ حضرة الزميل أن هذا القرار الذي أصدره المجلس في حدود سلطته صدر بأهمية هذا المشروع إلى لجنة الحفانية بناء على اقتراح تقدم به بعض حضرات أعضاء المجلس وهو كما قلتم لحضراتكم ليس من قبيل تلك الاقتراحات التي يجب أن تقدم من عشرة أعضاء . وذلك عند ما قدم إلى لائحه ما كانت تسمى وسائل من تقدم إلى لائحه ما يطلبون إرضاء من عشرة أعضاء - وما هو إلا مجرد طلب يقدم لرئاسة المجلس وهي تعرضه عليه فيقرر رأيه فيه تنظيلاً للعمل .

إنني أسيطر الاعتراض على الشكل من هذه الوجهة . ويكون المل الذي تم في الجلسة السابقة قد جرى على معنى التقاليد وطبقاً لنصوص قانون النظام الداخلي للبرلمان . ويكون الطلب الذي تقدم اليوم من حضرات الزملاء بإعادة المناقشة طلباً بإياه القانون وتأباه التقاليد لأن إضلة شروط القوانين على لجنة من اللجان يكفي فيها أن تصورها إجمالاً . فني كل يوم نتقدم إليكم بمشروعات قوانين تتظرون في مجموعها ويرى على حضراتكم سؤال

محضر الشيخ المحترم محمد محمد باشا - أوجو أن تعاد تلاوة ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد صادق باشا .

محضر الشيخ المحترم أحمد نجيب برودة بك - بلا "ليس الأمر غريباً في ذاته فقد رأينا فيما مضى أن بعض القوانين أحيل إلى بلتين . فلا مانع من أن تتبع هذه الطريقة في القانون المروض على حضراتكم فيقال أيضاً إلى لجنة الحفانية دون أن يكون في ذلك مساس بجنة المالية . ولكل لجنة الحرية في أن تبحث المشروع مستقلة أو أن تجتمع اللجان معاً لبحثه وقد تتفقان على رأى واحد .

أقول إن ذلك ليس غريب . لأن التعاليد البرلمانية الماضية تجيزه . وقد تتفق اللجان على رأى بعيد المجلس . ولأجل ألا يمس إحساس لجنة المالية "

محضر الشيخ المحترم محمد محمد باشا - فأنا قلت "إن لجنة المالية لا يعمها هذا" بسبب ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم محمد صادق باشا من أن هذا لا يمس إحساس لجنة المالية .

وعندنا الآن طلب بإعادة فتح باب المناقشة ليلتظر فيه .

محضر الشيخ المحترم - فلاح محمد بك - أرى أنه لا تصح المناقشة في موضوع أخذ رأى المجلس فيه .

يقولون إن الاقتراح الذي تقدم في الجلسة الماضية بإحالة المشروع إلى لجنة الحفانية قدم من سبعة فقط من حضرات الأعضاء وأنا أقول إنه يريد غير حضراتهم أربعة كانوا يؤيدون الاقتراح فيكون مجموعهم في الواقع أحد عشر عضواً .

وبن القريب أن حضرة الأستاذ عبد الحليم الجيل بك الذي قدم طلب إعادة المناقشة هو من أعضاء لجنة الحفانية التي أحيل إليها المشروع فليس له حق في الاعتراض .

الرئيس - تقدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء بطلب إقتال باب المناقشة وسيتلى على حضراتكم .

على الاقتراح المذكور وهذا نصه :

"بما أن المجلس تدعى دار من المناقشة مع الاقتراح وضده فأنا أقترح إقتال باب المناقشة "

عبد الحليم الجيل . محمد خيرت راضي . محمد فهمي الناصوري . محمود أبو النصر - إلياس عوض . الدكتور الجزري . عبد الباقي . إبراهيم راتب . مرسي محمود . عبد الحميد سليم . محمد الأحمدى . حبيب دوس . أحمد نجيب برودة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إقتال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

الرئيس - إنني بعد نقل ذلك إلى أخذ الرأى على طلب إعادة المناقشة .

توبوا لوقت . وأتم تملكون أن مهمة أعضائنا بالقول على بحث القوانين إن كانت مقبولة في مبادئها العامة أو غير مقبولة - فيعود العمل فضلاً إلى لجنة المالية . وستكون هي صاحبة المشروع . ولا يصح الاعتراض على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لأن فيها من الوسائل أكثر مما لدى لجنة المالية في مثل هذا البحث القانوني المصروف .

محضر الشيخ المحترم أحمد نجيب برودة بك - لم نفس ما حدث في الجلسة الماضية . فبعد ما شرح حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أوجه اعتراضاته على مشروع القانون . واعترض في أثناء ذلك على الصيغة القانونية تقدم حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك وقرر أنه وبعض أخوانه يريدون إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية لملاحظة المبادئ القانونية الواردة في سائر القوانين الأخرى كقانون المبنى وغيره . ثم حصلت مناقشة أخرى أناهاها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ثم وليه آخرون .

المادة ٢٣ من القانون التطلعي الداخلى صريحة . فلما تنص على أنه (يجوز دائماً طلب الكلام لإبداء النفي بعدم المناقشة . ولطلب تأجيل المناقشة . ولطلب إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً) .

لما كان هناك من دواع أن يتقدم عشرة من حضرات الأعضاء ، أو غير عشرة ليت في موضوع آخر قبل الفصل في موضوع مشروع القانون . لأنه يباح لكل عضو في المجلس أن يطلب الكلام في المواضيع السبعة التي ذكرتها هذه المادة . وجاءت المادة ٢٤ موزدة لكافة ٢٣ وبجعلت الأولوية على الموضوع الأصلي لطلب الكلام في المواضيع السبعة المذكورة . وحصل أننا رأينا ونعتقد أن يحال مشروع القانون إلى لجنة الحفانية لبحثه من حيث الصيغة . وللاختلاف ما يتنازع منه من مواد القانون المدنى كالمادة ٦٠ و ٦١ خشية أن يؤثر عليها هذا المشروع . ولأجل ألا يكون المشروع بحالة بنود في مادة واحدة ، أحله إلى لجنة الحفانية مع التمسك بالمبادئ الواردة فيه . فنياً يتعلق بموضوعه لا نفسه . وإنما تعدله في شكله .

وقد تكلم في آخر الجلسة الماضية حضرة الشيخ المحترم محمد صادق باشا فقال ما نصه :

"ليس الأمر غريباً في ذاته فقد رأينا فيما مضى أن بعض القوانين أحيل إلى بلتين . فلا مانع من أن تتبع هذه الطريقة في القانون المروض على حضراتكم فيقال أيضاً إلى لجنة الحفانية دون أن يكون في ذلك مساس بجنة المالية .

لكل لجنة الحرية في أن تبحث المشروع مستقلة . أو أن تجتمع اللجان معاً لبحثه . وقد تتفقان على رأى واحد ."

وعلى إثر هذا أخذ الرأى . وحصلت الموافقة على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لاستيفاء بحثه . فلا ترى على المداول عن هذا القرار .

واستحوال أن أقول إن حضرة الشيخ المحترم مقرر لجنة المالية قل في إثر بيان الشيخ المحترم محمد صادق باشا "إن لجنة المالية لا يعمها" أى أنها لا تتأثر بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية .

الرئيس - عدم موافقة المجلس على طلب إعادة المناقشة مناه التمسك بقراره السابق .

أخذ رأى بإبداء بالأم فكانت النتيجة كالآتي (١) :

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٧٥ ...

الأغلبية المطلقة ... ٣٨ ...

الموافقون على طلب إعادة المناقشة ... ٣٦ ...

غير الموافقين ... ٣٩ ...

ممتنع ... ١ ...

عشرة صاحب المالك عبد التاج يحيى باشا (وزير الخارجية) - امتنع من إبداء رأي لأثره لخضرات الأعضاء الحرة في إبداء آرائهم .

الرئيس - المجلس يقرر رفض طلب إعادة المناقشة وبذلك يبقى مشروع القانون بلجنة المحاسبة .

رفضت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء . أعيدت الجلسة في الساعة السابعة مساء .

عشرة الشيخ المرحوم محمد أبو نصر بك - يؤخذ رأى على ما يأتي :
« هل يبقى المجلس متمسكاً بقراره السابق أم لا ؟ »

عشرة الشيخ المرحوم مصطفى ياوي عطية بك - أرى أن يؤخذ رأى هل أن المجلس يوافق على طلب إعادة المناقشة أم لا ؟ .

الرئيس - الموافق على طلب إعادة المناقشة في المشروع بتفصيل بالوقوف .

وقف بعض حضرات الأعضاء .

أصوات : أغلبية .

أصوات : أقلية .

الرئيس - لم يتبين المكتب رأى المجلس فيؤخذ رأى بطريق المناقشة بالإسم فالوافق على طلب إعادة المناقشة يقول « نعم » ومن لا يوافق يقول « لا » .

عشرة الشيخ المرحوم محمد أبو نصر بك - لا زلت على رأي من أنه يجب أن يؤخذ رأى المجلس في هل يبقى متمسكاً بقراره السابق أم لا ؟ .
(منتهية) .

(١) أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على طلب إعادة المناقشة في مشروع القانون انكاس طرح البعراء كذا :

أبو زيد غنم بك . أحمد السباوي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد طه بك . أحمد مرزوق بك . الدكتور أحمد يوسف علي أغني . الحاس عوض بك .

جرجس زياتي بك .

حسن رشوان حادي بك . حسن سميحة بك . حسن علي جازي بك .

الدكتور زكي ضار الجيزي أغني .

شفيق سعد الله حلاوة أغني .

صالح حسن بك .

طه بك .

عبد الحليم الليل بك . عبد الله حميد بك . اللواء عبد الحميد فريد بك . اللواء علي أحمد بك . جوسى حسن زايد بك .

الدكتور فارس فر .

لقين هسي بك .

كامل جرجس تكل بك .

عبد أحمد صيد بك . الدكتور محمد طاهر بك . محمد هسي بك . محمد بك . محمد بك . محمد بك . محمد بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود بك . الدكتور موسى محمد أغني . الدكتور مصطفى صوفيت بك . القري موسى كواد بك .

يعقوب ياوي حلو بك .

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على طلب إعادة المناقشة في المشروع :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم رويح بك . الدكتور أحمد هسي الرشيد بك . الدكتور أحمد هسي الرشيد بك . أحمد نجيب براهيم بك . أديار نصري بك . اسماعيل مري بك . أمين حسين يوسف أغني . أمين ساي بك . أمين خالي بك .

حافظ الشاذلي بك . حاج تاجوم أغني . حبيب موسى بك . حسن صبري بك . حسين وأصف باشا . الشيخ حسين وال .

سلطان السعدي بك . سليمان مكيان باشا بك .

الشيخ عبد القاي حامر بدوان . السيد عبد الحليم الكري . عبد الرحمن رضا بك . عبد العزيز البيسوي بك . عبد العزيز سيف الصبري بك . عبد الكريم شيد بك . الشيخ عبد الحميد سلم . علي هسي بك .

عبد أبو نصر القادر أغني . الشيخ عبد الأحدي القراهي . عبد توفيق حنا بك . عبد خيرت وأنسي بك . عبد وائش ضيف بك . عبد غنم بك . محمد هسي قاضوي بك . عبد مصطفى مجرة بك . عبد نجيب شكر بك . محمود أبو الصبري . محمود اسماعيل باشا بك . مصطفى خليفة بك . مصطفى رشيد بك . يحيى إبراهيم بك .

واحد عشرة صاحب المالك عبد الفتاح يحيى بك من إبداء رأي .

١١ - تقرير لجنة الداخلية

من المرمية رقم ٤٩ المقدمة من محمود علي سيد بيلان بموت الدخلة ومحل
انحرور والجسر - حالة العريضة إلى وزارة الداخلية -

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد بننا)

على تقرير اللجنة (١١)

مقرر الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد ابو عمرى انذارهري - ادى في هذه
العريضة مسائل جديدة بالبناء والاهتمام من جهة التشريع ومراقبة التنفيذ.
فخص مثلا أولى بمنع البناء ومنع المسكرات من بعض الممالك التي تمت
ذلك من مدد طويلة .

كما أن المجلس والزا والمرفقة وسبب الذين من أفلح المسكرات التي يؤدي
التعاون فيها إلى ضرر ومضار لا تحصى .

لذلك لا أرى الاقتدار على وجه نظر اللجنة والمقرر حالة العريضة إلى
الوزارة المختصة لئلا كل ما يمكن من لوجه التشريع مع التوصية بمراقبة
التنفيذ .

(تصديق)

المقرر - قدمت العريضة من شخص يطلب فيها أمورا معينة نبحثها اللجنة
وأوضح لما أنه فيها سبق قدمت عرائض كثيرة مشابهة لما فأحاطها المجلس
إلى وزارة الداخلية فكانت اجابتها أنها تخدر مسألة عبارة البقاء والمسكرات
حق قدرها فمما الصحة والأمن العام والأداب وأنها جلدة في السعي بأمل
الوصول إلى غاية مرضية نحو ذلك .

وليس في استئلاحة اللجنة بعد هذه الاجابة إلا أن تقرر حالة هذه العريضة
إلى وزارة الداخلية كاجابتها كما أنه لا يمكن لجنة أن تسن تشريعا لأنه لم
يقدّم لها اقتراح بمشروع قانون .

أما فيما يتعلق بالمجلس والذين يسبون الدين والزاني والزانية والسارق
والسارقة فقد رأيت اللجنة أن هناك تشريعا ونظما موضوعة جاز العمل بها .
ولذلك أكتفت بإحالة العريضة إلى وزارة الداخلية .

أما فيما يتعلق بالجنود فهناك لوائح خاصة بها وهي أن كل من يريد بيع
الجنود لابد له من الحصول على رخصة فالجنة أوصت بالتقليل من تجديد
الرخص ومنع إعطاء رخص جديدة ، هذا ما أمكن لجنة أن تعمله .

مقرر الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد ابو عمرى انذارهري - ملاحظته
هو أن اللجنة أوصت فقط بعمل تشريع لصريح الجنود على مسار السن وأما
المسائل الأخرى فقد مرت عليها مرورا مع أن انحرور يجب أن يحرم على الكبار
والصغار على السواء ، وكذلك البناء فإن مصر أولى الممالك بقرعه سواء
كان طينا أو سريا .
(تصديق)

المقرر - لا شك أن ما يبديه فضيلة الشيخ الأكبر وجهه في قيمته
ومعناه ولكن الأمر يحتاج إلى تشريع .

مقرر الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد ابو عمرى انذارهري - الذي أطلبه
أن تعال العريضة إلى وزارة الداخلية مع التوصية بعمل التشريع اللازم بقدر
الاستطاع ومراقبة التنفيذ .

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى الرغبة التي
يبذلها حضرة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد الأحمدي الطواغري ؟
(موافقة)

المجلس يقر الموافقة على تقرير اللجنة مع التوصية المتقدمة .
ورفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والذقيقة العاشرة مساء
على أن يسود المجلس للاعتقاد يوم الاثنين ٧ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ (٤ مارس
سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة مساء

محضر الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٧ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - الاجازات .
- ٢ - التمدد على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإعتماد الحساب الخاص لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إحالة إلى لجنة الأوقاف .
- ٤ - أسئلة :
 - (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم برجس يتأخر بشأن اتباع طريقة التأسيس المضمونة من الحكومة لزيادة إيرادات الدولة - جزم حين حضور دة الوزير .
 - (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم القاضي عوض بك عن إنشاء السكك الزراعية التي فرت مجلس المشرىات لإنشائها - الإجابة عليه .
 - (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم القاضي عوض بك عن تحويل جسور القزق والمشارف السبوية إلى طرق زراعية - الإجابة عليه .
 - (د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي خنجر الجيزي أخفى من الملاحاة الداخلية بالنيل - الإجابة عليه .
- ٥ - اقتراح مشروع قانون تحكيم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يراد به بتعديل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون المعد الأهل الخاصين بالعدل وطرح البراءة كذا - إحالة إلى لجنة الاقتراحات .
- ٦ - مشروع قانون يفتح أحماد إصناق مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السبوية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل التكاليف المقدومة ليا . مدير ثالث في حين الاسكندرية .
- ٧ - مشروع قانون يفتح أحماد إصناق مبلغ ٢٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحرية والبحرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء طريق حوصل من فركة إلى مرمى مطروح .
- ٨ - تقرير لجنة المالية
 - ١ - تقرير لجنة المالية
 - ٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٩ - تقرير لجنة المالية
 - ١٠ - تقرير لجنة المالية
 - ١١ - تقرير لجنة المالية
 - ١٢ - تقرير لجنة المالية
 - ١٣ - تقرير لجنة المالية
 - ١٤ - تقرير لجنة المالية
 - ١٥ - تقرير لجنة المالية
 - ١٦ - تقرير لجنة المالية
 - ١٧ - تقرير لجنة المالية
 - ١٨ - تقرير لجنة المالية
 - ١٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٢١ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٢٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٣١ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٣٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٤١ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٤٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٥١ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٥٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٦١ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٦٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٧١ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٧٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٨١ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٨٩ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٠ - تقرير لجنة المالية
 - ٩١ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٢ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٣ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٤ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٥ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٦ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٧ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٨ - تقرير لجنة المالية
 - ٩٩ - تقرير لجنة المالية
 - ١٠٠ - تقرير لجنة المالية
- ٩ - تقرير لجنة المالية
- ١٠ - تقرير لجنة المالية
- ١١ - تقرير لجنة المالية
- ١٢ - تقرير لجنة المالية
- ١٣ - تقرير لجنة المالية
- ١٤ - تقرير لجنة المالية
- ١٥ - تقرير لجنة المالية
- ١٦ - تقرير لجنة المالية
- ١٧ - تقرير لجنة المالية
- ١٨ - تقرير لجنة المالية
- ١٩ - تقرير لجنة المالية
- ٢٠ - تقرير لجنة المالية
- ٢١ - تقرير لجنة المالية
- ٢٢ - تقرير لجنة المالية
- ٢٣ - تقرير لجنة المالية
- ٢٤ - تقرير لجنة المالية
- ٢٥ - تقرير لجنة المالية
- ٢٦ - تقرير لجنة المالية
- ٢٧ - تقرير لجنة المالية
- ٢٨ - تقرير لجنة المالية
- ٢٩ - تقرير لجنة المالية
- ٣٠ - تقرير لجنة المالية
- ٣١ - تقرير لجنة المالية
- ٣٢ - تقرير لجنة المالية
- ٣٣ - تقرير لجنة المالية
- ٣٤ - تقرير لجنة المالية
- ٣٥ - تقرير لجنة المالية
- ٣٦ - تقرير لجنة المالية
- ٣٧ - تقرير لجنة المالية
- ٣٨ - تقرير لجنة المالية
- ٣٩ - تقرير لجنة المالية
- ٤٠ - تقرير لجنة المالية
- ٤١ - تقرير لجنة المالية
- ٤٢ - تقرير لجنة المالية
- ٤٣ - تقرير لجنة المالية
- ٤٤ - تقرير لجنة المالية
- ٤٥ - تقرير لجنة المالية
- ٤٦ - تقرير لجنة المالية
- ٤٧ - تقرير لجنة المالية
- ٤٨ - تقرير لجنة المالية
- ٤٩ - تقرير لجنة المالية
- ٥٠ - تقرير لجنة المالية
- ٥١ - تقرير لجنة المالية
- ٥٢ - تقرير لجنة المالية
- ٥٣ - تقرير لجنة المالية
- ٥٤ - تقرير لجنة المالية
- ٥٥ - تقرير لجنة المالية
- ٥٦ - تقرير لجنة المالية
- ٥٧ - تقرير لجنة المالية
- ٥٨ - تقرير لجنة المالية
- ٥٩ - تقرير لجنة المالية
- ٦٠ - تقرير لجنة المالية
- ٦١ - تقرير لجنة المالية
- ٦٢ - تقرير لجنة المالية
- ٦٣ - تقرير لجنة المالية
- ٦٤ - تقرير لجنة المالية
- ٦٥ - تقرير لجنة المالية
- ٦٦ - تقرير لجنة المالية
- ٦٧ - تقرير لجنة المالية
- ٦٨ - تقرير لجنة المالية
- ٦٩ - تقرير لجنة المالية
- ٧٠ - تقرير لجنة المالية
- ٧١ - تقرير لجنة المالية
- ٧٢ - تقرير لجنة المالية
- ٧٣ - تقرير لجنة المالية
- ٧٤ - تقرير لجنة المالية
- ٧٥ - تقرير لجنة المالية
- ٧٦ - تقرير لجنة المالية
- ٧٧ - تقرير لجنة المالية
- ٧٨ - تقرير لجنة المالية
- ٧٩ - تقرير لجنة المالية
- ٨٠ - تقرير لجنة المالية
- ٨١ - تقرير لجنة المالية
- ٨٢ - تقرير لجنة المالية
- ٨٣ - تقرير لجنة المالية
- ٨٤ - تقرير لجنة المالية
- ٨٥ - تقرير لجنة المالية
- ٨٦ - تقرير لجنة المالية
- ٨٧ - تقرير لجنة المالية
- ٨٨ - تقرير لجنة المالية
- ٨٩ - تقرير لجنة المالية
- ٩٠ - تقرير لجنة المالية
- ٩١ - تقرير لجنة المالية
- ٩٢ - تقرير لجنة المالية
- ٩٣ - تقرير لجنة المالية
- ٩٤ - تقرير لجنة المالية
- ٩٥ - تقرير لجنة المالية
- ٩٦ - تقرير لجنة المالية
- ٩٧ - تقرير لجنة المالية
- ٩٨ - تقرير لجنة المالية
- ٩٩ - تقرير لجنة المالية
- ١٠٠ - تقرير لجنة المالية

تانيا - باعتزل عن جلسة اليوم حضرات :

حافظ المشاوي بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . أحمد ذو الفقار باشا . يسوي زايد باشا . محمود شكرى باشا . محمد توفيق مهنا بك . محمد صلق باشا . كامل برجس تكلما بك . الشيخ محمد الأحمدى القلاوىرى . الشيخ جسد المنيد سليم . الشيخ حسين والى . حسن مظلوم باشا . الدكتور أسعد يوسف عليه إفتدى .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما عدا :

التابعين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : سليم خليل طرس بك . محمد لقمة عبد الرحمن إفتدى . محمد رياض عفيفى بك . مصطفى خليفة باشا .

١٢٨ - خير الله :

حضرت : الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . سلطان محمود
بني بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المال والسعادة حافظ حسن باشا
وزير الزراعة . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . علي جمال الدين باشا
وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب بوند بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاية أفندي .
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب البعثة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الاجازات

الرئيس - طلب حضرات الشيوخ المحترمين عبد ريش عفيفي بك
إجازة لمدة أسبوع من ١٢ أجازي وسعد الله عبد الرحمن السيد لفتدي إجازة
لمدة عشرة أيام من يوم أمس لمرضهما ومصطفى خليفة باشا إجازة لمدة شهر
من اليوم لأعذار ضرورية عامة . فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازات ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب خاص بإيجاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - إجابة إلى لجنة الأوقاف

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٢
في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الخاص بإيجاد الحساب الختامي
لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - ووافق عليه بالصيغة
الرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وتقرير لجنة الأوقاف -
ومحضر الجلسة للذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بكونكم يقبلون عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

عبد توفيق رفعت

القاهرة في ٨ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة الأوقاف ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

٤ - أسئلة :

(١) جز السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم جويس زقاني بإخاء من اتباع
طريقة القاصب المخصوصة من الحكومة قيادة إجازات العمالة - إلى حضرة
صاحب البعثة وزير المالية حتى حضوره

حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - أرجو
مميز السؤال الموجه إلى حضرة صاحب البعثة وزير المالية حتى حضوره .

الرئيس - يجيز السؤال حتى حضور حضرة صاحب البعثة وزير
المالية .

(ب) مؤلف السوجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ
المحترم إلياس عوض بك عن إنشاء السكك الزراعية التي قررت مجالس المديرات
إنشائها - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات

قرر بعض مجالس المديرات إنشاء سكة زراعية ووافقت وزارة
الداخلية والمواصلات على ذلك وصدرت المراسم اللازمة بلباية عن الأعيان
المتردد تزعم ملكيتها لهذه السكك وحصلت فعلاً ولكن لم يشرع في الإنشاء
إلى اليوم .

فهل يرى سعادة الوزير أنه يجب الشروع فوراً وبطريقة جديّة في إنشاء
هذه الطرق تنفيذاً للقرارات والمراسم بعد أن قام الأعيان بإبائهم مع ما هو
معلوم من فوائد هذه الطرق البعيدة والتي من أجلها قررت وصدرت المراسم
وبخصوصاً في تسهيل الانتقال ونقل المواصلات وصيانة الأمن وتحسين قيمة
الأراضي وفي عملها تشييل للأيدي العاملة وهو أمر لازم خصوصاً في الوقت
الحاضر ما

إلياس عوض

٢١ فبراير سنة ١٩٣٢

مقرر صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) : - يتطلب تجديد جسر القزح والمصارف وسجلا سككا زراعية سالحة للورور اتفاق مبالغ كبيرة لتأمين فرق العمل اللازمة لتقيام بهذا العمل وأعمال الصيانة السنوية ويتضمن تنفيذ ذلك في الوقت الحاضر بالنسبة للطلعة المالية العامة - على أنه متى تحسنت الأحوال فالوزارة لا تألو جهدا في النظر في هذا المشروع بما يصحطه من العناية .

مقرر الشيخ المحترم عباس عوميه بكه : - في احتضاني أن هناك طرقا عدة لتنفيذ هذا المشروع منها أن استقامة الوزارة أن تقوم بمخرجا بهذه الأعمال ومنها أن يساهم في المسجونين ما يمكن تنهيتهم في هذا العمل فتوفر ذلك كتيلا على خزنة الدولة .

وفي إتمام هذه السكك الزراعية فوالله فلا في مديرية النيا إذا امتد جسر مصرف الحبيد إلى مديرية أسيوط أمكن بذلك إيجاد طرق صالح للورور ينفذ عن جسر ترعة الإبراهيمية للزورج والذي قد تكون للمواصلات عليه مصلحة أحيانا يسبب إجراء إصلاحات أو ترصيفات فيه فلما ما حلت جسر القزح والمصارف إلى سكك زراعية أمكن الاستعاضة بها واقتصر ذلك المصارف .

د - سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي غنار الجزري انتهى من القراءة المحاطة بالتبلي -
الاجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة الجليل رئيس مجلس الشيخ
أتشرف بأن أقدم لديكم السؤال الآتي الرافق لهذا توجيهي إلى حضرة
وزير المواصلات .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم احترافي واجلال ما

١٩ فبراير سنة ١٩٣٢
خادمكم الدكتور
زكي غنار الجزري
عضو مجلس الشيخ

الإلاحة الباخلية بالتبلي

سؤال لسعادة وزير المواصلات

يوجد سجلات مصلحة الملاحة الباخلية ما يتوفى من ١٥٥٠٠ ما بين مركب صغيرة شراعية ومركب شراعية كبيرة وصنادل وبابوزون وبخارية وكراكات ونحيات وحوامات وبوئير تيلة تابعة لشركة كوك مئة لغل الساعين . وغيرها . فخذ هذا ضرائب سنوية كالاتي :

من كل مركب طولها من متر إلى ٦ متر وطولها ٢٠٠٠ مركب
٢٠٠ ٢٥ ١٨ ٩٠٠
٣٠٠ ١٨٥ ٣٠ ١٢٠٠

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
أرجو التكرم بتوجيه سؤالي الموضح أعلاه إلى حضرة صاحب السعادة وزير
المواصلات للاجابة عليه .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢١ فبراير سنة ١٩٣٢

الباس عوض

مقرر صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) -
شرعت الوزارة من مدة في تنفيذ مشروعات طرق بعض المديرات التي
صلدت بها مراسم ملكية ، ونحوس الآن مشروعات طرق المديرات
الأخرى التي لم تشرع فيها بعد وبعد رسوماتها توطئة لتنفيذها أيضا .
والمدة مبدولة في إنجاز كافة المشروعات التي تفرزت تدريجيا بحسب
ما تسمح به جهود موظفي مصلحة الطرق والكبارى حتى تم كلها في المدة
المقررة لها .

مقرر الشيخ المحترم عباس عوميه بكه : - لقد جمعت للمبالغ اللازمة
لإنشاء هذه السكك الزراعية من الأقال وكان المنتظر أن يتم العمل الذي
جمعت من أجله ولكن في أشرع في ذلك حتى الآن والمرجو أن تقوم الوزارة
بإنشاء هذه السكك في أقرب وقت ممكن خصوصا وقد قام بالأعمال بواجبهم
ولم يبق إلا أن تقوم الحكومة من ناحيتها بواجبها .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة
الشيخ المحترم الباس عوض بك من تحويل جسر القزح والمصارف السويبة
إلى طرق زراعية - الاجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات

في سنة ١٩٣٠ قرر البرلمان تحويل جميع جسر القزح والمصارف العمومية
إلى طرق زراعية لها في ذلك من توفير نفقات نزع الملكية والقنوات الكبرى
التي تعود في وقت قريب على جميع سكان القطر من عمران البلاد وتسهيل
المواصلات والمعاملات بين بعض القرى وبعضها . وبيننا وبين المدن .
ومعنى هذا القرار بعد أن أبدت الحكومة (وزارة المواصلات والأشغال
العمومية) موافقتها عليه وإلى الآن وقد مضى أكثر من عامين لم نجد أثرا يذكر
على تنفيذ أو الشروع فيه . ولا يخفى على الحكومة ما يحلله هذا المشروع
من خير عظيم للبلاد يسجل لها بالتكر إلى الأبد مع غلة غلاتها . فني تبدأ
الحكومة فيه ؟

٢١ فبراير سنة ١٩٣٢

الباس عوض

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أرجو التكرم بتوجيه سؤالي الموضح أعلاه إلى حضرة صاحب السعادة
وزير المواصلات للاجابة عليه .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢١ فبراير سنة ١٩٣٢

الباس عوض

أما ما أشار إليه حضرة الشيخ الحفتم من تخفيض ضرائب الانياز على الملاحى فإن هذه الملاحى لا تؤخذ عنها ضرائب وإنما تؤجر لثلاثين من طريق طرحها في المزاد ويرضى دائما بالنسب في عقود استغلالها على أن يكون الحد الأقصى لأجرة تسمية القرد الواحد ثلاثة مليات مع إعاده الأطفال.

هذا فيما يتعلق بالملاحى الباطنية والرسوم التي تجب على السفن الباطنية. أما فيما يتعلق بإعارة شركات النقل المالى للسكك الحديديّة بالنسبة لارتفاع أجور الأضحية فإن وزارة المواصلات ترفع من كتب مواضع الملاحى وتعمل على منعها بما يدخل تخفيضات من وقت لآخر على معرفة نقل البضائع بالسكك الحديديّة وقد غلبت نسبة التخفيض في هذا العام ٢١ في المائة من أجور الملاحى. وروى في التخفيض المذكور أن يكون ذا فائدة لتجّ المصرى خفضت أجور نقل ما يزيد من مشرين صفان من المواد الأصلية مثل القطن المطحون والبذرة والأرز والسياد والزيتون وغيرها.

مفكرة الشيخ المحترم زكى غنار الجزيرى أفترى - أشكر حضرة صاحب السعادة الوزير على إجابته وأقلت نظره إلى وجوب استعمال جزء من الضرائب الحديديّة التي مستفرض في تحسين طرق الملاحة الباطنية لأنه ليس من العدل أن تحصل الشركات والأفراد الضرائب ولا يتخضعون من مصاريفها.

مفكرة صاحب السعادة نورى دوس باشا (وزير المواصلات) - منظر الوزارة في ذلك.

٥ - اقتراح

بمقرر اقترح تقديم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك بتعديل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون الذى الأمل لتأسيس المجلس وطرح البحر ما ذكره - إجماعه إلى لجنة الاقتراحات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟
أصوات : إلى لجنة الحفانية مباشرة .

مفكرة الشيخ المحترم جبر الطيم البيل بك - إذا كان حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح يريد أن ترفع لجنة الحفانية باقتراحه أثناء دراستها مشروع القانون الحال إليها الخاص بطرح البحر ما ذكره فيمكن لحضرة أن يصحب اقتراحه هذا ويصطلح في شكل تعديلات يقدمها إلى الرئاسة ويحبها إلى لجنة الحفانية تكون بمثابة اقتراح بتعديل في مشروع القانون الحال إلى اللجنة.

مفكرة الشيخ المحترم فاسى حوس بك - إن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك يستمر أولاً بمطالبة لجنة الاقتراحات ثم يحال بعدها إلى لجنة الحفانية وهي اللجنة التي تحت الآت في مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكده وأتى بخبر أن تتبى قريباً من بعضه وعدم تقريرها مع إلى المجلس فأنا كائن من الممكن أن تستفيد هذه اللجنة من الاقتراح المرفوض فيحسن إسمائه إليها مباشرة لتنتظر مع مشروع القانون المطروح أمامها لأنه لو أفضت بشأنه الإجراءات التي تتبع في كل الاقتراحات من إحالتها أولاً إلى لجنة الاقتراحات ثم إلى اللجنة المختصة لصاعت الفائدة المرجوة منه لتأخير بسبب طول هذه الإجراءات .

ملاحى على ما تقدم يوجد نحو ٤٥٠ نحية وعوامة وهذه الحفانيات عبارة من قصور شديدة متفلة على سطح الماء ومع ذلك فإن الضريبة التي تؤخذ من النحية هي نفس الضريبة التي تؤخذ من مركب شراعية أى ٣٠٠ ملم في السنة .

هناك أيضاً نحو ٩٠٠ صندل و ٢٠٠ مركب بخارى حولة ٢٥٠ طنًا الواحد فأفوق .

هذه الصنادل والمراكب تاحل حوتها حولة ٢٥ حولة سكة حديديّة وتعامل في الضرائب ساملة مركب شراعية حولة ٢٠ طنًا فأذا أضفنا هذا الإيجاف إلى أن المركب البخارى والصندل قطع المسافة من مصر إلى الاسكندرية في يومين وأن المركب الشراعى قطعها في ١٢ يوماً على الأقل وبذلك يقوم الصندل بست سفريات بين مصر والاسكندرية بينما المركب الشراعى يقوم بسفيرة واحدة مع أن الضريبة على المركب والصندل والباخرة الباطنية المدة لغل الباطين واحدة .

من هذا يتضح أن الضريبة غير عادلة ويصح ذلك إلى أن الحكومة قد أخذت عند سنها بطريقة القياس طولاً بالتردى بل من التحدير بالطن على حولة المركب فزاحمت الشركات السكك الحديديّة وقد ساعدوا الحظ أن مصلحة السكة الحديديّة قد ظلت جامدة ومشتتة بأجورها ضاربة صفحا عن الشكاوى المبدلة .

فهل في نية الحكومة تعديل هذه الضرائب يجعلها على قياس الحولة أى بالطن لا بالتردى تخصيص جزء من الأيراد في تحسين الملاحة الباطنية وإتاحة المراكب والأرافعة على ضفاف النيل وإيجاد و ليس يجرى مراقبتها وتخفيض أجور النقل في السكك الحديديّة حتى تجارى هذه الشركات ، وهل ترى الحكومة أنه من المناسب أيضاً تخفيض ضريبة الانياز على المدييات التي تنقل الأفراد في القرى من ضفة إلى أخرى بالقرى التي لم يسلم بها كبارى لتعديتها مع من ترفعه لأصحابها بقيمة ملم عن الشخص أو الماشية حتى لا يرفع الاقتراح بأجور تعديتها تزيد من طاقته في الوقت الذى تقوم مصلحة الطرق والكبارى بعمل كبارى في جهات أخرى وتتقن عليها أموالاً طائلة ولا تقاضى أجوراً من الملاحى من مروجهم ومواشيم وركابهم مع أن الاقتراح هو هو ولكن هذا أحد خطا من أخيه ما

الذكور

زكى غنار الجزيرى

عضو مجلس الشيوخ

١٩ فبراير ١٩٣٢

مفكرة صاحب السعادة نورى دوس باشا (وزير المواصلات) - فقد الوزارة ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم في سؤاله من أن الرسوم التي تحصل الآن على السفن الباطنية لا تتفق مع ما وصل إليه النقل النهري من شأن في الوقت الحاضر وأنها تحتاج إلى تعديل .

وقد فكرت الوزارة فعلاً في ذلك وشرعت فيه من مدة فشكك لجنة لوضع قانون جديد للاحاة الباطنية يكفل استكمال أوجه القصور الموجودة في القانون الحالى ، واتبعت اللجنة المذكورة من وضع مشروع القانون الجديد وهو الآن على البحث والمراجعة .

وقد روى في وضعه تحصيل رسوم مخففة عن شتى أنواع السفن مع اعتبار الحولة الأساس الذى على عليه تحديد تلك الرسوم .

وتضمن القانون فوق ذلك ما يكفل تنظيم الملاحة الباطنية ورفع مستواها.

٧ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب، يفتح اعتماد بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لاثنا طريق مومل من فوكه إلى مرسى مطروح - قرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الله باشا)

(حضر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية اسماعيل صدق باشا)

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٩)

الرئيس - إننا لم يكن لدى حضراتكم مانع من قبول مشروع هذا القانون فاننا نقول إلى تلامذه .

(موافقة)

٨ - السؤال

دلم (١) المحرر حتى حضور حضرة صاحب الدولة وزير المالية - الاجابة عليه

مقرر صاحب الدولة المروى اسماعيل صدق باشا (وزير المالية) - أنا مشغل الآن بمناقشة في مجلس النواب . وأريد أن أجيب على سؤال موجه إلى في هذا المجلس . فهل يسمح لي المجلس بتيققة واحدة للاجابة حتى أتمكن بعد ذلك من الاشتراك في المناقشة الثانية في مجلس النواب ؟

الرئيس - لا مانع من الاجابة الآن .

نص السؤال المذكور :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو دوتكم أن تفضلوا بمرس السؤال طيه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية لتكم بالاجابة عنه . وأرفع لموتكم عظيم استعراضي

الاستدرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢

سؤال

إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية

من المعلوم أن بلدنا غفظة في السالك تقع طريقة الانصبيب (لوترية) الموضون من الحكومة لزيادة إيراداتها ولا يجب على بنوع خاص الانصبيب الاسبانى الوطنى الجارى العمل به من مدة تزيد على نصف قرن وتعد طريقة ما ينص الحكومة فيه نحو مليونين ونصف من الجنيهات سنوياً .

ولقد غفبت بكل دقة تطبيق هذه الفائدة في مصر مع رجال خيرين في هذا الموضوع وتأكد لنا أنه ربما كان الانصبيب هنا شاملاً أكثر منه هناك ولذا يمكن الحكومة أن تنفع من هذا الباب بإيرادات تنهنا من زيادة بعض الضرائب على الأحوال .

ولسنا في حاجة إلى أن نقول إن الأعمال الطيبى على الانصبيب من الجمهور واشتراك في المكاسب المبددة المضمومة به تؤكد نجاح هذه الفكرة .

فلا يرى حضرة صاحب الدولة وزير المالية اتباع هذه الطريقة في بلدنا على الأقل لأجل الحصول على المال اللازم لتمام بعض المشروعات الكبرى

برجس زاتيرى

مقرر صاحب الدولة المروى اسماعيل صدق باشا (وزير المالية) - لمضت الحكومة التفكير في الأمر الذى أثاره حضرة الشيخ المحترم بسؤاله وكان ذلك بصدد بحثها في تغيير الأموال اللازمة لمرامضة بانستشفى قصر العيني لقد لاحظت أن أعمال المستشفيات التى على أنخص وجوده البر - تقع كلها أو جلها في حج البلاد على عائق الجميات بمدحا الخيون بالتربرات ويجسبون عليها الأوقاف بحيث يقتصر نصيبها من إيراد الخزنة العامة على إكافات معدومة .

ولما كان برنامج إنشاء المستشفيات الذى يضمن القيام به في المستقبل القريب لحد حاجات المدن والأقاليم يتطلب تنفيذ مبالغ طائلة قد لا يكون لقزاة العامة قبل باستلامها فوق ما تحمله الآن من هذه الناحية وفضلا عما سوف يلقي عليها من الأعباء التى يقتضيها التوسع في مرافق شتى لا سيول فغير حيلة الحكومة أن تتولاها فقد رأت الحكومة مناسبة ما هي بصدد من مشروع بناء مستشفى قصر العيني أن تفكر في طريقة حمل الجمهور على القيام بنصيبه من أعباء هذا العمل المبرور أسوة بما هو متبع في الأقطار الأخرى .

وقد دل البحث على أن بعض البلاد كالسبانيا وإيطاليا يتوسل لهذه الغاية بعمل بانصبيب يتوزع تمازكه على الجمهور ويخصص حصص معينة من إيراده للأعمال البر للمستشفيات، ومزيرة هذه الطريقة أنها مع تأديتها إلى النرض المشدود من حل الجمهور على القيام بنصيبه من ثقتات هذه الأعمال الخيرية بطبيعتها يعمل احتمال هذا السبب خفيفا مقبولا: (أولا) بما تولده في نفوس المضطلمين به من الأمل في الرجوع (ثانيا) بتزويدها الحل على المساهمين في الانصبيب وهم يصدون عادة بمئات الأكواف .

لذلك رأت الحكومة أن تقوم بعمل بانصبيب تضمن الخزنة العامة دفع جوائزه وتخصص حصص معينة من إيراده لمواصلة بناء مستشفى قصر العيني . وللتنظرو - لئلا أسفرت التجربة من نتيجة مشجعة - أن يستمر العمل بهذه الطريقة لتنفيذ برنامج للمستشفيات لحد حاجات المدن والأقاليم في القطار كله .

(تصديق)

مقرر الشيخ المحترم برجس زاتيرى باشا - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير المالية على رده . وأغبط بأمر دولته قد حقق بعض ما جاء في سؤال . لاني ما زالت أعتقد أن تميم "الانصبيب" ووضعه على قواعد قوية ثابتة يضمن لقزاة موارد لا يستهان بها يمكن استغلالها - لا في المشروعات الكبيرة - فشب - بل في كثير من الإصلاحات الأخرى . أنخص منها بالذكر القانون الجليل الذى تمولون حضراتكم مقدار تأثيرها في بلدنا . وأنها في ميسر الحاجة للتنشيط والقلاح .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا وزير المالية وحضرة صاحب المساعدة توفيق دوس باشا وزير للمواصلات)

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة ورقم ٣٥ لعدم الاختصاص طبقا لفقرة ٤ من المادة ١١٠ المذكورة ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٣٦ طبقا لفقرة ٣ من المادة ١١٠ المذكورة ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٤٠ لعدم الاختصاص ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٤٢ طبقا لفقرة ٢ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٤٤ طبقا لفقرة ٢ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة).

١١ - تقرير

لجنة الاقتراحات والرائض من الاقتراحين الذين أحسبها في ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ - تأجيل وما تقدمه لجنة الاقتراحات في المنع من تداريحي تهمم بلجنة الحفانية رأيا في البحث الذى أحيل إليها خاصا بالاقتراحات بزيات

المرئى - تذكرون حضراتكم أنه عندما عرض في جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الاقتراحات قرر المجلس تأجيل النظر فيه حتى تنهى لجنة الحفانية من البحث الذى أحيل إليها خاصا بالاقتراحات بزيات .
فهل يوافق المجلس على اتخاذ مثل هذا القرار بالنسبة للتقرير المعروض الآن وما تقدمه لجنة الاقتراحات في المستقبل من تداريحي تهمم بلجنة الحفانية إلى المجلس رأيا في هذا الموضوع ؟
(موافقة)

المرئى - المجلس يقرر تأجيل نظرهذا التقرير وما تقدمه لجنة الاقتراحات في المستقبل من تداريحي تهمم بلجنة الحفانية إلى المجلس رأيا في هذا الموضوع .

مقرر الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله - ألاحظ أن البحث المذكور الذى أحيل إلى لجنة الحفانية باقى بها ولم تعمل فيه شيئا على أنه توجد عدة اقتراحات بزيات سلك الفصل فيها على البحث المطروح أمام تلك اللجنة . وقد علمت من محلى رئيسها أنها لم تبدأ في نظره الآن ...

مقرر الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله - لقد قطعت اللجنة في هذا البحث شوطا غير قصير ولكن المسألة دقيقة وتحتاج لبحث طويلة ولا وجه للاستعجال فيها .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الخامسة والبقية الخمسين مساء على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الاثنين ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ (٢١ مارس سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة مساء ٦

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٣٥ لعدم الاختصاص طبقا لفقرة ٤ من المادة ١١٠ المذكورة ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٣٦ طبقا لفقرة ٣ من المادة ١١٠ المذكورة ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٤٠ لعدم الاختصاص ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٤٢ طبقا لفقرة ٢ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٤٤ لعدم الاختصاص ؟
(موافقة).

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ البريضة رقم ٤٤ طبقا لفقرة ٢ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة).

الرائض ان رأى اللجنة إحالتها إلى الزيارات المتخفة طبقا لفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الماعل

المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة البريضة رقم ٣٤ إلى وزارة الداخلية ؟
(موافقة).

المرئى - تمحال البريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .
المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة البريضة رقم ٣٨ إلى وزارة الداخلية ؟
(موافقة).

المرئى - تمحال البريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .
المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة البريضة رقم ٣٩ إلى وزارة الأشغال ؟
(موافقة).

المرئى - تمحال البريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .
المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة البريضة رقم ٤١ إلى وزارة الأشغال ؟
(موافقة).

المرئى - تمحال البريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .
المرئى - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة البريضة رقم ٤١ إلى وزارة الأشغال ؟
(موافقة).

المرئى - تمحال البريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .

محضر الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٣٢

ملخص

١- مشروع قانون وارد من مجلس النواب يرسم الاتجار على حاصلات الأرض وأرستجات الصناعة المحلية .

طعن رقم ١٢

تقرير لجنة المالية

إقرار مشروع القانون

١١- ورد إلى الأسطة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الحال وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم أحمد تيجيب يراد به عن ترخيص فصيلة الفران ليسر دواها التيهن في تجارة القنوتات بمبارحة القنطر قبل الحاككة - الإجابة عليه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الحال وزير الحافير السورية من حضرة الشيخ المحترم حسن صير بك عن قل عبد كلية الآداب من الماسة إلى وزارة الحافير وأستقالة مدير أبلجاسه - تعرض لتفسير القرار ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ من قانون النظام الداخلي للفران - قرار المجلس بعدم اجتازوه سؤالاً .

١٢- تقرير لجنة الأبطال من اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا بجعل الخاريات المدنية مدة نصف شهر . طعن رقم ١٣

موافقة المجلس على تقرير اللجنة .

١٣- تقرير لجنة الاقتراحات والمرائين عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد المليم البيل بك للامانة أمام الحاكم الأعلى . طعن رقم ١٤

موافقة المجلس على تقرير اللجنة إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الحفانية .

١٤- تقرير لجنة الحفانية من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب لتخلص إضائة مائة إلى قانون الضرائب الأهل بشأن عدم تسليم الأهلان وضيقهم - تأجيله إلى الجلسة المقبلة .

١ - الإجازات .

٢ - الصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح أملاك إثنافي في مزارية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٩٨٥٢ جنيهاً قيمة ثلث تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية قبل - إحالة إلى لجنة المالية .

٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح أملاك إثنافي بمبلغ ١٩٨٨ و ١٣٢٢ جنيهاً في مزارية وزارة الأبطال السورية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إحالة إلى لجنة المالية .

٥ - إضافة حضرة الشيخ المحترم عبد مطلق جموع بك من منسوبة لجنة الزراعة وحلولة حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي شهاب الجوزي انقضى عمله .

٦ - جرد الأسطة لجن حضور صفوات الزوا .

٧ - اقتراح عدم من حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا بتمام سككت القرى أو الحكومة بسبل طلبات القرب بجهة من الما - إحالة إلى لجنة الاقتراحات .

٨ - تقرير لجنة الحفانية من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بإضائة مائة إلى قانون الضرائب الأهل بشأن عدم تسليم الأهلان وضيقهم - تأجيله حتى يصدر حضرة صاحب الحال وزير الحفانية .

٩ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٠ الخاص بإعتراف الجبركية .

طعن رقم ١١

تقرير لجنة المالية

إقرار مشروع القانون

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١
- ١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٥٢ جنيا قيمة ثلث تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها
في الاسكندرية للعمال - إسنكه إلى لجنة المالية .

قلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في ٢٩ فبراير و ٨ و ١٤ مارس
سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي
في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٥٢ جنيا قيمة ثلث
تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية للعمال ، ووافق عليه
بالصفة المراقبة لهذا .

فاقتشف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وقرير اللجنة - ومخاض
الجلسات المذكورة - راجعا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رستم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة
المالية .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٢٢٤,٦٨٨ جنيا
في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
- إسنكه إلى لجنة المالية

قلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في يوم الأربعاء ١٦ مارس سنة ١٩٣٢
في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٢٢٤,٦٨٨
جنيا في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
وروافق عليه بالصفة المراقبة لهذا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة محضر صاحب الدولة
يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المحترمين مامدا :

القائمين :

أولا - بإجازات :

حضرات : مصطفى خليفة باشا . محمد الله عبد الرحمن
افتنى . حسن رشوان حامدي بك . سليم خليل بطرس بك .

ثانيا - بإعتذار عن جلسة اليوم حضرات :

أحمد ذو الفقار باشا . صالح حتى باشا . طهوف سيد احمد
سالم بك . عيسى زايد باشا . فتيق فهمى باشا . سلطان
بهلى بك . سلطان السعدى بك . سليمان عثمان أباطه بك .
حسن على جازى بك . يعقوب يساوى عطية بك . حبيب
دوس بك . عبد العزيز صيف النصر بك .

ثالثا - بغير إذن :

حضرات : عبد الرحمن رضا باشا . محمد صدق باشا .

تولى السكرتيرة البعلانية حضرات الشينين المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم كاتب بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن محضر صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات .

الرئيس - يطلب محضر الشيخ المحترم حسن رشوان حامدي بك إجازة
لمدة أسبوعين ابتداء من اليوم . فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يترشح أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس -- هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس -- المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٥ -- استقالة

حضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك من عضوية لجنة الزرعة
وطول حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي خمار الجبوري انتهى عنه

نص كتاب الاستقالة المذكور :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ الموقر

أعرض لعلكم ألقى منصب بلجنة الأشغال والزراعة ويتصانف في معظم الأوقات أعضاء اللجنة في آن واحد وطبعا تختلف عن إحداهما وفي هذه الحالة يترتب على ذلك في بعض الأحيان تطيل إحدى اللجنتين لعدم تكامل عدد أعضائها القانوني .

فأرجو قبول استقالي من لجنة الزراعة واقتباب عضوا بديلا مني لعدم تطيل الأعمال .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

محررا في ١٥ مارس سنة ١٩٣٢

محمد مصطفى مجوه بك

عضو مجلس الشيخ

الرئيس -- عرض حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي خمار الجبوري انتهى أن يكون عضوا بلجنة الزراعة . فهل توافقون حضراتكم على أن يمل في هذه اللجنة على حضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك ؟

(موافقة) .

٦ -- استقالة

الرئيس -- تمجيز الأشغال حتى يحضر حضرات الزوراء .

٧ -- اقتراح

من حضرة الشيخ المحترم أمين ماضي باشا بجام سكان قهره أو الحكومة يصل طلبات القرب بجهة من المالك -- إجماله إلى لجنة الاقتراحات

الرئيس -- هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟

(موافقة) .

الرئيس -- المجلس يقرر إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الاقتراحات .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون -- ومحرر لجنة المالية --
وعرض الجلسة المذكورة -- راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا بقبولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رحمت

الرئيس -- هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد محمد باشا -- مناسبة إحالة هذا المشروع إلى لجنة المالية وقد جرى كليا من المسائل الفنية فهل لا يستحسن المجلس أن يضم إلى لجنة المالية اللجنتين من حضرات أعضاء لجنة الأشغال فتصبحا اللجنة المذكورة ليشتركا مع لجنة المالية عند بحث هذا المشروع ؟ أظن أن في ذلك تسجيلا لمهمة اللجنة .

مقرر الشيخ المحترم عباس حوسه بك -- هذا أطلب سائلي لأراة ولا عمل له الآن وأرجو عدم الموافقة عليه حتى يعرض المشروع على لجنة المالية فإذا وجدت أنها في حاجة لها يطلبه حضرة الشيخ المحترم محمد باشا رجعت إلى المجلس في ذلك .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحميد أبو بكر -- جرى العمل على أنه إننا كان المشروع يحتاج في بحثه إلى بلجنتين كما يقال من مشروع القانون المروض الآن يحال إلى بلجتي المالية والأشغال نتيجة لبحثه الأولى من الوجهة المالية ثم تجتبت به إلى اللجنة الثانية لبحثه من الوجهة الفنية .

(صيحة)

أصوات : لا . لا .

مقرر الشيخ المحترم محمد محمد باشا -- للسادة ظلمة . تستطيع لجنة المالية أن تنتظر المشروع وسدما وإن تشمل وزارة الأشغال ولكن يضمن أن يشترك بها اثنان من أعضاء لجنة الأشغال في بحث المسائل الفنية وهذا لا ضرر منه مطلقا .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه باشا -- نريد أن نعرف إن كان حضرة الشيخ المحترم محمد باشا يتكلم بصفتها الشخصية أو باسم اللجنة وهي المجتمع بهد ولم يؤخذ رأيا منها عليه .

والذي أراه هو أن يحال المشروع إلى لجنة المالية فأذا وجدت ضرورة لاختيار عضوين من لجنة الأشغال طلبت ذلك من المجلس .

مقرر الشيخ المحترم محمد محمد باشا -- لم أتكم بلسان لجنة المالية وإنما تكلمت بصفة كوني عضوا في المجلس .

٨ - تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع القانون المراد من مجلس النواب الخاص بإنشاء مادة إلخافون
العقوبات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال ومنعهم - تأجيله حتى يحضر
حضرة صاحب المال وزير الحفائية

الرئيس - يؤجل النظر في هذا المشروع حتى يحضر حضرة صاحب
المال وزير الحفائية .

٩ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٣ الخاص
بالرخصة الحركية - تقرير لجنة المالية - إقرار مشروع القانون

(القرار حضرة الشيخ المحترم عبد حبب باشا)

الرئيس - ورد كتاب من حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء
ووزير المالية يتنب حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا بحضور
المجلس عند نظر هذا المشروع .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن تضرر دوفكم أننا قد رأينا استعبد سعادة أحمد عبد الوهاب
باشا وكيل وزارة المالية لحضور جلسة مجلس الشيوخ التي ستعقد في يوم
الاثنين ٢١ الجاري بدلا عنا .

وتفضلوا دوفكم بقبول تائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق

تأخرت في ١٩ مارس سنة ١٩٣٢

محضر الشيخ المحترم من صبري بك - أرجو تأجيل النظر في هذا
المشروع والمشروع الآخر الخاص برسم الاستعجاب لسبين : الأول أن هناك
مسألة خطيرة يجب أن نعرف فيها رأى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس
الوزراء ، والسبب الثاني هو أن هناك مسألة أريد أن ألفت نظر أغلبية لجنة
المالية بالاجتماع في آخر التقرير المقدم منها وقد يكون في لفت النظر سبب
تسديدها ، ولكن السبب الأول هو في الواقع السبب الجلي .

الرئيس - الذي أمره أنت حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس
الوزراء يستجلب النظر في هذين المشروعين .

محضر الشيخ المحترم من صبري بك - الاستعجاب في الواقع موجود
ولكن وجود دولة رئيس مجلس الوزراء في المجلس اعتبره أكثر استقبالا .

الرئيس - حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء أتت به
سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية .

محضر الشيخ المحترم من صبري بك - مشروع القانون المروض
على المجلس تم بحثه وصالح لأن ينظر فيه المجلس وقد عذب سعادة وكيل وزارة
المالية وهو رجل فني ولم بالمشروع إلخافا تماما فلا محل لاجابة طلب
التأجيل .

على أنه إذا فرض وتأجل للمشروع إلى الجلسة المقبلة ولم يتمكن دولة
وزير المالية من الحضور فيها فهل يؤجله المجلس مرة أخرى ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون الآن ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر نظر مشروع القانون المذكور الآن .

على تقرير اللجنة (رابع الملحق رقم ١١) .

(حضر حضرات أصحاب المال والسعادة عبد الفتاح عيسى باشا وزير
الخارجية - أحمد على باشا وزير الأوقاف - حافظ حسن باشا وزير
الزراعة - علي ماهر باشا وزير الحفائية - محمد علي عيسى باشا وزير
المعارف العمومية - أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

القرار - طلب حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عند بدء النظر
في مشروع هذا القانون تأجيل النظر فيه لسبين أولها غياب حضرة صاحب
الدولة ورئيس مجلس الوزراء والثاني اعتراضه على جارة جاءت في نهاية تقرير
اللجنة نصها :

" أنه لما دام أن مشروع القانون المروض مطلوب به تخويل الحكومة
الحق في إصدار مراسيم لما تفرق القانون بتعديل نوع خاص من الضرائب
لجنة معينة على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان طبقا لنصوص الدستور
فيكون البرلمان موافقة على مشروع القانون المروض قد احتفظ بحق رقابته
على الحكومة وهو الحق الذي تفضي به النظم الدستورية " .

وقد فهمت أن اعتراض حضرة الشيخ المحترم قائم على العبارة التي جاءت
في هذه الفقرة من التقرير وهي " على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان
طبقا لنصوص الدستور " لأن مشروع القانون المقدم من الحكومة والمروض
الآن يطلب تخويلها لإصدار مراسيم لما تفرق القانون بتعديل الضريبة الجمركية
لم ينص فيه صراحة على أن هذه المراسم التي تصدرها الحكومة يجب أن
تعرض على البرلمان . على أني ألفت نظر حضراتكم إلى أن المادة الأولى
من مشروع القانون المروض نصت على وجوب تقديم مشروع القانون
إلخافا بالترعية الجمركية في الدورة البرلمانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وهذا
مما يطالب أن الحكومة تقدمه إلى البرلمان مع كل المراسم التي صدرت
بالتعديلات الخاصة به .

محضر الشيخ المحترم من صبري بك - الموضوع المروض على المجلس
اليوم موضوع في غاية الخطورة ، موضوع يتل فيه مجلس الشيوخ عن أهم
اختصاص له وهو بحث الضرائب والرسوم التي تفرض في الدولة .

والزم الجبرك شريعة ولا ممدى لنا مطلقاً من أن نتبره كلكاً ويجب علينا ونحن قرض الضرائب أن نجتها وبتين حقيقتها وقيمتها .

لم يحصل مطلقاً أن فرنسا خالفت دستورها في وقت من الأوقات وخلاصة البحث أدت إلى أن الدستور المعمول به في فرنسا الآن - وهو دستور سنة ١٨٧٥ - ليس فيه نص يشبه نص الدستور المصري وإنه فلا مشابهة بينهما ولا يمكن مجال من الأحوال أن يرتكن على ما تسده فرنسا . على أنها في الواقع يعملها الاستثنائي في بعض مسائل خاصة - وليس في التعريفة بأكلها - تزكن في قانون لم يُلغ - قانون هادي وليس يستورى صدق في سنة ١٨١٤ ومعروف أن القانون الهادي يمكن بقرار من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومصادقة الملك أن يلغى .

أما في حالتنا هذه فنحن نطبق دستوراً لا قانوناً عادياً ولذلك لا يمكننا مجال من الأحوال أن نخرج من نص الدستور لأننا بنشرنا هذا نخالف نصاً رضى علينا بالاحتفاظ بكامل سلطتنا التشريعية .

على أن فرنسا في الحالة التي ضرب بها المثل تشترط مرض هذه المراسم على البرلمان في دور انعاده . إن كان منتظداً . أو في الدورة التالية إن كان غير منتقد .

أما المشروع المقدم لنا . فقد خالف في الواقع ما اتفق عليه . وما اقتره البرلمان في سنة ١٩٣٠ من وجوب عرض مرض المراسم عليه . وقرق بين المرسوم الذي يصدر بالتعديل . وبين مرسوم التعريفة نفسه . وقد اشترط عرض الاثنين على البرلمان .

أما في مشروع اللجنة . وهو ما أردت لفت نظر حضرة الشيخ المقدم للقرء إليه - فالتس فيه ما فلا عرض مرض هذه المراسم على البرلمان ولم يتعرض إلا لقانون التعريفة الجبركية .

ولما كان أول أسباب قبول الأغلبية في اللجنة لهذا المشروع هو "إتمامه" أن مشروع القانون المروض مطلوب به تحويل الحكومة الحق في إصدار مراسم لها قوة القانون بتعديل نوع خاص من الضرائب لمدة معينة ، على أن تعرض هذه المراسم (ولم يُلغ مرسوم التعريفة) على البرلمان طبقاً لنصوص الدستور (وانظروا حضراتكم إلى الأمر القريب على هذا) ، فيكون البرلمان بموافقة على مشروع القانون المروض قد احتفظ بحق رقابته على الحكومة . وهو الحق الذي تحظى به النظم الدستورية . "

وهذا السبب قد انعدم فعلاً . لأنه بقي في غير أساس . إذ الواقع أن مشروع قانون المروض علينا في نفس هذا التقرير قد عني منه عرض المراسم على البرلمان . والزم من هذا فإن أغلبية اللجنة تكفل على إمكان قبول هذا المشروع بأن البرلمان حق الرقابة بدليل أن المراسم متعرض عليه . والواقع أن هذا غير الواقع .

وإنني في إقرارنا لهذا المشروع مخالفة صريحة لنصوص الدستور .

ومما لا مضطرراً أقول إن السلطة التشريعية لا تلك مطلقاً أن تنزل من حق لها . لأن هذا الحق لا يسلط السلطة التشريعية . وإنما أعطى لتنظيم

تلا حضرة الشيخ المقدم المقرر بياناً عن موضوع أمير في جلسة مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ ، والذي جرى وقتئذ هو أن الحكومة في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ في الوقت الذي أوشكت أن تنتهي فيه آخر اتفاقية جبركية بين الحكومة المصرية وبين إيطاليا - أي في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ - وتصبح باتتاً بيد الحكومة مطلقاً في وضع التعريفة الجبركية - وقد كانت فيها مغلوطة قبل ذلك التاريخ - كانت قد رأت قبيل ذلك خطورة الموقف فتابت خبراً إخصائين ليضروا مشروع تعريفة جبركية وقد قام هؤلاء الخبراء بوضع مشروع هذه التعريفة وأحدثت الحكومة بمبتها في لجنة حكومية درسها بعلمها المجلس الاقتصادي ثم قدمت مشروع التعريفة في وقت ضيق جداً إلى مجلس النواب وطلبت إليه أن يصدر قراره فيه لأنه لا بد من تنفيذه اعتباراً من ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ . وإلا اضطرت إلى العمل بالتعريفة القديمة وفي العمل بها فإن حائل على الدولة .

ولما كان الوقت لا يسمح لمجلس النواب ومجلس الشيوخ أن يمتتا تعريفة وضمت على أساس يناير الأساس الذي كان معمولاً به قبل ذلك - إذ كان أساس التعريفة القديمة تحصيل رسوم قيمة (يعني أخذ كذا في المائة من قيمة الشيء) . ثم عدلت الحكومة عنها إلى التعريفة النومية (يعني أن يؤخذ مقدار كذا على كل نوع) . وقد بلغت الأنواع في التعريفة الآلاف وكان من المستحيل على مجلس النواب في ذلك الوقت أن يمتت التعريفة هو ومجلس الشيوخ في ستة أيام - لما كان الأمر كذلك طلب إلى الطرفين في ذلك الوقت تلك الظروف أن يميزا طريق الاستثناء إصدار التعريفة الجبركية بمرسوم على شرط أن يعرض هذا المرسوم على البرلمان في دور انعاده حينذاك أي بعد مدهوره مباشرة وعلى شرط أن تعرض التعريفة على أقرب وقت . هذا هو الموضوع الذي عرض على مجلس النواب وهذه ظروفه التي من أجلها اختصرت لجنة المالية في ذلك المجلس بعض البحث وبختته تقريرها .

عرض هذا الموضوع على تلك اللجنة التي كتبت مقترحاً بضوئها فقام فيها رأيان .

فدعت وقتئذ بكل كمال هذه الضرورات لا تتيح مطلقاً للسلطة التشريعية أن تنزل من اختصاصها وأن تخالف نصاً صريحاً في الدستور . فطبق السبلد شهراً أو شهرين أو ثلاثة شهور يعمل بالتعريفة القديمة حتى يتمكن البرلمان من بحث هذه الضرائب ومن فرضها على سكان البلاد . ذلك أولى من أن يقال إن السلطة التشريعية اشتركت في مخالفة دستورية تعتبر سابقة من أخطر السوابق في بلد يريد أن يكون له نظام ينال جدي .

لما عرض هذا قالوا . لا . ونحن وإن كان حدثنا نص خاطع ولكن لم لانتشبه ببلاد أخرى ، وبناءً على ذلك أمير هذا البحث الذي تلا خلاصته حضرة المقرر .

الواقع أن عملاً اليوم لا يتفق مع صراحة نص الدستور المصري من جهة ولا مع السابغة التي أشير إليها في تقرير أغلبية اللجنة من جهة أخرى ولا مع ما أجاز مجلس النواب ومجلس الشيوخ في هذا الموضوع من جهة ثالثة . فنحن نخالف مخالفة ثلاثة لأن نص الدستور المصري صريح لا لبس فيه .

شؤون الدولة. ولا يمكن مجال أن يبل من التنازل عن أم شيء فيما يخص
وهو التشريع في مسائل المال .

والاستور الجديد يحدد مدة انعقاد البرلمان بمدة أشهر .

الرئيس - إنما يجوز أن تطول .

مقرر الشيخ المرمم عمر صبري بك - حقا يجوز أن تطول . ولكن
الحكومة بعد انتهاء الخمسة الأشهر الحق في استصدار مرسوم بإنهاء دورة
البرلمان . هذا حق لا شك فيه . فالحكومة تعطى البرلمان خمسة أشهر .
وتأخذ لنفسها سبعة أشهر فما حيا حتى استمال السلطة التشريعية بشروط .
أما نحن فنأق في المسلة الفقرة لا وتنتقل من حقا السلطة التنفيذية .
هذا ما لا يمكن أن يكون مطلقا . خصوصا إذا كان من وراء ذلك تلك
الخاتمة المصرية .

غريب جدا أن نسمع من وزارة المالية في تعليها للقبض على السلطة
التشريعية في استمال حقا . أن في ذلك كشفا للأسرار . وعمل على
المضاربات . وغير هذا .

غريب هذا التطويل . ولا يمكن أن يفهم مطلقا . لأن الحكومة وهي
تطلب ما الآن فخرضا . لا يمكن لنفسها مطلقا أنها لن تعرض طوبا
الترقية البركية . وإنما تقول إن الظروف تجلبها في حل من أن تأخر الآن
في العرض . إذن متى الحكومة قسما مضطرة في وقت ما أن تعرض
طوبا الترقية البركية . والتي يدعو إلى الانقراض اليوم في عرض الترقية
البركية قد يرد هذا أيضا .

لا أنهم مطلقا أن الترقية البركية التي تعرض الرسوم في البلد تعرض
على المجلس الاقتصادي والجنة البركية ، وعلى موظفي وزارة المالية ، وعلى
وزير المالية ، ويعين منها في الوقت نفسه المختص ومعه بالتشريع ، وهو
البرلمان .

كيف يبل من الموافقة على تعديل الترقية التي طلبت الحكومة بالحاج
من البرلمان في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ الموافقة عليها . وما نحن الآن في ٢١
مارس سنة ١٩٣٣ ، أي أنه مضى أكثر من سنتين ، ونحن نسمع عن
الترقية ولا نعرف عنها شيئا مطلقا . وكيف يطلب اليوم منا أن نتبت
هذه الخاتمة للمستور .

إن كان هناك دستور يمتنع فيجب ألا نجيز تشريعا كهذا . لأن المجلس
لا يمكن أن يشرع مخالفا للدستور .

مقرر الشيخ المرمم عمر المليم بك - عند ما كان حضرة المقر
يتلو تقريره ويذكر ما دار مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ من المناقشات
المتعلقة بالتشريع في فرنسا سمعت ههنا من يقول " ما لنا وما التشريع
في فرنسا . أليس لا دستور خاص يمكن أن نقيم مناسبه وأن نحكم على
الأمر ما جاء فيه . "

أرجو من صاحب هذه الملاحظة أن يتربها من نفسه لأن دستورا ولد
دماير أجنبية وليست لنا تقاليد دستورية ترجع إلى مئات السنين كما في البلاد
الأخرى .

نحن نأقون ولذا المندوق الانتهاء إلى هذه المراجع .

المسألة المروضة على حضراتكم هي هل في طلب الحكومة من البرلمان
تفويضا إصدار مراسم لها قوة القانون بإنشاء أو تعديل ضرائب خاتمة
لنص المادة ١٣٣ من الدستور التي تقول إنه لا يجوز إنشاء ضريبة
ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا قانون ؟

الاجابة على هذا السؤال يجب طوبا أن نرجع كما رجع الباحثون في مجلس
النواب سنة ١٩٣٠ إلى ما يقابل هذه المسألة في الدماير الأخرى .

وبما أن دستورنا لا يمكن أن يكون التقياس عليه لأن البرلمان هناك هو كل
شيء فيستطيع أن يمدل حتى المبادئ الدستورية فلم يبق أمانا إلا دستور
فرنسا وهو دستور مكتوب كاللستور المصري .

في الواقع ونفس الأمر أن هذا الموضوع يتناقل بمبدأ تشريعي ظهري وهو
هل السلطة التشريعية أن تتيب على السلطة التنفيذية في وضع تشريع أم لا ؟
هذا ما يجب أن يكون مدار بحثنا .

اختلف في هذا جميع من كتب في الموضوع من الفقهاء الدستوريين
ولكن الرأي الغالب بينهم هو جواز ذلك . وقد أيدت هذا الرأي في فرنسا
أحكام القضاء المال في مجلس الدولة (Conseil d'Etat) وبمكة القضاء
والإلام هناك قانونا جديا إن السلطة التشريعية الحق في أن تخوض بطريق
الاداية (délégation) السلطة التنفيذية في وضع تشريع ومطلوا هذا بأنه متى
كانت السلطة التشريعية تلك التشريع تقيس ما يمتنع من أن تخوض أو تبتل
من هذا الحق لتفريها في أمر معين في وقت معين وفي حدود معينة وقالوا إن
التفويض لا يجوز أن يكون عاما لأن المجالس التشريعية إن تنازلت عن جميع
حقوقها أصبحت لا وظيفة لها .

إن السند القانوني لهذا الرأي غير موجود في الواقع لأنه لا توجد نصوص
في الدستور الفرنسي تقول السلطة التشريعية أن تخوض للسلطة التنفيذية
هذا الحق .

ولكن جرى العمل هناك على ذلك فانه كما جاء في تقرير لجنة المالية
بمجلس الشيوخ صدر قانون في ديسمبر سنة ١٨١٤ يعين الحكومة في حالة
الاستعجال أن تزيد موقعا ضرائب الجمارك على البضائع الأجنبية . صدر
هذا القانون في الوقت الذي كان لفرنسا دستور يمتنع

الرئيس - إنني متأسف لأن حضرة الشيخ المرمم يحدد نفسه في الأدلاء
بمثل هذه البيانات بينما حضرة الشيخ المرمم الذي أدار الانقراض فيه موجود
بيننا الآن .

مقرر الشيخ المرمم عمر المليم بك - يظهر أن حضرة الشيخ
المرمم حين يهيم بك يطلب الاجابة على انقراضاته من دولة رئيس الوزراء
تصه . لكن هذا لا يعنى من إتمام البحث .

في المواد الخاصة بفرض الضرائب فانما مع ذلك كان من اهل الحكومة
— من باب اهل — أن تصدر مثل هذا المرسوم في أثناء انعقاد البرلمان
بعد أن يأذن لها في ذلك . فضلا عن هذا فنحن لا نطلب مجرد الاذن من
البرلمان كما نطلب لحضرة النائب المقيم ، وإنما نطلب إصدار اذن قانون
وهذا هو المهم لأن من يملك إصدار القانون يملك ولا ريب الاذن به ، وإذا
كان من اختصاص البرلمان أن يوافق على قانون بضرورة في وجه المرسوم
له — وهو صاحب الحق الكامل — الاختصاص الجزئي في أن يأذن
للمرئع بإصدار مثل هذا المرسوم بقانون وما قامت الأنظمة الدستورية
بتمكين الحكومة أن تطلب تخوفا منها في أمر معين ولمدة معينة على أن
ترجع البرلمان لتكون له الكلمة العليا النهائية فإني لا أرى كيف يمكن أن
يقال إن الإجابة في حالتنا هذه غير جائزة .

وعل كل حال فان الأصل الدستوري والمبدأ النفعي الذي أرجح اليه
هو بحث جواز هذا التفويض (delegation) وأرجو أن يفهم أن ما
أشرت اليه هو رأي غالبية القضاة الذين كتبوا في هذا الموضوع وقد عزوه
رأي القضاء الأعلى وحكمة القضاء والإبرام . ويظهر أن سبب الإجابة هو
الضرورات الملحة لهذا النوع من التشريع .

إن الحكومات لم تقبل على التفويض في هذا النوع المعلن من التشريع إلا
في الظروف القاهرة حتى أن حكومة أنكلترا الحالية اضطرت أمام ظروف
قاهرة أن تقبل على طريقة جديدة فطلبت إلى مجلس النواب تفويضاً بأن
تعدل في الرسوم الجمركية بأثر فوري بعد أخذ رأي لجنة معينة وهذا يخالف
تعاليمها التي جرت عليها من أزمان بعيدة . فالضرورات هي التي أجبنا
لذلك .

أريد أن أقول فصلاً تاماً بين البحث والمبدأ وبين البحث والمبدأ .
ففيما يخص المبدأ فالتفويض جائز وفيما يتعلق بالمبادئ فقد اتفق
في الرأي مع حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لأن الحكومة ظلت
ستين دون أن تقدم مشروع قانون التعريفات الجمركية المجلس إذ أن مرسوم
الجمركية المذكورة صدر في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وكان المفروض إذ ذاك
أن تعرض الحكومة على البرلمان في الدورة نفسها مشروع القانون ولكنها
لا تزال تطلب الامهال وقد يكون في الإيضاحات التي سيطلب بها حضرة
صاحب السجادة وكيل وزارة المالية ما يثني على التعليل لائق ما أجد
في الأوراق المهددة الكائن في هذا التصرف حتى الآن .

بناءً على هذا أرى أن الاعتراض في غير هذا شأن القانون دستوري .

القرار — الاعتراض الذي قام على تقرير لجنة المالية هو أنه ورد فيه
— كما قلت لحضراتكم — أن الحكومة ستعرض على البرلمان جميع المراسم
الخاصة بالبيديلات التي تدخلها على التعريفات الجمركية .

والواقع أن اللجنة لم تأت بذلك من عندنا لأن الحكومة وعدت فلا
يستخدم هذه المراسم البرلمان ، وعندئذ التليل في ذلك ، وهو اعتراف الحكومة
التي تستسلمه هنا الآن .

في سنة ١٨١٤ كانت فرنسا في ظل دستور يمتد أن لا تشترط ضرائب إلا
بقانون ومع هذا ففي ديسمبر سنة ١٨١٤ صدر قانون عادي يعطي الحكومة
الحق في أصول الاستيلاء أن تضع تشريعات ضرائب والقول بأن قانون
سنة ١٨١٤ وضع على غير أساس دستوري قول فيه مجازفة .

لقد وضع هذا القانون رغم النصوص الدستورية ومارت فرنسا على هذا
التقليد إلى أن صدر دستور سنة ١٨٧٥ قبل أنه لا يوجد في هذا الدستور
الخير نص يشبه نص المادة ١٣٣ من الدستور المصري ولكن وجدته
أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة من دستور فرنسا الصادر في ٢٤ فبراير
سنة ١٨٧٥ فيها هذا المعنى لأنها تنص أن جميع القوانين المالية يجب أن تمر
بمجلس النواب ثم مجلس الشيوخ . ومعنى هذا أنه لا يمكن تقرير ضرورة إلا
بقانون . وهذا هو رأي دالور .

وقرأ حضرة بالفرنسية نبذة من موسوعة دالور هذه ترجمتها : " ففي
الفترة الثانية من المادة ٨ من دستور ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ (وكذلك
النسائر السابقة له) بأن القوانين المالية وبأشكال كل القوانين التي تترى
إلى فرض ضرائب جديدة أو إلى تعديل ضرائب قائمة يجب عرضها على
مجلس النواب وإقرارها من قبل عرضها على مجلس الشيوخ .

ويقرب على المبدأ الذي يوجب له إقرار ضرورة إلا بوجوب قانون أنه
لا السلطة التنفيذية ولا السلطة الادارية تلك وضع لوائح تعرض على الأفراد
ضرورة ما .

في رأيه الشارح حق تفويض رئيس الحكومة بنص صريح أن يقرر
بإلحاح أو قانون إداري الطريقة التي تتبع في فرض الضرائب " .

بين من هذا أن القول بأن دستور سنة ١٨٧٥ ليس فيه نص يشبه نص
المادة ١٣٣ من الدستور المصري قول فيه تجاوز الواقع .

على أنه فرق ذلك ليست مسألة الضرائب من المسائل العادية ولكنكم
أهم المسائل الدستورية المتفرجة بها ولو لم يرد هنا نص دستوري .

أظن أنه لا محل بعد هذا للدخول في تفاصيل أقوال الشراح والمثل
التي استندوا إليها في الوصول إلى هذه النتيجة وأكتفي بأن أقول إن البعض
استند إلى المادة ٣ من دستور سنة ١٨٧٥ .

أضيف إلى ما تقدم تحليل آخر جاءه من لسان وزير المالية السابق ردا
على حضرة النائب المحترم إذ ذاك حسن صبري بك في جلسة ١٢ فبراير
سنة ١٩٣٠ مجلس النواب ولم يشأ بلغة المالية مجلس الشيوخ في تقريرها
وقد صحت بإيراد التليل لأنه يمتدح ح كراه بعض حضرات الشيوخ
المقربين من حيث ترجمته لتفسير مواد الدستور المصري .

قال الوزير " إنه (حضرة حسن بك صبري) (لذلك على المادة ٤١ من
الدستور واتخذها دليلاً على صحة نظريته مع أن هذه المادة هي الدليل كل
الدليل على جواز تفويض الحكومة أثناء انعقاد البرلمان في إصدار مراسم
قوانين ، فالمادة المذكورة تنص على أنه في غيبة البرلمان يجوز للحكومة
أن تصدر من غير إذن مرسوم بقانون في كل المواد على الإطلاق حتى

نص الطلب :

حضرة صاحب الدولة

نرجو إقتال باب المناقشة لأن الموضوع استوفى حقه بما أحسد مرافق .
أبراهيم وجيه . محمد مقبل . حسن سيد . إلياس عوض . أمين غالي . حل
نصفي . محمد أبو النصر الفار . أبو زيد طعناوي . أحمد البشاري . الدكتور
أحمد رشيد عبد الله . عبد العزيز البسيوني .

مقرر السج المحترم حسن صبري بك - أنا أحاض في إقتال باب
المناقشة لأن حضرة الشيخ المحترم الذي تكلم في المسائل الدستورية أشار إلى
نص في الدستور الفرنسي وهذا النص لا ينطبق على حالتنا .

الرئيس - هذا الكلام في الموضوع .

مقرر السج المحترم حسن صبري بك - هذه مسألة قانونية ولا يليق
بمجلس الشيوخ إعتقالها . ولذا أطلب استمرار المناقشة لأرد على حضرة
ك أيمن أن المسألة التي أشار إليها ليست هي المسألة التي تنطبق على موضوعنا
بل هي خاصة بالبريانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إقتال باب المناقشة ؟
(موافقة) .

مقرر السج المحترم الدكتور مرسى محمود فخره - أنا لا أريد التكلم
في الموضوع وإنما أقول إن الموضوع دقيق ولذا أطلب تأجيل النظر فيه
أسبوعاً حتى نقرأه ونفكر في دقائمه .
(متبعة) .

الرئيس - هذا الطلب لا محل له الآن أمام المجلس فقد قرر إقتال
باب المناقشة فهل توافقون حضراتكم على الاستئصال لمناقشة مواد مشروع
القانون ؟

(موافقة) .

مقرر السج المحترم حسن صبري بك - أنا أحاض في ذلك .

مقرر السج المحترم فضيلة السج محمد محمد علي الطور فخره - أطلب
إيقاف الجلسة بضع دقائق لأداء فريضة صلاة المغرب .

(وضعت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والنصف مساءً وأعيدت
في الساعة السادسة والحقبة الخمسين مساءً) .

فلا اعتراض إذ قد تلاخذه الحكومة بما أبدته أمام اللجنة بعبارة صريحة
من أن جميع المراسم الخاصة بالترقية البركرية ستعرض على البرلمان .
وقد قلت قبل الآن أنه قد ورد في مشروع القانون نص يوجب على الحكومة
أن تقدم إلى البرلمان القانون الخاص بالترقية البركرية وسيكون شاملاً
بالبيع لكل التعديلات التي أدخلت عليها .

سما أيضاً اعتراضاً على الاستناد إلى دستاير وقوانين البلاد الأخرى في
التدليل على صحة نظرية اللجنة مع أن حضرة المقترض أخذ يسرد جميع ما
قالت اللجنة بالتفصيل فذكر دستور سنة ١٨١٤ ودستور سنة ١٨٧٥ الفرنسيين
والعبارة الفرنسية التي تلاها حضرة الشيخ الفخام عبد الحليم البيل بك هي
ذات العبارة التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها فتلا من مناقشة مجلس
النواب .

التقرير ظاهر بل والبحت الذي أجرته اللجنة بين بطريقة واضحة أن
الحكومة الحق في أن تستصدر التفويض المطلوب .

أما العبارة التي ذكرت على لسان وزير المالية السابق في مجلس النواب
للخاصة خاصة بهذا القانون والتي استند فيها إلى المادة (٤١) من الدستور
فأنا لا أقف ما جاء بها لأن المادة المذكورة تتكلم عن القوانين التي تصدر في
صلافة البرلمان ولكن بما يتعلق بالضرائب فإن المادة (١٣٣) من الدستور
هي الواجبة التطبيق .

بناءً على ذلك نرجو حضراتكم أن ما قاله وزير المالية في ذلك الوقت
لا ينطبق ولا ينصب على الموضوع الذي نحن بصدده وما حملته لجنة المالية
من حيث بحث الموضوع بحثاً كاملاً مفصلاً لا يحتاج إلى كلام في جواز
التفويض التي سيصدره المجلس الحكومة تفويض محدود معين وستقوم
الحكومة فعلاً بتقديم تلك المراسم الخاصة بالتعديلات التي تعملها على الترقية
البركرية إلى المجلس في الوقت الذي تخدم فيه مشروع القانون الخاص بالترقية
البركرية طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المروض
على حضراتكم اليوم . أليس كذلك ؟ (مستضراً سعادة وكيل المالية) .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -
نعم . مستخدم الحكومة جميع المراسم الخاصة بالتعديلات إلى البرلمان^(١) .

الرئيس - بعد هذا لم يبق على الاعتراض ما دامت الحكومة مستظمة
لبرلمان هذه المراسم والأمر موقوف لبحرنا .

الرئيس - تقدم طلب من أكثر من عشرة أعضاء بإقتال باب
المناقشة .

(١) هذه العبارة وضعت بدلاً من عبارة " قد أجبت " في ذلك أمام اللجنة " التي دوت
في الجلسة المرفقة وذلك بناءً على قرار صدر من المجلس بعد مناقشة دلت في جلسة ٢٨ مارس
سنة ١٩٣٢ مدعية بمحضرها .

مفكرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -
أرجو أن ينظر المجلس مشروع هذا القانون بطريق الاستعجال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر هذا المشروع بطريق الاستعجال ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالشرطة الجزئية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتعديل الشرطة الجزئية النص الآتي :

"كل مرسوم يصدر بناء على التقريرين السابقين تنق له قوة القانون إلى أن يصبح قانون الشرطة الجزئية ساري المفعول ويجب أن يعرض مشروع هذا القانون على البرلمان أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ إلا إذا وافق المجلس على مد هذا المبدأ"

مادة ٢ - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ النص الآتي :

"ومع ذلك نأى أن يصبح القانون المشار إليه في المادة السابقة ساري المفعول يرتفع لوزير المالية في أن يمتنع بقرار وزاري بإعفاءات موقفة من الضريبة المنوة عنها قبل سواه بوجه ما أو بوجه خاص ."

مادة ٣ - يستبدل بالمادة السادسة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ النص الآتي :

"الحكومة أن تقيم إختلافات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاستفاعة بمطالبة الأمة الأكرطية إلى ألا تتجاوز مدة العمل بها التاريخ الذي يصبح فيه القانون المشار إليه في المادة الأولى من هذا القانون نافذ المفعول"

مادة ٤ - كل وزراتنا كل فيما ينصه تنفذ هذا القانون الذي يصرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مدد ...

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنسبة بالإسم فكانت النتيجة كالآتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٦٧ صوتا

الأغلبية المطلقة ... ٣٤

الموافقون ... ٦٠ صوتا (١)

غير الموافقين ... ٧ أصوات (٢)

واستغ (٣)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أبو زيد طهاري بك . أحمد السندي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

أحمد زور باشا . أحمد طهاري باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد نهي الرشيد بك . أحمد نهي براده بك . أديار نصري بك . الدكتور أحمد يوسف طهاري بك . اسماعيل سري باشا . إلياس عوض بك . أمين حسين يوسف الفدي . أمين ساي باشا . أمين خال باشا .

جريس ناهي باشا .

حافظ الشاذلي بك . حافظ حسن باشا . حسن سعيد باشا . الشيخ حسن صالح خليفة . حسين واصف باشا .

الدكتور زكريا الخازن الفدي .

شفيع عبد الله سلامة الفدي .

الشيخ عبد الباقي حمار بدنان . عبد الحميد سليمان باشا . عبد العزيز البصري بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله حكي بك . اللواء عبد الحفيظ فرد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي نهي باشا . علي ناصر باشا .

كمال جريس تولا بك .

عبد البر الصبر القادر الفدي . الشيخ عبد الحميد الطاهر بك . محمد توفيق عبد بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . محمد نعت حب باشا . محمد نهي بك . محمد نهي باشا . محمد نهي الفاضلي باشا . محمد نهي باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى عبده بك . محمد منيل باشا . محمد منصور الفدي . محمود اسماعيل باشا . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . محمود شكر باشا . اللواء محمود جوي باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صوفت بك . القري حسي فرد باشا .

يوسف طهاري باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) حسن حسي بك . الشيخ حسين وال .

الشيخ عبد الحميد سليم .

عبد شيرت راضي بك . الدكتور عبد طاهر بك . عبد غيث بك .

نعت الحسي باشا .

(٣) عبد الحليم البيل بك .

محمود أبو الصبر بك . مرسى محمود الفدي .

مادة ١ - يجوز أن تخد برامس رسوم إنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعدل برامس بيع القوانين والمراسم المعمول بها الآن بالخامسة برامس الإنتاج كل رسوم يصدر بناء على الفقرة السابقة تبقى له قوة القانون إلى أن يصدر في شأنه قانون ساري المفعول .

ويجب أن يرض مشروع هذا القانون على البرلمان في أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ إلا إذا أجاز المجلس مد هذا المبدأ .

مادة ٢ - يثنى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الخاص برسم الإنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية .

مادة ٣ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف بالجرىد على سريته

كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالبناء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أصطيت ... ٩٢

الأغلبية المطلقة ... ٣٢

الموافقون ... ١١٥٥

غير الموافقين ... ٧

وامتنع اثنان (١٧)

الرئيس - ليد حضراتا المختين أسباب امتناعهما عن إعطاء صوتهما .

مقرر السج المحترم محمود أبو النصر بك - أسباب امتناعى على الأسباب التى أيدتها بالنسبة لمشروع القانون السابق .

مقرر السج المحترم جبر اللام أبى بك - هذا القانون متعلق بالقانون الأول وسيتطلب به كل الارتباط فأنما امتنع عن إبداء رأى فى الأول فن الضرورى أن امتنع عن إبداء رأى فى الثانى .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور .

الضرائب التى حددت فى المبرقة . إذ نصت المادة الثامنة عشرة من القانون الذى مرض على البرلمان الإنجليزي فى الشهر الماضى على ما يأتى :

"Any order made by the treasury or the Board of trade must be laid before the H. C. as soon as it has been made. If the order imposes a duty the approval of the House must be obtained within 28 days. No affirmative resolution is required where duties are suspended or lowered."

وسمى هذا أن كل أمر صادر من وزارة المالية أو وزارة التجارة يجب أن يرض على مجلس الموم بعد صدوره مباشرة . ويجب أن تؤخذ موافقة البرلمان عليه فى ظرف ثمانية وعشرين يوما . ولا حاجة فى ذلك حين التعديل بالنقص أو بالخلف .

وبناء على ذلك يكون ما إياه البرلمان الإنجليزي هو التفضي بتعديل الضريبة . وهذا ما أيدت الأدلة به فى التبدل على جواز تفويض السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية فرض ضريبة قانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون ؟

(موافقة) .

مقرر السج المحترم حسن صبرى بك - أنا معارض .

مقرر صاحب السعادة أحمد جبر أبو الهلب باشا (وكيل وزارة المالية) - أرى أن ينظر المجلس مشروع هذا القانون بطريق الاستجبال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم ميه بك . أحمد طه بك . أحمد السبازى بك . فتى أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد طه بك . أحمد مرغان

باشا . أحمد على باشا . أحمد نجيب رباح بك . أحمد نصير بك . الدكتور أحمد يوسف حبه الفتى . إسماعيل مري باشا . إياس عوض بك . أمين حسين

يوسف الفتى . أمين سامى باشا . أمين طال باشا .

جريس زقارى باشا .

حافظ المشائى بك . حافظ حسن باشا . حسن سمح باشا . فتى حسين صالح طه بك . حسين واصف باشا .

الدكتور زكريا خورشيد الفتى .

فتى محمد عبد طه الفتى .

فتى محمد الباقى ماري برمان . عبد الحيد سلطان باشا . عبد العزيز البيوتى بك . عبد الفتاح عيسى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمكة بك . اللواء عبد الحيد

فردي باشا . اللواء على أحمد باشا . على ضى باشا .

كامل جريس تولا بك .

عبد الوارث القار الفتى . فتى عبد الأحمى القار الفتى . عبد توفى مهاب بك . اللواء عبد صادق عيسى باشا . عبد ضى بك . عبد ضى باشا . عبد ضى

القاضى باشا . عبد جب باشا . عبد محمود بك . عبد مصطفى مجسود بك . عبد منبى باشا . عبد منصور الفتى . محمود إسماعيل باشا بك . الدكتور محمود

عبد الرحاب بك . اللواء محمود مري باشا . مرسى محمود الفتى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى مفتوت بك . هرق موسى فراد باشا .

يوسف طه باشا . عيسى إبراهيم باشا .

حسن ميري بك .

فتى حسين موالى . فتى عبد الحيد سلم .

محمود رشيد باشا بك . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فهد بك .

فتى المجلس باشا .

(٢) عبد الحيد على بك .

عبد الوارث القار بك .

في حادثة التهريب تحت مسار المسموحات البحرية وأخلت السلطات اليونانية سبله مع بقا للتمهين اليونانيين الضمان المالي في انتظار عا تمهين أمام محكمة الجنايات التي تعقد بالقتضالية كل ستة شهور مرة .

وقد طلب هذا التمهين مطاردة القنصل المصري بعد الإفراج عنه فتمتة القنصلية اليونانية بالإسكندرية جواز سفر يمكن برأسه من السفر إلى ألبانيا وذلك لأنها لا تلك مع الشخص المقترح عنه ضمان من مطاردة مصر كما أن القانون اليوناني لا يبيع المجلس الاحتياطي ما دام التمهين قادرا على تقديم ضمان مائة كلفة .

فيتضح من هذا البيان أن القنصلية اليونانية كانت في تصرفها مفتشية مع مقتضيات التشريع اليوناني المأذون .

عن الشطر الثالث - لم تغفل وزارة الخارجية الإهتمام بهذا الموضوع نظرا لظهوره وتأثيره في السمعة والأمن والأخلاق والآداب العامة فصيت بمطالبة سلطة الوزير المفوض بجمهورية اليونان بشأن تعديل التشريع اليوناني فيما يخص بقانون المواد المخدرة وإجراءات المجلس الاحتياطي المتعلقة به وقد اقتنع بجانبه بوجهة نظر الحكومة المصرية وروى بمطالبة حكومته في هذا الشأن .

ويسرى أن أبلغ هيئة المجلس أن سلطة الوزير المفوض أخبرني أخيرا أن الحكومة اليونانية قد عملت على تنفيذ هذه الرغبة ووضعت مشروع تشريع جديد يحقق آمال الحكومة المصرية في القضاء على تجارة المواد المخدرة وسيلدم هذا المشروع قريبا إلى البرلمان اليوناني والمقرر أن يتم التصديق عليه وإقراره قبل انقضاء الدورة البرلمانية الحالية .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - أعلن الحفلان قوسنا لهذه الاجابة .

(ب) - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير المافوق السورية من حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عن - نقل عهد كيد الآداب من الجاسة إلى وزارة المافوق واستغالة مد الجاسة - فريض لفسر المراءد ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ - قانون النظم الداخلي للبرلمان - قرار المجلس بعدم اجازته سؤال

مقرر الشيخ المحترم شبيب عمر المافوق المحترم - في الحق بصفتي عضوا في هذا المجلس أن أقتت النظر إلى كل ما يخالف القانون .

قدم حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ما أجهه سؤالا موجه لحضرة صاحب المحال وزير المافوق السورية مع أنه في الواقع يتضمن جملة استجوابات لم تستوف الشروط المتصوص عليها في القانون

قد عرفت المادة ٩٧ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان السؤال كما أن المادتين ١٠٢ و ١٠٣ من ذلك المرسوم بقانون عرنا الاستجواب وشراطه للسؤال طبقا للمادة ٩٧ المذكورة " عبارة عن مجرد الاستعلام كما إذا كانت واقعة معينة صحيحة أو عما إذا كان خبر معين وصل

١١ - عود إلى الأسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك عن ترخيص قنصلية اليونان ليسر رعاياها التمهين في تجارة المخدرات بمطاردة القنصل قبل المحاكمة - الاجابة عليه

نص السؤال :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
أشرف بأن أرفق مع هذا سؤالاً أريد توجيهه لحضرة صاحب المحال وزير الخارجية للاجابة عليه في أقرب فرصة .
وأقدم لبروتكم ولعاليه جزيل الشكر ما

أحمد نجيب براده

عضو مجلس الشيخ

حضرة صاحب المحال وزير الخارجية

نشر في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ أن أحد اليونانيين التمهين بالاشتراك في تجارة المخدرات في حادثة التهريب تحت مسار المسموحات البحرية سافر من مدة إلى بلاد اليونان خلف قنصلية دولته ورحباً من أنه رهن المحاكمة ورحباً من اعتراض السلطات المصرية على سفره قبل عا كته . ويقال أنه ذهب من هناك إلى استنبول واستأجر تهريب الكوكايين إلى مصر وأن آخر من اليونانيين التمهين في نفس هذه القضية ولا يزال رهن المحاكمة قد أشرت له نفس هذه القنصلية على جواز سفره تهيئاً لممارسته البلاد . والسلطات المصرية لا تزال في نفس المركز الذي كانت فيه قبل زبيله أي أنها لا تستلج منه من السفر - فإن صحت هذه الرواية فهل يتكرم محالي وزير الخارجية بإخبار المجلس إن كانت العلاقات السياسية بين اليونان ومصر علاقات ودية وفي حالة ما إذا كانت كذلك فهل يرى محالي الوزير أن واجب المالحات السياسية بين البلدين قسود ملاحتهما المودة يتفق ومثل هذا التصرف من جانب قنصلية اليونان . وإن كان محالي الوزير لا يرى هذا التصرف مرضياً فهل يتكرم بإخبار المجلس عما عمله أو ينوي عمله قبل هذا الحادث ولمنع حدوث مثله في المستقبل .
أرجو الاجابة على هذا وأقدم شكرى سلفاً ما

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١

أحمد نجيب براده

عضو مجلس الشيخ

مقرر صاحب المحال عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - عن الشطر الأول من سؤال حضرة الشيخ المحترم - يسرى أن أعلن هيئة المجلس المافوق أن العلاقات بين حكوتي مصر واليونان قائمة على خير ما يكون من حسن النظم وسودها الود والصفاء .

عن الشطر الثاني - تبين أن الحادثة التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم في سؤاله وقعت في شهر يناير سنة ١٩٣١ وتلخص وقائعها في أن Thalios Mavrogenis أحد رعايا الجمهورية اليونانية اتهم بالاشتراك

يقرر المجلس إن كان هذا الطلب يعتبر سؤالاً أم لا فإن أيد رأى حضرة الشيخ المختار شقيق سلفه صلاحه اقتضى - واعتقد أن رأيه هو الحق - فلا يكون هناك على ثلاثة .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن المادة ٩٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تعنى بأن يأمر الرئيس في هذه الجلسة بتلاوة الأسئلة . وليس بعد ذلك أن يقرر إن كان الطلب سؤالاً أم لا . ولا يمكن أن يصدر قراره في هذا الأمر قبل أن يتل السؤال .

الرئيس - إن حضرة الشيخ المحترم شقيق سعد الفلاحه انقضى مقترض على الثلاثة .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن أطلب تطبيق المادة ٩٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي نصها (يأمر الرئيس في هذه الجلسة بتلاوة الأسئلة المقتضية بمجدول أعماله) . وبصفتي واضع هذا السؤال للمجدول بمجدول أعمال هذه الجلسة يكون لي الحق في طلب الثلاثة .

مقرر الشيخ المحترم دودر قصيري بك - ينحصر اقتراح هنا إذا كان هذا الطلب يعتبر سؤالاً أم لا .

الرئيس - تتلو على حضراتكم الطلب لتقرر إن كان يعتبر سؤالاً أم لا ؟

تل الطلب وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ »

أتشرف بأن أرفق بهذا صورة من سؤال موجه لحضرة صاحب للمال وزير المعارف العمومية رجاها التفتت بالاجابة عليه في الجلسة التي تمجد .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام »

في ذي القعدة سنة ١٣٥٠ (١٢ مارس سنة ١٩٣٢) .

حسن صبري

المضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية

أرجو أن تتفضلوا بالاجابة في الجلسة التي تمجد على ما يأتي :

أولا

هل تم ائناق في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بين وزارة المعارف العمومية والجامعة المصرية المؤسدة سنة ١٩٠٨ على أن تلحق هذه الجامعة بوزارة المعارف بشرط منها :

« أن تكون الجامعة المصرية مهذا عليها محفظة بشخصيتها المنيرة بغير شؤونها بكنيسة مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية كما هي الحال في الجامعات الأوروبية » ومنها :

« أما فيما يتعلق بالذكورة طه حسين فقد روى نظرا لحالته الشخصية أن يبقى استثناء ركيكة الآداب » .

إلى علم الحكومة أو كان صحيحا أو عما إذا كانت الحكومة تنوي أن تضع بين يدي المجلس أروفا معينة أو كانت قد اتخذت أو مستعد قرارا في أمور معينة » .

أما ما إساءه حضرة الشيخ المحترم سؤالاً فهو اعتراضات على تصرفات السلطة التنفيذية لأنه بعد أن سال « هل تم ائناق في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بين وزارة المعارف العمومية والجامعة المصرية على أن تلحق هذه الجامعة بوزارة المعارف بشرط » - سال ثانيا « هل أصدرت وزارة المعارف العمومية - في وقت غير لائق وغير مناسب الخ » هذا القول يعتبر استجوابا أو اعتراضا أو استنادا لأعمال السلطة التنفيذية وقد نصت المادة ١٠٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن « الاستجواب عبارة عن مطالبة الحكومة ببيان أسباب تصرفها أو غايته دون أن يتطوى الطلب على رغبة التدخل في الأعمال التي تكون من شؤون السلطة التنفيذية » فلو اعتبرنا هذا الطلب استجوابا مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان بأن أيد الطلب عشرة أعضاء على الأقل نخرج مع ذلك من حدود الاستجواب لأن موضوعه تدخل في أعمال السلطة التنفيذية واستنادا لأعمالها ولذلك أعارض في اعتبار هذا الطلب سؤالاً .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أطلب ثلاثة السؤال أولا . ويبحثني أن حضرة الشيخ المحترم يعترض على السؤال قبل ثلاثة .

يجب أن يتل السؤال - وهو الوسيلة الوحيدة لمراقبة الحكومة - في الجلسة ثم تحصل المناقشة لتبين إن كان الطلب سؤالاً من اختصاص المجلس أم لا .

مقرر الشيخ المحترم شقيق سعد الفلاحه - إذا قال حضرة الشيخ المحترم في طلبه « وهل كان من نتائج ذلك أن استقال مدير الجامعة أسفا واحتجاجا على ما أجرته وزارة المعارف » فكأنه يعلم أن مدير الجامعة استقال ولكنه يتكلم على وزارة المعارف ويكون الاستيضاح عن مطعون غير مجهول له إذ هو يعلم الواقع فضلا . إن السؤال هو الاستسلام عما إذا كانت واقعة معينة صحيحة أم لا .

الواقع أن وزارة المعارف تقلت الذكورة طه حسين وهو تصرف داخل في اختصاص السلطة التنفيذية فإذا كان حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك يريد أن يفت على أسباب الفتل فيمد طلبة استجوابا يجب أن يتفق الشروط القانونية .

كذلك قال حضرة الشيخ المحترم « ولم تحفل (وزارة المعارف) باستقلال الجامعة المصرية كعهد على محفظ بشخصية العمومية بغير شؤونها » فكأنه يقول لوزير المعارف أنت لم تحفل باستقلال الجامعة . فهل يمكن أن يعتبر ذلك سؤالاً تطبق عليه المادة ٩٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ؟

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - إنى أعارض في ثلاثة ما يصيبه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك سؤالاً لأنه ليس كذلك ويجب أن

ثانياً

(١) هل أصولت وزارة المعارف العمومية - في وقت غير لائق - وغير مناسب - قراراً بتقل الدكتور طه حسين من كلية الآداب إلى وظيفة أخرى بوزارة المعارف بدون رضاه وبدون رضا الجامعة.

(ب) وهل كان من نتائج ذلك :

أن استقال مدير الجامعة أسفا واحتجاجا على ما أجرته وزارة المعارف مما يردى بالسكينة والاطمئنان الضروريين لإجراء البحوث العلمية وما فوت عليه القرض الذي قصد إليه من خدمة الجامعة .

وأن أصدر مجلس أساتذة كلية الآداب ومجلس أساتذة كلية العلوم قرارى استياء واحتجاج .

فان كان ذلك .

فهل ترى الوزارة فيما صنعت أنها :

(١) لم ترع تقاليد الجامعات العلمية لا في مصر ولا في أوروبا .

(ب) ولم تحفل باستقلال الجامعة المصرية كمهد على محفظ شخصيته المعنوية بدير مؤونه بنفسه .

(ج) وتكون بذلك قد خالفت بقولها الدكتور طه حسين بغير رضائه الوظيفية ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ (الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاق) .

(د) وتكون قد خالفت بقولها الدكتور طه حسين بغير رضائه الوظيفية بوزارة المعارف العمومية نصاً صريحاً ببقائه أساتذاً في كلية الآداب (الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الاتفاق) .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

ل ه ذى الندة ١٣٥٠ (١٢ مارس سنة ١٩٣٢)

حسن صبرى

المطوب مجلس الشيخ

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أريد ان أرى وجهة نظرى في اعتبار هذا سؤالاً قبل أخذ رأى المجلس .

الرئيس - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يتنظر حتى يقرر المجلس ما إذا كان الطلب يعتبر سؤالاً أم لا ؟

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - إنه سؤال وأطلب تعليق القانون .

الرئيس - كان من حق أن لا اعتبر هذا الطلب سؤالاً فلا أدرجه في جدول أعمال الجلسة ومع ذلك لأجل ألا يقال إنى تصرف تصرفاً استبدادياً رأيت عرض الأمر على المجلس . فهل تتعبون حضراتكم هذا الطلب سؤالاً أم لا ؟
أصوات : لا ،

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على إخبار هذا الطلب سؤالاً يتفضل بالوقوف .

لم يقف أحد (وقد كان حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك واقفاً قبل ذلك) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - كان يجب أن نتناقص قبل أخذ الرأى .

الرئيس - لقد أخذت الآراء . والمجلس يقرر عدم إخبار هذا الطلب سؤالاً .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أرجو أن يثبت انى طلبت قبل أخذ الرأى أن تتناقص أولاً فهل يعتبر هذا الطلب سؤالاً أم لا فأخذ الرأى قبل أن تحصل المناقشة .

٩٢ - تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين سارى باشا بإجمل المقاربات الصنية مدة نصف شهر - موافقة المجلس على تقرير اللجنة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سلطان) .

تل تقرير اللجنة (بإيجاز الملحق رقم ١٣) .

مقرر الشيخ المحترم أمين سارى باشا - من المصعب عليه أن حضرة صاحب المالى إسماعيل سارى باشا من الذين خدموا مصر خدمات جليلة منها عمل المشروبات التى جعلت الأرض الواقعة بحرى أسبوط وأراضى للنيا وبى سوف والبلغة على حالة من الخصب لم تكن عليها من عهد الفرادة فله الفضل فى ذلك .

وكتت أود أن يستعفى معاليه عند نظر اقتراح اللجنة مع متعوب وزارة الأشغال كما تحضى به المادة (٥٢) من قانون النظام الداخلى للبلدان .

لقد كان معاليه أول رئيس لجنه الأشغال وكتت سكرتيراً ومقرراً لها أمام المجلس وبعد معاليه كتت عضواً بها ست سنوات كما كتت مقرراً لها أيضاً وقد جرت العادة أن يطلب مقدم الاقتراح أمام اللجنة عند بحثه ولكن ذلك لم يقع فى اقتراحى الذى نظره اللجنة .

أما من جهة موضوع الاقتراح فالجاء متوفرة

الرئيس - اللجنة رفضت الاقتراح فهل ولتوقعون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

مقرر الشيخ المحترم أمين سارى باشا - عفى بيان أريد أن أدل به المجلس باستمرار الموضوع .

ولكن لما عرض اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا على المجلس أحاطه مباشرة إلى لجنة الأشغال لما أثير حوله من صفة الاستقبال ولم تختص إذ ذاك بقرارة السابق .

لذا أردت أن ألفت نظر المجلس حتى لا يعتبر هذا الإجراء مابقة .

١٣ - تقرير لجنة الاقتراحات

عن الاقتراح بمشروع قانون التقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الملم الحيل بك
السادة أمام المحاكم الأهلية - موافقة المجلس على تقرير اللجنة بأحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الحفائية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد الفتى) .

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٤) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما رآه الجنت من إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى لجنة الحفائية ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح بمشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفائية .

١٤ - تقرير لجنة الحفائية

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخامس إضافة مادة إلى قانون
الغريبات الأهل شأنهم مع الأهل والوصفهم - تأجيله إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير إلى
الجلسة المقبلة ؟
(موافقة) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة مساء على أن يعود المجلس
للاستئناف في يوم الاثنين ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ (٢٨ مارس سنة ١٩٣٢)
الساعة الثامنة مساء .

لدى من تقتضى رأى قسم أول كلب يتضمن جعل المناوبة تحمة مشروياً
منها تحمة أيام مرضية وتحمة بتوسطة وتحمة مجموعة فلما كان يختص
نعم أول قرر ذلك فلم يجره ؟

القرار - لما لم يحضر مندوب وزارة الأشغال وكانت المسألة مستجيبة
اتصلاً بمقتضى عموم الرى واختاره بقرار اللجنة نوافق عليه لأن حالة المياه
في هذه السنة لا تسمح بسنة أيام إدارة و ٩ بطالة وربما تكون ٦ أيام إدارة
و ١٢ بطالة وقد تكون أكثر من ذلك وقد تمنع أيضاً زراعة الأرز في مناطق
كبيرة .

وزارة الأشغال التي تضطر لتحديد مناطق الأرز لا يمكن أن تسمح
بسنة أيام إدارة وتسمية بطالة .

أما الكشف الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم أمين سامي باشا فهو
خاص بالمناوبات الرئيسية وتعمل قبل حلول الصيف وهي لمدة ١٥ يوماً
نهاراً ٥ أيام مرضية و ٥ أيام متوسطة و ٥ أيام بطالة ولكن متى حل وقت
الصيف ومتى بدأت المناوبات من ١٥ أبريل مثلاً تضطر وزارة الأشغال
أن تجعل المناوبات ثلاثية وربما جعلت البطالة أكثر من ١٢ يوماً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة برفض الاقتراح .

مقرر الترخيص المحترم إبراهيم راتب بك - أريد أن أتكم في مسألة
شكيلة لأنى أغنى أن يصير هذه سابقة .

تقدم المجلس من حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكى غنار الجزرى الفتى
أحد عشر اقتراحاً وهي اقتراحات قيمة في ذاتها فأحيلت إلى لجنة الاقتراحات
فنظرها ورفضت منها ثمانية الجلس .

وعند خوض هذا التقرير على المجلس لحالة الاقتراحات المذكورة إلى
الجان المختصة أوقف النظر فيه حتى تقضى لجنة الحفائية من البحث الخلل
أبها خلاصاً بالاقتراحات بزيات .

محضر الجلسة السابعة عشرة

المعقودة علناً في يوم الاثنين ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٦ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادة بك بتعديل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون الموحد للأهل الخاصين بالنسبة وطرح البير رداً عليه (مطبق رقم ١٥)
- موافقة المجلس على تقرير اللجنة بإسقاط الاقتراح مشروع قانون
الذكور إلى لجنة الحفائية .
- ٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الرضاوى التي لخصتها في ١٢ مارس سنة ١٩٣٢
مطبق رقم ١٦
- ٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بإسقاط مادة إلى قانون العقوبات الأصل بشأن عدم تسليم الأهلان وعنفهم .
تقرير لجنة الحفائية
قرار مشروع القانون .
- ٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الرضاوى التي لخصتها في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢
مطبق رقم ١٨

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

٣ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمداخل من حضرة الشيخ المحترم حسن صبيح بك عما إذا كانت الوزارة قد استصعدت مراسم بطرايين خاصة بفتح أملاكات إضافية لم تعرض على البرلمان الخاطئ - الإجابة عليه .

٤ - كتاب من وزارة الحفائية مطلوب فيه أخذ رأى المجلس في إبرامات الجلسة رقم ١٤٠ سنة ٥٥ خذائية مخطط ضد حضرة الشيخ المحترم حسن عل جازيه بك - إحالته إلى لجنة الحفائية .

٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بإسقاط مادة إلى قانون العقوبات الأصل بشأن عدم تسليم الأهلان وعنفهم - تأجيل النظر حتى يحضر وزير الحفائية .

ثالثاً - بشير إيفان :

حضرة سلطان محمود يهنئ بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمجالس والسادة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية . عبد الفتاح يحيى باشا ووزير الخارجية . توفيق دوس باشا ووزير المواصلات .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيخو المحترمين :

أحمد نجيب برادة بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاجه انتهى .
حيث دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١٠٠)

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما عدا :

القائمين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : مصطفى خليفة باشا . حسن وشوان حمادي بك .
سمدة الله عبدالرحمن السيد انتهى .

ثانياً - باحتذار :

عن جلسة اليوم حضرات : اللواء عبدالحميد فريد باشا . حافظ المنشاوي بك . محمد صدق باشا . محمد مصطفى مجوه بك . محمود أبو النصر بك . محمد محمود بك . حسن مظلوم باشا .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ نعم محمد عبد الرحمن السبدانتي إجازة لمدة عشرة أيام ابتداء من ٢٧ مارس الجاري لمرضه . فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟
(موافقة)

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابعة

الرئيس - جاء في الصفحة الثامنة من محضر الجلسة السابعة على لسان حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية أنه قال "قد أجيبت على ذلك أمام اللجنة" والواقع أنه أراد أن يقول "تم تقديم الحكومة جميع المراسم الخاصة بالتصديقات إلى البرلمان". فهل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة السابعة مع هذا التعديل ؟

محضر الشيخ نعم محمد من صبري بك - هناك فرق بين اللغتين قبل فلا في الجلسة السابعة وبين ما أراد أن يثبت اليوم . والذي قيل هو ما أثبت فلا في محضر الجلسة السابعة فإذا أراد سعادة وكيل وزارة المالية أن يصحح في أحواله يمكنه حضور الجلسة ليبلّغ بما يريد وعندئذ يثبت هذا التصحيح في محضر جلسة اليوم .

الرئيس - لقد ذكرت في محضر الجلسة الذي وزع على حضراتكم البشارة التي يريد سعادة وكيل وزارة المالية تصحيحها والراي المجلس في تقرير تصحيحها على الوجه الذي أشرت إليه الآن .

محضر الشيخ نعم محمد عبد العظيم تولى بك - هل ما أثبت في محضر الجلسة السابعة هو الذي جاء فلا على لسان سعادة وكيل وزارة المالية أو أن البشارة التي يراد إثباتها اليوم قالها سعادته ولم تثبت ؟

الرئيس - لقد قال سعادة وكيل وزارة المالية إنه أراد بالبشارة الواردة في محضر الجلسة السابقة أن يقول إن الحكومة ستقدم جميع المراسم بالتصديقات إلى البرلمان .

محضر الشيخ نعم محمد عبد العظيم تولى بك - إذن فالواجب يقضى على سعادته بالحضور أمام المجلس اليوم ليقرر ذلك .

محضر الشيخ نعم محمد من صبري بك - سعادة وكيل وزارة المالية يريد بهذا التصحيح أن يفسر عبارته .

جنرة صاحب المروحة سماعين صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمخاطبة) - سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية موجود الآن جلسة مجلس النواب ويستطيع أن يحضر حال لحظة ويقول ما يريد ويبقى محضر الجلسة السابعة كما هو .

محضر الشيخ نعم محمد محمد باشا - إن البشارة التي يريد سعادة وكيل وزارة المالية أن يستبدل بها عبارته الواردة في محضر الجلسة السابقة قالها فلا . والدليل على ذلك أتى بصفة كوني مقرباً للجنة المالية سألت سعادته عما إذا كانت الحكومة ستقدم جميع المراسم التي تشمل التصديقات إلى البرلمان فأجاب بالإيجاب وقلقت فثبت على هذه الإجابة بصفتي السابقة بأنه بعد هذا لم يبق محل للافتراض ما دامت الحكومة ستقدم للبرلمان هذه المراسم . ثم حصلت بعد ذلك مناقشة طويلاً فلما كان يصحح الاكتفاء بهذا الورد أو ينص في صلب القانون على وجوب تقديم هذه المراسم إلى البرلمان .

إذن تكون البشارة التي يراد إثباتها على أنها وردت على لسان سعادة وكيل المالية قد قيلت فلا في الجلسة السابقة وليست بجميلة .

محضر الشيخ نعم محمد تولى من صبري بك - هذه المسألة مثبتة في محضر جلسة لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون إذن على التصحيح المراد بإجرائه في المحضر ؟
(موافقة) .

محضر الشيخ نعم محمد من صبري بك - أهلاً أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على تصحيح البشارة التي وردت على لسان سعادة وكيل وزارة المالية في محضر الجلسة السابعة على الوجه الذي سبق أن ذكره .
والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المحضر المذكور ؟
لم يعترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابعة .

٣ - سؤال

وجه إلى حضرة صاحب اللجنة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والمخاطبة من محضر الشيخ نعم محمد من صبري بك عما إذا كانت الوزارة قد استعدت مراسع برفان عامة بفتح أهميات إنفاقه لم تعرض على البرلمان الحال - الإجابة عليه .

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن ألقى بهذا صوره من سؤال وجهه لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمخاطبة رجاء أن يتفضل بالإجابة عليه في الجلسة التي تتحدد قالك .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام

٢٩ ثواله سنة ١٣٥٠ (٧ مارس سنة ١٩٣٢)

حسن صبري
النصر بمجلس الشيوخ

هل آت بعد هذا الإبداع وثق تسهلا لهم الأعضاء بما في هذه القوانين من أحكام وتيسرا لأسباب الانضباط بمهمتهم إذا بالهم أن يقرروا تعديل أو نسخ بعض تلك القوانين أن تطع تلك المراسم بقوانين طيبة أخرى هم فيها القوانين إلى إجراء ينص كل جزء منها بوزارة. تطبعت ووزعت على الأعضاء ولم يتضمن الجزء الخاص بوزارة المالية الاعتادات الإضافية قاطبة . وقد وصى في ذلك أن البرلمان لا يمرض لهذه المراسم باقرار أو موافقة وأنها صحيحة نافذة بمجرد إيداعها وأنه لا يتصور بالنسبة لما كان منها خاصا بالاعتادات نسخ أو تعديل وليس لوزيرها على الأعضاء ضرورة خاصة لا سيما وأنه إذا جاز أن يقوم بشأنها بحث كان ذلك في صدد مناقشة الحساب الختامي مع العلم بأن هذه الاعتادات الإضافية تتماثل بوقت ليست الوزارة وما كانت لتكون مسئولة عنه لدى البرلمان . واشتغال الطبيعة الجزئية بحسب الوزارات على تلك الاعتادات أو عدم اشتغالها أمر لا يبنى وضعا من الأوضاع الدستورية بل لإجراء إداريا تكنيا .

أما المراسم بقوانين يفتح اعتادات إضافية فقد ندرت في الجريدة الرسمية هذا الخسنة المراسم بقوانين الأتية : رقم (٤١ و ٦٧) لسنة ١٩٣٠ و (٣١ و ٨٠ و ١٠٠) لسنة ١٩٣١

وليس في عدم نشر الاعتادات في الجريدة الرسمية مخالفة للنظم الدستورية فان نشر القوانين إنما يخطط كشرط لطفا في النظم جميعه وإخفاها لمن القاطعة التي قضى بأنه ليس لأحد أن يعجل القانون . فالنشر لا يتصل إذن إلا بالقوانين التي تكون قوانين في الجوهر أي قواعد عامة واجبة الإتياع فيما يتعلق بالأفراد لا بالقوانين التي تعتبر كذلك من الوجهة الشكلية فقط أي من وجهة صدورها من السلطة التشريعية والتي لا تريد على أن تكون عملا من أعمال الإدارة كما هو الحال في قوانين الاعتادات وقد جرى العلم والعمل في الشؤون الدستورية على اعتبار تلك القوانين أعمالا إدارية وهل تعرضها بأنها إذن من الجهة المختصة لمهمات الإدارة بآراء الصرف على وجوه معينة . فهي إذن لا تبنى الأفراد ومناطق تنفيذها على جهات الإدارة وحدها بصدور الاذن لا "نشر خبر ذلك الاذن على عموم سكان القطر . وإذا كانت العمل قد جرى على نشر ما يوصف بأنه قانون يدخل في ذلك ما كان قانونا بحقيقة معناه وما كان قانونا بمجرد شكله فيصنعة ما يجوز دون الانتفاع عن نشر بعض القوانين التي ليست كذلك إلا من الوجهة الشكلية متى كانت الحكومة ترى وجها لعدم النشر ولم يكن ثمة أية ضرورة دستورية لذلك النشر .

(ها علق حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك على هذه الاجابة فلفت دولة رئيس المجلس نظره إلى نص المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي لا تحيز لسائل إلا أن يستوخ مرة واحدة فقط . وقد وافق المجلس دولة الرئيس على عدم إثبات هذا التعليق بالمحضر) .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية وحضرة صاحب المال عبد الفتاح يحيى باشا ووزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية . أروى أن تتفضلوا بالإجابة في الجلسة التي تعقد لتلك عما يأتي :

أولا :

(١) هل استصلدت الوزارة مرسوم بقوانين خاصة بفتح اعتادات إضافية لم تعرض على البرلمان الحالي :

في دور انعقاده الأول .

ولا في دور انعقاده الحالي ؟

(ب) وما هي هذه المراسم بقوانين وما تواريخ صدورها وما مقادير الاعتادات التي تحتها وما هي الأغراض التي تحتها من أجلها هذه الاعتادات ؟

(ج) وهل نشرت هذه المراسم بقوانين في الجريدة الرسمية ؟

(د) وهل فلفت هذه المراسم بقوانين وهل صرفت كل مقادير هذه الاعتادات فيما تحت لأجله وما هي تواريخ صدورها من كل من هذه الاعتادات وما هي تواريخ غدا كل منها ؟

(ثانيا) إذا لم تكن هذه المراسم بقوانين قد عرضت على البرلمان ولم تكن قد نشرت في الجريدة الرسمية ، فعلا ترى الوزارة في عدم عرض هذه المراسم بقوانين على البرلمان وفي عدم نشر هذه المراسم بقوانين في الجريدة الرسمية مخالفة :

(١) للأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

(ب) وللدستور المصري المعمول به الآن ؟

وليتفضل دولة الرئيس بقبول واجب الاحتكام

٢٩ غزاة سنة ١٣٥٠ (٧ مارس سنة ١٩٣٢)

حسن صبري

المضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء (وزير المالية والمالية) -

في ٦ يولييه سنة ١٩٣١ أظنت في المجلس - بعد أن ذكرت نص المادة الخامسة من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ - أني يحتضني تلك المادة تشرفت بأن أودعت سكرتيرة مجلس النواب كافة القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى تاريخ اجتماع البرلمان .

وقد أودعت فعلا السكرتيرة كل المراسم بقوانين ما كان خاصا منها بفتح اعتادات إضافية وما لم يكن في صورة ثلاثة مجلدات ذات غلاف أصفر تضمن أولا المراسم بقوانين من ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى آخر سنة ١٩٣٠ وثانيها المراسم بقوانين من أول سنة ١٩٣١ إلى ٢٢ مايو سنة ١٩٣١ وثالثها من ٢ مايو سنة ١٩٣١ إلى ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١

وبذلك قضى حق المادة الخامسة وبغذ حكمها إذ كان النرض المشار اليه فيها بحسب ما استقر عليه العمل والاصطلاح البرلمان هو الإتياع .

إلى لجنة المالية . وإنش يجب أولاً قبل إحالة إلى لجنة الحفانية أن يمال إلى لجنة المالية لتبدي رأياً فيه خصوصاً وقد سبق لما أن درست مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله المقدم من الحكومة .

الرئيس - لما كان هذا الاقتراح مشروع قانون يتضمن تعديل القانونين ٦٠ و ٦١ من القانون المدني الأمل رأيت لجنة الاقتراحات إحالة إلى لجنة الحفانية لأنه تعديل لقانون قائم وهو القانون المدني فلذا روي بعد ذلك أن الاقتراح مساماً بالمسائل المالية فلا مانع من إحالة إلى لجنة المالية .

مقرة الشيخ محمد بن محمد بن باسما - ليست المسألة كما قال حضرة المقرر فاصرة على تعديل في شرع قائم بل هي تتعلق بالقام الحكومة برفع توصيات للأحامل من نزلة الدولة . ومثل هذه المسائل يجب أن يؤخذ فيها رأي لجنة المالية لأنها على اتصال دائم بالحكومة ويمكنها أن تعرف ما إذا كانت الحكومة تستطيع القيام بهذه التعهدات المالية .

لقد تضمن هذا الاقتراح مشروع قانون نصاً على تمويل كل من قد شيئا من أرضه تمويل عادلاً من نزلة الدولة ونصاً آخر على أن كل من يثبت أن له الحق في أكل بحر من مدة سابقة من هذا القانون ولم يكن قد مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة يكون له حق المطالبة بجه .

وهذه في الواقع التزامات ترتبط بالحكومة بها قبل أن يؤخذ رأياً فيها من الوجهة المالية .

مقرة الشيخ محمد بن محمد بن باسما - إذا جازينا حضرة الشيخ المقرم يجب باشا في رأيه فانه يكون اقترافاً مشروع قانون مالي لا يصح تقديمه من أحد حضرات الأعضاء ، وإنما يقدم من الحكومة .

أما إذا أحيل إلى لجنة الحفانية فيجوز أنها تشير على المجلس برفضه وحيث أنه يأخذ الاقتراح مبراً آخر .

الرئيس - هذا مشروع قانون مدلل لبعض مواد القانون المدني . وسنظم أن هناك قانونين مدينين أحدهما أهل والآخر غلط . وتعديل هذين القانونين ليس بالأمر المين .

مقرة الشيخ محمد بن محمد بن باسما - إن القانون المدني لا يتكلم عن التمييز ، بل يتكلم من الاختصاص .

مقرة الشيخ محمد بن محمد بن باسما - أزيد على مقالته حضرة مقرر اللجنة أن اللجنة قصت بأطلة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية أن تتكلم هذه من نظره مع مشروع القانون الآخر المرفوض عليها خاصة بطرح البحر وأكله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح مشروع القانون إلى لجنة الحفانية ؟
(موافقة) .

٤ - تكلم من وزارة الحفانية

محطوب فيه أغضاي المجلس للمقرم إيرادات الجند رقم ١٤٠ سنة ١٤٠٠ قضائية غلط من حضرته الشيخ المقرم حسن على جازيه بك - إحالة إلى لجنة الحفانية

الرئيس - ورد تكلم من وزارة الحفانية ومعلق الاجتماع رقم ١٤٠ سنة ١٤٠٠ قضائية غلط ومطلوب أخذ رأي المجلس للمقرم الإيرادات ضد حضرة الشيخ المقرم حسن على جازيه بك . فهل لدى المجلس مانع من إحالة هذا الطلب إلى لجنة الحفانية للمقرر ؟

مقرة الشيخ محمد بن محمد بن باسما - أرى أنه يحسن أن يؤخذ رأي حضرة الشيخ المقرم أولاً في رفع الحصانة عنه فلذا لم يوافق في ذلك فلا عمل لإحالة الطلب إلى لجنة الحفانية .

مقرة الشيخ محمد بن محمد بن باسما - أرى أن يحال الموضوع أولاً إلى لجنة الحفانية لبحث وإبداء رأياً فيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطلب إلى لجنة الحفانية ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الطلب المذكور إلى لجنة الحفانية .

٥ - مشروع القانون

القرار من مجلس النواب الخاص بأخافة مائة إلى قانون العقوبات الأمل بشأن عدم تسلم الأفعال وسقطتهم - تأجيل النظر فيه حتى يصدر وزير الحفانية

الرئيس - يؤجل النظر في مشروع هذا القانون حتى يصدر حضرة صاحب المآل وزير الحفانية .

٦ - تقرير لجنة الاقتراحات والمراض

عن الاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المقرم أحد نيب يماه بك بتعديل القانونين ٦٠ و ٦١ من القانون المدني الأمل الخاصين بالمس بطرح البحر وأكله - إحالة الاقتراح مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية

(المقر - حضرة الشيخ المقرم أحد نيب يماه بك)

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٥) .

مقرة الشيخ محمد بن محمد بن باسما - هذا الاقتراح مشروع قانون المروض الآن على حضراتكم يتضمن التزامات مالية يصح أن تقوم بها الحكومة وأن تنفق من نزلة الدولة بمنتهاضها تمويلها لمن أكل البحر جزوا من أياهم وكل المسائل الخاصة بالمس يجب أن يؤخذ فيها رأي لجنة المالية . وقد طلب حضرة الشيخ المقرم صاحب الاقتراح عند تقديمه إحالته

مقرر السيد الشيخ المحترم محمد بن بشار - أما أنا فاني لا أوافق على ذلك .
الرئيس - المجلس يقرر إسالة هذا الاقتراح إلى لجنة الحفائية .

٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض

من المرائض التي أحسبها مجلة ١٣ مارس سنة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد بن عهود الفتى) .

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٦) .

المرائض التي رأيت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا لقاعدة ١١٠
من قانون النظام الداخلي للجامعة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٣٧
وهو رفض الطلب شكلا طبقا لقاعدة ٣٧ من الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٥
وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٦
وهو حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٧
وهو رفض الطلب شكلا طبقا لقاعدة ٣٧ من الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٤٩
وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥١
وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٢
وهو رفض الطلب شكلا طبقا لقاعدة ٣٧ من الدستور .
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٤
وهو حفظها بأغلبية الآراء طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٥
وهو رفض الطلب شكلا طبقا لقاعدة ٣٧ من الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٦
وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٧
وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٥٨
وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦١
وهو حفظها لملوها من التوقيع ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٦
وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب المحلى على ماهر باشا وزير الحفائية) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٧
وهو حفظها لملوها من التوقيع ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٨
وهو حفظها لخالفاتها الجادى، الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٦٩
وهو حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٥٣ إلى وزارة الحفانية ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الحفانية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٥٩ إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى لجنة الحفانية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٦٠ إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى لجنة الحفانية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٦٢ إلى وزارة الأشغال طبقا للفقرة ٥ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٦٣ إلى وزارة الداخلية طبقا للفقرة ٥ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٦٤ إلى وزارة الأشغال طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٦٥ إلى وزارة الداخلية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٧١ إلى وزارة الحفانية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الحفانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٠ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٢ وهو حفظها :ملوها من التوقيع ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٣ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٤ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٧ وهو رفض الطلب بأغلبية الآراء طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٧٨ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٠ وهو حفظها لحاققتها لمبادئ الدستور ؟

(موافقة) .

المراض التي رأيت اللجنة

إحالتها إلى الوزارات والمجان الحفظة طبقا للفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٤٨ إلى وزارة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٥٠ إلى وزارة الداخلية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟

(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

الثانية دون الأولى لأن الأولى وهي صفة التعميم تدخل الجدل القاسد وهو أبو الأم والبلدة القاسدة وهي أم أبي الأم وهذا ما لم يتصدده اللجنة لأنها لاحظت أن الجلبدين الصحيحين لم حق الحضانة وأن أم الأم تقوم مقام الأم كما تقوم مقامها أم الأب عند سقوط حق حضانة الأم وأم الأم. فالجلدان الصحيحتان في درجتين متفارتين تليان درجة الأم مباشرة وعلى عكس ذلك فإن أم أبي الأم لها مرتبة بيعة جها في حق الحضانة وكذلك أبو الأم ليس له من حق ما في الحضانة وهذا ما دعا اللجنة لعدم الأخذ بالصيغة العامة حتى لا ينشأ لبهام في التطبيق .

إن التفرقة التي دعت إلى عدم إدخال كل من الجد أبي الأم والبلدة أم أبي الأم ليست هي مجرد توفر الشفقة والحنان فهما بحسب بل وروى فوق هذا أن لكل من الجلبدين الصحيحين حقا مقررًا في الحضانة في مرتبة متقدمة حيث جعل الشارع لنفسه حق الحضانة في مدة معينة وروى في الترتيب بين الترتيب في القرابة فجعل حق الحضانة للأم أولا وبلدة ثانيا كما جعل للرجال حقا في الحفظ في وقت آخر.

ولما كان الجد القاسد ليس له حق ما في الحضانة كما أن البلدة القاسدة تأتي في مرتبة بيعة جدا بعد الجلبات والأخوات فقد رأيت اللجنة أن إدخال الجد القاسد مع بيعة في الدرجة وإخراج من هو أقرب منه درجة وأولى منه في الحضانة كالأخت الشقيقة والصلة بما لا يمكن أن يكون له وجه . ولذلك رأيت اللجنة إدخال هذا التعديل وأخذت بصيغة التخصيص ولم تأخذ بالصيغة العامة .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الله سميك بك - ظهر من تقرير لجنة الحضانة أنها لما أضافت الجلبدين إلى الأب والأم في مسائل خلف الولد أو عدم تسليمه قد راعت في ذلك الشفقة والحنان عند الجد والبلدة سواء كانا لأب أو لأم ولأنهما لا يمكن أن يكونا سببا في أدنى الصيرور امتناعا عن تسليمه أو خطفاه .

إنذ فلاسباب التي جعلت الشارع يخفف العقاب ويحمله بالحسب لنفاية سة أو بالفراصة لنفاية تخمين جنبا في مسائل عدم تسليم الصغار أو خطفهم تشمل الوالدين كما تشمل الجلبدين أيضا كما ولا داعي للتفريق بينهم جميعا اعتمادا على أحكام الشرع الخاصة بالميراث أو الحضانة لأن التشريع الجديد انحصار بالمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات مبني على الواطاف ويعد ما يبرره بالنسبة للجلبدين بدون تمييز بينهما بذلك قدمت لجنة المكتب اقتراحا بأن يكون نص المادة ٢٥٣ مكررة هكذا :

” يقابح بالحسب مدة لا تتجاوز سنة أو بفراصة لا تزيد عن تخمين جنبا مصريا أي الوالدين أو الجلبدين لم يسلم وقده الصغير أو ولد وقده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانته وحفظه . وكذلك أي الوالدين أو الجلبدين خطفه بنفسه الخ “ .

والرأي في قبول الاقتراح لحضراتكم .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإسالة العريضة رقم ٧٥ إلى وزارة الحفانية مع ضمها للعريضة رقم ٥٣ ؟
(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الحفانية مع ضمها للعريضة رقم ٥٣
هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإسالة العريضة رقم ٧٦ إلى وزارة الداخلية بأغلبية الآراء طبقا للفقرة ٥ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة للوزارة الداخلية .
هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإسالة العريضة رقم ٧٩ إلى وزارة الأوقاف طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الأوقاف .

٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب انحصار بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأمل بشأن عدم تسلم الاطفال المسموم - تقرير لجنة الحفانية - إقرار مشروع القانون

(المقرر حضره الشيخ المحترم محمد شيرت ورائس بك) .

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٧) .

المقرر - رأيت اللجنة عندما بحثت المشروع الذي أقره مجلس النواب أن تضيف له الفقرة الخاصة بتسليم حكم الجلبد الصحيح والجلبدين الصحيحين حكم الوالدين ملاحظة في ذلك أن كلا من الوالدين له من مزيد الشفقة والرفق ما يحول دون قصد الاضرار بالصغار أو التكاية بهم وأن هذه الشفقة متوفرة أيضا في أبي الأب وهو الجلبد الصحيح لأن له الولاية على النفس والمال عند فقد ولاية الأب . فالجلد الصحيح يقوم مقام الأب وله منزلته سواء بسواء . كذلك البلدة الصحيحة وهي أم الأم وإن ملت وأم الأب وإن ملت فكل واحدة منهما متوفرة فيها تلك الميزة . وأم الأم فوق هذا تل الأم مباشرة في حق الحضانة عند سقوط حضانة الأم . وأم الأب على أم الأم في الحضانة . ولما رأيت اللجنة أن تضيف إلى المشروع الفقرة التي تجعل حكم الجلبد الصحيح والجلبدين الصحيحين حكم الوالدين .

وجئنا عرض مشروع القانون - مضافا إليه الفقرة المذكورة - على اللجنة الاستشارية التشريعية وضمت صيغتين إحداها لحالة التعميم والأخرى لحالة التخصيص وبشت هما إلى اللجنة . فالمشروع الأول ينص على أن يقابح بالحسب أو بالفراصة أي الوالدين أو الجلبدين لم يسلم وقده الصغير أو ولد وقده إلى من له الحق في طلبه . والمشروع الثاني قيد فيه الجلبد والبلدة بالجلبد والجلبتين الصحيحين دون من عدهم . فترأت اللجنة الأخذ بالصيغة

القرار - أشرت في بيان السابق إلى أن الفكرة ليست مجرد الحنان والشفقة وإنما قلت إن الجدل أبا الأم ليس له حق ما في الحضانة لأنه ليس في صف النساء ولا من صبية الصغير فقله كمثل الأجنبية بالنسبة لحقوق الحضانة والحفظ . فبعد الشفقة وحدها لا تكفي لحمل حكمة حكم الأب والأم وخصوصاً إذا لوحظ أن هناك من هو أقرب منه كالأخت الشقيقة والأخت لأم والعمات والحالات ولحق حق حضانة الصغير فأعطاه الجدل الفاسد والجلدة الفاسدة حكم الأبوين وإخراج من هن أحق بالحضانة منه مع قربهن أيضاً من الصغير وتوفر شفقتين وحائتين وعلفهن عليه ليس له مبرر . لهذا رأيت الجدة الأخذ بصيغة التخصيص .

ويظهر أن فكرة اللجنة التشريعية في وضع صيغة عامة وصيغة خاصة أنها رأت أن عبارة الجدة والجلدة الصحيحتين هي من المصطلحات الشفهية فأرادت أن تأتي بعبارة عامة تتناسب مع التشريع المباني ولذلك وضعت الصيغتين في الوقت الذي رأت فيه أن كليهما يحقق لفكرة اللجنة الأصلية وتركت لجهة حق اختيار إحداهما .

مقرر صاحب الملحق على ماهر باشا (وزير الحفانية) - ترى وزارة الحفانية وترى معها اللجنة الاستشارية التشريعية ترجيح النص العام لأن الفكرة التي بنى عليها تشييع الجدين بالوالدين إنما هي فكرة الشفقة والحنان لأن المفروض في هذه الحالة أنهما لا يغيبان من الغالب إنما يمكن الترتيب في معاقبتها حتى يفصل في أمر الحضانة أو أمر الحفظ لأنه من بعد سن الخاصة والمحايدة عشرة يكون الأمر أمر حفظ لا حضانة فيمد الفصل في ذلك يمكن اختيارهما عائلتين لقانون القبولات ومعاقبتها .

فالمسألة إذن ليست مسألة إضفاء وإنما مسألة تريت في متعة الطفل والحنان إليه ويظهر ذلك أكثر إذا روي أن الجدة والجلدة الصحيحتين ليس لهما الحق مباشرة في الحضانة بل يظهرهما من الأقارب أترون متروكون . لذلك نرجح فكرة التسميم والرأى للجلس .

القرار - المفروض أن طلب الغالب لا يكون إلا بعد صدور الحكم فلا باحثة تخص الحضانة أو الحفظ ويتبع من بيده الصغير عن تشييعه بالحكم له كما لا يكون هناك عمل للغالب على الحفظ إلا بعد صدور القرار من الجهة المختصة بأن حق الحضانة أو الحفظ مقدر لتبر الخاطف فبالا التريت خارجة عن هذه الحالة وليس لجد الفاسد حق في الحضانة أو الحفظ أصلاً حتى يمكن أن ينطبق عليه ما يقرره مطلق الوزير .

مقرر صاحب الملحق على ماهر باشا (وزير الحفانية) - إذا أخرج الجد الفاسد من هذه المادة تطبق عليه المادة ٢٤٦ عقوبات من غير انتظار للحكم .

القرار - المادة ٢٤٦ تطبق في أحوال المانع فقط ولكن المادة ٢٥١ عقوبات هي الخاصة بالخطف .

مقرر صاحب الملحق على ماهر باشا (وزير الحفانية) - والمادة ٢٥١ أيضاً .

القرار - هناك رأى بتعديل المادة ٢٤٦ ليشترط في تطبيقها صدور قرار من جهة القضاء .

مقرر صاحب الملحق على ماهر باشا (وزير الحفانية) - هذا بحث آخر .

مقرر الشيخ القرم ميم ومصف باشا - أرى أن يؤخذ بالصيغة التي تحيد التسميم .

مقرر الشيخ القرم ميم والمطبع باشا - يؤخذ رأى المجلس إذا كان يقبل التسميم أو التخصيص .

الرئيس - ألا يرى المجلس أن يتل مشروع القانون الوارد من مجلس النواب والتعديل الذي أدخلته اللجنة ؟

مقرر الشيخ القرم ميم والمطبع باشا - يجب معرفة رأى المجلس أولاً إذا كان يقبل إلى التسميم أو التخصيص .

القرار - المشروع الوارد من مجلس النواب ليس فيه حكم للجدين الصحيحتين فيؤخذ رأى المجلس أولاً هل يقبل مشروع مجلس النواب كما هو أو عدلاً ؟

مقرر الشيخ القرم ميم والمطبع باشا - الاختلاف هو على أي الصيغتين يقبلها المجلس أي صيغة التسميم أم التخصيص؟ فيؤخذ الرأى على ذلك .

الرئيس - يتل مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب .

تل مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

نحن نواد الأول ملك مصر

قرو مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٢ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

مادة ٢٥٣ مكررة - ياقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو برامة لا تزيد على تحسين جنبها مصراً أي الوالدين لم يسلم ولده الصغير إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانته أو حفظه . وكذلك أي الوالدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يمتضى قرار من جهة القضاء حق حضانته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .

المقرر — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاص بمحكمة الوالدين فقط إذا امتنع أحدهما عن تسليم ولده الصغير أو خطفه من له الحق في حضائته أو حفظه بناءً على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وقد رأت لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ أن تزيد عليه حكماً خاصاً بالجلدين الصحيحين ويجعل حكمهما حكماً الأب والأم . والمطلوب الآن من حضراتكم أولاً — هو إبداء الرأي فيما إذا كنتم تفرقون للمشروع كما ورد من مجلس النواب أو تضيفون إضافة حكم آخر له ، ثم بعدها يؤخذ رأى حضراتكم فيما إذا كنتم ترون أن يشمل التعديل البلد والبلدة بجميع أنواعهما أو توافقون على التعديل مع التخصيص فيما يتعلق بالبلد والبلدة الصحيحين .

الرئيس — من لا يوافق من حضراتكم على التعديل في ذاته يتفضل بالوقوف .
(لم يبق أحد) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مبدأ التعديل .

المقرر — ولأن حل يراد الاقتصار على حكم البلد والبلدة الصحيحين أو يراد التعميم ؟
أصوات : نريد التعميم .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على التعديل في حالة التخصيص يتفضل بالوقوف .
(وقتت أغلبية) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على التعديل في حالة التعميم .

(انصرف حضرة صاحب المال على ما هو بشأن وزير الحفانية) .

على مشروع القانون بالتعديل في حالة التعميم وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ — يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

« مادة ٢٥٣ مكررة — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد من خمسين جنياً مصرياً أي الوالدين أو الجد أو الجدات لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناءً على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أي الوالدين أو الجدات خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يقتضى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تعاقب أو إكراه »

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسم هذا القانون بناتج الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قانون الدولة .

مدد

ثم على مشروع القانون كما عدته اللجنة وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ — يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

« مادة ٢٥٣ مكررة — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد من خمسين جنياً مصرياً أي الوالدين أو الجد والبلدة الصحيحين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناءً على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أي الوالدين أو الجد والبلدة الصحيحين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يقتضى قرار من جهة القضاء حتى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تعاقب أو إكراه »

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسم هذا القانون بناتج الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مقرر اللجنة — نقرر أن نطلب بلناً — أقترح أن يؤخذ الرأي على التعديل في ذاته فإذا قبل مبدأ التعديل يؤخذ الرأي على أي الحالتين يوافق عليها المجلس — التعميم أو التخصيص .

مقرر اللجنة — نقرر أن نقرر بقدر قصري — يتم المجلس قبل أن يبدى رأيه أن لا يتفاضل المشروع الوارد من مجلس النواب والتعديل التي أدرجتها اللجنة عليه .

مقرر اللجنة — نقرر أن نقرر بقدر قصري — لقد تضمنت الصفحات ١٦ و ١٧ من تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ نص المشروع المقدم من الحكومة لمجلس النواب ونص المشروع الذي صاغ عليه ذلك المجلس ثم نص المشروع كما عدته اللجنة والذي أرسل إلى اللجنة الاستشارية التشريعية وهذه رأت أن تضع له صيغتين إسلامياً في حالة التعميم والأخرى في حالة التخصيص فإذا وافق المجلس على مبدأ التعديل في ذاته يمكن بعدها أخذ الرأي على أي الحالتين يقرها المجلس .

أصوات : توافق على التعديل .

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

القرار - أريد أن يفهم من هذا أن المراد بالبلدين ما يشمل الجدايا الأب وإن علا والبلدين الصحيحين أم الأم وإن طلت وأم الأب وإن طلت والجد القاسد وهو أبو الأم - والجد القاسد وهي أم أبي الأم وإن طلت . فيكون الحكم الوارد في هذه المادة شاملاً لمختلف هذه الحالات والأوضاع . أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بأنه لا يخلو من فكتات النتيجة للموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعندمهم ٦٥ (١)

الرئيس - المجلس يقر الموافقة بالإجماع على مشروع القانون المذكور

الرئيس - ألفت نظر المجلس المقرر إلى المادة ١٣٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي جاء فيها " يعتبر متنياً بلا إجازة العضو الذي يتأخر عن معاد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتيب بدون إذن أثناء أخذ الآراء وذلك في خمس جلسات متوالية " وذلك لأن لاحظت أن بعض حضرات الأعضاء يتصرفون أثناء انعقاد الجلسة بدون استئذان .

فقرة الشيخ بصرم قنبي قاضي باشا - وماذا يتب على هذا التيب؟ الرئيس - نصت المادة ١٣٥ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على قطع المكافأة عن كل عضو تيب بدون إجازة .

٩ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من الرئيتين العين لمعتبا في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المزمع الدكتور مرسى محمود افندي) .

تل تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٨) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨١ وهو رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور؟ (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٢ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان؟ (موافقة) .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والنصف مساءً على أن يعود المجلس للانعقاد يوم الاثنين ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ (٤ أبريل سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة مساءً .

- (١) إبراهيم راتب بك - أبرز دخلطاري بك - أحمد السبائي بك - الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - أحمد طه بك - أحمد طه بك - أحمد مران باشا - الدكتور أحمد نهي الزيد بك - أحمد محمد برادة بك - اندرلوصي بك - الدكتور أسد يوسف عليه افندي - اسماجل سري باشا - الياس موسى بك - أمين خالي باشا - جريس زنتي باشا - حاج ناجوم افندي - حبيب دوس بك - حسن سعيد باشا - حسن حمدي بك - حسن علي جازي بك - حسن واصف باشا - الشيخ حسين وال - الدكتور زكي غنار الجفري افندي - سلطان السديك - سليم خليل طرس بك - سليمان مكيان باشا بك - شفيق الله سلاطه افندي - صالح سري باشا - طه بدران بك - عبد الحليم خليل بك - عبد الحليم سليمان باشا - عبد الرحمن رشدي باشا - عبد العزيز السبيعي بك - عبد العزيز سيف النصر بك - عبد الكريم شادي بك - عبد الله حكمة بك - الشيخ عبد الحميد سليم - الرمال علي أحمد باشا - علي نهي باشا - الدكتور دوس نر - علي نهي باشا - كامل جريس تكتلا بك - عبد الله عبد الله - الشيخ عبد الحميد افندي - عبد توفيق مهيان بك - عبد خيرات راضي بك - عبد ريش شفيق بك - الرمال عبد صادق مهيان باشا - عبد فية بك - عبد قاضي بك - عبد نهي باشا - عبد نهي قاشوري باشا - عبد خليل باشا - عبد منصور افندي - عبد نجيب شكري بك - محمود اسماجل باشا بك - الدكتور محمود عبد القهاب بك - الرمال محمود مزي باشا - الدكتور مرسى محمود افندي - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - قنريق موسى كواد باشا - نعتي المجلس باشا - يحيى إبراهيم باشا - يوسف عطاري باشا

محضر الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٣٢

ملخص

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم حسن صوري بك عن الأسباب التي دعت حضرة محرم طالب بك رئيس محكمة جنايات مصر لقتل عن العنق في قضية القنابل — الإجابة عليه .

٩ — ثلاثة التماسات مقدمة من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف عليه القدي :

الأول — اقتراح بمشروع قانون يتبدل بعض أحكام قانون الوفاء المتقدرة — إجماله إلى لجنة الاقتراحات .

الثاني — اقتراح بضم سبعة نودسول إلى ملائح ضلع القضاء من داء إدمان المتقدرة — إجماله إلى لجنة الاقتراحات .

الثالث — اقتراح بتأسيس «حيات وشجيات» حرم مؤلف منها لمكافحة المواد المتدرة — إجماله إلى لجنة الاقتراحات .

٧ — اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود القدي يتبدل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة قضا وإبرام — إجماله إلى لجنة الاقتراحات .

٨ — مشروع قانون وايد من مجلس النواب الخاص بإتمام الحساب الخاص لجامع الأرض والمعاد القديعية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المالية .

تقرير لجنة الأوقاف
بقرار مشروع القانون

٩ — مشروع القانون الخاص بمساعدة التوفيق بين الملكية المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية .

تقرير لجنة التشريعية
بقرار مشروع القانون

١٠ — مشروع القانون الخاص بمساعدة التسليم بين الملكية المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية .

تقرير لجنة التشريعية
بقرار مشروع القانون

١ — الإجازات .

٢ — محضر الجلسة السابقة .

محضر قسم المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان — طلب الحكومة لإجراء البحث في المبدأ — التصديق على المحضر .

٣ — مشروع قانون وايد من مجلس النواب بفتح أعقاب إثنائي يبلغ ١٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (وزارة المواصلات - الطريق والكباري) — إجماله إلى لجنة المالية .

٤ — مذكرة زعمت وايد من مجلس النواب بفتح أعقاب إثنائي يبلغ ٤٨٥ - ٤٨٥ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال المصرية (مصلحة المخابر الأثيرية) لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ — إجماله إلى لجنة المالية .

٥ — أسئلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم بوجس زكائى باشا عن حقيقة ما نشرته جريدة الرخوم بالأسكندرية من المقالات المتعلقة بالقصة العامة — الإجابة عليه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم بوجس زكائى باشا عن أخطار من طائرات البكة الحديثة — تأجيله لكتاب الوزير .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم عن نفس باشا عن حلقه مستشفى بها — الإجابة عليه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم اللواء عبد المجيد فريد باشا عن إيجاد سيارات كتيمة ومريحة في خط الأوسطوس رقم ١٣ — الإجابة عليه .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

تمرض لفسر المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - طلب الحركة
لزيادة البحث في هذا

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟

قصة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - في ملاحظة : جاء في الصفحة الثالثة من محضر الجلسة الماضية ما يأتي (هنا هاء) حضر الشيخ المرحوم حسن صبري بك على هذه الإجابة قفت دولة رئيس المجلس نظره إلى نص المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي لا تجيز للسائل إلا أن يستعرض مرة واحدة فقط ، وقد وافق المجلس دولة الرئيس على عدم إثبات هذا التعليق بالمحضر) .

وأما أرى أولاً أن هذا التلقت إنما حصل - إن كان لنا - بعد أن تلت كل ما أردت أن أقوله ، وجلست فصلاً ، والفتت في الأسئلة هو لفتت التكم لإعراي أحكام اللائحة ، ثانياً ، إن المادة التي يشار إليها في هذا التلقت صها غير ما أثبتت فصلاً في محضر الجلسة ، وأبين لحضراتكم الفرق الواضح بين النصين . فاما ما جاء في المادة فهو ما بقي (العدو الذي وضع السؤال فإن يستعرض الوزير مرة واحدة فيما يجاب به) هذا هو نص المادة .

أما التلقت فقد ثبت فيه أن المادة (لا تجيز للسائل إلا أن يستعرض مرة واحدة فقط) .

وكل من له إلمام قليل بأساليب اللغة يصرّف أن هناك فرقاً هاماً بين المتنين لمخبر النصين .

فيما المعنى المقصود من المادة ٩٩ (وقد اشترط على السائل في مواد أخرى أن يوجه سؤاله ثانياً إلى الوزير حتى يستطيع تحفيز جوابه) هو أن السائل بعد أن يكون الوزير قد أجاب أن يستعرض مرة أخرى فيما يجاب به . ولم تقل المسألة (ليس للسائل إلا أن يستعرض الوزير مرة واحدة) . والفرق بين الاثنين أن كلام السائل فيما لا يتناقض بالامتناع حتى مسلم به . وذلك بأن يكون لكل عضو من الأعضاء أن يتكلم كيف شاء . ولكن لما كانت للاسئلة مكانة خاصة ، وكان الوزير المسؤول يجب أن يكون على علم بما يطلب منه أجازت هذه المادة مرة واحدة للسائل أن يستعرض الوزير . ولم تمنعه مطلقاً من أن يتكلم . بشرط ألا يكون كلامه امتنعاً . أي سؤالاً . أي طلب لإيضاح من الوزير المسؤول .

هذا ما تقتضيه عبارة المادة ٩٩ تماماً . وهو ما جرى عليه العمل في برلماننا . وفي مجلس شيوخنا هذا وجهت أسئلة كثيرة من حضرات الأعضاء - وحاضر المجلسات موجودة - وكان كل سائل منهم يقف على كلام الوزير . ولم يقل أحد مطلقاً أنهم ممنوعون من التعليق .

إذن يكون ما أثبت في المحضر غير ما يعطيه نص المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي . وغير ما جرى على مسع من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس . وعلى مسع من حضرات أعضاءه .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبعضو حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

النائبين :

أولاً - بأجازات :

حضرات : مصطفى خليفه باشا . مصلح عبد الرحمن أفندي . سلطان محمود بهني بك . الدكتور فارس عمر . عبد الكريم شديد بك .

ثانياً - باعذار :

عن جلسة اليوم حضرات :

محمد رياض عيسى بك . التريق موسى فؤاد باشا . حافظ المنشاوي بك . سلطان السعدى بك . حبيب دوس بك . الشيخ حسين صالح خليفه . محمد صدق باشا . محمد عجب باشا . الشيخ محمد الأحدي الطواهرى . محمود شكرى باشا . عبد الحميد - ليان باشا . سليمان عثمان باشا بك . سام بطرس بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والدلائل والسادة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسادة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخاوية . أحمد علي باشا وزير الأوقاف . علي ماهر باشا وزير الخفية . علي بحال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تول السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم وأب بك . شفيق سعد الله حلايه أفندي . حيد الخليم البلى بك (١) .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - إجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المرحوم سلطان بهني بك تأجيل يوم . والشيخ المرحوم الدكتور فارس عمر خمسة عشر يوماً . لا تحرف صحتها . والشيخ المرحوم عبد الكريم شديد بك أسبوعين لأغداً غائبة .

فهل توافقون حضراتكم على منحهم هذه الإجازات ؟

(موافقة) .

(١) انتظر حضرة الشيخ المرحوم حبيب دوس بك من جلسة اليوم هذه دولة الرئيس حضرة الشيخ المرحوم عبد الحميد - ليان بك (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان)

والقائمة أنه ما دام قد سمع العضو بالكلام فلا يملك أحد أن يعترض
فيما قاله بالمعنى (وهو ما يسمى عندنا بالمضيفة Comptes-rendu)
ألهم إلا أن تكون رقابة على صدق ما قال . وإنيته لم تعترض حصل .
الموضوع لا يحتاج إلى كثير من البحث . ولا إلى كثير من النقطة .
ولكن إراحة أعضاء حضراتكم قد بحثته وقد وصلت إلى ما يأتي : جاء في
صفحة ١١١٤ من أوجين بير (B. Pierre) .

« إن خطأ يسمعه الرئيس والمجلس (Assemblée) قد يمكن أن يترتب »
« طية مؤاخذه لغيره تأديبا ولكن لا يمكن أن يكون المجلس الحق في أن »
« يمنع نشره في المضيفة (Compte-rendu) »
ولقد حدث في جلسة ٣١ يولي سنة ١٨٤٨ — والتاريخ عجيب — أثنى
أنه من يوم أن وجد النظام المستورى في ميث واضح الكتاب على حادثة من
هذا النوع إلا هذه الحادثة التي وقعت في سنة ١٨٤٨ وتزور حضراتكم
كيف كان قرار المجلس فيها .
أعود إلى الترجمة .

« ولقد حدث في جلسة ٣١ يولي سنة ١٨٤٨ على إثر خطاب ألقاه »
« (Proudhon) خاص بضميمة السجل أن تقدم اقتراح مسبق إلى »
« مكتب الجمعية الوطنية "Assemblée Nationale" جاء به من »
« حيث إن خطاب برون "Le citoyen Proudhon" لم يكن إلا أن يقرأ »
« مسبقا "Langue nationale" لكل حقوقي الجمعية الاجتماعية "Société »
« والجمعية الوطنية والأمة تضمها التي ينكر عليها السلطة »
« والسلطة "Autorité" من حيث إن هذا الخطاب لم يكن »
« إلا دعوة إلى الميعان . لذلك ترى الجمعية الوطنية أن تعقل إلى جدول »
« الأعمال وأن تأمر بأن لا ينشر هذا الخطاب في »
« (الجمعية الرسمية حينذاك) — وأن كل المصنف اليومية التي »
« يظهر فيها هذا الخطاب ترفع عليها الدعوى العمومية عملا بأحكام القوانين ».

انظروا حضراتكم صوبه هذا الاقتراح المسبق
« وبالرغم من أن الجمعية لا تمت برون (Proudhon) على خطابه فلما »
« اجتمعت في أنها لا تستطيع أن تستعمل حق الرقابة على خطاب عمل الأمة »
« وعلى ذلك فهذا الاقتراح للمسبب لم يرض حتى الاقتراح . »
إنه يكون في الحق أن أغلب إثبات كل ما قلته في الجلسة الماضية .

مقرر الشيخ المقرم عبد القادر في ١٢ — قد كنت أكثر الأعضاء
تأثرا من المادة التي كانت نتيجة في تعليق حضرات الأعضاء على الأسئلة
التي يقدمونها للوزراء . وصحيح أن المادة جرت في المجلس على هذا . ولكنني
سرت القضية التي أدت إلى استرجاع ما للقانون من حكم . ووجدت أن
ما جرى عليه المجلس في الجلسة السابقة وضع القانون في نصابه . ومنع
لاستعمال في تعليقات تأييدها للأخوة .

يقول القانون بنص صريح (العضو الذي وضع السؤال أن يستوضح للوزير
مرة واحدة في أجاب به) . ولا يستفاد من هذا النص حق العضو في أن
يتكلم كيف شاء بدون قيد ولا شرط .

وقد وضع المشروع في المواد السابقة على المادة ٩٩ التعريف الشامل
السائد لكثرة السؤال . فلذا تبين الفرض منه أنه يمكن هذا عمل مطلقا لأن
يقال إن للسائل حق الاعتراض أو إبداء ملاحظات . لأن السؤال هو عبارة
عن الاستعلام مجردا . فلذا ما أطلب الملاحظ عن الاستعلام انتهت للمأمورية
ويجب أن يرضى السائل على السؤال والسائل .

لذا لا يمكن القول بأن الإجراء الذي تم في الجلسة الماضية في غير عمله
من حيث منع السائل من التعليق .

هذا وبقيت المسألة الأخرى وهي عدم نشر كلام وقع بالفعل في الجلسة
بالمعنى .

استشهد حضرة الشيخ المقرم حسن صبري بك بالواقعة التي ذكرها
في مجلس النواب الفرنسي . ولكنه استشهد في غير عمله . لأنه فرق بين أن
يذكر ما يقال في لسان عضو بالمعنى خاصا بشأن من الشؤون . وبين أن
ينع من العمل على مخالفة قانون النظام الداخلي . فرق دقيق بين المسائلين .
فلذا خالف عضو نصوص القانون فليس المجلس الحق في أن يمنعه . ويكون
ذلك مجرد ما أراد العضو أن يستعين به على مخالفة القانون .

أما أن تكون خطبة في موضوع جن أو حق . كبر أو صغر . مادامت
ليست تنص على سؤال وليس فيها خروج على للأمانة فتأنيثا شأن آخر .

لذا يكون العمل الذي أقره المكتب من حيث هو عبارة العضو وعدم
إثباتها في المعنى عملا لا يغير عليه .

مقرر الشيخ المقرم دودو قصير في ١٢ — إنني أرى رأي حضرة الشيخ
المقرم عبد الحليم الخليل بك . وأزد عليه أن حق العضو في الكلام مستمد
من قانون النظام الداخلي . وما أراد الشارع من العضو نص عليه في هذا
القانون . وكل شيء لم يرد له لم ينس عليه . وكل حق للعضو في يتعلق
بالأسئلة وأرد المادة ٩٩ التي تقول "العضو الذي وضع السؤال أن يستوضح
للوزير مرة واحدة في أجاب به" . فالشارع أراد منع العضو الاستيضاح
مرة واحدة . ولو أنه أراد منه حق الاستيضاح أكثر من مرة لنص على
ذلك . وعدم النص معناه حرمانه من هذا الحق .

استشهد حضرة الشيخ المقرم حسن صبري بك بمادة وقعت في مجلس
تول بفرنسا سنة ١٨٤٨ . وطعن عليها قليلا غربا . فقال إنه من
سنة ١٨٤٨ لم يحدث فيها إلى الآن . وأرد أن يتطرقه أن يقول إن المخالفات
مستمرة وإنيها مستمرة أيضا .

وودى على ذلك أن عدم ذكره لغير هذه الحادثة دليل على أنه لم يحصل
من ذلك التاريخ مخالفة أخرى إلا هذه التي ذكرها . ولو أن هناك حوادث
فيها لكننت على تعليق مؤلف الكتاب الذي قل عنه .

وبناء على هذا فأعترض حضرة الشيخ المقرم حسن صبري بك في غير عمله .

قصة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - مع احتراماً لطلب حضرة صاحب المسائل وزير الحفانية . فان في كلمة صغيرة في هذا الأمر . أنا لا أتمرض لموضوع الخلاف وإنما أتكم في مسألة أخرى . فقد سمعت حضراتكم في الجلسة الماضية أوجه اعتراض حضرة الشيخ المرحوم حسن صبري بك تطبيقاً على إجابة حضرة صاحب الدولة وزير المالية وهذا الاعتراض - إذا كتب - لا يتجاوز ثلاثة أو أربعة سطور .

سمعت ما قاله حضرة العضو المحترم . وبعد أن أتم كلامه لفت نظره دولة الرئيس إلى نص المادة ٩٩ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان وتناول هذا الفتق المادة ٩٧ من المرسوم بقانون المذكور الخاصة بتعريف السؤال . ولكن مع الأسف الشديد قرأاً بعد ذلك في إحدى الجرائد مقالة طويلة جداً تتضمن الاعتراض على الإجابة التي سمعناها في هذا المجلس .

لقد وجدنا هذا الاعتراض في تلك الجريدة مقسماً أبواباً وفصولاً وهوما لم نسمعه في الجلسة . ويحول صاحب الجريدة أن حضرة الشيخ المرحوم حسن صبري بك قد أدلى بهذا الاعتراض في الجلسة وأنه وقف على نصه وطبعه فعلاً في مساء اليوم التالي فهل ترون حضراتكم أنه يباح لأحد أعضاء المجلس - مع ما يجب المجلس من الاحترام - أن يخالف ما قرره المجلس؟

إن في هذا التشريح طعن على أعمال المجلس خصوصاً أنه ما نشر في الصحف لم يثبت بالجلسة هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان قرار المجلس نفي بعدم إثبات ذلك الاعتراض بالمحضر فهل يبق بعد هذا لحضرة الشيخ المرحوم أن يذم في الصحف؟ إن كان ذلك كذلك فلا يكون هناك معنى للقرار الذي قضى بعدم إثبات الاعتراض في المحضر . وإن لم يكن للعضو هذا الحق فأرجو حضراتكم أن ينظروا فيما يجب أن يتخذ مع حصول لم يتمم قرار المجلس وصدرت ما يتناقله .

قصة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - هذا كلام يتعلق بشخصي ، وأني لا أسمح لأحد مطلقاً أن يتعرض لشخصي . العضو أن يامل ويخطب أصحاب الجرائد كيف شاء . أما أنا فأقول أن الذي قلته في الجلسة الماضية هو أن البحث في تفصيلات هذه الإجابة فيما يتعلق بالمراسم بقوانين التي لم تقرر ولم تدوج في الجريدة الرسمية محله ...

قصة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - الذي قلته هو أن حق العضو في الكلام حق غير مقيد . وجرى التعاليف في برلماننا على هذا . وكانت هناك نصوص تقضي (بعد أن تتكلم الحكومة) بأنه للعضو الذي يضمن السؤال حق الكلام على العموم . فإوضاع السؤال طبقاً لنص قانون النظام الداخلي أن يستوضح مرة واحدة فيما يتعلق بسؤاله حتى لا يضيع الوزير في حالة لا يستطيع معها الإجابة . حيث إن القانون ألزم إعلاؤه بالسؤال مقدماً . وهذا النص لا يمنع الحق الطبيعي . وهو حق العضو في أن يتكلم في أي وقت أراد .

هذا فيما يتعلق بتفسير المادة . أما فيما يتعلق بالخالفه فاني لم أقل (لم يوجد غير هذه الخالفه) بل قلت إن المؤلف لم يجد إلا هذه الخالفه ومع ذلك فقد انتهت كما يجب أن تنتهي . لأن كلاماً قبل وسمع يجب أن يضبط .

وأنا أريد أن أسمع رأي الحكومة في هذا الموضوع فهل ترى أن الجواب يأتى عليه ؟ أم لا ؟ وقد يكون في قولها الفصل .

قصة صاحب المعلق على مامر باشا (وزير الحفانية) - أرجو من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يبين البحث في هذا الموضوع إلى فرصة أخرى - إذا وافق المجلس - لأن هذه مسألة يجب أن تكون من الجهة القانونية . أنا لا أعلم بالمتناقضات التي دارت في الجلسة الماضية . ولكن أتكم من حيث المبدأ فإذا سمعت - ووافق المجلس - أرجو تأجيل بحث هذا الموضوع .

الرئيس - لقد أعلن المجلس رأي في هذا الموضوع في الجلسة الماضية .

قصة صاحب المعلق على مامر باشا (وزير الحفانية) - إننا نرجو أن تبحث المسألة لمصلحة التنازل وإبداء في ذاته أما أن السابغة قد وقعت فهذا أمر قد انتهى وإنما نطالب بالتأجيل لتبحث المبدأ في فرصة أخرى إذا وافق المجلس .

قصة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أوافق في هذا الطلب .

(١١) عبارة صاحب المعلق وزير الحفانية وضنا بدلاً من عبارته القويدين في طية المحضر المرفقة وكان نصها :

حضرة صاحب المعلق على مامر باشا (وزير الحفانية) - أرجو من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يبين البحث في هذا الموضوع إلى فرصة أخرى - إذا وافق المجلس - لأن هذه مسألة لا ينبغي أن تكون من الجهة القانونية ويجوز بناء على ذلك أن تعلق نصوصه من النظام الداخلي ويصح أن يكون المجلس في هذا رأى . أنا لا أعلم بالمتناقضات التي دارت في جلسة الماضية . ولكن أتكم من حيث المبدأ فإذا سمعت - ووافق المجلس - تأجيل بحث هذا الموضوع .

الرئيس - بعد أن أعلن المجلس رأي في هذا الموضوع في الجلسة الماضية .

حضرة صاحب المعلق على مامر باشا (وزير الحفانية) - إننا نرجو أن تبحث المسألة لمصلحة القانون وقيداً في ذاته أما أن السابغة قد وقعت فهذا أمر قد انتهى وإنما نطالب بالتأجيل لتبحث المبدأ في فرصة أخرى إذا وافق المجلس .

وقد تصحيح بناء على قراره من المجلس بمصر بجملة ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ كما هو ثابت فيه .

وأن يدل عن أمره عاكفا . أما الطريقة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك فأنها تسد طينا هذا الباب من الآن . فكل ما أراده أن يبق الباب مفتوحا حتى يكون علنا مطابعا للقانون .

الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على التصديق على المحضر يتفضل بالوقوف .

(وقفت أربعة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس - المجلس يصدر على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح إيمان بإمضاء يبلغ ١٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية الضامات (١٩٣٢ - ١٩٣١) (وزارت الخواصات - الخزانة العامة) - إيماءة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب ومعه مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٢١,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ووافق عليه بالجمعية المرافقة لهكذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون وتقرير لجنة المالية ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك مع هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلا دولكم بقبول باقي الاحترام

٣١ مارس سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح إيمان بإمضاء يبلغ ٢٤٨٥ جنيه في ميزانية وزارة الأعمار السورية (مصلحة المباني الأميرية) لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إيماءة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٢٤٨٥ جنيه

الرئيس - أرجو أن لا يكرر حضرة الشيخ المحترم ما قاله في الجلسة الماضية .

مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إذن لا أصبح مطلقا أن يوجه إلى استناد إلى شخصي وأما الذي قلته في تلك الجلسة فهو عمل بحث الآن وهو منته عندكم .

الرئيس - أنا أطلب رأي المجلس . هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - ملاحظتنا وحسب وسأل وزير المالية على إرجاء البحث في هذه النقطة القانونية ...

مقدمة صاحب المعالي على ما هو بارشا (وزير المالية) - لقد تكلمت في البداية فقط ولم أتعرض للوضوح .

مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - ما دام طلب التصديق على المحضر ما يزال مبرورا على حضراتكم وما دمتم قد وافقتم معالي وزير المالية على رأيه فاحتراما للبدا القانوني يجب إرجاء التصديق على المحضر حتى تتبين هل محاضر الجلسات سجلت يجب أن يتبين فيها كل ما يجري في الجلسة إلا ما لا يصبح إجابته لأسباب بينها رجال الفقه المستوى .

مقدمة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك - يقول حضرة الشيخ المحترم عود أبو النصر بك إنه ما دام طلب التصديق على المحضر لا يزال مبرورا على حضراتكم وما دام معالي وزير المالية رأى أن المبدأ يجب أن يصح من الوجبة القانونية فيجب لذلك إرجاء التصديق على المحضر إلى ما بعد استقرار الرأي في هذا البحث . ولي ملاحظة هي أن ما حصل في الجلسة الماضية هو أن المجلس أصدر قرارا فلا يمكن المبدل عنه إلا بالطريقة التي فصلها القانون .

كلان يجب على حضرة الشيخ المحترم الذي يطلب إلى المجلس أن يدل عن رأيه الذي قضى بعدم إثبات التعليق على السؤال أن يقدم اقتراح ليؤيده فيه عشرة من حضرات الأعضاء فلما وافق المجلس على هذا الاقتراح استقل إلى مناقشة الموضوع لكن المجلس قد انتهى بإصدار قراره بعدم إثبات التعليق وليس في المحضر ما يمنع التصديق عليه . أما مسألة المبدأ فهي مسألة قانونية يصح أن تعرض على اللجنة المختصة لبحثها ولتباح ما يتقرر لئلا يثار في المستقبل .

مقدمة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - إن تصديق المجلس على المحضر اليوم يسجل سابقة قد يتبين بعد بحث المبدأ أنها غير قانونية . أما إرجاء التصديق إلى ما بعد استقرار الرأي إلى المبدأ فهي لكل من حضرات الأعضاء مقدما من الوقت يقدم فيه إلى المجلس بالطريقة التي رباحا تتفق مع القانون فيكون هناك توافق بين عمل المجلس وبين ما يتقرر في ذلك المبدأ القانوني . وليس يضار أن يقرر المجلس شيئا يرى أنه يتفق مع المبدأ القانوني

(ثالثاً) أن مواشى كثيرة يؤتى بها من الأرياف وتبج سراً دون أن تمر على المذبح الرسمي وأنها غير صالح للأكل وتباع للجمهور .

ومع الأسف فإن الحرية المذكورة عززت مقلاتها بنص التقارير الرسمية تحت عنوان " قسم أهل الاسكندرية " .

ولو أن الصحيفات التي أجريتها بهذا الصدد أكدت لى أن التقارير التي نشرت في الرغوم مبالغ فيها جداً كما كان واقعاً من المنازعات النيفة بين أعضاء المجلس البلدى ومع كونى أتى بأن الحالة الصحية في الاسكندرية هي على غاية ما يلزم في الوقت الحاضر من كافة الأوجه إلا أن نشر مقالات الرغوم بالصفة المتهمة عنها أزعجت كثيراً أهل الاسكندرية ولا يصح أن تقوم هذه الصفة المضرة في صالح للمدينة بالنسبة للنقاشات القيمة التي أحرف أنها مستمرة بين أعضاء البلدية من عهد ضوئى بهذا المجلس .

فهذا يرى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ضرورة وضع حد لها وأن يفيدنا عن حقيقة ما جاء في المقالات البادى ذكرها اطعنانا القواطر .

جريس زافارى

حضرة صاحب الامور : اسماعيل صديق باشا (وزير الداخلية) - إن مصانع الثلج منتشرة من المجلات التي يجب الترخيص بها والتفتيش عليها بعد إنشائها وجميعها تستورد ما يلزمها من الماء من الشركة التي تمدنى للمدينة بالماء للغط والشرب والذي يجرى عليه العمل الآن هو التدقيق كثيراً قبل الترخيص لهذه المجلات والتفتيش عليها وتحليل الماء الذى يستعمل فيها من وقت لآخر . وقد حدث أن وقع خطأ في تركيب ماسورة بمصنع ثلج ولكن هذا الخطأ أصغر في حياته .

أما الحضر والقواكه فإن الإدارة الصحية تراقب بيعها وإعدام الفاسد منها وكذلك المواشى فإن قسم الطب البيطرى ساهر على مراقبة ما يذبح خلسة أو يدخل للمدينة من اللحم المذبح خارجياً ويصادر فوراً ما يجب مصادره وتحرقه وفقاً للقوانين الحاضرة اللازمة .

ورأى من الإحصاءات للتقليل على هذا ما يمكن أن أطلع عليه حضرة العضو المحترم إذا ما أراد بعد الجلسة .

مقرر الخ : المحرم جريس زافارى باشا - إن إجابة حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية فيما قسم الطب البيطرى ساهر على مراقبة ما يذبح خلسة أو يدخل للمدينة من اللحم المذبح خارجياً ويصادر فوراً ما يجب مصادره وتحرقه وفقاً للقوانين الحاضرة اللازمة .

الرئيس - لا يجوز التقليل على الإجابة .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحرم جريس زافارى باشا عن أعمار منقذات السكة الحديدية - تابعه لنياب الوزير

الرئيس - أرجو السؤال لنياب حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات .

في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المائى الأبعية) لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاشرف بأن أودع من هذا مشروع القانون وقرر لجنة المالية وعضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بوقركم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٢١ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٥ أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحرم جريس زافارى باشا عن حقيقة ما تشتره بريدة الرغوم بالاسكندرية من المجلات المتعة بالصحة العامة - الإجابة عليه

على السؤال المذكور وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

مع هذا سؤال مرفوع إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أرجو مرضه على دونه التكرم بالإرد عليه .

وتفضلوا بقبول أوفى الاحترام

الاسكندرية في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢

جريس زافارى

سؤال

إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

نشرت أخيراً مقالات متواليقة جريدة الرغوم التي تظهر في الاسكندرية من مقتضاها :

(أولاً) أنه يوجد عيوب جوهرية في مصانع الثلج وأن الأنايب التي توصل إليها إلى هذه المصانع تتحرق في بعض الجهات الجارية العمومية ويحصل جفاف ثلوث الماء إذا حصل أقل خدش في هذه الأنايب وتعرض الصحة العمومية لأخطار عظيمة الأخطار .

(ثانياً) أن كيات هائلة من الحضر والقواكه أصابها التلف والفساد تباع جهاراً في أنحاء المدينة بدون اعتراض من الإدارة البلدية وتعرض الأهالي للأمراض البغية الفتالة .

وإني أقت نظردولة الوزير إلى أن هناك شركة ألمانية قامة ببناء جسر بناها على مساحة بضعة أمصار من المستشفى ولا يتقدم رجال هذه الشركة بين وقت وآخر في استئجارهم وجود مستشفى على هذه الصورة في الوقت الذي توجد فيه الحاجة إلى ما هو أقل منه أهمية .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

المخلص
على فهمي

تحريراً في ١٢ مارس سنة ١٩٣٢

مقبرة صاحب الدوحة مساهم صرفي باشا (وزير الداخلية) - لقد فكرت الحكومة في توسيع وتجديد مباني مستشفى بناها وأعدت فلا المشروع انماض بذلك وضعت تصميمات أبنيتها وأدرجت ضمن اقتراحات ميزانية مصلحة الصحة العمومية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الاعتقاد اللازم لوضع المشروع موضع التنفيذ غير أنه نظراً لاستناد الضائقة المالية الحالية قد أرجئه القيام بهذا المشروع إلى فرصة أخرى والحكومة تأمل أن يكون ذلك قريباً . وهي لاستصوب قتل المستشفى إلى مبنى للمدرسة الابتدائية الجوار له لأنه لم يعد لهذا الغرض وقد يتكلف تحويله إلى مستشفى أكثر مما يلزم لتجديد المستشفى الحالي وتوسيعه .

هذا وسياسة الحكومة أساسها توفير دور للمعالجة لكل سكان القطر حتى يكون العلاج في متناول الرفي والحضرى على السواء مع مراعاة إنشاء هذه الدور أولاً في البلاد المحرومة منها ثم في الجهات التي هي أكثر حاجة إليها بسبب صلتها عن المستشفيات أو نحو ذلك .

مقبرة الشيخ المقرم على فهمي باشا - إني أعيد بيان دولة وزير الداخلية بشري لأحالي خمس مديريات ...

مقبرة الشيخ المقرم عبد الكريم باشا - إذا لم يكن هناك استيضاح فلا يصح التعليق .

مقبرة الشيخ المقرم على فهمي باشا - ماذا قصد ؟

الرئيس - إذا أردت الشكر لك ذلك ولكن لا يصح التعليق على الإجابة .

مقبرة الشيخ المقرم على فهمي باشا - أريد أن أقدم شكري لدولة الوزير على إجابته وأسأله هذه البشرية لأعمال البلاد .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المقرم الجواه عبد الحيد فريد باشا عن إيجاد سيارات كثيرة ومرصعة في خط الدار البيضاء رقم ١٣ - الإجابة عليه .

على السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال الآن إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية للإجابة عليه في الجلسة التي تتحدد .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

ج - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المقرم على فهمي باشا عن حالة مستشفى - الإجابة عليه

نص السؤال المذكور .

سؤال

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال الآن إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية :

تم إنشاء مستشفى بناها الأمير سنة ١٨٩٩ على طراز للمستشفيات النقية من حجرات صغيرة وطراقات خفيفة - والقسم المعدل العمليات والنيار لا يتوافر فيه شيء من الاشتراطات الصحية .

لا يسع هذا المستشفى أكثر من تحسين سريع مع أنه في خطة مركزية في الوجه البحري بين مديريات الغربية والقليوبية والمنوفية والقناوية والشرقية وإلى إليه مرضى من مراكزها بطوخ ونفوسا وشبين الكوم ومنوفيت وغمرهنا القمم - وكما ظهرت حاجة لتوسيع طاقم المستشفى ليلجا لعمل أكثر خشية جفارة في فناء المستشفى وتصل فيها دورات مياه مرفقة بخلاف الشروط الصحية في مستشفى يجب أن يكون نموذجاً للشروط الصحية .

وقد كانت في المستشفى غرفة وضمت فيها ما كيفة لتوليد نور الإضاءة فلما استغنى عنها أضيفت إلى عدد غرف المرضى - وحل الرزم من هذه الإضافات يستعمل الطبيب المقيم (الفرجاني) غرفته الخاصة به النوم والأكل وما ولا توجد برفقة دورة مياه خاصة مما يضطره إلى مشاركة المرضى في دورة المياه العامة .

وفوق هذا كله رأينا جانباً في وسط المستشفى مستنداً إلى أشغال خفية تهدمه إذ هو آيل في حالته الزاخرة إلى السقوط - وما يزيدنا أسفا إزاء هذا المنظر أننا شاهدنا إلى جوار هذا المستشفى سراي جديدة نفقة لمصلحة للمساكن ومباني غاية في الإبداع للمدرسة ابتدائية وكلها لم تسكا لأن .

وقد شاعنا أن أبنية تمام لمستشفيات مركزية وغربية في بعض مديريات الوجهين القبلي والبحري ولكن الخط لم يسعد مديرية القليوبية شيء من هذا كله فيما مع أنها أوسع من غيرها لذلك وهي بصفة خاصة أوسع إليه استنفيد من شين الكوم المنزلة بعيداً عن المدن الأخرى .

فهل يمكن - مع الحاجة القصوى المستبعدة إلى المستشفى - أخذ مباني المدرسة لتستفي وإيراء ما تقتضيه الحال من تعديلات بسيطة فيها لإتمام ما يلزم المستشفى تنمياً مع النظام والاشتراطات الصحية الحديثة - وحل بناء خاص للمدرسة إذ حاجة المستشفى إلى البناء الأخير بعد تبدله أشد وأكثر أهمية من حاجة المدرسة إليه (إذا امترض الاقتراح ما عهد أن يقال من أن الحالة المالية لا تسمح الآن بذلك) ؟

وهلا تذكر الوزارة - إن تملز تحقيق هذا الرأي - في إنشاء مستشفى عصري حديث على وجه السرعة خدمة لأحالي خمس مديريات وخدمة للإنسانية ؟

حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

أرجو أن تتفضلوا بالإجابة على سؤال هذا في الجلسة التي نجمعونها دولكم :

سيارات الأوتوموبيل رقم ١٣ تحر في وسط راق ومزدحم بالسكان من الجزيرة ومنزل الروضة والمثيرة والمبتدیان والسيدة ومع ذلك فهي رديئة لا تصلح إلا لخطوط الأرياف وضيقة حتى يضطر الركاب إلى الوقوف في الطريق زمنا طويلا حتى يتمكنوا من الركوب . وتعمل دائما معددا من الركاب أكبر من العدد المقرر لها ويضطرون إلى الوقوف بحالة صعبة ومضرة بالصحة العامة .

ألم يكن الوقت لراحة سكان تلك الاحياء وإيجاد سيارات في تلك الخطوط الذي لا يوجد فيه زحام أكبر حجما وأوفر راحة كما هو حاصل في جميع أنحاء القاهرة تقريبا .

وتفضلوا بدوكم بقبول تائق الاحترام ما

عبد الحميد فريد

٢١ مارس سنة ١٩٣٢

عضو مجلس الشيوخ

محضر صواب امرونا مساهل صرفي باشا (وزير المالية) - سئني الحكومة بطلب حضرة الشيخ المحرم .

٥ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المالية من حضرة الشيخ المحرم حسن صبري بك من الأسباب التي دعت حضرة محود غالب بك رئيس محكمة جنايات مصر التي من القدر قضية القتال - الإجابة عليه

على السؤال المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفق بهذا صسورة من سؤال موجه لحضرة صاحب المال وزير المالية رجاء أن يتفضل بالإجابة عليه في الجلسة التي نجمع .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

حسن صبري

٢١ ذي القعدة سنة ١٣٥٠

العضو مجلس الشيوخ

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

محضر صاحب المال وزير المالية

أرجو أن تتفضلوا بالإجابة في الجلسة التي نجمع على ما يأتي :

تخل حضرة صاحب العزة المستشار محود غالب بك رئيس محكمة جنايات القاهرة عن نظر القضية للمروفة "بقضية القتال" بعد أن سارت المحكمة في سماعها أياها فهل يتفضلون ببيان الأسباب التي حلت هذا الرئيس على أن يتنق عن رداة هذه المحكمة في مثل هذه الحال .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

حسن صبري

٢١ ذي القعدة سنة ١٣٥٠

العضو مجلس الشيوخ

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

محضر صواب المال على ماهر باشا (وزير المالية) - يسئني أيا السادة أن أرفق بشكر حضرة الزميل المحرم لإذعيا لي فرصة الإجابة على سؤاله لأملن من فوق هذا المنبر كما أعلت في مجلس النواب أن استغلال القضاء مصون وحريته مكفولة وأن القضاء في قلوبنا كل احترام وتقدير . وله على الجميع واجب الطاعة . وأعلن أن ليس لوزارة المالية صلة بأمور القضاء إلا في حدود القانون .

فهذه محاكم الجنائيات تنفقد في جميع أنحاء القطر وقد فصلت أخيرا في حوادث الاسكندرية والمنصورة وبني سويف وفصلت من قبل في حوادث مصر وبور سعيد وبجيس ولم يسع بأن أحدا تعرض لما لي كانت أعمالها على التقدير وكانت أحكامها موضع الاحترام .

وهذه محكمة جنايات مصر فصلت في كثير من القضايا منها قضية الخطايات والفتنة وما كان لكائن من كان أن يقابل أحكامها بغير الطاعة والاحترام .

بل هذه قضية القتال التي تحي من نظرها حضرة صاحب العزة محود غالب بك المستشار فانه أكد لي أن أسباب تهمه تتعلق كلها بأمور حدثت بالجلسات أثناء نظر القضية ووجد أنها تكون في مجموعها أسبابا بورت عند ذلك التصرف الذي حصل .

كما أكد لي أنه يعلم مقدار احترام وزارة المالية للقضاء وبغيره على حفظ كرامته وصيانة استقلاله وأنه لم يحصل أى اشتداد على القضاء وأن كل ما أشيع من محاولة البث باستقلال القضاء والاحتلال عليه لا أساس له من الصحة ولا ظل فيه من الحقيقة .

كنت أود أن أكتفي بهذا البيان الذي سبق أن أعلته في مجلس النواب ذلك البيان الذي جلا الحقيقة وبعد الأوامر والذي صارخني بما فيه حضرات المستشارين أصحاب الشأن لكن ماورد مل لسان بعض حضرات المحامين بعد إعلان البيان في مجلس النواب من رديتهم في إعلان أسباب التضييعون إلى أن أصارحكم بأني أكثر منهم رغبة في ذلك وأنه بمجرد علمي بجادة التضييع وأنا أشيع حولا وضعت هذه المسألة موضع عنايتي وراحتي وركزت على التفتيش الفارضي اثنين وجه الحق فيها . وقد ظهرت تلك الحقيقة لي بمجرد مقابلي لحضرات المستشارين فقد ناقشتم طويلا فوجدت أن أسباب التضييع يصح أن توصف بأنها داخلية نشأت بين جدران المحكمة وبين القضاة بالأسر في الصوري وليس لأحد من غير هؤلاء علاقة بها وهي بعيدة كل البعد عن كل ما قيل وما نشر عنها .

لكني أردت أن لا أكتفي بكلمة أصحاب الشأن في هذا الموضوع بل أردت تجلية الحقيقة واستفادة من طمأنينة البرلمان والرأي العام أن أبحث من هيئة قية قضائية عليا أقدم إليها ويتقدم إليها خبري شديد ببحث الموضوع من جميع نواحيه بما في ذلك ما صرح به حضرات المحامين الذين هم أموان القضاء وأكثرم انتصافا به ولعل كلمة القانون في ذلك كله .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة الاقتراحات المذكورة إلى لجنة الاقتراحات والمراجعين .

٧ - اقتراح

بموجب قانون مقدم من حضرة الشيخ المكرم المكرم مرس محمد افسدي بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٢١ بإنشاء محكمة قضائية وإحالة إلى لجنة الاقتراحات والمراجعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكورة إلى لجنة الاقتراحات ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى لجنة الاقتراحات .

(انصرف حضرة صاحب السال على ماهر باشا وزير الحفانية وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية) .

٨ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب خاص بإعداد الحسابات الخاصة بالأموال العامة والديون الخيرية الخيرية الخيرية لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية - بقرينة الأرفاق - بإقرار مشروع القانون

(المرور حضرة الشيخ المكرم عبد الرحمن ومنا باشا) .

الرئيس - ورد كتاب من وزارة الأوقاف يشهد حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد دبدب التظيف النعمان وزير الأوقاف والمجاهدين العلمية الاممية وحضرة دكتور افسدي مدير ادارة الحسابات والمستعدين في ضوء ابداء عند نظر من مرس د. التظيف .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

بمعية نظر مجلس الشيوخ في تدريبات الأوقاف عن مشروع القانون الخاص بإعداد الحسابات الخاصة بالأموال العامة والديون الخيرية الخيرية الخيرية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بقرينة الأرفاق - بإقرار مشروع القانون المذكور .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

وزير الأوقاف

أحمد علي

٢ أبريل سنة ١٩٣٢

والحقيقة التي يمكن أن يحق الفكر إليها حسب نظامنا القضائي هي محكمة القضاء والإبرام لكن بمراجعة قانون إنشاء هذه المحكمة لم نجد نصا ينص على إشراكها على أمور القضاء ، وسمح لي بالتقدم إليها باعتبارها هيئة قضائية تحت مسمى الموضوع وتحت الحقيقة فيه لخدمة القانون ورأيت إذ أن قبول محكمة القضاء النظر في مثل هذا الطلب مستحسن فيه .

أمام ذلك دعوت بعض كبار رجال القانون في الدولة لأتأمل معهم في هذه الوسيلة القانونية التي يمكن بها أن يجري هذا البحث بمعرفة محكمة القضاء والإبرام المتعلقة بجهة جمعية صومالية لحصل خلاف في الرأي ووجهت الأغلبية ما رأيته من الشك وما كان لي والأمر كذلك أن أعرض وزارة الحفانية في هذه الظروف لتقديم طلب قد يقر فيه بعدم الاختصاص .

وقد عرضت طبعهم أيضا ورغبت في أن أقدم إلى البرلمان بقرار يخرج وزارة الحفانية أن تعرض على الجمعية الصومالية محكمة القضاء والإبرام المسائل العامة التي تهم القضاء ضمن فكرة الحل لخدمة القانون أو تخريفها مبادئه .

يمكن أن تسير عليها الإدارة القضائية في البلاد .

وأرجو أن نفيق إلى حل تشريعي ملائم في المستقبل القريب .

كانت أمتني أيا السادة أن ، من الحقيقة من تلك الحقيقة القضائية العليا مؤثرة لما أعطته الآن في مجلسكم المحرق ولما حل بيني وبين هذه الأمانة اضطرت إلى الاكتفاء بهذه البيان الذي أقره غالب بك .

بمسلك بركات في معالجة المسألة الثانية وهي مسألة تشكيل محكمة الجنابات بدعي غالب بك ونفرا لما ظهر من أن أسباب التنحي ترتبط بأمر حصلت بالمجلس رأيت تشكل البائرة على أساس إصدار صفة جديدة وجو هادئ تنزل نهما القضية .

وأرجو أن يكون الحل الذي تم من حيث تشكيل البائرة بدعي غالب بك والجناب رئيس نيابة جديد وترك أمر توزيع القضايا لنوازل الجنابات الثلاث مما يقر المبدأ ويحقق الامتثال للناس جميعا آمال الله أن يوفقنا لما فيه نصرة الحق وإعلاء كلمة القضاء .

(تصفيق) .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) .

٩ - اقتراحات

ثلاثة اقتراحات مقدمة من حضرة الشيخ المكرم عبد الكريم أحمد يوسف عليا افسدي

الأول - اقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة

الثاني - اقتراح بنظام سيطرة لورمول إلى علاج جميع قضاء من داء إدمان المخدرات

الثالث - اقتراح بأمس جهات وشخص ما هو مؤهل منها لشكل المواد

المخدرة - إحالة هذه الاقتراحات الثلاثة إلى لجنة الاقتراحات والمراجعين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات ؟

(موافقة) .

مادة ٢ - تعتمد قسوة زيادة الإيرادات على المصروفات بإشاعة مبلغ ١٨,٣٩٤ جنيا (سنة واللائين ألفا وأربعمائة وعشرين جنيا مصريا) إلى إيرادات ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية .

مادة ٣ - مل وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف بالمرحلة الزمنية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتدء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي:

عدد الأصوات التي أعطيت ٦٨ صوتا

الأغلبية المطلقة ٣٥

للموافقين ٦٦ صوتا (١)

ضد الموافقين صوتان (٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(حضر حضرة صاحب القضيّة الشيخ محمد عبد الطيف اللحام وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية وحضرة محمد قنديل أغندى مدير إدارة الحسابات بها) .
على تقرير اللجنة (رابع الملحق رقم ١٩) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاستئصال لى ثلاثة مشروع القانون ؟
(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهنا تصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صلتها عليه وأصدناه :

مادة ١ - تعتمد إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٣١٩,٨٨٢ جنيا (ثلاثة وتسعة عشر ألفا ومائة واثنين وعشرين جنيا مصريا) ، ومصروفاتها بمبلغ ٢٨٣,٤٦٤ جنيا (مائتين وثلاثة وعشرين ألفا وأربعمائة وأربعة وستين جنيا مصريا) على حسب الجدولين المرفقين رقم ١ و ٢

(١) إبراهيم راتب بك - إبراهيم وجيه باشا - أبو زيد طنطاوى بك - أحمد السنبارى بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد ذوالفقار باشا - الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - أحمد زور باشا - أحمد طه باشا - أحمد مرغان باشا - أحمد بل باشا - الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك - أحمد نجيب براهيم بك - ادمار نصيرى بك - الدكتور أحمد يوسف طه امدى - اسماعيل سرى باشا - إلياس عرض بك - أمين حسين يوسف أغندى - أمين سالى باشا - أمين نال باشا -

بولس حه باشا -

جريس زقارى باشا -

حامى أحرم أغندى - حسن رشوان حادى بك - حسن حميد باشا - حسن على جازى بك - حسن ظفر باشا - حسين واصف باشا - الشيخ حسين وال - الدكتور زكى غدار الجزيرى امدى -

شفيع سيد الله حلاطه امدى -

مالح حق باشا -

طلحان سيد احمد بك -

الشيخ عبد القادر ماس بدران - عبد الحليم البريك - السيد عبد الحيد الكرى - عبد الرحمن وندا باشا - عبد العزيز البسيوى بك - عبد الله حركه بك - الشيخ عبد الحيد مسلم - القراء عبد الحيد فردي باشا - القراء على أحمد باشا -

اللى فهمى باشا -

كامل جريس تولا بك -

عبد أبو الصرदार امدى - عبد أحمد حيد باشا - عبد توفيق ميا بك - عبد شيرت وادى بك - القراء عبد صادق يحيى باشا - الدكتور عبد طاهر بك - عبد ضحى بك - عبد فهمى باشا - عبد فهمى الشاذلى باشا - عبد مصطفى جبره بك - عبد شبل باشا - عبد منصور امدى - عبد جبر شكري بك - محمود أبو الصريك - محمود اسماعيل آيات بك - الدكتور محمود عبد الوهاب بك - القراء محمود عزى باشا - الدكتور مرسى محمود أغندى - مصطفى رشيد بك -

نخلة الطيلى باشا -

يوسف ضاوى باشا - يحيى إبراهيم باشا -

(٢) حسن مرسى بك -

عبد محمود بك -

مادة وحيدة

ووفقى على معاهدة التوفيق المقودة بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الموقعة عليها واشنطن في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ والمعلقة بهذا القانون .

فأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معدوبى...

قصة الشيخ المرحوم عبد الله سمك بك - أوجو حضرة المقرر أن بين ما إننا كانت لجنة الخارجية قد اطاعت على نص المباحة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية الذى وافقت عليه حكومة الولايات المتحدة . لأن الحكومة المصرية قدمت إلى البرلمان النص العربى وبمنا مقارنة النصين بمضما ببعض .

المقرر - لم تجد لجنة الخارجية في ملف الموضوع إلا النص العربى وهو مترجم بمعرفة وزارة الخارجية المصرية ونحن لا شك نتق ترجمتها .

الرئيس - إن وزارة الخارجية لا بد أن تكون قد راعت اللغة في الترجمة .

قصة صاحب العالى جبر الله سمك بك (وزير الخارجية) - إن النص العربى المرفوض على حضراتكم هو الذى تم الاتفاق عليه بين الحكومتين .

قصة الشيخ المرحوم عباس عرصه بك - يجب أن تتضمن المباحة النصين العربى والفرنسى .

قصة الشيخ المرحوم جبر الله سمك بك - إن ترجمة المباحة مقدمة من وزارة الخارجية والمرفوض أنها صحيحة ولا يمكن أن نعتبرها غير ذلك .

قصة الشيخ المرحوم عبد الله سمك بك - لا أزال أرى أنه يجب أن يتضمن مشروع المباحة النصين العربى والفرنسى ليتمس مفارقتها بمضما ببعض .

ول سؤال آخر أوجهه لحضرة المقرر - وهو هل هذه المباحة التى وقع عليها مندوبى حكومة الولايات المتحدة والحكومة المصرية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ وافقت عليها حكومة الولايات المتحدة وبرلمانها ؟

قصة الشيخ المرحوم عباس عرصه بك - ليس لدينا مانع من التصديق على هذه المباحة بدون انتظار تصديق حكومة الولايات المتحدة عليها .

قصة الشيخ المرحوم عبد الله سمك بك - فصلت من سؤال أف أعرف هل حكومة الولايات المتحدة وبرلمانها صدقا على هذه المباحة أو لم يصدق عليها ؟

وفت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساء وأجابت في الساعة السادسة والدقيقة الخمسين مساء .

(حضر حضرة صاحب المجلس عبد الفتاح عيسى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة أحمد على باشا وزير الأوقاف) .

٩ - مشروع

القانون الخاص بمعاودة التوفيق بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية - تقرير لجنة الخارجية - المرفوض مشروع القانون .

(المقرر سفره الشيخ المرحوم إبراهيم داب بك) .

المقرر - لست من الذين يقولون بوجوب ثلاثة تقارير الخائب في المجلس لأنى أرى في ذلك ضياع الوقت خصوصا وأن التقارير ترفع علينا قبل الجلسة بوقت كاف للاطلاع عليها . غير أنى أسمع المجلس في ثلاثة هذا التقرير بصيغة خاصة لأن لجنة الخارجية عند منبها معاجلتى التوفيق والتحكم تعرضت لبحث دستورى أريد أن يشترك المجلس معنا في إقرار النتيجة التى وصلت إليها .

تعلون حضراتكم أن حابين للمعادنين عرضنا على مجلس النواب السابق وأقرها . غير أن الحكومة رأت أن تعرضها من جديد على المجلس السابق لرى هل يتفقد المجلس المحال بقرار المجلس السابق أولا . بله مجلس النواب المحال وأقر ما عمله المجلس السابق .

هذه مقفمة للتقرير الذى أشراف الآن بتلاوة على حضراتكم .

على التقرير (يراجع الملحق رقم ٢٠) .

الرئيس - إننا واقفم حضراتكم على وجهة نظر لجنة الخارجية فبطل مشروع القانون .

(موافقة) .

المقرر - وردت في مقفمة مشروع القانون عبارة .

"تقرر جلستا الشيخ والنواب" فأرجو وضع عبارة "تقرر مجلس الشيخ ومجلس النواب" بدلا منها .

الرئيس - هل موافقون حضراتكم على إجراء هذا التصحيح ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مقرر الشيخ المحترم عباس عومريه بك - لم يصدق عليه بعد .

المقرر - ودعا على مؤال حضرة الشيخ المحترم عبد الله محييه بك الذي قصد به معرفة ما إذا كانت لجنة الخارجية قد اطلعت على النص الأجنبي للمادة . أقول إن نص الإنجليز لهذه المادة مرافق لنص التماس بالموضوع والموجود في لجنة الخارجية مجلس النواب فإذا أراد حضرة الشيخ المحترم الاطلاع عليه فهو تحت تصرفه .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بإنشاء الاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بأجاء الحاضرين وعددهم ١٦٦^(١)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

١٠ - مشروع

القانون الخاص بمصادرة التملك بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة - تقرير لجنة الخارجية (٢) - قرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم ابراهيم طالب بك) .

المقرر - معروض الآن على حضراتكم مشروع القانون الخاص بمصادرة التملك بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة ولا محل لإعادة ثلاثة نتيجة البحث المندرج الذي قامت به اللجنة ووافقت عليه حضراتكم عند التفرع في مصادرة التملك وذلك ما كنى بثلاثة تقرير لجنة الخارجية السابقة عن المشروع .

مقرر الشيخ المحترم عبد العزيز سليم - لقد وزع علينا التقرير واطلعت عليه فلا عمل لتلاوة الآن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بثلاثة مشروع القانون ؟
(موافقة) .

المقرر - وردت أيضا في مقدمة مشروع هذا القانون عبارة " قرر مجلس الشيوخ والنواب " فارجو وضع عبارة " قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب " بدلا منها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إبداله هذا التصحيح ؟
(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة

ووفق على مصادرة التملك المفوضة بين الملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الواقع عليها براشجنجتون في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ والمتعلقة بهذا القانون .
وأمر بأن يصح هذا القانون بتأتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
معدومري ...

(١) ابراهيم راتب بك - أوز دغاغلي بك - أحمد السباوي بك - الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين - أحمد ذوالفقار باشا - أحمد زير باشا - أحمد طه باشا - أحمد مرغان باشا - أحمد علي باشا - أحمد فهمي الرشيد بك - أحمد نجيب براده بك - الدكتور أحمد يوسف حليمه افندي - اجاجيل سري باشا - عباس عومريه بك - أمين حسين يوسف افندي - أمين سامي باشا - أمين خليل باشا - جرجس زقايري باشا .

حليم تاسوم افندي - حسن وشوان حاضي بك - حسن سيد باشا - حسن صهي بك - حسن علي جازي بك - حسن ظلم باشا - حسين واصف باشا - الشيخ حسين والي - شفيق سيد الله حلاوي افندي - صالح حق باشا - سلطان سيد احمد سالم بك .

تشيخ عبد الباقى طاهر ديان - عبد الحليم البيل بك - السيد عبد الحليم الكوي - عبد الرحمن رضا باشا - عبد العزيز الجيبيون بك - عبد العزيز سيف الصربك - عبد الفتاح يحي باشا - عبد الله محييه بك - الشيخ عبد الحليم سليم - اللواء عبد الحليم فريد باشا - اللواء علي أحمد باشا - فؤاد فهمي باشا .

كامل برجس تكلان بك - عبد أبو النصر قنار افندي - عبد أحمد عيود باشا - عبد توفيق حيا بك - عبد خيوت وامني بك - اللواء عبد صادق يحي باشا - الدكتور عبد طاهر بك - عبد خيوت بك - عبد حسن بك - عبد فهمي باشا - عبد فهمي فاضولي باشا - عبد محمد بك - عبد مصطفى بك - عبد خليل باشا - عبد منصور افندي - عبد نجيب شكري بك - محمود أبو النصر بك - محمود اسماعيل أباه بك - الدكتور محمود عبد الرعاب بك - اللواء محمود عزى باشا - مرسى محمود افندي - مصطفى رشيد بك :
مظبوط يامري ضيه بك - يوسف قطاري باشا - يحي ابراهيم باشا .

على الإجابة عن سؤاله الذي وجهه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وأجلب عنه في الجلسة السابقة . وقرّر المجلس عدم إثبات ذلك التعليق في محضر الجلسة . على أن وضع مشروع اللائحة الداخلية يمكن المجلس من تحديد الحق الذي يُمنّول للأعضاء في التعليق على الإجابة عن أسئلتهم التي يوجهونها للوزراء فأرجو أن يسرع المكتب في تقديم مشروع اللائحة الداخلية .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والذقيقة العشرين مساءً على أن يعود المجلس للاستعداد يوم الاثنين ٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ (١١ أبريل سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة مساءً ٩

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بإنهاء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة بإجماع الحاضرين ومدد ٦٣ (١١) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون بالإجماع .

فقرة الشيخ الخرمي مقرب ياروي عليه بك - سبق أن قرر المجلس الموقر تكليف هيئة المكتب بوضع مشروع اللائحة الداخلية ودغم مضى مدة طويلة لم يقدم هذا المشروع . وقد أُنيت اليوم مسألة كانت محل بحث طويل وهي حق المنصوف في التعليق على الأسئلة التي توجه إلى الوزراء . وجرى العادة فيما سبق أن يعلق كل عضو على إجابة الوزير ولم يخالض المجلس في ذلك إلا عند ما أراد حضرة الشيخ الخرمي حسن صبري بك التعليق

(١١) إبراهيم راتب بك . أبو زيد طهاري بك . أحمد السباوي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد زير باشا . أحمد طهيت باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب باده بك . الدكتور أحمد يوسف عليه آفته . اسماعيل مري باشا . الأس عوض بك . أمين حسين يوسف آفته . أمين سامي باشا . أمين نال باشا .

بريس زاتيري باشا .

سام تاحرم آفته . حسن رشوان حادي بك . حسن سيد باشا . حسن صبري بك . حسن علي جازي بك . حسن مظلوم باشا . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والي .

شفيق سعد الله صلاح آفته .

صالح حلي باشا .

طهطا سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد القاي حامي بدوان . عبد الحلي الحلي بك . السيد عبد الحيد الكري . عبد الرحمن ومنا باشا . عبد العزيز قسيوني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الله سيكه بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا .

علي فهمي باشا .

كامل جريس تكتلا بك .

عبد أمير النصر الفاروق آفته . عبد أحمد عيود باشا . عبد توفيق مهنا بك . عبد خيرت وأمني بك . القراء عبد صادق يحيى باشا . الدكتور محمد طاهر بك . عبد حبيب بك . عبد حمي بك . عبد فهمي باشا . عبد فهمي القاضوي باشا . عبد محمود بك . عبد مصطفى مجردي بك . عبد قنيل باشا . عبد منصور آفته . عبد نجيب شكرى بك . محمود أمير النصر بك . محمود اسماعيل أباه بك . الدكتور محمود عبد الغراب بك . القراء محمود مزي باشا . الدكتور مرسى محمود آفته . مصطفى رشيد بك . مقرب ياروي عليه بك . يوسف طهاري باشا . يحيى إبراهيم باشا .

محضر الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ الموافق ١١ أبريل سنة ١٩٣٢

ملخص

أ - أسئلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السيادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم جريس زقاني بشأن أخطار من قاعات السكة الحديدية - الإجابة عليه .

تصرح حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الوزراء عن موضوع التعلق على الإجابة على الأسئلة .
إحالة الموضوع إلى لجنة المخاتبة .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السيادة وزير المالية وهوذا الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم كامل تكلبات من زيادة ضريبة بنسب الأطنان في منطقة نجع حسدى - الإجابة عليه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السيادة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الشيخ أحمد السيد إبراهيم زير من زيادة الضرائب على بنسب البضائع والوسائل بدرجة الحجرة - الإجابة عليه .

٩ - مشروع قانون الوارد من مجلس النواب الخامس بفتح أمكنين إسماعيل في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية - فرع ٢ معلنة لرى - باب ٣ أعمال جديدة) أولاً بفتح ٨٤٠١ جنيه خمسة قرش من الحكومة لترك سكة حديد الحجاز من التفتت المتبعة التي قامت بها الشركة بـ على طلب وزارة الأشغال العمومية عن الفقة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ ولانتهما بفتح ١٩٤٣ جنيهاً قيمة المبالغ المتبعة من تفتت التفتت المتبعة من المدة تسباً .

تقرير لجنة المالية .
قرار مشروع قانون .
٢٢ رقم

١٠ - طلب رفع الحصة البرلمانية من حصة الشيخ المحترم حسن علي جازيه بك البير في إيرادات البصرة رقم ١٤٥٠ سنة ٥٥ عشية غلطة .

تقرير لجنة المخاتبة .
موافقة المجلس على تقرير اللجنة برفع الحصة .
٢٣ رقم

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - استقالة حضرة الشيخ المحترم جريس حاد بشأن من لجنة الأشغال وأصول حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم البيل بك عليه .

٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أمكنين أرض في مدينة بريد عواد بن مخضف للذوي قرار بغيره بفتح أمكنين وأحيات الراس الصالح في تلك المدينة - إحالة إلى لجنة المالية .

٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أمكنين إسماعيل بفتح ٣٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لاستبدال الاختيار بالاشتات - إحالة إلى لجنة المالية .

٦ - مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وارد من مجلس النواب عن مصروفات أنعام "خصومات ومشتريات ودواجن بطايع الملك" "مجلس الوزراء" و "مكتب المستشارين الماليين والقضائيين" - إحالة إلى لجنة المالية لإحالة كل ما يرد في المستقبل من مشروع الميزانية إلى اللجنة المذكورة مباشرة بدون انتظار أخذ قرار من المجلس .

٧ - رسائل :

(١) رسالة من وزارة الأشغال العمومية حاملة بشكري محمد أرفقهم وبعد المأدب شيف من ناحية الشركة مركز البشوي عن معجبا من رى أطلانها من جهة أخرى .

(ب) رسالة من وزارة الأوقاف عن الرتبة رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٢ للفتة من حدائق حرة بفتح من عدم قيام وزارة الأوقاف بإصلاح ودوات مياه صاحب تيريه .

(ج) رسالة من وزارة المواصلات عن الرتبة رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٢ من وجه كامل وأكثرين بشأن إنشاء طريق قوامي من تافق البنية والفتح عبد الله بالمرط وثانية من جهة غلطة وأكثرين بشأن إنشاء سكة حديد بين منيا قنص وشيف - تفتت وزارة المواصلات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - ورد من حضرة صاحب المصالح وزير الحفائية كتاب بتصحيح كلامه الذى ورد في محضر الجلسة الماضية هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأنت أعز دولتك أنه بالجلسة المنعقدة في يوم الاثنين الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ أثناء المناقشة في ملاحظة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك على ما جاء بمحضر الجلسة التي فيها كانت اقوالى في هذا الموضوع متعسبة على طلب التأجيل لبحث الموضوع من الوجهة القانونية وأذكر أن الببارات التي نعتت بها في هذا الشأن والى يستقيم بها ما أبديت من رأى فى الرسالة لفلوكك ح كالى هذا .

فأرجو أن يكون التصديق على محضر الجلسة السابقة بهذا التصحيح .

وتغضوا دولتك بقبول عظيم احترامى ما

وزير الحفائية
على ماهر

القاهرة ٩ أبريل سنة ١٩٣٢

البارة مودة

حضرة صاحب المصالح على ماهر باشا (وزير الحفائية) - أودع من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يرعى البحث في هذا الموضوع إلى فرصة أخرى - إذا وافق المجلس - لأن هذه مسألة يجب أن تعرض من الجهة القانونية . أنا لا أطمع بالمناقشة التي دارت في الجلسة الماضية . ولكن أنكلم من حيث المبدأ ، فأنا سمعتم - ووافق المجلس - أرجو تأجيل بحث هذا الموضوع .

الرئيس - لقد أعلن المجلس رأيه في هذا الموضوع في الجلسة الماضية .

حضرة صاحب المصالح على ماهر باشا (وزير الحفائية) - إننا نرجو أن تبحث المسألة لحضة القانون ولقيداً في فاكه أما أن السابقة قد وقعت فهنا أمر قد انتهى وإنما نطلب التأجيل لبحث المبدأ في فرصة أخرى إذا وافق المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا التصحيح ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

(لم يترشح أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

ويحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الثانيون :

أولاً - بإجازات :

حضرات : مصطفى حليفه باشا . سلطان محمود بنسى بك .

عبد الكريم شديد بك . الدكتور فارس نمر . محمد صدق باشا .

ثانياً - باعذار :

عن جلسة اليوم حضرات : الشيخ عبد الباقي ناصر بدوان .

محمد خيرت راضى بك . الدكتور زكى مختار الجزيرى افندى .

محمد محمود بك . حسن صبرى بك . طه توفيق سيداحد سالم بك .

حسن رشوان حمادى بك . سلطان السعدى بك . عبد العزيز

سيب النصر بك . أمين غالى باشا . محمد طلعت حرب باشا .

سعد الله عبد الرحمن السيد افندى . الشيخ عبد الحميد سليم .

الشيخ محمد الأحمدي الطواهرى . حسن مظهر باشا . محمد

مقبل باشا . سليمان ميثاق أباطه بك . حسن على جازيه بك .

أحمد عرفان باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمصالح والسادة : اسماعيل

صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح

يحيى باشا وزير الخارجية . أحمد على باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا

وزير الزراعة . على ماهر باشا وزير الحفائية . توفيق دوس باشا وزير

المواصلات . إبراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية . على ؟ حال

الذين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب بولده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه افندى .

حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - إجازة

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا إجازة ابتداء

من جلسة اليوم لغاية انتهاء شهر أبريل سنة ١٩٣٢ لرضه فهل توافقون

حضراتكم على منحه هذه الاجازة ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إجمالي يبلغ ٣٢٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لاستبدال الاختيارى للمعاشات - إصابه إلى لجنة المالية

على الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تظر مجلس النواب بعلمته المتقدمة في يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٧ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٢٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لاستبدال الاختيارى للمعاشات - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم مشروع القانون - وقرر لجنة المالية - وعرض المجلس المذكورة - وأجاب عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق زفت

١٩ أبريل سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٦ - مشروع

ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (انتماء بالمصروفات) (وارد من على النواب عرض ضمانات ومزيتات ودور جلافة الملك - ومجلس الوزراء - وكتب المستشارين المال وقضائى - إصابه إلى لجنة المالية مع إحالة كل ما يرد في المستقبل من مشروع الميزانية إلى اللجنة المذكورة مباشرة بدون انتظار لأخذ قرار من المجلس

على الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع ميزانية الدولة المذكور وهذا نصه :

٣ - كلب

من حضرة الشيخ المحترم بولس حنا باشا باستفائه من لجنة الأشغال - انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك بدلا عنه

على الكلب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب المال رئيس لجنة الأشغال مجلس الشيوخ

تشرفت بجهاب معاليكم بخصوص حضوري الساعة ١١ من صباح يوم الاثنين الموافق ١١ أبريل الجارى بجمعية الأشغال - وحيث إلى مشغول ثم حتى ضيقه في هذا الزمن ولا يمكن الحضور بجمعية الأشغال لذلك استعمل منها وأرجو قبول استعالي للأسياب المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

٥ أبريل سنة ١٩٣٢

بولس حنا

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك أن يكون عضوا في لجنة الأشغال بدلا من حضرة الشيخ المحترم المستعمل - فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر أن يكون حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك عضوا بجمعية الأشغال بدلا من حضرة الشيخ المحترم بولس حنا باشا .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بإعداد بيع قطي أرض في مدينة يروغراد بين شخص إلى رئيس فرير بلوميل ودائمة وأبحاث الرأى الصالح في تلك المدينة إصابه إلى لجنة المالية

على الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تظر مجلس النواب بعلمته المتقدمة في يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بإعداد بيع قطي أرض في مدينة يروغراد بين شخص إلى رئيس فرير بلوميل ودائمة وأبحاث الرأى الصالح في تلك المدينة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم مشروع القانون وقرر لجنة المالية - وعرض المجلس المذكورة - وأجاب عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

١٩ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق زفت

محضر صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - الخاص بالمصروفات (مخصصات ومشتريات ديوان جلالة الملك - مجلس الوزراء - مكتب المستشارين المالي والقضائي) ووافق على اعتمادات كل باب من أبوابها كما هو مبين بالكشف المرفق لهذا .
فأشرف بأن أرسل مع هذا لولتكم الكشف - وتقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رضى

٩ أبريل سنة ١٩٣٢

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة الأقسام المذكورة من مشروع ميزانية الدولة إلى لجنة المالية مع إحالة ما يرد في المستقبل من مجلس النواب خاصة بالميزانية المذكورة إلى لجنة المالية مباشرة دون انتظار انعقاد المجلس لأخذ قرار منه بهذه الإحالة لأن في ذلك تحيزا للعمل ؟
(موافقة) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة الأقسام المذكورة من مشروع ميزانية الدولة إلى لجنة المالية مع إحالة ما يرد في المستقبل من مجلس النواب خاصة بالميزانية المذكورة إلى لجنة المالية مباشرة دون أخذ قرار من المجلس بهذه الإحالة .

٧ - الرسائل

(١) رسالة من وزارة الأشغال بخصوص شأوى محمد إبراهيم وجد المادى شيف من ناحية المترك حركة إضرابى عن منها من رى أطيابها من جهة الجيز

نص الرسالة المذكورة :

محضر صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

إعلاء إلى الكاب الوارد بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ رقم ١٠٧/١٤٣/١ بخصوص أخلاد تشرف بأحاطة دوتكم علما بأنه سبق لذين المشتكين أن قدما عدة شكوى بتضرران بها من رى أطيابها من جهة التجار الأخذة من جنابية بلن اهرتو ريزيان في دينا من مسافة التي وقد عملت المباحث اللازمة من ذلك بمعرفة تفتيش رى التهم وأتضح عدم أحقيتها في شكواها وأن أفيد طريق رى أطيابها من مسافة التجار المذكورة تلك المسافة التي عمد المشتكان أنيأا إلى ردمها كما يتضح ذلك من إقرار عمدة الناحية للمحفة صورة بهذا وهما ريزيان بذلك إلى تقرير رى أطيابها من مسافة التي بغير حق .

وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاحترام ما

٩ أبريل سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية
إبراهيم فهمي كرم

(ب) رسالة من وزارة الأوقاف عن الرخصة رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٢ المحقة من عبد الفتى عمره بالنظم من عدم قيام وزارة الأوقاف بإصلاح دورات مياه ساجد تورو

نص الرسالة المذكورة :

محضر صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

إعلاء إلى كلب دوتكم رقم ٧ - ١/٨ (٨٦٦) بشأن الرخصة رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٢ المقدمة من عبد الفتى عمره بالنظم من عدم قيام وزارة الأوقاف بإصلاح دورات مياه مساجد تورو - أشرف بإحاطة دوتكم علما بأنه سبق أن تقدم سؤال في هذا الشأن من محضر صاحب الدولة النائب المحترم عبد اللطيف حلى غنام بك بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٣٢ وأجيب عنه بجلسته بمجلس النواب المنعقدة في ٣٦ يناير سنة ١٩٣٢ ومرسل مع هذا صورة من سؤال محضر النائب المحترم وصورة من الإجابة عليه وليس لدى الوزارة ما تترده على ما ورد في إجاباتها المشار إليها .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

٩ أبريل سنة ١٩٣٢ وزير الأوقاف
أحمد علي

(ج) رسالة من وزارة المواصلات بالرد على كلب المجلس رقم ٧ - ١/٨ (٧٤٤) بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ بشأن مرخصتين

نص الرسالة المذكورة :

محضر صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

بالإحالة إلى كلب المجلس رقم ٧ - ١/٨ (٧٤٤) بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ أشرف بأن أتيّن لدوتكم فيما يلي ملاحظات هذه الوزارة على المرخصتين الوارديتين بالكشف المرفق بخطاب المجلس المشار إليه :

١ - الرخصة المقدمة من وهيب كامل وأخبرين بشأن إنشاء طريق زراعى بين ناحيتي الطيبة والشيخ عبد الله بهالوط .

لا يمكن مع الأسف إنشاء هذا الطريق لكثرة الضففات التي يستدعيها إنشاءه وهو ما لا يتسع به الحالة المالية الحاضرة .

٢ - الرخصة المحقة من محمد محمد خليفة وأخبرين بشأن إنشاء سكة حديدية بين مينا القصب وشبين القناطر مارة بالصانين .

لاستطيع مصلحة السكك الحديدية إنشاء خطوط جديدة نظرا لأحوال المالية الحاضرة والمصروفات الناشئة من جرد النص المستمر في الإيرادات .

وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاحترام ما

١١ أبريل سنة ١٩٣٢

وزير المواصلات
توفيق دوس

٨ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم برجس زنايمري بشأن أمن أسفار مرافقات السكة الحديدية الإيجابية عليه

تصرح حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الوزراء من موضوع التعليق على الإجابة على الأسئلة - إحالة الموضوع إلى لجنة المظالم

نص السؤال المذكور :

«حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات رئيس مجلس الشيوخ

أرجو دلوكم عرض سؤال الآتي على حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات أملاً في الإجابة عليه .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ما

١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

برجس زنايمري

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات

حصل في فجر الشهر الماضي أن سيارة كانت تقل اثنين من الركاب متجهة حوالي الساعة السادسة والنصف مساءً إلى طريق مرافق السكة الحديدية الكائن في أرض مسوحة في الاسكندرية وكثرت الأيل عظمها والأطوار غزيرة والباصفة شديدة ، وعند وصولها إلى المرفأ المذكور تحقق للطاق وهو صاحب السيارة أنه مفتوح للزور فاجتازه وللأسف في اللحظة نفسها تصادف مرور قطار السكة الحديدية وتصارع مع السيارة فتشتمت وسقط راكباها على الأرض أحدهما بجالة خطيرة والآخر بجروح مديدة ، والأول لم ينقل إلى داره إلا جثة هامدة والثاني ظل أسبوعين طريح الفراش .

ويؤخذ من التحقيقات التي أجريت عن هذه الحادثة أن هذا المرفأ كثير من مرافقات الخط الحديدية لا يحرسه غفراء السكك الحديدية إلا من الساعة الخامسة صباحاً إلى غروب الشمس كأن خطر المرور في الليل ليس أدهى وأعظم من خطر النهار .

فهل حقيقة هذه هي سمات الخلق المرفأ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل لا يرى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ضرورة علاج هذا الخطر بوجه السرعة وتقرير سمات الخطر نهاية انتهاء مواعيد سير القطر اطمئناناً للنفس وحفظاً للأرواح التي تبغ حياة في مثل هذه الظروف القاتلة ما
برجس زنايمري

مفكرة صاحب السعادة رئيس مجلس الوزراء (وزير المواصلات) - تم ذكره
الوزارة ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم من ضرورة العمل على علاج الحوادث التي تقع في مرافقات السكك الحديدية أثناء مرور القطارات .

ولقد كانت هذه المسألة من أول المسائل التي أولتها الوزارة عنايتها ووجهت إليها كبرאותها فأتمت لجنة مدبرتها العمل على زيادة الحيط في تأمين المرور بالمرافقات وتلافي كل خطر يقع بها . وهي جادة في إنجاز مهمتها . وأرجو أن تصل إلى نهايتها في القريب العاجل .

على أنني أرى أن أشير إلى أن الحوادث التي ورد ذكره في سؤال حضرة الشيخ المحترم لم تكن معلومة السكك الحديدية مستولة عنه في شيء . إذ قد تبين من التحقيقات التي أجريت أن المرفأ الذي نحن بصدده حيث الإنشاء . ولم يكن قد أعد للزور بصفة رسمية وأنه ينظر إلى ما يجد القروب بساعة . ومن ثم نتج بوابته ويوضع عليه نور أحمر تنبيه السارة إليه . ولكن سائق تلك السيارة لم يبا بذلك ولا بصغير القاطرة الذي كان كائناً لأن يتفكر بالخطر . وأراد أن يسبق القطار فغاضت محركت سيارته التي تبين أنها كانت بالية . وأن رخصتها قد انتهت . ورفضت الجهة الحكومية المختصة تجديدها .

مفكرة الشيخ المحترم برجس زنايمري بشأن - يؤخذ من جواب حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ...

مفكرة الشيخ المحترم جبر زنايمري - ليس لحضرة الشيخ المحترم أن يعلق .

مفكرة الشيخ المحترم برجس زنايمري بشأن - ليس كلامي تعليقاً ...

مفكرة الشيخ المحترم مريب دوس بك - يجوز أن يكون استيضاحاً (مخبراً) .

الرئيس - دعوا حضرة السائل يتكلم .

مفكرة الشيخ المحترم برجس زنايمري بشأن - التعليق على الإجابة واجب والتعليق في مجلس النواب قائم . والقانون هنا وهناك واحد ...

الرئيس - نحن هنا في مجلس الشيوخ لا في مجلس النواب .

مفكرة الشيخ المحترم فراس عرص بك - إن هذا الموضوع لا يتم بمحضه في الجلسة الماضية ...

مفكرة صاحب المروءة اسماعيل عرق في (رئيس مجلس الوزراء) - فيما يخص التعليق على إجابة الوزير أظن أننا إذا لاحظنا أن نص القانون في هذا الموضوع أريد به مصلحة الحكومة . وأريد به من جهة أخرى عدم خروج الأسئلة عما وضعت له حتى لا تصبح شبه استجواب . أظن أنه مع مراعاة هذين العاملين في المسألة يمكن للحكومة أن تقول إن تعليقاً مختصراً على رد الوزير بما كان فيه مصلحة لتبيين الواقع . أو لتبيين شئون أو تفاصيل تكون قد فلتت الوزير . ونحن لا ندعي المصلحة إذ ربما يكون في التعليق على الإجابة ما يفتح للوزير أن يبين وضعا جديداً للمسألة التي يجب عنها فيصعب معه تلخيصاً أو مداومتها . ولذلك فالحكومة لا ترى ما يمنع - كما

سمعت حضراتكم في الجلسة الماضية طلبة معالي وزير الحفانية ، وهي كلمة تم من مبلغ ما لهذا الموضوع من الخطورة ، لأنه في الواقع يرجع إلى ذلك الأساس المكين الرقابة البرلمانية التي تخولها الدستور لكلا المجلسين .

فالتضييق على السائل إلى الحد الذي يريده حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم بك السبيل أخذنا بظاهر النص في هذا التضييق ما يُضيق علينا أو على السائل الفرض الذي من أجله تمخض بسؤاله .

وفي التضييق ما قد يفتقر على الوزير بمشارك أمره على الوجه الذي سمعتموه من حضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء .

فاذن يكون وقتنا في تفسير المادة عند حدود ألفاظها . والقول بأن التوسع في تفسيرها يؤدي إلى قلب السؤال إلى استجواب نفسياً — وإن كان له شيء من البراعة — لا يصح أن يُرخذل على إطلاقه . وخصوصاً إذا لاحظنا أن العمل من يوم أن نشأت الحياة البرلمانية في بلدنا إلى الآن جرى على شيء من التساهل والتساع . حتى يتلافى الفرغان السائل والمسئول عند النقطة التي يردان أن يصل إليها .

من أجل هذا أجهل لصاحب القولة رئيس مجلس الوزراء كلمته هذه بالشكر وأرى أن القانون لا يأبىها .

وأرى أن نحفظ بهذا النظام إلى أن يتم بحث الموضوع على الوجه الذي تقدم به معالي وزير الحفانية ، فإنا إن قمنا إلى التضييق على أنفسنا تمسكاً بحرفية القانون فهذا ما لا أريده . (تصفيق) .

مقرر الشئ المحترم عبد الحميد بك — أطلب إرجاء المناقشة في هذا الموضوع احتياجاً على المادة ٨١ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان التي تنص على أنه " لا تجوز البودة للنقطة في موضوع أخذت آراءه عنه إلا بقرار من المجلس على أن يطلب كتابي يقدم إلى الرئيس وينظر فيه بالجلسة التي على تقديمه فإذا قدم إنشاء جلسة نظر بعد استيفاء جدول أعمالها " .

(ضحكة) .

أنا لا أترضض للآراء التي أدليت في هذا الموضوع وإنما أقول إنه صدر قرار من المجلس بعدم جواز التعليق على السؤال . فإذا أردنا أن نعود إلى المناقشة في هذا الموضوع يجب أن نأخذ الطريق القانوني الذي نصت عليه المادة المذكورة ويكون الرأي بعد ذلك المجلس .

الرئيس — يحسن أن يربطنا بظاهر هذه المسألة إلى أن نبحثها بلغة بحثنا دقيقة وتبدى رأياً للمجلس .

مقرر الشئ المحترم عبد الحميد بك — أرى أن يحال بحث هذه المسألة إلى لجنة الحفانية .

هو حاصل في مجلس النواب — العضو الذي يقدم سؤالاً ويجب عليه الوزير بما لا يرضى السائل تماماً . أو يكون منك ما يريد السائل أن يوجهه للوزير في شؤون ثابت عنه . من أن يلقى على الجواب . ووضع المسألة في هذا الوضع ليس فيه غشاشة على الحكومة .

فإن كانت المسألة لا تتبدى هذه الحدود فإن الحكومة قامت من جهتها بتراجع إلى سماح بعض التعليق من العضو السائل . وعلى أي حال — أيتها السادة — الرأي لحضراتكم (تصفيق حاد) .

مقرر الشئ المحترم عبد الحميد بك — النظام الداخلي للبرلمان نظام إجراءات مفروض أن هناك حكمة تصبها الشارع من وضع كل نص من نصومه .

فالمادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي نصت على أن السائل وحده حق الاستيضاح مرة واحدة . والمسألة ليست مصلحة الوزير وإنما هي مصلحة النظام . فالسؤال يجب أن يكون عموداً . وقلبك رأي الشارع أن يحصل للأستئلة نصف ساعة فقط في هذه الجلسة . ولأنني أراه أن مفهوم هذه المادة لا يمكن أن يمتد إلى ما قبل في الجلسة الماضية من أن كل ما لا يتبع يباح . لأن هذا النص إنما هو نص ترتيب وتنظيم وهو شامل جامع .

فأرى صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء من أنه ليس من مانع في التعليق إذا كان ارد غرضاً . وكان متفقاً بالإجابة . وكان يراد به الإيضاح لا الاستيضاح وكان ... وكان ... طلب يبع أربعة شروط أربعة . ولا أدى كيف يمكن تطبيق هذه الشروط بين التعليق على إجابة الوزير . لأن التعليق يجب أن يسمح لنفسه ما يتضمنه وأرى على تطبيق عليه الشروط المذكورة ولا تطبيق . ولا يكون هنا إلا بعد أن يكون الموضوع قد تم كلامه . (ضحكة) .

والحكم بعد ذلك على تعليقه كأنه لم يكن . والواقع أننا نريد منع هذه التعليقات لأن فيها مضحية الوقت ومخالفة لنصوص قانون النظام الداخلي . وبمناسبة ما دار في الجلسة الماضية راجعت ما هو جار عليه العمل في البلاد الأخرى كإنجلترا وفرنسا فوجدت أن التعليق على إجابة الوزير لا وجود له . أما هنا فالتعليق بلغة وجعلت بسبب تساهل منا .

وقد وجدت في إنجلترا على الخصوص قيوداً غريبة في هذا الموضوع لو سمعتموها لوجدتم أننا في غاية التساهل .

الرئيس — رأى حضرتكم إذن المحافظة على نصوص القانون .

مقرر الشئ المحترم عبد الحميد بك — تم أريد المحافظة على القانون .

مقرر الشئ المحترم محمود أبو نصر بك — شرعت الأسئلة لأنها أساس النظام النيابي ، ومن أخص مظاهر الرقابة البرلمانية . وإذا كانت الأسئلة كما قدمت كان — ولا شك — من أخطر الأمور أن نحول دون السائل ورعاية من أجلها قد وضع سؤاله .

حكمة الشيخ المحترم محمد رحيم ١٠ - لقد وجه اليوم مؤل لحضرة صاحب السعادة وزير المواصلات فأجاب الوزير عه وأراد حضرة مقدم السؤال أن يلقى حل الاجابة فمناه وقتنا انه سبق للجلس أن أصدر قراراً بعدم جواز التعليق على الأسئلة . ولقد تمضى بعد ذلك حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة بتفسير المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان وهذا التفسير هو ما تأت نظر الإدلاء به للجلس من طريق حضرة صاحب المال وزير الحفانية .

إن دولة رئيس الحكومة هو المسيطر على النظام العام وله أن يمدى يده في هذا الموضوع ورأيه هو الصحيح ويجب الأخذ به .

تقول الحكومة إنها ترى صاع التعليق إذ قد يؤدي إلى تضييع الإجابة أو الزخرف على معلومات جديدة . هذا ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

لقد تناقشنا بعد ذلك في حل يجوز لمقدم السؤال - بعد هذا التصريح - أن يلقى حل الإجابة أو أنت التعليق خير جائز . فرأى بعض حضرات الأعضاء جواز التعليق وخالفه البعض الآخر . والظاهر أن هناك فكرة ترى إلى تأجيل البت في هذا البحث بعد التصريح الذي أدلى به دولة رئيس الحكومة .

والذي يجب أن يؤخذ الزأى عليه الآن هو هل يتج مقدم السؤال من التعليق على الإجابة بعد هذا التصريح أولا .

الرئيس - أرى أن يحال بحث هذا الموضوع إلى لجنة الحفانية لدراسة وإبداء رأيا في حل يجوز لمقدم السؤال التعليق على الإجابة أولا ؟
أصوات : موافقون .

حكمة الشيخ المحترم محمد رحيم ثانياً - هل يرى المجلس الإحالة إلى لجنة الحفانية بعد أن سمع التصريح الذي أدلى به دولة رئيس الحكومة ؟

حكمة الشيخ المحترم محمد رحيم طعناً - لقد وعد حضرة صاحب المال وزير الحفانية بأن يقدم بياناً للجلس عن هذه المسألة بعد بحثها من الوجهة القانونية . فهنا يحسن أن نخطر حتى يقدم لنا هذا البيان ؟

حكمة الشيخ المحترم محمد رحيم دوس بك - لا نزاع مطلقاً أن رغبة حضرات الشيخ المحترمين في العمل بالرأى التي تفضل دولة رئيس الحكومة بالإدلاء به . لكن المسألة لا ترجع لرغبتنا وإنما ترجع لتطبيق نصوص القانون .

لقد أبدى المجلس رأيه في جلسة سابقة فأصدر قراراً بتج التعليق على الأسئلة وبإقامة الاستيضاح ارتكاناً على نص قانون النظام الداخلي للبرلمان وليست المسألة من السهولة بحيث يمكن للجلس أن يمدل عن قراره هذا ويضع التعليق ارتكاناً إلى التصريح المذكور .

صدر قرار من هيئة المجلس بتفسير المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . ولا نزاع مطلقاً في أن تصرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتعليق المجلس حقوقاً قد لا يميزها القانون فائداً ما أردنا السير عليها وجب أن يقدم اقتراح بتعديل نص القانون . أما أن تأتي اليوم وتقرر أن النص يميز التعليق بناء على هذا التصريح فهذا مالا يتفق وكرامة المجلس .

حكمة الشيخ المحترم الدكتور محمد رحيم - أظن أن بلغة المسائل والتجارب التي جرت في المجلس تدل على أن السائل لا يقدم السؤال ليصمت . لأنه يشتر بعد الإجابة بضرورة الاستيضاح والتعليق ولقد قضت المادة ٩٩

الرئيس - هل توصلنا هذه المناقشة إلى النتيجة التي تصل لها لجنة الحفانية ؟ - ليس الأول - بلنا من إضاعة الوقت - أن يحال الموضوع إلى هذه اللجنة لدراسة وإبداء رأيا فيه ؟

حكمة الشيخ المحترم الدكتور محمد رحيم - هو كذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفانية ؟
أصوات : موافقون .

حكمة الشيخ المحترم عباس عرصه بك - أطلب أخذ الزأى .

الرئيس - لقد أبدى المجلس رأيه لما الذي يطلبه حضرة الشيخ المحترم بعد ذلك ؟

حكمة الشيخ المحترم عباس عرصه بك - إني أطلب أخذ الزأى فقد تكون الأغلبية غير موافقة على الإحالة .

الرئيس - من لاوافق من حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفانية بتفضل بالوقوف .
(وقت أربعة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفانية .

(ب) سؤال سواه - حذ في مجلس الدولة والسعادة وزير المالية معزوز الأغال السور و - حضرة الشيخ المحترم كامل توكلا بك من زيادة ضريبة بعض الأحيان في منطقة نيج حادى - الإجابة عليه -

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
أشرف بأن أرجو دولتك توجيه السؤال الآن لحضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية :
تقسمت أطيان منطقة نيج حادى المياه اللازمة لريها من طليات شركة الزى الممرية . وهذه الشركة حصلت على رخصة إقامة طلباتها على النيل

عهد إقامة طلبات شركة الري المصرية فوصلت مياه الخزان إليها وأصبحت في غير حاجة إلى تلك الطلبات الآن ؟

وهل ترى الحكومة مخافة حالة المزارعين وصراخهم المتوالى من خفاة الأحياء الملقاة عليهم لرى أطيانهم وعدم احتياهم زيادة الضريبة في هذا الوقت الصعب بنير مجر قاتون أن تتيح تحقيق هذا الموضوع حتى إذا تبين لها أنها أضاعت هذه الزيادة على غير ما يقضى به الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ أن تأمر برفضها ؟

كامل نكلا

٢٢ تمراير ١٩٢٢

عضو الشيوخ عن مجمع حمادى

مفكرة صاحب المروزة - اعمل صرفى بـ ١ : (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ بأن نظارة الأشغال تعين الأطيان التي يجب فرض زيادة الضريبة عليها والريز الذى يجب إدخالها فيه بسبب انتفاعها بالرى المصيفى من إنشاء خزانات أسوان . ونحن من ذلك بالبريدة الرعية وفى كل بلد من البلاد المنتمية . كما أنها تنص على أن لأصحاب الشأن أن يقدم اعتراضه عن ذلك لغش الرى ليعمل فيه .

وحيث إن لشركة الري المصرية ثلاث محطات الطلبات وهى محطات الدرب والحفريات وجزيرة الدوم . وقد تبين لوزارة الأشغال العمومية أن هناك أراضي من بينها الجاني الأكبر من الأراضي التي تروى من طلبات الشركة لم يتيسر ريسا المصيفى إلا بسبب إنشاء خزان أسوان . ولم تقرر عليها مع ذلك زيادة الضريبة التي ينص عنها الأمر العالي المشار إليه . فالتفتت الإجراءات اللازمة التي يقضى بها ذلك الأمر العالي لإمكان تحصيل الضريبة الإضافية المستحقة عليها وأعلنت بمجلس الوقائع المصرية عدد رقم ١١٨ سنة ١٩٣٠ (صحيفة رقم ١٠) بأن الزاوة المصيفية تبسرت في مساحة قدرها ٨٥٤٦ فداناً كائنه في اثنين وأربعين بلداً بمركز مجمع حمادى بمديرية قنا وأمكن رديا بالآلات الرافعة المصروح بها إلى الشركة المذكورة . وأعلنت أيضاً بالعدد رقم ٦٩ سنة ١٩٣١ عن ارتفاع ٢٥٥٠ فدان بالرى المصيفى بأربعة أكراس خلاف ما ذكره بأربعة مركز مجمع حمادى أيضاً وأمكن رديا بالآلات الرافعة المصروح بها إلى الشركة .

وبناء على ذلك قد تبين إضافة زيادة الضريبة المستحقة على تلك الأطيان تدريجياً من السنة الثانية للسنة التي حصل فيها النشر .

وقد تفتتت تظلمات من بعض أصحاب هذه الأراضي لاثزال تحت نظر وزارة الأشغال . وحتى تم بمشاورت سبقت ارتفاع بعضها بالرى المصيفى قبل إنشاء الخزان وفضل فيها سترفع زيادة الضريبة مع رد ما قد يكون قد دفع منها وإلا تبقو ويستمر تحصيلها .

مفكرة الشيخ المرم كمل كملوك - أشكر دولة الوزير .

منذ سنة ١٨٩٥ وبدأت العمل فعلاً منذ سنة ١٨٩٨ ، ومنذ ذلك العهد - أى من قبل إنشاء خزان أسوان وفيه من أعمال الري - وأطيان تلك المنطقة تروى رديا صيفياً من النيل بواسطة الطلبات المذكورة . والمزارعون يدفعون عن ذلك مبلغاً طائلاً لأن " الري " الواحدة تكلف مبلغ ثلاثين قرشاً . وعلى ذلك تكون تكاليف ردي الزاوة الشتوية حوالى جنيه مصرى وري الزاوة المصيفية - القطن أو القصب - نحو ثلاثة جنيهات ، والمزارع يدفع لهذا المبلغ الطائل لأنه لا وسيلة أخرى لديه للرى .

ويبلغ المال المربوط على هذه الأطيان - بما في ذلك الرسوم الإضافية لمجلس المديرية - ١٣٠ قرشاً لفقدان . وقد قررت وزارة المالية أخيراً زيادة الضريبة على ٨٥٠٠ فدان من أطيان تلك المنطقة بمجدة أنها تخضع من عملية خزان أسوان استناداً إلى الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ .

وبالرجوع إلى الأمر العالي المشار إليه تبين أنه قرر زيادة الضريبة بمقدار تسعين قرشاً للأطيان التي تروى بأربعة ولايتين قرشاً للأطيان التي تروى بالآلات ، وذلك بالنسبة لأطيان الحياض التي يترب على إنشاء خزان أسوان والأعمال الملحقة به تحويل رديا إلى ردي صيفي .

وتنص المادة الرابعة من الأمر العالي المذكور على أن هذه الزيادة تسمى من أول السنة التالية للسنة التي تسبق فيها الأطيان من مياه الخزان بالزراعة المصيفية . ووزارة الأشغال هي التي تحظر وزارة المالية بأطيان المنتمية بمياه الخزان في حدود الأمر العالي لكي تقرر وزارة المالية زيادة الضريبة المترتبة على ذلك .

وأوضح من هذه التصوص أن الأمر العالي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ لا ينطبق على الأطيان التي تروى رديا صيفياً من طلبات شركة الري المصرية وذلك لأن شروط انطباق الأمر العالي المذكور أن تكون الأطيان من أطيان الحياض التي لا يصلها الري المصيفى ثم يتحول رديا إلى ردي صيفي بسبب انتفاعها بمياه الخزان . ولكن الأطيان التي زيدت عليها الضريبة الآن ليست من هذا القبيل - فهي تروى رديا صيفياً منذ سنة ١٨٩٨ أى من قبل إنشاء خزان أسوان . وهي لم تخضع لامن إنشاء الخزان ولا من التحلية السابقة - كما أنها لم تخضع بطبيعة الحال من التحلية الجديدة وهي لم تم بهد . والحال باقية هناك على ما كانت عليه من سنة ١٨٩٨ فلم يطرأ عليها أى تغيير . بل إن بعض الأطيان التي لم تكن تروى إلا زراعة شتوية في الماضي ثم زومت أخيراً زراعة صيفية إنما حدث لها ذلك لأن شركة السكر استأجرتها لزارعتها فصفا وهي تأخذ المياه اللازمة لها من طلبات شركة الري المصرية لا من مياه الخزان . والمخلاصة أن زيادة الضريبة لا تمجد أى سند من القانون .

فيما على ذلك أرجو من حضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية التفضل ببيان ما استندا عليه في اعتبار أن الأطيان المذكورة قد استغلت من إنشاء خزان أسوان أو من عملياته . وعلى حدى أن تثير حالة الري بالنسبة للأطيان المذكورة من

وقد أعلت وزارة الأشغال العمومية بطريق الواقع المصرية عند رقم ١١٨ سنة ١٩٣٠ بأن الزرامة الصيفية قد تيسرت في عدة مساحات بلغ مجموعها ١٥٥٥٥٠ فداناً تقريباً كاتبة بسعة بلاد بمديرية الجيزة وأمكن رى بعضها بالآلات الرافعة والبعض الآخر بالرافعة .

وبناء على ذلك قد تبين إضافة زيادة الضريبة للمستحقة على تلك الأقطان تدريجياً من السنة التالية لسنة التي حصل النشر فيها .

وأما الاعتراضات التي يقدمها أولو الشأن عن ذلك بفكر إجاتها على تخفيض الرى ليجتها والفضل فيها وإخطار وزارة المالية بالنتيجة ، فأذا تبين عدم استنفاع الأقطان المقدم بشأنها الاعتراضات بالرى الصيفي من مياه نواتات أمه وأن والأعمال الأخرى المرتبطة بها ترفع الزيادة التي سبق إجاتها والإلتحاق ويستمر في تحصيلها تنفيذ القانون .

محضر الشيخ المحترم الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أشكر دولة الوزير على هذه الإجابة .

٩ - مشروع قانون

مادة من مجلس النواب بفتح المصاحفين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية - فرع ٢ محطة الرى - باب ٣ أعمال جديدة) أولها مبلغ ٨٤٠٠ جنيه صنفه فرض من الحكومة لشركة سكة حديد القنا من المقتنضات المتجهة إلى نانت بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية من المدة من سنة ١٩٢٠ إلى السنة ١٩٣٠ وقائماً بمبلغ ١٦٤٣ جنيهاً ليرة المبالغ المستحقة من نفقات المقتنضات المتجهة من المدة نفسها - تقرير لجنة المالية - إقرار مشروع القانون

(المقرر محضر الشيخ المحترم محمد عبد باشا) .

محضر صاحب المرونة اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أرجو أن يسمح لي دولة الرئيس بالتوجه لمجلس النواب لحضور بحث ميزانية الدولة وقد أُنبت على محضره صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزاره المالية .

الرئيس - تفضل .

(انصرف حضرات أصحاب الدولة والمعالى ورئيس مجلس الوزراء والوزراء الحاضرون وحضر محضره صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تلاوة تقرير اللجنة ؟

محضر الشيخ المحترم عبد العظيم عبد الله - لا على تلاوته لأنه وضع علينا .

محضر الشيخ المحترم محمود أبو النصر - لقد قرأت التقرير ولكن أريد أن استوضح مساعدة المقرر .

(ج) سؤال موجه إلى محضره صاحب الدولة وزير المالية من محضره الشيخ المحترم الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين من زيادة الضرائب على رى بعض المزارع والوسائل بمديرية الجيزة - الإجابة عليه

نص السؤال :

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ

أرجو التكرم بتوجيه سؤالى المرافق لحضرة صاحب الدولة وزير المالية للاجابة عليه في أقرب جلسة محكمة من جلسات المجلس .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

أحمد السيد إبراهيم زين
عضو مجلس الشيخ

محضره صاحب الدولة وزير المالية

أرجو التفضل بالإجابة على السؤال الآتي :

اتصل بمسألنا أن الحكومة تنوى زيادة الضرائب على بعض المزارع والوسائل بمديرية الجيزة بتقدير عشرين قرشاً من السنة الحالية ورفع هذه الزيادة إلى ثلاثين قرشاً من السنة المقبلة .

مع العلم بأن الضريبة الحالية هي ١٤٥ قرشاً من القطن بما فيها هوائك جالس المديريات وهذه الضريبة ليس من السهل دفعها نظراً للأزمات المتحركة والضيق المالي العام هذا فضلاً عما يتكبده الفلاح من المصاريف لرى زراعته لأنها تروى بالآلات الرافعة .

فهل تنوى الحكومة حقيقة زيادة الضرائب على الوجه المبين أعلاه ؟ فإن كان كذلك فهل ترى الحكومة المدول من هذه الزيادة رحمة بالفلاح الذى يقن من شدة الأزمة الحاضرة .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

أحمد السيد إبراهيم زين
عضو مجلس الشيخ

محضر صاحب المرونة اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الأمر المالى الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ بأن نظارة الأشغال تبين الأقطان التي يجب فرض زيادة الضريبة عليها والنوع الذى يجب إدخالها فيه بسبب استنفاعها بالرى الصيفي من إنشاء خزانات أموان . وبين عن ذلك بالمرافد الرسمية وفى كل بلد من البلاد المتقدمة .

كما أنها تنص على أن لصاحب الشأن أن يقدم اعتراضه عن ذلك لمقتضى الرى ليعضل فيه .

الرئيس - إذن يتل تقرير اللجنة .

(بدئاً في ثلاثة تقارير) .

الرئيس - لاحظ أن بعض حضرات الأعضاء يخرجون من الجلسة عند ثلاثة التقارير .

قصة الشيخ القرم أحمد طفت بلحا - لأن ثلاثة للجمهور .

الرئيس - جلسات المجالس التالية جلسات طلبة ومن حقوق الأمة أن تحضر وأن تسع تقاريرهم .

قصة الشيخ محمد عبد العظيم بلحا - تقاريرهم لاسل في المجالس التالية حتى إن تقريرهم في جلسة النواب القروى لا يتل .

الرئيس - سأتل على حضراتكم تقرير اللجنة .

على التقرير المذكور (راجع ملحق رقم ٢٢) .

الرئيس - إذن ترون حضراتكم من هذا التقرير أن لجنه المالية قد طالت المسائل التي قامت في وجهها وفي وجه الحكومة من حيث إن الاتفاق الجديد في عاتقه نص شروط عدد الامتياز المعلق للشركة .

وقد كان من رأى اثنين من حضرات أعضاء لجنة المالية ألا تقوم الحكومة باقراض الشركة مبالغ أخرى في المستقبل .

لهذا تلوا تقرير اللجنة والرأى لحضراتكم .

قصة الشيخ القرم محمد أبو النصر بلحا - أرجو من مساعدة المقرران بين لنا حل الاختلافان اللذان هما موضوع قانون اليوم يبلغ مبلغها عا تم من الأعمال من سنة ١٩٢٦ - ١٩٣٠ أو أنه يبلغ مما ستقوم به الشركة من الأعمال بناء على طلب وزارة الأشغال أو أنه مشترك بين هذه وتلك أى بين ما تم وما سيتم ؟

أرجو ذلك لأنى قرأت التقرير ومطعته فرأيت لها أوجوها في بعض الببارات الواردة في هذه الملحقات .

تجدون حضراتكم في الصفة الخامسة من التقرير نص مذكرة اللجنة المالية .

تجدون فيها ما يأتى :

المبالغ المسحقة للشركة طبقاً للقواعد الواردة في البند الثانى من الأعمال التي أجريت من المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ تبلغ إلى الشركة مجرد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على هذا الاتفاق .

وبناء على ذلك قامت وزارة المالية بالاتفاق مع وزارة الأشغال العمومية بحيث تضاهى مطالبات الشركة المذكورة من الأعمال التي أنجزتها في السنة المقدم ذكرها قدرتها بمبلغ ١٠٠٤٤ جنياً^١ إلخ .

الرئيس - اسمعوا ل أن أقول لحضراتكم إن تقاريرهم لاسل ليست ملكاً فقط لمجلس بل هي ملك أيضاً للجمهور فانما على التقرير اسمه حضرات الأعضاء ويسمى معهم الماضون من الجمهور ورجال الصحف والمطوف في البلاد ذات المجالس التالية أن الجرائد تصدر لئلا وفيها كل المناقشات التي تعود بهذه المجالس حرفاً بحرف لاهتمام الجمهور بما يحصل من منطية تحت مثل هذا السقف .

لقد وضعت لجنة المالية تقريرها عن مشروع القانون المروض على حضراتكم وفيه جملة ملاحظات يجتهد اللجنة بعد أن استوفت الحكومة عنها فانما تناقش في موضوع التقرير من غير ثلاثة لما يمسر للجمهور معرفة هذه الملاحظات .

اطمئن حضراتكم على التقرير ولكن الماضين من الزائرين لم يطلعوا عليه ولم يحق الوقوف عليه لأننا نعتون لم (تصديق) .

إذن حضراتكم توافقون على ثلاثة التقرير ؟

أصوات : توافق .

قصة الشيخ القرم عبد العظيم بلحا - يجب أن يكون مفهومنا أولاً أن عملنا مقصود به المصلحة العامة . ثانياً أن الجرائد لا تكتب فضلاً ما تسمعه من أفواهنا وإنما تنقل ما هو مدون في محاضراتنا وفي استطاعة الجرائد أن تأخذ هذا التقرير مطبوعاً ونشره .

يبقى بعد ذلك معرفة ما هي الفاتحة هنا من أن يضاع وقتنا في ثلاثة التقارير .

هذه التقارير بحكم قانون النظام الداخلي للبرلمان توزع علينا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة ولهذا حكمة هي أن يتمكن حضرات الأعضاء من قراءتها ودرسها واتقن فيها استعداداً للنقشة .

أما أن تتل التقارير هنا ونستع لما فيه مضية للوقت .

لهذا لا أرى عملاً مطلقاً لثروتها .

قصة الشيخ القرم عباس عويص بلحا - أوافق حضرة الشيخ محمد عبد الحليم البيل بك على عدم ثلاثة تقاريرهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة تقرير لجنة المالية أو عدم ثلاثة ؟

أصوات : يتل التقرير .

(أصوات : لا توافق على ثلاثة)

الرئيس - من يقول بعدم ثلاثة تقرير اللجنة يفضل بالوقوف .

(وقفت ألبية) .

من سنة ١٩٢٦ بناء على تقرير قسم القضايا الذي رأى أن تحصل الشركة تلك الصفقات طبقاً لنصوص عقد الامتياز وبقيت مسألة تسوية تلك المبالغ التي صرفتها الشركة في المدة ما بين سنة ١٩٢٦ و سنة ١٩٣٠ من الأعمال التي طلب منها القيام بها كإشياء كبار أو عمل قصات أو غير ذلك - مسألة حتى أبرم هذا الاتفاق بين الحكومة والشركة - والذي قبلت الأخيرة بمقتضاه أن تحصل هذه الصفقات على أن تقدمها الحكومة لها بصفة قرض ردة إليها مع فوائد.

جاءت الشركة بعد ذلك وطلبت إلى الحكومة أن تمنح لها مبالغ ٨٤٠١ جنيه و ١٦٤٣ جنيهاً أولها بصفة قرض يرد إلى الحكومة وثانيها عن المسحق لشركة من صفقات المنشآت المسجلة في المدة ما بين سني ١٩٢٦ و ١٩٣٠ و ذكرت أنه في حالة قبول الحكومة دفع مدين المدين تتنازل الشركة عن حصة في المطالبة بالمبالغ التي كانت تدعى أنها حق لها في نظير الأعمال التي قامت بها في المدة المذكورة ولفك أشارت اللجنة على وزارة المالية بأن تأخذ إقراراً صريحاً من الشركة بهذا التنازل فوعدت الوزارة بأخذ الإقرار المطلوب قبل أن تمنح إلى الشركة قيمة هذا القرض .

مقرر الشيخ المرحوم محمد أبو النصر - لقد أتى قسم القضايا بإقرار الشركة بحصول تكاليف تلك الأعمال وتمسكت الحكومة بهذه الفتوى وطلبت الشركة أخيراً هذا الرأي .

القرار - كانت الشركة متمسكة بوجهة نظرها في أن لها الحق في مطالبة الحكومة بهذه المبالغ ولكن قسم القضايا أتى بخير ذلك ونظراً لأن الشركة رأت أن حالتها المالية أصبحت سيئة ولا تساعدها على الاستقرار في القيام بالأعمال التي يطلب إليها القيام بها - قبلت أن تحصل تكاليف تلك الأعمال التي تمت في الماضي وتخوضها الحكومة قيمة تلك التكاليف وما يلزمها في المستقبل لقيام بالأعمال التي تستبعد على أن ترد إليها المبالغ مع فوائدها باعتبار ثلاثة في المائة .

مقرر الشيخ المرحوم محمد أبو النصر - يذهب مما أدل به حضرة المقرر أن الحكومة ستقوم بإقراض الشركة بمبالغ في المستقبل .

القرار - لما وجدت الشركة أن حالتها المالية أصبحت سيئة طلبت إلى الحكومة أن تمنح لها بصفة قرض قيمة تكاليف الأعمال التي أتمتها بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية . وقد كان من رأى اثنين من أعضاء لجنة المالية الآتية الحكومة بإقراض الشركة بمبالغ أخرى في المستقبل . فالمرسوم الآن على حضراتكم هو هل توافقون على تقديم

هذه العبارة صريحة في أن المبلغ الذي يرد إلى حضراتكم أن تخروجه إن شاء من الأعمال التي أتمتها الشركة في إنشاء تلك المدة .

ولكن بتصريح ما ورد في الصفحة الحادية عشرة من التقرير عن الاتفاق الذي تم بين الحكومة وشركة سكك حديد الدلتا ترى ما يدل على أن هذين الاتحاديين إنما يدفع مبلغهما لما سيحجب من الأعمال .

اجمعا حضراتكم كاتب الشركة إلى مساعدة وكل وزارة المالية .

"أتصرف باسطة مساعدتك علماً بأنني بالنيابة عن الشركة أوافق الآن على أن تحصل الشركة صفقات إنشاء كبار جديدهم الكبار الحالية أو تعديل بعض أجزاء من خطوط الشركة حيثما تدعو الضرورة لتكمين مصلحة الري من إنشاء أو تعديل الترع والمصارف الحالية التي تخاطم خطوط الشركة وذلك بالشروط الآتية "

وهذا النص صريح في أن الاتحاديين خصصا لما سيأتى في المستقبل من الأعمال .

وإذا راجعتم حضراتكم جواب وزارة المالية إلى الشركة رأيتم ما يخالف ذلك إذ جاء به ما يأتي :

"ردا على كتاب جنابكم المورخ في ٢١ فبراير سنة ١٩٣١ الذي أبلغتوني به موافقة شركة سكك حديد الدلتا على الاقتراحات الواردة فيه بشأن تسوية المبالغ المتعلقة بأعمال التعديل والبناء الخاصة بالكبار والخطوط مما نفذ أو سينفذ بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية "

اضطراب أو اختلاف بين هذه العبارات الثلاث وهي عبارة وزارة المالية لشركة وجارة الشركة لوكال المالية والعبارة الثالثة الواردة في مذكرة اللجنة المالية .

أريد من مساعدة المقرر أن يبين لنا ما إذا كان موضوع الاتحاديين منصباً على ما تم من الأعمال أو على ما سيحجب منها أو على ما كان وما سيكون ؟

الرئيس - يحسن أن يكون الجواب على ذلك من مساعدة وكيل وزارة المالية .

القرار - أرجو أن يسمح لي بالكلام .

الرئيس - فضلك .

القرار - المسألة تنحصر في أن الحكومة كانت لنياية سنة ١٩٢٥ تمنح لشركة سكك حديد الدلتا قيمة الأعمال التي كانت تكلف لقيام بها بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية ولكن الحكومة توقت عن دفعها ابتداء

هذا المبلغ كقرض إلى الشركة . وهل يجوز الحكومة أن تقدم إليها قروضا أخرى في المستقبل ؟ وأرجو أن بين لنا سعادة وكيل وزارة المالية رأى الحكومة في ذلك .

عشرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - المسألة التي أثارها حضرة الشيخ المحترم محمود أبو الصديق تنحصر في حل المبلغ المطلوب فتح اعتماد به خاص بأعمال أجريت في الماضي أو أعمال يراد إجراؤها في المستقبل . وأنه إذا كانت هذه الأعمال قد تمت في الماضي فإما هو المقصود بالبارات التي جاءت في كتاب مدير الشركة ورد وزير المالية عليه . تلك البارات التي قد دفع منها أن هذه الأعمال لم تم بعد .

وردا على ذلك أقول إنه لا شك في أن الأعمال قد تمت ولولا ذلك لما تقدمنا إلى حضراتكم بطلب اعتماد لها . فهي قد تمت وأجريت بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية ودفعنا للمبالغ اللازمة لانتهاؤها ولكن الشركة لا تستطيع تحمل تلك المبالغ التي صرفتها ولذلك فهي تطلب من الحكومة دفعا إليها بصفة قرض يرد الحكومة فيما بعد مع فوائد .

أما فيما يخص جواب مدير الشركة ورد وزير المالية عليه فانها تتضمنان اعتمادا دائما لما يجري عليه العمل فيما يخص بالأعمال التي من هذا القبيل إذ أن جواب الشركة يتضمن القواعد التي تشير على تنفيذها أو على أساسها المعاملات في المستقبل بين الحكومة والشركة في أمثال هذه الأعمال التي تختصها المصلحة العامة .

فإذا كانت هناك أعمال لم تغطها المصلحة العامة وتطلب وزارة الأشغال العمومية إلى الشركة القيام بها فهذه تقوم بها طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذين الكاين المتبادلين بين الحكومة والشركة وإذا كانت صيغة الجواب لم تدل على الماضي فذلك لأنها تضمنت قواعد عامة مستديرة لغيرها .

وليس معنى هذا أنه سيستمر العمل في المستقبل على دفع مبالغ إلى الشركة بصفة قروض من غير الرجوع إلى حضراتكم فكل اعتماد جديد مبرمج في شأنه إليكم .

عشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لقد أتى قسم القضاء بأن الحكومة غير مسئولة عن دفع هذه المبالغ فإني سئلت الحكومة بدفعها إلى الشركة الآن .

عشرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - قد لا يكون من المصلحة أن تطيل في شرح هذه المسألة .

عشرة الشيخ المحترم محمد فرحى باشا - أية مصلحة يقصدها سادة وكيل وزارة المالية ؟

عشرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - ليس عندي ما أضيفه إلى جوابي السابق .

عشرة الشيخ المحترم محمود أبو الصديق - لقد اكتفيت بالبيان الذي سمعته من سعادة وكيل وزارة المالية .

المرئىس - هل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون ؟ (موافقة) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية وزارة الأشغال العمومية -
مصلحه الرى - السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن نؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية ، فرع ٢ مصلحه الرى ، باب ٣ أعمال جديدة) اعتمادان إضافيان أحدهما قدره ٨٤٠١ جنيه (ثمانية آلاف وأربعمائة جنيه ووجبة) بصفة قرض من الحكومة لشركة سكك حديد الدلتا عن المنشآت المستجدة التي قامت بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في السنة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٠ ، والثانى قدره ١٦٤٣ جنيه (ألف وستة وثمانون وأربعمائة جنيه) قيمة المبالغ المستحقة من نفقات المنشآت المستجدة عن السنة نفسها .

ويؤخذ هذان الاعتمادان من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر في

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتناء بالأسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٦٢ صوتاً

الأغلبية المطلقة ٣٢

الموافقون ٥٧ صوتاً^(١)

غير الموافقين ٥ أصوات^(٢)

وامتنع اثنين^(٣)

الرئيس - ليعين حضرات الشيوخ المحترمين أسباب امتناعهما عن إبداء رأيهما .

مؤتمر الشيوخ المحترم هم غيب شكرى بك - امتنع عن إبداء رأي لأنى لم أدرس هذا الموضوع .

مؤتمر الشيوخ المحترم سيصبر الله عليه - امتنع عن إبداء رأي لأنه أفتضح مما جاء بتقرير اللجنة أن حالة الشركة المالية أصبحت سيئة وأنها لا يمكن أن تجد من يقرضها مالا غير الحكومة وما دامت الحكومة الحديدية الرئيسية ملكا للحكومة فأرى أن تعمل على شراء عملية هذه الشركة كما اشترت عملية شركة التليفونات لأن في ذلك ضمانا كبيرا لأموال الدولة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون .

١ - طلب رفع الحصانة البرلمانية

عن حضرة الشيخ المحترم حسن علي جاز بك لير في إبداءات الجلسة رقم ١٤٠ سنة ١٣٥٠ هـ فاضاً بخط - تقرير لجنة الحفاية - الموافقة عليه .

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم أودار نصري بك) .

تلى تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٢٣) .

(١) إبراهيم وآية بك - إبراهيم وريه باشا - أحمد زيد طهاري بك - أحمد السنيارى بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد ذوالفقار باشا - أحمد زور باشا - أحمد طه باشا - الدكتور أحمد فهمي الزيد بك - أحمد نجيب براده بك - أودار نصري بك - إسماعيل سري باشا - عباس عوض بك - أمين حسني يوسف اعلى .

بريسى زقاري باشا .

حاتم تاجوم اعلى - جيهي دوس بك - حسن سعيد باشا - الشيخ حسين صالح عطفه - حسين وأصف باشا .

مليخ خليل طرس بك .

صالح سن باشا .

عبد الحفيظ البيل بك - السيد عبد الحفيظ البكري - عبد الحفيظ سليمان باشا - عبد الرحمن رضا باشا - عبد العزيز الجيسون بك - عبد الله سمكه بك - اللواء عبد الحفيظ فردي باشا - اللواء علي أحمد باشا - علي فهمي باشا - عيسى زاهد باشا .

كافي فهمي باشا .

كامل بريسى نكلا بك .

محمد أبو القاسم القاراعلى - محمد توفيق مينا بك - محمد رياض مغربي بك - اللواء محمد صادق يحيى باشا - محمد غيث بك - محمد مصطفى بكز بك - محمد فهمي الناضوري باشا - محمد محب باشا - محمد مصطفى محمود بك - محمد منصور اعلى - محمود أبو النصر بك - محمود إسماعيل أبانك بك - محمود شكرى باشا - الدكتور محمود عبد الرزاق بك - اللواء محمود زكي باشا - الدكتور محمد عرس محمود اعلى - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى مغنوت بك - الفريق موسى فؤاد باشا .

مفتي المجلس باشا .

مفروب يابودي عليه بك - يوسف عطاوى باشا - يحيى إبراهيم باشا .

(٢) الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - الدكتور أحمد يوسف عليه اعلى .

سائقه اقتضاري بك - الشيخ حسين دالي .

محمد فهمي باشا .

(٣) شيخ محمد الله سلامة اعلى .

عبد نجيب كركم بك .

حضرة الشيخ المحترم أمام اللجنة أنه لا يمنع في السير في إجراءات هذه الجلسة
لنقته بمركبه فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الحفانية برفع الحصانة
البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن على جازيه بك ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن
حضرة الشيخ المحترم حسن على جازيه بك للسير في إجراءات الجلسة رقم ١٤٠
سنة ٥٥ قضائية مخطط .

رغبتا الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين
مساء على أن يعود المجلس للانقضاء يوم الاثنين ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٥٠
(٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة مساء ١٠

القرار - عند نظر لجنة الحفانية في هذا الموضوع قرو حضرة الشيخ
المحترم حسن على جازيه بك أمامها أنه متنازل عن حقه في الحصانة .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود فخر - رفع الحصانة
حق من حقوق المجلس وليس للمضو أن يتنازل عنه لأنه لا يتعلق به
شخصيا وإن كان يبدو كذلك لأول وهلة .

القرار - الحصانة البرلمانية حق شخصي للمضو يتمتع به فيما عدا حالة
التلبس فانه يجوز أن يقضى عليه والأصل في الحصانة هو أن الشارع خشي
وقوع تصف سياسي من قبل الحكومة ضد المضو الذي لا يتفق مع
ميولها السياسية وذلك أثناء انعقاد البرلمان وإجزة الشارع إلغاء القبض على
المضو في حالة التلبس دليل على أن الحصانة حق شخصي له وقد أبدى

محضر الجلسة العشرين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - الإجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - تبليغ المجلس المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب العزة نصر طابك بصفته عضواً لمجلس الشيوخ - سلف حضرة الأمين الدستوري .
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بشأن تأديب أكفدة الخارجين من مئة البقال بمصلحة السجون - إخطاره إلى لجنة المالية .
- ٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ٢٠٠٠ جنة في ميزانية لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ من أصل تكاليف البناء والنفقات اللازمة لئلا تكتسب قسم سواحل ميناء الإسكندرية وتخلطها إلى مائة البت (بحرمة) في القرنة - إخطاره إلى لجنة المالية .
- ٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي في ميزانية لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (نظم ١١) وزارة الأشغال السورية "فرع ٢" "أرى" باب أول "مهمات وأجور مرتبات" بمبلغ ٢٤٧٦١ جنتاً زيادة على أملاك البقال المأجرة في الشيش العام لرى السودان - إخطاره إلى لجنة المالية .
- ٧ - أسئلة :
 - (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الخارجية عن حضرة الشيخ المكرم عبد الله سمكة بك عن عرض النصوص الأصلية للمعاملات المعلقة مع القردة البرية على القردة عن تصديق عليها - الإجابة عنه .
 - (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة عن حضرة الشيخ المكرم الدكتور كثر ذكره خنار إبراهيم الخنص عن إصلاح القوانين الزراعية في هضراء القردة واداءة سيده - الإجابة عنه .
 - (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المساعدة وزير الأشغال السورية عن حضرة الشيخ المكرم محمد أبو النصر بك عن سبب إيقاف العمل في مشروع صرف "سبل" بعميرة المغربة - إخطاره مسترجعاً لعدم حضور صاحبه .
- ٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ١٢١٠٠٠ في ميزانية وزارة المواصلات لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢
- ٩ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ١٦٨٨٠ و٢٢٤ جنتاً في ميزانية وزارة الأشغال السورية لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢
- ١٠ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي في ميزانية وزارة الأشغال لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٥٢ جنتاً قيمة ثلث تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الإسكندرية ليهاب .
- ١١ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي في ميزانية وزارة الأشغال السورية لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٨٥ جنتاً لإنشاء مصنع الزجاج .
- ١٢ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ٢٧ رقم ٢٧
- ١٣ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثنائي بمبلغ ٢٨ رقم ٢٨

الجلسة المقبلة -

٣ - تبليغ المجلس

المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب السيرة نصر مريد بك عضواً بالمجلس
- خلف حضرة الشيخ المصطفى -

تل للمرسوم المذكور وهذا نصه :

مرسوم بتعيين عضو مجلس الشيوخ

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٥ و ٧٦ و ١٠٢ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٧ من الشهر سنة ١٣٥٠ (١٤ يونيو سنة ١٩٣١)
بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تعيين نصر مريد بك من الأعيان عضواً بمجلس الشيوخ في المل
التي خلا بوفاته المرحوم نجيب بركات بك .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا
هذا ما

مديرى القية في ١٢ في احدى سنة ١٣٥٠ (٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢) .

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

احسانى صدق

وزير الداخلية

احسانى صدق

ثم دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ المصطفى نصر مريد بك لحلف اليمين
المخصوص عليها في المادة ٨٩ من الدستور خلفها حضرة بالصفة الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وألأ مطيعاً للدستور وقوانين
البلاد وأن أؤدى أعمالى بالندة والصدق"

فهاء دولة الرئيس وعجاء حضرات الأعضاء بالتصديق .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة بمجي
ابراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما هذا :

التعريف :

أولاً - بإجازات :

حضرات : سلطان محمود بهنى بك - محمد صدق باشا - مصطفى
خليفة باشا - الدكتور فارس عمر .

ثانياً - باعذار :

من جلسة اليوم حضرات : ابراهيم وأبى بك - أحمد نجيب
براهم بك - طه مينا سيد أحمد سالم بك - حاتم تاجوم افندى .
حسن وشوان نادى بك - عبدالحيد سليمان باشا - الدكتور أحمد
رشيد حيد بك - الألبا يونس - محمد توفيق مهنا بك - حسن
مظالم باشا - مسداه عبد الرحمن افندى .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المال والسادة : عبد الفتاح مجي
باشا وزير الخارجية - حافظ حسن باشا وزير الزراعة - على ناصر باشا
وزير الحفانية - ابراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرة العامة حضرات الشيخ المحترمين : شفيق سعد الله
حلاية افندى - حبيب دوس بك - محمد أحمد عيود باشا .^(١)

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المصطفى خليفة باشا إجازة خمسة
وشرين يوماً بتعدي من يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢ لانحراف صحته . وطلب
حضرة الشيخ المصطفى الدكتور فارس عمر إجازة لآخر شهر مايو القادم لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم كل معهما ما بين الإجازتين ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظ على محضر الجلسة السابقة ؟
(لم يتردد أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(١) استاذ حضرة التعيين المحترم : أحمد نجيب براده بك و ابراهيم وأبى بك من جلسة اليوم دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ المصطفى نصر مريد بك إلى أحمد عيود باشا أمراً
الأعضاء المائتين من المجلس في أحد مقاعد السكرتيرة العامة (المادة ٧٠ من قانون النظام الداخلي للمجلس) .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بشأن تأديب الخليفة الخارجين من حية البهال بمصلحة
السجون - إحالة إلى لجنة المصلحة

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٩ و ١٦ و ١٤ مارس ١٩٣٠ أبريل
سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المصلحة والشؤون الصحية عن مرسوم مشروع
قانون بشأن تأديب الخليفة الخارجين من حية البهال بمصلحة السجون ووافق
عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا - مشروع القانون - وتقرير لجنة المصلحة
والشؤون الصحية - ومحضر الجلسات المذكورة - راجيا عرض ذلك على
هيئة مجلس الشيوخ .

وتغضوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٣ أبريل سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى
لجنة الداخلية ؟

(موافقة) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الداخلية.

٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد لإنفاق مبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية
١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف المياه والنفقات اللازمة لتقليل مكاتب قسم سواحل مياه
الأسكندرية وخازنها إلى مائة فينت "محروسة" في قنطرة - إحالة إلى لجنة المصلحة .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢
في تقرير لجنة المصلحة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه
في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف المياه والنفقات
اللازمة لتقليل مكاتب قسم سواحل مياه الاسكندرية وخازنها إلى مائة
فينت "محروسة" في قنطرة ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لتدوكم - مشروع القانون - وتقرير
المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس
الشيوخ .

وتغضوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون
إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة
المالية .

٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد لإنفاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ -
١٩٣٢ (القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٢ "الزراعة" باب أول
"المعدات وأدواتها") بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيهاً إضافة إلى اعتماد البهال
بالمادة في التفتيش العام لرى السودان - إحالة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور
وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢
في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية
المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع
٢ "الزراعة" باب أول "معدات وأدواتها") بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيهاً
زيادة على اعتماد البهال بالمادة في التفتيش العام لرى السودان ، ووافق
بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لتدوكم - مشروع القانون - وتقرير
المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس
الشيوخ .

وتغضوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون
إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية

٧ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله حكيمة بك من مرض النصوص الأصلية للماعدات الدولية مع الترجمة العربية على البرلمان عند التصديق عليها - الإجابة عنه .

نص السؤال المذكور :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر أرجو التفضل بتوجيه السؤال المرفق بهذا إلى حضرة صاحب المحال الخارجية للإجابة عليه .

وغفضلوا بإصاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

نحرى إلى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢

عبد الله حكيمة

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المحال وزير الخارجية

بإيه بالمخانة الوحيدة لمشروع القانون الخاص بالتصديق على معاهدة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية التي تنص على مجلس الشيوخ بجملة ٤ أبريل الجاري « أنه ووفق على معاهدة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية فتح عليها بواشيتون في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ وللخطة بهذا القانون ».

وبإيه مثل هذا النص تماماً في مشروع القانون الخاص بالتصديق على معاهدة التحكيم بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ن عرض على المجلس في نفس الجلسة المذكورة .

وإرجوع إلى ملحقات مشروع القانونين المعروضين لم نجد ضمنهما نص هذين الموقع عليهما من مندوبي الحكومتين المتصادقين بل وجدنا ترجمة بيه لها . وهذا ولما كان الأصل الموضوع بأحدى اللغتين الفرنسية والإنجليزية والموقع عليه من مندوبي الحكومتين هو الملحق عليه والتي الرجوع إليه في حالة حصول خلاف بين الحكومتين وجم أعضاء نال الإطلاع عليه خصوصاً أن مشروع القانونين نص صراحة بأن الأصل الموقع عليه أو صورة منه ملحق بها . فهنا ترين معاليم أنه الواجب عند عرض مثل هذه المعاهدات الدولية على البرلمان التصديق أن تعرض معها النصوص الأصلية للموقع عليها من مندوبي الحكومات اقطة وبلا يكتفى بمرض ترجمة هذه النصوص حتى يكون أعضاء سان الملحق بالثبات الأجنبية على يده تامة من نصوص هذه المعاهدات لا يخلو مشروعات القوانين المعروضة على البرلمان ما

عبد الله حكيمة

مفكرة صاحب المحال عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - فقد ت وزارة الخارجية على أن تقدم إلى البرلمان مشروعات قوانين الموافقة والمعاهدات مرتقة بها النصوص الأصلية للماعدات ومصححة بترجمتها اللغة العربية .

وقد سارت الوزارة على هذه السنة فأرسلت إلى مجلس النواب مشروع قانونين الخاصين بمصادق التوقيع والتحكيم مصححين بالنص الأصل الإنجليزي للماعدتين وبالترجمة العربية لهذا النص . وقد تبين ذلك المجلس عنه . ما نطر الموضوع في الجلسة المنعقدة يوم ٤ أبريل سنة ١٩٣٢

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله حكيمة بك - أشكر محال الوزير على إجابته .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير الزراعة من حضرة الشيخ الدكتور زكي غنار الجيزي السيد من إصلاح الشؤون الزراعية في الصحراء الغربية ورواية سيده - الإجابة عنه .

نص السؤال المذكور :

« حضرة صاحب الدولة الجليل رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم لديكم السؤال المرفق لهذا لتوجيهه لحضرة صاحب المحال وزير الزراعة .

وغفضلوا دولكم بقبول عظيم احترامى وإجلالى ما

شادكم

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

الدكتور زكي غنار الجيزي

حضرة صاحب المحال وزير الزراعة

قام حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وبعض من حضرات أصحاب المحال الوزراء في نهاية الصيف الماضي بزيارة الصحراء الغربية ورواية سيده للنظر فيها على محتاجة إليه من الإصلاح - كما أن محال وزير الزراعة قد قام أخيراً في شهر فبراير الماضي بزيارة حرس مطروح والصحراء الغربية لهذا الغرض .

ومن المعلوم أن حالة الأحالي في هذه المناطق حالة فقر مدقع تستوجب عطف الحكومة وإعتناها بأمرهم لأن هذه الجهات بمن من أراضي الدولة المصرية وقد كانت قديماً منهزمة فأصبحت الآن أرضاً فاحلة لا زرع فيها ولا ماء .

فما الذي قامت به وزارة الزراعة من الإصلاح حتى الآن وما تسعى عمله في المستقبل لإصلاح الشؤون الزراعية في هذه الجهات حتى تتحسن حالة هؤلاء الناس ؟

الدكتور

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

زكي غنار الجيزي

وتقوم الوزارة بتخفيف أمتاف جديدة من الزيتون تحمل على الزئابة الأسود المتود من الخارج .

ثبت أيضا نجاح زراعة بعض أشجار الفواكه الأخرى كالسب والين والخرنوب والوز والكزبرة والشمش والبنوق والماب والسوت واليا ونوع من السط خضرج منه مادة البذابة (البين) وشجرة اللنتة لاستخرج مادتها السطرية وأشجار أخرى خشبية تستعمل أوراقها علفا للواشي . و ما وزعت الوزارة من هذه الأشجار نحو ٦٠٠٠ شجرة .

وعشر النتائج التي وصلنا إليها بأن كثيرا من هذه الأسناف سيكون له : في هذه المنطقة .

وفي القية الانتفاع بهذه المنطقة إلى حد كبير وذلك بالتوسع في زرا الزيتون والسب على الأخص وتوزيع الوزارة في السام المغبل على أهم حوالي مائة ألف شجرة من الزيتون ومنها من السب ومقادر أخرى من الأسناف .

ونظرا لأن التبرجس يتو بكرة في هذه المنطقة في فصل الشتاء فستج الترتيمات اللازمة للانتفاع بهذه الزراعة وذلك بتعدير إصالة إلى الخارج ولما كان جو منطقة مريوط يوافق ما من أهرة فقد استحضرت الوزارة بعضا منه ليريه هناك ، ومن خصائصه أن يعطي محصولين من الصويا الجيد في السنة الواحدة .

والوزارة موظف في مقيم في هذه المنطقة بإشراف أعمال محطة التجارب يجمع العرب ويقوم بإرشاد الأهالي هناك إلى ما يزرعون من المسال الزراعي

ثانيا - منطقة مرسى مطروح :

شجعت الوزارة زراعة أشجار الزيتون في الجزء المجاور لشاطئ البحر من ه المنطقة ومنطقة برج العرب وقد نجح نجاحا كبيرا حتى أن اثر الصي الجيم للذي يظهر في الشتاء أمكن قسم البساتين أن يملكه مرسى .

وستنشر الوزارة زراعة بعض نباتات المنب التي تصلح لهذه المنطقة وقد أرسلت من ستين نوعين منه وذلك لإيجاد غذاء أخضر للأغنام والإبل وستنشر الوزارة في مرسى مطروح مشلا فربية وأكار أشجار الزيت والبقواكه الأخرى لتوزيعها جانا على الأهالي .

وستوجد هناك جولة تمهت لتعليم الأهالي فوائد الحرت العميق أما بما حصل في برج العرب .

ويوجد أيضا للوزارة في مرسى مطروح موظف بإشراف حديقة مصبة الحدود والمروء على زراعات الأهالي في المنطقة الواقعة ما بين سيدي براني ومطروح .

ثالثا - واحة سيوه :

صرف مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه من ميزانية وزارة الأشغال عن السنة الماضية في هذه الواحة لتحصين الآبار وجاري الري والصرف الحالية حيث كان :

مفكرة صاحب الملك حافظ من باشا (وزير الزراعة) - تخضيل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك بزيارة منطقة الصحراء الغربية وواحة سيوه في أواخر سنة ١٩٢٨ علفنا من جلالة من رعاه القاطنين بها . وكانت هذه الزيارة المباركة لافحة عهد جديد في تحسن حالة أهاليات وتربية شؤونهم حيث وجه حفظه الله نظر رجال حكومته لعمل الإصلاحات اللازمة لتخصيب ما فيه راحة هؤلاء الأهالي وتغيير أسباب معيشتهم وتحسين حالة أرواشهم إلى غير ذلك من وسائل النفع والإصلاح .

وتحقيقا لهذه الرغبة السامية اهتمت الحكومة أشد اهتمام بأمر هذه المنطقة فأوفدت إليها عدة بلان فنية لتفقد الشؤون الزراعية بها وإرشاد الأهالي إلى خير الطرق لتحسين هذه الشؤون وذلك ملاوة على موظفي الوزارة للقيمين هناك بصفتهم دائمة وعلى من توفهم من حيث لأخر من موظفيها لهذا الغرض فسه

وقد زارها في أكتوبر سنة ١٩٣١ حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ومعه حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية ورافقتهم في هذه الزيارة كما أتى زرتها بعد ذلك مع جناب مدير قسم البساتين في مارس الماضي .

وقد كان من نتيجة زيارة دولة الرئيس أن قامت الحكومة بتوزيع عمالو الشجر على أحال مريوط مناسبة عدم وجود تفرق هذا الصنف لتجهم بسبب قلة الأمطار في الموسم السابق .

ويع ما وزع عليهم من هذه التفاوض سنة آلاف أدب .

وكذلك قامت وزارة الزراعة بتوزيع كثير من أشجار الزيتون وأشجار القاحلة التي تجرد زراعتها في هذه المنطقة على الأهالي جانا . وزرعت هذه الأشجار جميعها تحت إشراف موظفي الزراعة .

وأهم الأعمال الزراعية التي تمت في هذه الجهة هي :

أولا - في منطقة برج العرب :

أشأت . وزارة الزراعة محطة لتجارب في سنة ١٩١٨ لتكون بمثابة مدرسة عملية ينقل عنها الأهالي ما تتهب التجارب صلاحيته هناك .

ولما كان الشجر هو أهم محاصيل هذه المنطقة والأحالي هناك يتجون في زراعتهم طريقة الحرت السطحي فلا تشج الأرض بيباء الأمطار فقد استعملت الوزارة المماريت الميكانيكية في الحرت العميق وكانت النتيجة أن زاد محصول الشجر زيادة كمية وليس الأهالي فافكة هذه المماريت وصح لهم بعد ذلك بتأجير جراري الوزارة للزراعتين يجمع العرب بقيمة زهيدة تتجهم على استعمالها .

وقد أدخلت إلى هذه المنطقة زراعة أشجار الزيتون الشملال التي توفها بنجاح وتعطي محصولا نسبة الزيت فيه تعادل ما يزرع منه في تونس والجزائر وهذا الصنف يحمل العطش كثيرا وقد وزعت الوزارة منه نحو ١٢٠٠٠ شجرة جانا في هذا السام وزرع منه في أراضي الوزارة ومصلة الحدود ١٢٠٠٠ شجرة أي أن جملا ما وزع ضلغ نحو ٢٨ ألف شجرة .

حضره صاحب السعادة وزير الأشغال

تتلون مبلغ ما أصاب أطيان الموقفة في خصمها وقوة ثنائها وجوده تربتها من تطورات أنظمة الري وعدم اتخاذ أية حيلة تحفظ لأطيان هذا الإقليم ما اشتملت عليه من القوى وما انحصرت به من المزاي حتى كانت مضرب الأشغال . واليوم رأيناها وقد انحطت درجتها وأصبحت لا توثق من تمار زرعها وما يبذل فيها من الجهد إلا التذلل البسر بالنسبة لما كانت عليه من قبل . وأخيرا وجهت الحكومة عنايتها لهذا الأمر وفكرت في تلافى هذا الخطر بإنشاء المصارف اللازمة وأخذت بالتفكير في إنشاء مصرف سمته مصرف سيل وهو الأول والوحيد بهذه المديرية وقد خصصت له ما يقرب من ٦٥ ألف جنيه من ذلك مبلغ ٤٥ ألف جنيه تقريباً لفتح ملكية الأراضي التي يمر بها و ٢٠ ألف جنيه للأعمال الفنية كالساحير والنجارى .

أشفت الوزارة بسخط هذه المبالغ في سبيل هذا المشروع ثم طرحت عليه الفئت المختصة فرأى منها على أحد المقلوبين ولكنها قويتنا على الاستيفاء بالفضل .

فهل لعلى الوزير أن يسمع بشرفعة عن أمر هذا الإيفاء وإن كان جميعاً فما هي أسبابه؟ مع أن مثل هذا الصرف يجب أن يكون في مقدمة مشروعات الإصلاح الواجبة التنفيذ وإيفاء العمل فيه بسد اتفاق المبالغ الطائلة بتضاعف الأضرار ويذهب بما يفي تلك الأطيان من خصب ونماء ولا يتفق مع المصلحة ولا مع العدل .

ولى قوى الرياء أن يتفضل فيبد بالفاء أمر الإيفاء إن كان المشروع إلى العمل على تنفيذ المشروع بأقرب ما في الإسكان .

لهذا :

أقدم إلى سعادة الوزير راجياً إجابتي عن ذلك وإعلامي متى وافق الاستمرار ما

٥ مارس سنة ١٩٣٢ محمود أبو النصر

الرئيس - يعتبر هذا السؤال مسترجعاً نظراً لفتاب صاحبه وذلك طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

(موافقة)

أ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إيفاء بمبلغ ١٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحراة ملائحة المادة ١٩٢ - ١٩٢٢ - تقرير لجنة المالية رقم مشروع قانون .

(المرور حرة الشيخ بنصير يابى بك)

على تقرير اللجنة (يراجع للملحق رقم ٢٤) .

مقرر الشيخ المرمز حسن صبري بك - إذا أراض ولا أقر جديراً وودنا في تقرير لجنة المالية بصيغة كوني أحد أعضائها . ولم أكن حاضراً كتابة التقرير .

ير من المنة لا يتفق به بل يحدث مستغبات تسبب ضرراً بصحة أكل خيسر بهذا ضبط المياه وتوفرت في الصيف .

وقد أخرج بميزانية الوزارة للذكورة من السنة الثالثة مبلغ ٤٠٠٠ جنيه تتقاضى بيوت جديدة من تين أنها لا تضر بالقديمة . ويقع هناك مهندس مل كل هذه المباحث .

ولما كان محصول البلع في سيوه من الخواصير الرئيسية وكان الاطال يكون عمليات تلقيح الخنيل وتسميده مما يجعل محصوله ضئيلاً فقد است الوزارة بإرشاد الأهل إلى الطرق الفنية لإجرائها والحض على عملها .

وأعدت الوزارة بالاتفاق مع مصلحة الحدود مشرواً لإنشاء مصلع بطين البلع وتبنيك ليعمل على الطرق القديمة التي يقيمها الأهل وذلك ليبيع هذا المصلع بأسعار مرتفعة تعود عليهم بالرخ .

وسيلحق بهذا العمل مصصرة لاستخراج الزيت من الزيتون يكون من إتمام الانتفاع من هذا المحصول بدوياً أحسن .

وقد طلبت مصلحة الحدود من المالية اعتماد المبلغ اللازم لإنشاء هذا لمل .

وأستولت الوزارة على حديقة وزارة الأوقاف مزروعة بأشجار الخنيل زيتون وشجرت في إصلاحها لتكون حديقة نموذجية ينقل عنها أهالي بوه ما يقيمهم في تحسين سائرهم وزيادة ثلثها . وألحق بهذه الحديقة مثل لقرية وإشجار أشجار النخلة .

وأستولت الوزارة على قطعة أرض زرعها شجيراً واستعملت فيها الأشجار است بتأنيج حسنة وشجر الأهل بإقامة التسميد وطبعا سيمملون كذلك أراضيهم .

وقد عينت الوزارة بإدخال أصناف جديدة من القوي والقول السوداني ليجوز الحضر كما ستمثل هناك محطة لقرية النمل لإدخال صناعة جديدة بها .

وكل هذه الأعمال التي تقوم بها الحكومة من شأنها ترقية شؤون هذه منطقة وتحسين حالها حالياً . وأعتدوا لخصراتكم من هذه الإطلاقة . (تصديق)

مقرر الشيخ المرمز امه كورنكي فخر المزمري فخره - أشكر ممل لوزير . وأرجو أن تقوم الوزارة بعمل يروم ثابت للإصلاح في تلك نهات .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال السورية من مقرر الشيخ المرمز محمود أبو النصر عن سبب إيقاف العمل في مشروع مصرف سيل المديرية الخريفية إحصاءه مسترجعاً لعدم حضور صاحبه .

نص السؤال المذكور :

حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الشيوخ
سأله إلى على وزير الأشغال السؤال الآتي فأرجو أن تأمره بإجابه
بجواب الأعمال والممتلكات على الراى ولكم على وأمر الاستمرار :

القرار - كان قد أدرج ٦٠٠٠٠ جنيه لصرفها على الكورى في عام سنة ١٩٣١ - ١٩٣٣ ، ولكنه انضج أول ما سيصرف عليه يبلغ ١٣٩٠٠٠ جنيه في العام نفسه . فذلك يجب دفع الفرق بين المليون وهو ٧١٠٠٠ جنيه وهذا ما عثقت الحكومة بطيله إلى حضراتكم .

عشرة صاحب مصلحة أحرر عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -
المسألة - يا حضرات الشيوخ - مسألة عقد والفتح يكون يقتضى نصوص القصد عن هذه الأعمال . فواء كان العمل يتبقى اليوم أو غدا ، فالفتح واجب طبعا فقد ملأه العمل قد أجز .

عشرة الشيخ المحترم محمد رضا باشا - في ملاحظة فيما يتعلق بالاعتادات الإضافية ، نرى أن تتخذ الحيلة طلبها في الوقت المناسب . وحتى لا يجهد الحكومة نفسها مضطرة أمام الأمر الواقع لفتح مبالغ كبيرة لم تدر في الميزانية ، وقد لا يكون فيها من الثغرات ما يسع بعرضها فإذا كانت الحكومة ترغب في فتح اعتمادات إضافية مفرقة لأعمال مخصوصة فيجب عليها أن تطلبها قبل البدء في هذه الأعمال . ويكون عليها بمشروع قانون يعرض على البرلمان . وارى أن هذه الخطة يجب أن تتبع في جميع الاعتادات التي تطلب فتحها فقد لاحظت في الاعتادات التي عرضت على حضراتكم أخيرا أنها طلبت ولم يبق في السنة المالية إلا أيام قليلة وقد لاحظت بلغة المالية ذلك أيضا . وإلى استفتت النظر لما يجب أن يقع في هذا الأمر في المستقبل حتى تتخذ الحكومة الحيلة في طلب الاعتادات الإضافية .

وكان المتبع في السنين الماضية أن يقال لكل شهيد عمل : إما أن تستمر في أعمالك من أن تتقاضى ما يستحق لك بعد اعتداد الميزانية في السنة المقبلة . وإما أن توقف العمل ما دام الاعتداد مربوط بالميزانية قد نفذ .

نعم إن إنجاز الأعمال قد يكون مفيدا دائما . ولكن يجب على الحكومة أن تتخذ نحو هذه الأعمال ما يجب من الحيلة ولا تخاف من البرلمان بطلب فتح اعتمادات قبل انتهاء السنة المالية بمدة أيام أو سنة .

عشرة صاحب مصلحة أحرر عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) -
أوجه نظر حضرات الشيوخ المحترمين إلى توازيج تقديم طلبات الاعتادات إلى البرلمان . فيوضح منها أن التأخير ليس من جانب الحكومة .

عشرة الشيخ المحترم محمد رضا باشا - يجب ألا تصرف الحكومة أى مبلغ غير وارد في الميزانية قبل أن يأذن به البرلمان .

القرار - يدل على أن هذا الاعتداد فلم في تاريخ مناسب لتقديمه لمجلس النواب قبل أن يصدر الأمر بتغيير اسم الكورى من قصر النيل إلى كورى التلويو اسماعيل باشا .

وقيل أمام اللجنة إن تغيير هذا الاسم وتقديم مشروع الاعتداد لمجلس النواب حصل قبل أربعة أشهر .

فقد ورد فيه "ولكن اللجنة تعلم علم اليقين أن سياسة الحكومة المالية مبنية على أساس ثابت" فأنا أؤكد هذا الأساس الثابت .

وورد فيه بجهة ثانية هي "والفضل في ذلك راجع إلى حكمة الحكومة في تصرفها وبعد نظرهما" وأنا أؤكد هذه الجملة ولا أنقها .

الرئيس - هل تولفون حضراتكم على ثلاثة مشروعات القانون ؟

عشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - مذكور في التقرير أن كورى قصر النيل سيتم قبل نهاية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ والموجود المبلغ في القيد الأصل لانتهاه هذا الكورى هو آخريونيو سنة ١٩٣٣ ، فإذا كان هذا الكورى سيتم قبل الموعد المحدد بمدة شهر أو شهرين فلا أرى أن ذلك يستدعي فتح الاعتماد المطلوب .

لذلك أرجو أن أحرف بالضبط الوقت الذي سيتم فيه بناء هذا الكورى .

القرار - مشروط في القيد المبرم بين الحكومة والمقاول أن تعطيه عن كل عمل يتم في الكورى ٩٥٪ من قيمة ما يتجه حسب السطاء المقدم منه . كما أنها تعطيه ٦٠٪ من قيمة الأدوات والمهمات التي يوردها لأعمال الكورى .

وبهذا الشرط الواردة في القيد أصبحت الحكومة مأذنة بأن تفتح المقاول من قيمة ما أتته من عمل وما ورده من أدوات ومهمات بهذه النسبة التي ذكرتها .

وقيمة المهمات والمواد التي دفع عنها ٦٠٪ . ولم تستعمل هي ٢٣,٩٨٦ جنيها و ٧٠٠ مليم في كورى بنا .

عشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - إنني أتمكلم عن كورى قصر النيل .

القرار - وقيمة المهمات والمواد التي دفع عنها ٦٠٪ في كورى قصر النيل هي ١٧,٢٨٨ جنيها و ١٩٦ مليم .

أما الأعمال التي تمت ودفع عنها ٩٥٪ من قيمتها لغاية الآن فهي ٧٥,٦٥٢ جنيها و ٩٥٨ مليم في كورى بنا و ٦٠,٩٥١ جنيها و ١٠٤ مليم في كورى قصر النيل .

عشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - أود أن أعرف الموعد الذي يتم فيه إنشاء الكورى . وقد ذكر في التقرير أنه حدد لانتهاه آخريونيو سنة ١٩٣٣ ومما حدا إليه أنه ربما يتم قبل هذا التاريخ .

القرار - هل حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا يتكلم عن لجنة اللجنة ؟

عشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - نعم .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

المحـن قـرأـد الأـكـول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وجلس القواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع "الطرق والكبارى" الباب ٣ "أعمال جديدة") اعتماد إضافي بمبلغ ١٣١٠٠٠ جنيه منه ٤٧٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المدرج لأعادة بناء كوبرى بنها على النيل و ٧٩٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المدرج لأعادة بناء كوبرى قصر النيل .

ويؤخذ على الاعتماد الإضافي من زيادة الإيرادات على المصروفات في السنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يخضع البريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - تأخذ رأى الآن على مشروع القانون .

أخذ رأى على مشروع القانون المذكور ابتداء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ١٧١^(١) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

مفـرة الشـيـخ القـرزم لـقـرزم علـى أـمـر بـاشـا - تقرر مشروع الاعتماد المذكور في اللجنة وكان حضرة الشيخ القرم قد عب بـاشا خطابا .

مفـرة الشـيـخ القـرزم لـقـرزم علـى أـمـر بـاشـا - إن المسألة التي أثيرت هي أن الحكومة لا يجوز لها صرف مبالغ غير واردة في الميزانية قبل الإذنها من البرلمان .

ولكن المسألة التي نحن بصددها حصل الصرف فيها بطريقة استثنائية جدا . وجرى العادة أنه قبل أن تقدم طلبات بفتح اعتمادات يجب الانتظار حتى يعرف هل ستكون تلك نفقات تسمع بفتح هذه الاعتمادات أم لا . فثلا يطلب من حضراتكم اعتماد إضافي بمبلغ مليون جنيه وربع تقريبا ، انتظرت الحكومة حتى أتت المدة ، ولما رأيت أن الإيرادات تسمع بفتح هذا الاعتماد تقدمت بطلبه .

هل أن مندوب الحكومة قرر أمام لجنة المالية أنه من الآن فصاعدا سوف لا تصرف الحكومة أى مبلغ خارج عن الميزانية إلا بعد أخذ قرار من البرلمان بذلك .

وإن فلا محل للاعتراض الذى أبدى اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون المذكور ؟ (موافقة) .

(١) إبراهيم ديه باشا - أبو زيد طهلى بك - أحمد الشناوى بك - أحمد طهت باشا - أحمد عرقات باشا - الدكتور أحمد فهمى الرئيس بك - اندوار نصرى بك - الدكتور أحمد يوسف حليمه افندى - اسماعيل سرى باشا - إلياس عوض بك - أمين حسين يوسف افندى - أمين سامى باشا - أمين غالب باشا - بورس حنا باشا - بورس زقارى باشا .

حافظ الشناوى بك - حافظ حسن باشا - حبيب دوس بك - حسن سيد باشا - حسن صوى بك - الشيخ حسين صالح طهلى - حسين واصف باشا - الشيخ حسين والى .

الدكتوروزى فى خمار الجوزى افندى .

سلم خليل بورس بك - سليمان مكيان آيات بك .

فتيق سداقة صلاح افندى .

الشيخ عبد الحامى عريان - السيد عبد الحليم الكرى - عبد الرحمن رشا باشا - عبد العزيز البسوى بك - عبد العزيز ميف المصرى بك - عبد الفتاح يحيى باشا - عبد الكريم شديد بك - عبد الله سمير بك - الشيخ عبد الحميد سلم - القرد على أحمد باشا - على فهمى باشا - على طاهر باشا - موسى حسن زايد باشا .

على فهمى باشا .

قائل بورسى تكللا بك .

محمد أبو النصر صفار افندى - محمد أحمد عبد باشا - الشيخ محمد الأحدي القلزمى - محمد شيرت راشى بك - محمد رياض شريف بك - القرد محمد صادق يحيى باشا - الدكتور محمد طاهر بك - محمد طهت حرب باشا - محمد فية بك - محمد فهمى بك - محمد فهمى الشناوى باشا - محمد هب باشا - محمد حمود بك - محمد مصطفى حمود بك - محمد متقى باشا - محمد منصور افندى - حمود أبو النصر بك - حمود شكرى باشا - الدكتور حمود عبد الوهاب بك - القرد حمود مرسى باشا - الدكتور مرسى حمود افندى - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - القرد مرسى قواد باشا .

نخله الخياطى باشا .

مستوب يشارى عليه بك - يوسف طهلى باشا - يحيى إبراهيم باشا .

٩ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد بإنفاق مبلغ ١,٢٢٥,١٨٨ جنية في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - تخريج لجنة المالية (١) -
إقرار مشروع القانون .

(المقرر سفره الشيخ المحترم الحاج بس بك) .

المقرر - لما كان تقرير اللجنة عن مشروع القانون المطروح أمام حضراتكم طويلا فاستحووا لي أن أشرحه بعبارة موجزة خصوصا أن حضراتكم قد اطلعت عليه ووقفت على جميع البيانات المدونة به .

وتتلخص التقرير في أن وزارة الأشغال تطلب فتح اعتماد بمبلغ ١,٢٢٤,٧٨٨ جنية ثلاثة مشروعات .

مقدم المشروع الأول مبلغ ٧٤٣,٦٠٨ جنيات وهو خاص بطلبيات توليد الكهرباء والصرف والأسلاك الكهربائية، وذلك تنفيذ لسياسة الصرف التي قررتها وزارة الأشغال في شمال البلاد - وهذا المشروع يتتبع بثلاث مديريات كبيرة .

ويبلغ مقدار القوة المتولدة من هذه المحطات ٢٠٠٠٠ حصان تخريا ويبلغ مقدار المياه التي ترافقها هذه الطلبيات من المصاريف نحو مليون متر مكعب في الساعة ومقدار الرخ نحو مترين ويبلغ مقدار الأراضي التي تستوعب مباشرة من محطات الصرف المذكورة ٨٩,٠٠٠ فدان منها ٦٣,٠٠٠ فدان رديئة الصرف مملوكة للأمان كان إيرادها ضئيلا جدا بسبب عدم الصرف والضرائب المفروضة عليها قليلة فأصبحت اليوم بسبب الصرف أرباحا ذات قيمة وستأتي المستقبل بجزء طيبة، كما أن المشروع المذكور يصلح لهكومة ٢٣,٠٠٠ فدان أراضي بورما كانت تزرع وأصبحت بعد إتمام عملية الصرف من الأرباح الجيدة التي تتابع بأثمان طيبة وتعرض عليها ضرائب ككثك والمبلغ المقدّر لهذا المشروع كله هو ١,٧٨١,١٠٨ جنيات أي أنه يصيب الفندان الواحد من التكاليف جنيان وهذا مبلغ لا يذ لرمقابل الفوائد التي تستمد من صرفه .

أضيف إلى ذلك أن الأرباح الجارية للأمان المذكورة مستغنية من هذا المشروع ولا أشك بعد هذا البيان في أن حضراتكم ستوافقون على فتح هذا الاعتماد .

أما المشروع الثاني فقد تكلّفه ٣٧٠,٠٠٠ جنية وهو مشروع الحياض للنزلة وهي عبارة عن الأراضي المرصعة جدا التي لا تروى إلا عند الفيضانات العالية ومقدارها ٤٥,٠٠٠ فدان في مناطق متباعدة عن بعضها ووافضة على ساحل النيل في منطقة تمتد من نحو ٣٠ كيلو مترا شمال أسوان إلى نحو ٣٠ كيلو مترا جنوب إسنا . وقد صرف من المبلغ المقصود لهذا المشروع ٢٠٠,٠٠٠ جنية ومطلوب الآن فتح اعتماد بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنية لصرف باقي تكاليف تلك الأعمال .

ولما رأت الحكومة أن ميزانية السنة المالية الحالية تسمح بصرف هذا المبلغ تقدمت وزارة الأشغال بطلب فتح هذا الاعتماد ووافقت عليه لجنة المالية .

أما المشروع الثالث فخاص بتغطية خزائن أسوان وقدره ٢,٩٧٠,٨٩١ جنية صرف الجزء الأكبر منه ولم يبق إلا الجزء القليل .

والمطلوب الآن فتح اعتماد بمبلغ ٤١١,٠٨٠ جنية لتغطية الخزائن ضمن مشروع القانون المروض . وهذا الخزان له فوائد جمة .

(ضجة) .

أصوات : كلها تعرف هذه الفوائد .

المقرر - أنا لا أستطيع أن أتبين بنفسى هل يعرف جميع حضرات الشيخ المحترمين فوائد تغطية خزائن أسوان وعلى هذا فاني سأذكرها لأنه من الجائز أنها لا تكون معلومة لدى بعض حضرات الأعضاء ...

(ضجة) .

مقرر الشيخ المحترم أحمد عرفه بلشا - إني لا أعرف هذه الفوائد .

المقرر - لقد ظهر أن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان بلشا لا يعرف هذه الفوائد وعلى هذا سأبينها لحضراتكم .

إن هذه التغطية ستجنيب ٢,٩٥٠,٠٠٠ متر مكعب زيادة على ما يحجزه الخزان الآن وهذه الزيادة سيستفيد منها ١,٠٠,٠٠٠ فدان في الوجه القبيل لم تكن تروى ديا صيفيا قبل هذه التغطية وفي الوجه البحري ما كان يزرع مثل هذا القدر قبل ذلك مطلقا فضلا عن أن اللواتي ستكون بسبب هذه التغطية بطريقة منتظمة وتوزع المياه بطريقة منتظمة في الأوقات المناسبة . كما أن الأراضي الشراقي ستروى في أوقات مناسبة وقد كانت قبل التغطية لا تروى في أوقات مضبوطة وهذا من فوائد التغطية .

لهذا رأت لجنة المالية الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب .

لقد تقدمت وزارة الأشغال بهذا المشروع مبكرة ورأت وزارة المالية أن تحرث في الأمر وبعد أن تبين لها وجود زيادة في الإيرادات على المصروفات تسمح بفتح الاعتماد المذكور تقدم به البرلمان .

مقرر الشيخ المحترم عمر صبري بك - ورد في الصفحة السابعة من

تقرير لجنة المالية عن هذا المشروع مبلغان الأول وقدره ٤٠٠,٠٠٠ جنية وهو قيمة المطلوب وضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية من أصل تكاليف تجهيد محطة وكورنيثية الشلال والثاني وقدره ٧٠,٠٠٠ جنية وهو ما قرره مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة المرحوم السيد جريش كسوة نهاية عن سحب المبالغة منه .

أريد أن أستعرض عن المبلغ الأول هل ما بين فضلا من محطة الشلال والكورنيثية تبلغ قيمته ما يساوي المبلغ المطلوب صرفه من الآن إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٢ أي بعد خمسة أيام فذلك أريد أن أعرف هل يبلغ ٧٠,٠٠٠ جنية دفع فلا أولا فان كان قد دفع تكليف كان ذلك ومن أي باب وبأي مسوغ دفع ؟

هذا ما أطلب الاستقصار عنه من حضرة المقرر ومن سعادته وكيل وزارة المالية .

القرار - أما عن مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنية المطلوب وضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية فإنه سيصرف في بناء محطة بدل محطة الشلال القديمة وعمل كورنيش . وهذا هو ما قدرته مصلحة السكك الحديدية متفقة في ذلك مع وزارة الأشغال السومية . أما أن المبلغ صرف أولاً فاني أعتقد أنه تحت الصرف .

محضر الجلسة العشرين من محضرى بك - إن ما أردت الاستفسار عنه هو هل ينسب من المحطة والكورنيش ما قيمته ٤٠,٠٠٠ جنية المطلوب صرفها في السنة المالية من شهر أبريل أو لا لأن المعروف أن الاعتقاد الإضافي إن لم يصرف قبل انتهاء السنة المالية التي يطلب فيها يصبح كأن لم يكن ويجب على الحكومة أن تتقدم من جديد بطلبه . هذا هو سؤالى أما ما سمعته فليس جواباً عنه .

القرار - المبلغ لم يصرف...

محضر الجلسة العشرين من محضرى بك - يجب أن يبين لنا هل بنيت المحطة والكورنيش أو لا لأن الحكم يتغير تبعاً لذلك . فإذا تم البناء يكون الاعتقاد واجب الإقرار وإن لم يتم البناء فإن الاعتقاد يصبح لا عمل له ويجب أن يستقل من المبلغ المطلوب .

محضر الجلسة العشرين من محضرى بك - إن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك حقوق بلنة المالية وله الحرية التامة في أن يتصرف بحضرة مندوب المالية أو المواصلات إن كان هذا المبلغ صرف أولاً . غير أننا نعلم أن المبلغ لم يصرف وأن مصلحة السكك الحديدية تعدد المندات ووزارة المالية وجدت أن لها من الوفورات ما يسمح لها بطلب هذا الاعتقاد فتقدمت به . ولا ضرر من الموافقة عليه .
(انصرف حضرة صاحب المال حافظ حسن باشا وزير الزراعة) .

محضر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - إن مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنية الذى قرر مجلس الوزراء في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة المرحوم السير جريفت - على حد معلوماتى الشخصية - لم يصرف شيئاً يتم التصديق على الاعتقاد .

أما فيما يخص مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنية المطلوب وضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية فهو رهن التسوية الحسابية . لأن تجزأ هذه المصلحة مهمات كثيرة كما يستعمل عادة في مثل هذه الأعمال فجاء إلى هذه المهمات حتى تعمل القافية النهائية وتستقر القيمة من حسابات تخزن مصلحة السكك الحديدية .

محضر الجلسة العشرين من محضرى بك - إننى أردت اقتراض حضرة الزميل المحترم اللواء محمود عزى باشا . تم إننى عضو في بلنة المالية ومرض هذا المشروع على اللجنة في جلسة وجهت فيها هذه الأسئلة ثم انتهت بعد ذلك بإجازة من المجلس وبترصيح من اللجنة وتم البحث في غيبتي وهذا هو مادناقنى إلى توجيه أسئلتى في جلسة اليوم .

وفيما يخص بإجابة حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بأن مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنية لم يقع فاني أذكر جيداً أن حضرة مندوب وزارة الأشغال قرر في جلسة اللجنة - وكنت حاضراً هذه الجلسة - أن المبلغ قد صرف فعلاً .

القرار - سبق أن قلت إن المبلغ صرف فعلاً .

محضر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - قلت إن المبلغ لم يصرف على حد معلوماتى الشخصية .

محضر الجلسة العشرين من محضرى بك - إن تحرير اللجنة يشير إلى أن المبلغ قد صرف وليس في وسعى أمام تصريح سعادته وكيل وزارة المالية

محضر صاحب السعادة عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - لقد قال سعادته وكيل وزارة المالية إن المبلغ لم يصرف حسب معلوماته الشخصية .

محضر الجلسة العشرين من محضرى بك - إننى لا أفهم أن يكون لسعادة الوكيل معلومات شخصية فهو يمثل وزير المالية وبنى تكلم فكلمت رعية ولا أستطيع أن أبحث موضوعاً هاماً مثل هذا قبل أن أتأكد من أن المبلغ صرف أو لم يصرف .

محضر صاحب السعادة عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - يحسن أن تؤجل المناقشة حتى يحضر حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال السومية .

القرار - قرر حضرة مندوب وزارة الأشغال الذى حضر أمام اللجنة أنه إزاء الطلبات المتعلقة التي طلبتها الشركة فقد تم الاتفاق بين الحكومة وبينها على أن تملى هذه مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنية كتسوية نهائية بشرط أن تقدم الوزارة ما يفيده قبول ذاتها لهذه التسوية وإخلاء مسؤولية الحكومة فيهم . وفعل قبل على الشركة ذلك . وكتب له إذن بالمبلغ المذكور وصرف فعلاً . وقد كانت الشركة تطلب ١٥٠,٠٠٠ جنية كتسوية نهائية لتكديتها . (انصرف حضرة صاحب المال على ماهر باشا وزير الخزانة) .

محضر الجلسة العشرين من محضرى بك - إننى سمعت من المجلس هذا الموضوع الآن على أساس أن مبلغ السبعين ألف جنية دفع فعلاً .

ذكر حضرة المقرر أن مبلغ ٧٤٣٩٠٨ جنيهات المقر للأعمال الانتائية الخاصة بطلبات توليد القوى وطلبات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال البلاد تتخف به ثلاث مديريات في الوجه البحري وهي مديريات الجيزة والقنطرة والقاهرة وقد أشتت لهذا الغرض ثلاث محطات رئيسية قيمت في السرو وبنفس والطف فأريد أن أعرف أين توجد محطة السرو؟ وهل مديرية الشرقية تتخف من هذا المشروع أم لا؟

المقرر - مديرية الشرقية لا تتخف منه .

مفكرة الشيخ المحترم يعقوب يارو عطية بك - أودع لمشروع خطية نزان أسوان في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤٩٩٤٠٠ جنيه فابتدأ للماثل عمله متأخرا وبمبلغ السبعين ألف جنيه صرفت من هذا الاعتماد في غية البرلمان .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد رفاعة باشا - يظهر أنه يوجد خلاف في أن هذا المبلغ دفع أو لم يدفع فلا ضرر من تأجيل البحث في المشروع أسبوعا لتحقيق من ذلك .

المقرر - إذا تأجل المشروع أسبوعا تكون السنة المالية قد انتهت .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمود عزمي باشا - كل شيء مذكور في التقرير وأرجو أن يتلى بإكمله .

مفكرة صاحب المحامي عبد الفتاح عيسى باشا (وزير الخارجية) - لا ضرر من تأجيل بحث المشروع حتى يحضر حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال من مجلس النواب .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عزمي باشا - أريد أن أوضح المسألة بنهاية البساطة لما عرض هذا المشروع على اللجنة سألنا عن سبب طلب فتح هذا الاعتماد قبل لنا إن وزارة الأشغال عند ما وضعت تقديرها الأول لم تكن وفقت على تفاصيل برامج العمل إذ كانت أعمال الخلية قد وقفت موقفا بسبب اختار المقاول الأول ولم يتمكن المقاول الجديد من تقديم برامج إلا بسداد اعتماد الميزانية .

ولما تقدم المقاول بالعمل طلب من وزارة الأشغال طبقا لنقد الاخاق أن تصرف له المبالغ اللازمة عن الأعمال التي أتمها فقامت وزارة الأشغال بصرفها من الوفورات التي لديها .

فأترضنا على الصرف وقلنا إنه لا يصح صرف أي مبلغ قبل تصديق البرلمان وفي جلسة اللجنة التي تليت فيها وافقت على المشروع .

الرئيس - هل يارض حضرة الشيخ المحترم في المشروع ؟

فيق الجواب على ما يأتي :

كف دفع هذا المبلغ ؟ ومن أي اعتماد دفع ؟ وكيف وقد دفع فصلا يطلب الآن فتح اعتماد إضافي ؟

أريد أن يجيب حضرة المقرر أو يمثل الحكومة على ذلك .

المقرر - المبلغ لا شك أنه دفع بالفعل .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أسأل كيف دفع ؟ ومن أي اعتماد دفع وكيف وقد دفع يطلب فتح اعتماد إضافي به الآن ؟

الرئيس - لو كان حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك حاضرا بلجنة المالية أما كان يفر على المجلس الوقت الذي يضيغ في هذه المناقشة .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أقبل هنا مطلقا ولم أتيب إلا جلسة واحدة في هذا الدور وكان الواجب على لجنة المالية وقد فحمت لما هذه الملاحظات أن تم بحثها .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمود عزمي باشا - التي أعلمنا بالحكومة أجرت هذه التسوية مع الشركة في غية البرلمان والمبلغ دفع كله أو أكثره وبناء على ذلك طبعة المالية عند عرض الموضوع عليها لم تجد أية فائقة من التوسع في البحث لأنها كانت أمام أمر واقع فرائش الموافقة على هذه التسوية

المقرر - واشترطت اللجنة في تقريرها أن لا تضم الحكومة في المستقبل البرلمان أمام الأمر الواقع بسبب إتمام الصرف قبل الإنفاق به .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور قصبري بك - أريد أن أعرف الحقيقة حتى نفي رأينا عليها ولا يصح أن يبنى الرأي على الاستنتاجات والتفروض .

المقرر - قلت إن المبلغ دفع فعلا .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك - جاء في تقرير اللجنة أن مبلغ السبعين ألف جنيه صرف إلى الشركة كسوية نهائية عن سبب المقاولات هنا ولكن اللجنة لم تفحص في التقرير بطريقة صريحة ما هو الفرق بين عطاء المقاول الأول الذي توفى وعطاء المقاول الثاني (خفية) .

الرئيس - دعوا حضرة يتكلم .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمود عزمي باشا - هذا مذكور في المذكرة التي رفعتها وزارة الأشغال إلى مجلس الوزراء يطلب التصديق على هذه التسوية وفي تقرير لجنة المالية .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك - هذا غير مذكور في تقرير لجنة المالية وأريد إيضاح هذه النقطة كما أريد أن أسأله عن نقطة أخرى .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد الباقى - ليس من مبدف المعارضة وكل ما أريده هو الوصول إلى الحقيقة وقد أبدينا ملاحظة أخرى وهي أنه لا ضرورة لطلب اعتيادات إضافية فإثر السنة المالية إذ يمكن عكازك ذلك في ميزانية السنة المقبلة .

إن لدى وزارة الأشغال سكرتيراً مالياً ومن وظيفته أن يبه وزير المالية إلى حالة الميزانية .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - أريد أن أتأكد هل المبلغ الذى يشار إليه حضرة الشيخ المقدم حسن صبرى بك صرف فلان أول يصرف ؟

المقرر - قلت مراراً إنه صرف فلان .

(حضر حضرة صاحب اللعل أحمد على باشا ووزير الأوقاف وحضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا ووزير الأشغال العمومية) .

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المقدم حسن صبرى بك بإبداء ملاحظاته عن مشروع القانون .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - استعزنا من ملتقى وأودين في الصفحة السابعة من تقرير لجنة المالية الأول مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه ذكر أمامه أنه مطلوب لوضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية من أصل تكاليف تجديد خطوطه وتبنيته للثلال فهل يلى من علة الثلال والكورتينية من الأعمال ما قيمته أربعمائة ألف جنيه حتى يسوغ طلب اعتياد مبلغ إضافي لما في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ التى تنتهى بعد خمسة أيام .

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - المصلحة لم يبن بعد ولكن يرتبط بها إنشاء عكازن وتوريد مهمات قامت بها مصلحة السكك الحديدية فهي تريد تسوية حسابها قبل انتهاء السنة المالية .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - هل أنهم من هذا أن مصلحة السكك الحديدية وردت مهمات فلان يبلغ الأربعمائة ألف جنيه ؟

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - نعم .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - إننا كان الأمر كذلك فلان أول من يقبل الموافقة على الاعتياد المطلوب وغرضى كله هو الوصول إلى اعتياد له منى .

أما سؤالي التالي فهو هل مبلغ السبعين ألف جنيه الوارد في الصفحة السابعة من تقرير اللجنة والذي ذكر أمامه أنه قيمة ما قدور مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة مدبرجت كسوية نهائية عن سحب المقاول منها - هل هذا المبلغ صرف فلان إلى الشركة ؟ فإن كان صرف فن أى باب من أبواب الميزانية وعلى أى اعتياد صرف . وما هى الحكمة من طلب فتح اعتياد به الآن ؟

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - أعتقد لمشروع تلبية نهران أسوان مبلغ في ميزانية السنة الحالية صرف منه فلان السبعين ألف جنيه ولما تقدم المقاول في العمل اضطرتنا أن نطلب فتح اعتياد إضافي للمبلغ الوارد في مشروع القانون .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - يفهم إذن من إجابة سادة وزير الأشغال أن مبلغ السبعين ألف جنيه الذى صادق مجلس الوزراء على صرفه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ بناء على مذكرة وزارة الأشغال تسوية المقاول إنما صرف بالفعل من اعتياد مشروع تلبية نهران أسوان فهل صرف هذا المبلغ تم فلان مقابل عمل قام به المقاول أو تسويص عما نشأ بين المقاول ووزارة الأشغال .

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - لو راجع حضرة الشيخ المقدم قرار مجلس الوزراء لصحق أن مبلغ السبعين ألف جنيه هو عن أعمال قام بها المقاول وليس تسويصاً عن خلاف نشأ بينه وبين وزارة الأشغال . وقد صرف المبلغ بناء على قوى قسم القضايا . (تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - هل سادة وزير الأشغال يقر أن مبلغ السبعين ألف جنيه الذى صرف لم يكن تسويصاً بل هو عن أعمال أجريت ؟

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - هو عن أعمال وهبات .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - إن كان هذا هو الذى حصل ودفع للمبلغ عن أعمال عملت فلان أوافق على الاعتاد .

المقرر - محضر اللجنة ...

أصوات : كفى - كفى .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى هشيد بك - أريد أن استفسر من سادة وزير الأشغال عن المراكز الموجودة بمديرية المنقيلية التي يشملها تحسين الصرف حسب المشروع المقروض وأما هل مركز ميت عمر من ضمن هذه المراكز أم لا ؟ لأن هذا المركز في أشد الحاجة إلى تحسين الصرف .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات السنة المالية الحالية على المصروفات .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ثامس بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويُنشد كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالشدء بالامم فكانت النتيجة
يأتى :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٢ صوتا .

الأغلبية المطلقة ٣٧ .

الموافقون ٧١ صوتا . (١)

غير الموافقین صوت واحد . (٢)

ممتنع واحد . (٣)

الرئيس - هل يسمع حضرة الشيخ القرم أحمد فهمى الرشيد بك؟
يبن السبب في استناعه عن إبداء رأيه .

حضرة الشيخ القرم أحمد فهمى الرشيد بك - استعنت لا طلبت من سعادة وزير الأشغال معرفة المراكز التي يشملها تحسين العمر بديرية الدقهلية فلم أحظ من سعادته بالرد .

حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم بك (وزير الأشغال العمومية) - المسألة المروضة على حضراتكم الآن تتعلق كما قلت ببلغ منتم لما كان مربوطا بجزائية العام الخاص من أعمال صرف القلتا وقد كان واجبا صرفه في جزائية السنة المقبلة ولكن للقاو لا يجوز من الأعمال ما استحق من أجله صرف هذا المبلغ الآن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الانتقال إلى ثلاثة مشروع القانون ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (القسم ١١ وزارة الأشغال العمومية - فرع ٢ "الرى" - باب ٢ أعمال جديدة) اعتماد إضافي يبلغ ٢٢٤٩٨٨ ج.م (مليون ومائتين وأربعة وعشرين ألفا وستة مائة وخمسة وخمسين جنيها) منه ٧٤٣٩٨ ج.م للأعمال الانشائية الخاصة بطلبات توليد القوى وطلبات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال القلتا و ٧٠٠٠ ج.م لآلات تحصيل المياه المنزلية في الوجه القبلي و ٤١١٠٨٠ ج.م للأعمال الخاصة بتبليغ خزائن أسوان .

- (١) إبراهيم وسيد بانا - أبو زيد عطاري بك - أحمد السبازي بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد ذو الفقار بانا - أحمد طست بانا - أحمد مرقان بانا - أحمد حل بانا - أدارا تسمى بك - الدكتور أسد يوسف حله انقى - الياس موسى بك - أمين حسين يوسف انقى - أمين ساي بانا - أمين نال بانا - بورس حة بانا - بورس زقاني بانا - حافظ القشاشي بك - حبيب درس بك - حسن سيد بانا - حسن صبرى بك - الشيخ حسين صالح خليفة - حسين واصف بانا - الشيخ حسين والى - الدكتور زكى خمار الجبرى انقى -

- سلفان السدي بك - سلم خليل طرس بك - سليمان مكيان أباظه بك - شفيق سعد الله حلاية انقى - الشيخ عبد الجبار طرس بران - عبد الحليم البيل بك - السيد عبد الحيد الكركى - عبد الرحمن وضا بانا - عبد العزيز البيرونى بك - عبد العزيز سيد مصر بك - عبد الفتاح يحيى بانا - عبد الحكيم شديد بك - عبد الله مكيه بك - الشيخ عبد الحيد سلم - القراء عبد الحيد فريد بانا - القراء عبد أحد بانا - حيدر زاهد بانا - طاهر فهمى بانا -

كامل برصى تكلان بك .

- عبد أمير القصر هار انقى - عبد أحد صوب بانا - الشيخ عبد الأحدي القطارى - عبد خيرات راشي بك - عبد رياض ضيقى بك - القراء عبد صادق يحيى بانا - الدكتور عبد طاهر بك - عبد خيت بك - عبد خيى يكن بك - عبد فهمى بانا - عبد فهمى الشاوى بانا - عبد محمد بك - عبد مصطفى غنوم بك - عبد شبل بانا - عبد منصور انقى - عبد نجيب شكرى بك - محمد أبو القصرى - محمد اسماعيل أباظه بك - الدكتور عبد طاهر بك - القراء محمد عزى بانا - الدكتور موسى محمد انقى - صليبي رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - حريق موسى فراد بانا -

عنه الخليل بانا .

مقبور يتابعي حله بك - يوسف عطاري بانا - يحيى إبراهيم بانا -

(٢) اسماعيل سرى بانا

(٣) الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون .
(وروست اللجنة للاستشارة في المسألة البلدية والفيقة الخامسة والتلاتين
سواء وأعييت في الساعة السابعة مساءً) .

١٠ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إبتاق في ميزانية وزارة الداخلية لسنة
المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦٨٠٢ جنيهاً قيمة ثلث تكاليف المساكن
التي تم إنشاؤها في الاسكندرية لعمال - تقرير لجنة المالية - إبريل
مشروع قانون .

(القرار حضرته الشيخ المحترم الجاس عرض بك) .

على الكتاب الوارد من رئاسة مجلس الوزراء وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرّف بأن أخبر دولكم أننا قد استتبنا مسجلة محمود صادق يونس باشا
الحضور جلسات مجلس الشيوخ التي يستظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع
القانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢
بمبلغ ٦٨٠٢ جنيهاً قيمة ثلث تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية
لعمال بلا صا .

وتفضلوا بدولكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صديق

القرار - ترتيب على السياسة التي تبنت في سنة ١٩٢٨ وهي سياسة
محين حال العمال - أن غرقت الحكومة اقامة مساكن لهم في مدينة
قاهرة .

وقد اقتضت بداية الاسكندرية أثر هذه السياسة فطلبت من الحكومة
أن تصرح لما بإنشاء ٢١١ عمارة في خمس عشرة جهة من جهات المدينة
تكن أن يسكنها ٣٥٠٠٠ نفس ويتكلف

عقود الشيخ المحترم لاداء محمود عيسى باشا - أرجو أن يقرأ حضرة
المقرر تقرير اللجنة .

القرار - سأخلص لضرارتكم تحرير اللجنة وإلى مستند الاجابة على كل
ؤال يوجه إلى .

الرئيس - هل يرى المجلس ثلاثة تقارير أو سماع ملخصه من حضرة
مقرر ؟

عقود الشيخ المحترم محمد فرمحي باشا - سبق أن قرر المجلس ثلاثة
غادر .

الرئيس - من لا يريد من حضراتكم ثلاثة تقارير لطرح يده .
(رفع بعض حضرات الأعضاء أيديهم) .

الرئيس - هذه ألبية وإنذن يتل التقرير .

عقود الشيخ المحترم محمد فرمحي لاداء محمود باشا - إن حضرة المقرر
يتكلم باسم لجنة المالية وهي تطلب ثلاثة تقارير .
على التقرير (يراجع الملحق رقم ٢٩) .

عقود الشيخ المحترم عبد الله سعيد بك - حضرات الشيوخ المحترمين:
لقد بحثت للمشروع المروض وقرأت تقرير اللجنة عنه وما دار بشأنه
من المناقشات في مجلس النواب ولي ملاحظتان على تقرير اللجنة إحداهما
شكلية والأخرى في الموضوع .

أما عن الشكل فاني لاحظ أنه ورد في تقرير اللجنة أن الحكومة وافقت
البلدية على إنشاء مساكن لعمال هناك ووعدها بالمساعدة بفتح ثلث التكاليف
وأعطتها الأرض اللازمة للبناء ووافقت وزارة الداخلية على فتح الامتداد اللازم
في ميزانية البلدية مباشرة إنفاذ المشروع . وبعد ذلك كله شرعت البلدية في إنشاء
المساكن ، مع أن هذا مخالف الواقع ، إذ الواقع ثابت من الأوراق ومن
الجزء الأخير من تقرير اللجنة هو أن دولة عهد محمود باشا ورئيس الحكومة
في سنة ١٩٢٨ وافق البلدية على أن تكمّل الحكومة ثلث مصاريف هذه
المساكن وعلى إعطاء الأرض البلدية وعلى فتح اعتماد بمبلغ ٧٠٠٠٠ ج ٢٠٠
بميزانية البلدية لهذا الغرض ، ولكن ذلك كله لم يصدق عليه مجلس الوزراء إلا
في سنة ١٩٣١ بعد أن قامت البلدية فعلا بتشديد المساكن في سنة ١٩٢٩
وأتمتها في سنة ١٩٣٠ وبناء عليه تكون إجازة مجلس الوزراء لما تم وتصريحه
بإعطاء الأرض البلدية جاء بعد تنفيذ المشروع لا قبله ، ولذلك يجب تصحيح
المباراة الواردة في تقرير لجنة المالية التي تتضمن "أن البلدية شرعت في إقامة
هذه المساكن بعد حصولها على موافقة الحكومة على أن تتحمل ثلث تكاليف
البناء وتتنازل لها عن الأرض " .

أما الملاحظة الثانية وهي الخاصة بالموضوع فإن المساكن أقيمت على
أرض الحكومة مساحتها ٣٩٠٠٠ متر مربع فطرت بمصلحة الأملاك قيمتها
بمبلغ ٣١٠٠٠ جنيه وفي موضع آخر قيل إن قيمتها تبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه .

وتعلمون حضراتكم أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ من الدستور
نصت "على اشتراط اعتماد البرلمان مقدما في كل تصرف مجاني في أملاك
الدولة " .

فالحكومة التي كان على رأسها دولة عهد محمود باشا في سنة ١٩٢٨ تنازلت
عن الأرض البلدية وأقر ذلك مجلس الوزراء في سنة ١٩٣١ ، وقد أثيرت
هذه المسألة في مجلس النواب ولكنه لم يبت فيها مع أنه لا يصح أن تنازلت
الحكومة عن أرض قيمتها تزيد من قيمة تكاليف المباني التي أقيمت عليها
بغير مصادقة البرلمان على ذلك التنازل مصادقة صريحة . فمشروع القانون
المطروح الآن يطلب التصديق على فتح اعتماد بمبلغ ٦٨٠٢ جنيهاً قيمة ثلث

عرضت الحكومة الأمر على وزارة المالية وبعد أخذ ورد أضافت ووزارة الداخلية والمالية على أن الحكومة تتحمل ثلث التكاليف وتقدم الأرض اللازمة لإقامة المساكن عليها واشترطت الحكومة اشتراطات أخرى - مينة في تقرير لجنة المالية - قبلتها البلدية وطلبت بناء على ذلك من وزارة المالية أن تصرح لها بفتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه القيام بالأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع فوافقت وزارة الداخلية على ذلك وأبدلت البلدية في إنشاء المساكن في سنة ١٩٣٧ وانتهت منها في سنة ١٩٣٠

وقد كانت وزارة دولة محمد محمود باشا قدمت مذكرة في هذا الشأن إلى مجلس الوزراء ولكنها استأجلت قبل النظر فيها ثم جاءت بعدها وزارة دولة مدني بك باشا ولما علم بهذه المذكرة استبعدا بسبب أن وزارة كانت وزارة انتقال تألفت لإجراء الانتخابات . وقتها وزارة مصطفى النحاس باشا التي لم تلتف مطلقا إلى مصالح العمال ولا إلى المذكرة المشار إليها .

سقطت هذه الوزارة ثم تلتها بعد ذلك وزارة حصرية صاحب الدولة اسماعيل صفق باشا ولما علم بالأمر أراد تصحيح للمركز تقدم إلى مجلس الوزراء المذكرة الأولى التي سبقت الاشارة اليها وطلب منه الموافقة على كل الاجراءات التي تمت فقرر مجلس الوزراء في ٢١ مارس سنة ١٩٣١ أي قبل انعقاد البرلمان قبول الاشتراك وأجاز كل ما سبق من التصرفات واشترط أن يكون بناء هذه المساكن على طراز محلي وأن كل تصرف فيها بالبيع أو بالتأجير يجب أن يرضى على الحكومة .

تقدمت بعد هذه الموافقة مذكرة أخرى إلى مجلس الوزراء طلب فتح اعتماد إضافي بقيمة نصيب الحكومة في تكاليف البناء بقصد مرسوم بمشروع قانون هو المرحوس الآن من حضراتكم .

ترون من كل هذا أنه لا خيار مطلقا على كل الاجراءات التي اتخذت .

لم تكنف الحكومة بذلك بل سالتنا ظم القضايا من رايه في الموضوع فأتى سادة رئيس لجنة قضايا الحكومة بأن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء صحيح وأن هذه المذكرة لازم الحكومة كما لو كان قد أقره البرلمان . أما فيما يتعلق بموضوع الأرض التي أعطيت للبلدية فهذه مسألة لم تنب عن الحكومة خصوصا أن التصرف الذي تم بشأنها تصرف صحيح لأن المادة ١٧٦ من الدستور نصت حالات التصرف الغير في أملاك الدولة . على أن جميع أملاك البلدية هي في الواقع تحت تصرف الحكومة ومصيرها إليها فلا محل إذن للاعتراض على ما اتخذته الحكومة من اجراءات في هذا الموضوع (تصديق) .

مقدمة الشيخ المرحوم محمد دوس بك - أرى أن هناك مخوضا بسيطا في التواريخ الواردة في المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية وأرجو من سادة وكيل وزارة المالية أن يوضح هذا الموضوع . فقد جاء في تقرير اللجنة أن قرار مجلس الوزراء بالتنازل عن الأرض اللازمة لإقامة هذه المساكن عليها صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٣١ ، وذكر فيه أيضا وصفا تلك من سادة وكيل وزارة المالية أن اتم بناؤه هو ستون مسكنا بئى بإقامتها في سنة ١٩٣٧ وتمت في سنة ١٩٣٠

تكاليف المباني يجب أن يتضمن طلب التصديق على تنازل الحكومة عن ثلث مساحة الأرض التي خصصت لهذه المساكن أو يجب النص على أن الحكومة تحتفظ برقعة الأرض المقامة عليها المباني وبغير ذلك يكون مشروع القانون للعرض على المجلس ناقصا .

القرار - أقول ردنا على الاعتراض الشكل الذي أجده حاضرة الشيخ المرحوم عبد الله سميك بك أن الحكومة في سنة ١٩٣٨ لما تناولت مع البلدية في هذه المسألة لم تعرض الأمر على مجلس الوزراء لإقراره ولما تولت الحكم الحكومة الحاضرة عرضت الموضوع على مجلس الوزراء فصاقد عليه ومع أن ذلك أمر في اللجنة إلا أنها رأيت ألا تعرض إليه في تقريرها لأنها لم تزد أن تشير إلى أن وزارة قصرت في واجبها .

أما المسألة الثانية الخاصة بموضوع الأرض فإن تلك الحكومة أيضا هي التي صرحت بإعطاء الأرض للبلدية - وكانت الحكومة إذ ذاك بإعطاء حكومة دكتاتورية - فلماذا أراد حاضرة الشيخ المرحوم أن يكون تنازل الحكومة عن الأرض للبلدية منطبقا على نص الدستور فليقدم مشروع قانون إلى البرلمان لمصادق عليه .

نحن الآن أمام الأمر الواقع . فهل يريد حاضرة الشيخ المرحوم أن تدم الحكومة هذه المساكن أو يريد أن تسترد الحكومة الأرض التي أعطيت للبلدية . ليس هذا في الاستعانة الآن .

مقدمة الشيخ المرحوم محمد رفيعي انشامري باشا - لقد وفي حاضرة المقرر الرد على الاعتراض الشكل الذي أقره حاضرة الشيخ المرحوم عبد الله سميك بك أما عن الاعتراض انحلص بإعطاء الحكومة الأرض للبلدية بدون تصديق البرلمان فإن هناك اتفاقا بين البلدية وبين الحكومة خاصة بالأراضي الكثرة بمدينة الاسكندرية بقضى بأن تخفف الحكومة نصف ثمن ما تصرف فيه إلى البلدية . فالحكومة حين أعطت هذه الأرض للبلدية لم تيج الأرض لأجنبي ولا لأى شخص آخر حتى كان يجب عليها أن تقدم إلى البرلمان بطلب التصديق على هذا التنازل . أما فيما يتعلق بالمال في الاسكندرية فانهم ليسوا كباقي المال في البلاد لأن الاسكندرية بسبب موقعها الطيبى مركز الأعمال التجارية في القطر زد اليها جميع البضائع وتصدر منها كافة المحاصلات فانها كانت الحكومة قد تنازلت لبلديتها عن شيء من الأراضي فلذلك إنما هو لمركز الاسكندرية الخاص .

مقدمة صاحب السعادة محمد صادق موسى باشا (وكيل وزارة المالية) - لما رأيت بلدية الاسكندرية أن الشئ الموجودة هناك كثيرة جدا وأنها مصدر للأضرار قللة تعرضها للشمس ورأت ذلك أن سبابة الحكومة التي كانت قائمة وقتئذ من رأسها دولة محمد محمود باشا متعجبة نحو إقامة مساكن للعمال أرادت أن تنهز الفرصة وتطلب من الحكومة أن تتحمل كل نفقات المشروع لئلا كان قد درس بحيرة لجنة حينها المجلس البلدى في سنة ١٩٣٦ وهو يرى إلى بناء مساكن للعمال ثامى ٢٠٠٠٠ نفس وتكتف ١٨٨٨٠٠٠٠ جنيه فطلبت إلى الحكومة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أن تتحمل تكاليف تلك الأعمال أسوة بما حصل في القاهرة .

مقرر صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) -
ولكن الحكومة نصحت بالبلدية بقصر للشرع على ١١٢ مسكا بصفة تجرية
ومع ذلك فإن ما أتمت البلدية بناءه هو ستون مسكا .

مقرر الشيخ المحترم عيب دوس بك - هل الاتفاق الذي تم بين
الحكومة والبلدية قاصر فقط على الستين مسكا التي تم إنشاؤها الآن ؟

مقرر صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) -
نعم ولم ترتبط الحكومة مع البلدية إلا بما يتعلق بهذه الستين مسكا .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن الملاحظة التي أثارها حضرة
الشيخ المحترم عبد الله حكيك بك في الموضوع وجيدة وجذرية سامان الفكر .
فهو يقصد بما أشار إليه فيما يتعلق بالمسألة الدستورية الفقرة الثالثة من
المادة ١٧٦ من الدستور الخاصة بالتصرف في أملاك الدولة .

هذه الفقرة الوجبة لم تتعرض لها ، وأنت أنها لم تبحث في لجنة المالية
والمعرض الآن هو امتداد إضافي فقط ، ونحن إن أقرنا هذا الامتداد فيجب
أن يكون مفهوما أننا لم نبحث مطلقا مشروعية تشكيل الدولة من جزء من
أملكها لبلدية الإسكندرية التي لها شخصية معنوية .

قد يكون صحيحا ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي الناصوري باشا
من أن هناك اختلافا سابقا بين الحكومة والبلدية يميز للمصنف في أملاك الدولة
بينهما . وهذا الأمر لم يبحث أيضا .

والذي أقصده هو أن إقرار المجلس للاعتداد الإضافي لا يعتبر مجال من
الأحوال يحل الدفع الذي دفعه حضرة الشيخ المحترم عبد الله حكيك بك .
فإنما نحن ننظر فقط فيما هو معرض علينا . وهو إقرار الاعتداد الإضافي .
وأما تصرف الدولة في جزء من ملكها للبلدية بمسوح أو غير مسوح
فالمجلس لم يتعرض ليحته .

مقرر الشيخ المحترم قيس قيس باشا - بعد أن تم تحرير اللجنة وأخذ
الراي عليه من المجلس لا أعرف سببا لإثارة هذه المناقشة . فقد أعطى
المجلس رايه بقبول ما تقدمت بطلبه الحكومة من فتح الاعتداد ...

المقرر - لم يؤخذ الراي بعد .

مقرر الشيخ المحترم قيس قيس باشا - إن دولة رئيس المجلس سالما
هل أتم موافقون على التقرير . قلنا نعم موافقون .

المقرر - لم يؤخذ الآراء على مشروع هذا القانون .

الرئيس - هل موافقون حضراتكم على ثلاثة مشروعات القانون ؟
(موافقة) .

فعل منهم من مقارنة هذه التواريخ أن بلدية الإسكندرية - وهي شخص
معنوي بعيد عن الحكومة - وضعت يدها على الأرض التي أقيمت عليها
تلك المساكن في سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ بقرار من الجهة المختصة ؟

مقرر صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) -
صرح دولة وزير الداخلية يومئذ للبلدية بأن تبدأ بالبناء بعد موافقة وزارة
الداخلية والمالية .

مقرر الشيخ المحترم عيب دوس بك - هل كان ذلك قبل إقرار مجلس
الوزراء ؟

مقرر صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) -
سبق أن بينت لحضراتكم أن المذكرة الخاصة بهذا الموضوع قدمت
إلى مجلس الوزراء في عهد وزارة دولة محمد محمود باشا ولما استقلت وقتها
وزارة دولة علي بك باشا أصبحت هذه المذكرة . إلى أن تولت الحكم
الوزارة الحالية فأرادت تصحيح المركز فقدمت المذكرة إلى مجلس الوزراء
الذي أقر هذه التصرفات .

مقرر الشيخ المحترم عيب دوس بك - كأن سمعنا وكيل وزارة
الداخلية يسلم الآن بأن بلدية الإسكندرية وضعت يدها على الأرض فعلا
وأقيمت عليها المباني قبل صدور قرار مجلس الوزراء بالتنازل عنها ؟

مقرر صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) -
نعم وكان ذلك بموافقة وزارة الداخلية والمالية .

مقرر الشيخ المحترم عيب دوس بك - هذا إجراء غير قانوني .

مقرر صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) -
ولكنه إجراء تصحيح لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٣١

مقرر الشيخ المحترم عيب دوس بك - لقد وردت في نهاية تقرير لجنة
المالية العبارة الآتية وهي "ترشد تين لجنة أيضا أنه نص في الاتفاق الذي تم
بين البلدية والحكومة بشأن هذه المساكن أن كل ما يتعلق بتأجيرها وتملكها
لا يمكن أن يت فيه إلا بالاتفاق مع الحكومة"

فهل تضمن هذا الاتفاق - الذي لم يعرض على المجلس إلى الآن -
تفاصيل هذا المشروع يرت ؟

مقرر صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) -
لقد عرض المشروع على لجنة حمية وزارية وأقرته .

مقرر الشيخ المحترم عيب دوس بك - لقد قيل إن للمشروع إذا غُذ
على مقضى الأساس الذي وضع له يتكلف حوالى مليونين من الجنيهات .

على مشروع القانون وهذا نصه :

فصل في مواد القانون ملك الخصم

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآن نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ موزعة المالية) فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" باب ٣ "أعمال بلدية" اعتماد إضافي قدره ٦٨٥٢ جنبا (ستة آلاف وثمانمائة واثمان وخمسون جنبا) قيمة ثلاث تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الإسكندرية لهذا .

ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما بما يخصه .

أما بأن يسم هذا القانون بقام الفعل وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغد كقانون من قوانين الدولة ما

مصدق ...

الرئيس - تأخذ الرأي الآن على مشروع القانون .

أخذ الرأي على مشروع القانون ببناء الاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٦٥

الأغلبية المطلقة ٣٣

الموافقون ١١٩٤

غير الموافقون واحد (١)

متنع ... واحد (٢)

الرئيس - ليعين حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك سبب امتناعه

فقرة الشيخ المرحوم عبد الله سميك بك - أحق أن مشروع القانون المذكور تنقص . وأن مبلغ الاعتماد يبادل ثلث مصاريف بناء المساكن . ولم يتعرض للمشروع للملكية للأرض مع أن قيمتها أكثر من قيمة المباني وكان الواجب أن يشمل المشروع قيمة الأرض وقيمة المباني .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(١) إبراهيم ربه باشا . أي زيد طهاري بك . أحمد السناوي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمي الشريف بك . الدكتور أحمد يوسف طهاري بك . اسماعيل مري باشا . إلياس عوض بك . أمين خال باشا .

حريص زكاري باشا .

حافظ الشاذلي بك . حبيب دوس بك . حسن سيد باشا . حسن صهي بك . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي غدار الجرياني بك .

سلطان السدي بك . صالح خليل بطرس بك . سليمان مكيان باشا بك .

شفيق سعد الله حلاوي بك .

صالح حسن باشا .

عبد الحليم خليل بك . السيد عبد الحليم الكري . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البيروني بك . عبد العزيز مرسيت العسكري . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديد بك . الشيخ عبد الحليم سليم . القواء عبد الحميد فردي باشا . القواء علي أحمد باشا .

علي فهمي باشا .

كامل جويش فحلاوي بك .

عبد إبراهيم الشاذلي . عبد أحمد عبد باشا . الشيخ محمد الأحدي القوامي . محمد شريف واضي بك . محمد إمام طهاري بك . القواء محمد صادق يحيى باشا . الدكتور محمد طهاري بك . محمد خير بك . محمد فهمي بك . محمد فهمي باشا . محمد فهمي الشاذلي . محمد محمود بك . محمد مصطفى محمود بك . عبد خليل باشا . عبد منصور الكندي . عبد نجيب كركي بك . محمود إبراهيم العسكري . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد القوي بك . القواء محمود عزى باشا . الدكتور مرسى محمد الكندي . مصطفى رشدي بك . القريق موسى فراد باشا .

مقرب ياروي طهاري بك . يوسف فحلاوي باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) الشيخ عبد القادر حارس ودان .

(٣) عبد الله سميك بك .

١١ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح أعين إيمان في مديانة وزارة الأشغال العمومية
للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٤٨٥ جنيا لإنشاء مسجد الربيع -
تأجيل النظر فيه حتى تصحح الحكومة الموقف بضم المبلغ لمديانة السنة المالية .

(المرور حضرة الشيخ المحترم بمقتضى يدعى بك)

مقرر الشيخ المحترم من صدى بك - قبل تلاوة التقرير والبيحت
فيه أرجو أن أعرف رأي سعادة وزير الأشغال : هل يمكن صرف المبلغ
للطلب في الأيام الباقية من السنة المالية ؟

المقرر - ورد في التقرير أن المصنع شرع في إنشائه فلا

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم بك - شرعت الحكومة
فلا في إنشاء المصنع وقد تمت للبلدية طلب فتح الاعتاد قبل انتهاء السنة
المالية . ولكن الحكومة لا تستطيع صرف المبلغ وإن صدق المجلس عليه
لأنه لم يبق في السنة المالية إلا أيام .
ولذلك أطلب استرجاع المشروع حتى يصحح الموقف بضم المبلغ للطلب
للمديانة الجديدة .

مقرر الشيخ المحترم من صدى بك - هل كل حال سوف لا يمكن
صرف الاعتاد في السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ولا تأتمن من بحث
المشروع الآن ويصعب أن يؤجل كمشروع الاعتاد الخالص يستبدل بالمعاشات.
الرئيس - أيقصد حضرة الشيخ المحترم تأجيل النظر فيه حتى تطلب
الحكومة منه إلى مشروع للمديانة الجديدة ؟

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم بك (وزير الأشغال العمومية) -
أطلب أن يؤجل النظر فيه حتى تصحح الحكومة الموقف بضم المبلغ
إلى المديانة الجديدة .

الرئيس - يؤجل النظر في مشروع القانون المذكور كطلب الحكومة .

١٢ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بأمره الحساب الختامي لوزارة الأشغال لسنة
١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية - تقرير بلغة لأروق - إقرار مشروع قانون .

(المرور حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن دما ياشا)

على تقرير اللجنة من مشروع القانون المذكور (راجع الملحق رقم ٢٧) .
المقرر - يتخلص التقرير في أن إيرادات الأروق الخيرية بما عجز عن
الربوط في المديانة يبلغ ١٨٩٤٠٠٠ ج.م. وبسبب الأزمة المالية الحاضرة .
ووفرت الوزارة في مصروفاتها ٥١٠٥٠٠ ج.م. عن الربوط وكانت نتيجة
الحساب الختامي أن المصروفات زلت من الإيرادات المتحصلة فلا يبلغ
١٣٥٧٢٠٠ ج.م. وقد أخذ هذا المبلغ من الاحتياطي .

أما أروق الخيرية الشريفة زلت إيراداتها على مصروفاتها يبلغ
٣٩٠٠ جنيا وأضيفت هذه الزيادة إلى التوفر من إيرادات هذه الأروق
وأما الأروق الأهلية فنقصت إيراداتها عن الربوط لما في المديانة يبلغ
٣٤٠٦٠٤ جنيات وبسبب الحالة المالية .

وزلت المصروفات على الربوط لما يبلغ ٣١٤٥ جنيا .

ومع هذا فقد بذلت الوزارة مجهودا تشكر عليه في سبيل تحصيل الإيرادات
إذ بلغت نسبة التوصل في الأروق الخيرية ٨٢ ٪ وفي الأروق الأهلية
٦٩ ٪ .

وقد لاحظت اللجنة أنه قد حصل تجاوز في اعتاد بعض البنود والأوقاب .
أما التجاوز في البنود فقد كان اعتيادا على قرار من مجلس الأروق الأعلى .
وليس لجنة ملاحظة على ذلك .

أما التجاوز في الأوقاب فإن اللجنة رأت خلافا لما رآه مجلس الأروق
مجلس النواب أن فيه مخالفة لائحة الثالثة من الأمر الملكي الكرم رقم ٧٠
لسنة ١٩٣٠ وكان ينبغي استصدار مرسوم به . كما أنها رأت أن توجه نظر
الوزارة إلى اتخاذ الإجراءات التي تكفل معرفة التجاوزات قبل حصولها
في المستقبل .

وقد صدر مرسوم بأخذ مائة ألف جنيا من الاحتياطي لشكة
المصروفات في جميع أبواب المديانة مقابل ما ينظر من السج في الإيرادات
للقدرة ولكن هذا السج قد بلغ ١٣٥٧٢٠٠ جنيا فأخذ من الاحتياطي
وصار الباقي ١٢٠١١ جنيا .

لاحظت اللجنة كذلك أن هناك مبلغ كبير قد صرفت كرسوم لإجراءات
قضائية وأن هذه المبالغ أكثر مما صرف في السنوات السابقة في مثل هذه
الإجراءات فاستعسرت من الوزارة في ذلك فأجاب أن ذلك راجع لتوقيع
الوزارة مجبرا تحتفظ على صغار المستأجرين وأن هذا لم تكن تصرف فيه
أمثل هذه المبالغ في السنوات السابقة لتقيام قانون الجهر الإداري وأنها لذلك
ستقدم للبلدية قانون يميز ما توقيع الجهر الإداري في مثل هذه الأحوال
فتضاهى هذه الرسوم وغيرها من المعاديف الأخرى كصاريق الاستئصال .

هذا كل ما رآه اللجنة أمضتها على حضراتكم .

الرئيس - يتل المشروع إذا لم يكن لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه .
(لم يتردد أحد) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

فردي مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا على
أصواتنا :

مادة ١ - تنص مصروفات الأروق الخيرية لسنة المالية
١٩٣٠ - ١٩٣١ يبلغ ٩٤٤٠١٢٧ جنيا وإيراداتها يبلغ ٨١٠٦٠٥ جنيات

الأراضي الصنع قد تحرجت من يدنا وإزاء ذلك نضطر إلى أن نعمل مقتنياتنا على أراضي غير صالحة أو على أراضي صالحة نستولى عليها بطريق نزع الملكية بأننا عالية أو تبنيها خارج المدينة وبذلك تكون عديدة القائمة .

الرئيس - وما هي النتيجة ؟

محضر الشيوخ المحرم الدواد محمد عيسى باشا - أريد أن أقت نظر الحكومة إلى موضوع الهبات .

الرئيس - هذا الاقتراح ، والمعرض على المجلس مشروع قانون إما قبله أو رفضه .

القرار - فلتت اللجنة نظر الحكومة إلى كل ذلك ، وقد أخذت هذه المدارس أبادة فلا تجسوا الناس أشياءهم .

محضر الشيوخ المحرم الدواد محمد عيسى باشا - سألهم إلى المجلس الموقر بمشروع قانون في هذا الصدد أرجو أن أوفى فيه لي ما يمنع التساهل في أملك الدولة في المستقبل .

ولكني أطلب الآن على الأقل أن الأراضي المطلوبة يجب أن تحدد بالمقدار اللازم فقط لبناء المدارس خصوصاً في طلب رئيسة مدرسة راهبات الراي الصالح التي يبلغ فيه كثيراً فإن فدانين أو أحسن موقع لتشييد مدرسة عليها مقدار كبير جداً ويكني لذلك ألف متر .

القرار - يلاحظ أن طلب رئيسة راهبات الراي الصالح لا مبالغة فيه إذ سيقام على الفدانين مدرسة ومبلى وسكن للراهبات وهذا القدر ليس بكثير .

محضر الشيوخ المحرم الفريسي موسى فوزي باشا - إزاء ما صرح به حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الأحدي الطوماري ، لا نوافق على إعطائه هذه اللوحة .

القرار - إن البلد قد استغاث من هذه الهيئات فوائده جليلة .

الرئيس - الحكومة غير محتجة في المجلس فإن كان لأحد من حضراتكم ملاحظة فيجوز أن يلاحظ على المشروع ؟

محضر الشيوخ المحرم حسن صبري بك - لا يمكن نظر المشروع ما دامت الحكومة غير محتجة في المجلس .

الرئيس - إذن يجزى المشروع مع باقي الموضوعات الواردة في جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة .

رفت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والبقية الخامسة مساء على أن يعود المجلس للاجتماع في يوم الثلاثاء ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ (٣ مايو سنة ١٩٣٤) الساعة الخامسة مساءً

محضر الشيوخ المحرم الدواد محمد عيسى باشا - في كلمة مختصة بهذه الهبات التي تمنح للهيئات التي تعمل باسم الدين أو باسم البر .

لقد تساهلت الحكومات السابقة بلا استثناء في التصرف في أملك الدولة بطريق المنح أو الهبة أو بطريق بيعها بمن غرض تساهلاً أدى إلى ما يشبه لإسراف أو التبذير حتى أدى عملها إلى خروج كثير من الأراضي التي كانت لازمة لبنائها من يدنا وقد أبلغنا الضرورة في ظروف كثيرة أن تستقر لأراضي اللازمة لها من الأفراد بأننا عالية أو بطريق نزع الملكية وقد كانت زبغ من ذلك لو احتاطت من بادئ الأمر أو احتفظت بالأراضي اللازمة لأعمالها .

أذا كنت متأكداً مما تعمله البلاد المشتملة الأخرى عندما تتقدم لها الهيئات الأجنبية والتي تدعى عمل البر يطلب أراضي بالطريقة المروضة على حضراتكم ولكني أعرف أن حكومات تلك البلاد لا تكني باباً لا تطلعي أراضي بطريق المنح أو الهبة أو التي المنخفض غصب بل تحرم عليها الاستلاك بالطرق العادية إلا تحت شروط صارمة جداً بحيث لو خولفت في أي حرف منها غنقت عليها كل الشروط الجزائية المروضة بالعقد بكل صرامة في أي وقت ، مهما طال الزمن .

أذا أرى أن تتبع ما نفس الطرق التي تسييرها الأمم الأخرى بكل حزم إلى أمير أن أملك الدولة هي كالقرد الموجودة في تجارتها لا يجوز التصرف فيها إلا بطرق مشروعة وذلك فلا يسمح في المستقبل بأن تعطى أراضي الدولة بأية أروا للجنة أو التي المنخفض لأية هيئة من الهيئات مهما ادعت عمل البر وأنها إذا أرادت أن تقوم بعمل هذا الاحتمال فلتقم بها على حسابها لا على حساب الدولة .

قد يقال إن القطعتين المروضتين على المجلس تنمك الدولة منها النصف فقط والنصف الآخر تملكه شركة القتال بمقتضى عقد الامتياز . لكني أقول إن هذه الأراضي بل القتال نفسه سيصبح ملكاً خالصاً للدولة بعد انتهاء مدة الامتياز ولذلك فاني أرى أن منها كمثل أملك الحكومة الحرة سواء بسواء .

وقد وافقت على مبدأ الإحطاء بشأن حاجين القطعتين معهما لأن العادة جرت حتى الآن على ذلك . ولا يوجد قانون إلا يحرم المصاهير ولكني أرى أن للمقدار المطلوب مبالغ فيه جداً وخصوصاً المقدار الذي تطالبه راهبات الراي الصالح لأنه يبلغ نحو فدانين وهذا تقدير في نظري زائد من الحاجة بمقدار أربعة أمثاله وأرى أن يفت نظر الحكومة إلى ذلك .

لقد اقترحت لجنة الأملاك المشتركة شروطاً واقترح مجلس النواب شروطاً وأنا أعرف أن كل ما أعطى في الماضي أعطته الحكومة بشروط مشابهة ولكنها كانت م على ورق وقد خولفت كلها تقريباً واستلمت الأرض غير الأغراض التي أخذت من أجلها ولم تنفذ الحكومة شروطها ولا مرة واحدة .

وأرى في الوقت نفسه أن الحكومة لم تبدأ بعد بعمل أي مشروع من مشروعاتها الخاصة الخاصة بالجمهور في مدينة بور فؤاد الجديدة الجبلية وسياق الوقت الذي تشرع فيه الحكومة في عمل هذه المشتات تعجل أن يجمع

محضر الجلسة الحادية والعشرين

المتعلقة علناً في يوم الثلاثاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٠ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإعطاء بيع قطع أرض في مدينة يردوقا بن غنص، للأدبوس غريب بلوريل وديسة وأعبات الراس السالح في تلك المدينة .
استمرار المناقشة في تقرير لجنة المالية
لحق رقم ٢٨
إقرار مشروع القانون .
- ٦ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح إيمانق، بلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للاستبدال الاختياري للمنازل .
كتاب لجنة المالية بإعطاء النظر في الاعتماد المطلوب حتى يدرج في مشروع ميزانية المصالحات السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ .
الواقعة عليه .
- ٧ - تقرير لجنة الاتراعات والمراض من الاتراعين بمشروع قانونين اللذين نسبتهما في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ ملحق رقم ٢٩
إبائهما إلى لجنة المالية .
- ٨ - تقرير لجنة الاتراعات والمراض من المراض التي نسبتهما في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ ملحق رقم ٣٠

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - استقالة حضرة الشيخ المحترم حسن صير بك من لجنة المالية ومولود حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا عليه .
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بتسوية المناشآت والمكاشآت لقرطيين والمستعدين الذين لم يمد غنصخانه في الحكومة وفي ديربان الأوقاف المالية - إحالة إلى لجنة المالية .
- ٤ - أسئلة :
(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد مرغان باشا عن الطرق المثبتة لإقامة أفراد المفردة - الإجابة عنه .
(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف عليه آتدى عن حالة ترام القاهرة والاستاذ الخامس ب - الإجابة عنه .
(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك عن سبب إيقاف العمل في مشروع صرف سبل بلدية المنوفية - الإجابة عنه .

ثالثاً - بغير إذن :

حضرات : حاج ناووم آتدى، سعد الله عبد الرحمن آتدى، صالح خليل بطرس بك^(١)، محمد أبو النصر القار آتدى، محمد طلعت حرب باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمجال والسعادة : اسماعيل صديق باشا ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمسالية - أحمد علي باشا ووزير الأوقاف - إبراهيم فهمي كرم باشا ووزير الأشغال العمومية - علي جمال الدين باشا ووزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية الهندسية حضرات الشيوخ المحترمين :
أحمد نجيب يراده بك - إبراهيم راتب بك - شفيق سعد الله حلايه آتدى - حبيب دوس بك .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الثلاثين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس غور، مصطفى خليفة باشا، سلطان محمود جهنى بك .

ثانياً - باعذار :

عن جلسة اليوم حضرات : أحمد السيفارى بك، عبد العزيز سيف النصر بك، محمد توفيق مهنا بك، سلطان السعدى بك، يقوب بياوى عليه بك، محمد عجب باشا، عبد الحيد سليمان باشا، محمود شكرى باشا، الشيخ محمد الأحمدى قنطاهاهرى، الشيخ حسين صالح خليفة، كامل جريس تكللا بك .

(١) وردت رسالة بخرافية من حضرة عبد اقتضاض المالية بمشروع المشغور بها .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
(لم يتردد أحد) .

الرئيس - صلت الجلسة السابقة .

٢ - استقالة

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك من حقبة لجنة المالية وطول
حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا محله

على طلب الاستقالة المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع بهذا استقالي من لجنة المالية .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام ما

حسن صبري

القاهرة في ٢ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا هو الذي إلى
حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك في قائمة أقطاب لجنة المالية نهل
توافقون حضراتكم على قبول الاستقالة وطول حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد
سليمان باشا محله ؟
(وافقة) .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب خاص بتسوية المعاشات والمكافآت للوظائف والمستخدمين
الذين لم تعد خدمة دائمة في الحكومة وفي دوريات الأقاليم الملكية -
إحالة إلى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تظن على التواب بسلامة التسوية في ٣٠ مارس و ١٢ و ٢٨ أبريل
سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية على مشروع قانون خاص بتسوية المعاشات
والمكافآت للوظائف والمستخدمين الذين لم تعد خدمة دائمة في الحكومة وفي
ديوان الأوقاف الملكية ووافق عليه بالصيغة الموافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لتدوكم - مشروع القانون - وتقرير لجنة
المالية - وعناصر الجلسات المذكورة - وأرجو عرض ذلك على هيئة
جلس الشيوخ .

وتفضلوا وتدوكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٤ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ
المحترم أحمد عرفان باشا من المعلق الخيرة لإفادة ما ينطبق من المواد المقترحة -
الإجابة عنه .

نص السؤال المذكور :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو من تدوكم أن تسموا بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب
الدولة وزير الداخلية .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

أحمد عرفان

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

إنه بمناسبة ما ذكر في الجرائد أخباراً بشأن حيازة أحد ضباط مصلحة
المحودكية من المواد المخدرة وما هو شاهد من شيوخ تلك السوم
في الأسواق وتداولها بين الأهالي على الرض من المجهود المنظمة المتواصلة التي
تتكيفها مصاحبة حكمدار مصر ورجالها في القضاء على ذلك . أرجو تدوكم
أن تتفضلوا ببيان الوسائل المتبعة في إيلاد ما يضبط من هذه المواد المخدرة .
وهل تجرى هذه الإيلاد بمعرفة لجنة مشكلة برئاسة أحد الضباط النظام
ويجوب محضر رسمي موقع عليه من أعضائها ؟ وهل يحصل تمحيش
المخزون للوحدة بها تلك السوم من أن لا يرفع تقارير بتقدير الكميات
الموجودة بها لمحضر رئيس المصلحة التابعة لها ؟

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

أحمد عرفان

٢ أبريل سنة ١٩٣٢

مقرر صاحب المرفوعة اسماعيل صديق باشا (وزير الداخلية) - طبقا
لنظام المتفق عليه بين وزارة الداخلية والنيابة العمومية ومصلحة المحود أنه
في حالة ضبط كميات من الخشيش بمعرفة أقسام البوليس والمراكر وكذا
هيئة من كل كس أو صندوق ضبط الضليل وترسل النيابة الحاضر المختصة
فان كانت الكمية الباقية أقل من كل جرام تحفظ بخازن المحكدة في المختبرات
واللديرات إلى أن يمكن بمصادرتها تالياً وعندئذ يقدم الخشيش بمعرفة لجنة
مشكلة من وكيل المحافظة أو المديرية ومن المحكدة أو تتيه ومن ضابطي
يختصهما الحفاظ أو المديرية ويصدر بإبلاغ ذلك في محضر يوقع عليه من أعضاء
اللجنة .

(ثانياً) أن يبين هل شروط الامتياز تازم الشركة بتبعية التصحيح طبقاً لمقتضيات المصير وإذنا كان الجواب سلباً أغلبي من الممكن تعديل شروط الامتياز بقصد الوصول إلى ما تشاءه .

(ثالثاً) هل يريد من جانب الحكومة فتحش على عريات الترامواي قبل تسييرها لمعرفة صلاحها للاستعمال وسلامة الآلات ما

١٤ فبراير سنة ١٩٣٢

الدكتور

أحمد يوسف عليه

عضو مجلس الشيوخ

مذكرة صاحب المصادرة لمراسم فحس كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - منع الامتياز الخاص بملحوظ التزام في مدينة القاهرة على قاعدة أن تسيير القطارات على قضبان مملوكة في الطرق العامة و بقرار كهربائي ستمده من أسلاك مملوكة .

وتوجب عقود الامتياز أن تحصل الشركة مقدماً على موافقة الحكومة على الرسومات والمواصفات الخاصة بأجهزتها الثانية والمتحركة كما يقتضي بأن تكون العريات مرصعة ومتوافقة فيها وسائل الصيانة والأمن وأن تقوم الشركة بناء على طلب الحكومة بعمل التغيرات والتعديلات التي يقتضي الحال لإيرادها في أجهزتها بسبب مقتضيات الأمن العام .

وقد روي تنفيذ هذه الأحكام بالغة بما أرب جميع الأجهزة الثانية والمتحركة كما يشترط في إقامتها أو إعادتها إلا بمصادرة الرسومات والمواصفات الخاصة بها كما لم يسمح باستعمالها (ويدخل في ذلك العريات) في أراض الامتياز إلا بعد فحصها والتحقق من مطابقتها للرسوم والمواصفات المذكورة .

كذلك أجريت تغييرات وتعديلات مختلفة في الأجهزة على اختلاف أنواعها من قضبان وأسلاك وعريات ومضخات . وقد حصل بعض هذه التغييرات والتعديلات بمعرفة الشركة من نقاء نفسها والبعض الآخر بناء على طلب الوزارة .

والوزارة على كل حال غير غافلة عن حث الشركة على الاستمرار في تحسين حالة أجهزتها وإدخال ما يقتضي الحال إدخاله فيها من تغيير أو تعديل في حدود عقود الامتياز .

ولم يفت الوزارة التفكير في استخدام وسائل النقل التي أشار إليها حضرة الشيخ الختم في مقدمة ملاحظته و ترى أنه فضلاً عما في استخدام هذه الطرق من المصروفات التقنية وزيادة الثقة فإن حاجات المدينة لم تصل إلى الدرجة التي تستلزم ذلك .

مذكرة الشيخ المحترم لمراسم يوسف عليه فحس كرم - أشكر معالي الوزير .

أما إذا كانت الكبة الباقية يكلوجراماً أو أكثر فتربط بمعرفة البوليس لتخزين مصلحة الحدود بالاسكندرية وتستأذن النيابة في الوقت نفسه في إصدارها بدون انتظار الحكم في القضية اكتفاء بالبيانات المأخوذة منها ويشترط على إصدارها بخزان الحدود لجنة من مدير الخزان أو وكيله وأثنين من موظفيها وضابط يتل السخنية ويختار من بوليس الاسكندرية .

أما الحدودات الأخرى مثل الأقنود والمبروز والكوكاكين وغيرها فلها تطبيقاً ما اتفق عليه مع النيابة العمومية ومصلحة الصحة تحفظ بخزان البيانات ثم ترسل بمقرتها إلى قسم الصيدليات بمصلحة الصحة لمصادرتها بعد الحكم بآياتها .

مذكرة الشيخ المحترم أحمد عرفة باشا - أشكر معالي الوزير .

(ب) سؤال توجه إلى حضرة صاحب المصادرة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد يوسف عليه فحس كرم في حالة تزام القاهرة والامتياز الخاص به - الإجابة : -

نص السؤال المفرد كور :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أوجب التكرم بعرض سؤالي المرافق لهذا على حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال للإجابة عليه .

وتغضوا بقبول فائق الاحترام ما

١٤ فبراير سنة ١٩٣٢

الدكتور

أحمد يوسف عليه

عضو مجلس الشيوخ

كل من ساح في أوروبا والبلدان القريبة منذ ثلاثين سنة حتى الآن شاهد التقدم السريع للطرق في كافة وسائل النقل (الانتقال) لا سيما في المدن الكبيرة لعريات الترامواي فيما تسيير أسلاك كهربائية مملوكة تحت الأرض فينبغي المأثرة خطرها أوسقوطها وكفلس الشوارع من أعينها وأسلاكها المديدة وفي الشوارع الشديدة الحركة تسيير عربات الترامواي في أفلاك تحت الأرض فتصعب للمركبة اللازمة اقتصاد الوقت وتلافى الأخطار وفي بعض البلدان يستخدم الترامواي الملقى فيمتاز عن السابق أن الزاكن يستشقق مواءة تلياً .

أما معناه فانه بالرغم من التقدم المتشاهد في جميع مرافقنا العامة إذ قد أصبحت مدينة القاهرة متفاح أعظم المدن الأجنبية فنانا ترى شركة الترامواي لم تزل محافظة على حالة واحدة منذ تملكها وتولت سنة أي منذ تاريخ عقد الامتياز . فراكب عريتها يكون معرضة لأشعة الشمس الحارقة وغبار الجو أثناء فصل الصيف ويطلق الآدم البرد القارس ومضايقة مياه الأمطار في أثناء فصل الشتاء ، لا يقيه واق من هذه العوامل كلها تعرض صحته إلى مختلف الأمراض فهل لسعادة وزير الأشغال أن يفيد المجلس :

(أولاً) أن يوضح السبب في بقاء التقدم على قدمه حتى لم يعد يقتضيه مع روق الحالة المصرية التي وصلت إليها مدينة القاهرة .

وطرحت الأعمال التجارية التمتعة لبيع العام الساخ ، فالحاقصة العامة تم التبت لإعادة قسرها بعد احتياذ الميزانية على أساس المبلغ الذى طلب فعلا وقد أعيد النشرتها ومبيداً في تنفيذها قريباً جداً وقد أدرج له مبلغ ١٦٨.٠٠ جنيه في ميزانية هذا العام يمكن تعديلها بالزيادة إذا ما رضى ذلك إنشاء لقيام بالعمل .

مفكرة الشيخ محمد بن محمد أبو النصر - في الميزانية ...

مفكرة الشيخ محمد بن محمد أبو النصر - لا يميز التحقيق على السؤال .

مفكرة الشيخ محمد بن محمد أبو النصر - أريد أن استوضح ، هل أتى إننا عقلت فلا مانع مادم على التحقيق مازال موضع بحث لجنة الحفانية .

والذى أريد أن أتبينه من معادة وزير الأشغال العمومية هو ما أتى :

تتفرق في ميزانية هذا العام أن المبلغ اللازم لإتمام هذا المصرف هو مبلغ ٢٤١ ألف جنيه وفي إجابة معادة الوزير في الميزانية أيضاً أن الاحتياذ الذى خصص لهذا المصرف الوحيد في أرض المتوفية هو ١٥ ألف جنيه - فلما كان العمل يجرى على هذا المبالغ فللمصرف لا يتم قبل عشرين أو خمس وعشرين سنة .

فهل يتفضل معادة الوزيرين لنا إذا كان هذا يتفق مع السياسة التى جرت عليها الحكومة في نظام المصرف لأن المجلس أقر بالجلسة الماضية احتياذاً إضافياً بمبلغ مليون وربع مليون جنيه تقريباً منه مبلغ ٧٤٣ ألف جنيه خصص لأعمال المصرف في شمال الدلتا .

فهل مما يتفق مع السياسة الحكيمه التى سارت عليها وزارة الأشغال أن يخصص مبلغ ١٥ ألف جنيه فقط لأعمال المصرف في مديرية المنوفية وأرضها أخصب الأراضى ؟

مفكرة صاحب معادة إبراهيم فهمي كرمي بشا (وزير الأشغال العمومية) - ليست المسألة مسألة زمن - إذا أردنا استعمال طرق الصرف المتساعفة في مديرية المنوفية اضطررنا إلى بيع ملكيات أراضي كثيرة مملوكة لملاك المزارعين عن يملكون نصف فدان أو فداناً كاملاً يسلم حضرة الشيخ المحترم وهذا يكلف الحكومة نفقات باهظة فالوزارة قبل أن تشرع في تنفيذ ذلك أرادت أن تجرب طريقة أخرى لتفادي هذه النفقات وخصصت في ميزانية هذا العام خمسة عشر ألف جنيه لتجربة هذه الطريقة فإذا نجحت أخذنا بها ونكون قد وفرنا ذلك المبلغ العظيم .

مفكرة الشيخ محمد بن محمد أبو النصر - هذا حسن فلتفكر .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ محمد أبو النصر يك من سبب إيقاف العمل في مشروع مصرف سبل بمديرية المنوفية - الإجابة عنه .

نص السؤال المذكور :

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ
سأوجه إلى معادة وزير الأشغال السؤال الآتى فأرجو أن تأمروا بإدراجه في جدول الأعمال ولعلكم علو الرأى ولكم منى وأثر الاحترام

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال

تعلون مبلغ ما أصاب أطيان المتوفية في خصصها وقوة غنائها وجوده ترتبها من تطورات أنظمة الري وعلم اتخاذ أية خطة تحفظ لأطيان هذا الإقليم ما اشقت عليه من القوى وما انحصت به من المزايا حتى كانت مضرب الأمثال . واليوم رأيناها وقد انحطت درجتها وأصبحت لا توفى من تشارك زرعها وما يبذل فيها من الجهد إلا القدر اليسير بالنسبة لما كانت عليه من قبل . وأهنا وجهت الحكومة عنايتها لهذا الأمر وفكرت في ثلاث هذا الخطر بإنشاء المصارف اللازمة وأخذت بالتفصيل في إنشاء مصرف سمته مصرف سبل وهو الأول والوحيد بهذه المديرية وقد خصصت له ما يقرب من ٦٥ ألف جنيه من ذلك مبلغ ٥٥ ألف جنيه تقريباً لفتح ملكية الأراضى التى يجرى بها و ٢٠ ألف جنيه للأعمال الفنية كالمساحير والكمارى .

أنقذت الوزارة معظم هذه المبالغ في سبل هذا المشروع ثم طرحت عملية انقضى قانصة فرساً من أعضائها على أحد المتاولين ولكننا فوجئنا مع الأسف بالمبالغ للعمل .

فهل لمعادة الوزير أن يسمح بتعريفنا عن أمر هذا الإيقاف وإن كان صحيحاً فما هى أسبابه ؟ أم أن مثل هذا المصرف يجب أن يكون في مقدمة مشروعات الإصلاح الواجبة التنفيذ وإيقاف العمل فيه بعد إتمام المبالغ الطائلة يضاعف الأضرار ويذهب بما بقى في تلك الأطيان من خصب وغذاء ولا يتفق مع المصلحة ولا مع العدل .

ولى قوى الرأى أن يتفضل فبعد بالاه أمر الإيقاف، إن كان، وللعودة إلى العمل على تنفيذ المشروع بأقرب ما فى الإمكان .

لهذا

أعدهم إلى معادة الوزير راجياً إجابى عن ذلك ولمعاده منى وأثر الاحترام

٥ مارس سنة ١٩٣٢

عمود أبو النصر

مفكرة صاحب معادة إبراهيم فهمي كرمي بشا (وزير الأشغال العمومية) - أدرج لهذا العمل ضمن ميزانية هذا العام ١٥.٠٠٠ جنيه للأعمال و ٥.٠٠٠ جنيه للأراضى . ومصرف فعلا مبلغ ١٣.٢١٢ جنينها على الأعمال الباتية .

٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بأجله مع قطعي أرض في مدينة بروفايد بن غنض
إلى رئيس فرير يورميل ورئيسة وأجيات الراي الصالح في تلك الحجة -
استمرار المناقشة في تقرير لجنة المالية (١) - لإيراد مشروع القانون .

(المرور حصة لتتبع المزمع القرار على أحد بائنا) .

القرار - للموضوع المرفوض على حضراتكم خاص ببيع قطعي أرض
في مدينة بروفايد إلى رئيس فرير يورميل ورئيسة وأجيات الراي الصالح
ومن مقتضيات الممران إنشاء مساجد وثكنات وملاهي ومدراس وكل
ما تستلزمه المدن الجديدة من المنشآت .
ولقد طلب هذا المهندنان قطعي أرض إحداهما مساحتها ٢٧٤٦ مترا
والثانية مساحتها ٧٥٠٣ أمتار فقامت لجنة الاملاك المشتركة ببحث هذا
الموضوع ووافقت على بيع هاتين القطعتين إلى هذين المهندنين وقدرت اللجنة
المالية بوزارة المالية ٧٥ قرشا ثمة للقر الواحد مع أن ثمة يقترح بين
١٣٥ قرشا و ١٧٥ قرشا على شرط ألا تستعمل الأرض في غير الغرض الذي
طلبت من أجله .

وقد عرض للمشروع على مجلس النواب فوافق عليه ونزجوا من حضراتكم
الموافقة عليه أيضا .

الرئيس - ليضعفل حضرة الشيخ المحترم محمود عزمي بأشأ بأجله
ملاحظات على هذا المشروع .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمي بأشأ - هل أكرموا لجلسة الجلسة
الماضية ؟

الرئيس - إن ما قلته ثابت في المحضر وأطلع عليه حضرات الأعضاء .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمي بأشأ - لم تكن الحكومة ممثلة
في الجلسة وقت أن ألبيت ملاحظاتي .

الرئيس - لقد أرسل المحضر إلى الحكومة والمفروض أنها اطلعت عليه .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمي بأشأ - إنني أسر على أحوال
السابقة .

مفكرة صاحب الورود اسماعيل صرقعياش (رئيس مجلس الوزراء) وذو
الداخلية والمالية) - يؤخذ من المناقشة التي دارت في الجلسة الماضية
وإني لم أحضرها - هل ما فهمتها - أن الاقتراح على هذه المصفقة
أو المصفاة ينصب على تقطين :

القطعة الأولى آثارها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الأحمدى .
الطواهرى ولثانية أشار إليها حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمي بأشأ .

فن القطعة الأولى أتبع لي أن أشترك في حلها لأنت حضرة صاحب
الفضيلة الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى كان قد شرقي زيارته في مكبي
وأبغني أسركاب يستعمل في مدارس الفرير وفيه إهانة للدين الإسلامي
وقال لي فضيلة إنه علم أن هذه المدارس تبهج صغار الطلبة والطالبات على
حضور الدروس الدينية التي تخالف دينهم .

فعل الفور أرسلت لطلب مدير عام مدارس الفرير وقلت له على لسان
وسيط باني قد اطلعت على هذا الكتاب ولا يمكنني أن أسمع الحكومة
بأن يدرس بمدرسة في مصر . ومأته أيضا هل صحيح أن صغار التلاميذ
والتلميذات يجهلون على حضور الدروس الدينية ؟ فكبت لي في الحال خطابا
ذكر فيه أنه سبق أن قمت نظره إلى هذا الكتاب فأعطي تعليقات بعدم
استحله وأنه يأسف لأن هذه التعليقات لم تنفذ وأنه مجرد وصول تليين عن
هذا الكتاب أسرج جميع مدارس الفرير بسجبه .

عند ذلك قال حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الطواهرى إنه بعد هذا
الجواب رضية كافية .

أما عن إكراه التلاميذ على حضور الدروس الدينية فقد صرح جناب
المدير بأن هذا غير صحيح وأنهم لا يجهلون على حضور الدروس الدينية .

أخبرت بهذا حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الطواهرى فاجهر في هذه
الإجابة رضية .

لذلك طلبت من فضيلة عند عرض المسألة على المجلس أن يدل بهذا
اليان وله قد أدله به .

إنني المسألة فيما يخص بالوضع الدين شيء مفروض منه .

أما المسألة الثانية التي آثارها حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمي بأشأ
فانه يلج لي أنها تنصب على المستقبل أكثر من الماضي .

طلب صمادة وضع نظام لهذه المليات والمنع .

خيرا . سندرس الحكومة هذا الطلب وتعمل على ما فيه حفظ وصيانة
أصول الدولة من أن تمتد إليها يد البيت .

ولكن يلاحظ أننا إلى الآن قد جربنا على التسلط التي عرضناها على
حضراتكم في إعطاء الأرض للمدرسة الفرير والراي الصالح وهنا أقول إن
المسألة المطروحة ليست مسألة مباينة فيما وإننا الذي قدرنا ليس ياتين
الزجيد في يد كنيسته بروفايد ما يزال به من الأراضي منسج لكل المنشآت
التي تحتاج إليها الحكومة خصوصا وأنه ليس بها الآن إلا بعض مباني لشركة
القتال والحكومة .

أضيف إلى هذا أن شركة القتال لا تاتير عن أن تعطى الحكومة
الأرض التي نطلبها لإقامة مباني عليها .

بِأَنَّ تَعَالَى دِينَ خَيْرَ دِينِهِ وَقَدْ شَبَّ كُلُّ مِنْهُمْ مَقْسُكًا بِالْإِسْلَامِ دِينَ
آلِهِ وَأَجَلَدَهُ .

القرار - لا أعرف سابعة تؤيد ما قاله حضرة الشيخ العظم أحمد نجيب
براهه بك وأقر من فوق هذا المنبر، ولا أخشى في الحق لومة لائم، أن معظم
العابدين والعتلة في بلادنا هم من قهوجوا في هذه المدارس وكذلك بناتنا
اللاتي تسلمن فيها فهن من أحسن طبقات المتعلقات في مصر .

هجرة الشيخ المكرم الدكتور محمد الجزيري رحمه الله - لاحظت أن مداس الجزويت ببلدية الاسكندرية كانت قد اشترت قطعة أرض واسعة ولما أرادت الانتقال منها باعت تلك الأرض بثلث مائة مع أنها كانت قد اشترتها بثلث مائة....

حضرة صاحب الروضة اسماعيل صدقي باسأ (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - هل يعرف حضرة الشيخ المحترم عل وبيه التحقيق أن إدارة مدارس الجزومات اشترقت هذه الأرض من الحكومة ؟

حفرة الحج الحرم المذكور في كتاب الجزيرى الفنى - هناك قطعة
لوح كبيرة مساحتها نحو مسبة أو ثمانية آلاف متر مربع بأعما الجزيريت
ثم قلده حسان القلواحد ...

فترة صواب الدعوة اسماعيل صرفي بإسناد رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) -- هل يؤكد حضرة الشيخ المحترم أن هذه الهيئة قد اشترت الأرض التي نزل بها من الحكومة ؟

حفرة السج الخرم المذكور في مختار الجزيري الفسوي - مثل هذه
المباني تأخذ الأرض من الحكومة مئة أو مئتين غنص لغرض تعليمي
أو ديني ثم تستعملها بعد ذلك في غير الغرض الذي أخذتها من أجله .

المُرَبِّعُ — مشروط في عقود بيع مثل هذه الأراضي ألا تستعمل في غير الغرض الذي منحت من أجله وإلا فسخت تلك العقود .

(هنا حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية).

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - ألاحظ أن هذه الشروط لم يراع تنفيذها فى الماضي .

حجرة الشيخ محمد بن عبد الله سيدي بك - ما كنت أريد أن أنكم.
في هذا الموضوع ولكن بعد ما سمعت من حضرة الشيخ المقيم أحمد نجيب
براهنك أنك خضرتك أنه ما من أحد يخرج في المأوى من ملبس.
المرشد بأنك الملبس قتل بالهشرو أو أن ترمي التلاميذ على
حضور دروس دينية لنيرديهم. وإلى أين على ما قاله حضرة المقررين

بناء على ذلك أطلب من هيئة المجلس الموقرة أن توافق على مشروع القانون كما وافق عليه مجلس النواب ولا بأس عندي من أن الملاحظات التي أراها حضرة الشيخ الحرم اللواء محمود عزي أو أستاذي ستكون على نظر وصاية.

مفكرة الشيخ الحرم اللواء محمود عزمى باشا - أشكر دولة الوزير
بماه غير أنى لا زلت أجز أن المساحة التى طلبها مدرسة الراحيات قراعى
الصالح كيرة جدا .

مفكرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء
وزیر الداخلية والمالية) - أعلن أن سعادة المقرر عدل هذه الشقة .

القرار - لقد بينت في الجلسة الماضية بأن المساحة المطلوبة سيتم طلبها مدرسة وملحاً وسكنى للرايات .

حفرة التيج الحفرم محمد نجيب برلوه بك - لم ينجح خبري لما قيل
عن المسألة الدينية لأن مندوس القزويني معلوم أمرها أنها لم تأت إلى هذه
البلاد إلا للتبشير...
(خاتمة).

مفكرة صاحب الدولة اسماعيل مصطفى باشا (رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية والمالية) - هذا خبر صحيح .

حقيرة السج المحترم المحمدي براهيم بك - انا احدث ان مدروس
الفرير لم تشأ الا ليشتر مدني غردني الدولة .

مفكرة الشيخ المحرم قلبي قمي - آقا - غير صحيح .
(منية)

مقدمة الشيخ الحرم أحمد زبيب برأيه بكه - هذا هو اعتقادي وإسأ
ما حدثنا بحارب التبشير في التناقض أن نخرج لكل هذه المدارس أن تتولى
كل أوضاع الدولة لتعمل فيها كل التبشير .

والذي أرجوه أن يشكل المجلس لجنة من بين أعضائه لتحقيق ما إذا كانت هذه المدارس تجبر أولادنا على دخول الكنائس أو لا تجبرهم على ذلك . أنا أعرف أن مدارس الفريز يجبرهم على دخول الكنائس وإلا أخرجتهم من المدارس .

الأب لا يملك المحافظة على دين ابنه ولكن هذا المجلس يملك المحافظة على دين الآباء .

ولما أطلب تشكيل اللجنة التي أشرت إليها حتى إنفاذت لسيا أن هذه المدارس تعمل للتبشير تخرم من هذه المنح .

عقرة السبع المحرم أحمد طفت بلثا - لى أبناء وأحفاد فى مملوس
القرار وأؤكد طية هذا المجلس المقرر أنه لم يطلب إلى أحدهم يوما ما أن

وقد أدلى حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر في الجلسة الماضية بأنه قد اتصل بحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وأطلعه على هذه المسألة . فحصل دونه برئيس مجلس الوزراء وأخذ هذا من نفسه أن يمع استمال الكتاب في مداوله . فهل قد منع استمال الكتاب أم لا ؟

مفكرة صاحب الدولة: **سماحى** صدق **باشا** (رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والمالية) - اتصل بي حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ الأحدي الطواغرى من أجل هذه المسألة في ظهر نفس اليوم الذى أدلى فيه بيانه بمجلس الشيوخ . فلم يكن لدى منفع من الوقت يسمح لى بأنا كد من منع استمال هذا الكتاب بمجلس النواب .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمى الناصورى باشا - هل يؤكدها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بأن هذا الكتاب منع استماله بمجلس النواب أم لا ؟ فإن هذه النقطة هى الجوهرية فى الموضوع .

مفكرة صاحب الدولة: **سماحى** صدق **باشا** (رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والمالية) - إننا جاستا شكوى من وجود هذا الكتاب لاستماله بهذه المداور فاستا ننظر فيها ويكون لنا حجت فى ذلك شأن .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمى الناصورى باشا - حين النظر فى الشكوى تكون قد قررنا منع قطعة الأرض المروضة أمرها على المجلس لهذه المداور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون المذكور؟
(موافقة) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمتد بيع قطعة من الأرض مساحتها ٢٧٤٦ مترا مربعا (ألفان وسبعة وستة وأربعون مترا مربعا) فى مدينة بور فؤاد إلى رئيس فريريلوبريل فى تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشا (خمسة وسبعين قرشا) عن المتر الواحد لأكاديمية مدرسة عليا وهذه القطعة جزء من القطعة رقم ٤٠ بمدينة بور فؤاد وسجلوها كاتل :

الحد البحرى الطريق رقم ٥

القبيل الشارع رقم ٥

الشرق أراضى المدينة .

الغربي الشارع رقم ٢٥ مكر .

أن كبريين من العظام والبايعين فى هذه البلاد قد خرجوا فى هذه المداور ويخرون أنها لا تستغل بالمساكن الدينية وأنها تستحق كل تسجيح وعطف .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمى الناصورى باشا - كنت أريد أن أقول كلاما سبغنى إليه حضرة الشيخ المحترم أحد طلعت باشا وأقروا حضراتكم أن لى أنبا فى مداوله التفسير بأنه لم يذكر لى يوما أنه أرم على حضور درس ديني لتدريته .
(تصديق) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمى الناصورى باشا - وأنا أريد أيضا حضرة الشيخ أحد طلعت باشا فبنا لانا ما نسمع من أنبا الذين يتصلون بمداور التفسير أنها تستغل بالمساكن الدينية . إنما أريد أن أسفط نظر حضراتكم إلى أنه لم ينص فى مشروع القانون المروضة على وجوب فسخ العقد فى حالة استمال الأرض فى غير الفرض الذى طلعت من أجله .

الرئيس - الشيخ أن مثل هذه الشروط ينص عليها فى عقد البيع .

مفكرة صاحب الدولة: **أحمد عبد الوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - لقد نص فى البند الثالث من عقد البيع على أن تخصص الأرض والمساكن للفرض الذى منعت من أجله هو شرط أساسى ولولاها لما وافقت الحكومة على هذا البيع .

ونص كذلك فى البند الخامس منه على أنه فى حالة ما إذا كان المشتري لم يبيع ما دقن بالبند الثالث من هذا العقد يكون ملزما بأن يبيع الحكومة بصفة تكملة للتمن قيمة الفرق ما بين ثمن الأرض وقت حصول الخافقة وثمنها المنخفض الوارد بهذا العقد .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمى الناصورى باشا - أرى بعد البيان الطويل القيم الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبسبب أننا فتمنا من دونه أن حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر قد أفتى به أنه أصبح لا عمل للبحث فى هذا الموضوع مطلقا .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمى الرشيد بك - بمجلسه البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أريد أن أؤكد أن كلية الأمريكان للبنات بجبر العالبات على حضور المداور والطقوس الدينية . فإن لى بنات بها . وقد حاولت منع ذلك فلم تقبل رئيسة الكلية . فترجو أن يطلعت دولة رئيس مجلس الوزراء بأنه يستبعد من هذه الكلية ما يضمن لنا منع استقرار ذلك الفرض حرية العقائد الدينية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمى الناصورى باشا - لم أفتح حتى الآن بما أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن الكتاب الذى يملن فى الدين الإسلامى ويدرس بمداور التفسير فانا لم نرين هل هذا الكتاب لا يلائم وجودا أم هو غير موجود ؟

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

مصدق

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بالتأله بالإسم فكانت النتيجة كما يأتى:

عدد الأصوات التى أصحيت ٧٧ صوتاً

الأغلبية المطلقة ٣٩ د

الموافقون ٤٨ صوتاً (١)

غير الموافقون ٢٩ د (٢)

مادة ٢ - يتمدد بيع قطعة من الأرض مساحتها ٧٥٠٢ أمتار مربعة (سبعة آلاف وخمسة مئة وثلاثة أمتار مربعة) فى مدينة يرو فؤاد إلى وكيلة وأعبات الراى الصالح فى تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشا (تسعة وسبعين قرشا) عن المتر الواحد لإقامة مدرسة ومسكن للأعبات وملعباً للايتام عليها. وهذه القطعة رقم ٤١ بمدينة يرو فؤاد وحدودها كما على :

الحد البحرى الطريق رقم ٥

القبلى الشارع رقم ٥

الشرقى الطريق رقم ١٥

الغربى الشارع رقم ٢٧ مكرر .

(١) ابراهيم راتب بك . ابراهيم وجيه باشا . أبوزيد عطارى بك . أحمد فخر القنول باشا . الدكتور أحمد رشيد ميداء بك . أحمد زى يورباشا . أحمد طه باشا . أحمد طه باشا . أحمد مرثان باشا . أحمد على باشا . ادوار قصير بك . الدكتور أسد يوسف عبد الله . اسماعيل سري باشا . الأمير موسى باشا . أمين باشا . أمين طه باشا . برلى حنا باشا .

جرجس زقتمى باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . حسن سيد باشا . حسن على جازيد بك . حسن منظم باشا . حسين وأحف باشا .

سلطان مكان باشا بك .

شفيق سيد الله حلاجه افندى .

مناخ حسن باشا .

طلعتان سيد أحمد سالم بك .

ميد الخليم الليل بك . عبد الرحمن رضا باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمكة بك . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا .

لقين فهمى باشا .

محمد مدنى باشا . محمد طه باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد القواب بك . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

نعمه الخليم باشا .

يوسف عطارى باشا . الأنا يونس . يحيى ابراهيم باشا .

(٢) الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . أمين حسين يوسف افندى .

سالمه الخندى بك . حسن دشوان حامد بك . حسن صبرى بك . الشيخ حسين والى .

الدكتور ذكى مختار الجيزى افندى .

الشيخ عبد الباقي عامر بدران . السيد عبد الحيد الكرى . عبد العزيز البيوت بك . الشيخ عبد الحميد سليم . جوى حسن زايد باشا .

محمد خيرت راتبى باشا . محمد رياض خبى بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . الدكتور عبد طاهر بك . محمد غيث بك . محمد خدى يكن بك . محمد فهمى باشا .

محمد فهمى الناصورى باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى عمرو بك . محمد منصور افندى . اللواء محمود عزى باشا . الدكتور مرسى محمود افندى . القزى موسى فؤاد باشا . نصر دياب بك .

٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من الاقتراحين بمشروع قانونين ختصيا في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ -
إحاطها بل لجنة الحفانية

(المقرر حضرة الشيخ المزمع الدكتور موسى محمود انقضى)

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٢٩) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد يوسف عطية انقضى بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة - إلى لجنة الحفانية ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة الحفانية .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح بمشروع قانون رقم ٤ المقدم من حضرة الشيخ المزمع الدكتور موسى محمود انقضى بتعديل بعض مواد اللرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة قض وإبرام - إلى لجنة الحفانية ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة الحفانية .

٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من العرائض التي ختصيا بملحة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المزمع الدكتور موسى محمود انقضى)

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٣٠) .

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا لادة ١١٠ من قانون نظام المحاكم الجزائية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٣ وهو حفظها طبقا لفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٤ وهو حفظها طبقا لفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٨٦ وهو حفظها طبقا لفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

٩ - كتاب من لجنة المالية

من مشروع القانون المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للاستبدال الاعياري للمعاشات - الموافقة عليه

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة دولكم علما أنه عند بحث هذه اللجنة بجلستها التي انعقدت في ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع قانون المراد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٢٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للاستبدال الاعياري للمعاشات - بحضور حضرة صاحب العزة وكل وزارة المالية - وجهت إليه السؤال الآتي وهو

” حيث إنه لم يبق من السنة المالية الحالية إلا خمسة أيام فاذا فرض وصادقت هذه اللجنة على الإيجاد الإضافي المطلوب وأقره مجلس الشيوخ - وهذا الإقرار لا يمكن أن يكون قبل ٢٥ أبريل الجاري وهو موعد انعقاد جلسة المجلس المقبلة ، فإن المدة الباقية إلى انتهاء السنة المالية الحالية لا يمكن أن يصرف فيها مبلغ هذا الإيجاد - فهل لدى وزارة المالية مانع من إعفاف النظر الآن في الإيجاد المطلوب على أن يتظر فيه عند بحث مشروع معاشات السنة المالية المقبلة “.

وقد أجاب حضرة على ذلك بما يأتي :

” حيث إن الفترة الباقية من السنة المالية الحالية لا تكفي لاتمام الإجراءات اللازمة لصدور القانون الخاص بالإيجاد المطلوب وبالتالي فإنه لا يمكن لوزارة المالية في خلال المدة المشار إليها إتمام صرف هذا المبلغ . لذلك لا يرى الوزارة مانعا من موافقة اللجنة على إعفاف النظر في المشروع المزمع حتى تتقدم إلى مجلس النواب بطلب إدراج هذا الإيجاد في مشروع ميزانية المعاشات السنة المالية المقبلة “ .

وقد رأت اللجنة بإجماع المحضرين الموافقة على إعفاف النظر في الاقتراح المطلوب وهل إعادة مشروع القانون إلى دولكم لتكرم بمعرض الأمر على هيئة المجلس .

وتفضلوا دولكم بقبول عطفي الاحترام

رئيس لجنة المالية
يوسف قطاوى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على رأى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩٥ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

المراسل التى رأت اللجنة إحالتها إلى القراءات والهيئات المختصة طبقا لقرتين
٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للمجلس

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٨٥ إلى لجنة الحفائية ؟
(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى لجنة الحفائية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٩٠ إلى وزارة الداخلية ؟
(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة العريضة رقم ٩٤ إلى وزارة الزراعة ؟
(موافقة) .

الرئيس - تمثال العريضة المذكورة إلى وزارة الزراعة .

رعت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة السادسة والدقيقة الزاوية مساء
على أن يعود المجلس للاستقراء فى يوم الاثنين ٣ محرم سنة ١٣٥١ (٩ مايو
سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساء ٤

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٨٧ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لمخالفته للمادة ٢٢ من الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٨٨ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٨٩ وهو منحها العريضة رقم ٨٤ التى رأت اللجنة حفظها ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩١ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لمخالفته لمبادئ الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩٢ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى العريضة رقم ٩٣ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لمخالفته للمادة ٢٢ من الدستور ؟
(موافقة) .

محضر الجلسة الثانية والعشرين

المعقودة علنا في يوم الاثنين ٣ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ٩ مايو سنة ١٩٣٢

ملخص

(٥) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة من
حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن السواد
الغريبة التي توجد في بلاد القطن المصري المصدرة للخارج —
الإجابة عنه .

(٦) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة من
الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن وضع كسرع للفرصة
التعليق — الإجابة عنه .

٩ — مشروع القانون المراد من مجلس النواب بتعديل المرسوم بقانون رقم
١٩٢٨ لسنة ١٩٢٨ الخاص بزيادة حصة القطن الممنوع المصدرة — تقرير
لجنة الداخلية والشؤون المدنية — تأجيل الظرفية مجلس حضور
حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد ثناء بن باشا وكيل وزارة الداخلية
الشؤون المدنية من الخارج .

١٠ — مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية .

تقرير لجنة المالية
المقدمة — موافقة .
طعن رقم ٣٢

قسم ١ — خصصات ومزيتات وديوان جلالة الملك .

فرع ٣ — ديوان جلالة الملك — إقرار .

فرع ٤ — حصة حضرة صاحبة القطة الخليفة ملك — إقرار .

الملاحظات العامة على المصروفات — موافقة .

قسم ٣ — مجلس الوزراء — إقرار .

٤ — مكتب المستشارين المال والقضائي — إقرار .

٥ — وزارة الخارجية — إقرار .

٦ — وزارة الحربية والبحرية — إدراج الظرفية إلى الجلسة
التالية .

١ — الاجازات .

٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ — كتاب من محكمة القضاء والإيرام وبه صورة قرارها بإبطال انضمام
حضرة صاحب السعادة صالح ظلم باشا ضمنوا بالمجلس
إعلان علنا .
ملحق رقم ٢١

٤ — تفتت المجلس حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الوزراء ومن كاترا به
في انتظار انضمامهم من اللجنة التي باقتضرت قضاها واستنكار البحرية .

٥ — قرار المجلس لإرسال تخلفات تورية إلى جناب رئيس دولة فرنسا لوفدة
المسؤول دومس رئيس الجمهورية الفرنسية .

٦ — كتاب من مجلس النواب بالمناقشة على مشروع القانون الخاص بإضافة
مادة إلى قانون العقوبات الأصل بشأن عدم تسليم الأختال وحفظهم
بالصفة لا أعرفها مجلس الشيوخ .

٧ — مشروع قانون مراد من مجلس النواب بفتح أعماك إنشال يبلغ
٣١٤٦ جنيتا لكتبة بناء مستشفى القصر بسويه — إضافة إلى لجنة
المالية .

٨ — أمثلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المرحلات
من حضرة الشيخ المحترم عبد الله بك عن ضريبة الفرق
الزراعية بدمية الشريعة — الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المرحلات
من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد فريد باشا عن إيجاد
معدة تجارية بين طرقات منطقة البدرشين — الإجابة عنه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من حضرة
الشيخ المحترم بوبس زقنري باشا عن تخفيض العرضة
الحركية للتمشيرات القلبية — الإجابة عنه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المالية من
حضرة الشيخ المحترم الدكتور ترك خطابا بفرى انقى من
الأخذ الجيد لواء الاذنة لدية الاسكندرية — الإجابة عنه .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

(لم يمتنع أحد) .

الرئيس - صائق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - كتاب

من محكمة القضاء بالإمام بإبطال انتخاب حضرة صاحب السيادة صالح المرمي باشا
صدرا بالمجلس - إعلان خلافاً

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تقشف بأن نزل إلى دولتك مع هذا صوف من القرار^(١) الذي أصدرته
محكمة القضاء بالإمام بجلستها المتقدمة في يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢
بإبطال انتخاب حضرة صاحب السيادة صالح المرمي باشا صدرا بالمجلس
الشيخ .

وتفضلوا بدولكم بقبول فائق الاحترام ما

عموماً في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ (٩ مايو سنة ١٩٣٢) .

رئيس محكمة القضاء والإمام
عبد العزيز قاضي

الرئيس - يعلن المجلس خلافاً .

٤ - تهمة المجلس

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من كثرة ما في اقتداره من
تهمة من التهمة التي انقضت في طامس التاريخ

محكمة القضاء المحترم محمود أبو نصر - في كلمة صينية أرى واجباً
على أن أقدم بها إلى جلستك الموقرة لتبني ذلك الحادث الجلل حادث قبلة
طام - فهل يصح دولة الرئيس بذلك ؟

الرئيس - تفضل .

محكمة القضاء المحترم محمود أبو نصر - حضرات الشيخ المتفرجين :
جاء بنا إلى هذا المجلس لتبني الامة فيما يرض من شؤونها وتفرج من
كتب ما يتخذ من التناير في تصرف أمورها وتغيير مصالحها والسير بها
إلى الغاية التي تشتهي وتصل إلى بوغها في هدوء والطمأنينة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة بمجي
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المتفرجين ما عدا :

الناثين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الدكتور فافس بحر - مصطفى خليفة باشا - كامل
برجس تكلان بك - السيد عبد الحيد البركي - الشيخ حسين صالح
خليفة - حسن رشوان حمادي بك .

ثانياً - بإعتذار :

من جلسة اليوم حضرات : الشيخ عبد الأحد الطولوسي
عبد صديق باشا - يعقوب بيكوي عليه بك - سعد الله عبد الرحمن
أفندي - أبو زيد طنطاوي بك - عبد مقبل باشا .

ثالثاً - بغير إذن :

حضرات : سلطان محمود جليبي بك - سليم خليل بطرس بك .
عبد قاضي بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالي والسعادة : اسماعيل
صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسالية - عبد الفتاح
بجي باشا وزير الخارجية - أحمد علي باشا وزير الأوقاف - حافظ حسن باشا
وزير الزراعة - علي ماهر باشا وزير الحفافية - توفيق دوس باشا وزير
المواصلات - محمد علي عيسى باشا وزير المسارف العمومية - علي
جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرية العلمانية حضرات الشيخ المتفرجين :

أحمد نجيب براده بك - إبراهيم راتبه بك - شفيق مسعد الله حلا
أفندي - حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيخ المتفرجين كامل برجس تكلان بك
إجازة لمدة أربعة أسابيع من ٨ مايو الجاري لمرضه . والسيد عبد الحيد
البركي إجازة لمدة خمسة عشر يوماً من ٧ مايو . والشيخ حسين صالح خليفة
إجازة لمدة أسبوعين من اليوم لمرضه . وحسن رشوان حمادي بك لمدة
أسبوعين من اليوم ، فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازات ؟
(موافقة) .

ولا أظنكم ترضون بعد اليوم أن تستمر هذا حاله من غير أن يجرها المجلس من الاحتكام ما هي جديرة به ومن غير أن يتخذ المجلس والحكومة ما يلزم من الوسائل الفعالة للقضاء على مثل هذه الأفاعيل حتى ينشئ مطمئنين في هذه البلد الأمين .

يقول رئيس الحكومة في خطبته بسوهاج "إن حكومتكم قد أخذت على عاتقها أن تطهر البلاد من الفوضى والإجرام" وما هي الأمة تتأثره بكل ما تحل من حول وقوة ولديه من ولائها وأيديها وعطف الملك وإرشاده وثقة الجبسين به ما يمكنه من الوصول إلى تحقيق هذه الغاية .

وإنه ليحزن أن يرى بعض الصحف المصرية تعمل على إزاحة الأراجيف ونشر الأباطيل وتضليل الأنعام وتغيير النظام وعلاوة القضاة وعدم استنكارهم لأمثل تلك الجرائم بما هو في معنى التحية . فهل يرضى حضراتكم أن تترك الحالة على ما هي عليه من هذه الجبلية ؟ لا أظن ذلك .

فكاه هذا كله أقترح على حضراتكم :

أولاً - أن نطرح استنكاركم لتلك الجريمة الشنعاء واحتكامكم للمعايير طبعاً سواء في ذلك من تكتيكاً أو المنزلة بها فهل توافقون على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

ثانياً - لفت نظر الحكومة إلى العمل بكل شدة وحرص على اتخاذ ما يلزم من الوسائل الفعالة للقضاء على كل ما من شأنه إثارة الفتنة والإخلال بالأمن والنظام .

وفذلك بأن تقدم إلى المجلس بما يكفل تحقيق هذه الغاية من مشروعات القوانين . ولا شك أن المجلس على كمال الاستعداد لبحث تلك المشروعات بأسرع ما يمكن . فإن هي تباطأت وجب علينا نحن أن نتقدم بتلك المشروعات لأن سلامة البلد وأمنه فوق كل اعتبار (تصفيق) . فهل توافقون على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

وفي النهاية إننا قد قمنا بالتالي لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا وصحبه الأكابر من الوزراء والشيوخ والنواب وغيرهم فانه "بملا" فورا بمطالبة وسوروا أن ينهضوا أيضا تلك العطف السامى الذى حياهم به بجلالة الملك فزادهم قوة فوق قوتهم ومزية فوق عزيتهم .

هذه كلفتى اعتقد أنى ربيت بها عن قوس عقيدتكم والسلام .

(تصفيق) .

مقرر الشئ المحترم أحمد نجيب برودة بك - حضرات الشيوخ المحترمين :
رسماً أختلف في كلفتى حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك الذى سبقى الكلام من حادث القتيبة الفطنج واستنظر أن سيناقش كلفتى من سيأتى بعدى في الكلام .

جئت للعمل في ظل نظام أجمعت الأمة على تنديده وأسمته الأعدان على احترامه وعلى أن تكون غلبتين الوطن والملك مطيعين للدستور وقوانين البلاد وأن تزدى أعمالنا بالهدوء والصدق .

وقد رأينا الحكومة القائمة بالأمس فيها جذيرة بتلك الفتنة الغالية التي منحها الملك لإيها فعملنا على أيدينا وشركا لما نقبل ما تبذل من اليهود وما توصله من الأعمال في خدمة البلاد وانتشالها من الفوضى ونشر الأمن والاطمئنة في نواحيها .

من أجل هذا اعتقد أنى في موطن اليوم أصبر عما يحتاج مشاركتكم فيما إننا ما تقدمت مسكرا أصديق الثاني لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء وصحبه الأكابر بجهنتهم من تلك الجريمة الشنعاء التي اخترت لها أركانها الواضحة ودونت أصلها في أعماق العالم على ما تواترت به برقيات الأخبار .

(تصفيق) .

سها م ثلاثة صوبتها عصابة أجنبية إلى رجل مصر العظيم ومن كان يرافقه من صفوة رجال الأمة وأشباه الأبرار فردت المنايا الصمالية ذلك الكبد منهم ووقاهم الله شر ذلك اليوم ولقاهم نعمة وسوروا .

وإننا ما تقدمت إليهم بهذه التاني فأنى أرى بواجباً علينا أن نتقدم بمثلها إلى هذا البلد الأمين وهو كائن الله في أرضه . لأن تلك العصابة التي تمتد في الأرض فسادا وتعمل للبيت بكل نظام ثابت قد كانت لتعسر علينا جديدا وظلت أنها يمثل هذا الكيد استطاع أن ترد البلاد إلى الفوضى وأن تتخذ من مرافقتها منبرا عورت البلاد أو تحبست . سمعت أم شحيت . وما دوت أنها إنما راقت سهامها المسبوبة إلى صدر مصر فلم تلق إلا خيبة ونكالا .

حضرات الشيوخ الأجلاء

قلنا في يوم في التاريخ أجمع فيه الحافظان على استنكار الاجرام كالوم الذى وقع فيه الحادثان العظيمان . حالت الاتحاد على المسير دوسر رئيس الجمهورية للقرساوية ووجها العظيم . وحادث محاولة الاخذاء على رجل مصر وعلمها الفرد اسماعيل صدق باشا ومن كان معه من الوزراء والشيوخ والنواب ورجلنا الأخبار .

إن الشواهد ماثلة أمامكم والحوادث ناطقة تتادكم بأفصح بيان من أم أولئك الذين يسيرون في الأرض فسادا ويعاولون عدم كل نظام لا منظم لهم فيه . ولقد فضحت طائفة في تضليل الأنعام وتسميع العقول والفرير بالسطاء وإثارة الأراجيف ونشر الأباطيل ولكنها لما رأيت أن الخيبة حالت بها من كل جانب وأن المسالك ضاقت عليها دفنها اليأس إلى أن تعود سيرتها الأولى وأن تتدبر يوساى البنى والسعوف .

كل ذلك والحكومة تنظر إلى هذه الأعمال مضيئة كأنها لا ترى في هذه لحظة المبدئية إلا محاولة طائفة لا يؤبه لها بأكثر من ترك العمل يجرى بجره غير أن هذه الجريمة الأخيرة قد حلت على كثير محكم من عصابة تعمل على هدم النظام وانقراض الآلام فوجب أن يكون لكل هذه الحوادث في نظر الجميع احتذاراً .

فألقى أراءه بسلام من توجيهه النهائي وإعلان الاستقلال أن توجيهه للوهم الحكومة وطلبها بالإسراع في اتخاذ إجراءات حازمة لتطهير البلاد مما يشوب أسباب الاجرام وتضرب على يد كل من يصل لاستغزاز النفوس الضعيفة لاوتكاب مثل هذه القطائع .

فإذا لم يتبادر الحكومة إلى وضع هذا التشريع فائشداكم - وأتم مسئولون كالحكومة - أن تسرعوا إلى عمله بأقرب ما يمكن .
(تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود عيسى باشا - أيتها السادة :

إن الأمة كلها كلفة واحدة تسعى إلى غاية واحدة هي مصلحة الوطن وليس في الإجماع كلفة واحدة تسعى إلى غاية واحدة هي مصلحة الوطن .

إن هذا الشعب المهادى الجريء ليس من خلقه الاجرام بل بالمعنى إنه يفت الاجرام والمجرمين . لا يوجد في أية أمة من الأمم هيئة سياسية لها كان سياسى أو رأى عظم بين مواطنيها تسعى للوصول إلى غايتها بأوتكابها لبرائهم أو التحريض عليها وإنها عند ما تصل ذلك يكون هذا آخرهم في جمعيتها ترى به خصومها قبل إشهار إغلامها الأخرى .

إن الذين يديرون البراء من وراء الستار هم المجرمون الحقيقيون لا أولئك السذج الأضياء الماجورين الذين يلجؤون لتشديد .

إنهم إن كانوا يمتدحون أنفسهم قائلين بخصومتهم في القضاء شأن الخصم القوي الشريف لا أن يصلوا عمل القصور الجبناء .

إنهم يرتكبون كل هذه الشرور ليس لنالاية وطنية كما يدعون ولكنهم يرتكبونها ويؤذون سمعة البلاد لنالاية واحدة ظاهرة للبيان وهي الوصول إلى كرسي الحكم .

ولحسن الحظ إن خصومهم قادة مجريون لا يفزعون من جرائمهم ولكنهم يعرفون كيف يحافظون على الأمن والقانون .

مقرر الشيخ المحترم عيسى صوري بك - لفضرة صاحب الدولة استماعيل صادق باشا رئيس مجلس الوزراء والصحبة في سفره تقدم المعارضة خالص التهنئة على ما أساطمهم الله به من عناية بأيدى عنهم السوء . وعلى من قتل رجاء الله . ولن أصيب جليل الشفاء . وهو سبحانه وتعالى القادر على أن يمسح شررا يسكن مسفوها ويزعج نوا الأمن . فبسر الأمان أسمع ما تكون لهدو شامل وأمن وليد .
(تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم أوياس عوصه بك - أتحلف حضرات الخطباء القئين سيقون وأجدا كلتي بأن أقدم لفضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وصحبه ومن كانوا معه خالص التهنئة باسم المجلس أولا وباسم الأمة ثانيا . وبمهما تذكروا النهائي هي استغادي أنا في قم بما علينا من الواجب .

فقد كان في استطاعة دولة رئيس الحكومة من يدي الأمر وبجرة قلم أن يقر الأمور في تصالها ويمنع الإجماع بوضع التشريع اللازم لذلك . غير

تبتدى العبارات التي يبدىها حضرات الشيوخ الموقرين في مثل هذا الظرف دائما بتوجيهه النهائي وإعلان عبارات الاستقلال وأنا أرى أن النهائي - وقد قام بها كل فرد في هذه الأمة قبل اجتماع المجلس - لا تكون منا إلا مجرد عودتها في عناصر المجلس إنيانا لتاريخ .

وكذلك عبارات الاستقلال لا معنى أن تأتي هنا ونكتز منها ونحن قد أبديناها كما إبدعها كل فرد في الأمة ونحن جميعا نسر بها في قلوبنا فلا حاجة للدلالة بها هنا بألسنتنا اللهم إلا ليجرد الرميات .

إنما هذا الحادث القطيع الذي حدث ولم يكن الأول من نومه يدعو إلى النظر والامعان فيه والتبصر حتى لا يتكرر حدوث مثله .

لقد وقعت قبله حادثات قتيبة العباسية وقتيبة شيئا وقتيبة الزوايا وقتيبة الحفانية وقتيبة صندوق الدين وهكذا تنكر القاتل ونحن نكر النهائي ونكر الاستقلال فلا حاجة لذلك إن لم يكن من عمل يقوم به المجلس ونقوم به الحكومة لمنع حدوث نيعها في المستقبل .
(تصفيق) .

كانت الحادثة الأخيرة أخطر الحوادث حيث لوت القتيبة شريط السكة الحديدية على مسافة خمسة عشر مترا وكانت هذه القتيبة من الحديد جلول الممر أو زيد عتشة بالرصاص وغير ذلك ، وأسمع أن صوتها دوى على مسافة بعيدة أفلا يجب أن يسمع لهذا المجلس صوت يدوى في أنحاء القنطرة أكثر من مئات القاتل يضحها ويقضى عليها .

لقد انقضت الحكومة التي في الحوادث السابقة حتى غلوا حملها ضعفا بل انذهب إلى أن أكثر من ذلك وأقول إنها تساعت في الماضي قساعا لا يليق مما يصلي ألومها عليه وأعد منها تهاولا بل ولتهمها في واجبا حيل أمثال هذه الحوادث بالإهمال .

تم إنها أهدمت الحرم والثقة حين كانت يجب الثقة واستعملت الذين في موضع السيف بينما كان يجب أن يكون سيف الحكومة سيفا بئارا وأن لا تضع السوط موضع السيف وقد اقتضى الحال الآن عكس ذلك .

إن كانت الحكومة في ضعف إلى درجة لا يمكنها منه وضع شرع سريع واتخاذ إجراءات حازمة للضرب على أيدي المجرمين السفاكين فالأولى بهذا المجلس وهو الأمين على سلامة البلاد والمسؤول عن راحة الأمة أن يبادر بوضع ذلك التشريع .

إننا حقيقة نرى أن النظام والأمن قد استتب في البلاد والحكومة الحاضرة قد قامت في جميع أعمالها الأتري بما يسيل لها القنفر ويذكر كرف بالشكر فلها كل الفضل في حل المسائل الاقتصادية والإدارية بكفاية لم يسبق لها نظير فكيف تترك أمثال هذه الحوادث تقع فحكمو صفو هذا النظام وتتشوش على معنى الحكومة في أعمالها المحيطة .

إنما ترك المراءد التي تسمى قسما بجراد المعارضة تبت السموم . ونحي روح الثورة . وتفرس بدور الاجرام في نفوس الضعفاء وتتسامل معها إلى مدى بعيد .

فأنا ما أقدمنا بالهتة على فشل تلك المحاولة فالتبتة واجبة لمصر قبل أن نجيب لاسماعيل صدق وزلائه .

أخالف حضرة الزميل المحترم يراد به الذي قال بعدم الحاجة إلى توجيه هذا المجلس الموقر التبتة وأقول إنه يجب على المجلس - الذي يتوب عن الأمة ويخطئ - أن يسجل في سجلاته الرسمية أنه شمر بقداسة الجبرية التي أريد ارتكابها ضد اسماعيل صدق باشا وزميله أو على الأضع ضد مصر وأنه يستنكرها وليسمع لي حضرة الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا أرت أطالب الحكومة بشدة بأن تتخذ إجراء سامعا لمنع مثل هذه الجرائم . لأنه لا يتخلو الحال من أحد أسرى : إما أن القوانين القائمة كفيضة بصون النظام ومنع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث ، أو غير كفيضة بذلك .

فإن كانت كفيضة بمنع الحوادث الشكرة التي قرأ عنها كل يوم ونصعد وعوسا بأخبارها فيكون السبب في التفتيد . وإن لم تكن كفيضة فيكون هناك قصور في التشريع . على أن تعصير الحكومة في وضع هذا التشريع لا يمكن أن يفسب إلى ديمقراطية ديمقراطية الحكومة كما قال حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك لأن الديمقراطية لا تتساع في الجرائم إنما هي في الواقع صفة صدر وعدم اعتنام من جانب الوزراء بأنفسهم ولكن أرجو أن يسمحوا لي بأن أقول إن جديتهم ليست ملكا لم بل هي ملك للأمة وإن النظام الذي قاموا بوضعه ويقومون على تنفيذه ليس ملكا لم بل هو ملك للأمة أيضا فأنا مأتساعوا فيما يتعلق بأشخاصهم فأظن أن مجلسنا الموقر لا يقبل تسامحا ولا حذرة فيما يخص بمقوق الأمة .

(تصفيق) .

نحن إذا ما طلبنا إلى الحكومة أنت تتخذ إجراء سامعا إنما نطلب حقا وعدلا . فإن وجدنا أن التشريع القائم لا يكفي فعلها أن تتقدم للبرلمان بما نراه كفيلا بصون الأمن والضرب على أيدي الفوضى وحفظ النظام في البلاد .

لهذا أقدم إلى حضراتكم اقتراح المحص في اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك بأن يقرر المجلس : أولا - تقديم تهنته لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا وزميله : ثانيا - استنكار الجبرية : ثالثا - مطالبة الحكومة بأن تتقدم إلى البرلمان بالتشريع اللازم لإصلاح هذه الحالة وأظن أن البرلمان يجلسه مستمد إلا بترك هذا المكان مهما طاللت للدورة قبل أن يقر هذا التشريع ويصبح نافذ المفعول .

فأرجو أن يوافق المجلس على هذا الاقتراح .

(تصفيق) .

أصوات : موافقون .

مقرر الشيخ المحترم قيس قيس باشا - أضم صوتي إلى حضرات زملائي الأفاضل فيما قالوه . وأخسر القول على أن الحالة تستدعي تشكيل محكمة فوق المادة للتفر في هذه المسألة وأتمنا .

(خفية) .

أنتا جميعا تعلم أن دولته ديموقراطية ولا يريد مطلقا أن يقيد حرية الأمة بأى قيد إلا أن وجد نفسه مضطرا وأمام الأمر الواقع لاتخاذ مثل هذا الإجراء .

نحن كل حين بأن ما وصلت إليه الحالة الحاضرة تستدعي وضع قوانين تنشر الثقة والطمأنينة في جميع أرجاء البلاد .

وهنا يبقى لنا أن نتساءل من هم الذين يرتكبون هذه الجرائم ومن حين وتر ؟ أظن أن كل من دوس القانون يذكر ذلك القول المأثور " إجمعت من يستفيد من الجبرية " إذ بهذا البحث يمكن الوصول إلى معرفة الجاني . وأؤكد لحضراتكم أن هذه القاعدة إن حلت مرة فاتها قد تصدق قسا وتسمين مرة .

أنا لا أترض مطلقا التحقيق إنما أذكر قاعدة قانونية عرفناها في المدارس ولا يوجد في اعتقادي من يخالفني فيها .

لذلك نرجو أن تتخذ الحكومة كل ما يلزم من الإجراءات الخاصة حتى تنشر الثقة والطمأنينة في البلاد لأنها مسئولة عن ذلك أمام الأمة .

(تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا - أرجو من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يراد به أن يسحب كلمة اليوم التي وجهها إلى الحكومة لأنه لا عمل لتلك اليوم إذ أن الوزارة لم تنصر مطلقا في واجبا بل على العكس من ذلك هي متعاطلة ومغفلة وتستخذ في الوقت المناسب مآثره من الاجرامات كفيلا بمنع وقوع مثل هذه الجرائم .

الرئيس - حسن القصد موقوف في كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يراد به .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب يراد به - فصلت بكلمتي الصغيرة التي وجهت فيها اليوم إلى الحكومة ما رأيته من أن القوانين القائمة غير كفيلة بمنع أمثال هذه الجرائم وكان واجبا على الحكومة أن تحصل وتضع التشريع اللازم لذلك قبل وقوع مثل هذا الحادث الأخير ولقد فلا أزال على رأيي فيما وجهته من لوم الحكومة .

مقرر الشيخ المحترم هيب دوس بك - حضرات الزلاء المحترمين : اسمعوا لي أن أخالف حضرات زملائي في البده بتوجيه التبتة لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وزميله وإن أبدأ بتوجيهها إلى الأمة المصرية التي أراد أولئك الأذلال أن يضيحوا في أبر أبنائها لأن حياة دولته ليست ملكا ولا تمتيه شخصيا إنما هي - من يوم أن جعل أمياه الحكم في هذا البلد - أصبحت ملكا خالصا للأمة وهو مستند لكل تنضحية في سيولها كما تملعون .

(تصفيق) .

أولئك الجبناء الذين اقتفروا تلك الجريمة وحاولوا بها النيل من مصر في صميمها لم يريدوا الاعتداء على حياة اسماعيل صدق ابن مصر البار ففسب بل أرادوا الاعتداء على حياة مصر وعلى نظام مصر .

تكلم أكثر حضرات الشيوخ المحترمين فيما يجب أن تقوم به الحكومة حال مثل هذه الجرائم . بل زاد بعض حضراتهم على ذلك أنه ربما كان من الممكن أن نأخذوا على الحكومة تسامحا إلى الآن حتى وصلت الحال إلى النتيجة التي رأيناها .

أريد - يا حضرات الشيوخ المحترمين - أن أبين لكم قضية الوزارة حال الحالة التي نحن فيها . إذا كان ما حصل إلى الآن مدونه تسامحا فإن هذا التسامح لم يكن مبيها - أيها السادة - إلا على شعورة المتين بأن نظاما قد نفي استقرارا واعلمتسا . هذا هو الشعور القائم في نفوسنا . فلك الشعور الذي دفعنا إلى أن لا نأصلا ولا نكتفئ ولا نقتدر هذه الحلول قدورها الكافي . شعورة هو شعور اطمئنان على النظام . وكيف لا يكون شعور اطمئنان وهذا المجلس بمخالفته قد عده انقاصا على ممكن النظام الحالي . وعلى مناصره . وعلى التسامح معه . فلك الحال في مجلس النواب . فلك الحال في كل مجالسنا النيابية والخاصة في الأقطام . وكذلك الحال بالنسبة للأهليين من الاسكندرية إلى أسوان حيث الكل الآن - أيها السادة - يناصر هذا النظام ويؤيده . هذا هو السر في أننا لم نبدأ بكل تلك المحاولات الشريرة الجرمية .

(تصفيق) .

غير أنه - يا حضرات السادة - لكل شيء حدود . ولكل حالة مدى لا يصح أن يتخطى . والجريمة الأخيرة بعد سلسلة من الجرائم مثل على أن هناك نفوسا شريرة . على أن هناك روسا إجرامية . هذه الروح الإجرامية تتولون حضراتكم إلى وسائنا لا تكتفي لقمعها . ربما كان كذلك - أيها السادة - والواقع أنه منذ أشهر يعيش بصدورنا هذا الماحس . أتري أن نظاما ؟ أتري أن سلامة الدولة ؟ مكفولان بما لدينا من وسائل ؟ هو سؤال يرقى نفوسنا أحيانا . بل وتزعزع منه عقائنا . فلم نصل لأن إلى فكرة نهائية يصح السكوت عليها . ولكن - أيها السادة - لإجتماعكم الآن على استنكار الجريمة - لإجتماعكم الآن - وأتم منظومة على أن الرسائل غير كافية . هذا الإجماع يثير الحكومة طريقها وعلى عليها خطنا ويدفع بها إلى التفكير الجدي أكثر مما نفي يجب أن تفعله . ولعلك تمد الحكومة حضراتكم أنها لا بد باحة على القدر في الموضوع متريخا دائما الحافظة على حدود المستور . فلما ما رأيت أن الأمور يجب ك توضيح في نصاها إلى تتقدم إليكم بما يلزم من تشريع فلت ذلك بشير تون . أو تتقدمون أنهم بما ترونه وتوافق الحكومة عليه .

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التهيئة واستنكار الجريمة ؟

(موافقة) .

وأطلب أيضا أن يكلفا السافورجس . وسائق القطار . ووكيل المحطة اللذين تيقظوا لهذا الحادث . واحتاطوا لوقت القطار . لأن بهمهم هذا صيحت أرواح صاحب القولة وأصحاب المال والسعادة اللذين تنطبق البلاد بمجاثمهم . (تصفيق) .

مقدمة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - أشارك حضرات الزملاء في التهيئة . وكذا يجمعون على استنكار الجريمة . إنما الاقتراح يطلب عمل تشريع لا ينطبق على المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . (ضجة) .

فإن الطلب ، أو الاقتراح ، أو العرض ممنوع ، وقد قرأنا اليوم في مجلة المحفظة ألا نطالب الحكومة بتنفيذ الاقتراح .

فلما قرأنا الموافقة على هذا الاقتراح فأننا نكون حينئذ قد وضعنا ساجدة في هذا الأمر .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد رفاعة باشا - من المقرر في جميع بلاد الدنيا أن القوانين توضع وفقا لأخلاق أمالي البلاد وإلا أصبحت غير ذات أثر . فتقانون القوانين الحالية وضع في وقت لم تكن حالة البلاد كما هي الآن .

بناء على ذلك لا أرى فائدة من سكوتنا على هذه الجرائم . ويمكننا أن نسن قانونا جديدا يوافق حالة أمالي البلاد الآن لآتي رأيت وشاهدنا جميعا أن الحالة متخبي بغضوي فأن لم تستدركها يتبع الخرق على الرأى . وأذكر أني تسلمت إلى حضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء بسؤال طلب فيه تنفيذ القوانين بالنسبة لما يكتب في الجرائد كل يوم . وأنا اعتقد شخصيا أن الذي جبر الجرمين على ارتكاب الجرائم هو ما نشره الجرائد اليومية . ومن المجازفة أن نتكهن عن هو الجرم . لأن ذلك متروك للتصديق .

وإنما كان المجلس يرى من الواجب أن تضع قانونا جديدا تتلاقى به هذه الحال ويكون مانعا لجرائم متفقا مع أخلاق أمال البلاد فأن أول من يوافق عليه بل أحله بكل إلحاح .

مقدمة صابو امروء اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أقدم باسمي وأسم من رافقي من حضرات الزملاء . بل وأسم نفسي بأن أضم إليهم من رافقي من حضرات النواب والشيخ .

وإنما سمحت لنفسي بالحدث عن حضراتهم . فأنما ذلك ناشئ عن أننا كنا وإياهم نكون بشفة سلام واطمئنان .

أقدم بالشكر لحضراتكم بل أقدم بالشكر لفضل المعارضة لتفضلكم إبداء المدح لنا ولتفضلكم تهنيتنا على خلاصنا من نذية هذه الجريمة .

على أنني مع تهنيت هذه التهيئة تهيئة النجاة أود أن أوجهها إلى ما هو أحسن من النجاة . أريد تهنيت . أريد تهنيت أمال البلاد جميعا . أريد فرق كل ذلك ما جازا به حضرة صاحب المجلة مليكا المقدي من عظيم

الطيف وكبير الثقة .

(تصفيق) .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا الملوك - مشروع القانون - وتحرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٨ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .
(أنصرف حضراتنا صاحي المال على ما هو باشا وزير الحفانية ومحمد سليم ميسى باشا وزير المعارف العمومية) .

٨ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ الحزيم عبدالله محمد بك من ضريبة الطرق الزراعية بمديرية الشرقية - الإجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه السؤال المرافق لهذا إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات ليفضل بالإجابة عنه .

وتفضلوا بإصاحاب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢
عبدالله محمد بك
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات

في شهر يولييه سنة ١٩٣١ فوجئ أصحاب الألبان بمديرية الشرقية بقرار قيل إنه صدر في ٤ يونيه سنة ١٩٣١ رقم ١٩٥ وقضى ببلغ ضريبة السكك الزراعية بالمديرية وزعت على أربع سنوات ابتداء من سنة ١٩٣٠ وطالب أصحاب الألبان بدفع قسطن سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولعلم سبق مطالبتهم بهذه السكك وبالتالي الذي تقرر فيه عملها وبموجعها وخط سيرها انخضت المديرية عن ذلك فلم تجب بشئ .

فتخرج من ساداتكم أن تتكروا بالاقالة عن ذلك وعن السبب في عدم إعلان أرباب الألبان في الوقت المناسب بما يخص كلا منهم من هذا الرسوم وبموجع الطرق المذكورة وتاريخ تحرير عملها وباتم بشأنها حتى يكونوا على بينة من أمرها ويغضوا المطلوب منهم عن طيب خاطر ما

عبدالله محمد بك

٥ - قرار المجلس

إرسال لفراق ترقية إلى جانب رئيس دولة فرنسا لفراقة السيد دوسر رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إرسال لفراق ترقية باسم المجلس إلى جانب رئيس دولة فرنسا بمناسبة الحادث الجلل الذي أدى إلى وفاة حضرة صاحب السعادة النظامة السيد بول دوسر رئيس الجمهورية السابق ؟
(موافقة) .

٦ - خطاب

من مجلس النواب بالمرافقة على مشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأصل بشأن عدم تسليم الأطفال وعطفهم بالصحة إلى أفراد مجلس الشيوخ

تل الخطاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٥ مايو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأصل بشأن عدم تسليم الأطفال وعطفهم - والذي سبق أن أقره مجلس النواب بجلسته ١١ يناير سنة ١٩٣٢ - وأحالته على مجلس الشيوخ - وقد أجاد مجلس الشيوخ هذا القانون إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢ بعد أن أدخل تعديلا على مشروع المادة ٢٥٣ مكررة .

فاتشرف بأن أبلغ دولكم أن مجلس النواب وافق على مشروع القانون كما صله مجلس الشيوخ . وقد أرسلنا صورة من نص مشروع القانون إلى معالي وزير الحفانية لرفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك الصادقة عليه وإصداره .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٨ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس الشيوخ بفتح أملاك إثنائ يبلغ ٤٦ و ٣٠ جنيا لكافة بناء مستشفى القصر رسيدو - إحالة إلى لجنة المالية

تل خطاب من مجلس النواب هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٥ مايو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح أملاك إثنائ يبلغ ٤٦ و ٣٠ جنيا لكافة بناء مستشفى القصر رسيدو - ووالتي عليه مديلا بالصحة المرافقة لهذا .

المعدية البخارية المقترح لإنشائها في القطة المذكورة لا شك أنها تعطى أرباحاً لا يستهان بها وربما تكون سبباً في زيادة إيرادات شركة حديد حلوان إذ الكثير من الركاب يسلكون هذا الطريق توفيراً للوقت لنقلهم إلى البدرشين أو المناطق الأخرى حول إصرامات سفارة وحشود إمام الصيد أو المقترح على الآخر .

هل لصاحب السعادة وزير المواصلات أن يشمل هذا المشروع ببنائه رحمة بأهالي المناطق المذكورة خصوصاً أن المشروع لا يكلف الحكومة إلا مبلغاً قليلاً مضمونة تنطيطه في مدة وجيزة ؟

لسواء

١٤ طرس سنة ١٩٣٢

عبد الحيد فريد

عضو بالشيوخ

مفكرة صاحب السعادة قويس دوس باشا (وزير المواصلات) -
يوجد في هذه المنطقة معدية يديرها أحد الأهالي بموجب عقد التأميم بينه وبين وزارة المواصلات تنتهي مفعه في آخر سنة ١٩٣٣ ولا يمكن قبل انتهاء هذه المدة تغيير طريقة التمدية بسبب ارتباط الوزارة بشرط العقد .

هل أن الوزارة ترأب دائماً مراقبة دقيقة قيام متبري المعادى بتفخيذ شروط عقود الاستغلال ؟ تكفل راحة الأهالي مثل توفير أسباب التمدية وأمنيتها وهي تنتظر في أية شكوى تقدم من ذلك بناية تامة .

ومع ذلك فقد انتهت عقود استغلال المعادى المسماة التي من بينها هذه المعدية منتظر الوزارة في إمكان إحلال مداد بخارية عليها سواءاً بواسطة إنارتها لحسابها إذا سمحت الظروف المالية أم بواسطة النص من ذلك في عقود الاستغلال .

(انصرف حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات).

(ج) مؤال موجه إلى حضرة صاحب القاعة وزير المالية من حضرة الشيخ

المكرم جريس زياتري باشا من تخفيض القيمة الحركية للمستحضرات الطبية -

الاجابة عنه

نص السؤال :

"هل حضرة صاحب الدولة وزير المالية

إن زيادة القيمة الحركية كانت أمراً واجباً ولكن القاعدة المتبعة في مثل هذه الظروف تخفى بمراعاة الأصفان الضرورية واللكالية ورفع الرسوم تدريجياً على حسب ضما للبلاد .

فرن الأصفان الضرورية للمستحضرات الطبية وقد رفعت رسومها ٣٠٪ والمتنظر الآن مضاعفة هذا القدر والحمد لله هذه المستحضرات كان الواجب أن تبقى على ما كانت عليه في الأصل لسبب الأول هو أن ثمنها زاد بخسة تزول سعر الجنيه المصري إلى ٣٠٪

مفكرة صاحب السعادة قويس دوس باشا (وزير المواصلات) -

في ٨ يناير سنة ١٩٣١ صدر مرسوم ملكي بإنشاء ثمان سكك زراعية يديرية الشرفية وقد تهرت هذه السكك بالاتفاق بين المديرية ووزارات الداخلية والمواصلات ووافق عليها مجلس المديرية طبقاً لما نص عنه قانون السكك الزراعية .

وقد روعي في تقرير هذه السكك أن تفي بمجاة المناطق التي لا تزال محرومة من السكك الزراعية في أنحاء المديرية .

أما فيما يتعلق بإيرادات توزيع الضرائب الخاصة بها على أصحاب الأقطان بالمديرية وإعلان كل منهم بما يخصه من تلك الضرائب فهذا ليس من اختصاص وزارة المواصلات .

(ب) مؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة

الشيخ المحترم اللواء عبد الحيد فريداً باشا من إنشاء معدية بخارية بين طرمان وسقطة البدرشين - الاجابة عنه

نص السؤال :

"يوجد بين البدرشين ومنطقتها ومدينة حلوان وضواحيها وكذلك بين عظيم من مركز الصف علاقة تجارية تستدعي أن يكون بين المناطق المذكورة التي يفصلها نهر النيل كبرى ليس فقط ليسهل على الأهالي سبل السبي في اشتغالهم بل ويسمح لسكان ضاحية مصر الجديدة أو السائحين التازلين بها عند أياضاً طريق من الجبل الفاصل بينها وبين حلوان أن يعطوه بياراتهم إلى حلوان ثم إلى البدرشين فالمناطق الأخرى التي بها أهرام وحشود وسفارة والمجيزة غير أنه مراعاة الحالة الاقتصادية الحاضرة يكتفي الآن بمعدية بخارية .

هذه المعدية البخارية مبنية بنظام خاص فالجزء الأمامي منها معد للركاب والمرتبات وفي الوسط الماكينة البخارية ويجوارها من الجانبين محلات معدة لوضع المواشي بأنواعها والجزء الخلفي معد للركاب أيضاً والمعدية سلم يوصل لسطح مشح معد لركاب الدرجة الأولى .

إن نظام التمدية على هذا النحو متبع بنجاح عظيم بين الخرطوم وأم درمان كما شاهد ذلك سعادة وزير المواصلات بنفسه في سنة ١٩٢٠ وقت رسوله بالسودان ومع تمدد المزارع الموجودة بها لا يتعدى ثمن إنشاءها مبلغ ٣٥٠٠ جنيه تسترده المصلحة في ثلاث سنوات على الأكثر لو نفذت المشروع المقترح .

أما الطريقة المستعملة الآن لتمدية بين المناطق المذكورة فهي من الوسائل البسيطة بواسطة معدية صغيرة تدبر بالبخار أو الغازات حسب الظروف ومثل هذه المدييات يكون في الغالب أصحابها غير خاضعين لنظام يأمن منه الركاب وصولهم إلى السلامة عبر المقابل مع السرعة والراحة في الانتقال والمشاهد أن أصحاب تلك المدييات يعيشون والركاب رديلاً ونساء وأطفالاً مع المواشي بعد أكبر من حولة المركب كما يمرضهم إلا أن خطر الحشود خصوصاً في مدة الفيضان إذ يتقلب الريح والبار على المعدية ويغرق بها إلى قطة بعيدة عن مسراها إن لم تقو عليها الأمواج وتبتلعها في فيها كما يحصل مع الأنسف أحياناً .

وقد روى هذا الاختيار بتحديد الرسوم الجركية الحالية على المستحضرات ولم يقصد بتلك الرسوم غرض مالي .

أما الأنواع التي يتعمد صنعها الآن في مصر والمستحضرات التي تستعمل في الحقن فإن الرسم المقر عليها لا يزيد على عشرة في المائة وليس في نية الحكومة في الوقت الحاضر تعديل تلك الرسوم الجركية .

مفكرة الشيخ محرم جرجس زائيري باشا - أشكر حضرة صاحب الدولة الوزير على إجابته .

(د) موال مويه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحرم الكعوز كخازن الجزيري الفاضل من المأخذ الجيدة لياه الأثرية لدية الاسكندرية - الإجابة عنه

نص السؤال :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد تقديم استأري لمقامكم أرجو عرض سؤالي هذا على حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية لإجابته عنه ولكم الشكر سلفاً .

قد علمت أن بلدية الاسكندرية شرعت في عمل مأخذ جديد لياه اللازمة لمنعية الاسكندرية فهل هذا المأخذ هو لاستبدال المأخذ الحالي لثمة الفرقة التي أشارت بتشيده مصلحة الصحة والخير الذي استحضرتة بالديق سنة ١٩٣٢ لهذا الغرض أولاً هذا المأخذ هو مأخذ جديد لتوسيع عمليات لياه الاسكندرية وعلى كل حال فهل أخذ رأي مصلحة الصحة في ذلك قبل الشروع في العمل ولما لم يكن أخذ قول يرى دولة الوزير أن من الضروري أخذ رأيها وهي المسئولة عن الصحة العامة بالقطر خصوصاً أن مثل هذه العمليات قضى بها لقرار بإحالة القسم الصحي بالاسكندرية على يديها وهي دولة الوزير أنه في حالة عمل مأخذ جديد لياه أن يرى فيه الكفاية لتنفيذ المناطق القسرية المجاورة للاسكندرية على امتداد خمسة كيلومترات على الأقل من حدود المدينة الذي جمعيدها قريباً ولو كلف ذلك خزينة الدولة بعض المساعدة المالية لشركة المياه لقيام بهذا التوسع وذلك تشبهاً مع المبدأ الذي وضعت مصلحة الصحة من تعمير مياه الشرب المرحجة للقرى كدريجيا وعاطلة على صحة سكان هذه المناطق وبالتالي صحة سكان الاسكندرية تصبوا من هجوم البعوض من هذه القرى المجاورة إلى سكان المدينة كالمى البيفودة وغيرها على أنه لا يجوز أن تراعى فكرة الاقتصاد في هذه الحالة لأهيتها من جهة ولوجود فرصة البدء بالعمل الآن من جهة المستحضرات وقد يتعمد تنفيذ ذلك المشروع في المستقبل بعد فوات الفرصة حيث تكون الشركة قد وضعت مشروعها وأتمته فضلاً ولكن على أساس محدود ما

الدكتور

في ز غفار الجزيري

والثاني لأنه لا يجوز زيادة مولودنا على صاحب المرضي . وهذا هو الخط هو الأمر الواقع فلما كان بين الهواء المستحضر عشرة قروش مثلاً وزدنا ٣٠٪ / فرق العشرة و ٤٠٪ / رسوم العشرة أصبح ثمانية عشر قرشاً وعلم بما .

يقول إن هذه المستحضرات يمكن الاستثناء عنها واستبدال الأدوية المجهزة في معامل البلاد بها . ولكني بحث بكل دقة عن ذلك في الجهات المختصة فأكدت أنه لا سبيل إلى نجاح هذا المشروع إلا بعد السنين الطوال وحتى إن سلمت جدلاً بأنه من المستطاع تنفيذه في القريب العاجل فينبغي أولاً أن يفتح المرضى بمساواة مفعول المستحضر الوارد من الخارج بالدواء المصنوع هنا وهذا صعب جداً لأن المريض الذي يوفى بخواه استعمل السنين السديدة لا يتزعج من عقيدته ويود أن يستمر على تناوله ولو خشي بقوة الضروري لأن الصمة آمن شيء عند الانسان .

فهل يرى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ضرورة تخفيض ترميزه للمستحضرات الطبية إلى الرسم الأصل . أو هل الأقل عدم رفعها فوق حدها الحالي حتى لا يدعى الفقراء حرم من دوائهم وتعرضت حياته لو ت في حين أن الشيء يتعمد بتماثل الأدوية المستحضرة مهما كلفته ما

جرجس زائيري

مفكرة صاحب الدولة مساهل صرقي باشا (وزير المالية) - كان استيراد المستحضرات الطبية الأجنبية إلى القطر المصري مما يستفيد ولا شرط وقد ترتب على ذلك أن عدم البعض إلى تكليف مصانع في الخارج تجهيز أدوية يطلقون عليها أسماء مستحضرات خاصة ويضربون إليها أوصافاً لا تتفق مع تركيبها ويضيفون إلى ذلك أنها من وضع أساتذة في الخارج مبالغة في خدع الجمهور وتضليله . وقد ساعد على رواج هذه المستحضرات الدعاية المنظمة التي يقوم بها المستوردون بشي الطرق المغرية .

وإن بعض المستحضرات الأجنبية التي ترد إلى القطر المصري تتشابه في تركيبها وقد لا يكون لها فعل طبي خاص علاوة على أنها لا تلائم في أغلب الأحوال بنية المريض ومنه حالة مرضه كما أنها قد تصبح في وقت ما مصدر خطر على الصحة العامة إذا امتلك عليها المرضى في معالجة أمراضهم ولم يلجأوا إلى المعالجة الأصلية سواء بالمستشفيات أو لدى الأطباء ولهذا وضع في قانون الصيدلة الصادر في سنة ١٩٢٩ نص يشترط فيه توفر بعض الشروط عند استيراد هذه المستحضرات حتى لا يرد منها إلا ما هو معروف وما يرى منه بعض الفائدة غير أنه بالرغم من هذا الاحتياط لا يزال استيراد المستحضرات الطبية الأجنبية جارياً حتى بلغ عددها حوالي الثلاثين ألفاً في السنين الأخيرين وقد ساعد على ذلك عدم وجود قيود في البلاد الأجنبية على المستحضرات التي تصدر إلى الخارج .

وما تقدم يتضح أنه ليس هناك في الواقع مبرر لبالفة في استيراد جانب كبير من هذه المستحضرات لا من الوجهة الصحية ولا من الناحية الاقتصادية إذ إن الكثير منها يمكن تجهيزه علياً بغير معتل .

محضر صاحب الدروة مسمايلى صرقى باشا (وزير الداخلية) - سيجت
ذلك .

(انصرف حضرات أصحاب الدولة والمعال والسادة اسماعيل صدق باشا
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية وعبد الفتاح يحيى باشا وزير
الخارجية وأحمد باشا وزير الأوقاف وعلى جمال الدين باشا وزير الحربية) .

(أ) سوال موجه إلى محضر صاحب الحال وزير الزراعة من محضر الشخ المحترم
المذكور بعد طاهر بك من المراء الفريسية التي توجد في بالات القطن المصرى المصدرة
للمناج - الإجابة عه

نص السؤال :

تتمتع الشكوى تتكرر في الخارج من وجود مواد غريبة في القطن ما يضر
بسمعة القطن المصرى . فلذا عملت الوزارة لمنع أسباب هذه الشكوى حرصا
على سمعة القطن وصيانة لقوة العامة .

بعد طاهر =

محضر صاحب الحال محافظ عين باشا (وزير الزراعة) - ترجع شكوى
بعض غزالى القطن المصرى من وجود مواد غريبة فيه إلى عام ١٩١٥ وأهم
هذه المواد هي خيوط البواراة والقنب التي توجد في البالات المصدرة .
ووجود هذه المواد بسبب تقطع خيوط القطن عند غزله .

وزراعة الزراعة على اتصال دائم بشركة المحاصيل العمومية فيما يخص بهذا
الموضوع وقد أفتت الوزارة عدة مرات نظر الأزراع وتجار القطن والحلايين
إلى ضرورة التناية بنظافة الأكطال لتلاي أسباب الشكوى وللإبقاء على حسن
سمعة القطن المصرى .

وقد أثير هذا الموضوع أثناء استناد لجنة القطن الدولية المشتركة بمدينة
زوريخ في سنة ١٩٢٨ حيث أوضح أحد أعضاء اللجنة وهو من ممثلى القزاليين
أن هذا اليب قد تزايد تدريجيا في خلال السنوات الأخيرة وأنه عيب جسمي
خصوصا لدى غزالى الخيوط الرقيقة وأوضح عضو آخر أن ٨١ ٪ من حالات
تقطع الخيوط وقت الغزل يرجع إلى هذا اليب نفسه أى إلى وجود المواد
الغريبة من القطن .

ولما كان أهم أسباب اختلاط المواد الغريبة بالقطن يرجع إلى نوع
الخلوش الذى يستعمل في الأكياس قد اقترح صنع أكياس من غزال القطن
بدلا من الأكياس المصنوعة من القنب إلا أنه تبين أن غلوائتها يحوّل
دون ذلك .

وفي أثناء اجتماع أعضاء لجنة القطن الدولية الذين يمثلون القزاليين في مدينة
وزيان بالمسانيا في أواخر سنة ١٩٣١ عرض قاش قطع خصبيا في أمريكا
لثنية القطن قبل إنه استعمل في حزم مليون باله ونصفت من القطن الأمريكى .
وقد حصلت الوزارة على عين من هذا القماش أرسلتها إلى شركة معمر
الغزل ونسج القطن لعمل عينات مع مما يلزم الأحوال المصرية وسرفة
تكليفه .

محضر صاحب الدروة مسمايلى صرقى باشا (وزير الداخلية) - إن زيادة
عدد سكان مدينة الاسكندرية وارتفاع مستوى الثقافة العامة بينهم وازدياد
المنشآت الحديثة وتقدم حركة التجديد بالمدينة فضلا عن شكوى سكان
مطقة الرمل من قلة المياه التي تصل إلى منازلهم ومن عدم وصولها إلى
طبقاتها العليا في كل أوقات اليوم دعا إلى إنشاء المآخذ الجديد يساعد المآخذ
الحالى الذى يعطى منه ألف متر مكعب من الماء في اليوم لاستيفاء حاجة
سكان المدينة .

وقد روى في إنشاء هذا المآخذ أن يكون صالحا في المستقبل ليسل عمل
المآخذ الحالى في حالة ما إذا تفرق المنازه نهائيا وهذا المآخذ الجديد يقع على
المصودية بقرب كيلو ٩٢ - وقد وضع مشروعه لكى يعطى ما يقرب من
٥٠٠ ألف متر مكعب من الماء في اليوم لئى بحاجة المدينة حالا ومستقبلا
وقد شرع فضلا في إنشاء هذا المآخذ - وقد سبق بلدية الاسكندرية أن
أخذت رأى مصلحة الصحة العمومية بخصوص مياه الشرب فأشارت بإلغائه
للمآخذ الحالى الموجود على ترعة القريظة واستبداله بالمآخذ الجديد المنصوب
الآن لتوسع عمليات مياه الاسكندرية .

أما عن تغطية المناطق القروية المجاورة لمدينة الاسكندرية بمياه مرشحة
من عمليات المدينة فهذا خارج عن اختصاص مجلس الاسكندرية البلدى
الذى لا يتعدى حدود المدينة غير أن تغطية هذه المناطق القروية بمياه مرشحة
تقتل ضمن مشروع تصمم مياه الشرب بجميع جهات القنطر المصرى الذى
ستقوم به الحكومة عند توافر المال اللازم .
وهناك اقتراح مقدم من محضر الشيخ المحترم جرجيس زنايمرى باشا بشأن
هذا الموضوع .

محضر الشيخ المحترم جرجيس زنايمرى باشا - قدمت اقتراحا منذ أربعة
أشهر خاسا بتوفير مياه الشرب إلى مدينة الاسكندرية وقد أحيل إلى لجنة
الاقتراحات ولكنها وقفت نظره إلى أن تبدي لجنة الحفانية رأيا في تفسير
المادة ١٤٢ من قانون النظام الماخلى للبلدان - وهذه اللجنة لم تقدم
محررها من هذا البحث إلى الآن مع أنه أحيل إليها منذ زمن طويل .
ولما كان هذا الاقتراح حاما فأرجو الموافقة على إرساله إلى الوزارة مباشرة
تعمل ما فيه المصلحة .

محضر الشيخ المحترم الدكتور زكى فخر الجيزى القندى - أرى اهتماما
من بعض حضرات أعضاء المجلس بمياه الشرب بالاسكندرية في حين أن
القزاليين الجاويين تلك المدينة يشربون للماء كدرا وهذا ما لا ترضوه
حضرانكم .

محضر صاحب الدروة مسمايلى صرقى باشا (وزير الداخلية) - إن حالة
القزاليين الجاويين لمدينة الاسكندرية كمالة أمثالهم في جميع أنحاء القنطر .

محضر الشيخ المحترم الدكتور زكى فخر الجيزى القندى - يمكن الحكومة
أن تساعد الأهالى بأن تطلب إلى شركة المياه بالاسكندرية أن تعطيهم مياهها
من المآخذ الجديد - وأظن أن الحكومة لا تتحمل في إجابة هذا الطلب .

وطاوة على ذلك فقد أعدت الوزارة مشروع قانون يلزم النحالين ويغيرم بإبادة الشغافير ومقاومتها في الأماكن التي توجد فيها لمنع الضرر من الماعل . ولا يزال هذا المشروع تحت النظر وتتمثل الوزارة على إصداره بعد إتمام بحثه .

محاضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد ظاهر بك - أشكر سالي الوزير .

(انصرف حضرة صاحب المآل حافظ حسن باشا وزير الزراعة) .

وقعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الثالثة عشرة مساء . وأعيدت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء .

(حضر حضرة صاحب المآل عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية) .

٩ - مشروع

القانون لقرارد من مجلس النواب بتعديل الرسوم بمائتين ١٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب بالقطر المصري - تقرير لجنة الداخلية والتشؤون الصحية - تأجيل النظر فيه لحين حضور حضرة صاحب السادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للتشؤون الصحية من الخارج

على كاتب من حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ

تقترح بأن تغير دولكم أننا انتدبنا حضرة الدكتور أحمد حلمي بك وكيل وزارة الداخلية للمساعدة للتشؤون الصحية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها مشروع القانون بتعديل الرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب في القطر المصري بدلا عنا .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٩ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء

احسانيل صدق

(حضر حضرة صاحب العزة الدكتور أحمد حلمي بك وكيل وزارة الداخلية للمساعدة للتشؤون الصحية) .

محاضرة صاحب العزة الدكتور محمد علي بك (وكيل وزارة الداخلية للمساعدة للتشؤون الصحية) - أرجو تأجيل نظر هذا المشروع حتى يعود حضرة صاحب السادة محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للتشؤون الصحية من الخارج .

المحرر - حتى يعود سادته ؟

محاضرة صاحب العزة الدكتور محمد علي بك (وكيل وزارة الداخلية للمساعدة للتشؤون الصحية) - سيود حوالا اليوم الثامن عشر من هذا الشهر .

فلذا نجحت تجربة استعمال القماش القطني وتبين أن أسعاره مناسبة أمكن تصمم استعماله بدلا من الأكراس والقماش المصنوع من القطن وبذلك تزول أسباب شكوى النحالين فضلا عن إيجاد صناعة عليا جديدة في مصر تساعد على استهلاك جزء من القطن عليها . وسأعود اليه في مكرية المجلس لطلع عليها من يشاء من حضرات الشيوخ المحترمين .

محاضرة الشيخ المحترم الدكتور محمود عزمي باشا - هل عثت هذه العينة بمصر ؟

محاضرة صاحب المآل حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - نعم عملت بمصر بواسطة شركة مصر لنزل ونسج القطن .

(ز) سؤال توجه إلى حضرة صاحب المآل وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد ظاهر بك من وضع كترج لقانون الشغافير - الأجوبة

نص السؤال :

" بما أن وزارة الزراعة اهتمت بمشروع تربية النمل ضمن ما اهتمت به من المشاريع الاقتصادية واستجلبت من الخارج أفضله فهل لما أن قضي كذلك بمقاومة أخطر وأكاد عدو النمل وفلاحه البساتين ألا وهو الشغفور فإن المجهود الذي بذلته وبشده سيكون غير منتج الفائدة المرجوة منه ماخاضت الشغافير منتشرة في القطر . وهل يمكنه ملال الوزير بسرعة عمل تشرع ملائم للقضاء على هذا الآفة خدمة النحالين ولقراءة العامة التي تعتمد في صحتها على نجاح النمل باعتباره أهم عامل لتفريق أزهار الفاكهة وغيرها ما تجد طاهر "

محاضرة صاحب المآل حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - اهتمت وزارة الزراعة بأمر تربية النمل وأنتشت في سنة ١٩٢٥ فوطا خاصا بمهمة نشر هذه الصناعة بين المزارعين ويغيرم بالطرق الفنية الحديثة وتوسيد النحالين على اتباع هذه الطرق .

ولنمل في مصر أعداد عظيمة حيث الوزارة عثت بدراسة طباعها والعمل على مقاومتها بكافة الوسائل الممكنة وأهمها نشر المطاية والأرشاد وتعيم الزراعة والنحالين أهمية هذه المفاومة وأصلدت في سنة ١٩٢٨ بمقالة وضمت فيها تاريخ حياة الشغفور الذي هو أهم هذه الأعداء والضرر الذي يمدده والاحتياطات الواجب اتباعها لمقاومته .

وقد طبع من هذه المطاية ثلاثة آلاف نسخة وزعت كلها مجاناً على الزراع والنحالين ويغيرم نحن نتمون بهذا الأمر .

كذلك عملت الوزارة إلى تشجيع النحالين بوضع منح مكافآت عن ملكات الشغافير التي يجمع في فصل الشتاء حتى نهاية شهر أبريل من كل سنة وجرى العمل بهذه الفائدة من سنة ١٩٢٨ إلى أوائل سنة ١٩٣٢ وبلغ مجموع المكافآت التي جمعت ١٧٧٤٠ مملكة والمكافآت التي صرفت عنها ١٥٥ جنيا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر هذا المشروع إلى جلسة تمديد فيما بعد ؟
(موافقة) .

١٠ - مشروع

ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تقرير لجنة المالية -
ملحق رقم ٢٢ - المقدمة - ١ - خصصات ومزونات وديوان جلالة الملك - الملائحة العامة على المصروفات - ٣ - مجلس الوزراء -
٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي - ٥ - وزارة الخارجية - قرارها

(المقررة حضره الشيخ المحترم القراء على أحد بئنا) .

تلى كاتب من حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

يتشرف بأن يخبر دولتكم أننا استلبنا مساعدة أحمد عبد الوهاب بئنا وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

٩ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
احماعيل صدق

(حضر حضرة صاحب المساعدة أحمد عبد الوهاب بئنا وكيل وزارة المالية) .

تلى تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٢٢) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على القسم الخاص بديوان جلالة الملك .

مفكرة الشيخ المحترم من صري بك - هذه الخصصات لا يمكن الانتهاء منها قبل البحث في مسألة إقراض صريبات المواطنين لأنه إذا أخذ المجلس بكرة الإقراض ترتب على ذلك إقراض المرتبات فيما مدنا الاعتادات التي نص عليها في المادة ١٥٠ من الدستور فانه لا يمكن التصريح لها .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن امتدادات الفرع الثالث الخاص بديوان جلالة الملك قد خفضت بمبلغ ٣٨٥٠٠ من الجنيحات.

القرار - وتبلغ نسبة التخفيض نحو ١٠٪ .

مفكرة الشيخ المحترم من صري بك - لقد حصل التخفيض فلا وما نكل في المبدأ العام . ونظرا لأن البحث مالي ويستند إلى أعداد فاق مضطر للاستهانة بمذكرة إذ الأعداد لا يمكن حفظها .

تتقدم المعارضة إلى المجلس بتعاسة عرض ميزانية المصروفات بكلفة عامة تعرض فيها إلى اقتراح قدم إلى لجنة المالية بإقراض مصروفات الدولة إقراضا عاما في جميع أجزائها بمبلغ ١,٩٦٥,٢٦٣,٩٠ جنيها . وإلى قرار لجنة المالية بمجلس الشيوخ الأخذ بهذا الاقتراح بعد تصديده بإقراض المصروفات بمبلغ ٣,٢٦٨,٢٩٢,٩٠ جنيها وإلى جدول هذه اللجنة نفسها عن قرارها هذا بأغلبية الآراء - إذ كنت عاكفا لها في الرأي ولازلت متمسكا بقرار الإقراض - هذه هي الوقائع . وقيل أن أتكم عنها لاحظ أن لجنة المالية إهملت حلقة في الوسط كان يجب عليها عرضها على المجلس . وذلك لأن اقتراح الإقراض الخاص بالأربعة الملايين من الجنيحات انتهى فضلا بأن اتفقت مع اللجنة التي أصدرت قرارا ثابتا في عرضها ومصداق عليه منها يقضى بإقراض مصروفات الدولة لثلاثة ملايين من الجنيحات وكسور . إذن لم يبق للاقتراح محل لأنه تقدم إلى اللجنة وتناقشت فيه وبقيلته مدخلا لم يبق إلا هذا القرار .

جاءت اللجنة بعد ذلك ورأت الدلول عن قرارها . وإلى أن ناقش اللجنة مطلقا في الدلول لأنه من حقها كما أن العضو الذي اشترك مع اللجنة وصادق على قرارها أن يدل على رأيه إذا ما سمع هنا دليلا أقنعه . إلى لا أتناش في أن اللجنة تمك الدلول عن رأيها ولكنها وقد عدلت بأغلبية الآراء عما قرره فكان يجب عليها حثا أن تعرض على المجلس ذلك القرار الذي عدلت عنه بالأغلبية .

القرار - كان عمل اللجنة تعديدا .

مفكرة الشيخ المحترم من صري بك - إن اقتراح المعارضة مبني على بالغة الآسية التي أفرأها على حضراتكم متولاهة عن الاقتراض حال البلد الاقتصادية وميزانها الجاري على ما جاء في مذكرة اللجنة المالية لوزارة المالية عن مشروع الميزانية يستمران إجراء حاسما لإقراض مصروفات حكومة الدولة إقراضا يقبله والحال التي وصفت بهذه المذكرة " فهذه المقدمة بنيت على سوء الحال الاقتصادية وعلى الميزان التجاري . هذه المقدمة يبرزها الإيضاح ليتين المقصود منها . وهذا الإيضاح يقتضي (أولا) بيان ما وصلت إليه البلاد من سوء في طلبها الاقتصادية (ثانيا) الإشارة إلى ميزان البلد التجاري (ثالثا) تقرير ما يجب أن تكون عليه مصروفات حكومة الدولة . فغيا يتناقض بوصف الحالة الاقتصادية تكفي المعارضة في بيان ما وصلت إليه البلاد من سوء في طلبها الاقتصادية أن تستعير قلم محرر مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية فانه وصف الحالة وصفا دقيقا . لذلك أكتفي بأن أطلع على حضراتكم بعض ما جاء بمذكرة هذه اللجنة التي أقرها مجلس الوزراء والتي قممت بها الوزارة إلى البرلمان ميزانية حكومة الدولة .

جاء بهذه المذكرة التي تصف الحالة وصفا دقيقا صحيحا (بآخر الصفحة الخامسة) " ولما كان القطر أساس الثروة المصرية فان تكمود أسعاره ثلاث سنوات متوالية قد أحل بالزراع شرارحن فضبت مواردهم وأقررت تجارتهم - وأخذ البائسون يضيغون الخناق عليهم فكثرت البيوع الجبرية وبعيت قيمة المحاصيل القلالية وأخذ السواد الأعظم منهم يعيش من راس مال به عجز إيراده وإعالم موارده " .

بهذا يجب أن نرى الموظفين إذ لا معنى أن نحرّم المستحق من ملاوة ورتبته .

الرئيس - لقد ترتب على إيقاف منح الملاوات اقتصاد مبلغ كبير .

مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أنا أقصد الملاوات التي يمكن أن تمنح من متوسط الدرجات .

مفكرة الشيخ المحرم أحمد محمود عيسى باشا - هل قصد الملاوات البدوية ؟

مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أقصد ملاوة المستحق لكننا فيه والى تعلق من متوسط الدرجات لا تلك الملاوات البدوية الأوتوماتيكية وقرى كيريين هذه وذلك .

مفكرة الشيخ المحرم أحمد طلعت باشا - المبالغ التي ستلحق أمانة الموظفين تصبح مجرد الزمن جسيمة .

مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك - قلت إنها تعلق لم في سني الرخاء . أما إذا استمرت الحال سيئة فقلق أعلم بما سيكون .

ولكن أين حضراتكم بالأرقام أن هذا الاقتراح قائم على أساس مسمى وفي أحوال من حضراتكم الموازين التجارية والمقارنات الآتية :

كان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩١٦ ٩٨,٥٩٩,٠٠٠ جنيه وكانت كل ميزانية المصروفات ١٦,٦٣٠,٠٠٠ جنيه .

والميزان التجاري لسنة ١٩٣٢ لا يتظر أن يكون ٦٠,١٩٢,٠٠٠ جنيه ومصروفات الباب الأول وحده ١٤,٧٠٩,٧٢٥ جنيه .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٥ ١١٧,٤٢٤,٠٠٠ جنيه ومصروفات الباب الأول كانت ١٣,٠٥١,٠٠٠ جنيه .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٦ ٩٤,١٥٩,٠٠٠ جنيه ومصروفات الباب الأول كانت ١٣,١٤٥,٠٠٠ جنيه .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٣٧ ٩٧,٠٢٦,٠٠٠ جنيه ومصروفات الباب الأول كانت ١٣,٥٩٢,٠٠٠ جنيه .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٣٨ ١٠٨,٥٦٥,٠٠٠ جنيه ومصروفات الباب الأول كانت ١٣,٧٩٥,٠٠٠ جنيه .

هذا ويلاحظ أن مجموع ميزان مصروفات سنة ١٩٣٦ كان ٣٩,٣٨٠,٠٠٠ جنيه .

وأن مجموع ميزان مصروفات سنة ١٩٣٧ كان ٣٨,٩١٩,٠٠٠ جنيه .

وأن مجموع ميزان مصروفات سنة ١٩٣٨ كان ٤٠,١٧٠,٠٠٠ جنيه .

بعد هذا البيان اقترحت الإقاصس كما قدمت لحضراتكم ومن ضمن ما اقترحت أولا إقاص ١٠٪ من مجموع مرتبات الموظفين .

وهنا أشرح لحضراتكم كيف أخذ هذا الاقتراح طريقه وما انتهى إليه في لجنة المالية . وفي الواقع الذي انتهى إليه مما يشرف وما ينتبذه له الموظفون أجل إعطاء .

لما عرض الاقتراح حازت مناقشة وكانت هناك آراء ثلاثة رأى يقول بإقاص المراتب ٢٥٪ ورأى يقول بإقاصها ١٠٪ ورأى ثالث يقول بإقاصها ٥٪ .

بعد ذلك تقدم رأى سديد وهو رأى حضرة زميل الشيخ المحترم اللواء محمود عزبي باشا وقد أخذت به اللجنة وهو ما أتأكد به الآن .

قال حضرة الشيخ المحترم إن ما يمكن أن ينقص من مرتبات الموظفين يجب أن يرد إليهم وأذكر وأنا صاحب الاقتراح أنني أليت في حضر اللجنة أنني لم أكن في حال من الأحوال ممن يريدون أن يضار الموظفون ...

الرئيس - هل هذا ثابت في حضر اللجنة ؟

مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك - كل هذا مكتوب في المحضر .

الرئيس - أليس في هذا البيان إنشاء لسرية مدلوله اللجنة ؟

مفكرة الشيخ المحرم حسن صبري بك - لا وهذا يقال كل حين من تقرير اللجنة .

انتبهنا إلى أن ينقص من المراتب المشرى يوزع بالطريقة المينة في التقرير وكل أساس أن ما ينقص من الموظفين يملأ لم كاملته حتى إذا ما طالت سوا الرضاء يرد إليهم ما أخذ منهم بالطريقة التي تضمنها الحكومة .

ثم حصلت مناقشة أمام اللجنة فهم منها مسادة وكيل وزارة للمالية أن هذا الإقاصس ربما يترتب عليه فضلا إقاصس المراتب الاسمية وإقاصس المعاشات المستحقة قلنا لمساعدته لا . فن كان مرتبه مائة جنيه يبقى له هذا المرتب اسما ويحسب معاشه على أساس هذه القيمة الاسمية .

وهنا أقر أن القرار الذي أصدرته لجنة المالية في الاقتراح والذي عدلت فيه بعد ذلك قرار بأن النسبة للاقلية وإن أعتبره الاقلية غير موجود .

فأنا عن الأقلية أقول بأني لا أكتفي بأن ما ينقص من مرتبات الموظفين يمكن أن يرد إليهم إذا ما تحسنت الحال بل أزيد وأصرح بأنه مدام متوسط الدرجات المدرج في الميزانية يسمح للملاوة والتقريب فيجب حتى أن يعطى المستحق من الموظفين علاوة ورتبته على شرط أن هذه الملاوة وهذه التقريب تدخل فيها هو مدرج في متوسط الدرجات على أن ينقص منها نفس النسبة التي تنقص من المساعيات ويملأ الخلف الوظيف كاملاً ترد إليه كما قلت في سني الرخاء .

هذا ما أقرره الآن وأجمله جزاء من اقتراح .

وزارة المالية أن يقدم لها بياناً بما اتخذته الوزارة من إجراءات لتخفيض اعدادات مختلف أبواب الميزانية ولما حلح لها الموقوفين من تخفيض بسبب استطاع بل السنة وغيره وقد اختصت اللجنة بما قدمه إليها سعادة وكيل وزارة المالية من الياضت خصوصاً بعد أن تبين لها أن عبء التخفيض سيقع على كامل صغار الموظفين ولذلك رأت اللجنة رفض الاقتراح بالإجماع على حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

على آخر الاضاح أن كل ما أدلى به حضرة الآن أمام المجلس منقول من مذكرة وزارة المالية الخاصة بمشروع للميزانية وزاد عليه حضرة بعض الياضت التي اعتمد عليها في تميز رأيه .

(تصديق)

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا زالت أقر أن لجنة المالية اتخذت قراراً ما حدثت عنه وأن هذا ثابت في محاضرها .

حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - إن ما يدور في اللجنة من المناقشات هو أبحاث تمهيدية . أما قرارها النهائي فهو ما تضمنته تقريرها الذي ترصه إلى المجلس .

حضرة صاهب السعادة عمر صبري باشا (وكيل وزارة المالية) - واستطعت التمكن بما أسمعت إياه الآن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لاشتري عليه بأن لا يترك نفسه مؤثمة هذا البحث الطويل المرضي وذكر هذه الأرقام الكبيرة ونقل فقرات من المذكرة التي قمتها الحكومة مع مشروع الميزانية لأني لا أخالف حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ولا يمكن أن أخافه في أن الحالة المالية سيئة ، ليست فقط في هذه البلاد وإنما هي سيئة في العالم طراً .

لم تخفف الحكومة مطلقاً مع حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك في أن الحالة المالية سيئة لدرجة تستوجب اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجتها .

لم تخفف الحكومة معه في أن الميزان التجاري أصبح في غير صالح البلاد . ولكن الحكومة اختفت ولا تزال تخفف معه في أن الإجراءات التي اتخذتها كانت لإجراءات يمكن أن يتخذ أكثر منها .

يبلغ حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أن الحكومة منذ بدأت الأزمة لم تحسوساً في تخفيف وإيلاها وفي العمل على تخفيض المصروفات جهد بالفاقة إلا أن الحكومة وهي تقرر الحد الذي يجب أن تنفق عليه في التخفيض رأت أن يكون التخفيض إلى ذلك الحد الذي يصبح كل تخفيض بعده ضاراً بالإدانة الحكومية وسعلاً لسير الأعمال .

لماذا عملت الحكومة تخليفاً للحالة السيئة التي لا تشكو منها مصر فقط بل العالم كله ؟

يسرني أن أقول إن مصر على الرغم مما تعانيه أحسن حالاً من غيرها والاعتمادات التي اتخذتها الحكومة هي إجراءات تقيط عليها .

لماذا عملت الحكومة في سبيل تخفيض مصروفات الدولة ؟

من ذلك ترون حضراتكم أن في كل هذه السنين كان المقرر المصروفات في الباب الأول أقل مما هو مقرر المصروفات هذا الباب في هذا العام ومن هذه الأرقام قوية الدلالة يظهر أنه إذا ما اقتصر الباب الأول إلى ١٣,٣٣٨,٧٥٢/٤ جنيه يصبح هذا المبلغ أيضاً غير متناسب مع ما يجب أن يكون إذا ما لوحظت البيانات العددية للجنة قبل فوريين عاماً أكثر مما كان مقرراً في الباب الأول في ميزانية سنة ١٩٢٥ وميزانية سنة ١٩٢٦ على أن ميزانية سنة ١٩٢٦ بلغت ٣٩,٣٦٠,٠٠٠ جنيه .

يضاف إلى هذا البيان العددي المتقدم ذكره بيان آخر مأخوذ من نقص أسماح حاجيات المعيشة وما أفلح على حضراتكم ما جاء في مذكرة وزارة المالية للرفوعة إلى مجلس الوزراء :

" بينما كان الرق القياسي لأسعار البقالة في سنة ١٩٢٩ : ١١٥ ٪ أصبح في سنة ١٩٣٠ : ١٠٤ : ١٠٤ وفي سنة ١٩٣١ : ٩٥ ٪ وذلك مقابل ١٠٠ لسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ " أعني أن وزارة المالية تصرح في مذكرتها للشار إليها أن أسعار البقالة في حاجيات المعيشة في مصر قصفت في سنة ١٩٣١ عما كانت عليه قبل الحرب بمقدار ٧ ٪ في المائة وتعلون حضراتكم أن الزيادة في الحاجيات في السنين الأخيرة كان سببها غلاء للمعيشة وسبق أن أشرت إلى أن وزارة المالية حين في مذكرتها أن الأسعار زلت عما كانت عليه قبل الحرب بنسبة ٧ ٪ في المائة .

من كل هذا رأت المعارضة أن إقتصاص مبلغ ٣,٢٦٨,٢٩٢ - ٣,٢٦٨,٢٩٢ جنيه و ٥٠٠ ملي هو أقل ما يتيسر منه إمكان السير في نظر مشروع ميزانية المصروفات . وهي اليوم تصرح بأنه إذا لم تقبل الوزارة إقتصاص المصروفات على هذا الأساس مع عدم المساس بحق المجلس في إقتصاص كل ما يمكن أن يندى إليه البحث التفصيل لكل قسم من أقسام المصروفات فإن المعارضة لا تستطيع الموافقة على ميزانية مصروفات حكومة الدولة كما عرضتها الوزارة ورفضت إقرارها .

وفيما على تفصيل مبلغ ٣,٢٦٨,٢٩٢ - ٣,٢٦٨,٢٩٢ جنيه و ٥٠٠ ملي الذي تفتح المعارضة تخفيضه .

طجم جنيه ٥٠٠ ١,٤٧٠,٩٧٢ من اعتماد الباب الأول يوزع بالنسبة المذكورة في تقرير اللجنة .

— ١,٠٠٠,٠٠٠ من اعتماد الباب الثاني .

٣٠٠ ٥٠٤,٩٠٤ من اعتماد الباب الثالث .

٧٠٠ ٢٩٢,٤١٥ من اعتماد الأبواب الأخرى يوزع كما جاءه بالاقتراح الثابت ضمنه في تقرير اللجنة .

٣,٢٦٨,٢٩٢ ٥٠٠

القرار - لقد تقدم حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك باقتراحه إلى لجنة المالية التي كانت تظن في بادئ الأمر أنه منيد ومودع إلى تخفيض الجهد عن ميزانية الدولة ولذلك قبلت اللجنة المناقشة في الاقتراح ودراسة حقيقة تيمومة . ولما بدأت اللجنة تلك الدراسة طلبت من سعادة وكيل

لائزال عالية . ثم لا تزال ولها عالياً بالنسبة اللبنانية . ولكن أرجو أن يوجه النظر إلى جملة اعتبارات .

تختلف امتيازات (المهايا والأجور والمرتبات) في ميزانيتها عنها في ميزانيات الدول الأخرى فيزيات هذه الدول لا تشمل مهايا وأجور عمال السكك الحديدية والتقليص . والخفض . وتقوم هيئات عليا في هذه الدول بشؤون التعليم والمستشفيات . فلا تشمل مهايا موظفي هذه الهيئات في ميزانيات هذه الدول أيضا . من هذا ترون أن الأسلوب الخاص لميزانية الدولة المصرية يضع أمامنا نظريا كيرا في الباب الأول (المهايا والأجور والمرتبات) . وهو في الواقع لا وجود له في ميزانيات الدول لأخرى . فترون حضراتكم ألا وجه للقرار يتنا وبين فريدا .

هذا فيما يخص الباب الأول الخاص بالمهايا والأجور والمرتبات . من جهة عامة . وسأتمكن من اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بصيغة خاصة فيما بعد .

ما إذا عملت الحكومة في المصروفات العامة . لم يتمحروسا في تخفيض المصروفات العمومية (الباب الثاني) . فإذا ما تصفحت حضراتكم ميزانيات سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٧ تجدون أن التخفيض الذي أصاب هذا الباب في كل قروص بلغ نحو مليون جنيه من أحد عشر مليونا من الجنيهات في ظرف سنتين . فلهذا نتيجة جذرية بأن يتبطل ما .

أما الباب الثالث (الأعمال الجبلية) فقد كان أيضا موضع عناية الحكومة . بالرغم من أن مرافق البلاد في حاجة شديدة إلى الإناء في حاجة شديدة إلى التطور . في حاجة شديدة إلى التزير . فإن الحكومة مع هذا لم تنحصر وما في الاحتياط كل الحيلة . تخففت مصروفات الباب الثالث . حتى أنها لم تخرج هذا العام للأعمال الجبلية إلا المبالغ اللازمة للاستقرار في الأعمال المتقدمة عليها . وشيئا طفيفا لأعمال لا مفر منها .

هذه الاجراءات التي يتبعها الأرقام المروضة في الميزانية عمل على مبلغ الجهود القيمة التي بذلت في سبيل التخفيض . والتي كنتم فيها ترون حضراتكم أن الميزانية قد ضخمت تضخما كبيرا .

ذكر حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أنه اقترح على لجنة المالية مجلس الشيوخ أن تخفف من ميزانية المصروفات ١٩٦٠٠٠٠ جنيه حثريا . قسمها إلى الأقسام الآتية . ١٤٧٠٠٠٠ جنيه من الباب الأول و ١٩٢٧٠٠٠٠ جنيه من الباب الثاني و ٥٠٠٠٠٠ جنيه من الباب الثالث . و ٢٩٦٠٠٠٠ جنيه من أبواب أخرى .

حيثما استمدت إلى لجنة المالية . وكان حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح حاضرا . فنت لحضرته ولجنة أن اقترحه له بين على أساس حاسي . لأن حضرته التي تنتظر على مجموع امتيازات الباب الأول وقسدها ١٤٧٠٠٠٠٠ جنيه . واقترح تخفيضها بنسبة ١٠٪ فتكون قيمة التخفيض ١٤٧٠٠٠٠٠ جنيه ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن حضرة الشيخ المحترم ولم يكن حضرات أعضاء لجنة المالية عرفوا مدى تأثير تلك التخفيضات على مجموع النفقات المتوقعة من الموظفين . وعندما أعطيت في هذه الأرقام مجتمعا اثنين

منذ سنة ١٩٣٠ بدأت الحكومة بمحت أبواب المصروفات قلنا قلنا — بدأت بمسألة الموظفين فاجلها بين الوسائل ووجدت أن العلاج الناجع في هذه المسألة يكون بتخفيض مقبول لأن كل طرفة حال وكل تخفيض لا يرتكز على أساس بحث مستفيض كالتخفيض المقترح من شأنه أن يضر بصير الأعمال ولا يفيدها .

ماذا عملت الحكومة في مسألة الموظفين في بادئ الأمر ؟

وجدت أن لجنة الموظفين العليا التي شكلت بناء على رغبة البرلمان السابق قد سارت في مجيها شوطا عمودا ففضت تلك اللجنة وولت أعمالها إلى مكتب في وزارة المالية وسار هذا المكتب شوطا بعيدا في بحث عدد الوظائف في المصالح المختلفة ويكني أن أذكر لحضراتكم بعض الأمثلة . فقد بلغ الوفرة في الوظائف في الديوان العام بوزارة المالية فضاها ثمانين ألف جنيه وفي مصلحة الأموال المغفرة سبعين ألفا وكانت نتيجة التخفيضات في السكك الحديدية أن تمرد الاستثناء عن وظائف إذا ما أقيمت بلغت امتيازاتها نحو نصف مليون جنيه .

على هذه الخطة سارت الحكومة وتسير دائما وقد لا تظهر أمام حضراتكم نتيجة ذلك التخفيض لسبب مقبول جدا هو أن الحكومة رأيت ألا تخلف في البلاد مشكلة طالة فاني بالمبدد الكبير الزائد عن الحاجة من الموظفين إلى الشارع وأعلن أن حضرات الشيوخ المحترمين يوافقون على أنه لا يمكن أن تعمل الحكومة بيدها على إلغاء الآلى الموظفين في الطرقات .

لم تكف جهود الحكومة عند هذا الحد بل أصدرت الحكومة قرارا يوقف شغل الوظائف الخالية إلا بقرار من مجلس الوزراء . ما حتى هذا ؟ معنى هذا أن كل وظيفة حكومية غلوق على أي مصلحة يمرض أمر شغلها على الوزير المختص . وعلى وزارة المالية . وعلى اللجنة المالية . وعلى مجلس الوزراء . ماذا كان يمكن أن يتبع من الثقة والشدة أكثر من هذا ؟ لم تكف الحكومة عند هذا الحد . بل وضمت الموظفين كادرا جديدا . وترتبا للوظائف جديدا . خفضت من مقتضاها الدرجات بسبب عطفة . تقارح بين عشرة وخمسة عشر في المائة . ورجبت المهايا على أساس متوسط المراتب الجبلية . وافوقت تيار العلوات الجبلية المستمرة الذي كان يهبط كاهل الميزانية لثقة بنة السنة . وأكثر من هذا فكرت الحكومة جدليا في وقف العلوات والقرقيات . وأصدرت قرارا من مجلس الوزراء في شهر أغسطس الماضي قضى بهذا الإيقاف .

لم تكف الحكومة بهذا القرار . فأصدرت في شهر سبتمبر الماضي قرارا بتخفيض ضريبة العطن إلى النصف . ورات أن توضع ما تخفده ميزانية الإيرادات من ذلك بفرض ضريبة النعمة على مهايا الموظفين . ثم ذلك في شهر سبتمبر الماضي . على أنها عندما أرادت أن تمة الميزانية الجبلية ووجدت أن الظروف تسمح بزيادة ذلك المستطع فرفضه . بحيث أصبح ما يخفف من مهايا الموظفين ويضاف إلى الإيرادات قد يبلغ ثمانية آلاف جنيه .

يرى حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أنه مع هذا كله لا تزال ميزانية المصروفات وخموصا الباب الأول (المهايا والأجور والمرتبات)

أولئك الموظفون الذين يتقاضون ١٨٠٠ جنيه هم كبار الموظفين . ومنهم من خدموا الحكومة مدة طويلة . بحيث وصل معظمهم إلى أقصى الماش . أى إلى ١٠٨٠٠ جنيه . فيكون بناء على هذا الاقتراح مستشار محكمة القضاء والإيرام أو وكيل الوزارة أو رئيس لجنة القضاء بتمثيل الحكومة بمرتب ١٨٠٠ جنيه في السنة . يا حضرات الأعضاء مهما كانت خدمة الحكومة مفرية فله لا يليق بكرامة الحكومة أن تستخدم مستشار محكمة القضاء بمبلغ ١٨٠٠ جنيه في السنة .

عندما أديت هذه البيانات أمام لجنة المالية أخذت بوجهة نظر الحكومة وتبين لها أن هذا الاقتراح لا يمكن الأخذ به من الوجهة العملية .

أما فيما يخص اقتراح حاضرة عن المصروفات العمومية . فقد بينت أن تلك المصروفات . قد خفضت في خلال السنتين الأخيرتين نحو مليونين من أسترليني . ولم يبق ظم من أقلام هذه المصروفات لم تعسب التخفيض من إيجار . وأدوات كتابية . ووقود . وطب . ومياه . وإنارة . لم يبق ظم لم يخفض . ومصلها خفض بما يزيد على عشرين في المائة في السنة .

قد يقول حاضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك إن هذه الأرقام تحصل تخفيضاً . يجوز ذلك . ولكن لا يمكن بين طرقه بين وانهايتها أن تترجع أرقام المصروفات بأن تبنى العقود والإضافات القائمة . لا يمكن أن نحقق أسطراً جديدة ونحن عقيدون بقود وأصار وأضافات وقد علمنا أقصى ما يمكن للتخفيض .

بني الباب الثالث الخاص بالأعمال الجديدة . وقد دعشنا جداً إذ سمعنا أن لجنة المالية يجلس الشيخ طلب وقف الأعمال الجديدة . تلك الأعمال التي تقوم عليها رفاهية البلاد .

عندما قدمت لجنة الأرقام التي تؤيد بطريقة جلية واضحة أن المبالغ المطلوبة للأعمال الجديدة — ما عدا نصف مليون جنيه — هي لإتمام أعمال متصادمة عليها ويبنى فيها فعلاً . وأن نصف المليون الجنيه هو لأعمال ضرورية كتبوية قنطرة الدكا وأسيوط وإنشاء مستشفيات ومدارس وأن كل هذه الأعمال حيوية فلا سبيل للتخفيض إلا بتدابير الخاصة بها . عندما تقدمت اللجنة بهذه البيانات أخذت بها ورات أن الحكومة لا تتروسما في العمل على تخفيض المصروفات في أبواب الميزانية كافة .

لا أريد أن أعيب على حاضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك استيعاده من الحالة المالية فكلاً مستانوا منها ولكني أريد أن أقول إن الحكومة لا تتعثر وصفاً في سبيل الوصول إلى تخفيض النفقات تخفيضاً يتفق مع موارد البلاد .

ولئن كان حاضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك قارن مصروفات الدولة بحركة التجارة فقد فاه أن يقارن أيضاً الإيرادات بحركة التجارة .

ومل كل حال فكون الميزان التجاري في غير مصلحة البلاد لا يمكن وحده للدلالة على الحالة . فهناك ما يسمونه بالميزان الحسابي . وهو ما لم يتعرض له حاضرة الشيخ المحترم . وقد يكون فيه ما يؤيد الميزان التجاري في كثير من الأحوال .

أن حاضرة الشيخ المحترم لم يخفض باقتراحه لهايا فقط . بل تناول أجور البقال . وقد بينت لجنة المالية أن أجور هؤلاء البقال خفضت تخفيضاً كبيراً في السنتين الأخيرتين بحيث لم يبق مجال لأدنى تخفيض . ويمكن أننا في سنة ١٩٣٧ نذهب فاعلم قرشين أو ثلاثة قروش يومياً في بعض الأحوال فاذن لا يبق مجال للتخفيض فيما يخص أجور البقال . وكذلك بينت لجنة المالية فيما يخص المرتبات أن مجلس وزراء الزراعة تناول تخفيض المرتبات تخفيضاً واسع المدى بحيث لم يترك أى نوع من المكافآت والمرتبات لم يتأوله بتخفيض محس حتى أصبحت المرتبات في حدودها الدنيا .

بني بعد هذا ماهايا الموظفين فنجد ما أجرنا البحث في الأرقام . وعرضت ذلك البحث على حضرات أعضاء لجنة المالية تبين لهم طريقة جلية أن معظم الب — لذا ما أخذ اقتراح حاضرة الشيخ المحترم — سيكون وأما على مصار الموظفين الذين يتقاضون دون محساة جنيه في السنة . هؤلاء سيدعون مليوناً وماثق ألف جنيه . عند ما رأى حضرات أعضاء اللجنة هذه النتيجة التي لم يكونوا يملكونها من قبل — ولم يكن حاضرة الشيخ المحترم محمد عب باشا حاضراً جلسة اللجنة التي أصدرت فيها قرار التخفيض .

مقرر السج المحترم محمد محمد باشا — في أية جلسة لجنة كان هذا ؟

مقرر صاحب السعادة أحمد جبريل باشا (وكيل وزارة المالية) — في الجلسة التي تقرر فيها التخفيض .

مقرر السج المحترم محمد محمد باشا — في جلسة اللجنة التي تقرر فيها التخفيض لم أكن موجوداً . وكان الواجب أن يحيطي اللجنة علماً بهذا القرار . ولم أعلم بالأرقام إلا في الجلسة التالية عند حضور سعادة وكيلها .

مقرر صاحب السعادة أحمد جبريل باشا (وكيل وزارة المالية) — لم تختلف في شيء .

وما قلته هو أن الاقتراح لم يكن مبني على أساس حسابي مطلقاً . بل على أن اللجنة لم تتصرف الب — الواقع على كل فئة من الموظفين . واستغرب حضرات أعضائها أن مليوناً وماثق ألف جنيه تقع على كاهل مصار الموظفين . أما فيما يخص بكار الموظفين فقد عرضت على اللجنة أن الاقتراح من الوجهة العملية غير مقبول .

(حضر حاضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) .

يقول حاضرة الشيخ المحترم المقترح خفضوا عشرين في المائة من الهايا التي يتقاضى ١٨٠٠ جنيه فأفوق . ويترتب على ذلك أن الموظف الذي يتقاضى ١٨٠٠ جنيه يصبح يتقاضى ١٣٦٠ جنيه بعد خصم الشرة في المائة الخاصة بالماش . والعشرين في المائة المقترحة .

فرع ٤ - حضرة صاحب العظمة السعادة بك

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الأول وقدره ١٠٩٢ جنيا - ماهيات وأجرومريتات ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الأول وقدره ١٠٩٢ جنيا - ماهيات وأجرومريتات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الثاني وقدره ٣٠٠ جنيه -

مصاريف عمومية ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الثاني وقدره ٣٠٠ جنيه - مصاريف عمومية .

قسم ٣ - مجلس الوزراء

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الأول وقدره ٩٨٧٩ جنيا - ماهيات وأجرومريتات ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الأول وقدره ٩٨٧٩ جنيا - ماهيات وأجرومريتات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الثاني وقدره ٥٢٣٠ جنيا - مصاريف عمومية ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الثاني وقدره ٥٢٣٠ جنيا - مصاريف عمومية .

قسم ٤ مكتب المستشارين المسائل والقضايا

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الأول وقدره ١٦٨٢٥ جنيا - ماهيات وأجرومريتات ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الأول وقدره ١٦٨٢٥ جنيا - ماهيات وأجرومريتات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الثاني وقدره ١٦٦٠ جنيا - مصاريف عمومية ؟

(موافقة) .

على أني مع تلبية بأن اللجنة التي يجازها الآن ميقة طاني أقر أنا خير من غيرها وأنه في هذه الآونة - التي لم تستطع أرحم الدول تقسا في الشؤون المالية وأرقى البلاد كفا في الأمور الاقتصادية أن تولزت ميزانيتها - تفكمت الحكومة المصرية بميزانية متوازنة توازنا حقيقيا لا مفتلا .

أمام كل هذا لا أدري في المجمع التي تقدم بها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ما ينعو إلى تغيير القرار الذي أصدرته لجنة المالية وهو القرار المروض على حضراتكم الآن .
(تصنيق) .

قسم ١ - مخصصات ومريتات وديوان جلالة الملك

فرع ٢٢٠١

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن الفرعين الأول والثاني من مشروع ميزانية مخصصات ومريتات وديوان جلالة الملك لا يجوز الترض لها وأخالف اللجنة فيها عدداها .

الرئيس - طيبا . وإنذ بعد مخصصات جلالة الملك ومريتات حضرات أعضاء البيت الملكي فرعي ١ و٢ تنقل الآن إلى أخذ الرأي على الاعتاد للمقدر الباب الأول من فرع ٣ (ديوان جلالة الملك) وقدره ١٥١,٢٠٤ جنيات - ماهيات وأجرومريتات ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الأول وقدره ١٥١,٢٠٤ جنيات - ماهيات وأجرومريتات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الثاني وقدره ١٦٤,٦٩٦ جنيا - مصاريف عمومية ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الثاني وقدره ١٦٤,٦٩٦ جنيا - مصاريف عمومية .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد للمقدر الباب الثالث وقدره ٦١,٢٣٠ جنيا - أعمال جليلة ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد للمقدر الباب الثالث وقدره ٦١,٢٣٠ جنيا - أعمال جليلة .
(انصرف حضرة صاحب البعولة اسماعيل صدق بإنشا رئيس مجلس الوزراء) .

فالمعلوم لحضراتكم أنه بعد أن حصلت مصر على استقلالها وأصبحت ذات سيادة معترف بها من الدول الأجنبية ، وفست هذه الدول مرتبة وكالاتها السياسية في مصر إلى دوية مفوضيات برأسها وزراء مفوضون مسئولون لدى ملك البلاد ، وكان لا بد لمصر إذن من أن تهيئ التمثيل الخارجي في البلاد المختلفة لديها جريا على العرف المتبع في هذا السبيل وأن تتواءم في كل بلد المكان الذي يباين على تميز ذلك الاستقلال وتبنيه كما كان من مستلزمات قلم مصر شؤونها الاقتصادية أن تحصل على خدمة مصالحها في هذا الباب بإنشاء التخصيصات حيث توجد القائمة من إنشائها .

نم كان لا بد من ذلك فلما إذا نظرت إلى الدول المستقلة رأيناها تبعث بتمثيلها في مختلف بلاد العالم سيما وراء إنشاء علاقات حسن التفاهم بينها وبين الأمم المختلفة . وتحقيقا لقوائد السياسة والأدبية والاقتصادية التي يجنبها البلاد من هذا السبيل . كما أننا إذا نظرنا إلى الدول الناشئة وجدنا أن أول ما وجهت إليه عنايتها مجرد استلام زمام أمورها هو أنها أنشأت الهيئات الدبلوماسية حيث رأت النفع والفائدة من ذلك . ولكن تكون من اتصال وثيق بالدول الأخرى وبمثلا . وهذا عملت بولونيا وتشيكوسلوفاكا والمجر كما جرت عليه فنطيا وليتوانيا وأستونيا ، فقد أنشأت بولونيا سفارات ومفوضيات في برلين وواشنطن وبيونس آيرس وريوردي جايرو وصوفيا وكوبنهاجن . . . الخ ومجموع ما أنشأته هو ٢٩ هيئة دبلوماسية في ٢٩ مملكة وأنشأت تشيكوسلوفاكا التمثيل الدبلوماسي في بيرما وطوكيو وريما ولندره وباريس وبروساجت وبرن وروما . . . الخ ومجموع ذلك ٣٠ هيئة في ٣٠ مملكة وأنشأت المجر هيئات في واشنطن وبيونس آيرس وريوردي جايرو ولندره وباريس وأتينا . . . الخ ومجموع هيئاتها عشرون في عشرين مملكة ، أما فنطيا فأنشأت هيئات تمثيل في برلين وباريس ولندره وريوردي جايرو ومافانا وطوكيو وأوسلو . . . الخ ومجموع هذا ١٩ هيئة في ١٩ مملكة . وقد كان هم هذه البلاد جميعا هو الوجود حيث توجد البلاد القديمة الأخرى وأن تحصل لبلادها في مختلف الأوساط المتمدينة على ذلك الاحترام والتقدير وذلك المزاي التي تمنحها التقاليد للأمم المستقلة دون غيرها ذلك أنه ملاوة على تلك المصلحة السياسية أو الاقتصادية التي يرى إلى تمهيد السبيل لتمهيد تلك الانشاء توجد مصلحة أدبية أخرى تحرم الدول على تحقيقها كل الحرص . ألا وهي تيرأ مكانها في وسط الدول المستقلة .

فلا تسحبوا إذن إن رأيتم مصير تلك السبيل الذي سبقته فيه الدول الأخرى وتحتفي في تواضع ما لا يزيد عن ١٣ مفوضية في مختلف البلاد ، ولا تسحبوا إن رأيتمو اليوم أمانع عن هذا الزمن اثنين لاستقلال مصر .

..

وقد بدت تلك الحالة الضيقة بوضوح عندما عرضت ميزانية وزارة الخارجية على البرلمان في سنة ١٩٢٦ ولكن ما لبث الأمر أن تمخص بفضل حكمة وزراء البلاد وشيوخها وصدق نظرم ، وبسطت وزارة الخارجية إذ ذاك البليبين حقيقة الحال وما لازم الخطوات الأولى من إعطائه طبعية لازم كل شيء فيكون البداية والتكوين . وتم الأمر على ترتيب هيئات التمثيل ليزيما جديدا وعلى تخفيض عدد الموظفين والمهام والمزبذبات

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد للندو الباب الثاني وقدره ١٦٦٠ جنينا - مصاريف عمومية .

قسم ٥ - وزارة الخارجية

تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٣٢) .

على كتاب وارد من وزارة الخارجية هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرى دولكم السماح لحضرة صاحب العزة شريف صبري بك وكيل وزارة الخارجية وحضرة مصطفى درويش أفندي مدير الادارة المالية بحضور جلسات مجلس الشيوخ لتقديم ما يطلب من البيانات عند النظر في ميزانية وزارة الخارجية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٣

وتغضوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

٩ مايو ١٩٢٣ وزير الخارجية

عبد الفتاح يحيى

(حضر حضرة صاحب العزة شريف صبري بك وكيل وزارة الخارجية وحضرة مصطفى درويش أفندي مدير الادارة المالية بوزارة الخارجية) .

عفوة صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى بلشا وزير الخارجية - أيا السادة : أرجو أن تسمحوا لي في مناسبة عرض ميزانية وزارة الخارجية على هيئة مجلسكم الموقر أن أقدم لحضراتكم بعض البيانات الخاصة بوزارة الخارجية وميزانياتها وجهودها مؤملا أن تلون هذه البيانات على تفهم حقيقة الحال في أمر هذه الوزارة وأن يكون لها أثر في إزالة ما تسرب إلى القفوس من الشكوك وما يكاد يروح في الأذهان من الصور غير المطابقة للحقيقة في التمثيل السياسي وفوائده وما يؤمل منه لخير البلاد . وأعتقد أنني بهذا العمل أؤدي واجبا مزدوجا نحو التمثيل المصري في الخارج - وهو رمز السيادة - ونحو أولئك الموظفين المخلصين الأفاضل الذين يتبرون عن وطنهم المحبوب ويحملون شاق الحياة في مختلف الأجواء في سبيل خدمة هذا الوطن وإعلاء كلمته .

ولأن لأرجو أن تتسع صدوركم لسباع كلمتي وإنطالت فقد كثرت الكلام في هذا الموضوع وما في يهجد كلاما دور نظر ميزانية الخارجية في البرلمان منذ أن أنشئ التمثيل الخارجي إلى اليوم . وأثر ذلك في الرأي العام كبير . إذ أنه يصاد على هذه حالة نفسية معادية لفكرة التمثيل ، ومن مصلحة البلاد أن تتصافى على تبديد تلك الشكوك وأن تتهيئ تلك الحالات التي لا يوجد ما يبررها ، فقد قل الموضوع تعميما وضخمت الميزانية في أسمى الحدود واتصمر في عدد هيئات التمثيل وفي الكادر الذي تتألف منه كل هيئة على أقل ما يمكن للاستفادة من العمل الذي وجدت هذه الهيئات من أجله .

أما تلك الفكرة التي ترى إلى إلغاء بعض المفوضيات والاستامعة عنها بتفصيلات فاختلجست في حجة إلى طول الشرح في بيان الفرق بين الميتين من ناحية العلاقات مع السلطات الرسمية في البلاد التي يبين فيها الوزراء المفوضون والتمثيل فالوزراء - كما هو معلوم لحضراتكم - يتعاملون رأساً بوزراء الخارجية ولهم من الصفة والشأن والنفوذ ما يسمح لهم بمعالجة كل الشؤون التي تم البلاد ، سياسة كانت أم اقتصادية ، مع المراجع العليا ، كما أنهم أعضاء في الهيئة الدبلوماسية التي تضم جميع ممثلي الدول المتصدين في بلد واحد وأتصالهم بوزلاء الزبال السياسيين لكذلك يمكنهم من خدمة البلد في كل طرف ومتابعة . أما التماسك فليس لهم أن يتعاملوا بغير السلطات المحلية في المدن المهيمنة فيها ودائرة عملهم محدودة وليس لهم أن يتدخلوا في المسائل التجارية وحماية مصالح الأفراد من رعايا بلدهم .

نحيه بعد ذلك مسألة الاعتداءات المخصصة لوزارة الخارجية وماهية به هذه الوزارة من الاسرار والتبذير ، وأول ما أحب لفت النظر اليه في هذا الصدد هو وجوب تجديد ذهن عند النظر في موضوع الشؤون الخارجية وتمثيل مصر في البلاد الأجنبية من فكرة المقابلة بين التفقات والقواعد على تلك الصورة الحسية التي لا علة لها في هذا المقام . فليست أعمال وزارة الخارجية من الأعمال ذات القاتلخالية المباشرة كما أن ميزانيتها ليست مما يقارن بميزانيات المصالح أو الشركات ذات الإيراد . على أننا نرى تلك الشركات تخصصها لخصم من ميزانياتها جانباً كبيراً لتضحية فيها لا علاقة له بأغراضها الأصلية وزلها تشيد لمكانات الدول الضخمة وتشترك بمبالغ عظيمة في الأعمال الحربية وضربها ، وإذ قيل إن هذا يرد به الإغارة والأعلان الذي يقابله في أعمال الدول يصح أن يدعى بتبذير النفوذ ورفع شأن الكلمة الوطنية .

أما دعوى تجاوز حدود الاقتصاد التي رسمت وبديت بتنفيذها في ميزانية سنه ٢٦ - ٢٧ فهي دعوى أرسلت جرفاً لأن مجرد الرجوع إلى الأرقام - وهي جهود على - يدل على عدم صحة هذه الدعوى ، فقد كانت ميزانية وزارة الخارجية مقدرة في مشروع ميزانية سنه ٢٦ - ٢٧ بمبلغ ٣٢١,١٩٧ جنيناً تخففت أثناء إنشائها بمشفا في البرلمان - وبناء على الجهود الذي بذل من جانب الوزارة واقتراحاتها إلى مبلغ ٢٦٠,١٤٧ جنيناً - وما هي ميزانية العام الجديد بين إيديكم والاعتداءات فيها تبلغ ٢٣٥,٥٢٨ جنيناً - فهل من دليل أبلغ من ذلك على توسيع وزارة الخارجية التدبير والاقتصاد وعدم صحة ما يوجه إليها من هذه الناحية من الاستعداد . خصوصاً ما أوشع أن عدد هيئات التمثيل قد زادت في القفقه ما بين سنه ١٩٢٦ إلى الآن بأكثر من ثمان على طلب البرلمان من تفصيلات في بغداد وكوبه وهايمبورج وما أقدمه البرلمان من إعانة وظيفة الوزير المفوض في بلجيكا وإعانة تفصيلات في اللوماس الأربع الكبرى في أوروبا وزيادة كادر بعض هيئات التمثيل بنما لتقتضيات العمل وكذلك إذا لوسط أن في الاعتداءات الجديدة يبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه اضطرت الوزارة لتدبيره إزاء هبوط قيمة الجنيه وضرورة توفيق المواطنين الذين يعيشون في بلاد أجنبية من بعض الفرق الذي تناثره مواردهم من جراء ذلك وخمان أداء التزامات الوزارة في باب الأجور وغيرها مما انتهى على أدائه بقيمة الذهب .

إلى الحد الذي لا يمكن التزول دونه كما ألفت بعض هيئات التمثيل الدبلوماسية والتفصيلية ومركز نظام البعض الآخر على الصورة التي ظل الحال عليها إلى اليوم ، وقد روى في ذلك الدرس والتجديد استبقاء التمثيل الخارجي في البلاد التي لمصر فيها مصالح وعلاقات وثيقة ، وغير خلق على حضراتكم أن عدد الرعايا المقيمين في البلد الأجنبي ليس هو المقياس الذي تقاس به المصلحة كما ينبغي للبعض ، بل إنما يلحظ ما هناك من علاقات ودية يراد إغناؤها ، أو مصالح اقتصادية وتجارية يمد على خدمتها ، وهذا ما نرى مثله واضحاً إذا ألقينا نظرة إلى هيئات التمثيل الأجنبية في مصر ، فمن بينها ما لا يكاد يكون لها رعايا مقيمون في هذه البلاد .

وقد سجلت مضابط المجلسين للنفور له ثروت بأشياء تلك البيانات المستفيضة التي قرب بها إلى الأخذ بصورة القواعد التي تبنيها مصر من الوجهات السياسية والاقتصادية والأدبية من تمثيلها لدى الدول الأجنبية . وشرح بألف بيان ما ينطوي عليه ذلك من فائدة ومصلحة تتبين اليوم عن تكرار الكلام في هذا الشأن لأن ذلك معلوم لحضراتكم ولم يمكن الإغلاء به إلا على سبيل التذكير .

وقد كان المأمول يا حضرات الشيوخ المحترمين بعد أن تبددت السحب أن تزل تلك الحالة الضيقة ويستمر في ذهن الرأي العام ما تكشفت عنه تلك المناقشات المستفيضة من أضرار فائقة التمثيل وضروره ، ومن أطمئنان إلى زوال كل مبالغة في تهديرات الميزانية ، خصوصاً وقد تم هذا التحصيل والتعديل في عهد الوزارة الائتلافية فكان من اتحاد الكلمة الأخيرة أضعف دليل على مجرد النتيجة التي تمت من كل شائبة إلا خدمة المصلحة الوطنية . ثم كان المأمول بعد ذلك أن تسير الأمور في جو من الهدوء والأطمئنان يمكن وزارة الخارجية ورجالها من القيام بأعمال العمل الدقيق الموكول إليهم ، ولكن للأسف عادت الحملات إلى الوجود وهذا ما دعاني لهبط الأمر من جديد أمامكم وأرجو أن تنتهي بعد ذلك حالة التناقض التي تساور بعض النفوس وتبديد التفاسات التي تنتشر في الرأي العام وتزول من النفوس تلك المؤثرات التي كادت أن تجعل وزارة الخارجية وهيئات التمثيل مكروهة في عين أنها في حاجة إلى تأييد الرأي العام وبقته لكي توفى إلى تحقيق ما وجعلت لأجله من الأفراس السامية ، ويكون لذلك صدى في الخارج يضعها في الملتفة للاتعة بها من حيث الكلمة والتقدير في نظر البلاد المتعمدة لها .

• •

وأبداً بالإشارة إلى موضوع التمثيل الخارجي وقواعده سلنا أن لا أجد مبرراً للاغتراف في الكلام عن موضوع مفرغ منه - كما ذكرت - بعد أن تكررت المناقشة فيه في إدوار البرلمان للتوالية ، وبعد الكلمة الشافية المأمنة التي أدلى بها دولة رئيس مجلس الوزراء أخيراً في مجلس النواب ، وبعد أن قبلت البرلمان تلك الكلمة واقتضت بها فاضلعت ميزانية وزارة الخارجية وأقرت من ناحيتها زيادة وتوسعا في هيئات التمثيل أكثر من الكادر الذي حددته وزارة الخارجية .

وليس لدى ما أزيد على هذا اليان سوى الرجاء أن تسد جهود وزارة الخارجية ورجال التمثيل في سبيل قيامهم بواجبهم المقدس متحملين في ذلك الكثير من التعب والتفاني من مالم انخلص شخصهم مشورهم أهم إنما يقومون بواجب رفع كلمة مصر في الخارج وبناء المستقبل الزاهر للعهد الوطني .

وزارة الخارجية - أيا السادة - لم تخرج إذن عن حدود الدائرة التي رسمتها ميزانية سنة ٣٦-٣٧ بل لها بالعكس قد عملت على تحقيق أكثر ما يمكن من التدبير والاقتصاد الذي تدعو إليه ضرورات الظروف الحاضرة وأؤكد حضراتكم أنني شخصيا أشعر تمام الشعور بشدة الحالة المالية العامة وقد كان هذا الشعور يدفعني دائما إلى ضغط المصروفات ، وقد ضغطت فضلا إلى الحد الذي لأسويل للتزول دونه .

ولا أخافي في حاشية بعد ما قدمت من بيانات إلى الكلام على تفصيلات الاعتادات وتجرحها من كل ما يمكن أن يوصف بالكرم ولا أقول البذخ كما يجري على لسان بعض المتطرفين فإن أرقام الميزانية تدرس بكل دقة في وزارة وفي اللجنة المالية ثم تحتل لحظها في البرلمان وفي هذا على ما أعهد كل الضمان ، وإنما أقول وأؤكد للجميع أن ما يعطى لموظفي التمثيل الخارجى المصرى من مهلات ومرتبوات إضافية كما أن ما يصرف لأعضاء هيئات التمثيل الديبلوماسية لا شيء من الأسراف ، بل هو لا يتكاد يكتفى الآن ضرورات الحياة في البلاد الأجنبية والتكاليف التي تقتضيها طبيعة التمثيل . وتدل على ذلك شكوى الموظفين الثغرية ، خصوصا في بعض البلاد حيث تكاليف المعيشة مرتفعة جدا . والفرقة بين ما تعطيه مصر لموظفيها وبين ما يتناوله زملاؤهم الأجانب تدل على أن مصر لم تمتد الحدود المتفق عليها وألغيتا وصرحوا بالدول كما أنها لم تنقل أصر كراتها وكرامة عطيتها في الخارج .

ولا بد لي من الإشارة هنا إلى أن أغلب موظفي هيئات التمثيل المصرى في الخارج كانوا يعتمدون كثيرا على موارد الخاصة في غير تقدير من إيراداتهم المظهر الملائم لكرامة وظائفهم والحلول في المكان التثق وصفتهم التمثيلية في الأوساط الاجتماعية ، ولولا ذلك لما أمكنهم القيام بجهتهم . وقد تأثرت مع الأسف تلك الموارد الخاصة بالضائقة المالية وأصبحت ما يانون كثيرا في سبيل الاحتفاظ بالمظهر اللائق بهم ، وذلك تضحية منهم تذكر البناء والاقتصاد .

أما اتهم به وزارة الخارجية من الرغبة في التوسع في إنشاء هيئات التمثيل فامر لادليل عليه لأن ما أنتفى في الفترة ما بين سنة ١٩٢٦ والسنة الحاضرة كان مينا كما قلتم على اقتراح البرلمان أو موافقة .

كما أن الجهات الموجودة فيها المفوضيات والتفصيلات لمصر بها كلها علاقات وروابط وثيقة ومصلح اقتصادية كبيرة وقد بحث هذا الموضوع عدة مرات في البرلمان واتهى إلى الاعتناء به والمواقفة عليه ، لا بل إن وزارة الخارجية على العكس من تلك التهمة التي يسبغ البعض نسبتها إليها قد قامت من تقاضا نفسها بالإناء تفصيلي أزمير ونيروبوليتز ومكيتي تفصيلين في حيفا وحلب وألفت الاعتاد الذي كان مقروا لإنشاء تفصيلية في عيالي حين تبيت

فلو استبعدنا هذا المبلغ الذي أوجده الظروف القاهرة وما أدرج الهيئات البلدية والوظائف التي أثلست بعد ميزانية سنة ٣٦ - ٣٧ وقد ذكر ٣٤,٥٩٦ جنيا وقاردا في الباقي يملك من اعتادات الميزانية المروضة على حضراتكم وهو يصبح ١٨٠,٩٤٢ جنيا ، ومن اعتادات ميزانية سنة ٣٦-٣٧ البالغة ٣٠٠,١٤٧ جنيا لوضع لحضراتكم أن هناك اقتصادا حققته الوزارة في الفترة بين الميزانيتين يبلغ ٧٩,٢٠٥ جنيات ، وأرجو أن يلاحظ أن أعمال التأشير على جوازات السفر وغيرها من الأعمال التفصيلية تحي ، بإيراد سوى مقدار من مشروع الميزانية يبلغ ٣٠,٥٥٠ جنيا ومتوسط المتحصل منه في السنوات الثلاث الأخيرة يبلغ ٢٩,٨٧٢ جنيا .

وبناء على ذلك يكون ما تتكفله بالفضل وزارة الخارجية والتمثيل الخارجى بأجمله من ميزانية الدولة لا يتجاوز ٢١٥,٤٨٨ جنيا . إننا استبعدنا الاعتاد المقدر للإيرادات .

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن أضع أمام حضراتكم بعض الأرقام التي أسكن جميعا الخاصة بميزانيات بعض البلاد التي حصلت أخيرا على استقلالها وغيرها وأثأت - كصر - التمثيل الخارجى ومقدار الاعتادات المخصصة لوزارة الخارجية والتمثيل الخارجى ونسبة ذلك إلى مجموع الاعتادات السنوية تقررا مبلغ الفرق بين ما تتفقه مصر على وزارة خارجيتها وتقبلها وتستينوا مبلغ ما في عملها من التواضع :

١ - بروتيا - تبلغ ميزانيتها العامة ... ٧٩,٠٠٠,٠٠٠

ومخصص لوزارة الخارجية مبلغ ... ٢,٣٠٠,٠٠٠

منها هيئات التمثيل مبلغ ... ٨٨٠,٠٠٠

٢ - تشيكوسلوفاكيا - تبلغ ميزانيتها العامة ... ٧٥,٠٠٠,٠٠٠

ومخصص لوزارة الخارجية مبلغ ... ١,٣٠٠,٠٠٠

منها هيئات التمثيل مبلغ ... ٠,٦١٥,٠٠٠

٣ - تركيا - تبلغ ميزانيتها العامة ... ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية تركى

ومخصص لوزارة الخارجية مبلغ ... ٣,٠٩٠,٠٠٠

منها هيئات التمثيل مبلغ ... ٣٩,٣٦٠,٠٠٠

٤ - أما مصر - فتبلغ ميزانيتها العامة ... ٣٣٥,٠٠٠

ومخصص منها لوزارة الخارجية مبلغ ... ٣٣٥,٠٠٠

بما في ذلك ٢٠,٥٠٠ جنية المخصص بصفة مؤقتة لفرق العملة

منها هيئات التمثيل مبلغ ١٢٥,٠٠٠

وبناء على ذلك تكون نسبة الاعتادات المخصصة لوزارات الخارجية إلى

الميزانية العامة في هذه البلاد كما يأتى :

بروتيا ... ١.٣

تشيكوسلوفاكيا ... ١.١%

تركيا ... ١.١٧%

مصر ... ١.٧%

أن ضرورات الاقتصاد تدعو لذلك ، وإن الفائدة من وجود هذه التفاصيل والمكاتب لا تتكافأ مع ما يستدعي وجودها من النفقات .

لم يبق بعد ذلك من وجوه الاستعداد ونسبة التبذير واليدخ إلى وزارة الخارجية إلا موضوع دور المفوضيات وتأثيرها وما قد يتوهم البعض من أن مصر تتجاوز في اقتناء هذه الدور قدرتها المالية ومصرقتها بين الدول ، وإلى أمور حضراتكم أن تتحمل مصر من هذه الناحية منافع لا مبالغة فيه . وأن ما يفتنى من الدور يلحظ فيه علاوة على اتفائه مع مركز مصر تكافؤه مع ما يصرف أجرا وتناسبه مع قيمة المثل في الوسط الموجود به . وأن ما يتبع على تأييد هذه الدور لا يزال سبيلا عن أن يخلد ما اضطلعت الدول أن تزين به دور تنميتها ونفا لشائها في القصور واحتفاظها بكرامتها الوطنية ولا شك أن كثيرا من حضراتكم قد تياتت له إنشاء أسفاره في أوروبا فرصة مشاهدة المباني التي تشييدها الدول لحياتها القتيلة وما تحق به من إقامتها في أحسن المواقع وعلى أنف طراز . ولما كان الغضب بكم مبدا . أنظروا حضراتكم إلى هيئات التمثيل الأجنبية في مصر وإلى مبلغ النهاية التي ترجعها إلى الظهور بالمظهر اللاتقي ببلادها . أنظروا إلى دار المفوضية الفرنسية والمكافئ المنشأة به والطرار الشديدة عليه ولا بد أن كثيرا من حضراتكم تياتت له فرصة الدخول في هذه الدار ورأى ما تزين به من الباطل من ريش ونحف — أذكروا أن كل ذلك أقيم حين كانت الدار خصصة لفصلية عامة قبل أن تكون مفوضية يرأسها وزير ممدد لدى ملك البلاد . أنظروا أيضا إلى الدار التي شيدتها المفوضية الإيطالية والأخرى التي شيدتها المفوضية البلجيكية وقد اختارنا كلها ذلك أحسن الأحياء وأغلاها قيمة ومعبىا بالتشييد على صورة غلبة كاحرسنا على تزيينها من الباطل بالغنى من النصف البائدة والرياش الفائقة التي لا تتطاع الآن ولا بعد زمن طويل إلى إمكان مجاراتها في مثله بل أنظروا أيضا إلى القصور التي تشييدها الحكومات الأجنبية لفصلياتها في القطر المصري مثل الفصلين الفرنسية والإيطالية في الإسكندرية — ولا أخالك وقد ذكرتم بهذا — إلا مقتنينين بأننا لم نألف في شيء ولم نتمد حد مالينا ولا مركزنا بين الدول بل بيننا نألف بكل حرص وعناية أمر التوفيق بين مالينا وواجب كرامتنا . هذا على أننا لم نعتن ببيات التمثيل منذ أصر ميزانية عرضت على البرلمان سوى دار المفوضية في أфина وهذه كانت صفقة رابحة إذ وقت الزيادة إلى الحصول عليها بن منتهل جدا وقد كانت الضرورة ملجئة لهذا الشراء إذ ليس من اليسير في أфина وجود المسكن المناسب لفوضية بطريق الإيجار .

أما مجهولات رجال التمثيل للمصري في الخارج فأنظر إلى ضرورة الإشارة إلى أن عمل وزارة الخارجية والمخبرين هو نوع خاص لا تسمح طبيعته بإعلانه فتنين جهود القائمين به ولا يجب أن ينيب من الباطل ألسنة حديث العهد بالتمثيل الخارجى وأن نشاط هيئات التمثيل المصري مرتبط بنشاط العمل في الباطل وكما اكتسبت الخبرة في باب الاستعانة من هيئات تتخلل كلها أتمت دائرة عمل هذه الهيئات وإلى أن تتحقق أقصى الفائدة التي يمكن تحقيقها من التمثيل فإن من أول الواجبات المفروضة على هذه الهيئات

أن تثبت وجودها وتعمل في كفاءة ودقة على تمثيل كرامة البلاد في الخارج وعلى خدمة المصالح والمخرفق الشريفة للوطن . هذا والمثلون السابرون صلاطين يجهود عظيمة أخرى في ميدان الشؤون الاقتصادية والتجارية إذ عليهم أن يتعرفوا ثروة البلاد المختلفة وقتوتها وقدرتها على الانتاج وقدمها المادى والأدب وتلك مهمة تتصرف الإهم جباياهم بها . ولقد كفاى دولة وزير المالية مؤونة التمثيل على جهود رجال تنميتها في هذا المجال بما صرح به في مجلس النواب من تحذيره لما يقومون به من الخدمات لمصر من الناحية الاقتصادية والبدائية لتجاريتها ومتجبتها وما تغضله من إعلان كفالة الكثيرين من القائمين بهذه الأعمال وإلى لأحسن من ناحيتي كذلك بضرورة الاعتراف أمام هيئتك الموقرة بأن رجال التمثيل المصري السابرون والقنصلين بأذنون كل الجهد في رفع شأن مصر وفي خدمة المصالح المصرية وقد شاهدت ذلك بنفسى في المفوضيات والقنصليات التي تيسرت لي زيارتها وقد وجدت الحكومة منهم يدا عالة تنبسط في كل ماله ملاقة للمصالح المصرية والبدائية والترويج للمصالح المصرية كما أن مصلحة التجارة والصناعة — يستفيد بها وتنظيمها على صورتها الحديثة — اعتمدت وتعتمد على هيئات التمثيل المصري والقنصليات بوجه خاص في كل ماله مناس بمصالح مصر التجارية والصناعية سواء من ناحية الترويج لما تشجيه البلاد أو من ناحية درس جهود البلاد الأخرى في هذه الميادين . ولين طلب المزيد في التفصيل أن يتصل بمصالح الحكومة ذات الشأن فيقف على مبلغ تلك الجهود المشكورة التي يقوم بها رجال تنميتها الناشئ — ولما تمضى من وجوده عشر سنوات .

وإلى لأرجو أن أكون قد وفقت هذه البيانات العامة إلى إزالة ما ربما كان علقا ببعض القوم من أثر تلك الحملات البعيدة عن الأوصاف كما أرجو أن يكون لانتباهكم صدى في الخارج يعمل الرأى العام بسد اليوم لا يتقاد إلى مثل تلك المؤثرات فيعوطن التمثيل المصري ورجاله بالتأييد وحسن التقدير اللازمين لضمان قيامهم في جو هادئ بواجباتهم على الوجه الأكمل وتعقيق ما يرمى منه لخدمة مصر ورفع شأنها في مختلف الأقطار .

عقبة الشيخ محرم إبراهيم ربيب بك — في كلمة مبسطة — إلى أحمد أفندة أن سمعت وزيرا خارجيا يجاهر بالحق ويرده إلى نصابه .

سمعت في الأدوار السابقة وزراء معينين دافعا عن وزاراتهم بظفار رما كان لا يشئ غيلا وسمعت فيهم يجارى المجلس فيما يرغب من تخفيض عدد الموظفين بغير حق .

أقول هذا جهارا . أما الآن وقد أقام حضرة صاحب المالك وزير الخارجية الجميع القائمين وأظهر بالأرقام البينة أن كل ما يصرف على موظفى وزارة الخارجية إن هو إلا قليل بالنسبة لأعمالهم لحن طيع أن تسكره على ذلك .

فيراى أطلب إلى سلاية أكثر من ذلك — أطلب إليه أن يقرن بين ما يتقاضاه السكريون والقناصل ونوهم بما يتقاضاه أعلام من السلك السياسى في البلاد الأخرى ويأخذ من هؤلاء وأولئك لأن ما يأخذ موظفونا أقل بكثير مما يأخذ أعلام .

الرئيسي - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المقرر للباب الأول (ماحيات وأجرومسات) وقدره ١٦٣,٠٩٣ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقرر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧٢,٤٤٥ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيسي - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقرر لهذا الباب وقدره ٧٢,٤٤٥ جنيا .

سيوزع على حضراتكم غدا تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة المالية فهل توافقون حضراتكم على التجاوز من الميزانية ١١ دد في المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ليسنى لنا نظره بجلسة الأربعاء بعد غد مع تقرير اللجنة عن مشروع وزارة الحربية والبحرية ؟
اصوات : موافقون .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الكريم البلي بله - لكن الجلسة يوم الخميس .
رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والديقية الخامسة والأربعين مساء على أن يعود المجلس للاحتفال في يوم الأربعاء ٩ المحرم سنة ١٣٥١ (١١ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساء .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الكريم البلي بله - هل اطلع حضرة الشيخ المحترم على البيانات الخاصة بميزانيات وزارات الخارجية في البلاد الأخرى ؟
مقرر الشيوخ المحترم ابراهيم راتب بله - اطلعت . هناك بلاد تعطي مرتبا أقل منا ، ولكنها تؤمنهم عنها في السكن والمعيشة .
ولا أكون مبالغا إذا قلت إن من الموظفين في مفوضياتنا من يتضور جوعا وهم مستعدون لأن يتركوا وظائفهم .

لذا أرجو من معالي وزير الخارجية أن يجعل على إنصافهم مع تقديم شكرى لماليه على ما أهل به للبلد من اللياقات القيمة .
(تصفيق) .

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيسي - هل توافقون على اعتماد المبلغ المقرر للباب الأول (ماحيات وأجرومسات) وقدره ١٦٣,٠٩٣ جنيا ؟
(موافقة) .

محضر الجلسة الثالثة والعشرين

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٥ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ١١ مايو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - الإجازات .
٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
٣ - الرسائل :
- (أ) رسالة برقية من معالي وزير مصر القرض يباريس يبلغها المجلس
شكر مجلس الشيوخ الفرنسي على تعزيره في وفاة رئيس الجمهورية
الفرنسية .
(ب) كتاب من وزارة الأشغال العمومية عن الفرصة رقم ٦٤
لسنة ١٩٣٢ الخاصة بطلب أحاطل ومزارع نواص كافر
الحاج حمود أكاد البحري ودرناه وفيها مذكرات قنوس شرقية
التصريح لم يذاعة الأذن .
- ٤ - استمرار النظر مشروح ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
المالية .
تقرر بـ ١٤ المالكة
طعن رقم ٣٢
- قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية :
فرع ١ - ديوان الصوم والجنس - إقرار .
٢ - مصلحة الحدود - إقرار .
- قسم ٩ - فزارة المالية :
- فرع ١ - ديوان الصوم - إقرار مع التصديق .
٢ - مصلحة الأموال المقررة - إقرار .
٣ - مصلحة الساحة - إقرار .
٤ - مصلحة الاصلاح - إقرار مع التصديق .
٥ - مصلحة الاميرية - إقرار .
٦ - مصلحة الأبحاث الأثرية - إقرار .
٧ - مصلحة الجمارك - إقرار مع التصديق .
٨ - مصلحة غفر السواحل ومساعد الأسماك - إقرار .
٩ - مصلحة الناجم والخبز - إقرار .
١٠ - مصلحة التكمية - إقرار .
١١ - مصلحة التهيئة والصناعة وسواحل الحكومة -
إقرار مع التصديق .
١٢ - أقلام نقايا الحكومة - إقرار .

ثانياً - باحتفال :

عن جلسة اليوم حضرات : محمد احمد هود باشا . الشيخ
محمد الأحمدي الظواهري . محمد منصور أفندي . الشيخ عبدالباق
بدوان . الدكتور محمد طاهر بك . محمد صديق باشا . علي فهمي
باشا . اللواء محمد صادق يحيى باشا . نخله اللطيف باشا .
محمد غيث بك . محمد قاضي يكن بك . محمد طلعت حرب باشا .
أبو زيد ططاطي بك . سليمان مهران باشا بك . الدكتور أحمد
رشيد عبد الله بك .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى
ابراهيم باشا رئيس المجلس .
وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :
النائبين :
أولاً بإجازات :
حضرات : الدكتور فارس نمر . السيد عبدالمجيد البكري . حسن وشوان
حمادي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . كامل جويس تكل بك . محمد
مصطفى عجمو بك . سلطان هادي بك .

ثالثا - بشر إذن :

حضرات : ابراهيم وجيه باشا . حسن سعيد باشا . الفكيوي
زكي مختار الجزيري افتدى . سعد لله عبد الرحمن افتدى .
سلطان السعدني بك . سليم خليل بطرس بك . الشيخ عبد الحميد
سليم . محمد مقبل باشا . مصطفى خليفه باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالي والسطة : اسماعيل
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . حافظ حسن
باشا وزير الزراعة . محمد حامى عيسى باشا وزير المعارف العمومية . ابراهيم
فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحرية
والبحرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . ابراهيم راتب بك . شفيق سعدا فجلابه افتدى .
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى مجوه بك إجازة
لمدة أربعة أسابيع وحضرة الشيخ المحترم سلطان بهسي بك إجازة لمدة شهر
من اليوم لمرضها ، فهل توافقون حضراتكم على هاتين الإجازاتين ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة ؟

محضر الشيخ المحترم مرميس زبائري باشا - اطلعت بكل إعجاب على
محضر الجلسة السابقة . ومن رأي أن هذا المحضر الضخم فلك الجلسة المامة تم
عمله في أقل من ٤٨ ساعة لا يسهه إلا أن يقدّر الجهود السطيم التي يبذلها
موظفون سكرتيرية المجلس في عملهم . وهذه ليست أول مرة يقومون فيها
بتنيل هذا العمل في قساطر ومهمة فهم فلك يستحقونثناء الجليل ولا أشك
في أن حضرات زملائي يشتركون معي في هذا الشعور .

أصوات : موافقون .

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - مع مشاطرة حضرة زميلي المحترم
في الشكر أرجو أن أبدي بعض ملاحظات صغيرة على هذا المحضر فقد جاء
فيه في الصفحة ١٨ من الأسر الأولى كلمة " موافقة " ثلاث مرات ولم يذكر

بجانبها عدم موافقتي ، وفي التبر الثاني عن الصفحة ضمها ذكرت كلمة " موافقة "
ست مرات ولم يذكر أيضا بجانبها عدم موافقتي .

وكذلك في الصفحة ٣٣ في التبر الأول ذكرت كلمة " موافقة " مرة واحدة
وفي التبر الثاني مرة أخرى ولم يذكر بجانبها في هاتين المراتين عدم موافقتي
وذلك لا تذكر هذه للملاحظة أرجو أن تبين عدم موافقتي - للأسباب التي
ذكرتها في الجلسة السابقة - على كل اعتياد يطلب من المجلس إقراره .

محضر الشيخ المحترم اللواء علي أحمد باشا - حتى ولو كان حضرة الشيخ
المحترم غائبا عن الجلسة !

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - بطبيعة الحال لا يمكن إثبات
عدم موافقتي إلا في حالة وجودي .

محضر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - بتسلسل الملاحظة التي أبدعها
حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك تناول مكتب السكرتيرية في هذه
المسألة بالثبات باعتباره مشرفا على تحرير محاضر الجلسات فرأى أن لا محل
لإثبات عدم موافقة حضرة الشيخ المحترم اعتيادا على أنه لم يحصل التناء
بالاسم عند أخذ الرأي على اعتيادات أبواب الميزانية حتى يبرر الموافقة
والخالفون على وجه الصحيح . على أن ذكر كلمة " موافقة " بمناه " موافقة "
عامة " وبني ذكرت للموافقة على هذه الصورة فليس منعاها الإجماع بل منعاها
الموافقة بالأغلبية .

محضر الشيخ المحترم أحمد طه باشا - ولكن حضرة الشيخ لا ترم
حسن صبري بك أبدي رأيه صراحة بعدم الموافقة .

محضر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - ولكن الموافقة بصفة عامة كما
قلت ليس منعاها الموافقة بالإجماع وقد قضى العرف بذلك - على أن حضرة
الشيخ المحترم حسن صبري بك طرح في الجلسة السابقة أنه لا يوافق على
اعتيادات للميزانية إنما لم يؤخذ برأيه في التحضيض الذي يقرره وقد أثبت
ذلك في المحضر .

لهذا رأينا الاكتفاء بما دون في المحضر . ومع ذلك فلما رأيت حضراتكم
أن ثبت في المحضر أن الموافقة كانت بالأغلبية فأرأي المجلس .

الرئيس - لقد ورد في الصفحة ١٨ من الضمير نص صريح العبارة
الآتية على لسان حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك :

" إن الفريقين الأول والثاني من مشروع ميزانية عضومات ومهمات
ودويان جلالة الملك لا يجوز التمرض لها وأخالف اللجنة فيما عدلها " .

وقد أراد حضرة بهذه العبارة أن التخصيصات والمهمات ليست محل
مناقشة ولا يجب ولا يؤخذ الرأي عليها لأنه منصوص عنها صراحة في الدستور
وأما لا يوافق على باقي الاعتيادات للميزانية . فهنا يكفى هذا ؟

٣ - الرسائل

(١) رسالة بريمة من محال وزير مصر القنصل بباريس يبلغ بها المجلس شكر مجلس الشيخ الفرنسي على تزيينه في وقعة رئيس الجمهورية الفرنسية

تلقت الرسالة المذكورة وهذا نصها :

"حضرة صاحب الدولة محيي إبراهيم باشا ورئيس مجلس الشيخ بالقاهرة
كان لباريات العطف والوزراء الصادرة من مجلس الشيخ المصري أثر عميق لدى حضرة صاحب النخاعة رئيس مجلس الشيخ الفرنسي، وقد رجاني أن أعبأه ولكم ولجنة مجلس شيخ مصر الموقر عن تشكرات مجلس الشيخ الفرنسي الحارة ما

١١ مايو سنة ١٩٣٢
تفري"

(ب) خطاب من وزارة الأشغال العمومية من البريئة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٢
الخامسة يطلب إحال مزارعي نواحي كفر الحاج عمر وأباد البحيرة ودعاهم
وفرطاً مركزاً قنص شرقية التصريح لهم بزيارة الأرض

تل الخطاب المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

ردا على الخطاب رقم ٨٧١/٨١/١٧ بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ الوارد
منه البريئة الخاصة بالموضوع أعلاه .

نكتفي بإحاطة دولكم علماً بأن أراضي الأرض مقسمة إلى مناطق مختلفة
مرتببة حسب أقيمتها فائنا ما جاء دور المنطقة المتوقفة منها بالشكوى وسمع
إيراد البهر الطيبى لتوفير المياه اللازمة للتصريح بزيارة الأرض فإن مصلحتنا
الرى متعيط الزراع علماً بذلك بالطرق الرسمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

١١ مايو سنة ١٩٣٢
وزير الأشغال العمومية
إبراهيم فهمي كرم"

٤ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية لسنة ١٤ - وزارة
الحرية والبحرية - رقم ٦ - وزارة المالية - إقرار

قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية
(الحضره الشيخ المحترم القرار على أحد باشا) .

تل كتاب وارد من وزارة الحرية والبحرية هذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بإحاطة دولكم علماً بأن قد تسبنا حضرة صاحب السعادة اللواء
على توفيق باشا وكيل الحرية والبحرية لحضور جلسات المجلس أثناء نظر
ميزانية وزارة الحرية والبحرية .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

مصر ٨ مايو سنة ١٩٣٢
وزير الحرية والبحرية
على جمال الدين"

محضر الشيخ المحترم من مصرى بك - قد يجوز أن نخسنة أو ستة من
بين حضرات الشيخ لا يوافقون على بعض الاعتادات ولا يمكن في هذه
الحالة أن نذكر في المحضر إتمامهم بل جرت العادة أن يكتب في "مواقفة"
بغير تعييد أو تعيين .

محضر الشيخ المحترم من مصرى بك - أنا لا أقصروا أريد أن أنهب
في تفسير كل كلمة "مواقفة" عامة أو خاصة إنما أريد أن أقول إنه يجب
أن تثبت مخالفتي لكل اعتاد يؤخذ الرأي عليه سواء اعتبرت للمواقفة بالإجماع
أو بالأغلبية لأنه إننا ما طلب أحد الأعضاء إثبات رأيه وسكت الآخر يجب أن
يثبت رأى من طلب إثباته وقد طلبت إثبات عدم موافقتي على كل اعتاد .

الرئيس - هل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يتكرر إثبات ذلك
أو يكفي بما ورد في المحضر على لسانه من أنه لا يوافق على كل اعتاد عندا
ما يختص بالفريقين الأول والثاني من مشروع ميزانية خصصت ومزيتات
وديان جلالة الملك .

محضر الشيخ المحترم من مصرى بك - ما ذكرته في الجلسة السابقة
ينصرف إلى القسم الأول من الميزانية وهو خصصات ومزيتات وديوان
جلالة الملك . وقد نظر المجلس بعد ذلك في ميزانية وزارة للتأرجية وأخذ
الرأى على اعتاداتها ويجب أن تثبت عدم موافقتي عليها .

الرئيس - هل يكفي حضرة الشيخ المحترم بإثبات عدم موافقتي مرة
واحدة في المحضر أن ينصرف ذلك إلى كل الاعتادات التي يطلب إلى
المجلس إقرارها ؟

محضر الشيخ المحترم من مصرى بك - أطلب أن تثبت عدم موافقتي
على كل اعتاد يؤخذ رأى المجلس عليه لأن هذا من حق .

الرئيس - إذن تليد حضرة الشيخ المحترم رأيه بعدم الموافقة في كل
مرة يطلب فيها إلى المجلس إقرار اعتاد وصنعها يثبت رأيه في المحضر .

محضر الشيخ المحترم من مصرى بك - ما ذكر عدم موافقتي في كل
مرة وأرجو أن يصحح محضر الجلسة السابقة بما يتفق مع ما ذكرت .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة السابقة ؟

(لم يقرض أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(حضر حضرة صاحب السعادة اللواء على توفيق باشا وكل وزارة الحربية والبحرية) .

فرق ١ - ديوان الصوم والبلش
على تقرير اللجنة (١)

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - لقد بحثنا في لجنة المالية مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية ووافقنا عليه وبمناسبة مرض تلك الميزانية الآن ألفت نظر الحكومة إلى ثلاث مسائل تكون محل بحثها عند وضع مشروع ميزانية السنة المقبلة وذلك دون أن أتعرض للنقط الأساسية الخاصة بقوة الجيش أو تسليحه التي أعرف أن أمرها متروك لقوات المقبلة .

(ختمة) .

مقرر صاحب الدوام سماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) لاعتلاقة ذلك بالمقاضات .

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - المسألة الأولى هي أن الجندي المصري يتكف الحكومة حوالي مائة جنيه في السنة وهذا المبلغ كبير جدا وسببه على ما أظن تعدد الإدارات العسكرية والمدنية وفي وزارة الحربية وإلى أعرف تماما أنه ما من أمة تصرف على جنودها مثل هذا المبلغ .

الرئيس - ما الدليل على ذلك ؟

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - دليل على ذلك الأرقام الواردة في الميزانية .

الرئيس - ما هو الدليل على أن الجندي في البلاد الأخرى يتكف أقل منه في مصر ؟

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا - لدى بيان يؤيد قول . والمسألة الثانية هي إدارة الترقية (مصلحة التجنيد) وهذه الإدارة تكف البلاد مبالغ ضخمة وترحق الأهلين بطرق المعاناة ودفع البذل العسكري ، ومع أن الحالة تطورت جدا وقوة الجيش لا تزيد الآن عن عشرة آلاف جندي فإن في البلاد من الشبان المتعلمين إلى حد ما ، ما يكفي لسد حاجة الجيش من الجندي ، إذ يوجد في البلاد حوالي ١٣٠٠٠ من الشبان يرغبون في التطوع ويريدون أن يخدموا في الجيش بمحض إرادتهم ، وعليه فإني لا أرى علة مطلقا لاستبقاء هذه المصلحة بنظامها الحاضر ، ويحسن أن تبحث الحكومة من نظام آخر حديث في الأهم الأخرى يحل محل النظام المتبع الموجود الآن في مصر والذي لا يوجد له مثيل في غيرها من البلدان .

والمسألة الثالثة تتلاق بمصلحة الحدود

الرئيس - لم يتل بعد تقرير اللجنة عن مصلحة الحدود .

المقرر - إن ما ذكره الآن حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا عن تكاليف الجندي المصري وتكاليف الجندي في البلاد الأخرى ليس مبنيا على أساس حسابي صحيح ، والسبب الحقيقي في أن الجندي المصري يتكف أكثر من غيره في البلاد الأخرى هو قوة عدد الجنود في الجيش المصري وقد أدخل حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا في حساب تكاليف الجندي الواحد ما تصرفه الوزارة على المأوى والقتلات والتكاثات وغير ذلك .

الرئيس - إن حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا يسدى ملاحظات يريد أن تكون موضع النظر عند تحضير مشروع ميزانية السنة المقبلة .

المقرر - إذن أكتفي بما قلته الآن .

مقرر الشيخ المحترم جبر الرحمن رضا باشا - لقد أودعت في الميزانية مرتبات للضباط كبذل السكن وبذل الخدم وبذل الملابس وغير ذلك وهذه مرتبات كثيرة وباهظة لا أهم لها معنى وأظن أنه يمكن إجراء اقتصاد فيها .

مقرر صاحب السعادة على جمال الدين باشا (وزير الحربية والبحرية) - هذه المرتبات نية ومقرر الضباط في نظير أعمال إضافية فوق أعمالهم العادية وتصرف للضباط في جميع جيوش العالم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - نأخذ الرأي الآن على أبواب هذا الفرع : فهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدد للباب الأول (ما هيأت وأجر ومرتبات) وقدوة ٤٤٧٩٨٦ جيتا ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صدقي بك - لا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدد للباب الأول (ما هيأت وأجر ومرتبات) وقدوة ٤٤٧٩٨٦ جيتا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدد للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدوة ٣٧٨٥١٣ جيتا ؟

(موافقة) .

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٧٨,٥١٣ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جليلة) وقدره ٢١,٦٨٥ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جليلة) وقدره ٢١,٦٨٥ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الرابع (مصاريف الجيش في السودان) وقدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .
(موافقة) .

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الرابع (مصاريف الجيش في السودان) وقدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

فرع ٢ مصلحة الخلود

على تقرير اللجنة (راجع للمناقشة رقم ٣) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجر ومزيتات) وقدره ١٣٦,٢٤٤ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجر ومزيتات) وقدره ١٣٦,٢٤٤ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٦٨,١٩٠ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٦٨,١٩٠ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جليلة) وقدره ٨,٩٥٣ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جليلة) وقدره ٨,٩٥٣ جنيا .

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المسألة انتهت . وأخذ الرأي على اعتيادات هذه المصلحة ووافق المجلس عليها .

الرئيس - لقد صدق المجلس على ميزانية هذه المصلحة . فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يقول شيئا بعد ذلك ؟

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .
على ملاحظة خاصة بمصلحة الخلود . ومع الضرور قد وافقت عليها لجنة المالية ما عدا حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا .

هذه المصلحة لم تكن موجودة قبل الحرب الأخيرة . أى قبل سنة ١٩١٤ وقد وجدت لضرورة حرية . كما قيل في ذلك الوقت . ولما وجدت فصلت جميع أجزاء البلاد المتطرفة في الصحراء شرقا وغربا وجنوبا . في الإدارة عن وزارة الداخلية . وفي القضاء عن وزارة الداخلية . وفي التعليم عن وزارة المعارف . وفي كل هذه الأجزاء وجدت حكومة صغيرة داخل الحكومة الكبيرة . قلنا هذا لضرورة الحرب . وظننا ذلك عدة ملايين من الجنيتات . وكان يجب أن تنهى المصلحة بانتهاء الحرب . ولكنها استمرت بعد ذلك لسبب غير معروف .

الرئيس - لقد كان حضرة الشيخ المحترم وزيرا للحرية يوما . فلم لم يتخذ ما يطلبه الآن ؟

مقرر الجلسة المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .
سنة أخرى لأكتفيها . على أنى لم أقصر في وزارتي . ولقد قمت فيها بأعمال كثيرة .

(خيبة) .

وإن أظهر مثل يضرب في هذا الصدد لمه النظام القضائي الذي تكلم عنه حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزي باشا، هذا النظام - بإسناد - ليس نظاماً استثنائياً ولكنه نظام قضائي قررته قانون دستوري أقوه البرلمان. وأخيراً به القانون الصادر في أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

ويعتق هذا النظام القضائي تشكل عاكر من درجات ثلاث، كنظام الحاكم الموجودة بمصر . وتحكم في المواد المدنية والجنائية . يعقضي القوانين المعمول بها في وادي النيل . إلا ما خالف منها الصرف والعلات والمرعية هناك . فيحكم بمقتضاها . ويعقضي قواعد العدل والانصاف . في هذه الحاكم مجلس المحكون بمجراد القضاة . ليتبينوا قضية المتخاصمين . المدعين والمدعى عليهم .

لما زوت الصحراء الغربية في العيف الماضي مشرفاً بصحبة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء . ومعالى وزير الزراعة . كان الأهالي في خطاب ترجيبهم بنا يحسون على الحكومة كل الإلحاح . ويرجوننا بكل إلحاح أن تتيق هذا النوع من القضاء . لأنه هو الذي خلق لهم . واعتداه وسرى في دماهم . وكتبوا الوزارة مرات عدة يطالبون بقاء هذا النظام ويقولون أنهم لا يرضون بغير هذا التشريع بديلاً . ولدينا الأوراق التي تثبت ذلك .

فأنا كان أهالي هذه الجهات مرات حين إلى هذا القضاء . ويطالبون ببقائه . فهل يجوز أن نطلب نحن تغييره ونجسمهم المتابع والمصاحب . وثأى بهم من حقيق الأرض إلى وادي النيل . لننتظر في عقالة ارتكبوها . أو في قضية مدنية يرضونها . قد يحضرون المحكمة . وتوجه قضيتهم متى وثلاث ورياح . ثم يسودون أدرانهم ويرجعون . وفي ذلك من المشقة ما فيه .

وإذا أراد حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزي باشا أن تكون الأحكام في هذه الجهات على مثال ما يجري في بقية بلاد وادي النيل يجب أن تبين فيها عاكر ثابتة ويجلس هناك لتحكم بين الناس . وفي هذا تكليف الحكومة بما لا يطلق . ولا سيما في هذه الأثرة الحالية .

وما قيل عن الأنظمة القضائية يقال مثله عن الأعمال المالية والإدارية لأنها تخفف كذلك عن الأعمال المالية والإدارية في هذه الجهات .

أياً البساطة - إن هذه الجهات حدود مصر . وفيها قوات عسكرية تفلك يجب أن تتسلب الروح العسكرية في أعمالها . فإذ مجلس القضاء . والذي يحصل الأموال . والذي يقوم بجميع الأعمال . كلهم ضابط . فهناك تضامن . وهناك انتداب . وهناك واحدة تعمل لتجميع المصالح على السواء . سمعت من الجميع شاء مستطاباً على مصلحة الحدود لما قامت وتقوم به من جليل الأعمال .

وفي ختام كلمتي أؤيد حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزي باشا أننا نريد توحيد العمل في القطر المصري كله وتطبيق نظام واحد على جميع بلادهم ولكن الوقت لم يحن بعد . وقد أخذت الحكومة تبذل مجهودات كبيرة لتقريب سكان هذه الجهات وترقيتها وتعمير أراضيها .

محضر الشيخ المحترم اللواء محمود عزي باشا - أرجو أن لا يحدث أحد منية . ولا أفاطع في كلامي . وإن كانت المقصود هو المعارضة . فليقدم يدي من إنشاء الكلام .

محضر الشيخ المحترم اللواء عبد الجبار فرامر باشا - لا أؤيد لضياع الوقت في هذا الكلام . وموضوع مصلحة الحدود ومصيرها كان فيما مضى موضع بحث . أما الآن فهي قائمة بشؤونها .

محضر الشيخ المحترم اللواء محمود عزي باشا - هذا رأى حضرة الشيخ المحترم . وإذا قيل الآن إن مصلحة الحدود تطارد المهريين . وتضبط المهربات . فإن مصلحة خفر السواحل موجودة . وهذه واجباتها . وتوجد المجهودات في مصلحة واحدة يدعو إلى حصر المجهود . ويدعو زيادة التشديد في ضبط المخدرات وغير المخدرات . ومصلحة خفر السواحل هي التي كانت تقوم بهذا العمل في الصحراء والسواحل قبل الحرب . فلا أرى ضرورة لوجود مصلحة الحدود التي تكلفنا نحو ربح مليون جنيه . وبالتالي يمكن اقتصاد الأظلم من هذا المبلغ أو نصفه .

وإننا نرى أن أعمال الإدارة في داخل البلد يسأل منها وزير الداخلية . إلا ما يجري منها في الحدود فانه غير مسئول عنه . وفي وزارة الداخلية تشرع قائم يطبق على المصريين ويجب أن يطبق على سكان تلك الجهات ولكنه لا يطبق عليهم مع أنهم مصريون وبذلك يكون وزير الداخلية غير مسئول من هذا الجزء من القطر . والجيش موجود . وليس لديه عمل يذكر . ويمكنه أن يقوم بالحراسة العسكرية . وهو قائم بها فعلاً .

ثم إن مصلحة خفر السواحل تطارد المهريين في السواحل وفي الصحراء . فلما طيناً إلا أن تتيق اللازم من مصلحة الحدود وتبقى غير اللازم منها فنوفر بذلك ألوف الجنيات .

محضر الشيخ المحترم اللواء علي أحمد باشا - هذا كلام سابق لأوانه .

محضر صاحب المصانة على جمال امرين باشا (وزير الخارجية والبحرية) - مع عظيم شكرى لخبرات الأجلة ورئيس بلغة المالية وأعضائها أرجو أن تسمحوا لي حضراتكم بالأا أناطهمم الزاى في إنشاء مصلحة الحدود . وفي توزيع أعمالها بالصفة المشار إليها في تقرير اللجنة .

بل أرجو أن تسمحوا لي حضراتكم بأن أقول في صراحة ووضوح إن مصلحة العمل تقضى بديار وجود هذه المصلحة . وإن تركيز الأعمال وتوحيدها في يد إدارة واحدة في هذه الجهات الثمانية السبعية الثامنة المتزامية الأطراف يدعو إلى ضبط العمل وإتقانه وإحكامه . ويسهل الإشراف عليه من كتب . كما أن تمتد المصالح الخفيفة فوات الاختصاص يدعو إلى تقييد العمل . وإلى الأبطاء في تنفيذه . وإلى التنازع في السلطة .

أياً البساطة - العمل في هذه الجهات الثمانية ينتخب كل الاختلاف من مثله في بقية بلاد وادي النيل . دما إلى هذا الاختلاف طبيعة المناخ . وأخلاق النعم . ومطالهم . وتقاليدهم . والبيئة التي يعيشون فيها .

غير أن اللجنة لاحظت أنه يمكن الحكومة أن تعيد النظر في استبعاد هذه العملية من البنك في أول فرصة لأن المصارفم القتين يقومون بالتحويل.

مفكرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — أرجو أن يندى المجلس رايًا صريحًا في هذه المسألة سواء بالموافقة على رأى مجلس النواب أو رأى لجنة المالية بمجلس الشيخ الذى من مقتضاه بقاء الاعتماد .

لقد كلف بنك التسليف الزراعى من قبل الحكومة بهذه العملية ولم يبدأ بها بعد . إذ المقصود هو تحصيل الأقساط التى تستحق ابتداء من السنة الحالية . لأن الأقساط التى استحققت في السنة الماضية كانت تتولى الحكومة تحصيلها .

التحويل يستدعى عمليات غير العمليات التى يقوم بها المصارف فهناك عمليات القيد في الدفاتر وإرسال الكشوف ومراجعة المصارف لدى الأهالى . وقد كان لدى الحكومة إدارة كبيرة تدعى مراقبة التسليف أخذ البنك عددا كبيرا من موظفيها يقرب من الثلاثين موظفا . إن المقصود بتسولى البنك تحصيل السلفيات هو توحيد العمل ومصلحة المقرضين أنفسهم لأن المصارف إذا حجزت لمحصل على مطالب البنك من جهة وحجز على ما هو مطلوب الحكومة من جهة أخرى كان في ذلك إرهاق للدين نفسه .

المقصود بالمسألة مصلحة الزراعة والمنفعة العامة ولا يستفيد البنك من ذلك شيئا فقد تمت الاتفاق بينه وبين الحكومة على أنه في نهاية العملية تحصل المحاسب . فالتأخير ما صرفه البنك في هذه العملية أقل من المصروف المقررة رد الزيادة إليها .

إن الترضى كما أبدت هو حسن العمل والنظام ومصلحة المستفيد نفسه .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد طه باشا — أرى أن لا تترخا فلا يتناوب بين مجلس النواب فقد يؤدى الخلاف لدعوة المؤتمر لاتخاذ مسألة نافذة كهذه المسألة .

مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صدق باشا (وزير المالية) — أود أن أقول ردا على ما جاء في عبارة حضرة صاحب المسائل أحمد طه باشا إن عقد المؤتمر لا يكون إلا في حالة إصرار مجلس النواب على رايه . ولكن إذا ما تقرر هذا بقاء المبلغ وكان معذورين الاستناد ما يقع مجلس النواب بالدول من رايه أصبح لا داعى لعقد المؤتمر . أما إذا كانت المعارضة لا تزال قائمة في بقاء هذا المبلغ بالمجانبة فالى مستعد للاجابة على كل الاعتراضات التى تقوم في هذا الشأن .

المقرر — لا أعلن أن إقرار المجلس لرأى لجنة المالية بمجلس الشيخ يؤدى لخلاف في الرأى يتناوب بين مجلس النواب بشأن الاعتماد . وقد وعد سعادة وكيل وزارة المالية بالنظر في الشئ الثانى . وأعتقد أنه لا يوجد بين حضراتكم من يعارض في رأى اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا — لو أن حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا كان موجودا بمجلس النواب وأخذ بهذا الرأى لما قرر المجلس حذف المبلغ وبأن عليه أوافق على بقاءه .

المقرر — عند المناقشة في هذا الموضوع أمام مجلس النواب أدلى حضرة صاحب الدعوة وزير المالية بأكثر من هذا البيان .

الرئيس — هل يرى حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا الموافقة على رأى لجنة المالية ؟

مفكرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا — نعم .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على رأى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك — أنا لا أوافق .

نقلى من تقرير اللجنة الجزئية الخامس ببتد ١٨ "أثاث وزمجات" وباب ٣ — ٣ "أعمال جديدة" .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة في تقرير لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للباب الأول (ماكينات وأجرومرتيات) وقدره ٣٠١٨٧٦ جنيها ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك — أنا لا أوافق .

مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) — لما أنا لا يوافق حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك — يظهر أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لم يكن حاضرا في الجلسة الماضية حين طلبت إقتصاص مبلغ دلم من جميع أبواب الميزانية وبما أن الإقتراض قد رفض فانا غير موافق .

مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والداخلية) — فهمت الآن وهذا مقبول .

مقرر الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مهايات وأجرومريتات) وقدره ٣٠١,٨٧٦ جنيها .

وقدره ٣٥,٥٨٧ جنيها .

فرع ٣ - مصلحة المساحة

تلى تقرير اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ملاحظات اللجنة من هذا الفرع ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهايات وأجرومريتات) وقدره ٣٧٨,٦٠٧ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهايات وأجرومريتات) وقدره ٣٧٨,٦٠٧ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨١,٦٠٠ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (مصاريف عمومية) وقدره ٨١,٦٠٠ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٩,٧٠٠ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٩,٧٠٠ جنيها .

فرع ٤ - مصلحة الاحصاء

تلى تقرير اللجنة .

مقرر صاحب امعاده ؟ عمر عبد الوهاب بلشا (مكبر وزارة المالية) - عرضت على لجنة المالية عند بحث اعتاد وظيفة وكيل مراقب مصلحة الاحصاء أن المصلحة لا يمكنها أن تحتفى من هذه الوظيفة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتاد المبلغ المقدّر للباب الأول (مهايات وأجرومريتات) وقدره ٣٠١,٨٧٦ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على اعتاد المبلغ المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٤٥,١٠٨ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على اعتاد المبلغ المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٤٥,١٠٨ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣,٧٠٠ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣,٧٠٠ جنيها .

(ورفعت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السادسة والنصف مساء وأعيدت في الساعة السادسة والثلثية الخمسين مساء) .

(حضر حضرة صاحب المظلل أحمد على باشا وزير الأوقاف) .

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة

تلى تقرير اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ملاحظات اللجنة في هذا الفرع ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهايات وأجرومريتات) وقدره ٤٣٠,٢٧١ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول وقدره ٤٣٠,٢٧١ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٥,٥٨٧ جنيها ؟

(موافقة) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٠,٤٨٢ جنيتا ؟
(موافقة) .

مقرر الشّخّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٠,٤٨٢ جنيتا .

نوع ٥ - المطبعة الأميرية

تلى تقرير اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجرومريبات) وقدره ٢٢,٩٠٦ جنيتات ؟
(موافقة) .

مقرر الشّخّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجرومريبات) وقدره ٢٢,٩٠٦ جنيتات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩١,٣٧٤ جنيتا ؟
(موافقة) .

مقرر الشّخّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩١,٣٧٤ جنيتا .

نوع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

تلى تقرير اللجنة .

مقرر الشّخّ المحترم نور محمد صبري بك - مصلحة الأملاك الأميرية مثلها كمثل دائرة من الدوائر الكبيرة ولما أملاك تديرها وتكون عليها دينا فمن الصعب ومن غير المعقول أن توافق على مصروفاتها قبل أن تدفع على إيراداتها لأنها تتخفف في طيعة أعمالها من بقية الصالح الأخرى - لهذا أحلّ طلب إيفاد المصدين على مصروفات هذه المصلحة حتى تمرض عليها إيراداتها .

القرار - تقسم أملاك هذه المصلحة إلى قسمين الأول هو ما تملكه الحكومة والثاني ما آل إليها من أملاك مصلحة النومين بعد تصفياتها وتقوم هذه المصلحة بإدارة جميع تلك الأملاك فالمصروفات اللازمة لها لا يمكن أن تنفك منها ولا بد منها .

وإن كان كما قد استعملنا أن نمنع حضرة مراقب المصلحة في سكين من القيام بإجازته فلا يمكن الاستمرار على هذه الحال ولا بد أن نجد شخصا للقيام بأعماله عند غيابه أو عند غلبه لأية مصلحة أخرى لئلا أرجو أن يوافق المجلس على بقاء وظيفة وكيل المراقب في الميزانية .

القرار - إذا كانت اللجنة قد وافقت على حذف هذه الوظيفة فلا تبقا رأيت أنها لم تستغل من زمن بعيد ولأنها أخذت بما صرح به محاسبة وكيل وزارة المالية من وجود صعوبة كبرى في الحصول على موظف فني يؤدي عمل هذه الوظيفة .

على أنه إذا أرادت وزارة المالية أن تبين ويكلا لهذه المصلحة تلامع من ذلك .

مقرر صاحب مصلحة أمهر عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - هل أي اعتدال يمكن التبين في هذه الوظيفة إذا ما تقرر إلزامها في الميزانية ؟

القرار - بلغة المالية وافقت على إلغاء الوظيفة لأن مجلس النواب غفر إلزامها .

مقرر صاحب مصلحة أمهر عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - هذا ما نتظلم منه وديناؤنا إلى المجلس أن لا يوافق على قرار مجلس النواب لأنه لا يمثل أن تبقى مصلحة كهذه غير وكيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء وظيفة وكيل مراقب مصلحة الاحصاء ؟
(موافقة) .

القرار - بناء على ذلك يكون الاعتدال الذي يجب إقراره للباب الأول هو مبلغ ٢٣,٨٨١ جنيتا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إبقاء ملاحظات اللجنة من هذا الفرع ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجرومريبات) - بعد إضافة الاعتدال اللازم لوظيفة وكيل مراقب مصلحة الاحصاء - وقدره ٢٣,٨٨١ جنيتا ؟

(موافقة) .

مقرر الشّخّ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماهيات وأجرومريبات) - بعد إضافة الاعتدال اللازم لوظيفة وكيل مراقب مصلحة الاحصاء - وقدره ٢٣,٨٨١ جنيتا .

لأن ظاهر من هذه البيانات أنها كائنة تكاد تكون مفصلة فلو فرضنا أن تخصص تلك هذه المساحات الواقعة بصرف عليها ٤٠٦ ألف جنيه لأخذ منها ٤٠٦ ألف جنيه أظن أنه لا يمكنه أن يعيش .

يظهر أن هناك نقصاً في ناحية من النواحي غير ظاهرة لهذا المجلس والرأي الذي أبدته المجالس النيابية السابقة للتصرف في هذه الأحياء والمقارنات للأفراد بمن موقوف رأى صائب لأنها كراس مال معطل وكل مبلغ يحصل منها فائدة للدولة .

مقرر الشيخ المرحوم آدول قصير بك - بما أن حضرة الشيخ المرحوم حبيب دوس بك متفق معي في الرأي فأنا أصر على رأيي وأطلب إيفاء النظر في مصروفات هذه المصلحة حتى ينظر المجلس في إيراداتها .

مقرر الشيخ المرحوم فقيص باشا - أنا أصبر أنت أحيان هذه المصلحة كتر مدخول لا تستفيد منه الحكومة ولا يستفيد منه الشعب ومن رأي أنه أدامت خسارة هذه المصلحة خسارة دائمة منذ عشرين سنة فلا أمل لأصاح ثروة الأهل وقائمة الحكومة أقترح تصفية أملاكها وبيعها بالتقسيم لمدة عشر سنوات كما حصل في أحيان الدائرة السليمة والمبلغ الذي يتصل من بيعها يمكن الحكومة استعماله في المشروعات النافعة .

أضيف إلى هذا أنه عند بيع هذه الأملاك تربط عليها الضرائب فتزيد إيرادات الحكومة وهذا ما اقترحه .

مقرر صاحب المرفوع مساهل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - في رأي أن هذا الاقتراح سابق لأوانه لأننا في حالة مالية أظن أنها لا تسمح للأهل باقتناء الأحياء بل نحن في وقت يصعب فيه عليهم المحافظة على ما همقنوه فلا فكيف بهم إذا عرض عليهم أمر اقتناء أحياء جديدة . أظنهم لا يفلون من ذلك إلا إذا فرطنا في حق الحكومة وسنظم تلك الأحياء بمن ينس . وفي اعتقادي أن مجلس الشيوخ لا يوافق على هذا . على أنه إن قيل إن مصلحة الأملاك لا تأتي ببيع يذكر فيمكن أن يقال إلى جانب ذلك إن في الاحتفاظ بهذه الأملاك احتياطاً كبيراً للطوارئ في المستقبل فربما أقول مع ذلك إن ما اقترحه حضرة الشيخ المرحوم قلبي نعمي باشا حاصل في الواقع إذ أن مجلس النواب فرود سنة ١٩٢٦ أن يباع من أحياء مصلحة الأملاك في كل سنة ما قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه ويستفاد بهذه القيمة ستلت من سنوات الدين ونحوه .

سأكون ضالا في هذه الخلطة من ذلك العهد إلى الآن وقد تبع الحكومة في كل سنة بما يزيد من هذا المبلغ .

نحن الآن بصدد مشروعات جمة تتعلق بمصلحة الأملاك وهذه المشروعات منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي .

ولا ينبغي لي حضراتكم أن أول من يستفيد من أعمال الرأى الكبرى سواء منها تخليع ميزان أسوان أو إقامة خزان جبل الأولياء هو مصلحة البومين لأنها تلك في شمال الدلتا مئات الآلاف من الأحياء التي ينبغي عليها نفع جبل الأولياء قبل غيرها . ولا أظن من المقبول أن تصرف قبلها قبل إصلاحها

مقرر الشيخ المرحوم آدول قصير بك - المسألة بسيطة . تطرّق إن هذه المصلحة منها مثل دائرة من الدوائر الكبيرة فكيف يمكن أن تصد مصروفاتها قبل أن تنف على إيراداتها ...

الرئيس - هل لدى حضرة صاحب السلطة وكيل وزارة المالية مانع من الأخذ برأى حضرة الشيخ المرحوم آدول قصير بك ؟

مقرر صاحب السلطة المرحوم عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - الأخذ بهذا الرأي يؤخر تنفيذ الميزانية قليلاً . ولأريد أن أرى حضرة الشيخ المرحوم أن مصلحة الأملاك تدر فضلاً عما تستفد من أراضها جميع ما تملكه الحكومة من أراض سواء كانت بوراً أو قضاء أو في المثلث فأجره عملية حسابية (حساب ريغ وضارة) تشمل كل هذه الأملاك قد يكون فيه ضيق على المصلحة لأنها تنحاسب من أراض لا تغطي ريساً بينا هي مضطرة للمحافظة عليها .

أما إذا أراد حضرة الشيخ المرحوم معرفة إيرادات الأحياء المستقلة فهذا مبنٍ تفصيلاً في الميزانية .

مقرر الشيخ المرحوم آدول قصير بك - الذي أطلبه هو تأجيل النظر في مصروفات مصلحة الأملاك حتى نفرد إيراداتها .

مقرر الشيخ المرحوم يوسف طقاوي باشا - مصلحة الأملاك تشبه مصالح كثيرة كمصلحة السكة الحديدية وإيجارها والبريد وغيرها لها إيرادات ومصروفات وقد قرر مجلس النواب النظر في قسم المصروفات قبل الإيرادات فلا يصح أن نخالف هذا المبدأ .

مقرر الشيخ المرحوم آدول قصير بك - لا يصح أن نتنيد في أعمالنا بما يقرره مجلس النواب لأننا هيئة منفصلة عنه تماماً .

مقرر الشيخ المرحوم حبيب دوس بك - الواقع أن الإشكال الذي أثاره حضرة الشيخ المرحوم آدول قصير بك موجود الرد عليه في تقرير لجنة المالية في الملحق للمؤمن اقتراح حضرة الشيخ المرحوم قلبي نعمي باشا .

تظهر من هذا الملحق أن إيرادات هذه المصلحة تقدر بمبلغ ٤٠٦,٠٠٠ جنيه وقد قارن سعادته بين إيرادات هذه المصلحة ومصروفاتها فتبين أن المصروفات توافي هذا المبلغ إذ تقدر بمبلغ ٣٨٦,٥٠٠ - ٣٨٦,٠٠٠ جنيه يضاف إليه مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مدخول في ميزانيات مصالح أخرى لحساب مصلحة الأملاك فتصبح المصروفات ٤٠٦,٥٠٠ - ٤٠٦,٠٠٠ جنيه يتنا الإيرادات التقدر لها هي مبلغ ٤٠٦,٠٠٠ - ٤٠٦,٠٠٠ جنيه كما قلتم فكان مصلحة هذا أصحاحاً لا يجاوز إيراداتها في السنة مبلغ ٤٧٠ - ٤٧٠ جنيه .

أشار سعادة وكيل وزارة المالية أنه لا يصح أن نحسب مصاريف إدارة الأراضي البرية والقضاء على المصلحة ولكن ليسح في سعادته أن أقول إن هذه الأراضي لا تحتاج لإدارتها إلى مصاريف وإنما احتاجت فأنا نحتاج إلى شيء جزئ .

وقبل أن يدخل عليها التبر بإيجاد مائة ريال قبل أن تنتهي أعمال الصرف الكبرى التي تؤدي أيضا إلى صرف مائة هذه الأعيان للقرابة الأطراف . ومع ذلك فنحن نعتبر هذه الأعيان لقرابة حام . قدتها لتوزيعها بين صغار الفلاحين ولا يمكن أن نعطهم أعيانا محرومة من الزئ والصرف بل يجب قبل ذلك أن ننشئ بها ما يمكن هؤلاء الفلاحين من حثها واستغلالها . كذلك يراد استغلال جانب منها في التجارب وتخصيص جانب آخر لاستعادة من التغاوى الصالحة إلى غير ذلك من المشروعات النافعة الكثيرة وأخيرا فإن من غير الممكن التصرف في هذه الأعيان بالبيع إلا إذا تحسنت الحالة الاقتصادية وعلى ذلك فإن البحث في هذا الاقتراح الآن لأراه من الصواب .

(تصفيق) .

محقرة الشيخ المحرم قنبي قنبي باشا - قصدت باقراض أنت تباع الحكومة مائة وخمسين ألف فدان من أعيان البدوين ولست أطلب أن تباع الأملاك الحرة التي تزيد من مليون فدان وغرضي أن يقرر الآن مبدأ البيع ولا أقول بالبيع حالا .

(جنبة) .

محقرة الشيخ المحرم محمود أبو النصر بك - أريد أن أختصر بأطرواد على العمل طبقا لذلك المبدأ الذي قدروا والذي اتهمنا عنه به النظر مشروع الميزانية دائما فقد بدأنا العمل على أن نبحت المصروفات أولا على الطريقة التي جربنا عليها وهي الطريقة التي يجري عليها العمل في سائر بلدات العالم فلا أشارك محقرة زبيل أدوار قصيري بك فيما طلبه من تأجيل النظر في مصروفات مصلحة الأملاك الأميرية حتى تطرح أمانتا ميزانية الإيرادات إذ لا ارتباط مطلقا بين المصروفات والإيرادات ما دام أنه ليس مطروحا أمانتا البحث فيما يجي من أملاك هذه المصلحة حتى نبحت في بيعها أو تصرف فيها .

ليس هذا هو المطروح أمامكم حتى يتوقف الأمر على المقارنة بين المصروفات وبين الإيرادات كبنوا عليه ما تريثونه من وجوه التصرف في أملاكها .

على أن المطلوب من حضراتكم الآن هو بحث مصروفات هذه المصلحة وتخصيصها مع المحافظة عليها للأغراض التي يدها محقرة صاحب الدولة رئيس الحكومة .

وبناء على ذلك لا يكون من الصواب أن نثير الخطة التي مررنا عليها وأن تؤجل النظر في المصروفات حتى تعرض ميزانية الإيرادات .

محقرة الشيخ المحرم يوسف قطاوي باشا - أضيف على البيانات التي أدلى بها محقرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أن مصلحة الأملاك الأميرية لا تجدد في أن تباع جزءا من أملاكها للأحالي كلما سحت فرصة لذلك ولدى وزارة المالية مذكرة مؤرخة ٨ يولييه سنة ١٩٢٥ مقسمة إليها من مصلحة الأملاك الأميرية يستفاد منها أنه في مدى ثمان سنوات من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٢٤ باع ١٦٠٠٠٠ فدان باعتاير ٢٠٠٠٠٠٠ فدان في السنة الواحدة وحصلت من ثمن ما باعته حوالي خمسة ملايين من الجنيهات .

أليس كذلك يا سادة وكيل وزارة المالية ؟

محقرة صاحب امصادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - نعم .

محقرة الشيخ المحرم عباس حوصه بك - وقف النظر في المصروفات حتى تنظر الإيرادات يترتب عليه عدم نظر للميزانية مطلقا .

(جنبة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاستمرار في نظر مصروفات مصلحة الأملاك الأميرية ؟

(موافقة) .

محقرة الشيخ المحرم عبد العظيم البلي بك - لننتقل إلى العرضة النافعة من تقرير اللجنة لأخذ الرأي على الاعتادات الموجودة فيها الخاصة بمصلحة الأملاك .

المقرر - هل يرغب محقرة الشيخ المحرم عدم تلاوة التقرير مع أنه يحوي أيضا ما لم يسمعها المجلس بعد ؟

محقرة الشيخ المحرم عبد العظيم البلي بك - إننا كان حضرات الأعضاء ملاحظات فلهم أن يبدوها . وإننا كان الحكومة رأى فلها أنت تملكه . ويؤخذ على الرأي على ذلك . ولا معنى لتلاوة تقرير اللجنة . وأنا في كلامي أعتقد أني أجبر من رأى أغلبية المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على عدم تلاوة تقرير اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

أصوات : يتلى التقرير .

محقرة الشيخ المحرم ابراهيم موسى فؤاد باشا - لقد قرأنا من قبل مبدأ تلاوة التقارير .

محقرة الشيخ المحرم عبد الرحمن رضا باشا - لا بد من تلاوة التقرير لتعرف ما فيه .

محقرة الشيخ المحرم عبد العظيم البلي بك - لماذا لم يطلع محقرة الشيخ المحترم على التقرير قبل حضوره في الجلسة وقد وضع علينا من قبل ؟

(جنبة) .

محقرة الشيخ المحرم ابراهيم موسى فؤاد باشا - المجلس قرر مبدأ تلاوة التقارير .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على تلاوة التقرير بتفضل بالوقوف . (وقفت أغلبية) .

حضرة صاحب المرونة اسماعيل صرف باشا (وزير المالية) - ليس هناك ما يمنع الحكومة من الإلزام بأي بيان عن مشروع الإصلاح .

حضرة صاحب المصادرة أحمد عبد الوهاب باشا (دليل وزارة المالية) - تريد مصلحة الأملاك إصلاح عشرة آلاف فدان . وهذا يستدعي أجور عمال ، وحفر ترع ومصارف ، وسيكلفها اثنان الواحد لذلك ثلاثة جنيت . فيكون مجموع ما سيصرف في الإصلاح ثلاثين ألف جنيه . وهي ما طلبت في الميزانية .

القرر - وقد ورد هذا البيان في الصفحة الثامنة من تقرير اللجنة .

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

على تقرير اللجنة :

القرر - لاحظت اللجنة أنه أدرج ضمن المرتبات في الباب الأول مبلغ ٣٠٠ جنيه مرتباً للمدير العام مع أنه يتقاضى مائة مخصصة قدرها ١٩٠٠ جنيه بزيادة ١٠٠ جنيه على مربوط الدرجة . وأن مبلغ ٣٠٠ جنيه أدرج لأول مرة في مشروع ميزانية هذا العام . فالجنة رأت حذفه .

ولكننا نعلم أن وظيفة مدير الجمارك وظيفة من أهم الوظائف . وهو فيها مشرف على ركن من أهم أركان إيرادات الدولة . وكان المدير العام لما سابقا يتقاضى أكثر من هذا الرتب بكثير . فلما رأت الحكومة ضم ٣٠٠ جنيه لمرتب موظف كهذا شغل أكبر وظيفة بعلاقتها المالية وإيراداتها . فأنظر أنه لا غشاشة في أن يوافق المجلس على إبقاء هذا المبلغ ونخصوا أن مجلس النواب لم يعارض فيه . ولم يخالف الحكومة في بقائه .

فالطرح على حضراتكم الآن . هو أن توافقوا على رأى الحكومة في بقاء مبلغ الثلاثة جنيه المضافة إلى مرتب مدير الجمارك . والتي وافق عليها مجلس النواب . أو أن توافقوا على رأى اللجنة في حذفه .

حضرة صاحب المصادرة أحمد عبد الوهاب باشا (دليل وزارة المالية) - أريد أن أزيد على ما ذكره حضرة الشيخ المحترم مقدر لجنة المالية أن مدير الجمارك أضيف إليه عمل فوق عمله . وهو إدارة مصلحة رسوم الانتاج . وهذه الإدارة بعد التصديقات التي أدخلت على الرسوم الجمركية والتي لم تكن موجودة من قبل . أصبحت بذلك ذات إيراد يربو على مليون جنيه . وترتب على هذا زيادة أعماله . وزيادة في خطوته مسؤوليته . فالجنة في أنها الحكومة أضافت هذا الرتب إلى ما هيته من إدارة مصلحة رسوم الانتاج اليه وقد كانت إدارة صغيرة . فأصبحت إدارة كبيرة . وكانت تجهي رسوما على حاجيات قليلة . فأصبحت تجهي على أصناف كثيرة مما يدر أموالا طائلة لوزارة الدولة .

القرر - إذن يبقى مبلغ الثلاثة جنيه الوارد في الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء هذا المبلغ كما هو وارد في الميزانية .

(موافقة) .

الرئيس - إذن نقفل إلى أخذ الرأى على الاتحادات .

حضرة الشيخ المحترم لودول قصير بك - لا أوافق على الاتحادات الثلاثة الخاصة بمصلحة الأملاك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر للباب الأول (ماعيات وأجروميتات) وقدره ١٤٠,٨٥٨ جنيتها ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم لودول قصير بك - أنا لا أوافق على هذا الاعتدال

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أنا أيضا لا أوافق على هذا الاعتدال .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال المقدر للباب الأول (ماعيات وأجروميتات) وقدره ١٤٠,٨٥٨ جنيتها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٩٤,٦٨٤ جنيتها ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم لودول قصير بك - أنا لا أوافق على هذا الاعتدال .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أنا كذلك لا أوافق على هذا الاعتدال .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٩٤,٦٨٤ جنيتها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٤,١٠٠ جنيتها ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم لودول قصير بك - أنا لا أوافق على هذا الاعتدال .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٤,١٠٠ جنيتها .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - كنت أود في أثناء تلاوة التقرير أن أسأل سؤالا . فافترض من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك . رأيد الآن أن أعرف في أى شيء تصرف التلاتون ألف جنيه الخاصة بإصلاح الأراضي .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

المقرر - لاحظت اللجنة أنه مدرج ١٢٠ جنبا لحلاق الحرس بالجوارك ورات حذف هذا المبلغ . لأنه لا يوجد بمصلحة في الحكومة وظيفة لحلاق .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - الواقع أن هذا المبلغ خاص بملاقين في مجلة جهات مخففة . على أن مجلة وكلاء الوزارات بحث هذا المسألة وأقرت حذف هذا المبلغ بعد تقديم الميزانية للبرلمان . والحكومة توافق على حذفه .

المقرر - لاحظت اللجنة أنه لا مبرر لزيادة مبلغ ٥٠٠ جنيه على مكافآت القضاة بـ ١٠٠٠ جنيه على المكافآت التي تنفع من القرارات المحصلة على الزيادات والاختلافات التي يظهرها عمال الجمارك والضائع وأنت حذف هذين المبلغين من مجموع البند المشار إليه ليصبح قيمة ما هو مخصص لهذين التوطين من المكافآت كما كان عليه في العام الماضي ويقترب على ذلك تخفيض اعتماد البند إلى ٢٢٣٥٠ جنبا . بدلا من ٢٤٧٥٠ جنبا .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - ليسمح لي حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة في أن أرى أن حذف هذين المبلغين لا يؤثر في الميزانية مطلقا لأنه من المقرر تحصيلهما من الترامات التي تفرض على الزيادات والاختلافات التي يظهرها عمال الجمارك من التجار في ظروف معينة .

وفي الماضي لم تكن تدخل مثل هذه المبالغ في الميزانية وكانت تدخل في الأمانات حتى تصرفها في المكافآت فانما حذف هذا المبلغ فانما نلنا هذه الطريقة القديمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء هذين المبلغين ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

المقرر - أودج في بند ١٦ (مصاريف سرية لادارة البحوث) لأول مرة مبلغ ألف جنيه . وذلك لمصرفه مكافآت للجنين عرب التهريب . ومصاريف اللازمة لقضاوته ومنه . وقد رأت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاعتماد .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وزير المالية) - الحكومة تتقبل تخفيض هذا المبلغ إلى خمسمائة جنيه . ولا تقبل إلغاءه .

المقرر - قررت اللجنة إلغاء هذا المبلغ . ولكن كان من بين حضرات أعضائها من طلب التخفيض إلى خمسمائة جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء المبلغ غنفسا إلى خمسمائة جنيه ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة بالقرار مع التعديلات التي أدخلتموها عليه ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون الاعتماد المقدر للباب الأول (مايات وأجر ومهمات) مبلغ ٢٦٤,٦٣٦ جنبا بإضافة ٣٠٠ جنيه على ما قدرته اللجنة له ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق على هذا الاعتماد .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (مايات وأجر ومهمات) وقدره ٢٦٤,٦٣٦ جنبا .
وهل توافقون حضراتكم على أن يكون الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) مبلغ ٨٠,٨٥٤ جنبا زيادة على جنيه مما قدرته اللجنة له ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق على هذا الاعتماد .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨٠,٨٥٤ جنبا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨,٠٩٥ جنبا ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨,٠٩٥ جنبا .
فرج ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصادر الأسماك
على تقرير اللجنة :

المقرر - لم يحصل في ميزانية هذا الفرع تغييرا ليا ورد خاصا بالبند الخامس فقد أودج له ٥٩٧٦ جنبا .

وترى لجنة المالية طبعا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض عشرون في المائة من اعتماد هذا البند مما يقترب عليه حذف مبلغ ١١٩٥ جنبا .

ومناسبة بحث ميزانية هذه المصلحة أدى أحد حضرات أعضاء اللجنة رغبة مؤدعها ضم مصائد الأسماك إلى مصلحة الأموال المقررة بوزارة المالية إذ أنها كانت تابعة من قديم لمصلحة الأموال غير المقررة ولأنها ترى أنه لا ارتباط بينها وبين مصلحة خفر السواحل . فلكل ترى هذه اللجنة أن تقوم الحكومة ببحث أمر ضم مصلحة مصائد الأسماك - باعتبارها مصلحة ذات إيراد - إلى مصلحة الأموال المقررة ولو أن إيراداتها ليست في الواقع من نوع الأموال المقررة إلا أن جعلها مصلحة قائمة بذاتها يستلزم نفقات كثيرة مع أن إيراداتها محدود ولأنه لا توجد الآن مصلحة للأموال غير المقررة .

فهل يرى حضرة صاحب الدائرة وزير المالية الموافقة على هذا الرأي ؟

مقرر اللجنة : **مجلس الشيوخ** (وزير المالية) - إنضم مصير مصلحة خفر السواحل أمر قد أثير في مجلس النواب ، ولم ترق فقط مسألة مصائد الأسماك بل أثيرت مسألة المصلحة كلها في ذاتها وقد أبدت آراء . منها رأى يقضى بالحقاق بمصلحة الجمارك لاتحاد الفرض في كل . لأن مصلحة خفر السواحل إن هي إلا أداة لمنع التهريب ، ومنع التهريب في الحقيقة من أعمال مصلحة الجمارك . فكان عند الرأي المتقدم أن الاقتصاد والاتساج في العمل يقتضيان ضم مصلحة خفر السواحل - التي هي واقعة بين نطاق مصلحة الحدود - ونطاق مصلحة الجمارك من جهة أخرى - إلى إحدى هاتين المصلحتين .

إلا أن هذا الموضوع من التعقيد يمكن لاهم يتضمن أيضا النظر في أمر مصائد الأسماك إذ من غير المنطوق إلحاق هذه المصلحة بمصلحة الجمارك . كما أنه لا يمكن أيضا إلحاقها بمصلحة الأموال المقررة . لأن مصلحة مصائد الأسماك ليست متباعدة فقط بمصلحة إيراد بل أصبحت مصلحة فنية . لأن تربية الأسماك والبحث في ماداتها ، وتحركاتها في الجهات التي تقيم فيها ، وفي حل في الامتكان أن يتبادر صنف أو أصناف منها في جهات معينة لا يمكن أن تقوم بها مصلحة الأموال المقررة .

إنه هناك أمر جدير بالبحث وهو إلى أي المصالح أو الوزارات تنضم مصلحة مصائد الأسماك إذا ما تقرر إلحاق مصلحة خفر السواحل بمصلحة الجمارك .

هنا قامت فكرة لما قبلها في بلاد أخرى . هي إضافة مصلحة مصائد الأسماك إلى وزارة الزراعة . لأنها وزارة فنية . ويمكن أن تنفي بأمر تربية الأسماك . ويمكن لموظفيها المختصين في البلاد أن يشرفوا على كل ذلك . هذا على بحث . وموضع تفكير .

وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته الماضية تأليف لجنة برئاسة وزير ، وبعضوية وزراء الزراعة المختصين للبحث في مصير مصلحة خفر السواحل . ويحوز أن يؤدي هذا البحث إلى بقاء مصلحة الأسماك مع مصلحة خفر السواحل . وإنما لم يقرر في الأمر شيئا . وإنما ما تقرر ووصلنا في ذلك إلى نتيجة فنانا نعرض الأمر لمجلس حضراتكم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الأول (مبيعات وأجرومرتبات) وقدره ١٨٧,٧٤٩ جنيا ؟

(موافقة) .

مقرر اللجنة **مجلس الشيوخ** **مصرى بك** - أنا غير موافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقترح للباب الأول (مبيعات وأجرومرتبات) وقدره ١٨٧,٧٤٩ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨٦,٨٦٣ جنيا ؟

(موافقة) .

مقرر اللجنة **مجلس الشيوخ** **مصرى بك** - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقترح للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨٦,٨٦٣ جنيا .

فرع ٩ - مصلحة للنساج والمخابر

على تقرير اللجنة .

القرار - ليس لجنة ملاحظات على هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الأول وقدره ٢١,٨٠٧ جنيا - (مبيعات وأجرومرتبات) ؟

(موافقة) .

مقرر اللجنة **مجلس الشيوخ** **مصرى بك** - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقترح للباب الأول وقدره ٢١,٨٠٧ جنيا - (مبيعات وأجرومرتبات) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الثاني وقدره ٤٤١,٤٤١ جنيا - (مصاريف عمومية) ؟

(موافقة) .

مقرر اللجنة **مجلس الشيوخ** **مصرى بك** - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثاني وقدره ٤٤١ جنيها - (مصاريف عمومية) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثالث وقدره ٥٠٠ جنيها - (أعمال جديدة) ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثالث وقدره ٥٠٠ جنيها - (أعمال جديدة) .

فروع ١٠ - مصلحة الكيمياء
تلى تقرير اللجنة .

القرار - لم تجلب اللجنة ملاحظات على ما ورد في مشروع الموازنة عن هذا الفرع وقد بينت في تقريرها أسباب الزيادات الخاصة بمصاريف الاستغلال وملاحظتنا على معمل تكرير البترول .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الأول وقدره ٣٩٩٣٨ جنيها - (ماهيئات وأجر ومهمات) ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الأول وقدره ٣٩٩٣٨ جنيها - (ماهيئات وأجر ومهمات) .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثاني وقدره ٥٦٩٠٧ جنيها - (مصاريف عمومية) ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثاني وقدره ٥٦٩٠٧ جنيها - (مصاريف عمومية) .

فروع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة ووسائل الحكومة

تلى تقرير اللجنة الجزء الخاص بفرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة لغاية بند ٣ - - إيجار ومياه ونور .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - ترى اللجنة تقضي بمبلغ ١٠٠٠ جنيها من الاعتماد الخاص بالبند ٣ إيجار ومياه ونور ؟ فها يتعلق بالإيجار للحكومة مرتبطة بفقود ولا يمكن التخفيض ملاذات العقود قائمة ، وفيها يتعلق بالمياه والنور فلها أسعار محددة ، ولا أدري بعد هذا كيف يكون التخفيض الذي تقترحه اللجنة .

القرار - ظنت اللجنة أنه ربما يكون هناك إسراف في المياه والنور .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - لقد زيت المشتات وتوجد الآن مصيبة تحتاج إلى الماء .

مقرر الشيخ المحترم عبد الكريم أبي بك - ألاحظ أن سوق الخضار والفاكهة يظل مضاء طول الليل .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وزير المالية) - هذا السوق لا يشتغل إلا ليلا .

القرار - بعد هذا لا تتمسك اللجنة برأيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إعفاء الاعتماد المقترح للبند ٣ وقدره ٣٩٥٥ جنيها - (إيجار ومياه ونور) كما أقره مجلس النواب دون تخفيض مبلغ الألف جنيها ؟
(موافقة) .

تلى ما جاء بتقرير اللجنة حتى الفقرة الثالثة من الباب الثالث أعمال جديدة التي نصها " أدرج أيضا ضمن اعتماد الباب المذكور مبلغ ٩٠٠٠ جنيها لخبراء للقيام بباحث صناعية وهذا المبلغ مقدرا لهايا ومصاريف الخبراء الذين يستدعون من الخارج وبالمصلحة الآن منهم خير للزجاج وخير للأرز وخير للصناعات الكيماوية وأخصائي في الأثاث وأخصائي في الإحصاء وسيزيد عليهم خير للفزل والسجج وذلك بخلاف ما يحتاج إليه هؤلاء الخبراء من المواد اللازمة لإجراء أبحاثهم - وقد قرر مجلس النواب تخفيض هذا الاعتماد إلى ٨٠٠٠ جنيها وهذه اللجنة ترى تخفيضه إلى ٦٠٠٠ جنيها فقط " .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - أرى المقترح في مشروع الموازنة يشمل ثلاثة أشياء .
أولا - مهأيا الخبراء الموجودين فعلا ومقدرة بمبلغ ٥٥٠٠ جنيها .

ثانيا - ملعية خير سيجين للفزل والسجج .

ثالثا - ما يحتاج إليه هؤلاء الخبراء من المواد اللازمة لإجراء أبحاثهم ومصاريف تنقلهم .

فكيف يمكن مبلغ ٦٠٠٠ جنيها ذلك . هل يكفي مبلغ الألف الجنيها لفرقة من ملعية الخبراء الحاليين لمرتب الخبراء الآخر وما يحتاج إليه الخبراء من الأدوات ؟

مقرر الشيخ المحترم عبد الحميد لمجاهد باشا - هل حضرة المحضر يتكلم عن نفسه أو بلسان اللجنة ؟

القرار - أنتكلم عما أجداه سلطة عمود شكري باشا فإذا كان المجلس يتألف معادته في رأيه فليقل ذلك .

مقرر الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - هذا رأيك الشخصي وليس رأي اللجنة .

القرار - لم أقل إنه رأي اللجنة وإنما كانت اللجنة لا توافق عليه القول إنه رأيي .

مقرر الشيخ المحترم محمد فرحني الناصري باشا - وهل كنت تتكلم في المواضيع الفنية التي مررت بصفتك الشخصية . إن هذه المواضيع عرضت على اللجنة ووافقت معادلت عليها وترك الآن تناقش عن وجهة نظر الحكومة .

القرار - أنا أوافق من الحكومة إنما رأيتنا هل حق ويتبع صدرى لما يقال ولا أنا أتبرئ في سبيل الخطة العامة .

قل من تقرير اللجنة الجزء الباقي من فرع ١١ - (مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة) .

القرار - أودع ضمن اعتماد الباب الثالث مبلغ ٤٠٠٠ جنيه بصفة احتياطي عليها إلى المصلحة في كل مشروع صناعي أو تجاري جديد وقد قرر مجلس النواب تخفيضه إلى ٣٠٠٠ جنيه غير أن بلغتنا المالية جعلته ١٠٠٠ جنيه فقط .

مقرر صاحب السعادة محمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - المفهوم بعد خطاب دولة رئيس الحكومة أن المجلس وافق على إلغاء الاعتمادات كما أقرها مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إلغاء هذا الاعتماد كما أقره مجلس النواب وعلى ما اقتضته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدد للباب الأول (ماحات وأجر وصريات) وفدوه ٨٨٨٢٠٠ جنيا .

(موافقة) .

دائرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

مقرر صاحب السعادة محمد سعيد صديق باشا (وزير المالية) - الذي أودعه من هيئة المجلس الموقر أن لا تضيق قصدا جديدا إلى ما سبق أن خفضه مجلس النواب لأن مصلحة التجارة والصناعة هي المصلحة التي ينبغي عليها الآن بكوار الآمال .

إن مجلس الشيوخ ومجلس النواب يتوافقان إلى أن يتوازن ميزاننا التجاري . يتوافقان إلى أن موارد مصر تبقى في مصر . يتوافقان إلى أن نجتهد في أن ندير لأنفسنا موارد داخلية للاستغناء بها عن منتجات البلاد الأجنبية كل هذه الأبحاث تقدم بها مصلحة التجارة والصناعة وقد انتشمت هذه المصلحة وتنتهي بها وزارة المالية رعاية خاصة وننتهي بها اعتمادا لما مزود عليه نظرا لما يخطر من الخسر الكثير من هذا الانتعاش .

قد أنتج مجهود هذه المصلحة في الوقت الأخير نتائج مملوسة في كثير من نواحي الصناعة والتجارة .

عندكم فيما يتعلق بالتجارة شقي المشروطات التي قلتمت للبرلمان . عندكم في المسائل الصناعية كثير من الشؤون التي تنفي بها هذه المصلحة وأكثرها إذخل صناعات لم تكن موجودة أو تشجع صناعات موجودة كاد يتولاهما الكساد .

ويسرى أن أذكر بالجد المجهود القيم الذي تقوم به هذه المصلحة التي تحتاج لتشجيعكم . إذن التخفيض لا ينبغي والزعية الصاعدة في الأخذ بانصر هذه المصلحة الحديثة .

لذا أرجو كل الزملاء أن لا تنسكوا هذا التخفيض البسيط . ربما كان التخفيض من وجهة الميزانية لأهمية له لكنه من وجهة العمل يمنع شيئا كثيرا .

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إلغاء مبلغ ٨٠٠٠ جنيه للمقدد الخبراء كما أقره مجلس النواب ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم محمود شكري باشا - ينيل إلى من المناقشة التي دارت الآن أن لجنة المالية لم تستطلع رأي الحكومة في التخفيضات التي أجريتها وهي لو قلتمت لتفهم المجلس برأي واضح وأرى أنه يجب على اللجنة أن تبين في التقارير عند القسط الخلافة وجهة نظرها ووجهة نظر الحكومة ويفصل المجلس في ذلك .

وفي اعتقادي لو أن اللجنة سمحت ما ألباه سعادة وكيل وزارة المالية لما أجرت هذه التخفيضات التي لا يبرر لها .

القرار - من الواجب على لجنة المالية أنها إذا أرادت تخفيض أي اعتماد أن تأخذ رأي الحكومة وتتناول معاها قبل إقراره وقرره كما كانت تعمل في الماضي هذا ما يجب عمله وما أريد أن يسجل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماجيات وأجر وصريبات) وقدره ٩٨,٧٩٣ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من مبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماجيات وأجر وصريبات) وقدره ٩٨,٧٩٣ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧,٣٩٤ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من مبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧,٣٩٤ جنيها .

ودعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والديقية المشرع مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد في يوم الاثنين ١٠ المحرم سنة ١٣٥١ (١٦ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساء .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماجيات وأجر وصريبات) وقدره ٩٨,٨٨٢ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٧,٦٦٧ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من مبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٧,٦٦٧ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٩,٧٩٠ جنيها .
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من مبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٩,٧٩٠ جنيها .

فرع ١٢ - اقتلام قضايا الحكومة

على تقرير اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

المعقدة علنا في يوم الاثنين ١٠ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - الإجازات .
٢ - التصديق على محضرات الجلسة السابقة .
٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بترقية وبع نياتات القضاة -
إسائه إلى لجنة الزراعة لظفره على وجه الاستعجال .
٤ - رسالة برفقة وارد من تلمذة وكيل مجلس الشيوخ القرضي يبلغ بها المجلس
شكر مجلس الشيوخ القرضي على تمزيق ورقة رئيس الجمهورية القرضية .
٥ - أصلا :
(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العلة وزير المالية -
حضرة الشيخ المحترم محمد أبي النصر البار الخدي عن تقويض
فن الأرز الذي حدهه بنك السليف الأراض - الإجابة عنه .
(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العلة وزير المالية من حضرة
الشيخ المحترم آخين حسين يوسف الخدي عن التناجيع الفتن
يقود تحت القطع - الإجابة عنه .
٦ - استعراض لظفر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
المالية .
- ٧ - قرار مجلس الشيوخ - وزارة الصحة العمومية - قرار .
٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنح إمداد إينال في ميزانية
السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ يبلغ ٢٤٦٦١ بيتيا زيادة على
إمداد الهلال بالمباردة في التفتيش العام لدى السردان .
٩ - تقرير لجنة المالية
١٠ - تقرير لجنة المالية
١١ - تقرير لجنة المالية
١٢ - تقرير لجنة المالية
١٣ - تقرير لجنة المالية
١٤ - تقرير لجنة المالية
١٥ - تقرير لجنة المالية
١٦ - تقرير لجنة المالية
١٧ - تقرير لجنة المالية
١٨ - تقرير لجنة المالية
١٩ - تقرير لجنة المالية
٢٠ - تقرير لجنة المالية
٢١ - تقرير لجنة المالية
٢٢ - تقرير لجنة المالية
٢٣ - تقرير لجنة المالية
٢٤ - تقرير لجنة المالية
٢٥ - تقرير لجنة المالية
٢٦ - تقرير لجنة المالية
٢٧ - تقرير لجنة المالية
٢٨ - تقرير لجنة المالية
٢٩ - تقرير لجنة المالية
٣٠ - تقرير لجنة المالية
٣١ - تقرير لجنة المالية
٣٢ - تقرير لجنة المالية
٣٣ - تقرير لجنة المالية
٣٤ - تقرير لجنة المالية
٣٥ - تقرير لجنة المالية
٣٦ - تقرير لجنة المالية
٣٧ - تقرير لجنة المالية
٣٨ - تقرير لجنة المالية
٣٩ - تقرير لجنة المالية
٤٠ - تقرير لجنة المالية
٤١ - تقرير لجنة المالية
٤٢ - تقرير لجنة المالية
٤٣ - تقرير لجنة المالية
٤٤ - تقرير لجنة المالية
٤٥ - تقرير لجنة المالية
٤٦ - تقرير لجنة المالية
٤٧ - تقرير لجنة المالية
٤٨ - تقرير لجنة المالية
٤٩ - تقرير لجنة المالية
٥٠ - تقرير لجنة المالية
٥١ - تقرير لجنة المالية
٥٢ - تقرير لجنة المالية
٥٣ - تقرير لجنة المالية
٥٤ - تقرير لجنة المالية
٥٥ - تقرير لجنة المالية
٥٦ - تقرير لجنة المالية
٥٧ - تقرير لجنة المالية
٥٨ - تقرير لجنة المالية
٥٩ - تقرير لجنة المالية
٦٠ - تقرير لجنة المالية
٦١ - تقرير لجنة المالية
٦٢ - تقرير لجنة المالية
٦٣ - تقرير لجنة المالية
٦٤ - تقرير لجنة المالية
٦٥ - تقرير لجنة المالية
٦٦ - تقرير لجنة المالية
٦٧ - تقرير لجنة المالية
٦٨ - تقرير لجنة المالية
٦٩ - تقرير لجنة المالية
٧٠ - تقرير لجنة المالية
٧١ - تقرير لجنة المالية
٧٢ - تقرير لجنة المالية
٧٣ - تقرير لجنة المالية
٧٤ - تقرير لجنة المالية
٧٥ - تقرير لجنة المالية
٧٦ - تقرير لجنة المالية
٧٧ - تقرير لجنة المالية
٧٨ - تقرير لجنة المالية
٧٩ - تقرير لجنة المالية
٨٠ - تقرير لجنة المالية
٨١ - تقرير لجنة المالية
٨٢ - تقرير لجنة المالية
٨٣ - تقرير لجنة المالية
٨٤ - تقرير لجنة المالية
٨٥ - تقرير لجنة المالية
٨٦ - تقرير لجنة المالية
٨٧ - تقرير لجنة المالية
٨٨ - تقرير لجنة المالية
٨٩ - تقرير لجنة المالية
٩٠ - تقرير لجنة المالية
٩١ - تقرير لجنة المالية
٩٢ - تقرير لجنة المالية
٩٣ - تقرير لجنة المالية
٩٤ - تقرير لجنة المالية
٩٥ - تقرير لجنة المالية
٩٦ - تقرير لجنة المالية
٩٧ - تقرير لجنة المالية
٩٨ - تقرير لجنة المالية
٩٩ - تقرير لجنة المالية
١٠٠ - تقرير لجنة المالية

محمد صادق باشا . محمد طلعت حرب باشا . عبد الحميد
سايان باشا . تيمال الطيبي باشا . يعقوب يباوى بك .
(ب) عن جلست هذا الأسبوع حضرات : عبد العزيز
سيف النصر بك . أحمد السنيارى بك . عبد الكريم
شديد بك . محمد فتحي يكن بك . محمد توفيق مهنا بك .
ثالثا - بتبريد :
حضرات : أحمد نو القفار باشا . عبد الحليم البيلى بك .
وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المال والصدقة أحمد على باشا وزير
الأشرف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . على ماهر باشا وزير الحفانية .
عبد حملى عيسى باشا وزير المعارف العمومية . على جمال الدين باشا وزير
الحرية والبحرية .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب العلة بمجي
أبراهيم باشا رئيس المجلس .
وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما علنا :
النائبين :
أولا - بإجازات :
حضرات : الدكتور فارس نمر . السيد عبد الحميد البكري . حسن وشوان
حلاوى بك . الشيخ حسين صالح خليفة . كامل برجس تكللا بك .
محمد مصطفى عجوه بك . سلطان يحيى بك . سليم خليل بطرس بك .
سليمان ميان إبانله بك .
ثانيا - باعتماد :
(١) عن جلسة اليوم حضرات : طلفان سيد أحمد سالم بك .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله صلا به أفضى .
حيث دوس بك .
عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .
أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم معلم خليل بطرس بك إجازة
سنة مشروياً وحضرة الشيخ المحترم سليمان ميثان أباطه بك لمدة أسبوع من
اليوم لمرضهما .

فعل توافقون حضراتكم على عاين الإجازات ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
(لم يترض أحد) .

الرئيس - صلب المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بترجمة ديج نيات الفاكهة - إخطاك إلى لجنة
الزراعة لظفر على وجه الاستيعاب

على الكتاب الولود من مجلس النواب مراقفا لمشروع المذكور وهذا نصه :
"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ٣٠ مارس و ٥ و ٢٦ أبريل
و ١١ مايو سنة ١٩٣٢ ، في تقرير لجنة الزراعة والمالي من المرسوم بمشروع
قانون لخاص بترية وبيع نباتات الفاكهة - ووافق عليه بالصيغة
المراقبة لهذا .

فأنتشر بأن أرسل مع هذا لتوكم مشروع القانون - وتقرر لجنة
الزراعة والمالي - ومعاشر المجلسات المذكورة - راجياً عرض ذلك على
هيئة مجلس الشيوخ .

وقضواوا لتوكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٢ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق وبنت

الرئيس - وافقت الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المخططة على
مشروع هذا القانون في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢ ويجب تنفيذه في ظرف سنة
شهور من التاريخ المذكور أي قبل ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٢ وإن لم يتخذ قبل
هذا التاريخ فيعتبر كأنه قد عدل عنه . ولا يمكن تنفيذه بعد هذا التاريخ إلا
بعد إخطار عرضه على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المخططة .

فعل توافقون حضراتكم على أن يمال مشروع هذا القانون إلى لجنة
الزراعة لتتظرفيه على وجه الاستيعاب حتى يتسنى المجلس نظره في الدورة
الحالية لينشر ويتخذ في الوقت المناسب ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر المراقبة على إحالة مشروع القانون بترية
وبيع النباتات إلى لجنة الزراعة لتتظرفه على وجه الاستيعاب .

٤ - رسالة برقية

واردة من ثلاثة دكلى مجلس الشيوخ الفرنسي يبلغ ما المجلس شكر مجلس الشيوخ
الفرنسي على تزييه في وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية

تلقت الرسالة المذكورة وهذا نصها :

"حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ بمصر
بالنيابة عن مجلس الشيوخ الفرنسي أقدم لتوكم شكراً على عبارات
الطيف التي أصدرتم عنها باسم مجلس الشيوخ المصري وعلى تميزكم الشخصية
بمناسبة المصائب الوطنية التي بلغ فرنسا في شخص الرئيس بول دويمير

١٤ مايو سنة ١٩٣٢

فرنان رابيه
وكيل المجلس

٥ - أسئلة

١ - مؤلف سوجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم
عبدالمصطفى الفاروقى عن بعض من الألز الذي حده بتسليف الرواى -
الاجابة عنه

على السؤال المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بعض سؤال هذا على دولة وزير المالية لورد عليه في أقرب فرصة
بممكنة . ولتوكم عظيم الشكر وفاقى الاستقام .

حدد بتسليف الزواى عن الأردب الألفى بين ٢٣٥ ألف
(مائتين وخمسين وثلاثين ألفاً) حصر قرشاً (ثلاثة وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانين قرشاً)
وهذا الفن على ما أجمعده بكل الخيس يهد من الإصطاف وليس من

ب - سؤال وجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الفنى عن إنشاء بيع القطن بمقدود تحت القطن - الاجابة عنه

على السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤالي إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية . مع قبول شكرى واجلالى ما

أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

جرت المائدة أن يجازى الصادرات من القطن يرون كبار المزارعين المصرين على بيع قطنهم بمقدود تحت القطن مقابل جن طفيف من التمن بصفه لم مقاما وقد ظهرت في جميع الأروام آثار سيطرة جندا اليابسين على هذه الطريقة . وتحتت تلك الآثار إلى ثورة البلاد العامة . خدشت الأزمات وتبعوت الأساطير وفلك لأن معظم تجار القطن من الأجانب الذين لا تتمهم ثورة المصرين . والذين يملكون فاصسية الحال في بورصة القود . وهم بما لم من غود فيها وثروة يستطيعون في كثير من الأوقات كما رأينا أن يدهوروا الأساطير لأخه الأسباب ولأى إثماعة تناع . وهو في دهوتهم تلك الأساطير يرون إلى أغراض يمتوتها من وراء ذلك . وسجنا تخفض الأساطير إلى الحد الذى أرادوه يطالبون المزارعين المتعاقدين منهم على البيع تحت القطن (بالخصط) أى إلى استرداد المبالغ السابق تخديعها لمحاسنتهم ولا تخطوا على أقطانهم بأجنس الأتمسان . فيفقد أولئك المزارعون تلك الحصيل ثرواتهم القطنية . أو يردون المبالغ التى أخذوها إليهم بعد أن تكون ضاعت من أيديهم فيستدينونها . وهذا يزادون ضيقا على ضيق بعد أن كانوا يظنون فرجا ورواه في مثل تلك المعاملة . وهذا فضلا عن أن اتباع مثل هذه الخطة في بيع القطن يمرض كثيرا من الأقطان لبيع في أول العام بنفسه واحدة فيزداد المرض على الطلب تخفضت الأسعار بطبيعة تلك الحال غير الطبيعية .

وبما أن القطن هو الثروة التى تعتمد عليها البلاد ألا يرى صاحب الدولة أن يمدل على إنشاء بيع القطن بمقدود تحت القطن فيحفظ المزارعين المضطرين ثرواتهم وتتمم بذلك طريقة ورود مقادير العروض من الأقطان في الأسواق البيع فيقل المرض أمام الطلب تخفضت الأسعار والقراتو .

والله اعلم بشاركون مقدسا ما

أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيوخ

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢

مفكرة صاحب الملك حافظ حسن باشا (وزير الزراعة بالنيابة عن حضرة صاحب الدولة وزير المالية) - انتقدت طريقة البيع تحت القطن لأنها مضرة بصالح الزراعة ولا سيما صغارهم حيث اعتادوا أن يبيعوا أقطانهم تحت القطن ولا يحددون السعر إلا في القرعة الأخيرة الأمر الذى يؤدى إلى

الجار أن يتخذ بنك التسليف الزراعى وهو الذى جاء لاتخاذ الفلاح الناس من ذلك الضيق الذى استولى عليه وأخذ يخنقه أقول : ليس من الجائز أن يأخذ البنك من حابة الناس إليه سيلا إلى فرض الإكمان المالية على سامله بدون رحمة ولا انصاف . فعلا يرى دولة وزير المالية أنت يسى لدى البنك في مراجعة ثمن الأرض وتخفيضه تخفيضاً يتناسب والتمن الحقيق حتى يرتاح صغار الفلاح وسكن خاطره ؟

وطلبوا بقبول فائق استراى ما

عمد أبو النصر القادر
عضو مجلس الشيوخ

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢

مفكرة صاحب الملك حافظ حسن باشا (وزير الزراعة بالنيابة عن حضرة صاحب الدولة وزير المالية) - ردا على السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم أحيط هيئة المجلس لما أتى اتصلت بحضرة صاحب السادة رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى المصرى وطلمت منه أن البنك قد ربيع تقاوى الأرض اليابات والنيابات بواقع ١٢٨ قرشا عن كل أردب رنته ١٢٠ كلو والسبب في هذا التقدير راجع إلى أن بنك التسليف الزراعى المصرى حنى من شهر نوفمبر الماضى بشراء تقاوى فاضطر إلى البحث عن أجودها في مختلف الزراعات الكبرى .

وقد قامت وزارة الزراعة بخصص الليات المروضة على البنك واختيار قرة إنباتها على بعد البنك صفقات بشراء التقاوى إلا بعد أن تأكد بناء على البيانات للقصطن ووزارة الزراعة من أن التقاوى المروضة عليه هى من أجود التقاوى .

ورغبة في المحافظة على قرة الإنبات في هذه التقاوى اتفق البنك مع شركة وابورات الأرض بالإسكندرية ورشيد على تخفيف التقاوى وتنظيفها وتنقيتها طبقا للطرق العلمية الحديثة ولا يخفى أن تصدير الأرض من الناخل إلى الاسكندرية لإجراء هذه العملية وتخزينه بمجازن الشركة ثم إعادة تصديره إلى داخل البلاد تزد به على الزراعة . كل هذه عمليات تتطلب نفقات قام بها البنك وأضافها إلى ثمن الشراء .

وظارا إلى أن البنك قصص شرائه كما سلف القول على أجود التقاوى فقد اضطر أن يدفع فيها ثمنا يتناسب ووجودها .

وقد أكد لي سادته أن البنك لن يكون له من وراء هذه العملية فم يذكر وأن التمن المحدد ينقص قليلا عن التقاوى التى بيع بها بعض التجار الآن وأن كبار الزروع وصغارهم قد أقبلوا على شراء هذه التقاوى .

و رجو البنك أن يكون من وراء قيامه بتوزيع أجود التقاوى في هذا العام أن تكثر الأصناف الجيدة للعام المقبل بحيث يمكن التنبؤ بأن ساسلت كمية من الأراضي ستوافر لزراعتها التقاوى الجيدة وفى هذا تحقيق لأهم الأغراض التى أنشئ البنك من أجلها .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القادر فندى - أشكر دولة الوزير على هذه الاجابة .

(حضر حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية وحضرة محمد فريد أفسندي مدير الإدارة المالية بمصلحة الصحة) .

(انصرف حضرة صاحب المال حافظ حسن باشا وزير الزراعة) .
 ثل من تقرير اللجنة (١) إلى أول الكلام على اعتماد الباب الثاني .

مقرر الشيخ المحترم محمد عرفه باشا - تملكون حضراتكم أن جميع الأمم تعمل على تقليل عدد العاطلين من العمل وقد ورد في تقرير اللجنة أن من أسباب تخفيض اعتماد الباب الأول (ما هيأت وأجر ومهمات) الاستغناء من ٢٤٦ من مخزنة ومعرض وخدم وسعاة الديوان العام وأقسامه - وقد لاحظت ما ورد في التقرير أيضا أنه طلب لمستشفى قصر العيني ٥٠٠٠٠ هـ .م . تجهيز غرفتين للصدمات فلهذا يمكن الاكتفاء هذه السنة بتجهيز غرفة واحدة وفي مقابل ما يمكن الاقتصاد من هذا الاعتماد يبقى هؤلاء الخدم في وظائفهم حتى لا يصبحوا بسبب الاستغناء منهم لموصوا وقطاع طريق .

الرئيس - أثن أن من المستحسن لإبداء الملاحظات إلى ما بعد تلاوة التقرير .

(انصرف حضرة صاحبي المال علي ماهر باشا وزير الحفانية وعبد جلي صبي باشا وزير المعارف العمومية) .

ثم ثل من التقرير إلى نهاية الفقرة الرابعة من الملاحظات العامة للجنة .

القرر - بعد أن أدلى حضرات متلوني وزارة الصحة بأرهم الميئين في هذا التقرير من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد نهى الرشيد بك ودرت إلى اللجنة مذكرة من حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون الصحية هذا نصها :

مذكرة

إلى اللجنة المالية لمجلس الشيخ

بالإشارة إلى المناقشات التي دارت بمجلس اللجنة اليوم بشأن تحويل للمستشفيات القروية المتخارية إلى مستشفيات منتفصلة أشرف بالإحالة أنه - مع تمسك المصلحة بالأحفاظ بوظائف مساعدي العمل بهذه المستشفيات لأسباب تقنية التي أبدتها في اللجنة - قد أعدنا لخص الموضوع فيما يخص بالإحتياجات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع فاضع أن ذلك يحتاج إلى زيادة في المصروفات تقدر بمبلغ ١٤٢٨ جنيا كما يظهر من البيان التالي على اعتبار أن عدد للمستشفيات القروية المتخارية هو ٤٢ :

جنه	٣٠٢٤
ماهية ٢١ طبيا درجة سلمة ١٤٤	١٤٤
جنه ٤٢	٤٢
١٧٦٤	٤٢
٤٧٨٨	٤٢

الضبط على السوق ونزول الأسعار تلك أصدت هذه الوزارة في عام ١٩٣٣ مشروع قانون بتر إطلا كل بيع أو وعود بيع لم يحدد سعره نهائيا وقت البيع أو وقت الوعود بالبيع .

وق سنة ١٩٣٧ عادت وزارة المالية فأعدت مشروعا جديدا أرسلته إلى وزارة الحفانية لمرضه على حكمة الاستئناف المختلة فاستشارت هذه المحكمة شركة المحاصيل المصرية والبرف التجارية الانكليزية والاطالية واليونانية ولجنة بورصة البضائع وقد أجمت كل هذه الهيئات على ملاءمة المشروع وطلبت رفضه فأقبل النظر فيه .

بعد ذلك أصدرت البنوك في ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرارا أعلنت فيه أنها لن ترأول إبتدئه من ٢ يناير سنة ١٩٣٨ بيع القطن بضامة حاضرة على أن يحدد سعره في المستقبل .

والوزارة من جهةها فكرت في التصاري التي تساعدها الفلاحين على تحويل زراعتهم من غير حاجة إلى الاتقاء للتجار بل أن تسعج المحاصيل فأعربت نظام التسليف الزراعي على شكل واسع النطاق ثم أثنى بنك التسليف الزراعي فانتقلت إليه مهمة تحويل صغار الزراع .

وحيث البنوك عجمت عن عمليات البيع تحت القطع ، وجمهور الزراع أصبحوا في غير حاجة إلى بيع أقطانهم تحت قطع السعر فارتأ أكبر داع لتحريم البيع تحت القطع قد زال فذلك فالوزارة لارعى حاجة لإزالة الموضوع من جدول الآن على أنها ستراقب تأثير الأنظمة الجديدة حتى إذا رأت أن هناك ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات لمسانة مصالح الزراع قلن بتردد واتخذها .

مقرر الشيخ المحترم أمين حسين يوسف افندي - أشكر حضرة صاحب الدولة الوزير على هذه الإجابة .

٩ - استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة

لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

تم ٩ وزارة الصحة العمومية - قرار

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عيب باشا) .

ثل مكتب وإرد من حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء هذا نصه :
 حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ

تشراف بأن غير دولتك أنما استلينا مساعدا الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية) بدلا عنا ولسماعته أن يستمع بمه حضرة مدير إدارة المالية .

وتغضوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء
 اسماعيل صفي

١٦ مايو ١٩٣٢

الرئيس - أرجو أن تكون المناقشة قاصرة على الميزانية دون التعرض إلى هذه المسألة الشكية .

مفكرة الشيخ المحترم لورور قصيري بك - سبق أن طلبت معرفة الفرق بين مستشفى قروي مفصل ومستشفى قروي متقارب فأرجو أن يبين ذلك .

المقرر - بدأت فكرة إنشاء هذه المستشفيات القروية على أثر تبرع بعض الأحمال بالأراضي اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في بعض القرى . فقامت الحكومة بعد ذلك بإنشاء مستشفيات متعددة بلغ عددها ثمانية وأربعين . ورأت في الوقت نفسه أن في الإمكان إنشاء مستشفيات متقاربتين بين كل مستشفى وآخر مشروون كلومتاً وعيقت طبيباً واحداً لها يقوم بالعمل في أحدهما نصف أيام الأسبوع ويقوم به في الآخر نصف النصف الثاني من الأسبوع .

ولتسهيل ذلك أعدت المصلحة سيارة خاصة لكل مستشفى متقاربتين لنقل الطبيب ومن معه من المستفيدين من أحدهما إلى الآخر .

لذلك رأت اللجنة أن وجود مستشفى مطول لمدة ثلاثة أيام في كل أسبوع يقلل من أهمية العمل الذي أنشئ من أجله ، إذ لا يمكن الاستفادة منه بطريقة مستمرة ولذلك وافقت اللجنة على أن يبين لكل مستشفى طبيب خاص .

ولما ختمت حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحد همى الرشيد بك اقتراحه هذا إلى لجنة المصلحة والشؤون الصحية أبلغته إلى لجنة المالية وهذه استدعت مندوبي وزارة الصحة الذين صرحوا أمامها أن في الاستطاعة إجابة الاقتراح لأن هذا العمل من مصلحة الوزارة وأنه يمكنها تكميل المال اللازم لذلك من وفورات اعتيادات المستشفيات القروية دون طلب مبالغ إضافية . وذلك مع عدم الإلحاح لإنهاء الوظائف التي يقترح حضرة الشيخ المحترم لتنامها . لهذا رأت لجنة المالية الموافقة على تحويل هذه المستشفيات المتعاربة إلى مستشفيات مستقلة حتى يمكن الاستفادة من كل مستشفى بطريقة مستمرة .

مفكرة صاحب المصلحة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة المصلحة للشؤون الصحية) - إن بعض هذه البيانات قد لا يتفق مع الواقع . وقد يكون مفيداً أن أتى على تاريخ إنشاء المستشفيات القروية لصرفوا حضراتكم من ذلك حقيقة أمرها .

لاحظت مصلحة الصحة العمومية أن المستشفيات الموجودة في العواصم بعيدة عن القرى . وأن أهلها لذلك محرومون من العلاج أسوة بسكان المدن . وكثيراً ما يتحمل مرضى هذه القرى المشاق في الانتقال إلى المدن . فارتأت إنشاء مستشفيات لقرى يكون فيها البهال الكائون لدارنازل بصفة كونها عيادات خارجية . ويكون فيها بعض الأسرة الخدم التي تستدعي الراحة يوماً أو يومين قبل الانتقال إلى مستشفيات المدن . ورأيت أن يجبل لكل مستشفى متقاربتين منها سيارة نقل . لا سيارة وكوب .

جنيه	مافله	تحويل :
٤٧٨٨		
جنيه		
٢١٠٠	١٠٠ × ٢١	مصاريف صيانة واستهلاك بقرين وخلافة السيارات .
١٢٦٠	٦٠ × ٢١	ماجيات مائتي السيارات .
٣٣٦٠		
١٤٢٨	الزيادة	

على باقي تقرير اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم لورور قصيري بك - أريد أن أعرف الفرق بين مستشفى قروي مفصل ومستشفى قروي متقارب .

مفكرة الشيخ المحترم جرجس زياتري بك - لقد جرى العمل من عدة سنوات على إدراج ميزانية الصحة العمومية ضمن ميزانية الدولة على أنها وزارة .

ومعنى ذلك أن الحكومات التي تعاقبت طول هذه المدة كانت موافقة على تحويل هذه المصلحة إلى وزارة وعلى الرغم من هذا لم تحقق تلك الفكرة عملياً ومصلحة الصحة لا تزال مصلصة كما كانت . الأمر الذي يؤسف له .

وإنني أعتقد أن كل من له إلمام بأعمال مصلحة الصحة وفروعها الواسعة يهتبه بفناء هذه المصلحة على حالها إلى الآن دون أن تحول فعلاً إلى وزارة في حين أن كل البلاد الرافقة فيها وزارات للصحة العمومية ويمكنني أن أقدر بنوع خاص هذه الظروف نظراً للعلاقات التي كانت بيني وبين مصلحة الصحة العمومية السنين الطوال مدة وجودي في مجلس الكورتيات . لكل هذه الاعتبارات أرى ضرورة جعل مصلحة الصحة وزارة لها في ذلك من الإصلاح الفعلي لاسيما أن هذه الخطوة في سبيل حياتنا الإدارية لا ترتب عليها أية زيادة في المصاريف مما هو مودج في ميزانية الدولة لمصلحة الصحة العمومية .

لذلك أرجو من هيئة المجلس الموقر أن ينظر إلى هذه المسألة بيمين الاحتياط كما أرجو من الحكومة أن تقوم بتنفيذ هذا المشروع الفاعل دون إبطاء .

مفكرة صاحب المصلحة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة المصلحة للشؤون الصحية) - أظن أن اقتراح حضرة الشيخ المحترم جرجس زياتري باشا ليس له ارتباط بالميزانية ولا بمفرداتها بحيث إن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة نائباً فأرجو من هذا المجلس الموقر إدراج النظر في هذا الاقتراح حتى يحدد دوره ليشترك مع حضراتكم في مجته .

مفكرة الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - هذا الاقتراح من شأن الحكومة أن تستقم به إلى البرلمان .

مفكرة الشيخ المحترم موسى فؤاد باشا - هذا عمل حكوي ليس من اختصاص المجلس .

ولما تناقشت في هذا الأمر مع حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ووزير المالية كلفني بأن أخطر المجلس بأنه موافق على الاعتادات التي أطلبها تنفيذ هذا الاقتراح بدون التبذير إلى التضييق المقتض.

(تصديق).

مقرر الشيخ المحترم عباس حرمه بك - سمعت حضراتكم من حضرة الشيخ المحترم جريس زقاري باشا ، ما طيله اليوم من تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة الصحة .

وصفا هذا الطلب

(أصول : ليس هذا وقته).

المريض - الكلام في جعل مصلحة الصحة وزارة خارج من الموضوع .

ونحن الآن في صدد الملاحظات العامة الواردة في التقرير .

(تصديق).

مقرر الشيخ المحترم عبيد دوس بك - أخطت - بإحضرات الزلاء - أن المجلس شاطرنظر الرأي - بمناسبة النظر في ميزانية مصلحة الصحة - في تهدير الجهود الضخمة التي بذلت هذه المصلحة في العهد الأخير في جميع نواحي النظم الصحية في البلاد . لأننا نتلوك مجرد الإطلاع على الميزانية ما أتت من مستشفيات جديدة ومعدات خارجية في أنحاء القطر وما أدخل من تحسين على النظم التي كانت قائمة . فانا فلعمنا القول بهذا قائما بتمتدح الحصن بإحسانه .

وهذا التقدير لا يعني من أن أبدي ملاحظة صغيرة . هي في الواقع أسية أقلمم بها إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية وهي خاصة بمجالات الأفراد والمدن الجيدة عن القاهرة والاسكندرية ، أنشأت مصلحة الصحة معامل تحليل في بعض المدن كأسيوط والأقصر وغيرها . وقصرت العمل فيها على ما يقدم إليها من الأطباء المعالجين ، وحظرت عليها أن تقوم بأي تحليل يطلبه الأفراد . فانا لم ير صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية مانعا فنيا . فربما إلى أن يصرح لهذه المعامل بأن تقوم بالتحليل التي يطلبها الأفراد مقابل أجر معين . فيستفيد الناس كافة من مجهود لا يكلف الخزينة شيئا .

وهناك أمنية ثانية سبق لي أن تقدمت بها إلى سعادة محمد شاهين باشا هي أن المدن الجيدة من القاهرة والاسكندرية يحتاج بعض الأفراد فيها إلى مرضيات . فانا ما تروست مصلحة الصحة في إيجاد عدد من المرضيات بالمستشفيات الكبرى ليكن في متناول طلب المرضى الخارجين عنها مقابل أجر معين لمن يتقاضاه المصلحة . فاعتقدي أنه سيدخل لها من هذا الباب إيراد أكثر مما يصرف لمن . وتكون المصلحة في نفس الوقت قدمت خدمة لروضى الخارجين .

أولا - لعمل الإحاطة للفريق البعيد عن مركز المستشفى .
ثانيا - لغفل المرضى الذين يظهر الطبيب أنهنق احتياج للعلاج بالقسم الداخلي في مستشفى المركز القريب ، حتى لا يحمل المرضى المشاق للتوجه بنفسه إلى المستشفى الذي يكون فيه قسم داخل .

بجنا حثالة القطر بحسب احتياجه من الوجبة الفنية ، وبحسب عدسكاته وبحسب كثرة الأمراض أو قلها ، ثم وضعتا منها بما لهذه المستشفيات .

وبما أننا في هذه الحال أمام تجربة جديدة رأينا أن نجعل العمل في كل من المستشفيات المتقاربين فاصرا على أيام من الأسبوع في أحدهما ، ويكون باقي أيام الأسبوع للعمل في المستشفى الآخر . حتى إذا ما ظهر أثناء العمل أن الإقبال على أحدهما يستدعي زيادة في الموظفين أو الحالجهما مستقلا عن الآخر .

فنحن بصلة هذا جعلنا من كل مستشفى متقاربين (وحدة) . أي أن الموظفين المشتغلين فيما من الازمبون لمستشفى واحد . ولكنهم يشتغلون ثلاثة أيام في أحدهما . وثلاثة أيام أخرى في الثاني . ولهذا السبب يستعمل الموظفون سيارة النقل للانتقال من أحد المستشفيات إلى الآخر في أيام العمل .

ظهر بعد ذلك أن هذه المستشفيات أدت خدمات جليلة . وأن كثيرا من الأحمال طبوا أن تستغل طول أيام الأسبوع . لا ثلاثة فقط . وفي نية مصلحة الصحة أن تنفذ هذا الطلب تعريفا بحسب مايسع به الأحوال المالية .

إن مصلحة الصحة تسر كل السرور بالاقتراح الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك بجعل كل مستشفى وحدة قائمة بذاتها . بدل أن يتكون من كل اثنين وحدة . ولكن يظهر أنه حصل سوء تفاهم . إذ أن مندوب مصلحة الصحة أمام لجنة المالية لم يبين الأمر جليا . حتى أن هذه اللجنة ظلت إنه يمكن جعل كل مستشفى منها مستقلا عن غيره بدون زيادة في المصروفات .

ولكن اتضح أن هذا غير ممكن . لأن الموظفين الموجودين في كل مستشفى وهم طبيب وقسمه عمال . منهم مساعد معمل . ومنهم مساعد صيدلة . وتورجس . وتورجية . ممن يشتغلون كالممرضين والممرضات في المستشفيات المركزية - لا يمكن أن يؤخذ منهم الموظفون الذين يشتغلون بالعمل في كل مستشفى على أنه وحدة مستقلة .

ولقد سبق لجنه الموظفين العليا أن بحث ميزانية هذه المستشفيات وقررت تخفيض عدد العمال فيها . وأردت تجربة العمل مع هذا التضييق فلم نستطع . ويسرى أن حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح هو واضح ميزانية هذه المستشفيات حينما كان مسئولا عنها . وهو يعلم أن هذا العدد من الرجال لا يستطيع القيام بأعمال هذه المستشفيات لو جعلنا كلا منها وحدة مستقلة عن غيرها .

وبناء على هذا كله تشكر مصلحة الصحة حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح . وترحب بفكره وتقول إنها لا تستطيع تنفيذها إلا إذا أعطيت الاعتناء اللازم لها .

المصلحة . بهذه الوسيلة يزداد عدد الممرضات ، فأخذ حاجتنا تنمو . ويستعين الجمهور بين وقت الحاجة .

أما إن تأخذ المصلحة على عاتقها تقديم ممرضات للطلبات الخارجية فهذا ليس من مهمة الحكومة .
(تصفيق)

قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - خدمت باقتراح عن تصمم العلاج بوبيا في المستشفيات القروية فقد لاحظت - عند فحص الميزانية في لجنة البانقية والشؤون الصحية - من البيانات التي تقدمت بها مصلحة الصحة لجنة أن عدد المستشفيات القروية التي أنشئت لتأية الآن ٤٨ منها ستة منفصلة واثنا وأربعون كل اثنين منها متقاربان . يحمل كل منها ثلاثة أيام في الأسبوع لأن المصلحة عينت طبيباً واحداً لكل مستشفى من متقاربان .

الشيخ - هل ما يلى به حضرة الشيخ المحترم هو نص اقتراحه - أو ملاحظات على المشروع ؟

قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - إنى أوضح اقتراحى .

الشيخ - ألاحظ أن حضرة الشيخ المحترم يتلو اقتراحه . وثلاثة غير جائزة .

قصة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - الفرق بين فئات المستشفى المتفصل والمستشفى المتقارب مبلغ ٢٢٧ جنيهاً في السنة . كما أن الفرق في عدد الموظفين هو أن لكل مستشفى منفصل تسعة موظفين منهم الطبيب والمعاون ومساعد الصيدلة . ولكل مستشفى متقاربين ١٥ موظفاً على أن يقوم الطبيب والمعاون ومساعد الصيدلة بالعمل فيها . فلا يحتاج المبلغ الكافي لتنفيذ الفكرة التي أرى إليها رأيت أنه في الإسكاف الاقتصاد بتوفير الممرضات وأحد المصاعدين أو معاوني . حيث يوجد بكل مستشفى مساعد عمل ومساعد الصيدلة ومعاون . ويمكن أن يكفى بمصاعدين أو بمساعد ومعاون .

أما وظائف الممرضات فانه وإن اشتمل مشروع الميزانية على تخصيص ممرضة لكل مستشفى إلا أن هذه الوظائف لم تقبل الآن وذلك للأسباب التي أبداها حضرة مندوب مصلحة الصحة أمام اللجنة وهي أن المصلحة وجعلت من غير اللاب أن توجد ممرضة شابة وحيدة في جهة ريفية وفي وسط شيان . ورايت المصلحة أن من حسن الإدارة عدم شغل هذه الوظائف . ولهذا السبب واقتت اللجنة على إنشاء وظائف الممرضات .

يتضح مما تقدم أنه يمكن الاستغناء في كل مستشفى من أحد المصاعدين وعن الممرضات وهذا يوجد المال الكافي لجلس كل مستشفى قروي منفصلاً بديره طبيب خاص . وقد وافق حضرة مندوب مصلحة الصحة على ذلك واكتفيت أمام اللجنة بهذا التصريح على أن يتخذ ابتداء من السنة المالية القادمة وذلك يستفيد نحو نصف مليون من المرضى .

قصة صاحب المصلحة محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - بالنيابة من حضرة صاحب المصلحة وزير الداخلية أشكر حضرة الشيخ اهتمامه على حسن عمله بالمصلحة ولما أساءه لما من عبارات الشكر . أما من ملاحظته الأولى الخاصة بالمعامل الصحية . فقد يكون من المفيد تدويرها فليس أن أذكر تاريخها .

فقد سبق فقط كان لا يوجد في البلاد إلا معامل مصلحة الصحة . وكان إذا ما أصيب شخص بمرض معد . وأريد أن نذكر من حقيقة مرضه . أرسل ما يراد تحليله إلى معامل مصلحة الصحة بالقاهرة . وجينا يصل ذلك إلى هذه المعامل يكون قد أصابه التلف . وهذا فضلاً عن انتظار الطبيب والمريض للنتيجة ألياً .

فلذلك أنشئت معامل التحليل البكتيولوجية في البلاد . وكان الغرض من إنشائها تخصيص الأمراض المعدية والمفتنة . لقائقة الأفراد ومصلحة الصحة العامة . وهذه الأبحاث والتحليل الخاصة التي تقوم بها معامل جانا . أسس . واليوم . وهذا لأهمية خاصة بالصحة العامة . وقد أنشأت في طاسمة كل مديرية معمل تحليلي لهذا الغرض . وحينما على الأطباء أن يأخذوا أى أمر على التحليل . كما حدثنا عليهم أن يشتغلوا به خارج هذه المعامل . لتسهيل عمل التحليلين للأشخاص من الأمراض على الأفراد والأطباء .

قد يقصد حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس في أوقات أخرى من التحليل كتحليل الدم أو البول أو غيرها ذلك لبعض الأفراد . فهذه المعامل ليست خاصة بمنزل هذا النوع من التحليل . وهو إنما يجري بمعرفة أشخاص آخرين يستعملون في الصيدليات . ولا يمكن أن تكلف معاملنا بهذا التحليل خوفاً من خروجها عن النجاسة التي أنشأتها من أجلها . ولأنه ليس في مصلحة الصحة العامة . وحتى لا نلجأ - إذاً لنا بهذا العمل - للمستشفيات بمثال هذا التحليل في الخارج . ليعيشوا المعيشة التي خصصوا أنفسهم لها .

أما من الملاحظة الثانية الخاصة بالممرضات في مصلحة الصحة . فالتا لا تطلب إلا أن يزيد مدحن . ولا ينبغي على حضراتكم أننا ابتدأتنا في تنوير نظام المستشفيات الذي كان في التجردى من كل شيء في المستشفى وأصلنا الممرضات على هؤلاء القروية . في أقسام المرضى من الرجال والنساء على السواء . وجعلنا المستشفيات الجديدة قائمة على هذا النظام .

ومن أجل ذلك أنشأت قسماً لتخرج هؤلاء الممرضات في مستشفى الاسكندرية . وأنشأت قسماً آخر في أيضاً في مستشفى قصر العيني خاضعا لإدارة كلية الطب . وصرنا لكل مستشفى كبير أن يقبل البلد الذي يتقدم إليه من الممرضات ليكن ممرضات . حتى يمكن بعد تجربتين تعيين في المستشفيات . والمعلم الحاضر منهن يكاد يكفى لوظائف مصلحة الصحة التي تقرر أن يشغلها الممرضات .

وللمصلحة ليس لديها مانع من أن تقوم المستشفيات المتبقية بنظرها بتجربن متطلعات ليكن ممرضات على شرط أن تتج النظام الذي تضمنه مصلحة الصحة . وأن يتجن هؤلاء الممرضات أمام لجنة يكون فيها مندوب من

ولا استمرت اللجنة من حضرته عن طريقه التنفيذ قال إن لدى المصلحة عددا من السيارات تكلف مصلحة الصحة نفقات كثيرة ومتابعة جمة يمكن الاستعانة عنها بسيارات بالأجرة وتوفير مصاريف تلك السيارات تمكن المصلحة من زيادة عدد الأطباء والممرضين .

بهذه الوسيلة تكون قد حققتا غرضين الأول الموافقة على رأى اللجنة بزيادة المراتب الصحية ، والثاني عدم زيادة الاعتماد المقدر لهذه الأعمال في الميزانية .

هذا ما أردت بيانه والجلس رأى الأمل .

محضر الشيخ المحترم على فمحي باشا - ما أريد أن أقوله هو أنني لاحظت في تقرير اللجنة أن الوحدات الخاصة بالمرء كانت في سنة ١٩١٣ اثنين وعشرين وكان عدد المفتشين اثنين واثنيون العمل في هذه الوحدات أربعة ولسب ما أصبح هذا العدد ثلاثة وبنى كما هو من ذلك العهد إلى الآن على الرغم من زيادة الوحدات إلى ٨٤ أى أربعة أمثال ما كانت عليه في سنة ١٩١٣

وأذكر أنه وبه سؤال في الدورة الماضية إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك في هذا الموضوع فأجبت دولته وصرح بأن عدد المفتشين حقيقة لا يتناسب مع زيادة الوحدات إلى أربعة أمثال ما كانت عليه في سنة ١٩١٣ وودع دولته بتدارك هذا النقص في ميزانية السنة التالية .

جاءت ميزانية هذا العام وإذا جدد المفتشين كما هو .

أعلن أن حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية يدرك كما عرك نحن المقيمين في الأرياف أهمية أعمال المفتشين وتقدير ما ينجح من مراقبتهم. لذلك لا يصح أن نمر الميزانية دون أن يقرر العدد الكافي من المفتشين لوحدة الرمد الموجودة .

محضر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - مصلحة الصحة توافق تمام الموافقة على أن عدد المفتشين أقل مما يلزم للعدد الوارد إلى زادت في العهد الأخير . وليست المسألة في أنه تنقص الرغبة في زيادة عدد المفتشين وإنما الواقع أن أطباء الرمد مصر لم يتزاولوا مهنتهم في الخارج والصحة العامة أمام مصلحة الصحة هي أنه عند ترقية الأطباء إلى وظائف التدريس يرفضون قبولها بروه من أن ملحية وظيفية التدريس لا تتواءم طبعهم ما يحصلون عليه في حياتهم الخاصة .

على أن مصلحة الصحة تمد بأن تبذل جهدها لزيادة عدد المفتشين كما وعد صاحب الدولة وزير الداخلية .

(تصديق)

الرئيس - ما هي النتيجة التي يريده حضرة الشيخ المحترم أن يصل إليها؟
محضر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فخرى الترسيد بك - إنني أشرح اقتراح .

الرئيس - هل يرى المجلس سماع الإيضاحات التي يدلي بها حضرة الشيخ المحترم ؟

محضر الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك - هذا نظام داخل لا شأن لنا فيه .

الرئيس - إذا كان لحضرة الشيخ المحترم اعتراض على بعض الملاحظات فليفضل بإبدائه .

المقرر - إن حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك هو صاحب الاقتراح .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يستمر حضرة صاحب الاقتراح في الشرح ؟
(أصوات : لا) .

المقرر - الخلاف بين ما اقترحه حضرة الشيخ الدكتور المحترم أحمد فهمي الرشيد بك وبين ما أعلت به مصلحة الصحة العمومية على لسان مندوبها ...
(صغية) .

يقول حضرة المفتاح إنه يجب على الحكومة أن توفر المال اللازم لتنفيذ الرغبة التي أبدتها . والحكومة تقول إنه يوزع المال لتنفيذ هذا الاقتراح . ومعنى هذا أن المشروع باطل وقد وافقت عليه مصلحة الصحة .

(رقت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والبقية الباشرة وأعيدت في الساعة السادسة والبقية الأربع مساء) .

محضر الشيخ المحترم الدكتور محمد عيسى باشا - يظهر أن كثيرا من حضرات الأعضاء قد اتبعت عليه مسألة المستشفيات المنفصلة والمختلطة فالمستشفيات المختلطة يبلغ عددها الآن ٤٢ مستشفى يشتمل كل منها ثلاثة أيام في الأسبوع . ولما مرض أمرها على لجنة المالية إلى أن أعضوا فيها فتم حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك باقتراح يرى إلى جعل أيام العمل في هذه للمستشفيات ستة أيام في الأسبوع بغير حالية إلى زيادة في المصاريف .

وعند بحث هذا الاقتراح أمام اللجنة حضر حضرة مدير المستشفيات ووافق عليه غير أنه طلب أن تعطى لمصلحة الصحة الحرية في تنفيذ في حدود الميزانية .

القرار - لم يغضل أحد والحقيقة أن هذا العدد أقص من فصل وأضيف إلى فصل آخر .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لم يتم سادة شاعين باشا كلامه عن الملاحظات التي أبدتها .

مقرر صاحب الإدارة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل (وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - أما عن المبلغ الخاص بمدرسة القابلات بمستشفى ذكرى كفتش فهذا المذمومة تابعة لمصلحة الصحة وخصصت لتخرج قابلات على الطراز الحديث فأكاديمية القاهرة لأن قصر الحسيني يشتمل بتعليم الحكيمات والمرضات وأما القابلات فلا يجتبن إلى تعليم عال . لذلك أنشأنا هذا المذمومة بمستشفى كفتش وهي تسير في عملها طبقاً للبرامج التي وضعتها مصلحة الصحة . لجميع القابلات في القطر المصري ويحضر امتحانها لجنة من مصلحة الصحة . فالبلغ الذي يطلى لمستشفى كفتش هو ما كان يصرف على هذه المذمومة وليس إغاة بالمعنى الذي يفهم من ظاهر هذا اللفظ .

أما فيما يخص مبلغ الألف جنيه قيمة الإغاة التي تطلى لمستشفى كفتش فأعتقد أن من واجب مصلحة الصحة أن تقوم بإنشاء مستشفى لفساء بالقاهرة تقيم مستشفى كفتش بهذه المذموة فيه فأكاديمية الجمهور . ويجب حل الحكومة كلما قصت موارده أن تساهل ليستمر في القيام بأداء هذه الخدمة .

أما عن الفرق بين مصاريف الاستقبال ومرتب تلاميذي حل حضراتكم أن لدينا مستشفيات متفصلة تقع في جهة متلا ستة شهور ثم تنقل إلى جهة أخرى ونقلها يحتاج إلى مصاريف وهذه هي مرتبات النقل .

أما مصاريف الاستقبال فبها خاصة باستقبال الموظفين الموجودين في المصلحة وفروعها .

وأما مصاريف بدل السفر ففهموا أنها خاصة بالموظفين الذين يتدعون لإداء أعمال يقضون فيها ليالي بعيدا عن محال إقامتهم . (تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد القريب - قبل الاستراحة كانت تدار المناقشة حول الاقتراح الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك ولم يتمته المجلس فيه إلى قرار حاسم .

لا شك أن هذه المستشفيات القروية كوفى خدمات عظيمة جدا لذلك يجب البحث في موضوعها بما فيه . تقدم حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك باقتراح بناء على قرار لجنة الموظفين واختفى مع حضرة مندوب الحكومة في قاعة واحدة وعي الموظفين اللذين لهذه المستشفيات .

أما من حيث متعة هذه المستشفيات فالجميع يعترف بها . ولذلك سأكتفي هنا لاكتصو مجلس الشيوخ ولكن كليب خدم المستشفيات مدة طويلة بل خدمها في وقت كان عدد الأطباء فيه قليلا جدا .

وفي الوقت الحاضر ونحن أمام أزمة اقتصادية - يجب أن نبحث عن جميع طرق الاقتصاد مع مراعاة عدم الإخلال بنظام العمل .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لقد أجاب سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية على كل الأسئلة التي وجهت إليه في أبواب ميزانية مصلحة الصحة ما عدا السؤال الموجبه من حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا الخاص بالاستفتاء عن ٢٤٦ من الممرضين والمرضات والخليفة السائرة في الديوان العام والقروع .

هذه مسألة لو تحققت تضر بكم من الأفراد خصوصا في الحالة الحاضرة على أننا بجانب ما نراه من الاستفتاء عن هذا العدد من الخليفة السائرة نرى أنه مقرر في الميزانية مبلغ ٢٠٠٠ جنيه إغاة لمستشفى كفتش زيادة عن المبلغ المقدر لمدرسة القابلات بينما أن هذه الإغاة كانت تصرف للمستشفى قبل ذلك من ضريبة المراهات .

أفلا يفسد بمصلحة الصحة أن تصل على أن تكون الإغاة من ضريبة المراهات كما كانت من قبل فتوفر لها مبلغ ألفي جنيه تقضى بها ؟

على بعض ملاحظات أخرى أريد أن أستعرض عنها وهي أنه ذكر في صفحة ٢٧٨ مشروع الميزانية في البند ٢ (مصاريف استقبال ومرتب نقل وبدل سفر) فهل يوجد فرق بين مصاريف استقبال ومرتب نقل وبدل سفر ؟

كذلك أدرج في صفحة ٢٧٦ من مشروع الميزانية مبلغ ٢٠٠ جنيه مرتبات إلى عشر راهبات بمستشفى يور سعيد فهل من ممرضات ؟

مقرر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - عن الملاحظة الأولى الخاصة بالاستفتاء عن ٢٤٦ ممرضا وغيرها أقول إنه لم يحصل استفتاء عن أحد وما ورد في تقرير اللجنة من أن الوفري الباب الأول وقدره ٣٥٩٤ جنيتها نتج من إلغاء هذه الوظائف وغيرها جاء خطأ والواقع أن هذا الوفري جاء من فرق الملاوات التي كانت تستحق هذه السنة ولم تدرج في مشروع الميزانية ومن إلغاء وظيفة وكيل قسم طبي الحدود .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - هل انهم من هذا أن مصلحة الصحة لم تفصل أحدا من الممرضين والساعة ؟

مقرر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - نعم لم يغضل أحد وقتل إن ذلك خطأ في تقرير اللجنة .

القرار - لا خطأ في التقرير لأن عدد الخليفة السائرة في سنة ١٩٣١ كان ٥٦١١ فأصبح في هذا العام ٥٣٦٥ أى نقص ٢٤٦

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - نريد جوابا واضحا هل فصل أحد من الممرضين والساعة ؟

لقد قال سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية إنه سيميل . لهذا الحق ولكن لنا أيضا حق الاشتراك في إمداد الخزانة وسادته سيميل في حدود الخزانة التي تقرها ومن الآن يجب أن نضع الأساس الذي يسع به العمل وأرى أن الأساس هو الأخذ باقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الشيد بك .

ربما يقال إنه يمكن إيجاد الوظائف المطلوبة للمستشفيات في هذه الخزانة بالذات ارتكنا على أن الخزانة وضمت على أساس متوسط المبرجات وإنه ينظر أن يتوفر لدى مصلحة الصحة مبالغ من هذا المتوسط ولكن هذا القول لا يصح الأخذ به لأن كل موظف لا يتقاضى ما يحاهي تعامل متوسط درجته وإنه وجد وفر من هذا الطريق يمكن أن تنقص به المصلحة زيادة المنشآت الجديدة .

لذلك أرى من جميع الوجوه العملية والمالية أن نبدا بالقليل من الوظائف وإذا تختم سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية بطلب زيادتها في المستقبل فلا يضر على المجلس بالموافقة عليها وستكون هذه الزيادة نتيجة تجربة لا نتيجة نظريات .

لهذا أتمك باقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الشيد بك وأرجو أن يقره المجلس .

(تصنيق) .

وات لجنة المالية فيما ورد في الصفحة الثانية من تقريرها تجاه الاعتدال المطلوب للأغذية المرضى في مستشفى قصر العيني على حاله .

والفروض أن المجلس سيأخذ برأي اللجنة في ذلك خصوصا أن سادة مدير المستشفى المذكور قرر إمامها بأن مدد المرضى فيه زاد بنسبة $\frac{1}{3}$ مدعم في السنة الماضية .

قد يكون من الصعب اقتراح تخفيض في قيمة الأغذية لأن المرضى لا يبالغ بالدواء فقط بل القفاز جوهرى له أيضا وقد يكون هو العلاج .

ولكن أرى أن قص أسعار الحاجيات المنبشية في الوقت الحاضر قد يحى حاجيات المدد الزائد من المرضى .

فيل إن نسبة الزيادة في مدد المرضى بلغت ثلاثة أثمان مدعم في السنة الماضية أى ما جادل هـ ٣٧/ .

وإني أعتقد أن نسبة القص في أثمان الأغذية في الوقت الحاضر تكاد تعادل هذه النسبة .

لهذا أرى الأخذ برأى مجلس النواب من تخفيض عشرة في المائة من إعتدال الأغذية أو على الأقل تعديل النسبة إلا إذا رأى المجلس تجاه الاعتدال على أصله على اعتبار أن المستشفى لا يتصرف على قبول مرضى بقدر مدد الأسرة فقط — وإنما يتقبل منهم ما يزيد من عدد الأسرة الموجودة فيه ، أما إننا نل إن الزيادة في المرضى هي على قدر ملازيد في مدد الأسرة فاني أرجو أن يخفف الاعتدال بما لا يقل عن ١٥ أو ٢٠ في المائة .

لقد قوت لجنة الموظفين تخفيض أوج وظائف في كل مستشفى من المستشفيات القروية — والاقتراح يرى إلى تخفيض وظائف فقط غير أن مصلحة الصحة تتكلم بدم التخفيض .

الحقيقة أن الاقتراح اقتراح وسط لا يريد صاحبه الاكثر من الوظائف كما لا يريد التقيير فيها . فمن هذه الوجهة أرى أن المدد المقترح مناسب جدا . والمساءلة ليست مسألة عددي وإنما هي مسألة عمل والعمل في المستشفى القروي هو عبارة عن عمل عادية خارجية يلزم لها طبيب ومعاون ومساعد معمل .

أما وظيفة مساعد الصيدلة فليس لها من العمل ما يشغل صاحبها كل الوقت ، ولذلك يمكن إحالة عملها على مساعد المعمل .

أما مسألة المرضة فقد صرح حضرة مندوب الحكومة أنها متوجبة وهنا انتقلت المسألة من مرضة إلى متوجبة ، أى انتقلنا من (٧٧ جنين) إلى (٣٩ جنين) والعبادة الخارجية لا تحتاج في الواقع إلا إلى متوجبة واحدة تؤدى الأعمال التي تناسبها بناء على أوامر الطبيب ، وعلى ذلك فلا حاجة لوظيفة مرضة .

وظيفة مساعد الصيدل ووظيفة المرضة هما الوظيفتان اللتان طلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الشيد بك تصادها . قد يقال إن هذا التصريح بمصلحة العمل ، ولكن هذا القول لا محل له لأن الطبيب منا كان يؤدي عمله في المستشفى كطبيب وميدل ومعاون في وقت واحد . ناهيان البارة هو إنسان اليوم وقلته بالأسس كقلته اليوم .

أما من وجهة العمل فيسبب الضغط على المستشفيات نظرا لزيادة أيام العمل فعلا من أن تكون سنة أيام في بلدين تكون ١٢ يوما وبناء على ذلك لا يكون هناك فاع الاكثر من الموظفين الآن — على أن نحفظ زيادتهم في السنين المقبلة .

كلنا نرجو لمصلحة الصحة التو والتسلم فاننا أردنا أن نقتصد في عدد الموظفين فليس ذلك مجرد الرغبة في الاقتصاد والتقيير بل النظر بعيد أيضا . لنفرض أننا اعتمدنا عدد الوظائف التي نطلبها لمصلحة الصحة ووجدنا في المستقبل أمام مستشفيات جديدة فكيف يكون العمل إذا فوجئنا بميزانية ضعيفة في السنة المقبلة .

يجوز أن يقال بأخذ بعض موظفي المستشفيات الحالية لتلبية المنشآت الجديدة ولكن الأسوأ أننا نبدا بالقليل الآن على أن يزداد في المستقبل فسيبى الأعمال الجديدة لا أن نبدا بقرار نصح وظائف الآن ثم نقرر إقامتها غدا على تسع .

لقد سمعتم في جلسة ماضية من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بأنه لا يصح أن نلقى بالموظفين في الشوارع .

فهو إذا استمرت الأزمة إلى الخزانة القادمة — والظواهر تدل على ذلك وإن كنت أرجو أن أكون خطئا في اعتقادي — وكانت الميزانية ضعيفة على تلقى بالموظفين في الشوارع .

غير أن لنا رتب العمل وأن نبدا بالمدد اللازم من الوظائف .

ومساعد الصيدلة الموجودين في كل مستشفى قروى والمطلوب إنداء إحداهما وبقاء الآخرى لمساعد العمل له عمل خاص فهو يقوم بفحص البول والمواد البرازية وغير ذلك مما يستوجب فحص المرضى لأن الطبيب في الوقت الحاضر القى أصبحت فيه مرافق الحياة أعلى وأرق منها في الماضي - أصبح لا يجد من وقته ما يشغ الكشف عن المرضى وفحص بولهم وبرزخهم وفرفت واحد - فوظيفة مساعد العمل كما يبت هي فحص البول والبراز أثناء قيام الطبيب بالكشف عن المرضى .

وقد يبلغ عدد المرضى بين أربعين أو ثمانين في اليوم وأظن أن مساعد العمل لو قام بما هو مطلوب منه من فحص على الوجه الذي تقتضيه المصلحة فلا بد أن يستغرق هذا العمل اليوم كله . أما مساعد الصيدلة فهو عامل يقوم بصرف الأدوية البسيطة الموجودة في صيدليات المستشفيات القروية بينما يخص الطبيب المرضى ويصف لهم الدواء ويكون مساعد العمل مشغولا في فحص ما يكلف بفحصه من مواد فلما ما أصدره على طلب بقاء هذه الوظائف فما ذلك إلا عن تجربة وبعد التحقق من ضرورتها .

وقد لاحظنا أننا مهما أنشأنا من مستشفيات وزدنا فيها من أسرة نجد أن عددها غير كاف للرضى الذين يترددون على تلك المستشفيات .

وليس ذلك راجع فقط إلى أن الحالة الصحية في البلاد في حاجة إلى كثير رعاية فحسب بل لأن الشعب قد ارتقى لدرجة أصبح معها يعرف الواجب له وطبوعا يتناول في يتلقى بشؤونه الصحية .

وكم من مشاكلي كثيرة وصلت إلى المصلحة من مرضى تسموا إلى المستشفيات ولم يقبلوا لعدم وجود أماكن فيها .

أما وظيفة المصلحة فقد قيل إنه لا داعي لبقائها ما دامت غير مشغولة واكتفاء بوظيفة التمريض وأرجو أن تتقوا بأنني إذا ما تبين أن وظيفة ما غير لازمة فاني لا بد منها . لأنني شخصيا مسئول أمام وزارة المالية عن الاعتداءات التي تفرر للمصلحة ، ومن واجبي مراقبة هذه الاعتداءات كما تقوم وزارة المالية بمراقبة اعتداءات ميزانية الدولة .

على أنه إذا وجدت وظيفة خالية فبني هذا أنها تبقى كذلك حتى تكون هناك ضرورة لشغلها . وقد قيل إن وظائف الممرضات غير مشغولة والواقع إن هذه الوظائف خالية في بعض المستشفيات القروية لأن الحاجة لم تفس إلى اثنين فيها .

ومع ذلك فإن الممرضة في المستشفيات القروية ليست ممرضة بمعنى الكلمة بل هي تمريضية . وإذا كان حضرة الشيخ المحترم يمثل على المستشفى القروي يوتليقي الممرضة والتمريضية - وهما في الواقع تمريضتان - على أننا قد لا نشغل حائني الوظيفتين إلا عند الحاجة القصوى - فإنا لا نرى مانا في ذلك . مع العلم بأنني ذكرت في إحدى الأسر أن السبب الذي جعلنا نعين طبيا واحدا لكل مستشفى متناوب هو أننا خشينا ألا يكون العمل في كل منها كافيا لثنتين طبيب خاص . وقد كان هذا الإجراء أولا على سبيل التجربة حتى إذا ثبت أن المستشفيات القروية المتناوبة تقوم بحسب كثير من العمل عينا لكل منها طبيا خاصا .

أنا إنما أطلب التخفيض بنسبة ما أصاب أضرار الحاجيات من هبوط وقد بينت أن هذه الأضرار ثلث بنسبة ٣٧ في المائة تقريبا وهي نسبة الزيادة في عدد المرضى ومع ذلك فلا أقول بتخفيض الاعتداء بهذه النسبة بل أكتفي بطلب تخفيضه بنسبة ١٥٪

على أننا إذا وافقنا على ما قرره مجلس الشيوخ من تخفيض ١٥ في المائة من هذا الاعتداء نكون قد أخذنا بالأحوط .

وقد جعلت في آخر التبر الأول من الصفحة الثالثة من تقرير اللجنة عند كلامها على مراكز رعاية الطفل البادرة الآتية "وترجو اللجنة أن تعمل الوزارة على ألا تكثر من هذه المراكز وحث الجمعيات الخيرية ومجالس المديرات على إيجادها لضرورة المحافظة على صحة الأطفال" .

وأقول إنه سبق أن أنشئت مراكز كثيرة من هذا النوع على سبيل التجربة في معظم بنادر القطر المصري ومع الأسف فإني لم أتمتع بمجلس عظم المجالس من إدارتها وسلم بعضها لمصلحة الصحة لاندائه وأثنى البعض الآخر منها بئانا .

وأعتقد أنه من المصلحة أن تكون مراكز رعاية الطفل دائما تحت رعاية مصلحة الصحة مباشرة . أولا - لتوحيد الإشراف عليها ولما في ذلك من تسليح العمل للهيئات الفنية المختصة التي لها كل الدراية به . وثانيا - لأنه أبيت الآن أمام مجلس الشيوخ رغبة في تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة فيشكل أمر هذه المنشآت إلى مصلحة الصحة الآن يزيد في أعمالها مما يضطرها إلى جعلها وزارة فعلا ، وعندما تصل المصلحة إلى هذا تكون قد بلغت حد الكمال .

وكم أتني أن يبدأ بعملها وزارة في عهد مسعدة رئيسها الحالي . وإن كان حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك قد وجه لمساعدته الشكر على مجهوداته الطيبة - فإني لا أنضم إليه في الشكر فقط بل أصداه إلى تهمة مسعدة الدكتور محمد شاهين بإنشاء بالاسم وبالذات على نجاحه المستمر في أعماله .

وإذا تكلمت في ذلك فإنا إنكم عن تجربة يا حضرة طبيا خدم المصلحة في الماضي ويملك بشؤونها في الوقت الحاضر وأعرف الفرق بين المهنيين - فذلك أكره التهمة لمساعدته .

وأثنى لمصلحة الصحة أن تكون وزارة في عهدنا فإن لم تسمح الميزانية بذلك في الوقت الحاضر فأرجو أن تسمح في القريب الباجل .

(تصفيق)

مفكرة صاحب المساعدة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية لشؤون الصحة) - على كلمة فيما يخص بالمستشفيات القروية . فصلحة الصحة إذا أصرت على طلب بقاء الوظائف التي يشير حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيدي بك في اقتراحه إلى إلغائها - فما ذلك إلا لأنها جرت بنفسها في العهد الحاضر العمل في المستشفيات القروية ووجدت أن هذه الوظائف ضرورية . إنكم الآن عن وظيفتي مساعد العمل

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك - لتتمسك بالكلام إذ ما شتم حضراتكم إقتال باب المناقشة .

الرئيس - هل تودون حضراتكم إقتال باب المناقشة ؟

مقرر الشيخ المحترم هيب دوس بك - إذا شتم حضراتكم إقتال باب المناقشة فليقدم بذلك اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة من حضرات الأعضاء .

مقرر الشيخ المحترم نور قصري بك - رأيت لجنة المالية إلغاء ثلاث وظائف من الدوجة الخامسة لفقتى الماكولات والحال الضارة بالصحة .

ومنى هذا أن عدد هؤلاء المفتشين يزيد على الحاجة مع أن الحال الضارة بالصحة والماكولات في حاجة قصوى إلى التفتيش والمراقبة .

وهذه المسألة مهمة جدا ، فأمنى طلب إلغاء هذه الوظائف ؟

مقرر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية - أنا ممن جدا لحضرة الشيخ المحترم الذي أثار هذه المسألة ونبها على أنها قد تروى في مجلس النواب أثناء غيابي .

إنني مصلة الصحة تعمل على زيادة الموظفين الفتيين للكشف على الأغذية وضربها ، والجمهور كثيرا ما اشتكى من القصور في التفتيش .

ولو أن مجلس النواب طلب تخفيض درجات المفتشين الثلاثة من الخامسة إلى السادسة ، فربما كنت لا أعارض ، وأما التأخير فهو في غير مصلحة الجمهور . بل يجب زيادتها - كما قال حضرة الشيخ المحترم . لأن الجمهور كثيرا ما اشتكى ويشكى من القصور في مراقبة الأغذية والكشف عليها ، وإذا كنت لم أبادر بالكلام عن هذا الموضوع فلاشئ كنت أنتظر ملاحظات حضرات الأعضاء فيه لأرد على .

القرار - لم توافق لجنة المالية على إلغاء هذه الوظائف الثلاث إلا لأن مجلس النواب وافق على ذلك ، ولم يتم مع موافقة اعتراض من الحكومة . وإذا أراد المجلس سماح كلام سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية الموافقة على إلغاء هذه الوظائف فالأمر لحضراتكم .

مقرر الشيخ المحترم نور قصري بك - لا يصح لنا أن نتنيد بما قرره مجلس النواب بل يجب أن نبحث المسألة في ذاتها ، فلذا رأينا في وجودها مصلحة قرونها . وإن لم نجد فيها مصلحة قررنا إلغائها بدون أن نتنيد في الحالي بما يقرره مجلس النواب .

الرئيس - تقدم اقتراح من ثلاثة عشر عضوا يطلب إقتال باب المناقشة للمخافة هنا نصه :

هذه هي الأسباب التي من أجلها جعلنا كل مستفتين متقارنين وحدة واحدة .

أما فيما يخص تخفيض اعتماد الأغذية في مستشفى قصر العيني الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك فاني لم أكن حاضرا لمجلس النواب عند النظر في مشروع ميزانية مصلحة الصحة حتى كنت بينت وجهة نظر المصلحة في التخفيض المقترح وأصرح الآن أمام حضراتكم بأنه لو أقر هذا المجلس المورف تخفيض اعتماد الأغذية بآية نسبة فاني لا أشك في أنني إذا اضطررت أثناء السنة المالية لإقتالات إضافية فستقدم لحضراتكم طلبها ويبنى أنكم لا تخطون على المصلحة بها .

الواقع أنه حصل تخفيض في أسعار بعض المواد وزيادة في أسعار البعض الآخر منها بسبب تغير سعر القطن للألوانية والألصقة والمهمات التي تترجم لصلصة تستوردها في الغالب من الخارج إذا لم يكن الحصول عليها .

الرئيس - هل سمعنا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية موافق على ما رآته لجنة المالية بهذا المجلس ؟

مقرر صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية) - إنني لا أرى مانعا في ذلك على أني إذا اضطررت لاعتماد آخر بسبب عدم كفاية الاعتادات التي تستوردها الآن فستقدم إلى حضراتكم طلبه في الوقت المناسب .

بقيت قطعة صغيرة ردا على ما قاله حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا .

فقد قلت عن مسألة السيارات حينما تكلمت عن المستشفيات القروية إنما جزء من مشروعي ولا يمكن تنفيذه على الوجه الأكمل بدونها . فهي جزء من نظامها .

فلذا كان أحد مندوبي مصلحة الصحة صرح أمام لجنة المالية بشيء يخالف هذا فأنا المسئول عن المصلحة أمام حضراتكم وأمام حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

(تصديق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك - لي كلمة صغيرة ردا على ما أدلى به حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية خاصة بالمستشفيات القروية فإن المفهوم هنا أنها عيادات خارجية...

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - نريد إقتال باب المناقشة وقد سمعنا ما فيه الكفاية في الموضوع .

مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتد المقدّر لآليات الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٧,٣٧٠ جنيا .

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بشوية الماشات والمكافآت للوطنين والمستحقين الذين لم يجدد خدمة دائمة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية - تقرير لجنة المالية - المذكرة الأولى - إقرار مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة السواد - قرار المجلس الانضمام إلى المذكرة الثانية في يوم الاثنين المقبل .

(المرحلة لفتح المحرم عبد محب باشا) .

الرئيس - ورد كتاب من رئاسة مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن نخبه دولكم أننا انتبنا سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية من مشروع القانون الخاص بشوية الماشات والمكافآت للوطنين والمستحقين الذين لم يجدد خدمة دائمة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية بدلا من .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

١٦ ماي سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقي

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

على تقرير اللجنة ومشروع القانون المذكور (راجع الملحق رقم ٣٣) .

مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك - لي سؤالان أرجو الإجابة عنهما من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أو من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية . السؤال الأول : ما هي مسوغات التوظيف في ديوان الأوقاف الملكية . وهل يطلق الديوان في تعييناته وترقياته النظم المعمول بها في وزارات الحكومة ومصالحها . وبعبارة أخرى . هل مسوغات التوظيف والاستخدام واحدة في الجهتين . في ديوان الأوقاف الملكية ومصالح الحكومة ؟

السؤال الثاني : هل يشترط فيمن ينقل من الموظفين والمستخدمين من ديوان الأوقاف الملكية للموظفة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصالحها أن يكون مؤهلا لكل شروط الاستخدام والتوظيف التي تشترط فيمن يمين في إحدى وظائف الوزارات والمصالح الحكومية ؟

هذان السؤالان يتوقف على الإجابة عنهما مناقشة مشروع القانون .

مطلب إقتال باب المناقشة ؟

عبد الرحمن رضا . عبد نجيب شكرى . حسن سيد . محمد مقبل . حسين والى . حسن على جازيه . صالح حتى . عبد الله سميكه . سامي ناعوم . إبراهيم وجيه . أمين خليل . فليبي فهمى . مل فهمى .

هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم لورد قصير بك - للموافقة لا تنصب على الملاحظة التي أبديتها ...

الرئيس - لقد أقتل باب المناقشة باقتراح مقدم من ثلاثة عشر عضوا ووافق عليه المجلس .

هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدّر للآليات الأولى (ما هيأت وأجر وصميتات) وقدره ٧٠٩,٨٨٥ جنيا كما أقره مجلس النواب ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتد المقدّر للآليات الأولى (ما هيأت وأجر وصميتات) وقدره ٧٠٩,٨٨٥ جنيا .

هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدّر للآليات الثانية (مصاريح عمومية) وقدره ٦١٨,٥١١ جنيا بأضافة مبلغ ٣,٠٧٤ جنيا على الاعتد الذى أقره مجلس النواب ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتد المقدّر للآليات الثانية (مصاريح عمومية) وقدره ٦١٨,٥١١ جنيا .

هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدّر للآليات الثالثة (أعمال جديدة) وقدره ٣٧,٣٧٠ جنيا بأضافة مبلغ ٧٠٠ جنيه على الاعتد الذى أقره مجلس النواب ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

ولنتقل الآن إلى مناقشة مواد مشروع هذا القانون مادة فائدة .
تليت المادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة المال الذين يتقلون من ديوان الأوقاف الملكية إلى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصلحتها ، لا يستولون على ما يستحقونه من معاش أو مكافأة من مدة خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية ، بل إن تلك الخدمة تحسب تسوية ما قد يستحقونه فيما بعد من معاش أو مكافأة وبما لهم من مجموع خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية وفي وزارات الحكومة أو مصلحتها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة المال الذين يتقلون من إحدى وزارات الحكومة أو مصلحتها إلى وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

(لم يترصد أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة المال الذين سبق لهم مدة خدمة في ديوان الأوقاف الملكية ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة أو مصلحتها أو الذين يمتنون منهم فيها بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع عن الخدمة ، يكون لهم حق الاختيار في طلب المماثلة بمقتضى هذا القانون وذلك في ميدان ستأشهر بتدريج وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالموجودين الآن في الخدمة أو في ميدان ستة أشهر بتدريج وتاريخ التعيين فيما يتعلق بالذين يمتنون في المستقبل .

مفكرة صاحب المصادرة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - إجابة على السؤال الأول أقول إن التبادل أو الانتقال الذي حصل لأن ، كان خاصاً بموظفي التعليم والقضاء والذي أعرفه ، وهو الواقع . أن ديوان الأوقاف الملكية يتطلب نفس المصوغات التي تتطلبها الحكومة ، فيشترط فيمن يمين للتعليم في مدارسه أن يكون حاصلًا على المؤهلات العلمية التي تشترطها وزارة المعارف .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا أطلب أنت أعرف حال الموظفين جميعاً في هذا الديوان لا في معاهد تعليمه وسدحا ؟

مفكرة صاحب المصادرة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - الذي حصل لأن أن التبادل كان خاصاً بموظفي التعليم والقضاء . وفي هاتين الحالتين كان ديوان الأوقاف الملكية يشترط فيمن يمتحق بوظائف التعليم فيه أن يكون حاصلًا على دبلوم المعلمين العليا . أو دبلوم دارالعلوم . ويشترط فيمن يمتحق بقسم قضائيه أن يكون حاصلًا على شهادة البكالس في الحقوق .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا أعلم أنه يشترط في وظائف التعليم والقضاء بهذا الديوان مصوغات الاستخدام في الحكومة ولا تراخ . لأنه لا يمكن أن يكون الموظف عامياً في قسم قضائياً إلا إذا كان حاصلًا على لباس الحقوق . ولكن ما ذا يشترط في بقية وظائف هذا الديوان ؟

مفكرة صاحب المصادرة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - الجواب على هذا هو نفس الجواب على السؤال الثاني لمفكرة الشيخ المحترم . فلما ما تقل أحد الموظفين من ديوان الأوقاف الملكية إلى الحكومة فلتها تراخى أن يكون لديه من المؤهلات ما يشترط في موظفيها . وأضيف على هذا أن هذا النظام الذي ذكرته معمول به أيضاً بين الحكومة ووزارة الأوقاف وفيها وبين حكومة السودان .

وقد اتفقت مع ديوان الأوقاف الملكية على نفس الشروط التي تتيها مع وزارة الأوقاف وحكومة السودان إذا ما تقل موظف منهما إلى الحكومة .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إذن الجواب على سؤالي الثاني هو : أنه يراعى فيمن ينقل من موظفي ديوان الأوقاف الملكية أن يكون مستوفياً لشروط الوظائف في الحكومة ؟

مفكرة صاحب المصادرة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - نعم يشترط هنا بلا شك .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى على مشروع هذا القانون ؟

(أصوات : لا) .

كانوا قد ردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية المكلفة التي حصلوا عليها من وزارة المالية ، فإن ديوان الأوقاف الملكية يسد إلى وزارة المالية رأساً ذلك الماش أو هذه المكافأة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الثالثة ؟
(لم يترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثالثة .
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

المادة الرابعة

الموظفون والمستخدمون المخوّلون أكثر من مرة من ديوان الأوقاف الملكية إلى إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها وبالعكس يماثلون في كل مرة طبقاً لأحكام هذا القانون كما لو كان عليهم لأقل مرة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الرابعة ؟
(لم يترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الرابعة .
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

المادة الخامسة

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الذين لم خدمة في ديوان الأوقاف الملكية و سائر وزارات الحكومة ومصلحتها وبماثلون بمقتضى هذا القانون تقيم عند خصصها على ميزانية ديوان الأوقاف الملكية وميزانية الحكومة العامة بنسبة مجموع المصاحبة التي أخذها الموظف أو المستخدم من ديوان الأوقاف الملكية ومن إحدى وزارات الحكومة ومصلحتها الأخرى .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الخامسة ؟
(لم يترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الخامسة .
تليت المادة السادسة وهذا نصها :

المادة السادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أما بأن يصح هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة السادسة ؟
(لم يترض أحد) .

وفي حالة اختيارهم المعاملة بمقتضى هذا القانون يقع في شأنهم الأحكام الآتية :

(أ) إذا كانوا يتقاضون معاش من ديوان الأوقاف الملكية يوقف صرف هذا الماش ويجب عليهم أن يردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية مجموع قيمة الماش الذي استولوا عليه من أثناء المدة التي جمعوها فيها بين ذلك الماش وبين ما هيتهن في خدمة إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها .

وتم رد هذه القيمة بأن يستقطع مبالغ شهرية تساوي مقدار الماش الذي استولوا عليه شهرياً ويجوز أن يتجاوز هذا الاستقطاع بطريق الاستثناء مقدار ما يجوز إنجر عليه قانوناً . وفي حالة الوفاة قبل استيفاء كامل قيمة هذه الاستقطاعات لا يكون معاش الورثة قابلاً لأي استقطاع من هذا القبيل .

(ب) أما إذا كانوا قد حصلوا على مكافأة عن خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية فيجب عليهم أن يردوها بكاملها إلى ذلك الديوان في مباد الاخير المصدق في الفترة الأولى من هذه المدة .

(ج) أما إذا كانوا لم يحصلوا على معاش أو مكافأة عن خدمتهم الدائمة في ديوان الأوقاف الملكية فإن تلك المدة تحسب لهم بلا شرط .

(د) الموظفون أو المستخدمون الذين يصلون من الخدمة بناء على قرار تأديي يحرمهم من كل حقوقهم في الماش أو المكافأة ، فلا تحسب خدمتهم ، وإذا كان القرار التأديبي لا يحرمهم إلا من جزء من حقوقهم في الماش أو المكافأة فإن خدمتهم في الأوقاف الملكية التي يتناولها ذلك القرار التأديبي تحسب في مجموع خدمتهم بواقع الربح أو الثلث أو النصف الخ ... حسب النسبة التي خفض بها معاشهم أو مكافآتهم ، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يردوا مجموع قيمة الماش أو المكافأة الذي يكونون قد حصلوا عليه وذلك بالشروط والكتيفية المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) للتقدمين .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المادة الثانية ؟
(لم يترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الثالثة

تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة على الموظفين والمستخدمين العاملين في هيئة الهال الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارات الحكومة ومصلحتها ويوجدون الآن في وظيفة دائمة بديوان الأوقاف الملكية أو الذين يمتنعون منهم فيه بعد تشرذم القانون عقب اقتطاع في الخدمة .

على أنه إذا كان هؤلاء الموظفون أو المستخدمون يردون في كل شهر إلى ديوان الأوقاف الملكية الماش الذي يستولون عليه من وزارة المالية أو إذا

(حضر حضرة صاحب العزة محمد عثمان بك، وكيل وزارة الأشغال العمومية) .

على كتاب من لجنة المالية وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتك أن لجنة المالية أقتبعت حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا مقرراً لها أمام المجلس في مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنياً زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان .

وبما أن سعادته متضرع من حضور جلسة المجلس التي ستعقد اليوم والتي سيعتبر فيها مشروع القانون المذكور فقد رأت اللجنة انتخاب حضرة الشيخ المحترم اللواء محمد حمزى باشا مقرراً لها أمام المجلس في الموضوع المشار إليه.

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس لجنة المالية
يوسف قطاوى

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٣٤) .

الرئيس -- هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون؟

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى بك -- لى ملاحظة وكنت أود أن تكون وزارة المالية ممثلة بالجلسة لأن هذه الملاحظة تتعلق بالوزارة المذكورة أكثر مما تتعلق بوزارة الأشغال . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن القانون ينفذه وزير المالية والأشغال كما هو منصوص في المشروع . وقد أطلب حضرة صاحب الدولة وزير المالية حضرة صاحب السعادة وكيلها ولكلهم فيرموجود الآن .

أصوات : يجبل المشروع .

الرئيس -- المجلس يقرر تأجيل النظر في هذا المشروع إلى الجلسة المقبلة .

رغبت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والنقطة الثامنة والأربعين مساءً على أن يعود المجلس للاجتماع في يوم الأربعاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥١ (١٨ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساءً

الرئيس -- المجلس يقرر الموافقة على المسألة السادسة .

وتكون المناولة الثانية يوم الاثنين المقبل طبقاً للسادة ٦٣ من قانون النظام السابق للبلدان .

(انصرف حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

٨ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنياً زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان -- تقرير لجنة المالية -- تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن تخبر دولتك أننا انتدبنا سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سيعتبر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنياً زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان بسلامة .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
احمد اصيل صفي

على كتاب من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنياً زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفيتش العام لرى السودان بجلسة اليوم قد انتدبنا حضرة صاحب العزة محمد عثمان بك وكيل وزارة الأشغال لحضور جلسة اليوم مندوباً عن وزارة الأشغال .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية
إبراهيم فهمى كرم

ثالثاً - بنير إنذ :

حضرات : المذكور أحمد رشيد عبد الله بك . حسن سعيد باشا .
طفهان سيد احمد سالم بك . عبد طهت حرب باشا .
تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :
أحمد نجيب يراده بك . ابراهيم راتب بك . شفيق مصطفى حلاجه أفندي .
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس لفتح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم فضيلة الشيخ محمد الأحدي الطواهرى إجازة لمدة عشرة أيام ابتداء من يوم أمس فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
(لم يترشح أحد) .

الرئيس - صديق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب فتح أعاد إنفاذ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢
بمبلغ ٢٤٧٦١ جنياً زاعقة على أعواد البلاد بالمباركة في التفتيش (١) العام لدى
الرواد - تأجيل النظر فيه إلى جلسة يوم الاثنين المقبل

الرئيس - إن سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية
المستحب الحضور أثناء النظر في مشروع هذا القانون لا يمكنه الحضور اليوم
فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فيه إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ؟
(موافقة) .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بشأن تأديب ثلاثة أعضاء من حزب العمال بمصلحة
السجون - تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية - (الغاية الأولى -
إقرار المقترح من حيث المبدأ - مناشدة بعض السواد - إحالة
إلى لجنة اختيارية

(المرقرضة الشيخ المحترم عبد عيب باشا) .

تلى كلب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن غير دولكم أننا استتبنا سعادة محمود فهمى القيسى باشا وكيل
وزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة
الداخلية والشؤون الصحية عن مشروع القانون بشأن تأديب اللجنة الخمسة الخارجين
من هيئة الهلال بمصلحة السجون بدلا عنا .
وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

١٧ مايو ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

(حضر حضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا وكيل وزارة
الداخلية) .

تلى تقرير اللجنة ومشروع القانون (يراجع للمسبق رقم ٣٥) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد رفعة باشا - أرى أن تمثّل لمدة المقررة
في المادة الخامسة لرفع الاستئناف بمجلسها عشرة أوائى عشر يوما بدلا من
ثمانية أيام لأنى اعتقد أن مدة ثمانية الأيام قصيرة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - الفائدة العامة أن يقدم
الاستئناف عن الأحكام التأديبية في ظرف ثمانية أيام .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أرى أعارض في الجملة الأخيرة من
المادة الثانية التي نصها (وهذا لا يمنع من الطاعة الجفائية) لأنه لا معنى لهذه
الطاعة إذا حوكم للتقدم أمام مجلس تأديب يدخل في اختصاصه الحكم
بالمجلس .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - لى ملاحظة على المادة الثانية
هى أنه نص في مشروع القانون القديم من الحكومة على أن المراجعات إلى
مجلس التأديب أن يرفعهها إلى المجلس مع الحرمان من المصلحة شهرا أو شهرين
لكن المقترح الذى أقره مجلس النواب لم ينص فيه على الحرمان من المصلحة
في حالة الحكم بالمجلس فهل بد ذلك يجوز الحكم عليه بالمجلس أن يستوى
على ماهيته في المادة التي حسم فيها ؟ أعلن أن هذا بعيد عن قصد الشارع
وأن النص بجلاء الرأفة لا يؤدى هذا الترض .

مفكرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا (وكيل وزارة
الداخلية) - في الحقيقة أن النص الذى تقدمت به الحكومة لمجلس النواب
فيه إرضاع أكثر . ولكن مع هذا فالقانون - بطبيعة الحال - أن كل
شخص يحكم عليه بالمجلس يحرم - من غير شك - من ماله .

إن حقبة المجلس هى حقبة عقيدة الحرية فيحكم القانون وبغير احتياج
لنص لا يستولى المحكوم عليه على ماله من حيثة في المادة التي حسم فيها . والحكومة
تكتفى بهذا التضيير .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الحميد براديه بك - بعد ما سمعنا بشأن الحرمان من المحاكمة أرى أن يمثل النص ليكون صريحا في هذا الموضوع .

مقرر الشيوخ المحترم عبد القادر صبيح بك - إن الحرمان من المحاكمة مدة الحبس أمر مسلم به ويوجد نص في القانون السالئ يقضي بأن من يتقطع بنيران من عمله يحرم من مرتبه وبهذا فالمستخدم الذي يقضى مدة في الحبس يعتبر مقطوعا عن عمله بنيران من ماله ولا أرى بعد ذلك حلا للتعديل خصوصا أنه يقرب إليه إعادة المشروع إلى مجلس النواب .

مقرر الشيوخ المحترم ادوار قصير بك - تنص المادة على أنه فضلا عن عقوبة الحبس التأديبية يجوز أيضا المحاكمة الجنائية فهل لو أنهم مستخدم بالاختلاس وحكم عليه مجلس التأديب بالحبس شهرين مثلا - يصح أن يحال إلى المحكمة لتحكم عليه أيضا بعقوبة مقيمة لحرية .

أنهم أنه مع الحكم على المستخدم بالحبس من مجلس تأديب يحرم من ماله ولكن من غير المفهوم أن يحكم عليه بالحبس مرتين عن جرعة واحدة .
إن أطلب أيضا لهذا من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية .

مقرر الشيوخ المحترم عبيد دوس بك - أؤيد حضرة الشيخ المحترم ادوار قصير بك في ملاحظته لأن مجالس التأديب في المصالح الأخرى لا يجوز لما أن قضى بقوة الحبس في المخالفات الإدارية . لها أن تحكم بالحرمان من المحاكمة أو بنقص المرتب أو الفصل من الوظيفة ولكنها لا تحكم توقيع عقوبة مقيمة لحرية . فلذا افرض - كما قال حضرة الشيخ المحترم ادوار قصير بك - أن حكم مجلس التأديب على المستخدم بالحبس شهرين مع الشغل فهل يجوز بعد ذلك أن يحكم عليه بعقوبة بذنية أخرى لنفس الجريمة من المحاكم الجنائية . هذا ما يتعارض مع المبادئ العامة التي تقضي بأن لا يحكم على المتهم مرتين بلعقوبة واحدة . ما العمل إذا قدم للمتهم مجلس التأديب وحكم عليه بالحبس ثم قدم المحكمة حكمت ببراءة ؟

القرر - الذي فهمت اللجنة أن المتهم الذي يرتكب ذنبا يحال إلى مجلس التأديب إذا كانت العقوبة المقررة رادعة ويحال إلى محكمة الجنائيات إذا كانت الجريمة خطيرة ومقابل عليها القانون بعقوبة أشد .

مقرر الشيوخ المحترم ادوار قصير بك - هذا التفسير يتألف نص المادة .

القرر - ليغضل سعادة وكيل وزارة الداخلية بإبداء رأى الحكومة في ذلك .

مقرر صاحب السعادة محمود فرسي اميسى باشا (وكيل وزارة الداخلية) - القاعدة العامة معروفة وهي أن كل موظف تابع لهكومة يرتكب جرما يصح أولا عاكمة تأديبا على ما ينسب إليه باعتباره موظفا . فلذا كان الجرم الذي

مقرر الشيوخ المحترم ادوار محمود عزمي باشا - ولماذا لا ينص على ذلك ؟

مقرر صاحب السعادة محمود فرسي اميسى باشا (وكيل وزارة الداخلية) - إن النص على ذلك يعتبر لغوا لأن هذا مفهوم بالطبع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .
ولنتقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - كل من ارتكب من مستندى مصلحة السجون الخارجيين عن هيئة العمل (غير السجائين والساكر) اشتهاء تأديبية وظلغته أمرا خلا بالوائح بأي وجه من الوجوه يجوز إحالته على مجلس تأديب بناء على طلب المأمور التابع إليه . ويؤلف المجلس المذكور من رئيس وحضورين يختصهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه .

ومدير عام السجون أن يأمر بحجز المستخدم المتهم في مركز أغفاله إلى أن يصدر قرار بخصوصه . على ألا تزيد مدة الحجز على ثمانية أيام تحسم من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

(لم يترض أحد) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - الجرائم التي لمجلس التأديب أن يوقها هي :

الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرا أو الحبس في أحد الأماكن المعتمة لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين ، يجوز في أثنائها إلزام المحكوم عليه بالأشغال ، وهذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

مقرر الشيوخ المحترم محمد خن بك - إذا لا أوافق على الجملة الأخيرة من هذه المادة وهي التي تجيز المحاكمة الجنائية بعد المحاكمة التأديبية .

الرئيس - يجوز أن الجريمة تخضع للمحاكمة الجنائية فضلا عن المحاكمة التأديبية .

مقرر الشيخ المحترم دودر قصري بك - لم يتعرض أحد للقانون العام وبمقتضى كنهه متعصب على النص الخاص بالقوة التأديبية للقانون المزمع على حضراتكم ينص على توقيع عقوبة الحبس لمدة شهرين وهي من العقوبات المقتضية لحرية فخصم تقول إنه لا يصح أن يحكم بهذه العقوبة تأديباً ثم يحال المحكوم عليه إلى الحاكم لتفرض عليه بقوة أخرى .

الرئيس - ألا يجوز عند إحالة المتهم إلى المحكمة أن تكتفى بقوة الحبس التأديبية ؟

مقرر الشيخ المحترم دودر قصري بك - المحكمة مقتدة بالقانون .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - أؤيد رأي حضرة الشيخ المحترم ادوار قصري بك ولا أرى عللاً لآجله حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك من أن بمصلحة السجون فئة معينة من المستفيدين تختلف عن باقي المصالح .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أنني لم أخط رأياً في نقطة معينة وإنما قلت بسلام العرض للقانون العام .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - المذكرة التصديرية التي رفعها وزير الداخلية لرئاسة مجلس الوزراء مع مشروع القانون المزمع على حضراتكم أشارت إلى المستفيدين الذين سيطبق عليهم هذا القانون فقد ورد بها أن بمصلحة السجون تستخدم خدمة خارجيين من هيئة الهلال كلاسطوط والحوزية والكلايين وغيرهم أمثال هؤلاء الخدماء موجودون في مصالح أخرى كمصلحة الأملاك مثلاً ولكن شأنهم في مصلحة السجون ضئيل في بقية المصالح فهم في المصالح الأخرى يمارفون تأديباً بقوة لا تتجاوز الزمت ولكنهم في مصلحة السجون معرضون لأن يحكم عليهم بقوة مقتضية لحرية مرتين الأولى من مجلس التأديب والثانية من الحاكم .

أظن أن ذلك يتناقض مع القواعد العامة .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لا غضاضة مطلقاً في أن يعامل هؤلاء الهلال والمستفيدين في مصلحة السجون معاملة خاصة غير تلك التي يعامل بها أساطم في جهات أخرى لأن في نظام السجون شيئاً كبيراً بنظام الجيش فلا غرابة مطلقاً في أن يفرق بين هؤلاء الهلال في مصلحة السجون وبينهم في جهة أخرى كل التفرقة التي التزاة إلى ما يقابل الواحد منهم كل جرم واحد بقوة مقتضية لحرية مرتين .

لا أظن مطلقاً أن مبدأ من مبادئ التشريع يبيح مثل هذا .

أفهم جيداً أن المؤلف الإداري يلقي عقابه إدارياً على مجلس التأديب ولكن لا يمكن أن يسلب مجلس التأديب سلطة القضاء في تطبيق القانون العام .

ارتكبه يكون جريمة تقع تحت نص منصوص قانون العقوبات . جاز للحكومة أن تتخذ الإجراءات القانونية لما كتبه على هذا الجرم بالقاتل .

ورداً على ملاحظة حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك بسلام جواز توقيع عقوبة مقتضية لحرية على من جرم فخصم إسدالاً أمام المجالس التأديبية فيوظف إدارياً والأمر أمام الحاكم كجرم أقول إن القوانين الإدارية والمسكرية صريحة في هذا المعنى فإذا أجرم شخص من رجال الجيش أو البوليس وجرم أمام المجلس العسكري فيجوز أن يحكم عليه بقوة مقتضية لحرية كالأشخاص الشاقة مثلاً في الوقت نفسه يجوز محاكمته أمام الحاكم لهذا الجرم نفسه .

مقرر الشيخ المحترم الرئيس موسى فولوبلدا - القانون العسكري لا يحكم المذنب مرتين على جريمة واحدة .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - لو أن الملاحظة كانت على العقوبة التأديبية المقتضية لحرية المنصوص عليها في المادة الثانية لكان ذلك أمراً مفهوماً . أما أن تتعرض للقانون العام ونحن ننظر قانوناً تأديبياً فهذا ما لا يقبل مطلقاً .

في وقت جريمة من مستخدم بمقاب القانون عليها وجب أن ترفع عليه الدعوى العمومية والجهة المختصة وحلها في الحاكم .

قلت إنه لا يمكن ونحن ننظر قانوناً تأديبياً أن تتعرض للقانون العام الذي جرى أحكامه على كل من ارتكب جرماً . فإنا نثبت أن مجازاً أو مستخدماً ارتكب جريمة تقع تحت أحكام قانون العقوبات فلا مناس من رفع الدعوى عليه ومحاكمته أمام الحاكم . هذا ما لا شك فيه .

إذا كان هناك اعتراض فيجب أن يوجه كما قلت إلى النص الخاص بالعقوبة التأديبية .

لقد نص في المادة من أن المحاكم التأديبية لا تمنع من المحاكمة الجنائية وسواء أوجد هذا النص أم لم يوجد فإن الفكرة التي دعت إليه موجودة بمحكم القانون العام .

على البحث الآن إذن هو هل تكون عقوبة الحبس من العقوبات التأديبية أم لا ؟ هذا ما يجب المناقشة فيه وليس لنا أن نتعرض للبحث في القسم الذي يرتبط بالقانون العام .

ليس بين الإجراءات التي توصفها مجالس التأديب على مستخدم من مستفيدي المصالح الأخرى عقوبة الحبس . أما والسجون نظام خاص يشبه في الواقع النظام العسكري فقد استمر هذا النص وهو نص عقوبة الحبس وأخله نصاً قديماً جرى العمل ٤ .

فالتى أريد أن أقوله إن رفع الدعوى العمومية لا يمكنه التعرض إليه بحال من الأحوال . أما العقوبة التأديبية فالمجلس صاحب الكلمة فيها له أن يقيها أو يبدلها وليس له أن يتعرض لفقرة الخاصة بالنظام العام .

منشأها فعل واحد فهو لا يريد أن تطبق نظرية اتحاد الجرائم على مستخدمى السجون ونحن نريد تطبيقها طبقاً لقاعدة المقررة في قانون العقوبات العام فلما حكم على المستخدم تأديباً يعقوبه عقوبة الحرية فلا يحال في الوقت عينه إلى الحاكم لحكم عليه بحمل هذه العقوبة مرة أخرى من نفس الفعل .

فلما أؤيد الرأي في إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لبحثه .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك - أمام هذا الخلاف أرجو أن يوافق المجلس على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية وأطلب أخذ الرأي على ذلك .

الرئيس - هل يريد سعادة محمدهي القيسى باشا أن يقول شيئاً في هذا الصدد .

مقرر صاحب السعادة محمود قاضي القيسى باشا - لا .

الرئيس - هل يوافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية .

٥ - استمرار

الطرق مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المصرفات)
قسم ٨ - وزارة الداخلية - تقرير لجنة المالية - قرار

(القررة للشيخ المحترم عبد حب باشا)

على مكتب واردمن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه:
لحضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نشرف بأن نخبير دولكم أننا نختار حضرة صاحب السعادة محمود قاضي القيسى باشا وعمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية واللواء عبد توفيق صباغ باشا مدير عام مصلحة عموم السجون وحضرة موزي أفندي تادرس وكيل إدارة اللوازمات والمالية بوزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ٨ - وزارة الداخلية .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الإحترام

١٧ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدقي

(حضر حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية واللواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير عام مصلحة عموم السجون وحضرة موزي أفندي تادرس وكيل إدارة اللوازمات والمالية بوزارة الداخلية)

عند ما قرأت المادة الثانية لأول مرة فهمت أن التغيير واقع من أمرين إذا ما قدم المتهم لمجلس التأديب فلما أن يحيله إلى الحاكم الحفانية وإما أن يحاكمه هو تأديباً لا أن يحاكمه ثم يحيله إلى الحاكم ولكن ثبت أن نص المادة بيد من هذا .

فلما أقتبح أن يحال المشروع إلى لجنة الحفانية لتحصيل هذه المبادئ القانونية وإبداء رأيها فيه .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك - هذا المشروع عرض على اللجنة التشريعية التي أنا عضو فيها ولم يكن الرأي فيه أن يحاكم الشخص على جرم واحد مرتين .

لتضرب مثلاً : أعطى وضيحي مسجوناً شيئاً من الأشياء المنوعة في نظام السجون بغاء السجن لاضبطه فنضربه فهذا المامل يعاقب تأديباً مخالفة نظام السجون وجنائياً على جريمة الضرب .

مقرر الشيخ المحترم إدوارد قصري بك - للفهم من نص المادة فيه ذلك .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم البدي بك - الواقع أننا نعتقد في أن لاجتماعه كما قال حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر من أن تطبق هذه العقوبات المفيدة للحرية على هؤلاء المستخدمين بالثبات .

والواقع أيضاً أن المسألة هنا مسألة رفق في درجات العقوبة .

افترضوا حضراتكم أن الجرم الذي وقع من المستخدم هو جريمة السرقة فهذه الجريمة تصل العقوبة فيما يختص القانون العام إلى ثلاث سنوات ولكن المشروع للمعرض على حضراتكم لا يحول الحكم على المجرم من مجلس التأديب بأكثر من شهرين .

فالذي يهجم من هذا أن الجرم تقع منه خالفتان مخالفة في حق النظام الذي لارتبط بإطاعته ومخالفة في حق القانون العام الذي يجرم السرقة .

فبمجلس التأديب يحاكمه على مخالفته النظام ولا يمكن أن يحاكمه على جريمة السرقة التي تصل العقوبة فيها كما قلت إلى ثلاث سنوات .

ففي الواقع أن المجرم لا يعاقب مرتين على جريمة واحدة ولكنه يعاقب مرة أمام مجلس التأديب لمخالفته النظام ومرة أخرى أمام الحاكم لجريمة السرقة .

فالقول بأنه يحكم عليه بالمجلس هنا وهناك ليس فيه غرابة لأن طبيعة العمل والنظام في السجون تقتضي أن يطبق على مثل هذا القانون .

مقرر الشيخ المحترم إدوارد قصري بك - نظرية حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البك على قضى على نظرية اتحاد الجرائم الناتجة من فعل واحد والتي يعاقب عليها المجرم بالعقوبة الأشد لأحدى هذه الجرائم . أى أن حضرة الشيخ المحترم يعمل لجريمة وجهين فيعاقب على كل وجه يعقوبه مع أن

فرع ١ - ديوان السوم ومصالح أخرى

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع (١).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدس للباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) وقدره ٥٣٣,٤٦٠ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر السج المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء المقدس للباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) وقدره ٥٣٣,٤٦٠ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدس للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٧١٤,٥٤٦ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر السج المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدس للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٧١٤,٥٤٦ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدس للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٣,٥٠٠ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر السج المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء المقدس للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٣,٥٠٠ جنيها .
(وقعت الجلسة لاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة وأعيدت السادسة والنصف مساء) .

فرع ٢ - البوليس

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدس للباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) وقدره ١,٠٥٨,٢٥٢ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر السج المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء المقدس للباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) وقدره ١,٠٥٨,٢٥٢ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدس للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢٤٠,٩٩٠ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر السج المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء المقدس للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢٤٠,٩٩٠ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدس للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٠٠ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر السج المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء المقدس للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٠٠ جنيها .

فرع ٣ - الخلف

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع .

مقرر السج المحترم على فحوى بلاء - أريد أن ألفت نظر حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية إلى أن ارتفاع أجور الخلف في البلاد أضر بالحالة الاقتصادية ضررا كبيرا . فالتنازى أن الفلاحين - وبغية منهم في الحصول على هذه المهام - يهجعون للعمل في الزراعة ويسعون إلى تعيينهم في وظائف الخلف وشاغبيهم لأن ماهيتهم لا تتناسب مطلقا مع أجور الفلاحين المشتغلين بالزراعة ولذلك أرجو من سعادتكم أن يعمل على تخفيض هذه المهام .

مقرر صاحب السعادة محمود فهمى افقيس بلاء (وكيل وزارة الداخلية) - إن أجور الخلفاء تخبروها مجالس المديرية ومع ذلك فقد كتبت وزارة الداخلية إلى جميع تلك المجالس فتنها إلى إعادة النظر في هذه المهام تشبا مع الحالة الحاضرة وقد أقر بعضها تخفيض تلك الأجور والبعض الآخر لم يقر - وعلى كل فنسحب الوزارة لهذه المجالس مرة أخرى في هذا الشأن .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١,٤٦٥,١٦٥ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١,٠٠٧,٧٤٨ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الترخيم من مصرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١,٠٠٧,٧٤٨ جنيا .

فرع ٤ - مصلحة السجون

على تحرير اللجنة من هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١,٦٦٥,٥١٥ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الترخيم من مصرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١,٦٦٥,٥١٥ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٢٥٠,٨٩٣ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الترخيم من مصرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٢٥٠,٨٩٣ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٧٠٦٠ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٧٠٦٠ جنيا .

الرئيس - لقد أشارت لجنة المالية إلى هذه المسألة في تقريرها .

مقرر الترخيم من مصرى بك - أريد أن أستفهم من سعادة وكيل وزارة الداخلية عن مقدار رسوم الخفر التي تحصل من الملاك في الاسكندرية بنسبة عشرين في المائة من عوائد الأملاك ومقدار ما يصرف منها على قوة الخفر فيها .

الرئيس - أظن أن سعادة وكيل وزارة الداخلية غير مسعد الآن لإيضاح ذلك .

مقرر الترخيم من مصرى بك - كيف ذلك، أليس ميزانية الخفر بمصلحة الاسكندرية جزءا من ميزانية الخفر العامة للقوة ؟

مقرر صاحب السعادة محمود فهمي اقبسى باشا (وكيل وزارة الداخلية) - إن ما حصل من رسوم الخفر في الاسكندرية بلغ ٨٧١٠٠ جنيه .

مقرر الترخيم من مصرى بك - وما مقدار ما يصرف من هذا المبلغ على قوة الخفر بالاسكندرية ؟

مقرر صاحب السعادة محمود فهمي اقبسى باشا (وكيل وزارة الداخلية) - ليس لدى بيان بذلك الآن .

مقرر الترخيم من مصرى بك - لهذه المناسبة أريد أن أرى وزارة الداخلية أن يكون تقدير رسوم الخفر في الاسكندرية على أساس ما يصرف منها فعلا .

مقرر صاحب السعادة محمود فهمي اقبسى باشا (وكيل وزارة الداخلية) تصرف الحكومة في الغالب على أجور الخفر في البلاد مبالغ تزيد عما تحصله من تلك الرسوم .

مقرر الترخيم من مصرى بك - أؤكد لسعادة وكيل وزارة الداخلية أن ما يصرف في الاسكندرية على قوة الخفر أقل مما يجني منها من رسوم الخفر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجور ومرتبات) وقدره ١,٤٦٥,١٦٥ جنيا ؟

(موافقة) .

مقرر الترخيم من مصرى بك - أنا لا أوافق .

ولا يمكن في اعتدائي لجنة أن تبين ذلك ما دام الاعتدال لا يمكن نظره والسنة المالية قد انتهت . وما دام هذا مسلم به فلا يمكن بحال من الأحوال البحث في هذا الاعتدال ، وقد ذكرت اللجنة أيضا في تقريرها أنها ترى أن يصاد مشروع هذا القانون إلى مجلس النواب للنظر في إدراج مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة التكاليف الكلية في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وهذا المبلغ لم يكن مطلوباً أصلاً فتح اعتداله به من المجلس ومعلوم أن هذا في الواقع هو عبارة عن إشارة من اللجنة على المجلس بأن يبيد إلى مجلس النواب مشروع القانون لإدراج مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في الميزانية المزمعة عليه .

على أن المادة ٢٨ من الدستور تعمر على السلطة التشريعية اقتراح القوانين المالية لأن ذلك من سلطة الملك ، وبناء على ذلك لا يمكن للمجلس الموافقة على تقرير اللجنة لأنه مدام الاعتدال كان مطلوباً منه في ميزانية سنة انتهت فلا فكذلك يكون عمل مجلس الشيوخ بشأن هذا الاعتدال قد انتهى وذلك بناء على ساحة أقروا المجلس . ولأن هذا الطلب غير مقبول لأن الحكومة هي التي يجب عليها - وقد سلمت أن هذا الاعتدال لا يمكن أن توافق عليه - أن تتخذ الإجراءات القانونية تتقدم إلى مجلس النواب بطلب إدراج هذا الاعتدال في الميزانية المزمعة عليه .

عقصة صاحب المزمعة خليل محمود الفلكي بك (وكيل وزارة المالية) - قدرت الحكومة في غضون سنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قيمة التكاليف النهائية للشرع بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقدوت قيمة الأعمال التي يمكن أن تم قبل انتهاء السنة المذكورة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وعقدت بطلب فتح اعتدال بالمبلغ الأخير في ميزانية السنة المشار إليها ولكن لم تم الإجراءات اللازمة لاستصدار هذا القانون المعروض فقرأت لجنة المالية أن تميد هذا المشروع إلى مجلس النواب للنظر في إدراج قيمة التكاليف الكلية في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المتطورة أمام ذلك المجلس الآن .

عقصة الشيخ محمد من صبري بك - الفارق بين ما قلته وما ذكره حضرة وكيل وزارة المالية أنني أرى أن الحكومة هي التي يجب أن تتقدم إلى مجلس النواب بطلب الاعتدال الإضافي في الميزانية المزمعة وليس من حق هذا المجلس أن يبيد مشروع القانون إلى مجلس النواب لإدراج الاعتدال في الميزانية .

عقصة صاحب المزمعة خليل محمود الفلكي بك (وكيل وزارة المالية) - إن الحكومة هي التي تتقدم إلى مجلس النواب بطلب إدراج هذا الاعتدال في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

عقصة الشيخ محمد من صبري بك - إذن حضرة وكيل وزارة المالية موافق على رأيي .

القرار - بالنسبة غاية في البساطة . صحيح ليس من حقنا اقتراح قوانين مالية .

(انصرف حضرات أصحاب السادة محمود فهمي القيسي باشا ومحمود صادق يوسف باشا وكيل وزارة المالية والقواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير عام مصلحة السجون وحضرة موزي به تدرس افتدى وكيل الإدارة المالية والوزارات بوزارة المالية) .

٦ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف البناء والنفقات اللازمة لفتح مكتب قسم سواحل ميناء الاسكندرية ومخازنها إلى مبنى البيت "مهموسة" في قمرانة - تقرير لجنة المالية - قرار المجلس بإعادة التمرير إلى الحكومة لإدراج الاعتماد الإضافي لهذا المبلغ في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

(لفر حضرة الشيخ المحرم عبد الحليم الدين باشا) .

على الكتاب الواردة من رئاسة مجلس الوزراء وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأمر بخبر دولكم أننا انتهينا حضرة صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سيطر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل تكاليف البناء والنفقات اللازمة لفتح مكتب قسم سواحل ميناء الاسكندرية ومخازنها إلى مبنى البيت "مهموسة" في قمرانة .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدقي

(حضر حضرة صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية)
على تقرير اللجنة (١)

(حضر حضرة صاحب المعالي محمد عيسى باشا وزير المعارف العمومية) .

عقصة الشيخ محمد من صبري بك - كانت الطريقة التي جربنا عليها قبل الآن في مسائل الاعتدالات الإضافية التي كان يطلب فتحها في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ التي انتهت بخالف الطريقة التي انتهت بها لجنة المالية فيما يخص هذا الاعتدال .

في الواقع متى استعمل على المجلس نظر الاعتدال بناء على أن السنة المالية انتهت - وهذا هو الذي جربنا عليه قبل الآن عند النظر في اعتدال كهذا - فلا يمكن للمجلس أن يصل علما ما في هذا الشأن .

ولكن على الرغم من أن لجنة المالية رأت أن الاعتدال لا يمكن صرفه وأنها طلبت في السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ التي انتهت فقد طليت إلى المجلس طلباً لا يتفق مع الدستور حيث قالت في تقريرها " إن وزارة الأشغال ما زالت في حاجة إلى هذا الاعتدال "

٧ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - المالية - تقرير لجنة المالية

٧ - وزارة المعارف العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء محمد عزي باشا)

تلى كتاب وارد من وزارة المعارف العمومية هذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو من دولكم التصريح لحضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبري باشا وكيل المعارف العمومية بأبوابه حضراتاً مديري المستخدمين ومديري الحسابات بمضد وجلسات المجلس التي يجريها في بحث ميزانية وزارة المعارف لتقديم كل ما يطلبه المجلس من البيانات .

وتفضلوا بدولكم بقبول عظيم الاحترام ما

وزير المعارف

١٧ مايو سنة ١٩٣٢

محمد علي عيسى

(حضر حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبري باشا وكيل وزارة المعارف العمومية وحضراتاً مديري إدارة المستخدمين ومديري إدارة الحسابات) .

فروع ١ - ديوان العموم والتخطيط العام

تلى تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من الملاحظات ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم باشا - مقدر في مشروع الميزانية لهذه الوزارة ٣,٢٤٦,٨٣٣ جنيهاً فاقنا ما أضيف إليه ما خصص لها في ميزانيات الوزارات الأخرى مبلغ مجموع المطلوب اعتمادها ٣,١٨١,٦٦٢ جنيهاً وهو حوالي ٩٪ من ميزانية الدولة .

هذا الزم الضخم يزيد في الواقع في نسبه على ما تكفه خزينة فرنسا لوزارة معارفها . فهناك لا تزيد النسبة التي تنفصها على ٦ ٪ .

فهل هذه الملايين الثلاثة وال نصف تقريباً التي تنفصها تعطى وتنتج لنا كل ما يجب أن تعطيه وتنتج أم لا ؟

الواقع أننا أمام مشكلة عظيمة . ويمكننا أن ننظر إلى هذه المسألة من ناحيتين . فحجة عدم مطابقة الصرف النتيجة العملية الناجمة عنها . وليس للوزارة المالية تصويب أي دية فيه . ولكن ذلك أثر من الميراث الطويل للسنة الماضية .

تخلفت الحكومة بمذكرة مع مشروع هذا القانون جاء فيها أن التكليف الكلية لهذا العمل قدرت بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وطلبت فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أصل هذه التكاليف قبل انتهاء السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بثلاثة أو أربعة شهور وأدبرت في مشروع ميزانية السنة المالية باق التكاليف وقدره ٣٠٠٠ جنيه وقد أقر مجلس النواب مشروع القانون بفتح الاعتماد المطلوب وقدره ٢٠٠٠ جنيه ولكن لم تم الإجراءات اللازمة لاستصداره قبل انتهاء السنة المالية المشار إليها فالمسألة تنحصر في أن الحكومة طلبت فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه لتصرفه قبل انتهاء السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ وأدبرت مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في مشروع ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وجملة هذين للمبلغين ٥٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذي تشير اللجنة على المجلس من أجله بإعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب لإدراجها في الميزانية المعروضة أمامه . وفي اعتقادي أن هذا لا يخالف المستور .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم باشا - الواقع أن وزارة المالية وافقت على رأيي وذكرت أنها التي يجب عليها أن تقدم إلى مجلس النواب بإعتماد المطلوب فلا محل للفتنة بعد هذا لأن اعتراضى كان متصباً على الطريقة التي يراد اتباعها وقد قبلت وزارة المالية كما قلت العمل بوجهة نظري .

الرئيس - ما رأى حضرة وكيل وزارة المالية بعد ذلك ؟

مقرر صاحب السعادة محمد محمود باشا (وكيل وزارة المالية) - وزارة المالية ستقدم مجلس النواب بطلب إدراج الاعتماد اللازم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ولأننا لما قمنا بقرره المجلس من إعادة مشروع القانون المعروض إلى مجلس النواب أو عدم إعادته .

الرئيس - معنى هذا أن الحكومة ستقدم مجلس النواب بطلب إدراج مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة التكاليف الكلية لهذا المشروع .

فهل توافقون حضراتكم على إعادة مشروع هذا القانون إلى وزارة المالية لطلب إدراج الاعتماد اللازم لهذا العمل في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المنظورة أمام مجلس النواب الآن ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إعادة مشروع هذا القانون إلى وزارة المالية لطلب إدراج الاعتماد اللازم لهذا العمل في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المنظورة أمام مجلس النواب الآن .

قالت الوزارة في مقتض هذه العورة في خطبة العرش "وما أذكره بالنبطة والفسار لإزدياد حركة النشاط والتجديد في جميع فروع التعليم . فنيا يختص بالتعليم الإلزامي تمكنت الوزارة من وضع الأساليب الكثيرة الكفيلة بنشره ، والتي لاخبرم الطفل من يخته ، وتيسير السبيل في الوقت نفسه لقوى التيار أن يخيرا بأنفسهم إلى المدارس الابتدائية أو المساهد الدينية . وسبقهم لحضراتكم في هذه الدورة مشروع هذا الإصلاح " .

هذا ما كنت أبتنى الوصول اليه . وإلى أتشوق إلى أن نصل إلى نتيجة في هذا التشرع . لأن البلاد تسمير على طريقة خطيرة جدا فنيا يختص بأسلوب التعليم بعد التعليم الإلزامي .

إن الذي جرى من قبل أيام لم يكن في البلاد متعلوون ، وأيام كانت الأداة الحكومية في حاجة إلى موظفين ، هو أنه وضع نظام التعليم النرض الأول منه أن يخرج موظفين . ولقد انتهت هذه الفترة ومضت . ولكنا لازلنا نعتبنا ، أي منذ حشرين عاما أو أكثر . وفيها في الشكل لا في الجوهر من الواجب هو إحداث تغيير وإجراء تعديلات جوهرية . ولكن الفكرة الأساسية لهذا العمل لم توجد إلا . ولم يتكون بعد رأى حاسم في الموضوع . وفي نظري يجب أن يكون التعليم الإلزامي عاما ، ولكن بتؤدة ونظم قوية الإحساس حتى لا تقع في عطور كما قالت بلغة المسالية بالجلس .

وبعد هذا يجب إقتال الطريق أمام هذه الأعداد الخالية من نرضي المدارس الثانوية والابتدائية الذين تنكض بهم الشواوع بلا عمل . وعدد الأولين نحو ٥٠٠٠ كل عام .

إن التعليم العالي الذي يقصده المرء حيا في التعليم منحصص بطبيعته في فئة ضيقة تسمح لها حالها . أو مؤهلها أو استعدادها الوصول إلى التبحر في العلم .

أما التعليم السادى فيجب أن يدخل المرء ليحيا . وليس التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية مما يمكن المرء من أن يعيش ويعيا في بيئة بلاده .

لهذا يجب الإسراع بأن يوضع حد لزيادة في قبول التلاميذ في هذين المصنفين من التعليم : الابتدائي والثانوي . لأن كل الذين نخرجوا فهما لا يعمدون سولا إلى العيش . يجب أن يكون التعليم مناسباً لحايات البلاد . فيخرج تلاميذ صالحين لا يبرأ بأفهم . ولكن التعليم كما لا يؤدى إلى هذه النتيجة . يجب أن توسع في التعليم الإلزامي بالقيود التي ذكرتها . ولكن يجب في الوقت عينه أن يوقف التيار المنفق نحو التعليم الابتدائي والثانوي وقصر على التقادير وعلى التابئين من الفقراء .

كان الاسم الذي أطلق فيا مضى على المدارس الثانوية هو المدارس التجريبية ، لأنها في الواقع غير مقبولة لقلتها وإنما هي وسيلة - قسرة - لتفريغ من دور التعليم العالي .

يجب إذن التوسع في التعليم الإلزامي والثاني . أما التعليم العالي فلا يصح التوسع فيه لاختصار مراتب الحياة عتدا في مثل الطب والهندسة والعمارة وغيرها . فبالجانب هذه الأنواع البصرا كيميخين وذامين على الحاجة .

إن الإحصاءات التي قمت للبرلمان في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ كل على أن الحكومة المصرية تصرف على التلاميذ والطالب ما يمكن أن تصرفه باقتصاد على عدد يزيد على الموجود الآن بمقدار ٧٧٪ منهم .

أعني أن ثلاثة الملايين والنصف إذا خصصت مثلا لتصرف على مائة تلميذ في مصر . فانا في بلاد أخرى يمكن صرفها على ١٧٧ تلميذا . وهذه البلاد الأخرى حسب الإحصاءات المقدمة للبرلمان سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ هي إنجلترا والقات .

فإن هذه الوجهة ترون حضراتكم أن الطريقة المتبعة في صرف مبالغ ميزانية وزارة المعارف فيها خطأ أساسى ، لا أدى كيف تصلحه .

مفكرة صاحب المعلق محمد على حيسى بلشا (وزير المعارف السومية) -
ليين لا حضرة الشيخ المحترم هذا الخطا .

مفكرة الشيخ المزمع عبد العظيم البيل بك - فترجى إلى الإحصاءات ، ففها الأرقام . وقد ذكر وكيل مراقب مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة في سنة ١٩٢٦ و سنة ١٩٢٧ ما يأتي بالحرف الواحد " إذا رايينا قيمة نفقات الطالب ، ونوسط عدد الطلبة بالنسبة إلى كل مدرس في إنجلترا يمكن لوزارة المعارف المصرية تعليم ٧٧٪ أزيد من مجموع عدد التلاميذ والطالب المقبولين بالمدارس الآن " .

واعضادى أن الحالة الآن لم تتغير كثيرا من الوقت الذى ذكر فيه هذا القول .

مفكرة صاحب المعلق محمد على حيسى بلشا (وزير المعارف السومية) -
هذه إحصاءات عامة .

مفكرة الشيخ المزمع عبد العظيم البيل بك - هذه إحصاءات أدلى بها موظف حكوى مسئول قنصلها المجلس لإدارته .

وأقدم إلى حضراتكم أرقاما تملك مقرراتها على أن المصروفات التي تنكبها الحكومة في الواقع كثيرة جدا .

" فقل الطالب في مدرسة الزراعة العليا يتكلف ٢٠٣ جنيهات في السنة . وفي مدرسة التجارة العليا يتكلف ١١٧ جنيا . وهكذا . وأنا لا أريد ذكر التفاصيل . والنتيجة المهمة التي تخلف من هذا أن المصروفات في مصر إذا فزنت بما تصرف في إنجلترا كان ينبغي أن تصرف على عدد من الطلاب يزيد بمقدار ٧٧٪ على معدده الحالي . وأخطأ الموجود عتدا لا يستطيع أن أبده دواء . وإنما الرجة أن نصل وزارة المعارف على إصلاح إدارتها لنصل إلى نتيجة كالتي نراها عتقة في البلاد الأخرى .

التاحية الثانية من كلامي ، وهي ما اعتقد أكثر خطرا ، تتعلق بطريقة التعليم في السوم .

يمل حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك إلى حصر التعليم العالي في طبقة معينة وأن يعمل له نظام خاص .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك — كل ما أرى إليه أن يفتح نطاق التعليم الإلزامي والفقير إلى أكبره ممكن .

مقبرة الشيخ المحترم محمد غنم بك — نحن موافقون على التوسع في التعليم الإلزامي ولكنا نعتقد أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يصر التعليم العالي في طبقة خاصة .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك — يجب أن يتفق التعليم مع حاجة البلاد .

مقبرة الشيخ المحترم محمد غنم بك — إن وزارة المعارف العمومية تشترط لقبول الطلبة في المدارس العليا أن يكونوا حاصلين على نسب مئوية معينة من مجموع الدرجات وهذه النسبة تختلف باختلاف المدارس فالنوعية التي يرى إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك موجودة ولكن وعلى فيها درجة غرق الطالب .

أما حضرة الشيخ المحترم إدوار قصيري بك فيريد أن يجعل التعليم عاما بغير قيد . هناك نقطة بحث واحدة وهي التعليم المجاني فافاضت الوزارة له قاعة ثانية وامت فيها نبوغ الطلبة بحيث يتخرج كل طالب بالمجان سواء أكان قادرا على نفقات التعليم أم غير قادر لا تقطعت الشكاوى من هذا الموضوع .

الواقع أن وزارة المعارف تشكر كثيرا على الجهود التي بذلتها في السنة الماضية . لكنا سمعنا كثيرين من الفقراء يشكون من طرق تنفيذ قواعد المجانية حتى تنال البعض وقال إن من يتحتمون بالمجان أولاد بعض الموظفين الذين يتولون على ماية تزيد من ١٥٠ جنيا في الشهر .

مقبرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) — من هم الموظفون الذين يتقاضون ١٥٠ جنيا في الشهر ويتخرج أولادهم بالتعليم المجاني ؟

مقبرة الشيخ المحترم محمد غنم بك — وكلاء الوزارات .

مقبرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) — من هم هؤلاء الوكلاء ؟

مقبرة الشيخ المحترم محمد غنم بك — لقد سمعت ذلك .

مقبرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) — أرجو أن يذكر حضرة الشيخ المحترم حادثة معينة وأنا مسعد لتقصيها .

ويغني أن تتبع الطريق للجنة في كثير من البلدان . وهي أن التفرج وحده ليس مديرا لتعليم التثنية على ثقافة الحكومة . ولكن يجب أن يكون التفرج مقرونا بالبورج ، هذه الفكرة يجب أن تكون أساسا في قبول التلاميذ . أما أن يفتح فتح أبواب المدارس عامة . فهذا ما لا يصح أن يقال . فقد أردت أن أذهب الأذهان إلى السياسة العامة التي يجب أن يقوم عليها التعليم . ولم أقصد غير هذا .

مقبرة الشيخ المحترم إدوار قصيري بك — إن النظرية التي سمعناها من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك نظرية مضحية للعلم والتعليم والثقافة . فقد قال : يجب إقفال أبواب المدارس وبخاصة العليا منها .

فلا إذا كانت تليقا حاز الشهادة الثانوية من القسم الأدنى أو العلي ، فلي الحق في أن أدخل مدرسة الحقوق أو الطب . أو غيرها . ولكن . بسبب نظرية حضرة الشيخ المحترم يجب أن تغلق هذه المدارس في وجهي . خشية ألا أجد عملا بعد إتمام الدراسة فيها . فنظرتي تتلخص في أنه يريد جعل التعليم العالي ضيقا جدا لا يدخله إلا القليل .

التعليم العالي هو الفرض الإلزامي الذي نسي إليه جميعا حكومة وشعبا . أما أن يفتح تلميذ في الحياة العملية أو لا يفتح ، فهذا يرجع إلى كفايته وقدرته الشخصية . وهذه الكفاية وتلك القدرة لا تظهران إلا بعد أن يخرج للعمل في ميدان الحياة . وإن التنافس في الحياة بين أولاد الفن أو المهنة هو الكفيل في ذلك من هو أصح . وهو الكفيل بإظهاره في ميدان العمل . كما هو كفيل بإخراج غير الكفء منه .

فيجب ألا يطلب من الحكومة إقفال أبواب المدارس منها التنافس في الحياة العملية . بل يجب فتح أبوابها وتسهيل طرق التعليم فيها . أما مسألة التيسار وعدم النجاح فليس لها يد فيها . والثاني الطبيعي أن أخرج من المدرسة ويبدى شهادة . فإن أردت الاشتغال في الحياة مثلا فأبوابها مفتوحة . وإلا اشتكت في العاطية . وإن لم أوفق فيها فاني أطرق أبوابا أخرى . وأما أن تمنع السير الطبيعي للحياة العملية فهذا شيء خارج عن المبالوف .

وأريد أن أصبح كلمة من معالي وزير المعارف في سبيل الثقافة ونشر التعليم وساعدة الطلبة . وما علمه لم الوزارة في المجانية بسبب الأزمة الحالية .

وأرى واجبا على وزارة المعارف وعلى كل شخص أن يعمل على الطلبة طرق التعليم . ومن أهم التسهيلات تخفيض مصاريف المدارس عليهم أو إعاضهم منها . أو من بعضها . وإذا فرض وكان التعليم جميعه مجانا في كل المدارس فتكون وصلا إلى الفرض الإلزامي . فلما أمكن للوزارة أن تسيي الطلبة من المصاريف هذه السنة بقدر الإمكان فلما تكون قد فتحت طرق العلم في وجوهم كما هو التبع في أوروبا . (تصديق) .

مقبرة الشيخ المحترم محمد غنم بك — عدلى رأى يحترق بين وجهي نظر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك وحضرة الشيخ المحترم إدوار قصيري بك .

بجهودا مرفحا كما ولكن أرى وزارة المعارف وجلسا الموقر أن التعليم العالي يجب أن يقوم بمعارضة بمعنى أن من يريد أن يتعلم تعليما عاليا يجب أن يتقاضى من الوزارة مصاريف تناسب مع ما يتكفله في المدرسة لأن التعليم العالي يخص به طبقة معينة .

هناك أزمة اجتماعية كبرى تسير إليها بسطى سرية وقد بدت بوادرها من تهاوت حامل الشهادات العالية على الوظائف الكتابية البسيطة لأنه إذا أعلن عن خلوص وظائف تقدم بحسبالة طالب من حامل الشهادات .

إننا كما قلتمت قادمون على أزمة اجتماعية خطيرة . فهؤلاء الحائزون للشهادات العالية والذين يكفون خزائن الدولة مبالغ طائلة يتكفون في الشوارع كمفهم الأزمة من غير أن إلى البشقية . إن هذا المثل إذا لم يجد عملا يتعيش منه دفعه الاحتياج إلى ثورة نفسية عيفة . (وطالب القوت ما تسمى) .

إن ما أرى إليه هو أن لا يتقدم التعليم العالي إلا من كان قادرا على القيام بتكاليفه بحيث إن كل مدرسة عليا لا تصرف من مال الدولة قرشا واحدا على طلبتها وأن تخد الأيرادات تقديرا يقتض مع المصروفات وهذا يمكن أن تصرف الوفورات على التعليم الإلزامي والأولى والى . لأنه من المعلوم أن يصرف من خزينة الدولة على هذه الأنواع من التعليم . أما أن يصرف على المدارس العالية لفخرج من لا يمدون عملا فأن هذا سياسة خاطئة لا يصح الاستقرار عليها .

هذه ملاحظاتي أرجو أن يطلعها رجال وزارة المعارف عليها من الاحتبار . (تصفيق) .

مقدمة الشيخ المحترم محمد أبو نصر بك - إذا سمع في اب أنخلص في كلمين ما سمعته من حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الحليم الجليل بك فاني أرى أنه تناول سياسة التعليم من جهتين من الجهة الاقتصادية ومن جهة الثقافة وإعداد الناشئين لأن يكونوا رجالا عاملين في هذا البلد .

من الجهة الاقتصادية كان الرأي الذي أدلى به أن السياسة المالية التي تسير عليها وزارة المعارف في بلدنا من سنوات مضت سياسة على ما يقول لا يمكن أن تتفق مع التقنية العملية لما يتفق من الأموال في سبلها وحيثه على ذلك أستند إلى مغارة بين ما يتكفله التعليم في مصر وبين ما يتكفله التعليم في إنجلترا . وذلك الكلفة التي رداها عن وكيل مراكسة إيرادات ومصروفات الحكومة في سنة ١٩٢٧ بأن ما يتفق على ١٠٠ مليون في مصر يكفي لأن يتفق على ١٧٧ مليون في إنجلترا .

إن تسبوا إليها السادة فجب أن تهيموا لهذه المقارنة وزنا .

فلنر حضرة بين سياسة التعليم المالية في مصر وبينها في إنجلترا .

سياسة التعليم في مصر يجب إذا ما أردتم حضراتكم أن تنصفوا الناشئين بها أن ترجعوا إلى بدء النهضة . حتى بدأت النهضة للتعليم في مصر ؟ منذ كم من السنين قد بدأت ؟ ومن بدأت في بلاد الإنجليز ؟ وما هي تلك السنوات التي اتخذتها لما من يوم أن بدأت في تلك البلاد من فزون مضت ؟ - وما هي السنوات التي اتخذتها من عشرات السنين من بدء نهضتها التي لا تتجاوز ثلاثين أو أربعين عاما ؟

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنم بك - سأحضرى من ذلك . قد كلف معالي الوزير قاضيا قبل أن يكون وزيرا وهو بحسب المعدلة بلا شك . ولهم أن تضع الوزارة نظاما عادلا ينفذ على الجميع فيما يخص بالجانبية التي أصبحت نسبتها كبيرة بعد أن كانت بسيطة .

مقدمة صاحب المعالي محمد علي عيسى بك (وزير المعارف العمومية) - ستعود نسبة الجانبية إلى ما كانت عليه قبلا .

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنم بك - أريد أن تضع الوزارة نظاما عادلا للجانبية يبنى على درجة التبوع وأن تشمل الجانبية الفني والتفريق على السواء .

مقدمة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - أما ونحن في صدد بحث السياسة العامة لوزارة المعارف العمومية على ملاحظة أريد أن أباها حضرات أعضاء المجلس ولعل وزارة المعارف العمومية وأرجو أن لا تحكم عواطفنا في البت فيها بل تحكم المصلحة . ذلك أن قانون التوزيع الذي قضى بإخراج الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة المصرية شمل تنفيذهم إخراج للمدرسين الأجانب الذين يدرسون اللغتين الإنجليزية والفرنسية وكان من نتيجة ذلك تعيين مدرسين اللغتين بمقدور وذلك بأن تتأخذ الوزارة مهملة ثلاث سنوات قابلة للتجديد فتج من هذا أن أصبح المدرسون الذين يتقدمون لهذه الوظائف في هذه الظروف أقل كفاءة من طبقة المدرسين التي كانت تتقدم عند ما كان الصين بصفة دائمة وكان لهم حق الترقية والملاوات والمعاش وأسمهم المجال مفتوح .

لقد كنا نستقدم من إنجلترا وفرنسا طبقة ذات كفاية من المدرسين الأجانب . أما أنه يستحيل أن نتخذ أنه سياتى يوم يقوم فيه مصريون بتدريس هاتين اللغتين - لأنه من غير المتصور أن يهيئوا اللغتين لإجادة أباها لها - فن المصلحة أن يقوم بتدريس اللغة الأجنبية أباها . إذا كان الأمر كذلك فالساح إذن من أن نعود إلى النظام القديم فحين هؤلاء الموظفين في وظائف دائمة لأخذوا دورهم في الملاوات والترقيات كباقي الموظفين الدائمين وهذا يحصل على طبقة أرق بكثير من الطبقة الحالية فإن الذي يستقدم وقتئذ يكون معطشا على مستقبله ومدة خدمته أما الآن فلا يقدم في الغالب إلا من لا يمد له عملا دائما في جهة أخرى . ذلك لأن استخدامه لا يكون إلا لمدة ثلاث سنوات كما قلت وهو لا يبقى يخدمها .

قلت إنه يجب علينا أن نحم المصلحة ولا نحم الماطفة . يجب أن لا نذكر في مسألة عودة الأجانب بعد التخلّص منهم فإن هذه الطبقة من الأجانب لا غنى لنا عنها ومن البعث أن ترك هؤلاء الموظفين بمقدور السبب الذي يهتبه لحضراتكم .

هذه هي ملاحظاتي على المدرسين الأجانب .

جيت في كلمة خاصة بسياسة التعليم السالك . أعلن أن لا خلاف مطلقا في أننا جميعا نطأ على السالك في التناهي على وزارة المعارف للجهود العظمى الذي بذلته في سبيل إعداد أبا كن التفتين المدارس المذكورة . قد كان

رأيت في مصر رجلا يصح أن يكونوا مضرب الأمثال في نبوغهم وأوكد لحضراتكم أنهم إذا عدوا كانوا من أبناء الفقراء فما بالك تريدون أن تصدوا الطريق في وجوهه اعلم .

أموال الدولة هي أموال الأمة . وأبناء الفقراء هم أبناء الأمة . دعوا الطريق مفتوحا لمؤلا . دعوا لمؤلا سبيل الحياة فقد يكون فيمن يفتح لهم إزاء لهذا البلد في أخرج المواقف .

إذن ليس من الصواب في شيء ولا بما يتفق مع الحقيقة والواقع ما سمعتموه حضراتكم خلا سياسة وزارة المعارف من الوجهة المالية ولا من وجهة الثقافة العامة خصوصا إذا لاحظتم أننا في حاجة كبرى لأن تستمد المونة من كل وجه من تلك البلاد التي سبقنا في نهضتها .

فتمثل كل إنشاء للمعاهد العليا ووضعت أبوابها لكل طالب ما استطاعت وكذلك المدارس بكل أنواعها وأظن أن لجنة المالية عند ما علمت بالشكر والثناء لوزارة المعارف . أظن أنه لم يفتأ أنها لاحظت جيدا كل ما أثمرت إليه أمام حضراتكم . لهذا أقدم بالشكر إلى الوزارة أيضا وأرجو أن تتابع سياستها التي عرفناها في نشر التعليم الابتدائي والثانوي والعالي على الرغم من الضيق المالي .

(تصفيق) .

محضر الشيخ المحترم محمد فرسي المأمور بالإنابة - أقدم بالشكر لمالي وزير المعارف على الجهود العظيمة التي بذل في السنة الماضية لقد تكلم حضرات الزلاء من التعليم العالي وعن قطع من أولاد الفقراء أو الأغنياء ولكنهم لم يقرؤوا في خطابهم موضوعا عاما .

مدارس العليا تخرج في كل عام عددا كبيرا من الطلاب فلا يجدون أمالهم عملا يرتقون منه .

وفي البلاد شركات ومصارف أجنبية تتجمع بكل مرافقها كالبك الأهل التي يمتد بها الدولة وكشركة المياه وضربها من الشركات التجارية .

وقرأ في كل يوم أن مجلس الوزراء اجتمع وخصص بتأسيس شركات عظيمة ولم تسمع أن شركة من هذه الشركات أو مصرفا من هذه المصارف قبل في خلقه - ولو من طريق الجمالة - أحدا من أبناء البلاد .

أفلا يجد يمثلي وزير المصارف أن يتصل بهذه الشركات ويتفق معها على طريقة لاشاق بعض المتخرجين من مدارسهم بها أو لدى ذلك إلى النظر في تعديل برامج التعليم التجاري .

(تصفيق) .

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - في الواقع ليس عندي ما أزيد ولكني أريد أن أتم ما بدأ به حضرة الزميل المحترم عبد الحليم بكيل .

أظنه أشار إلى خبر لجنة المالية بمجلس النواب سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وكنت أنا ألتفت بأن أكون مقرا فيه وكلفت حضرة صاحب العولة اسماعيل صدق بالإنابة رئيسا للجنة المالية حينذاك .

إذن ليس من الحق في شيء أن تقاتروا بين ما تتكلمه حكومتنا في سيل تعليم أبنائنا وبين ما تتكلمه الحكومة الإنجليزية في هذه السبل .

هناك مدارس أعدت ، ومعاهد شيدت ، ورجال تفرغوا ، وصناعات تعد تلك المعاهد وهاتيك المدارس بكل ما يلزمها من صنع لإدخالها وبجهودها الخاصة .

أما في مصر وأنت في إبان نهضتك في حاجة كبرى إلى أن تصنعوا بتلك المعاهد - في حاجة إلى أن تلبوا إلى تلك البلاد - في حاجة إلى أن تستمدوا المونة من رجال التعليم والثقافة العليا في تلك البلاد والعالم لا وطن له ولا حرج عليكم في ذلك .

وإنما ما وجستم إلى نهضتك الأولى من عهد محمد علي الكبير عرفت أن هذه الطريقة . طريقة اتخاها النور والعالم إنما وجد لا حرج عليكم فيها وقد قيل اطلبوا العلم ولو بالعجم .

فإن انطلا البين أن يضي باللائحة على سياسة وزارة المعارف من الجهة الاقتصادية لأن السياسة المالية التي تختص بطبيعة الحال أن تكون ثقافت التعليم في مصر أكثر منها في تلك البلاد سياسة تقتضيها نهضتها الحديثة التي ينفذها وبين تلك البلاد يوم شمس .

أما من الوجهة الثانية . وجهة التعليم والثقافة على اختلاف درجاته فقد قيل إن التعليم العالي يجب أن يخصص في بيئة ضيقة وإن التعليم الابتدائي والثانوي يجب أن يمتد إلى وضع حد في زيادة عدد تلاميذه حتى لا يتزايد على ما هو عليه الآن .

عجب أن نسمع هذه الكلمة . عجب أن نسمع صوتا يدعوها في نهضتها الحديثة التي هي موضع إعجاب العالم . يدعوها إلى أن تفتح أبواب المدارس العالية والثانوية والابتدائية وأن تقصر جهودنا على مجرد إزالة الأمية بشر التعليم اللازم وأن تقف عند هذا الحد وهذه الكيفية يمكن أن تأتي وزارة المعارف فنانة بأنها أخرجت للبلاد رجلا يقومون بأعمال نهضتها وتحفظ الأعمال .

أخبروا المدارس تنقلوا السجون - هذه كلمة قالها بسمرق في بدء نهضة ألمانيا ولكن زميلنا المحترم يريد أن تضيقوا بقدر ما تستطيعون في التعليم المال بحيث يخصص هذا التعليم في بيئة ضيقة .

لا أدري كيف يكون ذلك . كل إنسان في هذا البلد وفي هذا العالم تقريبا كان أو غنيا له الحق في أن يستمد نور العلم والبرهان من أي معهد كان فان تنقلوا أبواب دور العلم في أوجه طلابها فهذه كلمة لا أظنكم تستمعون لها قط .

زيدوا عدد المدارس وخصصوا أبوابها بقدر ما تستطيعون وأقيموا دور العلم فليس في هذا أي خطر وإنما الخطر أن تنق في ظلمات الجهالة وأن تقف عند ذلك الحد حد التعليم الابتدائي أو اللازمي .

(تصفيق) .

(حضر حضرات أصحاب المسائل والسادة على ما هو بأشياء وزير الخزانة وأحمد علي باشا وزير الأوقاف وعلى حال الدين باشا وزير الحربية والبحرية).
أما كوننا نضاض عدد مدارس الثانوية والعالية - وحيداً لو استعملنا أن نجعل كل مدرسة عالية بلا استثناء مفتحة الأبواب لكل طالب له من مميزات الالتحاق بها ما يسمح له بأن يكون طالباً بغير حاجة لذلك التقيد فإن هذا لا يمكن أن يرد به أن نطلب من الطالب في المدرسة العالية أن يدفع كل تكاليف تعليمه فيها .

ومن المعروف أن التعليم السالي بكل أنواعه هو من أهم ما يطلب للصحة العامة .

المثل أمامنا موجود - في أي بلد من بلاد العالم تحمل مصاريف التعليم العالي مصاريف هذا النوع من التعليم في مصر؟ كلنا نعرف أن الطالب الذي يشتري بكتلة الحفر وبكتلة الطيب في فرنسا أو بأي كتلة من كتلتها يدفع ثقات قليلة إذا ما قيس بما يدفعه الطالب في المدارس العالية عدداً قد يبلغ ما يتكلفه من سنين إلى ثمانين جنيهاً في السنة ولا شك أن تربية النفس والشئ من أهم الأعمال التي يجب على نخبة الدولة أن تتحملها. ولا يمكن أن يقال إن الطالب في المدارس العالية يجب أن يتحمل كل تكاليف التعليم . هذا غير ميسور . لأن من طيبة التعليم العالي أن يكون أساتذته وموظفوه على درجة من العلم يجب بها أن يكافأوا بمرتبة مالية فلا يمكن والحالة هذه أن يكفل الطالب دفع كل ثقات تعليمه حتى يستطيع أن يتعلم في مدارس الحكومة .

بناء على ذلك يكون القرض بما ذكر في التقرير هو فكرة التحملين لا تقهر ولا يضطر على أن يشق أبواب التعليم في وجوه طائفة فقيرة وأنا أكرر الآن أنه لا فرق بين غني وفقير - فكل مصري مهما كانت يثته وطيته له الحق في أن يتعلم في مدارس الحكومة . ولو كان في المستطاع أن تكون للمدارس كلها مجانية يكون الخير كل الخير ومصر ما نجحت وما خرجت لنا وجالاً إلا أولئك الذين تعلموا جانا إذ لم يكن معروفاً مطلقاً أن هناك مصاريف تمنع التعلم .

(تصفيق) .

محضر الاجتماع المزمع بعد التعليم بولي - الواقع أن رغبتي في شدة الاختصار جعلت كلامي غير مفهوم البعض .

لم يكن غرضي من اقتباس معلومات من تقرير لجنة المالية لمجلس النواب في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ إلا الأدلة قطب بالأرغام والدليل على أن ثلاثة ملايين من الجنيهات التي تصرفها وزارة المعارف العمومية في سبيل التعليم - والتي لم أقل أن نسبتها الزائدة تزيد أو تقل من الحاجة - يمكن الاستفادة منها أكثر مما يستفاد منها الآن - هذا من الشئ الأول .

أما فيما يخص الثاني فيظهر أنه أحسن جداً في آفاق السامعين أن يقال لا فرق بين فقير وغني .

الواقع أن الذي جاء بذلك التقرير لم يكن الفرض منه مطلقاً إقتال دور التعليم في وجه أية طبقة من طبقات الأمة في مصر بل العكس لا يمكن مطلقاً أن ينظر بإسأل أن وجداً جاداً في مصر - خصوصاً في عصرها الحالي - يسمح مطلقاً بأن يسد أبواب التعليم في وجه أي مصري كان - فمصر طبيعتها من أكثر من ألف سنة بل ديوقراطي بوجوده فلا يمكن أن يقال إن هناك فقيراً وغنياً وإن هناك مدرسة للفقير وأخرى للثني . مصر لا تعرف هذه التفرقة مطلقاً ولا يمكن أن تعرفها يوماً .

إنما كان التقرير يري إلى وضع سياسة للتعليم فيها شيء من الاقتصاد . لا من الاقتصاد في تعليم الفقراء . حيث روعي أن مبلغ ما يصرف على التعليم قد يسمح بتعليم عدد أكبر من العدد الذي يتعلم فعلاً . هذا مع التصريح بأن كل ما يمكن أن تأخذه وزارة المعارف من مال هو قليل . وأن عشرة أو عشرين أو ثلاثين في المائة إذا ما أخذتها الوزارة المذكورة من ميزانية الدولة وصرفت للمصروف الواجب فهي قليلة جداً في تربية أبناء البلد تربية ناعمة .

(تصفيق) .

هذا لا شك فيه . إننا ما قبل إن وزارة المعارف تنفق ١٠ في المائة لا يمكن أن يقال مطلقاً إن هذا كثير . في الواقع هذا قليل . ولكن الموضوع هو أن كل ما يطلب إلى وزارة المعارف - مع العلم بأنها في العهد الحالي لا يمكن - كما قال حضرة الزميل - أن تكون مسؤولة عن خطة التعليم السابقة - هو أن تنمي بإيجاد وسائل تسمح لها أن تربي أبناء البلاد تربية أرفع من التربية الحالية بالامتدادات التي تتولى لها .

نحن نشكو من أن هناك من حلة الديبومات العالية من لا يجد عملاً . قد تكون لهذه الشكوى حل ولكن هناك مجانبها اختيار آخر هو أن نسمح للأسف لا نعد أبنائنا من طريق مناهجنا التعليمية إعداداً يستطيع منه من يخرج في هذه المدارس أن يكافئ بكلفة يعيش من دولتها .

بلدنا لا يخطئ بلدنا بل لأن فيه لغات الأجنبية المكان الأعل . الشركات تريد من يتقن اللغات الأجنبية والبنوك كذلك . أكثر الأعمال الاقتصادية في البلد في حاجة إلى من يجيد هذه اللغات . ونرى مع الأسف الشديد خصوصاً في السنين الأخيرة أن معرفة اللغات في مدارسنا انحطت كثيراً . يلحق باللغات معلومات أخرى . فأعمال البنوك التجارية والاقتصادية في الواقع لا يحصل المتخرجون في المدارس الثانوية ولا فيهم على قسط وافر منها يسوع لهم أن يتقنوا بأي عمل تجاري .

فالشكوى إن كان لها وجه من الصحة فلها وجه آخر . هو أن اليب لم يكن فقط كثرة التحصيل وإنما اليب في قلة حصول التحصيل . هذا هو اليب وهل ما تزوجه من وزارة المعارف - وهي في الواقع كما سبق أن قلت غير مسؤولة عن المسألة - أن تنمي الصائبة كلها بتعديل برامجها بشكل يقل من المولد ويكثر من النافع منها ما يدفع للتلازمة والطلبة إلى العمل والكفاح في الخارج .

٥. الله أن هذا الذي عزمه التعليم هو الذي يتقصنا .

على أن من جهة أخرى أشير إلى أن وزارة المعارف بعد تقرير لجنة الموظفين العليا اتخذت مقياسا خاصا في عدد المدرسين . وجعلت أساسه عدد الحصص التي تعطى لكل مدرس . ولجنة الموظفين العليا حددت المدرس في المدارس الابتدائية ٢٢ حصص . وفي المدارس الثانوية والخصوصية ١٩ حصص . وجعلت عددا احتياطيا من المدرسين المدارس الثانوية . ولكنا تبنا لسنة الاقتصادية التي جرت عليها حلفنا هذا الاحتياطى إنشاء التفتيش العمل . ووفنا النسبة في الحصص في المدارس الخصوصية من تسع عشرة إلى عشرين تبنا لسياسة الاقتصاد أيضا .

وبلاحظ كما هو ظاهر في الميزانية أن وزارة المعارف أمكنها أن تخفف ما حيات الموظفين بلا ضرر على التعليم .

وتزود حضرتكم في الفصل السابع (التعليم الأول) أنها وفرت ٨٩ وظيفة مقدرها ٣٣٣٩٠ وظيفة وليس عدد الوظائف هو المهم . وإنما ضمانا مرتبات المدرسين في هذا النوع . فبعد أن كان بعضهم يحصل إلى تسعة عشر جنيها في الشهر . ورأينا أن التعليم الاثني يصعب عاما . جعلنا ثلاث أخرى لمرتبات المدرسين في هذا النوع من التعليم وكما استطاع التفتيش سولا قانا لا تتأخره .

أما التعليم العالي والثانوي . فعرف أن المدرسين فيها - وهم مائة وثلاثون عالية - يجب أن يكون شأنهم في المرتبات كشأن الموظفين في مرتباتهم وعلاواتهم .

ويمكن لمجلس الشيوخ أن يبين أن المصروفات لم تزد إذا وقف على عدد المدرسين الثمانية بالعمل . وعلى السداد الآتية منهم .

وبذلك لا أرى مبالغة في المصروفات . وبخاصة أن مصاريف الطلبة في المدارس العالية قليلة . ومرتبات الأساتذة كمية فضلا عما يلزم من أدوات العامل وضربا مما يحتاجه التعليم فيها . وكثير من المصروفات يصرف على المدارس التي يكون التعليم فيها بالجان . ولو أن الاحصاءات أمامي الآن لدركتها لحضراتكم .

أما فيما يتعلق بالتعليم الاثني . فالواقع ان مشروع قانونه - كما أشير في خطبة العرض - سيقدم قريبا على اللجنة التشريعية لأن حضرة المستشار الملك أتم إعلانه . وبعد نظره في اللجنة التشريعية يقدم البرلمان .

وأظن أني لست في حاجة إلى إرضاح بعد ما بدأ من أقوال حضرات الشيوخ المحترمين من أن التعليم الاثني مقصود به تسميع التعليم بشرط ألا يخرج الطفل من بيته . ويشترط أن يجي الأطفال من ذوي اليسار إلى أن يتصفوا بالمدارس الابتدائية أو للمعاهد الدينية . ليتنموا تقيهم إذا شأوا .

وما نهيت من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك هو أنه لا يقصد إنشاء مدارس . وأنه لا يقصد التفريق في التعليم بين الثماني وغيره . وأنه ربما أراد أن يدير على رأى بعض الثمانيين بأن التعليم يجب أن يكون كالعلم . فاعده تسع الأئمة بالكلية . وفعته تشمل خلاصة هذه الأئمة وذلك ما يقضى به نفس النظام الليبي . لأنه لا يتيسر لكل من في القاعدة أن يتلقى حتى يعمل إلى التهمة ليحصل على شهادة عالية .

وإن مصر بطبيعتها بلد ديوقراطي من عهد بعيد . هذا قول قد يكون جيلا ولكن الواقع الذي يجب أن نجاهه هو أن الحياة تفرق فضلا بين سائر طبقات الأمة . صحيح ليس في بلادنا طبقات بالمعنى المعروف في البلاد الأخرى ففصل مساوون ولكن الفروق موجودة وهي تأتي إما من طريق التعليم أو من طريق الكسب الذي يصل إليه كل فرد بمجهوداته فالذي طلبته وألحقت فيه أن يكون التعليم متناسبا مع احتياجات البلاد لا أن يكون نظريا - فتخرج الطلبة من المدارس العالية وهم لا يعرفون كيف يكسبون ويعرون في الشوارع حائمين لا يجدون قوتا .

هكذا ما أردته ويجب أن يكون مفهوما تماما أنني أريد التعليم ولكن التعليم المنجح لأن انتقادي كان منصبا على التعليم غير المنجح وقد أجاد حضرة الشيخ المحترم حسن صدي بك في بيانه من هذه الناحية - لقد أردت أن أبين وقد بنيت أن التعليم الحالي في مدارسنا والأساس التي يقوم عليها لا يمكن أن تنتج النتيجة الموجودة للبلاد .

مفكرة صاحب المعلق محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف السوفيتي) - يتبين على أن أبدا بإسداء الشكر لحضرات أعضاء لجنة المالية على ماوجهه من شكر لوزارة المعارف . كما أشكر لحضرات الخطباء على ما أبلغوه من ملاحظات وكراه ورغبات في التعليم . لأننا نتقبلها قبولاً حسنا . متقدين أن الروح التي أمتلأها في روح حب خالص للبلاد . لأن التعليم مسألة قوية . والواقع أننا نقصد ملاحظات حضراتهم منا را لنا ومرشدا في سياستنا التي تبناها في التعليم .

وقد رأينا من الملاحظات جميعها أن لكل من حضراتهم نظرية . لها مؤيدون . ولها معارضون . ولكن الواجب على أن أدلى ببعض الايضاحات على ما جاء في بعض أقوال حضراتهم . فأبدأ بالمسألة الأولى . وهي مسألة كثرة المصروفات على التعليم في مصر . ومقولته فيها بما يجري في البلاد الأخرى .

والواقع أن هذه المقارنة مبصرة وغيرها لا عمل لها . لأن مصر بدأت في أول مهدها بالتعليم وجعلته بالجان في كل فروعه . ونحن لا ننسى العهد الذي كان يعطى فيه طلاب بعض المدارس العالية مرتبات زائدة على قبولهم بالجان . فهذا التدرج في التعليم أدى إلى أن للمعاريف في المدارس حيناً فرضت على الطلبة كانت قليلة . ولا تزال بعض المدارس العالية تقبل تلميذا بالجان .

هكذا وكذلك تحتم وزارة المعارف الأغنية للطلبة . وأدوات التعليم في مدارسها . ولا أظن أن هذا سائر طريقة مطردة في البلاد الأجنبية . فضلا عن أن للمدارس هناك قبل حيات ذات شأن تقدم لها . ولكن الحكومة في مصر تتولى كل شيء في أمور التعليم حتى الجامعة المصرية تطعها كل ما يفيها . وليس لديها من الاحتياطى أكثر من ٩٠٠٠ جنيه . ولكن الجامعات في أوروبا وفي إنجلترا تنفق المئات التي تمنح لها بمئات الآلاف من الجنيهات .

وبناء على ذلك لا عمل لهذه المقارنة بيننا وبين غيرها .

عشرة صاحب المعلق عمر علي عيسى بلحا (وزير المعارف العمومية) - أعلن أن القلم العالي لا يسمح بإدخال ملاحظات عليه . فالتعليق في الطب يضارع التعليق في جامعات أوروبا . وكذلك بقية الكليات التابعة للجامعة . ومدرسة للمنتفعة نظم منهاجها حتى جعلها تضارع أكبر المدارس العالية في أوروبا .

أما للملاحظة التي قبلت هنا . وسبق أن قبلت في مجلس النواب من قلة الحصول . أو ضعف الرغبة . أو عدم معرفة الطريق الكافية بمد الحصول على الشهادة . فالواقع أن هذا الصيب ليس صيب التدريس . وإنه في الحالة الاجتماعية والفنية وسالة المحافظة كالقلم في مجلس النواب . وربما يضاف إلى ذلك عدم اشتغالها أيضا في البرلمان بهذه المسألة . لأنني أستطيع أن أضرب مثلا شاهدا . مدرسة الطب البيطري . فإذا يمكن أن يعطى التقليد خلاف الفروس التي تعطى له فيها بالقلم . فهل كان يجب أن تعطى له دروس في كيفية الكفاح في الحياة السلمية أم أن المطلوب هو أن تعلم كيف يكون طليبا بيطريا من الدرجة الأولى . مع هذا فإننا نخرج من المدرسة بعد الباب أمامه سدودا . والحالة الاجتماعية لا تسمح له بالتوظيف . فيجب علينا نحن الذين في بنا شؤون الأمة أن نبنت له عن الطريق التي يفتح فيها ببلده ويفيد أمته .

وفلا بدأت في بحث هذه الحالة وقد قيل لنا . لسانا لا نهد لغريبي هذه المدرسة بمسألة رقابة الإقليم والمواثيق . وهم أدرك ذلك .

وكذلك الشأن في مدرسة التتبع التطبيقية فالطالب فيها يتعلم تعليما تاما . ويخرج منها وهو مائع ماهر . ولا نستطيع أن نعطيه دروسا في كيف يفتح بما تعلم إذا ما خرج من المدرسة ليضع من صناعته .

حينما شعرت بهذه الحالة . طلبت من مجلس الوزراء أن ينصص مبلغ ثلاثين ألف ليرة ليعرضها في هذا الشأن حتى يستطيع الطلبة أن يتفهموا ويفيدوا بصناعاتهم .

وأكرر - كما قلت مجلس النواب - أنه يجب على عناصر الأمة . وعلى الصحافة أن تترك التنمية العادية لأن القلم وعنده لا يكتفي في المسائل الصناعية والفنية .

وأرجو من حضراتكم أن ترووا المدارس لتحققوا من أن الذي يتقص هؤلاء الطلبة هو كيفية الانتفاع بطبقهم وصناعاتهم . هذا هو ما يتقصم . وإذا قلل المحامي غيره في قسم مكتبه . فإن هؤلاء لا يستطيعون أن يتفهموا هذه الوجهة من التقليد . وهم بحاجة إلى من يوجههم إلى الطريق الصحيح الذي يتفهمه وينفع أنفسهم فلا يصح أن تقتصر كلامنا على نقد طرق التعليق .

في ملاحظة واحدة أخيرة مما جاء بقرار اللجنة عن إنشاء قسم مساعي بمدرسة التجارة . فقد فات اللجنة أثناء قبلنا بهذه المدرسة كل الطلبة الذين تقدموا إليها فكان جا في هذا العام نحو ٤٥٠ طالبا يدرسون التجارة العليا . وهذا المبلغ كاف لمعالجة البلاد وحاجة الطلبة الشخصية .

وأشاور بعض حضرات الشيوخ إلى العناية وقال إنه يجب أن يكون التعليق كله بلجيان . ولست في حاجة إلى إيضاح الفاتكة من تحصيل المصاريف . وإنما أقول بأننا في هذا السام الضرورة التي نحن فيها . تحصيل توسعا كبيرا في العناية . وأضيق الطلاب من مصارف هذا العام . أو من بعض الاحتياط . أو من القسط الرابع . وقد ذكرت ذلك أمام مجلس النواب . والاحصاء الأخير الذي عمل من شملهم هذا الاضطرار يقتل ١١٣٦٩ طالبا . وكان نسبة ٣٠ ٪ من مجموع طلاب المدارس .

(تصفيق) .

فنحن في الواقع نراي الظروف المالية . ونراي أن لا نحرر أربابنا من التعليم . بل نتجهم بما في وسعنا .

أما ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم محمد فتية بك أن هناك تميزا . فقد طلبت إليه أن يدلي على هذا التميز . سواء أكان مع ابن وكليلة زارة أو ابن أسد كبار الموظفين . لأنني أجهل هذه الحادثة . وألمسته بأن الأحماء كان أساسه منشورا . وهذا المنشور قيد جلود تفضي بالآي إلى ابن الموظف الذي لا يزيد مرتبه على ١٢٠ جنينا في السنة . أو صاحب الملك الذي لا يزيد ملكه على خمسة عشر فدانا . وهذا المنشور لم يتم تطبيقه داخل دواوين الوزارة . لأنه لم يكن في الوسع القيام بذلك في الديوان . بل أرسل إلى بلجيان المدارس في المديريات كافة من أسوان إلى الإسكندرية لطبق على ٣٨٤٨ تلميذا . فوجب توزيعه تطبيقه في المدارس .

وعلى كل حال فالوزارة مستعدة أن تنمي بعض الملاحظة التي أبلغها حضرة الشيخ المحترم خاصة بالعناية .

أما فيما يتعلق بالملاحظة الخاصة بالمدرسين الأجانب . فهي وزارة المالية تعد لأئحة خاصة هؤلاء المدرسين . وليس أساسا أن يبينوا بصيغة دائمة كما أشار حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . لأن ذلك يكون منافيا لأحكام الدستور . ولكنها في الواقع تتضمن قواعد لا تتناقض معه . وتشجع على اختيار الأكفاء منهم . وعلى ترقية التعليم في المدارس . على أن طريقة الوزارة الآن هي أنها لا تقبل إلا الحائزين للشهادات العالية . والذين سبق لهم مدة اختيار في زمن معين . وتعرض الشروط قبل التبول . وفيها الضمان الكافي لحسن الاختيار .

أما فيما يخص بمسألة الشركات والتعليم . فقد قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأن الذي يلاحظه الآن هو قلة الحصول في التعليم . وينبغي أن أن حضرة قصر ملاحظته على التعليق الثانوي والابتدائي . فقول هذا ما قصدته أم أن حضرة أراد التعليق العالي أيضا .

عقبة الشيخ المحترم حسن صبري بك . - ملاحظتي تنصب أولاد والذات على التعليق العالي . ثم على التعليق في المدارس الثانوية . لأن الطالب يخرج وليس لديه معمول يسمح له بالمزاومة . وضرت لحضراتكم مثلا فيما يخص بإخلاء الفئات الأجنبية .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - نم . ووجدنا هناك أيضا بين أصحاب المشارب وتلاميذها من يحملون ليسانس كلية الآداب وقد حشأ يوما أحد هؤلاء التلمذ من فنكثور وجور وأدابه نحو ساعتين .
(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهارات وأجرومربيات) وقدره ٢,١٦٤,٣٣٢ جنيا ؟
(موافقة) .

فقرة الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (مهارات وأجرومربيات) وقدره ٢,١٦٤,٣٣٢ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩٨٣,٩٦٣ جنيا (بمد وقف ٢١٠,٩٨٣ جنيا إعانة الجامعة المصرية و ٣٥٠٠ جنية إعانة دار الكتب المصرية) ؟
(موافقة) .

فقرة الشيخ المحترم من صبرى بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩٨٣,٩٦٣ جنيا (بمد وقف ٢١٠,٩٨٣ جنيا إعانة الجامعة المصرية و ٣٥٠٠ جنية إعانة دار الكتب المصرية) .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤٤,٤٠٤ جنيات ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤٤,٤٠٤ جنيات .

فرع ٢ - إعادة عموم الأعر المصرية

على تقرير اللجنة من هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

هذه كل الملاحظات التي دوتها وأنهى بأن أكرّ شكرى إلى المجلس .
وعلى كل حال نضيا يتبقى بسياسة التعليم أقروا أننا مستعدون تنفيذ كل ملاحظة ودعوة مستطاعة .
(تصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - أشكر حضرة صاحب المجلس الوزير ما أبداه من بيان ولكن ليسمح لي بمآله أن أشير إلى مسألة المدرسين الأجانب مرة ثانية ، فقد راجعت في الدستور الباب الثانى الخاص بمحقوق المصريين وواجباتهم فوجدت أن المادة الثالثة تنص "على أن لا يؤهل الأجانب الوظائف المدنية أو العسكرية إلا في أحوال استثنائية بينها القانون" ولا شك أن من هذه الأحوال الحالة التي أشرت إليها وهي تعليم اللتين الانكليزية والفرنسية لأنه لا يمكن للصوى أن يقوم بهذه المهمة . ولهذا فالدستور لا يمنع تعيين الأجانب في هذه الوظائف .

فقرة صاحب المآلى محمد على عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) -
لا تقول إن الدستور يمنع تعيين الأجانب ولكننا نقول إنه لا يجوز تعيينهم بصفة دائمة .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - إن الملاحظات التي سمعتها في هذه الليلة من التعليم ومنها ما أدلى به حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك في مسألة قلة الفصول - أعارضها معارضة شديدة - لأن براغ التعليم يصر - خصوصا في الكليات - ككافة وتضارع أحسن براغ التعليم في أوربا .

على ما طلبه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . لقد أبهى حضرة رغبتنا لا أبعد منها من الرد عليهما .

الرغبة الأولى تتعلق بتعيين الأجانب . يظن حضرته أن السبب في أن هؤلاء المعلمين لا يبدلون جهنا في التعليم هو عدم إلحاقهم بوظائف دائمة وهذا التعليل خطأ لأن لدينا كثيرا من المدرسين الموقنين يقومون بمهامهم غير قيام بالقول بسد ذلك بأن المصلحة تدعو لعودة أجانب بدلا من الذين أنجزوا بمكافؤن التوضيحات وحصلوا على مكافآتهم ليشتغلوا بوظائف داعة ويستولوا على مكافآت أخرى عند تروجههم قول لا يجوز ، أما الرغبة الثانية فتتعلق بشر التعليم ويقول حضرة الشيخ المحترم إن في ذلك نكبة اجتماعية .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لم أفل ذلك .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - لقد قال حضرة الشيخ المحترم إن نشر العلم يدعو إلى ثورة فسية عتيقة في حين أننا شاهدة في أوربا الحوزية يحملون شهادة الليسانس .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - هل تصرف عليهم الدولة ؟

قصة الشيخ المحرم عبد القدوس بك - على الرغم من شيق الوقت أرجو من حضرات الزلاء المحترمين أن يسمحوا لي بإبداء كلمة عن مصلحة الآثار ويوسعوا لي صدرهم لاسعها .

ظاهر من ميزانية مصروفات هذه المصلحة أن بها ثلاث وظائف عالية من الدرجة الأولى والثانية يتناول شغلها ٣٥٤٧ جنيا سنويا وبها ثلاث عشرة وظيفة فنية وإدارية يتناول شغلها ٦٨٣٨ جنيا سنويا هذا خلافاً بل اقتراب قدره ٩٥٣ جنيا فكانه توجد في هذه المصلحة ست عشرة وظيفة كبيرة . فتريد أنت تعرف كم منها يشغلها أجانب وكما منها يشغلها مصريون . فانا كنت هذه الوظائف العليا في الزمن الماضي وفقاً على الأجانب وحدهم لتخصصهم في علوم الآثار المصرية لقد يقول لم يأنز الوقت الذي يجب أن لا يستأجر بها غير المصريين خصوصاً في مصلحة مهمتها اكتشاف وحفظ آثار الفراعنة . أنهم أن يظل بعض هؤلاء الموظفين الأجانب في مراكزهم لدواعي علمية ولكن لا يصح أن يستمر المصريون بعيدين عن تولد هذه الوظائف المالية إلى الآن خصوصاً أن الجامعة المصرية بدأت تخرج شباناً مصريين في علم الآثار فانا كانت هناك اختبارات قديمة حضرت تلك الوظائف في الأجانب فان هذه الاختبارات لا تقوم الآن لوجود تحريم مدرسة الآثار كما أنه لا يليق بمصر وبأبنائها أن يظل الأجانب مستأجرين يحفظ آثار أجدادنا وبأن يظلوا مصر ليدى جميع من يزورون هذه الآثار سواء كانت بالتحف أم بأبحاث القطر المختلفة . ونأية رجاؤي أن تير وزارتنا الرشيدة هذه المسألة جانباً من عنايتها حفظاً للذاكرة المصريين ولحقوقهم في تولد وظائف بلادهم في المستقبل طبقاً لمستور البلاد وضماناً بتفضله الخزانة العامة لغير المصريين من المرتبات العالية ومن بدل الاقتراب .

قصة صاحب المعلق محمد علي عيسى بك (وزير المعارف العمومية) - الواقع أن وزارة المعارف العمومية أرسلت بنة مكونة من أربعة من الطلبة للتخصص في فن الآثار . وعند عودتهم عينوا في الدرجة السادسة وسنبر على هذه الطريقة . (تصنيق)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداء للمقرر الباب الأول (ماهيات وأجروماتيات) وقدره ٣٤٨٤١ جنيا ؟ (موافقة) .

قصة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء للمقرر الباب الأول (ماهيات وأجروماتيات) وقدره ٣٤٨٤١ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء للمقرر الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٣٥٨٣ جنيا ؟ (موافقة) .

قصة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء للمقرر الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٣٥٨٣ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء للمقرر الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٠٠٠ جنيا ؟ (موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء للمقرر الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٨٠٠٠ جنيا .

فرع ٣ - دار الآثار العربية

هل تقرر اللجنة من هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداء للمقرر الباب الأول (ماهيات وأجروماتيات) وقدره ٤٠٧٨ جنيا ؟ (موافقة) .

قصة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء للمقرر الباب الأول (ماهيات وأجروماتيات) وقدره ٤٠٧٨ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء للمقرر الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٠١٠ جنيات ؟ (موافقة) .

قصة الشيخ المحرم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداء للمقرر الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٠١٠ جنيات .

وفت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً على أن يود المجلس للاقتداء في يوم الاثنين ١٧ المحرم سنة ١٣٥١ (٢٣ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة لثامنة مساءً

محضر الجلسة السادسة والعشرين

المنعقدة علناً يوم الاثنين ١٧ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - سؤال وجه إلى حضرة ساجي الدولة والمحال وزير الداخلية ووزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يابري بك عن إعطاء أصحاب المزارع التي تملكها جمعية الرق بالحيوانات من قربة الحديقة .
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتسمية الماشات والمكافآت للزعمين والمعتصمين الذين لم يمدد خدمة مأموناً للحكومة وفي ديوان الأركان الملكية .
- المادة الثانية - تأجيل الاقتراح الثاني للجلسة يوم الاثنين المقبل .
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتنعيم اعتماد إثنائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنياً زيادة على اعتماد العراق بالميزانية في التفتيش العام لدى السودان .
- ٥ - استمرار النظر في تقرير لجنة المالية .
- ٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل الرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٨ لتلاص بوزارة جهة الطب في القصر المصري .
- ٧ - تقرير لجنة الداخلية والتشؤون البسيطة .
- ٨ - قرار المجلس نظر المشروع على وجه الاستعجال - إقراره .
- ٩ - تقرير لجنة الحفائية عن البحث الحال إليها عما إذا كان قانون النظام الخاص للبرلمان ينطبق على حضرات قدس الأساقفة من أعضاء المجلس عن تطبيق على إجابة الوزراء - تأجيل النظر في اللجنة الفنية .

ثانياً - باحتفال :

- (أ) من جلسة اليوم حضرات : حبيب دوس بك . عبد صديق باشا . حافظ المشاوي بك . عبد الحميد سليمان باشا . عبد مقبل باشا .
- (ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : الدكتور أحمد يوسف عطية الفتني . أمين سامي باشا . سعد الله عبد الرحمن الفتني .
- ثالثاً - يتولى حضرات : حسن علي جازية بك . الشيخ حسين صالح خليفة . السيد عبد الحميد الجبوري . عبد قصى يكن بك .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة
بني إبراهيم باشا رئيس المجلس .

ويحضر حضرات الشيخين الميريين ما عدا :

الثانين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : الدكتور فؤاد نمر . كامل جرجس تكللا بك . عبد مصطفى عجمه بك . سليم خليل طرس بك . الشيخ عبد الأحمد التلواهي . سلطان يحيى بك .

الحالات لا يمكن صاحب الماشية اجرة السفر من جهة لخدمة المديرية -
فقره يتبدد سوء حظه الذي أوقفه في أيدي مندوبي الجبلية وكثيرا ما رأيت
تسله وربما لا يكون على فقدان مواشيهم .

فلا يرى دولة الوزير وسلي وزير الزراعة أن في هذا الاجراء ارحاما
الفلاح وإذا كانت الشفقة على الحيوان قد حلت بالجبلية للمواش أما كان
الاولى الشفقة على الانسان بدم طلب تكاليف تلك المواش - ولا فيترك
الفلاح وماشيته لرحمة القادر وهو أرحم الراحمين - أرجو الاجابة . مع التفضل
بقبول فائق الاحترام ٥

١٠ مايو ١٩٣٢

يقرب يلى

عن مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المالى حافظ صبيح باشا (وزير الزراعة) - بالنيابة عن
حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ومن نفسى اجيب بما يلى :

يقضى الأمر المالى الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ انخاص بجميات
الزئق بالمحروقات بمسألة العوالب التي ترسل المستشفيات التابعة لهذه الجميات
على مصاريف اصحابها حسب التصرفة المقررة . أما إذا أجت صاحبها حالة
فقده فتكون نفقة المبالغة على الجبلية .

وإذا لم يدفع صاحب الدولة المصاريف المطلوبة مع عدم إثبات حالة فقره
فيجوز الجبلية أن تشمل النابة على سداد المصاريف بأكملها ويموز ما أيضا
ببعضها بالطرق الادارية بعد مضي ثلاثة أيام من تلويغ الاخبار الذي يرسل
لصاحبها فانما زاد التهرب التفضل من المصاريف المطلوبة ردت الزيادة
لصاحب الدولة وفى حالة عدم كفاية ائتم المصاريف لا يرجع عليه بشيء
ويضطر الفرق من باب الاحصائيات التي يكتب بها فهو البصار والشفقة .

وما يجوز ذكره أن ميزانيات جميات الزئق ترجع إلى مودين فقط :

١ - المصاريف للتحصلة من مخن الأغذية والعلاج .

٢ - التبرعات وهي محدودة جدا .

وعلى سبيل المثال نذكر أن : جمية الزئق بمصر قد بلغت التبرعات لها
سنة ١٩٣١ مبلغ ٦٨٥ جنيها بينما كانت جمية المصاريف من السنة المذكورة
٤٦٢٨ جنيها فقيمة التبرعات تسلك في ١٥ من المائة من مجموع المصاريف .

وعلى هذا الأساس لا يمكن مساعدة جميع اصحاب الحيوانات من مصاريف
العلاج ومنه الطيق لأن مقامهم من الدفع يؤدي إلى إفلاس هذه الجميات
وهذا لا يتفق والقرص الاسمي الذي أنشئت من أجله الجميات وهو
" الشفقة على الحيوان الأعمى " كما أن فك ربما يؤدي بالأفراد إلى إهمال
النابة بميواتهم والانتقال على ما يلزمها بجاء بمصره الجميات .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المالى حافظ حسن باشا ووزير الزراعة
وحضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا ووزير الحربية والبحرية .

وحضر حضرة صاحب القصة محمد عثمان بك وكيل وزارة الأشغال
العمومية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . ابراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه الخدي .
محمد أحمد عبود باشا (١) .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة ؟
(لم يترصد أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - سؤال

وجه إلى حضرة صاحب الدولة والداخل وزير الداخلية ووزير الزراعة من
حضرة الشيخ المحترم يقرب يلى بك من إنشاء اصحاب الرضاي التي تتابعها
جمية الزئق بالمحروقات من جهة المبالغة - الاجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحرر

أرجو التكرم بتوجيه سؤال هذا إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية
وحضرة صاحب المالى وزير الزراعة .

تعودت جمية الزئق بالمحروقات أن ترسل مندوبيا إلى البلاد والقرى
لجمع الحيوانات المهرولة أو المخرجة . وترسلها إلى حامية المديرية مقر الضخامة
لأجل معالمتها أو إزاحتها من الشغل - ولكن بعد ذلك تطلب من صاحب
الماشية اجرة من المداواة ومن الأكل وكثيرا ما يسيج الأهلون عن دفع
المطلوب فتعجز الجبلية المولى بالمزاد وغالبا يكون ائتم أقل من مطلوبها -
وبذلك تضيق الماشية على صاحبها وهو في حاجة قصوى إليها - بل وفي بعض

(١) انظر حضرة الشيخ المحترم صوب درس بك عن جملة اليوم - فمما دولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد عبود باشا أمتر الأضاد الخاضع من

لجلى في أحد خانات السكرتيرية البرلمانية (المضافة ٧ من قانون نظام المحلل البرلمان) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية

الموظفون والمستخدمون المناخون في هيئة العمل الذين سبق لهم مدة خدمة في ديوان الأوقاف الملكية ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة أو مصالحها أو الذين يمتنون منهم فيها بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة ، يكون لهم حق اختيار في طلب المعاملة بمقتضى هذا القانون وذلك في ميعاد سنة أشهر تبتدى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالوجودين الآن في الخدمة أو في ميعاد سنة أشهر تبتدى من تاريخ تعيين فيما يتعلق بالذين يمتنون في المستقبل .

وفي حالة اختيارهم المعاملة بمقتضى هذا القانون يقع في شأنهم الأحكام الآتية :

(١) إذا كانوا يتضمون بمشاش من ديوان الأوقاف الملكية يوقف مصرف هذا المشاش ويجب عليهم أن يردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية مجموع قيمة المشاش الذي استولوا عليه منه أثناء المدة التي جرموا فيها من ذلك المشاش ومن ماضيهم في خدمة إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها .

ويجب رد هذه القيمة بأن يستقطع مبالغ شهرية تساوى مقدار المشاش الذي كانوا يتولون عليه شهرياً ويجوز أن يتجاوز هذا الاستقطاع بطريق الاستثناء مقدار ما يجزى الجزر عليه قانوناً . وفي حالة الزيادة قبل استيفاء كامل قيمة هذه الاستقطاعات لا يكون مشاش الزيادة قابلاً لأي استقطاع من هذا القبيل .

(ب) أما إذا كانوا قد حصلوا على مكافأة عن خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية فيجب عليهم أن يردوها بكاملها إلى ذلك الديوان في ميعاد الاختيار المحدد في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(ج) أما إذا كانوا لم يحصلوا على مكافأة عن خدمتهم في الديانة في ديوان الأوقاف الملكية فإن تلك المدة تحسب لهم بلا شرط .

(د) الموظفون أو المستخدمون الذين يفصلون من الخدمة بناء على قرار تأديبي يجرمهم من كل حقوقهم في المشاش أو المكافأة فلا تحسب خدمتهم . وإذا كان القرار التأديبي لا يجرمهم إلا من جزء من حقوقهم في المشاش أو المكافأة فإن خدمتهم في الأوقاف الملكية التي يتولونها ذلك القرار التأديبي تحسب في مجموع خدمتهم بواقع الربع أو النصف أو النصف الخ ... حسب النسبة التي خفض بها مشاشهم أو مكافأته ، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يردوا مجموع قيمة المشاش أو المكافأة الذي يكونون قد حصلوا عليه وذلك بالشرط والكيفية المنصوص عليها في الفقرةين (١) و(ب) للتقدمين .

مقرر الشيخ المحترم يعزب يادى عليه بك - في استيفاض ، وهو حل عمل إحصاء من الموائى التي تجز أصحابها من دفع مصاريف مبالغتها في هذه السنة ؟ وهل تقدمت شهادات قدر من أصحاب هذه الموائى ؟ لاى أعتقد أن الأقال مجهول هذه الشهادات وأن كل من أخذت ماضيته يستد أنها جاءت عليه ليجزه من دفع قيمة العلاج .

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بمشورة الماشاش والمكافآت الموظفين والمستخدمين الذين لم يمددوا دأمة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية - المادة الثانية - تأجيل الاعتراف بالدين لمدة يوم الاثنين المقبل

(المقررة حضرة الشيخ المحترم عبد محب باشا) .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

المادة الأولى

الموظفون والمستخدمون المناخون في هيئة العمل الذين يتولون من ديوان الأوقاف الملكية إلى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصلحتها ، لا يتولون على ما يستحقونه من مشاش أو مكافأة من مدة خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية ، بل إن تلك الخدمة تحسب قسوية ما قد يستحقونه فيما بعد من مشاش أو مكافأة ويملكون عن مجموع خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية وفي وزارات الحكومة أو مصالحها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على الموظفين والمستخدمين المناخين في هيئة العمل الذين يتولون من إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها إلى وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - هل يتقبل حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بأن يضر لنا ما هو المقصود بعبارة "الموظفون والمستخدمون المناخون في هيئة العمل بديوان الأوقاف الملكية" لأننا نعرف من القوانين السابقة "الموظف القائم في الحكومة" ونريد أن نعرف "الموظفين والمستخدمين البائتين" بديوان الأوقاف الملكية .

مقرر صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - كما ذكرت في المرة السابقة يسير ديوان الأوقاف الملكية على نظام مماثل لنظام الحكومة فيه من الموظفين الطبقات والفئات الموجودة بالحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الثالثة

تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة على الموظفين والمستخدمين الخارجين في هيئة العمل الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارات الحكومة ومصارفها ويوجدون الآن في وظيفة دائمة بديوان الأوقاف الملكية أو الذين يمتنون منهم فيه بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة .

على أنه إذا كان هؤلاء الموظفون أو المستخدمون يدرسون في كل شهر إلى ديوان الأوقاف الملكية المماثل الذي يشترطون عليه من وزارة المالية أو إذا كانوا قد ردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية المكثفة التي حصلوا عليها من وزارة المالية ، فإن ديوان الأوقاف الملكية يسند إلى وزارة المالية رأساً ذلك المماثل أو هذه المكثفة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

المادة الرابعة

الموظفون والمستخدمون المتقربون أكثر من مرة من ديوان الأوقاف الملكية إلى إحدى وزارات الحكومة أو مصارفها وبالعكس يماثلون في كل مرة طبقاً لأحكام هذا القانون كما لو كان قلمهم لأول مرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

المادة الخامسة

مماثلات ومكثفات الموظفين والمستخدمين الذين سبق لهم خدمة في ديوان الأوقاف الملكية وسائر وزارات الحكومة ومصارفها وبالعكس يمتنعون هذا القانون قسم عند خصصه على ميزانية ديوان الأوقاف الملكية وميزانية الحكومة العامة بنسبة مجموع المماثلة التي أنفعتها الموظف أو المستخدم من ديوان الأوقاف الملكية ومن إحدى وزارات الحكومة ومصارفها الأخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الخامسة ؟
(موافقة طامة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .
تليت المادة السادسة وهذا نصها :

المادة السادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمبلغه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أما أن يصح هذا القانون بنص المصلحة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة السادسة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .
وهل توافقون حضراتكم على أن يكون الاقتراح الثاني على مشروع هذا القانون في جلسة يوم الاثنين المقبل ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس أن يكون الاقتراح الثاني على مشروع هذا القانون في جلسة يوم الاثنين المقبل .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح أمائد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ يبلغ ٢٤٧٦١ جنيهاً زيادة على احتياج البلاد بالميزانية في اقتضاض العام من السودان - استمراد النظر في تقرير لجنة المالية (١) لإحالة المشروع إلى لجنة المالية

(المقرر خضرة الشيخ الحزم محمد منى باشا لاطوار خضرة الشيخ الحزم عبد الحليم سليمان باشا) .

خضرة الشيخ الحزم من مصرى بك - يؤخذ من جمهور اللجنة ومن مذكرة اللجنة المالية أن الموضوع لم يكن فتح أمائد إضافي وإنما هو قتل مبلغ من باب إلى باب تطبيق عليه الفترة الأخيرة من السنة ١٣١ من المستور التي نصها كما يأتي :

« كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأخذ به البرلمان . ويجب استغلاله كذلك كما أريد قتل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .

مقرر الشيخ محمد عمر عبد الله سبيح بك - عند بحث هذه المسألة لاحظت للملاحظة التي بينها حضرة الشيخ المقيم حسن صبري بك فالمسألة في الواقع ليست طلب فتح اعتماد إثنائي وإنما هي مسألة تسوية .

ولمطلع على تقرير لجنة المالية يرى بطريقة جلية أن المبلغ لم يصرف فعلا .

وقبل سنة ١٩٣١ كانت مثل هذه الأجور تصرف على الباب الثالث "أعمال جديدة" .

ولكن عند وضع ميزانية سنة ١٩٣١ رؤى إضافتها على الباب الأول ، ولما أضيفت على هذا الباب أضحى أن المبلغ غير كافي فطلعت وزارة الأشغال بمشروع القانون المرسوم بطلب فتح اعتماد إثنائي لتكملة المص في الباب الأول .

ويؤخذ من ذلك أن المبلغ لم يصرف فعلا خلافا لما قرره حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية .

(خاتمة) .

في اعتقادي أن رد حضرة صاحب العزة وكيل الأشغال يتنافى ما جاء بمذكرة اللجنة المالية وتقرير لجنة المالية يجلس الشيوخ فالمسألة تحتاج لإيضاح .

مقرر صاحب العزة محمد عمر عبد الله سبيح بك (وكيل وزارة المالية) - المسألة من البساطة بحيث لا يحتاج معها كل هذه المناقشة . قيل صدور ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ رأى مفتش عام روى السودان وهو المشرف على أعمال الري فيه أن كثيرا من المبالغ المدرجة في باب الأعمال الجديدة تختص بمصروفات لما صفة الدوام وأنه من أجل هذا ليس من السوابب أن يستمر إدراج هذه المبالغ في ذلك الباب أي في باب الأعمال الجديدة وأشلو بأن تنقل تلك المبالغ إلى الأرباب المختصة بها وهما البابان الأول والثاني الخاضعان للمصروفات التي لها صفة الاستقرار .

حدث أن استطاع المشرف على أعمال الري في السودان في ذلك الوقت أن يراقب تفاصيل بعض تلك الاعتمادات فاستطاع أن يوزع المبالغ التي وافقا بتفاصيلها على الأرباب المختصة بها فأكان منها خاصة بالباب الأول وأدرج في الباب الأول وما كان منها خاصة بالباب الثاني أدرج فيه . إلا أنه بقي ميثاقان لم يستطع مفتش عموم الري في السودان أن يسطيحا تفاصيلهما وطلب أن يشار إليهما في السودان بشأن تلك التفاصيل . ولما كان قد تم تحضير الميزانية ولم يبق إلا إصدارها اكتفينا بإدراج المبلغين القدين لم يسطح منهما تفصيل كاف كما كنا في باب الأعمال الجديدة وذلك ربما تقدم السنة وعندئذ تجري الصيغة اللازمة . واستقرت وزارة الأشغال تصرف كل ما كانت هذه المبالغ مدرجة في الأرباب الخاصة بها .

قدمت إليّ بعد ذلك التفاصيل فرأيتنا أن تجري التسوية أخيرا - تلك التسوية التي كان يجب أن تعمل قبل صدور الميزانية .

فالتى يؤخذ من التقرير ومن مذكرة اللجنة المالية أن الأمر هو أمر نقل مبلغ من باب إلى باب كما قلت فلذا كان ذلك هو الواقع على ملاحظتان :

الأولى أن الاستنفاد يجب أن يسبق الصرف أو التحويل أي أن وزارة الأشغال إذا أرادت أن تنقل ميعانا من باب إلى باب يجب أن تستأذن قبل إجره النقل فعلا . فهل المشروع المرسوم عليها الآن يتضمن نقل مبلغ من باب إلى باب ؟ فإن كان كذلك فهل هذا المبلغ صرف فعلا بإختياره متغولا من باب إلى باب أم لم يصرف ؟

أطلب الإجابة على هذا من سعادة وكيل وزارة المالية .

الرئيس - حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية يوجد ويمكن أن يجيب على ذلك .

مقرر الشيخ محمد عمر عبد الله سبيح بك - السؤال موجه لسعادة وكيل وزارة المالية .

مقرر صاحب العزة محمد عمر عبد الله سبيح بك (وكيل وزارة المالية) - لاحظ حضرة الشيخ المقيم أن وزارة الأشغال هي التي قامت بعملية الصرف .

مقرر صاحب العزة محمد عمر عبد الله سبيح بك (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - هذه المسألة وجدت في الميزانية للتمتعة تحت باب "أعمال جديدة" وصرفت على هذا الأجراء ولكن ابتاعا لنظم المالية أشارت وزارة المالية أن تتقدم بهذه التسوية المروضة على حضراتكم .

مقرر الشيخ محمد عمر عبد الله سبيح بك - لفتت لاسمى مطلقا لطلب الاستنفاد الآن لأن المبلغ صرف فعلا في الباب الثالث ويكون على بحث الموضوع عند تقديم الحساب الختامي وهيكومة حينئذ أن تقر هذه الواقعة وهناك يصح مناقشتها بأنها عملا خلافا للمستور .

أما الآن وقد تمت أن المبلغ صرف فعلا فلا معنى للاستنفاد كما قلت لأن الاستنفاد يستلزم سنا طلب الآن .

هذه هي ملاحظتي الأولى فلذا أكتفي المجلس بها تكون قد انتهت وإلا فلي ملاحظة أخرى على صيغة مشروع القانون .

وسميته هي طلب فتح اعتماد إضافي فهل هذه الصيغة بعد أن سمعنا من الحكومة ما سمعنا يصح إختيارها كذلك ؟ لأن طلب فتح اعتماد إضافي هو ضم مبلغ إلى الميزانية وهي ميزانية السنة الماضية التي انتهت .

هنا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن للحكومة أن تقول لى أطلب فتح اعتماد إضافي لنقل مبلغ من باب إلى باب .

لذلك أرى أن يقرر المجلس عدم التصديق على مشروع القانون وأن لا عمل لبعده حتى يحين موعد بحث الحساب الختامي .

يخبرني أن يحترم المصور وأن يتخذ فلا معنى مطلقاً لأن يستأن بثل هذه الملاحظات .

قال سعادة وكيل وزارة المالية إنه أراد عند تحضير الميزانية وضع كل مبلغ في الباب الخاص به ولكن ذلك لم ييسر لوزارة المالية لأن الموظف المتخصص لم يقدم لها التفصيلات التي تحتاجها من تنفيذ ذلك . هل أن هذا لا يعني . إنما المهم في الموضوع أن وزارة المالية وضمت ميزانيتها وضما غير صحيح .

وقد انتهت تلك الميزانية وجاءت وزارة المالية الآن تريد الإذن بثل مبلغ من باب إلى آخر . والمستور صريح في أنه في حالة طلب هذا التقل يجب أن تستأذن الحكومة البرلمان (واستأذن منها طلب الإذن) قبل حصول الصرف .

الحكومة صرفت فعلاً فلا أنهم مطلقاً أن تقدم اليوم بطلب اعتماد إضافي غير مقبول وسعدت وكيل وزارة المالية يقول الآن إن المسألة في غاية البساطة مع أنها عاكسة حاضرة الدستور لا يصح أن ترتكب ولا أن يحصل هذا المجلس نتيجة .

مقرر سابع المادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) إن مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء مؤرخة في ٢٩ مارس ١٩٣٣ فكانت وزارة المالية طلبت الإذن في الوقت المناسب وعلى كل حال فالمسألة في الواقع مسألة نسبية حسية .

مقرر الشيخ محمد عبد الكريم المكي باشا - المسألة كما أوضحها الأعضاء سعادة وكيل وزارة المالية تنهى إلى ضرورة تأجيل النظر في الموضوع إلى جلسة مقبلة .

مقرر الشيخ محمد عبد الكريم مقرر باشا - أنا أوافق على ذلك .

مقرر الشيخ محمد عبد الكريم المكي باشا - المعروض الآن على حضراتكم بالقرارات هو مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي والذي تطلبه اللجنة المالية لوزارة المالية بذكرتها التي رفضت إلى مجلس الوزراء هو اعتماد تجاوز فلان حصل الاتفاق على أن الفرض من مشروع القانون للمعروض هو طلب إقرار تجاوز بمصته الحكومة وقضت مشروعا تأجيل النظر فيه إقرار هذا التجاوز . بناء على ذلك أرجو تأجيل النظر في هذا الموضوع إلى جلسة مقبلة .

مقرر الشيخ محمد عبد الكريم المكي باشا - أنا أرى هذا الرأي كذلك . إذ يجب تأجيل النظر في هذه المسألة لأنه تبين أن الوصف الذي قدم به مشروع قانون خطأ وفضلاً من ذلك فقد ذكر سعادة وكيل وزارة الأشغال أن المبلغ قد صرف فعلاً .

مقرر الشيخ محمد عبد الكريم مقرر باشا - أنا أرى أن ينادى بالموضوع إلى لجنة المالية لبحثه من جديد .

يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أنه لا حاجة الآن لهذا الإجراء وأنه في الإسكان الانتظار حتى يقدم الحساب الختامي لميزانية السنة المشار إليها وصنفه ستقدم الحكومة إلى المجلس بطلب إقرار التقل . أليس كذلك ؟

مقرر الشيخ محمد عبد الكريم مقرر باشا - إن ما ذكره سعادة وكيل وزارة المالية الآن اعترافه أنه يحصل الصرف خصماً على الباب الثالث وأن المطلوب الآن هو إذن البرلمان بنقل هذه المبالغ إلى الأرباب الخاصة بها . هل أن الدستور يقضي بوجود استئذان البرلمان قبل كل شيء مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية . أما وقد حصل الصرف فعلاً قبل الاستئذان فهل بحث ذلك وعكاسة الحكومة هل هذا التصرف يكون عند نظر الحساب الختامي .

مقرر سابع المادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - الواقع أن التسوية التي يطلب حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لإرجاعها إلى وقت النظر في الحساب الختامي هي ما نطلبها الآن وذلك لأننا بصدد عمل الحساب الختامي . هناك أجور عمال مدوح بعضها في باب وببعضها في باب آخر رؤى حصرها كلها ووضعها في الباب الخاص بها .

المقرر - الواقع أن لجنة المالية لم تبين أي ضرر من التصديق على فتح الاعتماد المطلوب قبل ورود الحساب الختامي ولذلك وافقت على الاستناد .

مقرر سابع المادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - جاء في مذكرة اللجنة المالية التي رفضت إلى مجلس الوزراء أنها ترى الترخيص بالتجاوز على أن يؤخذ المبلغ من وفورات الباب الثاني .

مقرر الشيخ محمد عبد الكريم مقرر باشا - الواقع أني لما ما عرضت أريد أن يحترم الدستور وإن كنت فحيت إلى أن أخرج الحكومة من هذا المازق بأن تطلب إليها الإذن بهذا التجاوز عند عرض الحساب الختامي فإن ذلك لا يؤثر مطلقاً على اعتراضي . لا يمكن أن يفهم من مذكرة وزارة المالية وتقدير لجنة المالية بمجلس الشورى ما فهمنا الآن من المناقشة . فقد خربنا منها نتيجة ظاهرة وهي أن الحكومة لا تريد فتح اعتماد إضافي مع أن المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية وما انتهت إليه من مشروع قانون صادق عليه مجلس الوزراء وأقره مجلس النواب - هذا المشروع قاطع في أن المطلوب هو فتح اعتماد إضافي وقد تبين لحضراتكم أنه لم يكن في الواقع كذلك .

إذن بعد ما تبين ذلك يكون قد سقط هذا القانون الذي صادق عليه مجلس الوزراء وأقره مجلس النواب ووافقت عليه لجنة المالية لهذا المجلس باعتراض وزاري الأشغال والمالية التي جاء فيه أنها لا يظان اعتماداً إضافياً بل يظان إذا بالتجاوز .

(حضرترة صاحب السادة الدكتور عد شامين باشا وكيل وزارة الداخلية لشؤون الصحة) .

مفكرة صاحب السادة الدكتور محمد شافعي باشا - (وكيل وزارة الداخلية لشؤون الصحة) - إننا سمع حضرات الشيوخ المحترمين يسابع بيان عن الأدوار التي مر بها مشروع هذا القانون . وعن الروح التي أملت التعديلات التي أدخلت عليه والمعرضة على حضراتكم البقية أكون ممثلاً ...

مفكرة الشيخ المرحوم محمد شافعي باشا - أي لا التقرير أولاً ؟

(أصوات : قد قرأنا التقرير فلا داعي للتأويل) .

مفكرة صاحب السادة الدكتور محمد شافعي باشا (وكيل وزارة الداخلية لشؤون الصحة) - رأيت في وقت مسيل جارية من الأطباء الأجانب ينهر على مصر . ورأيت أن بعضهم غير حائز للوحدات اللازمة التي يمكن معها التصريح بزيارة مهنة الطب . بل كشفت أن دبلومات بعض هؤلاء المهنيين غير صحيحة . وفي هذا الوقت كانت الامتيازات الأجنبية على شفتها . فأردنا وضع قانون يمنع هذا السيل الجارف . ويمنعنا من القوة ما يصطادنا . من أن كل مصر له بزيارة مهنة الطب في بلدان حائز لكل المؤهلات . وأنه لا ضرر من التصريح له بزيارة هذه المصاحبة . ولقدك وضعت هذا القانون والروح التي أملت عليها هي روح الشئمة . وروح الخوف من أننا لو ميزنا بين المصريين والأجانب ربما صادقت حقبة تمنعنا من الوصول إلى ما ننيه . وهونعت السيل الجارف من الأجانب .

لذلك كان القانون في ذاته شديداً . فكانا نوجب فيه إجراء امتحان لكل من حضر من الخارج لمزاولة مهنة الطب بمصر وسه مؤهلات من جامعات أجنبية سواء كان مصراً أو أجنبياً . وجعلنا الامتحان على فئتين فقط . بحيث أن الذي يشغل فئتها لا يدخل الامتحان مرة ثالثة . وجعلنا الزين بين الفئتين أحد عشر شهراً حتى يتمكن من ريسب في اللغة الأولى من أن يستند كرموضه ويدخل الامتحان في اللغة الثانية .

لما شرعنا في وضع هذا القانون عرض فيمبدأ الأمر على اللجنة الاستشارية التشريعية فأقرته بكل صوية . وذلك لأنها رأت أن يكون الامتحان جائزاً لا واجباً . ولكن الحكومة صممت على رأيها من حيث وجوب الامتحان . لأنها كانت مقتنعة بفكرها وهي حفظ المستوى الطبي اللائق بين الأطباء الأجانب الذين يأتون لمزاولة مهنة المهنة .

مر هذا القانون بالجمعية العمومية لمحنة الاستكشاف المخططة فوافقته عليه . عرض على مجلس الوزراء . ولكن الحكومة التي كانت قائمة وقت عرضه عليها رأت عدم الموافقة عليه لأنه يمرى على المصريين المتعلمين في الخارج والأجانب على السواء . ولأنه يكون من نتائج ضياع مستقبل أولاد المصريين الذين يتقدمون للامتحان إننا ما رسبوا فيه ونذهب ما بينهم جهاد متوراً .

ولكننا كلفوا هذا القانون وقضيتنا بأن يجرى كما وضعه أمام اللجنة الاستشارية التشريعية وأمام الجمعية العمومية لمحنة الاستكشاف المخططة . وقتها الوزارة التي كانت قائمة وقتذاك إن يوجب هذا القانون لظاهر إلا في تطبيقه . فنجريه . وحيداً يظهر عيوبه إن كانت . ولذا نرى التعديل فيه أدخلته . فوافقته الوزارة التي كانت قائمة على هذا الرأي وأصبح القانون نافذاً كما وضعه .

وظهر بعد ما ريسب بعض الطلبة المصريين الذين تعلموا الطب في الخارج إن السبب في ريسوبهم لم يكن نقص في معلوماتهم الطبية . بل ربما كان لاختلاف البيئة التي تعلموا فيها عن بيئة من حيث المشاهدات في المرضى وغيرهم . فقدوا مستطيلهم بسبب ريسوبهم . وأصبحوا عالة على البلد .

وكان إلى هذا كثير من الطلبة والأطباء يشكون من هذا القانون . وذلك لأن الذي ريسب في الامتحان الأول عليه أن يخطر أحد عشر شهراً طويلاً حتى يجوز له أن يدخل الامتحان الثاني . وفي طول تلك المدة ضرر عليه . فأردنا تلاق كل ما في القانون من مضار . بلقمنا كل للملاحظات عنه من الأطباء المصريين الذين حضروا في الخارج واتضحوا . وما رأينا نحن من الصعوبات التي قامت في شيفته .

وما قامت وزارة حضرة صاحب السادة اسماعيل صديق باشا حتى قدمت إلى دولته الشكاوى عنه من كل ناحية من الطلبة المصريين . فأمر دولته ببحث شكاويهم وتظلماتهم . وعرضها عليه .

ولما كنا نرى كثيرين من أن هذه الشكاوى صهيحة عرضت مصلحة الصحة على دولته أن تكون التعديلات شاملة ثلاث مسائل . الأولى منها أن نراعي النظام للموضوع في كلية الطب . الثانية أن نسهل على الطلبة المصريين دخول الامتحان مع عدم إعداد صوبت أمامهم لتعاطي مهنة الطب . الثالثة هي وضع الطلبة المصريين الذين يتعلمون الطب في الخارج تحت إشراف وزارة المعارف . لتستطيع توجيههم إلى الوجهة الصالحة اللازمة لم أشاء دراستهم في الخارج .

أما الأولى وهي مسألة طول الفترة بين الامتحان الأول والثاني فقد جعلناها ستة أشهر لأن الامتحان في كلية الطب يكون في أكتوبر وفي مارس من كل سنة . فذلك فترة قصير الزين الذي كان أحد عشر شهراً . وجعلناه ستة أشهر كما هو جار في كلية الطب .

الثانية - تعمل الامتحانات في الكلية - بحسب قانونها - لمدة خمس سنوات فكلما ريسب الطالب في سنة له أن يتقدم لامتحان مرة أخرى . وبعد خمس السنوات يقيد مقسب الكلية ويتقدم لامتحان في أي وقت يريد .

وقد جعلنا الطالب الذي يحصل على الشهادة من الخارج حق التقدم للامتحان وأن يذكر ذلك إلى أن يتخرج أسوة بطلاب كلية الطب المصرية .

أما البضطة الثالثة فهي إشراف الحكومة على جميع الطلبة الذين يتعلمون في الخارج لتوجيههم إلى الوجهة الصالحة وللانتظام على الاستمرار على الدراسة دراسة ناجحة .

وعني هؤلاء الطلبة من الامتحان بقبول وضعها وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية ويصدق عليها من مجلس الوزراء .

القرار - جل يبر بيان حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ردا على ما جاء بالقرارين في شأنه ؟

الرئيس - أذن حضراتكم تلاوة القرار ؟

مقرر السج المحترم عبد العظيم البلي بله - لا داعي لتلاوة القرار .

مقرر السج المحترم دواء قصير بله - إن رأى اللجنة يخالف نظرية حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية فأرى أن يتل القرار .

مقرر السج المحترم عبد العظيم البلي بله - يمكن الاستثناء عن تلاوة القرار بالإيضاحات التي سيبدلها حضرة السج المحترم مقرر اللجنة .

مقرر السج المحترم فقهي فهمي باشا - سمعت من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن من ضمن الشروط التي وضعت أن يكون الطلبة تحت رقابة إدارة البعثات الموجودة في أوروبا . وقد زرت أثناء وجودي في أوروبا كثيرا من البعثات فوجدت أن البعثات تتكون من مبرورين مساعدين غالب الأحيان . ومن حاجب ، ف هي الوسائل التي يتخذونها لرقابة الطلبة في التعلم أو السلوك ؟

إن عدد الطلبة في باريس كبير وموزع على عدة كليات في تلك المدينة وفي غيرها في فرنسا كيف يتيسر لإدارة البعثات فيها القيام بهذه المراقبة ؟

الرئيس - لقد قال حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن وزارة الداخلية ستضع بإقتافها مع وزارة المعارف المعمورة قواعد هذه المراقبة وتعرضها على مجلس الوزراء .

مقرر السج المحترم فقهي فهمي باشا - إذا كان في القية عمل نظام جديد فهذا كاف .

مقرر صاحب المعارف محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف المعمورة) - يظهر أن مسألة المراقبة غير مفهومة تماما وهم وزارة المعارف إيضاحها . وقيل أن أصلها أريد أن أمثل المجلس على أن مشروع القانون يقضي بأن يضمن من الالتحاق من يكون حاصلا على دبلومة أجنبية تعتبر معادلة لدبلومة الحكومة المصرية " هذا أول شرط يجب أن لا يفي لأنه أساس القانون ولأن الذي شاهدته ونحن في وزارة المعارف المعمورة - كشاهدته معصلة الصحة المعمورة - أن للتطعيم في الخارج سواء أكانوا مصريين أم أجانب قد يستلزمون أن يقدموا شهادات منزوعة . حصل هذا وفي وزارة المعارف حوادث كثيرة من هذا النوع . إذن وجب على الحكومة أن تحاط فلا تفتح الباب على مصراعيه ويجب عليها أن تتحقق من أن هؤلاء تعلموا تعليما كليا وحصلوا على شهادات حقيقية وبناء على ذلك وضع القانون الأول ووضع المشروع الحالي .

(حضرة صاحب المعارف محمد علي عيسى باشا وزير المعارف المعمورة) إن الثانية من إشراف الحكومة على جميع الطلبة في الخارج هو ما أكد من أنهم يسيرون بانتظام في دراستهم . وفي القرن بالمستشفيات . وأن يقيم الشخصى مرضى .

قد أردنا أن نفي هؤلاء الطلبة المتخرجين من الالتحاق بالقيود المذكورة ولا يمكننا أن نتقدم إلى الجمعية المعمورة بحكمة الاستئناف المتخلطة بطلب إضائهم من الالتحاق ما لم تقدم لما مبررات هذا الإضفاء والإلزام أن يكون حكمهم حكم الأجانب . لقد قلنا إن هؤلاء الطلبة يعضون لإشراف الحكومة بالقيود التي ستوضع لهذا الإشراف وبناء على ذلك لا داعي لمعاملتهم معاملة الأجانب الذين لا تعرف الحكومة عنهم شيئا إلا ما نستقي من الجمل والمخاطبة . هناك نقطة رابعة وهي الخاصة بالمحاكمة فانه يوجد مجلس طبي عال لمحاكمة الأطباء غير المورطين ولم يكن بين أعضائه مستشار قضائي فنص في مشروع القانون بالحد من أن يكون من بين الأعضاء عضو من قسم قضايا وزارة الداخلية .

ترون حضراتكم ما قلتم أننا لم نراع في وضع المشروع إلا مصلحة الطلبة المصريين والتسهيل لهم في منزلة صناعة الطب ولوشادهم إلى الطريق السوي أثناء دراستهم في أوروبا .

ولا يخفى على حضراتكم أن الطلبة الذين يفصلون إلى الخارج لدراسة الطب إما أنهم لم يعمدوا على خالية بكلية الطب المصرية لأن العدد فيها محدود . أو أنهم لم يعجزوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية المدرجات التي تؤهلهم للاشتراك بكلية الطب المصرية . أو أنهم يريدون أن يعضوا بالثبيرة التي كانت قديما لأطباء الذين يتعلمون في الخارج فقد كان البعض يعتقد أنهم درسوا أحسن دراسة . ولا شك أن تقرير الإضفاء من الالتحاق بشرط رقابة الحكومة مما يشجعهم على طلب هذه الرقابة . وعلى كل حال فالرقابة شديدة في الدراسة في الخارج فيجب أن يسأل الطلبة منزلة مهتهم في بلادهم خصوصا أن الحكومة ترسل بعثات إلى جامعات أوروبا على اعتبار أن الدراسة فيها أوسع وشهادتها لها اعتبار كبير .

مقرر السج المحترم عبد العظيم البلي بله - ومصلحة المرضى ؟

مقرر صاحب الإدارة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية - لا أخوف على مصلحة المرضى لأننا قلنا إن هؤلاء الطلبة يعضون من الالتحاق تحت قيود تضمنها وزارة المعارف المعمورة بالاتفاق مع وزارة الداخلية ويصدق عليها مجلس الوزراء . وفي هذا أكبر ضمان لمصلحة المرضى . ويمكن لحضراتكم أن تتيقروا القيود التي ترونها في هذا الشأن .

هذا ما أردت بانه .

(تصفيق) .

مقرر صاحب المعارف محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف المعمورة) - أريد أن أبدي بعض إيضاحات خاصة بإشراف إدارة البعثات على الطلبة .

أما من القانون الأول فلا نزاع في أن من يحصل على شهادة الطب له حق ممارسة هذه الصناعة . لكن الحكومة أرادت أن تضع قيوداً تمنع بها تلك الأسرار التي أشرت إليها فاشتطت شروطاً منها أن تكون الشهادة صادرة لدبلومة الحكومة المصرية . ولا يخفى على حضراتكم أن الحصول الآن على دبلومة كلية الطب المصرية صعب لأن لما قيوداً شديدة . ولهذا يجب أن تكون الجامعة الأجنبية التي تخرج فيها الطالب المصري في مستوى كلية الطب المصرية فإن كانت أقل من هذا المستوى فلا تقبل بادئ ذي بدء دبلومتها سواء باستحقاق أو بغير استحقاق .

أما الشرط الثاني المتعلق بإشراف إدارة البعثات فظهر أنه لم يوضع لجنة تماماً . الواقع أن هناك ثلاثة أنواع من الإشراف الذي أصبح دقيقاً بعد القرار الذي أصدره مجلس الوزراء ونحوه في وزارة المعارف حتى الإشراف على جميع الطلبة سواء منهم من قبل ومن لم يقبل فيكونون جميعاً متساوين في المراقبة . أمضى أن لمدبر البعثة حتى الاتصال بأية كلية للحصول منها على جميع البيانات التي تبينه في وقاية أي طالب . وضماناً لهذه المراقبة طلب إلى الوزارات أن تمنح من قبول الطالب الذي أتم دراسته في الخارج ما لم يحصل على شهادة من وزارة المعارف العمومية تدل على حسن سيره وانتظامه في الدراسة ويكون مبيتاً فيها للسنة التي قضها في الدراسة والمؤهلات التي حصل عليها لتكون الوزارة التي يتقدم إليها الطالب مطمئنة وعلى بيته من أمره بمحصلها على هذه البيانات .

كل هذا يا حضرات الأعضاء لأنا في الواقع رأينا أن المدروس الحالية قد لا تنفع لجميع من يتقدم إليها من الطلاب المصريين فيضطرون إلى إتمام دراستهم في الخارج فلا عمل لأن منحهم من هذا الحق أو تضيق عليهم تضيقاً شديداً .

أما طريقة الرقابة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم فليكن هي ما سأمرها بمسور جداً .

تكل مساهمة من جهة واحدة بها مدير واحد للبعثة ولكن الواقع أن وزارة المعارف قسمت الإشراف على البعثات إلى عدة مناطق لكل منطقة مدير يشرف عليها وهو يتصل بمديري الجامعات والكليات فيسبلون له مهمته ويدلون إليه بما يطلبه من البيانات وقد أعدمت بها وزارة المعارف مجلات تسجل فيها البيانات الواقية .

فطريق الإشراف أصبح سهلاً ودقيقاً وحقاً ففرض ويمكن مع هذا لمصلحة الصحة كما قال سادة وكذا أنها أن تضع قيوداً أخرى غير هذه بعد اتفاقها مع وزارة المعارف تكون فيها البيانات التي تكفل أن الطلاب الذين سيوفون من الاستئمان من الطلاب الذين درسوا دراسة تامة في كليات عمرة ومازوا شهادات حقيقية مع كل الشروط التي يرضى منها أي خطر .

فأدامت كل هذه الشروط عميقة أظن أن المجلس يوافق على النص الذي أقره مجلس النواب ولا يحرم أياً من هذه الميزة التي لا خطر منها ولا ضرر .

(تصفيق) .

مقرر الشيوخ المحترم محمود أبو النصر بك - أودجنى لا يضيع الوقت سدى أن يبدأ بنظر القانون .

لقد قرأنا تقرير اللجنة ونهضنا ما فيه وصحنا ذلك البيان الواقى الذي عظم به سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية وما أدله به سلك وزير المعارف مما يمسنا في مأمور على أولادنا إذا هم أيوا إلى مصر بعد احتراق طويل طأوا فيه من المشاق ما عانوا في تحصيل العلم وجعلوا بعد رقابة شديدة وضمت شروطها وزارة المعارف ومصلحة الصحة وأقرها مجلس الوزراء .

بعد هذا يكون من الاجتهاد بل يكون من العيانت الكفاءة أن نضع قيوداً كالتي وضعتها لجنة المعارف والشؤون الصحية لمجلس الشيوخ .

من أجل هذا أناشأ مساهمة وكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ومعالى وزير المعارف وأجما بكل حراسة فيما أدلى به وأرجو من حضراتكم الانضواء تلك العيانت في سبل أبنائكم وأن تتحركوا لم السبل مفتوحاً إذا ما أظفقت في ويوجههم أبواب المدارس في مصر حتى يعودوا إليكم يحملون تلك الشهادات التي تبادل شهادة كلية الطب المصرية وتزكهم وزارة المعارف ومصلحة الصحة .

(تصفيق) .

الرئيس - هل حضرة الشيخ المحترم يوافق على تعديل اللجنة أو على المشروع كما أقره مجلس النواب ؟

مقرر الشيوخ المحترم محمود أبو النصر بك - أوافق على ما أقره مجلس النواب لأن ملاحظة لجنة الداخلية والشؤون الصحية لمجلس الشيوخ لا عمل لها .

الرئيس - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد بعلق بك .

مقرر الشيوخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد القادر بك - سأتمك بعد حضرة المقرر وهذا القانون خاص بالأطباء فيجب أن تكون لم الكلمة الأولى والأخيرة .

المقرر - قبل أن يصدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ كانت مهمة الطب كما قال سادة شاهين باشا منظمة بالقرار الصادر في ١٣ يونيو ١٨٩١ حيث كان مساهداً لكل من دخل في مصر ويحمل إجازة طبية سواء كانت مزورة أو غير مزورة أن يزاول مهته في القنطر المصري .

فما صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ غلظاً أننا على أرواح مواطنينا وأموالهم وأن يرتفع المستوى الأدبي والعلمي للاطباء وأن ترد لأطباءنا كرامتهم واستقامتهم الائتمان بين هم الناس .

ولكن الحكومة شغقة منها على الطلبة المصريين الذين يتسلمون في الخارج تعلمت جهداً للتدليل المعروض على حضراتكم واللجنة توافق عليه ما هنا الفظة الخاصة بمطابقة الطلبة من الاستئمان ما دأموا تحت إشراف البعثات .

ثانياً - إن الطالب الذي يشار إلى أوروبا هو ذلك الطالب الذي تمكنه حالته المالية من الاقلاع على نفسه بها وليس هو من لا يجد له علا في الكلية المصرية وقد أوردنا من ذلك أن نفتح الباب لمن يريد أن يدرس في الخارج .

ثالثاً - الشهادات التي يفي حاملوها من الامتحان هي تلك الشهادات التي تعادل شهادات كلية الطب المصرية وتجدر أسمى هذه الشهادات موكل إلى لجنة تسمى لجنة المادة وفيها عبيد الكلية .

رابعاً - ظهر من نتائج الاستقصاءات أن نسبة الراسيين من الأطباء المصريين إلى الأتراك نسبة واحدة تقريباً وبما يكفل أن هناك تضاماً مع الطلبة المصريين . ولكن هذا القول لاجل له لأنه - بين عملياً - كقمتهم - أن نسبة الراسيين بين الفريقين واحدة . ولا يمكن لبلد من البلاد أن تسمح بتشويه سمعتها فتضال جاسماً في منح الشهادات للأجانب لأنهم يصنعون دعاية تلك الجامعات التي يتوقف شرفها على مقدرة هؤلاء الأطباء .

فهمت من كلام حضرة المقرر أن وجود الأجنبي مع الوطني في الامتحان ضمانة كافية لمنع مظنة الغش . ولكن أرى العكس لأنه في اليوم الذي يدخل فيه الأجنبي وحده الامتحان لا يكون هناك على الافتراض وإذا بدت لأحد المفوضين أية ملاحظة فأوراق الامتحان كفيلاً بإظهار الحقيقة .

مفكرة الشيخ محمد محمد حبشاً - لقد وقت لجنة الداخلية وللشؤون الصحية بحث هذا الموضوع ورجأت إلى حضراتكم إذا أقرتم القانون ألا تحكوا العواطف وأن تنظروا إلى مستقبل أبنائكم والاندماجات المطلوبة منهم أداؤها لبلادهم .

قضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ بأن كل طالب سواه أكان مصرياً أم أجنبياً حصل على شهادة من الخارج يجب عليه إذا قدم لطلب الإذن بلمسة مهنة في القبط المصري أن يؤدي امتحاناً أمام اللجنة المقررة في القانون المذكور بشرط أن تكون الشهادة الحاصل عليها من الكلية التي أتم دراسته فيها تعادل الشهادة التي تعطىها الحكومة المصرية .

ولكن مشروع القانون المعروض تضمن تعديلاً لأحكام ذلك القانون القديم يميز مائة المائتين للطلوبات من كليات أجنبية مساعدة للبلوطة الحكومة المصرية من الامتحان إذا كانوا ضمن بشات الحكومة أو تحت إشرافها .

وقد قضى القانون القديم كذلك بأن من يتقدم للامتحان ورسم لا يجوز له أن يتقدم له مرة أخرى إلا بعد مضي أحد عشر شهراً فإذا رتب أيضاً حرم من مزاوله مهنة . ولكن مشروع هذا القانون - راقه هؤلاء الطلبة الذين قضوا شطراً كبيراً من حياتهم في التعليم وتحملوا فترات كثيرة - ألح لهم أن يتقدموا للامتحان كل سنة شهوراً .

هذه الشفقة قد تؤدي إلى ما لا نحمد عقاه وقد تساهل لا مبرر له ولا يتفق والمصلحة العامة مهما اختلفت في ضروب الانشراح .

من المعلوم عندنا أن كلية الطب الملكية اتبعت سياسة قومية في امتحان طلبتها فهي لا تقبل في السنين الإحصائية الجامعة المصرية إلا الأوائل من الحاصلين على شهادة البكالوريا ثم لا تقبل في الكلية إلا للمتفوقين في امتحان القسم الإعدادي قرون من ذلك أنها لا تختار إلا أنجب الطلبة وأحسنهم استعداداً لمزاولة المهنة .

فإذا سافر أحد بعد ذلك إلى الخارج فيكون ممن لم يفر في هذا الاختيار فإذا عاد وجب أن يتحقق من كفايته بأداء امتحان، ولا يجب الامتحان إلا من كان ضيقاً في مادته .

فتقرر الامتحان يبحث في الطالب روح البلد والوجدان حتى يصيح، إذ أن نجاحه في الامتحان هو دليل الوحيد لمزاولة مهنة في وطنه بعد عودته إليه .

أما الإضفاء من الامتحان فقد يقرب عليه أمور تجرأ إلى مشاكل لأنه بطبيعة الحال متى تقرر إقصاء من هم تحت إشراف البعثات سيصدر جميع الطلبة المصريين في الخارج إلى قيد أمتاعتهم في سجل البعثات ويكون الامتحان إذن قاصراً على الأجانب وقليل من المصريين ممن لا تتعلق عليه شروط الإشراف ومن هنا سيكون مشأ المشاكل .

سيقول الأجانب بشأن سفراتهم إننا نأسد الطريق في وجوههم وإننا نتعصب لمواطنينا من المصريين .

وإني لا أسوق هذا مجرد القول ولكن الامتحان المعمول به الآن والذي يجلس فيه المصري والأجنبي جنباً إلى جنب . هذا الامتحان كان على شكوى واحتجاج بعض سفراء الدول وقاضيلها اعتقاداً بوجود تعامل على رعايا دولهم فلما ظنوا أن يكون الحال إننا لم يتقدم للامتحان سوى الأجانب فقط ؟

مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف السوفيتية) - كيف يتقدم للامتحان الأجانب فقط هل هذا موجود في القانون ؟

المقرر - الطلبة المصريون الذين يسجلون أنفسهم في سجلات البعثات يسجلون من الامتحان فلا يبقى ممن يتقدم للامتحان غير الأجانب .

مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف السوفيتية) - في القانون قيود كثيرة .

مفكرة صاحب المساعدة الدكتور محمد صالح باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - يسمح لي حضرة المقرر أن أوضح الموضوع :

أولاً - إن القيود التي تضمنها وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة المعارف سيلاحظ فيها أن الطالب الذي يفي من تأدية الامتحان يجب أن يكون سائراً على شهادة العرامة الثانوية (البكالوريا) .

في الحقوق من الخارج أن يؤدي امتحاناً في مواد لا داعي لذكرها ويقضي القانون أيضاً بأن يشغل الحائز المخرج حديثاً تحت إشراف أحد الحامين لمدة ستين ...

(أصوات : كل هذا معروف) .

(رغبت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والبقية الخامسة والستين مساء وأعيدت في الساعة السابعة مساء) .

مقرر صاحب المجلس محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - زيجو من المجلس أن يقرر نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستيعاب خصوصاً أنه سبق أن عرض على الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة ووافقت عليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستيعاب ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستيعاب .

المقرر - بدأت قبل الاستراحة بذكر وجود سابقة للاتحاد في التشريع المصري وهو امتحان حلة الليسانس في الحقوق من الخارج .

فقد قضى ذلك التشريع بأن يشغل الحائز المخرج حديثاً تحت إشراف أحد الحامين لمدة ستين وأن يباشر بنفسه مدناً معينة من القضايا ...

مقرر الشيخ محمد محمود أبو الفرج - إن حضرة المقرر يخالف قانون النظام الداخلي للبرلمان فهو يناقش مواد مشروع القانون مع أننا ننظر الآن فيه من حيث المبدأ - ولا أدري عللاً لإضاعة الوقت في الشؤون في تفاصيل المواد قبل أن تعرض علينا لمناقشتها .

المقرر - أذكر حامين القضاة لأصل منها إلى المسألة التي أريدنا :

فإذا قيل لنا إن الحاصل على شهادة الليسانس في الحقوق من الخارج يؤدي امتحاناً في مواد مخصوصة من القانون لإختلاف الدراسة فيها هناك من مصر - فأقول إن في مصر أمراضاً قل أن ترى في الخارج مثل البهاريات والاكسوسيا ويوجد بعض مواد أخرى تدور هنا بالطول مع أنهم هناك يرون عليها مردوداً . فهل ترون مع هذا أن مهنة الطب أقل خطراً من مهنة الصمامة ؟ إن كثيراً من الناس من لم يترك باب محكة ولا استشار غاليا ولكن قل أن يجد إنساناً يمكنه أن يستغنى عن الطبيب . فلماذا كل هذا التشدد في معاملة القضاة وأمامهم ثلاث درجات من القضاء ؟ . أمنا لأرب الحجة أقل قيمة من المال ؟ إلى عندما أفكر فيها يقال كل هذه الضمانات الواجبة لحفظ حقوق القضاة بما يداها من الضمانات لحفظ أرواح البشر لا يسنى إلا الصمت والصمت في بعض الأحيان أبلغ حجة .

هذا هو ما نص عليه مشروع القانون المروض وطبنا الآن أن نجث هذا الامتحان ضروري أو غير ضروري . فشروع القانون نص على معاناة الطالب بالحاصل على دبلومة من الخارج تحادل دبلومة مدونة الطب المصرية من الامتحان متى كان تحت إشراف إدارة البعثات .

وتشياً من روح القانون رأيت اللجنة وفيها عدد من الأطباء - عدنا اثنين من أعضائها - أن هذا التشريع لا يتناسب مطلقاً مع ما يجب أن يتوفر في الطالب الذي يتم دراسته في الخارج من كفاية وتربيع في مهنته لأن الطالب الذي يقصد إلى تلك البلاد لإتمام دراسته إنما يصرف على نفسه من ماله الخاص وليس الحكومة عليه أية رقابة .

ولكن الحكومة أرادت بمشروع هذا القانون أن تفرض توما من الرقابة على هؤلاء الطلبة ووضعت لذلك قيوداً ستعرض على مجلس الوزراء لإقرارها . وقد قيل إن من بين هذه القيود وضع الطلبة - الذين يتجون دراستهم في الخارج على نفقتهم - تحت الإشراف القليل لإدارة البعثات . ولذلك استرضخت اللجنة مندوب وزارة المعارف عن مدى هذا الإشراف فذكر حضرته أن هذا الإشراف ينقسم إلى ثلاثة أقسام ...

مقرر صاحب المجلس محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - بعد البيان الذي أدليت به الآن لا أرى عللاً لذكر كلام مندوب الوزارة .

مقرر الشيخ محمد محمد عيسى باشا - أذا ذكر ما جرى في اللجنة .

مقرر الشيخ محمد محمد عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - أذا لا أسمع بذكر كلام المندوب أمام اللجنة بعد الذي أدليت به لأنني أذا المسؤل عن كل ما يتعلق بشؤون الوزارة .

(تصديق) .

مقرر الشيخ محمد محمد عيسى باشا - إننا كنتم تردون أن يمتحن الأجنبي ولا يمتحن المصري ...

(مهمة) .

(أصوات : كفى . كفى) .

المقرر - لي كلمة أردت بها على معالي وزير المعارف العمومية .

إن تقرير الإحفاء من الامتحان لم كانوا تحت إشراف إدارة البعثات سيذكر بأننا كيد عند الطلبة الذين يذهبون إلى الخارج ويكثر بذلك عدد الأطباء بالمصرى وهذا عائق لما أبلهه ماليه في مجلس النواب من أن عدد الأطباء يزيد على حابة البلاد وأن كثيراً منهم لا يكونون من منزلة مهنتهم شيئاً ...

(مهمة) .

وليس الامتحان الذي اقترح إبقاءه في القانون ونعرضه على حضراتكم الآن لتقروه هو بدعة ابتدعتها وإنما هو واجب أبلغنا إليه حرصنا على سلامة مواطنينا . وفي التشريع المصري سابقة له فالتقانون يتم على حامل الليسانس

ما معنى أن تمنح الطالب الأجنبي من منزلة حسنة الطب في التطهر المصري إلا بعد تأدية الامتحان ؟

الرئيس - أرجو عند الكلام عدم التعرض للأجنبي والوطني فحين هنا تقرير مبادئ عامة .

مقبرة الشيخ محمد زمر لور قصير بك - القانون المطروح يبادل بين الطالب المصري والطالب الأجنبي بصرف النظر عن مسألة جوهرية وهي أن الطالب الألماني مثلا تمطى له شهادة تخول له الحق في منزلة مهنة الطب في قس بلده يمكن المصري فانه لا يسمح له أن يزاول مهنة الطب في ألمانيا في حالة حصوله على قس هذه الشهادة من ألمانيا ذاتها . وبعبارة أخرى فإن المختص في ألمانيا يلاحظ أن الطالب الأجنبي لا يستفيد من هذه الشهادة في ألمانيا نفسها . والفرق بين المختصين أن الشهادة للأجنبي لا يلاحظ فيها ذلك .

فالقانون المزمع إذا سأل بين الشهادة الحاصل عليها الطالب الأجنبي والطالب المصري تكون هذه المساواة في عملها . ولذلك أقتراح الأخذ بما جاء في تقرير اللجنة .

مقبرة الشيخ محمد زمر من صبر بك - في امتحان بسيط قد يثير الجواب عنه المسألة . وقد أكون بعده في صف اللجنة في الغالب .

أنا على الحياء في الأمر حتى أصل إلى جواب من الحكومة عن استفساري .

أريد من حضرة صاحب المال وزير المعارف وحضرة صاحب الصحافة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن يتفصلا بالإجابة عن سؤال الآتي :

تقدم طالبان مصريان درسا علم الطب في جامعة واحدة من الجامعات المعترف بها . بكسمة باريس مثلا . فأحد هذين الطالبين لا علاقة له بإشراف وزارة المعارف . والثاني تحت إشرافها . تقدم الاثنان جميعا إلى الامتحان فنصح الذي لم يكن تحت إشراف الوزارة بتفوق . وحصل على شهادة ممتازة . وبجيب الذي تحت إشراف الوزارة بأقل درجات في النتائج ووجه الاثنان ساء إلى مصر .

فهل يرى سالي وزير المعارف ومساعد وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن الطالب الذي جاز الامتحان بتفوق واشتاز يتحصن قبل التصريح له بمنزلة المهنة . وأن الطالب الذي نجح بأقل درجات في النتائج يعفى من هذا الامتحان . وكلا الاثنين مصري ؟

أريد الإجابة من حضرتكما .

مقبرة صاحب الصحافة الدكتور محمد شاهين بك (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - أظن أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك يعرف أكثر مني أنه حين وضع قانون يجب فيه تقرير المبادئ فقط .

إننا هنا وفي هذا المكان المقدس يجب أن نعيد من كل المؤثرات الشخصية . كان له منا ولد أو قريب أو خبيب يدوس في الخارج فلا يمكن نصب عينيه أن يهمل له طريق العودة إلى وطنه ويسير له الحياة في ماله بما يجله هذا الساحل من الأضرار .

إننا ما جئنا هنا لنقدم أنفسنا بل نخضع للمصلحة العامة فالوطن يفرض عليك أن تحموا ضامرك ويطلب منك أن تمدوا له أولادنا أكفاء قادرين على خدمته الخلفه الحقة فأرجو أن لا تقروا تقريرا يعمل من الإطباء أداة عذاب لارسل رحمة .

والآن وقد قلت بواجبي أضغ بين أيديكم أرواح الناس ودية بالكلمة لكم .

مقبرة الشيخ محمد زمر لور قصير بك - المفهوم أن الفرض من وضع هذا القانون ليس هو مساعدة الطلبة المصريين الذين فالوا شهادة الطب من الخارج إنما الفرض أولا وأصلا هو حماية المرضى والجوهر عن يتسبب إلى الطب ويكون له الحق في الممارسة وإجراء العمليات الجراحية وغير ذلك مما يمرض أرواح وأجسام الجمهور إلى الخطر .

يجب أن يكون البحث قائما على هذا الأساس ولكنني لاحظت على من يريدون الحكومة أنهم يريدون إلى مساعدة الطلبة . يقول حضرة الشيخ المضم محمود أبو النصر بك إن الطالب في الخارج يتكلف مصاريف كثيرة وعناء شديدا وبعد حوده يراد حمايته من غمار مجهوده وتضار مائه . على أن المسألة مسألة علم وجهل فإن كان قد تعلم وازر الشهادات التي تؤهله لمزاولة مهنة الطب فمن نرجب به كل الترحيب وإن لم يكن قد تال قسطا وافرا من العلوم يؤهله لذلك فلا يمكن أن نسله له أرواحا وأجساما يتصرف فيها .

فالتك الذي يمكن به معرفة درجة علم كل من هذين الطالبين هو الامتحان فتضد يكمر المرء أو يمان .

والحكومة بما نصت عليه في مشروع القانون من جواز تأدية الامتحان على في الواقع مساهلة جدا لأنها سمحت للطالب - إذا وسب - أن يتقدم لامتحان كل سنة شهرو وهكذا . فالجبال أمامه مفتوح لظهور سلواته ومقدار كفايته .

أما رأى الحكومة من أن الطالب عند ما يحضر من أوروبا سائرا لشهادة ترك تقديرها لما طبقا لتفريد تضمنها في المستقبل فلا يجوز الأخذ به .

مقبرة صاحب المال محمد علي عيسى بك (وزير المعارف السومية) - يشترط أن تكون الشهادة التي يحصل عليها الطالب من الخارج مساهلة للشهادة المصرية .

مقبرة الشيخ محمد زمر لور قصير بك - إن الفرض من بحثنا الآن هو أن تكون حقوق كل فرد متروكة للقانون نفسه . وليس لقواعد تضمنها الحكومة بعد وفي معرفة مجلس الآن .

(تصحيح) .

وبناء على ذلك لا يمكن أن تدخل مثل هذه الاعيادات التي اقترضا حضرة في وضع القانون .

وكما قلت في مبدأ الأمر إن وضع شروط إشراف الوزارة هو لإخراج الطالب المصري من الصفقة التي جعلته على سواء مع الطالب الأجنبي . وذلك لأن الطالب المصري الذي لا يخضع لإشراف وزارة المعارف يكون حكمه حكم الطالب الأجنبي . فإذا أعيانه من الامتحان فتوقعه يفترض الأجانب على هذا الإعفاء ويقولون في اعتراضهم . لقد أعييت الطالب المصري المتاحض لإشراف الوزارة لأنه سيقبل اشتراطاتك . وسيكون بذلك مثل زميله الذي يطلب علم الطب في مصر . فلماذا أعييت الطالب المصري الذي لم يخضع لإشرافك ؟ وهو في ذلك كالطالب الأجنبي . فان أعييته وجب أن نختي مواطني الأجنبي أيضا . (تصفيق) .

عقرة الشيخ المحترم حسن مصري بك - لا . لا . لا .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي - إننا كلفت لأحوال لم تتغير منذ زمان قديم الآن . فاني أصبح ألتقي إنني بأن أظهر دهشني من حضرات الأطباء الشيخ المحترمين الذين يطهرون الآن عدم تقهيم بفرحي إلمامات الأوروبية . فإنا إننا عدنا إلى تاريخ الطب في مصر نجد طبيبنا الدكتور محمد علي باشا الذي كان نخر مصر وأوروبا ما يخرج في أوروبا . ولم يعمل له امتحان في مصر . وكذلك جميع الإرساليات التي طادت من أوروبا في فن الطب ولم يمر لها امتحان . أولئك الذين لا نجد الآن لم مثالا - يصرف النظر عن مثل مساعدة الدكتور محمد شامعين باشا وأشرافه - والذين نجحت الآن من أمثالهم نجد أنهم أكثر من الكبريت الأحمر . هم مصغرو أوروبا فما الذي جرى ؟ هل تغير العالم ؟ أوروبا هي أوروبا . وناسها هم ناسها أيضا . والطلبة هم الطلبة وهم الذين سافروا إلى أوروبا واعدادوا منها بعد أن تمموا علومهم وكانوا نخر الدنيا . فلا أرى معنى لهذا القانون ولذا التضييق والتشدد . (تصفيق) .

عل أن طلاء التشريع يقولون إن مجلس الشيوخ وظيفته في التشريع أصالة الرأي . وحسوا ووجدوا جلسين (doux chambres) مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

يطاون راجع في وجود مجلس الشيوخ بأنه هو المجلس المسائي الرفيع القرن الخفيف من حلق وشقة مجلس النواب الذي قد يتنفع في الرأي لأن أعضائه أقل من الشيوخ منا .

وعندنا الآن في المسألة المروضة طينا قد انصكست الآية . فاصبح الشيخ أكثر انطفاط وأشد قسوة من النواب . مع أن الشيخ بطبيعتهم كان يجب أن يكون فيهم الرأفة والرحمة .

قال حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك كلمة خطيرة تستحق العناية . قال إنهم في أوروبا يعمون شهادات في الطب لمن لا يكون طبيبا في بلادهم . بل للذي يشتغل طبيبا في الخارج .

هذا الكلام ليس هو الواقع . إن الجامعة هناك لا تتش ولا تلتس . لأنها لا تطع لمن لم يتقن الطب شهادة طبيب . خوفا من أن يقضي على الناس . بل خوفا من أن يقضي على البقاعم وذلك^(١) خوفا من أن تغير بلادهم به . وأن توصم بالجهل .

الواقع أن الفقرة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك آتية من الدفاع عن النفس . حتى لا يزاحم الأجانب في أوروبا أبناء البلاد هناك . وليس بلد مفتوحا بابه على مصراعيه كصر . فإن فيها يشتغل كل طبيب أو مهندس أو غيرها إننا طرق بابها . ولكن الأمر في أوروبا على عكس هذا . فن أخذ منها دبلوما في الطب مثلا . وكان أجنبيا عنها فإنه لا يشتغل فيها . حتى لا يضار أهلها ولا رزاقهم . وهذا هو السر هناك في الفقرة بين أهل البلاد وغيرهم .

وليس الأمر كما يشير حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك من أنهم يعمون الشهادات لمن ليسوا أهلها .

وبناء على ذلك أرى أن البقيد الذي وضعت لجنة الباقية والشؤون الصحية في غير محله . وأقترح بقاء المشروع كما أقدم مجلس النواب .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد هير القمبيك - إن مسألة الامتحان وضمت علاجيا لتسهيل كان حاصلا في إعطاء الترخيص لمن يزاول مهنة الطب من الأجانب والمصريين المتعلمين في الخارج .

فالقانون وضع علاجيا لتسهيل كان حاصلا في المسألة . والحكومة الآن تريد تساهلا أكثر من تعديلها لهذا القانون . فكانها تعالج مرضا بمرض آخر . المسألة تبدأ وتنتهي بإشراف البقيد فإنا كان هذا الإشراف فيه الضمان الكافي لإيجاد الكفاية الطبية . فاني أسلم لمساعدة مندوب الحكومة بنظرته .

أما إننا ظهر أن هذا الإشراف ليس موصلا إلى هذه النتيجة فاني أرجو من المجلس الموقر أن يقر اللجنة على ما رآه .

ليبحث هذا الإشراف . يقولون إن هناك قيودا متوضع في المستقبل . فكان المطلوب منا الآن ذلك . هو المراقبة على قانون في الوقت الحاضر بمعد يقيد متوضع في المستقبل . دون اعتقاد أن التشريع على هذا الصغر لم يسبق له مثيل .

المعروف أن توضع القوانين على شروط واضحة . وإذا كانت الحكومة تريد أن يكون قانونها مبيحا لشروط صحيح موجب أن يكون القانون مصموبا بشك الشروط والقيود .

عقرة صاحب الملقب محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) - كثيرا ما توضع القوانين ويقول الوزير الحق في أن ينظمها بلواحي . لأنها تستتبع نتائج الأثران .

(١) زينت كلمة (نك) إلى هذه الجملة بناء على طلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي في جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢

وهي لا تعطي شهادتها إلا بعد أن تعين كفاية الطالب . ويظهر لي أن هذه الشهادات تتيح لحاصلها مناولاة المهنة في نفس البلد الذي آل منه الشهادة .

(ضجة) .

لقد سمعت ذلك

مفكرة صاحب المصادرة الدكتور محمد شاهين بلشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - تم . في بعض البلاد كاتلقتا .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا بلشا - إن من يحصل على شهادة من الخارج لا أت يظل مهنته بها ولو كان مصريا فكيف مع هذا نعم الامتحان على المصري الذي يحصل على شهادة من الخارج . هذه صورة لا مبرر لها .

أما ما يقوله حضرة المقرر من أن حامل شهادة البليانس في الحقوق من الخارج يؤدون امتحانا فالواقع أن امتحانهم قاصر على مبادئ الشريعة الاسلامية وقانون الجنائي لأن هاتين المادتين لا تدرسان بالبلاد الأجنبية وبعد نجاحهم في هذا الامتحان يطولون شهادة الملاحظة .

كذلك كان يطلب إلى المصلحين تأدية امتحان مع حصولهم على شهادة البليانس وقد أجل هذا الامتحان .

لما معنى التشدد في أن يؤدي الحاصلين على دبلومات الطب من جامعات أجنبية امتحانا آخر . المهم أن اللجنة التي تبحث الشهادة المطلقة من الخارج تتأكد من أنها تعادل دبلوم الطب المصرية . وأظن أن في هذا الكفاية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد شتبل - لي كلمة طمة . لا شك أن الطالب المصري له الامتياز على الأجنبي لأن المصري يتعلم أولا في المدارس المصرية ويحصل منها على شهادة دراسية تؤهله للاسحاق بكلية الطب بخلاف الأجنبي فإنه لم يتعلم في المدارس المصرية . فلأن الطالب المصري حصل على دبلوم الطب من الخارج وجب أن يكون له نفس الامتياز وليس للأجنبي أن يتضرر من تأدية امتحان لا يؤديه زميله المصري .

بقيت مسألة التعليم في الكليات الخاصة لكيثا المصرية . وإلى أرى أن مشروع القانون بمجمله هذه ناقص ويجب على حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن يبين لنا الكليات الخاصة لكيثا المصرية .

الرئيس - أريد حضرة الشيخ المحترم أن تذكر أسماء هذه الكليات في القانون ؟

مفكرة صاحب المصادرة الدكتور محمد شاهين بلشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - إن تعيين هذه الكليات متروك لجنة من بين أعضائها عيذ كلية الطب .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد القادر - لنفرض أن هذه القيود تسجيل لكل طالب في الخارج سنويا من البيئة يشرف عليه لا سنويا واحدا فقط كل . فهل هذا يصل بنا إلى تحقيق الكفاية العلمية ؟ الكفاية العلمية ترجع إلى شخص الطالب نفسه . وإلى دونه . وتحصيله . وذلك كله المتطري . ولا ترجع الرافقة مهما كان شكلها .

وعلاوة على ذلك فإن الجامعات في أوروبا وغيرها تفتح باستقلال تام . فهي تدبر حركتها العلمية والادارية بمنتهى الاستقلال الذاتي . فهي وحدها التي تتركيب الدراسة . وهي وحدها تدبر حركة الامتحان . وهي التي تقرر نتائج من يده الدراسة إلى نهايتها . فهل إشراف اللجنة يتدخل في شيء من هذا ؟ الجواب : لا .

قد يقال إن إشراف اللجنة في الخارج يتم لإشراف الجامعة في الداخل . الإشراف في الخارج لا يوصل إلى نتيجة . لأن الطالب هناك حر في نفسه خارج الجامعة . فلذا قصد من هذا الإشراف أنه موصل إلى التحصيل في الدرس . فليس ميزانه إشراف البيئة . بل ميزانه الاختبار . والاختبار تقوم به الجامعة . لا البيئة .

وإذا قيل إن هذا الإشراف سيكون خاضعا بالأخلاق . وهي قطعة جوهرية فإن أقول : إن هذا القانون موضوع بمنتهى البلية ليس قانونا خاصا بمواد الأخلاق . بل هو خاص بالكفاية العلمية . على أن الجامعة هناك تراقب أخلاق الطلبة في الداخل وفي الخارج . ولا تهمل شيئا كهذا لأن إهماله خار بسمتها . فكل طالب المأتمن إلى أخلاقه فطمئن إلى دخوله الامتحان وإلى منحه الشهادة . وإنما حصل طمنا . كان هذا دليلا قاطعا على أنه حاز نصيبا وافرا من الكفاية العلمية والأخلاقية .

ويحفظ لا يمكن أن يكون إشراف البنات دليلا على الكفاية العلمية مطلقا .

ويحفظ فالتعديل المأمور البلية لا يكون فيه ضررا .

يقولون إن في مشروع هذا القانون تسامحا مع البلية ونحن لا نريد هذا التسامح لأن الإنسان إذا مرض لا يمتح إلا عن الطبيب الكفء وهو من جاز الامتحان يتفق . وليس هو الطبيب الذي يحصل على إجازة ما .

مشروع القانون الذي نحن يصنعه الآن إما أن يكون عادلا فيجب توزيع العدل بين أبناء المهنة بيزان طلال . وإما أن يكون ظالما وتصفون حضراتكم أن المساواة في الظلم هي عين العدل .

لذلك أرجو أن يرى اللجنة فإنها لم تقصد إلا خيرا للبلاد ونخيرا لأطبائها أنفسهم .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا بلشا - لا أنهم لما غيب حضرات الأطباء بالحامات أوروبا التسامح في منع الشهادات .

الواقع أن هذه النسبة فيه صحيحة لأنها جامعات لا تنظر إلى جنسية الطالب

فقرة الشيخ محمد قريش بك - أريد أن أذكر حضرة صاحب السادة وكيل وزارة الداخلية لشئون الصحة أسماء الكليات حتى تكون حل بيته منها قبل إقرار المشروع .

فقرة الشيخ محمد قريش بك - لقد أثيرت أخيراً بمرسأ مسألة الأطباء إذ رأى أنب الأجانب يزاحون الفرنسيين وطلب الأطباء الفرنسيون إلى حكومتهم أن تضع حداً لهذه المزاخمة وقالوا إن الأجانب لا يدرسون دراسة ثانوية فيها الشهادات للاشتغال بمهنة الطب . وعلى ما يظهر أن الحكومة الفرنسية أخذت بهذا الرأي ووضعت على الأجانب فتحهم من الاشتغال بالطب بالنسبة أن كل رجل يجهل رجلاً فان كان للمشروع المطروح اامانة فيه حماية الأطباء المصريين فان الأطباء بقوا درجة كبيرة في كل فروع الطب يستطيعون من أجلها هذه الحماية . أما الامتحان فلا يل على كفاية مطلقاً ففكرنا بالمساعدة المصنف الطالب فيجتاز الامتحان بغير جدارة . فهل تعلمتون حضراتي لأن يقول مثل هذا الطالب مهنة الطب ؟ أرجو أن تقررنا حماية الطبيب المصري بأن تضمنوا له منزلة مهنة لأن الصناعات خافت في وجه المصريين .

فقرة الشيخ محمد قريش بك - أما ولم أجب الجواب الذي كنت أنتظرونه أراي مضطراً إلى تأييد نظرية اللجنة لأنه لا يقل مطلقاً أن يكون هناك مبدأ قانوني وهو المبدأ الذي سأورت عليه المناقشة والذي إذا ما أريد تنفيذه لمصلحتنا بحيثية بإماما للتقوى والمعادلة . إذا ما درس طالبان مصريان دراسة واحدة فلا يقل مطلقاً أن يعنى من الامتحان من مر بأقل الدرجات ويطلب من المتقون أن يؤدي امتحاناً . هذه نتيجة لا يصبح مطلقاً أن تشرع تشريعاً يكون من أثره أن يجتهد .

بناء على ذلك أرى أن اللجنة عفة فيما رأت واكتفى بالبيان الذي أدلى به حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك الذي تفضل وأثار المسألة القانونية التي كنت أريد أن أثيرها . لقد قال حضرة إننا ونحن نشرع لا يجوز لنا أن نفي تشريعاً قائماً يجب على جميع المصالحين على الشهادات الطب من امتحان تأدية امتحان وأن نفهم من الامتحان قبل أن نعرف مسوغات الإعفاء .

يقولون إن الاعفاء في كل قواعد مستعصمة ووزارة المعارف والداخلية وترض على مجلس الوزراء قياساً على اللوائح التنفيذية لقوانين وهذا ليس بشرح . فرق بين هذه اللوائح وبين مبدأ نريد أن ننظر فيه قبل أن نقرر الاعفاء من الامتحان .

يجب الآن ونحن نشرع للاعفاء أن نعرف مسوغاته .

(تصفيق) .

فقرة الشيخ محمد قريش بك - يئيل إلى أن أرى أن استجبت لحضرات الخطباء الذين أبدوا اللجنة في مطالبا أنهم يتصورون الشهادات التي تمنحها المدارس الأجنبية كأنها لا شيء على الإطلاق وكأن العملة على الامتحان الذي يجتازها الطالب في مصر .

أني أرى من الحق والواجب أن نعيد لهذه الشهادات قيمتها فكثير ما ومن الأطباء المصريين تعلموا في الخارج وحصلوا على شهادات من كليات عتمة . هذه الشهادات وحدها تعلمهم للعمل وقد أعطتهم فلا با لا يمكن أن يقيم عليه معطن .

كنت أود أن أقدم لنا أمثلة على قصور هذه الشهادات في تأدية الأمورية التي هي أساس لها .

تعلم مدلسون فرنسا وإنجلترا وألمانيا - وهذه هي البلاد الكبرى التي يترج إليها المصريون - شهادات بعد أن تأكد من كفاية الطلبة وعلى هذا فطالبهم تأدية امتحان في هذا العهد الأخير ليست إلا استدعا قد يكون السبب الأول فيه هو القسبة الكبيرة من الأطباء غير المصريين الذين لم تكن لشهاداتهم قيمة كالتى تعطى من تلك المدارس الكبرى فان بجانب الذين يتعلمون في فرنسا وألمانيا وإنجلترا إختصاص كثيرين يتعلمون في مدارس يلاذ يجب على من يستمع إلى اسمائها أن يكون ملماً بما يعلم الجرافيا .

هؤلاء الإختصاص بالآلات هم الذين يسبهم وضع هذا التشريع .

ولكن المصريين الذين يتعلمون في تلك المدارس التي أشرت إليها لا يمكن أن يقال إنهم لا يتعلمون حتى يكفون تأدية امتحان .

أما الأمراض الذي أبداه حضرة الشيخين المحترمين الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك وحسن صبرى بك فلا يمكن أن أصله وجبها لأن القانون ينص على الشرط الأساسي وهو وجود الطالب تحت إشراف البيئة . هذا هو الشرط الأساسي وقد وجد في المشروع وما هذا بك بعد تحصيله يتركه المشرع للسلطة التنفيذية .

فالتشريع من هذه الوجهة كامل لا اعتراض عليه .

بناء على ما أقدم وعلى ضرورة مراعاة مصلحة المصري في بلده كما قال حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك يجب أن يكون له امتياز خصوصاً أنه من السهل عليه أن يبالغ مرضاه أقربهم منهم ولمعرفته بمبادئهم وطبيعة البلاد .

فلك أعتقد أن اللجنة يجوزت الحد المرغوب وأطلب الموافقة على المشروع كما أقدم مجلس النواب .

فقرة صاحب الديار محمد عمر حمى بلشا (وزير المعارف العمومية) - أرجو أن ألفت نظر المجلس إلى أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة التي ورد ذكرها في المادة الأولى من مشروع القانون ليست هي الفقرة الوحيدة التي أعطى فيها حق تقدير الشهادات للحكومة بل الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة فيها هذا الحق ولم يترس عليها أحد . فقد أخذت الفقرة الأولى من لائحة الامتحان "مسافة مدلسون وطلبات الطب في الخارج المعبر" في نظر الحكومة المصرية .

في هذه الفقرة نودان من المدارس وكليات الطب موكلون للحكومة أمر قدريما .

فلك تنفى الفقرة الثانية الأطباء الذين اشتلتا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبر الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - لم يجب معادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية عن سؤال الذي وجهته لسعادته خاصة بأسماء الكليات والجامعات الأجنبية .

مقرر صاحب معادة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - هذا متروك للجنة المشكلة للنظر في معادة الشهادات الأجنبية بالشهادات المصرية وهذه اللجنة بما عيده الكلية .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أريد أن أعرف اسماء الكليات التي تعتبرها الحكومة .

مقرر صاحب المطالب محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - لا يمكن حصر الكليات . والشرح المستقبل فيجوز أن تنشأ كليات جديدة .

الرئيس - الكلفة لحضرة الشيخ الفهم أحمد فهمي الرشيد بك .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - حلا يريد دولة الرئيس أن أتكم ؟
الرئيس - كفى .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - لئذ انسحب .
(انسحب حضرة الشيخ الفهم محمد غنيم بك من قاعة الجلسة) .

مقرر الشيخ المحترم أحمد فهمي الرشيد بك - أريد أن استفسر عما إذا كان الإحفاء من الامتحان يسرى على الماضي أو من تاريخ قرار مجلس الوزراء .

مقرر صاحب المطالب محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - القاعدة القانونية هي أن القانون يسرى من تاريخ خالفه .

الرئيس - القانون ليس له تأثير على الماضي .

وأمام حضراتكم الآن المادة الأولى من مشروع القانون كما أقرها مجلس النواب . والتعديل الذي أدخلته لجنة الداخلية والشؤون الصحية بمحذف الفقرة (ثالثا) فمن يوافق من حضراتكم لي رأى اللجنة فيفضل بالوقوف .
(وقتت أقلية) .

الرئيس - يجز المجلس الموافقة على المادة الأولى كما أقرها مجلس النواب .
تليت للمادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - تلتى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه ويستبدل بما يأتي :

فلما رتب الطالب في الامتحان جاز له أن يتقدم إليه أكثر من دفعة واحدة بشرط أن تتقضى مدة لا تقل من ستة شهور بين كل دفعة والأخرى .

فأمر التعديل متروك في هذه الفقرة للحكومة أيضا . وسكوت حضراتكم على هذا وتوافق منكم بحسن تقدير الحكومة .

وإذا كان الإحفاء من الامتحان رخص لأجنبي في الحالتين المتقدمتين فعلا يصح إعفاء المصري إذا كان تحت إشراف البعثة .

إلى أرى أن هناك تنسيقا ومقارنة بين الفقرات الثلاث للمادة الثالثة التي ترك فيها حق التقدير للحكومة وهي ترغب في ألا يؤول مهنة الطب إلا من حرسه دراسة وأية .
(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

وننتقل الآن إلى مناقشة مواد مشروع هذا القانون مادة فادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - تعدل المادتان الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ كالآتي :

المادة الثانية - الأطباء الحاصلون على دبلومات من الخارج لا يسوغ لهم مزاوله مهنة الطب في القطر المصري إلا إذا كانت إسمائهم قد قيدت بمصلحة الصحة العمومية ويشترط في قيد إسمائهم بما أن يجوزوا بتجارب الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة الآتية بعد . ويجب فيمن يطلب دخول هذا الامتحان أن يكون حاصلا على دبلومة أجنبية تعتبر معادلة لدبلومة الحكومة المصرية في رأى لجنة مكونة من أربعة أعضاء أحدهم من جنسية أجنبية يسمون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية .

ويجب على الطالب أن يقدم لمصلحة الصحة العمومية عتلاوة على أصل الدبلومة أو صورة رسمية منها وعلى الشهادات الممنجة لكل الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها طلبا موقفا منه يذكر فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته .

ويجب أيضا دفع عشرة جنيهات مصرية رسم الامتحان ويرد هذا المبلغ إليه إذا لم يؤخذ له بدخول الامتحان أو إذا عدل هو عن دخوله .

المادة الثالثة - يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يفي من تأدية الامتحان :

(أولا) أساتذة معارس وكليات الطب في الخارج المعتمدة في نظر الحكومة المصرية .

(ثانيا) الأطباء الذين اشتغلوا لمدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .

(ثالثا) الأشخاص الذين حصلوا على الدبلومة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة وكانوا ضمن بطات الحكومة المصرية أو تحت إشرافها وتحت شروط هذا الإشراف بقرار من وزير الداخلية مصدق عليه من مجلس الوزراء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - على الفقرة الأولى من المادة الباشرة من المرسوم بقانون المشار إليه ويستعمل بها ما يأتي :

يشكل بمصلحة الصحة العمومية مجلس طبي مال برأسه وكيل وزارة الداخلية لشؤون الصحية أو من يقوم مقامه ويتألف من عميد كلية الطب أو من ينوب عنه ومن عضو من قسم قضايا وزارة الداخلية ومن ثلاثة أطباء ممن يزاولون مهنتهم في القطر المصري يبتون بقرار من وزير الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

بأمر بأن يصمم هذا القانون غنائم الدولة وأنت ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق ...

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

يؤخذ الرأي الآن على مشروع القانون .

أخذ الرأي على مشروع القانون بإنشاء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٣ صوتا

الأغلبية المطلقة ٣٧

الموافقون ٤٢ (١)

غير الموافقين ٢١ (٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون بالأغلبية .

(تصديق) .

٧ - تقرير لجنة الحفائية

من البحث المحال عليا ما إذا كان قانون النظام الداخلي لبلدك يصل لحضرات مدى الأمانة من أعضاء المجلس حق التعلق على إجابة الوزراء - تأجيل النظر به إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير الوارد بمجلد أعمال جلسة اليوم تحت رقم ٩ إلى الجلسة المقبلة ؟

(موافقة) .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والبنقية العاشرة مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد في يوم الأربعاء ١٩ الحزم سنة ١٣٥١ (٢٥ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساء

(١) إبراهيم راتب بك - إبراهيم ومحمد باشا - أحمد الشناوي بك - أحمد طه باشا - أحمد نجيب برادة بك - اسماعيل مري باشا - فليس مرض بك -

جرجس نقاشي باشا

حاج تاسوع انتهي - حسن سيد باشا - حسين واصف باشا -

الذكور تركي بخار الجزائري أمضى -

سلطان الحمدي بك - سليمان مكيان باشا بك -

شفيق سيد الله حلافة انتهي -

صالح سن باشا -

فتاح سيد احمد سالم بك -

الشيخ عبد الباقى حامد بردان - عبد الحليم البيل بك - عبد الرحمن رضا باشا - عبد العزيز البسيوني بك - عبد العزيز صبري بك - عبد الكريم شديد بك -

عبد الله حرك بك - القراء عبد الحميد نوري باشا - القراء علي أحمد باشا - علي فهمي باشا - موسى حسن زايد باشا -

ظفي فهمي باشا -

عبد أبو النصر هارون انتهي - عبد أحمد عبود باشا - محمد توفيق مكيان بك - محمد فهمي الشناوي باشا - محمد منصور انتهي - محمد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصر بك -

القراء محمود منى باشا - الدكتور محمد مرسى محمد انتهي - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك -

نصر عابد بك -

يحيى إبراهيم باشا -

(٢) الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين -

أحمد فرحان باشا - الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك - إدراو نصيري بك - أمين حسين يوسف انتهي -

حسن وشران حامدي بك - حسن صبري بك -

الشيخ حسين وال -

الشيخ عبد الحميد سليم -

عبد سويح راضي بك - القراء عبد صادق يحيى باشا - الدكتور عبد طاهر بك - عبد فهمي باشا - عبد محمد بك - محمد اسماعيل باشا بك - الدكتور

محمود عبد الوهاب بك - مصطفى خليله باشا - القريش موسى كزاد باشا -

عقوب يارى علي بك - يوسف طشاري باشا -

عبد الرحمن فكرى بك (سكرى عام).

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم محمد مقبل باشا إجازة لمدة عشرة أيام من أمس فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

محضر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى الرئيس بك - لى ملاحظة على محضر الجلسة السابقة فقد ورد فى التبر الثانى من الصفحة ١٧ على لسان البشارة الآتية .
"أريد أن أستفسر عما إذا كان الإحفاء من الامتحان يسرى على الملتحقين أو من تاريخ قرار مجلس الوزراء" .

وحقيقة ما قلته هو ما يأتى :

"أريد أن أستفسر عما إذا كان الإحفاء من الامتحان يسرى على القئين تحت إشراف إدارة البعثات الآن أو فقط على القئين سيكونون تحت الإشراف المتصور عليه بهذا القانون والذى ستعرض شروطه للصادقة عليها من مجلس الوزراء" .

هذه هى العبارة التى ذكرتها وأتى أرجو إثباتها فى محضر الجلسة السابقة تصحيحا لما ورد على لسانى .

محضر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - مع الأسف لقد أنزل المكاتب مع العبارة المثبتة فى محضر الجلسة .

محضر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى الرئيس بك - الواقع أن الإجابة على السؤال بالشكل المثبت فى محضر الجلسة مفهوم بطبعه لأننى أعرف أن القوانين لا تسرى على الملتحقين . وأرجو الموافقة على إثبات العبارة التى ذكرتها الآن لأنها هى التى وردت على لسانى فى الجلسة السابقة

الرئيس - لقد سمع المكاتب العبارة كما هى مثبته فى محضر الجلسة وأما آخر ذلك .

محضر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى الرئيس بك - لى الحق فى طلب التصحيح .

محضر الشيخ المحترم عبد الله سمير بك - يقصد حضرة الشيخ المحترم أن يردى ملاحظة على المحضر والمكتب يقر أن ما سمعه غير ما يراد إثباته الآن وعلى ذلك تكون المسألة قد انتهت .

محضر الشيخ المحترم عبد الله سمير بك - لاحظت فى آخر الصفحة ١٧ وأول الصفحة ١٨ من محضر الجلسة السابقة أنه عند أخذ الرأى على مشروع القانون الخامس بمزاولة مهنة الطب تكرر ذكر المادة الثالثة منه فأرجو أن يصحح ذلك .

الرئيس - هذه غلطة مطبعية ستصحح .

محضر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندى - وردت فى الصفحة ١٤ من محضر الجلسة السابقة عبارة غير مفهومة وهى :

هذا الكلام ليس هو الواقع . إن الجملة هناك لا تنش ولا تملس . لأنها لا تملن لمن لم يقن الطب شهادة طبيب خفيا من أن يقضى على النفس . بل خوفا من أن يقضى على البهائم وخوفا من أن تفسد بلادهم به فالعبارة بهذا الوضع لا يستقيم معناها وأرى أن تضاف كلمة "ذلك" قبل كلمة "خوفا" الأخيرة وبذلك يستقيم المعنى .

الرئيس - لا مانع من إجراء هذا التصحيح .

محضر الشيخ المحترم محمد فخر بك - جاء فى الصفحة الثامنة من محضر الجلسة السابقة بعد أن قام حضرة الشيخ المحترم قلىنى فهمى باشا بتقيد على مراقبة البعثات كلام على لسان دولة الرئيس هذا نصه :

"فقد قال حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية إن وزارة الداخلية ستضع باعتمادها مع وزارة المعارف المصومية قواعد هذه المراقبة وتعرضها على مجلس الوزراء" .

ولما راجعت أقوال سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية المثبتة فى المحضر المذكور لم أجد فيها شيئا مما ذكره دولة الرئيس . ويمكن لحضراتكم مراجعة ذلك فى المحضر .

فقد قال سادته إنه مستوضح قواعد الاتفاق بين وزارتي الداخلية والمعارف بشأن الإحفاء من الامتحان ولكنه لم يذكر أن تلك القواعد ستكون خاصة بمراقبة البعثات لأن هذا من اختصاص وزارة المعارف ولا شأن لوزارة الداخلية فيه . وفى هذه الحالة يكون قد نسب لسادة الدكتور محمد شاهين باشا قول لم يرد على لسانه .

الرئيس - لقد اطلع سادة الدكتور محمد شاهين باشا على المحضر ووافق على أقواله التى جاءت فيه . وليس لحضرة الشيخ المحترم أن يتراض بالنيابة من شخص آخر .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - لي ملاحظة ثانية . جاء في الصفحة ١٧ من المحضر ردًا على سؤال وجهته لدولة الرئيس قلت فيه " هل يريد دولة الرئيس أن أتكل ؟ " وقد ثبت في المحضر أن دولته أجابني بكلمة " كنى " في حين أن دولة الرئيس قال كلاما غير كلمة " كنى " .

مقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - أودو حضرة الشيخ المحترم أن يذكر في البقرة التي يريد إثباتها في المحضر تصحيحا لما يقول إنه حصل .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - إن ما حصل أولا هو أن دولة الرئيس قاطني أثناء كلامي وقال لي دولته " هل هي ختلة ؟ " طوز تفتاني " وترتب على ذلك أنني قلت إنني منسحب من الجلسة ولم أجد هذه العبارة منبجة في المحضر لي استبدل بها كلمة " كنى " .

(مضحك) .

فالمحضر هنا ليس ملكا لأحد كما قلت بل هو ملك المجلس يجب أن يثبت فيه كل ما يقال في المجلس والعضو منا يتصل الأمة فإذا ما لحقه أية إهانة فكأنها لحقت بالمجلس كله وبالتالي لحقت الأمة في مجموعها .

(ضحكة) .

مقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - نحن في صدد التصديق على المحضر فإنا كانت لحضرة الشيخ المحترم ملاحظة على ما هو وارد فيه فيمكنه أن يطلب إثبات جاريته بغير مناقشة .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أطلب أثبت في المحضر ما حصل بالضبط وأكرر أن ما حصل هو أن دولة الرئيس قال لي " أنت طوز تفتاني " فيجب إثبات هذه العبارة وأعتقد أنها كانت منبجة واستبدل بها كلمة " كنى " .

مقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - لا قبل للمكتب أن توجه إليه من حضرة الشيخ المحترم هذه العبارة بمثل من الأحوال لما ثبت في المحضر هو ما حصل فعلا في الجلسة .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - هل حضرة الشيخ المحترم عيب دوس بك كان موجودا في الجلسة لذلك ؟

مقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - لم أكن حاضرا فيها .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أذا أقررتي سمعت ذلك وهذا هو ما حصل فعلا لأن كلمة " كنى " وسعها ما كانت لتضفي ويرتب عليها أسباقي من الجلسة .

مقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - لرئيس المجلس أن يطلع للملك إذا ذكر أقرأه .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - كون سعادة الدكتور محمد شاهين باشا وفاق على المحضر أود لم يوافق عليه لايمتنا من تصحيح وقائع فيه لأنه ملك المجلس وله صله حتى إجراء كل تصحيح فيه .

مقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - لقد ورد في آخر التقرير الأول من الصفحة الخامسة على لسان سعادة الدكتور محمد شاهين باشا العبارة الآتية : " لاخوف على مصلحة المرضى لأثنا قلنا إن هؤلاء الطلبة يتفون من الامتحان تحت قيود ستضعها وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة الداخلية ويصلق عليها مجلس الوزراء ، وفي هذا أكبر ضمان لمصلحة المرضى ويمكن لحضراتكم أن تتجربوا القيود التي توضع في هذا الشأن " .

هذا ما قاله سعادة الدكتور محمد شاهين باشا .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - هذه الملاحظة التي ذكرها سعادة الدكتور محمد شاهين باشا ، ليست خاصة بمراقبة البعثات بل هي خاصة بالإعفاء من الامتحان .

مقرة الشيخ المحترم عيب دوس بك - قيد مراقبة البعثات في الخارج من بين القيود التي ستضعها وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة المعارف للإعفاء .

مقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - يرى المكتب أن ملاحظة حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك غير مقبولة لأن المسألة كما قرأها حضرة الشيخ المحترم عيب دوس بك من أن القيود التي ستوضع للإعفاء من الامتحان ستشمل قيد مراقبة البعثات في الخارج بلا شك والرأي على كل حال للمجلس .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - المسألة واضحة جدا فانه يؤخذ من أقوال سعادة الدكتور محمد شاهين باشا أن اشتراك وزارة الداخلية مع وزارة المعارف ينصب على وضع قيود الإعفاء فقط من الامتحان وليست خاصه بمراقبة البعثات في الخارج .

مقرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - إن الوزارة لا تحي الطالب من الامتحان إلا بقيود كثيرة من بينها شرط مراقبة البعثات في الخارج .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم بعد ذلك على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا لم أتة من كلامي بعد .

الرئيس - أنا أتمنك من الكلام إن لم تكن لديك ملاحظة أخرى .

مقرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - لي ملاحظة أخرى . هناك نظام داخل المجلس يحدد الرئيس حقه والعضو حقّه ، فالساعة ٧٧ من قانون النظام الداخلي للمجلس تقول بعدم مقاطعة العضو مطلقا ما دام يتكلم ، لأنه من صحيح له بالكلام فيجب أن يتم كلامه ليستطيع أداء واجبه باعتباره نائبا عن الأمة .

الرئيس - هل اتيت من إرادة ملاحظتك ؟

٣ - مشروع قانون

مادد من مجلس النواب بأحمد الخليل، كان جبل الأولاد - إنجته إلى لجنة الأشغال من أجلها أتت على خبرتها من خبرات الشيخ المرحوم

على الكتاب الوارد من مجلس النواب من مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة مشروع إنشاء نهران جبل الأولاد من الرسوم بمشروع قانون بإحداث إنشاء نهران جبل الأولاد - ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم - مشروع القانون - وبقرار اللجنة وعاضد الملمات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ . وتفضلوا لدولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رفعت

٢٤ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس - جبل توافقون حضراتكم على إضافة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأشغال ، على أن يضم إليها حضرات الشيخ المرحومين الذين أعرض أسماهم على حضراتكم ، وهم : قلبي نعمي باشا ، صهيب دوس بك ، عمود أبو النصر بك ، أدوار قصبي بك ، إبراهيم داتب بك .

« حضرة الشيخ المرحوم محمد فخر بك - لا بد أن يكون اختيار حضرات الشيخ المرحومين بالانتخاب .

« حضرة الشيخ المرحوم الدكتور محمود حمزة باشا - لا بد أن يكون الاختيار بالانتخاب . ولا توافق على هذه الطريقة المروضة .

« حضرة الشيخ المرحوم محمد فخر بك - أطلب تأليف لجنة خاصة بالنظر في هذا المشروع .

« حضرة الشيخ المرحوم محمد توفيق صوباك - أطلب ضم مدد كافي إلى لجنة الأشغال . وأن يكون مشرة على الأكل ليكون مثل عند هذه اللجنة .

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المرحوم ضم مدد أعضاء إلى لجنة الأشغال . وقد مررنا على حضراتكم بمسألة أعضاء فاختاروا حضراتكم خمسة آخرين .

« حضرة الشيخ المرحوم فلياس عوصوب بك - أطلب أن يضم إليهم حضرة الشيخ المرحوم رئيس لجنة المالية .

« حضرة الشيخ المرحوم عبد العظيم أبو بكر - لا يصح أن تكون المسائل المتعلقة بتصحيح المقصر - كما قال حضرة الشيخ المرحوم صهيب دوس بك - محل مناقشة والقانون مرجع إلى أن المقصر الذي يلاحظ شيئا على المقصر يديه والكتب أن يتناول في ذلك وإذا تذكر أن الملاحظة في عليها أبدى رأي فيها ولذا تقرر له أنها في غير عليها ولم يفتح صاحب الشأن يرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه .

أما أن يقضى المجلس وقتا طويلا في مناقشة مثل هذه الملاحظات فإن في ذلك مضية الوقت وتعبا بنا عن مهمتنا .

« حضرة الشيخ المرحوم محمد فخر بك - أرجو أن يتلو حضرة الشيخ المرحوم إبراهيم داتب بك المادة التي يرتكز عليها في رده .

« حضرة الشيخ المرحوم إبراهيم داتب بك - نصت المادة ٢٨ من قانون النظام الداخلي للبلدان ...

« حضرة الشيخ المرحوم عبد العظيم أبو بكر - الرئيس في غير حاجة ليجري عنه .

« حضرة الشيخ المرحوم إبراهيم داتب بك - نصت المادة ٢٨ على ما يأتي :

« إذا بدأ الرئيس أن اقتراحا أو مشروع قرار ليس من اختصاص المجلس فهو صاحبه من الكلام فيه فإذا لم يمثل بت المجلس في مسألة الاختصاص .

وكذلك نصت المادة ٢٩ على ما يأتي :

« إذا لوحظ على أحد الأعضاء الإعادة والتكرار فيا أبداه هو أو غيره من الأعضاء أو الخروج من الموضوع المطروح للبحث فليقرر أن يبقى نظره إلى ذلك . فإذا عاد المحكم في ذلك الموضوع بيمينه بعد ثلث نظره مبرمين إلى ما أخذ عليه من التكرار أو الخروج منه الرئيس من الكلام في ذلك الموضوع بقية الجلسة . فإذا اعترض المحكم على منه وجع الرئيس إلى رأى المجلس ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة .

(أصوات : لا ضرورة لكل هذا) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على عضر اللجنة السابعة ؟

(موافقة) .

الرئيس - صلتى المجلس على عضر اللجنة السابعة ؟

مقرر الشيخ المحترم حسين واصف باشا - ضم خمسة من حضرات الأعضاء إلى لجنة الأشغال لا يمكن. وأقترح أن يكونوا عشرة.

الرئيس - اختاروا حضراتكم خمسة آخرين.

مقرر الشيخ المحترم عبد كنود مرسى محمود أحمد - اختيار خمسة آخرين كثير. ويجب أن تتم بمحضرات المهنيين.

مقرر الشيخ المحترم العربي موسى فؤاد باشا - المجلس غير راض عن اختيار خمسة الأعضاء الذين رشحهم المكتب. ويطلب أن ينتخب هو عشرة الأعضاء جميعا.

مقرر الشيخ المحترم محمد طه باشا - أقترح أن يضم إلى اللجنة حضرات الشفيين المحترمين اللواء عبد الحميد فؤاد باشا. والفريق موسى فؤاد باشا لأنهما من الضباط العظام الذين قضوا وقتا طويلا في السودان.

الرئيس - إذا قرر ضم حضرتكما. فيبقى اختيار ثلاثة آخرين.

مقرر الشيخ المحترم محمد المنصاري بك - أقترح أن يضم إلى اللجنة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا. (أصوات: وحضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا).

مقرر الشيخ المحترم محمد طه باشا - وأقترح كذلك أن يضم إليهم حضرات الشفيين المحترمين اللواء صادق بيبي باشا. واللواء علي أحمد باشا.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ضم من رشحهم حضرات الأعضاء إلى لجنة الأشغال أيضا؟

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - إذا أمارض.

الرئيس - فيظنر حضرة الشيخ المحترم ليس لك إلا المعارضة!

مقرر الشيخ المحترم علي فهمي باشا - أقترح أن يضم إليهم أيضا حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد عويد باشا فانه مهندس فيه الكفاية.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك؟

مقرر الشيخ المحترم مرسى بك - إن تشكيل لجنة مهمة كهذه الجدة لا يمكن أن يكون بالطريقة التي رسمت هذه اللجنة.

لا ينظر الحال في بحث مشروع القانون المرفوض علينا من أن يقال إلى إحدى بلان المجلس التي تشكلت طبقا لنصوص قانون النظام الداخلي. فاقبحت انتخاب سريا. أو أن تشكل لجنة خاصة.

الرئيس - ونيس لجنة الحالية حضرة الشيخ المحترم يوسف طه باشا عضو في لجنة الأشغال. ومن أعضائها أيضا حضرات الشفيين المحترمين عبد الحميد سليمان باشا. حسين واصف باشا. اسماعيل سري باشا.

مقرر الشيخ المحترم عباس عرمه بك - أطلب أن يضم إليهم أيضا حضرات الشفيين المحترمين أحمد طه باشا. ونخله المطيبي وكلا المجلس.

الرئيس - رئيس لجنة الأشغال حضرة الشيخ المحترم اسماعيل سري باشا. فلواحتار أحد الوكيلين اثنين أن تكون الرئاسة له بحكم نص قانون النظام الداخلي للبرلمان.

مقرر الشيخ المحترم علي فهمي باشا - أقترح أنه يجوز لجنة الأشغال أن تضم إليها من تريد من حضرات أعضاء المجلس.

الرئيس - إذا أراد أحد من حضراتكم أن يرشح عضوا لهذه اللجنة فيفضل عرض ذلك على المجلس.

مقرر الشيخ المحترم عبد كنود مرسى محمود أحمد - هذا المشروع خطير جدا. ويحتاج في بعضه إلى مصروفين أساسيين. لأنه من جهة قى هناسي. ومن جهة أخرى اقتصادي. فويصن أن اللجنة التي تشكل ليبحثه يكون أساسا الأول من المهنيين.

الرئيس - للمهندسون في المجلس كلام في لجنة الأشغال.

مقرر الشيخ المحترم عبد كنود مرسى محمود أحمد - وأساسا الثاني من الاقتصاديين أو الذين يقرؤون منهم.

وعلى هذا فاني أطلب أن تشكل لجنة خاصة بطريق الانتخاب. ويكون أيضا من ضمن أعضائها رجال لم دراية بفنون الحرب. وقضوا في السودان مدة طويلة مثل حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا.

فؤاد. جميعا إذا اجتمعوا للمشروع أمكنهم أن يحموه جدا وفيا.

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - لما عرض هذا المشروع على مجلس النواب اقتب له من بين أعضائه لجنة خاصة. فالتى حصل هناك انتخاب لجنة لاختيارها. فيجب أن تختب لجنة كما اقتب مجلس النواب.

الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على ضم خمسة الأعضاء الذين تولت اسمائهم إلى لجنة الأشغال فيفضل بالوقوف.

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - لا توافق.

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا - نعم لا توافق.

وع هذا قالوا لا يوافق من حضراتكم بل إحالة المشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم اثنين عشر عضوا الذين رجحوا إليها ما يظن رأيي .

(أصوات : موافقون) .

الرئيس - يحال المشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم حضرات الشيخ المحرمين إليها وهم : قتيبي نعمي باشا . محمود أبو النصر بك . إدوارد قصيري بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . اللواء عبد الحميد فريد باشا . الفريق موسى فؤاد باشا . عبد الرحمن رضا باشا . اللواء محمود عزي باشا . اللواء صادق يحيى باشا . عبد أحمد حيدو باشا . اللواء عبد أحمد باشا .

مقرر الشيخ المحرم صوري بك - أصرح بأن غير موافق على هذا . لأنه يخالف الظن إلى سيوطها المجلس .

مقرر الشيخ المحرم عمر فهد بك - أنا معضم رأي حضرة الشيخ المحترم حسن صوري بك .

٤ - سؤال موجه

إلى حضرة صاحب المسائل وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم عبد الملم الجليل بك من المباحث الخاصة بالاختصاصات الأجنبية في مصر - الإجابة به

نص السؤال المذكور :

حضرة صاحب المسائل وزير الخارجية

في نوفمبر سنة ١٩٣٢ أعلن المرحوم ثروت باشا وزير الخارجية ورئيس الحكومة إذ ذاك أنه توصل بمبادئها مع ممثل كبير من الدول الكبرى صاحبة الامتيازات إلى إقناعهم بمضار نظام الامتيازات وهؤلاء الممثلون أظهروا استعدادهم لبحث هذا النظام وتعديله بما يتفق مع مصلحة البلاد . وكان في نيته رحمه الله أن يجمع عند تمام الاتفاق على مبدأ التعديل مؤتمرا دوليا لوضع الاختصاصات والقوانين اللازمة .

فهل لحالي الوزير أن يجتري :

١ - بما إذا كانت وزارة الخارجية قد صارت في هذه المباحث مع ممثل الدول الأجنبية بعد التاريخ المذكور . وما تكون قد وصلت إليه الآن .

٢ - وإن كانت المباحث قد أتممت من ذلك العهد فهل يمد الوزير باستئنافها أم لا في الوصول إلى النتائج التي كان يتوقعها المرحوم ثروت باشا من نيف وأربع سنوات .

ولماليك وآثر الشكر

١٩٣٢هـ - ١٩٣٢

عبد الملم الجليل

عضو مجلس الشيخ

وفي كلا الحالتين تكون اللجنة التي يحال إليها المشروع متعينة انتخابا سرى .

أما الطريقة التي رسمت لاختيار الأعضاء لبحث هذا المشروع فهي طريقة لا تتفق مع قانون النظام الداخلي .

فقبل أن ينظر في ترشيح زيد أو عمرو من أعضاء المجلس يجب أن يت أولا في : هل يحال المشروع على إحدى بلان المجلس ؟ أو تشكل له لجنة خاصة ؟ فانما ما تقرر تشكل لجنة خاصة فيجب أن تتبع نصوص قانون النظام الداخلي في انتخاب أعضائها .

هذا هو الواجب أن يتبع في هذه المسألة وهذا هو رأيي .

الرئيس - لقد عرضت من مبدأ الأمر على المجلس أن يحال المشروع إلى لجنة الأشغال . وأن يضم إليها خمسة من حضرات الأعضاء ذكرتهم بأسمائهم . ثم زيد على هؤلاء الخمسة سبعة من حضراتكم بناء على ترشيحكم . فهل توافقون على ذلك ؟

مقرر الشيخ المحرم إبراهيم راتب بك - من حيث إن الموضوع المعروض علينا من الأهمية بمكان . ومن حيث إن اجتماعات المجلس سرية . فأقترح أن تجتمع اللجنة التي تشكل الآن في هذه القاعة . وأن يسمح لكل عضو بأن يحضر اجتماعاتها . ويتناش فيها كأنه عضو منها على ألا يكون لغير أعضائها رأي معدود حين أخذ الآراء .

أرجو الموافقة على هذا الاقتراح .

(ضجة) .

اجتماعات المجلس سرية ولكل عضو حق الحضور في جلساتها دون أن يشترك في المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة فلا بد من أخذ قرار على أنه تجوز للمناقشة للأعضاء الذين يحضرون اجتماعاتها .

أقول ذلك وأقترحه ليكون الأمر على ما توالت ما اتجه مجلس النواب . فانه كانت تبلغ في اجتماعاتها هناك المناقشات لغير أعضائها .

الرئيس - بعد هذا هل توافقون حضراتكم على ضم الأسماء التي ذكرت إلى اللجنة ؟

(أصوات : لا . لا) .

مقرر الشيخ المحرم صوري بك - المناقشة في الموضوع لم تنته . ولم تنته بل تقرر اليلدا . والشرح لجنة سابق لأوانه . ويجب أن نحصل أولا من المجلس على قرار : هل يحال المشروع إلى لجنة من بلاتكم . أم إلى لجنة خاصة ؟ هذا هو الترتيب الطبيعي الذي يجب أن نسير عليه .

الرئيس - لقد رجعت حضراتكم سبعة من يتقدم لينضموا إلى لجنة الأشغال على خمسة الذين عرض المكتب أمر ترشيحهم . ألا يكون في ذلك موافقة من حضراتكم إحالة المشروع إلى لجنة الأشغال ؟

٥ - مشروع القانون

الخاص بطرح البحر واكمه - تحرير بركة الخاتبة (١) - قرار المجلس
المشروع على وجه الاستعجال - اقراره

(القررة عشرة الشيخ المحترم عبد الحليم بك عليه)

تلى كتابان من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصهما :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تتشرف بأن أخبر دولتك أننا استندنا صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك
وكل وزارة المالية وبعد المأدب محمد بك مدير عام إدارة الأموال المقررة
لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة الخاتبة عن
مشروع القانون الخاص بطرح البحر واكمه .

وتفضلوا دولتك قبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

٢٥ أيار سنة ١٩٣٢

اسماعيل صدق

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

الحقا خطبنا رقم ٦٥ بتاريخ اليوم تشرف بأن أخبر دولتك أننا استندنا
أيضا حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملكي لحضور جلسات
مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة الخاتبة عن مشروع القانون الخاص
بطرح البحر واكمه .

وتفضلوا دولتك قبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

٢٥ أيار سنة ١٩٣٢

اسماعيل صدق

(حضر حضرات أصحاب العزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية
وبعد المأدب محمد بك مدير عام إدارة الأموال المقررة ومحمود حسن بك
المستشار الملكي) .

«مقرر الشيخ المحترم يقرب ياولد عليه بك - تحضى السادة ٤٨ من
المرسوم بقانون الخاص بالنظام الباطني للبحرآن يتزوج تحرير اللجنة على
أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة المناقشة فيه بثمان وأربعين ساعة على الأقل.
لكن هذا التقرير ووقع قبل الجلسة بأقل من ٤٨ ساعة .

«مقرر صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك (وكيل وزارة المالية) -
وزارة المالية ترجو أن يكون بحث مشروع هذا القانون في أقرب وقت
يمكن وعلى وجه الاستعجال .

«مقرر صاحب الملك عبد الفتاح بحمدى باشا (وزير الخارجية) - على إثر
ما جاء في خطاب الرش الذي تلى في جلسة افتتاح البرلمان في ١٧ نوفمبر
سنة ١٩٣٢ وهو ما نرجح أن حضرت الشيخ المحترم بقصد به إشارته إلى ما صدر
سواله . وجهت وزارة الخارجية إلى الدول ذوات الامتياز مذكرة في ٢٥
ديسمبر سنة ١٩٣٢ بطلب المرافقة على إدخال بعض تعديلات على نظام
القضاء المختلط واختصاصه ترى إلى توسيع هذا الاختصاص بحيث يتناول
طائفة من الجناح مثل جرائم الاحتيال بالتفديرات وبعض الجرائم المتعلقة بالأداب
العامة والنفس التجارية . واقتراح عليها في حالة ما إذا كانت هناك ملاحظات
من لدنا عند مؤتمر يهد إليه يبحث هذه الملاحظات .

وبقت الوزارة بإيجابيات الدول . فالبعض أبدى ملاحظات وقبل مبدأ
مقد المؤتمر والبعض اقترح الاتفاق بالمفاوضة المباشرة وطلب الوقوف على
إيضاحات . والبعض احتفظ برأيه لتأخر في أمر المناقشة المشتركة .
وبالبحث على موافقة على موافقة البعض الآخر . وجاءت هذه الإيجابيات
متسلسلة وأخرها تاريخه ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢ .

تأقيت في هذه الأثناء الحكومات المختلفة واتجه النظر بتسمية المفاوضات
في وضع معاهدة بين إنجلترا ومصر إلى تسوية مسألة الامتيازات في جعلها
على أسس جديدة ولم تضرورية مع انضاح الأمل في التسوية الكلية القضية
في معالجة المسائل الجزئية طرحت جانباً فكرة المؤتمر التي سبقت الإشارة
إليها .

وإلى آخرها إلى ما أجيبت به على مثل هذا السؤال في مجلس النواب
بجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٣ ما ذكر ما قلته من أن الحكومة تقدر أهمية
موضوع الامتيازات الأجنبية وعلم صلاحيتها الحالية بالحاضرة بمصر وأنها ملتزمة
على معالجة الموضوع متى حانت الفرصة المناسبة ونرى ترجو أن تكون قريبة
بما يحقق الأمان الوطنية ويؤمن المصالح المشروعة للأجانب .

(تصديق) .

«مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم بك - هل معنى هذا أن هناك
ارتباطاً بين المناقشة في الامتيازات الأجنبية والمفاوضة في المسألة المصرية؟

«مقرر صاحب الملك عبد الفتاح بحمدى باشا (وزير الخارجية) - هذا
ما حصل .

«مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم بك - إلى أسأل عن يتكلم أتم .
(انصرف حضرات أصحاب المال والسعادة عبد الفتاح بحمدى باشا وزير
الخارجية وأحد على باشا وزير الأوقاف وأبراهيم فهمي كرم باشا وزير
الاستثمار العمومية) .

الواقع أن الاقتراح الذي تمتعت عليه المناقشات وأجل المشروع بسببه إلى لجنة الحفانية هو أن يثبت الحكم بأن كل طرح يمر ملك للدولة هو حكم على إطلاقه غير صحيح، واعتبرت أن كل طرح يمر زاد على أكل يمر يكون ملكاً للدولة. ثانياً أنهم الآن أن هذه الزيادة التي أدخلت على المادة المذكورة تسبب عجزاً "كل طرح يمر زاد على أكل يمر يكون ملكاً للدولة".

إن هذه الزيادة لا يمكن أن تكون وقعت من لجنة الحفانية أو اللجنة الاستشارية التشريعية عينا.

نص المادة الثانية على أن "كل طرح يمر يكون من أملاك الدولة طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون". والشروط المبينة في القانون صريحة في أن ما لا يوزع من طرح البحر الذي يكون ملكاً للدولة، وما يوزع من الطرح هائل ما أكله البحر فالواقع أن هذا يساوي "كل طرح يمر زاد على أكل يمر يكون ملكاً للدولة".

المادة صريحة بأن الملكية تكون طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون والأحكام صريحة في هذا.

بناءً على ذلك أرى - مع هذا التفسير - أن المادة الثانية وقت الترضي المطلوب.

يق - بعد هذا - الاعتراض الذي استجبه وكنت استجبهت له، ولكن الحكومة ظلت صامته قد أردت - ونحن في لجنة المالية - أن نأخذ منها كلمة تدل على أنه إذا ما خالف وزير المالية أحكام هذا القانون أمكن رفع دعوى التوضيح ضد الحكومة. لا أقول دعوى الملكية لأن اللائحة السليبية فاعلة بأن التوزيع من اختصاص السلطة التنفيذية وأن عطف وزارة المالية لللائحة السليبية وبالحال لهذا القانون يجرى رفع دعوى التوضيح.

عجزاً ولم تستطع الحصول على هذا التصريح.

لقد فهمت أن الفرض الحقيقي من النص في المشروع الأول على أن قرار الوزير يأتي موضع دعوى التوضيح. أما الآن فيسرى كل السردون لجنة الحفانية صريحة في تقريرها - وإن كنت أخافه في ثلاث قط سائكم عنها - وأخذت من الحكومة تصريحاً بأن هذا لا يمنع من طلب التوضيح، إنني أتنبأ السبب الجلي الذي كنت لأجله أطرح في الصيغة التي كانت موضوعة لهذا المبدأ وأصبح المبدأ العام لهذا القانون مقبولاً ويسمح أن نقفل إلى مناقشة باقي المواد.

على أن شكركم لجنة الحفانية ولجنة الاستشارية التشريعية على العناية التي بحت بها الاقتراحات فوصلت إلى المشروع المقصود الآن، لا يعني من أن أحالف لجنة الحفانية فيما جاء بتقريرها تحت عنوان (أولاً) و(ثانياً) ونحت رقم (٢) من (رابعاً).

في الواقع أن هذه المناقشة لا أهمية لها الآن بعد أن وصلنا إلى ما أردنا.

الرئيس - سبق أن وزع على حضراتكم تقرير عن هذا المشروع من زمن بعيد. نهل توافقون حضراتكم على أن ينظر مشروع هذا القانون في هذه الجلسة وعلى وجه الاستعجال؟

(موافقة).

الرئيس - يقترح المجلس نظر مشروع هذا القانون في هذه الجلسة وعلى وجه الاستعجال.

(انصرف حضرة صاحب المحلل على طاهر باشا وزير الحفانية وحضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الخارجية).

على مشروع القانون (١).

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون؟

مقرر السج: أقر من صبري بك - أرجو حضرة المقرر أن يوضح لنا المقصود من العبارة التي أضيفت إلى المادة الثانية.

كان نص للمادة الثانية "كل طرح يمر يكون ملكاً للدولة". هذه هي المادة الأصلية التي ثارت بشأنها المناقشات...

المقرر - لقد أضيف إليها عبارة "طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون".

مقرر السج: أقر من صبري بك - أغفل التقرير للبررات التي حدثت بالجنة إلى هذه الاضافة فأريد أن أسمع من حضرة المقرر المقصود منها.

المقرر - الواقع أنه في أثناء مناقشة هذا المشروع عرض بعض حضرات أعضاء لجنة الحفانية أن يزداد على النص الأصل للمادة الثانية عبارة بالمعنى الواردة في المشروع المقترح الآن. لكن أغلبية اللجنة في هذا الوقت رأت التعديل المقترح من تمثيل الحاصل لأن القانون ين في المواد التالية للمادة المذكورة - وهي الجزء الأساسي لهذا المشروع - طريقة التوزيع. لكن اللجنة وجدت - بعد أن أضيفت بالجنة الاستشارية التشريعية - أن من الأفضل للصيانة فقط - لا لزيادة أو نقص - أن تصاف عبارة "طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون" للمادة الثانية.

فأنا كان حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك يصبراً على هذه الزيادة قد أضافت في آخرها أنه اعتراضه أصبح لاجل أنه الآن نحن وإياه على اتفاق.

مقرر السج: أقر من صبري بك - الذي أراه أن هذه الزيادة هي زيادة في التفسير. وإلى أرحب بهذه الزيادة وأشكر من فكر فيها ومن وضعها ومن زادها.

من أجل هذا عرضت على حضرات زملائى لجنة الحفانية زيادة عبارة «على الوجه المبين بهذا القانون» فاتفقوا إذن مع حضرة على أن الملكية هى الحكومة كما كانت فى بادئ الأمر .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - إننا لم أقل هذا مطلقا ولحضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك أن يفهم كما يشاء .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لا يستطيع حضرة أن يخرج من هذا . هى ملكية الحكومة ولا كلام .

مواد القانون اليوم ليست هى التى كانت فى المشروع فقد حذرت ورتبت وزيد فيها ما زيد . فالقانون اليوم أخذ وضما وشكلا آخر .

القرار - أوجب أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم فى البحر .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سرك بك - كان لى الشرف أن أضع مذكرة فى هذا الموضوع فقدمتها إلى لجنة الحفانية ولكن من الأسف لم تمن بالإشارة إليها فى تقريرها .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك - لقد أخذت اللجنة بما جاء فيها خاصة برفع الضرائب .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سرك بك - قلت فى هذه المذكرة إلى لاوافق على ما قاله حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك من أن الحكومة لا تملك من الطيح إلا ما زاد على أكل البحر لأن الحكومة تخفى الأمانة السعيدة بالكلية لطح البحر وإنما أشارت هذه الأمانة إلى أن من أكل البحر من أرضهم لم الحلق فى أخذ تمريض من الطرح، والحكومة هى التى تتولى توزيع الطرح وفى هذا إلزام الحكومة بتوزيعهم .

ولكن هذا لا يمنع مطلقا من أن تكون الحكومة هى المالكة للطرح وهذا الطرح له شروط منها أن يثبت بعض القرى وأن يكون قريبا من البلد وأن تتولى الحكومة توزيعه توزيعا متناسبا ولا يعد من أكل البحر من أرضه مالمالكما ينحصر من الطرح إلا بعد تسلمه .

والقاعدة أن الطرح لتأية توزيعه يتبرهن بالأرضى التى لا مالك لها فهو إذن ملك الحكومة حتى تقوم بتوزيعه وتأيية الأمر أنت الحكومة ملزمة بالتوزيع .

مقرر الشيخ المحترم محمد رشيد بك - طرحت البحر نوع متصل ونوع منفصل فالمصل بأرض الأقاليم يجب أن يولى منه ما يخص من أقاليمهم وأن ينص بصرح العبارة على ذلك فى القانون .

القرار - إذا كان لحضرة الشيخ المحترم مدغمته بك اقتراحات معينة فتقدم كتابا .

أكتفى بعدم الشرح لأننا فى الواقع قد اتينا إلى ما أردنا واتفقت على أن مخالفة هذا القانون تستلزم رفع دعوى التمييز وأنت المحظور الذى كان موجودا من أن التصرف فى الجبائى فى أموال الدولة لا يكون إلا بأذن سابق قد انتهى وانقضى بالتصديق الذى فسرت به الأضافاتى جاءت بالمادة الثانية، بمعنى أن ملك الدولة أصبح يقتضى مشروع هذا القانون هو الجزء من طرحة البحر الذى لا يوزع ، ولأنه المحظور الذى كان موجودا فإى يتعلق بنص الدستور قد انتهى .

وبناء على ذلك يمكن أن نخلف إلى مناقشة المواد .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك - كذلك أضافت اللجنة التاريخ المجرى .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أما فيما يتعلق بالتاريخ المجرى فقد ورد بتقرير لجنة الحفانية أنها زادت التاريخ المجرى للأمانة الألمان تمساع مع التبع فى سائر ماصدوره الحكومة المصرية من القوانين .

وأما أخالف اللجنة فى هذا لأن التاريخ المجرى فى سنة ١٣٧٤ كان هو التاريخ الوحيد .

أنهم أن تحول اللجنة إلى وضعت التاريخ المجرى لأنه لم يكن هناك تاريخ مستعمل غيره وأن التاريخ الميلادى هو هذا الذى أضحه بين قوسين تمساع مع التبع فى سائر ماصدوره الحكومة المصرية من القوانين .

القرار - لجنة الحفانية لا يجب فى الواقع إلا أن يتفق الجميع على إصدار القانون . أما المناقشة فى الفهم وفى التدبير فلا يمكن أن يؤثر على الموضوع فى شيء وإن كانت الملاحظة الأولى التى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك الخاصة بالإضافة فى المادة الثانية هى السبب المباشر فى تعديل رأيه ، فالتفت نظر حضرة إلى أن مواد القانون هى التى لم تتغير وكان التأكيد مشروطا بها . ومن كان يطلع على نصوص القانون وهى الأساس فى الملكية كان يفهم هذا .

أما فيما يخص بدعوى التمييز فإنى أؤكد لحضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أننى من أول وهلة وفى الجلسة التى أحيلى فيها مشروع القانون إلى لجنة الحفانية كنت أرى الرأى الذى أشار إليه الآن وقد أتته فى مذكرة قدمتها للجنة وهو مستفاد من القواعد العامة ومن القوانين .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لحضرة زملئى المحترم حسن صبرى بك مزيد الشكر على أن عاد إلى فك الرأى الذى كان موضع موافقة الجميع فيما يخص مسألة الملكية إذا كنت فهمت حقا ما قاله اليوم .

هذه الكلمة التى زيدت ، زيدت بعد تفكير فى أن الملكية كما تكون مطلقة تكون كذلك مقرونة ببعض الحقوق ، وأن ذلك الافتراض الذى وجهه فى بادئ الأمر حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك كان مدفوعا إليه بأسباب غير صحيحة فإن تلك الملكية ، ملكية الحكومة ، لا تابعها القوانين وكل ما هنا بك أنه عند ما يقرن طرحة البحر بأكل البحر تكون هذه الملكية مدفوعة بمقتضى للنص .

البحر وبين حدود التهر. إذ حصل غلط، إذ يراد أن يقال إن المنطقة التي تقع بين جسر البحر وعود التهر تعتبر طرما وتدخل تحت أحكام هذا القانون فما هو إذن الطلي الذي يتكلم عنه القانون المدني ؟

فلما كلف أسد جاي التهر شمل المنطقة من البحر إلى حدود التهر والجانب الآخر شمل المنطقة من البحر إلى البحر أيضا فتكون جميع المنطقة الواقعة بين البحر وبين حدود التهر داخلة تحت حكم طرح البحر ويكون هناك ليس يؤدي إلى الخلط بين الطلي والطرح وهو ما زبد أن تلتاه بهذا التشريع وما ملنا إلا أن نضيف إلى مشروع هذا القانون نصا بأن الأراضي التي تحتل من طلي الأنهار تكون داخلة تحت أحكام القانون المدني وهذا يعني كل ليس .

مقترحة صاحب مقترحة محمود الفكي بك (وكيل وزارة المالية) -
مشروع هذا القانون خاص بطرح البحر ولم يتعرض لمسألة الطلي لأن هذه نص عليها القانون المدني .

يتعرض حضرة الشيخ المحترم على فهمي باشا على نص المادة السادسة الذي يشمل المنطقة المملوكة فيها ولكن فاته أن كل ما شمله هذه المادة هو طرح وما عدا ذلك فلم يتوخى له مشروع هذا القانون .

مقترحة الشيخ المحترم على فهمي باشا - يكفي هذا التصريح .

مقترحة الشيخ المحترم عبد الله سكر بك - تتكلم المادة ٦٠ من القانون المدني على طلي التهر وهو عبارة عما يضاف تدريجيا من الطين إلى الأراضي الموجودة على شاطئ التهر ويمرعه في القانون المدني بالفرنسية .

les alluvions apportées lentement par les fleuves .

وهذا الطلي يضر إلى أملاك أصحاب الأرض المجاورة للتهر وهو في الواقع قليل حصوله في الأراضي المجاورة للتهر النيل ويختلف تماما عن الطرح الذي هو عبارة عن الأراضي التي يتزعمها هذا التهر العظيم بقوة جريانه ويغلقها من جهة إلى جهة أخرى أو يكون منها جزائر في وسطه وهذا الرصيف يختلف اختلافا تاما عن الطلي المشار إليه في المادة ٦٠ من القانون المدني . أما المادة السادسة من مشروع هذا القانون فقد حدثت البلاد المجاورة للتهر فيما يخص تشجيع الطرح وجعلت الحدود من البحر إلى حدود التهر بين خطين عموديين بيد أن من نهاية حتى الزمام من جهة البحر ويتيان إلى حدود التهر .

يتضح من ذلك أن هذه المادة لا علاقة لها بالمرة بموضوع الطلي وإنما تتعلق بموضوع الطرح وتعهد حقوق البلاد المجاورة للتهر في توزيع الطرح . وبناء على ذلك لا يكون هناك خلط بين الطرح والطلي فيما يخص المادة السادسة المذكورة .

مقترحة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - طرح البحر ينشأ من الطلي فليس هناك ما يسمى طليا ولا ما يسمى طرما كذلك .

(ضجة)

(أصوات لا)

مقترحة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - هذه ملاحظة عامة وأرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يضيء أتمكم .

أطلب أن ينص في القانون صريح العبارة على حفظ حق المالك الذي أكل البحر من أطبائه .

أما النوع المفضل فلا نزاع في ملكية الحكومة له وهي تصرف فيه بالشرط الملبية بالقانون وبني نص على ذلك في المشروع المعروض فلا اعتراض عليه .

الرئيس - هل حضرة الشيخ المحترم عذبه بك يوافق على مشروع القانون للمعروض ؟

مقترحة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أوافق عليه إذا نص فيه صراحة على ما أشرت إليه .

مقترحة الشيخ المحترم على فهمي باشا - الأصل في التشريع هو أن يلاحظ المشرع عند وضع القانون أن يكون واضحاً صريحا بحيث يحيل القاضي الذي يعمل على تطبيقه ببساطة على كل ليس أو غرض يمكن أن يصل إلى نفس الغايتين والمتقاضين .

لأن كل ليس في القانون يقرب عليه إضاح المتقاضين والمطاعين والقضاة في جميع ما يدرى إلى كثرة القضايا على أمل أن يستفيد منه فريق من المتقاضين . فالأزالة اللبس على أول شرط أمسي سلامة التشريع .

تكلم حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك عن نوعين من الطرح والواقع أنهما نوع واحد ويظهر أن الأمر قد أشكل على حضرة ففاته أن هناك شيئا اسمه طرح وآخر اسمه طلي ولكل منهما شروط خاصة .

عند ما وضع القانون المدني كان المشرع حريصا بلغات تصوره صريحة في المادة ٦٠ تكلم على طلي البحر وعرفه .

وتنص المادة ٦١ من القانون المدني على أن الأراضي التي يحولها التهر بقوة جريانه داخلة في أحكام اللائحة السعيدة فكان واضي القانون المدني أرادوا أن يمتصوا كل ليس بين الطلي والطرح وأن يطبقوا اللائحة السعيدة على كل ما يتعلق بالطرح وأسقط كل ما يتعلق بالطلي ليكون خاضعا لأحكام القانون المدني . وهذا هو الذي أريد أن أقوله وأسقطت نظر حضراتكم إلى المادة السادسة من مشروع هذا القانون التي نص فيها يتناقض بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وعود التهر المين بخرائط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين بيد أن من نهاية حتى الزمام من جهة البحر ويتيان إلى حدود التهر .

فقد أريد بهذا النص أن يدخل تحت أحكام هذا القانون كل ما يكون في المنطقة التي تقع بين جسر البحر وعود التهر . وأسقطت نظر حضراتكم إلى أن طلي النيل الذي يختلف هو أيضا واقع في هذه المنطقة بين جسر

الرئيس - يقر المجلس الواقعة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يحصر وزير المالية كل عام جد عمل المساحة بمقدار طرح البحر وراكه ويبين تاريخ حدوث كل منهما .

ويشتر إعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ويحصر إعلان ذلك في كل قرية يرأسطة العمدة قبل بدء العمل بنسبة عشر يوما على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - لويز المالية أن يصدر قرارا بخصيص طرح البحر المتصل براسي المادى للقرية أو بمواقع الموارد لمنفعة هذه المراسي أو الموارد . وإذا أبطل المراسي أو المورد اعتبر هذا الطرح كالتاريخ الحادث .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - فيما صا طرح البحر الذي يصدر به القرار لمشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيما عوائد كل الجاني والذي يبقى من أملاك الدولة - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ماقدومه .
فان لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحصة على أصحاب أكل البحر في البلدان المجاورين وتكون الأولوية للأكل في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور النهر المين يرتبط بمصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويتناهيان إلى عمود النهر .

أنا اقترح وأعرف ذلك والى الذى يشير إليه حضرة الشيخ المقدم على فهمي باشا هو الذى يتكون منه الأرض وهذه الأرض إما أن تكون متصلة بالبحر أو منفصلة عنه فتكون جزيرة ولكن لم نضع أبدا عاصميا طميا ، وأرجو أن يبين حضرة الشيخ المقدم على فهمي باشا الفرق بين الطلى والطح .

الرئيس - هذه المسألة منصوص عنها في القانون المدنى .

القرار - إننا لم تكن هناك ملاحظات أخرى فأرجو أن يسمح بالاستقلال إلى مناقشة المواد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ولنتفضل الآن إلى مناقشة المواد مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - يستبدل بالبينين الثاني عشر والرابع عشر من لائحة الأعيان الصادرة في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) المواد الآتية :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - كل طرح بحري يكون من أملاك الدولة طبقا للشروط المبينة بأحكام هذا القانون .

حضرة الشيخ المقدم لمرئى مرسى محمود افندي - في اعتراض على نص هذه المادة فقد جاء فيها أن تلك طرح البحر الحكومة يكون طبقا للشروط المبينة بأحكام هذا القانون وأرى أن كلمة " الشروط " هذه لا لزوم لها مطلقا لأنها ستكون متار مشا كل في المستقبل لأن ملكية الحكومة للطرح يقتضى هذا النص تكون مشروطة والحقيقة أن الطرح ملك لما طبقا للأحكام المبينة في القانون وعليه أرى أن تحذف كلمة " الشروط " هذه .

الرئيس - كل اقتراح بتعديل يراد إدخاله على مادة من مواد مشروع قانون يجب أن يقدم مكتوبا .

فهل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل الاثني عشر سنة واستمر ستين متالين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضي الستين إذا رأت وزارة الملكية أنه أصبح قابلاً .

مقرر الشيخ المرمم عبد الله محمد بك - لملاحظة على هذه المادة فقد علمت جواز توزيع طرح البحر على شريطين (الأول) أن يبلغ الطرح خمس الأكل على الأقل (والثاني) أن يستمر الطرح ستين متالين . وأجازت الحكومة المضي في التوزيع رغم أن عدم مضي الستين المتالين إذا رأت أن الطرح أصبح قابلاً وبقين من هذا أن القيد الثاني متروك إمره الحكومة تعمل به أولاً تعمل حسبها تراه . أما القيد الأول وهو بلوغ الطرح خمس الأكل على الأقل فلا أهم له ، فلهذا لا نقول بالحكومة التوزيع إذا رأت أن هناك طرحاً يستحق التوزيع رغم أن عدم بلوغه خمس الأكل ؟

الرئيس - وضع هذا القيد حتى لا يوزع طرح البحر إلا إذا بلغت مساحته مقداراً يستحق التوزيع .

المقرر - لاحظ أنه لا يوزع الطرح إلا إذا بلغ خمس الأكل لأنه قبل أن يصل إلى هذا المقدار يكون صغيراً ولا يستحق التوزيع ولأنه يجب أن يكون التوزيع لله وجود مقدار من الطرح يسمح بالتوزيع .

نحن هنا نشعر وعند التشريع يجب أن نلاحظ الحالات العامة .

مقرر الشيخ المرمم عبد الله محمد بك - إن التحديد بالخمس فيه تحكم ويجب أن تترك الحكومة الحرية في أن تتجاوز عن هذا القيد إذا رأت أن مقدار الأراضي الناتجة من طرح البحر - ولو لم يبلغ خمس الأكل - يسمح لها بتوزيعه كما تركز لها الحرية في أن تتجاوز من القيد الآخر انطلاقاً بمضي مدة الستين من الطرح إذا رأت عملاً للتجاوز .

مقرر صاحب الميزة عبد الهادي محمد بك (مدير عام مصلحة الأموال الموقرة بوزارة المالية) - عند ما يظهر طرح البحر ويراد توزيعه على أرباب الأكل يصل كشف هذا التوزيع بمصر فيه أرباب الأكل من كل بلد فإن أكل منه ثلثان أو نصف ثلثان أو جزء من ثلثان فأصحب كل هذه الأجزاء ويوزعون بنسبة ما أكل البحر من أطيانه - فإذا كان طرح البحر أقل من خمس الأكل - والملكية كما تملكون موزعة توزيعاً صغيراً وهي أكثر من الملكيات الكبيرة - فقد جعلنا بلوغ الطرح خمس الأكل شرطاً أساسياً للتوزيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - يجوز أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل خمس عشرة سنة أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مقرر الشيخ المرمم عبد الله محمد بك - نصت المادة الثامنة على أن يجوز أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات . فلا أهم لنا وضع هذا القيد خصوصاً أن المادة السابعة قررت عدم جواز توزيع الطرح إلا إذا استمر سبعين متالين فكون النتيجة مع وجود هذا القيد أن يصبح التوزيع ممكناً من أول السنة الثالثة إلى السنة الخامسة من تكوين الطرح أي لمدة ثلاث سنوات وهي مدة أرى أنها قصيرة .

ومن المستحسن إطالة المدة إلى سبع سنوات ليكون هناك تسع من الوقت لدى أصحاب الشأن لطلب إجراء توزيع الطرح .

الرئيس - من يريد من حضرات الأعضاء تبديلاً في مشروع قانون وجب عليه أن يقدمه كتابة طبقاً للمادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي .

المقرر - ويجب أن يوافق على هذا التعديل عشرة من حضرات الأعضاء .

مقرر الشيخ المرمم عبد الله محمد بك - لمناقشة نص المادة في صدر هذه المادة على أن يجوز أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده ، بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل ١٥ سنة . ثم نصت المادة بعد ذلك في الشطر الثاني منها على ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

ما الحكمة في هذا التفريق بين المدينين ؟

المقرر - هناك طرح يحدث مع الأكل أو بعده . وفي هذه الحالة لأصاحب الأكل الذي جاء من أرضه جزء من طرحة . والحق من ضياع أرضه يستأنف من أكل البحر ، ومن أن الطرح يتكون من أكله . فهذه الفقرة يجب أن تحسب له ، ويجب أن تعطى له المدة الكافية وهي ١٥ سنة .

أما الطرح إذا كان سابقاً على الأكل فيستفيد صاحبه هذا الحق بشرط ألا يكون قد مضى على الطرح أكثر من خمس سنوات . فإسقاط الأول مدة خمس عشرة سنة هو لجواز أن يكون الطرح نتيجة ما أكل منه . وفي الثاني لا توجد هذه الفقرة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون ويكون الحكومة واضحة اليد طيه يوزع طبقاً لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - يكون الطرح الموزع أو المبيع خاصاً لمخوق الإرتفاق التي يرتبها القانون دون أن يقرب على ذلك أي حق في المطالبة بتوزيع في مقابل هذه الحقوق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ - ترفع الضرائب عن الأطنان التي يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذي يمين طبقاً للمادة الثالثة من هذا القانون .

وترتبط على الطرح الذي يوزع أو يبيع الضريبة النهائية لحوض ابتداء من تسليمه لأصحاب الشأن فإن لم يكن داخل في حوض فترتبط عليه ضريبة أقرب الأحواض إليه .

حضرة الشيخ المرمم شمس سحر الله مديرو إقريه - هذه المادة تقتضي بأن الضرائب ترفع من اليوم الذي أكل فيه البحر أرض المالك .

ولكن قد يتفق أن الأكل يحصل في شهر أغسطس ، ويكون في الأرض زراعة قريفة من الحصاد كالقطن والقصب ، ويكون معنى طليا في الأرض خمسة شهور أو ستة . فلا أرى من العدالة أن يدفع صاحب هذه الأرض الضريبة من هذه السنة . فأقترح تعديل هذه المادة ، بأن ترفع الضرائب عن الأطنان التي أكلها البحر ابتداء من تاريخ آخر زراعة حصصها المالك قبل أن يأكل البحر أرضه .

حضرة صاحب المزرعة عبد الهادي محمد بك (مدير الأموال المقررة بوزارة المالية) - هذا لا يمكن .

القرار - مع حل حضرة الشيخ المرمم عشرة من حضرات الأعضاء يوافقونه على اقتراحه طبقاً لنصوص قانون النظام الداخلي ؟

حضرة الشيخ المرمم محمد غربت راضي بك - اشترطتني خمس عشرة سنة لأنها هي اللغة المقررة في القانون المدني لتقريب الحق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثامنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثامنة ؟

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - خلافاً للأحكام السابقة ينحصر طرح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لتوضي صاحب هذه الأرض بقدر ما قلده .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائياً لا يجوز المعارضة فيه . ويصدر القرار في خلال السنة الأشهر التالية لبعاد الحشد بالمادة السابعة على الأكثر ويكون سنناً ذلك وله فترة السند الرسمى ويؤثر به في تكليف كل من أبواب الأملاك أصحاب الشأن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - إذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لسمد وجوده أكل يلزم توضيحه فوزارة المالية بعد الإطلاع على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن عرضه للبيع طبقاً لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التحويل للمالك الأرضي المتصلة به فتملكه في البلد أو للبلدية التي تظهر الطرح بزمائها فتملكه في البلدان المجاورين .

وينقطع هذا الحق إذا لم يستعمل في ميسل لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلاناً في الجريدة الرسمية برفض الطرح فبيع . على أن تصلى صورة منه في كل قرية بواسطة المدة في الأسبوع التالي للشهر بالجريدة الرسمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر المحرم من مقرر يك - القراءات تكون ثلاث مرات حتى ينص القانون . ولما بصفت الاستقبال أن ينص الزين الذي يفصل بينها . هذه ملاحظتي ولا بد من ابتهاج في المحضر وهذا حتى .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر دوس يك - نصت المادة الرابعة والسبعون من قانون النظام الداخلي على ما يأتي :

" إذا أقر المجلس استكمال النظر حدة المواعيد التي تباشر فيها الجهات المختصة بالشروع أو الاقتراح . ويجوز أيضاً المجلس أن ينص بمواعيد الاجراءات وأوضاعها " .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر يك - لا يمكن أن تكون كلمة الأوضاع متعلقة بالقراءات التي نص عليها القانون . وكل ما يمكن أن يفهم منها أن ينص على الأوامر التي نص القانون على أن تكون بين كل قراءة وأخرى إلى أيام أقل أو ساعات أو دقائق . كما يشاء المجلس . فالأوضاع لا يمكن أن يكون المقصود منها القراءات .

القرار - ما معنى كلمة الأوضاع إذن المنصوص عليها في المادة ٧٤ من قانون النظام الداخلي .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر يك - علم فهم كلمة الأوضاع لا يمكن أن يقرب عليه نحو النص الصريح الخاص بأن كل قانون يزيد على مادة يقرأ ثلاث مرات .

القرار - لا يمكن أن يفهم من كلمة الأوضاع إلا القراءات الثلاث .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر يك - علم فهم لكلمة الأوضاع ليس معناه أننا نلغي على النص الخاص بالقراءات الثلاث .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر دوس يك - نصت المادة الثانية والعشرون من قانون النظام الداخلي للبرلمان على ما يأتي :

" ولا يجوز في غير حالات الاستقبال أن يقرع نهائياً على مشروع قانون إلا بعد للدولة فيه مبررين يفصل ما بينها مدة لا تقل من ثمانية أيام كما يفصل ما بين للدولة الثانية والاقتراح النهائي مدة لا تقل كذلك من ثمانية أيام " .

ومضى هذا أن للدولات الثلاث التي هي القراءات الثلاث إنما تكون في غير حالات الاستقبال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أخذ الرأي الآن على الاقتراح هذا القانون ما دمت قد قرأتم نظره على وجه الاستقبال ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر المحرم من مقرر - استكمال حضراتكم بأن أشرح المسألة . إن إقرار مشروع القانون كما هو موضوع يؤدي إلى أن يبلغ المالك ضريبة من نصف عام تقريباً بلا مرد . فلو ابتداء في الزيادة من مارس مثلاً واكل البحر الأرض في شهر أغسطس فانه يدفع ضريبة عن هذه المدة . وأنا أقترح معافاة من هذه الضريبة ما دام البحر اكل الأرض بما عليها ولم يحصل منها شيئا وهذا يتفق والمادة .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر المحرم من مقرر بلشأ - الحصول بنضج مادة قبل حصول الأكل .

الرئيس - حضري المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي بأن كل اقتراح يتمدد يجب أن يقدم كتابة . ويراقب عليه بعد أن يشره واجهه عشرة من حضرات الأعضاء . فهل هناك من وافق حضرة الشيخ المحترم على اقتراحه هذا ؟

(لم يوافق أحد) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقترح المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - كل وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسمى به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وأمر بأن يصح هذا القانون بنص الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقترح المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

الرئيس - بناء على قرار المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستقبال تأخذ الرأي عليه الآن بطريق الخطأ بالاسم .

مقرر الشيخ المحترم من مقرر يك - صفة الاستقبال تجوز فقط انقاص للمواضيع المقررة في قانون النظام الداخلي . ولكن يجب أن يقرأ للمشروع لرة الثالثة .

القرار - صفة الاستقبال تجوز اختصار الأوضاع أيضا .

(حضر حضرة صاحب المال على ماهر بلشأ ووزير المالية) .

أخذ الزاى على مشروع هذا القانون بالتناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى .

عدد الأصوات التى أعطيت ٦٦
الأغلبية المطلقة ٣٤
الموافقون ١٥
غير الموافقين ١
وامتنع اثنان (٢)

الرئيس - ليد حضرة الشيوخ المحترمين محمد غنيم بك ويوسف قطاوى باشا أسباب امتناعهما .

مقرر الشيوخ المحترم محمد غنيم بك - سبب امتناعى هو انى طلبت الكلمة قبل أخذ الزاى فلم تعط لى . وقد كنت أريد أن أطرح فى مسألة الاستئجال .
والمادة ٧٣

مقرر الشيوخ المحترم ميب دوس بك - ليد حضرة الشيوخ المحترم سبب امتناعه فقط .

مقرر الشيوخ المحترم محمد غنيم بك - طريق الاستئجال يحصل حين تقديم الطلب من الحكومة .

مقرر الشيوخ المحترم يوسف قطاوى باشا - سبب امتناعى هو لعدم تلاوة مشروع القانون للمرة الثالثة .

الرئيس - يخبر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالأغلبية.

مقرر الشيوخ المحترم حسن صبرى بك - لقد دنت الأسباب التى استندت إليها فى مخالفتى رأى الأغلبية كتابة (١) فأطلب إثباتها فى المحضر .

الرئيس - تجب هذه الأسباب فى المحضر .

(دنت الجلسة للإستراحة فى الساعة السادسة والدقيقة الخمسين مساء) وأعيدت فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساء) .

- (١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم بيه باشا . أحمد السنارى بك . أحمد قرقطار باشا . أحمد زور باشا . أحمد طمت باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أمدار نصير بك . اسماعيل مرى باشا . الياس عوض بك .
بولس حنا باشا .
برجس زقيرى باشا .
حافظ القنارى بك . حاج أحمد الحمدي . حبيب دوس بك . حسن رشوان حادى بك . حسن سعيد باشا . حسن على جازيه بك . حسن منظم باشا .
الشيخ حسن صالح خليل . حسين داسف باشا . الشيخ حسين دال .
الدكتور ذكى غنار الجزيرى انتهى .
سلطان ميان أبانه بك .
شفيق سيد الله حلاجه انتهى .
صالح حسن باشا .
طهان سيد أحمد بك .
الشيخ عبد الباقى حامر بدوان . صبه الحليم الجليل بك . عبد الحيد سلطان باشا . عبد الرحمن دنا باشا . عبد العزيز البسوى بك . صبه الزبيرى صبرى بك .
عبد الكريم كعيد بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحميد سليم . القراء عبد الحميد فريد باشا . القراء على أحمد باشا . على فهمى باشا . على مامى باشا . عيسى حسن زايد باشا .
على فهمى باشا .

- عبد أحمد مريد باشا . عبد توفيق مهنا بك . عبد خيرات واصل بك . عبد ريشن ضيفى بك . القراء عبد صادق يحيى باشا . عبد فهمى باشا . عبد فهمى الأوسوى باشا . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو الصديق . محمود اسماعيل أبانه بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الرطاب بك . القراء محمود مزي باشا . الدكتور مرسى محمود انتهى . مصطفى طوفه باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القريق حوسى عزاد باشا .
نخلة الحليمى باشا . نصر طاب بك .
مقرب بامى صله بك . يحيى إبراهيم باشا .
(٢) حسن صبرى بك .
(٣) عبد غنيم بك .
يوسف قطاوى باشا

(٤) السبب الذى حدا بى إلى عدم المرافقة على القانون هو عدم تلاوة المشروع الثلاثة التى نص عليها فى القانون القضى البرلمان .

حسن صبرى

٦ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المسودات)
قسم ١٠ وزارة الخفائية - تقرير لجنة المالية (١) - إقراره

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الحاج موسى بك).

على كتاب من حضرة صاحب المالك وزير الخفائية وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أوجو دولكم التصريح لحضرتي أحمد فؤاد أنود بك مدير إدارة المالك الأهلية بالوزارة ومحمد محمود افندي السكرير الفني لمكتبنا بحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع ميزانية وزارة الخفائية لسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وتفضلوا دولكم بقبول باقي الاستمرام ما

التاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢

وزير الخفائية

على ما هو "

(حضر حضرة أحمد فؤاد أنود بك مدير إدارة المالك الأهلية بوزارة الخفائية ومحمد محمود افندي السكرير الفني لمكتب مالك وزير الخفائية)

فرق ١ - ديوان العموم

تليت مقدمة التقرير وأجزء الخاص بهذا الفرع .

عقصة الشيخ المحترم عبد العظيم الأول بك - وعدنا الحكومة في مفتتح هذه الدورة أن تقدم للبرلمان عدة مشاريع ونحن الآن قرب من انتهائها ولم تقدم الحكومة إلينا كل ما وعدتنا به . ولقد نهجت من مناقشة دارت في مجلس النواب أن السبب في هذا راجع إلى نقص الأداة التشريعية التي تشرف عليها وزارة الخفائية . فوجدت القرعة سالمة الآن لأن أكرر الرجاء إلى مالي وزير الخفائية لإنجاز هذه المشاريع .

إن ماضي مالي الوزير يوجب في الأصل تصحيح هذا العمل الكبير جدا في نظري لأننا نعرف فيه شدة العزم . ونعرف أنه متى نرى ضل .

هناك جملة مشروعات اعتبرتها الوزارة حيوية ومع أن الأفكار كانت خمرية فيها ومرتبة فانها لم تتقدم خطوة إلى الآن . واعتقادي أن وزير الخفائية - وهو بطبيعة منصبه رئيس اللجنة الاستشارية التشريعية - ليس مسؤولا بالذات عن عدم تقديم هذه القوانين ولكنه مسؤول بالواسطة ففى استطاعه أن يجيء بلجنة تشريعية تستطيع أن تتخير ما وعدنا به من المشروعات .

من هذه المشروعات التي وعدت الوزارة بتقديمها .

١ - كسرج تنظيم حقوق العمال واجباتهم .

٢ - حماية الأحداث من التشرد والسؤال .

٣ - ترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها .

٤ - خاص بالسجل التجاري .

٥ - بالتهراء ورسوم المجالس الحسبية .

٦ - بالمحامة .

٧ - بالنقض في نظام الامتيازات .

لقد قال حضرة صاحب المالك وزير الخفائية في مجلس النواب إن الأداة التشريعية ضعيفة بجانب الأعمال الكثيرة الملقاة على عاتقها . والواقع أنها ضعيفة من جهة العدد ولهذا فكر مالي الوزير في أن يندب قضاة للقيام بهذه الأمور إلا أني أعتقد أن هناك طريقا أجمع من هذا وهو أن يراد عدد المشتغلين بالقضاة في هذا العمل .

يلج المشتغلون بالتشريع الآن على ما أظن نحو ١٥ موظفا فيصح أن يضاف هذا العدد من أشخاص تتوافر فيهم المؤهلات . أصل الصعوبة الموجودة فإن الثنتين من - وهو كائنسون الأخرى يصلح إلى مران . يكفي الآن أن يتوافر الاستعداد والمعلومات فيمن تسند إليه هذه المهمة . والمران كفيلا بتدريهم .

إنه ننظر من مالي الوزير أن يضطو الخطوة الأولى .

عقصة الشيخ المحترم عيب روس بك - في صدد الكلام من التشريع الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم الأول بك - أعتقد أني أعب من رأى المجلس إذا تقدمت بمسألة نظر مشروع ميزانية وزارة الخفائية إلى مالي وزيرها يرياه الاسراع في نظر التشريع انلاص بالتهراء لأن كل فرد منا اتصل بالمالك سواء أكان عاميا أم مقاضيا يشكو من الشكوى من التهراء وإجراماتهم .

أؤكد لحضراتي أني لا أبلغ إذا قلت إن الأنظمة السالفة من التهراء يصح أن يطلق عليها لقب عصابة لا قوم فينون .

يجب الخبير في القضية ويصعب هذا مباشرة - وأنا أقدر ما أقول - مسالمة لأرباب القضاء . وإني أعرف بعض الحالات التي اتصل فيها التهراء بفرق الخصوم .

يرجى للقاضي نفسه الوصول إلى الحقيقة التي يتقنها من المستندات . فلما ما عين خير تحريت القضية من يده . وأصبح الخبير مقاضيا الأطل .

قصة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - وهذا يعمل هؤلاء كما يعمل المحضرون الحاليين ؟

قصة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لا يمكن . صحيح إنه إذا شئ بالتبين في هذه الوظائف من حامل شهادة الليسانس . قد يكون شيط من الفضاخ في العمل مع المحضرين الحاليين لكنهم لا يكونون هذه الفضاخ متى ارتفع مستوى المجموع .

واعتادى أن هذا خير علاج للحالة .

وأما في مجال الوزير أن يحقق رجاءا .

قصة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك من حضرة الحاكم والتجارب فوصفهم وصفا بشما .

قصة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - هذا هو الواقع .

قصة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - قال من التجارب أنهم عصابة . هذا كلام شديد . فالخير الذي يسب إليه تقصير أو إهمال يحال إلى مجلس التأديب لما كتبه وكذلك المضررين مجلس تأديبهم ولا تخلفهم على ما يقع منهم من أخطاء فضلا عن الرقابة الشديدة التي عليهم من المفتشين وفي ذلك من الضمان ما فيه .

أما تعيين المحضرين فانه يرى فيه أن يكونوا من طبقات وافية ومن حامل شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا) وأظن أنه يصعب تعيين حامل الليسانس في مثل هذه الوظائف فالخالة التي وصفها حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك لا تتفق مع الواقع .

قصة الشيخ المحترم عبد الله سمير بك - بمناسبة نظر مشروع ميزانية وزارة الخفانية ألفت نظر معالي وزيرها إلى فداحة الرسوم التي تتقاضاها المجالس الحسبية على تركات القصر والبنائى وأد كرأتى خصصا رأيت أنها تأخذ رسوما نسبية ومقزوة في قضايا بسيطة لا تتناسب مع قيمتها وفي ذلك ما يجعل القصر الشيء الكثير فأرجو من معالي الوزير أن ينظر في تخفيف هذه الأعباء .

أما فيما يخص بكتاب الجلسات فقد لاحظت أن بعضهم مرهق بالعمل مما يؤدي إلى تأخيرهم فيقرتب على ذلك ضرر كبير لأصحاب الشأن وأرى إما أن يوزع العمل بين الكعبة توزيعا تراهي فيه مقدرة كل منهم وإما زيادة عددهم من الموظفين الزائدين عن الحاجة في المصالح الأخرى .

الرئيس - إن موضع نظركم لاحظته حضرة الشيخ المحترم الحامسة بالرسوم يكون عند البحث في لوائح الميزانية .

إن الحالة أصبحت لا تحلق . ولا أعتقد أن أحدا من حضراتكم إذا ما خلا إلى نفسه يرى أنى بالنت في وصف الحالة .

قد مضت مدة طويلة إلى اللجنة التي كوتت بوزارة الخفانية لوضع تشريع الجبراء . وكما نسمع في بعض الأحيان أنها اجتمعت وانقضت ومع أنه مضت سنون عديدة فأننا لم نرتقية لعملها حتى جاء معالي وزير الخفانية الحالي . فأعاد الموضوع للبحث وأخذ يستأنس بأراء الحاكم التي استطلعت وأرى أصحاب الشأن من المحامين والمقاضين . وأدلت بأرائها لوزارة الخفانية . وعلى الرغم من هذا فأننا لم نسمع شيئا عن نتيجة عمل اللجنة .

الواقع أن الحالة خطيرة وتستدعى علانيا سريعا وإذا ما طلبناه - ونحن قدر ظروف معالي وزير الخفانية ونعترف بأنه مرهق بالتشريعات البديعة والمشاغل اليومية الكبرى - فأننا نطمح في مجهوداته راجين أن يبره هذا الموضوع جانبنا من التفاهة ليعضد المقاضين من شر التجارب الحاليين . (تصفيق) .

قد يشال البعض عن مصير التجارب الحاليين . وهل يموتون جوعا ؟ يموتوا إذا لم يكن هناك مناص من ذلك الوصول إلى تحقيق العدالة بين الناس .

إذا اعتدلت أن التجارب ليس فلا أحبه . لأن الكس مصيره السجن . ويمت .

هناك وسيلة عملية يمكن التوسط بها في الأمر ذلك أن الوزارة - إذا لم ترماضا - تستطيع أن تصفيب إلى جدول التجارب خبراء من بين الموظفين القنين وتتقاضى الخزانة أجرا مينا مقابل أعمالهم . وليس هذا بعيدا لأن التجارب تدفع الآن على قيمتهم أمانات تكفي لمصارفهم وأتأهيم . بهذه الطريقة لانقصر الخزانة شيئا . كما أنه يمكن أن يعمل للمقاضين حق اختيار من يتفقون عليه من التجارب الحاليين فان لم يتفقوا عين خير من بين الموظفين القنين . ولدينا حمد الله فيون كثيرين .

في ملاحظة ثانية خاصة بطبقة أخرى هي طبقة المحضرين في الحاكم .

تضع الدعوى وبعد الجهود الشاق الذي يبذلها المصوم وكلاهما لارتفاع القاضي وبعد أن يصدر الحكم تبدأ مأمورية المضر في التنفيذ وهيئات أن يقوم به .

رأينا المضر يتحكم في المصوم . فارة يميز حضرا بعدم وجود مقولات وهو كاذب وفارة يميز حضرا بعدم إمكان الوصول إلى محل التنفيذ وهو كاذب أيضا . وكثيرا ما يثبت هذه الاجراءات الكاذبة مرات عديدة .

لقد أحبل بعض المحضرين إلى مجالس التأديب التي لا يصل إليها إلا نحو ٢٪ من المقصرين منهم ولاحظنا أن الأحكام التي تصدرها هذه المجالس لم تكن شديدة رادعة في مثل هذه الظروف فأننا ما شكوا لمعالي الوزير - مناسبة نظر الميزانية - فأننا نرصد شكوى يقول بها كل من اتصل بالحاكم . وأملنا وطيد في أن تعمل وزارة الخفانية على إصلاح هذه الفتنة خصوصا أنه يوجد فريق كبير من حامل الليسانس في الحقوق يقبلون أن يتحققوا بهذه الوظائف .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ألا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماليات وأجر ومرتبات) وقدره ٥٢,٧٨٦ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٦٠٢٤ جنيا .
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني وقدره ٦٠٢٤ جنيا .

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء)
على تقرير اللجنة من هذا الفرع .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذا الفرع ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد كور مرسى محمود أفندي - يجوز في قضي أن أرى شخصين متساويين في العمل وفي الترتيب وفي الشهادات وفي كل شيء ويصلان عملا واحدا وأحدهما يرقى بالعدل والثاني يكاد يكون خاليا منه ومع هذا يكون المرقى أقل من ذلك الخالي في المرتبات وفي كل شيء .
ما ذنب الأول وما خط الثاني ؟

لا شيء سوى الظروف والملازمات في هذا البلد المملوء بالسباب .

هذا الذي أتكلّم عنه أخصي به المقارنة بين رجال القضاء بين الأهل والمختلط . يتقاضى معلون ومساعد النيابة الأهل ١٢ جنيا شهريا ويتقاضى وكيل النيابة الأهل من الدرجة الثالثة ٢٠ جنيا شهريا بينما يتقاضى مساعد النيابة في المحاكم المختلطة ٢٠ جنيا شهريا ووكيل النيابة بما ٤٥ جنيا شهريا .

ووكيل النيابة الأهل يقوم في نصف الليل وربما يصل الليل بالتمام في إجراء التحقيقات وضبط الواقع بينما زميله في المحكمة المختلطة لا يصل شيئا .

إنما تارتم حضراتكم بين الاثنين وجدتم الأول مرهقا بالعدل والثاني رجا لا يوجد عنده ثلاث قضايا في الشهر .

وأعرف شخصيا أن أحد وكلاء النيابة من أولاد القنولات في الإمبراطورية مثل قاضيا ولمّا أصبحت أمه له وجد له ١٥٠ قضية متناثرة ولا شك أنه سيكون حاله كذلك في القضاء .

واليك بيان بمرتبات رجال القضاء الأهل والمختلط .

وكيل النيابة الأهل من الدرجة الثانية مرتبه الشهري ٢٩ جنيا والقاضي الأهل من الدرجة الثانية مرتبه الشهري ٣٥ جنيا بينما رئيس النيابة في المحاكم المختلطة مرتبه الشهري ٦٠ جنيا .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - وود في تقرير اللجنة أن الاعتادات المدرجة للأحكام المتناجرة بلغت ٢٥,٨٧٠ جنيا وقد اجتمعت اللجنة عند الوزارة في صرف هذا المبلغ بالنسبة للحالة الاقتصادية ولم تتأ تأت كلف الوزارة بأشياء مبالغ فيها .

فتشكر اللجنة على هذه الفكرة ونرجو أن تستمر في كل المشروعات الجديدة على مراعاة الحالة المالية الحاضرة .

والذي نطلبه من معالي وزير الحفانية أن يعمل على توفير الأمانات اللازمة للجلسات بالحكم حتى لا تتغير قاطعت الجلسات من وقت لآخر لكي لا يتصل المتقاضون شاق البحث عنها مما قد يقرب عليه ضياع حقوقهم .

حدث لي شخصيا منذ أيام قليلة أنني توجهت إلى محكمة مصر الأهلية للضرورة في قضية خاصة فيبحث عن البثارة السادسة التي ستعقد أمامها في كل مكان بالمحكمة الكلية والمحكمة الجائرة لها وفي الدور الأول وفي الدور الأمل ثم أوقف إلى مكان هذه البثارة .

مقرر الشيخ المحترم فقيهي قاضي باشا - أين كانت هذه البثارة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - عندما أشر عليها أخبركم .
ولما تمت في البحث عنها نويت أن أوجه إلى رئاسة المحكمة .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أليس لك غم ؟
(ضحك) .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - توجهت إلى غرفة رئيس المحكمة فوجدت شخصا واقفا بجوارها فسأله هل توجد هنا جلسة متعققة فقال نعم وأشار إلى غرفة صغيرة يبلغ طولها ٢ أمتار وعرضها لا يزيد على ذلك وفيها مكتب يجلس عليه كاتب وقال لي إن الجلسة متعققة في حجرة داخل هذه الحجرة .

فدخلت ووجدت الجلسة متعققة في حجرة من داخل حجرة .

(ضحك) .

هل تضحكون حضراتكم على كلاس أو على ما حصل .

إني لا أصور أن متقاضيا يلدك أن قضيته تنظر أمام دائرة تنسقد في حجرة داخل حجرة .

لهذا أكرر رجائي لمعالي وزير الحفانية أن يعمل على تلافى هذا القصور .
(ضحك وتصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول (ماليات وأجر ومرتبات) وقدره ٥٢,٧٨٦ جنيا ؟
(موافقة) .

أما المساواة معهم على تناول جزء من ماغياتهم نخباً والباقي ورقاً والأخذ والرد الذي وصل بهم إلى أن رفضوا معارضتهم كأنهم أصحاب حق فإن هذا لا يجوز وليس في مصلحة البلاد بحال من الأحوال يضاف إلى ذلك الموقف للممثل الذي وقفه بعض القضاة المصريين بضمانهم إلى زلاتهم الأليان - إننا مع ما قبل - ولا أدري كيف استأفوا هذا وعلى أساس بنوه .

إن كان القضاء الأليان قد ارتكبوا على العدالة كما يقولون لأنهم يرسلون جزءاً من ماغياتهم إلى بلادهم الصرف منها على أولادهم فلا أدري على أي أساس يطلب القضاة الوطنيون أن ياملوا مثل هذه المعاملة الشاذة إذ كان واجبهم أن يغفوا في وجه زلاتهم .

فذلك أحضد أن المجلس ينضم إلى في الرجل بأن تحف الحكومة موقف الحزم فلا تتساق في ضحا ولا تتجامل بأي شكل من الأشكال .

(تصفيق)

(الصوت : موافقون) .

مقرر صاحب المحلل على ماهر باشا (وزير الحفانية) - كنت أريد أن أحضد بكتلي إلى نهاية البحث في ميزانية وزارة الحفانية ولكن هذه الكلمات الأشنة دفعتني إلى أن أتكم فوراً في هذا الموضوع لأعرض على حضراتكم حقيقة الأمر فيه .

قضاة المحاكم المخططة يمكنهم باسم جلالة الملك والمحاكم المخططة هاكم مصرية فأننا تكلمنا مع قضائنا فأننا نتكلم مع موظفين مصريين . وهم لم يطلبوا أن تعطى لهم ما حياتهم فيها أيضاً عرضوا حالتهم وهم قضاء لهم كرامة وكرامتهم كبرى تحترق الحكومة وتحرقون حضراتكم .

هؤلاء القضاة حالتهم في هذه السنة خيراً في السنة الماضية فهم أناس قد تصادفوا مع شركات التأمين على الحياة وارتبطوا في شؤون أطفالهم وزوجاتهم وهم يصنفون إلى بلادهم كل حيف طلباً للرامة حال هؤلاء قد تغير في هذا العام عما كان عليه فخصن مطالبون بالعمل على ما فيه واحتهم لأن القاضي إذا لم يكن مرتاحاً بين أسرهم وفي أحوال مائشة لا يمكن أن يخطر متعنه القيام بعمله فأخالة المفروضة خاصة قضاء نائم ضرر وطلبوا النظر في رفع هذا الضرر كما نظرت الحكومة في توضيح الموظفين المصريين في المفوضيات خارج القطر .

على هذا الأساس جرت مباحة ولا أسمع أن تسمى مساواة ولا أدري أن يطلب منا حزناً فيما نتقدم من إيرادها بشأنها لأنها لا تباحث إلا مع موظفين في الحكومة المصرية .

مقرر الشيخ المحرم حبيب روس بك - ليست المسألة مسألة مساواة؟ وإلا فيأنا يمكن أن يوصف مثل هذا التصرف ؟

مقرر صاحب المحلل على ماهر باشا (وزير الحفانية) - لا ليست مساواة إنما المسألة هو أن نسمع الشكوى ونبحث في تقديرها وهذا هو واجب كل حكومة إذ هو موظفها إذا تقيت حالتهم . ولم تصل الحكومة

وتناقش القاضي الأهل من الدرجة الأولى ٥٠ جنباً شهرياً بينا القاضي الوطني في الحاكم المخططة يتناول مرتباً سنوياً من ١٠٠٠ جنبه إلى ١٢٠٠ جنبه .

وللمستشار الوطني في المحكمة المخططة يتناول مرتباً قدره ١٦٠٠ جنبه سنوياً مثل المستشار بمحكمة القضاء والإبرام . والمستشار الأجنبي في الحاكم المخططة يتقاضى ٢٢٠٠ جنبه سنوياً .

هذه التفرقة تجلتي أقول إنها تحز في نفس هذه الكلمة كلمة حرية إذا استنكرت وليس هذا ذنب .

(ضحك) .

هذا أجد به ألا يكون في وزارة العدل لأن وزارة العدل هي دار العدالة والعدالة كان يظننا بأننا الأولون بنحس لا يرى ولا يسمع لأن الذي لا يرى ولا يسمع لا يستطيع التفرقة بين شخص وآخر .

أنا لا أحل مائل وزير الحفانية الحاضر شيئاً من هذا الخطأ ولا أحله ألام هذه التفرقة لأنه جاء فوجد الأمر كذلك وإنما أطلب من معاليه أن يعمل على إزالة هذه التفرقة على الأقل في المرتبات فيساري بين رجال القضاء الأهل والمخطط ويؤخذ في العمل .

مقرر الشيخ المحرم حبيب روس بك - بمناسبة الكلام من الحاكم المخطط ليسمح لحضرة الشيخ المحرم الدكتور مرسى محمود افتدى أنأستعير تعبيره اللطيف في أنه يحز في نفس وزير الموضوع الذي أثير أخيراً بشأن مرتبات القضاة في الحاكم المخطط وطلب اقتضائنا نخباً . يحضرنا الشيخ المحرمين إن القضاة الأليان في الحاكم المخطط كقضاة الوطنيين سواء سواء إذ عند ما بين القضاة الأليان يصدر الأمر بتعيينهم وتعيين ماغياتهم على أساس العملة المصرية عملة البلاد فيستوي بمعية كنا جنبه مصرى فلا أدري على أي أساس يطلبون الآن أن يتقاضوا ماغياتهم كلها أو بعضها فليأنا لا أدري أيضاً على أي أساس - إننا مع ماقرأه في هذا الشأن - عرضت الحكومة عليهم أن يتقاضوا جزءاً منها نخباً .

على أي أساس يجزأ التصرف . وما هو اللبس له سوله كان من جانب الذين طلبوا أو من جانب الحكومة التي عرضت ؟ ماذا يكون الموقف وأمام حضرات قضاة الحاكم المخططة قضائاً عند مجال البحث فيها سيكون العنف فيها أو ورقاً ؟

إننا كانت نقسيتهم في هذه وإننا كانت مصلحتهم الشخصية - وقد بدت في طلباتهم الرسمية - هي هذه فكيف يمكن وهم بشأن أن يجرود أنفسهم من مصلحتهم الشخصية عندما طرح عليهم القضاء في مصالح الناس يرون أن الفضل فيها قد يمارض مع طلباتهم من مما ضاى ما جلتهم نخباً .

الواقع أن الحكومة المصرية في شخص مائل وزير الحفانية المسائل في المجلس اليوم عليها واجب نحو البلاد هو أن لا تهاب في هذه المسألة بالقلت فلا تتجامل ولا تتساهل في أن تتسكع بمقوق البلاد كلمة غير مقبوضة .

ففي كان أمر تعيين أولئك القضاة يقضى بأن يستولوا على ماغياتهم بمسلة البلاد فلا يبقى مساواة وإن كانت لهم حقوق ثابتة فلا معنى للمساواة أيضاً .

وستقدم وزارة الحفانية إلى مجلس الوزراء باقتراح لحل هذه المسألة .
ولكن الاقتراح في غاية الحق . في فرنسا مثلا يستثنون بأساقه القانون .
وفي باريس وحدها أكثر من ستمائة أساقفة علاوة على مستشاري محكمة القضاء
وعندهم زيد على الخمسين مستشارا . أما هنا فقلنا من أنه ليس عندنا مثل
هذا السد فالتا لا نستطيع أن نستعين بالأجانب لأن ذلك يكون منتهى
اقتباس التشريع الأجنبي . ونحن إذا أردنا وضع تشريع مصري وجب أن
يكون القانون من مشرين بالروح المصرية . وفي حالنا هذه ربما أمكن
الاستعانة ببعض الأجانب الذين تركوا خدمة الحكومة المصرية ومن الرعايين
في القوانين المصرية والملمين بروحها الإسلامية .

هذه هي الفكرة التي يمكن أن نحققها ولنا أمل في تحقيقها في العام المقبل .
أما مسألة الخيرة فإن ما صمموه حضراتكم هنا مبلغ فيه خضرة الشيخ
المعظم حبيب دوس بك بصفة كونه غاميا لأعضوا في مجلس الشيخ قد
يكون عليه قسط من التصغير لأنه لم يقدم لوزارة الحفانية أي شكوى خاصة
يمكن تحقيق شيء منها فيها .

فالتشريع الجليل إذا كان يعتمد على أحد فانه لا يعتمد إلا على القضاء
والحاميين لأنهم أقدر على إظهار الحقيقة .

وإنما كانت نية الخيرة - وهي بين طائفتين القضاء والحامين - من بينها
طائفة غير شرعية . وجب أن تظهر حقيقتها بأسرع ما يمكن . وأن تظهر عن
طريقها وما دامت لا تظهر فيكون القانون الجليل قتيلا لك .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - يعلم معالي الوزير - وقد كان
قضايا قبل أن يكون وزيرا - صورة الاتيات في قضايا الرشوة . يعلم ذلك
معاليه . وأنا أعلمه وقد ماوست الحامدة خمسة وعشرين عاما .

مقرر صاحب الملق على ماهر باشا (وزير الحفانية) - إذا كان إثبات
الرشوة صعبا . فإن الخيرة إذا جئنا إلى غير الحق فإثبات ذلك ليس من
الصعوبة في شيء .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - هذه مسألة تهديرية . ولما نعلمه
نحن ويطهه ومكونة أيضا نعلمه كذلك وزارة الحفانية . ثم تعلم صعوبة
إثبات مثل هذه البلاغات مع أنها في الواقع صحيحة وذلك لصعوبة إثبات
قضايا الرشوة ومن جهة أخرى فن الذي يقدم على تقديم بلاغ ربما يتغير
كاذبا فيعرض نفسه للسفولة ؟

مقرر صاحب الملق على ماهر باشا (وزير الحفانية) - إذا كان قضية
الشيخ المعظم يريد أن يعلم أكثر ما وصلنا إليه من الدوافع في هذه المسألة فاني
أذكر لحضرة أننا سنعتبر الخيرة كشاهد يجب أن يحضر أمام المحكمة ويطهى
رأيه بأسبابه أمام القضاء . ولا يطهى للملأ التي تطهى له الآن .

فلما قدم يسد حلق العيون برأى في في موضوع وبين الأسباب هنا
في الجلسة كان الحامين من جانب القضاء من جانب آخر الوقت الكافي
والقرعة السليمة المقتضية في رأيه حتى يتبينوا صحة أقواله أو عدم صحتها فلي

أكثر من ذلك وكان هذا البحث من جانب الحكومة خاصة بالقضاء الذين
تغيرت قيمة العملة المصرية بالنسبة لقيمة العملة في بلادهم وقد استبدلت
من أول وهلة مسألة القضاء الذين لا تقيم بلادهم قاعدة الذهب يخرج ذلك
الانجيز وأهل الثقل وأكثر من نصف المليات الحكومية للقضاء الأجانب
في الحاكم الخاطئة .

ولما كان مفهوما أنهم يصرفون جزا كبيرا من ما عليهم داخل البلاد -
لوحظ هذا عند البحث وقررا أن ما يمثل صرته خارج القطر هو الثلث
على وجه التعريب وعلى هذا الأساس بنى معارضة الحكومة وهي لم تعرضه
احتياطا بل بالاختلاف مع كبار قضاة الحاكم الخاطئة ولكن الجمليات العمومية
عند معارضة عليها الأمر اعترضت عليه .

فالحكومة إذن لم تقم من جانبها إلا بما يجب عليها ولو بدأت بالموضوع
من جديد لسرنا على نفس الطريقة .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البدي بك - كان المسألة لم توجد .

مقرر صاحب الملق على ماهر باشا (وزير الحفانية) - عرضت الحكومة
هذا العرض عليهم ولكنهم يطلبون طلبات أوسع مما عرض عليهم ولكن
الحكومة باقية عند موقفها .

المسألة داخلية وبسيطة وأرجو أن ينظر إليها بين السلف لا بين
الاشتراز لأن القضاء في الحاكم الخاطئة يؤدون خدمات جليلة للبلاد .
(تصديق) .

تكلم بعد ذلك حضرة الشيخ المعظم عبد الحليم البدي بك في موضوع
التشريع . وأحب أن أذكر لحضرة أن مسألة التشريع ليست مسألة
حسائية بالشكل الذي كان يستعرضها به . فمن كثيرا من القوانين التي
لم تعرض في خطاب العرض تقدمت بها الحكومة ونظرت في المجلسين .
وكثيرا ما قضت الأحوال القوية بالنظر في التشريع لما نورا . وقد دأبنا
على أن نعمل في اللجنة الاستشارية التشريعية العامة . وأتفقا منها بلانا
فرعية خاصة . وهذه أول مرة تعمل وزارة الحفانية فيها بلجان فرعية للجنة
الاستشارية التشريعية تهيئ الأعمال .

ولقد ذكرت في مجلس النواب أن أداة التشريع عندنا لا تكن القيام
بالمطلوب منها . والمسألة مفتلة وليست بالسهولة التي يراها حضرة الشيخ
المعظم إذ القانون بالتشريع عندنا هم مستشارون ملكيون تعال إليهم أعمال
الوزارات . وليسوا مستفيدين لشمال التشريع . وليس المطلوب منا فقط
وضع القوانين التي أشارت إليها الحكومة في خطاب العرض أو التي تقدمت
بها إلى حضراتكم . وإنما مطلوب منها أيضا النظر في جميع القوانين المعمول
بها أمام الحاكم الخاطئة والأهلية والتي مني عليها نحو ستمين عاما . فكلها
في حاجة إلى التبدل والإصلاح فإن هي أداة التشريع التي تستطيع أن تقوم
بمثل هذا العمل كله ؟

فالحاجة التي تواجهها حال جليدة . والتشريع الذي تقوم به الآن اللجنة
الاستشارية التشريعية أشخاص ما كانت تقوم به قبل إعلان الاستقلال .
والأداة التشريعية هي الآن بيننا كما كانت قبل الاستقلال .

بين مواعيد المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة. أن القاضي الأجنبي يأخذ مرتباً أكثر من مرتب مستشار في محكمة الاستئناف الأهلية أو مرتب وكيل وزارة. ونوق ذلك فهذا القاضي يطلب أن يحاسب على مرتبه على أساس العملة الذهبية.

قرأت في إحدى الجرائد أن رئيس الحكومة اليونانية يتقاضى ٤٥ جنياً شهرياً في الوقت الحاضر. بينما القاضي الأجنبي في المحاكم المختلطة والقاضي يتقاضى فوق المائة والخمسين جنياً شهرياً يشكو من ارتفاع حاجات المعيشة في بلاده مما يكلفه مصاريف كثيرة وهذا قول لا يقبل لأنه غير معقول.

مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الخفائية) - سبق أن عملت إحصائية لأكثر كراتها الآن ولكنها دلت على وجه التقريب على أن ميزانية المحاكم المختلطة نالها من الزيادة من سنة ١٩٢٠ إلى الآن ٢٠٪. بينما زادت ميزانية باقي مصالح الحكومة نحو ٨٠٪. ومن هنا يمكن لحضراتكم أن تتروكوا أن المحاكم المختلطة لم تنل من الزيادة ما ناله باقي مصالح الحكومة.

مقرر الشيخ المحترم حميد حبيب بك - لقد كانت مرتبات القضاة الأجانب كثيرة من مبدأ الأمر.

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدور للباب الأول

(ملاحظات وأجروصيات) وقدره ٦٣,١٠٠ جنية ؟

(موافقة)

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أه لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدور للباب الأول (ملاحظات وأجروصيات) وقدره ٦٣,١٠٠ جنية.

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدور للباب الثاني (مصاريف

عمومية) وقدره ١٢,٧٨٨ جنية ؟

(موافقة)

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أه لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدور للباب الثاني

(مصاريف عمومية) وقدره ١٢,٧٨٨ جنية.

فرع ٤ - المحاكم الأهلية

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من

ملاحظات ؟

(موافقة)

تقرضية من غير مناقشة طنية في موضوع فلم به أهل الخبرة. وقد اتفقت هذا النظام من النظام الإنجليزي في إنجلترا.

مقرر الشيخ المحترم حميد حبيب بك - خير البر ما جله.

مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الخفائية) - هذه الطريقة كان يمكن أن نلها إليها. ولكنها ليست في القانون. وستضمها في القانون الجديد يمكن تطبيقها.

مقرر الشيخ المحترم أحمد عرفه بك - كما نريد أن يكون على مجلس الوزراء في الجلسة - بما عزمت عليه وزارة الخفائية في المعضلة القانونية التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم حميد حبيب بك. وهي مسألة عرض قضائياً العملة لتكون بالذهب أم بغيره على قضاء المحكمة المختلطة خصوصاً بعد أن أبدوا رأيهم صريحاً بأنهم يميلون إلى أخذ مبالغهم على أساس الذهب. ولا تروى ماذا تروى وزارة الخفائية أن تجري عليه فهذا. والقانون صريح فإنه إذا أظهر القاضي مجرد إرادة خاصة في القضية وجب رده.

وفي مسألة العملة ظهرت إرادة قضاء المحاكم المختلطة فوجب ودعم جميعاً. فما الذي ستفعله وزارة الخفائية ؟ هل هي للمضلة.

مقرر صاحب المجلس على ماهر باشا (وزير الخفائية) - أظن أن فيما قدمت للجلس. هو أن قضاء المحاكم المختلطة يطلبون التخصيص من ضرر لحق بهم من جراء العملة. ولا يطلبون أن تكون مبالغهم على أساس التماس بالذهب.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدور للباب الأول

(ملاحظات وأجروصيات) وقدره ٢٨١,٢٦٤ جنية ؟

(موافقة)

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أه لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدور للباب الأول

(ملاحظات وأجروصيات) وقدره ٢٨١,٢٦٤ جنية.

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدور للباب الثاني (مصاريف

عمومية) وقدره ٧٠,٦٧٢ جنية ؟

(موافقة)

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أه لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدور للباب الثاني

(مصاريف عمومية) وقدره ٧٠,٦٧٢ جنية.

مقرر الشيخ المحترم محمد رفيع بك - لقد أدل حضرة الشيخ المحترم حميد حبيب بك بما كنت أريد أن أدلي به. وإلى أنشطه الرأي في ذلك ولزيت على المقارنات على عقدنا حضر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي

فرع ٦ - المجلس الحسيني

في تقرير اللجنة من هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدور للباب الأول (ما هيأت وأجروصريتات) وقدره ٣٨,٥٢٤ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدور للباب الأول (ما هيأت وأجروصريتات) وقدره ٣٨,٥٢٤ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدور للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٠,٣٩ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدور للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٠,٣٩ جنيا .

مقرر صاحب المجلس على ما هو مبني (وزير الحفانية) - بقي على أن أشكر المجلس للموقف لفضله بإقرار مشروع الميزانية كما أقدمت بالشرح لحضرات أعضاء بلية المالية لما ظهر في تقريرها من علامات الرضا وهذا بما يشجني ومن يوافق على مضاضة جهودنا في القيام بأداء الواجب .
(تصفيق) .

٧ - تقرير لجنة الحفانية

من حيث الحال إلا ما كان قانون نظام الدخول والبولان على الحضرات حتى الأسبق من أعضاء المجلس حتى التعلق على إجابة القرارات - تأجيل تقريره إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير لوراد يبدول الأعمال تحت رقم ٨ إلى الجلسة المقبلة ؟
(موافقة) .

وقعت البلية بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والثلثية الثالثة والعشرين مساءً على أن يعود المجلس للاعتدال في يوم الاثنين ٢٤ المحرم سنة ١٣٥١ (٣٠ مايو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساءً

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك - نظرا للحالة الاقتصادية وباتمانية البلاد من شيق بسبب الأزمة أرى من العدل أن يتخذ على وزير الحفانية الإبرامات المؤدية إلى تخفيض المصاريف القضائية .

الرئيس - هذا موضعه عند بحث الإيرادات .
هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدور للباب الأول (ما هيأت وأجروصريتات) وقدره ٨٧٥,٤٦٩ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدور للباب الأول (ما هيأت وأجروصريتات) وقدره ٨٧٥,٤٦٩ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدور للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١١٩,٢٠١ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدور للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١١٩,٢٠١ جنيا .

فرع ٥ - المحاكم الشرعية

في تقرير اللجنة من هذا الفرع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدور للباب الأول (ما هيأت وأجروصريتات) وقدره ١٤٩,٨٧٥ جنيا .
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدور للباب الأول (ما هيأت وأجروصريتات) وقدره ١٤٩,٨٧٥ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدور للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤,٢٤٢ جنيا ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحرم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدور للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤,٢٤٢ جنيا .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

المتعقبة علنا في يوم الاثنين ٢٤ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٤ - بحث فيما إذا كان قانون النظام الداخلي للبرلمان يتناول محضرات مجلس الأئمة من أعضاء المجلس حق التخلي عن إجابة الوزراء .
تقرر بـ : إجابة .
ملحق رقم ٣٩
مناقشة المجلس على رأى اللجنة ومقران التخلي عن إجابة الوزراء
مباح للمجلس ولكن مع الإيجاز .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بضرورة الحاشات والمكافآت لفرشيين والمستخدمين الذين لم يجدوا خدمة دائمة في الحكومة وقد وُجدوا الأرفاق المالية .

الأقارب الذين - إقراره .

ثالثا - بغير إذن :

- محضرات : سعادته عبد الرحمن أفندي ، السيد عبد الحميد البكري .
على فهمى باشا ، محمد طلعت حرب باشا ، محمد قصى يكن بك .
تولى السكرتيرية البرلمانية محضرات الشيوخ المحترمين :
أحمد نجيب برادى بك ، إبراهيم راتب بك ، شفيق سعد الله حلاية أفندي ،
محمد أحمد عبود باشا ^(١) .
عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .
أعلن محضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

- الرئيس - يطلب محضرة الشيخ المحترم أمين سامى باشا إجازة لمدة أسبوعين ابتداء من اليوم فهل توافقون حضراتكم على التصريح بهذه الإجازة ؟
(موافقة) .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة محضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور محضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :
الغائبين :

أولا - بإجازات :

محضرات : الدكتور فارس نحر ، سليم خليل بطرس بك ، سلطان بهسى بك ، كامل جرجس تكلا بك ، محمد مصطفى عجوه بك ،
محمد مقبل باشا ، أمين سامى باشا .

ثانيا - باحتار :

(١) من جلسة اليوم محضرات : محمد حبيب باشا ، اللواء عبد الحميد فريد باشا ، محمد مصطفى باشا ، عبد الحميد سليمان باشا ، يعقوب بياوى بك ، حبيب دوس بك ،
أمين ظلى باشا ، محمد عبود بك .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع محضرات : عبد الكريم شديد بك ، حسن رشوان حمادى بك .

(١) حضر محضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك من جلسة اليوم غدا دولة الرئيس محضرة الشيخ المحترم محمد أحمد عبود باشا أسير الأعداء ، المقربين منا مجلس فى أحد محضرات السكرتيرية البرلمانية (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟
(لم يقر أحد).

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة.

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بنسوة الماشات والمكافآت للفقيرين والمستحقين الذين لم يجد خدمة ملاقة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية (١)

الانتزاع التالي - بإقراره

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء محمود بنى باشا بالبابية عن حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا الذي اظهر من جلسة اليوم) -

الرئيس - سيئ على حضراتكم مشروع القانون وبعد ذلك يؤخذ الرأى عليه بالتناء بالاسم.

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبدالوهاب باشا وكل وزارة المالية).

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

الموظفون والمستخدمون بالداخلين في هيئة المال الذين يتلقون من ديوان الأوقاف الملكية إلى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصالحها ، لا يتولون على ما يستحقونه من معاش أو مكافأة عن مدة خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية ، بل إن تلك الخدمة تحسب تسوية ما قد يستحقونه فيها بعد من معاش أو مكافأة ويشارون عن مجموع خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية وهـ وزارات الحكومة أو مصالحها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على الموظفون والمستخدمين بالداخلين في هيئة المال الذين يتلقون من إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها إلى وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية . *

المادة الثانية

الموظفون والمستخدمون بالداخلين في هيئة المال الذين سبق لهم مدة خدمة في ديوان الأوقاف الملكية ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة أو مصالحها أو الذين يمتنون منهم فيها

بعد نشر هذا القانون عقب اقتطاع في الخدمة ، يكون لهم حق الجلبار في طلب المعاملة بمقتضى هذا القانون وذلك في ميعاد ست أشهر تبين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالموجودين الآن في الخدمة أو في ميعاد ستة أشهر تبين من تاريخ التبرير فيما يتعلق بالذين يمتنون في المستقبل .

وفي حالة اختيارهم المعاملة بمقتضى هذا القانون يقع في شأنهم الأحكام الآتية :

(١) إذا كانوا يخضعون بمعاش من ديوان الأوقاف الملكية يوقف صرف هذا المعاش ويجب عليهم أن يردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية مجموع قيمة المعاش الذى استولوا عليه منه أثناء المدة التى جمعوها فيها من ذلك المعاش ومن مهابتهم في خدمة إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها .

وتم رد هذه القيمة بأن يسقط مبالغ شهرية تساوى مقدار المعاش الذى كانوا يتولون عليه شهرياً ويحوز أن يتجاوز هذا الاستقطاع بطريق الاستثناء مقدار ما يجوز الجيز عليه قانوناً . وفي حالة الورقة قبل استيفاء كامل قيمة هذه الاستقطاعات لا يكون معاش الورقة قابلاً لى استقطاع من هذا القبيل .

(ب) أما إذا كانوا قد حصلوا على مكافأة عن خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية فيجب عليهم أن يردوها بكاملها إلى ذلك الديوان في ميعاد الاختيار المحدد في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(ج) أما إذا كانوا لم يحصلوا على معاش أو مكافأة عن خدمتهم بالدائمة في ديوان الأوقاف الملكية فإن تلك المدة تحسب لهم بلا شرط .

(د) الموظفون أو المستخدمون الذين يقبلون من الخدمة بناء على قرار تادى يجرهم من كل حقوقهم في المعاش أو المكافأة ، فلا تحسب خدمتهم . وإذا كان القرار التادى لا يجرهم إلا من جزء من حقوقهم في المعاش أو المكافأة فإن خدمتهم في مجموع خدمتهم بواقع الربع أو الثلث أو النصف الخ... حسب النسبة التى خفض بها معاشهم أو مكافأتهم ، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يردوا مجموع قيمة المعاش أو المكافأة الذى يكونون قد حصلوا عليه وذلك بالشروط والالتكيفة المنصوص عليها في الفقرتين (١) و(ب) للمختصين .

المادة الثالثة

تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة على الموظفون والمستخدمين بالداخلين في هيئة المال الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارات الحكومة ومصالحها ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في ديوان الأوقاف الملكية أو الذين يمتنون منهم فيه بعد نشر هذا القانون عقب اقتطاع في الخدمة .

على أنه إذا كان هؤلاء الموظفون أو المستخدمون يردون في كل شهر إلى ديوان الأوقاف الملكية المعاش الذى يتولون عليه من وزارة المالية أو إذا

الحكومة العامة بنسبة مجموع المساهية التي أخضعها الموظف أو المستخدم من ديوان الأوقاف للملكية ومن إحدى وزارات الحكومة ومسالها الأخرى .

المادة السادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالثناء بالإسم فكانت النتيجة للموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومقدم ١٧٧

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .
(انصرف حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

كانوا قد وردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية للكفاة التي حصلوا عليها من وزارة المالية ، فان ديوان الأوقاف الملكية يسد إلى وزارة المالية رأسا ذلك المأش أو هذه الكفاة .

المادة الرابعة

الموظفون والمستخدمون المتقاولون أكثر من مرة من ديوان الأوقاف الملكية إلى إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها وبالعكس يماثلون في كل مرة طبقاً لأحكام هذا القانون كما لو كان قتلهم لأول مرة .

المادة الخامسة

مآشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الذين لم خذعة في ديوان الأوقاف الملكية وسائر وزارات الحكومة ومسالها يماثلون بمقتضى هذا القانون خمس عند خضوعها على ميزانيته ديوان الأوقاف الملكية وميزانية

- (١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم ودية باشا . أوزيد طهاري بك . أحمد السيلوي بك . الشيخ أحمد البه إسماعيل زين . أحمد ذوقدار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زور باشا . أحمد طه بك . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . اندوار صهي بك . الدكتور أحمد يوسف حليم القدي . اجا علي بك . إلياس عرض بك . أمين حسين يوسف القدي .

بريس ستا باشا .

بريس زاتمي باشا .

- حافظ القشوري بك . حاج تاجوم القدي . حسن سيد باشا . حسن صهي بك . حسن علي جازي بك . حسن مكرم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصل باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي خنار البرعي القدي .

سلطان السدي بك . سلطان مكان باشا بك .

شفيق عبد الله حلاجه القدي .

صالح سن باشا .

سلطان سيد احمد سالم بك .

- الشيخ عبد الباقي ماسي وهران . عبد الحميد البيل بك . عبد الرحمن دنا باشا . عبد العزيز البسوي بك . عبد العزيز سيف التبريك . عبد الله مكيه بك . الشيخ عبد المجيد سليم . اللواء علي أحمد باشا . عيسى حسن زايد باشا .

علي فهمي باشا .

- محمد أبو النصر القارائندي . محمد أحمد مريد باشا . الشيخ محمد الأحدي القزواهي . محمد توفيق حيا بك . محمد خيرت راشي بك . محمد رياض حفيظ بك . اللواء محمد صادق بي باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد غيث بك . محمد فهمي باشا . محمد فهمي القاضوي باشا . محمد منصور القدي . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اجا علي باشا بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود مزي باشا . الدكتور مرسى محمود القدي . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صوف بك . القريق موسى قواد باشا .

نقده الخليل باشا . نصر مادي بك .

يوسف طهاري باشا . الأتيا ورائي . يحيى إبراهيم باشا .

٤ - بحث

فيما إذا كان قانون النظام الداخلي للبرلمان ينزل تحتها من الأمانة من أعضاء المجلس حتى يتعلق على إجابة الوزراء - تقرير لجنة الحفائية (١١) - الموافقة عليه .

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم محمود أبو الصديق)

المقرر - بمناسبة سؤال تقدم به حضرة الشيخ المحترم جريس زاهرى بشأن قام خلاف فيما إذا كان قانون النظام الداخلي للبرلمان يبيح التعليق على إجابة حضرات الوزراء أو أنه يأتي ذلك واشترك في هذه المناقشة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المال وزير الحفائية .

حضرة الشيخ المحترم من صبرى بك - لا يوجد بأجلمة من يمثل الحكومة والبحث المبرورس بعد تفسيراً لقانون لا للأمانة .

المقرر - هذه الملاحظة في محلها فيرأى أن كلمة أجبى بها عليها .

لوزارة وأما وقد قدم به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في تلك الجلسة التي تناقشت فيها في هذا الموضوع فأنما كان يحسن لدى حضراتكم إلا كتمان برأى دولته فلحضراتكم أن تنظروا في هذا التقرير دون حاجة إلى حضور أحد من الوزراء . كما لحضراتكم أن تسيروا الأمر حتى يحضر من يمثل الحكومة .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - إنما كان هناك أمر في حضور أحد من حضرات الوزراء فيجاء بنظر الموضوع .

الرئيس - إنما واقفتم حضراتكم قترع بأجلمة حتى يحضر من يمثل الحكومة .

(موافقة)

(رفعت الجلسة السابعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءً وأعيدت في السابعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً) .

(حضر حضرة صاحب المال عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية) .

المقرر - أمام ذلك الخلاف الذي اشترك فيه دولة رئيس مجلس الوزراء وممثل وزير الحفائية قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية لبحثه ولتقدم إلى حضراتكم نتيجة ذلك البحث حتى يتروا ما ترونه .

بحثت اللجنة هذا الموضوع فكثرت رأى الأغلبية فيما يجوز التعليق على إجابات الوزراء ولكن دون توسع أو مناقشة أو خروج عن موضوع السؤال وجوابه أخرى يجوز التعليق مع الإجازة .

هنا هو رأى الأغلبية .

أما أقلية اللجنة وهي تتكون من اثنين فقط من حضرات أعضائها وما حضرة صاحب المال أحمد طلمت باشا والأستاذ عبد الحليم البيل بك - هذه الأقلية ترى أن التعليق غير جائز إطلاقاً وأنه لا حق لأى سائل في أن يقدم بأية ملاحظة على إجابة الوزير سوى مجرد الاستيضاح .

استقر رأى الأغلبية على جواز التعليق وهي تستند في رأيها إلى عدة أسباب :

أولاً - لارتى الأغلبية صحة القول بأن المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تأتي جواز التعليق . ليس في هذه المادة حظر مطلق بل كل ما فيها نص على إجابة الاستيضاح . ومعلوم أن مجرد النص على إجابة شيء أو كما يقول علماء الأصول وقشرع "تخصيص الشيء" بالذكر لا يثنى الحكم عما عداه . فاقول يجوز الاستيضاح لا يمنع القول يجوز التعليق .

ثانياً - ليس هناك حد قاصر أو ليس هناك تعريف جامع مانع بين الاستيضاح وبين التعليق ، إذ من شروط الاستيضاح ما يتضمن تعليقا . وذلك لا يكون من الصواب مطلقاً أن يقال إن مجرد تخصيص الاستيضاح بالذكر في المادة ٩٩ يثنى جواز التعليق مادام التعليق قد يتفق مع الاستيضاح كما قال ذلك ممثل وزير الحفائية في مذكرة التي بث بها إلى اللجنة ، وفيها أدل به على لسان مندوب الوزارة .

ثالثاً - تطعن حضراتكم أن لتقاليد حكمها وأن التقاليد كانت أساساً وعلينا لا نكبر برلمان في العالم وهو برلمان المجتاز ، والأقلية ترى أن تقليدنا - من يوم بدء الحياة النيابية - جرى على جواز التعليق على إجابات الوزراء ولهذا التعليق لا شك حكمته .

نضيف إلى هذا أن واضع القانون أقسمهم يوم رأى الأغلبية وهم هم الذين صاغوا المادة ٩٩ في قانونها - تلك المادة التي تستند إليها الأقلية - ترون ذلك واضعاً فيما أدل به رئيس أولئك الذين وضعوا القانون النظامي - دولة رئيس الوزراء - وأرى أن أطلع على حضراتكم كلمة دولته لتتروا رأيهم - ورأيه ليس رأى عضو من أعضاء المجلس بل هو رأى رئيس واضع القانون النظامي ورئيس مجلس الوزراء :

"فيما يختص بالتعليق على إجابة الوزراء أننا إذا لاحظنا أن نص القانون في هذا الموضوع أريد به مصلحة الحكومة وأريد به من جهة أخرى عدم خروج الأمانة عما وضعت له حتى لا تصبح شبه استجواب ، فأن أنه من مرعاة هذين العاملين في المسألة يمكن الحكومة أن تقول إن تعليقاً مختصراً على رد الوزير بما كان فيه مصلحة لتبيين الواقع أو لتبيين شؤون أو تفاصيل تكون قد قامت الوزير ونحن لا ندعي الصصة إذ ربما يكون في التعليق على الإجابة ما يبيح الوزير أن يبين وضعا جديداً للمالة التي يجب عنها فيصبح معه تلخيصاً أو ملخصاً بذلك فالحكومة لا ترى ما يمنع - كما هو حاصل في مجلس النواب - العضو الذي يقسم سؤالاً ويجب عليه الوزير بما لا يرضى السائل تماماً أو يكون هناك ما يرد السائل أن يوجهه الوزير في شؤون ثابت عنه من أن يبقى في الجواب ، ووضع المسألة في هذا الوضع ليس فيه غشاعة على الحكومة .

فإن كانت المسألة لا تتعدى هذه الحدود فإن الحكومة من جهتها تترفع إلى سماع بعض التعليق من العضو السائل وعلى أى حال أيا السادة الرأي لحضراتكم" : له .

نحن لا نشاركهم في فهم المادة ٩٩ على هذا الوجه ونرى أن نرد عليهم بأن التصدير على هذا الوجه يخالف كل أصول التصدير .

قالوا إننا نستند أيضا إلى أن أحكام قانون النظام الداخلي البرلمان انتصت من النظام الإنجليزي ذلك النظام الذي يحج الاستيضاح دون مناقشة أو تطبيق .

الواقع أن النظام الإنجليزي هو ما تقدمت به لحضراتكم وهو سوله أكلان في مجلس العموم أم في مجلس اللوردات لا يأتي التطبيق .

من أجل هذا أرجو من حضراتكم الموافقة على رأى الألبية وأن تقررُوا إجابة التطبيق ولكن مع الإعجاز بحيث لا يكون من شأن هذا التطبيق أن يحول السؤال إلى إستحباب . وبذلك تحقّقون الفرض الذي من أجله شرعت الحياة البليانية .

(تصديق) .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحميد خليل - في جلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ قررت حضراتكم بالإجماع هذا واحدا أو اثنين - على ما أذكر - أن التطبيق غير جائز فذهب من هنا منحا إلى تقريركم على الكلمات التي طرقت بها فضلا على السؤال من محضر الجلسة على احتياط أن ذلك مخالفة لصريح معنى في القانون .

مضى على هذا شهرين فهل حدث في أنفك من التطور ما يدعو إلى السدول على هذا الرأي ؟ أظن أن هذا لم يحصل .

إن الأسباب التي سمعتموها الآن على لسان حضرة الشيخ المحترم مقرر الألبية لا يمكن مطلقا في عرف القانون ولا المنطق أن تنهى بمحضراتكم إلى تغيير موقفكم .

(منه) .

لما قررتم هذا من شهرين إخطاكم كتم تقريره ومقتنين وبأسباب أحدها أنها لن تغير موقفكم .

لقد بحث لجنة المقابلة هذا الموضوع وانقسمت في الرأي إلى قسمين فريق الألبية الذي تكلم باسمه حضرة الشيخ المحترم المقرر وفريق الأقلية الذي أنكم باسمه .

بني أول دليل للألبية على قاعدة أصولية وهي " أن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي الحكم عما صاده " . وتطبيق مثل هذه القاعدة على قواعد الإجراءات فيه مناقلة . ومناقلة قد تؤدي إلى ما لا يمكن أن تحبوه حضراتكم .

تقول المادة ٩٩ " العضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الوزير مرة واحدة فيما أجاب به " .

أخذوا من علم النص على مع التطبيق لإجابه .

إن هذه المادة لا تمنع أيضا أمورا كثيرة . فلما لم تمنع ضروجه السؤال من التطبيق ولا من الاستيضاح . فلما أخذنا بظاهر هذه القاعدة جاز أن

أضيف إلى هذا رأى ممثل وزير المقابلة . فانه يرى أن كل ما يمكن أن يدل عليه القانون - إننا ما قررت المادة ٩٩ بالمادة ٩٧ - فكل ما يدل عليه المقابلة هو أن للشرع على لمحض تقرير حق التطبيق على إجابة الوزير - لم يسلطه حتى تركه غللا . والشيء إننا تركتمنا كان لحضراتكم أن تقررُوا فيه ما ترونه طيبا لأصول التصدير وملا بمسك التقليد . واهم من هذا كله أن الأسئلة هي من أخص مظاهر الرقابة البرلمانية والرقابة هذه كما تعلمون هي أساس الحياة البليانية .

فالقول بمحض التطبيق على إجابة الوزير ولا كنهه يحدد الاستيضاح لاشك قول يفتقر علينا أصل الفرض الذي من أجله وضعت الحياة البليانية .

لا يمكن مطلقا أن تقولوا إننا ما وجهتم سؤالا إلى وزير فأجاب بالاطمئنان إليه نفس السائل فاستوضح السائل الوزير ، لا يمكنكم أن تقولوا إن الأمر يجب أن يقف عند هذا الحد .

كل ما يمكن أن يقال هو الاتساع في الأمر فيصول السؤال إلى استجواب والأمران مختلفان في وضعهما وفي حكمهما وفي نتائجهما . أما ما هنا ذلك فلا خطر عليه مطلقا لأن كل خطر يصح عليه تلك الناية التي من أجلها وضعت الحياة البليانية .

ليس في هذا بدع بأحضرات الشيخ ولكن هذا هو ما جرى عليه العمل في أكبر برلمانات العالم التي انتصت تعرضت منها . فتراجعا في مجلس العموم طرقة الأسئلة طريقة ثابتة - تستند الأسئلة بالمراد في مجلس العموم . نهران من تقليد - وليس هناك دستور مكتوب . ولكننا نقول فثرت - أن الأسئلة لا تصيب طبا ولا مناقلة فيها ولكن يجب ذلك قوت التقليد - فيجلس العموم أن السائل أن يقدم بقعة أسئلة تكتفي ليستوضح بها فيغيرها مناقلة - تلك الأسئلة التكتفية في رأى الألبية من لجنة المقابلة هي في معنى جواز التطبيق ولكن مع الإعجاز .

أما ما جرى عليه العمل في مجلس اللوردات فهو أن الأسئلة متى تفرقت فيها بعض إجراءات خاصة كسحب إدراجها في جدول الأعمال فهذه يجوز المناقشة ويجوز التطبيق إطلاقا .

وإن كان هذا هو ما جرى عليه العمل في البرلمان الإنجليزي فإن برلمان فرنسا أجاز التطبيق كذلك ولكن مع الإعجاز .

وفي إيطاليا يجوز التطبيق في زمن عدود لا يزيد على خمس دقائق .

أما بلجيكا فلا عمل الكلام طبا لأن الأسئلة ليست أسئلة برلمانية ولكنها كتب ترسل إلى الوزراء فيردون عليها بإجاب إلى رئيس المجلس وهو يطلع السائل .

تلك هي الأداة والأسباب التي استندت إليها الألبية في تقرير ولها . وهو ما أحقد أن حضراتكم تتأخرونها فيه .

أما الألبية فلما تستند أولا إلى أن المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي البرلمان قلت من المادة ١٠٥ من اللائحة القديسة لمجلس النواب بعد أن حلفت منها عبارة " أو يرد عليه بإعجاز " التي كانت تقول العضو السائل حق الرد . فخلف هذه البرلمانية من المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي البرلمان دليل على أن الفروع أراد أن يجمع الرد ولوح الإعجاز .

يباح لغير السائل أن يستوضح كما يصح بعد هذا لكل عضو أن يتكلم . فهل يتفق هذا مع ما ذهبوا إليه حضراتكم من اللامعة ؟

الواقع - أيها السادة - أن قوانين النظام الداخلي وقوانين الإجراءات توضح على اعتبار أن كل نص هو المراد وحده في التطبيق فكل نص في اللائحة معناه أنه هو الواجب الاتباع وأن ما عداه لا يصح أن يكون على مناقشة . على أننا إذا فرضنا جدلاً أن هذه القاعدة يمكن أن تطبق في هذه الحالة فإن هناك مانعاً تسميها التبريع من تطبيقها وهو أننا نعلم تماماً قصد الشارع من قرائن أخرى .

إن القرائن التي تدل على أن الشارع أراد أن يمنع الردي من أنه حذف من المادة ١٠٠ من اللائحة على التواب القديمة عبارة " أو ريد عليه بلعاز " وقد نهضت وزارة الحفانية النص الجديد على أساس ما أقوله الآن وعند ما حضر مندوباً أمام لجنة الحفانية قال إن واضع القانون كان يخطئ عدم الرد عند وضع هذا النص . فاللهذا بعد سؤال وضعه شخصاً من أحد حضرات الأعضاء . فكان واضع القانون كان يقصد عدم إحالة الرد .

لذا تبين أن وزارة الحفانية وهي وزارة التشريع تقول - كما هو ثابت في حاضر اللجنة - إن الشارع عند وضع النص كان يريد المنع ، فلا يمكن تطبيق القاعدة المذكورة .

لقد احتج حضرة المقرر بالبيان الذي ألقاه دولة رئيس الوزراء في هذا الموضوع ، وبذلك تكون قد أصبحت في الواقع أمام رأيين لوزيرين رئيس الوزراء وهو وزير السياسة . ووزير الحفانية وهو وزير القانون . هل أنى أقول لحضراتكم إن دولة رئيس الوزراء عند ما أجاب الإجابة التي تستدل إليها الأغلبية إنما كان يتكلم كرجل سياسي أمام هيئة سياسية . أما رجل القانون فقد نرس النص بما يتفق ودأ الأغلبية وهو عدم جواز التطبيق .

يا حضرات السادة نحن لا نشرع الآن وإنما نحن نقرر قانوناً قائماً . ولو كنا في مقام تشريع فقد يجوز أن أتفق مع الأغلبية في رأياً . ولو أنى لا أبطل شخصياً إلى التطبيق لأنه في مظهره السابقة لم يزد على أن السائل يضع السؤال في صيغة أخرى أو يقدم شكراً . وبما على هذا يكون المستشار من المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان هو ما رأته أغلبية اللجنة بناء على ما سبق أن قلته من أن النص في ذاته واضح ولا يجب أن تستدل . أما قاعدة " كل ما هو غير مخطور مباح " فلا يمكن تطبيقها بعد أن تبين قصد الشارع .

تفضل بعد هذا إلى النقطة الثانية وهي أن غالبية البرلمان جرت على جواز التطبيق .

أفهم أن تكون غالبية عند ما لا توجد خصوص . أما إذا وجدت التصوص فلا توجد غالبية . وأظن أن حضرة الشيخ المحترم مقرر الأغلبية يذكر أن المادة القديمة كانت تحضي صراحة بإحالة الرد وبهذا فالقول بأن التقاليد عندنا سادت على جواز التطبيق قول غير متبع مع قلم هذا النص .

أما السبب الثالث وهو أن الاستيضاح للمباح لا يمكن تجريمه من معنى التطبيق وهو السبب المستند من العبارة الدقيقة التي أفضى بها مندوب وزارة الحفانية بجهة . تلك العبارة التي قصدت بها وزارة القانون أن تتجمل فيها بين الرأي القانوني والرأي السياسي . وهي أن " الاستيضاح للمباح لا يمكن تجريمه من معنى التطبيق إذ من الصعب في كثير من الأحوال تحديد الفارق بين ما هو مباح وبين ما هو استيضاح " فلتستأذنه جميعاً .

إن هذا النظام قل بمخالفته من النظام الإنجليزي . والتطبيق (Comment) غير مباح فيه وليس عندكم إلا الاستيضاح فإذا كان شيخ البرلمانات وأقدمها لا يجيز غالبية التطبيق فيصح أن تتعلم منه كيف تفرق بين الاستيضاح والتطبيق .

لقد تكلم حضرة المقرر بعد هذا عن رأي دولة رئيس الوزراء . وقد قلت لحضراتكم إنه لا يمثل إلا الحكومة وإنما نحن في مقام تفسير نص قانوني قد يكون لنا رأي مخالف لرأيه وقد نصر عليه لأنه هو الحق .

ومع هذا نقول دولة رئيس الوزراء فيه شيء من التجاوز في التفسير القانوني . وقد يكون هذا القول مقبولاً لو كنا في مقام تشريع جديد .

لقد قال حضرة المقرر في سياق كلامه إنما إذا مسسأ حق التطبيق فقد مسسأ قاعدة تخيلية من قواعد الحكم النيابي يترتب عليها ضياع حقنا في الرقابة على أعمال الحكومة . ولكن ليسمع لي أن أقوله له إن هذه المجالفة خطيئة فيها هي اعتقداً وبلجيكا وألمانيا تتجمل بتحكم نيابي لا يقل عما تتجمل به . ومع ذلك فليس السائل فيها حق التطبيق - أيجوز مع هذا أن يقال إنما نخرج من شيء كثير في هذا المجلس إنما اقتصرنا على الاستيضاح؟ إن في بلجيكا - وهي بلاد عريقة في النظام النيابي - لا يمر السؤال بالمجلس مطلقاً وإنما يقدم للوزير ويوجب عنه كتابة كما هو الحال عندنا في الأسئلة التي تطلب الإجابة عنها كتابة . وأظن أن ذلك النظام لا ينقص شيئاً من حقوق أعضاء مجلس النواب البلجيكي .

ينيل إلى أن المسألة متعلقة بأشخاص حضرات الأعضاء ويصلهم إلى أن يكون لهم حق الكلام . وهذه رغبة طبيعية قد أشتك في الواقع منهم فيها . ولكن الفارق بين الموقفين أتى أريد الاحتفاظ بما أراده القانون الذي لوحظ في وضعه أن يكون للصحة العامة وهي فوق كل مصلحة .

لهذا أرجو أن نتطروا الموضوع من الوجهة القانونية الجيدة ونقرر أن ليس السائل إلا حق الاستيضاح .

محقرة الشيخ المحترم من صبري بك - الواقع أن المسألة أروغ من أن يثار فيها الجدل . ولكني لاحظت ملاحظة أولية .

ليكن مفهوماً أن مناقشاتنا الآن إنما تنصب على تفسير نصي لا تفسير تشريعي لنص القانون . وفوق كبير من التفسير التقني الذي يرى إلى نتيجة عملية بين التفسير التشريعي الذي يصدره في الواقع مشروع قانون . ليكن مفهوماً أننا إنما نقرر شخصياً تقنياً لنصل إلى نتيجة عملية . الموضوع أثير - مع الأسف أوسع السرد - بناء على تدخل . فقد حقت فضلاً

إن التفسير الذى أجهته المعارضة بتفسير ضيق وفضل من أنه غير متجوع وغير مقيد فهو حاد لم يحق من حقوق السلطة التشريعية ولا يليق بمجلس الشيخ أن يفتق من حق أقره عليه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الحفانية وليس من المقبول أن تكون حكومتهم أكثر من الحكومة.

وأتهز هذه الفرصة لأذكر المجلس بمسألة أخرى مماثلة للمسألة المروضة الآن وهي تحسیر المادة (١٤٤) من قانون النظام الماخلى للبلدان التى تحظر على الأعضاء تقديم اقتراحات برغبت.

هذه المسألة أحييت إلى لجنة الحفانية من شهر يونيه سنة ١٩٣١ ولم تقدم المجلس تقريرا بإجابتها فيها .

(خاتمة)

عقرة الشيخ المحرم عبد الله طفت بلحا - مستخدم الجبة قريبا تحررها من هذا الموضوع .

(حضر حضرة صاحب المسائل محمد على عيسى باشا وزير المعارف العمومية) .

عقرة صاحب المطالب عبد الله محمد باشا (وزير الخارجية) - الحكومة تريد أن تذكر أن ليس لهما أى اعتراض على ما قرره أغلبية لجنة الحفانية من أن العضو حق التطبيق على إجابات الوزراء بالإعجاز مع عدم الخروج عن الموضوع .

(تصديق)

الرئيس - نهدم اقتراح بإقتال باب المناقشة هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نرجو إقتال باب المناقشة لأن فى تقرير اللجنة الذى وزع على الأعضاء الكفاية التامة .

الدكتور نعمى الرشيد . الدكتور أحمد رشيد عبد الله . عبد العزيز البشير . أحمد السبازى . سلطان السعدى . أبو زيد طنطاوى . عبد العزيز سيف النصر . حسن على جازى . دكتور محمد طاهر . أحمد السيد زين . أمين حسين يوسف .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على تحرير الجبة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير لجنة الحفانية .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس فى الساعة السادسة والنصف مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد فى يوم الأربعاء ٢٦ المحرم سنة ١٣٥١ (أول يونيه سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساء .

على إجابة عن سؤال فى وسبب من الأسباب رأى المجلس أن لا يثبت التعليق فلا أعود لما مضى مطلقا ولكن الذى أترته بعد ذلك هو أن أرى فى القضاء على حق العضو النائب على التطبيق على إجابة الوزير هدرا وإعلما بإقتل لما يمكن أن يخبره السؤال من المراقبين السياسية والأدوية لأعمال السلطة التنفيذية. هذا هو الذى أردته عندما جددت البحث فى جلسة أخرى. وما كان يحنى مطلقا أرى يثبت ما عقلت به أو لا يثبت. إذن الناية إلى زنى إليها هى وجوب احترام التقاليد التى سار عليها هذا المجلس - ولا أقول غير هذا المجلس - والنص الصريح الذى لا ليس فيه فى الواقع والذى لم يتعرض مطلقا لتطبيق الذى هو كلمات يقولها العضو والمضو دائما فى المجلس حق الكلام - هذا النص ليس فيه أى شيء مطلقا يمكن أن يؤخذ منه سلب هذا الحق العيسى للعضو فى الكلام .

المادة فى غاية العسرة وكما قدمت أن غرضنا من التفسير التفتى - وهو الوصول إلى نتيجة عملية وهى أننا نقب بما نرى على جواب الوزير - قد انتهينا منه فلا بأن جاء هذا دولة رئيس مجلس الوزراء وهو الرئيس المسيطر على السلطة التنفيذية - المسيطر على سياسة البلد وعلى أعمالها الإدارية ووافقنا عليه فلا وقال إنه يرى أن نتفيرا بالطريقة التى يبينها فى تفسيره .

فبعد أن يعم رئيس السلطة التنفيذية ويقرر مثل هذا القرار لم يكن هناك عمل مطلقا بعد هذا لأى بحث أو تفسير خصوصا إذا ما لاحظنا أننا نفسر تفسيرا تقنيا لا تشريعا ونتيجته العملية الوصول إلى ما نحصل به على حقا فى أن نقب على إجابة الوزير - جاء دولة رئيس الوزراء ثم جاء محلى وزير الحفانية وقالوا لك هذا - فلا أنهم بعد ذلك وبعد أن يثبت بإقتل أن من غير المفهوم أن يباح حق السؤال وبعد أن ضيق حق الاستجواب بالطريقة التى ضيق بها أن تأتى هنا ونضيق على أنفسنا على الرغم من تصريح الوزارة تصريحها قاطعا بأنها تقبل مع السرور التصديق على إجابة الوزير - لأن مدلول المعنى الذى أدلى به صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هو أنه يرى أن التفتى ضرورى حتى يفهم الوزير المسئول ما إذا كان السائل قد اقتنع بإجابته أو لم يقتنع .

من غير المقبول - بعد تصريح الحكومة - أن نضيق الوقت فى مناقشة قضية قد تم المقصود منها فلا نصريح الوزيرين .

(تصديق)

عقرة الشيخ المحرم عبد الله سميك بك - بعد الذى قاله حضرة المقرر والذى قاله حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك لا أريد أن أكرر ما قاله . بل أكتفى بأن أصرح بأنى أوافق كل الموافقة على رأى أغلبية لجنة الحفانية ولا أرى وجها للمعارضة فى ذلك لأن المعارضة ليست مبنية على أسباب صحيحة إذ الفرض من السؤال هو الاستسلام من أمر معين قلنا لم يقتنع السائل بمجواب الوزير فله أن يلق عليه بالطريقة التى يبينها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وهذه الطريقة هى النتيجة لمجلس النواب وفى مجلس الشيخ لمهد قريب .

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

المتعددة علنا في يوم الأربعاء ٢٦ المحرم سنة ١٣٥١ الموافق أول يونيه سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٤ - مشروع القانون الصادر من مجلس النواب الخاص بتربية وبيع نباتات النافذة لقرار لجنة الزراعة
ملحق رقم ٤٠
- إحالة المشروع إلى لجنة الخزانة ليعتد
٥ - تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن المرائض التي أحضرتها في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢
ملحق رقم ٤١

- ١ - الإجازات .
٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
٣ - كتاب من مجلس النواب بالموافقة على رخصة نظر مذكرة المالية من الاستعداد من الأعماد الإنساني السابق طلب منه في جزائرية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه لاستبدال الإحتلال بالسلطات .

ثالثا - بنبر إند :

حضرات : سعد الله عبد الرحمن أفندي . سليم خليل بطرس بك . صالح حقي باشا . السيد عبد الحميد البكري . الدكتور فارس نور . محمد طلعت حرب باشا . محمد منصور أفندي . الدكتور مصطفى صفوت بك .
تولى السكرتيرية للبرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين .
أحمد نجيب براد بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلافة أفندي .
حبيب دوس بك .
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .
أعلن حضرة صاحب الدعوة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - طلب كل من حضرات الشيوخ المحترمين عد أحمد عبود باشا إجازة لمدة شهر وطلعتان سيداحد سالم بك لمدة خمسة عشر يوما وبعد قضي يمكن بك لمدة عشرة أيام من اليوم لمرضهم ومصطفى خليفة باشا لمدة أربعة أسابيع من اليوم لأشغال هامة فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازات ؟
(أصوات : موافقون) .
(أصوات : لا توافق) .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والذقيقة الخامسة والثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب الدعوة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .
وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

التائمين :

أولا - بإجازات :

حضرات : سلطان بنس بك . كامل جريس تكللا بك . محمد مصطفى مجره بك . محمد مقبل باشا . أمين سامي باشا . طه خان سيدا حسن بك . مصطفى خليفة باشا . عد أحمد عبود باشا . محمد قاضي بك .

ثانيا - باعتراف :

(أ) عن جلسة اليوم حضرات : حسن علي جازي بك . محمد أبو النصر الفار أفندي . الدكتور مهدي محمود أفندي . حافظ المشاوي بك . محمد عيب باشا . يعقوب يابى بك . الشيخ حسين صالح خليفة . محمود شكرى باشا . عبد الحليم السلي بك . محمد صدق باشا . حامد ناحوم أفندي . سليمان عتيق أباطه بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . عبد الحميد سليمان باشا .
(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرة : عبد الكريم شديد بك . حسن وشوان حمادى بك .

٣ - الرسائل

كتاب من مجلس النواب المرفقة على وجه نظر وزارة المالية من الاستعانة من الاتحاد الإنشائي السابق طلب منه في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه لاستبدال اعتباري المبالغ

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب البوالة رئيس مجلس الشيوخ

رأى على كتاب رئاسة مجلس الشيوخ المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ١١١٥٠
أتشرف بأن أبلغ دولكم أنه قد أجهل على لجنة المالية بمجلس النواب ما أقره مجلس الشيوخ يجلسه المصنف في ٣ مايو سنة ١٩٣٢ بوقف النظر في مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب انحصار بفتح اعتبار إضافي بمبلغ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

قرأت اللجنة المذكورة - بعد أن أوردت محضره مطلوب وزارة المالية - بأن الاجراءات التي تتطلبها عملية الاستبدال لا تسمح بصرف أكثر من المبلغ المدرج في مشروع الميزانية ويمكن الاكتفاء به مؤقتا والاستعانة من مبلغ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه السابق طلبها لهذا الغرض.

وقد وافق المجلس بجلسة المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ على وجهة نظر وزارة المالية.

وبعد هذا محضر الجلسة المذكورة وتقرر لجنة المالية .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في أول يونيو سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رستم

٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب الخاص بقرية دمج نباتات القهاكة - تحرير بلدة الزرامة - إضاحه إلى بلدة الحفانية

(المحضر محضره الشيوخ المحترم محمد اسماعيل أبه بك) .

على كتاب من محضره صاحب المال وزير الزرامة هذا نصه :

محضره صاحب البوالة رئيس مجلس الشيوخ

بما أن المجلس سينظر في جلسة اليوم تحرير بلدة الزرامة من مشروع القانون الخاص بقرية دمج نباتات القهاكة فقد انتبها محضره صاحب المزة جلال فهم بك وكيل الوزارة وصاحب المزة محمد مخلوف بك مدير السكرية العامة لينوب عن الوزارة في حضور جلسات المجلس التي سينظر فيها هذا القانون .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

محرم في أول يونيو سنة ١٩٣٢
وزير الزرامة
حافظ حسن

محضره الشيوخ المحترم المحرم محمد عزمى باشا - أرى أن الموافقة لا تكون إلا على الإجازات المطلوبة بسبب المرض .

الرئيس - إن ثلاثة من حضرات الشيوخ المعتبرين الذين يطلبون إجازات إنما يطلبوها بسبب المرض وواحد فقط هو الذي طلب إجازة لأشغال عامة فهل توافقون على التصريح لحضراتهم بهذه الإجازات ؟
(موافقة) .

محضره الشيوخ المحترم يوسف قطاوى باشا - وما رأى المجلس فيمن يتتبع من حضرات الشيوخ دون أن يتنظر ؟

الرئيس - يقضى قانون النظام الداخلي بأن تتفعل المكثاة عن المحضر في المدة التي يتتبع فيها دون أن يستدور وحل محضره للمراقبين أن يلاحظ ذلك .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

محضره الشيوخ المحترم محمد رفيع بك - لى ملاحظة على المحضر . فقد أخفل فيه إثبات التصديق الشديد الذي قابل به المجلس كلمة محضره الشيوخ المحترم حسن صبرى بك المنعقدة في اليوم الأول من المصنفه السابقة .

محضره الشيوخ المحترم إبراهيم راتب بك - سكت أول بمحضرة الشيوخ المحترم حسن صبرى بك أن يندى هذه الملاحظة .

محضره الشيوخ المحترم حسن صبرى بك - أنا أتمن أن يقول هذا . والمحضره الشيوخ المحترم محمد رفيع بك الحق في أن يلاحظ أخفل إثبات التصديق في المحضر ما دام قد سمعته بنفسه .

محضره الشيوخ المحترم محمد رفيع بك - والمجلس كله التصديق فلا حتى لأن ثبت التصديق للمحضره الشيوخ المحترم حسن صبرى بك ولايت له .
(تصديق) .

الرئيس - إضاح إثبات التصديق في المحضر غير مقصود وسيثبت في الطبعة النهائية للمحضر . ولأن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المحضر ؟

(لم يمتد أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

ولما قامت لجنة الزراعة في مجلس الشيوخ بسببه لاحظت أن عقوبة المجلس المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة شديدة وأنه كلف يمكن حذفها إكتفاء بعقوبة الفرامة ولكن لاحظت من جهة أخرى أن مشروع هذا القانون قد وافقت عليه الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة كما قلت وإذا أدخل عليه تعديل وجب أن يمد إليها وهذه الإجراءات تستلزم وقتاً طويلاً على أن المادة التي نصت على العقوبة شملت عقوبات المجلس والفرامة ونزلت للقاضي حق تقدير العقوبة التي يراها فكذا أن له حق الحكم بالعقوبتين مما كذلك له أن يحكم بأحدهما .

وقد خطرت لي اليوم فكرة عرضت كذلك لحضرة زبيل الأستاذ حسن صبري بك وهي أن عقوبات المجلس والفرامة منصوص عليها في مشروع القانون فلماذا تقرر المجلس إلغاء عقوبة المجلس إكتفاء بعقوبة الفرامة فمن المختل أن وزارة الحفانية لا ترى ما يدعو لإلادة عرض مشروع القانون على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة لأنها قد وافقت عليه وهو يتضمن العقوبتين فلا يخظر أن ترفضه إذا ما حذفت منه عقوبة المجلس وأقيمت فيه عقوبة الفرامة فقط إذ في هذا تخفيف للعقوبة لا تشديد فلماذا تبين المجلس أن وزارة الحفانية توافق على أن تحذف عقوبة المجلس لا يستدعي إعادة عرض مشروع القانون على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة أسكن البحث في حذف هذه العقوبة إكتفاء بعقوبة الفرامة .

أستغل الآن لي الفكرة التي ترى لي جيل الرخصة بالجان . تكلمت مع حضرة صاحب المزة جلال بك ففهم في ذلك . فقال إن نية الوزارة أن تمنحها بالجان . ولهذا يمكن إثبات ذلك في المحضر .

وكذلك المدة التي تمنح فيها الرخصة يمكن تعديلها بشهر كما اقترح ذلك حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي غنار الجزيري أفندي . وهذا كله لا يستلزم تعديل القانون إلا فيما يخص بالعقوبة .

مقرر الشيخ المحترم حمود قصير بك : حينما بحث أي مشروع قانون يجب أن يتجسّد مستلحق دون أن يتجسّد بأي قرار صدر من أية هيئة أخرى . سواء كانت الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة . أو مجلس النواب . يجب أن يتجسّد بظنن فقط للصلة العامة . للصلة الزارعية في هذه الحالة دون أي اعتبار آخر .

وأما إرى أن أحكام هذا القانون هي في غاية الشدة . وفيها خروج على القواعد الأساسية الواردة في القوانين الأخرى .

فلا يجد في المادة الثامنة أنها جعلت مفتش وزارة الزراعة وكلامه يستلزم قسم البساتين . والمهندسين والمعاونين الزراعيين . وكل موظف في يده وزير الزراعة لذلك . من رجال النيابة القضائية .

هذا جيش لا حد له . إذ أن أي شخص يشهد وزير الزراعة يصبح صاحب سلطة ويكون محضره محجة في التبر . باعتبار أنه من رجال النيابة

(حضر حضرة صاحب المزة جلال ففهم بك وكيل وزارة الزراعة ومحمد عثمان بك مدير المديرية العامة بها) .
على تقرير اللجنة (١)

المقرر - تدينون حضراتكم من مجرد الاطلاع على مشروع هذا القانون أن فيه فائدة كبرى للبلاد خصوصاً في هذا الوقت الذي اشتدت فيه الضائقة المالية وبدأ الناس يبحثون عن أصناف مزدروجات أخرى غير القطن . فاحتدوا إلى زراعة البساتين والإكثار منها وهذه البساتين لا بد لها من رعاية ومع الأسف فإن حصار الملاك وينزع أخص في مديرية القليوبية هم القطن احتسوا بهذا النوع من الزراعة .

ولما كان من واجب وزارة الزراعة مراعاة هذه المشاكل وأت أن تضع تشرياً يمكنها من تنظيمها .

تلمون حضراتكم أن الشجرة لا تثمر قبل أن ينضج على زراعتها أربع سنوات على الأقل . فلماذا لا تشتري أحد شجرة ودنية الصف وزرعها وتهددها طول مدة نموها ثم اتضح له بعد ذلك حتم نوعها ضاع عليه ثمن الشجرة تماماً فكيفته زراعتها من ثقافات وما بلده من مجهود وما يفتقره من ثمار .

لذلك روي أنه يكون من المفيد أن تقوم الوزارة بمراقبة المشاكل من بدء تعلم الفتيان حتى يطمئن من يريد مشق شيء منها إلى جودة صنفاها وحسن ثمارها .

وقد تضمنت المادة ١١ من مشروع القانون اللعروض العقوبات التي يمكن توقيعها على كل من يرتكب مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرارات التي تصدر لتنفيذ .

وقد أبدت ملاحظة على مسألة عقوبة المجلس المنصوص عليها في المادة المذكورة واستنكرها بعضهم خصوصاً في حالة ونزع الخافضة من أحد كبار الملاك أو أحد أصحاب المراكز الكريمة وروي أن استبدال بعقوبة المجلس عقوبة الفرامة

(مقاطعة) .

لاحظ أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه يستحسن أن ينص في المشروع على وجوب إعطاء الرخصة في ميدان لا يتجاوز شهراً واحداً من وقت تقديم الطلب للوزارة منها من فوات موعدها الزراعة إذا ما تأخر إعطاء الرخصة لطلابها وحتى لا يضطر بسبب ذلك إلى الاستقالة بدون زراعة .

وقد رأت اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع وزير الزراعة من أن يصدر قراراً أو تعليمات تضيي إعطاء الرخصة لطلابها في ميدان شهر من وقت طلبها وضمنت ذلك تقريرها كما ضمنته ملاحظة أخرى لحضرة الشيخ المحترم نفسه .

مقرر الشيخ المحترم محمد الطمعي بك : لما وضع مشروع هذا القانون عرض على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة ووافقت عليه كما هو وصفت عليه كذلك مجلس النواب .

ولكنني رأيت أن الذين تكلموا ناقشوا مواد القانون قبل أخذ الرأي على اللبأ في ذاته . وهذه المناقشة ليس هذا الوقت وقتها . وإنما هي مرحلة تنقل إليها بعد الكلام على اللبأ العام للقانون .

فلا حتى لأن نضيع الوقت . ولا أداني أن يستعرض بعض حضرات الشيوخ المحترمين على بعض مواد القانون من الآن .

الرئيس - أخصد حضرة الشيخ المحترم أنه لا يجوز الكلام الآن في غير المبادئ العامة للقانون ؟

محرم الشيخ المحترم محمود أبو نصر - هذا هو الواجب علينا .

الرئيس - وهل غرض حضرة الشيخ المحترم الموافقة على إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفائية ؟

محرم الشيخ المحترم محمود أبو نصر - نعم يحال إلى لجنة الحفائية لتتفرع على وجه الاستجبال .
(أصوات : موافقون) .

القرر - المعروف أن قسب الأتجار له مواجيد . فذلك أطلب أن تتفرع لجنة الحفائية على وجه الاستجبال

محرم الشيخ المحترم عيب دوس - سمنا قبل اليوم حين النظر في قانون آخر هو قانون ممارسة مهنة الطب في القطر المصري . سمنا حينئذ مندوب الحكومة يقول : يجب النظر فوراً في القانون لأن الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلة قد وافقت عليه . ونحى أن يسقط القانون إذا لم يوافق عليه المجلس في الجهاد المحدد لصدوره . واليلة أسمع من القانون المروض علينا مثل هذا القول .

وأؤكد لحضراتكم أن هذه البارة تحرق أحشائنا جميعاً كما سمناها .

هذا مجلس الشيوخ . وهو هيئة تشريعية كبرى مستقلة . فيجب ألا نسمع مطلقاً منة ثانية . أن قانوناً يجب أن يترجأ هو . لأن الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلة قد وافقت عليه .

إنما ننظر في القانون ونناقش من أجل المصلحة العامة ، فإن رأينا أن هذه المصلحة أن تبقى التصور كما يوافقنا عليها . وإن رأينا أن المصلحة تقتضي تعديلها . فلتصالح دون أن نتعبد بأي قرار يصدر من هيئة أخرى . ودون نظر لأي مواجيد .

أريد أن نعرضوا حضراتكم هذا اللبأ . وهو مبدأ ما كان يحتاج إلى شرح أو تكرار . فإنا ما قبل لحضراتكم إن قانوناً به قص في إحدى نواحيه وإن الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلة وافقت عليه . وإن مباد التصديق عليه لتتخذ قد أرفق فذلك يجب أن يترجأ هو فإن هذا قول لا يؤبه له في حال .

القضائية . مع أن رجال الضبطية القضائية في القوانين الأخرى عدود مدغم وعصورة طبقاتهم . وليسوا من هذا الشكل المتسق . فذلك كان الواجب حصرهم وتعيين طبقاتهم ودرجاتهم .

فذلك أبحث الفقرة الثانية من هذه المادة لعلنا أن يدخلوا أي مشل أو عمل مدع ثرية وبيع نباتات النافكة . على أنه ليس لم أن يدخلوا القسم المنصوص من هذه الأماكن السكنى فقط .

هذا فقرة بين المكان المنصوص للسكنى وغيره . ولكن المسألة في الواقع مخدرة . فإن للموظف يستطيع دخول المسكن تحت ستار أنه يمكن أن يكون مشلاً . وأنه بسطه لتنشيط عليه . ويمكن أن يحدث ذلك في أي وقت وفي أي لحظة . في الليل أو النهار .

يكون هذا التنشيط وسيلة لدخول بيوت الناس تحت ستار البحث عن المشائل لتنشيط عليها .

هذا وأما حقبة المجلس . فقد كفاها حضرة الشيخ المحترم رئيس اللجنة مؤونة الكلام هنا . وقد أظهر لحضراتكم أنها شديدة ولا تتفق مع العدالة . وطاية الأمر أن حضرته يفتي أن يصح الوقت إذا ما أدخل تعديل على مادة العقوبة من حيث طلب الموافقة من جديد على مشروع هذا القانون من الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلة . وإلى لا أرى الوقت أهمية في هذا الأمر بأي حال .

وهناك مواد أخرى في مشروع القانون كالمادة السادسة التي تنص على أنه يجب أن يحتفظ في كل مشل دفتر تمر وغنوم يختم وزارة الزراعة يتجدد فيه البيانات التي يتردها وزير الزراعة . وعلى الأخص عدد النباتات وحركة الوارد والصادر منها . وأتوابعاً وأصنافها ومصلداها . كان المشل مبدلة تباع السموم أو المواد للفترة . لا مشلاً . وإلا فـ معنى نحن إعداد دفتر مفر غنوم يختم الوزارة يقيد فيه اسم المشتري والكمية والصادر والوارد . بهذا لا يقدم أحد على إنشاء مشال .

فهذا الضيق الوارد في القانون أقترح إحالته إلى لجنة الحفائية لمناقشته ويبحث من جديد .

(تصفيق) .

محرم الشيخ المحترم محمود أبو نصر - إننا هتمرت إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفائية فلا كلام لـ .

أما إذا رأيت حضراتكم عدم الإحالة إلى هذه اللجنة على كلام على المشروع .

والذي أراه أننا ملكان في نظره مسلماً غير ما يجب أن نسلكه .

الواجب أولاً طبعاً لأحكام قانون النظام الداخلي أن تتفرق في القانون من حيث اللبأ حتى إذا ما خروا اللبأ . انتقلنا إلى مناقشة المواد . فإن كان لأحد من حضراتكم اعتراض على إحداها فليقم بفتحها تعديلها طبعاً لأوضاع قانون النظام الداخلي .

ومن المعروف أن كثيرين من صغار الزراعت الذين يملكون هذا أو نصف فدان إنما يعيشون من المشتال . وليس في مقدورهم أبداً يشتغلوا فطائر ويستوفوا لها كتاباً يملكون فيها . فهذه القيود تغفل في وجوه هؤلاء الصغار من الملاك طرق واسعة من طرق الارتفاق .

إن وزارة الزراعة نفسها تبيع كل كل يوم التفاوى . فهل هي تعطى لنا هذا على حساب جودة هذه الأنواع التي تباعها حتى يجوز أن تشتغل مثل ذلك على أصحاب المشتال ؟

التي تعرفه أنه يجوز أن تكون تلك التفاوى التي تباعها من الأصناف الوردية .

فلماذا إذن هذا التضييق الوارد في القانون ؟ يجب أن تترك الناس أحراراً فان الحرية أئمن من كل شيء .

الرئيس - من أجل هذا يحال المشروع إلى لجنة الحفانية . ولكل عضو من حضراتكم أن يتقدم إليها بملاحظاته .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يحال المشروع المذكور إلى لجنة الحفانية .

(تحلى الرئاسة حضرة صاحب السطة نجله المطيبى بإشادته وكيل المجلس) .

٥ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي لحضا في يوم ٢٤ ربيع سنة ١٩٣٢

(المقررة حضرة الشيخ المحرم اللواء حمود بن باها بدلا من حضرة الشيخ المحرم الكثيري محمداً بنى لاحتاره) .

على تقرير اللجنة (١)

العرائض التي رأت اللجنة خطها أو رفضها طبقاً لقاعدة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٩٧ . وهو حقها طبقاً للقاعدة ١١٠ من المادة ١١٠ لخلاص من التوقيع ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٩٨ وهو رفض الطالب شكلاً طبقاً للقاعدة ١ من المادة ١١٠ مخالفة لقاعدة ٢٢ من الدستور ؟

(موافقة) .

في مبادئ هذا القانون العامة جملة عيوب . منها ما أشار إليه حضرة الشيخ المحرم ادوار قصيرى بك . ومنها ما لا يشر إليه .

في المادة الثامنة مثلا حيث أُلح فيها لطيفة الموظفين القتيين الذين أراد أن يمنحهم سلطة رجال الضبطية القضائية بغير تحديد لاختصاصهم ولا لوظائفهم . أصلاهم أيضا حق الدخول والتفتيش في أى وقت من المشتال . والإطلاع على الفطائر . ومعلوم أن في هذه الفطائر أسراراً تجارية . والمشتال هو محل تجارى يتحكم للمنى . ودفعه هو دفتر تجارى . فهل يجوز لمجرد أن اعتبر وزير الزراعة موظفاً عنده قضا من رجال الضبطية القضائية أن يطلع على هذه الأسرار ؟

أى سلطان لوزير الزراعة حتى يجوز له أن يمنح أى موظف عنده سلطة تجمله من رجال الضبطية القضائية . ولجهد استئداب الوزير له حق الإطلاع على فطائر صاحب المشتال وأسراره فمجرد شبهة تعرض أو لمجرد الزم بأن هناك غافلة . هذا يتعارض مع أبسط المبادئ للسلطة للقوانين .

(أصوات : يحال مشروع القانون إلى لجنة الحفانية) .

مقرر اللجنة الشيخ المحرم حمود أبو نصر بك - إن حضرة الشيخ المحرم يتكلم الآن في مواد القانون ، ولم يحن الوقت المناقشة فيها . نلتكلم في المبادئ العامة فقط .

مقرر اللجنة الشيخ المحرم صيب دوس بك - إنما أتكل في المبادئ العامة . ولكن إذا ترددت إحالته إلى لجنة الحفانية وجب أن تبين لأى غرض أحيل إليها . يجب إذن أن تبين المجلس لماذا أحال المشروع إليها . هل لصياغته . أم لمبادئه العامة . أم لاعتراض على بعض مواد . أم لتعارض بينه وبين قانون قائم . يجب أن تبين ذلك قبل أن يحال إلى لجنة الحفانية . لتكون اللجنة على بينة من سبب الإحالة .

فناقشة المبادئ العامة إنما يقصد بها أوجه الاعتراض التي يبلى بها حضرات الأعضاء على مشروع القانون لا أكثر . فإنا ما نقروا الإحالة إلى لجنة الحفانية استقرت بذلك حين نظرنا في القانون . ودأب أسيراً هو أن يحال إليها لتظهر في مبادئه العامة على ألا تتبدد يرفت أو ميماد .

مقرر اللجنة الشيخ المحرم عباس حرم بك - أقول إن في هذا القانون مسامحة للملكية لأن من مبادئ الملكية أن لكل إنسان الحق في أن يتبع بملكه على أية صورة وبأى شكل .

فلما ما طلبوا في القانون الموقوف علينا ألا نروج إلا أنواع خاصة . وأن يكون ذلك في أوقات معلومة . وبمقام مفيد . وبما يطلع عليها المشتلون والموظفون للمشتل . فإن ذلك كله فيه تنسيق لحقوق الملكية . تصبح معه مهتدة بكل معنى الكلمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٩٩ وهو حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٠ وهو رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لمخالفته المادة ٢٢ من الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠١ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٢ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٣ وهو حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان ؟
(موافقة) .

مقرر الشئ المحرم محمد خير بك - قسمت المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان المراض إلى خمسة أقسام ونصت المادة ١١١ منه على ألا يخضع المراض إلى فتح في الأقسام الثلاثة الأولى من المادة ١١٠ وهي :

- (١) المراض النفل من التوقيع أو المخالفة لحكم المادة ٢٢ من الدستور .
- (٢) المراض المخالفة لجبائى الدستور الأساسية أو المتضمنة سباباً أو إهانات أو عبارات غير لائقة .
- (٣) المراض الخاصة بموضوعات خارجية عن اختصاص البرلمان كطلبات الاستئمان أو الإحالة .

وقد جرت اللجنة على عرض رأيها في هذه المراض على المجلس مع أن نص القانون صريح في أنه لا يثبت إليها . وقد كان يمكن لجنة أن تضمن تقريرها إحصاء من هذه الأنواع من المراض ما دام نص القانون صريحاً في عدم الإلغاف إليها . كذلك يمكن لجنة أن تحيل المراض التي تضمنت شكوى أو غلاطات وهي اللجنة في القسم الرابع من المادة ١١٠ إلى الوزارات المختصة ، وهذا يجب أن يكون تقرير اللجنة قاصراً على المراض التي ترى إحالتها إلى اللجان المختصة بالمجلس حتى لا يضيع وقت سدى .

القرار - المجلس هو صاحب الرأى وليس لجنة سلطة حفظ المراض .

مقرر الشئ المحرم محمد خير بك - كل المراض يجب أن تعرض على المجلس .

مقرر الشئ المحرم عبد الله خير بك - يستجيب حضرة الشيخ المحرم أحمد نجيب بإدراكه من نص المادة ١١٠ و ١١١ من المرسوم بقانون انحصار بالنظام الداخلي للبرلمان أن بعض المراض وهي التي تطبق عليها أحكام الأقسام الثلاثة الأولى من المادة ١١٠ لا يجب عرضها على المجلس وإلى أخالفه في ذلك وأرى أن اللجنة في إجراءاتها متفقة مع القانون وأن الرأى الأعلى والقرار النهائي هو من حق المجلس وحده لا من حق اللجنة .

مقرر الشئ المحرم شمس الدين خير بك - إن نص المادة ١١٢ من قانون النظام الداخلي للبرلمان يؤيد رأى حضرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك .

الرئيس - بعد هذا هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إجراءات اللجنة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٤ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٥ وهو حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخروجها من التوقيع ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٦ وهو حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٠ وهو حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٢ وهو حفظها ونسجها لمريضتين رقم ١٠٠ و ١٠٥ ؟

مقرر الشئ المحرم محمد خير بك - لقد سبق للمجلس أن قرر إحالة عريضة شامة بهذا الموضوع - وهو طلب عدم إنشاء مدرسة فنية الابتدائية - إلى وزارة المعارف .

القرار - ووددت لينا مراض كثيرة من هذا النوع .

مقرر الشيخ المحرم محمد قنبر بك - ألا يحسن إحالتها إلى وزارة المعارف ؟

القرير - لقد تكثرت المرائض من هذا الموضوع ولا يمكن إحالتها جميعا اكفاء بأن أحييت عريضة منها إلى الوزارة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٣ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٤ وهو حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٥ وهو حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٩ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٢٠ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٢١ وهو حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٢٢ وهو حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٢٣ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ مخالفتها المادة ٢٢ من الدستور ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٢٤ وهو رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ مخالفتها المادة ٢٢ من الدستور ؟
(موافقة) .

المرائض

المرأت اللجنة إحالتها إلى الولايات وإيمان الخفصة طبقا للقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون نظام الحكم العام للبرلمان

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ٩٦ وهو إحالتها إلى وزارة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٦ وهو إحالتها للوزارة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٨ وهو إحالتها إلى وزارة المواصلات ؟
(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة المواصلات .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٠٩ وهو إحالتها إلى وزارة الأشغال ؟
(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال العمومية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١١ وهو إحالتها إلى وزارة الحفانية ؟
(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة الحفانية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٦ وهو إحالتها إلى وزارة الحفانية ؟

فقرة الشيخ المزمع على فسخها - أرى أن موضوع هذه العريضة من اختصاص وزارة الداخلية لأنه يتعلق بالإحداثيات الطبية .

القرار - هذا صحيح وما جاء في التقرير خطأ مطبعي .

فقرة الشيخ المزمع المكونة من ركعتين الجزري الفرسى - لما كنا نحل هذه العريضة إلى وزارة الداخلية ؟

القرار - تبحث الموضوع .

فقرة الشيخ المزمع المكونة من ركعتين الجزري الفرسى - إن لأئمة من أئمة مهنة الطب لا تمتع الطبيب من أن يضع حادتين إحداها في الاسكندرية مثلاً والأخرى في دمنهور وهو يوزع وقته بين البياديين .

الرئيس - العامة قانون يحرم على المعالي أن يتخذ أكثر من مكتب واحد فيجوز أن وزارة الداخلية إذا ما أحيلت إليها هذه العريضة تفكر في وضع تشريع يمنع الطبيب أيضاً من فتح أكثر من عيادة .

فقرة الشيخ المزمع محمد فتية بك - لاحظ أن عدد حضرات الأعضاء الحاضرين الآن أصبح غير قانوني .

فقرة الشيخ المزمع إبراهيم راتب بك - يوجد الآن من حضرات الشيخ المزمعين واحد ونعمسون فالعدد قانوني .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة العريضة رقم ١١٦ إلى وزارة الداخلية .

(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة الداخلية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٧ وهو إحالتها إلى وزارة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١١٨ وهو إحالتها إلى وزارة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في العريضة رقم ١٢٥ وهو إحالتها إلى وزارة الأشغال ؟

(موافقة) .

الرئيس - تحال العريضة المذكورة إلى وزارة الأشغال العمومية .

القرار - العريضة رقم ١٢٦ خاصة بطلب التصديق على قانون طرح البحر وأكله وقد وافق المجلس على مشروع هذا القانون بعد أن أبدت لجنة الاقتراحات والمراض رأياً فيها وأرى أن يقرر المجلس الآن حفظها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حفظ العريضة المذكورة ؟

(موافقة) .

رغبت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والبقية الثانية والعشرين مساءً على أن يعود المجلس للاعتماد يوم الاثنين ٢ صفر سنة ١٣٥١ (٦ يونيو سنة ١٩٣٢) في الساعة الخامسة والبقية الثلاثين مساءً ٤

محضر الجلسة الثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٦ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

١٠ - أسئلة :

- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم عبد الله حميد بك عن مشروع قانون الطرق العمومية - الإجابة عنه .
- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أبو زيد طهلاوي بك عن وصف الباقي من الطريق الكلي بين القاهرة والفيوم - الإجابة عنه .
- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم أبو زيد طهلاوي بك عن إنشاء طريق زراعي بينه من ناحية برسي إلى ناحية مطراوس بالفيوم - تأجيل الإجابة عنه إلى جلسة أخرى .

١١ - التقرارات :

- (أ) اقتراح لحضرة الشيخ المحترم عبد الله حميد بك بإلغاء المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - مهم .
- (ب) اقتراح لحضرة الشيخ المحترم عبد الله حميد بك بتعديل المادة ١٣١ من قانون النظام الداخلي للبرلمان بجواز الجزاء على مكافأة الأعضاء لفترة محكوم بها حكماً نهائياً - قرار المجلس عدم جواز النظر فيه شكلاً .
- ١٢ - مشروع القانون الجديد من مجلس النواب بشأن تأديب القضاة انقلابيين من مدينة البهاج بمصلحة الجسور - تأجيل النظر فيه لاستشارة اللجنة الاستشارية للقضاة مرة .
- ١٣ - مشروع القانون الجديد من مجلس النواب بفتح أملاك إنشائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٧٦١ جنبة زيادة على أملاك البلدية بالمخارسة في القنصين العام لدى السودان .
- تقرر بملء المائدة
قرار مشروع القانون
- ١٤ - تقرير لجنة الخزانة من البحث المجلد الثاني إذا كان خفضت الأعضاء حق تقديم التقرارات برفقات - تأجيل النظر فيه للمجلس المقبل .

١ - الإجازات :

- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يقضي بإعطاء الألمان الإقامة من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - إحالة إلى لجنة الخزانة .
- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب يربط ميزانية المصالح الأرض والمعادن الفنية العامة الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية إحالة إلى لجنة الأوقاف .
- ٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إنشائي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية") - رفع ه "المجلس الأعلى" بمبلغ ٨٠٠ جنبة زيادة على أملاكه العامة السادسة "تفصيل معلومات المصالح" - إحالة إلى لجنة المالية .
- ٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إنشائي بمبلغ ٢٠٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٩ "وزارة المالية") - رفع ه "صحة الأموال المقررة" - إحالة إلى لجنة المالية .
- ٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إنشائي بمبلغ ٢١٥٠٠ جنبة في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١٠ "وزارة الخزانة") - رفع ه "المصالح الخفية" "قصوره الجباز في بصرى بركة الباب الثاني" - إحالة إلى لجنة المالية .
- ٨ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إنشائي بمبلغ ١١٥٠٠ جنبة في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة المالية") - رفع ه "ديوان السوم ومصالح أخرى" - إحالة إلى لجنة المالية .
- #### ٩ - الرسائل :
- (أ) تكليم من حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الوزراء بحسب سادة أحمد عبد الرزاق باشا وكيل وزارة المالية لحضور جلسات المجلس التي سيظهر فيها المشاريع الأربعة الواردة تحت رقم ٣ و ٤ و ٧ و ٨ بمعدل أعمال جلسة اليوم - لأن المجلس .
- (ب) تكليم من حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الوزراء بحسب سادة محمود صافق بريس باشا وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات المجلس التي سيظهر فيها مشروع القانون الخامس بفتح أملاك إنشائي بمبلغ ١١٥٠٠ جنبة في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة المالية") - رفع ه "ديوان السوم ومصالح أخرى" - لأن المجلس .

الرئيس - كذلك يطلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور فارس نر
إجازة لثانية أترحمه الدعوة لمرضه ويرى المكتب أن نهاية الإجازة لم تبين
في الطلب فإذا وافقتم حضراتكم تكون الإجازة لمدة شهر واحد ابتداء من اليوم.
(موافقة).

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
(لم يترشح أحد).

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتفضيل لنصار الألبان الزراعية من ١٩٣٠ -
١٩٣١ - إياه إلى لجنة الحفانة

على المكتب الواردة من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

مادة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ٢١ مارس و ٤ و ٥ أبريل وأول
يونيه سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بقانون المقدم من
حضرة النائب المحترم فريد نغزال الدين الخاص بتفضيل إعارة الألبان الزراعية
من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا - مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية -
وماضر الجملات للدعوة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .
وتفضلوا دونكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

القاهرة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

حضرة الشيخ المحترم محمد فريد بك - لي ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - لقد صدق المجلس عليه .

حضرة الشيخ المحترم محمد فريد بك - ولكنني لم أجد ملاحظتي بعد .

الرئيس - بعد أن صدق المجلس على المحضر فلا عمل للاعتراض عليه .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنقبة الثلاث مساء برئاسة حضرة
صاحب الدولة بمجي إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما هذا :

الثلاثين :

أولا - بإجازات :

حضرات : محمد مصطفى عجم بك . محمد قنصى بك . أمين
سامى باشا . طه خان سيد أحمد سالم بك . مصطفى خليفة باشا .
محمد أحمد حيد باشا . السيد عبد الحيد البكري . الدكتور فارس
نر . محمد عجب باشا .

ثانيا - باعذار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : سلطان السعدى بك . محمد صدق باشا .
الدكتور زكى غفار الجزيرى افندى . حسن مظلوم باشا . حل
نهمى باشا . محمود شكرى باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : محمد نهمى
الناضورى باشا . محمد محمود بك .

ثالثا - غير إند :

حضرة كامل برجس تكل بك .

وحضر حضرة الشيخ المحترم سلطان بهنى بك متنازلا عن الباقي من إجازته .
وحضر من الوزراء حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير
الواصلات . حل جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

وحضر حضرات أصحاب السعادة والرموز محمود نهمى القيسى باشا وكيل
وزارة الداخلية . أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية . محمد
حيان بك وكيل وزارة الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرية للبرلمانية حضرات الشيخ المحترمين :

أحمد نجيب يراد بك . إبراهيم راتب بك . شفيق صفاته حلاجه افندى .
حيوب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخين المحترمين السيد عبد الحيد البكري
إجازة لمدة أسبوع ابتداء من ٤ يونيو سنة ١٩٣٢ وعهد عجب باشا إجازة
لمدة أسبوعين لمرضه ابتداء من اليوم . فهل توافقون حضراتكم على التصريح
بأن الإجازاتين ؟

(موافقة) .

لجنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ "وزارة المالية" - الفرع ٥ "المطبعة الأميرية" - الباب الثاني - "مصاريف عمومية") بمبلغ ٨٠٠٠ ج. م زيادة على اعتماد البند السادس "تشغيل مطبوعات المصالح" - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشار بأن أرسل مع هذا لفلوك - مشروع قانون - وتقرر لجنة المالية - ومعضري المجلسين المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إنفاق بمبلغ ١٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأموال الموقرة") - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب البعولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر على النواب مجلسي المصدقين في ٣١ مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون انقاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ - "مصلحة الأموال الموقرة") ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشار بأن أرسل مع هذا لفلوك مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومعضري المجلسين المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

وهل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح ميزانية الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - إحالة إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب البعولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر على النواب مجلسي المصدقين في يوم الأربعاء أول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشار بأن أرسل مع هذا لفلوك - مشروع القانون - وتقرر اللجنة - ومعضري اللجنة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

٨ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إنفاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٥ "المطبعة الأميرية") بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه زيادة على اعتماد البند السادس "تشغيل مطبوعات المصالح" - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب البعولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر على النواب مجلسي المصدقين في ٣١ مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١٠ "وزارة الداخلية" - فرع ٢ "الحكام الخفص") لتسوية الجواز في شهر برود هلاب الثاني - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقد في ٣١ مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - القسم ١٠ وزارة الداخلية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

ناتشر بأن أرسل مع هذا الملوك - مشروع القانون - وقرر لجنة المالية - وعرضى المجلس المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رفعت

القاهرة في ٦ برية سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٨ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ ج. في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" - فرع ١ "ديوان المصوم ومصالح أخرى") - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقد في ٣١ مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية القسم ٨ "وزارة الداخلية" لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

ناتشر بأن أرسل مع هذا الملوك - مشروع القانون - وقرر لجنة المالية - وعرضى المجلس المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رفعت

القاهرة في ٦ برية سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٩ - الرسائل

(١) خطاب من حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الوزراء بتب حرة صاحب السادة أحمد عبد الرهاب باشا وكيل وزارة المالية - إنذار المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

تشرّف بأن أخبر دولكم أننا استدبنا سادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها المشاريع الأربعة بقانون الواردة تحت رقم ٣ و ٥ و ٦ و ٧ بمعدل أعمال جلسة مجلس الشيوخ التي ستعقد اليوم .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق

القاهرة في ٦ برية سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(ب) خطاب من حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الوزراء بتب حرة صاحب السادة محمود صادق رئيس باشا وكيل وزارة الداخلية - إنذار المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

تشرّف بأن أخبر دولكم أننا استدبنا سادة محمود صادق رئيس باشا لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" - فرع ١ "ديوان المصوم ومصالح أخرى") .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق

القاهرة في ٦ برية سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

عليه من المبادئ وما أدخلته من التعديلات والاستيفاءات بالأمر العالي المشار إليه آنفاً . وأحالته وزارة المواصلات بعد ذلك على وزارة الحفانية في أبريل سنة ١٩٣٠ لمراجعة صيغته القانونية بواسطة اللجنة التشريعية الاستشارية توطئة لمرضه على الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختططة ثم على البرلمان .

وحيث إنه لم يعرف شيء مما تم في مشروع هذا القانون بعد كل هذه المراحل مع شدة حاجة البلاد إليه ومضت كل هذه السنين في إعداد ولا يعلم متى يمرض على البرلمان .

فهل لسماعة الوزير أن يتفضل ويبد المجلس الموقر بما آل إليه هذا المشروع المقيّد وبأن يتخذ الاجراء اللازم لمرضه على البرلمان بأقرب فرصة ؟

عبد الله سميك

عضو مجلس الشيوخ

محضره صاحب السعادة قويس ووس باشا (وزير المواصلات) - بعد تأليف الوزارة القائمة طلب إلى إبداء الرأي في مشروع قانون الطرق الذي يستعمل منه محضره الشيخ الخضم . وقبل أن أفرغ من دراسته شكلت وزارة المواصلات لجنة برئاسة محضره صاحب السعادة وكلفها ببحث حالة النقل والتوزيع بين وسائله المختلفة في البلاد . ولما كان عمل هذه اللجنة يتناول حتماً النقل على الطرق الزراعية رأى إبداء البت في مشروع القانون المذكور حتى تم اللجنة المشار إليها عملها إذ يرجع كثيراً أن يكون من بين مقترحاتها ما يستدعي إضافة أحكام أخرى على مشروع القانون المتقدم .

محضره الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - أشكر سعادة الوزير على هذه الإجابة وأرجو أن يتم عمل اللجنة قريباً .

محضره صاحب السعادة قويس ووس باشا (وزير المواصلات) - إن شاء الله .

(ب) سؤال وجه إلى محضره صاحب السعادة وزير المواصلات من الشيخ الخضم أرجو زيد طعاري بك من رصف الباك من الطرق التي بين القاهرة والقاهرة - الإجابة عنه

نص السؤال :

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال الآتي نصه لمحضره صاحب السعادة وزير المواصلات برتبة الإجابة عنه في أقرب جلسة .

وتفضلوا دونكم بقبول عظيم احترامي

أبريد مطلاوي

١٩ مارس ١٩٢٢

إن مديرية اليوم هي المديرية الوحيدة المنفصلة عن باقي مديريات الوجه القبلي ومنفصلة كذلك عن مديريات الوجه البحري وتحيطها الجبال وبيدة من النيل ومحرومة من مرهبات المراكب وبيارات البحر وليس لها ما لوسائلها

(٢٢٧)

١٠ - أسئلة

(١) سؤال وجه إلى محضره صاحب السعادة وزير المواصلات من محضره الشيخ المحترم عبد الله سميك بك من مشروع قانون الطرق السبوية - الإجابة عنه

نص السؤال المذكور :

مشروع قانون الطرق العمومية

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ الموقر

أرجو التفضل بتوجيه السؤال الآتي إلى محضره صاحب السعادة وزير المواصلات للإجابة عليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢

عبد الله سميك

عضو مجلس الشيوخ

محضره صاحب السعادة وزير المواصلات

لا يخفى على معاليكم أنه مضى أكثر من واحد وأربعين سنة على الأمر العالي الذي صدر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن السكك الزراعية بالقطر المصري في وقت كانت فيه هذه الطرق قليلة الاستناد ووسائل النقل والاتصال عليها معسرة جداً - فبأن الحال تبدلت في هذه الفصول تبيحاً تاماً فاستندت الطرق في جميع نواحي القطر وكثر النقل والاتصال عليها بخفض الوسائل لا سيما العربات والسيارات مما أظهر وجوه قصص ويصوب كثرة في الأمر العالي المشار إليه وجعل الحكومة - بعد إنشائها مصلحة الطرق الرئيسية بوزارة الأشغال في سنة ١٩١٣ ثم إلحاقها بوزارة المواصلات في سنة ١٩١٩ - متفكر جداً في وضع قانون جديد يكون بمثابة دستور شامل لتشريع الخصاص بالطرق العامة الختمة خارج المدن والبادر سواء أكانت على جسر الترع والمصارف العمومية أم مارة بوسط الأراضي الزراعية أو بالصحراء فشكلت وزارة المواصلات لوضع هذا القانون لجنة أولى ثم لجنة ثانية اشتركت فيها مندوبين من وزارات المواصلات والمالية والأشغال العمومية فأجيزت هذه اللجنة القانون على أتم الجوده في شهر يونيو سنة ١٩٢٩ وصمته كل الأنظمة القانونية الحديثة التي تلامس حالة القطر المصري والمتعلقة بإنشاء الطرق وتعديلها وصيانتها وإنشاء وصيانة الأعمال الصناعية التي تقوم عليها بعض أجزاء الطرق مثل القناطر والجسور وغيرها وبتمهيدها بغرض الانحياز على جواربها ، وتوزيع تكاليفها بين الحكومة ومجالس المديريات بطريقة حذقة كما أن مشروع القانون يتضمن على الخصوص الكيفية بحفظ هذه الطرق من تعدى الغير عليها أو إخلالها .

وفرض تلك حقوقاً مناسبة وييسر ترميمها من اختصاص المالك المادية أهلية ومضطلة بحيث تطبق على جميع سكان القطر على السواء . ثم قام قسم قضايا الوزارة بوضع ترجمة فرنسية لمشروع القانون والأتمه التنفيذية ومدة كذا إضاحية للفتن العربية والفرنسية شاملة لبيان كل ما احتوى

مقرر صاحب السعادة قويس دوس باشا (وزير المواصلات) - إن المبالغ التي يخصصها كل من مجلس القنوم والبلدية إنما خصصت لتجهيز وإصلاح هذا الطريق وليس لصفه بالمكافئ كما ينص ذلك من قرار مجلس مديرية القنوم الصادر في ٥ ديسمبر ١٩٢٩ ومن قرار مجلس مديرية البلديّة في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٩ و ٢٤ فبراير ١٩٣٢ . ومع هذا فقد وصف فيه ١٣ كيلومترا في الموانع التي يصب المروء فيها حتى أصبح الطريق بأجمه صالحا للمروء عليه السيارات وتنتظر الوزارة الآن في وصف جزء آخر منه بطريقة جديدة مبتكرة للطرق الصحراوية .

مقرر الشيخ المحرم أبو زيد عطاولي بك - أشكر سعادة الوزير على إجابته وأرجو أن يتم وصف الباقي من الطريق في القريب العاجل .

(ج) سؤال موجه إلى حصة صاحب السعادة وزير المواصلات من حصة الشيخ المحرم أبو زيد عطاولي بك عن إنشاء طرق زراعي يصب في ناحية جرس إلى ناحية مطرس بالقنوم - تأجيل الإجابة عنه بالجلسة الترتي

مقرر صاحب السعادة قويس دوس باشا (وزير المواصلات) - زارني اليوم حضرة الشيخ المحرم أبو زيد عطاولي بك مقدم هذا السؤال وقد اخذنا معا حل تأجيل الإجابة عنه إلى جلسة مقبلة .

الرئيس - لتأجيل الإجابة عن السؤال المذكور إلى جلسة مقبلة .

١١ - اقتراحات

(١) اقتراح حضرة الشيخ المحرم محمد عبد بك بالله المادة (١٤٢) من قانون النظام الداخلي للبرلمان - صبه

(ب) اقتراح حضرة الشيخ المحرم محمد عبد بك بتعديل المادة (١٣١) من قانون النظام الداخلي للبرلمان بمواز الجهر على سكاة الأعضاء لفئة عوكم بما حكها نياتها - عدم جواز النظر فيه شكلا

الرئيس - هذان الاقتراحان مقصود بهما تعديل قانون قائم وهو قانون النظام الداخلي للبرلمان . وطبقا للمادة ٥٧ من هذا القانون يجب أن يقتضا مصنفين في مواد ومرقفا بهما مذكرتين إضاحيتين حتى يتبين اقتراحين مشروعي قانونين يمكن إحلتها إلى لجنة الاقتراحات والبرائض طبقا للمادة ٥٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

هل أنه فضلا عن هذا فإن الفقرة الثانية من المادة ١٤٥ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنص على أنه :

"يشترط في الاقتراحات التصديق سواء لهذا القانون أم للأحكام أن يكون موثقا عليها من عشرة أعضاء على الأقل" .

وبناء على ذلك لا يجوز النظر في هذين الاقتراحين .

نهل توافقن حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

من المديريات من الميزات ذلك أن معظم المديريات إن لم تكن كلها تمر عليها قطارات السكك الحديدية في كل وقت إلا تلك المديرية نهى الوحيدة المحرومة من ذلك بمحكمة موصها الطبيعي .

ذلك ما جعل أهلها يشكون في إيجاد سبل المواصلات وأسهلها وأقربها لخاصة القطر، ومن أجل ذلك قد فكر أحد الأعضاء السابقين في مجلس مديرية القنوم في إنشاء طريق في الصحراء كسفته الضرورة الملحة ذلك أنه عند حدوث الثورة والاضطرابات في سنة ١٩١٩ انقطعت المواصلات بأكملها في القطر جميعه ولم يستطع أهالي مديرية القنوم الوصول إلى القاهرة لاستحضار ما يلزمهم وما يهجون فيه فالتجهت فكرة عضو مجلس للمديرية السالف الذكر في إرسال قوافل تركب الإبل وتجر في الصحراء مبدئة صرودها من البلدة الأثرية القديمة المسماة بكم أورش عترة الجبل فيسيرها إلى أن تصل إلى إمرامات الجيزة . وقد اقتنعت هذه الفكرة بالتأييد وأصبح أهالي مديرية القنوم يروحون ويندون واسفروا في ذلك حتى طالت المواصلات إلى حالتها الأولى .

كشفت الضرورة الملحة في تلك الأيام عن ذلك الطريق فلها ولما أن طالت المواصلات إلى حالتها الأولى بعد تلك الحوادث تقدم المصو يقترح إلى مجلس مديرية القنوم يطلب فيه إنشاء تلك الطريق فقرر إنشاؤها وبقي بلا إنشاء وقتا من الزمن .

وفي أوائل سنة ١٩٢٧ عرض العضو المقترح أمر عدم تنفيذ إنشاء الطريق الذي قرر مجلس المديرية إنشاءه من صاحب السعادة محمد نيازى باشا مدير القنوم وقتئذ فرأى أن يرمومه العضو المقترح في تلك الطريق لما يفتها ولما رأى أنها صالحة وقريبة للقاهرة وفي الاستطاعة إنشاؤها أمر بالعمل فيها . ولما أشرف حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم (فؤاد الأول) القنوم في أوائل مايو سنة ١٩٢٧ عاد حفظه الله من الطريق المذكورة إلى القاهرة بعد تجهيزها لسير السيارات وقد سر منها وسميت بالطريق الملكي .

بعد ذلك قرر مجلس مديرية القنوم أن يرفع سنويا ٥٠٠ جنيه وقرر مجلس مديرية البلديّة أن يرفع سنويا ٣٠٠ جنيه إلى وزارة المواصلات لتتولى العمل في الطريق المذكورة وتمهتد الوزارة المشار إليها بتسليم الطريق ووصفها بالمكافئ في مدة خمس سنوات ابتداء من سنة ١٩٢٩ لتتولى في سنة ١٩٣٣ ولم تزل الوزارة المذكورة تحصل على هذه المبالغ ولكنها الآن لم تعمل فيها إلا ثلاثة عشر كيلو .

إن المسافة المطلوب تجميعها ووصفها بالمكافئ بمعرفة وزارة المواصلات التي تمهتد بذلك هي ٨٥ كيلو تم منها الآن ثلاثة عشر كيلو والباقي ٤٥ كيلو مطلوب تجميعها لتصبح الطريق صالحة للمروء .

إن الطريق المذكورة هي أقرب طريق من القنوم إلى القاهرة وإنها وحدها أقرب طريق إلى جميعه قنون التي يرهبها السائحون في كل عام فإن تمت أصبحت تسهل مديرية القنوم خاضية من ضواحي القاهرة .

فهذا يرى سعادة الوزير أن الوقت قد سان قيامه بتسليم الطريق المذكورة التي تتطلبها المصلحة العامة وأن يكون ذلك في أقرب فرصة ؟

أرجو أن يتفضل سعادة الوزير بالإجابة في المجلس بما يشيد أن ذلك سيكون من الآن ؟

أبو زيد عطاولي
عضو مجلس الشيوخ

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر المشروع الآن ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس تأجيل نظر المشروع الآن حتى تستشير لجنة الحفانية اللجنة الاستشارية التشريعية في صياغة التعديل الذي أدخلته عليه .

١٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح أعقاد إضاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ -
١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٦٦١ بيتا زيادة على أعقاد المالية بالمادة في المقتضى العام
لدى المردان - تقر بطلب المالية - بقراره

المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سلان باشا) .

(حضر حضرة صاحب العزة محمد حنايف بك وكيل وزارة الأشغال
المعموية) (١) .

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة
المالية) (٢) .

على تقرير اللجنة) (٣) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - في هذا التقرير تأيد صريح لما
ذكره في الجلسة الماضية من أن المطلوب بمشروع القانون المعروض لم يكن
فتح أعقاد إضافية وإنما المطلوب به هو قتل مبلغ من باب إلى باب آخر .
التقرير صريح في هذا ولا أدري إن كان حضرة المقرر يوافق على هذا
أولا ؟

المقرر - أنا موافق على هذا .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - إذن أنا وحضرة المقرر متفقان
على أن الموضوع هو طلب قتل مبلغ وارد في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
في الباب الثاني إلى الباب الأول - هذه هي المسألة وهي على غاية من
البساطة .

للمستور صريح في التفرة فيما يتعلق بطلب الاحتاجات وسأعطي على حضراتكم
نص المادة ١٣١ م .

"كل مصروف غير وارد بالميزانية" وهذه ليست حالنا لأن
المحقق يلحق بين وبين حضرة المردودين ما جاء في تقرير اللجنة أن المصروف
موجود فعلا في الميزانية .

أعود إلى التلاوة . "كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات
الواردة يجب إبلاغه بالبرلمان" .

مقرر الشيخ المحترم محمد خورشيد بك - بما أن الاقتراح الأول قدمه
مجلس اليوم من لجنة الحفانية فأنا أحب هذا الاقتراح .

الرئيس - إذن يقرر المجلس عدم جواز النظر شكلا في الاقتراح الثاني .

١٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بشأن تأديب الخدمة الخارجين من جهة الجبال بمصلحة
السجون - تأجيل النظر فيه لاستشارة اللجنة الاستشارية التشريعية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم إدوارد قصبري بك) .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طلمت باشا - أرجو تأجيل النظر في هذا
المشروع حتى تستشار اللجنة الاستشارية التشريعية .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - أظن أن عرض المشروع على
هذه اللجنة يكون قبل الاقتراح النهائي عليه .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم لوبل بك - أرجو أن يرفع حضرة
الشيخ المحترم حبيب دوس بك إلى ما نصت عليه المادة (٤٩) من قانون
النظام الداخلي للبرلمان .

مقرر الشيخ المحترم إدوارد قصبري بك - نص المادة (٩٩) من
الاستور يفيد أن إحالة مشروع القانون إلى اللجنة الاستشارية التشريعية
يكون قبل الاقتراح النهائي .

ماذا يكون العمل لو أن المجلس وافق الآن على إحالة المشروع إلى هذه
اللجنة ثم رأى بعد إعادتها إدخال تعديل طفيف عليه إلى مرة أخرى ؟
ويجوز أيضا أن المجلس قد يثبت المشروع لا يوافق على التعديل الذي
أدخلته لجنة الحفانية ويقر المشروع كما ورد من مجلس النواب وبذلك
لا يكون هناك عمل لإرساله إلى اللجنة الاستشارية التشريعية .

الرئيس - هل من رأى حضرة الشيخ المحترم أن ينظر المجلس مشروع
القانون الآن ؟

مقرر الشيخ المحترم إدوارد قصبري بك - نعم .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم لوبل بك - رأيت لجنة الحفانية في صباح
اليوم إعطيتا نص المادة ٤٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان الاتصال
باللجنة الاستشارية التشريعية للاتفاق على صياغة المشروع حيث أدخلت
اللجنة عليه تعديلات بعد ورودها من مجلس النواب. لهذا أطلب من المجلس
تأجيل نظر المشروع الآن .

(١) بناء على الكتاب الوارد من وزارة الأشغال المعمورة المحيت بمقرر لجنة ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

(٢) بناء على الكتاب الوارد من رئاسة مجلس المردود المحيت بمقرر لجنة ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

(٣) راجع الحق رقم ٤٢

الباب فلا تكون هناك عاكفة من جهة ولا ضرورة لجلبها إلى تصحيح خطأ لأنه لا يمكن أن يقال إن هناك خطأ إلا إذا خالفت تنفيذ ما هو وارد في الميزانية .

لا يمكن أن يقال إن هناك خطأ في التنفيذ لكن انحطاط الجسد وضرر المقبول أن يجيء - ونحن نريد أن نجيز لوزارة إصلاح خطأ ترى أنها وقعت فيه - ووقع نحن في خطأ ظاهر جدا .

للموضوع هو طلب قتل مبلغ من باب إلى باب آخر فلم لا يثبت الواقع في صلب القانون ؟

أرى أنه يجب أن يثبت الواقع .

أولا - لأن فتح الاعتماد الإضافي ليس معناه قتل مبلغ من باب إلى باب آخر وإن كانت المادة - التي لا أعرفها - جرت في السابق على اعتبار أن الصيغ الثلاث - التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها - تؤدي معنى واحدا فانا أنكرها باتا لأن اللغة تنكر ذلك أيضا .

إذا ما قيل لطلب فتح اعتماد إضافي يكون الفرض من ذلك طلب مبلغ جديد لإضافة إلى اعتماد وارد في الميزانية . والمطلوب بمشروع القانون المروض في الواقع هو قتل مبلغ من باب إلى باب آخر . وإذا فرضت جدلا أن هذه الصيغ الثلاث تؤدي معنى واحدا فلماذا أحصل في صيغة الطلب ولا استعمل الصيغة العربية في استئذان البرلمان بالقتل ؟

يقى بعد هذا البحث الثاني - إذا فرض فضلا وكان نص مشروع القانون معذرا بالطريقة التي أقول بها وهي قتل مبلغ من باب إلى باب آخر ، فالذي يجب البحث فيه هو ، هل الاستئذان بهذا القتل يجب أن يكون بدلا صرف فضلا أو فيه ؟

يقينا لا يمكن مطلقا أن يقال إن الاستئذان ينقل مبلغ هو عبارة عن إجازة بالصرف لأن الاستئذان كلمة عربية معناها طلب الإذن ، ومعنى ذلك أن الحكومة لا تستطيع قتل مبلغ من باب إلى باب آخر إلا إذا أذن لها البرلمان . والحكمة في ذلك معروفة لأن الميزانية قانون مالي ولا يمكن مطلقا أن يعدل القانون إلا بخاتون آخر ، فطلب الإذن متعين أن يكون قبل الصرف .

والحكومة تصرح أنها صرفت فضلا ، وحتى لو لم تصرح بذلك ، فالواقع أنه مادام أن المبلغ هو أموال لملك والمفروض أن الأجور تنفق أكثر كل شهر ، والمفروض أيضا أن أجور سنة ١٩٣١ قد صرفت فكان النتيجة أنه حتى - ولو كانت الصيغة التي تقدم بها مشروع القانون صيغة طلب قتل مبلغ من باب إلى باب آخر كما أقول بذلك - فلا يمكن أن يكون هذا الفعل الآن .

وبناء على ذلك يكون ما رأيته أقلية لجنة المالية هو الرأي الذي يتفق مع القانون ومع الواقع ومع ما يجب علينا مراعاته لتنفيذ القانون .

إذن فهذا الشق من المسألة لا ينطبق على حالتنا مطلقا لأنه خاص بطلب فتح الاعتمادات الإضافية التي معناها فضلا أنها باب طلب التصريح بها لتضاف على اعتمادات الميزانية .

وللشق الثاني من المسألة وهذا نصه :

"ويجب استنفاده كذلك فلا يراد قتل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية" هذا الشق هو الذي تنطبق عليه حالتنا .

فيينا نجد أن تقرير اللجنة يقرر هذا نرى أن مشروع القانون - بدلا من أن يكون نص المادة الأولى منه هكذا "ينقل مبلغ ٢٤٧٦١ جنيها من الباب الثاني من ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى الباب الأول" ليكون التقرير متطابقا على الواقع ومتطابقا على نص الدستور ، وبدلا من أن أن يبرر مشروع القانون المرافق للتقرير عن ذلك بهذا التعبير القاطع الصريح بجده يقول "يُنْفَع في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٧٦١ جنيها" .

وهذا غير الواقع بالرة .

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد المجيد سليم - أوجب حضرة الشيخ المحترم أن يتلو الفقرة الثانية من المادة الأولى من مشروع القانون .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا . المستودع موجود والفرقة موجودة ومشروع القانون يثار بتنا مضمون التقرير .

(أصوات : لا مغالبة) .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - من أغرب ما يكون أن تقول لجنة المالية في تقريرها إن المادة جرت بأن الصيغ الثلاث التي يبينها فيه تطلى معنى واحدا . هذا غريب جدا لأنه فرق كبير بين طلب فتح اعتماد إضافي وبين طلب قتل مبلغ من باب إلى آخر . إذا فرضنا وكانت هذه الصيغ الثلاث التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها تؤدي معنى واحدا فلا أنهم إذن الحكمة في أن اللجنة - وهي تريد تصحيح الموقف - تقول إن وزارة المالية تريد تصحيح موقفها - أنا أقول أن وزارتي المالية والأشغال متى ثبت - وهو الواقع - أن الميزانية التي يجب أن تستخلصها كل منها ثابت فيها أن مبلغ ٢٤٧٦١ جنيها مدموج في الباب الثاني وأن هذا المبلغ صرف فضلا بالمخصص على الباب المذكور فلا تكون الزوارتان المذكورتان قد خالفتا القانون بل تكونت على العكس من ذلك فانا ما يلزمهما به القانون .

كان يمكن أن تراعى الزوارتان المذكورتان وضع الأمور في نصابها عند تحضير الميزانية - أما وقد وضعت الميزانية فضلا وأدجج فيها مبلغ ٢٤٧٦١ جنيها في الباب الثاني فانا استمرت وزارة الأشغال على الصرف بالمخصص على هذا

وفي الاصطلاحات المالية الحكومية تستعمل هذا التعبير مكان ذلك بدون تحفة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى أغلبية اللجنة ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ محمد بن أبي بكر - المسألة خطأ شكل فقط . ولم يرد أن تستعمل في هذا الخطأ لتبسيط . فأما ما خطأ يجب تلخيصه . وأن نضع الأمر في نصيبه .

والمسألة في غاية البساطة ولا تستحق كل هذه الضجة . ولا إلى أخذ ورد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروعات القانون ؟
(موافقة) .

(انصرف حضرات صاحب السادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية . وحضرة صاحب المزة محمد عثمان بك وكيل وزارة الأشغال العمومية) .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن نواز الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صاغناه عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" - فرع ٢ "الرى" - باب أول "ماهيات وأبرصريتات") احتياج إضافي يبلغ ٢٤,٧٦١ جنيا (أربعة وعشرين ألفا وسبعمائة وواحد وسبعمائة) زيادة على احتياج العمل بالمياومة في تنفيذ العام لرى السودان .

ويؤخذ هذا الاحتياج الإضافي من وفورات الباب الثاني من الميزانية تصبها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
فأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام العملة ويشرط في الجزية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أخذ الرأى على مشروع القانون المذكور ؟
(موافقة) .

رأت الأغلبية أنه لا ضرر مطلقا من الاستقرار على ما كان العمل جاريا عليه من قبل ما دام المبلغ مدويا في الباب الثاني وقد صرف خطا . وأشارت إلى انحصار الأمور في السنة المذكورة على الباب الثاني إذ بذلك يكون تنفيذ الحكومة للميزانية تنفيذا صحيحا .

وحيث إن الوزارة أعت ذلك في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ووضعت الأمور في نصيبها فلا معنى مطلقا لأن قرارنا خطأ .

لكل هذه الأسباب أرى أن مشروع القانون المروض لا يتفق مع الواقع ولا يمكن إجازته بحال من الأحوال وأكرر ما قلته من أن رأى الأغلبية في اللجنة هو الرأى الواجب العمل به .

مفكرة الشيخ محمد بن أبي بكر - لى ملاحظة إن لم تكن في ذاتها سامة فإن إصلاحها له ضرورة .

الواقع أمامنا أن المصرف الذى نحن بصدده صرف فلانها هو موضوع له بالميزانية .

فالجميع موضوع ليصرف على العمال . وقد صرف عليهم فلانها ما فى الأمر أن الوزارة - لاحتبارات شكلية - تريد أن يذكر في باب كذا بدلا من ذكره في باب كذا .

فالمسألة من جهة موضوعها ليست داخلية في الفقرة الأولى من المادة ١٣١ من الدستور التى تنظم من المصروف غير الوارد في الميزانية أو الزائد على التقديرات الواردة بها . وهى أيضا لا تدخل في مفهوم الفقرة الثانية لهذه المادة الخاصة باستئذان البرلمان كذا أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر . وذلك لأن فكرة المشرع حينما ذكر الفعل من باب إلى باب آخر . هى أنه يكون مبلغ وضع في مبدأ الأمر لفرض معين ثم أريدت الوزارة أن تصرفه بدلا من ذلك في غرض آخر غير الفرض المذكور له في الميزانية .

الواقع أننا في المسألة المروضة علينا أمام حالة جديدة . فليس على طلب فتح اعتماد . وليس أيضا على الفعل الذى أريدته الدستور في الفقرة الثانية من المادة ١٣١ منه .

نحن أمام مسألة شكلية . فالوزارة صرفت المبلغ فلان . وتريد أن يكون الباب الأول مستثالا على هذا المصرف فلان من أن يكون موضوع الباب الثاني . ولا أنهم على التصعيد السبب في الإسراع في تقديم مشروع هذا القانون .

ولكن بعد هذا الإيضاح لا أجد في نفسى غضاضة إننا إذا وافقت على مشروع هذا القانون . لأننا لا اختلاف فيه الدستور ولأن المسألة فيه متعلقة بالشكل فقط .
(تصفيق) .

مفكرة صاحب السادة أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) - الحكومة متفقة في الرأى مع أغلبية اللجنة . وترى أن فتح احتياج إضافي مقابل وفرة جهة أخرى ، يوازى نقل مبلغ من باب إلى باب آخر .

١٤ - تقرير لجنة المحفظة

عن البحث المحال إليها إذا كان لخبرات الأعضاء حق تقديم مقترحات
برغبات - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

(القرار: حضرة الشيخ المحترم عبد السلام البليدي)

مقبرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أباه بك - أمانتنا بقرير اللجنة
عن هذا البحث . ومعه مذكرة كان طويلاً . ولم توزع علينا الثلاث إلا أس
الأول . وهي تحتاج إلى وقت طويل لدراستها وبمشا . والوقت الذي مر
على توزيعها لا يكفي لذلك . فنرجو ذلك تأجيل النظر في هذا البحث حتى
يتيسر لنا الإطلاع على المذكرتين وعلى التقرير مع الدراسة الوافية لها .
وخصوصاً أن موضوع هذا البحث موضوع مهم جداً .

مقبرة الشيخ المحترم للدور محمود عزمي باشا - وزعت الأوراق الخاصة
بهذا البحث قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة . فهي وزعت في الوقت القانوني .
ولذلك لا أرى ضرورة لتأجيل الذي يطلبه حضرة الشيخ المحترم .

وإذا كانت الحكومة الآن غير ممثلة في المجلس فهذه مسألة أخرى يستلج
حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يتصرف فيها .

القرار - فيما يخص توزيع الأوراق في الميدان القانوني ...

مقبرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أباه بك - لم أقل إن الأوراق
لم توزع في الميدان القانوني . وإنما قلت إنها طويلة . ونحتاج إلى دراسة .

القرار - وأما فيما يخص ملاحظة عدم تمثيل الحكومة في المجلس الآن
فهو ملاحظة وجبة ولا بد أن يمثلها هنا معالي وزير المحفظة أو حضرة
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس - ليس المقروض علينا الليلة مشروع قانون حتى يجب تمثيل
الحكومة في المجلس .

وليس المسألة كذلك مستعجلة فأذا شتم حضراتكم تأجيلها فالرأى لكم .
(أصوات : موافقون على التأجيل) .

الرئيس - يؤجل النظر في بحث هذه المسألة إلى الجلسة المقبلة .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة السادسة والدقيقة العشر من مساء
أن يعود للافتقاد يوم الاثنين ٩ صفر سنة ١٣٥١ (١٣ يونيو سنة ١٩٣٢)
الساعة الخامسة والنصف مساءً

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

المتعلقة علنا في يوم الاثنين ٩ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة وزير المالية من
حضرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك عن تكاليف السكك
الزراعية بمديرية الشرقية - الإجابة -
- ٨ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بترقية وبيع نباتات
الفاكهة - تقرير لجنة الحفانية
قرار المجلس نظر المشروع على وجه الاستعجال - إقراره
- ٩ - استمرار الظل في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ -
١٩٣٢ المالية -
- تقرير لجنة المالية
٣٢ - مجلس رقم
- ١٠ - مجلس رقم ١٢ - وزارة الزراعة - إقراره
- ١٠ - مشروع قانون الواردة من مجلس النواب يربط ميزانية الجمارك الأثر
والعائد الدينية العامة الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية -
- تقرير لجنة الأرفاف
٤١ - مجلس رقم
- إقراره
- ١١ - تقرير لجنة الحفانية من البحث الحال إليها إذا كان حضرات
الأصا حق تقدم القروض ويختار - تأجيل النظر فيه إلى جلسة
يوم الاثنين المقبل -

- ١ - الإجازات :
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بالحرف العولجي - إسك
إلى لجنة المالية .
- ٤ - مشروع وارد من مجلس النواب يتناول جمعية رعاية القفل الحكومية من
مستشفى الأطفال على أن تعطى الجمعية قطعة أرض من أملاك الدولة
بذلك القطعة التي يوجد عليها المستشفى المتنازل مع مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه -
مادة في الشكل الذي قدمه هذا المشروع - إسكته إلى لجنة الحفانية
لبحث في طريقة تقديم مثل هذا المشروع إلى البرلمان .
- ٥ - مشروع ميزانية وزارة الأرفاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية
(وارد من مجلس النواب) " قسم الأول - الإيرادات " -
إسكته إلى لجنة الأرفاف .
- ٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينسحب اعتماد بخلاف مبلغ
٥٧١٢٥٠ جنيها في ميزانية وزارة الأرفاف (الأرفاف الخيرية
والأرفاف الخيرية والأرفاف الأهلية) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
المالية - إسكته إلى لجنة الأرفاف .
- ٧ - أسئلة :
- (١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المصلحة وزير الزراعة من
حضرة الشيخ المحترم محمد إمام بك عن تكاليف مجلس حال
البيانات التجارية - الإجابة -

- ثانياً - باعتبار :
- (١) من جلسة اليوم حضرات : محمد صديق باشا ، حبيب دوس بك ،
عبد الحميد سليمان باشا ، الشيخ محمد الأحمدى الظواهري ،
محمد مقبل باشا ، أمين ساي باشا ، حافظ المنشاوي بك .
- (ب) من جلسات هذا الأسبوع :
- حضرة الشيخ المحترم محمد محمود بك .
- ثالثاً - بغير إذن :
- حضرة الشيخ المحترم أحمد ذو الفقار باشا .

- اجتمع المجلس الساعة الخامسة والثلاثة للثلاثين مساءً برئاسة حضرة
صاحب المصلحة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .
- وبحضور حضرات الشيخ المحترم ما هذا :
- الثلاثين :
- أولاً - إرسالات :
- حضرات : محمد أحمد عويد باشا ، مصطفى خليفه باشا .
طلعت السيد أحمد سالم بك ، محمد عجب باشا ، الدكتور فارس عمر ،
كامل جريس كركا بك .

فأتصرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - وعارضوا الجلسات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دلوكم قبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رنعت

القاهرة في ٧ يونيو ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٤ - مشروع

وارد من مجلس النواب بتأدية رعاية الطفل المقيمة من مستثنى الأطفال على أن تولى الجمعية قطعة أرض من أملاك الدولة هذه القطعة التي شيد عليها المستشفى المتناقل مع مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه - مائة من التكاليف التي قدمها هذا المشروع - إحالة إلى لجنة الحفظة لبحث في طريقة تقديم مثل هذا المشروع إلى البرلمان

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع هذا المشروع وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن مشروع يقضى بتأدية رعاية الطفل المقيمة عن مستشفى الأطفال التي شيدت على أن تولى الجمعية قطعة أرض من أملاك الحكومة بدل القطعة التي شيد عليها المستشفى المتنازل عنه وأن تعفى الحكومة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه على أروسة أفضاض أولها في ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ مقابل مائة من المستشفى وأثاثه . ووافق على ما جاء بتقرير اللجنة .

فأتصرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم تقرير لجنة المالية - وعرض اللجنة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دلوكم قبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رنعت

القاهرة في ٧ يونيو سنة ١٩٣٢

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المال أحمد على باشا وزير الأوقاف .
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب برده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاجه أفتى .
عبد الحليم الليل بك ^(١) .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - إجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم حافظ المنشاوى بك إجازة عشرين يوما ابتداء من أمس لأسباب عامة لم يبينها . ويطلب حضرة الشيخ المحترم كامل برجس تكلا بك امتداد إجازته ثلاثة أسابيع من ٦ يونيو إلى أواخره .

وأعلن أن الاستمرار في طلب الإجازات قد يكون من نتيجه عدم وجود السدد القانوني تحتسل الأعمال .

فهل توافقون حضراتكم على التصريح لحضرة الشيخ المحترم كامل برجس تكلا بك بإجازة أسبوعين وأن يربط بالنظر الطلب الآخر إلى أن يقف المجلس على الأسباب التي دعت حضرة الشيخ المحترم حافظ المنشاوى بك إلى طلب الإجازة ؟

(موافقة) .

(حضر حضرات صاحب الدولة استاجال صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية وصاحب المال حافظ حسن باشا وزير الزراعة وصاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحرية والبحرية) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ (لم يعترض أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب خاص بالفرفق التجارية - إحالة إلى لجنة المالية
على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٦ و ١٠ أبريل و ١٠ يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون الخاص بالفرفق التجارية - ووافق عليه الجمعية للرافقة لهذا .

(١) احتضرت حضرة الشيخ المحترم حبيب دوسريك على جلسة اليوم فمادة الرئيس حضرته الشيخ المحترم عبد الحليم الطيلك أسفر الأعضاء المحترمين ساء مجلس قأعد
مادة السكرتيرية البرلمانية (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان) .

إن الذي حفزن لأن اتكلم في هذا الموضوع قبل إحالته إلى اللجنة المختصة هو أنكم في السوابق الماضية رأيتم أن تبحث لجنة الحفائية مثل هذا الموضوع إن لم تروا أن تصدروا فيه قراراً في الحال. فأردت أن أعرضه على حضراتكم حتى إذا ما اجتمعتموني أولاً ووافقت الحكومة - وأظن أنها لا تتأخّر - إذ السابعة واضحة الدلالة في تطبيق نص المادة ١٢٦ من الدستور - تحسب الحكومة المشروع وتضمه في صيغة مشروع قانون. وإلا فاني أطلب أن يحال الموضوع إلى لجنة الحفائية لبحثه .

مقرر الشيخ القرمص من مصر بك - الواقع أن الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من الدستور صريحة في أنه "لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يقرب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان" - والواقع للمروض علياً الآن لا أذكر أن له سابقة .

لقد كانت الحكومة تطلب إلى مجلس النواب في دور انعاده الأول الموافقة على وضع الاتفاقيات الإضافية بقرار من مجلس الوزراء وبغير أن تتقدم بمشروع قانون وكان المجلس يصادق على الاتفاقيات على هذا الوجه إلى أن قامت في لجنة المالية برئاسة حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة الحالي اقتراحات ببيت على أن تضع الاتفاقيات هو في الواقع تعديل في الميزانية وما كانت الميزانية قانوناً فكل تعديل فيها زيادة أو نقص في أبوابها يجب أن يكون بقانون ولتتبع الأمر بأن أقر مجلس النواب مبدأ هو أن أقرار الاتفاقيات الإضافية يجب أن يكون بقانون وربي الرأي على هذا السبب وأسباب أخرى. أما المروض علياً فلا نزاع في أنه اتفق لاجل قانوناً كما هو الحال في الاتفاقيات المالية . وفكرة حضرة الأستاذ القرمص عبد الحليم البيل بك وجيدة ولكنه نظراً لأن هذه الحالة هي الأولى من نوعها على ما ذكر فأرى أن نحال إلى لجنة الحفائية لبحثها - كما سبق لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب أن تبحث مسألة الاتفاقيات - وإبداء رأيها هل تقدم مثل هذه المسألة بمشروع قانون أو يكفي بإحالتها بقرار من مجلس الوزراء إلى البرلمان .

يجب أن نتخذ مأمورية اللجنة عند إحالة هذا الموضوع إليها وهي بحث الطريقة المثل لمرض مثل هذه المسألة على البرلمان وهل يكون المرض بمشروعات قوانين أو بقرارات من مجلس الوزراء لأن المشابهة بين المسألة المطروحة والاتفاقيات الإضافية غير موجودة كما قلت .

تكون مهمة لجنة الحفائية بحث حالة تعهد الحكومة باتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة وهل يحسن أن تقدم بمشروع قانون أو بقرار من مجلس الوزراء بقطع النظر عن موضوع الطلب المطروح الآن وذلك ليكون ما يستقر عليه رأى المجلس مبدأً نسبياً في المستقبل اللهم إلا إذا رأت الحكومة من الآن أن تقدم بمشروع قانون فيكون ذلك خيراً .

مقرر صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية) - في المسألة عنصر جديد هو أن الحكومة في الطلبات الإضافية للمشروع الميزانية تتقدم بطلب اعتماد قديم عشرة آلاف جنيه وهو

تلى كتاب من حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ .

تفتش بأن تخبر دولكم أننا استبدنا مساعدة الدكتور علي إبراهيم باشا عميد كلية الطب لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها المشروع الخاص بنقل جمعية رعاية الطفل للحكومة من مستشفى الأطفال على أن تعطى الجمعية قطعة أرض ويبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

١٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب المساعدة الدكتور علي إبراهيم باشا عميد كلية الطب) .

مقرر الشيخ القرمص عبد الحليم البيل بك - لي كلمة أدلى بها لحضراتكم قبل أن نتجرا في ضرورة إرسال هذا المشروع إلى اللجنة المختصة .

المطلوب من حضراتكم الموافقة على اتفاق سيم بين الحكومة وبين هيئة خيرية في جمعية رعاية الطفل يقرب عليه التزام الحكومة بأن تدفع مجسمة مبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه من الخزانة في هذه السنة وفي سنوات مقبلة .

تخضع المادة ١٢٦ من الدستور وجوب أن يوافق البرلمان على كل تعهد قد يقرب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة . والفريق أن طلب الموافقة على الاتفاق المروض لم يأخذ الشكل المأذون وهو أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون لاتخاذ . هذا المبدأ مسلم به من الجميع ومن هذه الحكومة أيضاً فقد تجلست في كل أشياء هذه المسائل إلى حضراتكم بمشروعات قوانين . فثلاً عند ما أراءت موافقتكم على إعطاء قطعة أرض لجمعية خيرية تعليمية تجلست بهذا الطلب في صورة مشروع قانون . وهي عند ما طلبت من حضراتكم الموافقة على مشروع إنشاء نزل جبل الأولياء تجلست كذلك بمشروع قانون . فلم نفهم بعد ذلك السبب في أن يطلب إلينا الآن المصادقة على مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ببياراتها للمستغنية غير المصدرة ونحن كهيئة تشريعية لا يمكن أن نطلب إلينا المصادقة إلا على نص قانوني محدد . هذا ما جرى به العرف وما يؤخذ من جميع الكتب التفهيمية . ووفق هذا فقد حصل في سنة ١٩٢٧ أن الحكومة تجلست بسوا - كما أريدوا أن يكون الحال كذلك في هذه الفقرة - باتفاق تجاري لتصديق عليه وفاقاً أن تشتمعه بمشروع قانون بتصديق عليه . من المشروع بالجنة المختصة ولكن رئيس مجلس النواب لاحظ أن الموافقة على ذلك الاتفاق يجب أن تكون في شكل قانون وأخذ المجلس بهذه النظرية وأعاد الاتفاق لجنة لوضع صيغة مشروع القانون .

(حضر حضرة صاحب المساعدة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

بمنا مستقلا لأنه وارد في مشروع الميزانية ومطلوب أن يدفع من اثني عشرة ألف جنيه هذا العام وبني وافقنا على هذا المبلغ عند مرتبطين بقية اثني في السنوات المقبلة .

أمام هذا لا أرى أيضا علا لاجل الموضوع إلى لجنة الحفانية، والمساءلة ليس فيها تصرف بالبيان بل هو تصرف بموض وبمباراة أخرى اعتد كياتي الاعتادات يجب بمعه مع الميزانية، وبني أقر البرلمان جزاء منه اجبر ذلك ارتباطا بالاتي في السنوات المقبلة .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لا أرى ضرورة لاجل المسألة إلى لجنة الحفانية لأنها ليست مسألة قانونية بل هي مسألة مالية بمعه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لبحثه ؟

(واقفة) .

الرئيس - يقر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الحفانية لبحث في طريقة تقديم مثل هذا المشروع إلى البرلمان .

٥ - مشروع

ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية الواردة من مجلس النواب " قسم الأول - الإيرادات " - إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الواردة من مجلس النواب مع المشروع المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية تلخيصا بقسم الأول - الإيرادات - ووافق على اعتد كل باب من الأبواب المبينة به :

بمعه

١٥٤,٥٥٦ - باب ١ - إيرادات عمومية (الامارة) .

٢٣,٣٦١ - ٢ - المحصل لحظاظات ومكافآت الموظفين .

٤٩٢,٦٣١ - ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .

٢,٥٠٠ - ٤ - إيرادات من أشغال مدبرة الديار .

٤٧,٦٧١ - ٥ - إيراد من مرتبات مقررة وخدمات متوفرة .

٦,٠٠٠ - ٦ - المقر من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية .

٥٧,٠٧٠ - ٧ - أوقاف التدرجى اسماعيل بالوادي .

الجنة العمومية للإيرادات

٧٨٢,٦٨٩

القسمة الأولى المطلوب دفعه لجميع رعاية الطفل وهذا المبلغ سيذهب في مشروع الميزانية الذي سيصدر به قانون . فنيا يتفق بالقسمة الأولى لا شك أنه سيذهب ضمن مشروع الميزانية التي سيصدر بها قانون وهذا يصح البحث الآن فأصار على السنوات المقبلة .

وعمل البحث إذن هو هل إذا ما أقر البرلمان مبلغ عشرة الآلاف الجنيه التي ستبقى في هذه السنة على أن سيذهب مبلغ ثلاثين ألف جنيه أخرى ستبقى في سنوات مقبلة يكفي هذا القرار أم يتقدم صدور قانون آخر بالمبلغ الذي سيبقى في المستقبل . هذا هو المنصر الجليل الذي ربما كان من الواجب أن نقفوا عليه حضراتكم قبل المضي في هذه المناقشة . والرأي على كل حال الجلس فنيا يتفق ...

مقرر الشيخ المحترم عبد الحميد أبو بكر - ما رأى الحكومة من حيث الشكل ؟

مقرر صاحب الدولة مسطاع صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - لا يمكن أن أقدم رأي دون بحث . إنما أردت أن أبين لحضراتكم أن المبدأ الأساسي من النظر في الميزانية عندما يقرر المجلس مبلغ عشرة الآلاف الجنيه ويكون مقبولا عندنا أنه سيقبل هذا اتفاق مبلغ الثلاثين ألف جنيه في سنوات مقبلة كما يحصل في كثير من الاعتادات . لأنه لا ينبغي على حضراتكم أن بالميزانية كثيرا من الاعتادات إنما ما واقفتم عليها أصبح من الضروري السير بها إلى التاية . هذه الاعتادات لا تطلب بمشروعات قوانين بل يكفي تقريرها في مشروع الميزانية لأن الارتباط يكون قد حصل فعلا . وهل كل حال فلا مانع عندنا من بحث المسألة على ضوء هذا الاعتبار ويمكن تأجيل هذا الموضوع أسبوعا لبحثه لجنة الحفانية .

إنما كل ما أرجوه هو أن يرم هذا الاتفاق مع جمعية رعاية الطفل لأنها في حاجة قصوى لأخذ هذا المستثنى لاستيفائه في تومج مستثنى قصر المبنى .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك - أنا متفق كل الاتفاق مع حضرة زميل المحترم حسن صبري بك فنيا أبله خاصا بوجوب إحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية . وأزيد على ما قلته تأييدا لوجوب بمعه أن كل ما هو مبروض عليها الآن كما هو ظاهر من المسألة أنها مسألة مبدلة لا مسألة اعتد ولا مسألة مشروع خاص وإنما هي الواقع كما هو وارد في جدول الأعمال مسألة مبدلة - أخذ شيء وإعطاه شيء .

الرئيس - هل يرى حضرة الشيخ المحترم أن يحال الموضوع إلى لجنة الحفانية ؟

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك - تم أرى ذلك خصوصا بعد البيان الذي أدلى به

حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة بمثل أن رأيا آخر وهو أنه لاجل مطلقا إلى تقرير المسألة فانون ولا إلى تقديم هذا المشروع على حدة لبحثه

٧ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم محمود أبانلة بك عن تأليف مجلس الجمعيات التعاونية - الإجابة -

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفق مع هذا سؤالاً موجهاً لحضرة صاحب المال وزير الزراعة لدر عليه في الجلسة التي تتحدد .

وتفضلوا بقبول واجب الاحترام

محمود أبانلة

الطابق في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب المال وزير الزراعة

لما كانت الجمعيات التعاونية من أهم ما يمكن الاتجاه إليه في المساعدة على تخفيف وطأة الأزمة المالية ، فقد أصبح من المحتر اعتبار هذه الجمعيات قبلة أنظار المصلحين الذين يرغبون حقيقة في انشغال البلاد من هذه الكارثة التي أصابت أصحاب الأملاك أكثر من غيرهم .

وقد قضت المادة ٣٣ من قانون التعاون بتأليف مجلس عال للنظر في شؤون الجمعيات التعاونية . ومن البديهي أن هذه المادة لم توضع إلا بعد أن ثبتت عظم أهميتها لما يتبع من تنوع الأفكار واستخلاص الأنفع منها . خصوصاً أن تكون هذا المجلس الذي يتم خيرة المشتغلين بهذه المسائل يفسر الاستعداد بأراهم والعمل بنصائحهم .

أولاً - فهل قامت الوزارة بتأليف هذا المجلس ؟

ثانياً - هل اجتمع أعضاؤه ؟

ثالثاً - ما أهم القرارات التي اتخذها ؟

محمود أبانلة

هجرة صاحب المال حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) -

١ - شكل مجلس التعاون الأول في ديسمبر سنة ١٩٣٧ ثم أعيد تشكيله في نوفمبر سنة ١٩٣٩ بعد أن عطلت المادة ٣٣ من قانون التعاون بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٩

٢ - وقد عقد المجلس سبع جلسات الأولى منها في ١١ يناير سنة ١٩٣٨ والأخيرة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨

٣ - ولما كانت مهمة المجلس كما نصت المادة ٣٣ من قانون التعاون تتجسد "في بحث الخطط العامة للحركة التعاونية ونقص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الغير من الإعانات المالية وغيرها " .

ونظراً لأن المجلس سبق أن قرر هذه الخطط والمسائل لم يطرا ما يدعو إلى إحداث تعديل جوهري عليها فلم يكن هناك ما يستوجب عقد المجلس .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لودنكم تقرير اللجنة - وعرض الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٨ يونيو سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الأوقاف ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع المذكور إلى لجنة الأوقاف .

٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد يبلغ ٧١٢٥ جنيهاً في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية - إسناده إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تظنر مجلس النواب بجلسته المصغرة في يوم الثلاثاء ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الأوقاف من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٧,١٢٥ جنيهاً في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وتقرير اللجنة - وعرض الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٨ يونيو سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف .

كذلك أن يقال قد اعترض بكنا وكنا وليس من ضروريات التقرير أن ينص فيه على أسماء من اعترضوا .

بقيت مسألة أن لها في نهاية التقرير "أن اللجنة قوت مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب" .

وحضرة الزميل المقترض من أفاضل المحاميين وهو يسبح كل يوم من أحكام المحاكم أنها حكمت بكيت وكيت دون أن يذكر في الحكم أنه صدر بالإجماع أو بالأغلبية .

والذي يحتمه قانون النظام الداخلي للبرلمان هو إثبات الاعتراض والرد عليه دون أن يشار فيه إلى أسماء المقترضين .

فالتقرير على هذا النحو مطابق للواقع . ولهذا أرى أن اعترض حضرة الزميل غير وجهي .

مقرر الشيخ المحترم دودر قصيري بك - اعترض الذي أريد أن يهجمه المجلس وحضرة المقرر أن إقرار المشروع كان بالأغلبية وليس بالإجماع كما يفهم من عبارة التقرير .

مقرر الشيخ المحترم عباس حوسه بك - لم أتعجب بالأسباب التي تقدمت بها وزارة الزراعة بهريرا لإصدار هذا القانون . وكنت أود أن تقدم إليها الوزارة - ولما موظفون مقترحون في أرجاء القطر - بيان مقدار الألبان التي ترزح مشاغل بعمرة الوطنين وبعمرة الأجانب حتى يمكنها تهدير قيمة هذا القانون . فإذا فرض وكان عدد الوطنيين الذين يزرعون المشاغل قليلا يسد على الأصابع فلا يصح أن نمن قانونا يحد من سلطة المالك في ملكه .

أضف إلى ذلك أن في جميع بلاد العالم حقائق تنتج آثارا جيدة وأخرى تنتج آثارا رديئة ففي فرنسا مثلا خوخة تساوي عشرين فرنكا وأخرى تساوي فرنكا وكثيرى تساوي ١٥ فرنكا وأخرى تساوي فرنكا واحدا فكان في وسع الحكومة الفرنسية أن تقضي على النوع الرديء من الفاكهة .

يظهر لي أن الفرض من هذا القانون هو الضيق على صغار المزارعين أصحاب المشاغل الذين يتبعون منها . لذلك لا أرتاح للواقعة عليه اللهم إلا إذا كانت هناك أراض واسعة تزرع مشاغل وهذا ما لم تبينه له وزارة الزراعة . وكل فرد يرغب في إنشاء جنيته عليه أن يذهب لوزارة الزراعة ويستشيرها في أحسن المشاغل التي يشتري منها .

أما من جهة طلب الاستقبال في نظر المشروع فلا محل له .

الرئيس - لقد قرر المجلس نظر المشروع على وجه الاستقبال .

مقرر صاحب العملي حافظ مس (وزير الزراعة) - وداعلي ما ذكره حضرة الشيخ المحترم إلياس حوض بك أقول إن مساحة الأراضي للزراعة مشاغل في القطر المصري تبلغ ٢٢٦ فداناً وقد يمكن أن يزرع في ألف فدان

المقرر - سيتم نظر المشروع على كل حال .

مقرر الشيخ المحترم دودر قصيري بك - لي كلمة .

الرئيس - يتكلم المقرر أولا .

المقرر - أنا أود معالي وزير الزراعة في طلب الاستقبال الذي تقدم به إلى حضراتكم والواقع أننا الآن نشرف على الانتهاء من الدورة البرلمانية وأمامنا اليوم وفيها بعد اليوم قوانين وأعمال قد تستغرق منا أوقاتا طويلة فمن الواجب ومن المصلحة أن ننظر القانون الآن على وجه الاستقبال لأن المصلحة تستلزمه الوقت يحتمه وأعلن حضراتكم توافقكم على ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستقبال ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس نظر مشروع القانون المذكور على وجه الاستقبال .

على تحرير اللجنة ومشروع القانون (١) .

مقرر الشيخ المحترم دودر قصيري بك - جاء في تحرير لجنة الحفاية وأما أحد أعضائها "بأنها اقتضت بنسخ هذا القانون وبصفة الأسباب التي دعت إلى سنه ومعالجة الأحكام التي دونت فيه فأقرته كما هو وارد من مجلس النواب" .

كذلك جاء في خاتمة التقرير المذكور "أن اللجنة قوت الموافقة على مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب" .

وهذا غير مطابق للواقع لأن هناك أغلبية وأما أحد أعضائها اعترضت على عقوبة الحبس الواردة في المشروع فكان الواجب على من وضع التقرير أن يشير إلى ذلك فيه .

الرئيس - ولم لم تطلب من اللجنة ذلك ؟

مقرر الشيخ المحترم دودر قصيري بك - لقد تمت الاعتراض في حضرة اللجنة وانضم إلى رأي حضرة الشيخ المحترم عديت واضي بك . لذلك أطلب تصحيح تقرير اللجنة على الوجه المتقدم .

المقرر - أرجو من حضرة الزميل المحترم ادوار قصيري بك أن يرجع إلى تقرير اللجنة الذي بين يديه وأن يقرأ فيه أن اعتراضه الذي تقدم به إلى اللجنة - خاصة بعقوبة الحبس وأنها لا تتناسب مع مخالفة التي وضعتها - مذكور بصريح النص في هذا التقرير غير أنه لم يذكر فيه أن الذي اعترض على ذلك هو حضرة خليل هذا هو الذي خفزه إلى القبول بأن التقرير لا يطابق الواقع .

(١) تاريخ المصادق ٢٢ وكذلك ملحق رقم ٤٠ (تقرير لجنة الموافقة من هذا التقرير) .

الرئيس — هل لأحد من حضرات الأعضاء ملاحظة أخرى على مشروع القانون ؟
(أصوات : لا) .

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وتختل الآن إلى مناقشة مواده مادة مادة :
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ — لا يجوز لأحد من غير ترخيص إنشاء مشتل لتربية نباتات الفاكهة الممنوعة كلها أو بعضها سواء بالجملة أو بالتفصيل .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور زكي فهد الجزائري أفندي — كانت بلنة الزراعة أبلت في شهرها وغبة مؤداه أن الرخصة تعطى بجاء فهل مالى وزير الزراعة يوافق على ذلك ؟

مفكرة صاحب المالك حافظ حسن بشا (وزير الزراعة) — نعم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — لا يجوز لأحد فتح محل لبيع النباتات المذكورة أو عرضها للبيع إلا بترخيص .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — يعطى الترخيص المشار إليه في المادتين السابقتين من وزارة الزراعة بناء على طلب صاحب الشأن طبقا للاوضاع والتدابير الفنية التي تحدد بقرار من وزير الزراعة .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور زكي فهد الجزائري أفندي — لي ملاحظة على هذه المادة . كانت بلنة الزراعة أشارت أيضا في شهرها بوجوب إعطاء الرخصة إلى الطالب في مدى شهر من تاريخ طلبها فهل يوافق مالى الوزير على ذلك ؟

الوارد من اثنين إلى ثلاثة آلاف شجرة مجلورة بعضها ليض . وتأهيل بالضر الذى يصعب هذه المشائل إنفا تركت بين تنظيم ولا مراقبة . وليست وظيفة وزارة الزراعة في الحقيقة بيع أشجار المشائل لأن هذا من عمل الأفراد الذين يجب عليهم القيام بتنظيم مشاهيرهم .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور زكي فهد الجزائري أفندي — قال مالى وزير الزراعة إن مساحة الأراضي المزروعة مشائل هي ٢٢٦ فدانا فما هي مساحة المشائل التي تزرعها وزارة الزراعة نفسها ؟ وهل هذه المساحة تكفى لسد حاجات الباشاين التي يزرعها الأهالي حتى تنسحق على أبواب المشائل باصدار هذا القانون ؟

مفكرة صاحب المالك حافظ حسن بشا (وزير الزراعة) — لا — إنما تريد الوزارة بهذا التشريع أن تنظم إنشاء المشائل وترافقها .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور زكي فهد الجزائري أفندي — أستطيع أن أصرح أن مشائل الوزارة لا تكفى لسد حاجات الباشاين في البلاد لأننا طالب طلبنا منها أشجارا وهذا الوزارة عنها مقدما فلم تستطع إجابة طلباتنا .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور محمود حمزي بشا — لاشك في أن الفاكهة التي تودع في المزارعين من مشروع هذا القانون كمية جدا غير آنى لازلت مصرا على رأيي من أن حقوة الحبس غير ضرورية ويمكن أن تكون العقوبة حسب الرخصة من الخلفاء كلفة مينة أو بصفة نهائية .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد منصور أفندي — لوزارة الزراعة كل الحق في طلب إصدار هذا التشريع لأنني شخصيا زدت من ستين خمسة عشر فدانا موالخ فظهر أن مثل هذه الأشجار كان كله مطما " بالترج " .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور عبد الجبار فرج بشا — زدت في سنة ١٩٢٠ حديقة ببلدة كرم أبي راضى مركز الواسطي من أعمال مديرية بنسوف واشترت ما حاجت إليه تلك الحديقة من مشائل بمديرية القلوية وبعد أن صرفت عليها ثلث سنوات متواليات لم تنتج ثمارا مؤوض قيمتها شيئا من المصاريف .

ولما بحثت وزارة الزراعة تشار هذا المشتل — بناء على شكوى خدمت من المايا — تبين لها أن أشجار البرتقال كانت مطمسة " بالترج " بطريقة رديئة ففضلت أن أشتري ما يلزم لحديثي من الثقل من قسم الباشاين التابع لوزارة الزراعة .

لذلك أرى أنه يجب أن تكون كل المشائل التجارية تحت إشراف الوزارة وأوافق على مشروع هذا القانون .
(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المرحوم عبد الله سويك بك — أنا أوافق على مشروع القانون المزمع . لأنني أعلم شخصا أن أحد أتاري يزرع حديقة اشترى لها ١٨٠ شتلة من مشتل في مديرية المنوفية وبعد مضي شهرين على زراعتها أصبح أن أشجارها تالفة جدا ثلاث شجيرات منها .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - يجب أن تطبق للشرى عن كل صفقة قائمة ذات رقم مسلسل بيان عدد النباتات ونوعها وصفها ومصدرها واسم البائع والمشتري وتاريخ البيع .

وإن كانت النباتات مطمعة على أصول يجب أن يسجل البيان نوع وصف الأصول وتكون القائمة طبقاً للنموذج الذى يضمنه وزير الزراعة في قراره منه .
وتحفظ صور القوائم لمدة خمس سنين على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - ما يقع من المخالفات لتصوص هذا القانون والقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مفتشى وزارة الزراعة وكلاهما ومتنويري قسم المساحين والمهندسين والمساحين الزراعيين وكل موظف فني يتنبه وزير الزراعة لذلك . ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

وكم إن يدخلوا لهذا الغرض أى مشتل أو عمل مدّة لتربية وبيع نباتات التفاكهة . على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المنصوص من هذه الأماكن السكنى فقط ، ولهم فضلاً عن ذلك أن يقتضوا في أى وقت على النفاذ وصور القوائم المنصوص على حفظها في المادتين السادسة والسابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - عند حصول مخالفة لادة الزاوية يوقع الجزر على النباتات المنوعة ويذكر في الضرر عدد النباتات المصنوعة عليها وبيانها بالتفصيل .

ويكلف الخلفاء بالتوقيع على الضرر وفي حالة غيابه أو امتناعه من التوقيع أو انتم بين ذلك في الضرر .

ويجب على الموظف التفتي مخالفة أن يبين حارسا على النباتات المصنوعة وله أن يبين الخلفاء نفسه أو أى شخص آخر على ثقته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

حضرة صاحب المعلق حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - الوزارة توافق على ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - نباتات وأجزاء نباتات التفاكهة التي يضر إثمارها بالقروة الزراعية لا يجوز ترقيتها في المشاتل المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون . ولا يجوز كذلك بيع هذه النباتات أو بيع أجزائها أو عرضها للبيع .

ويبين وزير الزراعة بقرار أنواع وأصناف هذه النباتات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - يبين وزير الزراعة بقرار منه كيفية الإعلان عن النباتات المروضة للبيع والبيانات الأساسية الواجب ذكرها فيه بطريقة تمكن المشتري من معرفة حقيقتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - يجب أن يحفظ في كل مشتل أو عمل دفتر مرسوم يتم وزارة الزراعة وتحت في هذا الدفتر البيانات التي يقرها وزير الزراعة ، وعلى الأخص عدد النباتات وحركة الوارد والصادر منها ، وأنواعها وأصنافها ومصادرهما .

ويجب حفظ هذه الدفاتر لمدة خمس سنين على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

ليت المادة الماثرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - صاحب الممثل أو الممثل الحاصل على الترخيص مسئول تاماً عن تنفيذ أحكام هذا القانون، ولا يفي من ذلك إلا إذا عين الممثل أو الممثل مديراً مسؤولاً.

ويجب أن تخطر وزارة الزراعة بكل حين أو تقرر للدير أو قتل الملكية الممثل أو الممثل فإذا لم تخطر الوزارة بمدير الممثل أو الممثل وتصدت إقامة الدعوى على صاحبه لأي سبب كان أقيمت الدعوى على الشخص المباشرة للإدارة فلا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الماثرة .

ليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وعند حصول مخالفة لقاعدة الزامية يجب أن يقضى الحكم بإعدام النباتات المصنوع عليها طبقاً لنص المادة ٩ وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى ثقة الخائف .

وفضلاً عن ذلك يجوز أن تأمر المحكمة بلسق صورة الحكم على الممثل أو الممثل وبشره أو نشره لخصه في جريدتين بينهما وذلك على ثقة الخائف . ويجوز إذا طليت النيابة ذلك في حالة البود أو عند ارتكاب مخالفة لأحكام المادتين الزامية والمخالصة الحكم بإبطال الممثل أو إخلال الممثل ويصحب الترخيص نهائياً .

ويمكن التقاضي دائماً بالإبطال أو الإغلاق في حالة إدارة الممثل أو الممثل بغير ترخيص . ومع ذلك يجوز للحكمة في الأحوال التي ينص فيها القانون على إبطال الممثل تأجيل الدعوى وإعطاء الخائف مهلة لإزالة أسباب المخالفة . فإن لم ينفذ الخائف ذلك في المياد المحدد وجب الحكم بالإبطال .

مقرر الشيخ المحترم لود محمد هزيم باشا - أنا لا أوافق على عقوبة الحبس التي تضمنتها هذه المادة .

مقرر الشيخ المحترم لود محمد هزيم باشا - ملاحظتي على هذه المادة تتلخص بعقوبة الحبس المنصوص عليها فيها . إن بيع النباتات المشفوعة جريمة جرم تحت جنحة النش التي يعاقب عليها قانون العقوبات بعقوبة أشد من العقوبة الواردة في مشروع هذا القانون ...

الرئيس - إننا كنا حضرة الشيخ المحترم يقترح تعديل على نص المادة فيجب طبقاً لقانون النظام الداخلي للبرلمان أن يوضع هذا التعديل بالكتابة وأن يؤيد من عشرة من الأعضاء .

مقرر الشيخ المحترم لود محمد هزيم باشا - أنا لا أقترح التعديل بل أجد ملاحظة على المادة الحادية عشرة من مشروع القانون المروض مخالفة التي ترتكب والتي يقضى بنص هذه المادة بمواز توقيع عقوبة الحبس فيها هي في الواقع جنحة غش يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

فلتحق في مسألة المخالفة في حد ذاتها كعدم ذكر ترسلة أو عدم وضع بطاقات على الإختبار هي أن هذه المخالفات لا تستحق عقوبة الحبس وتكتفي فيها القرأة وصحب الرخصة وإعدام الأشجار .

وقد ذكرت لجنة الحداثة في تقريرها أن العقوبة متروكة أمرها للقاضي وله أن يقرر العقوبة التي تحبب بالمخالفة .

هذا كلام طم

الرئيس - هل يقترح حضرة الشيخ المحترم تعديل هذه المادة ؟

مقرر الشيخ المحترم لود محمد هزيم باشا - أنا أرى عدم الموافقة على عقوبة الحبس . وما دام مشروع هذا القانون مروضاً علينا لمناقشته فليس هناك ما يمنع من إبداء رأي فيه .

القرر - نصت المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن لكل عضو أن يقترح إنشاء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تبديلاً أو حذفاً) ويجب أن يوضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم إلى الرئيس .

فلذا كان التعديل بعد أن يشرحه واضعه لا يرد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاعتراف ...

فيجب طبقاً لهذا النص أن يتقدم حضرة الشيخ المحترم بتعديل يكون مستوفياً كل هذه الشروط وإلا فلا عمل للعقوبة فيه .

على أني من حيث الموضوع أتمس لحضرة الشيخ المحترم العذر وأؤكد لحضرتي - وأنا أتمك من تجربة - أنه لو رأى أولئك الذين صيروا وشقوا في سبيل مسابقة هذه النهضة ... (مقاطعة) .

بكل اختصار الحبس عقوبة ماثلة جداً لكل من ينفذ إنشاء المشاكل حرة ولا يكون أميناً فيها بل يكون حقة في سبيل النهوض بإنشائها بعد ما ست الحاية إليها وقد ضاعت كل آمالك في زراعة القطن . خصوصاً أن هناك ... (مقاطعة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الحادية عشرة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - يجب على أصحاب المناقل والمحال المسكنة بيع نباتات القناصة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة الزراعة إقرارا شاملا للبيانات التي يقررها وزير الزراعة وطبقا للنموذج الذي يضعه وذلك في بحر شهر من تاريخ سريان هذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يبين فيه لأصحاب المناقل والمحال الموجودة وقت العمل بالقرارات التي تصدر تنفيذًا للمادة الرابعة من هذا القانون ما يجب أن يقتضوه من التدابير التي تسهل لهم تنفيذ أحكام هذا القانون وفك في المواعيد التي تحدّد في القرار .

وإن لم يبيع أصحاب المناقل والمحال أحكام هذه المادة تعتبر مشاغلهم وعلمل كائنا جديدة ولا يجوز لهم إدارتها بغير ترخيص .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - على وزي الزراعة والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

أما بأن يسم هذا القانون بنام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

مقرر صاحب المجلس حافظ صبح باشا (وزير الزراعة) - بين يدي مذكرة من خمس صفحات مذكور بها عنوانات مجموعة من القوانين والقرارات التي يقاب فيها المخالف بالحس والبراءة، فلذا اطلعت حضراتكم عليها بمجديتها قوانين وقرارات أقل أهمية من مشروع هذا القانون المزمع الذي ترك فيه الأمر للقاض فلذا ما رأى أن الأمر يستوجب الحكم بالبراءة حكم بها وإنذاره يستدعي الحكم بالحس قضى به .

مقرر الشيخ المزمع المرحوم برادر بك - سأنتكم من سائلين: الأول يتعلق بقوة الحس في ذاتها ؛ والثانية تتعلق بقوة الدعوة على الشخص الذي يدير المشتل في حالة عدم الاحتياج إلى صاحب المشتل . أنا اعترض في هذا وكون الحكومة ...

(مقاطعة) .

الرئيس - إذا كان حضرة الشيخ المزمع يريد أن يقترح تعديل نص المادة فليقدمه كتابة طبقا لقانون النظام الداخلي للبرلمان .

مقرر الشيخ المزمع المرحوم برادر بك - سيقدم لولاكم الآن الاقتراح بالتعديل . أما ما قيل من أن هناك قوانين وقرارات أخرى أقل أهمية من مشروع هذا القانون تنص على بقوة الحس في أحوال المخالفات فهذا لا يستلزم أن يبيع المجلس ذلك الآن جريا على أن هذا قد وقع في الماضي .

ولو كان من السهل تعديل القوانين السابق صدورها برفع بقوة الحس المنصوص عليها فيها لفلنا . لهذا لا أوافق على إبقاء النص على بقوة الحس في هذه المادة .

الرئيس - تقدم طلب من مشرة من حضرات الأعضاء هذا نصه :

المطالوب تعديل المادة ١١ بحذف عقوبة الحس ٦

أدوار قصري - سليم بطرس . عبد الباقي بدوان . الدكتور الجزيري . توفيق مهنا . محمد مصطفى عجمو . أمين حسين يوسف . محمد غيثه . أحمد السيد زين . اللواء محمود حمزي .

فهل ترون حضراتكم رفض هذا الطلب شكلا لأنه لم ينص فيه على المبرارة التي يريد حضرات مقدميه حذفها من المادة على وجه التعديل ؟

(موافقة) .

- الموافقون (١) ٦٠
غير الموافقین (٢) ١٩
امتنع واحد (٣)

تل مشروع القانون :
أخذ الراى عليه بإلغاء الألام فكانت النتيجة كما يأتى :
عدد الأصوات التى أعطيت ٧٩
الأغلبية المطلقة ٤٠

(١) الموافقون :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أبو زيد طهلاوى بك . أحمد الشناوى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . الدكتور أحمد رشيد ميه الله بك . أحمد زور باشا . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد نهي الرشيد بك . الدكتور أسد يوسف صله لندى . اسماعيل مري باشا . پولس حنا باشا . جريس زانوى باشا . حافظ حسن باشا . حامد تاحرم أنقى . حسن رشوان حادى بك . حسن سيد باشا . حسن على بكزى بك . الشيخ حسين صالح خليله . حسين داحض باشا . سيد الله مبد الرحمن السيد أنقى . سلطان محمود يهنى بك . سليمان مكيان أباطه بك . شفيق سيد الله حلاجه أنقى . صالح حلى باشا . مبد الحليم البلى بك . السيد مبد الحبيب الكرى . مبد الرحمن رونا باشا . مبد العزيز البسيوى بك . مبد العزيز سيف النصر بك . مبد الكرم شديد . مبد الله مكيه بك . الشيخ مبد المجد سليم . القراء مبد المجد قريد باشا . القراء مبد أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على نهي باشا . قلى نهي باشا . جد أو النصر افشار أنقى . القراء جد صادق نهي باشا . الدكتور جد طاهر بك . جد طلعت حبيب باشا . جد نهي يكن بك . جد نهي افشارى باشا . جد منصور أنقى . جد نجيب شكرى بك . جد أبو النصر بك . جد اسماعيل أباطه بك . جد شكرى باشا . الدكتور محمد مبد الوهاب بك . الدكتور موسى محمد أنقى . الدكتور مصطفى صفوت بك . القريق موسى قزاد باشا . نعه الخليل باشا . يقرب يابى صله بك . يوسف طهلاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقین :

أحمد نجيب براده بك . ادوار نصيرى بك . الياس عوض بك . أمين حسين يوسف أنقى . أمين طال باشا . حسن مطر باشا . الدكتور ذكى شتاو البزرى أنقى . سلطان السدى بك . سلم حلى بطرس بك . الشيخ مبد القاق حارس بدوان . عيسى حسن زايد باشا . جد توفيق حنا بك . جد خورش راضى بك . جد رياض ضيفى بك . جد فيه بك . جد مصطفى مجره بك . القراء محمد مزي باشا . مصطفى رشيد بك .

نصر مبد بك

(٣) التمتع :

حسن مري بك

(حضر حضرة أسكنندو إبراهيم أفندي رئيس قلم الميزانية بوزارة الزراعة)

على تحرير اللجنة (١١)

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة في التقرير ؟

حضرة الشيخ المكرم فخر المظلي باشا — بصفتي كوني رئيسا للجنة الزراعة بالمجلس أقول إن لجنة المالية رأت أشد رأي بلغة الزراعة في ميزانية وزارة الزراعة . فاجتمعت اللجنة لذلك وبجنتها وتبين لها أنه كان هناك قسم يسمى القسم التجاري انتهى منذ عشر سنوات . وزارت الوزارة لنعاء وإحالة أعماله إلى بنك التسليف الزراعي . وكان بهذا القسم وظائف كبيرة وأخرى باليومية أو بالقرود . وكانت مهابة موظفينا . أخذ من الاحتياطات المقررة للمساد والبدلة البالغة نحو مليون جنيه .

وحينما أتينا هذا القسم أسجلت أعماله إلى بنك التسليف الزراعي . وحوّل إليه أيضا الموظفون المقيمون فيه باليومية أو بالقرود . واستبقت الوزارة من الموظفين التي عشر موظفا دائما . منهم خمسة خصصوا لقسم البذور النقية واحتادهم يبلغ ثمانين ألف جنيه . وقد رأينا الموافقة على ذلك لأن الوزارة رأت أن هذا القسم يربطه بعض الموظفين .

نحن من الاتي عشرة وظيفة سبع وظائف دائمة . بعض العاملين بها يتقاضون عشرين جنيا أو خمسة وعشرين جنيا في درجات مختلفة . فرات بلغة الزراعة بالمجلس أنه لاعمل لبقاء هذه الوظائف السبع لأن عملها انتهى . وبناء على سياسة الوفرة والاقتصاد يجب إلغاؤها .

وقد تناقشنا مع حضرة صاحب اللجنة وكل وزارة الزراعة في ذلك أمام اللجنة . فقد أن السبب في إبقاء هذه الوظائف السبع يرجع إلى أن العاملين بأعمالها لم يبنوا في القسم التجاري ، وإنما أخذوا من أقسام أخرى في الوزارة وقت إنشائه . فلهذا السبب ، ولأن الوزارة في حاجة إلى موظفين رأت إعادة هؤلاء السبعة إلى أقسام الوزارة الأخرى .

وقد قلت لحضرة إن هذا ليس له عمل لأن القسم التجاري انتهى من أكثر من عشرين أو نحو ثلاثين عشر عاما . ولم تكن الوزارة طول هذا الزمن في حاجة إلى هؤلاء الموظفين . ولا يصح الآن مع ضرورة اتباع سياسة الوفرة توزيعهم من جديد على أقسام الوزارة .

وحينما بحث مجلس النواب ميزانية هذه الوزارة رأى النعاء سبع عشرة وظيفة ولا أعرف إن كانت سبع الوظائف المذكورة من ضمن هذه السبع عشرة أم لا . وعلى المصوم قبلت النواب أقر الميزانية على أساس هذا الإنشاء .

الرئيس — ليد حضرة الشيخ المكرم حسن صبرى بك سبب استعارة .

حضرة الشيخ المكرم حسن صبرى بك — سبب استعاري هو أن مشروع القانون لم يتل للجنة التي نص عليها قانون النظام الداخلي .

المقرر — لقد تم مشروع القانون الثلاثة التي نص عليها قانون النظام الداخلي .

حضرة الشيخ المكرم حسن صبرى بك — على مشروع القانون مرتين فقط . ويجب أن يتل ثلاث مرات .

حضرة الشيخ المكرم عبد العظيم بك — على مشروع القانون أولا لثلاثة في مبادته عامة . ثم على مادة خاصة . ثم على بند ذلك أخيرا .

حضرة الشيخ المكرم حسن صبرى بك — على مشروع القانون مرتين فقط .

الرئيس — لقد تقرر نظر المشروع على وجه الاستعجال .

المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون بأغلبية سبعين صوتا من ثمة وسبعين .
(تصفيق) .

(دعت اللجنة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الأربعين وأعيدت الساعة السابعة والدقيقة العاشرة) .

٩ — استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ المالية (المحركات) —
تقرير لجنة المالية قسم ١٢ وزارة الزراعة — قراره

(المقرر حضرة الشيخ المكرم على حسن باشا) .

على مكتب من حضرة صاحب المال وزير الزراعة وهذا نصه :

” حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

لمناسبة نظر مشروع ميزانية وزارة الزراعة في مجلس الشيوخ في جلسة يوم الاثنين الموافق ١٣ يونيو الجاري تشرف بإحاطة دولتك بما أننا قد استدبنا حضرة أسكنندو إبراهيم أفندي رئيس قلم الميزانية بالوزارة لحضور الجلسة لشار إليها .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

تحريرا في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢
وزير الزراعة
حافظ حسن

وما كانت هناك غاية بقيمة البذور . وفي العهد الأخير فقط عنت كل الخصوص بتقوى الجيوب .

والواقع أن من يأمرون جدا أن الوزارة لم تكن غاية واسعة الطاق بأمر البذور حتى يستلج كل من يريد بلورا جيدة أن يمد مبتداه منها . فإني أرى أن جهودها لا يزال في هذا الشأن قليلا .

فيجب أن تبنى العناية كلها بأمر التوسع في اقتناء البذور الجيدة .

أضرب لذلك مثلا : زرع بعض الفلاحين فولاً من تهاوى مشتقة في وزارة الزراعة . ولم يسبق لهذا الفلاح أبداً حصل على أكثر من خمسة أراذب من محصول القبول . ولكنه في هذه السنة التي اشترى تهاويه فيها من وزارة الزراعة حصل على ثمانية أراذب من القبول وأردين من الشحير من فدان واحد ، مع أن أرضه هي للأرض بينها . ويحاوره فلاح آخر زرع القبول ولم يشتر تهاويه من وزارة الزراعة لم يحصل على مثل هذا المحصول . والسبب هو أن تهاويه الأول مشى بها فاقهت زائدة في القلة ، بلغت ثلاثة أراذب في القبول وأردين من الشحير بذوا مع زراعة القبول .

فإني أؤسف له أن يتسلم فلاح وزارة الزراعة يطلب منها التهاوى ويمرض عليها الخن قدما . فقول له إن الإطاعة لا يكون إلا بالبذور وبالترتيب أو تخول له ليس عتدي من التهاوى ما يكفي لكل الطالين .

فلاحتفى في أنه يجب أن تبنى وزارة الزراعة بمسألة التوسع في التهاوى . حتى لا تقفل أبوابها في وجه من يطلبها . خصوصا أن من يشترى منها يتقدم إليها باليمن قبل تسلم البضاعة . فعلى أن تكون أبوابها مفتحة لمن يريد شراء التهاوى منها .

وكلاهما هذا لا يمتنع من أن أعلن أني لا أوافق على اعتيادي البايين الأول والثاني وأني أوافق فقط على اعتياد الباب الثالث (أعمال جديدة) .

(تصديق) .

القرار - بصيغة كوني مثلا لجنة المالية أقدم بالشكر لحضرة زيلنا المحترم حسن صبري بك على ما أبداه من العطف نحو لجنة المالية برئاسة هذا المشروع . فعنه هي المرة الأولى التي قامت فيها المعارضة بإنشاء على لجنة المالية .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا . لا . أنا أني على لجنة المالية دائما .

القرار - ألفت نظر حضرات الزلاء المحترمين إلى أن لجنة المالية لديها أن الزراعة هي حياة مصر عيت عناية خاصة يخص ميزانية وزارة الزراعة ولم تحرك كبركة أو صفة إلا وعملت كل ما تستلج عمله من المباحث الدقيقة بشأنها . يبين ذلك لحضراتكم من التقرير الذي على عليكم قد رأيتم فيه تفصيلات وافية . فإذا كانت بعد هذه البيانات توجد أية ملاحظة على الميزانية أو التقرير فنحن مستعدون لإجابة عنها من جابتنا أو من جانب الوزارة التي يعيها على الوزير نفسه .

ولما حوت الميزانية من المجلس إلى لجنة المالية حضر أمامها ممثل زير الزراعة صرح بأن إبقاء هذا الوظائف يوفر في المستقبل إنشاء وظائف جديدة . والأعمال في الوزارة تكثر وتزداد . وبناء على هذا التصريح وأوقت لجنة المالية على عدم إلغاء الوظائف السبع عشرة التي قد جلس التواب إلغاسها .

وملاحظتي أني لا أوافق على عدم إلغاء سبع الوظائف التي كانت في القسم التجاري . وأوافق على بقاء عشر الوظائف الأخرى . لأن سبع الوظائف التي أشرت إليها لا ضرورة لبقائها مع سياسة الوفرة . وخصوصا بعد الاستثناء منها اثني عشر عاما .

ثم إني أوافق على جعل وظيفة مدير قسم التعاون من الدرجة الثالثة بدلا من الثانية .

مقرر صاحب المظفر حسن باشا (وزير الزراعة) - في كلام نيا بعد خاص بالملاحظات العامة . ولكني أريد الآن أن أرد على حضرة الشيخ المحترم فله الطيبى باشا .

لما أنشئ القسم التجاري بوزارة الزراعة كتب له اثنا عشر موظفا دائما من الأقسام الأخرى المختلفة . وذلك لأن عملية هذا القسم عملية دقيقة تحتاج إلى صرف مليون جنيه . فلا بد أن يكون من يتولى الأمر في هذا القسم من الموظفين الدائمين الذين لم خيرة ثامة في هذا الموضوع . ولما كان هؤلاء الذين استندوا لم أعمال خاصة بهم في الأقسام الأخرى التي استندوا إليها حين نيا بدلم آخرون على اعتياد السداد والبقرة لثودا أعمالهم . وضعت سنون على ذلك . والموظفون التعاونيون قانون بأعمال القسم التجاري . والمعيون على اعتياد السداد والبقرة يؤدون أعمالهم في الأقسام الأخرى . ولما أضيفت أعمال هذا القسم إلى بنك التسليف الزراعى استبقينا من الاثني عشر موظفا خمسة كوتا منهم قلما يسمى القسم التجاري الذي يتولى بيع المنتجات والأعمال التجارية بدلا من أن يشتغل بها فتيون . وستكمل على هذا القسم حين تصل إلى الاعتاد المخصص له وقدره ثمانون ألف جنيه .

أما السبعة الباقون من الاثني عشر فقد أعيدوا إلى أعمالهم السابقة في الأقسام المختلفة بدلا من سبق أن عينوا في أعمالهم على اعتياد السداد والبقرة . فكان هؤلاء السبعة إنما عادوا إلى وظائفهم التي لم تكن خالية .

(تصديق) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أنا أقدم تخلصي الشكر إلى لجنة المالية على تقريرها القيم . وأؤيد ما شاعت به من جليل الأعمال التي قامت بها وزارة الزراعة في عهدنا الحاضر .

وبصفة كوني فلما اقتربت في السنين الأخيرين من الوزارة . أقرر تقررا عما شاهدته بنسبي : وهو أن الوزارة في حايين السنين اثبتت وجودها فعلا ، وما كان نرى مطلقا مستندا نيا من موظفي الوزارة يرشد فلاسا في عمل . وأنا أقرر خصصا أني أرشدت وتسلمت . وأعصد أن هذا الإرشاد أمر وأخذ . وخصوصا بعد أن عنت الوزارة بمسألة التهاوى مدا بذرة القطن التي كان مهما من قبل محصورا فيها فقط .

العمل الذي يحدد الفلاح بسبب جهله أنه خار . فيجب أن نعلمه وأن نعلمه الوزارة بكتابة إعادة المحررات الصادرة بالوزارة .

كما يجب أن نعمل لتقريب شقة الخلاف بين الوزارة والفلاح .

ولي اقتراحات في هذا الموضوع لذا صحتني أدليت بها لحضراتكم وإلا أوجبات تقديمها لوقت آخر .

الرئيس - فضيل .

محضر الجلسة الحزيم محمود اسماعيل بالله بك - ما يقرب شققتا لخلاف بين الوزارة والفلاح :

أولا - تشكيل لجنة من كبار موظفي وزارات الزراعة والأشغال والمالية العمل مع من تختاره الوزارة من كبار الأعيان حتى يصلوا إلى معرفة العلة لما لاحت . لأن الوزارة وسعدا لا يمكنها أن تقوم بذلك .

ثانيا - تشكيل بلان فرعية في كل مديرية يكون أعضاؤها من موظفي هذه الوزارات الثلاث كبارهم وصغارهم . مع ضم كبار المزارعين إليهم ليبحث المسائل التي لها مساس بالزراعة في المديرية .

لقد سبق أن وجهت مؤالين يختصان بالحالة الزراعية لحضرة صاحب المسائل وزير الزراعة ولاسلف من يصلني الرد عنهما .

يتضمن السؤالان :

أولا - هل توصلت وزارة الزراعة لمعرفة حصول رئيسي بعضو من البلاد ماخبره من تعذر أمان الفطن وقلة مساحته ؟

ثانيا - هل عملت وزارة الزراعة تحاليل كيميائية لربة المناطق المختلفة في القطر واختارت لكل منطقة ما يناسبها من المحصولات الزراعية المختلفة ؟

محضر صاحب المعالي حافظ صبيح باشا (وزير الزراعة) - هذا مؤال صاحب عه .

محضر الجلسة الحزيم محمود اسماعيل بالله بك - يتضمن السؤالان كذلك :

١ - هل انتقت الوزارة أنواعا من بدور الفطن والأرز والبصل بنوع خاص لزراعتها مع تبين الجهات التي تصلح لنوعها حتى توفر على المزارعين مشقة انتقاء هذه البذور وعمل التجارب بأنفسهم ؟

٢ - هل تمكنت الوزارة بواسطة التجارب الزراعية من معرفة أنواع الأسمدة الكيميائية أو العضوية التي تصلح لكل تربة في الوجهين القبلي والبحري ليهل على المزارعين استعمال المبادي الذي يناسب الأرض ويحدد المحصول .

لقد استعذت وزارة الزراعة خيرا - لا أدري إن كانت جاءت به من فرنسا أو أمريكا - لمسألة الألبان التي تستورد منها ومن مستخرجاتها كالبن والقرطة ما تبلغ قيمته في السنة ٤٧٠٠٠ جنيه مع أنه يوجد عندها

محضر الجلسة الحزيم محمود اسماعيل بالله بك - أوافق حضرة الشيخ الحزيم حسن صبري بك في شق صغير مما أمدل به . وأقول إن يكول الملاك من وسعهم الذين قد يكونون استفادوا من وزارة الزراعة . أما صغارهم ومن نحو ٩٩٪ من الملاك فلا تسمع منهم إلا الشكوى . وقد تكون شكواهم على أساس .

لأجل هذا يجب أن أبدي إلى المجلس أوجه ثلاثتهم واستأنيهم . كما أبدي أوجه ارتياحهم إن كانت هناك أعمال أوجبت الارتياح .

تعملون حضراتكم أن الفلاح لا يمكنه على شيء إلا إذا لمسه ، فإذا لم يلمسه لا يمكن أن يصدق . وتعلمون أن الأيام الفلاحين تقصر في أنهم لم يروا عملا ظاهرا مباشرا استفادوا منه شيئا .

إني أتأكد من الفلاح الصغير الذي يشعر بوجود وزارة الداخلية لأنه إذا ما تشاجر مع كثر ضرر رجل البوليس وقاده إلى الجبهة الإدارية ويشعر كذلك بوجود وزارة الداخلية إذا ما حكم عليه . ويشعر بوجود وزارة الأشغال عند توزيع المياه . وكذلك يشعر بوزارة المواصلات إذا ما ركب القطار . أما وزارة الزراعة فلا يشعر بالفلاح الصغير بوجودها وذلك لعدم اتصاله بها مباشرة إذ أن أعمالها تقصر في زيادة العزب وفي توزيع القناري على كبار الملاك . وأكون متنا جندا إذا أردتني حضرة صاحب المسائل الوزير عن الجلوب الذي يمكن أن أفتح به صنادير الزايرين .

(خفية) .

محضر الجلسة الحزيم علي فهمي باشا - ما هي أوجه الشكوى ؟

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

محضر الجلسة الحزيم محمود اسماعيل بالله بك - يقول الفلاح الصغير بأن الحالة لا تتغير عما كانت عليه من قبل . فالحراثات التي يراه مرسوما في مبادئ الوجه القبلي هو نفس المحررات التي يستعمل اليوم وكذلك الحال في القناس والعميور والشادوف .

لم تحرك وزارة الزراعة لآلات في إيجاد الآلات الحديثة وقد تكون فكرت ولكن لم يظهر تفكيرها أثر فليت حالة الفلاح والآلات الزراعية وطريقة الحراث كما كانت من زمن طويل أقول ذلك استنادا إلى ما سمعته من اشتكاك صغار الفلاحين .

لا يزال الفلاح يستعمل سجاد تترات الصودا وتتراث الجير مع أنه توجد اختراعات جديدة . ففي ألمانيا وغيرها يأتون بالآلات الحديثة ويضعون عليها عجلات بسيطة فتحول إلى سجاد ياتي بنفس النتيجة ويبيع بربع بل بنج ملباع به السجاد الحالي . ولا أدري لماذا تولت وزارة الزراعة عن إحضار هذه الأسمدة الرخيصة التي . إلى أعرف الشركة التي تصنع هذا السجاد .

الفلاح كما قلت لا يشعر بوزارة الزراعة إلا عندما يرعاه من المخابرات عن دودة الفطن ويصدق أن في هذا ضررا . أقول ذلك وأعترف بكتابة هذا

ولا ينبغي أن يهتد ترتب عليه تجارات وقامت من أجله صناعات وأُنشئت له منازل ومعامل وتتم له بيع وشراء في أنحاء العالم كله فكان متوسط ما يباع منه في كل سنة ٤ مليون جنيه وبلغ في سنة من السنين ١١٧ مليون جنيه .

ينبغي هل تستطيع وزارة الزراعة أن تعمل بالحقا وفرضا وألمانا وسويسرا واليابان والهند وأمريكا على تعديل كل ما لديها من منازل وأن تستبدل بها معامل توجد لها معمولا يعمل على القطن فيها .

ولكن هل ما يظهر له أن حضرة الشيخ المحترم محمود أبانته بك أراد أن يوجهه يميني أو يميني حتى استغاثت إلى وزارة الزراعة .

لأن أرحب بكل استفاد ولكن لكل شيء حد ويجب أن تحمى العمل لا الماطة .

أعلم أن الحالة سيئة والبلاد في ضيق شديد ولو استطعت أن أجد معمولا آخر يعمل على القطن لما ترددت في ذلك .

أرجع بعد هذا إلى نقطة أخرى . إلى في هذا المجلس أريد أن أصرح في ملاتية وفي غيرها من خشية أية عاقبة .

أصرح بالحضرات الشيخ وأن وظيفة وزارة الزراعة هي وظيفة حكومية . هي عمل ما لا ينبغي للأفراد أن يعملوه .

إنما انتابت الحيوانات أمراضا فوزارة الزراعة هي التي تتولى علاجها . إنما انتابت النباتات آفات فهي التي تتولى ملاقاتها .

إنما أريد اختيار سلاسل طيبة من أنواع الزراعة فوزارة الزراعة هي التي تعمل على اختيارها والحصول عليها .

ومع ذلك فالوزارة هي التي تساعد كل مزارع كبيرا كان أو صغيرا ولكن المزارع الكبير يقفه ورسمه الملاحه وعمله وماله يستطيع أن يستفيد من إرشادات الوزارة .

أما المزارع الصغير فيحتاج أن تصل إليه هذه المعلومات لأن الأمية مع الأسف الشديد قد بلغت نحو النصفين في المسألة فبالإضافة لا تخرب هذه الأمية وهل طوبت وزارة المعارف بالقضاء على الأمية كما تطالب وزارة الزراعة بأن يردد موقوفها المحقول لمرقة إن كانت الأرض سقية مروية أم لا ؟

فهل هذه هي وظيفة وزارة الزراعة ؟ لا . إنما وظيفتها كما قلت هي القيام بالأعمال المهمة .

ولأشرب لحضراتكم خلا - وقد هيا في هذه القرصة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن صبري بك - إننا بعد استئذاننا بالقطن وأحواله لم تكن تتم بأمر السلال كثيرا فأتينا في سنة ١٩٢٩ وزعنا ٥٥٨٠ أودبا من القمح من السلالة المنارة .

أقول سلاسل بمنزلة لأنها لا تمرض إلا أمراض وتنتج معمولا والرا .

من الموائى ما تفتتق ألبانها من استيراد هذه الألبان من الخارج التي تأخذ من أموالنا ما يقرب من نصف مليون جنيه ومع أن بقاه نصف هذا المبلغ بالبلد يعتبر ثروة من غير شك .

لا يرى فائدة من الكلام عما تستورده من الخارج من الدقيق والقمح فأتينا وإن كنا نستورد ما قيمته ثلاثة ملايين جنيه تقريبا إلا أنه يتظر في هذه السنة هل ما أعلن أن نكتفي بمحصولات بلادنا .

كذلك مما تستورده من الخارج أشياء أخرى كالزيتون وزيت بفت ألتانها نحو ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مع أنه يمكن زراعة الزيتون في الواحات . وعلاوة على ذلك فأتينا نستورد من العراق ما قيمته ٨٠.٠٠٠ جنيه ومن المسكرات ما قيمته ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وهذه مبالغ باهظة تصرف في الخارج وإن كنا نبتاه معامل وفابريكات لصنعها لأنكنا لاكتفاء بها عما يستورد من الخارج .

أظن أنه من السهل أن تصل إلى صنع هذه الأشياء في بلادنا في الوقت الذي تعمل فيه الوزارة على تحقيق هذه الزجبات تكون شاكرين لما ساعدن (تصفيق) .

عشرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - أذكر لجنة المالية على تقريرها القيم الذي انتهجت فيه الأوصاف والعمل في بحث أعمال وزارة الزراعة في العهد الأخير وفي الماضي .

وإن أحسن عبارات الشكر لا يمكن أن تؤدي الواجب على لما أقيته من هذه اللجنة من التشجيع في عمل مهم يمس حالة الفرة العامة في القطر المصري لأن بلادنا كما تعلمون حضراتكم قطر زراعي .

وأنتهز هذه الفرصة فأشكر أيضا كل من طوف في وزارة الزراعة في المدة الأخيرة لأنني وجدت منهم في الحقيقة إخلاصا وتحققا للأغراض التي كنت أرى إليها لأبلغ الأمان التي تميش بها نفسي وأشعر أن تحقيقها عبء على على طاقتي .

حدث في العهد الأخير أن انتابت الأزمة هذا القطر كما انتابت غيره من البلاد الأخرى وقد كانت الحالة هنا شديدة لأشكر كما تعلمون كما تمتد على محصول واحد هو محصول القطن .

كانت له سمعة حسنة وأمان عالية مشجعة سفيرة حتى كانت الناس في الماضي يتلونوا الزادات الأخرى ويستبدلون بها زراعة القطن ولكن تبدل مع الأسف كل هذا في سنتين فماذا كان يراد من وزارة الزراعة أن تصلة ؟ طبعا كان يراد منها - كما يقول حضرة الشيخ المحترم محمود أبانته بك - في عتبة وصحها أن تصبح وفي بعدها محصول آخر يروض محصول القطن بينا هذا القطن قد اعتادت زراعته مصر من نحو أكثر من مائة سنة . ولم يكن الفرض أن يزرع القطن لئلا يهنا وإنما يزرع للتجارة ولا فائدة منه إننا لم يبع البلاد الأخرى وهو كما نرى حضراتكم الآن مكس في الاسكندرية ولا تعرف كيف تصرف فيه .

ويوجد بجانب هؤلاء بعض جمعيات تعاونية وشركات تشتغل بهذه العملية.

إن هذا العمل ليس من عمل وزارة الزراعة لأنه يجب أن تتوفر لها أموال من ذلك . ولو كانت في بلاد أخرى لكنا في غنى عن أن تشتغل بمثل هذه العمليات البسيطة .

فقط نحن ندخّن البالح ونضمه في طلب ثم نرسله للحال التجارية فهل هذا من عمل وزارة الزراعة ؟

ونعمل كذلك مصلحات - فهل هذا من عمل وزارة الزراعة أيضا ؟
نريد أن نعمل تجارب ونضع هذه التجارب تحت تصرف كل عمول وكل شركة وتزودها بالأدوات والمعلومات والموظفين الفنيين ليساعدوها على هذا العمل .

أريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى ما اتجهت وزارة الزراعة أخيرا من استعجار بعض الحقول من الأهالي في المديرية لتكون بمثابة حقول نموذجية للتجارب . وقد حصلت الوزارة أيضا من وزارة الأوقاف على ثلاثة حقول أخرى مقسمة لهذا الغرض . ولو استطعت أيها السادة أن تعمل على تنفيذ رغبة لجنة المالية التي أشارت إليها في تقريرها من إنشاء حقول نموذجية في كل مديرية من المديرية الوسطى - لو استطعت ذلك في يوم واحد لما تأخرت - ولكن أين المال وأين الأرض وأين الموظفون اللازمون للقيام بهذه العملية ؟

إن هذا يا حضرات الشيوخ يستغرق وقتا ومجهودا ولا يمكن أن يقال إن هذا كله يمكن عمله في سنة واحدة .

المرئوس - هل مدالي الوزير موافق على ما جاء في تقرير اللجنة ؟

القرر - لقد اتصلت بمدالي الوزير وتناقشت مع مداليه في كل النقط التي تضمنها تقرير اللجنة واقفنا سوا عليها اختلافات تاما . وما كنت انتظر من مدالي الوزير بعد ذلك أن يلاحظ على ما جاء في التقرير بما أدلى به الآن .

مضرة صاحب المجلس حافظ من باشا (وزير الزراعة) - أنا لم ألاحظ شيئا على تقرير اللجنة وإلى مستدل أن أعيد ما قلته الآن على أنه إننا كان قد شعر أحد من حضراتكم بأني وجهت أي انتقاد لجهة المالية فاني أصعب كل ما قلته .

(أصوات : لا ، لا) .

وبالعكس فاني أنتهز هذه الفرصة لأذكر لشركتي لجنة . ولي كلمة مشيرة أريد أن أبلغها قبل أن أختتم بياني وهي أن من غرضي ومن رأي دائما أن أعمل على الاقتصاد لأن البلاد تعاني الآن شدة بسبب الحالة الاقتصادية الحاضرة، وكل ما يمكن توفيره من المصروفات يسود علينا بالفائدة . ولكن لجنة المالية رأت بمسألة بحث الميزانية تعديل درجيات بعض الوظائف بما يتفق مع درجيات شغلها فعلا . على أني أصبح أمام هذا المجلس

وفي سنة ١٩٣٠ كان الحال على هذا المحصول قليلا نوزعا ٢٦١٨ أريبا . وفي سنة ١٩٣١ بلغ ما وزعته ٢٩٨٨ أريبا .

ونظرا لإقبال المزارعين في العام الماضي على طلب تناولي المحاصيل الشتوية علما على زيادتها ، ويظهر أن يكون لدى الوزارة في هذا العام من تناولي القمح ٢٢٦٦٠ أريبا إننا وزعت جميعها فانه يمكن أن نعرف الناتج منها بضرب هذا المدد في خمسة أمثاله أو في ثمانية أمثاله وما حصل من زيادة في تناولي القمح حصل في الشعير والقمول والأرز والأذرة والبرسيم والقمول السوداني .

بعد هذا أريد أن أقول كلمة عما جاء في تقرير اللجنة من أنها تنبئ أن تكون حالة القمح في تسعين الإختبار أقل مما هي عليها الآن حتى لا يترتب عليها دفع تعويضات لأصحابها .

استحيكم هذا في أن أطلع على حضراتكم بيانا مضمنا .

كان عدد المساجين التي دخلت في موسم سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ (٦٨٩٩) وبلغ عدد الإختبار التي دخلت خلال هذا الموسم ١٧٠٦٩٩٦ وعدد الإختبار التي أصابها الضرر هو ٧٨٧ خبيرة وهذه نسبة ضئيلة بجانب ذلك البلد الكبير .

ومع ذلك فالتجارب والمعمل قد أثبتا أن شجيرات في صف واحد تأخذان معالجة واحدة إحداهما تصاب بالضرر والأخرى لا تصاب به وهذا يرجع إلى طبيعة الشجرة نفسها واستعدادها .

مثل ذلك مثل مرضين تحمل لها عملية جراحية واحدة لمرض واحد على يد طبيب واحد وبطريقة واحدة أهدأها غير والأخرى لا يبرح في هذا يجب على الطبيب ولا على طريقة المعالجة ولكن طبيعة الشخص هي التي حالت بينه وبين الشفاء .

وإني لأذكر حضراتكم لكي تعلموا أن الشكاوى التي وصلت إلى الوزارة من عملية التدخين في السنة الماضية كانت أربعا وستين شكوى منها تسع وخمسون ظهر أن أصحابها غير محققين فيها وأن ثلاثا أصحابها يحقون فيها ولا تزال اثنان قيد البحث .

وفي سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ كانت الشكاوى لا تختلف كثيرا من السنة التي قبلها .

جاء في تقرير لجنة المالية أيضا أنه يجب على وزارة الزراعة أن ترون الأهالي على عمليات التدخين ونجاسة جمعيات التعاون .

حقيقة إن هذه الملاحظة صحيحة - والوزارة في الواقع تعمل بها - فلأننا سمعنا فاني أطلع على حضراتكم بيانا بالأشخاص الذين يقومون بأعمال التدخين تحت إشراف وزارة الزراعة، ويصرق أن أؤوبه بأن القائمين بهذا العمل بعضهم من تربي للمدارس الزراعية لأنني أربب بكل عمل في حريلا من الالتفات إلى الوظائف ، فعن لم نخرجهم من المدارس الزراعية إلا ليعملوا في الحقول .

والأشخاص القائمون بهذا العمل هم : علي إبراهيم أفندي ، ديس سكرافندي ، السيد سام صبيح أفندي ، عيسى لطفي أفندي وهالك توم . كحمد كامل أفندي . وحسين الخطي أفندي ، محمد الحايي أفندي ، محمد أبو عباد أفندي وحسين عابد أفندي ، دودة الحاج أحمد الخطي والشيخ يوسف الشوزجي ومحمد بك جمه .

(تصديق)

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقترح للباب الأول (ماحيات وأجرومريتات) وقدره ٢٧٤,٦٧١ جنيا ؟

(موافقة)

مقرر السج المحرم من صبري بك - آنا لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقترح للباب الأول (ماحيات وأجرومريتات) وقدره ٢٧٤,٦٧١ جنيا.

وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقترح للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٢٨٦,٤١٦ جنيا ؟

(موافقة)

مقرر السج المحرم من صبري بك - آنا لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقترح للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٢٨٦,٤١٦ جنيا.

وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقترح للباب الثالث (أعمال جليلة) وقدره ٩٠٠٠ جنية ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس للموافقة على الاختاد المقترح للباب الثالث (أعمال جليلة) وقدره ٩٠٠٠ جنية.

١٠ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب برط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تقرير لجنة الأوقاف - إقراره

(أقرر حسرة الشيخ المحرم عبد الرحمن دما يانا)

الرئيس - ورد خطاب من معالي وزير الأوقاف هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة نظر مجلس الشيوخ بملحة يوم الاثنين ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الولود من مجلس النواب برط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

السالية ، أرجو التكرم بالترخيص لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف الفصام وكل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وحضرة محمد قنري أفندي مدير إدارة الحسابات والمستخدمين بها في الحضور أثناء نظر مشروع القانون المشار إليه .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

وزير الأوقاف

أحمد علي

١٢ يونيو سنة ١٩٣٢

(حضر حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف الفصام وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وحضرة محمد قنري أفندي مدير إدارة الحسابات والمستخدمين بها)

على تقرير اللجنة عن الإيرادات (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقترح للباب الأول (رج الأوقاف) وقدره ٢٤,٦٦٨ جنيا .

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقترح للباب الأول (رج الأوقاف) وقدره ٢٤,٦٦٨ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقترح للباب الثاني (خصومات الأزهر والمعاهد الدينية) وقدره ٢٠٠,٢٢٢ جنيا ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقترح للباب الثاني (خصومات الأزهر والمعاهد الدينية) وقدره ٢٠٠,٢٢٢ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاختاد المقترح للباب الثالث (إيرادات أخرى) وقدره ٣٤,٢٠٠ جنية ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاختاد المقترح للباب الثالث (إيرادات أخرى) وقدره ٣٤,٢٠٠ جنيا .

على تقرير اللجنة عن المصروفات (١)

والآن قليل مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الجوامع الأزهر والمآاهد الدينية المالية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

توزع ميزانية إيرادات الجوامع الأزهر والمآاهد الدينية الإسلامية لسنة المالية ١٩٣٢ المالية في ستة ١٩٣٢ بمبلغ ٢٥٩,٠٩٠ جنها مصريا على حسب الجدول الملحق حرف (١) .

وميزانية المصروفات بمبلغ ٢٥٩,٠٩٠ جنها مصريا على حسب الجدول الملحق حرف (ب) .

المادة الثانية

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يسم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدون ...

أخذ الرأي بالنفاذ بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٦٥ (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الأول (ماهيات ومرتبات وإحانات) وقدره ١٩٢,٢٥٤ جنها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الأول (ماهيات ومرتبات وإحانات) وقدره ١٩٢,٢٥٤ جنها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثاني (مصروفات عمومية) وقدره ٦١,٨٣٦ جنها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثاني (مصروفات عمومية) وقدره ٦١,٨٣٦ جنها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٥٠٠٠ جنه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقترح للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٥٠٠٠ جنه .

(١) إبراهيم راتب بك - إبراهيم وجيه باشا - أبو زيد قطامي بك - أحمد الشناوي بك - أحمد عرفان باشا - أحمد علي باشا - أحمد نجيب براده بك - إ. دور صبري بك - الدكتور أسد يوسف حليه أفندي - إسحاق سليم باشا - إلياس عوض بك - أمين حسين يوسف أفندي - أمين قالي باشا .

بدروس زقاني باشا .

حافظ حسن باشا - طاهر أحمد أفندي - حسن رشوان حادي بك - حسن سيد باشا - حسن صبري بك - حسن علي جازي بك - الشيخ حسين صالح خليفة - حسين واصف باشا - الشيخ حسين وال .

الدكتور زكي غدار الجيزي أفندي

سيد أحمد عبد الرحمن السيد أفندي - سلطان السيد بك .

سلطان مكيان باشا بك .

شفيع سيد الله حلاوي أفندي .

صالح حسن باشا .

الشيخ عبد الحليم طاهر بدوان - عبد الحليم البيل بك .

السيد عبد الحليم الكري - عبد الرحمن رشدي باشا - عبد العزيز البيهون بك - عبد العزيز يوسف الناصر بك - عبد الكريم شادي بك - عبد الله صميح بك - الشيخ عبد الحليم سليم - القواد عبد الحليم غريدي باشا - القواد علي أحمد باشا - علي فهمي باشا .

علي فهمي باشا .

محمد أبو نصر القادر أفندي - محمد توفيق مكي - محمد شيرت وأمن بك - القواد محمد صادق بيبي باشا - الدكتور محمد طاهر بك - محمد غنيم بك - محمد ضي بك - محمد الشاذلي باشا - محمد مصطفى بقره بك - محمد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصر بك - محمود إسحاق باشا - الدكتور محمود عبد القادر بك .

القواد محمود مني باشا - الدكتور مصطفى محمود أفندي - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - هادي فهمي موسى فراد باشا .

نعمه الحلبي باشا - نصر حامد بك .

عقوب بيومي صله بك - يوسف قطامي باشا - يحيى إبراهيم باشا .

١١ - تقرير لجنة الحقائقية

عن البحث الحاصل فيما إذا كان لحضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات برقيات

— تأجيل النظر فيه إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢

المقرر — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا التقرير
الوارد بجدول الأعمال تحت رقم ١٣ إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ٢٠ يونيه

سنة ١٩٣٢ ؟

(موافقة) .

المقرر — وهل توافقون حضراتكم على أن تبدأ بنظر تقرير اللجنة
المخلص بمشروع القوانين الواردة من مجلس النواب باعتبار إنشاء نواب
جبل الأولياء في جلسة الغد ؟

(موافقة) .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والاربعين
مساء على أن يعود المجلس للاجتماع غدا الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٥١ (١٤ يونيه
سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والتسعين مساء

محضر الجلسة الثانية والثلاثين

المتعقد طناً في يوم الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإعطاء نهران جبل الأولياء .
تقرير اللجنة .
مذكرة وزارة الأشغال العمومية - جلسة الأولى - عن مشروع
نهران جبل الأولياء .
طعن رقم ٤٥
إسراء اللجنة لجلسة القية .

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
٢ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاق الإطالي
المصري الخامس بمجمود مصر القربية - إسنائه إلى لجنة انكاريية .
٣ - كتاب من مجلس النواب يتصحح خطأ طبعي ورد في محضر جلسته
الاربعة ٩ يونيو سنة ١٩٣٢

تولى السكرتيرة البهلانية حضرات الشيخ المحترمين :
أحمد نجيب يراده بك ، إبراهيم راتب بك ، شفيق سعد الله حلايه انتهى .
حيث دعوس بك .
جد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .
أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .
١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة
الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - صلق المجلس على محضر الجلسة السابقة .
٢ - مشروع قانون
وارد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاق الإطالي المصري الخامس بمجمود
مصر القربية - إسنائه إلى لجنة انكاريية
على الكتوب الواردة من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
نظر مجلس النواب بجلسته المتعقد في يوم الاثنين ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢
تقرير لجنة انكاريية عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الإطالي
المصري الخامس بمجمود مصر القربية ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقيلة الثلاثين مساء برئاسة حضرة
صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس ويحضر حضرات الشيوخ
المحترمين ما صلا :
النائبين :
أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد عبود باشا ، مصطفى خليله باشا ، طلفغان
سيداحمد سالم بك ، محمد عب باشا ، الدكتور فارس نمر ، كامل
جريس تكلاب بك .

ثانياً - باحتار :
(١) من جلسة اليوم حضرات : الشيخ حسين والى ، حافظ
المنشاوى بك ، محمد صدق باشا .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع : حضرة الشيخ المقدم محمد
عبود بك .

ثالثاً - بغير إذن :
حضرات : سليم خليل بطرس بك ، محمد مقبل باشا ، نصر طاب بك .
وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والممثل والسعادة اسماعيل
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية ، حافظ حسن باشا
وزير الزراعة ، إبراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية ، حل جمال
الدين باشا وزير البحرية والبحرية ، أحمد حل باشا وزير الأوقاف .

وقد قامت هذه اللجنة بمبحث المشروع علىلجنة المنطقة في ٢٦ و ٢٩ و ٣١ مايو و ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٣٢ وقد حضر بمجلسها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية وانتهى بمجلسها إلى وضع التقرير الآتي :

١ - تمهيد

حينما كانت الأراضي الزراعية بمصر تسقى بطريقة رى الحياض المعروفة كان فيضان النيل كل عام مناهج رياه أهل هذا القطر وقلة أنظارهم . فأنما ما جاء الفيضان مالاً زفت بشرى اليسر والرخاء ، وإن جاء معطلا ترك قدرا من الأرض بغير رى . فأنما ما كان الاحتياط شديداً اتسع نطاق الشرائق وكان العام مالم يرس وشقاء .

أما فيما عدا أشهر الفيضان فلم يكن لمقدار الماء بالثر أثر على الزراعة ولما لم يكن يتم بأمره أحد .

مضت آلاف السنين والحال لم ما ذكرنا : تتمر المياه الأرض بين أغسطس وأكتوبر من كل عام ، ثم تنحصر عنها تفيض الحبوب وتنتهت ، وتحو وتضيق ، ويحصدهون ربا عارياً أخرى ، ثم تبقى الأرض بغير رى إلى أن يأتي الفيضان الجديد .

جاء المصلح الكبير رأس العائلة المالكة ومشيى مصر الحديثة المنفوره محمد جل ياشأ فرأى أن في مصر ثورة كبرى ماطلة : أرضاً خصبة تترك باثرة بغير رى في أكثر شهور السنة ، واطاماً قوى الساعد تبقى طول تلك الشهور عاطلة ، وماصلات أكثر إداراً الرزق يمكن إنباتها وبجنى الخيل والوبر منها لوغير نظام الرى المتفق وجعل ملائماً لحاياتها . فزم - وهو الذى ما كانت تهف العمليات مهما كبرت حالة دون تنفيذ عزمه - على استبدال نظام الرى الحوضى بنظام جديد . فد التبع وبكى القناطر وحول مناطق خاصة إلى رى صينى مستديم . ثم تابع خطاه اسماعيل جاهل مصر المنظم وشقى التربة الارياحية التي ضاقت ثروة اقليم واسع من أقاليم مصر الوسطى .

وبالتوسع في الزراعة الصينية أصبح لساء الموجود بالثر في فصل الصيف أهمية أخذت تزداد من مر السنين ، حتى بلغت بل فاقت أهمية ارتفاع المياه في فصل الفيضان .

وفي أواخر القرن المنسحق أصبح قصور ماء النهر من الوفاء بحاجة الزراعة الصينية ظاهراً بينا ، كما اشتدت الرغبة في تحويل قدر أكبر من أراضي القطر من رى حوضى لرى صينى مستديم ، استثاراً لما على أحسن الوجوه .

ورأى المهتمسون أن ماء النهر في فصل الحريف والشتاء يزيد على حاجيات الرى فتفكرأ في تخزين قسط منه لاستعماله في قسط عجز النهر في فصل الصيف واستقر الرأى على إنشاء خزان بأسوان يحس نحو مليار متر مكعب من المياه (ألف مليون) .

ولقد قامت في سبيل إنشائه امتراضات شتى فإلتها وزارة الأشغال حتى نظمتها .

فأشرف بأن أرسل مع هذا الملوك مشروع القانون - وقرر لجنة الخارجية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجياً عرض ذلك على هيئة جلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

١٤ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الخارجية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الخارجية .

٣ كتاب من مجلس النواب

يصبح خطا طبعى ورد في محضر جلسته المؤرخة ٩ يونيو سنة ١٩٣٢

على الكتاب المذكور ومما نصه :

” حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ دولكم أنه في جلسة يوم الاثنين ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ لاحظ حضرة مفرد لجنة المالية أنه ورد في الممود الأول من المصفة ١٥ بمحضر الجلسة الماضية المؤرخة ٩ يونيو سنة ١٩٣٢ خطا مطبعى فقد ذكر أن اعتماد الباب الثانى من الفرع الخامس هو ٤٤٧,٧٤٤ جنياً والخليفة أن الاعتماد المطلوب هو ٤٤٧,٩٤٤ جنياً - ووافق المجلس على ذلك . ومع هذا محضر الجلسة .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

١٤ يونيو سنة ١٩٣٢

٤ - مشروع قانون

لإدوين مجلس النواب بمادة إنشاء خزان جبل الأولياء - تقرير اللجنة - استمرار
المادة مجلة المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا) .

على تقرير اللجنة (١) وهذا نصه :

٢ / أحال المجلس بمجلسه التي انمقدت في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ مشروع قانون أقرو مجلس النواب خاصاً باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء إلى لجنة الأشغال منضاً إليها اثنا عشر عضواً من حضرات أعضاء المجلس .

لا تجود فيها زراعة اللوزة والجويوب ، ومن جهة ، اضطرابهم ترك الأرض باثرة مدة الصيف في كثير من الأحيان فتعود تنهقرى أعمال الإصلاح التي تكون قد كلفتهم إضائق مال كثير .

ليس هذا كل ما تعانيه البلاد بسبب غلة الماء في فصل الصيف فإن الوزارة تضطر فأغلب السنين إلى تأخير الري للشرقا وزراعة اللوزة إلى أن تحصل طلائع الفيضان الجديد . وتأخير الري للشرقا يسفل غلة أرض القطر من هذا للحصول العظمى الإجمالية بالصبة للفلاح ، إذ تكاد تكون اللوزة غذاء الوحيد .

كذلك لتأخير في زراعة اللوزة تأخير على الزراعات التالية يعرف كل من اشتغل بأمر الزراعة في مصر مقدرا ضرره .

لقد قدرت وزارة الأشغال الزيادة اللازمة لتخفيف الملوحة الصيفية تخفيفا جريا وإضيان زراعات ما تبقى ألف فدان أروا كل عام والتبكير في الري للشرقا استعدادا لزراعة اللوزة تبكيرا متدنا بنحو مليون ونصف من المياه . ولولها جملت الملوحة الصيفية كما يروها الزارعون بحيث يروى القطن مرة كل اثني عشر أو كل خمسة عشر يوما ، وصرحتم بزراعة الأرز بغير قيد ، ويرى للشرقا في أغلب الأوقات لإنتاج أوفر محصول ، لاحتاجت في كثير من السنين الملايين من الماء أو تزيد .

ليست هذه كل المطالب المالية . بل حاجتنا لاء تزيد على ذلك بكثير . فإما أن أراضي الحياض المنزوعة ومصلحة ادخو بمديرية أسوان التي أوقعت الوزارة على إمدادها الري الصيني نحو مليون من الجنيهات وأوشك العمل فيها أن يتم ، وأصبحت تنظر الماء الصيني لريا واستثمارها استنادا تناسب مع ما أتفق عليها من مال .

وهناك أراض في شمال الدلتا كان ربا ناصا أو ضيلا وصرفها غير حسن . وقد قامت وزارة الأشغال بمشروع كبير لإصلاح الصرف فيها يشمل تعديل كثير من المصارف ، وإقامة محطات لتوليد القوى الكهربائية ، ومطبات ضخمة عند مصاب المصارف الرئيسية ، وشبكة من الأسلاك واسعة النطاق تصل محطات الكهرباء بمحطات المطبات ، وأخفت في سبيل ذلك ثلاث نحو ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات .

وقد أوشك العمل في المطبات أدب يتم وغريا علما ، ولكن إدارتها لا تتلقى وسعها لإصلاح تلك الأراضي واستثمارها استنادا حسا إذا لم يكن هناك ماء في الصيف يتحسن من ربا .

وغير ما تقدم فهناك أراض كثيرة واقعة على النيل وعلى كثير من الترع لا يسمح بالري إلا في زمن الفيضان لقله الماء في فصل الصيف ، وأصحاب هذه الأراضي لا يشترطون بليون لها المياه .

وهناك أراض واسعة تروى الآن ربا حوضيا يجب تحويلها إلى ري صيفي لذا أريد مضاعفة قننا وأن تدر الخبير الجليل على أربابها .

وأخص هذه الأراضي واقع بمديرية أسبوط وجريا حيث أقيمت قنطرة بجمع حادى على النيل ، وحيث مدت الترع الرئيسية . وواحدة منها انتشرت جبل الأساويده بتقنى طويل .

وكان آخر الصعوبات عدم قدرة الميزانية العادية على تحمل نفقات إنشاء هذا النهران . ولأسباب لا محل للدخول في تفاصيلها هنا لم يمكن أخذ تلك النفقات من الاحتياطي العام ، ولكن هذه الصبة لم تهدد بالحكومة في ذلك الوقت من المعنى في المشروع ، بل ماوت به وأتمته في سنة ١٩٠٧ وقضت قيمة تكاليفه البالغة نحو ٣,٧٢٥,٠٠٠ ج.م (بما في ذلك تكاليف إنشاء قنطرة أسبوط وقنطرة الإبراهيمية) على سبعين قسما تبلغ كل سنة شهرين على الأكثر منها في هذا العام .

ولو أن أحدنا يقدّر ما أقره ماء نهران أسوان الأول في مدى الثلاثين سنة الماضية فقط (بصرف النظر عما سيدهو من انحرافات في مستقبل السنين) ، وقارن ذلك بالتكاليف التي بلغت مقسلة أربعة ملايين وسماتة ألف جنيهه لرى كم كانت العملية من الوجهة المالية عملية استئجار رابحة لا بدائها في الرأى أى مشروع اقتصادى مهما كان جزيل المنيرات .

لم يحض على إنشاء نهران أسوان الصغير ستان أو ثلاث أو واخضت كل الاضرابات التي كانت توجه إليه ، وصلت عليها مطالبة عامة للعمل على زيادة التخزين . ولم تأت سنة ١٩٠٧ ، أى بعد خمس سنوات فقط من إنشاء سد أسوان ، إلا ووزارة الأشغال تقسدت إليه في تخطيطه . وفعلت تحت التولية الأولى في سنة ١٩١٢ ، فزادت كمية ما يتخزن فيه من المياه من ألف مليون إلى اثنين زادت ما بعد ذلك إلى ٤٠٠ مليون ، ولكن حالة الزراعة الصيفية ما زالت رغم هذه التولية تتطلب المزيد .

٢ - الحاجة لزيادة المياه الصيفية

تضطر وزارة الأشغال الآن ودفع المياه المخزونة بأسوان إلى أن ترتبمعة الصيف نظما للملحوبات يخفف سنة من أخرى تبدا حالة إيراد النهر الليبى فأحيانا تجعل الملحوبات سنة أيام إدارة واتى عشر يوما بطالة يكون الري مرة كل ثمانية عشر يوما ، وطورا تجعلها سنة أيام إدارة وخمسة عشر يوما بطالة يكون الري مرة كل واحد وعشرين يوما ، وأحيانا تجعلها أشد من ذلك بكثير . ولكن القطر الذى هو الزراعة الصيفية الرئيسية يريد زارعهو على يسود محصوله أن يرووه مرة كل خمسة عشر يوما في الوجهة البحرية ومرة كل اثني عشر يوما في الوجهة القليلة ، ولا يحول دون تمكينهم من ذلك غير غلة الماء .

على أن الوزارة لا تتكهن من كمية الماء اللازم لري القطن — ذلك الري المرادى فيه كثير من التفتير كما ساف للدول — إلا بالحد من زراعة الأرز وصرفها في دائرة ضيقة في أغلب السنين .

فإنها هناك أراض تتطلب زراعة الأرز تبلغ ثلاثة أرواح الملايين أو تزيد ، فإن الوزارة لا تقسم الزراعة إلا في قسم من تلك الأراضي يبلغ أحيانا مائة ألف فدان وأحيانا خضف هذا العدد . وفي بعض السنين تمت زراعاته بتنا كما كان الأمر في العام السابق ومن أجل هذا يفسر أصحاب الأراضي في مناطق الأرز بخاوة منهوبة من جهة ، ما يظنونه من استثمار أراض

ولقد بلغ ما أنفق من هذه القناطر والترح والآلات أربعة ملايين من الجنيهات .

تم إن إقامة هذه القناطر وشق هذه الترع تحسن به حال الري الحوضي في هذه المنطقة فلم تعد بعض أراضيها معرضة لأن تنطفئ "شرقي" أي بدون ري إذا جاء فيضان النيل مقصرا . ولكن استأجر ما أنفق من المال استئجارا تاما يدعو لتحويل حاضيا إلى ري صيفي فتصبح مساحة لأراضي مديرية المنيا إن لم تنفعا جودة وعصولا . ولكن ربما صيفيا لا يتيسر إلا من ماء غزيرين .

كل هذه حاجات عاجلة لئلا تخطر ما يأتي به التخزين الجديد . ولقد جاء وقته كاملا لا يكتفي به تخزين أسوان الملئ وماء نهران جبل الأولياء المقترح جسيمين ، ولذا نرى الوزارة مضطرة لأن توزع ما بينهما من ماء من هذين الخزانين بقدر بين هذه المبالغ المختلفة .

ليس هذا هو كل ما يدور للتخزين : فتستفي في مصر أراض واسعة مكنتها بالسكان تروى بطريق الحياض يقرب مجموعها من مليون فدان وأراض أخرى أوسع منها في شمال القناة ستبقى باثرة إلى أن يدبر لها المساء الصيفي من تخزين جديد .

فأمام الوزارة شوط كبير في العمل على تغيير المساء الصيفي قبل أن يتم كل الأراضي الزراعية بمصر ديا مستديا . نعم إن الشوط بعيد والتكاليف كثيرة ولكن العمل التدريجي المخطط هو الذي يوصلنا في نهاية الأمر لتحقيق أغراضنا من استئجار أراضيها استئجارا كاملا .

٣ - التخزين الجديد

أمام هذه الحاجة لزيد من ماء الصيف شرعت وزارة الأشغال على تخزين أسوان مرة ثانية بقصد تخزين مئليدين آمريين فيه .

وليس في نهران مئليدين سد حاجات المنطقة التي أسلفنا القول فيها . فقد قدرت الوزارة ما يلزم للوفاء بهذه المبالغ على أساس مواضع ثلاثة عشر مئليدا ، ولو بنت قدرتها على إجابة مطالب الزارعين من إسطاة القطن كل ما يطلب له من المساء في الصيف ، وأباحت زرع القمح في أي وقت من غير قيد ، فزاد تقدير العجز على ثلاثة عشر مئليدا بكثير .

من أين يأتي بهذا المساء الذي تسد به مصر مطلبها الحالي منها وما هو لازم تقاسم توسعها الزراعي ؟

هذه هي المسألة التي شغلت بال وزارة الأشغال وبجسستها تتطلع لمسائل النيل العليا باحة من أروقي الأمكنة للتخزين .

ولقد وصل بال البحث إلى أن تكون - بجانب عملية التخزين - ضرورة المحافظة على كامل إيراد النهر في الصيف يمنع ما يفقد من مائه إنشاء اجتيازه لمنطقة السدود ، فاستمر رأيا على أن تقوم بالصالح - التخزين والمحافظة على المساء في تلك المنطقة .

ولما كانت عملية التخزين أسرع نتيجة ، وأقل نفقة من إصلاح منطقة السدود ، فقد رأت أن تشرع بإقامة نهران على النيل الأبيض قريبا من الخرطوم ، لتسد به المبالغ العاجلة . فل أن تنجم بعملية إصلاح منطقة السدود ، وتنشئ نزانيا في بحيرة نسا وأخرى بحيرة البريت إحدى البحيرات الاستوائية في تلك المنطقة ما تحتاج إليه مصر لكامل توسعها الزراعي في المستقبل .

وكان اختيار النيل الأبيض كحوض للتخزين بسبب أنه أقرب قطعة لمكان استعمال المياه في مصر تصلح لأن يخام بها نهران بملا من مياه الفيضان . فقد استقر نهران أسوان وتعليق كل الزيادة في مياه الخريف والشتاء وأصبحتا مضطربتين للتخزين من مياه الفيضان ، ونهران جبل الأولياء يمكن ملؤه دائما في فصل الفيضان من ماء النيل الأبيض الرافق . فلا يخشى من طغيان ريسب فيه ويحو أثره على بحر السين ، بخلاف الحال في أي نهران آخر يشاء أن يجري التهر في مصر أو في أية نقطة شمال الخرطوم حيث يتلاقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، وحيث يصيب بعد ذلك نهر العطية أيضا . والنيل الأزرق والعطية هما كما هو معروف نهران يحملان من الطمي قدرا كبيرا .

وحينا استقر الرأي على إنشاء نهران جبل الأولياء رأت الوزارة أنه يمكن وضع تصميمه بشكل يمكن من أن يأتي لمصر زيادة في الإيراد الصيفي قدرها ثلاثة مئليارات ، وأن يستعمل كأداة إستمان بها على دفع غوائل الفيضانات المالية . وذلك بأن ترفع منابه مترا ونصف متر عما يحول إليه حاجة التخزين . فلذا ما جاء الفيضان غالبا عجز فيه فوق ماء التخزين مئليارتان من مياه الفيضان ، ثم تصرف بعد أن تكون ذروة الفيضان قد مرت ، فيفقد بذلك الخطر من ارتفاع المياه بالنهر في الوجه البحري مدة طويلة .

والنهران الذي كان يراد إنشاؤه للقيام بهذين النهرين هو المعروف الآن بالنهران العالي تميزا له عن النهران الواسع الذي استقر الرأي عليه في سنة ١٩٢٥ ، والذي صرف النظر فيه عن استعماله لدفع غوائل الفيضانات المالية . كذلك صُغر حجمه بحيث يصبح ما يكفي منه مئليارتان بدلا من ثلاثة مئليارات .

والمشروع المسروض على المجلس الآن هو النهران الواسع ولكنه صيغ بشكل يمكن من إجراء عملية التعلية إذا ما وُجد إجراءها في مستقبل السين .

والذي دعا لتصغير حجم النهران عما كان يراد أولا أمران : الأول - وهو الأهم - تحليل الضرر الذي سيلحق بأراضي مديرية النيل الأبيض وتخفيف ما يصيب السكان من استئجارهم في مناطق أخرى . والثاني أن النهران الصغير لا يكون عرضة لفقد نسبة عالية من كمية المساء الذي يخزن فيه بخلاف النهران الكبير .

ولم تكن مسألة دفع بعض أراضي مديرية النيل الأبيض وتقليل السكان حسب هذا الترتيب مسألتها في بادئ الأمر أهمية كبيرة . ولكن الذين الذين انقضت من وقت الشروع في بناء النهران في المرة الأولى أظهر السودان أن لما أهمية تطوراتها على بحر السين ، حتى بقى أن طلب السودان أن يكون التصويض ماء ومالا - ماء يؤخذ من النهران أو من مياه النهر الطبيعي أو من

لأنه أن يحدث تغيراً يتجنى مع الحقوق المكتسبة لمصر عند ما يشأ ذلك البحث . وهذا غير طيبة الحال إلى تقديم تاريخ ٣١ ديسمبر وأخيراً ١٥ يولي (عند سار) . وبإشارة أخرى أن كل توسع زراعي في السودان يجب أن يمتد على أساس آخر من شأنه تحقيق المدة التي يباح فيها السودان المسحب من التهر .

وهذا البيان الصريح من وزير الأشغال وما اتفقت عليه من بيان منسوبه أمام لجنة مجلس النواب قسميهما اللجنة في تقريرها بمرور كثير . فهما لا يتركان بجبالاً لا يشك أدناً وبإل وضمان الاحتفاظ بكامل الحق الذي أقرته لمصر في هذا الشأن لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ .

وهناك مسألة أخرى تعرضت لها اللجنة في بحثها ، وهي ما جاء في مذكرة وزارة الأشغال خاصاً بموازاة التخزين في أسوان قبل أن يكون النهر قد انخفض منسوبه إلى ٨٨

وجهت لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أسئلة في هذا الشأن فأجاب منها بما طاب اللجنة حيث قال سعادته : « أشار مهندس الوزارة إلى مكان التخزين في تران أسوان بعد قطبته على منسوب ٩٠ ، ومعال رئيس اللجنة يؤكد وجود خطر إذا ابتدأ التخزين على منسوب ٩٠ ، فإزاء ذلك سيجري الوزارة تجربة التخزين على منسوب ٩٠ ، ونقل عنه إذا أنتج هذا التخزين أي ضرر . وأثناء كل هذه التجربة مهما طال أجلها ، وإلى أن يبين الفرق النهائي ، ويكون منسوب ٨٨ عند أسوان هو الذي يعتبر كافياً لهذه التجهيز كأساس ثابت فيها ينحصر بكل علاقة أو بحث مع السودان — في شأن تعيين حقوق مصر في المياه » واللجنة يسرها أن تسجل هذا الورد من الوزارة . وترجو أن تكون تجربتها التخزين على المنسوب السالك وللمدة المتطابق بمدة لسنوات عديدة ترافق فيها تأثير العلم على الخزان مراقبة دقيقة حتى تصل في هذا الأمر للمام نتيجة لا يتطرق إليها أي شك .

٤ - الاعتراضات على المشروع

لقد قلت في هذا المشروع اعتراضات منها أنه يلحق على حاق مصر منها مالي لا يتحمله حالة ميزانية المصروفات العادية في الوقت الحاضر . ولكن اللجنة ترى أن المال الذي يستدعي إنشاء هذا الخزان ليس مما يهبط حاق الخزانة خصوصاً أن المطلوب لإنشائه يسجل في الميزانية على بعض ما كان يدرج بها لأعمال أخرى أو شكت أن تم ، ذكر منها — على سبيل المثال لا على سبيل المحصر — عملية تران أسوان ، والمطالبت الرئيسية لتوليد الكهرباء ، والشبكة الكهربائية بالبلاد ، والحياض المنزلة وقفاط رنج حادي ومطاحها وغير ذلك من أعمال يفتت تكليفها نحو اثني عشر مليوناً من الجنيهات في السنوات الأربع الأخيرة .

وهذه اللجنة ترى أن أعمال الري الكبرى يجب أن يكون لها دائماً المقام الأول بين أعمال الدولة الإنشائية في ربط لها في الميزانية سنوياً مبلغ معتدل لا يتجاوز عليها . وأنه إذا دعت ضرورات الاقتصاد أن تخفف بعض احتياجات الميزانية أو أن تخفف من الواجب أن تكون أعمال الري الكبرى آخر ما يصيبه

كلها في تروى به أرض يستباح بها عما سيرتبه ماء الخزان . ومالا يكن من القيام بالأعمال اللازمة لهذا الري والأعمال الأخرى المترتبة على ارتفاع المياه بسبب هذا الخزان .

ولكن حضرة صاحب المالى اسماعيل سرى باشا رأى وهو وزير الأشغال رفض كل توصية يقوم على أساس أخذ شيء من مياه النهر الطبيعي أو المغزوة . وما كان يسعه أن يفعل غير ذلك . فلأن في مياه النيل الطبيعي منها والمغزوة ما يسد حاجات مصر لما كان هناك ضرر من السماح للسودان أن يأخذ جزءاً منها . أما ونحن لا زلنا مبدئين من أن نبلغ كل غايته من الضروري لنا من الماء ، أما ونحن نرى القيام بمشروعات أخرى لاستكمال ما ينقصنا ، فإن احتفاظنا بكل قطرة من الماء من الزم الواجب .

تقول وزارة الأشغال في مذكرة إله حصل الاتفاق على أنه يكون التوضي السودان من المضار التي تنشأ عن إقامة تران جبل الأولياء مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ج ٣٠

ولكن نظراً لما عمله اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التوضيات رأيت أن تستوفى من أن هذا هو كل التوضي ، وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء ، فصحت ما حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال يعلتها للشفقة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ بمرجعها مسنداً إلى واثق تبودلت بين الحكومة المصرية والمندوب الساسي اطمانت به إلى أن مياه النيل الأبيض — الطبيعي منها والمغزوة في جبل الأولياء — ستأكلها لمصر لأشراكها السودان في شيء منها . واللجنة تسجل هذا التصريح وقررت أنها ناقشت المشروع على هذا الأساس . ولها كامل الثقة في أن يكون هذا الأمر مرجحاً في اللوام لا يخرج عنه بحال من الأحوال .

وجهه المناسبة نود أن تعرض لمسألة حاجات في مذكرة وزارة الأشغال التي قلمت بها للمشروع ترى اللجنة أنها تحتاج لشيء من الإيضاح وهي الخاصة بتحديد مدة مجزأ النهر في مصر من الرواء بمجايات البلاد فقد خشيت اللجنة أن يفهم منها أن وزارة الأشغال تجبل فيها ينحصر بتحديد ما يأخذ السودان من ماء النيل الأزرق احتساب مدة تصور الماء من الرواء بمطالب البلاد على أساس أخير مما اعتبره لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ ، ولكن إجابة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال من سؤال وجه إليه في هذا الموضوع كانت مرجحة لا تجبل تأويلها حيث قال : « لا يمكن لوزارة الأشغال أن تسلم أساساً جديد لتعديل زمن مجزأ الإيراد الطبيعي فيه ما ورد في تقرير اللجنة المشار إليها » واتفقت سعادته من بيان أدلى به مندوب الوزارة أمام لجنة جبل الأولياء مجلس النواب قول المندوب :

« أرى أن يكون أساس الحساب هو إيراد النهر في الفترة التي تقع بين هذين التاريخين وهذه الفترة هي ٣ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان ، وهذه المدة يجب أن تكون من وجهة النظرية راكم للمهندس المصري عند ما يطلب منه في المستقبل البحث في أي توسع زراعي في النيل خارج الحدود المصرية . بل عليه أن يقدّر التوسع الزراعي لمصر من وراء تران جبل الأولياء أو غيره

تستدعي أن توجه لها كل عناية، بل ربما كان الأسلوب إدامة إنشائها بدل بذل جهد ومال في ترميمها قد لا يقل في النهاية عما يصرف في إدامة بنائها ولا تكون النتيجة مثل إقامة قطرة جديدة على أحدث طراز وأتم بناء .

هذه ملاحظة دنا إليها ذكره القناطر .

ولكن اللجنة تود تفكر أن الإهتمام بشأن هذه القناطر ليس ناشئاً عن إقامة سد جبل الأولياء بل هو إهتمام سببه قائم بذاته لادخل لانشاء خزائن جبل الأولياء فيه .

ويسر اللجنة أن ميزانية وزارة الأشغال هذا العام عتبت بأمر هذه القناطر عناية تزيح أن تزداد بقدر الحاجة للقناطر من أهمية .

كذلك قناطر أسيرط وجهت لتقويتها وزارة الأشغال عاينها وأدرجتها في مشروع ميزانيتها هذا العام .

ومن ضمن الاعتراضات التي وجهت للمشروع أن الأعمال التي يديرها الانتعاش بالماء المفزوعة لم تم بعد ، وأن مآل الماء سيكون الضياع في البحر الأبيض .

والجنة ترى في مثل هذا الاعتراض إلقاء القول على عواهنه . فان كل الماء المفزوع في مثل الخزانين - أسوان المل وجبل الأولياء - يستعمل في الري حالاً ولا يضيع منه شيء . فليست وأمر منه تخصيص حصص حال الزراعة الحالية ، والإهتمام اللازمة للاستفادة من القسم الباقي قد تقدمت بها الوزارة إلى مدى بعيد .

لم يشرع في إنشاء قطرة المجرع عند أسيرط - التي يمكن من تحويل حياض مصر الوسطى بمياه خزائن أسوان - إلا في نفس الوقت الذي أنشئ فيه ذلك الخزان . أما في حالتنا الحاضرة فان قطرة التوزيع عند مجع حادى قد تمت من زمن . وكذلك الخزعتان الرئيسيتان قد تم إنشاؤهما ، كما قد قاربت إتمام الأعمال اللازمة لحياض المنزلة . وأعمال الصرف والري شمال الدلتا قد سارت الوزارة بها شوطاً بعيداً ، ولا يخص الأراضي إلا ورود الماء إليهم إصلاحها .

في اعتراض تفضيه اللجنة في الصرف الأخير . ولولا أنه أشير إليه من بعض أعضائها لارت أن ترمب به دون أن تنبره الفتاة . ذلك الاعتراض هو الخوف من أن تستعمل انجرع الخزان كأداة لضغط السيل على مصر .

والجنة ترى أن هذا الاعتراض لا يقوى على إحتمال أية مناقشة جديّة . فلا البلاد المتمدنة تستطيع الإسماع إلى بلاد أخرى أمام أنظار العالم كله من طريق قطع الماء عنها وإماتها عطشا . ولا هو في حيز الإمكان أن يقوم الخزان المراد إنشاؤه - بمثل هذا الضغط ، إذ لا يمكن أن يصعدت الضغط الأخر المطلوب منه إلا إذا كان وقعه شديداً ومفاجئاً . ومعلوم أن منع الماء بهذا الخزان لا يمكن أن تشعربه إلا العمريخيا وبجالة تمكنتا من أخذ العدة لخلاف نتائجهم .

كذلك لن يستطاع بهذا الخزان قطع ماء النيل الأبيض من مصر زما طويلاً . إذ لا ينبغي أن يستع محموعة وثنى امتلافاً قاض إذا لم يفتح موزن القناطر أمام الماء .

التخفيض أو المنفذ . إذ أن الصرف على مثل هذه الأحوال ليس إنفاقاً لئال بل هو استجار له على أحسن الوجوه . على أنه إذا اقتضى الأمر الرجوع للاحتياطى العام لسير العمل في مشروع خزائن جبل الأولياء فلا يكون في ذلك خروج عما وضع الاحتياطى لأجله ، إذ من أغصن خصائص الاحتياطى أن يتفق منه على مثل هذه الأعمال .

ولقد أعجب اللجنة تصريح حضرة صاحب الدولة وزير المالية من أنه إذا لم يكن المال ميسوراً "ودعت الحال من أجل القيام بإنشاء خزائن جبل الأولياء للاقتراض لاقتضت" .

وقد سبق أن ذكرنا أنه عند مآل تمسك الحكومة في أواخر القرن للسخرى من تدمير المال اللازم لإنشاء خزائن أسوان الأول بآلات لطريقة التصيط في دفع الثمن أى لاقتراض نفقة إنشائه .

ولنتائج التي حدثت من ورائه ناطقة بمنع تهديد أولئك الذين لم ينف صدم تدمير المال في ذلك الوقت عقبة في قبول نهوضهم بالمشروع .

وترى اللجنة أنه لا يصح أن تفت عقبة المال - إن وجدت - في قبول الصرف في هذا المشروع الذي سيأتي لنا بمه زائد على ضعف مقبلاً ما أتى لنا به خزائن أسوان الأول .

كما أنها تعتقد بأن الحالة المالية - متمكن من القيام بالعمل دون حاجة للاقتراض .

هناك اعتراض آخر : وهو أن هذا المشروع يستلزم إنشاؤه القيام بأعمال أخرى تحتاج لضقة كبيرة وهي تقوية قناطر إسا وأسيوط وقناطر الدلتا .

إن الحاجة تقوية قناطر إسا كتيبة لإنشاء خزائن جبل الأولياء مبالغ فيها كثيراً . إذ من المستطاع تنظيم كمية ملء خزائن جبل الأولياء الواسط المراد إنشاؤه دون أن يؤثر ذلك على المناسب في مصر تأثيراً ذا بال فيما يخص بالشرق الذي قد يتألف بسبب انخفاض الماء في فصل الفيضان . ذلك لأن أهم المناطق التي تتأثر بسبب هذا الانخفاض بالمزنى هي منطقة الحياض المنزلة ومنطقتا الحياض وأهمي . أما الأول فقد أبوشكت الأعمال التي تجري لتحويل ريا من رى حوضي إلى رى سببي أن تم تلم بين مسألة انخفاض الفيضان أو ارتفاعه المنسبة لما أتى به . والمتطعنان الأخيريان قد كفل وربما إنشاء قناطر مجع حادى وترعة القنواينة والقناريوة وفق الأخايوة بحيث لن تتأثر بسبب انخفاض مياه الفيضان مستجمعات سدودة بعد أن أنشئت قناطر مجع حادى التي يرفها المياه أربعة أمشاور مدة الفيضان قد عوزت وتجاوزت بمراحل كل خفض في مناسيب النيل في فصل الفيضان .

أما قناطر أسيرط وقناطر الدلتا وإن كانت حالتها تدعو الإهتمام بتقويتها إلا أن هذه التقوية لا يستلزمها إنشاء خزائن جبل الأولياء . بل الواجب أن تم تلك التقوية سواء أنشئ خزائن جبل الأولياء أو لم ينشأ .

والجنة تنته هذه الفرصة لتذكر ما سبق لجنة الأشغال بهذا المجلس أنه ذكرته في التقرير الذي قدمت لجنة المالية من مشروع ميزانية وزارة الأشغال من ضرورة الإهتمام بأمر قناطر الدلتا على وجه الخصوص . لأن حالتها

وإنما كانت مصر ليست شيطا إلا بالليل فهي تحب طبيعة الحال بكل زيادة من ماء والوسائل التي تنظم ورودها وتزكده ، وإلى الآن وإلى أن يتقضى زمان طويل ستكون البلاد في حلبة مستمرة زيادة ما تستهلك من المياه .

وإنما كان لأحد أن يتراض فيترض ، لا على الاسراع في إنشاء الخزائن ، بل على أن لا إلى الآن من حته من بناء والاستفادة من مزاياه .

فقد تضمنت مذكرة وزارة الأشغال المؤرخة سنة ١٩٢٩ إحصاء مفصلا لما تنوّهه من فوائد المشروعين (أسوان وجبل الأولياء) وقدّرت ما سيحدث على البلاد وعلى خزينة الدولة ببيع عشرات من ملايين الجنيهات منها ثلاثة وأربعون مليوناً زيادة في رأس المال ونحو اثني عشر مليوناً زيادة في الأرباح السنوية .

فقد قيل إن هذه التقديرات لا تتفق مع الحلة المالية الحاضرة ولكننا مهما زلنا بها فإن ما يخص جبل الأولياء منها ينبغي مشروها بجزيل الخيرات . وسيكون دائماً مضرة لمن فكروا فيه ومضرة لمن أقدموا على تنفيذه .

من أجل هذا لم تردد اللجنة في الموافقة بإجاء الآراء على إنشاء خزان جبل الأولياء ، وهي تقترح على المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي صادق عليها مجلس النواب .

(دفت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين وأعيدت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين) .

(حضر حضرة صاحب المثل على حلى ميسى باشا وزير المعارف وسعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

مقرر الشيخ المزمع من صدى بك - ترى المعارضة واجباً عليها قبل أن تحول كلمتها في المشروع المروض على المجلس الأعلى أن تقدم خلاص تشكر لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال على ما تمحصل به فأجاب طلب المعارضة إلى المراجع التي استندت عليها في تكوين رأيها . وقد استندت المعارضة عليها وسعداً في تكوين هذا الرأي .

وهي تشكر أيضاً سكرية المجلس على المهمة الفاعلة التي بطلتها في طبع كلمة المعارضة على طولها . كما تشكر على توزيعها في أضيقت وقت استطاع . وكما أنها تبيت بقباحتها إلى كل من استندت المعارضة بأرائهم . الجيد منهم والقريب . ووجد ذلك تبداً كلمتها .

لما كانت النظرية الصحيحة لغير مصر والسودان مما لا يتفصل السودان عن مصر . وألا تتفصل مصر عن السودان . وكانت مصر والسودان كلاهما سياسياً واحداً لا يتجزأ . وإن اختلفت طرق الحكم فيما . وكانت حقوق مصر الطبيعية والقانونية الثابتة في النيل . مناهة . بمجره . ووافقه وفروقه - لا نزاع فيها . وكانت حياة مصر وكنها السياسي مرتبطين تمام الارتباط بالنيل وبيتها السودان جزاً متما لمصر غير متفصل منها . لما كان كل ذلك . فكل عمل يقع دعوى إليه الحاجة . وتسمع به الظروف .

أضف إلى ذلك أن هذا الخزان سيكون مصرياً بما لا يشترك لا لشركاء أو لغيره فيه . بخلافه مصرية وأعمال الموازنة فيه في يد وزارة الأشغال المصرية . وأتفاقية النيل فاعمة بيننا وبين انكشار وقد تسهلت الأخيرة فيها إن تحتم تنفيذها في كل الظروف والأحوال .

قول إن اتفاقية النيل فاعمة بيننا فاعلة بأمرح عبارة بأن لا دخل لأحد سناً في التصرف في مثل هذا الخزان وقطاره ولا يمكن أن تتصور إمكان استعماله للاستاعة به إليه . على أننا إذا فرضنا جدلاً أن مثل هذا الاقتراح بطير بالاضطرار ، فإنه اقتراح يمكن أن يوجه لكل عمل يقوم به خارج حدود القطر ، وقد رأينا أننا أمام أعمال أخرى لا مندوحة لنا من القيام بها خارج تلك الحدود لاستكمال حاجتنا من المياه . انقطعت السدود وقطارها تجهد في السودان من جبل الأولياء بأكثر من ألف كيلومتراً ، وخزان ألبرت سيكون لا خارج حدود مصر وسعداً على خارج حدود السودان أيضاً . ومثل خزان ألبرت خزان بحيرة قسا الذي سبق الإشارة إليه .

إن اللجنة لا تخشى من أن يساء استعمال هذه المنشآت الواقعة خارج حدودنا للاضرار بمصر ولكنها تخشى أسراً واحداً وهو أن لا تحدد حقوقنا وحرية تصرفنا فيها تعديلاً لا يدع مجالاً لتلك أو لإجاء تنشأ عنها اختلافات قد يلحقنا بسببها ضرر .

ولكن اتفاقية النيل والاتفاقيات التي تسبق تنفيذ كل مشروع كفيلة بأن تمنع أي خطر من هذا القبيل إذا ما كانت تلك الاتفاقيات صريحة واضحة ، وليس لدى اللجنة ما يجعلها على الاحتياط بأن مثل هذه الاتفاقيات لا تكون كذلك . وما هو الاتفاق على التوضيحات من خزان جبل الأولياء كما أخبر عنه حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريح واضح لا لبس فيه ولا غموض .

فقد تسأل بعض المترشحين لماذا لا تقتصر على التخزين داخل حدودنا ؟ ولكن الذي درس الموضوع الدراسة الواجبة يرى أن ذلك غير ميسور . فليس في مصر مكان يمكن أن يحد التخزين .

فقد فكر يوماً في التخزين في وادي الرمان . ولكن على فرض صلاحية ثاقه لا يكفيها لصغر حجمه . على أنه قد ثبت لجنة شيوخ ليس فيه مجال لتشكل سواء من اطلاعها على أقوال المهندسين الذين يجنوا الأجر بما حققوا أو من تراكم الجسات التي تقبها في وزارة الأشغال ، أن وادي الرمان لا يصلح لتخزين نظراً لما يترتب على حله من إمكان تسرب المياه إلى أراضي مديرية القنيم والقضاء بذلك على إقليم مساحته نحو أربعمائة ألف فدان .

• - خلاصة

تتخذ اللجنة بعد بيانها التفصيلي أن من الواضح الجلي أن القيام بهذا المشروع لم يكن ليصح أن يكون موضع للشكوك التي حانت حوله ولا الرتب التي أثيرت حول دون إتمامه . ولولا أن ظروفه لا تستعمل بأية حال بيمينه الفنية ولا بضروره من حيث إنه يقع لمصر فقط خلاصاً أوقفت السمل فيه في سنة ١٩٣١ لكان تم من زمن بعيد ، وأصبح اليوم في حداد المشروعات الخلقية .

من الأحوال الطبيعية الواجب مراعاتها ومن برنامج الأعمال المنسبة الخاصة بالموضوع" وقدمه بقطاب إلى وزير الأشغال في أبريل سنة ١٩٢٠ وهو جنرال .

جاء بالمصفاة ٨٥ من الجزء الأول :

" لا يخاف في أن استغلال تصرف النيل الأبيض أثناء الفيضان يكون له تأثير خطير على مناسيب النيل مدة ملء الحياض بالوجه القليل " .

وبالمصفاة ٨٢ من الجزء الأول :

" وهذا الخزان (أي العالي على منسوب ٣٧٨ متر) كما قلنا فيمصر قرى الأقاليم جميعها غير أنما فيضطر إلى تحويلها عن مواضعها . وهذه المساكن كلها مأمونة ميان الحكومة وأمكنة الاستراحة مضمونة بيوت لتجار من اليونان هي أكوخ من القش " قل " فالتألف الموجود منها وبناء جديد غيرها لا يتطلب نفقات باهظة " .

وبمصفاة ٨٤ من الجزء الأول :

" وقد خصص في التقديرات الممولة مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠.٠٠٠ ج م للنفقات اللازمة لنقل القرى وكبرى كوستى ومباني الحكومة والمنشآت اللازمة صرفها للأحالي مقابل تثبيتهم عن مواطنهم فيبسطى هؤلاء فعادنا بفدان وقد قرر عمل مقاسمة مضبوطة عما يلزم تلك من النفقات ولكن المرجح هو أن للملح الآف الذكر كغليل بأرضاء جميع الأحالي حتى لا يبق منهم سائح ولا متعمر " .

وبمصفاة ٥١ :

" وتقدر تكاليف السد (أي السد العالي) بمبلغ ٢.٥٠٠.٠٠٠ ج م " .

وجاء بأثر الباب الخامس (قطار نيج حادى) :

" إن تحويل المسامح التي تتصرف عليها القطر أضى ففاد مشروعات القرع والمصارف التي يستلزمها الانتقال من نظام رى الحياض ومن الحصول الواحد إلى نظام الرى الصينى ذى المصولين سيجرى بمعدل ٤٠.٠٠٠ إلى ٥٠.٠٠٠ فدان في السنة أما نفقات العمل فيرجح أن تبلغ ٢٤ جنيا عن كل فدان " .

(ب) محالى محمد شفيق باشا (قرره إلى رئيس مجلس الوزراء)

ورسنة هذا التقرير التي وقفت في يدى هي النسخة الفرنسية . وأرجن أنها مرفوعة من العربية .

ع - ننقل من هذا التقرير الفقرات الآتية :

" في مايو سنة ١٩١٤ عرضت وزارة الأشغال على مجلس الوزراء بناء تزان جبل الأولياء على النيل الأبيض - واقترحت أن يتم في ثلاث سنوات وأن تكون تكاليفه كالتالى : ٢٠٠.٠٠٠ ج م في السنة الأولى و ٥٠.٠٠٠ ج م في السنة الثانية و ٥٠.٠٠٠ ج م في السنة الثالثة أى تكون تكاليفه كلها مليوناً من الجنيهات " .

يمكن أن تجرى مصر وأن تسده . وأن فيضطر طيه . في أودية النيل كافة . وعلى مناحيه . وروائده . وفروعه كافة . وفي مجراه كافة . لا يمكن أن تكون له غير نتيجة واحدة . هي تعزيز مركز مصر السياسى وتأييد حقوقها في أودية النيل كافة .

على هذه المقدمة بحث المعارضة المشروع مستفيضة بما كتب عنه وما دقق في :

(١) كتاب ضبط النيل السير مردوخ ماك دوتال (المطبوع باللغة العربية سنة ١٩٢٠)

(ب) تقرير محالى محمد شفيق باشا إلى رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢١

(ج) تقرير للسير دى المؤرخ مايو سنة ١٩٢٣ والمطبوع بالعربية في سنة ١٩٢٥

(د) تقرير لجنة مياه النيل (عبدالحيد سليمان باشا . مالك جرجور) المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ والمطبوع بالعربية سنة ١٩٢٦

(هـ) مذكرة محالى محمد شفيق باشا إلى مجلس الشيوخ المطبوعة سنة ١٩٢٨

(و) مذكرة وزارة الأشغال العمومية للمؤرخين بتاريخ سنة ١٩٣٢ وبتاريخ سنة ١٩٢٦

(ز) مجموعة محاضر جلسات لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب ومضايقات جلسات هذا المجلس .

(ح) تقرير لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ .

كوتت بعد ذلك رأياً يستلزم إبداءه عرض نتائج البحث على حضراتكم . ولما كان البحث منشعباً تشعب تواسى المشروع المعروض فأتى عرض له بعد الذى قدمت من نواحيه : الفنية والمالية والاقتصادية ، ومن وجهة ملامة الوقت ومناسجه :

أولاً - الناحية الفنية

لم أكن ممن يستطيعون بحث الموضوع من ناحية الفنية بدون رجوع إلى كبار رجال الفن استهدهم واسترشدهم وقد فلت وهاطنا مدلى بما هدوا إليه وأرشدوا مرتباً حسب تواريج ما أجدوا :

وهذا أنا مضطراً أن أقرر . لأن ما سأفوه مغول عن التير . ولا أستطيع فيه غير التلاوة .

(١) السير مردوخ ماك دوتال (كتاب ضبط النيل)

٣ - وضع السير مردوخ ماك دوتال استشار وزارة الأشغال العمومية كتاب ضبط النيل عن إيضاح من الضرورة الفنية زيادة ضبط النيل إتماماً لاستقرار الأراضي المصرية واستتار جانب معين من أراضي السودان مع بيانات

إذا ما صرف مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه حتى سنة ١٩٢٦ يكون لمصر في أسوان مقدار ثلاثة مليارات متر مكعب من الماء - ولكن لم يصل شيء الانتفاع بهذا المقدار من الماء إذا ما وجد ، ولذلك فوزارة الأشغال تحتاج إلى اثني عشر مليوناً أخرى لإكمال الانتفاع بذلك .

وقد وافق السيد مريخوس مذكوراته مستشار وزارة الأشغال على هذا التقرير في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١

بناءً على هذا التقرير أصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ قراره الذي أتمت نصه حضرة مندوب وزارة الأشغال أمام لجنة مجلس النواب بالصفحة ١٦ من مجموعة محاضر جلسات هذه اللجنة - وبما جاء بهذا القرار :

" بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام ترسان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها لمصر يقتضى من المال مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه " .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة أى سنة ١٩٣١ لا تمكن الحكومة من توفير مبلغ طائل لهذا المبلغ إلا إذا التفتت إلى الاقتراض الأجنبي الذى لا ترغب فيه الآن ؛

وبما أنه سواء فيما يخص ترسان جبل الأولياء أو ترسان مكار ورمة الجزيرة لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قراراً حاسماً بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع إجرائها بين مصر وبريطانيا العظمى ؛

لهذه الأسباب :

فجلس الوزراء يقرر :

١ - إعفاء الأعمال الجزئية في جبل الأولياء مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ - يرى إعفاء أعمال ترسان مكار ورمة الجزيرة غير أنه إذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسؤوليتها الخاصة فيمكن من المعلوم :

(أ) أن هذا العمل لا يجوز الانتفاع به إلى أكثر من ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ لندون حسب الاتفاق السابق في هذا الشأن .

(ب) أن الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق في تهريرات إزاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

(ج) المستردى (تهرير المأخوذ مايو سنة ١٩٣٢)

٥ - بقرار مجلس الوزراء الصادر في نوفمبر سنة ١٩٢١ تب المسردى دوى الذى كان مستشاراً لوزارة الأشغال العمومية لهام منها بمشروعات الرى الكبرى وإيداع رأيه فيها ، وفي أحسن برنامج لقرية شؤون القنطرة الزراعية - وفى حالة أعمال معلقة الرى المصرية مع الإشارة بصفة خاصة إلى علاقتهما ببرما من المصالح الأخرى - وقد قام بمهمة وضع تقريره في جزئين ، كيرين قدمهما إلى رئاسة مجلس الوزراء .

وفى سنة ١٩١٦ أعيد البحث في مشروع ترسان جبل الأولياء وأدرج له اعتماد في سنة ١٩١٧ بمقداره ٨٠٠,٠٠٠ ج.م لأعمال تحضيرية ضم إليه اعتماد إنشاء أثناء السنة بمبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م .

وفى سنة ١٩١٨ عند ما تغير تقدير قيمة مصاريف الخزائن بالمشروع الممثل الذى قدر له مبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ج.م أدرج له مبلغ ٧٤٣,٠٠٠ ج.م .

وفى فبراير سنة ١٩١٩ أدرج له مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م وصلت لتكاليف إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ ج.م .

"وسمة الخزائن أربعة مليارات تصبح ثلاثة في أسوان" .

" ولما كان من شأن إنشاء ترسان ستار وجبل الأولياء إقصاء منسوب الفيضان من ٢٠ سقيماً إلى متر وعشرين سقيماً فيخرج من ذلك أن مياه الفيضان ستأثر خمسة عشر يوماً في الوجه البحري فأذا لم تعد قاطر النيل لتوضيخ ذلك فإن الضرر الذى ينج من تأثر الفيضان هذا لا يمكن تلافيه - وتأثر بتأثير ويقتصر ارتفاع ماء النيل في الفيضان السواحل والجزر " .

وبما جاء بهذا التقرير :

" يجب الانتفاع بترسان جبل الأولياء إذا ما أتمت مع ترسان ستار ولغ الضرر الناتج من إقصاء مستوى الفيضان وقاته .

(أ) إنشاء قاطر نجح حادى : (وقد أُنشئت)

(ب) التغير الجزئى أو الكلى لتقاطر إسطا وأسيوط والنيل .

(ج) توسيع بعض ترع الوجه النيل وتغيير منظما (Régulateurs) .

(د) وضع طلبات في البلاد القروية من الفيضان كساقط أسوان وعمل مشروعات ضرورية في الوجهين النيل والبحري وحده الأعمال لا تتكلف أقل من ثمانية ملايين جنيه فيكون المجموع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ج.م .

فإذا لم تنفذ المشروعات المشار إليها فإن إنشاء ترسان جبل الأولياء يسبب لمصر اضطراباً إنشاء الفيضان وإن زاد في كمية المياه الصيفية .

ومن الحق أن الضرر يكون أكثر من النفع الذى ينج من هذه الزيادة من الماء الصيفى - وفى بعض السنين حتى مضطرب لعدم استهلاك مياه ترسان جبل الأولياء للقضاء على التراق وذلك إذا لم تنفذ الأعمال المشار إليها قبلًا .

" إذا تم الخزائن أثناء فيضان سنة ١٩٢٦ فيستزل مستوى الماء ما بين ٢٠ سقيماً و٣٠ سقيماً ، وهذا الانخفاض يظهر أثره في زيادة الأمطار إلى أن تتخطى شرقاً وذلك يجب أن تم للمشروعات الأخرى مع تمام الخزانين .

مصاريف إنشاء ترسان جبل الأولياء وما يستقره تهدر إثني عشر مليون جنيه .

(انصرف حضرة صاحب الملك أحمد على باشا وزير الأوقاف) .

"ولا أثن أن استئناف العمل يكون من الأمور الحكمة أو المستحقة لهم إلا بعد أن يباد النظر في الحلة بقعة وصاية".

وبه في الباب السابع من هذا التقرير تحت عنوان "أعمال الاستقار الأخرى" بالصفحتين ٢٩ و ٣٠ :

"والذي يلاحظ لأول وهلة أن الآراء في هذا الصدد متشعبة إما تشب - ولكن الاتجاه العام لها تفتيت من المقترحات والآراء بشير - كما هو منظر إلى أضاف عظيم على أظهر ما عظم إليه البلد في الوقت الحاضر وهو :

(١) تحسين الصرف .

(٢) زيادة المياه الصبغة .

(٣) التوسع في استصلاح الأراضي البور وقام بمطالبت السكان المتزايدة بسرعة .

والظاهر أن التحسين المطلوب للصرف هو على ثلاثة أشرب :

أولاً - تحسين المصارف الحالية .

ثانياً - تجديد وسائل الصرف في الجهات الخالية منها الآن. وهذا يخصص بوجه طم في تجديد بعض المصارف الحالية أو إنشاء مصارف فرعية".

(انصرف حضرة صاحب المجال محمد علي عيسى باشا وزير المصارف العمومية) .

"من أجل أن تدير المزيد من المياه الصبغية عمل باهظ الكلفة بطبيعة الحال. ولكن كنت أميل شخصياً إلى اختياره في الترتيب الأول من الأهمية والاستعمال فإن هناك من الصعوبات المالية وضربها ما قد يحتم تأجيل الأعمال اللازمة لهذا الغرض زمتاً ممتناً يمكن في أثناءه تخصيص كل ما يتيسر من الأموال لتحسين الصرف".

وبه بالصفحة ٤١ :

"والواقع أن هذا البرنامج (البرنامج المبسوط في كتاب ضبط النيل) قد وجد جيد المطبق فادح الثقة فقرر إطفاء العمل به والظاهر أنه لا مفر من الاعتراف بأنه بماله الأصلية خلق بالاممال نهائياً وأن لابد من الاستعانة به برنامج محلي يرى في مباشرة العمل اللازم على مراحل متتابعة وبمسبب محصلة".

وبه بالصفحة ٤٥ :

"ثم إنه لا بد من القيام بمقدار معين من أعمال التحسين في نظام الترع الحالية توطئة لتكم الاستفاد بالاراد الاضافي من المياه".

وبه بالصفحة ٤٦ :

"أنفذ إلى ذلك أن تحسين الصرف كثيراً ما يتوقف على أحكام التصريف في مياه الري وكثيراً ما يستدعي إنشاء المصارف الجديدة وتحسين المصارف القديمة

والمرتب ديوى هذا هو الذي أشار إليه مندوب وزارة الأشغال (بالتر الثاني من الصفحة ٣٩ من مجموعة محاضر جلسات لجنة خزائن جبل الأولياء مجلس النواب بالآق) : "خصوصاً إننا نعلم أن رجلاً كالمرتب ديوى امتدت أبحاثه للأوسع مدى سواء من الوجهة المالية أو الزراعية أو المسكنة فضلاً عن أنه خدم الري المصري عشرات السنين ، وأجر عمل خلهه وظيفة مستشار وزارة الأشغال العمومية ودرأته العلمية والعملية بئر النيل بصغة خاصة لا يمكن أن تقاس بها دراية أي غير أجني عملياً كان أم بريطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان".

(انصرف حضرة صاحب المجال حافظ حسن باشا وزير الزراعة وصاحب المجال أحمد طي باشا وزير الأوقاف وحضرة صاحب المائدة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

بهاء بالصفحة الثانية من تقرير المرتب ديوى (الذي وصفته وزارة الأشغال ذلك الوصف) . ذلك المهندس الكبير والخير العالي :

"ثم غصت للموقف الزمان فأقيمت البلاد مظنة يرتفع أعمال متراعى الأطراف واسع لفظاق يرى إلى تحسين الأحوال الزراعية واستقار الأراضي البور ولكن البلاد عاجزة من الوجهة المالية عن السير به

..... "ومضى أن السبب الذي أدى إلى هذا الموقف يرجع بالآثر : فأنبأ إلى عدم وجود أية وقاية مالية كافية على الشروع في أعمال كبيرة تقتضى إنفاق أموال طائلة .

وأما فيما يخص بالسبب الثاني فقد أبديت من المقترحات ما أرجو أن يؤدي إلى إيجاد وقاية مالية أعظم إحكاماً وأشد فعلاً وذلك : أولاً بأن جعلت للاختيار الأهم مقدرة القطر المالية لاحتاجه للفروضة إلى سرعة اجبو .

وأخيراً بأن أشرت بعدم فتح اعتمادات مالية لهذه الأعمال إلا بعد تقديم مقاضيات مفصلة وأنية

(انصرف حضرة صاحب السعادة ابراهيم نهى كرم باشا وزير الأشغال العمومية) .

وبه بالصفحة ٣٧ :

"للازاع في أن لمشروع سد جبل الأولياء وتزله عيوباً جلية؛ لوقوع هذا العمل مع احتمال استنفاذه الانضمار بمصر قد أثار تأثرة الشعور السياسي - ثم إن ارتفاع نسبة ما يضع من الماء في الخزان قد عوض للمشروع لمطاعين شديدة من الوجهة الهندسية

"هذا إلى أن تقعات العمل هي من الجساسة بحيث لاحتماها موارد مصر الحكيمة في الوقت الحاضر

"فنظرا إلى خطورة هذه الإحتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذي أصدر في مايو سنة ١٩٣١ بإيقاف العمل بمروا فيما يرى كل الغير".

وبه بالصفحة ٥٤ :

"وقد كان من ضمن المشروعات الكبرى المقترحة حديثاً توسيع الترع العظمى تمكيناً من تحمل المقادير الإضافية من المياه اللازمة لرى المناطق المستصلحة - وكان هذا التوسع من أهم الأعمال المقترحة وأعظمها طاقاً".

وبالصفحة ٥٥ :

"ولما كان معظم المناطق المراد استصلاحها واقعاً في أقصى الشمال على ذبول الترع المتفرعة من قنطرة الدلتا - ولما كانت هذه الترع لا تستطيع أن تتحمل أكثر من المياه اللازمة لرى المناطق المزروعة عليها فضلاً عن إمكانية توسيع هذه الترع توسيعاً طويلاً إذا أريد الاستفاد بها لرى المناطق المراد استصلاحها".

وعني عن البيان أن توسيع الترع بما عليها من قنطرة الموازنة المدينة ومن الكبرى الكثيرة انخ على امتداد مسافات شاسعة خلال أراض عامة الاستغلال قيمة القيمة هو محل في منتهى الجسامة ولانحاح الكلفة".

"فلما أريد الاستفاد بالأعمال الموجودة في الوقت الحاضر فالت نفس الصعوبة التي نشأت في حالة مشروعات الصرف تشأ أيضاً في هذه الحالة". "أما أن توقع البصر في سبيل الاستصلاح والاستثمار يحمل مخرج جداً يستدعي القيام على الفور بتوسيعات وتحسينات على نطاق لا هو بالضروري ولا هو بالمستحسن إذا كان المقصود الآن هو الأخذ برأى مدخل كالفرج هنا".

(حضر حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية).

"فما فيها يختص بربط الدلتا التي هو عبارة عن مديرية البحيرة قد تقرر أنه لا مفر من توسيع رباح البحيرة وامتداد الخندق الشرقي بالمقننار اللازم لاستصلاح أراضي يجرى مربوط وادكو - وهذا عمل كبير جداً عظيم التكلفة للغاية يعمل توقع القيام في القريب العاجل بأي عمل من أعمال الاستصلاح الكبرى بمديرية البحيرة أمراً بيد الاحتمال ولكن هذا هو الواقع ولا مبدل إلى الارتياح في صحة القرار المشار إليه آنفاً أما في الدلتا الوسطى والدلتا الشرقية فإن وجود قنطرة زقني يعمل من المستطاع إمرار المياه اللازمة في مجرى النهرو وإطلاقها في مجموعات الترع عند زقني.

وليس في هذا شيء من الصعوبة ولكنه يتطلب جعل قنطرة زقني قادرة على الوفاء بكل مايرتقب عليها من المطالب بوجه مرض وهذا يقتضي تحسين السد الناطق الواقع خلف القنطرة مباشرة".

وبه بالصفحة ٥٧ :

"ففيما يتعلق بأعمال تحسين الري على العموم أرى أنه مع وجوب حمى الاهتمام بالمابل في أعمال الصرف على الأكثر إلا أنه لا يمكن للاختيارات الاقتصادية للتضام تكملاً عن الأنواع الأخرى من الأعمال الجديدة".

إحتال تعديلات في نظام الترع تكاد تداخل في أهميتها ومظم تكاليفها أعمال المصارف في حد ذاتها".

وبه في الباب الثالث من هذا التقرير تحت عنوان "الصرف" بالصفحة ٤٩ :

"من الملتقى عليه عموماً أن أحق المناطق بالمعاية والاهتمام تلك التي قد حلق بها الضرر فضلاً بسبب عدم تجهيزها بشيء من وسائل الصرف كلية - أو لزادة هذه الوسائل - ويتلو هذه في الأهمية تلك المناطق التي ليست مضروبة بالفعل لا تستثمر تمام الاستثمار لأسباب منها - أما المناطق المستصلحة جزئياً أو غير المستمرة على الإطلاق فيجب وضعها في المرتبة الأخيرة".

(تخل حضرة صاحب السعادة محمد يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس عن الرئاسة وتولاهما حضرة صاحب السعادة نخله الطيبي باشا وكيل المجلس).

"فأما المناطق التي تعتبر مضروبة بالفعل فمطعمها أراضي مضي عليها زمن طويل وهي تستثمر كامل الاستثمار وهذه واقعة على متاسب طالية أسياً إذا فوجئت بالأراضي المستمرة حديثاً أي أنها تكاد تنجح كلها فوق خط المسوب ٣ - والواقع أن القنن يشكوت تناقص خصوصية القربة في الأرض الواقعة بين خطي المسوب ٣ و٦ يحصلون رداءة الصرف رأس الأسباب المؤدية إلى هذا التناقص - وهذا أمر من الأهمية يمكن".

(ثم حضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية بالانصراف).

تكون الحكومة غير حاضرة بالمجلس ولا أستطيع إتمام التلاوة والحكومة ليست مثلة فيه.

(جلس حضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية في مكانه بالمجلس).

ألا لا أهمهم لماذا لا يكون حضراً في الجلسة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية.

الرئيس - في الجلسة أحد الوزراء. وهذا يكفي لتقبل الحكومة. وأما حضور حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال فيكون حيناً يأتي دوره في الكلام.

قصة السج الحزم من صبري بك - وبه بالصفحة ٥٢ :

"إن الحاجة تدعو إلى إنشاء المصارف القروية العمومية في كل مكان تقريباً.

..... ولعل بعض الحاجة في ضرورة تعديل نظام الصرف الحالي بالدلتا إلى جهة الجنوب وهذا وإن يكن ضرورياً بلا نزاع في بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة".

وبصفحة ٦٨ :

"ومن المسائل التي هي مثلاً صعوبات كثيرة مسألة صرف للمواضع
بما عدا شديدة الاختصاص في الأراضي التي كانت في الأصل من حياض مصر
الوسطى ثم حلت في نظام الري المستديم ."

ثم أثير في التقرير إلى صرف منطقة الشرق .

وبصفحة ٧٠ جاء :

"أهم الأعمال المستعجلة في شرق الدلتا وهو الذي يتكون من مديريات
التقليدية والشرقية والفعولية هي الأعمال الخاصة بتحصين نظام الصرف
وتوسيع نطاقه - ثانياً في سائر أنحاء الدلتا " (وهي مبنية بالصفحات ٧٠
و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ من التقرير) .

وجاء بصفحة ٧٥ (ب - الدلتا الوسطى) (أي مديريتي النوبية
والتنوية) :

"وبما رأينا في الأقسام الأخرى من الدلتا كذلك هنا أشد الأعمال استعجالاً
هي الأعمال الخاصة بتحصين الصرف " (وهي مبنية بالصفحات ٧٥ و ٧٦
و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣) .

وقد جاء بصفحة ٧٧ :

"وتدعو الحال في جميع أنحاء التنوية إلى القيام بتدعيم من الأعمال
الخاصة بإحكام ضبط المياه وتوزعها بأسلوب أكثر موافقة لمتطلبات العلم
ويمكن أن يعمل الله الكثير من هذا القليل بنفقات متتلة بفضل حسن
التحويل والتعديل في كيفية الانتفاع بالقدوات الحالية البديعة " .

الرئيس - إننا سمعنا حضراتكم الآن المناقشة في هذا المشروع فارجع
إلى الخد .

(أصوات : موافقون) .

رقت الجلسة بمناقشة المجلس الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين
على أن يعود للاجتماع الساعة الخامسة والنصف مساء الاربعاء ١١ صفر
سنة ١٣٥١ (١٥ يونيو سنة ١٩٣٢) بـ

(محضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء) .

وجاء بصفحة ٩١ :

"وقد يظهر أن السادة جرت في الوقت الحاضر بأن تسبق الاجتادات
المقاييسات أي بأن ترصد مبالغ لإجمالية كبرى من الاجتادات المالية على
أنواع معينة من الأعمال الجديدة قبل أن تقدم عنها مشروعات مفصلة
ومقاييسات واقية والمرد الآن هو عكس هذه الحال بل يجب وضع المقاييسات
للفصلة وتحتمل المصادفة عليها سلفاً قبل طلب الاجتادات اللازمة لها وذلك
تصير الأغراض المتوخة من أجلها الأموال معروفة واضحة من أجلي الأمر " .

وجاء في هذا التقرير خاصاً بالوجه القليل بالصفحة ٩٦ :

"ولكنني لا أرى فيما عدا أعمال الصرف أن هناك أي مشروع يتطلب
طويل التنفيذ وله من الأهمية ما يسوغ بحثه على ميل الفصل في هذا التقرير .
أما فيما يخص أعمال الصرف فتدعو مسائل على جانب من الصعوبة
والخطورة ، لا سيما فيما يتعلق بالمنطقة المعروفة بمواطى الفت حيث توجد
بقعة ممتدة أضرت بها رداءة الصرف " .

"إن نظام الصرف يرمته في الوجه القليل نظام غريب معقد ، وذلك لأن
المصارف هناك تستطيع إنشاء الشطر الأعظم من السنة تصريف مياهها
بسهولة في النيل أو البحر اليوسنى ، ولكن في مدة الفيضان يكون مرسوب
النيل من فرط العلو وفي مدة صرف الحياض يكون مرسوب البحر اليوسنى
من شدة الارتفاع بحيث لا يفسد صرف الأرض المنخفضة على وجه
مرض " .

وبصفحة ٩٧ :

"فلما أضفنا إلى ذلك أن حالة الصرف في مساحة عظيمة من الأراضي
الواقعة بمرور الفتت حالة غير مرضية بإجماع الآراء كإن لدينا دليل كاف
على أن التناير الحالية غير واقعية بالمرام وتتقاضى التناير إصلاحها " .

أما فيما يخص المجلس الأسفل من مصرف العليط المديرية الجزية لحالة
الصرف لا تبث على الارتياح في جهات البياض ومنزوعة وحاولت قبة من
القاهرة " .

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

المتعددة علنا في يوم الأربعاء ١١ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

لصرف الإيجرة المستحقة لشركة القوقل الأهلية وشركة مصر لنقل الفحم
وسحب الكفاءة بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية الحالية —
إحالة إلى لجنة المالية .

٥ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب يرطب ميزانية دواولكيب المصرية
لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية — إحالة إلى لجنة المالية .

٦ — استمراد القانون مشروع القانون الواردة من مجلس النواب بإعادة إنشاء
نزل جبل الأولياء — إقراره .

١ — الإجازات .

٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب بجل مبلغ ١١٥٠٠ جنيهين
الباب ٢ إلى الباب ٣ من ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية
١٩٣١ — ١٩٣٢ — إحالة إلى لجنة المالية .

٤ — كتاب من مجلس النواب بصدور المرافقة على مشروع قانون بفتح أملاك
إسنا بل مبلغ ١٥٥٨٤ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢

المواصلات . إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية . على جمال
الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب يراده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق مطاطة حلايه أفندي .
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ — إجازات

الرئيس — يحظ حضرة الشيخ الفقير سليم بطرس بك إجازة إلى
نهاية هذا الشهر بسبب ضعف صحته . وإنى أرى ألا تعطى الإجازات إلا
لسبب هام كالمرض لأن الاستمرار في طلب الإجازات قد يؤدي إلى عدم
وجود المند القانوني .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد عيسى باشا — إنى أعلم أن حضرة
الشيخ الفقير سليم بطرس بك مريض .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والستون للثلاثين مساء برئاسة حضرة
صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

النائبين :

أولا — بإجازات :

حضرات : محمد أحمد عبود باشا . مصطفى خليفه باشا .
طلعتان سيد احمد سالم بك . محمد عجب باشا . الدكتور فارس
نور . كامل جرجس تكتلا بك . سليم خليل بطرس بك .

ثانيا — باعتذار :

(أ) عن جلسة اليوم حضرات : سعد الله عبد الرحمن أفندي . محمد
صديق باشا . محمد مقبل باشا . الشيخ حسين والى . محمد طلعت
حرب باشا . حسن سعيد باشا . حافظ المشاوى بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع : حضرة الشيخ الفقير محمد محمود بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمصالح والسعادة اسماعيل
صديق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . حافظ حسن باشا
وزير الزراعة . على ملهى باشا وزير الحفانية . توفيق دوس باشا وزير

الرئيس - نص المادة ١٣٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان هو :
 "لا يجوز لأحد الأعضاء أن ينتيب عن إحدى الجلسات بغير أن ينتظر
 الرئيس بذلك . ولا يجوز للمضو أن ينتيب أكثر من جلسة إلا إذا حصل
 عل إجازة من المجلس لأسباب وجبة " . وإلى أرى أن تكون مدة الإجازة
 المطلوبة أسبوعا فهل توافقون حضراتكم عل ذلك ؟
 (موافقة) .

٢ - التصديق عل محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة عل محضر الجلسة السابقة ؟
 (لم يترض أحد) .

الرئيس - صدق المجلس عل محضر الجلسة السابقة .

٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بقل مبلغ قدره ١١٠٠٠ جنه من الباب ٢ للباب ٣
 من ميزانية وزارة السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إجابة لل
 لجنة المالية

تلى الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
 نصه :

محضره صاحب القولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢
 تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بقل مبلغ قدره ١١٠٠٠ جنه
 من الباب ٣ إلى الباب ٢ من ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ -
 ١٩٣٢ ووافق عليه بالصيغة المراقبة لهذا .

فأشرف بأن ارسل مع هذا لملوككم مشروع القانون - وهجرر بلجنة
 المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - رابجا عرض ذلك عل هيئة
 مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دلوكم بقبول عظم الاحترام

رئيس مجلس النواب

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل إحالة مشروع هذا القانون إلى
 لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

٤ - كتاب من مجلس النواب

بعدم المراقبة عل مشروع قانون ينتج إحتاد إضافي بمبلغ ١٤٠٥٨٤ جنها
 في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لصرف الإطاة المستحقة لشركة
 القزل الأظية وشركة مصر لنزل القطن ونسجه - وقرر عدم الموافقة عل
 ميزانية السنة المالية الحالية - إحالة إلى لجنة المالية

تلى الكاتب الوارد من مجلس النواب عن هذا الموضوع وهذا نصه :
 محضره صاحب القولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢
 تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون ينتج إحتاد إضافي بمبلغ ١٤٠٥٨٤ جنها
 في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لصرف الإطاة المستحقة لشركة
 القزل الأظية وشركة مصر لنزل القطن ونسجه - وقرر عدم الموافقة عل
 فتح الإحتاد المطلوب اكتهاف بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية
 الحالية .

فأشرف بأن ارسل مع هذا تقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة
 المذكورة - رابجا عرض ذلك عل هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دلوكم بقبول عظم الاحترام

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل إحالة هذا الموضوع إلى لجنة
 المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة هذا الموضوع إلى لجنة المالية .

٥ - مشروع قانون

واحد من مجلس النواب يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ -
١٩٣٣ المالية - بإخائه إلى لجنة المالية

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع هذا القانون وهذا
نصه :

"حضرة صاحب النسخة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢
تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يربط ميزانية دار الكتب المصرية
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لمؤتمركم مشروع القانون - وتقرر لجنة
المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس
الشيوخ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت"

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون
إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

٦ - استمرار النظر

في مشروع القانون لقرار من مجلس النواب بإعاده إنشاء ندوة جبل الأولاد -
بأسوان

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا) .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طهط باشا - لقد تلا حضرة الشيخ المحترم
حسن صبري بك جزاء من مذكرته بجلسة الأسس وأجبت في مجلس الجلسة
وقد اطلع حضرات الشيوخ المحترمين على بقية المذكرة ولى اقتراح قبله
حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك وأعرضه الآن على المجلس . وهو
أن يدون ما لم يتل من مذكرته في مجلس الجلسة على أن يكنى حضرته
بالإدلاء بملخصها .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - إننا قرر المجلس إثبات كل هذه
الكتابة بالمجلس باعتبارها تقريراً وزع وقرئ فصلاً - فلا مانع عندى من أن
أخلص ما جاء بها . وإنما ما احتجت إلى استدلاله - وبطبيعة الحال
لا احتياج إلا إلى القليل جداً - أمضى أنى أنكم وأستشهد ولكن على أساس
أن ثبت للمذكرة في مجلس الجلسة لأنها كل لا يتجزأ .

الرئيس - هل يريد حضرة الشيخ المحترم بعد إثبات المذكرة في المجلس
أن ينته كلامه أيضاً ؟

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أن يخرج كلامى في الواقع عما
جاء بالمذكرة ولهذا أكتفى بإثباتها ولكن في بعض أسئلة أريد توجيهها
لحضرة المقرر في نهاية كلمتى وهذه تثبت طعماً بالمجلس .

مقرر الشيخ المحترم محمد رفعت بك - لم هذا الاستعجال ولمخالفاً لتل
المذكرة ؟

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إثبات ما بين من
المذكرة بمجلس الجلسة على أن يلى حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك
بملخصها ؟

(لم يمتنع أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس إثبات بقية المذكرة بمجلس الجلسة .

وهذا هو نص ما بين من مذكرة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك
بعد ما تلى بجلسة الأسس :

وقد جاء بصفحة ٨٠ :

"بأن بعد ذلك من مشاريع الصرف الخطيرة في مديرية الغربية مشروع
المنطقة المروضة باسم منطقة (زقى سمود) وهذه المنطقة تبلغ مساحتها
٥٠٠٠٠ فدان وهي مملوكة وسائل الصرف - رديئة وسائل الري وتعتبر
على السوء مثلاً لا لأراضى التى كانت فيما مضى خصبة جيدة فأصبحت
رديئة منحللة " .

وجاء بصفحة ٨٤ : (ج - غرب البلد) - (مديرية البحيرة) :

" والواقع أن تحسين الصرف هنا مرتبط أياً ارتباطاً بمشروعات
الاستصلاح الكبرى وهذه تستدعى تكبير مقادير إضافية غزيرة من مياه الري
وهذه بدورها تقتضى توسيع ريح البحيرة وهو في حد ذاته عمل عظيم الكاليف

٦ - جاء بالصفحة الثامنة من هذا التقرير المطبوع سنة ١٩٢٩ :
 " من المسلم به أن خزان جبل الأولياء ومشروع الجزيرة يترتب عليهما
 حتى انخفاض المنسوب في الصعيد وهذا يستلزم صعوبة في ملء الخياض "

(هـ) مذكره محال محمد شفيق باشا
 من الحالة الاقتصادية والزراعية وسائل زيادة الانتاج المقامة الى مجلس
 الشيوخ ومطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٢٨

٧ - جاء بالصفحة الثالثة من هذه المذكرة :

" وتكرر الزواجات هذا الذي كان يحصل في مساحة قدرها نحو مليون فدان
 ونصف مليون في سنة ١٨٩٤ أصبح الآن يحصل في مساحة قدرها يزيد على
 ثلاثة ملايين من الأفدنة مما أدى مع عدم الاعتناء بالمصارف والصرف إلى
 إضعاف الأرض ولما كانت أصبحت لا تصلح الآن من المحاصيل بقدر ما كانت
 تنطلي في الأيام السابقة "

وجاء بالصفحة الخامسة :

" ومن أن أعلن اعتقادي بأن تكثف هذه نشأت أولا من عدم كفاية
 المصارف ... "

وقد جاء بهذه الصفحة أيضا تحت عنوان " المصارف " :

" لم تكن مصر توفّر للمصارف قبل سنة ١٨٨٤ وفيها أنشأت ٣٢ كليوتا
 فقط وبعد عشر سنوات كان منها ١٨١٣ كليوتا وبعد عشر سنوات
 أخرى كان منها ٢٢٥٥ كليوتا في سنة ١٩٠٤

وبعد عشر سنوات تالفة كان منها ٩٢٢ كليوتا سنة ١٩١٤ ولم يكن
 منها في سنة ١٩٢٤ إلا ٦٧٨٦ كليوتا على نحو ما هو مبين تفصيلا
 في الكشف رقم (٤) .

ومل هذا تكون مصر أنشأت :

في عشر السنوات الأولى ١٧٨١ كليوتا .

وفي عشر السنوات الثانية ٢٤٥٢ كليوتا .

وفي عشر السنوات الثالثة ١٦٦١ كليوتا .

وفي عشر السنوات الرابعة ٨٦٠ كليوتا .

وجاء بالصفحة ٦ :

" ومن مقارنة هذه الأرقام يرى أن مصر جرت في مسألة الصرف على غير
 ما كان يجب عليها أن تبذل تمهله فالحكمة التي بذلتها في عشرين سنة لانشاء
 ٤٣٣٣ كليوتا لم تستمر عليها بعد ذلك ولم تقف في المشرن من الناحية
 إلا ٢٥٢١ ما أنه كان يجب عليها أن تختار أكثر من ٤٣٣٣ في المدة الثانية
 بسبب ما ضاعفت من المياه الضخيمة بتبليغ إصلاح القناطر الخيرية وإقامة
 سددي دمياط ورشيد وانشاء خزان أسوان أولا وتخليتها ثانيا عما أدى إلى
 زيادة المياه الضخيمة في مصر الوسطى والوجه البحري .

واسع النطاق بنوع خاص " (الأعمال الملية بالمصنفات ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨) .

وجاء في هذا التقرير عن خزان جبل الأولياء بالصفحة ٩٢ :

" بعد إعمال الروية وإحاطة البحث وسيد زيارة موقع الخزان المقترح
 إنشائه عند جبل الأولياء مرة أخرى لم أجد إلا تحسنا بالرأي الذي أجبته
 أولا في تقرير التهديد المقدم في السام الماضي وهو أن خير طريقة
 لمعالجة مسألة إنشاء هذا الخزان توجيه الاهتمام كله إلى تصميمه بشكل يكون
 أصح نطقا وأقل كلفة "

وبالصفحة ٩٣ :

" وأما فيما يخص البلد نفسه فإن تخفيض أقصى المنسوب من ٣٨٠
 مترا إلى ٣٧٧ مترا على ما يحصل من المستطاع إنشاؤه على نطاق أخير جدا
 وينتفع أقل كثيرا مما كان يستطاع بحسب المشروع الأصل "

" في الإسراف والحالة هذه وما لاداعي له على الإطلاق إنشاء سد باني
 طوله خمسة كيلومترات من مادة نتيجة عظيمة التكاليف كسد أسوان وذلك
 نجح ما بين سنة وسبعة أمثال من الارتفاع المائي "

وبالصفحة ٩٤ :

" وأول مية لنسوب المقترح وهو ٣٧٧ مترا أنه يتكاد يطلق للنسوب
 الذي يرتفع إليه البحر بطبيعة الحال في سنن الفيضانات السالية أعني أنه لن
 يؤدي إلى تفرق أية أرض ليست من طبيعتها معرضة للفرق بالفيضانات ،
 وبالتالي لا يضيئ إلى إبعاد السكان عن مواطنهم بسبب تفرق مواقع القرى "

وبالصفحة ٩٥ :

" ولا حاجة إلى القول بأن المرجح أن يكون التوضي اللازم في حالة
 إنشاء خزان نهمي منسوبه ٣٧٧ مترا بكثير مما كان يستلزمه للمشروع الأصلي
 الذي منسوبه الأقصى ٣٧٨ متر ترتفع في سنن الفيضانات العالية إلى
 ٣٨٠ مترا "

وبالصفحة ٩٦ :

" والأمس الجدير بالذكر على النوام أن هذا العمل على اتساع نطاقه هو
 من بساطة الإنشاء وسهولة يمكن عظم وأنت الضابط المائي وتصرفات
 الخزان ستكون قليلة نسبيا وأن التبريد الموقع المختار قريب القاع ويوجد تحت
 الجبى على عمق يسير أساس صخري وأن في الجبل المشرف على موقع الخزان
 رأسا موردا غزيرا من المجارة المناسبة

" ويعين جدا في نظري أن يخفى كل أثر لفكرة القنطرة بأن
 هذا المشروع عمل ضمن فادح التكاليف لا يقوم بإجازه إلا شركة من أكبر
 شركات المقاولين في العالم "

(د) عهد الحيد سليمان باشا - مالك جرجيود (تقرير لجنة مياه النيل)

لصرف ١٥٠,٠٠٠ فدان فيكون عندئذ في أوائل سنة ١٩٣٠ ما يكفي لـ ١,٧٤٣,٠٠٠ فدان - سوياً أن الساسة المتاجرة لـ صرف تصل إلى ١,٧٤٣,٠٠٠ فدان كما هو مبين بالكشف رقم (٧) فيكون كل مصر أن تترك بمدة سنة ١٩٣٠ في تركيب طلبات لـ صرف نحو ٨٨٥,٠٠٠ فدان أخرى، وببارة أخرى أن مصر أخذت الآن في تخليص نحو ثلث الزمام الواجب تخليصه بالطلب است واستغرق مدة سنة ١٩٣٠ في أمر التلحين الباقيين .

وإذا اكتفيت بذلك من الآن فما نضع وقتاً ثمناً وخساراً تكون حسيبة جداً خصوصاً إذا أجرينا عملية نزع أسوان قبل تركيب هذه الطلبات جميعاً لأن مياه الرشح ستزداد كثيراً جداً كما سلف على أثر تلك العملية .

(و) مذكرتي وزارة الأشغال

٨ - جاء به مذكرتي ٣ بتاريخ سنة ١٩٣٢ :

"وها هو العمل يجري الآن في العملية الثانية (بخزان أسوان) لمصوب ١٢٢ متراً ومشكل بأن الله تلك العملية في أكتوبر سنة ١٩٣٢" .

عملية بخزان أسوان الأولى بدأت سنة ١٩٠٧

وقامت سنة ١٩١٢

"قدم مستشار الري مشروع الخزان العالي ابتداءً بمزيجيات أو فترات ارتفاع بها مدة الصيف وزيادة في طمأنينة البلاد من ناحية الفيضانات العالية . وبعد احتياض هذا المشروع العالي بدئ العمل فيه بعد انتهاء الحفر....."

"عمل أنه ما لبث أن وقف ثانية على أثر قرار مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٢١" .

"وبالرغم مما اجتمع للحكومة من كراه كراه الخمراء أوافدت في أوائل سنة ١٩٢١ أن تستأنس برأي مهندس آخر كان هو الوحيد الذي لم يؤخذ رأيه من بين رجال الري المصري البارزين ذلك هو مستر ديوي أحد مستشاري الأشغال السابقين فاستدعته لأعاده النظر في مشروع جبل الأولياء بصفة خاصة ولوضع برنامج عام للري المصري بصفة عامة - بل جاءه مطالباً لآراء الذين سبقوه من حيث اختيار مكان البناء ومكان التخزين على نهر النيل الأبيض وعاقلاً لمشروع الوزارة من ناحية مناهج الإنجاز رأى المستر ديوي أن يوصي بإنشاء الخزان الرأسي لاختيارات فنية وبالية متعددة" .

"فوصى حكومة رئيس الوزراء أمام البرلمان في دورته لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بأن الحكومة ستؤلف لجنة للفاصلة بين مشروع بخزان جبل الأولياء وعملية نزع أسوان لا تأخذ بأحكامها وأكثراً فائدة لـ مصر بعد استكمال دراستها" وستستقر قياً بعد تكاليف المشروع في الوقت الحاضر طبقاً لآخر التصحيحات وأحدث الآراء .

حتى لو سلمنا بأنه كان يكفي مصر أن تكتفي في العشرين سنة الثانية من المصاريف بعد ما أنشأته في العشرين سنة الأولى فإنها تكون قصرت في إنشاء نحو ١٧٠٠ كيلومتراً لآلات .

كل من واد زيادة المياه الصافية من جهة، وقلة المصاريف من جهة أخرى إن تراكمت المياه في طبقة الأرض التي تحمل النباتات وتنبت فيها فأصابها الضعف في التربة وفي النتائج لا في القطن فقط بل وفي جميع المحاصيل الأخرى .

نظرة عامة لأرقام الكشف رقم (١) تثبت أن مصر لم تكتسب شيئاً من الوجهة الزراعية الاقتصادية من عملية نزع أسوان التي تمت في نهاية سنة ١٩١٢ واستخدمت ابتداءً من سنة ١٩١٣ وإذا كانت حاصلات مصر لم تزد من سنة ١٩١١ لآن فإني أفتكده من هذه العملية إذن . وإذا كانت المياه الصافية تزيد بعد العملية منها قبلها فإن مفعول هذه الزيادة ؟

الجواب لا يكون إلا أن ضرر هذه الزيادة في ارتفاع مياه النتح التي يجرى الأرض ذهباً بالإضافة منها . تلك الزيادة كانت تكية زراعية . وسنرى كذلك ما لم نالج ما أفتكده وتصيبه من الضرر زيادة عدد المصاريف وأطوالها .

وبناء بالصيغة السابعة :

"وإذا عملنا الآن على زيادة المياه الصافية بعملية نزع أسوان من غير ما قابل تلك الزيادة بمصاريف جديدة تتلقى زيادة مياه الري التي تترك في الأرض فإن مجهود الحكومة والأمة في استئصال المياه التي تنح من عملية الخزان سيضيع سدى كما ضاع مجهودهم بعد العملية الحالية لأن المفعول عليه في حياتنا الزراعية ليست كثرة المياه الصافية بل كثرة ما تحته الأرض من الحاصلات" .

"إن مديرية المنوفية الثميرة بنحسب أراضيها من قديم الزمان ابتداءً بفارها ذلك المنصب . والشكوى المرة التي نسميها من مزارعها من قلة الحاصلات كليل مشاهدات رجال الري والزرعة" .

"حتى في الصعيد . ففي مناطق اقلية وفدوا بمديرية أسوان وفي منطقة القشن بمديرية المنيا وعند مدخل القنطرة بمديرية بني سويف بارت مسطحات واسعة جداً من الأراضي المنخفضة واستصلت إلى برك وملأحت من كثرة مياه النتح وعدم وجود مصارف بها أو من عدم كفايتها ما بها من المصاريف أو بسبب عدم إنشائها أو حفظها لدرجة ناجمة في الوقت المناسب" .

وبناء بالصيغة ١١ :

"فندم مصر الآن من محلات رفع المياه من المصاريف ما يكفي لـ صرف نحو ١٧,٠٠٠ فدان . وفي نهاية سنة ١٩٢٩ تزيد تلك المحطات بما يكفي

"وسيقام السد بحيث يمكن الجز طيه للمسبب ٣٧٧,٢٠ مقار
ول هذا المسبب من الأثر الواقع في مقدار التخصيصات المالية قد تم
الاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على عدم تجاوز هذا
المسبب بأى حال - ولأى سبب - ما لم تر الحكومة المصرية في المستقبل
و بعد اخافها مع الحكومة البريطانية في شأن التخصيصات أن الجز على
مسبب أعلى من ذلك أمر يتطلب مصلحة مصر وتدعو إليه الضرورة "

"ومقدار المياه المخصصة على هذا المسبب أمام جبل الأولياء نحو
٣٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة يصل منها لأسوان نحو ٢٢٠٠ مليون
أوما يقابل الناتج من التلوية الثانية لخزان أسوان على أن البلادان تحصل
في السنين الأولى التي تل تمام إنشاء سد جبل الأولياء على كل المقدار من
المياه المخصصة لثلاث مستجيز طيه تقريباً حتى تصل إلى اللوحة المقررة بعد
مضي ست سنوات ."

على أن تكاليف تخزين المروض اليوم بلغت طبقاً لأحدث التقييمات
وصل ضوء أثمان المواد في الوقت الحاضر أربعة ملايين ونصف مليون من
الجنيئات بما في ذلك سبيلها وتضمن ألقا التخصيصات تنفع لحكومة
السودان عملاً بتمام الاتفاق عليه بين الطرفين اتفاقاً مطابقاً لاعتاد البرلمان .

تصير هذه التكاليف (خزان أسوان) بعد التلوية الجارية الآن ٤٥٨٥ مليونا
على فرض أن المسبب ١٢٠ مقاراً نحو ٢٤٩٠ مليونا ستة لخزان القديم
والباقي هو الزائد ويمكن اعتبار مقدار ٢١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة تقسم بين
لوزارة الأشغال أن رخصت مجلس الوزراء بتأجيلها الشامل لمشروعاتها في السهر
السنوات التالية والتي يؤخذ منه ضرورة تهيئة قنطرة أسبوط والدلتا وإسنا
وجبال الري يجمعون على أن هذه القنطرة لا يمكن أن تؤدى وتليقها بعد
زيادة مياه التخزين إلا إذا أدخل عليها من التمديد ما يحقق الفرض منها
والحكومة تشترك هؤلاء الفنين أراسهم وترى ضرورة إمدادهم بالاحتياجات
الضرورية - لتحقيق هذه المطالب الجوهرية على مدى السنوات التالية .

"على أنه لا ينبغي أن ما أصاب هذه القنطرة من الضعف وكثرة التبرود
التي تحد من حرية التصرف في موازنتها بحيث تنحى بالمطالب المالية
كل ذلك بموجب المبادرة بتوفيرها سواء زاد الخزون من المياه أو بقى على حاله "

وبناءً على مذكرة وزارة الأشغال لمجلس الوزراء المؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٢٩ :
" لما كانت أعمال التخزين غير مقصودة لقلتها بل هي وسيلة لزيادة المياه
حتى تستوفى الزيادة مطالبها كان من الطبع أن تقوم الحكومة بالأعمال
الضرورية في ميدان الري والصرف حتى تتفتح البلاد بما يزيد من الإيراد
العالي "

وتكاليف الأعمال اللازمة طبقاً للتقديرات الحديثة :

لثلاث قنطرة (الدلتا وأسبوط وإسنا) ... ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م
لتحويل المياه المنزلة ... ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م

الحياض للنظور نحوها على قنطرة بجم حادى
أسبوط

لتحصين صرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي
المقروعة حلالاً بشمال الدلتا والأعمال اللازمة لري
وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي البور بشمال
الدلتا

" وبذلك يكون مجموع تكاليف أربعة مليارات ونصف بجزائى جبل
الأولياء وتلوية أسوان مع الأعمال المقررة عليها هو ما يلى :

تلية خزان أسوان ٣,٨٠٠,٠٠٠
إنشاء خزان جبل الأولياء ٣,٥٠٠,٠٠٠
لقنطرة قنطرة الدلتا ومقبرة قنطرة أسبوط وإسنا ٣,٠٠٠,٠٠٠
الباقى مناصفة

تحويل ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان من رى حوضى إلى رى مستديم
الأعمال اللازمة لتوسع الرى فى شمال الدلتا ٧,٨٥٠,٠٠٠
٣٣,١٥٠,٠٠٠
احتياطى لأعمال غير منظورة واحتياطى فروقات في التكاليف ٨٥٠,٠٠٠
المجموع الكلى ٢٤,٠٠٠,٠٠٠

٩ - (ز) مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء لمجلس
الغالب .

جاء بالصفحة ٣٧ (التبر الثاني) من مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان
جبل الأولياء مسلوياً لحضرة مندوب وزارة الأشغال :

" ومن ذلك يتبين لحضرتك أن تهيئة هذه القنطرة (إسنا وأسبوط والدلتا)
مسلياً كتنجبة لتلوية خزان أسوان وسندوا إلى أنذهب أبعد من ذلك فأقرب
ضرورة تهيئة أو إعادة بناء القنطرة الخيرية باعتبارها مشروفاً قائماً مطلوباً
لأنها سواء أعل أسوان أم لم يعل وأثنى جبل الأولياء أم لم يشأ نظراً لمركز
هذه القنطرة الخيرية من ناحية ولعدم صلاحيتها لتقديم عملها من ناحية أخرى "

وبناءً على التبر الثاني من الصفحة ٤٠ :

" وقد سبق أن أشرت إلى أن خزان جبل الأولياء ليس من القطع الدقيقة
على مجرى التبر وأن في منابع النيل القليل المقتضى لهذه البلاد لم أراد قلها .
وبذلك اتفق كثير من السياسيين والمهندسين .

قال "سيركولن مكرنفي وكل الاشتغال السومية بعد الاحتلال البريطاني
مباشرة (إنما تبرزت دولة متقدمة النيل الأمل ، فلا شك أنها تضع أبواب
مجاز متعلمة لا يخرج النيل من فكتوريا - ولذا اتفق لمصر التسعة أن
تسترد في حرب مع الفطن النيل الأمل إصارت عرضة لأن تفرق أو تترك
على هوى خصمها "

والنهر الثاني من صفحة ٩٠ :

"صرح سعادة وزير الأشغال أن ما أجاب به حضرة مندوب الوزارة عن هذا السؤال مقبول وفي محله لأن المهندسين الاستشاريين المكلفين بتصميم الرسومات موجود بمصر ووضع رسما مبدئيا ولكن حضرة السكاب المقدم يطلب التصميمات النهائية وهذا غير ممكن الآن إذ ربما ينير المجلس شيئا من هذه التصميمات يترتب عليه تغيير الرسومات - ومن ذلك تروى أنه لا يمكن وضع الرسومات النهائية قبل أن ينت المجلس نهائيا في المشروع ."

والنهر الثاني من صفحة ٩١ صرى دولة رئيس الوزراء :

"لم يكن خزان جبل الأولياء في سنة ١٩٢٦ موضوعا في الوضع الذي هو فيه الآن . بل كان يقصد منه منع غائلة الفيضانات العالية عن القطر المصري . والآن أصبح تصميمه مبنيا على زيادة الإيراد للمائي المصري . وقد كنا في ذلك الوقت على أبواب مفاوضات وما كنا نريد أن نضع هذا الباب بينا كنا نستكمل في أمر السودان ومصره . وديون مصر عليه . كما لم نرد أن نرتب حقوقا للسودان على مصر في الوقت الذي كنا سنبدا فيه هذا الحديث وفي الواقع لم تكن تبرزى الإيمان بهذه المشروعات التي وضعت في عهد سبق عهد الاستقلال . وكان مبالغ شقيق بإننا وزير الأشغال إذ ذلك يتشكل من جهة تصميم الخزان . فلم يرض للمشروع بل أجل ريثما تثير المحاولات كل ظروف التردد التي كانت قائمة ."

والنهر الثاني من صفحة ٩٣ صرح دولته :

"صحح أن الخلاصة تنظر بانظر ومن الجائز أن إزادات الدولة قد تنخفض وهي انخفضت فعلا في هذه السنة ."

تكنى بالبيانات المتضمنة في موضوع البحث الفني . ويمكن هذه البيانات الواضحة للصريحة أساسا ما ستعرض إليه من الأبحاث الأخرى .

ثانيا - البحث من الناحية المالية

١٠ - قبل أن تعرض لهذا البحث يجب أن يكون مفهوما أن المشروع للمعرض الآن لم يكن سوى "امتداد إنشاء خزان جبل الأولياء في السودان" من الوجهة الفنية وأنه لابد من عرض مشروع قانون آخر على البرلمان يترتب الوسائل المالية لتنفيذه . فالمشروع المروض هو في الواقع مشروع في صرف قلنا كان للوزير التي سيفيده إذا ما أصبح المشروع قانونا هو وزير الأشغال وحده - فلما ما تمت الموافقة على هذا المشروع أصبح متبين أن عرض على البرلمان مشروع مالي آخر خاص بقيمة تكاليف المشروع وبالطريقة التي تصرف بها هذه القيمة والموارد التي تصرف منها قيمة هذه التكاليف بالذات التي يتعد إليها الصرف . وغير ذلك من كل ما يستلزم تدوير المال وطريقة صرفه .

إننا وضعنا هذا فانا نبحث هنا المشروع من وجهته المالية على هذا التقيد الواضح والحفظ الظاهر وذلك لأن مذكرة وزارة الأشغال المراقبة للمشروع القانون المروض قد تعرضت لهذه الناحية .

قال السيد "برمت" :

"إن إقامة قنطرة حجاز عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا على قبة شلال ريون مثلا قد يسبب لها أكبر الأخطار ، ويسمى بها إلى الخراب ، وقال السيد وليم ويلكوكس : "إن كل سيد يضع يده على هذه البعيرة يسلك بيده زمام الحياة لمصر ."

وجاء بالنهر الأول من صفحة ٤٢ :

"فيمكنني القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد لأن الرسم الخاص بالسد والمهندس الاستشاري ما زال مشغلا بالتفاصيل الخاصة بالتصميم الذي أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٦ لأن ."

..... إن وزارة الأشغال لاتستكمل بفكرة بناء الأساس على احتلال التلجة من الوجهة الهندسية لأنها تؤمن بنظرية الخزان الوطني تمام الإيمان ."

والنهر الثاني من الصفحة :

"فلو أن المجلس رأى أن لا يكفل هذا الأساس المالي لوفر مليا كثيرا ولأزال سببا من الأسباب التي كانت تثار خلاف الآراء ."

والنهر الأول من صفحة ٤٤ :

"والمثل الأعلى للرأي المستند هو أن يثنى الرأي الكامل مع الصرف الكامل جنبا بجنب ."

والنهر الأول من صفحة ٤٦ :

"إن الرسومات المبدئية الخاصة بالمشروع مازالت تحت يد المهندسين الاستشاريين وهو يستغل فيها الآن . ولا يستطيع تقديمها للوزارة حتى يفت من الوزير على آراء معينة . والوزير بدوره لا يستطيع إكمالها بقرارات نهائية قبل الوقوف على رأى المجلس الذي له طبيعة الحال أن يسدى ملاحظات أو يطلب تحفظات معينة . وكل ما يبديه المجلس سيبحث من الوجهة الفنية لمعرفة مدى أثره ويبلغ ما يحدثه من تغييرات ."

والنهر الثاني :

"إن هذه الرسومات والمقاييس لم تعتمد لأن ."

"إن الوزارة لا تؤمن في الوقت الحاضر بالمشروع المالي وسبق أن غوضت الرأي في هذا المجلس وكل ما تصفه الوزارة خاصة بتصميمات واضح رأيه في هذه المسألة المالية . والوزارة لا تمنعها قنطرة أساسية في مشروعها المقدم إليهم ."

والنهر الأول من صفحة ٤٧ :

"إن المسألة التي سيدفع للتوضيح عنها هي ٣٠٠٠٠٠٠ فلان ."

والنهر الأول من صفحة ٧٨ :

"يبدأ الانخفاض (أي بلقاء التي تحزن خزان جبل الأولياء) بعد عشر سنوات تقريبا من يوم اعتماد السلطات المصرية العمل) منها أربع سنوات لاتحتمل إنشاء الخزان ."

”وأول مئة للنسب المفتوح وهو ٣٧٧ متراً أما يكاد يطابق النسب الذي يرفع إليه التهر بطبيعة الحال في سني القضاة العالية أحي أنه لن يؤدي إلى إزعاج السكان عن مواطنهم بسبب تخفيف مواقع القرى“.

وبالصفحة ٩٣ :

”ولا حاجة إلى القول بأن المرجو أن يكون التوزيع اللازم في حالة إنشاء نهران أقصى منسوبه ٣٧٧ متراً أقل بكثير مما كان يستدعيه المشروع الأصل الذي منسوبه الأقصى ٣٧٨ متر ترتفع في سني القضاة العالية إلى ٣٨٠ متراً“.

تقدر وزارة الأشغال التوزيعات من الخزان الواطي سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٨٤,٧٥٠,٠٠٠ ج.م بينما يقدر السير مردوخ سكوتالده سنة ١٩٣٠ بالصفحة ٨٤ من الجزء الأول من “كتاب ضبط النيل” :

”وقد خصص في التقديرات المعمولة مبلغ إجمالي قدره ٣٠,٠٠٠ ج.م للنفقات اللازمة لفلل القرى وكو برى كوستي ومباني الحكومة والتوزيعات اللازمة صرفها للأحالي مقابل تشتيتهم عن مواطنهم فسيحظى هؤلاء فداناً جذان“

وقد تقرر عمل مقايضة مضبوطة عما يلزم لذلك من النفقات ولكن المرجح هو أن المبلغ الآتق المذكور كفيلاً لإرضاء جميع الأحالي حتى لا يقع منهم سخط أو عنتي“.

يتضح مما تقدم أن إغراق وزارة الأشغال ومبائتها في تخدير تكاليف الخزان الواطي وقيمة التوزيعات أمران مرسومان — ولعل لها عذا في ذلك فهي قد خالفت القاعدة الحكيمة التي أشار إليها ذلك المهندس العالي الكبر الذي تلبته الحكومة لإرشادها إلى ما يقع في مشروعات الري الكبرى .

تقد أثبت المستديوي بالصفحة ٦١ من الجزء الأول من تقريره :

”وقد يظهر أن العادة جرت في الوقت الحاضر بأن تسبق الاعتمادات للمقايضات أحي بأن ترصد مبالغ إجمالية كبرى من الاعتمادات المالية على أنواع معينة من الأعمال الجديدة قبل أن تدم عنها مشروعات مفصلة ومقايضات واقية وتحتم المصادقة عليها سلفاً قبل طلب الاعتمادات اللازمة لها... الخ ما جاء بهذه البقرة المبنية قبل .

وقد أثبتت وزارة الأشغال على لسان حضرة منسوبها بالتهر الأول من صفحة ٤٢ من مجموعة محاضر جلسات لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب :

”فيمكن القول إن وزارة الأشغال لم تمتد لأن الرسم الخاص بالمد والمهندس الاستشاري ما زال مشتملاً بالتصميمات الخاصة بالتصميم الذي أدخل عليه كثير من التعديلات من سنة ١٩٢٠ لأن“.

المهام من الوجهة المالية هو قيمة التكاليف

وأت الوزارة أن تأخذ بنظرية المستديوي في إنشاء الخزان الواطي لا الخزان العالي كما كان يرى ذلك السير مردوخ مكشوط .

وعلى ذلك فالتكاليف يجب أن تكون تكاليف الخزان الواطي .

لقد تقرر وزارة الأشغال بمذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ تكاليف هذا الخزان الواطي بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م .

وقد كانت وزارة الأشغال قدرت هذه التكاليف نفسها بمذكرتها المؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج.م (راجع الصفحة ٤٠ من مذكرة وزارة الأشغال المطبوعة سنة ١٩٣٢ التي وزعت على حضرات أعضاء المجلس) .

والموصون على مذكرة سنة ١٩٣٢ هم أنفسهم الموصون على مذكرة سنة ١٩٢٩

على أن وزارة الأشغال تقرر بالصفحة ١٥ من مذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ :

”بل وبما كان وجودها (أي اللازمة) الآن مفيداً من حيث الاستفاد يرجى أمن المواد وقلة تكاليفها وتخفيض أجور العمل في الوقت الحاضر

تقدر وزارة الأشغال بالرغم من رخص أمن المواد وقلة التكاليف وتخفيض أجور العمل في سنة ١٩٣٢ تكاليف الخزان الواطي (أي على منسوب ٣٧٧ متراً) بمبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ ج.م وكانت هي قدر هذه التكاليف سنة ١٩٢٩ أيام لم تكن كل هذه المزايا التي من شأنها إقناع التكاليف بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م .

تقدر وزارة الأشغال تكاليف الخزان الواطي في سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٢٩ بهذين المبلغين بينما كان يقدر السير مردوخ سكوتالده مستشار وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٠ تكاليف الخزان العالي (أي على منسوب ٣٧٨ متر بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م) .

(راجع الصفحة ٥١ من الجزء الأول من كتاب ضبط النيل) .

كان يقدر السير مردوخ سكوتالده تكاليف الخزان العالي سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٧,٥٠٠,٠٠٠ ج.م ووزارة الأشغال تقرر تكاليف الخزان الواطي سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج.م وسنة ١٩٣٢ بمبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ ج.م على التفاوت المعروف في التلا في سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٣٢ وفي الرخص الذي ائترفت به وزارة الأشغال سنة ١٩٣٢

أما عن التوزيعات فقد قدرت وزارة الأشغال قيمتها بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م عن التلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان الواطي بينما يقدر السير مردوخ سكوتالده قيمة التوزيعات عن التلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان العالي بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م .

وبينا يصرح المستديوي (مستشار وزارة الأشغال أيضاً) عن التلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان الواطي بالصفحة ٩٢ من تقريره المرفوع إلى مجلس الوزراء :

بعض الأراضي البور شمال الدلتا وتحول بعض الحياض بالوجه القليل والمساحة التي مستف من وراء ذلك تقدر بنحو ٥٥ ألف فدان منها ٣٠٠ ألف بالشمال والباقي بالوجه القليل .

يقوم من تصرع وزارة الأشغال أن ما يتج من تلبية خزائن أسوان الصلبة الثانية من الماء مئة ١٤٠ مليون اللواتي بمطال البلد الحالية و ٧٠٠ مليون لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري وتحول ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلي ويظهر أن وزارة الأشغال لا تريد أن تكتفي بذلك في هذه الأوقات الصعبة التي نعيش العالم فيها من كثرة الحاصلات الزراعية وزيادة الحاجة زيادة وصلت بها من الكساد لدرجة أصبحت معها لا تسمع أصوات الحاصلات بمصاريف الانتاج - واضطرت بعض البلاد للسر إلى السبل التي تهدف بها كثرة الانتاج فقرأ بعضها بتضييق المساحات المزروعة ومنها مصر التي شرعت القوانين لتقليل مساحات ما يزرع من الأرض فقط .

عاشت مصر لزراعة عيشة وقد وهب من سنة ١٩٠٢ إلى آخر سنة ١٩١٢ على زيادة مليار من الأمتار المكعبة خزنت بأسوان بعد إنشاء الخزائن - ومن سنة ١٩١٣ إلى الآن على زيادة مليار آخر من الأمتار المكعبة من المياه المخزونة بعد إتمام التلوية الأولى لخزان أسوان . فهي قد عاشت من سنة ١٩٠٢ إلى الآن (سنة ١٩٣٢) أي مئة ثلاثين سنة عيشة بقيت فيها الثروة والزراعة حداً كان هو أكبر سميات الأمم التي تحس به الآن - عاشت هذا العيشة الرغد . وبلغت زيادة عدد السكان فيها ما بلغت هذه الثلاثين سنة على حاصلات زراعية كان يربى بانتاجها مع ماء النهر الجاري المخزون بأسوان وقدره ملياران - والآن ومصر ترتقب أن يزيد الماء المخزون بها مثل ما خزّن بخزان أسوان من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ أي أن الماء سيصبح في سنة ١٩٣٤ ضعف ما كان محبوزاً - يراد بنا مع هذا ونحن في أيام محنتنا الاقتصادية أن نبصم من نحو مليارين آخرين قبل أن نبش على ما سيحدثنا به خزائن أسوان الملئ التلوية الثانية حتى ولا نلشأ من عيشة أمتنا أيام لم يكن لنا إلا ملياران من المياه !!! - ! ! ! المهم إن هذا متعلق لا ترتضيه .

(ب) الوقت الذي يمكن فيه الانتفاع بخزونات ماء جبل الأولياء :

صرح مندوب وزارة الأشغال أمام لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب بالتر الأول من صفحة ٧٨ : " يبدأ الانتفاع (أي بالماء التي تخزن بخزان جبل الأولياء) بعد عشر سنوات تقريباً من يوم اعتداد السلطات المصرية القعمل " (منها أربع سنوات لاتمام إنشاء الخزائن) .

فلما كان الأمر كذلك وكانت مصر تنفق بالخزونات من المياه أمام سد جبل الأولياء إلا بعد ست سنوات من إتمامه - فهلا يرى أن اختيار هذه السنة للظرف في هذا المشروع رغبة في إفراره اختيار غريب لم يظهره من مذهب جدي .

وبالتالي الثاني : " إن هذه الرسومات والمقاييسات لم تصدق لأن " .

لذلك يكون من غير المستطاع بحث القيمة التي قدرتها الوزارة تكاليف المشروع بمئة جليدا متجا والمحال هكذا . وعلى الوزارة إذا ما أصبح مشروع القانون المزمع قانوناً أن تتبى من عمل مقاييساتها النهائية لتقدير التكاليف تباً لما سرامية في ذلك ما أشار به المسترديوي خاصة بالسد وبنائه خصوصاً ما جاء في الصفحة ٩٣ من تقريره : " وأما فيما يخص بالسد نفسه فإن تخفيض أقصى المنسوب من ٢٨٠ متراً إلى ٣٧٧ خلق بأن يصل من المستطاع إنشاؤه على نطاق أضيق جداً وبتكلفة أقل كثيراً مما كان مستطاع بحسب للمشروع الأصلي ... فإن الأسراف والحالة هذه وما لا داعي له على الإطلاق إنشاء سد بنائي طوله خمسة كيلو مترات من مادة متينة عظيمة التكاليف كسد أسوان وذلك لجزء ما بين ٦ و ٧ أمتار من الانخفاض المائي " .

ومعلوم أن المشروع الأصلي الذي يشير إليه هنا يجب المسترديوي هو مشروع السيد ممدوح مكدوكه الذي الذي قدرته تكاليفه سنة ١٩٢٠ يبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ج ٢٠٠٠٠٠ .

ثالثاً - البحث من الناحية الاقتصادية

١١ - من الناحية الاقتصادية يبحث الموضوع في :

(أ) أغراض الزراعة .

(ب) الوقت الذي يمكن فيه الانتفاع بخزونات ماء جبل الأولياء .

(ج) حال البلد الآن حكومة وشعباً .

(د) المفارقة بين حال البلد سنة ١٩٣٢ وحالها في ١٩٢٠ - ١٩٢١ و ١٩٢١ - ١٩٣٢ المائتين :

(أ) الأغراض الزراعية :

تصرح وزارة الأشغال بمذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ بالصفحة ١٤ : " تصير سعة هذا الخزان (أي أسوان) بعد التلوية الجارية الآن ٥٨٥ مليارات ... وقد سبق لوزارة الأشغال أن نوهت إلى ضرورة رصد ١٤٠٠ مليون من الخزائن الجليد للواء بالمطال الحالية - وعلى ذلك لا يكون ثمة باقي من خزونات أسوان بعد التلوية إلا نحو ٧٠٠ مليون من الأمتار المكعبة وهذه الكمية لن تفي إلا لاستصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري وتحول ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القليل " بقيت عملية التوسع الزراعي وهي التي لا بد لتحقيقها من إنشاء جبل الأولياء وستكون سعة هذا الخزان نحو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب أو ما يساوي الزائد الناتج من التلوية على وجه التقريب . وسيصبح هذا التدرج وفقاً لما علمتني استصلاح

ويعا أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تجميع مبلغ طائل كهذا المبلغ ؟ إن أكثر ما جاء بهذا القرار .

لذلك يحسن أن يقف المجلس على مقارنات عديدة تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٣٢ والأحوال المالية للسنة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء هذا .

كانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ : ٤٠,٢٧١,٠٠٠ ج ٠ م .

وكانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ : ٣٨,١٨٢,٠٠٠ ج ٠ م .

وكان للميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٣٩,٣٥٩,٠٠٠ ج ٠ م الصادرات و ٥٨,٠٠٠ م واردات .

وكان للميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٤٨,٧١٦,٠٠٠ ج ٠ م الصادرات و ٤٣,٣٤٩,٠٠٠ ج ٠ م واردات .

فكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٩١,٨٦٤,٠٠٠ ج ٠ م .

وكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٩٢,٠٥٠,٠٠٠ ج ٠ م .

أما سنة ١٩٣١ (فسة ١٩٣٢) لم يعرف ميزانها التجاري بعد وإن كان ما ظهره حتى الآن ينشئ بأنه سيكون أقل من سنة ١٩٣١) فكان مجموع ميزانها التجاري : ١٩٢,٠٠٠ ج ٠ م منها ٢٨,٦٦٣,٠٠٠ ج ٠ م الصادرات و ٣١,٣٩٦,٠٠٠ م واردات .

وميزانية سنة ١٩٣٢ : ٣٧,٣٧٢,٠٠٠ ج ٠ م كما كانت ميزانية سنة ١٩٣١ : ٣٨,٨٤٠,٠٠٠ ج ٠ م ومن هذه الأرقام يظهر أن سنة ١٩٣١ وبالقياص سنة ١٩٣٢ نقص ميزانها التجاري عن سنة ١٩٢١ مبلغ ٣١,٦٧٠,٠٠٠ ج ٠ م وعن سنة ١٩٢٢ مبلغ ٣١,٨٥٨,٠٠٠ ج ٠ م - كما أن ميزانية سنة ١٩٣٢ تقل عن ميزانية سنة ١٩٢١ مبلغ ٧,٩٩٩,٠٠٠ ج ٠ م وعن سنة ١٩٢٢ مبلغ ١٣٠,٠٠٠ ج ٠ م .

ومن ذلك يتضح أن الأحوال المالية سنة ١٩٢١ كانت خيرا من الأحوال المالية سنة ١٩٣٢ بشهادة الأرقام التي سيطر عليها في الستين وزير واحد المالية هو حضرة صاحب الدولة وزير المالية الآن .

وابدا - ملحة الوقت ومناسبه

هذا البحث يشمل بيان :

- الوقت الذي يمكن أن يتصرف في إنشاء نهران جبل الأولياء .

- الأعمال التي يجب أن تقوم بها وزارة الأشغال قبل أن يكون إنشاء نهران جبل الأولياء .

- المال الذي تتكلفه هذه الأعمال .

١٢ - أينا من الناحية الاقتصادية أن حال البلد الآن حكومة وشعبا لا تحتمل التصغير في إنشاء نهران جبل الأولياء .

يقولون إن الست سنوات التي نل إنشاءه هي للدة التي تكفي من يلحق بهم الضرر من إنشاء النهران ليحتملوا ؟ أما كي أخرى يجابون إليها - وهذا التعليل غريب لأثر مدة الأربع سنوات التي يتقضى فيها إنشاء النهران أكثر من كلفة لحده الأغراض وبذلك كان على الوزارة أن تترتب حتى تتجلى الحال الاقتصادية الحالية وتعود البلاد لحالف الطبيعة - وليس في ترشيها هذا أية مضية لفائدة حالة ترقيها مصر مادامت وزارة الأشغال تقرر أن مصر لن تتفقد مياه نهران جبل الأولياء إلا بعد ست سنوات من تاريخ إنشائه .

(ج) حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعبا :

حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعبا معروفة تماما وليس من جديد يقال لصرف هذه الحال ، وإن كانت الحكومة تدب إلى أن حالها ليست من الصعامة بالدرجة التي يفترضها البعض - ولكن كانت حال الحكومة الاقتصادية في نظر الحكومة نفسها لم تصل من السوء إلى الدرجة التي وصلت إليها حال الشعب فاني أظن أن ما لا خلاف عليه أن حالة الشعب الاقتصادية هي حال يرأس وشقاء ، وأن الانتفاع بمياه نهران جبل الأولياء لا يكفي فيه أن تستطع الحكومة الإنفاق على هذا المشروع حتى يتم إنشائه وإنما عمل الانتفاع الحقيقي أن يستطع الشعب اقتصاديا الانتفاع بمياه هذا النهران . ولن يستطيع الشعب ذلك إلا إذا استطاع العرف والافاق على إصلاح الأراضي البرية - وقدره الشعب على ذلك في أوطاننا القصية الحالية يمكن أن تستغل من حال الشعب مع فائده . تلك الحال التي تشهد آثارها بالفساد لا خلاف حركة البوع الجبيرة في أراضي مصر الزراعية خصبة الثيرة ، كثرة الإنتاج .

غريب أن يكون أهم ما يجب أن نعي به الآن الاحتفاظ بما نملك من أرض زراعية خصبة يهدد ملاكها سوء الحال الاقتصادية وينشئ إذا استقرت الحال أن تخرج من ملك أصحابها لغير أهلها . غريب أن تكون في زمن نخشى فيه إذا ما استقرت الحال زوال ملكا الأراضي الصالح وأن نذكر في الوقت نفسه في أعمال تكلف خزانة الدولة وتتطلب من الشعب إنفاق ملايين مدة الوصول لإصلاح أرض بور أن تطير فتحتي ولن تتلك فتور : أرض بور باقية . وأرض مهددة زائلة .

(د) المقارنة بين حال مصر المالية في سنة ١٩٣٢ وحالها في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ :

من المصادفات ذات الغزى أن حضرة صاحب الدولة وزير المالية اليوم كان هو صاحب المال وزير المالية سنة ١٩٢١ - وقد اشترك في إصدار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ الذي جاء به : عندما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إنشام نهران جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الري لا لزوم عملها في مصر يقتضي من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه ؟

وحده الأعداد الميعة قبل لاطقة بصدق وصولها ما رأى حضرة صاحب المال محمد شفيق باشا في مذكرته القيمة التي قدمها لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٨ - تلك المذكورة التي جاء بها :

"كان من وراء زيادة المياه الصيفية من جهة وقلة المصارف من جهة أخرى أن تراكت المياه في طبقة الأرض التي تحمل النباتات وتنشأ فأصابها الضعف في القرية وفي التاج لا في القطن فقط بل وفي جميع المحاصيل الأخرى"

"نظرة عامة لأرقام الكتف رقم (١) (وهو الذي قللت عنه الأرقام الميعة أولاً) تبين أن مصر لم تستفد شيئاً من الوجهة الزراعية الاقتصادية من تغطية ترزآن أسوان التي تمت في نهاية سنة ١٩١٢ واستندمت ابتداءً من سنة ١٩١٣ - وإن كانت عاصيل مصر لم تزد من سنة ١٩١١ لأن ما هي الفائدة من هذه التغطية إذن - وإن كانت المياه الصيفية أزيد بعد التغطية منها قبلها فإن ذهب مفصول هذه الزيادة ؟"

"الجواب لا يكون إلا أن ضرر هذه الزيادة في ارتفاع مياه النبع التي يحول الأرض فذهب بالفائدة منها - تلك الزيادة كانت نكبة زراعية وستبقى كذلك ما لم نأخذ ما أختبره وتجنبه من الضرر بزيادة عدد المصارف وأطولها."

"وإنما علمنا الآن على زيادة المياه الصيفية بتغطية ترزآن أسوان من غير ما تقابل تلك الزيادة بخفض مصارف جديدة تتلقى زيادة مياه الرفع التي تتراكم في الأرض فإن مجهود الحكومة والأمة في استئصال المياه التي تنحدر من تغطية الترزان سيضيع سدى كما ضاع مجهودهم بعد التغطية الحالية . لأن الممول عليه في حياتنا الزراعية ليست كثرة المياه الصيفية بل كثرة ما تتسبب الأرض من المحاصيل."

وهذا الذي رآه حضرة صاحب المال محمد شفيق باشا هو ما أشار إليه المسترديوي الذي كان مستشاراً لوزارة الأشغال في طهره حيث أئتمت :
"إن الحاجة تدعو إلى إنشاء المصارف الفرعية العمومية في كل مكان تقريباً."

"ولعل بعض التقاع في ضرورة تجديد نظام الصرف الحالي بالذات إلى جهة الجنوب وهذا وإن يكن ضرورياً بلا نزاع في بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة."

"من المتفق عليه عموماً أن أحق المناطق بالمنايا والاهتمام تلك التي حاق بها الضرر فعلاً بسبب عدم تجهيزها بشيء من وسائل الصرف الكلية - أو لرداءة هذه الوسائل."

"... والواقع أن الذين يشكون تناقص خصوبة التربة في الأراضي بين خطي المنسوب ٧٣٠ يصلون رداءة الصرف رأس الأسباب المؤدية إلى هذا التناقص : وهذا أمر من الأهمية بمكان."

أظن أن ما أثبتنا من رأي المهندسين الكبارين شفيق باشا والمسترديوي خاصة بالحاجة الملحة إلى تحسين الصرف حيث يوجد وإلى إنشاء المصارف حيث لا يوجد مصارف قاطع في أن لا ننفع بقاء تغطية ترزآن أسوان قبل

تفترض من الآن أن البلد في حال اقتصادية راضية وأنت لا يؤس بها ولا شقاء - وأن المال باهز وغير - وليفتح على هذا الاختيار فيما إذا كان إنشاء ترزآن جبل الأولياء يصادف وقتاً مناسباً له أم لا وقت إنشائه لم يحن بعد .

لا نزاع في أن الغرض الأصل من تخزين المياه بإنشاء ترزآن جبل الأولياء هو زيادة المساحات المزروعة لتزيد المحاصيل الزراعية .

ولا نزاع في أن ترزآن أسوان بعد تغطيته الأولى في سنة ١٩١٣ قد زاد الغزون من المياه عند أسوان مليارات أكثر من الأطنان المكعبة وبذلك تكون المساحة المزروعة قد زادت وكان يجب طلبها أنت تزيد المحاصيل الزراعية .

عل أن الإحصاءات المتعددة للمحاصيل الزراعية الرئيسية من سنة ١٩١٠ التي عني بجمعها حضرة صاحب المال المهندس الكبير محمد شفيق باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال ماها تفسر عن :

سنة	أطنان مصر من جميع المحاصيل	من الفطنان
١٩١٠ (أي قبل تغطية ترزآن أسوان) ...	٨٨٦,٩٨٨	٧,٤٩٥,٦٠٠
١٩٢٠ (أي بعد عشر سنوات من تغطية ترزآن أسوان) ...	٨٦٣,٠٢٧	٦,٠٣٦,٠٠٠
١٩١١ (أي قبل تغطية ترزآن أسوان) ...	٩٦٣,٤١٧	٦,٣٨٣,٧٠٠
١٩٢١ (أي بعد عشر سنوات من تغطية ترزآن أسوان) ...	١,٠٠٧,٦٧٨	٤,٣٥٣,٠٠٠
١٩١٢ (أي قبل إتمام تغطية ترزآن أسوان) ...	٨٣٦,٥٦٢	٧,٤٩٩,٠٠٠
١٩٢٢ (أي بعد تسع سنوات من التغطية) ...	٩٩٧,٣٩٢	٦,٧١٣,٠٠٠
١٩١٣ (أي سنة إتمام التغطية) ...	١,٠٦٧,٩٠٥	٧,٦٤٤,٠٠٠
١٩٢٣ (أي بعد عشر سنوات من التغطية) ...	١,٠٦٤,٢٠٠	٦,٥٣١,٠٠٠

هنا مع ملاحظة الإحصاءات الآتية في السنين المشار إليها قبل فيما يتعلق بعدد السكان والمساحات التي زرعت متفولة عن الإحصاءات القيمة التي عني بوضعها حضرة صاحب المال محمد شفيق باشا .

السنة	خداة السكان	مساحة الأرض الزراعية	مساحة الأرض التي زرعت
السنة	الفطنان المصري	هكتار	هكتار
١٩١٠	١,٠٧٢,٠٠٠	٥٣,٥٣٠	١,٠٧١,١٨٤
١٩١١	١,٠٨٥,١٠٠	٥٣,٦٣٨	١,٠٧٥,٤٩١
١٩١٢	١,٠٩٩,٦٠٠	٥٤,٠٤٤	١,٠٨١,٢٨٨
١٩١٣	١,١٤٤,٠٠٠	٥٤,٦٢٦	١,١٢٤,١٢٢
١٩٢٠	١,٢٢٢,٥٠٠	٥٤,٢٣٦	١,١٣٤,٤٤١
١٩٢١	١,٢٣٨,٧٠٠	٥٤,٢٣٦	١,٠٥٨,٣٧٦
١٩٢٢	١,٢٥٥,١٠٠	٥٤,١٢٠	١,٠٥٦,٦٢٢
١٩٢٣	١,٢٧٠,٠٠٠	٥٤,٣٨٥	١,٠٣٨,٤٤٥

هذا عند مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ م. ج. ٥٠٠ ألف فلان من رى حوضى الى رى مستديم فيكون المجموع ١,٠٠٠,٠٠٠ م. ج. ١,٠٠٠ ألف فلان الى يجب على الحكومة إنفاقها ليعتد على الانتفاع بالزائد من مياه التخزين هذا ما يصره من الملايين على توسيع الرياضات والقرع بما أوصى به المستديمى في تقريره وذلك خلاف المبالغ الطائلة التي تتكلفها الخزانات إذا ما أرادوا هم الانتفاع بلورهم .

تلك أمثلة مما يجب أن تقوم به البلاد من أعمال تتكلف ملايين قبل أن تستطيع الانتفاع انتفاعا مجديا بزائد مياه التخزين .

وعلى ذلك فيجب أن يسبق الانتفاع الجلبى للمنتج ما يزيد من المياه التي تتيج من عملية خزان أسوان فيام الوزارة بالإعمال للمبينة قبل والمشروعة شرعا وأقيا في تقرير المستديمى . تلك الأعمال التي تتكلف عدة من ملايين الجنيهات .

ولا يمكن أن يفكر في إنشاء خزان جديد يأتي بماء غزيرين جديد قبل أن يستطاع الانتفاع للمنتج أولا بماء الزائد القريب منا وهو ماء خزان أسوان الفصل التحلية الثانية .

لذلك يكون وقت التفكير في إنشاء خزان جبل الأولياء حتى ولو كانت حال البلاد راضية لم يحن بعد .

اختتامه

١٣ - يجلس من البحوث المتقدمة :

أولا - أن مشروع القانون المروض الآن على المجلس من وزارة الأشغال الموسومة لم يكن إلا طلب امتداد إنشاء خزان جبل الأولياء وأن طلب هذا الاعتداد بالإنشاء لم يكن مصحرا بالتصميمات والمقاييسات النهائية التي يجب أن يسبق إحاطتها امتداد المسال الذي يمكن أن ينفذ بواسطة هذا المشروع .

وأن طلب المسال اللازم لتنفيذ يمكن مروض على المجلس وأن فكر وزارة الأشغال العمومية في مذكرة قيمة تكاليف الخزان واعتقد التبعيض لا يمكن اعتباره بأي حال طلبا للمال . ذلك المسال الذي يجب على وزارة الأشغال إنفاذ ما ووفق على مشروعه المروض وبعد أن تنهى إلى تصميم نهائى مصحوب بمقاييسات نهائية - أن طلبه بالتبعيض من المال والنسورى للمصممين وذلك بأن تقدم لوزارة المالية لبحث منها الموضوع من الوجهة المالية ثم لتقديم وزارة المالية إلى مجلس الوزراء على البرلمان بطلب الاعتدادات المالية التي حتى على أساس صحيح بتكاليف المشروع .

ثانيا - أن وزارة الأشغال بالرغم من أنها تصبر بأنها لم تته بعد من إتمام تصميماتها ومقاييساتها قد قدرت تكاليف المشروع في سنة ١٩٣٢ : ٥,٠٠٠,٠٠٠ م. ج. ٥,٠٠٠ م. ج. وهي نفسها قد قدرت لتكاليف نفس المشروع في سنة ١٩٣٢ : ٣,٥٠٠,٠٠٠ م. ج. وذلك في الوقت الذي تعترف فيه بمذكرة سنة ١٩٣٢ يرضى أثمان المواد وقله تكاليفها وتخفيض أجور العمال .

أن يكون لدينا من وسائل الصرف ما يتجتمع معه الخوف من كثرة الرشح الذي يفسد تربة الأرض ويغفل من حاصلاتها ولم تكن الحاجة ماسة فقط إلى تحسين الصرف وإنشاء مصارف جديدة بل هي أسس أيضا إلى توسيع الترع توسيعا عظيما .

فلقد جاء بتقرير المستديمى :

"ولما كان معظم المناطق المراد استصلاحها واقفا في أقصى الشمال على ذيول الترع المتفرقة من قطار القناطر - ولما كانت هذه الترع لا تستطيع أن تحصل أكثر من المياه اللازمة (رى المناطق المزروعة عليها فلا يمكن ثمة مناص من توسيع هذه الترع توسيعا عظيما إذا أريد الانتفاع بها لرى المناطق المراد استصلاحها" .

"ونفى عن البيان أن توسيع الترع بما عليها من قطار الموازية السدينة ومن الكبارى الكثيرة الخ ، على امتداد مسافات شاسعة خلال أراض تامة الاستثمار قيمة القيمة هو عمل في منتهى الجساسة وفقداسة الكلفة" .

ولقد أشار المستديمى في تقريره إلى الأعمال الهامة في الترع بما لا يمكن مع عدم القيام بها الانتفاع بأي ماء يتيج عن التخزين زائدا على ما تنفع به الآن .

تلك الأعمال الهامة في الترع والمصاريف يجب أن تتقدم جريان مياه التخزين إليها .

يجب أن تتقدم مياه التخزين إليها الأعمال الهامة التي اتفق الجميع على القيام بها في قطار أسا وسيوط والدلتا ، إلى هذه الأعمال أشار حضرة مندوب وزارة الأشغال بمجلس جلسة لجنة خزان جبل الأولياء يجلس القواب بالآتي :

ومن ذلك يقين لحضراتكم أن تقوية هذه القناطر (إسنا وسيوط والدلتا) مسلم بها كتصميمات لثلية خزان أسوان وحده وإلى أذهاب أي يد من ذلك فاقرو ضرورة تقوية أو إعادة بناء القناطر الحجرية باعتبارها مشدودا قائما مطلوبا لثباته سواء أعل أسوان أم لم يعل ، وأنشئ جبل الأولياء أو لم يثا نظرا لمرکز هذه القناطر الخطير من ناحية ، ولعدم صلاحيتها تقدم عملها من ناحية أخرى .

ولقد قدرت وزارة الأشغال قيمة بعض هذه الأعمال بالمبالغ الآتية :

جيب
٣,٥٠٠,٠٠٠ م. ج. تقوية قناطر الدلتا مليونان ، وتقوية قناطر سيوط وإسنا مناصفة .

٧,٨٥٠,٠٠٠ م. ج. تحسين رى وصرف ٤٠٠ ألف فلان وإملاء ٤٠٠ ألف فلان بور بالرى .

٨٥٠,٠٠٠ م. ج. إحاطة لأعمال غير منظورة .

١٢,٢٠٠,٠٠٠ م. ج. أى مبلغ اثني عشر مليونا من الجنيهات وما إلى ألف جنيه

ما نحن عليه من حال أئمت كبار رجال الهمى التى أوصت لدرجة أن اعتبرت زيادة ماء التخزين نكبة لأن البلاد لن تنفع فلا زيادة حاصلاتها الزراعية الزيادة التى كان يجب أن تنظرها من تخليع خزائن أسوان الصلبة الأولى وذلك لكثرة النشع وروادة الصرف وانعدامه في كثير من الجهات المزروعة .

الطلبات :

١٤ - لكل ما قدمت ، أرى عدم الموافقة على مشروع اقتانون للمعرض على المجلس والمجلس بإنشاء نزان جبل الأولياء والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق ما

صباح الأحد ٨ صفر سنة ١٣٥١ (١٢ يونيو سنة ١٩٣٢)

حسن صبرى

(انصرف حضرتا صاحبي اللطال على ما حضر باشا وزير الحفانية وصاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

(أخذ حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك في تليخيص ما جاء بمذكرته إلى أن وصل إلى الإحصاءات الهندية الفاصلات الزراعية الرئيسية من سنة ١٩١٠ إلى غنى بجمها حضرة صاحب اللطال محمد شفيق باشا) .

مقبرة الشيخ المحترم عمرو محمد هزيمى باشا - لقد زادت مساحة الأرض المقتدة أروا .

مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - بلغت زيادة الأرض المقتدة أروا في الماضي مائى ألف أو ثمانية آلاف فدان وهذه زيادة قليلة .

مقبرة الشيخ المحترم عمرو محمد هزيمى باشا - وما مقدار ما صرح به في هذا العام ؟

مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - في السنة الماضية لم يزرع الأرز ولم ما صرح بزرعته في هذه السنة نحو خمسة آلاف فدان ولدى إحصائية من زراعة الأرز وإلى على استبعاد ثلاثين على حضراتكم إذا شئتم .

ثم واصل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك تليخيص مذكرته حتى وصل إلى الملاحظات التى تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٣٢ والأحوال المالية لسنة التى صدر فيها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ التى جاء به مما أنه يتفحص من مذكرة برفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام نزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عمليا في مصر يقتضى من المال مبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، وأن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تكمير مبلغ طائل كهذا المبلغ .

بينما كانت في مذكرة سنة ١٩٣٢ تخنى قطار القطن بنحة جنهات وقضت ثمة القطن فيها بين إسنه وأسوان ٤٠٠ جنيها تصل إلى ٧٠٠ بعد الاستصلاح - وقضت ثمة القطن فيها يتفحص في قاطر جمع حادى من ١٠٠ ج.م إلى ١٢٠ ج.م تصل بعد الاستصلاح بالقاطر من ١٦٠ ج.م إلى ١٨٠ ج.م .

بعد أن تصرح وزارة الأشغال في سنة ١٩٣٢ على كمال على حلها الاقتصادية بالأسرار التى ذكرتها بمذكرتها قد رأت أن تقدير قيمة تكاليف النزان بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م بينا هي في سنة ١٩٣٢ ، تلك السنة التى لا يبلغ فيها متوسط ثمن قطار القطن جنهين لائحة واثى لا يصل فيها ثمن أجود فدان في أجود بقعة من مصر إلى ١٠٠ جنيه - وتقدر وزارة الأشغال تكاليف النزان بأربعة ملايين جنيه ونصف مليون .

تقدر وزارة الأشغال سنة ١٩٣٢ تكاليف إنشاء النزان القوامى بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م بينما كان يقدر السير مردوخ مكوكاله سنة ١٩١٩ تكاليف إنشاء النزان العالي بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م .

لذلك يحسن أن ترجع وزارة الأشغال عند ما يبين الوقت لتقدير تكاليف النزان وبسبب الاتهام من بحث التصميمات والمقاييس النهائية إلى ما جاء بتقرير المستر ديوى خاصا بذلك .

وأما عن التوضيح فقد قدر السير مردوخ مكوكاله التوضيحات التى كتبت عن النزان العالي الذى يفرق القرى ويشتمل لزراع بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه أما وزارة الأشغال فتقدر التوضيحات التى كتبت عن النزان القوامى الذى يصل إلى ما تصل إليه التوضيحات العالية أى الذى لا يفرق القرى ولا يشتمل لزراع بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

تقدر التوضيحات بهذا المبلغ ولا يتبين له تفصيلا لهم إلا أنه يفرق ٣٠٠,٠٠٠ فدان أى ستين ألف وحدة فدان بعضهم ثمة لها ٦٠,٠٠٠ جنيه ولم تتفحص الوزارة دعواه .

ثالثا - أن حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعبا لا تحتمل أن يفكر جبدا في إنشاء نزان جبل الأولياء فلا الحاجة المساسة نحو إليه ولا المسال الزائد عن الحاجة موفور يسمح بهذا التفكير .

رابعا - لو كانت حال البلد الاقتصادية راضية - وكانت الحاجة تدعو إلى إنشاء نزان جبل الأولياء وكان المسال موفورا لما أمكن أن يفكر في إنشاءه الآن والبلاد تترقب قريبا زيادة في مائها المخزون تسد كل ما كان يجهز بنزان أسوان مما عاشت عليه مصر من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ أى ثلاثين سنة كاملة كان لها فيها خير من رعاها .

هذه الزيادة المرتبة قريبا تستدعى من الإعمال الكبرى في شؤون الصرف وارى صاحب أن تبدل في حيل إنشائه كل جهودات وزارة الأشغال وكل مال استطاع صرفه حتى لا تصل إليها مياه نيزان أسوان الجليدية فتهدأ على

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لقد انتهت من تضييع مذكرة. وأريد أن استفسر من حضرة المفرد من بعض قط.

الرئيس - ألا يحسن إرجاء ذلك إلى ما بعد إدلاء حضرة الشيخ المحترم للمفرد بملاحظاته على ما جاء بالمذكرة ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن الردي يستلزم معرفة الأسئلة التي أريد أن أوجهها. وأني كعضو في المجلس لي الحق في أن استفسر منه كما أشاء ولقد انتهت الآن من بحثي وأريد أن أوجه الأسئلة.

الرئيس - يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يضع الأسئلة كتابة.

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - سأضع الأسئلة بالكتابة ليجيب عليها حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة في الوقت الذي يختاره :
السؤال الأول - جاء بالصفحة الخامسة من تقرير اللجنة الذي يخته :
" وللشروع للمعرض على المجلس الآن هو الخزان الواطي ولكنه مبني بشكل يمكن من إجراء عملية التحلية إذا ما رُوي إيجارها في مستقبل السنين " فحصلت اللجنة على التمسيلات وحول القضايا الخاصة بهذا الخزان الواطي ؟ والحكمة في توجيه هذا السؤال هي أن اللجنة تقرر أن هذا الخزان الواطي مبني بشكل يمكن من تحليته .

السؤال الثاني - جاء بالصفحة المذكورة " والذي دعا لتصغير حجم الخزان عما كان يراد أولاً أصابع : الأول - وهو الأهم - تقليل الضرر الذي يسببها بأراضي مديرية النيل الأبيض وتخفيف ما يصيب السكان من انتقالهم إلى مناطق أخرى " - فهل اطلعت اللجنة على تفصيل الخلف ٧٥٠,٠٠٠ ج.م الذي قدر تعويضاً عن الضرر الذي يلحق بمن يتنقلون إلى مناطق أخرى ؟

السؤال الثالث وهو مرتب على السؤال السابق - هو : ما الفرق بين الضرر الذي يلحق السكان من إقامة الخزان العالي عن الضرر الذي يلحقهم من إقامة الخزان الواطي مقفراً بالمال ؟

لقد قدر مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تعويضاً لإقامة الخزان الواطي . والخزان العالي طبعا تقدير . واللجنة تقول إنه يوجد فرق بين التقديرين فما هو هذا الفرق ؟

السؤال الرابع - جاء بالصفحة الخامسة المذكورة ما يأتي : " والخزان الذي كان يراد إنشاؤه للقيام بهذا الغرض هو المعروف الآن بالخزان العالي تميزاً له عن الخزان الواطي الذي استقر الرأي عليه في سنة ١٩٢٥ والذي صرف النظر فيه عن استعماله لمنع غوائل الفيضانات العالية . كذلك صرح مجمعه بحيث يصبح ما يأتيها من مئارات بلا من ثلاثة مئارات " فما هو فرق التكاليف بينهما أي من كبر الحجم وصغيره ؟

السؤال الخامس - ما مقدار مساحة الأراضي في مديرية النيل الأبيض التي يفرقها هذا الخزان فيضطر سكانها للتففل ؟

مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لقد ترك حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أهم رقم عند إرجاء هذه الأرقام وهو رقم المال الاحتياطي .

حقيقة كانت ميزانية الدولة في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ٤٠ مليوناً من الجنيهات وكسوا إلا أنه كان بها عجز قدره مليونان من الجنيهات وكانت الحكومة ستفترضه من البنك الأهل لأنها ما كانت تملك قروشاً واحداً من المال الاحتياطي .

أما في سنة ١٩٣٢ فلها من الاحتياطي ثمانية وعشرون مليوناً من الجنيهات . وإيراد الأرقام كان يقتضي ذكر هذا .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إنني أتكلّم عن الميزانية .

مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - الفرض من المفاداة هو معرفة الحالة المالية .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - يوجد تفرق كبير بين تضييع المصاريف وحالة البلد . وكون الحكومة لديها احتياطي أو أنها تقترض إذ هذا شيء آخر . إنما الميزانية والميزان التجاري هما العاملان في حالة البلد الاقتصادية . أطمح جيداً أن الحكومة احتياطياً لكتاتولي سلطاناً عليه أمانة حسنة لئلا لنا أن هذا الاحتياطي تكون لانا بقية وفقاً لولا لا نصل شيئاً .

أما لا أتدخل في الاحتياطي وإنا أتدخل في حالة البلد العامة وأساسها للميزانية والميزان التجاري . هذا هو الأمر الذي تظهر به حالة البلد حكومة وشعباً في حالتي الرضاء والسر .

أردو أن ترفع الجلسة وبع ساعة للاستراحة .

(رعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والستين مساءً وأعيدت الساعة الساعة مساءً) .

الرئيس - ما مقدار الوقت الذي يكتفي حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ؟ إن المجلس مستعد لسماع ما يقوله حضرة ويطلبه من الوقت ما يكتفي لذلك .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لولا أني أمتب لتكلمت يوماً أو يومين لكن ببدان طبعت المذكرة واطلع عليها حضرات الشيوخ المحترمين . لا يسنني إلا أن أشكر المجلس سنة صدره بعد أن قرر إقباط مذكرة في محضر الجلسة وسوف لا أحتاج من الوقت لأكثر من نصف ساعة .

مفكرة صاحب المرونة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - سأوجه سؤالاً لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بعد أن يتم خطابه .

الرئيس - من يرغب من حضراتكم في البيانات ؟

محقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود فخرى
محقرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل باشا بك
محقرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك

محقرة الشيخ المحترم عبد العظيم اصيل بك - منذ أكثر من أربعين سنة مضت شاعدت هذه القاعة بيننا عاضرة لمهندس كبير هو السيد وليكوس عن موضوع هو الموضوع الذى عرّضوه حضراتكم الآن. حضر السيد وليكوس سامية إذ ذاك في تزان جبل الأولياء وكان من شهود تلك الحاضرة مدلى اسماعيل سرى باشا ، ثم وضع بعد ذلك كتابا في الموضوع ذكر فيه أيضا تزان جبل الأولياء وضرورته وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات .

وفي سنة ١٩٠٩ كلف مدلى سرى باشا بأن يزور السودان للاحاطة بجميع شؤونه ، ولما عاد سالمه في السنة التالية قدم تقريرا مطولا للندوي مصر ذكر فيه تزان جبل الأولياء وأنه يصعب التخزين ولسد خوالج الفيضان لمصلحة مصر .

وفي سنة ١٩١٤ أخذت الفكرة شكلا تنفيذيا فقدم الوزير المخلص طلب بإنشاء المشروع فعلا وأقره مجلس الوزراء ولكن قامت الحرب فوقف التنفيذ بضع سنين . ولما أميد العمل فيه سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ اعترض عليه لا من المصريين ولكن من الانكليز .

اعترض عليه مهندس من مهندسى السودان الذين فصلوا من خدمته وهو كندى باشا واعترض عليه أيضا السيد وليكوس .

اعترض كندى باشا لأنه كلف مونتورا واعترض السيد وليكوس لأنه عندما زار السودان في سنة ١٩١٧ ورأى آثار الفيضان عدل من رأيه الأول لأن الفيضان قد أضر بالسكان وجعل من الأرض مستقدمات تحدث حيات تصيب هؤلاء السكان .

بعد هذا لم تحف هذه المعارضة رغم شديتها دون التنفيذ ولكن الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٠ أوفدت مدلى شفيق باشا لزيارة السودان ، والظاهر أن ماله عند ما وصل هناك لاحظ أمورا لا رضاه بخصوص العمل هناك وبخصوص طريقة المقلولة .

فلما عاد ورأى أن ينصح بوقف المشروع لم يكن في الاستطاعة أن يذكر السبب الحقيقي فاقبل كرسيل فني إسبانية ثم استند إلى مالية البلاد في ذلك العهد وقد ساعدته الخزانة بغزواتها فقرر مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٢١ وقف المشروع .

وبعد في قراره ما يأتى :

السؤال السادس - وهل الفيضانات الحالية تتفرق مثل هذه المساحة ؟

الأسئلة السابع والثامن والتاسع مبدية على ما جاء بالصفحة رقم ٩ من خبر اللجنة وهو : " ولكن نظرا لما قبله اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التوسيع رأيت أن تستوفى من أن هذا هو كل السويش وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء فصرح لها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال بجلستها المتقدمة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ تصريحها مستأ إلى وتلقى تبذلت من الحكومة المصرية والمتنوب الساسى اطمانت به إلى أن ماء النيل الأبيض - الطيبى منها والخزون في جبل الأولياء - ستأتى كلها لمصر لإشراكها السودان في شيء منها " وهذه الفقرة يترتب عليها الأسئلة الآتية :

(١) ما هي تفاصيل هذه التطورات ؟

(٢) هل اطلمت اللجنة على هذه الوثائق ؟

(٣) هلا يشارك السودان مصر حتى ولا في المياه اللازمة لارواء الأراضي التى تستعمل لن يخلطون إلى أماكن أخرى غير حال إقامتهم الآن ؟

السؤال الثامن - جاء بالصفحة رقم ١٥ " وما هو الاتفاق على التوسيعات عن تزان جبل الأولياء كما أخبر عنه حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريح واضح لا لبس فيه ولا غموض " . فهل اطلمت اللجنة على هذا الاتفاق وهل يمكن تلاوه إن كان موجودا ؟

والآن وقد انتهيت من كلتي وما أردت أن أوجه من أسئلة طلباتى هو طبيعة الحال عدم الانتقال إلى الموضوع الذى أرى عرض للمشروع بتاتا .

الرئيس - ألم يكن الأول إرجاء إنشاء الرأى إلى ما بعد الإجابة على الأسئلة فقد يقتنع حضرة الشيخ المحترم ويبرأه ؟

محقرة الشيخ المحترم مرسى مبرى بك - أرى مقتنع بوجوب رفض المشروع .

الرئيس - الآن تريد أن تعرف من يريد من حضراتكم أن يتكلم ؟ ليكون الكلام أولا لمن يؤيد المشروع فلن يطلب تمديد فلن يعترض عليه وهكذا طبقا لقاعدة ٢١ من قانون النظام الداخلى للبرلمان .

محقرة الشيخ المحترم عبد العظيم اصيل بك - أريد الكلام مع المشروع ؟

محقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد رشيد عبد الله بك - وأنا سأتكلم أيضا مع المشروع .

محقرة الشيخ المحترم محمد فخر بك - سأتكلم ضد المشروع .

محقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود فخرى - ويوجد منا من لا يريد الكلام مع المشروع أو ضده وإنما قد يطلب بيانات يستقي بها تكوين رأيه .

أما فيما يخص بالتعويضات فأعلن أن المناقشة فيها غير متجهة لأثر الاتفاق عليها قد تم فعلا بعد مفاوضات بملت مع وزارة سابقة على الوزارة الحالية وقد لاحظ فيها أن السودان لن يتأهل أي تمويل آخر على الإطلاق وليس للذين سيخرجون من ديارهم أي حق يتعامل هذا الاتفاق في تعويضات مالية من مياه النيل الأبيض .

بعد هذا استقل إلى الاعتراضات الأساسية .

تلخص اعتراضات حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك في أن الوقت غير ملائم من الوجهة الاقتصادية ومن الوجهة الفنية .

أما من الوجهة الفنية فأن أترك الكلام فيها لسعادة المقرر .

أما من الوجهة الاقتصادية فأن أريد أن لاحظ أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك يشترط لكيما تقوم دولة بمشروع كبير أن يكون لديها مال يزيد على الحاجة .

أنا لا أصرف دولة لما مال يزيد على حاجتها - هذا غير موجود - حتى ولو كان لما مال احتياطي فانه لا يمكن أن يقال عنه أنه يزيد على الحاجة لأنه مرصود لحاجات البلاد . فكون حضرته يشترط هذا الشرط مناه ألا تقوم دولة بعمل مشروع من المشاريع .

أهم أن يقول حضرته أن حالة البلاد في سنة ١٩٢١ أسوأ من حالتها في سنة ١٩٣٢ وأن يقيم الدليل على ذلك بالأرقام .

طرفة المقارنة عند حضرته أرقام الميزانية وأرقام الميزان التجاري وأما استيحه السدر إذا تطلعت عليه وزدت عناصر أخرى . أولا التصحر الذي أشار إليه حضرته صاحب الدولة رئيس الحكومة وهو أنه في سنة ١٩٢١ لم يكن للبلد مال احتياطي مطلقا كما سمع من دولته أنه كان في النية أن تقتصر الحكومة من البنك الأهلي . أما الآن فلا احتياطي للمصري يربى على سبعة وفلايين مليوناً من الجنيهات .

عنصر آخر وهو أنه في سنة ١٩٢١ كان مالي شقيق ياشا يقدر للشروع اثني عشر مليوناً من الجنيهات . والمفهوم من خطابه أنه كان يطلبها حالة أو مفسدة ولكنا الآن لا نطالب إلا بأربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات .

فوق هذا أريد أن أشير إلى دلالة الميزان التجاري . إننا ما تساوى الانتاج في الكم يكون زيادة وقصص مجموع الميزان التجاري لا أهمية له .

في سنة ١٩٣٢ لم تزد حاصلاتنا - وهي ثروتنا - عما كانت عليه في سنة ١٩٢١ والذي تغير إنما هو التثني فقط . والدلالة التي يجب أن نستنتجها من الميزان التجاري هي الفارق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات .

والذي أعرفه أنه في سنة ١٩٢١ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات بنحو ٢٠ مليون جنيه وكذا في ذلك في حالة تونس شديدة ، أما في هذه السنة فالوارد لا يزيد على الصادر إلا بثلاثة ملايين من الجنيهات .

" بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال أن إتمام تران جبل الأولياء وتشييد ما يليق به من مشروعات الرى اللازم عليها لمصر يقتضى من المال مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تغيير مبلغ طائل لهذا المبلغ إلا إذا التجأت إلى الاقتراض الأمر الذى لا ترغب فيه الآن .

لهذه الأسباب قرر مجلس الوزراء إيقاف العمل ولم يقرر المبدول عنه .

بعد هذا انتهت للمشروع أيد - بجة ومصرة - إلى أن جاءت وزارة سنة ١٩٢٥ التي تمكنت كما يقال من إرضاء السياسة والفن مما تقررت قضية تران أسوان وإنشاء تران جبل الأولياء وقد كان مفهومنا بل ومنطقنا أن تبدأ في ذلك الوقت بزجان جبل الأولياء لأن تران أسوان في دارنا ولا يحتاج لمفاوضات أو مساومات في التعويضات وتران جبل الأولياء إن تم مكسب خالص لمصر .

ولولا أن خيامة يحملها القانون بالأمر فيا اليوم لكان هذا للمشروع في خبر كابر الطويل المريض من سنة ١٨٨٩ إلى الآن .

فأقول الله السياسة مداخلت شيئا إلا أنفسه فحتى التي أشرت هذا للمشروع من أن يتخذ من سنة أن اقترح .

تعرض للمأذون لأسباب أسوءها أسبابا سياسية وقد قرر تحرير البنية عليها بما فيه الكفاية والذي يسرى أن معارضة مجلس الشيوخ لتعرض لهذه المسألة وإنما واجهت الموضوع من نواحيه العملية التي يمكن أن تناقش فيها والتي يمكن أن يكون كل إنسان فيها رأيا بعد البحث للمنى على الأدلة والتأثير .

ففيما يخص بملاحظاتي على كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ... (أصوات : هو غير موجود) .

مقدمة الشيخ المحترم عبد العظيم عيسى بك - لو كنت أتبع طريقته لقطعت الكلام لعدم وجوده احتجابا عليه كما احتج حضرته أس على مناداة الوزير بقاءة الجلسة .

(هنا حضر حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك) .

أما فيما يخص بالتكاليف فأقول متفقا معه في المبدأ أي أن إقراره الآن للشروع ليس إقرارا للرم بالذكرة وهذا بعينى ويستجيب من نفس القانون الذى يطلب إلينا الواجبة عليه .

أما من جهة الموضوع فيظهر أن الخلاف لن يكون كبيرا .

حقيقة قد اختلف في التقديرات من مليون جنيه تران المال إلى سنة ملايين من الجنيهات في وقت من الأوقات . ولكن بما أن لدينا تقرير عمدة المهندسين الذى يستند إليه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ويستند إليه سادة المقرر وهو المستر ديوى فيكون من السهل جدا أن نتفق لأن تقديرات المستر ديوى لتران الراملى تزيد قليلا على ثلاثة ملايين جنيه فيا خلا التعويضات .

يقولون إن التلاحين مساكين ولا يمدون ما يحتاجون به فإنا كان هذا حلم فآزكمهم يزعموا ويزيدوا في غلة أراضيهم حتى يمدوا ما يأكلون .

جاء في عدد جريدة الأهرام الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ على لسان كاتب يبحث عن الميراثان زينة أخير المالك الليجيكي الذي زار مصر من مند - عبارة في هذا الصدد قال فيها "يومي" يذكر من أراء هذا المالك الكبير أنه لا يوافق القائلين على أن المحاصلات المالية زادت عن حاجات الاساتية ... وكل ما يمكن أن يقال به وجود الأزمة الآن هو عدم وجود التبادل فتقل المحاصلات عند ضعف التبادل أو عدمه قليلة في جهة وكثيرة في جهة أخرى " .

وبما زيد هذا وضوحا ويؤكد من الوجهة العملية خطية لمحافظة البنك الأول في مارس سنة ١٩٣٣ جاء فيها .

" إذا نظرت إلى ما دلت عليه الإحصائيات الخاصة بجمارة مصر الخارجية والبيتا العامة قلن تعشوا تضالوا أرقام تلك الإحصائيات في خلال السنة الماضية وألصقين المساهبتين وذلك نظرا للهبوط المائل الذي عثرنا الأثمان فقد هبطت قيمة الصادرات في العام المنتهى ٣١ أغسطس الماضي وعلى الخصوص بسبب هبوط أسعار القطن الذي يمثل ثلاثة أرباعها ٢٥ ٪ بالنسبة إلى العام الذي سبقه . ولكن مما يدعو إلى الإضباط أن هذا التقليل في القيمة لا يصحبه هبوط في الصادرات مصدرت . بل إن صادرات القطن كانت على العكس أكبر منها في السنة السابقة بما يزيد على المليونين ألف طن " يؤخذ من هذا أنه مع اشتداد الأزمة ومع اكتظاظ العالم بالمحاصلات فإن مصر استطاعت أن تفسد في العام الماضي مليون قطار من القطن أكبر مما صدره في العام الذي قبله .

هذا مما يجعل الألة التي بيها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك رآه فيما يخص بالمحاصلات غير وجهية .

على أنه يجب أن لا ينبغ من القبح أن هذه المحاصلات لن تزيد بين عشية وضحاها . لأننا لن نبدأ بالاستفادة التامة من الخزان إلا بعد مضي عشرين سنين وستكون استطاعتنا مع تدرجية ابتداء من السنة الخامسة . إذن قل يكون هناك إغراق للأسواق بالمحاصلات لأننا ممتشي مع الطبيعة سنة فسة . وقد ذكرنا هذا بإعراضه الخاص بست السنوات . صحيح يمكن أن يقال إن اختراط ست السنوات حتى ينصرف أهل السودان من بلادهم مدعوطية . ولكن المسألة في الواقع قدرتها كما يمكن أن نضربها طولة فديتها مما أصحاب الشأن هناك قصيرة ولكن الواقع أن ست السنوات أصبحت جزءا من الاضطرار على الوضوح بحيث لا يمكن المدول عن فضع في الحقيقة أمام عشرين على كل حال . وهذه العشر السنين جاءت في نظري مصادفة حسنة لأنه لا ينبغي أن أعمال الصرف التي سيجت منها حضرة الشيخ المحترم المقرر لا يمكن أن تم كلها إلا في أثناء هذه الفترة ولا غير في ذلك لأنه ليس من المعقول أن نبي الخزان في النقد ونسب مكتوب الأيدي عشرين إلى أن تم للمشروعات التي يجب أن تم تنفيذ من ماله . ولكن المعقول أن نسير في الأهرام منا . وهذا هو الذي سيكون .

إذا أضفنا هذه العناصر إلى العناصر الأولى أمكننا أن نعرف تماما الفارق بين الحالتين . فسة ١٩٣١ كانت سنة أزمة حادة لم تشعريا لأن الأحوال تحسنت تحسنا سرعا وبالكفا لتعود الأزمة لاستمرار أثرها . فضع في الواقع من الوجهة المالية أحسن مركزا من سنة ١٩٣١ إذا أخذت منفردة وحدها .

فارتكان المطروحة على سوء الحالة المالية ارتكان على غير عمله . وما دامت الوزارة المشولة بممر أن في استطاعتها - دون أن تمس المال الاحتياطي - أن تتقلم بالمبالغ اللازمة لانشاء هذا المشروع الكبير فاعل أن من الحكمة أن تعمل على تنفيذ .

استقل بعد ذلك إلى المسألة الأخرى خاصة بالمحاصلات فقد أورد حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أرقاما - تقلا عن تقرير مالى محمد شفيق باشا - كانت على العشرة لدى حضراتكم وقد كان يلوح على وجوه البعض منكم أنه كان لما ألقى فكره . يقول حضرة إنه بعد أن على خزان أسوان لرة الأولى وحصلت البلاد بسبب هذه الخطة على ملابز أكثر من الأمانر المكعبة من الماء ظلنا مشر سنوات بل إلى الآن ولم تزد المحاصلات . وبه أرقام قارن بعضها ببعض - ولي عليها أيضا ملاحظة - وملاحظة نية - إذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يكون استنتاجه صحيحا من هذه المقارنات فلا يمكن أن يكتفى بمقارنة سنة بسنة أخرى وإنما يجب أن تؤخذ المتوسطات . فهل قارن مالى محمد شفيق باشا أو حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك متوسط مقدار حاصلات البلاد في العشر السنوات السابقة على سنة ١٩١٢ بمتوسط مقدارها في العشر السنين التالية ؟ - أظن لو أنهما فصلنا ذلك لكنت النتيجة مقاربة للتيمة التي وصل إليها حضرة الشيخ المحترم - على أنى أريد أن أحاكيه في طريق تعليه . فاقترحت بين مقدار محصول القمح في ستين من السنين التي أشار إليها وهما سنة ١٩١٠ و ١٩٣٣ مثلا فظهرت لحضراتكم نتيجة المقارنة إذ أن في سنة ١٩١٠ قيل أن يمل الخزان - كان محصول القمح ٨٨٦٠٠٠ طن من القمح وفي سنة ١٩٣٣ بلغ ١٠٠٠٠٠٠ طن و ١٠٠٠ طن زيادة عشرين في المائة من مقدارها في سنة ١٩١٠

فإذا استبرجت تعليه قائما فيكون تحليل أيضا من مقاربة هاتين السنتين متجا لأن ما خزان أسوان قد أحدث زيادة قدرها عشرين في المائة من المحاصلات .

ليست هذه طريقة للتدليل والاتفاق .

ولي ملاحظة أخرى خاصة بالمحاصلات - يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك .

" افرضوا جدلا أنه لا يجب من الوجهة الفنية على بناء الخزان قل تطلبون الماء أن يزيدون أن تحبوا أرضا مواتا وأن تزيدوا في غلة الأرض ولهذا تكون نتيجه ذلك والعالم الآن مكتظ بالمحاصلات وليس من يدرى ماذا يصنع بها ؟ " وهذا أيضا غير صحيح - لأن المحاصلات مكتظة في جهة ولا توجد في جهة أخرى والسبب في التوزيع وأؤكد أن بلادنا بإعبار كونها بلادا زراعية يمكنها أن تستهلك كل ما تنتجه من المحاصلات .

شمال شقيق باشا يظلم لو أسند إليه أنه كان يفاوض المشروع لفعليه كان قد اشترط لذلك شروطاً وقد وقى بها . إذن فهو مع المشروع .

بني بعد ذلك مساعده عثمان عزم باشا وزير اشلال سابق وهو لم يكن ضد هذا المشروع بل هو ضد المشروع الذي يسمونه بإنخراط المال وهذا هو المستفاد من مذكرة سنة ١٩٢٨ ولكن ما أشق السياسة أنها تتدخل أيضاً في الفن وتعجز على عقوبة هذا الرجل !

تقول الوزارة إنها تريد أن تثنى الإنخراط الواطي وهل الرثم من هذا مساعده عثمان عزم باشا يقول إن الحكومة تصعد في الواقع إنشاء الخزان المالي ولذلك فهو ضد المشروع وما كان قوله هذا إلا لأن السياسة تريد ذلك .

بناء على هذا كله أرجو من حضراتكم أن توافقوا على المشروع .
(تصفيق) .

مفكرة الشيخ القرم محمد غنم بك - حضرات الشيوخ المحترمين - إن أمانة مشرونا من أم المشروعات التي لا يمكن أن يصادفنا مثله في مدد طويلة . فالواجب أن تنتظر هذا المشروع بهذه السرعة التي تنتظره بها .

الرئيس - لا سرعة مطلقاً في نظر المشروع . فلنظره في يوم أو اثنين أو ثلاثة أيام .

مفكرة الشيخ القرم محمد غنم بك - أنا أتكل على السرعة بوجه عام .
(ضجة) .

الرئيس - لا يجب أن تسب المجلس أمراً غير واقع . تكلم ما شئت .

مفكرة الشيخ القرم محمد غنم بك - إننا كنا ننتظر ساقطع . فاني لا أتكل وإنا أعطيت السياسة الكلمة فلا يجوز أن أقاطع . ولا يصح ما أن قاطعني إلا إذا تبرجت من الموضوع .

أنا أقول إن مثل هذا المشروع المهم يجب أن يجهته بقرية وإمهال . لا بهذه السرعة .

بالأسس أردت أن أطلب تأجيل نظر هذا المشروع إلى يوم الاثنين القادم . فأشار على بعض حضرات إخواني بعدم التقدم بهذا الطلب . لأنه لا يجب^(١) . وبناء على ذلك رخصت لهذه المشورة .

مشروع خزان جبل الأولياء مهما كان فيه من العاقبة . فإن المشروع فيه الآن لا يتفق مع حالنا المروعة لحضراتكم جميعاً . الحالة المالية سيئة تزحف تحتها البلاد وأهلها . والديون تتقل كاهلهم . والظاهر أنها لا تنق شيئا من الأملاك المروعة مهما هويغت سائلها .

لا أريد أن أعرض المشروع من حيث الفن . وإنما أريد أن أتكل فيه من حيث المصلحة العامة بأكبرها . فأمامنا مشروع خزان جبل الأولياء وأمانتنا أيضاً إصلاحات مطلوبة للأراضي المستمرة . فالواجب على المجلس أن ينظر في أي الأمرين أفضل بالعمل .

أنا أعتقد أن وزارة المالية ستدبر من المال نحو ثلاثة ملايين من الجنيئات لكي تقوم ببيع الأعمال بالتدريج حتى تنقضي بعد ثلاث سنوات إلى ما كان يجب أن تنقضي بعد عشر سنوات .

عند ما أشار حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى المال الاحتياطي قائل حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عن ذلك المال وذكر أنه قد تكس لأنه لما يحمل به عمل الآن . ذلك حسن . نحن الآن نريد أن نعمل فما هو إذن الاعتراض ؟

الواقع أننا تأخرنا كثيراً وكانت الحرب العالمية الكبرى وما جاء على أثرها سبباً في تأخير كل هذه المشروعات العظيمة .

أما أن المساء يكتفي أو لا يكتفي ولأى شيء يكتفي وهل يرمي التفرع أو لا يرمي وإلى مقدار يركل هذا سببته حضرة الشيخ المحترم المقرر في بيانه وهو ذلك المهندس القدير .

أريد أن أختتم عابري بأن أقول إن السياسة هي التي اخترت . على أنا قد وجدت في هذا المجلس وكان من حظ هذا المجلس حقاً أن يكون من بين أعضائه نخبة المهنيين المصريين وقد رأيت حضراتكم أن كلا منهم أقر المشروع فأنا ما صوّتاً مع المشروع وافقاً عليه مطمئنين .

فاني ذكر مسألة يجوز أن بعض تفصيلاتها لا يريد أن يعل على غيري . أعتقد أن كل مهندس عظيم مصر ما كان أو أجنبي وافق على هذا المشروع . فوليكن كس مقترحه ولم يبدل عنه لمصلحة مصرية وإنما لمصلحة السودان ومصلحة السودان التي نعاها يكتفي فيها أننا قررنا أن نؤوضه فهو أيضاً صحيحاً - وما دام السودان راضياً فلا عمل للاعتراض .

وعلى اسماعيل سري باشا مقترح وموافق على المشروع .

والمستر ممدوح ما كونهما مقترح للمشروع أيضاً وحضرات أصحاب السعادة حسين واصف باشا وعبد الخيد سليمان باشا وإبراهيم فهمي كرم باشا وكذلك المستر ديبوي . ومستر ديبوي هذا ضمن تقريره عبارة صغيرة على الرثم من أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك تقل عنه صحافياً عدة - فقد نسي أن ينقل تلك العبارة الصغيرة التي قد تكون لها قيمتها فقد قال في الصفحة الثانية من تقريره^(٢) ما يخص بزيادة المياه الصغيرة فقد أمرت من رأيي في أنه لا مندوحة من مواصلة العمل لانجام خزان جبل الأولياء إذا أريد الحصول في أي وقت مناسب على المياه الصغيرة التي ينحدر إليها لقطر أيما اختصار^(٣) .

هذا رأى ديبوي وهو حجة في الموضوع وبما على محمد شقيق باشا - وهذا تقريره - كان يريد - وهو لا لا يوافق عليه جميع المهنيين من الوجهة الفنية - كان يريد قبل أن يبنى خزان جبل الأولياء أن تفتأ قطار نجح جادى وها هي قد تم إنشاؤها . كان يريد كذلك توسيع بعض القلاع ووضع طلبات على بعض الحياض وقد تم ذلك . ولم يبق في برنامجها إلا التفتأ والإصلاح الخاص بقطار إسنا وأسيوط والدلتا . وأعلن أن وزارة الأشغال قد أدرجت جزءاً من المال اللازم لذلك في مشروع ميزانية هذا العام .

(١) أصل هذه الكلمة (لأنه لا يجب) وصحت كادرد في طلب الحضرة . على قرار المجلس (راجع محضر جلسة ٢٠ يوسيه سنة ١٩٣٢) .

يصح أن ينضاه إلى الأهالي . وما دام البرلمان الذي يحقق تمثيل البلاد يرضى بهذا المشروع . فإنه يكون بذلك معبرا عن رأى الأهالي .
(تصفيق) .

مقرة الشيخ المحترم محمد خدي بك - أعرف أن البرلمان مكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فلما كان حضرة صاحب الدولة يقصد أن مجلس النواب هو صاحب الكلمة في المشروعات فليس هناك معنى لأن تعرض على مجلس الشيوخ .
(خيبة شديدة) .

الحريص - ليحكم حضرة الشيخ المحترم في الموضوع . وما عليك حشر دقائق أخرى على الأكثر لتتم كلامك .

مقرة الشيخ المحترم محمد خدي بك - المشروعات المفيدة للأمة هي وزارة الأشغال كثيرة جدا . فلما أرادت أرب تستعمل المبالغ التي ترد تخصيصها لخزان جبل الأولياء فيما يفيد الأمة لكان ذلك أفضل بكثير للأمة من جبل الأولياء .
(خيبة) .

مقرة الشيخ المحترم فقيهي فصي باشا - ليضرب لنا حضرة الشيخ المحترم مثلا من الأعمال المفيدة للأمة أكثر من خزان جبل الأولياء .

مقرة الشيخ المحترم محمد خدي بك - لدينا خزان أسوان حاصل فيه تلبية . وستضاف لنا المياه . ونحن نفتح بهذه المياه وري بعد ذلك أن هناك لزوما لمياه أخرى فلا بأس من إنشاء خزان جبل الأولياء . ولكن الآن ...
(خيبة) .

مقرة الشيخ المحترم سلطان المصري بك - نريد أن نسمع شيئا جديدا في الموضوع لأن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك سبق أن قال كل هذا وأكثر منه .

مقرة الشيخ المحترم محمد خدي بك - أنا منضم لحضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وكل ما طلبه الآن

مقرة الشيخ المحترم المصري بك - ما هذا ؟ تكلم

مقرة الشيخ المحترم محمد خدي بك - ليتمنق قليلا حضرة شيخ العرب . كل ما أطلبه الآن أن توردوا حضراتكم رضى المشروع .
(خيبة يصحبها تصفيق) .

أشير على الحكومة بعمل خزان جبل الأولياء . أو يشير عليها بأن تبدأ بعمل الإصلاحات المطلوبة للأراضي المستمرة .

ورأي أن هذه الإصلاحات أوجب بكثير من الخزان لأن عدم تنفيذ هذه الإصلاحات أوجب تخلفا عظيما بالأراضي الزراعية مهما اخفقت التقديرات فيه .

على أن الفارق في مقادير الواردات بين سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ وبين سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ يثل - على أى حال - على أن حالتنا الآن أسوأ بكثير جدا من الحال في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ . وذلك ما لا جدال فيه . ففي سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان ثمن قطار القطن يتراوح بين خمسة عشر جنيا وبين ثمانية عشر جنيا . أما في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فتمت ما مائة وستون قرشا . فالفارق عظيم جدا بين الحالين . ونظائر أن حالة البلد المالية الآن - مهما كان لديه من الاحتياجات - من أسوأ الأحوال .

قال حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك إن الوارد في سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٣١ بينهما فارق كبير . وقال إن ما استورد في سنة ١٩٢١ ١٩٢١ أزيد بكثير على ما استورد في السنة الأخيرة . ويثل بهذا على أن حالة البلد المالية الآن أحسن بكثير مما كانت من قبل .

ولكن المسألة على عكس ما أراه^(١) . فإن الواردات في سنة ١٩٢١ كانت كبيرة لأن الحالة المالية وقتها كانت تسع بأن تستهلك البلاد كل ما ورد عليها في تلك الأيام . أما الحالة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فهي ضئيلة بكل أسف . ولذلك لم تأت تلك بضائع من الخارج .

إن الأراضي الزراعية في حاجة شديدة للصارف . والقرع . ولتصحين عظم . فهي في حاجة إلى أموال كبيرة . وهذه الأراضي يجب أن يخصصها على أى مشروع جديد .

وهذا الخزان مطلوب عمله لمصلحة الأمة . لمصلحة الشعب والأهالي . وإذا وجبتم حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجبتمهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . هذه حقيقة . وإذا ما سألتم أى فرد من المشتغلين بالزراعة . قرر لكم أنهم غير راضين عن هذا المشروع .

مقرة صاحب الدروة مساهل عرقى باشا (رئيس مجلس الوزراء) - هذا غير صحيح .

مقرة الشيخ المحترم محمد خدي بك - أنا نائب عن مديرية بن سويف . وصحت في كل البلاد ذلك وأخذت رأى الجميع فصرخت أنهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع .

(خيبة) .

مقرة صاحب الدروة مساهل عرقى باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أنه قيل أن يتحدث عن البلاد يجب أن يتحدث عن البرلمان . فإن البرلمان هو مندوب وبموت البلاد . فلا

(١) أحمل هذه الكلمة بالآراء وصحت كما ورد في مله المحضر . على قرار المجلس (راجع محضر جلسته ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢) .

إنه يسمع أقوال الخبراء الفنيين - من هنا وهناك - فيسمع رأى هذا - ورأى ذلك - يسمع رأى المواقف والمخالف - ثم يزن بين الزاين ويصدر حكمة . هذا هو المطلوب من حضراتكم اليوم بعد أن رأيت من الرأى الممارض والرأى المواقف .

ولا يمكن من النقاش بأن يصدر حكمة عن اعتقاد وفهم . وإنما يطلب منه أن يبين في شيء من التفصيل الأسباب التي يبنى عليها حكمة .

لا يمكن بأن يقال لكم إن النقاش سيصدر حكمة عن يقين وترو وكفى . بل يجب أن يشمل الحكم من الأسباب ما يمكن لأن يقع الكافة . أو ما يريد لهم على الأقل ذلك الحكم الذي أصدره .

لهذا أريد أن أقول في كلمة موجزة شيئا عن بعض نوايا المشروع التي رأيت اللجنة - وكان لي شرف الاشتراك في عضويتها - أن مرت عليها لسما وهي الناحية السياسية للمشروع .

قلت إن النقاش يكتب أسباب حكمة لانتاج التبرير اقتنع به وقد رأيتا الملوحة خارج البرلمان تثير حجة كبرى فيما يخص النتائج السياسية لحد جبل الأولياء . ورأيانها خارج البرلمان أيضا كما رأيانها في الوقت نفسه داخل البرلمان تثير حجة كبرى بالنسبة للحالة المالية فرائيت من واجبني أن أقول كلمة في الأمرين باختصار تام .

أما المشروع في ذاته - بصرف النظر عن الوقت الذي يقام فيه - فأعتقد بما يحق عليه أي أنه يجمع على أن مصر تحتاج إلى قدر من الماء - سواء في الحاضر أو في المستقبل - يزيد بكثير عما يوفره نهران أسوان بعد التعلية الأخيرة .

وأكثر من هذا فإن الجمع يسلمون - بما فهم المعارضة داخل البرلمان وطرحه - بأن القدر الذي تتطلبه حاجات مصر في المستقبل القريب أو البعيد يزيد على ثلاثة أمثال ما يتوفر بسبب تعلية نهران أسوان الأخيرة وإنشاء نهران جبل الأولياء فإن القدر الذي يتوفر لدينا بعد التعلية الثانية لنهران أسوان لا يزيد على مليارين والقدر الذي يميزه نهران جبل الأولياء على ما فهمنا من البيانات التي قلتمت إليها يوازي مليارين فيكون المجموع بعد إنشاء سد جبل الأولياء أربعة مليارات وقد قدرت وزارة الأشغال في تقريرها في أيلول عتقة أن ما تحتاجه مصر من حواصل ١٣ مليارات أي ثلاثة أمثال ما يتوفر بعد إنشاء سد جبل الأولياء . وبعد أن يكون في متناول اليد مياه التعلية الجديدة . فلذا كان الأمر كذلك فعلا يكون من المصلحة على من الواجب على كل رجل عاقل أن ينظر أن بعد التعلية المستقبل وأن ينظر أمامه لا أن ينظر تحت موطن قدميه ؟ فلا يجب أن يمد العتة للسكان الذين يتزايد عددهم وللأصالح الزراعي في المستقبل ؟

لقد كان رائدا في الماضي التردد والإجماع بعد الإقدام حتى وفق الله حكومتنا الحاضرة إلى أن تتقدم بالمشروع وتضطلع بمسئولية إنشائه وإتمامه الجليل الحاضر والأجيال المقبلة . وهذا هو الحال في جميع الأمم فلا يقوم للمشروعات الكبيرة إلا الرجل القوي القلب البعيد المعة فهو يتجرع عذابي

مقدمة الشيخ الحرم صيب دوس - حضرات الزملاء المحترمين . يهتني حقا أن أسمع من حضرة الشيخ المحترم محمد غيث بك قوله الذي بدأ به جابره : من أن هذا المشروع ينظر بشيء من البسطة - ولا أول الاستسجال - يهتني ذلك . لأن البيانات التي هي بين يدي حضراتكم . سواء أكانت في تقرير اللجنة . أم في أنوال الممارسة . أم في بيانات وزارة الأشغال تدل على أن البلاد قد سلخت رج قرن . أي خمسة وعشرين عاما . وهي تدرك المشروع . وتقبله على وجوهه المختلفة . وفي أزمنة عتقة . وبين حكومات عتقة متباعدة .

فأنا ما تقدمت به الحكومة اليوم بعد هذه الدرامات الطويلة إلى البرلمان . وقد سلخت في دراسته اللجنة الخاصة في مجلس النواب ثلاثة أشهر كاملة . وخالفت في أمره النظم النبعة فطعت حاضر جلساتها . وهي سرية بنص القانون - ووزعتها على الكافة . ولم حضراتكم لتدوسوها قبل أن يصل المشروع إليكم . ثم عرض على حضراتكم . وشككم في لجنة خاصة أيضا لدراسته . وهدمت إلى حضراتكم بعد عدة جلسات ما يقرر وإف . فهل يصح بعد كل هذا أن يقال إن المشروع ينظر بطريق البسطة وإنه لم يدرك الدرامة الكافية .

لا يجوز أن يقال هذا . لأنه قول لاشبهة للقي فيه .

ومن علامات إنفاثه والتوفيق لهذا المشروع أنه عرض على مجلسكم الموقر . وهو يضم بين أعضائه رجالاتا فطوا الموضوع بحثا ودراسة في سنوات مضت . بمحكم علمهم وعظمتهم . رجالاتا فنية رجال الفن في هذا البلد . ولم شهرة عالية في الفن المحتسب . وعلى رأسهم حضرة الشيخ الحرم اسماعيل سري باشا ورئيس اللجنة التي تولت البحث في المشروع . وتضم هذه اللجنة أيضا من كبار رجال الفن حضرة الشيخين المحترمين حسين وأصف باشا . وعبد الحيد سليمان باشا وعلاما تولى شؤون وزارة الأشغال زما طويلا . وكان للمشروع أمام أنظارهم ! عمل بحث وتحقيق في أطواره المختلفة . وتضم اللجنة أيضا حضرة الشيخ المحترم يوسف طقاري باشا رئيس لجنة المالية وهو مهندس قدير من الدتال . فهو يجمع في الواقع المعلومات الفنية إلى جانب ما نعرفه عنه من المقدمه المالية . وهو عضو في لجنة الأشغال التي تولت دراسة المشروع .

(حضر حضرة صاحب الممال عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات .)

فالمشروع سوف في دوره الحال من درجة دراسته برجال لم كل الخبرة الفنية والمالية فوق الخبرة السياسية .

فأنا ما تقدمت اللجنة بالإجماع إلى حضراتكم بطلب الموافقة على المشروع . فأنا يصدر هذا الطلب وذلك القرار من رجال يقدرون مسؤوليتهم وأعمالهم ويرفون ما يقولون .

إن ماوردية المجلس - يا حضرات الزملاء - هي ماوردية النقاش . فبما تعرض على مسألة نية لا يعرف من منها كثيرا . فإلى الذي يصدره ؟ .

باحضرات الشيوخ المحترمين: هذه المسألة قدسحتها اتفاق مياه النيل الذي عقد سنة ١٩٣٩ وممن لصدر إدارة مصرية مستقلة فيما يخص بيع المنشآت القائمة على النيل الآن والتي ستسحبها في المستقبل . كذلك ضمن لمصر مقدارا معيناً من المياه لا يتلغها فيه منازع .

مشروع نهران جبل الأولياء سيكون حققة من سلسلة تلك المنشآت التي يشملها اتفاق سنة ١٩٣٩ . فالتا قبل أن مثل هذه الاتفاقات لا تخان لتفيضا فهذا القول لا يستحق ولا يصح اللغات إليه لأن الاتفاق السياسي الذي نسي إليه وتسي إليه المعارضة يبيع أحزابا لضمان استقلال مصر - وهو ما يسمي بالمهادنة - سيكون بنفس الطريقة التي اتبعت لقرار اتفاقية النيل . فن التنازل أن قول إن الاتفاق السياسي سيقب عجزا وتطمئن لتفيذه . أما اتفاق النيل فلا يكون كذلك .

بناء على ذلك أروج الموافقة على المشروع .

(تصفيق) .

القرار - تكلم القيدون المشروع فردوا على كثير مما أثارته المعارضة ولما ساقصر كلامي على النقط التي لم يردوا عليها .

مجلس الاسس تكلم ممثل المعارضة عن مسألة تأخير سد جبل الأولياء وتخزان مكارم على المنسوب في مصر وتأخير وصول الفيضان إلى القناطر الخيرية مفتحا عبارته من قارر راسخة تشير إلى هذه المسائل .

إنني أتذكر عن مسألة تأخير سد جبل الأولياء ومكارم على مناسيب النيل في مصر فأقول إنه منذ إنشاء قناطر نجح حادى وسخرت في القناطرية والقواذية فنى الاحياء وبعثد الحياض المنزلة لرى الصبى لم يبق هناك اى تأثير على الحياض من انخفاض المياه الناشىء عن نهران جبل الأولياء ومكارم لا أريد أن أدخل في تفاصيل تأثير حذين الخزائين فأصبح بعض الأرقام التي قيلت بالأسس .

لقد قيل إن من شأن إنشاء نهران سدر وجبل الأولياء إقصاء منسوب الفيضان في مصر من ٣٠ سقيمتا إلى ١٢٠ سقيمتا وهذه الأرقام خاصة بسنة معينة في سنة ١٩١٣ وخاصة بسد جبل الأولياء العالي ولما أمامه الآن بل أمام الخزان الواسع وسواء كان إقصاء المنسوب من ٣٠ سقيمتا إلى ١٢٠ سقيمتا أو ١٥٠ سقيمتا أو ٢٠٠ سقيمتا فلا قيمة له بعد إقامة قناطر نجح حادى التي سترفع المياه إلى ثلاثة أرو أربعة أمتار .

أما مسألة تأخير صلاح الفيضان في الوصول إلى القناطر الخيرية بنسبة عشر يوما كما قدر قلا عن تقريرى بالأساس فأقول إن هذا التأخير لا يمكن أن يشاء عن نهران جبل الأولياء الواسع ولكن سببه - كما جاء في تقرير كتب سنة ١٩٣١ قبل اتفاق النيل الذي حصل في سنة ١٩٣٩ - أنه قد طلع في مشروع الجزيرة قبل أن تصل طلائع الفيضان للقناطر - أما وقد عذر أن لا تأخذ الجزيرة مياهها بأى شكل من الأشكال إلا بعد أن تصل طلائع الفيضان بالقمل إلى القناطر الخيرية بأنفاق نهائى صدر قلا ولا تتغير فيه . فقد أصبح لئذ لا عمل للكلام مطلقا على تأثير أخذ المياه بالسودان على ضعف قوة القناطر الخيرية .

على تحمل المسؤولية أمام الجليل الحاضر والاجيال المقبلة فانا ما أتم عمله - بخدم إليه ابتاع هذه شاكرون له ما قدم لم من خير وما يحمل من مظاهر لا أساس لها .

اوتكتت المعارضة خارج المجلس إلى أقوال السيولم ويكوكس ويعدى الخطاب الذي وصفه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الاشغال في ابريل سنة ١٩٣٣ بعد ما تقدمت الحكومة بالمشروع إلى مجلس النواب . وقد جاء بالصفحة الثامنة من هذا الخطاب المخرو باللغة الانجليزية . ما يأتى " يخضر السيولم ويكوكس أنا أول من فكر في المشروع والتي محاضرين بشانه بالجمعية الجزائرية . الأول منها في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ والثانية في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٨ ثم يقول بعد ذلك في نفس الصفحة إنه زار مواقع النيل الأزرق والليل الأبيض واسترعىنا المشروع موافقا عليه . فالتا يكون موافقا اليوم أو موقف السيولم ويكوكس لو أن الحكومة التي كانت قائمة وقتئذ قد قبلت رأيه وبنت الخزان في سنة ١٩١١ أو سنة ١٩١٢ وأصبح حقيقة والتمه الآن؟

يقول أيضا السيولم ويكوكس في الصفحة نفسها أنه زار السودان سنة ١٩١٧ و ١٩١٨ وشاهد التشايق التي أصابت منطقة النيل الأبيض من أثر الفيضان وحالة البؤس الشديدة الضارة فحصل عن للمشروع وغير رأيه . هذه هي الأسباب التي أدلى بها السيولم ويكوكس في خطاب رسمي وصفه إلى سادق وزير الاشغال وهو يسمى هذا المشروع بالمشروع الجهنى بالنسبة للسودان نظرا لحالة الصحة فيه لا أكثر ولا أقل ليس من الفصل حقا أن تنتهي المعارضة من خطاب السيولم ويكوكس بعض عبارات فتقول جرائها بأنه وصف هذا المشروع بأنه جهنى بينما هو يمارض المشروع بشدة لمصلحة إنسانية بحتة ؟

تقول المعارضة هذا في حين أنه ظاهر من كتابه أنه يمارض المشروع دفاعا عن مصالح السودان لأنه يزعم أنه يفرق المنطقة الصالحة لزراعة القطن للمصري فيحرم سكان السودان من مزاجتهم قطن مصر .

إنذا للسيولم ويكوكس لا يمارض المشروع لأسياب سياسية . أو مالية إنما أقام نفسه مدافعا يتكلم بما يحفظه لا بجهته الهندسية .

سمعت المعارضة اليوم تتكلم عن الحالة المالية فقالت إن الحالة في مصر سيئة شيئا وبحكومة فلا يصح إقامة للمشروع في هذه الظروف .

أما شيئا فلا علاقة للمشروع بأفراد الشعب لأن حضرة صاحب الدولة وزير المالية صرح عدة مرات أنها كانت في إحدى جلسات لجنة نهران جبل الأولياء بأنه لن تخرض ضريبة جديدة على الأفراد بسبب هذا المشروع خصوصا أن الاخطايل موجود . فالمسألة المالية لئذ لا عمل للبحث فيها .

بقيت كلمتي عن الاعتراض الذي تقيمه المعارضة خارج المجلس عن النتائج السياسية .

قالوا بإمكان الضغط على مصر باستعمال المد كالأداة سياسية في ظروف معينة .

ديوى بإيا خاصا في تقريره ولم يكف بذلك بل ربما لا نجد بإيا جازما من باب في أعمال الصرف إلا وجه بين سلطوه ذكر لخزان جبل الأولياء .

قلت إن المستر ديوى وصف ما وصف من حال الصرف وضرورة إصلاحه على ما شاهدته في سنة ١٩٢٢ ولكن من تلك السنة لأن أمى التسع السنوات التي تلت تحرير تحرير المستر ديوى قامت وزارة الأشغال بأعمال تحسين الصرف فاقت بكثير كل ما أوصى به المستر ديوى وما تصوره في ذلك الوقت لجنة ديوى .

لقد وصلني اليوم مذكرة من وزارة الأشغال بتفصيص منها أنه في التسع السنوات الماضية أوقفت الوزارة على تعميق المصارف ومدها وإنشاء فروع لها ثلاثة ملايين من الجنيحات وبذلك استطاعت تحسين الصرف في مساحة من الأراضي تبلغ مليون ودرج مليون من الأكتدة .

أشار المستر ديوى - وكان ذلك معروفا من قبل - إلى ضرورة إقامة طلبات على مصاب المصارف الرئيسية لخفض منسوب المياه فيها في مناطق الوجه البحرى . والمستر ديوى رجل يريد دائما السير بالآلة والاحتياط فأشار بإقامة طلبية في كل سنة أو ستين وتلوها أخرى إلى أن تم إقامة الطلبات الخاصة بالصرف في الوجه البحرى ولكن وزارة الأشغال رأت أن المصارف تحتاج إلى إقامة سبع عشرة طلبية فالذا ما أقامت طلبية على مصب كل مصرف في كل ثلاث سنوات لاسترق العمل فيها إحدى وخمسين سنة وليست التكاليف في عمل كل طلبية على حدة مبهلما ضخما .

ماذا عملت وزارة الأشغال ؟

لقد رأت أن الصرف لازم وأن إقامة الطلبات واجبة فأقامت على إقامتها دفعة واحدة فاقتر لا تمامه في إحدى وخمسين سنة قامت به وزارة الأشغال في وضع السنوات الأخيرة وأوشكت ست عشرة طلبية من السبع عشرة على التمام . ولا يحل شهر أغسطس أو سبتمبر من هذا العام إلا وتكون هذه الطلبات دائرة فتخفض بدارتها مستوى المياه في المصارف الرئيسية مئتين أو أكثر .

إلى وقد كنت أحد أعضاء لجنة ديوى أقهر أننا لو وجدنا في سنة ١٩٢١ أن حالة الصرف في مصر هي كما هي الآن لما أقرنا في تقريرنا لموضوع الصرف فضلا ولما كتبنا عنه شيئا .

بما تقدم يبين لمحضراتكم أن وزارة الأشغال وبدان صرفت ثلاثة ملايين من الجنيحات على تحسين حالة الصرف مستمرة على سياستها في إصلاح المصارف حتى تصل بها إلى الدرجة المطلوبة وبين أيديكم ميزانية وزارة الأشغال لسنة القادمة يجمعون في البلد التاسع عشر مبلغ ٧٢٠,٠٠٠ جنيه للسير في إصلاح المصارف فلا يصح هذا أن يقال إنها متأخرة في الإصلاح وأن حالة المياه كثيرة وغير لازمة بل التي يستنتج مما ذكرت أن حالة الصرف تهملت تهملا عظيما من حالة تدبير المياه في مدة الصيف .

أظن أنه لا داعي لأن أن أشير أيضا إلى أن إصلاح الصرف وحده لا يصلح الأرض لأن الأرض التي تشملها مصارف منخفضة لصرف الزائد من

سمعت حضرة ممثل المعارضة يقول الالية في هذا الشأن أيضا كيف تأتون بماء جديد من خزان أسوان الملل ومن جد جبل الأولياء والحال أن القناطر الخيرية ضعيفة لا تحمل شدة هذا الضغط .

لا أريد أن أرد على ذلك لأن مسألة القناطر تحت البحث وتستعمل لما تنويه قريبا . أفرض جدلا أنها لن تنجوى وصق بجائها الراحة فاني أطمئن حضراتكم كهندس يقرر - في حضرة شيوخ المهتمسين - أن زيادة المياه من التخزين في جبل الأولياء أو في خزان أسوان أو فيهما مجتمعين . تلك المياه التي سترد إلى مصر في فصل الشتاء في أن تزيد الضغط على القناطر الخيرية مستقبلا واحدا ولن تؤثر عليها بأي حال من الأحوال . (تصفيق) .

انتقل الآن إلى مسألة أخرى تكلمت عنها المعارضة أسس كلاما طويلا وهي مسألة الصرف وواجبة اليه الياء وتأثيرها فيها وما إلى ذلك من اعتراضات اقتبست للتدليل عليها اقتباسات عديدة من تقرير المستر ديوى .

ولكن يلوح لي أن المعارضة قد قالت أن المستر ديوى كتب تقريره هذا كنتيجة لبحث قام بها في سنة ١٩٢٢ والحال الآن في مصر فيا يخص بالصرف تغير تغيرا كبيرا عما كان عليه في ذلك الوقت .

لقد كانت مأمورية المستر ديوى التي كلفه بها مجلس الوزراء في سنة ١٩٢١ واسعة النطاق جدا تشمل الزى والصرف في الحال والمستقبل القريب والبعيد وتشمل أمر تنظيم وزارة الأشغال وترتيب طلباتها يوزن في الزراعة والمالية وبالجملة بحث طويل مستفيض .

ولكي يصل المستر ديوى لتأنيج قريبا بقدم ما يمكن من الصواب في هذا البحث الكثير شكلت له الحكومة لجنة من موظفي الوزارات المختصة ومن رجال الزراعة والمسال لمعاونته وقد كان له الشرف أن كنت أحد أعضاء هذه اللجنة .

انتقلنا من أعلى السودان إلى أقاصي الوجه البحرى واجتمعنا مرارا وتناقشنا كثيرا وكلف المستر ديوى بإخذ مذكرات بكل ما يستقر عليه رأى اللجنة .

ثم وضع بعد ذلك تقريرا مطولا هو في الحقيقة تطلب ختم من سياسة الزى والصرف وعما يجب اتباعه في المستقبل وخصص فيه بابا للصرف وآثر للزى ولما تكلم عن الصرف تكلم عن العموميات والمسائل الكبرى . تكلم في ضرورة إقامة طلبات في الوجه البحرى وأين تكون هذه الطلبات . وانتقل جناحه إلى المسائل الضيقة حتى أتت سمعا حضرة ممثل المعارضة ينقل عن ملاحظة في تحسين الصرف الروايل والموالي إلا أذنته مدودة في مديرتي جى سوفى ولتانيا .

كتب عن الصرف فصلا طويلا فاقبضت منه حضرة ممثل المعارضة اقتباسات عديدة تلاها عن حضراتكم أسس تركت في نفسنا أثرا كان المسألة مسألة صرف وصرف فقط .

ولا أدري لماذا - وتقرير للمستر ديوى في يده - مر على الأبواب الأخرى مرورا ومطحا ولم ينقل شيئا عن خزان جبل الأولياء فيما ذكره أنه للمست

الأشغال أن هذا يرجع إلى تعديل المشروع حيث يقام الآن على أساس إمكان تلبية الخزائن في المستقبل وهو أمر لم يرع عند التقدير في سنة ١٩٢٦ وفوق هذا فإنه أدخل تعديل على المشروع من مقتضاه زيادة عين القنطرة.

أما هذين التعديلين في الرسم يقدر المهندس الاستشاري ووزارة الأشغال أن العمل سيتكلف ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه على وجه التقريب .

مقرة الشيخ المزمع من مصر - في سنة ١٩٢٩ رفعت مذكرة من وزارة الأشغال إلى مجلس الوزراء فقررت فيها تكاليف المشروع بمبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

القرار - مذكرة وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٩ هي مذكرة سنة ١٩٢٦ ولما ذكرت أن التكاليف قدرت بثلاثة ملايين من الجنيهات لم أدخل فيها قيمة التوضيحات التي قدرت بمبلغ خمسمائة ألف جنيه . كذلك ذكرت أن التكاليف قدرت في هذا العام بمبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه بخلاف التوضيحات المقررة بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

انتقل الآن إلى مسألة التوضيحات . لقد اقتبس حضرة ممثل المعارضة من كتاب ضبط النيل في سنة ١٩٢٠ ما يدل به على أن السير مردوخ ما كودالد كان يرى أن مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه هو كل ما هو لازم للتوضيحات . وأنه كان يقدره على أساس إنشاء الخزائن العالي طبا . واستغرب كيف أتى الآن في سنة ١٩٣٢ ونحن نبحث في إنشاء الخزائن الرطابي ونقبل الحكومة أن يكون مبلغ التوضيحات ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

لو أن حضرة ممثل المعارضة أتى نظره على الفقرة السابقة للفقرة التي اقتبسها لوجد أن التوضيحات لم يكن مقدرا في سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط بل كان هناك توضيح آخر منه وبجانبه .

لقد تساءل حضرة البلية عن السبب الذي دعا اللجنة - عند ما عرضت لمسألة التوضيحات المقدر بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه - أن تسأل الوزارة : هل هذا هو كل التوضيحات أو أن هناك توضيحات أخرى ؟

لقد سألت اللجنة عن ذلك لأنها كانت تعلم بأمر التوضيحات من قبل ولأنها كانت قرأت الفقرة التي سأطرحها على حضراتكم والتي يمكنكم أن تتبينوا منها أن التوضيحات كان يشمل رى أراض في السودان من خزان جبل الأولياء . يقول السير مردوخ ما كودالد في كتاب ضبط النيل في الصفحة التي ذكرها حضرة ممثل المعارضة (الآن الفقرة التي اقتبسها في الفقرة التي سأطرحها على حضراتكم) .

وقد كان السير ما كودالد يتكلم عن الأراضي الزراعية في منطقة النيل الأبيض ولعل في ذكر مقدراتها إجابة على أحد الأسئلة التي تقدم بها حضرة ممثل المعارضة .

يقول السير ما كودالد :

"وقد كان أقصى المساحة المزروعة ١٠٧,٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٧" (يقصد المساحة للزراعة وللغرضاء للفرق) .

المياه محتاجة في الوقت نفسه إلى أن يوجد لها الماء الذي يستعمل لأصلاحيها ووزارة الأشغال تحسن صنفا في العمل على زيادة الخزائن من المياه لتتمكن من أن توفر للأراضي التي يتم إصلاح صرفها المياه التي تمكن من استيرادها .

تكلم حضرة ممثل المعارضة عن تكاليف المشروع ولقت نظرا في مذكرة وفي بيانه إلى أن المشروع ابتداء في سنة ١٩١٢ أو ١٩١٣ بتقدير لتكاليف بليون جنيه واقتبس من مذكرة ممثل عهد شفيق باشا أن هذه التكاليف زادت في سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم زادها المستشار مكودالد مرة أخرى في سنة ١٩٢٢ إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا بخلاف التوضيحات كما اقتبس حضرة من بين أحوال المسترديوي ملاحظاته في فهم منها أن المسترديوي استكثر مبلغ المليونين من الجنيهات وكسورها إلى آخر ما قاله في هذا الموضوع .

ولكن الواقع أن الرقم الذي كان أمام المسترديوي والذي هله أمره ودعاه لكاتبه ما كتب لم يكن ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه كما ظن حضرة ممثل المعارضة بل هو مبلغ ستة ملايين من الجنيهات والمطلع على صفحات ٢ و ٣ من تقرير المسترديوي يرى فيه العبارة الآتية :

"وليس في وسمي أن أقدر التكاليف التقريبية لإنشاء خزان جبل الأولياء ولكني أجبت من خلف المقترحات والتوصيات ما يمكنني التخاذ فاعترضت وتقدر مدخل في خلال الشتاء المقبل .

وتحليق بمثل هذا التقدير أن يكون أقل بكثير من آخر تقرير عمل المشروع الأصلي وهو الذي أرى على ستة ملايين من الجنيهات . وإلى لأرجو ألا يتجاوز التقدير المتطوّر نصف هذا المبلغ بكثير " .

هنا ما قاله المسترديوي الذي تشبه به المعارضة والواقع أن الرقم الذي كان أمامه عن تكاليف المشروع هو ستة ملايين من الجنيهات وقد قال كما صممت من العبارة التي قولتها على حضراتكم أنه إذا عدل المشروع واستعملت الحكمة وروى الاقتصاد قد لا يكلف أكثر من نصف هذا المبلغ .

مقرة الشيخ المزمع من مصر - هل تمثل التوضيحات في هذا ؟

القرار - هذا المبلغ لا يشمل التوضيحات . فمن أخذ أمام تقديرات السير مكودالد التي بدأت بليون جنيه زادها في سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه التي استكثرها المسترديوي والتي قال إن نصفها أو أكثر منه قليل يكفي لعمل المشروع . ثم قدرت الوزارة العمل في سنة ١٩٢٩ بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بخلاف التوضيحات التي قدرها الآن زيادة قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

ولما سألت وزارة الأشغال عن سبب الزيادة في التقدير الآن على ما قدره هي بنفسها في سنة ١٩٢٩ - خصوصا ونحن نعلم أن المهندس الاستشاري الذي يعدل الرسومات والمقاييسات هو هو بنفسه لم يتغير أجاب وزير

وأوجو أن تتذكر أن ديوى يتكلم في سنة ١٩٣٢ فلما قال لكم إن عملاً ذاك عمل مستحيل يكون معنى هذا الآن أننا ننازعون من القيام بما هو لازم - في نظر ديوى - عشر سنوات أو تزيد .

قال ديوى في الصفحة الثمانية من تقريره "وقد سميت الوقوف على آراء أصحاب الأراضي والزراعيين والمصالح الزراعية بالقطر فيما يمتدونه أشد المطالب الزراعية في الوقت الحاضر استحصالاً وأجرها بأن يصل على ثلثيه فوجدت أننا نحصر بلا نزاع في تغيير إيراد غزير من المياه الصيفية وفي تحسين الصرف". فالصرف الذي كانت حالته سيئة في سنة ١٩٢٢ والذي تحسن من ذلك الوقت إلى الآن تحسناً كبيراً تكلم عنه ديوى في تقريره بعد الحاجة المزيد من مياه الري .

وقال في الصفحة الثامنة والعشرين :

"مهما كان البرنامج الذي يمتد لاستيوار أراضي مصر فلا مفر من مواجهة الحاجة إلى مزيد من المياه الصيفية كلما طرح الأمر على بساط المناقشة والبحث".

وقال في الصفحة السابعة والعشرين .

"والواقع أن الحاجة إلى مزيد المياه حاجة ماسة وما يرد الآن من التنازير عن النيل الأبيض من حيث انخفاض المناسيب انخفاضاً خارقاً للعادة وقلة التصرفات بطرقة غير موهوبة ليتم على مصر تحمياً أن تعيد النظر مرة أخرى وبأسرع ما يستطيع في مسألة توفير مورد إضافي للمياه الصيفية . ولظاهر أن أسير الوسائل وأسرعها زيادة إيراد النهر العبيضي هو إنشاء سد جبل الأولياء".

وقال في صفحة ٣٧ أيضاً "ولكن جدير بالملاحظة في الوقت فيه أنه إذا أريد أن تحصل مصر بسرعة على مقدار إضافي من المياه الصيفية وهو ما تحتاج إلى تعديره في الحال أشد الاحتياج وأسهه قيس هناك وسيلة جديدة أخرى غير إنشاء سد جبل الأولياء".

وقال في صفحة ٩٤ "إن برنامج الاستيوار العام الذي أوصينا في هذا التقرير باتباعه يبدأ بإنشاء خزان جبل الأولياء بيد أننا ما زلنا نريد ونذكر أن الإيراد الإضافي الذي سوف يتيسر بإنشاء هذا الخزان لا يتخطى أن يزيد كثيراً من القدر اللازم لسد العجز الشديد الحالي في المياه العبيضية وهي التي لا نبي الآن بحاجة الأراضي التي تروى وإستديها وبمطالبا المناطق الشمالية المستصلحة بعض الاستصلاح".

هذا أياً السادة هو رأى المستديوى وهو الرأى بإنشاء الذى يصل إليه كل مهندس يدرس الموضوع دراسة فنية خاصة من كل تحيز أو ميل لفكرة خاصة .

وقد قامت بلجنة بحث الأمر من جميع وجوهه وجهها بين أيديكم يجب بكم أن تهرروا المشروع وتوافقوا عليه .

الكلمة النهائية - الكلمة العليا - هي لحضراتكم أسأل الله أن تكون بما يضمن لمصر زينة ورفاهيتها ودهرها

(تصفيق حاد) .

"وبع منسوب الخزان نحو نصف متر فقط لمدة أسبوع أو اثنين أى من ٣٧٨٥٠ إلى نحو ٣٧٩٠٠ ثم تخفيفه تصبح المساحة التي تقدر تقدر لتقريب الزراعة نحو ١٠٠,٠٠٠ فدان وفي السنة التي يتصمم فيها الخزان تكصرف للفيضان ويرفع المنسوب إلى ٣٨٠ (ثم يخفف ثانياً حتى يبلغ ٣٧٨٥٠ في ١٥ ديسمبر) تكون المساحة التي غمرت ثم انكشفت نحو ٤٨٠,٠٠٠ فدان . ومن ذلك يتضح أنه متى أنشئ الخزان لم تكن قائمة السكان منه مقصورة على استراحتهم من الأراضي الصالحة للزراعة سواء من حيث المقدار والجودة بل يصبح أمر الزراعة عندهم غير متوقف على غلات فيضان النيل".

وبعد هذه الفقرة مباشرة قال إنه يرى أن يكون التوىض الذى يعطى للسودان ٣٠٠,٠٠٠ جنيه هذا فوق ارتفاع المياه الذى يكتفى لى مائة ألف فدان في مديرية النيل الأبيض في السنة العادية و ٤٨٠,٠٠٠ فدان في السنة المرتفعة الفيضان .

تطوّر بعد ذلك أمر التوىض كما أشارت اللجنة إليه في تقريرها وطلبت مبالغ أكبر من هذه فلما عرض الأمر على معالى إسماعيل سرى باشا في سنة ١٩٢٦ وكان وقتئذ وزيراً للاشغال رفض رفضاً باتاً أن يشمل التوىض اشتراك السودان في المياه لأنه لو سمع السودان بالاشتراك في إنشاء في ذلك الوقت ما كان في استطاعته أن يعرف إلى أى مدى يصل هذا الاشتراك في المستقبل .

لقد قال معالى سرى باشا إنه يجب أن يكون التوىض كله مالا - وأما لا أريد أن أذكر أرقاماً لسبب أنه بديها ولكني أؤكد أنه في وقت من الأوقات قدر التوىض بإضاف ما اخذت عليه الوزارة .

لقد قدر السير ماكدونالد التوىض في سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه وبالمياه اللازمة لرى أراضٍ مساحتها من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٤٨٠,٠٠٠ فدان وتشارك المعارضة لما لنا قبل الوزارة دفع نحو بض أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

أظنه بديها أنه لا يمكن - مادامنا لاصروض السودان ماء - أن تقصر مقدار التوىض على ٣٠٠,٠٠٠ جنيه كما قدر في سنة ١٩٢٠

أريد أن أعود بكلمة إلى رأى المستديوى الذى سمعته عنه كثيراً بالأسس إن الذى سمع الاقتباسات التي تليت بحسنة الأسس يظن لأول وهلة أن ديوى أشار في سنة ١٩٣٢ بعدم لزوم إنشاء خزانات جبل الأولياء أو على الأقل بتأجيل إنشاء زمتا طويلاً . ذلك كما قدمت لأن كل الاقتباسات التي تليت أخذت عن فصل واحد خاص بالصرف .

لو أردت أن أقبس التلية من الفصول الأخرى ما جاء به خلاصاً بخزان جبل الأولياء أو خلاصاً بضروة زيادة المياه لتخزين لا تقتضت أضاف ما يستعمله بالأسس . ولكنني أجترى اقتباس واحد أو اثنين يبين منهما رأى ديوى في سنة ١٩٣٢ - (جينا كان الصرف أسوأ كثيراً مما هو الآن) - بأنه في مسألة ضرورة زيادة المياه أو عدمها وبضرورة إنشاء أو عدم إنشاء خزان جبل الأولياء .

نحن لا نتكبر على دولة رئيس المحكمة أنه، بل بمجهود الجبارة للأغنياء الفلاحين واقتسامهم من هذه الأمانة الطالحة ولكن كل هذه الأدوية والملاجات التي عمل على تبخيرها من تكن كافيّة في إنشائها الصليفي الزراعي إلى صليفي المزارعين المال اللازم لخدمة أراضيهم إلى الأغنياء مع مديري البنوك القارية وغيرها على تأجيل ألساط الديون المستحقة - كل هذه علاجات وقحة - وسيأتي وقت تكون فيه هذه الديون مع فوائدكها سببا ... (ضجة) .

قلت إن كل قرش يصرف في هذا المشروع أو في غيره يجب أن يصرف في مصلحة هذا الفلاح .

وحيث إن حضرة زميل حبيب دوس بك قال إنه يجب أن تكون قضاة فأرى أن أرد نفسي حتى أسمع ما تكلم من دولة رئيس المحكمة بأنه سيسجل على إيجاد السيل لاقتطاع الفلاح من هذه الوعده امتثالا حاسما لا وقيا . إذا سمحت من دولته هذا الوعد . فاني بكل سرور أوافق على المشروع وأنا مسترخ الضمير على أنه إن تمزق على دولته أن يعد بذلك الآن فلا أقل من أن يعمل على التضييق عن كاهل الفلاح المسكين كأن يرفع عنه مثلا ضريبة انظر أو الرسوم الإضافية الخاصة بمجالس المديرات أو غيرها ذلك مما يحجب عنه وفي هذه الحالة يسرى أن أبدي رأيي بالموافقة على المشروع .

(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سحبه بك - إنى مقتنع تام الاقتناع بأهمية هذا المشروع الجليل وأنه يمت بمتنا كليا من جميع نواحيه . ولكن لما قرأت ما كتب فيه . وسمعت المناقشات التي دارت حوله . حنت لي مسألتان أريد الاستفهام عنهما من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أوسم -

حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

المسألة الأولى : هي أن مشروع نيزان جبل الأولياء حقة من سلسلة أعمال تمتد من شمال الدلتا إلى أقصى السودان . بل يمتد للسودان . وذلك لضبط مياه النيل . وليتضح القطر بما يزيد من المياه . وهذه الحلقة حقة صغيرة بالنسبة لنهرها لأنه صرف ويسصرف عليها ملايين الجنيهات .

ومن هذه الأعمال المئوية شق قناة في منطقة السودان في أعالي السودان . ومنذ سنة ١٩٢٦ اشتغلت الوزارة بعمل الباحث في هذه المنطقة . وصرفت عليها إلى الآن ما يقرب من مليون جنيه .

ووجدت في هذه الباحث وق التقارير التي عملت عنها أنه لم تعمد الضبط تكليف شق هذه القناة . ومتى تم عمل ؟ ووجدت أنه قدر لها بضعة ملايين من الجنيهات . ويترتب من الوقت لإنشائها عشرات من السنين .

وهذه مسألة مهمة . وهي أهم من نيزان جبل الأولياء . وزيد أن نصل فيها إلى معلومات أدق لتبين مقدار ما ستكلفه . ومدى الوقت الذي تم فيه . والمسألة الثانية هي : أن المسألة التي يترتب من جبل الأولياء لا يمكن أن تنفع به مصر إلا بعد عشر سنوات . منها أربع هي المدة اللازمة لإنشائها . وست بعد إنشائها . يستلج فيها السكان المقيمون هناك الرحيل والانتقال إلى جهات أخرى .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لم يجب حضرة المقرر عما وجهته من أسئلة .

المقرر - أنا مستعد لإجابة هذا الآن .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرمر - محمداً ونصري - إن بيان حضرة المقرر كان شاملا وأقيا لكل ما كان يحول في نفسي ولم يبق لي إلا سؤال واحد أريد توجيهه إليه وهو كيف قدر التكليف اللازمة لإنشاء الخزان مع أن التصميمات والرسومات لم توضع بعد ؟

المقرر - لقد ذكرت أن الرسومات والتصميمات وضعت بصفة نهائية في سنة ١٩٢٥ وصل أسسها فطوت التكليف بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات البالغة أنه عند وضع تقدير من عمل ما تم يراد بعد ذلك إدخال تعديل عليه يكون في الاستطاعة دائما أن يقدر المهندس على وجه التقريب قيمة التكليف الإضافية .

وعلى هذا الأساس أمكن لوزارة الأشغال وإمامها التقدير الأول - أن تضع رقبا قريبا لما سيكلفه المشروع في النهاية ، والواقع أن ذكر مبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ليس معناه أن المشروع سيكلف هذا المبلغ بتمامه وإنما هذا تقدير يعطى فكرة تقريبية عما سيكلفه المشروع .

أما القيمة الحقيقية للتكليف فلا يمكن أن تعرف تماما إلا بعد أن تم المواصفات والرسومات وتعرض للمناقشة العامة وترسو على أحد المقاولين ومضراتكم تترقبون أن طاعات المقاولين تخفف دائما بعد زيد أو ينقص أصلها من الآخر بما يبلغ مائتين أو ثلثمائة ألف جنيه في مثل هذه المشروعات الكبيرة .

مفكرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل بك - كنت من بادئ الأمر من عيّد للمشروع وسمعت عليه على أن حضرات من سبقوني إلى الكلام قد أبدوا كثيرا مما كنت أريد أن أبديه من تعييد أو اعتراض . هذا المشروع مقصود به فائدة للمزارعين البسيط وحيث إنى أقنعت إلى هذا الوسط فاني أريد أن أعدل فيها فانه حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك فلا أقول بأن جميع المزارعين أو معظمهم أو بعضهم عاقلون للمشروع لأن ذلك ليس في استطاعتهم ولا في استطاعة من هم أدق منهم تفكيراً بكثير ولكن الأمر الوحيد الذي أريده هنا لسانهم أنهم في حالة ضحك . والفلاح دائما يقول " لأجني اليوم وأمتي غدا " وهو لذلك يريد أن يبيع اليوم ومن أجل هذا يجب أن لا يصرف قرش واحد من أموال الدولة في غير فائده المباشرة . كل قرش يصرف سواء أكان صرفه في إنشاء هذا الخزان أم في أي مشروع آخر كبير أو صغير يجب أن يوضع في الجبهة التي يمكن أن ينتشل من طريقها هذا الفلاح .

أقول ذلك وأنا أعلم يقينا أنهم جميعا متفقون معي وأظن أن حضراتكم كذلك من هذا الرأي .

أضيف إلى ذلك أن أولئك الفلاحين هم السعد الفقري للدولة ويجب أن تراعى مصالحهم من هذه الوجهة .

ولما أنشأت الوزارة تران أسوان أولا . وقامت بتحويل حياض مصر الوسطى . كان هذا التحويل يتم تدريجيا . فكانت تحول في كل سنة حوضا أو حوضين . أي نحو أربعين أو خمسين ألف فدان سنويا . وذلك لأنه لا يمكن أن تتم عملية التحويل إلا تدريجيا حتى ينتهي الري الحوضي . ويصبح ربا صيفا .

ومن حيث إننا لا نستطيع تحويل مائتين وخمسين ألف فدان أو ثمانية آلاف فدان من ري حوضي إلى ري صيفي في سنة واحدة . فلنستطيع في حاجة إلى استخدام المياه كلها دفعة واحدة لأننا نحول في كل سنة نحو خمسين ألف فدان إلى ري صيفي مع إبقاء الباقي من هذه الأرض ليرى بطريق الحياض . وهكذا إلى أن يتم تحويل هذه المساحة إلى ري صيفي .

فانما كان الماء في تران جبل الأولياء مخصصا لتحويل ري نحو مائتين وخمسين ألف فدان إلى ري صيفي على عدة سنوات . فلماذا نطلب من وزارة الأشغال السلي في تعديل اتفاق التعميمات لتدفع مبلغا أكبر مما اتفقت عليه بكثير . وذلك من أجل أن تكون لها حرية الارتفاع بالمياه دفعة واحدة . مع أنها لن تحتاج لها إلا في عدة سنوات . (تصفيق) .

مقرر اللجنة: نعمه عليه السلام لهدي داع - اكتشاف ما سمعناه من حضرة الشيخ المقيم بمقر اللجنة في بحث الموضوع من الناحية الهندسية والفنية أرى الموافقة على هذا المشروع الذي سيأتي من الماء فيجئنا . قال الله تعالى : **« وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ »** .

الرئيس: هل تراقبون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة في تقرير اللجنة من هذا المشروع .

(موافقة) .

الرئيس: إذن يتل مشروع القانون وتأخذ الرأي عليه بالبناء بالإجماع .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد إنشاء تران جبل الأولياء في السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٣٢

وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذي يرتب له الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصح هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ومعلوم لحضراتكم أنه عقب إنشاء تران أسوان انتفعت مصر بالماء المنزول فيه بمجرد انتهاء العمل منه . وفي أثناء العمل اتخذت الحكومة التدابير مع السكان الذين تضرر أراضيهم بماء التران . وبعضهم منها . فلماذا لا نتبع ذلك فيما يخص تران جبل الأولياء حتى نستطيع في أثناء أوج السنوات المقررة لإنشائه أن نتبع هذه القاعدة ونتفق مع أصحاب الأراضي بما يرضيهم من تعويضات . وإننا نأتم العمل فيه تخضع بمجابه دون انتظار إلى مدة أخرى .

المقرر - إن وزارة الأشغال مهمة بمسألة قناة السلعود لاعتبارها كبيرا . ولو علمنا أن مساحة هذه المنطقة وسدعا تبلغ حوالي خمسة وعشرين مليون فدان . فالتا تعرف حقيقتا أن البحث عن أفضل طريق لشق قناة في منطقة كهذه مدفوعة بالماء وتباعد عن الخرطوم بمراحل تقطع في أحد عشر يوما سفرا لا يتناهى . والمواصلات فيها رديئة . وأعمال المساحة والبحث فيها شاقة . نعرف أن كل ذلك يستغرق زمنا طويلا .

صحيح أنه في الوقت الحاضر سهلت هذه المسألة نوعا ما . وذلك حينما قامت وزارة الأشغال بمساحة هذه المنطقة بالطيارات . وأظن أن عملية هذه المساحة انتهت .

وعلى ما ظهر من عملية المساحة لمحمد لى وزارة الأشغال بضعة خطوط . أغلبها مشرة . أو أحد عشر . فليما أن يتجها كلها واحدا واحدا . لاختيار أفضلها .

ولما كان العمل مخيفا وكثيرا . فالتقيام به في منطقة المواصلات فيها . والإقامة بها . والأحوال الصحية فيها على أسوأ ما يكون . فانه ذلك لا يحظر أن تتم وزارة الأشغال العمل فيها بين عشية وضحاها . ولا يصح أن نطلب منها ذلك .

وإنما الذي يطمئنا هو أن وزارة الأشغال متابعة درسها متابعة جديده . وإلى أعرف أن وزارة الأشغال غير مكتفية - كما أن لجنة تران جبل الأولياء غير راضية - بالقليل من الماء الذي سيأتي من تلمية تران أسوان أو من تران جبل الأولياء .

فالوزارة لا تضع شيئا من الوقت . ولن يصبر المجلس عليها . لو أنها أضعأت وقتا غير لازم في إنهاء بحث مشروعات منطقة السلعود .

المسألة الثانية : هي لماذا يكون ملء تران جبل الأولياء تدريجيا . بدلا من أن يكون ملؤه دفعة واحدة . إن ملأه بهذه الطريقة فليس مستحيلا . ولكن لو أريد ملؤه مرة واحدة لرتب على ذلك قفلة السكان دفعة واحدة . وقررت على ذلك أن التوضي يكون أكثر مما لو كان الملء والانتقال تدريجيا .

هنا وظاهر من مذكرة وزارة الأشغال أنها متجاهة لمقدار من المياه تحويل ري بعض الحياض إلى ري صيفي . وهذه العملية تقتضي تنفيذها عدة سنوات .

هذا وقيل أن أخت هذه الجلسة التذكارية أرى واجبا على أن أقدم إلى حضرة رئيس لجنة مشروع ترانجيل الأولياء . وحضرات أعضائها المحترمين التابعة والهيئة الساميتين على ما قاموا به من دوس هذا المشروع درسا وأيا مستفيضا . وعلى ما سجلوه في تقريرهم القيم من صحيح دافعة . وآيات بينات . ولا غرو فإن من أعضائها أعظم المهندسين الفنيين الذين يجب الأخذ بأولئهم . والخضوع لمشورتهم . وإثني في هذا الصبر عن شعور أغلبية هذا المجلس الموقر .

ولقد تمالى أسأل أن يحيل هذا الخزان بركة مباركة على مصر وأهلها ونيلها . كما أسأله تمالى أن يوفقا جميعا إلى كل ما فيه الخير للوطن العزيز في رعاية حضرة صاحب الجلالة مولانا ملك مصر العظم . وأن يحفظ ذاته السلية على الدوام . اللهم آمين .

(تصفيق حاد متواصل) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والبقية الخامسة والتلاتين مساء على أن يعود للاستعداد الساعة الخامسة والنصف مساء من يوم الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢) م

أخذ الرأي على المشروع بإتداء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٨

الأغلبية المطلقة ٤٠

الموافقون ١٧٤

غير الموافقين ٤

امتنع واحد (٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أبانته بك سبب امتناعه .

محضر الفخ المحترم محمود اسماعيل أبانته بك - مع موافقتي على المشروع من الوجهة الفنية والسياسية والحربية فأنى لم أسمع ما يطعنني من جهة إتخاذ حالة الفلاح من الكارثة التي يعانيها الآن . ولذلك امتنعت عن إعطاء صوتي .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية أربعة وسبعين صوتا من ثمانية وسبعين .

(١) الموافقون :

إبراهيم وأبني بك . إبراهيم وبنو بك . أبو زيد عطاي بك . أحمد المناري بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زور باشا . أحمد طه بك . أحمد عثمان باشا . الدكتور أحمد نهي الزبيدي بك . أحمد نجيب براد بك . اندوار نصيري بك . الدكتور أحمد يوسف حليمه افندي . اسماعيل سري باشا . الياس عوض بك . أمين حسين يوسف افندي . أمين قالي باشا . جبري زقاري باشا .

حافظ حسن باشا . حاتم تاجوم افندي . حبيب دوس بك . حسن وشوان حمادي بك . حسن علي جازي بك . حسن منظم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا .

الدكتور زكي خنار الجازي افندي .

مفلان الحسني بك . مفلان محمود عيسى بك . سليمان مكيان أبانته بك .

شفيق سعد الله صلاح افندي .

صالح حن باشا .

الشيخ عبد الباقي طاهر بردان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد الكري . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رمنا باشا . عبد العزيز البصري بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح عيسى باشا . عبد الكريم مجرة بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحميد سلم . الرواد عبد الحميد فريد باشا . الرواد علي أحمد باشا . علي جمال الدين باشا . علي نهي باشا . علي ماهر باشا . عيسى حسن زاهد باشا .

علي نهي باشا .

محمد أبو النصر البشار افندي . الشيخ محمد الأحدي الطواشري . محمد توفيق حنا بك . محمد خيرت راشي بك . الرواد محمد صادق عيسى باشا . محمد نهي يكن بك . محمد نهي باشا . محمد نهي الشامي باشا . محمد مصطفى مجرة بك . محمد منصور افندي . محمد نجيب شكري بك . محمد أبو النصر بك . محمود شكري باشا . الرواد محمود مزي باشا . الدكتور حمدي محمود افندي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القريق سوي فواد باشا .

نخبة الحلبي باشا . نصر مادي بك .

يخوب بيادي حليم بك . يوسف عطاي باشا . عيسى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقون :

حسن صوري بك .

الدكتور محمد طاهر بك . محمد فخر بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك .

المتنع :

محمود اسماعيل أبانته بك .

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٥ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بفتح أملاك إسائلي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٥ حصة الأموال الموقوفة) .
تقر لجنة المالية
قرار مشروع القانون .
- ٦ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بفتح أملاك إسائلي بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٥ الحصة الاميرية) .
تقر لجنة المالية
قرار مشروع القانون .
- ٧ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بفتح أملاك إسائلي بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ وزارة المالية - فرع ١ ديوان العموم ومصارف أخرى) .
تقر لجنة المالية
قرار مشروع القانون .
- ٨ - كتاب وارد من لجنة المالية بطلب لجنة مشروع القانون الخاص بالعرف التجاري إلى لجنة المالية - الموافقة عليه .
- ٩ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بفتح أملاك إسائلي بمبلغ ٢١٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١٠ - وزارة المالية - فرع ٢ "الحاكم الخطة") .
تقر لجنة المالية
قرار مشروع القانون .
- ١٠ - مشروع القانون الراود من مجلس النواب بفتح أملاك إسائلي بمبلغ ٧١٢٥ جنيه .
تقر لجنة الأرواف
قرار مشروع القانون .
- ١١ - مشروع ميزانية وزارة الأرواف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (القسم الأول - الإيرادات)
تقر لجنة الأرواف
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) - قرار
٢ - الفصل لمخاضات ومكثات الموظفين - قرار
٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة - قرار
٤ - إيرادات من أشتال مدونة ليلاني - قرار
٥ - إيرادات من مرتبات مفرقة ومفرقة متفرقة - قرار
٦ - القديرون وقذلية المالية لترسم الآثار العربية - قرار
٧ - أرواف الخلدني اساميل بالراسي - قرار
- ١٢ - تقر لجنة المالية من المجلس المال إليها بما إذا كان لحضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات وملاحظات - أجب عليه حتى ينظر في أمته عرض مشروع الخطة المالية .

- ١ - الإجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - الرسائل :
- (١) مشروع قانون واود من مجلس النواب بأخط مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه من مال الأساطيل العام ومنصحه القروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التليف الأراسي - إحالة إلى لجنة المالية .
- (ب) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على ما قرره مجلس التبعيض من تأجيل النظر في مشروع القانون الخاص بفتح أملاك إسائلي بمبلغ ٢٤٨٥٠ جنيا في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لانشاء مصنع الزجاج حتى تصح الحكومة المرفق بضم المبلغ إلى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣
- (ج) مشروع قانون واود من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب الأميل - إحالة إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستيعاب .
- (د) مشروع قانون واود من مجلس النواب بأدخل بعض أحكام خاصة بالاجراءات المالية - إحالة إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستيعاب .
- (هـ) كتاب من المحررة المالية المصرية بمدينة باريس بشأن تمزية مجلس التبعيض المصري لمجلس التبعيض الفرنسي في وفاة الأسوف عليه الميرور دبير رئيس الجمهورية الفرنسية - نص وارد بمجلس لجنة مجلس التبعيض الفرنسي - تمريضه .
- (و) كتاب من وزارة الأشغال العمومية بشأن الرهينة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٢ الخاصة بشكاسة عبد الرحمن حسين محمد وأخيه من وزارة الأرواف بالأم المصرية .

٤ - الأخط :

- (١) سؤال موجه إلى لجنة حاضرة صاحب اللجنة وزير الداخلية من حاضرة المؤتمر عبد الله سميك بك عن قرار الصادر بمنع رش التوازي الموصلة بالأسفلت - الإجابة عليه .
- (ب) سؤال موجه إلى حاضرة صاحب اللجنة وزير الداخلية من حاضرة التبعيض المؤتمر محمد فهد بك عن عدد التبعيض المسجونين وعن الحالة ومقتضى الخدمة التي تقاسمها كل منهم - الإجابة عليه .
- (ج) سؤال موجه إلى حاضرة صاحب اللجنة وزير الأرواف من حاضرة التبعيض المؤتمر محمود الجاه بك عما إذا كانت وزارة الزراعة قد بحثت عن محصول يمرض ما انتاب محصول القطن وعن الجهد وأصناف الأسمدة وتجهيز المناطق التي تصلح لكل منها - الإجابة عليه .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والثلثية الثلاثين مساءً برياضة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين من هذا :
النائين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : عبد أحد صوب باشا . الدكتور فارس نمر . سليم بطرس بك . مصطفى خليفة باشا . عبد مصطفى عجمه بك . كامل جريس تكلا بك . حافظ المنشاوي بك . عبد محمود بك . عبد الكريم شديد بك .

ثانياً - باعذار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : حسن صبرى بك . عبد منصور افندى . سعد الله عبد الرحمن افندى . الدكتور مرسى محمود افندى . يونس حسنا باشا . الدكتور مصطفى صفوت بك . عبد الحليم بك . سلطان السعدى بك .
(ب) عن جلسات هذا الأسبوع : حضرة عبد فهمى القاضوى باشا . الشيخ حسين صالح خليفة .

ثالثاً - بغير إذن :

حضرة الشيخ المحترم محمد محب باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالى اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسالية . أحمد على باشا وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة .

تولى السكرتيرية البهلانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براند بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه افندى . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكرى بك (سكريرام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

يطلب حضرات الشيوخ المحترمين حسن معلوم باشا إجازة من ٢٧ الجارى لآخر الدورة لأن حاله الصحية تستدعى السفر الخارج . ومحمد محمود بك إجازة ثلاثين يوماً مرضه . ومحمد مصطفى عجمه بك ثلاثة أسابيع من ٢٠ يولييه الجارى مرضه . وحافظ المنشاوي بك ثلاثة أسابيع مرضه ومرضه واضطراره لمرافقته فى حلوان . ويطلب كامل جريس تكلا بك امتداد إجازته ثلاثة أسابيع مرضه . ويطلب الياس عوض بك أسبوعين من ٢٢ الجارى السفر إلى الخارج . وعبد الكريم شديد بك أسبوعاً لمدر داخل .

وإلى الأخطاء أنه اذا سخر تناقص الأعضاء على هذا النحو قد يتضرر عقد المجلس ، وللمكتب يفتح أن تكون إجازة كل من حضرات الشيوخ المحترمين عبد محمود بك ومحمد مصطفى عجمه بك وحافظ المنشاوي بك أسبوعاً واحداً مع الموافقة على باقى الإجازات كما طليت .

مقرر الشيخ المحترم أحمد السامري بك - إن حضرة الشيخ المحترم كامل جريس تكلا بك مريض بكثرة الشيخ المحترم عبد مصطفى عجمه بك فلماذا تمثل إجازة الثاني ويوافق على إجازة الأول ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى المكتب ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - لى ملاحظات . فقد جاء الصفحة الثانية فى الممدود الأول العنوان ٢ "مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتقل مبلغ قدره ١١٥٠٠ جنيه من الباب ٢ إلى الباب ٣ من ميزانية وزارة الصحة" وهنا عمل الاعتراض لأنه لا يوجد فى مصر وزارة للصحة . وهذا هو حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة موجود .

الرئيس - هل هذا تصحيح فى المحضر ؟

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لقد عرضت ميزانية الصحة على حضراتكم ومن بينكم حضرة الشيخ المحترم محمد غنم بك تحت عنوان "وزارة الصحة العمومية" وصلىتم حضراتكم عليها ولو أن حضرته راجع ميزانية هذه الوزارة لوجد ألبتاً بها مرتب الوزير للتذكار .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - بكل أسف لم أكن حاضراً وقت نظر ميزانية الصحة .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - ليس هذا ذنب المجلس . على أنسأ نحن الآن فى صدد التصديق على المحضر فقط فلذا كان فيه ما يخالف ما وقع فى الجلسة المنصرمة هنا جاز طلب التصحيح .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - إذا لاحظت خطأ فى المحضر فعلاً يجوز لى أن أطلب التصحيح ؟

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - الذى يثبت فى المحضر هو ما حصل بالجلسة .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - الملاحظة الثانية ...

الرئيس - إن ما أبداه حضرة الشيخ المحترم لا يستبر ملاحظة على المحضر فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

فيكون ذلك معبرا عن رأى الأقاليم... .. ويوجد خلاف بين ما قيل وما أئيت في محضر الجلسة لأن دولة رئيس الحكومة تكلم عن مجلس النواب ولم يتكلم عن البرلمان والدليل على ذلك ردى التمت في المحضر حيث قلت إن أهم أن البرلمان مكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - برهمن راتب بك - لقد سمع المكتب ماهو مدون بالمحضر ولكن يجيل لحضرة الشيخ المحترم محمد غنم بك أنه سمع عبارات تناير ماتبت في المحضر وليس هذا ذنب المكتب .

مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لقد اطلع حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على أقواله بالمحضر ووافق عليها وها هو حاضر في هذه الجلسة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - إذا كان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وافق على المحضر فاقمعت بما جاء فيه .

الرئيس - لقد أصاح حضرة الشيخ المحترم محمد غنم بك نصف ساعة فهل هذا من المصلحة العامة في شيء ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - هذا في سبيل المصلحة .

الرئيس - ما هي هذه المصلحة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - أعرف أنه يجب على كل عضو أن يقرأ المحضر السابق ويبحثه بحثا تاما فان وجد خطأ طلب تصحيحه بالجلسة . وفي ذلك مصلحة للأمة .

مفكرة الشيخ المحترم اللورد عبد الحميد فرامر باشا - ألا يقرأ المحضر إلا حضرة الشيخ المحترم محمد غنم بك ؟

الرئيس - والآن هل لأحد من حضراتكم بعد ذلك ملاحظة على المحضر ؟ (لم يقر أحد) .

الرئيس - صبق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل

(١) مشروع قانون واد من مجلس النواب بأحد مبلغ ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطى العام وتخصيمه لقروض التي تقدمها الحكومة لك بنك القليل الزاوى - إباحة لإزالة المائة

على الكتال البرارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في يوم الأربعاء ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢
تقرر لجنة للمالية من المرسوم بمشروع قانون بأحد مبلغ ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - كذلك جاء في السموذ الثانى من الصفحة ١٨ عند ما طلب التأجيل مباره "لأن منته لا يجب" وصحتها "لأنه لا يجب" وقرى بين البارتين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا التصحيح ؟ (موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - مذكور بالصفحة ١٩ بالسموذ الأول عند ردى على حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم خليل بك "ولكن المسألة على عكس ما أراد" على أن عبارتي كانت "على عكس ما قال" وهناك فرق بين البارتين فأرجو تصحيح ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا التصحيح ؟ (موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - كذلك في ملاحظة على عبارة ٣٣ الواردة في سنة ١٩٢١ كانت كثيرة لأن الحالة المالية وتحت كانت تسمح بأن تستهلك البلاد كل ماورد عليها في تلك الأيام أما الحالة في ١٩٣١ - ١٩٣٢ فهي شئت شديد بكل أسف " التي وردت في الصفحة ١٩ من المحضر لأن ما قلته يتخالف ما أئيت بالمحضر (ولا عبارة يريد إثباتها) .

مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - المكتب يقرر أن ما أئيت بالمحضر هو ما قيل في الجلسة وما سمعته المكتب ولهذا لا يجيل هذا التصحيح .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - المجلس هو الحكم بيننا فأرجو أن يرجع إليه لنتين أن كان ما أئيت بالمحضر هو ما قلته ؟

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى المكتب . (موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - إن أخذ الرأى بهذه الطريقة ...

الرئيس - إني أتمنك من الكلام بعد أن أصدر المجلس قراره .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - ولى ملاحظة على ما جاء بالصفحة ١٩ فقد قلت إن انفران مطلوب لمصلحة الأمة - لمصلحة للشعب والأقاليم الزارعين فإذا رجعت حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجدتهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . فقال حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة مقاطعا (١) (هذا غير صحيح) فرددت عليه بأن هذه حقيقة وإذا سلمت أى فرد من المستغلين الزراعة لوجدتهم أنهم غير راضين عن هذا المشروع فوقف دولته لرة القابلية وقال لا يصح لحضرة العضوان يتحدث عن الأقاليم بل يجب أن يتحدث من البرلمان خصوصا أن البرلمان وافق على هذا المشروع وهو متدوب وميجوت البلاد فلا يخطئه ومادام البرلمان الذى يحقق تمثيل البلاد رضى بهذا المشروع

(١) أضيفت كلمة (مقاطعا) بينه على طلب حضرة الشيخ المحترم في جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون الميزانية الأولى - إحالة إلى لجنة الحفانية لنظره على وجه الاستيعاب

تل الكلب الواردة من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقد في ١٥ و ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون القنولات الأولى - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لديكم مشروع القانون - وتقرير لجنة الحفانية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

١٨ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية لنظره على وجه الاستيعاب ؟

(موافقة) .

الرئيسي - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية لنظره على وجه الاستيعاب .

(د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الحفانية - إحالة إلى لجنة الحفانية لنظره على وجه الاستيعاب

تل الكلب الواردة من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الحفانية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لديكم مشروع القانون - وتقرير لجنة الحفانية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

١٨ يونيو سنة ١٩٣٢

من مال الاحتياطي العام وتخصيصه للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك السليف الأتراكى - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لديكم مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيسي - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

(ب) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من تأجيل النظر في مشروع القانون الخاص بفتح إمداد إمداد يبلغ ٢٤٨٥ جنيا في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لانتفاء صاع الزباج حتى تسمح الحكومة الوقت بضم المبلغ إلى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

تل الكلب الواردة من مجلس النواب عن هذا الموضوع وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولكم رقم ٩ - ٢/٨ - ١٩٣٢ المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٣٢ الذي يتضمن تأجيل النظر في مشروع القانون الذي سبق أن أقره مجلس النواب - الخاص بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٢٤٨٥ جنيا في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء مصنع الزباج - حتى تسمح الحكومة الوقت بضم المبلغ إلى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

أتشرف بأن أبلغ دولكم أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقدة في يوم الأربعاء ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن هذا المشروع - وقرر تأجيل النظر في مشروع القانون المذكور بناء على طلب وزارة المالية . ومع هذا محضر الجلسة المذكورة .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

وهذه ترجمة ما جاء بالخير المذكور :

” مصر “

” كفتي مجلس الشيخ المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٢ بأن أقدم مجلس الشيخ الفرنسي أخلص عبارات التبرية وأرحها لمناسبة الاعتناء الشيخ الذي أودى بمجاهة صاحب القنطرة للأسواق عليه الرئيس دومير العظم .

فأتشرف بأن أبلغ سعادتك بخبر مجلس الشيخ المصري راجيا أن تصحوا إليها عزائي الشخصي “

يحيى إبراهيم
رئيس مجلس الشيخ المصري

(تصديق حاد) .

(ر) كتاب من وزارة الأشغال السورية بشأن الفريضة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٢ الخاصة بشبكة عبدالرحمن حسين محمد وآخرون عن زراعة الأرز وأيام المأوية

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب القنطرة ورئيس مجلس الشيخ ”

إلحاقا بالكتاب رقم ٧٥٤/١٣٨ المؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٣٢ بالخصوص أعله تشرف بإسقاط دولكم علما بأن ترعة السراة أدخلت ضمن المناطق المصرح بزراعة الأرز فيها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام “

بريه سنة ١٩٣٢ وزير الأشغال العمومية
إبراهيم فهمي كرم “

٤ — الأسئلة

(١) سؤال وجه إلى حضرة صاحب القنطرة وزير الداخلية من حضرة الشيخ الحفرم عبد الله سيدي بك عن قرار الصادر بمنع رش النواع المرسومة بالأسفلت — الإجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب القنطرة وزير الداخلية

بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ أصدرتم دولكم قرارا نشر بالجريدة الرسمية بصددها رقم ١٢٥ المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ حظر على الأفراد رش النواع المرسومة بالأسفلت أو إلقاء المياه عليها بأية كيفية كانت .

وفرض عقوبة الغرامة من خمسة إلى خمسة وعشرين قرشا على من يخالف القرار . وقضى بأن يمدى هذا القرار في الجهات المختصة التي تبين بقرار صدره محافظ الجهة أو مديريها .

د(٣٨)

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية نظره على وجه الاستعجال ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية نظره على وجه الاستعجال .

(هـ) كتاب من القنطرة الملكية المصرية بديرة باريس بشأن تبرية مجلس الشيخ المصري مجلس الشيخ الفرنسي في وفاة الأساقف عليه المسير برل دومير رئيس الجمهورية الفرنسية — نص ما ورد بخبر جلسة مجلس الشيخ الفرنسي — تبرية

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب القنطرة يحيى إبراهيم باشا

رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بأن أحيط دولكم علما بالخفا يعزى المرسلة بتاريخ ١٠ مايو الماضي بشأن تبرية مجلس الشيخ المصري مجلس الشيخ الفرنسي في وفاة الأساقف عليه المسير برل دومير رئيس الجمهورية الفرنسية أن بركة دولكم المرسلة إليا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ تليت في مجلس الشيخ الفرنسي بجلسته المنعقدة يوم ٢ يونيو الجاري كما هو ثابت في محضر الجلسة المذكورة والذي أتشرف بأن أرسل صورة منه برفق هذا .

وتفضلوا دولكم بقبول أسمى الاحترام “

محمود نغري
السفير “

تل ما جاء بالصفحة الثانية من محضر جلسة مجلس الشيخ الفرنسي المنعقدة في يوم ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ تحت عنوان ” مصر “ وهذا نصه بالفرنسية :

“ EGYPT ”

Dans sa séance du 9 mai 1932, le Sénat égyptien m'a chargé d'exprimer au Sénat français ses condoléances les plus émuees et les plus sincères pour l'odieux attentat qui a coûté la vie au très illustre et très regretté Président Doumer.

J'ai donc l'honneur de faire part à Votre Excellence des condoléances de la haute assemblée d'Egypte, auxquelles je vous prie de joindre les miennes propres.

Yehia Ibrahim,
président du Sénat égyptien.

(Vifs applaudissements.) ”

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سويك بك - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية وكنت أود أن تبين أسباب المنع في القرار ليطلع عليها الجمهور لأن عدم ذكرها يجعل الجمهور جاهلاً تماماً بأسباب المنع مما يجعل القرار في الظاهر مخالفاً لما هو معروف ومألوف .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد غيث بك عن عدد المتهمين المسجونين وعن المخالطة ومقدار المدة التي قضوا كل منهم - الأجابه عنه

نص السؤال :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

كثيراً ما بينك للمتهم مدة كبيرة بالسجون وعن المخالطة وعنما تظهر برأيه فيبقى بها وبعضهم يقصد في تأخير محاكمتهم نكالية بهم فيمكنون مسجونين شهوراً عديدة أوسنين وهذا مما يستوجب وضع تشريع لمنع هذا الظلم الفادح والتلاعب بأفراد الأمة ولذا أرجو توجيه سؤال لهذا لصاحب الدولة وزير الداخلية للأجابه عنه .

ما عدد المتهمين المسجونين بالسجون وعن المخالطة ؟

ومقدار المدة التي قضوا كل منهم ؟

أرجو الأجابه عن ذلك ولتوكلتم الشكر ما

عضو الشيوخ
محمد غيثه

في ٢٥ مارس ١٩٣٢

مقرر صاحب الدولة سموه اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية) - إجابة على السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم محمد غيث بك بشأن المسجونين وقائهم مدداً طويلاً تحت التحقيق والرغبة في معرفة عددهم الآن بالسجون والمدة التي أمضوها كل منهم .

فنن الشطر الأول من السؤال فإن عدد المسجونين المحبوسين احتياطياً هو ٢١٥٧ منهم ١٥٤٣ على ذمة النيابة و ٦١٤ على ذمة المحاكم والأحالة ومؤلا كانوا قبل ذلك على ذمة النيابة .

ومن الشطر الثاني فقد أودعنا بسجيرية المجلس كشفاً بمخهم يمكن لحضرة الشيخ المحترم الاطلاع عليه .

مقرر الشيخ المحترم محمد غيث بك - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على هذه الأجابه . وإن عدد المحبوسين احتياطياً وهو ٢١٥٧ عظيم جداً . وقد تضمن سؤالاً أن تقدم الحكومة بشرح يطلع على مدة الحبس الاحتياطى لأن كثيراً من المتهمين يقضى مدة طويلة في الحبس الاحتياطى ثم يمكنهم براءه .

(وهنا أراد حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا أن يبدى ملاحظة على السؤال والجواب فانهم دولة الرئيس أن التعليق غير جائز لتغير العضو الذي وضع السؤال) .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صرقي باشا وزير الداخلية) .

وفي ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ أصدر حضرة صاحب السعادة محافظ مصر قراراً تنرم بالعدد رقم ٢٠ من الجريدة الرسمية المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ قضى سريان مفعول القرار الوزاري المشار إليه في مدينة القاهرة وضواحيها .

ولم تبين المحكمة في هذا المنع ولم تنشر أسبابه لمطوية الجمهور بما مع أن المعروف عند جميع الناس أن رش الشوارع بطلاء من الصمغوات خصوصاً في فصل الصيف عند اشتداد الحرارة لقرطيب الجلو من جهة ولعدم انتشار القبار وما يسببه من المضايقة وضغط الأمراض الخطرة من جهة أخرى .

فهذه الدولة الوزير أن يتكلم بإيضاح أسباب هذا المنع وإحينا لو ذكرت هذه الأسباب في ديوانة مثل هذه القرارات أو نشرت معها في الجريدة الرسمية مذكرات إيضاحية لما يكون الجمهور على علم بالأسباب التي بليت عليها فقامتها والغاية التي ترى إليها تحقيقاً للصلة العامة فيساعد ذلك على تخفيفها وتخاشي الناس مخالفتها ما

عبد الله سويك

عضو مجلس الشيوخ

مقرر صاحب الدولة سموه اسماعيل صرقي باشا (وزير الداخلية) - ترجع أسباب منع رش الأسفلت إلى ما يأتي :

أولاً - من الوجهة الفنية :

أدت التجارب والتجارب والكجائية إلى أن استقرار رش الأسفلت بالمياه يفقده مسحوق حجر الجير المستعمل في تركيب الخليط فضلك أجزائه وينتفت الأسفلت في المواقع التي يرك فيها الماء فيتسرب ذلك الماء إلى أساس الطريق ويعمل بسرعة في إتلافه .

و يلحظ أن الأحمال لا تلجأ إلى الرش إلا في وقت القيق أي عندما تكون درجة حرارة الأسفلت عالية وقد دلت التجارب على أنب التأثير في تمكك الأسفلت يزداد تصاعداً مع درجة حراره .

ثانياً - من الوجهة الصحية :

يكثر الأحمال من رش الأسفلت في وقت الحر اعتقاداً منهم أن ذلك مما يخفف وطأة الحرارة ولكن الواقع والشاهد هو خلاف ذلك حيث إن المياه - وأغلب ما يستعمل منها غدر - بمجرد رشها على الأسفلت تبخر بسرعة من شدة حرارة الأسفلت فينتشع الجلو بالرطوبة الساخنة .

ثالثاً - من وجهة الأمن العام :

كان رش الأسفلت بالمياه سبباً في حدوث مصادمات بين السيارات لعدم تمكن قائديها من دره الخطر نظراً لانزلاق العجلات عند فرملتها بقاء وكان من نتائجه أيضاً سقوط الدواب وانزلاق المارة .

وهو مصلية لتنظيم بشل الأسفلت ما بين الساعة الحادية عشرة مساء والساعة الرابعة صباحاً ويقب الفصل دائماً الكسكس لضعان عدم رموب المياه في مواطء السطح .

٣ - عن الشطر الثالث :

كانت مجهودات الوزارة موجهة بصفة خاصة إلى أنواع القطن . ولا يحل أحد ما بذلته في إيجاد سلاسل الخنقة وتوزعها على الزراع على الوجهين البحري والقبلي .

وهنا لم يفت على الوزارة من أن تنى بإيجاد سلاسل ممتازة من المبوب والعمل على إكثارها ونشرها بين الزراع . فلتا كان مجموع ما وزع من قطنى القطن الممتازة :

في سنة ١٩٣٠ - ٣١٨٨ أردبا وما يعرض للتوزيع في سنة ١٩٣٢ - ١٧٦٦٥ أردبا وكذلك توصلا إلى نتائج قيمة في انتقاء أفضل سلاسل البصل الصالحة للتصدير .

٤ - عن الشطر الرابع :

لا يمكن تقسيم أراضي القطن إلى مناطق كما سبق القول . بل يجب بحث كل منطقة على حدة وعمل تجارب فيها بواسطة الزراع أنفسهم ليتعرفوا أحسن الأنظمة المناسبة لأراضيهم . ويمكنهم الاسترشاد بنتائج التجارب التي توصلت إليها الوزارة وبنتائج التحاليل الكيميائية التي يطلبونها من قسم الكيمياء .

مقررته الشيخ محرم محمد وساميل بأمره - أرجو أن تشر الوزارة ما وصلت إليه في أبحاثها وأن يكون ذلك في تقرير العامل .

(انصرف حضرة صاحب الممالى لحفظ حسن باشا وزير الزراعة) .

٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح أمجاد إبانى ببلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "خدمة الأموال المقررة") - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحرم محمد على أحد باشا) .

على خطاب من حضرة صاحب البقالة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب البقالة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن نغير دولتك أننا استبدنا حضرتك خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية وحيد المعادى عد بك مدير عام مصلحة الأموال المقررة لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير اللجنة المالية الخاص بمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أمجاد إبانى ببلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة") .

وتفضلوا دولتك بقبول طاقى الاحترام

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الممالى وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحرم محمد إبانى بك عما إذا كانت وزارة الزراعة قد بحثت من محصول يوزع ما انتاب محصول القطن ومن القطن وأصناف الأسمدة وتبين المناطق التي تصلح لكل منها - الإجابة :-

نص السؤال :

"حضرة صاحب الممالى وزير الزراعة

إن هذه الأزمة لم تؤثر على هيئة من المليات بقدر ما أثرت على المزارع . وما يخفف عليه هذه الحصة مفرقة ما وصل إليه بحث الوزارة فيما على :

أولاً - هل توصلت وزارة الزراعة لمعرفة محصول رئيسى يوزع على البلاد ما خسرته من محصول أمان القطن وقلة مساحته .

ثانياً - هل عملت وزارة الزراعة تحاليل كيميائية لتربة المناطق المختصة في القطن واختارت لكل منطقة ما يناسبها من المحصولات الزراعية الخفيفة ؟

ثالثاً - هل انتقلت الوزارة أنواعاً من بذور القطن والأرز والبصل بنوع خاص لزراعها مع تعيين الجهات التي تصلح لتزويها حتى توفر على المزارعين شقة انتقاء هذه البذور وعمل التجارب بأنفسهم ؟

رابعاً - هل تمكنت الوزارة بواسطة التجارب الزراعية إلى معرفة أنواع الأسمدة الكيميائية أو العضوية التي تصلح لكل تربة في الوجهين القبلي والبحري ليسهل على المزارعين استعمال الباد الذي يناسب مبدن الأرض ويقيده المحصول ؟

مرد إبانى

مقررته صاحب الممالى حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) -

١ - عن الشطر الأول من السؤال :

يوزع القطن في مصر منذ أكثر من مائة سنة . وهو عماد ثروتها . وبياع محصوله في كثير من بلاد العالم لاستعماله في صناعات خنقة .

فليس من المتصور يحد هبوط سعره في السنتين الأخيرتين إنباله بمحصول آخر تكون له هذه الأهمية .

على أن تشجيع زراعة الأصناف التي كانت تستورد من مصر والبنية بالأصناف المحلية التي تزوج في أسواق الخارج من شأنه أن يوفر كثيراً مما كان يصرف ثمنه للأصناف المستوردة وأن يزيد في إخلاء القوت المصرية . والوزارة مهتمة بهذا الموضوع كل الاهتمام .

٢ - عن الشطر الثاني :

تقوم الوزارة فعلاً ببحث أراضي القطن من الوجهة الكيميائية والطبيعية بقصد الوقوف على أسباب ضعف التربة والاشارة بما يلزم لازالة هذه الأسباب .

أما أن يكون لهذه الاختبارات وحدها فائدة في تبين المحصولات المناسبة لكل منطقة فهذا غير ميسور عملياً خصوصاً أن طبيعة الأرض في مصر تختلف حتى في حدود الحوض الواحد كما أن هناك عوامل أخرى غير طبيعة الأرض لها شأن كبير في تبين المحاصيل التي يرى إنتاجها .

عمومية" اعتياد إضافي يبلغ ١٠٠٠ ج. م. في البند ٩ "مصاريف انتقال وبل سفر وقيل".

ويؤخذ هذا الاعتياد من نفقات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة المالية المشار إليها.

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يعم هذا القانون. تتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

(انصرف حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية).

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتدأ بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وصدمعهم ٧٣^(١).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

(انصرف حضرة صاحب البزة عبد الحكيم محمد بك مدير عام مصلحة الأموال المقررة).

(حضر حضرة صاحب البزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية وجيد المادى محمد بك مدير عام مصلحة الأموال المقررة).

على تقرير اللجنة^(١).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة).

الرئيس - إذن يقرر مشروع القانون ويؤخذ الرأي عليه بالتدأ بالاسم.

(حضر حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية).

على مشروع القانون وهذا نصه :

"نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٣ "مصلحة الأموال المقررة" - باب ٢ "مصاريف

(١) راجع الملحق رقم ٤٦ .

(٢) إبراهيم راتب بك . إبراهيم ديبه باشا . إبراهيم طه بك . أحمد السخاري بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد مدهة بك . أحمد زور باشا . أحمد طه باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . أمداد صعيدي بك . الدكتور أحمد يوسف علي أفندي . اسماعيل سري باشا . إلياس عوض بك . أمين حسين يوسف أفندي . أمين سالي باشا . أمين طالي باشا .

برجس زاعمي باشا .

حبيب درويش بك . حسن وشوان حمادي بك . حسن حديد باشا . حسن علي جازي بك . حسن مظفر باشا . حسين دافند باشا . الشيخ حسين دالي . الدكتور زكي مختار الجفري أفندي .

سلطان محمود بك . سليمان مكيان باشا بك .

شفيع سعادة حلاط أفندي .

صالح حسن باشا .

طهاتن سيد باشا بك .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدوان . السيد عبد الحيد الكري . عبد الحيد سلطان باشا . عبد الرحمن رشاد باشا . عبد العزيز البسوي بك . عبد العزيز سيف الصرك . عبد الحكيم بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي فهمي باشا . عيسى حسن زايد باشا .

علي فهمي باشا .

محمد أبو النصر القاراضدي . الشيخ محمد الأحدي القوارهي . محمد توفيق مينا بك . محمد شيرت دافند بك . محمد دافند ميني بك . القراء محمد صادق يحيى باشا . محمد صادق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طه حبيب باشا . محمد عتيه بك . محمد فاضل بك . محمد فهمي باشا . محمد مقبل باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو الصرك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد القريب بك . القراء محمود حمزى باشا . مصطفى رشيد بك . القريب موسى قواد باشا .

نخلة الخليل باشا . نصر طه بك .

يوسف يادى عليه بك . يوسف طه باشا . الأتيا يونس . يحيى إبراهيم باشا .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ "وزارة المالية" - الفرع ٥ "المطبعة الأميرية" الباب الثاني - "مصاريف عمومية ") اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م (ثمانية آلاف جنيه) زيادة على اعتماد البند السادس "تشغيل مطبوعات المصالح" .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية على المصروفات .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتدلاء بالأسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعلمهم ٧٣ (٢١)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين .

(انصرف حضرة صاحب المدة خليل محمود الفلكي بتركيز وزارته المالية).

٦ - مشروع القانون

القرار من مجلس النواب يفتح اعتماد بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٥ المطبعة الأميرية) - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

(القرار حضرة الشيخ اعظم الزاهد من أحد بناة) .

تلى كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :
" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن تخبر دولتك أننا استلبنا حضرة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون المخلص يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٥ المطبعة الأميرية) .

وخضولوا دولتك بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

تلى تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس - إذن لنيل مشروع القانون ويؤخذ عليه الرأي بالتدلاء بالأسم .

(١) راجع الحق رقم ٤٧

(٢) ابراهيم راتب بك . ابراهيم وبه باشا . أبو زيد عطاشي بك . أحمد السبلي بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد وشيد عبد الله بك . أحمد زهير باشا . أحمد طه باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد صهي ارشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادهار نصري بك . الدكتور أحمد يوسف صهي انندي . اسماعيل صري باشا . الياس عوض بك . أمين حسين يوسف انندي . أمين صهي باشا . أمين خال باشا .

بريس زنتي باشا .

سعيد دوس بك . حسن زهران حمادي بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . حسن مكرم باشا . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي غنار ابراهيم انندي .

سلطان محمود بيبي بك . سليمان كيان باشا بك .

شفيق سيد الله صلاح انندي .

صالح علي باشا .

طه كنان سيد احمد بك .

الشيخ عبد القادر حارس بدران . السيد عبد الحيد الكري . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن دينا باشا . عبد العزيز البسوف بك . عبد العزيز يوسف العمري .

عبد الله سمير بك . الشيخ عبد الحيد سالم . القراء عبد الحيد فردي باشا . القراء علي أحمد باشا . علي نهي باشا . عيسى حسن زايد باشا .

فطين نهي باشا .

عبد أبو النصر انندي . الشيخ عبد الأحدي القوامي . محمد توفيق مهنا بك . محمد سمير راضي بك . محمد رياض صهي بك . القراء عبد صادق بيبي باشا .

عبد صادق باشا . الدكتور عبد طاهر بك . محمد طه حبيب باشا . محمد غني بك . محمد نهي باشا . محمد خليل باشا . عبد نجيب شكر بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . القراء محمود عزى باشا . مصطفى رشدي بك . القراء موسى فراد باشا .

نقطة المجلس باشا . نصر علي بك .

مقبور بيبي صهي بك . يوسف صفاري باشا . الأنبا يونس . بيبي ابراهيم باشا .

٧ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح أعياد إثنان بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ وزارة الداخلية - فرع ١ ديوان العموم ومصالح أخرى) - تقرير لجنة المالية - بقرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عوى باشا)

على كتاب من حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء هذا نصه:

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نشرف بأن نخير دولكم أننا استبدنا سعادة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح أعياد إثنان بمبلغ ١١٥٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى") .

ونفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق

(حضر حضرة صاحب السعادة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية).

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ونقل الآن إلى مناقشة مواد مادة مادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" - الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" الباب الأول "مهمات وأجروماتيات") إعتاد إضافي بمبلغ ٦٦٠٠ ج. م (ستة آلاف وسبعمائة جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في أعياد ذلك الباب .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول في ميزانية الفرع ٣ "الخز" من القسم نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" - باب ٢ "مصاريف عمومية") إعتاد إضافي قدره ٨٣٧٠٠ ج. م (ثلاثة وثلاثون ألفاً وسبعمائة جنيه) في الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" و ١٩٨٠٠ ج. م (تسعة عشر ألفاً وثمانمائة جنيه) في الفرع ٢ "البوليس" و ٥٧٠٠ ج. م (خمسة آلاف وسبعمائة جنيه) في الفرع ٣ "الخز" لتسوية التجاوز المتوقع في أعياد ذلك الباب .
ويؤخذ هذه المبالغ من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة للسنة المالية المشار إليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
نأمر بأن يصم هذا القانون بنظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ولتبل المشروع ليؤخذ
الرائى عليه بالبدء بالإسم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

"نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارة الداخلية" - الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" - الباب الأول "مهمات وأجروماتيات") إعتاد إضافي بمبلغ ٦٦٠٠ ج. م (ستة آلاف وسبعمائة جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في إعياد ذلك الباب .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول في ميزانية الفرع ٣ "الخز" من القسم نفسه .

٨ - كتاب

وارد من لجنة المالية يطلب حاشية مشروع القانون الخامس بالفرف التجارية
لجنة الحفانية - الموافقة عليه

في الكتاب المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ دولتك أن المجلس قرر بجلسته ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ أن
يحيل إلى لجنة المالية مشروع القانون الخامس بالفرف التجارية الذي أقره
مجلس النواب .

وحيث إن أعمال لجنة المالية كثيرة جدا ولا يتسع وقتها لبحث مشروع
القانون المشار إليه والتقدم بتقديمها عنه قبل نهاية الدورة الحالية .

ونظرا لأهمية هذا المشروع ولما له من صفة الاستقبال تريو اللجنة أن
تتكروا دولتك بمرض الأسر على المجلس ليقرر إحالة إلى لجنة الحفانية لبحثه
وتقديم تقريرها عنه ليتسنى للمجلس نظره في هذه الدورة .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس لجنة المالية
يوسف قطاوى

مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٨
« وزارة الداخلية » باب ٢ « مصاريف عمومية » اعتماد إضافي قدره
٨٢٧.٠٠ ج ٠ (ثلاثة ومائتان ألفا وسبعمائة جنيه) في الفرع ١ « ديوان
المسوم ومصالح أخرى » و ١٩٨٠٠ ج ٠ (تسعة عشر ألفا وثلاثمائة جنيه)
في الفرع ٢ « البوليس » و ٧٠٠ ج ٠ (تسعة آلاف وسبعمائة جنيه)
في الفرع ٣ « المنظر » لتسوية التجاوز المتوقع في اعتمادات ذلك الباب .

ويؤخذ هذه المبالغ من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة
للسنة المالية المشار إليها .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويفقد القانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالثناء بالإس فكلت النتيجة الموافقة
عليه بإجماع الحاضرين ومقدم ٧١ (١) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع
الحاضرين .

(انصرف حضرة صاحب السعادة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية) .

(رفعت الجلسة للاحتراحة في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء
وأعلنت الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساء) .

(حضر حضرة صاحب المال أحمد باشا وزير الأوقاف) .

(١) إبراهيم وآب بك - إبراهيم ودييه باشا - أوزيد شمسارى بك - أحمد السنارى بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد ذوالفقار باشا - الدكتور أحمد رشيد
عبد الله بك - أحمد زور باشا - أحمد صحت باشا - أحمد عرفان باشا - أحمد بل باشا - الدكتور أحمد نصي الرشيد بك - أحمد نقيب يراده بك - أمدار نصير بك -
الدكتور أحمد يوسف صله أفتى - اسماعيل سرى باشا - إلياس حوض بك - أمين حسين يوسف أفتى - أمين سام باشا - أمين نال باشا -
بريس زقارى باشا -

حبيب دوس بك - حسن رشوان حادى بك - حسن سيد باشا - حسن على جازى بك - حسن عظيم باشا - حسين دامت باشا - الشيخ حسين والى -
الدكتور زكى خشار الجزىرى أفتى -

سلطان محمود بك - سلطان مهدي باشا بك

نفيق سعد الله حلاجه أفتى -

مالجس باشا -

سلطان سيد أحمد بك -

الشيخ عبد الباقى حادى بدوان - السيد عبد الحميد الكرى - عبد الحميد سليمان باشا - عبد الرحمن وشا باشا - عبد العزيز البيهونى بك - عبد العزيز سبب
السر بك - عبد الله حكيه بك - الشيخ عبد الحميد سليم - الرأى عبد الحميد فريد باشا - الرأى بل أحمد باشا - على فهم باشا - عيسى حسن زايد باشا -

عليق فهم باشا -

عبد أبو القصر قنارى - الشيخ عبد الأحمدي القنارى - محمد توفيق عبد بك - عبد رياض عيسى بك - الرأى عبد صادق يحيى باشا - عبد محمد باشا -
الدكتور عبد طاهر بك - محمد طهت حرب باشا - عبد فرج بك - محمد نصير بك - محمد خليل باشا - محمد نقيب شكرى بك - محمود أبو السرك -
محمود اسماعيل باشا بك - الدكتور محمود عبد الرعاب بك - الرأى محمود عزى باشا - مصطفى رشيد بك - هريق موسى فراد باشا -

نخه الطمى باشا - نصر تاج بك -

يوسف يادى عليه بك - يوسف قطاوى باشا - يحيى إبراهيم باشا -

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صكنا عليه
واصدناه :

مادة ١ - - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (القسم ١٠
"وزارة الخفائية" - الفرع ٢ "المحاكم المختلطة (قسم القضاء)" - الباب
الثاني "مصاريف عمومية" اعتماد اضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ ج.م (واحد وعشرين
ألفاً ومئمة جنية) لتسوية التجاوز في بعض بنود الباب المشار إليه .
ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني من ميزانية الدولة للسنة
المالية المذكورة .

مادة ٢ - - على وزيرى المالية والخفائية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيا يخصه .

أمر بأن يصح هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذوا الزأى على المشروع بالتناء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ٦٧

الأغلبية المطلقة ٣٤

الموافقون ٢٦٩ (٢)

غير الموافقين ١ (٣)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون الخاص
بالتعرف التجارية إلى لجنة الخفائية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الخفائية .

٩ - مشروع القانون

لترديد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ ج.م في ميزانية
السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ١٠ وزارة الخفائية - فرع ٢ -
المحاكم المختلطة) - تقرير لجنة المالية - إقرار مشروع القانون

(القرار حضرة الشيخ المحترم مقرب يادى بك) .

تلى تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن يتل مشروع القانون :

(١) راجع المحضر رقم ٤٩

(٢) إبراهيم وآب بك . إبراهيم وبه باشا . أمريز ططاوى بك . أحمد السنارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ز يرو باشا . أحمد طيط باشا .
أحمد عرفان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد نصي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . اندراو نصير بك . الدكتور أحمد يوسف طيطه الخندى . اصحاب
سرى باشا . إلياس عرض بك . أمين حسن يوسف الفتى . أمين سامى باشا . أمين طالى باشا .
جريس زاتيرى باشا .

حبيب دوس بك . حسن رشوان حادى بك . حسن علي باز به بك . حسن مكرم باشا . حسين دافى باشا .
الدكتور زكى مختار الجبرى الفتى .

مطمان محمود بنسى بك . سليمان مكيان باشا بك .
توفيق سعد الله صلاح الفتى .

صالح سن باشا .
مطمان سيد احمد بك .

الشيخ عبد الباقى طمر بدوان . السيد عبد الحميد الكوى . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البيهون بك . عبد العزيز سيف الصيرى بك .
عبد الله صميك بك . الشيخ عبد الحميد سلم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي نصي باشا . عيسى حسن زايد باشا .
علي نصي باشا .

عبد أبو النصر القادى . الشيخ عبد الأمدى القطارى . عبد توفيق حنا بك . عبد سيرت رانى بك . اللواء عبد صادق يحيى باشا . عبد صفى باشا . الدكتور
عبد طاهر بك . عبد فتى بك . عبد نصي باشا . عبد خليل باشا . عبد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اصحاب بك . محمود شكرى باشا .
الدكتور محمد عبد العراب بك . اللواء محمود حوى باشا . مصطفى رشيد بك . الطريق موسى فراد باشا .

نعم المجلس باشا . نصر مايد بك .
مقرب يادى بك . يوسف ططاوى باشا . يحيى إبراهيم باشا .
عبد فية بك .

(٣)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ وتنتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الخيرية) اعتماد إضافي بمبلغ ٤١,١٠٠ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموصفة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويعتسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (أوقاف الحرمين الشريفين) اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموصفة بالجدول المرافق لهذا القانون . ويعتسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الأهلية) اعتماد إضافي بمبلغ ١٤,٠٧٥ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله في الباب الثالث (مصارف الأحياء) والموضح بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين هذا حضرة الشيخ المحترم محمد خيت بك .

(ضحك وتصفيق) .

١٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية بمبلغ ٥٧١٢٥ ج.م. - بقرار لجنة الأوقاف - لقرار مشروع القانون

(المحررة بالشيخ المحترم عبد الرحمن رنا باشا) .

على كتاب وولد من حضرة صاحب المظالم وزير الأوقاف العمومية هذا نصه :

حضرة صاحب المظالم رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة نظر مجلس الشيوخ بملحة يوم الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية بمبلغ ٥٧١٢٥ جنيا . وفي تقريرها عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (القسم الأول) (الإيرادات) .

أرجو التكرم بالترخيص لحضرة صاحب المظالم إبراهيم فهمي باشا وكيل الوزارة وحضرة عبد العزيز حسين أئدي رئيس قسم الميزانية والتسويات في الحضور أثناء نظر التقريرين المشار إليهما .

وغضولوا يا صاحب المظالم بقبول فائق الاحترام ما

وزير الأوقاف
أحمد علي

١٩ هـ سنة ١٩٣٢

(حضر حضرة عبد العزيز حسين أئدي رئيس قسم الميزانية والتسويات بوزارة الأوقاف) .

على تقرير اللجنة (١) .

(أثناء الثلاثة حضر حضرة صاحب المظالم على جمال الدين باشا وزير الحرية والبحرية) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم محمد خيت بك - مع موافق على الاعتماد أرجو من محلي الوزير أن يتساهل كثيرا في مسألة التفتيش للناظرين المتأخرين وهذا يوفر مصاريف كثيرة على الوزارة وعلى المستحقين في آن واحد .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بتمام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

وليت مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم .

تلى مشروع القانون وهذا نصه : -

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الخيرية) اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه لسد التجاوز المتصور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموضحة بالجدول المرفق لهذا القانون .

ويخصب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الحرمين الشريفين) اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج. م لسد التجاوز المتصور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموضحة بالجدول المرفق لهذا القانون .

ويخصب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٣ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الأهلية) اعتماد إضافي بمبلغ ١٤٠,٠٠٠ ج. م لسد التجاوز المتصور حصوله في الباب الثالث (مصاريف الأهلين) والموضح بالجدول المرفق لهذا القانون . ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها .

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بتمام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي بالثناء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين وصددهم ١٩^(١)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين .

(١) إبراهيم وأبى بك - إبراهيم وبه باشا - أمير زيد طهاري بك - أحمد السناوى بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد زور باشا - أحمد طقت باشا - أحمد مرغان باشا - أحمد علي باشا - الدكتور أحمد نسي الرشيدي بك - أحمد نجيب براده بك - ادوار قصري بك - الدكتور أسد يوسف طه أفتى - اسماعيل سرى باشا - إلياس مرضى بك - أمين حسنين يوسف أفتى - أمين سامي باشا - أمين طال باشا .

بريس زقارى باشا .

حبيب دروس بك - حسن وشوان حامى بك - حسن سيد باشا - حسن علي جازيه بك - حسن مظفر باشا - حسين وأصف باشا .

الدكتور زكي مختار أبا زرى أفتى .

سلطان محمود بنسى بك - سليمان مكان أياطة بك .

شفيق سيد الله صلاح أفتى .

سالم سق باشا .

سلطان سيد أحمد بك .

الشيخ عبد الباقي حارس بردان - السيد عبد الحيد الكرى - عبد الحيد سليمان باشا - عبد الرحمن رضا باشا - عبد العزيز البيهوت بك - عبد العزيز سيف الصرب بك - عبد الله سمكة بك - الشيخ عبد الحيد سليم - اللواء عبد الحيد فريد باشا - اللواء علي أحمد باشا - علي جمال الدين باشا - علي حسي باشا - عيسى حسن زايد باشا .

قاضي نسي باشا .

عبد أبو العسر الفار أفتى - الشيخ عبد الأحدي الطواشري - عبد توفيق - هيا بك - عبد خيرات واثي بك - اللواء صادق يحيى باشا - عبد مدق باشا - الدكتور محمد طاهر بك - عبد نبيح بك - عبد نسي يكن بك - عبد نسي باشا - عبد مقبل باشا - عبد نجيب شكري بك - محمود أبو العسر بك - محمود اسماعيل أياطة بك - محمد شكري باشا - الدكتور محمود عبد القوط بك - اللواء محمود عيسى باشا - مصطفى رشيد بك - القريق موسى فراد باشا .

نخه الطهي باشا - نصر مابد بك .

عقوب بيلى بك - يوسف طهاري باشا - يحيى إبراهيم باشا .

١١ مشروع

مبادرة وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم الأول - الإيرادات) - تقرير لجنة الأوقاف - إقرار

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رنا ياشا)

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) وقدره ١٥٤٥٥٦ جنيها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) وقدره ١٥٤٥٥٦ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٢ - التصحيلات لمكاشات ومكاشات الموظفين وقدره ٢٢٢٦١ جنيها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب ٢ - التصحيلات لمكاشات ومكاشات الموظفين وقدره ٢٢٢٦١ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة وقدره ٤٩٢٦٣١ جنيها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة وقدره ٤٩٢٦٣١ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٤ - إيرادات من أشغال مدرسة البنات وقدره ٢٥٠٠ جنيها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب ٤ - إيرادات من أشغال مدرسة البنات وقدره ٢٥٠٠ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة وقدره ٤٧٦٧١ جنيها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة وقدره ٤٧٦٧١ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٦ - المرسوم من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية وقدره ٦٠٠٠ جنيها .

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب ٦ - المرسوم من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية وقدره ٦٠٠٠ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٧ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي وقدره ٥٧٠٧٠ جنيها ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب ٧ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي وقدره ٥٧٠٧٠ جنيها .

(انصرف حضرة عبد العزيز حسن القننى ورئيس قلم الميزانية والتسويات بوزارة الأوقاف) .

١٢ - تقرير لجنة الحفائية

من البحث الحاصل إليها إذا كانت لحضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات يرفقات - تأجيله حتى ينظر في أثناء عرض مشروع اللائحة الداخلية

الرئيس - لم يبق من جدول أعمال هذه الجلسة غير تقرير لجنة الحفائية عن البحث الحاصل إليها فإذا كان لحضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات يرفقات وهذا البحث مرتبط باللائحة الداخلية التي انتهى المكتب من إعدادها وأعلن أن مشروعها - يوزع على حضراتكم قريبا لنظره في هذه الدورة إن لم يكن في ذلك تعطيل لأعمال أخرى أكثر أهمية منه .

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في تقرير لجنة الحفائية المذكور حتى ينظر في أثناء عرض مشروع اللائحة الداخلية لارتباطها .

مقررته الشيخ محمد رفعت بك - ولم هذا ؟

(أصول : موافقون على التأجيل)

الرئيس - يقرر المجلس تأجيل النظر في تقرير لجنة الحفائية عن البحث المشار إليه حتى ينظر في أثناء عرض مشروع اللائحة الداخلية لارتباطها .

وقت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الخامسة مساء على أن يوجد المجلس للاجتماع في يوم الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٣٥١ (٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والنصف مساء

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

المتعلقة علنا في يوم الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

٦ - كتاب من وزارة الداخلية بإقتاب حضرة صاحب البرة على أحد القضاة بك حضرا بالمجلس من دائرة حفاظة .

حلف حضرة اللجنة الدستورية .

٧ - كتاب من مجلس النواب بقبول دعوة الاتحاد البرلاني الفول للاشتراك في المؤتمر الثامن والعشرين المزمع عقده في جنيف في شهر يوليو القادم - قرار المجلس بتحويل المكتب في اختيار من يمثلونه في هذا المؤتمر .

٨ - تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون التماس بفتح أملاك إسماعيل بيلق ١٤٥٨٤ بيتا في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - صرف الاعانة المستحقة لشركة النقل الأهلية وشركة مصر لنقل القطن ونسجه

الموافقة على ما رآه اللجنة من عدم الموافقة على فتح الاملاك للحزب

اكتفاء بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية الحالية .

٩ - مشروع القانون لقراء من مجلس النواب بقتل مبلغ ١١٥٠٠ جنيه من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

تقرير لجنة المالية

مصدق رقم ٥٣

إقرار مشروع القانون .

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل .

(١) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التعديلات في فروع قسم ٦ (وزارة المالية) - إحالة إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بطلب ميزانية الخاصة للصحة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحالة إلى لجنة المالية .

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب باختيار ما يكتب من القش في مادة تحقيق الرواة أو هذه الزواج حافيا عليه - إحالة إلى لجنة المالية .

٤ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المقرم عبد الله حكيه بك عن زيادة رسم الخدمة المستطع من الموظفين وأرباب الحانات - أجابته بملصقة يوم الاثنين التالي بناء على طلب من حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

٥ - القرار بمشروع قانون تخفيض من حضرة الشيخ المقرم عبد الرحمن دنا باشا عن تعيين ومجال القضاء الأهل وترقيتهم وتكريمهم - إحالة إلى لجنة الاتراحات .

ثانياً - بأعتبار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : الدكتور زكي غنار الجيزي أفندي . محمد أبو النصر التتالي أفندي . محمد مقل باشا . الشيخ عبد الحميد سليم . عيسى حسن زايد باشا . ادوار قصيري بك . محمد منصور أفندي . حسن صبري بك . حليم فاحوم أفندي . أحمد السيارى بك . الدكتور أحمد رشيد عبدالمفتي . أبو زيد طنطاوى بك . محمد طلعت حرب باشا . الأتيا بؤانس .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : محمد فهمي الناضوري باشا . الشيخ حسين صالح خليفة .

اجتمع المجلس الساعة السادسة والربع العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد الطميطي باشا وكل المجلس وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما حذا :

الثلاثين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد عيود باشا . مصطفى خليفة باشا . الدكتور فارس نمر . محمد مصطفى عبجو بك . كامل جرجس تكل بك . حافظ المشاوى بك . الياس عوض بك . عبدالكريم شديد بك . محمد محمود بك . طلفان سيد أحمد سالم بك .

ثالثا - بغير لفت :

حضرات : - أحد عرفان باشا . محمد الله عبد الرحمن افندي .
سلم بطرس بك .
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيخ المحترمين :
أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاييه افندي .
حبيب دوس بك .
عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب السعادة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين ايجاليل سرى باشا إجازة ابتداء من ٢٧ الجاري إلى آخر الدورة لأعمال ضرورية تضطره إلى مغادرة القطر . وطلعتان سيد أحمد سالم بك إجازة أسبوعين لمرضه ابتداء من اليوم .
فهل توافقون حضراتكم على منحهما الإجازتين المطلوبتين ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - لم ملاحظة على ماورد في الصفحة الثالثة بالعمود الأول . بسند قول (فاننا رجعت حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجددتهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . فقال حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة) . وهنا سقطت كلمة (مقاطعا) . وتكون صحة البارة هي (فقال حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة مقاطعا) .

الرئيس - لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن يرد في أي وقت شاء دون أن يعتبر مقاطعا لأي خطيب .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ما دام الخطيب يتكلم فليس لأحد فيه أن يتكلم .

الرئيس - لقد قلت إنه إذا رد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فانه لا يعتبر مقاطعا .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ما قامت الكلمة أعطيت لمنهوا فليس لأحد غيره أن يتكلم . وليس لرئيس الحكومة ^(١) الحق في حجب أن يتكلم . وبلغة القانون السابقة والمشرور ^(٢) موجودة

الرئيس - قلت إن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لايجبر مقاطعا إذا رد .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - يعتبر مقاطعا أو غير مقاطع إن الذي أريد إثباته مسألة عاقلة للقانون .

الرئيس - ليس هناك عاقلة للقانون .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أنا قلت إنه فاعلمني فيجب إثبات كلتي التي قلتها . سواء قاطع أو لم يقاطع . فكنتي يجب إثباتها .

الرئيس - تثبتت الكلمة التي تريدنا .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ولي ملاحظة على ماورد في الصفحة السادسة في نهاية العمود الثاني عقب تعليق على إجابة حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن سؤال بشأن اليهوديين احتياطيا إذ وردت العبارة الآتية : (وهنا أورد حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا أن يندى ملاحظة على السؤال والجواب فانهم دولة الرئيس أن التطبيق غير جائز لنبر المشو الذي وضع السؤال) . فهذه العبارة دالة على أن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا قال كلاما قبل أن يقول الرئيس هذه الملاحظة . فيجب إثبات ماقله .

الرئيس - اتهام الرئيس لحضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا بأن تطبيقه غير جائز يقضى بأنه لا عمل لاثبات ماقله .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - حضر الجلسة ...
(ختم) .

الرئيس - إن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا سحب كلامه .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ليس في المحضر ما يفيد أن حضر الشيخ المحترم سحب كلامه .

الرئيس - مكب المجلس يقرر أن حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا سحب كلامه .

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

(لم يترشح أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(١) أمهات رئيس المجلس وصحت بمجلس الحكومة بما، على صحيح حضرة الشيخ المحترم بمحضر الجلسة ٢٧ من يوم ١٩٣٢

(٢) زويت الباعة والمشرور بما، على طلب حضرة الشيخ المحترم بمحضر الجلسة ٢٧ من يوم ١٩٣٢

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحاله إلى لجنة المالية

نلى الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا
ضمة :

²⁹حضرة صاحب القنولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢
تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة
١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فاتنرفو بان ارسلف مع هذا لءولفكم مشروع القانون - وءقور لءلءة
المالفة - ومءضر الءلءة للءكورة - راءفا عرض ذلك على هفئة ءلس
الشوءر .

وتمضوا دولتكم بقبول عظیم الاحترام

1932 44.20

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رفعت

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مذهب القانون إلى لجنة المالية ؟

(مواقفة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية

(ج) مشروع قانون ولود من مجلس النواب باعبار مايرتكب من النفس في حادة
تحقق المرأة أو عند الزواج سالها عليه - إحاطته إلى لجنة الحفانية

على الكلب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور
وهنا نصه :

²⁰ حضرة صاحب الموعظة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المحقة في يوم الثلاثاء ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ بصفة مستعجلة تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون باعتبار ما يرتكب من النش في مادة تحقيق الوارثة أو عقد الزواج معاقبا عليه - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتسرف بان أرسل مع هذا لولكم مشروع القانون - وتقريرلنا
الحقانية - ومعرض الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذاك على هيئة جبر

وخفضوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

1922-2422

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٣ - الرصائل

(١) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التعديلات في فروع قسم ٦ (وزارة المالية) — إحاطة إلى لجنة المالية

تأليف الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولكم المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٧٩-١٢٧٠
ما أقدم مجلس النواب عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٢ -
١٩٣٣ المالية الخاص بالمصروفات فيبض فروع قسم "وزارة المالية".
أتعرف بأن الخ دولكم أن جلس النواب نظر يجلسه المتخفة في يوم
الاثنين ٢٠ يونيو الحال تقور برجلس المالية عن هذه التعديلات وقرر
المناقشة في الأوية التي أدخل عليها مجلس الشيوخ بعض التعديلات
في فروع قسم "وزارة المالية" كال ي :

١ - فرع ١ - ديوان العموم

باب ۲ - مصارف عمومية ۴۳۹۱۰۸

٢ - فرع ٤ - مصلحة الاحصاء

باب ۱ - "ماہیات و اجرومرتبات" ... ۳۳۸۱

٣ - فرع ٧ - مصلحة الجمارك

باب ۱ - ۳۰ ماهیات وأجر ومرتبات ۳۱ ... ۳۶۶۶۳۶

» ٢ - «مصاريف عمومية» ٨٠٨٥٤

٤ - فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومضائق

الأسماء

باب ۲ - "مصاريف عمومية" ... ۸۷۱۴

ومع هذا تقرر لجنة المالية ومعرض الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بركاتكم بقبول عظيم الاحترام ٥

رئيس مجلس النواب
عبد قوفى، رفضت

1922 24 21

الرئيس — هل تراءون حضراتكم على إحالة الكلب المذكور إلى لجنة الحالة ؟

(مواقفة).

الرُّبْعُ - قدّم المحلّ: إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة المالية.

الرئيس - لقد اختار مجلس النواب مع ثلاثة أحدم حضرة صاحب الملك رئيس المجلس .

٨ - تقرير لجنة المالية

من مشروع القانون الخامس بفتح اعتماد إثناني بمبلغ ١٤٥٨٤ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بصرف الأمانة المستعانة لشركة النقل الأهلية وشركة مصر لنقل القطن ونسبه - الموافقة على ما رآه اللجنة من عدم الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب اكفاء بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية الحالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء عبد الله باشا) .

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تشرف بأن نعيد دوركم أننا انتدبنا سادة أحد عبد الوهاب باشا وكيل المالية لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية الخاصة بفتح اعتماد إثناني بمبلغ ١٤٥٨٤ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بصرف الإعانات المستعانة لشركة النقل الأهلية وشركة مصر لنقل القطن ونسبه .

وتغضوا دوركم بقبول باقي الاحترام

٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء

احسانى صادق

(حضر حضرة صاحب السعادة أحد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

على تقرير اللجنة (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

(انصرف حضرة صاحب السعادة أحد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية) .

٩ - مشروع القانون

القرار من مجلس النواب بتلخيص - ١٩٥٠ - جنيا من الباب ٢ "مصادف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون .

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء عبد الله باشا) .

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تشرف بأن نعيد دوركم أننا انتدبنا سادة محمود صادق بونس باشا وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس الشيخ التي سينظر فيها تقرير لجنة

كما وافق مكتب المجلس على أن ما يدفع للوزير كاستراك أو نحوه يكون مناصفة بين مجلسي الشيخ والنواب .

فانتصرف بإحاطة علم دولتكم بذلك .

وتغضوا بقبول باقي الاحترام

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - ألفتنا وزارة الخارجية أن التفصيلة المصرية يجنب تفتت من السكرير العام للاتحاد البرلاني الدولي دعوة لاشتراك البرلمان المصري في المؤتمر الثامن والعشرين للاتحاد الذي سيقدّم من ٢٠ إلى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢

وقد عرض الأمر على هيئة مكتب المجلس بجلسته ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ فتوافقت على قبول الدعوة وعلى أن ما يدفع للوزير كاستراك أو إمانة يكون مناصفة بين المجلسين .

ووردت رسالة من مجلس النواب وهي التي تليت على حضراتكم الآن بأنه قرر بجلسته المنعقدة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ الموافقة على قبول الدعوة على أن يكون مندوبوهم هم رئيس المجلس والأمينان المحترمان الأستاذ محمد حسن والأستاذ مصطفى الشوربجي كما وافق المكتب المذكور على أن ما يدفع للوزير يكون مناصفة بين المجلسين .

فهل توافقون حضراتكم على تضييق المكتب في أن يختار ثلاثة الأعضاء الذين يمثلونكم في هذا المؤتمر على أن يراعى المكتب في هذا الاختيار تمثيل الأحزاب والجماعات التي يتألف منها المجلس أثنى أن يكون أحد المندوبين اتحاديا والآخرا شعبيا والثالث مستقلا وأن أخطر المجلس بما يتم ؟ (موافقة) .

الرئيس - وإلى الفت نظر حضراتكم إلى أن من يختارهم المكتب هم الذين يمثلونكم بصفة رسمية وهذا لا يمنع بالطبع من اشتراك من يرغب من حضراتكم الحضور في هذا المؤتمر بصفة غير رسمية .

مقرر السج المحترم الدكتور مرسى محمود اقمرى - لست موافقا على انتخاب عضو مستقل ، لأنه لا يمثل أحدا ، وإنما يمثل شخصه فقط .

الرئيس - لا . لا . إن المستطيع جماعة يحق لهم في المجلس .

مقرر السج المحترم اللواء محمود حمى باشا - إن الاثنين المختارين في مجلس النواب ليسا من الأحزاب .

الرئيس - لقد اختار مجلس النواب ثلاثة نواب أحدهم من الحزب الوطنى ، واثنين من حزب الاتحاد ، وثلاثهم من حزب الشعب .

مقرر السج المحترم اللواء محمود حمى باشا - لقد ذكّر دولتكم اثنين فقط من مجلس النواب .

المالية عن مشروع القانون انخاص بنقل مبلغ ١١٥٠٠ جنيه من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢

وتغضبوا دولكم بقبول باقي الاقتراح ما

٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

(حضر حضرة صاحب السعادة محمود صاقي رئيس باشا وكيل وزارة الداخلية) .

فقرة الشئ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - كيف انتقل المجلس إلى مشروع هذا القانون قبل أخذ الرأي على الاعتناء الاضاق بمبلغ ١٤٥٨٤ جنيا فهل اجبر المجلس هذا المبلغ مقدما بمذكرة أو بمشروع قانون ؟

القرر - لقد وافق المجلس على رأى اللجنة في الموضوع الأول . وانتقلنا إلى موضوع آخر . والسألة التي يشهد إليها حضرة الشيخ المحترم هي علم موافقة على اعتناء . وهى بذلك لا تحتاج إلى مشروع قانون . على قدر اللجنة (١) .

فقرة الشئ المحترم محمد غنيم بك - فها للجنة المالية انخلاصة بتل هذا المبلغ أنها ذكرت فيما يخص بوزارة الصحة . ومصلحة الصحة . فرد على حضرة الشيخ المحترم حبيب بك دوس بأن مصلحة الصحة وزارة . وأنى لو كنت اطلعت على الميزانية لوجدت أنها وزارة .

ولكنى أرى في مذكرة لجنة المالية انخلاصة بتل هذا المبلغ أنها ذكرت مصلحة الصحة مرتين . ولم تذكر وزارة الصحة إذ قالت فيها (ولما كان الاعتناء المدرج لهذه الأعمال في الباب الثالث من ميزانية مصلحة الصحة) فهما ذكرت مصلحة الصحة .

وفى موضوع آخر (البيان المقدم من مصلحة الصحة) وهنا أيضا ذكرت مصلحة الصحة .

القرر - ليقرا حضرة الشيخ المحترم المادة الواردة في مشروع هذا القانون . فانه على ما يظهر لم يطلع حضرته عليه .

فقرة الشئ المحترم محمد غنيم بك - ورد في مشروع هذا القانون (على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه) . ويستتبع من هذا أن اعتراضى علىه .

القرر - أقرأ المادة الأولى من مشروع القانون تجدد أن فيها وزارة الصحة . واعتراضك إذن يكون في غير محله .

الرئيس - لم اتهم من حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك شيئا فأرجو أن يوضح ما يريد طرحة على المجلس .

فقرة الشئ المحترم محمد غنيم بك - أنا الآن في حجة .

فقرة الشئ المحترم عبد الرحمن راتب بك (السكرير البرلماني) - ليقرا حضرة الشيخ المحترم المادة الأولى من مشروع القانون فهنا نصها :

مادة ١ - ينقل في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" مبلغ قدره ١١٥٠٠ ج ٠ م (أحد عشر ألفا وخمسة مائة جنيه) من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" بند ٢٥ "ردم البرك" .

وبذلك يجد أنه مذكور فيها صراحة وزارة الصحة العمومية .

فقرة الشئ المحترم محمد غنيم بك - إذن يكون هناك خطأ في المذكرة أو في مشروع القانون .

(تنهية) .

(أسولت : ليس هذا موضوع البحث المطروح على المجلس) .

الرئيس - حل حضراتكم راضون عما يديه حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك عما فيه ضياع لوقت المجلس .

(أصوات : لا ، لا) .

الرئيس - ليجلس لأن حضرة الشيخ المحترم . فهذا كلام لا طائل من وراءه . وحيث المجلس غير راضية عن هذا . لأن وقت حضرات الأعضاء ثمين . ولا يصح أن يضيع وقتهم في مناقشة لفظ (وزارة الصحة ومصلحة الصحة) أو مثل هذا بلا فائدة .

وقد سبق أن أتهمك أنها وزارة أصلا .

فقرة الشئ المحترم محمد غنيم بك - قولوها دائما وزارة صحة إذ لا يصح أن يقال عنها وزارة صحة في موضع ومصلحة صحة في موضع آخر .

الرئيس - ليجلس حضرة الشيخ المحترم .

هل يريد حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك الكلام ؟

فقرة الشئ المحترم محمود أبو النصر بك - كنت أريد أن أقول لحضر الشيخ المحترم ما قاله حضرة صاحب اللجنة الرئيس .

محضر الجلسة السادسة والثلاثين

المتعلقة علنا في يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد الشاذلي بك عن تخفيض رسوم النقل التي تفرضها شركة قناة السويس من يورسيد إلى الاسماعيلية — الإجابة عنه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السطة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف المقتدى عن إنشاء سبارة على ترعة الفيحاني عند الكيلو ٥٦٠٠ وبناء السبارة القديمة ومن إنشاء دجلة من ترعة الفيحاني إلى مديرية شكاوف ومنها إلى دوره وششاح وكنوزمسور — الإجابة عنه .

٥ — مشروع القانون المراد من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام القروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك الفليب الزواحي .

ملحق رقم ١٥

تقرير لجنة المالية

إقرار مشروع القانون .

٦ — استمرار نظري مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ملحق رقم ٣٢

قسم ١١ — وزارة الأشغال العمومية .

فرع ١ — ديوان السوم — إقرار .

٢ — الري — إقرار .

٣ — حملة المائي الأسمرية — إقرار .

٤ — الميكانيكا والكهرباء — إقرار .

٥ — النظم — إقرار .

٦ — المخابر الزراعية — إقرار .

٧ — الطليجات — إقرار .

قسم ١٢ — الدين السوم — إقرار .

١٨ — صناديق غير مستفورة — إقرار .

١٥ — الديانت الطبية — إقرار .

٧ — تلخيص المجلس قرار المكتب اختيار حضرة صاحب العدة الموجه الرئيس وحضره الشريطين المحترمين إبراهيم ديب بك وحبيب دوس بك لتمثيل المجلس في المؤتمر الثاني والعشرين للإتحاد الهلالي الدولي المزمع عقده في جنيف في شهره القادم .

١ — الإجازات .

٢ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ — الرسائل .

(أ) مشروع قانون تعديل من مجلس النواب بالتخصيص المذكورة في أخذ ميعاد من الاجابات من الاحتياطي العام لمختلف مشروعات برهن مخاري لذلك الأراضي الزراعية — إخطاره إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتقرير على جواز التنازل عن الملكية على مائة أو أكثر طبقا — إخطاره إلى لجنة الأشعة الداخلية المتعلقة من أعضاء المكتب لظرفه من وجه الاستقبال .

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ — إخطاره إلى لجنة الأشعة الداخلية المتعلقة من أعضاء المكتب لظرفه من وجه الاستقبال .

(د) طلب من مجلس النواب بالمناقشة على التصديق الذي أقره مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ٩ وزارة العمدة العمومية — باب ٢ و ٣) .

(هـ) طلب من مجلس النواب بالمناقشة على التصديق الذي أقره مجلس الشيوخ على مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١٢ وزارة الزراعة — الباب الأول) .

(و) طلب من مجلس النواب بمناقشة الحكومة على رأى لجنة المالية مجلس النواب اقتضى بخلاف مبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيه موعلة تحصل ليكن الفليب الزواحي من مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

٤ — الأشعة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سيكه بك عن زيادة رسم الفضة المخصص من الموظفين وأرباب الحانات — الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد الشاذلي بك عن المستفيدين من المصنفين المصريين شركة قناة السويس رسائل أخرى — الإجابة عنه .

الرئيس - إلى أمت نظر حضرات الشيوخ المحترمين إلى أن الاستمرار في منح الإجازات قد يقترب عليه علم تكامل المدة القانونية .

حضره صاحب المروءة مساهيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إن الدورة البرلمانية ربما تنتهي في ٧ أو ٩ يولييه القادم فإنا كان يمكن تأخير هذه الإجازات ثمانية أيام مثلاً، لأننا بذلك تضمن وجود المدة الكافية ولا تتعرض لفقد المدة .

حضره الشيخ محمد مكرم حسن - إن كانت الدورة تنتهي في ٧ يولييه فيمكننا تأجيل إجازتنا إلى هذا التاريخ .

حضره صاحب المروءة مساهيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - قد أوشك مجلس النواب أن ينهي من عمله . وإذا رايتم حالة العمل فإذن إننا لا نتفكر أكثر من ذلك وعلى كل حال فلأمر مرجعه إلى حضراتكم .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

حضره الشيخ محمد مكرم حسن - جاء بأثر التبر الأول من المصلحة الثانية على لسان " مدام الكلفة أعطيت لعضو مجلس لأحد فيه أن يتكلم . وليس لرئيس المجلس الحق فيمنع من أن يتكلم . ومادة القانون موجودة ... ومدة المدة التي قلت إنه ليس لرئيس الحكومة الحق فيمنع من أن يتكلم لأن الموضوع كان ذاتاً حول مقاطعة حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة لا حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس كما أني أشرت إلى مادة القانون وإلى نصها وهي المادة ٢٧ .

الرئيس - ليس لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى على المحضر ؟ (لم يقرض أحد) .

الرئيس - تلقى المجلس على محضر الجلسة السابقة بعد إثبات هذا التصحيح .

٣ - الرسائل

(١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالترخيص لهكومة في أخذ مبلغ مليون من الديارات من الخزانة العام لغرض دفع ضريبة ومن عتاد لذلك الأراضي الوادية - إن شاء الله إلى لجنة المالية

على المكتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ تم تمرير لجنة المالية عن مشروع قانون بالترخيص لهكومة في أخذ مبلغ مليون

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنقيقة الثلاثين مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد عبد الله باشا . مصطفى خليفة باشا . الدكتور فارس تير . كامل جرجس بك . الباس عوض بك . طه عثمان سيد احمد سالم بك . حسن مظلوم باشا . إسماعيل سري باشا . محمد مصطفى عجمو بك . محمد الله عبد الرحمن افندي . ثانياً - بإحضار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : سلطان السدي بك . مصطفى رشيد بك . علي فهمي باشا . محمد خيرت راضي بك . مقبول باوي عليه بك .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع حضرات : يونس حنا باشا . حسن رشوان حادي بك . محمد محمود بك . محمد أيوب النصر . الفار افندي .

ثالثاً - بتعيين : حضرة الشيخ المحترم علي خليل بطرس بك .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية وحضرنا صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية . على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق محمد الله حلاجه افندي . حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين من الله عبد الرحمن افندي إجازة لمدة عشرة أيام لمراد أصابه . ويطلب محمد مصطفى عجمو بك جعل إجازته ثلاثة أسابيع من ٢٠ يونيو الجاري بدلاً من أسبوع واحد لمريضه . وحسن مبركي بك ثلاثة أسابيع من ٤ يولييه القادم لاضطراره للسفر لأوروبا . وقلبي فهمي باشا إجازة من أول يولييه لتأجيل الدورة لاضطراره للسفر خارج مرامات حالته الصحية . ويوسف فطاح باشا من ٧ يولييه لتأجيل أوائل نوفمبر القادم للاستشفاء في أوروبا . وحاجي فخر افندي ثلاثة أشهر من ٨ يولييه القادم للسفر لأوروبا للاستشفاء . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (موافقة) .

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ - إجابة إلى لجنة اللائحة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب لنظره على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ٢١ و ٢٩ مارس ١٩٣٢ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة اللائحة وتعديل قانون النظام الداخلي للبرلمان عن الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المصطفى أحمد وإلى الجندي بالقائه المادة ١٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان - ووافق عليه بالصيغة للمراقبة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون - وتقرير اللجنة - ومحاضر الجلسات المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب لنظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية لنظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت .

محقرة الشيخ المحترم الدكتور عيسى محمد أفندي - لأية لجنة أجيل الشروط ؟

الرئيس - لقد أجيلا إلى اللجنة التي كتبت بوضع مشروع اللائحة الداخلية للمجلس وذلك لأن الشرطين متعلقان بهذه اللائحة .

محقرة الشيخ المحترم الدكتور عيسى محمد أفندي - ما اسم هذه اللجنة ؟

الرئيس - لجنة اللائحة الداخلية .

محقرة الشيخ المحترم الدكتور عيسى محمد أفندي - أتوحد لجنة باسم لجنة اللائحة الداخلية ؟

من اللجنة من الاحتياطي العام لقد سلف مضمونة برهن عقارى للألاك الأراضي الزراعية - ووافق عليه بالصيغة للمراقبة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدوتكم مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البرلمانية أو الجزاء عليها - إجابة إلى لجنة اللائحة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب لنظره على وجه الاستعجال .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم الخميس ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة تقرير لجنة اللائحة وتعديل قانون النظام الداخلي للبرلمان عن مشروع قانون بتقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البرلمانية أو الجزاء عليها ووافق عليه بالصيغة للمراقبة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدوتكم مشروع القانون - وتقرير اللجنة - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية المشكلة من أعضاء المكتب لنظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة اللائحة الداخلية لنظره على وجه الاستعجال وتقديم تقريرها عنه في أقرب وقت .

(٥) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على التعديل الذي أقره مجلس الشيوخ في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١٢ وزارة الزراعة - أبواب الأول)

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتك المؤرخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢ رقم ٢١٩٩ بخصوص مشروع ميزانية المصروفات لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١٢ وزارة الزراعة) .

أتشرف بأن أبلغ دولتك أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقدة في يوم الخميس ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية في هذا الموضوع وقرروا الموافقة على احتساب الباب الأول «مدايات وأجور ومشتريات» بمبلغ ٢٧٤,٦٧١ جنيا .

ومع هذا تقرير لجنة المالية - وعشر الجلسة المذكورة - وراجيا مرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - الفرض من هذا الكتاب مجرد الإحاطة .

(ر) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على التعديل الذي رأى بلغة المالية مجلس النواب القاضي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه عمولة تحصل ليك السليلف الزراعي من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إحاطا لكتابنا المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ رقم ١٩٠-١٧٥/٩١٢ أتشرف بأن أبلغ دولتك قرار الحكومة بشأن مبلغ ٦٠٠٠ جنيه «عمولة تحصل ليناك السليلف الزراعي» للمدرج تحت بند ١٤ باب ٢ «مصاريف عمومية» فرع ١ ديوان العموم كما يلي :

توافق الحكومة على رأى اللجنة القاضي بمحذف مبلغ العمولة وستختار الحكومة الطريقة التي تحصل بها مبلغها .

ومع هذا حضر الجلسة الحادية والعشرين ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ (صفحة ٩) .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢

مفكرة الشيخ المرحوم يوسف قطاوي باشا - لقد أعلنت لجنة المالية تقريرا عن هذا الموضوع .

الرئيس - نعم . وقد وزع التقرير فعلا وسيظهر جلسة الغد .

مفكرة الشيخ المرحوم إبراهيم راتب بك - كلف المكتب بمسارعة المجلس بوضع مشروع اللائحة الداخلية فانذا عقد للمكتب لهذه الغاية أطلق عليه اسم «لجنة اللائحة الداخلية» .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور مرسى محمد اقره - أصبح لهذه اللجنة نظر مشروعات القوانين ؟

مفكرة الشيخ المرحوم إبراهيم راتب بك - نعم لأن هذين للمشروعين متعلقان باللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور مرسى محمد اقره - ألم يكن الأول ان يرسل للمشروطين إلى لجنة الحفائية ؟

الرئيس - لقد وافق المجلس على إحالة للمشروعين إلى لجنة اللائحة الداخلية وسيعرض تقريرها على حضراتكم في أقرب وقت .

(د) كتاب من مجلس النواب بالموافقة على التعديل الذي أقره مجلس الشيوخ في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ٩ وزارة الصحة العمومية - باب ٢ د ٢)

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتك المؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٢/٩-١٢٩٩ بخصوص مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ عن المصروفات - في بعض أبواب قسم ٩ (وزارة الصحة العمومية) .

أتشرف بأن أبلغ دولتك أن المجلس نظر بمجلسه المنعقدة في يوم الخميس ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية في هذا الموضوع - وقرروا الموافقة على الأبواب الآتية كما يلي :

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

باب ٢ «مصاريف عمومية» ١١,٥٦٨,٥١١ جنيه

باب ٣ «أعمال جليلة» ٣٧,٣٧٠

ومع هذا تقرير لجنة المالية - وعشر الجلسة المذكورة - وراجيا مرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - الفرض من هذا الكتاب مجرد الإحاطة .

لما علمه من شروط خدمة الموظفين قرارات إدارية تعدل من وقت لآخر بقرارات إدارية متناهية.

ومعها يمكن من تباينة الأسماء فليس هذا الزم ضريبة بالمعنى المحفوظ في المادة ١٣٣ من الدستور ولذلك لا يمكن ثمة عمل لاستصدار قانون به. وإذا كان تصرف الحكومة من حيث تعديل رسم التفتة بالنسبة للريثيات والملاشات أمراً لا يتجوز من الأهمية فقد رأت الحكومة أن بناء الميزانية على ذلك التعديل من شأنه أن يحصل قبله أن حين عرضها عليه الرقابة الكافية على مبدأ ذلك التعديل ومقداره.

وتستعمل الحكومة - فيما تستعمل به من استحداث موارد جديدة لسد ما أدرك وجوه الإيراد المختلفة من النقص والقيام بالمصروفات الضرورية - بإصدار قانون التفتة يسرى على الأوراق والمعاملات الخفية المتداولة بين الأفراد ويسير هذا القانون في حيزه على البرلمان.

مقرة الشيخ محمد عمر الله سرك بك - أشكر لدولة الرئيس إجابته هذه وأعلق عليها بأن التفتة كما هو معروف عند علماء الاقتصاد عبارة عن رسم أو ضريبة خفيفة لا تتجاوز عادة بضعة سنتيات أو فركتات تحصيلها الحكومات على الأوراق القضائية والتجارية وأوراق المعاملات بسائر أنواعها ومنها الإيصالات والفاتحات الخ. وقد كانت كذلك لا تتجاوز بضعة قروش فيما كان يضم بدل تفتة من مهربات الموظفين والمستفيدين وأرباب الملاشات في مصر ثلثة أشهر أكثر من السنة الماضية حيث رفعت الحكومة رسم التفتة الذي يستقطع من هاته المهربات إلى أحد عشر ضعفاً بقرار من مجلس الوزراء. ثم زادت عليه بعد ذلك في شهر مايو الماضي هـ ١/ من قيمة المهربات فأصبح وهو يقرب من مشرماً.

وقد جاء في مذكرة اللجنة المالية على مشروع للميزانية أنه الحكومة اضطرت لأجل سد العجز في الإيرادات أن تصد أحساب بدل التفتة على مهابا الموظفين والمستفيدين وأرباب الملاشات بقطعة في مجرعه ٧ ٪ على مهابا الموظفين الذين بلغت مرتباتهم الشهرية عشرين جنيهاً فاكثر ونحو ٥ ٪ على من يتقاضون دون ذلك فيصبح ما يستقطع منهم في السنة ٧٠٠.٠٠٠ جنيهاً وقررت الحكومة في كلامها عن بعض أبواب المصروفات بمشروع الميزانية أنها قصدت فلا تخفيض المهربات المذكورة لموازنة إيرادات ومصروفات الدولة. وهذه الأسباب وإن كانت مقبولة فإنه كان يصح أن تلج الحكومة في زيادة التفتة الطريق القانوني لأن زيادة التفتة إلى هذا الحد قليلاً من رسم تفتة على ضريبة على الدخل يجب أن يكون تقريباً بقانون كص المادة ١٣٣ من الدستور إذ أنه ليس معقولاً أن التفتة التي كانت لا تتجاوز بضعة قروش تصل إلى جزء كبير من المصلحة.

لذا رجونا إلى مشروع الميزانية نجد أن المتحصل من بدل التفتة مبلغ ٥٧٣٥٧ جنيهاً في سنة ١٩٣٠ و ٤٦٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٣١ ...

الرئيس - يجب أن يكون التعليق موجزاً.

مقرة الشيخ محمد عمر الله سرك بك - لقد فارت الانتباه. وقرر بدل التفتة مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيهاً في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ وهو ما يزيد عاتية عرضاً شاملاً حصل في السنة الماضية.

٤ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم بمادة محكمة من زيادة رسم التفتة المستقطع من الموظفين وأرباب الملاشات - الإجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ المؤقر أرجو التفضل بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية للإجابة عنه.

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم الاحترام

بمحرر ٦ مايو سنة ١٩٣٢

عبد الله سميك

عضو مجلس الشيخ

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

لا يخفى على دولتيكم أن المادة ١٣٣ من الدستور نصت على أنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا مدليها ولا إلزاماً إلا بقانون. وما أنا مجلس الوزراء قرر زيادة رسم التفتة الذي يضم من مهربات الموظفين وأرباب الملاشات أحد عشر ضعفاً اعتباراً من أول أكتوبر الماضي. ثم قرر أخيراً خصم المائة خمسة والنصف من هذه المهربات علاوة على رسم التفتة المضاف وذلك اعتباراً من أول شهر مايو الحالى بحيث أصبح مجموع رسم التفتة الذي يحصل من المهربات والملاشات يربو على مشرماً. ومع التسليم بأن الحكومة نظراً لضاقة المالية الحالية وسما وراء موازنة دخل الدولة ونزحها على حق في طرق كل الأبواب التي تؤدي إلى إثاء موارد الدولة وتخفيف ثقلها. وأنه يجب على الموظفين وهم خدام الدولة الأمانة وعلى المضافين منهم أن يساهموا بطيعة خاطر فيما تسبى إليه الحكومة ولو أتى ذلك إلى التضحية بلجز من مرتباتهم - فهل مع ذلك يمكن أن تقرر ضريبة التفتة بهذه النسبة العالية بقرار من مجلس الوزراء بدون رجوع إلى البرلمان طبقاً لنص الدستور؟ أرجو التفضل بالإجابة عن هذا السؤال ليرتاح الجمهور ولا سيما الموظفون وأرباب الملاشات بأن الحكومة تراعى دائماً ما يتفق من الاجراءات التشريعية القائمة

عبد الله سميك

عضو مجلس الشيخ

مقرة صاحب الدولة محمد مصطفى صرقي باشا (وزير المالية) - رسم التفتة الذي يقضى من الموظفين وأرباب الملاشات رسم قديم وقد أعتبرته الحكومة منذ إنشائه أنه من نوع شروط الاستخدام التي تستل بوضها كشرط الإجازات والتأديب وما إلى ذلك كما أعتبرته شرطاً في دفع فواتير متعلية التوريلات والمقاولين الذين يتعاملون مع الحكومة ويقتضى ذلك يكون شرط صرف المهربات والملاشات وأن يضم منها قدر يتفاوت تبعاً لاختلاف مقدار هذه الشروط يتم الموظف يجرى الانضباط في سلك انضباط الحكومة دون أن يكون هذا المرسوم مشروطاً بتجديد الرسم بمقدار معين.

بهذا جرى العرف دائماً وقد استشكل بعض الأجانب في أمر هذا الرسم واستثغيت فيه لجنة تضامياً الحكومة في سنة ١٨٩٩ فأقمت بمشروعه وزومه على الأساس المتقدم ذكره. ولقد كان المرجح فيه كما هو الحال بالنسبة

الموم في المدة المذكورة وإذا كانت نسبتهم كبيرة فهل وقتت الوزارة على سحب ذلك .

٤ - جاء بمريدة الأهرام بالعدد ١٧٠٧ الصادر في يوم الأحد ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ "أن مصر كان يقع لها امتياز قناة السويس أن تنقل حاجياتها وحاصلاتها مجاناً بالقناة بظاها بما أجوره اتفاق ١٨٩٣ بين مستشار المالية وشركة القناة بمصر منها من هذا الحق ويحتمل الملكية التي يجوز لها نقلها بالقناة بثلاثة آلاف وسقما طن لحايات الجنود والتفخرفاء الذين يخفرون القناة وإذا زادت الكمية على ذلك وإن كانت لحاجة الجنود وغرفاء القناة دعت مصر الأجرة كإثر الدول" فهل ذلك صحيح . وإذا كان كذلك فما هي الصفة القانونية التي كانت للتستار المالي في عمل هذا الاتفاق .

وهل تحصل شركة القناة شيئا من مزايا حراسة القناة وخفارتها أم لا .

٥ - هل يمكن معرفة الأثمان التي يبيع بها الأراضي المسماة بالمشاركة بين الشركة والحكومة ومقدار ما صرف بشأنها من مرتبات وخلافه وبيان المواطنين الذين اشتغلوا ويشغلون بشأن ذلك وجنياتهم ومرتباتهم . وإذا كانت المصروفات كبيرة ألا يمكن عمل اتفاق آخر ولو بقسمة الأراضي بين الطرفين قسمة طفلة وتولى الحكومة شؤون نصيبها فيها .

أرجو الإجابة عن هذه الأسئلة وتهدى شكرى سقفا لحضرتى صاحبى الدولة والمحال وزير المالية ووزير الخارجية .

وتغضوا بقبول فائق الاحترام

أحمد البشارى

عضو الشيوخ عن القناة

عشرة صايب امروء مساعيل صرفى باشا (وزير المالية) - وداعا على السؤاليين الموجهين إلينا من حضرتى الشيخ المحترم أحمد البشارى بك بخصوص شركة قناة السويس قيد بأننا قد جمعت البيانات المطلوبة فمذكرة وافية أودعناها مكتوبة للجلس لاطلاع حضرة الشيخ المحترم ومن يشاء من حضرات الأعضاء .

ولكن إذا كان ليس في الاستعانة نظرا لوقت المجلس أن أجمل عليه مذكرة من خمس صحف فيمكن أن أذكر طرفا يسيرا عن موضوعين من الموضوعات التي أقرأها حضرة الشيخ المحترم لأهميتها ولأنه مما يروق للجلس أن يلم بها .

قال حضرة العضو المحترم في سؤاله "كيف يكون اتفاق شركة قناة السويس منصوبا فيه أن يكون أربعة أحماس المستفيدين من المصيرين بينا أن هذا الشرط يصير صورا في الواقع .

المسألة تحفظ وجهتها عما قرره حضرة العضو المحترم في سؤاله .

ليس الأمر متعلقا بالمستفيدين ولكنه متعلقا بالمال بما يسويته "ourzies" لا "employes".

الرئيس - منع مثل هذا التطويل كان يرى عدم جواز التطبيق .

عشرة الشيخ المحترم عن الله سبحانه وتعالى - إلى أوقاتى من أن الأسباب والظروف تدور عمل الحكومة ولكنى أرى أنه كان يمكن فرض هذا الاستقطاع بآوان أو على الأقل كان يجب انتظار موافقة البرلمان على الميزانية بما فيها هذا الاستقطاع قبل تنفيذه .

(ب) سؤال توجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد البشارى بك عن المستفيدين المصريين بشركة قناة السويس وسائل أخرى - الإجابة عنه .

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أطلب من دولتك توجيه أسقى الآتية لحضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب المال وزير الخارجية ليحييا فيها كل فيها يخصه :
وتغضوا بقبول فائق احترامى .

١ - قد نص في الترخيص الصادر من المفوضية محمد سعيد باشا رقم ٥ يناير سنة ١٨٩٦ الخاص بشركة قناة السويس أن يكون أربعة أحماس المستفيدين من المصريين . فهل هذه النسبة محفوظة حقيقة بين مستغدى هذه الشركة وهل هي كذلك من عهد إنشائها لأن وإذا كان كذلك في أى وقت وهل ما يتقاضونه بادل أربعة أحماس للمرتبات أم أن النسبة تحفظ في عديم وتضج في مرتباتهم وإذا لم تكن محفوظة في المرتبات فهل يتفصلون بالأفاد من مقدار ما يتقاضونه وعن نسبة مجموع المرتبات وعما يمكن الحكومة تخافه عند ما تظهر مخالفة الشركة لهذا النص .

وبهذه المناسبة أرجو الإفادة عما إذا كانت هناك هيئة حكومية ترافق تنفيذ قوانين هذه الشركة وتعملها أم لا . وما كيفية الرقابة إذا كانت موجودة .

وبهذه المناسبة أيضا هل هناك على الموم هيئة حكومية للإشراف على تنفيذ تعهدات الشركات وعقودها والقوانين الخاصة بها ومراقبة تنفيذها . والمقصود بالسؤال طلبا الشركات التي لعلها ساس بالمصلحة العامة وبالحكومة وكذلك الجهات التي تعطيها الحكومة امتيازات خاصة .

٢ - من قوانين شركة قناة السويس أن ٢/٣ من أرباحها تدرأ لصالح مستغدى الشركة فهل يتفصلون بالأفاد عما أصاب المستفيدين المصريين منها في عشر السنوات الأخيرة وكيفية توزيعها عليهم .

٣ - هل يمكن معرفة عدد من يتجسوا بالجنسية المصرية من مستغدى شركة قناة السويس في السنين الثلاثة الأخيرة ونوع الجنسية الأصلية لكل فريق منهم . وما نسبة هؤلاء لمجموع من مجلس بالجنسية المصرية على

على قناة السويس . مصر التي أنشأت قناة السويس برجالها وعلماءها . قالوا
سنتظرق الأمر والمسالمة واقفة عند هذا الحد .
هذا هو الذي أردت أن يعرض على حضراتكم .
(تصديق) .

مقبرة (٢٣) **مكرم أحمد السبباري بك** - أشكر حضرة صاحب الدولة
وزير المالية بآبائه واساطيل على المذكرة . إنما نحن جدا أن جميع الأراضي
الموجودة تحت يد شركة قناة السويس يكون الحكومة النصف فيها . وقد
طلبت أنه لا يبقى للحكومة شيء . نظرا للمصاريف الباهظة التي ستمتها شركة
القناة لاستصلاحها فأريد الإطلاع على هذا البيان .

مقبرة **صاحب امرونة سليمان صديق باشا (وزير المالية)** - لقد أودع
بالسكرتيرية بيان من الإيرادات والمصروفات .

(ج) - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ
الاهرم أحمد السبباري بك عن تخفيض رسوم النقل التي تفرضها شركة قناة السويس
من بورسعيد إلى الأسكندرية - الإجابة عنه

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تشرفت بتقديم أسئلة خاصة بشركة قناة السويس واستعملتها لحضرتي
صاحب الدولة والمعالى وزير المالية ووزير الخارجية وقد عني في سؤال آخر
أرجو أن ألقه بالأسئلة السابقة فأرجو توجيهه أيضا وهو :

إن الرسوم التي كانت مقرة من النقل في بورسعيد للسويس
في الرايوبررات ستة عشر فرنكا . وأما إلى الإسكندرية فكانت ٧.٩٠ فرنكا
وقد تناقصت هذه الرسوم حتى مارات الأولى ستة فرنكات فقط بتخفيض
شركة فرنكات وأما الثانية فلم تخفض إلا ستمين سنيا فقط . وذلك في أقل
مايو من العام الحالي بأن مارات فرنكين وقد قلت ذلك تأخير على التباورة
الداخلية التي مازالت نحن من فداحة الرسوم والأولى بها أن تخفض إلى فرنك
واحد على الأكثر .

فهل الحكومة من سويل إلى طلب هذا التخفيض إذ ليس من العدل أن
يمر على حسب تخفضة اختلافا مارتا وليس من المسئلة أن لاتراعى هذه
الشركة في تصرفها أية مصلحة مصرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أحمد السبباري

٢١ مايو سنة ١٩٣٢

عضو الشيوخ عن القنطرة

مقبرة **صاحب امرونة سليمان صديق باشا (وزير المالية)** - إجابتي
عن السؤال السابق تشمل الرد على هذا السؤال .

(انصرف حضرة صاحب الدولة استاميل صديق باشا رئيس مجلس
الوزراء ووزير المالية والمعالى) .

ولكن المسألة حتى نيا يتناق بالمال تخلف عما أشار إليه حضرة العبد
المعتزل هذا الشرط كان قد اشترط في سنة ١٨٥٦ أى في وقت إنشاء قناة
السويس ولكنا رأينا بعد عشر سنوات من إعطاء إقرار القناة أى في
سنة ١٨٦٦ أن الحكومة المصرية حصلت من شركة قناة السويس على إنشاء
هذا الشرط أي أن تكون نسبة المال للمصريين أربعة أخماس المبدع بتمه
حصلت الحكومة على إنشاء هذا الشرط وربما تكتشون حضراتكم إذا قلت
لكم أن نحن الانشاء كان أن دفعت الحكومة في سنة ١٨٦٥ لشركة قناة
السويس مبلغ ٣٨ مليونا من الفرنكات لإنشاء هذا الشرط أى ما يقرب من
مليونين من الوتو أو مليون ونصف مليون من الجنيهات .

مستشرقون حضراتكم من هذا الشرط الذي يدل ظاهره على أنه في صالح
مصر يبلغ من أجل المصلحة مبلغ ٣٨ مليونا من الفرنكات . لكن الحقيقة
غير ذلك فإن أربعة أخماس المال الذين كانوا يشتغلون في شركة قناة السويس
هم من عمال السفرة أي من عمال الدولة الذين بقوا يشتغلون في قناة السويس
عشر سنوات كاملة بغير أجر فأننا ما رأيت حكومة مصر إذ ذاك أى في
سنة ١٨٦٥ أن تعيد الشرط مرفق طليت إلى الشركة الجبلوز عنه فتجوزت
ولكن بعد دفع إثارة بلغت ٣٨ مليونا من الفرنكات . هذا أدى على شق
من أسئلة حضرة الشيخ المكرم وأريد توضحه في الوضع الحقيقي له أن أدل
بهذا البيان عنه .

هناك مسألة ثانية أثارها حضرة الشيخ المكرم وهي "بأي المال أو بأي
الأعضاء تمثل مصالح مصر في شركة قناة السويس" للإجابة عن هذا
أن لدينا مثلا في الجمعية العمومية لشركة قناة السويس هو حضرة صاحب
المصال استاميل سرى باشا وله اختصاص معين لا يتبدى إصباح حاضر
الإعمال إلى الحكومة . وبعثنا أيضا ممثلين فيا يسمى "الملك المشترك
بين شركة قناة السويس وبين الحكومة" أحدهما محافظ القنال والآخر
موظف من موظفي الحكومة أو موظفها السابقين هو حضرة أصلان
قطاوى بك يجمل حضرة صاحب السعادة يوسف قطاوى باشا . فنجد
ما خلت في هذه السنة وظيفة عضو في مجلس إدارة الشركة - لا الجمعية
العمومية - تليت الحكومة إلى أن جلس الإدارة هذا - المكون من
٣٣ عضوا - ليس فيه مصري واحد فوجبت إلى نصوص الالتزام فوجبت
أن للمادة الثالثة من عقد الالتزام يشترط أن يكون أعضاء مجلس الإدارة
في شركة قناة السويس أعضاء متساوين إلى الدول ذوات المصالح في القناة
وكان مصر لا مصلحة لها فيها . وإلّا لا يوجد بين الثلاثة وإثلايين عضوا
مصري واحد فسيتا في أن يكون لمصر عضو في مجلس إدارة قناة السويس
التي مركزه في باريس قليل لا إن للاند الثالثة لا تنطبق على حالة مصر
لأن المراد بالمصلحة هو مصلحة أصحاب البوائرات التي تخلف في قناة السويس .
ومصلحة الدول التي حكومتها أو لأفرادها جزء كبير من أسهم قناة السويس
وغير ذلك .

قناة ومصلحة مصر ؟ - مصر وريثة قناة السويس . مصر التي ترمق قناة
السويس في أراضيها . مصر التي تحرس قناة السويس . مصر التي لها مدن

وزاره المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بأخذ مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام القروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي وكذا التأمين رقم ١٨٩١٧ الخاص بالبنين المسوي والمصاريف غير المنظورة من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ المالية (القسم الثاني - المصروفات).

وتغضلوا دولتك بقبول باقي الاحترام

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

٢٧ يونيو سنة ١٩٢٢

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية).

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل تولفون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

مفكرة الشيخ المحترم حسن صري بك - قبل الموافقة على التقرير أريد أن أستعرض عن بعض عبارات وردت فيه .

الرئيس - تغضل .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صري بك - جاء في تقرير اللجنة أنهم ما وأريد من سعادة المقرر تضمينها وبني :

" فيكون المبلغ المطلوب إقراره الآن إن شاء الله على حساب ثلاثة ملايين من المبيعات المتخذة لإرضاء البنك في السنة الأولى من إنشائه " .
لما هو المراد بكلمة " المتخذة " .

المقرر - يقصد بهذه العبارة أن للرسم الصادر بإنشاء البنك يقضى بأصله ثلاثة ملايين من المبيعات من المال الاحتياطي فأخذ منها مليوناً والآن يطلب اعتماد أصله للمليونين الباقين وهذا متفق مع ما ورد في الرسوم المشار إليه .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صري بك - هل أنهم من هذا أن سعادة المقرر يريد أن يقول إن المسألة مستحقة وإن عرضها الآن على البرلمان هو إثبات الأمر واقع ؟

إن كان هذا فهو مخالف تماماً لما حصل عند بحثنا موضوع إنشاء بنك التسليف الزراعي حيث اتفقتا مع الحكومة وقبلت بعد مناقشة جدية أن الترخيص لما بإرضاء بنك التسليف مبلغ حصة ملايين من المبيعات لا يلزم المجلس مطلقاً وأن على الحكومة أن تقدم للبرلمان بكل مبلغ تريد إقراره البنك ومعنى ذلك أن البرلمان ألكلمة الأخيرة وعلى ذلك يكون المبلغ غير مستند من قبل .

(د) سؤال توجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الخدي عن إنشاء سحارة على تربة التبايل على الكيلو ٥٠٠ و إنشاء السحارة القديمة ومن إنشاء سحارة من تربة التبايل إلى جزيرة شطافون ومنها إلى ديرة وشماش وكفر منصور - الإجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤال إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال لتفضل بالإجابة عنه .

في مركز أشمون أراض لا تمل ساحتها عن أربعة آلاف فدان لا يزال أصحابها إلى الآن يروونها بالآلات الرافعة . وذلك ابتداء من القنطرة الخيرية حتى شطافون .

فهل يتفضل صاحب السعادة ويبدأ بإنشاء سحارة بنجر المياه على تربة التبايل عند الكيلو ٥٠٠ حتى يستطيع الزارعون في تلك الجهات إرواء أراضهم الواسعة بالرافعة . وذلك مع إلغاء السحارة القديمة الموجودة على تربة التبايل حيث تبعد عن السحارة المطلوبة نحو كيلو ونصف وحيث تكلف الحكومة تطوير التربة سنوياً .

وهل يتفضل سعادة الوزير بتفويض مشروع إيجاد وصلة من تربة التبايل إلى جزيرة شطافون . وديرة . وشماش . وكفر منصور . ذلك المشروع السابق توجيه سؤال عنه إلى سعادة في الوزارة عن إمكانية تنفيذ . وذلك لكون الري في هذه الجهات مستديماً . فتضع الحكومة بالقرية التي تريد . ويستفيد الأهالي بالإنارة ما

أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم بك (وزير الأشغال العمومية) - اتضع من المباحث التي أجنتها الوزارة أن الأراضي موضوع سؤال حضرة الشيخ المحترم لا يمكن ردها بالرافعة .

على أن الري بالرافعة قد أضر كثيراً بأراضي المنوية التي ساعدت من تقييل . والوزارة تنكر الآن يرى معظم هذه المناطق بالآلات . أما باقي طلبات حضرة الشيخ المحترم فجار دراستها لتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها .

٥ - مشروع القانون

القرار من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الخدي عن صياغة)

على كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن تجر دولتك أن تتبنا سحارة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل

القرار - لو كان هذا المبلغ انتهى الأمر فيه من قبل لما كان هناك من داع لرضه من جديد للجلس لإقراره .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إذن تكون كلمة " للمتمد " خطأ في التعبير لأنها تعطي معنى غير المقصود وإنذ تكون قد اقتضا .

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - كما هو مفهوما لدى حضراتكم أن رأس مال البنك هو مليون جنيه وقد استولى عليه عند إنشائه ثم بسد ذلك أخذ البنك من الحكومة من ضمن القروض المتفق عليها مليوناً آخر فيكون مجموع ما حصل عليه البنك هو مليونان من الجنيهات .

أريد أن استعلم من قطة أخرى فقد ورد في تقرير اللجنة البشارة الآتية :
" كما أمدم بالسلف الزراعية " .

كلفت عملية بنك التسليف أنه أقروض في حصول الشئى فقط ما بين

أرى أن البنك أمد صغار المزارعين بسلف زراعية . فأريد أن أعرف مقدار هذه السلف التي أمد بها البنك المزارعين على تخفف الحاصلات وما مقدار هذه الحاصلات ؟

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أريد أن أعرف القروض لا السداد والتأجيل .

معروف أنه أعطى ليك التسليف مليون جنيه ويطلب الآن الموافقة على إعطائه مليونين آخرين .

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - بنك التسليف الزراعى يعطى قروضا عينية ولا يعطى قودا إلا في حالات أخرى .

فيجب قبل الموافقة أن تعرف مقدار ما أقرضه البنك من السلف لصغار المزارعين .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - عملية السداد كانت تقوم الحكومة بها وليست هي موضع سؤال إنما أريد معرفة المبالغ التي أقرضها بنك التسليف .

القرار - هذا الطلب من المسائل الداخلية لأعمال البنك فإذا أراد المجلس أن يفت على مقدار السلف ففى الاستطاعة أن يطلب ذلك من البنك .

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - اشترى البنك من السداد بما يوازى ٤٠٠ ألف جنيه تقريبا ومن التقاوى بما يوازى ثمانية ألف جنيه . هذا فيما يخص بمحصل الشئى هذا ما اشترى من بذرة القطن والأرز وهذه الحمد لو لم يكن بنك التسليف الزراعى موجودا لما زومت كل مساحة الأرز .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - متى أن سادة للقرار لا يتطبع الإجابة عن مقدار السلف .

بضاف إلى ذلك ما أعطى للقبائات الزراعية وما يقوم البنك بشراؤه من القمح وقدره ٢٠٠ ألف أردب ثمنها ٢٢٥ ألف جنيه تقريبا ومن شراء أربعين ألف أردب من القنول قد تزداد إلى ستين ألف أوسبين ألف أردب مما يتطلب مبلغا قدره ستون ألف جنيه أو سبعون ألف جنيه . كل هذا يتطلب المال .

القرار - الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إحصاء غير موجود الآن تحت يدى .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أريد أن أعرف المبالغ التي أسفها البنك .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لأجل أن نوافق على إعطاء مليونين من الجنيهات ليك التسليف يجب أن تعرف يقينا مقدار العمل الذى آذاه بالمليون الجنيه السابق لأنه قد لا يكون ليك أسلف مبلغا كبيرا منه .

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - الحال واحد لأن البنك يشترى يعطى .

القرار - حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى بكشا مدير بنك التسليف موجود ويمكن أن يجيب عن ذلك .

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - أريد أن أطمئن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ...

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - أريد أن أطمئن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأن أدلى بالبيانات عن أعمال البنك المختلفة .

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - لقد أقروض البنك على أربعةة ألف أردب من الحاصلات توازى قيمة السلف المعلقة عليها أربعةة ألف جنيه تقريبا .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - يجب أن يفهم أنى أسفهم على الحق في ذلك فلا أصبح مطلقا بكلمة " أطمئن " لأنى لم أبدا اعتراضا .

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى بك - أريد أن أطمئن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأن أدلى بالبيانات عن أعمال البنك المختلفة .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا أصبح ما يفعله سادة شكرى بكشا .

هو اعتناذى - لا كما يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أن ذلك الرسوم قانون غير ملزم للحكومة أن تعفى تلك القروض إلى البنك . فان ذلك للرسوم قانون ، الذى صدر وأودعته الحكومة في مكتب هذا المجلس كما أودع في مكتب مجلس النواب ، أصبح قانونا لا مرد له . فذلك هو اعتناذى الذى تشاركنى الحكومة فيه ، فقد صرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في العودة للمجلسية عند ما تبذل الكلام بيني وبين دولته وآخرين - صرح بما يفيد أن الحكومة إذا كانت تقدمت بذلك المشروع إلى البرلمان فانها إنما تقدمت به لأنها لم تكن في الواقع في حاجة إلى استصدار ذلك التشريع بل ليحصل المجلس شريكا للحكومة في تأسيس عمل جليل كترك التسليف الزراعى .

وسأقول في حضراتكم عبارة دولة رئيس الوزراء التى ثبتت في محضر جلسة ١٥ يولية سنة ١٩٣١ ونصها :

« زائدة على ما تقدم أريد أن أقول إن الحكومة قصدت بتقدم هذا المشروع معنى ساميا هو أننا ونحن على أبواب البرلمان - إذ لم يكن بيننا وبين افتتاح المجلس إلا أيام - أردنا أن لا نتعجل بفتح الاتحاد فنفوت على المجلس فرصة من أجل القرض وهي فرصة البحث في مشروع من أهم المشروعات طالت تأجيل إليه البلاد . من أجل هذا يمكن أن نقول إننا نكافأ بعض الشيء في إصدار هذا القانون حتى يتاح لنا أن نقدمه لحضراتكم والواقع أن الذى تجل إليه الحكومة كل الملل هو أن يكون القانون موضع بحثكم لأنها ترشح أن يكون البنك الزراعى ثمرة جهودها وجودكم ... »

الواقع أنه - ولا أتيسر الحديث - لم يكن هناك عمل إطلاقا لهذا التشريع الذى يعرض على حضراتكم اليوم . ولكن المسألة شكلية روى فيها ذلك التحفظ الذى تقدمت به لجنة المالية ويؤيد وقفته الحكومة - ذلك التحفظ الذى أريد به أن المبالغ التى يراد إقراضها لبنك التسليف يجب أن يوافق عليها البرلمان بمشروعات قوانين - ففتح اعتبارات على المال الاحتياطى ، وإلى لا أرى ضررا مطلقا من هذا التحفظ ... »

فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمود حمزة باشا - إن لجنة المالية قد أخذت الحيلة لهذا الأمر وخضعت تخبرها ذلك التحفظ الذى تعرض له حضرة الشيخ المحترم والذى أشير إليه في مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المروض . ولا يمكن للحكومة طبقا لذلك التحفظ الذى قبلته وتقتضى أن تقرر البنك مالا دون أن تستند إلى البرلمان بطلب الإذن بما بذلك . أما ما يقوله حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك من أن الحكومة قصدت بعرض ذلك التشريع إشراك البرلمان في تأسيس البنك فهذا كلام لا عمل لأن يرد الآن .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - بدأت كلامى مستفسرا ودارت مناقشة بعد ذلك . وأريد الآن أن أتم كلامى ...

السؤال الثانى ...

الرئيس - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم محمد غيث بك .

فقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - هل أنهم أن البنك أسلف فعلا لأربائة ألف أربى ؟

فقرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا - البنك أسلف فعلا على ما أذكر لأبائة ٢٤ يونيوه الحال على نحو الأربائة ألف أربى . والذى بشر أعمال البنوك يصف أن هناك دخلا ونجما ، فالدخل يكون عند التحصيل والمخرج عند إعطاء القارى .

وبنك التسليف الذى استطاع أن يقرض صغار المزارعين على أربائة ألف أربى وأوجد ثمانية شونة وغزن تخدمه الفلاح ، أفن أنه لا يمكن أن يقرض عليه إذا ما طلب مبلغ مليونين من البنجات ، وهو مبلغ لا يذكر بجانب خدماته .

وبنك التسليف غير البنوك الأخرى ، فهو لا يقبل ودائع مما يقوم عليها أعمال تلك البنوك . وكلت من المقرران يسلو البنك ثلاثة ملايين من البنجات في السنة الأولى فأخذ مليوناً ويطلب إلى حضراتكم الآن الموافقة على مليون من المليونين الباقين .

لو أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك تفضل وكلف ضه بزيارتي في البنك لتدتم لحضرته ما يطلبه من البنجات . وإذا ذكر لحضراتكم أن لدى ١٨٦ ألف حساب في القنطر لأبائة ٣١ ما يوسنة ١٩٣٢ وهذا رقم لم يكن له مثل في حياة البنوك . (تصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - في الواقع إن هذا القانون المروض على حضراتكم ...

فقرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - وجهت بعض أسئلة لسادة المقررين ولم أنته منها فأرجو أن يسمح لي بإتمام كلامى .

الرئيس - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك .

فقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - قلت إن هذا القانون المروض على حضراتكم الآن عرض علينا مشله في العودة للمجلسية جلسة ١٥ يولية سنة ١٩٣١ وكان ثارا لماخضة طويلة دارت بين بعض حضرات الأعضاء وحضرة الأستاذ حسن صبرى بك رئيس لجنة المالية ونزورها في ذلك الوقت . وكان من رأى الكثيرين كما هو رأى اليوم أنه لا عمل مطلقا لتشريع جديد بأخذ ذلك المبلغ بعد صدور الرسوم قانونا . سنة ١٩٣٠ الذى نص فيه ، بمرج الباردة في المادة الثالثة على أن « صون المبالغ اللازمة للاكتساب وتقدم القروض المتوة منها بالمادة السابقة من المال الاحتياطى للدولة » .

وهذه المبالغ اللازمة للاكتساب التى أشير إليها في هذه المادة هي السنة للملايين من البنجات الواردة في المادة الثانية من المرسوم بقانون السالف ذكره .

فقال عند ما قرأت تقرير لجنة المالية الذى هو بين أيدينا اليوم طودنى هذه الفقرة - فذكر أن لا عمل مطلقا لتشريع جديد لأخذ هذا المبلغ هذا

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير البنية ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ محمد عمر من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - ليثل مشروع القانون ليؤخذ عليه بالتاء بالاسم .
فل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
(مليونين من الجنيئات) ويخصص للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك
التسليف الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدون

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتاء بالاسم فكانت النتيجة
كما يأتي :

عدد الأصوات التي أصحيت ...	٧٤
الأغلبية المطلقة ...	٣٨
الموافقون ...	٧٠ (١)
غير الموافقين ...	٤ (٢)

الرئيس - بقرار المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية
٧٠ صوتاً ضد ٤ أصوات .

مفكرة الشيخ محمد عمر من صبري بك - أريد أن أسأل سادة القدر "هل
يحدد مس القائمة بين الحكومة والبنك وما مقدارها ؟"
(ضجة) .

الرئيس - هذا كلام خارج عن الموضوع .

مفكرة الشيخ محمد عمر من صبري بك - أريد أن أوجه سؤال لسادة
المقرر أو الحكومة أو لما سما .

جاء في مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء العبارة الآتية :
وقد حدث في عطلة البرلمان وأن وضعت المالية تحت تصرف بنك
التسليف الزراعي مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من أصل القروض لتتفق عليها ثم
زادته إلى مليون جنيه كسنة المالية الحالية وأعطرت البنك باستعمالها
لنصف مليوناً في السنة المالية المقبلة . " وفيهم من هذا أن الحكومة دفعت
فلا إلى البنك مبلغ مليون جنيه . فإية طريقة دفعت هذا المبلغ ؟

هل كان ذلك بقرار من وزير المالية أو من مجلس الوزراء أو بمرسوم
بما دون لم يرض على البرلمان ؟

هذا ما أريد أن استفسر عنه .

مفكرة صاحب اسماة محمد عبد الوهاب باشا (وكل وزارة المالية) -
دفع هذا المبلغ أثناء العطلة البرلمانية وحسب حكم كل مبلغ دفع أثناء العطلة .

مفكرة الشيخ محمد عمر من صبري بك - أقرر أن دفع مليون جنيه بدون
أن يصدر به قانون هو عمل مخالف لل دستور .

مفكرة الشيخ محمد عمر من صبري بك - وأما أستاذ حضرة الشيخ
المحترم حسن صبري بك في ذلك .

مفكرة الشيخ محمد عمر من صبري بك - الحكومة تتصرف بأنها دفعت فلا
إلى البنك المبلغ التي تطلب إليها الآن الأذن بها .

(١) إبراهيم وأبو بك . إبراهيم وبنيه باشا - أبو زيد عطاري بك . أحمد السبازي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور أحمد
رشيد عبد الله بك . أحمد زهر باشا . أحمد فطنت باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد نهي الزيد بك . أحمد نجيب مراد بك . ادهو نصري بك . الدكتور
أحمد يوسف عبد الفتاح . أمين حسين يوسف الفتاح . أمين ساي باشا . أمين خال باشا .

جبري زقاني باشا .
حافظ الفتاحي بك . حاج تاسوع الفتاحي . حبيب دروس بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا .
سلطان محمود بيبي بك . سليمان محمد إمام بك . شفيق سعد الله صلاح الفتاحي .
صالح حسن باشا .

الشيخ عبد القادر طاهر بدان . عبد الله المكي بك . السيد عبد الحيد الكري . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز الجبوري بك . عبد العزيز
سبك الترس بك . عبد الكريم شيد بك . عبد الله سمكة بك . القواء عبد الحيد نريد باشا . علي أحمد الفتاحي بك . القواء علي أحمد باشا . علي جمال الدين باشا .
جبري حسن زايد باشا .

علي نهي باشا .
عبد توفيق عبد الله بك . محمد رياض طهني بك . القواء محمد صادق بيبي باشا . محمد حلق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طهت عرب باشا . محمد صبري .
يكن بك . محمد نهي باشا . محمد نهي قاضيوني باشا . محمد عيب باشا . محمد خليل باشا . محمد منصور الفتاحي . محمد شكري بك . محمد أبو القصر بك . محمد
احمد علي بك . محمد شكري باشا . الدكتور محمد عبد الوهاب بك . القواء محمد عزى باشا . الدكتور محمد عمر من صبري بك . لا . مصطفى سمير بك . القدر بك .

موسى قواد باشا .
نعمت الخليلي باشا . نصر عبد بك .
يوسف عطاري باشا . الأتابا ورائس . بيبي إبراهيم باشا .
(٢) حسن صبري بك . الشيخ حسين وال .
الدكتور زكريا الجبوري الفتاحي .
محمد فهد بك .

٦ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الفترة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية قسم ١١ -
وزارة الأشغال العمومية - المراسر

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سابقاً باناً) -

على كتاب من وزارة الأشغال العمومية هذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ

عنايتي نظر ميزانية وزارة الأشغال العمومية بمجلس الشيخ قد استلجنا
حضرة صاحب المزة عبد عثمان بك وحضرة صاحب المزة حسين سري بك
وكلي وزارة الأشغال لحضور جلسات مجلس الشيخ الموقر أثناء نظر الميزانية
فأرجو التكرم بالموافقة .

وتفضلوا بكونكم يقبلون فائق الاحترام ما

وزير الأشغال العمومية

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

ابراهيم فهمي كرم

(حضرة حضرة صاحب المزة عبد عثمان بك وحسين سري بك وكلي وزارة
الأشغال العمومية) .

فرع ١ - ديوان العموم

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة عن هذا
الفرع من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب الأول
(ماهيات وأجر ومهمات) وقدره ٢٩,٤٩١ جنيا ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقترح المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب الأول
(ماهيات وأجر ومهمات) وقدره ٢٩,٤٩١ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب الثاني (مصاريف
عمومية) وقدره ٣,٨٢٨ جنيا ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقترح المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب الثاني
(مصاريف عمومية) وقدره ٣,٨٢٨ جنيا .

فرع ٢ - الري

على تقرير اللجنة عن هذا الفرع (١) .

(حضرة حضرة صاحب الدولة استماليل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة عن هذا
الفرع من ملاحظات ؟

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - لجنة المالية ولجنة الأشغال
بالمجلس جليل الشكر على ما دونته في تقريرها خاصة بمديرية المنوفية، وهذه
المديرية كما تعلمون حضراتكم تبلغ مساحتها ثمانية وخمسين ألف فدان .
وكانت فيما مضى مضرب الأمثال في الخصب والوفرة . وقد دارت الأيام
ودورتها ، وأصبحت مضرب الأمثال في انحطاط تربتها وضف حاصلاتها .
وتجهلون حضراتكم في تقرير اللجنة وفي مشروع الميزانية مبلغ ستة عشر ألف
ونماسة جنيه ، خصصت كاعتداء للسير في مصرف سمي مصرف ميل ، وهذا
وهو المصرف الوحيد الذي بدأت وزارة الأشغال فيه بمديرية المنوفية ، وهذا
المبلغ كما ترونه حضراتكم في تقرير اللجنة جزء من ثمانية ونمسة وتلاتين ألف
جنيه قدرت

مقرر صاحب المردود اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -
سيكني حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية حضرة الشيخ
المحترم مؤونة الكلام في هذا الموضوع ويرى .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - سألت حضرة صاحب
السعادة وزير الأشغال العمومية في هذا الموضوع فقال لي إنه قلم ملحقا
للإيرانية بمبلغ خمسين ألف جنيه تصرف أيضا على هذا المصرف . أليس
كذلك ؟

مقرر صاحب السعادة ابراهيم فهمي كرم باشا (وزير الأشغال
العمومية) - نعم .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - ولكن لم أجد لهذا المبلغ
أثرا . ومع هذا أرجو حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أن يسمح
لي بأن أعلن في صراحة أن مبلغ الخمسين ألف جنيه لا يربح كثيرا .
وأعتقد أن حضرات الشيخ المحترمين يشاطرونني الرأي في ذلك

مقرر صاحب السعادة ابراهيم فهمي كرم باشا - (وزير الأشغال
العمومية) مبلغ الخمسين ألف جنيه يضاف إليه مبلغ الستة عشر ألف جنيه
للمردج بالميرانية فيكون مجموع المبلغ المخصص لهذا العام للمصرف سبل ستة
وسين ألف جنيه .

مقرر الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - إننا كنا في الستة عشر ألف
جنيه مستضاف إلى الخمسين ألف جنيه فاقى استرجع حيله نوما .

وحسن ألف جنيه . والظاهر الذي فهمته من مجموع الأساطير التي دارت في هذا الشأن . أن الوزارة لم يصر رأيا غيا ينص بقاطر الدلتا حتى هذه الساعة على شيء . هل يتجهذا بأكلها ؟ أو تصلحها ؟

فإذا كانت وزارة الأشغال حتى هذه الساعة لم تكون لما رأيا في هذا الأمر فكيف يصح لنفسها أن تدفع له مائة وخمسين ألف جنيه في الميزانية . وكأنها بذلك تقول إن رأى المسترعيوى عنها في محله . والواقع الذي لا يمكن التخلص منه أن إدراج الوزارة لهذا المبلغ مجلة لمشروعين كبيرين فيه من الدليل على أن المسألة لا تعتمد تحديدا كليا لدى الوزارة .

لهذا أرى - ليكون الكلام متجا - أن يهدف هذا الاعتماد من الميزانية حتى تقدم الوزارة لحضراتكم للمشروع عمدا حسب الأصول .

ولى ملاحظة أخرى . هي أن قاطر الدلتا وأسيوط من أعمال الازى الكبرى التي تهم سكان مديريات عدة . فمن الواجب أن تقدم الوزارة لحضراتكم عنهما مشروع قانون ، كما فعلت ذلك في مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء . وذلك طبقا لسنة ١٢٦ من الدستور التي نصها :

« لا يجوز عقد قرض عموى ولا تعهد قد يترتب عليه إغراق مبالغ من الخزينة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان . »

وكل القرام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مضطحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منه إلا بقتضى القانون وإلى زمن محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدما لإنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والقرع والمصارف واثار أعمال الازى التي تهم أكثر من مديرية وكذلك في كل تصرف مجالى في أملاك الدولة . »

وفى لكى يقين لحضراتكم الأساس الذى بنى عليها المشروع والوظائف المترتبة عليه .

قوله على لا أرى علا مطلقا لوضع هذا الاعتماد في الميزانية .

ولى ملاحظة أخرى أيضا . فقد جاء في الصفحة الرابعة من تقرير لجنة المالية ما يأتى :

« وقد تناولت اللجنة بالبحث مسألة الوارد والمراكب التابعة لوزارة الأشغال بمصر والسودان والتي كانت كثرتها وضخامة المبالغ التي تنفق عليها نظر اللجنة . وترى أنه إذا بحث أمر هذه المراكب بحثا دقيقا واستغنى منها عما كان كبير النفقة أو ما لم تكن لوجوده حاجة ضرورية فانه في الإمكان توفير مبلغ كبير بما يتفق الآن . »

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح لجنة المالية بتشكيل لجنة لفحص هذه القطع وأعمالها والنظر في أمر تخفيضها وبيع القطع غير الضرورية للسيل .

وهذه اللجنة توافق بأغلبية الآراء على تشكيل اللجنة المطلوبة على أن يضم إليها عضو أو اثنان من مجلس الشيوخ . »

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرميخ باشا (وزير الأشغال العمومية) - لو استعملنا أكثر من ذلك قلنا .

مقرر صاحب السعادة الدكتور إبراهيم صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أعلن أن حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية قد أراح حضرة الشيخ المحترم .

مقرر الشيخ المحترم محمد أبو نصر بك - لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال بزيل الشكر . ولكن هذا الشكر لا يمنعني أن أشهد إليه بظيم الرضاء أن يلاحظ أن السنة والسنتين ألف جنيه التي خصصت للصرف هذا العام هي جزء صغير من مبلغ ثلاثة وخمسة وثلاثين ألف جنيه - خصصت لهذا الصرف الرئيسي بالموتية - وأستطيع أن أقول إن هذا المبلغ في تقديره النهائي سيصل إلى مليون جنيه - إذا قسناه على التقديرات الأولية للبالغ التي تهدر لثرومات والتي تصل آخر الأمر إلى ثلاثة أمثاله .

وبذلك لا يصرف هذا المبلغ إلا على ستة أعوام على الأقل .

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرميخ باشا (وزير الأشغال العمومية) - يكون تقدير المبالغ لثرومات في سنها الأولى قليلا . وأرجو أن يكون المبلغ الذي تقدم به لحضراتكم عن هذا المشروع في العام القادم أصحاف ما تقدمنا به هذا العام .

مقرر الشيخ المحترم محمد أبو نصر بك - لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الشكر على هذا .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم أبى بك - من الملاحظات الطريفة التي لاحظتها حضرة المهندس الكبير ديبوى في تقريره عن وزارة الأشغال العمومية سنة ١٩٣٢ أن الوزارة في أعمالها تبدأ بفتح الاعتمادات قبل أن تكون قد جيات رسوم المشروعات . واتفق على هذا المبدأ الذي تجرى عليه الوزارة أن حضراتكم يجهزون في جميع فصائل الميزانية المخصصة لرى أنه ما من مشروع فقلوله مبلغ ابتدائى حتى تضاعف في تهدره التالى . فالشجرة تصير عشرين ، والعشرون تنهى إلى أربعين ، وهكذا . وقد لاحظت لجنة الأشغال هذا كما لاحظته لجنة المالية في تقريرها القيم .

فقد لاحظت في الصفحة الثالثة من عبارة مستمونها حضراتكم الآن . وجعلتها ملاحظة عامة . فقالت (إن التقديرات النهائية للأعمال تتجاوز براسل في كثير من الحالات التقديرات الأولية . تضرب مثلا واسلا بالأعمال المدروجة في صفحة ٣٣٣ من المشروع) .

وأن أرجو من حضراتكم أن تراجعوا المصنفات التالية لقاية آخر الباب . وستجدون في كل فصنة التفروق ظاهرة بين التقديرين . الأول والثاني .

هذه المقدمة أريد منها الوصول إلى بحث مسألة بيتها . هي التقدير الوارد في الميزانية بخصوص قاطر الدلتا وقاطر أسيوط . أفرصد لما للميزانية مائة

والظاهر أن اقتراح مجلس النواب في هذا يعنى مقالا على القدر .

ولم أنهم بطبيعة الحال ما كان يقصده مجلس النواب من اقتراح تشكيل اللجنة : هل هي لجنة برلمانية كما يكلف المجلس تشكيلها ؟ أم هي لجنة خارجية عن المجلس ؟

وعلى كل حال فالمسألة لم تطرح للبحث أمام المجلس ، ولكنه أقر اللجنة على تقريرها بجلته .

وأنا أريد - إننا لم يكن لدى الحكومة مانع - أن يكون تشكيل اللجنة برلمانيا . وأن يهدف في ذلك إلى لجنة الأشغال بمجلس الشيخ . تلك اللجنة التي تضم بين جوائدها أكبر المهتمين وأقدرهم .

وأظن أن الوزارة ترحب بهذا الاقتراح لأنها - إننا واثقت عليه - ستكون قد كتفت أكبر من يمكن للوقوف بهم في تأدية المأمورية التي ألقى على ضرورتها كلا المجلسين . لأنه يلزم أن تعرف مهمة كل مركب . وعدد من جملة من الرجال . وغير ذلك مما هو متعلق بالمنظمة ولا يستطيع رجل المال أن يقوم به .

(ضحك) .

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أريد أن أسئلكم من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة عما يلي :

جاء بمضمة ٣٤٩ من مشروع الميزانية تحت عنوان (إنشاء خزائن جبل الأولياء) أرقام هي :

٥٠٠,٠٠٠ جنيه التقدير الأول لتكاليف الأعمال و ٥٠٠,٠٠٠ جنيه التقدير الثاني لتكاليف الأعمال و مليون جنيه المتناظر صرفه لتأدية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ و ٣٥,٠٠٠ جنيه الاتحاد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٣٢ و ٦٥,٠٠٠ جنيه المبلغ اللازم لإنجاز الأعمال .

هذه الأرقام وردت في مشروع هذه الميزانية . ويسمى بها القانون .

فهل بحثت لجنة المالية هذه الأرقام . أو اكتفت بأن تقر ٣٥,٠٠٠ جنيه فقط الاتحاد المفتوح في هذه الميزانية حتى تنهى وزارة الأشغال من البت في التسميات تلك التسميات التي صرح حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية إنشاء بئح مشروع إنشاء خزائن جبل الأولياء بأنها لم تم . وأن مقاييسها لم تنته بعد . وقد سمعنا بالفعل من بعض حضرات من وافقوا على هذا المشروع . ومن كانوا أعضاء في جلسته . أن موضوع التقدير لم يكن على بحث مطلقا . وأن الذي بحث هو المشروع من الوجهة الفنية فقط . على أمل أن تستخدم الحكومة بعد هذه البحوث قيمة التكاليف الصحيحة .

هذا هو استشاري الذي أنعمه وأطلب الجواب عنه من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أو من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

المقرر - يلتزم أولا حضرة الشيخ المحترم بكل ما يريد الاستفسار عنه في الموضوع .

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - أريد الجواب عن هذا . فإن المطلوب منا هو المراقبة على الاتحاد . ولا يمكن أن أوافق عليه إلا إننا أجبنا على استشاري أولا .

محضر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم بك (وزير الأشغال العمومية) - هل لحضرة الشيخ المحترم استفسار آخر غير هذا ؟

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - قد استشرت الجواب عن استشاري استفسارا آخر . أما الآن فليس لي إلا هذا الاستفسار الذي ذكره .

محضر الشيخ المحترم عبد العظيم أبو بكر بك - لو حظ أن مليون الجنيه الذي صرف في سبيل مشروع إنشاء خزائن جبل الأولياء ليس له أثر في اللجنة التي سينشأ فيها .

محضر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم بك (وزير الأشغال العمومية) - هناك مستعمرة أثقلت وبيوت بيتت .

محضر الشيخ المحترم عبد العظيم أبو بكر بك - هل سيلاحظ في التقدير الثاني للمشروع أن هذا المبلغ صرف ؟

محضر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم بك (وزير الأشغال العمومية) - نعم . ملاحظ ذلك .

محضر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا بك - يظهر أن مبلغ ٣٤٥٠ جنيها المقدور لمشروع الوقاية من غوائل السيول بشرق الجيزة لازم فقد رأيت التلف بنفسى ورأيت أن الوقاية لازمة وهذا لا يصح حذف هذا المبلغ .

محضر الشيخ المحترم أحمد عرفه بك - للاحظت صنيعة جدا . من المعلم والمفهوم أن الأزمة المالية المصرية تخفف عن الأزمة الاقتصادية الحالية . فالأولى لم تكن ناجية عن قلة الانتاج ولكنها تبقت من عهود الأتمان . ولهذا لا يمكن أن أوقف من حالنا الاقتصادية والمشروعات الجديدة التي نعملها مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيئات في الوقت الذي تريد الحكومة فيه رسم التفتة على معاش الناصر وغيرهم . فعلا يمكن لوزارة الأشغال العمومية أن تعمل شيئا من هذه المشروعات ؟

إن فكرة المشروعات في هذا الوقت الذي نشكو فيه من انخفاض أثمان المحصولات ستؤدي إلى زيادة الاتحادات نصف مليون من الجنيئات على ما كانت عليه في العام الماضي .

محضر الشيخ المحترم عبد دوس بك - أريد أن أذكر كلمة عن مبلغ المائة والخمسين ألف جنيه المدرج في مشروع الميزانية في بند ٢٢ - الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم خليل بك - لغوية فاطر أسبوط

الاستشارى ولم تأخذ به وتناول البحث تقديم عدة مشروعات للوزارة منها المشروع الأول وهو مشروع الترميم الذى يكلف الخزائن ثلاثة أرباع المليون الجنيه . ومشروع ثان وهو إقامة سد للقناطر مع ترسيم بسيط وتبلغ تكاليفه ٥٥٠,٠٠٠ جنيه ، ومشروع ثالث وهو إنشاء سد وراء القناطر بتكليف ٣٠٠,٠٠٠ جنيه . وهناك مشروع آخر بالترميم ربما بلغت تكاليفه ٧٠٠,٠٠٠ جنيه وقد تصل إلى ما يقرب من تكاليف إنشاء قناطر جديدة . لقد درست الوزارة جميع هذه المشروعات ورات وجوب الاسترشاد بأراء الفنيين وهنا ما يستعمل به الوزارة في القريب الباعل بدون أن يكون هناك خطر حتى تظهر نتيجة هذا العمل .

إن اعتماد مبلغ المائة والخمسين ألف جنيه هو للاتفاق منه على ما هو ضرورى فلذا ماروى أثناء بحث المشروعات المذكورة الاستقرار في الترميمات فتؤخذ فقطات من هذا المبلغ . أما القناطر انظرية فالبحت فيها أوسع منه في قناطر أسبوط . ولحسنا يجب أن تبحث الوزارة عن مهندس استشارى كفء أو عن لجنة ترشدنا إلى ما يصح أن نقوم به من الترميم أو التوسيع فلذا ما تم البحث وحوالنا على أحد الرأىين تقدمنا به إلى البرلمان في الدورة القادمة .

أما البحث في قناطر أسبوط فاعلم أن يتم قبل ذلك . هذا ما ينصص بالقناطر انظرية وقناطر أسبوط .

أما أن يكون الإنشاء بمسرح أو بوضع الاعتدلات في مشروع الميزانية فتستحق الوزارة بحث هذه المسألة من الوجهة القانونية وتقدم إلى البرلمان بما يستقر الرأى عليه .

تفضل بعد ذلك إلى مسألة البوارى التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك . فقد أشار مجلس النواب بتشكيل لجنة لفحص البوارى والمراكب وأعمالها . وقد شكلت لجنة لهذا الغرض فعلا منذ سكين وبجئت هذا الموضوع وقدمت اقتراحاتها لمجلس الوزراء وهي عمل بجته وستقدم قرارات ذلك المجلس لحضراتكم عند بحث الميزانية في الدورة المقبلة وأظن أن هذا يعني عن تشكيل لجنة جديدة الآن .

مقرة الشيخ محرم عبد الرحمن رضا باشا - إن مبلغ ٥٣,٩٩٥ المقتدر لصيانة المراكب كبير جدا .

مقرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرمي باشا (وزير الأشغال العمومية) - لقد كان المبلغ المقتصر هذا العمل في ميزانية السنة الماضية ٩٧,٠٠٠ جنيه والوزارة تصرف هذا الاعتماد وغيره مائة مائة . وليس من الحكمة أن نخفض أو نوفر مبلغ عشرة آلاف جنيه مثلا في حين أنه قد يتربط على هذا التخفيض استهلاك ٣٠٠,٠٠٠ جنيه من رأس المال . فكل وفر في مصاريف الصيانة مائة استهلاك في رأس المال ولا تكون الوزارة في هذه الحالة مسئولة عن البوارى إذا أهملت صيانتها إهمالا أثر في رأس المال .

أما اعتماد مبلغ خمسة الملايين ونصف المليون من الجبايات المتأخر بإنشاء نزلان بجبل الأرياء والذي يستمر عنه حضرة الشيخ المحترم حس-

والقناطر انظرية . لقد ذكر في المشروع أن هذا المبلغ لقنوة قناطر أسبوط والقناطر انظرية . بينا أنه وصل إلى من المعلومات - إذا كانت صحيحة - أنه لم يمت لآن فيا إذا كانت قناطر أسبوط ستبقى أو سنشتا قناطر جديدة أو سد بئر حيون وهو ما يسمى (Water) فهل ذكر لقنوة مقصود به المني التي تؤذي هذه الكلفة . أو أن المبلغ لما بحث لم يستقر الرأى على تبنيها فلانة الآن ؟ هذا ما أردت أن أستفسر عنه .

ولاحظ هنا أن مبلغ المائة والخمسين ألف جنيه أدرج باعتباره من أصل التكاليف البالغة ٢,٥٠٠,٠٠٠ المقتدر لمشروعين قالت اللجنة بحسب إتيها مفصلان من بعضها البعض تمام الاتصال الخلف في اعتماد المجلس لهذا المبلغ اعتماد معنى المبلغ المليونين وثلاثمائة وخمسين ألف جنيه وهو المقتدر ثانيا لتكاليف هذه الأعمال ؟ وهل هناك تفصيلات أدت إلى هذا التقدير أولا ؟ أما البارة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك وهي وجوب تقديم مشروع قانون طبقا لسنة ١٣٢٩ من الدستور عن هذه القناطر فإني أخالفه في هذا الأمر لأن نص المادة خاص بإنشاء أو إبطال القناطر الحفدية والطرق العامة والقرع والمصاروف .

مقرة الشيخ محرم فاضل الشيخ عبد الجبار سليم - أرجو تلاوة بقية المادة.

مقرة الشيخ محرم عبد الحليم الليل بك - أنا لا أعلم حتى الآن إن كان الغرض هو التقوية أو إنشاء قناطر جديدة .

مقرة الشيخ محرم حبيب دوس بك - تنص المادة ١٣٦ على أنه "يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال القناطر الحفدية والطرق العامة والقرع والمصاروف وسائر أعمال الرأى التي تهم أكثر من مديرية الخ" .

فلذا كانت الغرض هو تقوية القناطر كما جعل على ذلك عبارة مشروع الميزانية فلا محل لاستصدار قانون . لأن اعتماد البرلمان لا يجب مقدما إلا في حالة الإنشاء أو الإبطال .

إن عبارة "إنشاء أو إبطال" تنصب على كل ما يلجأ من البارات . وأرجو من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية أن يبين لنا هل استقر الرأى على عمل معين بالنسبة لقناطر أسبوط أو أن المباحث لا تزال جارية .

مقرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرمي باشا (وزير الأشغال العمومية) - طوبى لوزارة الأشغال العمومية في دورات متعده من مجلس الشيوخ الموقر بتقوية القناطر انظرية أو إنشاء قناطر جديدة إذا وجد أن البحث يدل على أن القناطر الحالية لا تحتمل المهمة التي تقوم بها . وقد وعدت الوزارة بأنها ستقوم ببحث القناطر انظرية وقناطر إسنا وأسبوط فيبدأت ببحث أسبوط لأن حالتها كانت تستدعي عناية مستعجلة . وفي إنشاء البحث عملت الوزارة ما يمكن من الاحتياطات والتدابير الوقية .

لقد أدى بحث قناطر أسبوط إلى أن ترجمتها سيحتاج إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون الجنيه . فيبحث الوزارة مشروعا قدمه مهتمها

التصميمات وما تحتاجه من المصروفات لأصبح عمل الجبان عمل وزارات متكررة .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - بالنسبة يجب بلجنة المالية أو أي لجنة أخرى من لجان المجلس ألا توافق على اعتماد مطلقا إلا إذا بمقتضى بحثا جيدا لا أن تكفى بمقتضى طريقة المأطونية لاخدم ولا تؤخر .

المقرر - لا أعرف ماذا يريد حضرة الشيخ المحترم بعد أن قلنا لحضرة ابن وزير الأشغال العمومية أطلعتنا على رسومات ومقاييس عملت سنة ١٩٢٥ فكانت نتيجة أن المشروع يتكلف ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وأنت هذه الوزارة قالت بعد ذلك إنها أدخلت تعديلا في المشروع ترتب عليه زيادة ^(١) بمقدار مخرج النفقات .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم رشيد بك - بصفتي كوني عضوا بلجنة إنشاء تران جبل الأولياء أعترض أشد الاعتراض على اللجوء التي خاطبت بها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لأن اللجنة قامت بواجبها خير قيام ولم تصدر قرارها إلا بعد بحث الموضوع من كل وجهه . إلى اعتراض على هذه اللجنة ولا أقبلا بتاتا .

مقرر الشيخ المحترم عبد المظفر البعل بك - سمعت حضراتكم من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال فيما يخص قنطرة الفسا وأسبوت أن ما عرضته على حضراتكم هو الخطة بينما أرى أنه لا يستقر رأي وزارة الأشغال حتى هذه الساعة من أمر معين فيها فيكون إصرار الوزارة على إدراج المبلغ الخاص بها ليصرف منه على التجهيزات إصرارا لا مبرر له لأن التجهيزات قد لا تستند هذا المبلغ الكبير .

قبل أن موضوع قنطرة أسبوت تحت البحث وأن أمام وزارة الأشغال أربعة مشاريع معروضة وأنه إذا ما استقر الرأي على واحد منها أثناء مدة المظلة البرلمانية أمكنها التصرف في المبلغ وهذا ما أعترض عليه لأننا إذا وافقنا على مبلغ يجب أن نعرف تفاصيله وأن يبين المبلغ الذي يصرف فيه فلما لم يبين يكون من المجازة إقرار المبلغ .

أما فيما يخص بالبورصة فقد سمعت جسا أن طلب تعيين لجنة برلمانية لبحث هذا الموضوع يعد تخطيا في شؤون السلطة التنفيذية .

أنا لا أنكر على قضي أني الأمين الذي تعهدت به بالاعتناء على حقوق السلطة التنفيذية بل أرى أنه كلما قويت الحكومة كان نظام الحكم أكثر استقرارا لذلك لا أقبل أن يقال على أني أطلب التدخل في شؤون السلطة التنفيذية .

تنص المادة الثامنة والستون من الدستور على أن لكل مجلس حق إجراء التحقيق لاستيضاح مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه .

والذي أعرفه أن من اختصاص البرلمان أن يراقب السلطة التنفيذية فالنتيجة الطبيعية لهذا أني إذا أردت أن أحقق من أمر معين على الحق أن استيرى برأي هيئة ولا اعتقاد أن طلي هذا إنشاء على السلطة التنفيذية .

صبري بك فته مليون عن أعمال تمت فضلا وبالق قدرته الوزارة بناء على تقدير ابتدائي - لأن لكل تصميم تقديرا ابتدائيا - فلما ما أقر المبلغ وضع التقدير النهائي الذي لن يتخلف من هذا التقدير إلا بمقدار ١٠٪ زيادة أو نقصا . على أن التقدير النهائي إذا تجاوز المبلغ المقر في الميزانية فلا يمكن أن تتعداه إلا بإقرار من البرلمان . أما إذا لم تزد التقديرات عن أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات فيسطح العمل الخاصة ومعتد يكون التقدير النهائي للعمل هو القيمة التي يرمو بها المصنف .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - لم أسمع جوابا عن سؤال الموجه لحضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

لقد استغرقت حل بغير التصديق على مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه المطلوب لمشروع إنشاء تران جبل الأولياء في مشروع الميزانية - إقرارا لمبلغ أربعة ملايين والنصف للمليون من الجنيهات ؟ وهل لجنة المالية بحثت تفصيلات هذا المبلغ الأخير وأتمت منه بالموافقة أولا ؟ هذا هو سؤال لأن ما فهمته - خصوصا ما أثاره حضرة الشيخ المحترم عبد المظفر البعل بك - أن اللجنة لم تبحث في هذا المبلغ مطلقا . ولهذا وجهت السؤال ليجيب عن حضرة الشيخ المحترم المقرر . وهذا مع العلم بأن المقاييس والتصميمات لم تدم المجلس .

يقول حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية إن التقدير النهائي قد يؤدي إلى الزيادة أو النقص بمقدار عشرة في المائة

وأنا أكرر سؤال الذي وجهته لحضرة المقرر وهو هل بحثت اللجنة هذا المبلغ وكيف بمقتضى إن كانت المقاييس والتصميمات لم تدم إليها ؟

المقرر - لقد أتى هذا السؤال عند بحث إنشاء مشروع تران جبل الأولياء وقبل كيف قدرت التكاليف بمبلغ أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات مع عدم وجود مقاييس وأجبت عنه بما أتمت حضراتكم قبل أن توافقوا على المشروع المذكور .

قبل حضراتكم حيث إن الوزارة والمهندس الاستشاري عملا مشروعا ومقاييس وتصميمات وأنه أدخلت على هذا المشروع تفصيلات قدرها مبلغ بإضافته إلى التقدير الدقيق الذي عمل في سنة ١٩٢٥ بلغت التكاليف ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه بخلاف ٧٥٠,٠٠٠ جنيه المقدر تموضا وبمبلغ التكاليف أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات وقبل أن هذا تقدير تجريبي أما الزم الثاني فيعرف بعد طرح العمل في المناقصة وتقدم المقاولين بالأسعار .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - يهضم من هذا أن لجنة مشروع تران جبل الأولياء كلفتها المالية لم تبحث التقدير مطلقا وأن لجنة المالية لم تبحث الاعتماد وأن هذا التقدير هو تقدير وزارة الأشغال العمومية .

المقرر - لقد ناقشت اللجنة تقرير وزارة الأشغال العمومية واقتضت به . أما إذا كانت الفكرة أنه يجب على كل لجنة أن تبحث تفصيلات

إن مسألة البراور وكونها من الكثرة بحيث لا تتفق مع مقتضيات المصلحة وأنه يتفق عليها أكثر مما يحتمل الميزانية كل هذه مسائل ليست من الفعالة والمخطوطة بالدرجة التي تستدعي تعيين قوسيون برلمان بل يمكن أن يقتصر على ذلك في المسائل العامة .

هذا فيما يتعلق بالمبدأ أما فيما يتعلق بالموضوع في حد ذاته فإن برلمان سنة ١٩٢٦ و سنة ١٩٢٧ لاحظ مثل هذه الملاحظة وكنت إذ ذاك رئيسا للجنة المالية مجلس النواب وأنا الذي اقترحت أن تبحث مسألة البراور لأن نقاشها أصبحت بحيث لا تتفق مع حالة الميزانية .

وفلا قد أشعلت لجنة بحث هذا الموضوع واشتغلت طويلا وقدمت تقريرا مستفيضا كان من نتائجه أن قبل أن البراور الموجودة الآن كلها براور قديمة ولها أكثر عمر مما يلزم ، ومن أجل ذلك فالعلاج هو استبدال هذه البراور ببراور أخرى تكون أصغر منها عموما ويكون وقودها الزيت لا الفحم أي أنها تكون على الطريقة الجديدة في أمر الماكينات المستعملة . هذا التقرير أمانا أي أمام مجلس الوزراء وقد بحثه وزير المالية فوجدت أن سنة كافي نحن فيها ليست بالسهلة التي يصح أن نقتري فيها براور جديدة بدلا من البراور القديمة التي لا تليق ولا تستر فيصبح لدينا أسطول يتوجب الأسطول القديم مما يكفينا مئات الألوف من الجنيهات . فالمسألة كلها مسألة مناصبات أي تعيين الوقت لعدل إيجار حاسم ولوقت الحاضر ليس هو الوقت المناسب .

قد يقال مثلا لماذا نستعمل كل هذه البراور وفي إمكانكم أن تستعملوا بعضها وترك البعض الآخر ولكن يظهر أن هذا ليس بالأمر المين لأن ترك البراور غير استعمال مضربا فلا بد من تعهدها وصيانتها .

الواقع أننا وفرنا وأقمنا من النفقات التي كانت تصرف على البراور وأقلنا من عدد المشتغلين فيها . كل هذا أدى إلى كثير من الاقتصاد .

إن نصف البراور موجود في السودان لأعمال السدود وغيرها وأنا أمرت أن مدحها كير ولا يتفق مع العمل المطلوب في السودان .

لاحظنا ذلك ولم نأل وزارات الأشغال والمالية جهدا في السعي وراء تنقيص نفقات هذه البراور بل ذهبت إلى أكثر من ذلك فظنا لوزارة الأشغال بما أنه تنحدر من جبل تزان جبل الأولاد فالبراور تكون مرصودة على أعماله وأنه يمكن التخليق في أعمال السدود وإيجارها وربما رويدا مما يؤدي إلى الإقلال من البراور ونفقاتها وصيانتها ورجلها إلى غير ذلك من ضروب الاقتصاد .

من هذا ترون حضراتكم أنه لا داعي لتشكيل لجنة برلمانية لبحث هذا الموضوع .

مقرر الشيخ محرم عبد العظيم بيلي بك - هذه المطويات كلها طريفة .

مقرر صاحب المردود اسماعيل صرقي بلسا (رئيس مجلس الوزراء) - الحكومة مهتمة لاتخاذ بابا في الاقتصاد . كونوا حضراتكم على هذه من ذلك . وبعد الاقتصاد الذي أجريته في الميزانية سوف لا تقتضي السنة كلها دون أن تتبين

فأنا لو حظ أن بحث موضوع البراور قد بدى فيه من سكين ولم تفرج نتيجة فلما بدر أن نحل التحقيق إلى لجنة برلمانية اللهم إلا إذا أخذنا حضرة صاحب المصلحة رئيس الحكومة بأن النتيجة تملأ قريبا .

مهمس - لقد تكلم الآن عن الاقتراح المقدم إلى المكتب الآن من حضراتكم .

مقرر الشيخ محرم عبد العظيم بيلي بك - نعم تكلمت ولي كلمة أخرى عن موضوع تزان جبل الأولاد . فالذي كان مطروحا أمام اللجنة التي درست المشروع والتي أنا عضو فيها كان البحث في المشروع من الوجهة الفنية وجاءت مسألة التكليف مرضيا فقلل ضرورة صاحب المصلحة وزير الأشغال إليها تقارب أربعة ملايين ونصف من الجنيهات . زيادة أو نقص ١٠٪ / لم يكن هذا الكلام مقصدا كل الاقتراح ولكن نظرا لأن في مشروع القانون قسرة تفضي بأن الحكومة مستخدم - فيا يختص بالكثايف - بالقانون الذي يرتبها ، فاجتازنا على هذا النص لم تعرض لهذه التكليف .

مقرر صاحب المائدة البراهم فهدى كرم بلسا (وزير الأشغال العمومية) - فيا يتعلق بمبلغ المائة والخمسين ألف جنيه المدرجة في الميزانية فلتناظر الخيرية فأبعد القول بأن النرض هو عمدة فلتناظر . والوزارة تبحث الطرق المخفضة لهذه التكلفة وقد تنتهي من البحث إنشاء عطلة البرلمان فلا يمكن أن تبقى الوزارة مكتوفة اليدين طول هذه العطلة بينما تكون فلتناظر في حاجة إلى التوفيق كما قلت .

مقرر الشيخ محرم عبد العظيم بيلي بك - لا يجوز أن يسفر البحث عن عمل فلتناظر جديدة ؟

مقرر صاحب المائدة البراهم فهدى كرم بلسا (وزير الأشغال العمومية) - إذا أسفر البحث عن عمل فلتناظر جديدة فلا أثن أن المجلس يرفضها . وكذلك الحال في فلتناظر أسبوت التي يتوقف عليها رى الوجه القليل كله إذا رأى جمليدها فإن المجلس لا يرض هذا الرأي .

مقرر صاحب المردود اسماعيل صرقي بلسا (رئيس مجلس الوزراء) - فيا يتعلق بمسألة البراور أبدا بالقول إنه من المستحسن دائما ألا تحتفظ السلطات لأن في توازن السلطات سر الانسجام في النظام الدستوري البرلماني .

لذلك يجب دائما الابتعاد عن هذا الاختلاط فبدر ما يستطيع . وقد جرت تقاليد الأمم الأندى الدستورية على أن تعيين بلان برلمانية لتحقيق يكون قسط في المسائل الكبرى أو في المسائل التي يظهر يوقد أنه قد حصل فيها تصرف غير مستحسن أو أن الرأي العام أشار بمثل ذلك إلى الإجراء الاستثنائي . هذا ما جرت عليه التقاليد في الأمم الأندى الدستورية .

أما أن يلجأ في مسألة من المسائل العامة إلى نظام اللجان البرلمانية لبحث وتتفق في موضوع هو من حقوق السلطة التنفيذية فربما ترون حضراتكم أن الالتجاء إليه في غير عمله كاللوضوع الذي نحن بصدد الآن .

وبعدها أخرى للاقتصاد حتى يبد إقرار رقم الميزانية لأن الوقت المفضل يدعو إلى الاقتصاد. إلى الاقتصاد.

(تصفيق حاد) .

مقرر الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - جاء في كلامه مقررته صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن هناك تقريرا عمل من موضوع البواخر فلهذا يرى دولته أنهن للمحسن طبع هذا التقرير وتوزيعه على حضرات الشيخ للاطلاع عليه .

مقررته صاحب الدولة - استمعين صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - يمكن إيداع التقرير بالمجلس لمن يريد الاطلاع عليه .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم ايلي بك - بعد بيان الذي أدلى به مقررته صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والنتيجة التي أظهرها البحث في موضوع البواخر لا يرى عللا لاقتراح المقدم مني بشأنها .

الرئيس - وما رأى حضرة الشيخ المحترم من مبلغ المسألة والخمسين ألف جنيه للمدرعة في الميزانية فتناظر هذا وأسيوط ؟

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم ايلي بك - هذا المبلغ أطلب حذفه وقد قلمت اقتراحا بشأنه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تشكيل اللجنة البرلمانية التي أشير إليها في تقرير اللجنة لبحث مسألة البواخر ؟
(أصوات : لا توافق) .

الرئيس - يقرر المجلس عدم الموافقة على تشكيل اللجنة البرلمانية التي ورد ذكرها في تقرير اللجنة .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم رجب بك (السكرتير البرلماني) - قد قدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم ايلي بك هذا نصه :
" اقتراح دفع مبلغ المسألة والخمسين ألف جنيه الفحص لتقوية قناطر البتا وأسيوط من الميزانية " .

فهل من مؤيد لهذا الاقتراح ؟

(أصوات : لا توافق) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض هذا الاقتراح .
بعد هذا هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال للمقرر للباب الأول (أبحاث وأجروسيات) وقدره ٥٥٣,٣٤٩ جنيها ؟
(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم فخر صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال للمقرر للباب الأول وقدره ٥٥٣,٣٤٩ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال للمقرر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٠٥,٩٦٦ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم فخر صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال للمقرر للباب الثاني وقدره ١٠٥,٩٦٦ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال للمقرر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣,١١١,٢٢٠ جنيها ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم فخر صبري بك - أوافق على المبلغ المقرر للباب الثالث علما ما كان منه خاصا بإنشاء نزل جبل الأولياء .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال للمقرر للباب الثالث وقدره ٣,١١١,٢٢٠ جنيها .

(رقت الجلسة للاستراحة في الساعة الثامنة وأعيدت الساعة الثامنة والنصف للجلسة الخامسة والعشرين مساء) .

فرع ٣ - مصلحة المباني

على تقرير اللجنة من هذا المهرج (١) .

مقرر الشيخ المحترم مكرم مرسى محمد افندي - ما يوسف في كثير ما يلاحظ على مبنى الحكومة كثرة الشروخ وأضراب لحضراتكم مثلا بأبوابها

بنيت شركة الاسكندرية الابتدائية الأهلية وبعد بضعة أسابيع اختلت مبانيها . وبنيت كذلك الشركة المتقطعة بالقاهرة وقبل أن يتم بناؤها ظهرت بها شروخ وهي معلومة الآن . وقد ذكر في تقرير اللجنة أن التقدير النهائي لبناء هذه الشركة زاد من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣٤,٠٠٠ جنيه وللأخطار أن المباني الحديثة التي تقوم الحكومة بإنشائها هي التي كثيرا ما يصيبها الخلل والفتور .

انظروا حضراتكم إلى القملات التي يقيمها الأجانب سواء في الاسكندرية أو في القاهرة كمدارس القبيس فرنسيه ومدرسة سانت مارك بالاسكندرية وفتق سميرا ميس بالقاهرة - كل هذه المباني شيدت ولا تزال باقية بنظمتها ومبانيها لا مباني الحكومة فانها كثيرا ما ينتظر إليها الخلل وحتى المباني

١٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ - يجمع بين عيبين - عيب الخلل الظاهر الذي طرأ عليه وبعبارة زيادة التقدير فقد زادت التكاليف النهائية إلى ٣٤٠,٠٠٠ جنيه .

وسمع كل هذا فهو مثير للإسرة وإصلاحه واقع أعظم مما سيبدو من أطلال في سبيل ما أسأله من ثقب .

يقال عادة إن الأرض التي أقيم عليها المبنى كانت غير سالكة . ويقال عادة أخرى إن الوظيفة التي أشرف على هذا العمل مع أهميته كان مستحسناً صغيراً .

ولست أدري لماذا يتبادر رؤساء هذه الوزارة وراء منابر الموظفين إذ المسؤول دائماً هو الرئيس المباشر والعيب في الواقع يرجع إلى أن الوزارة إنما كلفت الموظف الصغير مباشرة عمل كهذا وما كان يصح أن يبعد إليه وسد هذا بخل العمل الكثير الشأن ، قبل إن هناك تحقيقاً يجري في هذا الصدد وكنت أود أن يكون هذا التحقيق قد وصل إلى نتيجة يصح أن نسمعها من حضرة صاحب العولة رئيس الوزراء كما سمعنا نتيجة التقرير التماس بمسألة البواخر القائمة لمصلحة الري في مصر والسودان ولكن لا يبدو على دولته ما يدل على أن التحقيق ثم فسلأ أو أوشك أن يتم . لهذا نكتفي هذه الليلة بإبداء هذه الملاحظات ونعتقد أن الوزارة تستعمل كل إتخاذ للوقت .

مفكرة صاحب المرحومين سرى بك (وكيل وزارة الأشغال العمومية) -
أبدأ أولاً بالرد على ما جاء في تقرير اللجنة . فقد ورد في العمدة الخامسة منه "وتلاحظ اللجنة أنه حينما توسعت الحكومة في أعمال الباني اضطرت لزيادة كبيرة في الموظفين فقد كان ممدوح في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ١٨١,٩٢٩ وقيمة الأعمال الجديدة ١٠٨,٠٠٠ جنيه فأصبح في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ٣١١ وقيمة الأعمال الجديدة ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ٣٧٣ وقيمة الأعمال الجديدة ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٣٧٣ وقيمة الأعمال الجديدة ٧٥٦,٠٠٠ جنيه

والآن وقد دعت ضرورات الاقتصاد للاختصار كثيراً في المنشآت الجديدة حيث خفض احتياجها هذا العام إلى ٦٤,٨٨١ جنيناً فإن عدد الموظفين باق كما هو ٣٧٣ وإنما قاته بلوج لجنة أن هناك زيادة في عدد الموظفين أكثر مما يدعو له الحاجة ."

استنقت تظهر حضراتكم إلى أن هناك نوعين من الموظفين : موظفين معينين على الكادر الدائم وآخرين على احتياج الأعمال الجديدة . وحينما قامت لجنة الموظفين العليا بدراسة أعمال مصلحة الباني رأيت زيادة عدد الموظفين المعيّنين على الكادر الدائم ومع هذا فإن عدد الموظفين الحاليين الدائمين الذين يقومون بأعمال الصيانة والتعميرات العادية أقل بكثير من العدد الذي اقترحه لجنة الموظفين العليا وأقره مجلس الوزراء . أما الموظفون المعيّنون على احتياج الأعمال الجديدة فكان المقدور لهم في السنة المالية الماضية حوالي ٩٥,٠٠٠ جنيه ولو راجعنا ما هو مدرج لمؤلفاء الموظفين في مشروع الميزانية

التي يجيها لمجلس الباني بالإسكندرية فهنا يمكن لأحد أن يقول في ما هو السرف في ذلك ؟

أعرف أن بعض المصالح التي بنيت في الوجهة القبلية تطرق إليها الخلل فكانت تمتد الجسرات في مبان كانت شيدت بالطوب الأخضر في عهد المنفورة له محمد بن باشا . فلا أدري ما سبب هذا الخلل ومن هو المسؤول من باني المكة المخططة التي أسرع إليها الفساد .

فيل ردا على تساؤلاتي إن المقاول ترقى . ولا أدري كيف يقال لنا ذلك ؟

مفكرة الشيخ المرحوم عبد الحليم أبي بك - في الواقع إن حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرمي محمود انقضى من الموضوع الذي كنت أريد أن أتبره وهو يتعلق بالفروق الكبيرة بين التقديرات الابتدائية والنائية . وقد كنت اقترحت تشكيل لجنة يرأسها لبحث كل ما يتعلق بعمل هذه المسائل في مصلحة الري ففرض اقتراح .

ولو كنت أعقد أن حضراتكم على استعداد لموافقتي على تشكيل لجنة لبحث هذه المسائل فيما يخص بمصلحة الباني لما ترددت في الاقتراح تشكيلا . تجدون حضراتكم هذه الفروق مائة في كل رند من بنود الماني . هناك - غير الأنظمة التي أوردتها اللجنة في تقريرها - في العمدة ٣٥٥ من مشروع الميزانية لمجد أنه ليس هناك مبنى إلا زاد التقدير النهائي لتكاليفه من التقدير الابتدائي إلى ضعفه أو أكثر .

أريد أن أسأل حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الوزراء هل يعتبر انتشار ذلك العيب وأطراده في جميع أعمال الري والمباني من الأعمال أو المسائل الهامة التي تحتاج إلى تحقيق ؟

هنا يمكن أن تدرس هذه المسائل بمثابة عامة لمعرفة الأسباب التي تؤدي دائماً إلى أن تكون التقديرات النهائية لتكاليف تلك الأعمال غير متسابقة مع التقديرات الابتدائية لها ؟

جاء في تقرير اللجنة أن السبب في وجود هذا الفرق الكبير في التقديرات أنه في كثير من الأحوال يبدأ بعمل مشروع قاصر على قسم صغير من عمل ثم يتوسع فيه بزيادة التقدير الأول كأن يبدأ بتطهير جزء من مصرف ثم يقع للمشروع ويتبين بالعمل على امتداد طول المصرف .

هذه أسباب صحيحة . ولكن لا يمكن أن تتطابق على جميع الحالات . وعلى الأشخاص في الباني لأنه في هذه الحالة تمثل المنافسة على أساس الرسومات والتخصصات مراعى فيها عدد الطبقات والفرق اللازمة .

لو كان في رأيي أن أحصل على موافقة حضراتكم على إجراء هذا التحقيق لاهترعت أن تشكل لذلك لجنة ولكني لا أدري لديمك استمداً لقبول هذا الاقتراح .

(ضحك) .

قد أشار حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرمي محمود انقضى إلى مسألة المكة المخططة قد بدأ فيها قبل سنة ١٩٢٨ وكان مقدراً لتكاليفها

من الأمثلة التي ذكرتها اللجنة في تقريرها لمدرسة دمايط الابتدائية البين زادت التقديرات النهائية لتكاليفها من ٢٢,٠٠٠ جنيه إلى ٤٥,٠٠٠ جنيه . هذا صحيح ولكن التقدير الأول عمل على أساس البرامج القديمة لهذا النوع من المدارس ولما علمت هذه البرامج قررت وزارة المعارف زيادة عدد التلاميذ في كل مدرسة ابتدائية من ٢٥٠ تلميذا إلى ٥٠٠ أو ٥٥٠ بما فيهم مائة في القسم النازل ولم يكن في هذا النوع من المدارس قبل ذلك قسم داخل .

أضيف إلى ذلك أنه لم تكن البرامج القديمة تستلزم وجود صالة للسنا ولكن البرامج الجديدة قضت بوجودها . كل هذه التعديلات كانت سببا في زيادة رقم التكاليف النهائية .

محضر الشيخ المحترم عبد المظفر البلي بك - هل بدئ في البناء قبل تعديل البرامج أو بعدها ؟

محضر صاحب المرحمة حسين سرى بك (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - بعد التعديل .

محضر الشيخ المحترم عبد المظفر البلي بك - ولماذا لا يوضع في الميزانية رقم التكاليف على أساس التعديلات ؟

محضر صاحب المرحمة حسين سرى بك (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - للميزانية ميين رقم رقم التكاليف الابتدائية ورقم التكاليف النهائية .

فلس قدرت التكاليف الابتدائية على أساس البرامج القديمة كان الرقم ٢٢,٠٠٠ جنيه وزاد هذا الرقم إلى ٤٥,٠٠٠ جنيه بعد تعديل هذه البرامج . تؤكد لحضرة الشيخ المحترم أن مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه المقدّر لتكاليف النهائية لمدرسة دمايط الابتدائية هو تقدير نهائي لا يمكن أن يزيد على ذلك . ودليل على هذا أن مصلحة المالية قامت ببناء مدرستين واحدة في أسبوط والأخرى في بني صوف فلم تزد تكاليف كل منهما على ٤٣,٠٠٠ جنيه . ولو طرحنا هذا المبلغ في مائة عام في هذا الوقت لأمكن أن يرسو البناء بالازدحام ٣٥,٠٠٠ ج . م . ٣٩,٠٠٠ جنيه .

كلما أريد أن أعرض بكلمة عن مستشفى طعنا فقد قدرت تكاليفه الابتدائية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه على أن يكون عيادة خارجية فقط ولكن بسبب زيادة عدد المرضى وتحققا للعمل هو زيادة للمستشفيات في القطر رؤى الاقلال من عدد للمستشفيات المركزية بالجوهر طعنا وإقضاء مستشفى عروى فيها وبعد أن كانت الفكرة هي بناء عيادة خارجية صغيرة في طعنا تحولت إلى بناء مستشفى كبير يتكلف ١٢٠,٠٠٠ جنيه .

وإذا كانت نسبة تكاليف العيادة الخارجية إلى تكاليف مستشفى عام هي كنسبة ٨٠,٠٠٠ إلى مليون جنيه تكون نسبة زيادة التقديرات النهائية لتكاليف مستشفى طعنا من التقديرات الابتدائية من ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٢٠,٠٠٠ جنيه نسبة غير مبالغ فيها .

لوجدتم أن الاتحاد قد انخفض إلى ٢٢,٧٨٤ جنيا وقد كان الاتحاد المدرج للأعمال الجديدة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، ٧٥٩,٥٠٠ جنيه وأما الموظفين الآخرين للقيام بهذه الأعمال ٩٥,٠٠٠ جنيه وقد خفض اتحاد الأعمال الجديدة في المشروع إلى ٤٦٦,١٨١ جنيا وقصص الاتحاد المدرج للموظفين إلى ٢٢,٧٨٤ جنيا وهو تخفيض لم تراعى فيه نسبة القص في اعتبارات الأعمال الجديدة .

محضر الشيخ المحترم عبد المظفر البلي بك - وماذا حصل في عدد الوظائف العامة ؟

محضر صاحب المرحمة حسين سرى بك (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - عدد الوظائف العامة لم يتغير .

محضر الشيخ المحترم الدكتور محمود عيسى باشا - كيف ذلك ؟ فقد كان عدد الوظائف العامة في سنة ١٩٢٨ ، ١٨١ وظيفة فزاد معددا في المشروع إلى ٣٦٣ .

محضر صاحب المرحمة حسين سرى بك (وكيل وزارة الأشغال العمومية) - أرجو ملاحظة أنني ذكرت في مبدأ كلامي أن هناك نوعين من العمل جديد وقديم . وقد جرت الوزارات قبل تعديل الميزانية على تعيين موظفين على اتحاد الأعمال الجديدة يستغلون في الأعمال العامة . ولكن لجنة الموظفين العليا رأت عند بحثها وظائف مصلحة المالية أن جميع الموظفين الذين لهم صفة العوام يجب أن يمتدوا في وظائف على الكادر العام .

تكلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أندى عن مسألة المالية والشيوخ التي فيها وضرب مثلا بمكة الاسكندرية الأهلية وأما أفقر هنا أن بناء هذه المحكة في ينطرق إليه خلل يترتب عليه أى خطر وأذكر جيدا أن حضرة رئيس تلك المحكة اتصلت بليفونيا بوزارة الخفانية وأبلغها أن يشاء المحكة في خطر وطلب أن تعطى وزارة الأشغال لاتخاذ الاجراءات السريعة لتلافي ما عساه يحدث من خطر فصاروا إلى الاسكندرية وعاجلت بشاء المحكة وكل ما ظهر له هو أن هناك شرونا بسيطة في البياض لم تصل إلى المالية التي كان يخشى حضرة رئيس المحكة من خطرها . ولكن إرضى لحضراتكم أن المشروع لم تمتد البياض تركت التي بدون إصلاح أو ترميم مدة سنتين .

أما ما يقال من أن مبنى الحكومة كثيرا ما ينطرق إليها الخلل فأعتقد أن هذا القول مبالغ فيه وأفقر أن عدد مبنى الحكومة التي يصعب التمثيل البسيط أو ما شابه قليل جدا بالنسبة لما يصيب مبنى الأهالي .

أنا لا أدعى أن جميع مبنى الحكومة تسلم من الخلل ولكنه ليس بالكثرة التي يتخيلها بعض حضرات الأعضاء . ومع ذلك فلا بد أن تكون هناك دائما أسباب لما يصيب مبنى الحكومة من التلف .

لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم عن الفرق بين التقديرات البتة والابتدائية لتكاليف الأعمال وأريد أن أرين حضراتكم السبب في ذلك . ولتأخذ مثلا

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدد الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٤٦٤,٦٨١ جننيا ؟
(موافقة).

مقرر الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أنا لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدد للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٤٦٤,٦٨١ جننيا .

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء
على تقرير اللجنة من هذا الفرع (١).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة).

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدد للباب الأول (مهمات وأجور مرتبات) وقدره ٩٢,٥٨٩ جننيا كما أقره مجلس النواب ؟
(موافقة).

مقرر الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أنا لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدد للباب الأول (مهمات وأجور مرتبات) وقدره ٩٢,٥٨٩ جننيا كما أقره مجلس النواب .
وهل توافقون حضراتكم على اعتاد الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١١٠,٤٨٩ جننيا بنقص ٢٤٥ جننيا عما أقره مجلس النواب ؟
(موافقة).

مقرر الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أنا لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على اعتاد الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١١٠,٤٨٩ جننيا (بنقص ٢٤٥ جننيا عما أقره مجلس النواب).

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدد للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٦,٠٩٦ جننيا كما أقره مجلس النواب ؟
(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدد للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٦,٠٩٦ جننيا كما أقره مجلس النواب .

فرع ٥ - مصلحة التنظيم

على تقرير اللجنة من هذا الفرع (١).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة).

أما بناء المحكمة المختلطة فإن الوزارة تأمل أن تصل إلى إصلاح ما فيه من خلل . وقد طرح العمل فعلا لإصلاحه . وتقدمت به الوزارة للبيوتات الكبيرة . وبعد شهر ونصف شهر تقدم المصالحات الجديدة لتقوية أساس هذه المحكمة .

وتقدير المسؤولية من هذا الخلل كدوره وزارة الأشغال . وقد بدأت في ذلك فعلا . ووصلت إلى نتائج فيه . وستعرف في الوقت المناسب . ولكن يجب أن تبدأ بإصلاح الخلل قبل أن تتحدد المسؤولية وتعرف من المسؤول . إذ لا يصح أن تترك عملة في أيديها وتستعمل بالبحث من الموظف المسؤول . لهذا بدأت بالعمل الأم قبل أن تستعمل بالمسؤولية .

أما الموظفون الذين سببهم قائم لاشك كانوا مبرورين بإشراف رؤساء . فتركا المحاسبة موقتا حتى تصل إلى الطريقة العملية التي تطرحها على المفاوضين لإصلاح الخلل في بناء المحكمة .
(تصنيف).

مقرر الشيخ المرحوم محمد غني بك - أنا طلبت الكلمة قبل الشغل في قسم اللباني .

الرئيس - هل حضرة الشيخ المرحوم حسن صبري بك يريد الكلام ؟

مقرر الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أنا متنازل عن الكلام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة).

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدد للباب الأول (مهمات وأجور مرتبات) وقدره ٨٩,٢٠٨ جننيات ؟
(موافقة).

مقرر الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أنا لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدد للباب الأول (مهمات وأجور مرتبات) وقدره ٨٩,٢٠٨ جننيات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدد للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤٦,٢٣١ جننيا ؟
(موافقة).

مقرر الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أنا لا أوافق.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدد للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤٦,٢٣١ جننيا .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول (ملعبات وأجروميتات) وقدره ٩٦,٨٩٠ جنيها كما أقره مجلس النواب ؟ (موافقة) .

مقرر الشيخ المزمع من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الأول (ملعبات وأجروميتات) وقدره ٩٦,٨٩٠ جنيها كما أقره مجلس النواب . وهل توافقون حضراتكم على اتحاد الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٤٧,٨٧٦ جنيها (بنفس ٦٨ جنيها عما أقره مجلس النواب) ؟ (موافقة) .

مقرر الشيخ المزمع من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على اتحاد الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٤٤٧,٨٧٦ جنيها (بنفس ٦٨ جنيها عما أقره مجلس النواب) . وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤,١٠٠ جنيها كما أقره مجلس النواب ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤,١٠٠ جنيها كما أقره مجلس النواب .

فرع ٦ - مصلحة الحيازي الرئيسية

على تقرير اللجنة من هذا الفرع .^(١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول (ملعبات وأجروميتات) وقدره ٣٣,٧٤٦ جنيها ؟ (موافقة) .

مقرر الشيخ المزمع من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الأول (ملعبات وأجروميتات) وقدره ٣٣,٧٤٦ جنيها . وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩٦,٨٩٣ جنيها ؟ (موافقة) .

مقرر الشيخ المزمع من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٩٦,٨٩٣ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤,١٠٠ جنيها ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٦٤,١٠٠ جنيها .

فرع ٧ - مصلحة الطليحيات

على تقرير اللجنة من هذا الفرع .^(١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟ (موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول (ملعبات وأجروميتات) وقدره ٤٥,٧٥٦ جنيها . (موافقة) .

مقرر الشيخ المزمع من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الأول (ملعبات وأجروميتات) وقدره ٤٥,٧٥٦ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٥,٤٢٩ جنيها ؟ (موافقة) .

مقرر الشيخ المزمع من صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٥,٤٢٩ جنيها .

(انصرف حضراتنا صاحب الجدة عبد حنان بك وحسين مري بك وبكيل وزارة الأشغال العمومية) .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات)

قسم ١٧ - الدين العمومي - إقرار

(انصرف الشيخ المزمع يوسف عيسى باشا) .

على تقرير اللجنة من هذا القسم .^(١)

(انصرف حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية) .

٧ - تبليغ المجلس

قرار المكتب اختيار حضرة صاحب الدولة الرئيس وحضرت الشينين المحترمين
ابراهيم راتب بك وسعيد دوس بك لتبليغ المجلس في المؤتمر الثاني والعشرين
للاتحاد اليهائي العمل الموعود هذه في جنيف في شهر يولييه القادم

الرئيس - قرر المجلس في الجلسة السابقة تخويض المكتب في اختيار
للمندوبين القدين يتولون هيئة المجلس الموقرة في مؤتمر الاتحاد اليهائي الدولي الذي
سيعقد بجنيف من ٢٠ إلى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢

وتبين لنا القرار قد اتفق المكتب واختار لهذه المهمة رئيس المجلس
وكل من حضرت الشينين المحترمين ابراهيم راتب بك وسعيد دوس بك .
(انصرف حضرة صاحب الدولة استاميل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء
وحضرة صاحب السيادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك - لي سؤال قبل الموافقة على ما قرره
المكتب هو كيف حصل هذا الانتخاب ؟ وقانون النظام الداخلي صريح
في مادته ١٣٧ التي ينص فيها (يحدد المجلس عدد أعضاء من يتلوه من الوفود
ويعينون بطريق القرعة) .

نما هو نص الفاتورة بالقرار الذي صدر من المكتب مخالف
لهذه السادة .

مقرر الشيخ المحترم مكرم مرسى محمود ائمة - أنا مخالف
لقرار المكتب وأضف لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

مقرر الشيخ المحترم محمد فهدى النابلسي باشا - أنا لا أوافق على قرار
المكتب .

مقرر الشيخ المحترم محمد فهدى بك - أنا أيضا مخالف لهذا القرار
وأضف لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

الرئيس - ليس المطلوب الآن موافقة المجلس . لأنه سبق لحضراتكم
أن أصدرتم قرارا بتخويض المكتب اختيار ثلاثة أعضاء ليتكلم في هذا
المؤتمر . وقد اتخذ المكتب ذلك . فأصدر قراره الذي أعطاكمه الآن علما به
في حدود تخويض حضراتكم له . وأبلغ ذلك إلى الجهات المختصة بأوربا
ومصر .

مقرر الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك (السكرتير اليهائي) - إن
قمة الوفود التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لا تنطبق
على حالتنا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات عن هذا القسم ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر لهذا القسم
في المشروع وقدره ٤٤,٣٤٨,٣٤٤ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر لهذا القسم في المشروع
وقدره ٤٤,٣٤٨,٣٤٤ جنيه .

قسم ١٨ - مصاريف غير متوقعة - إقرار

(القرار حضره الشيخ المحترم يوسف عيسى باشا) .

على تقرير اللجنة عن هذا القسم (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات عن هذا القسم ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر لهذا القسم وقدره
٤٤,٣٤٨,٣٤٤ جنيه كما وافق عليه مجلس النواب ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر لهذا القسم وقدره
٤٤,٣٤٨,٣٤٤ جنيه .

قسم ١٩ - البعثات العلمية

(القرار حضره الشيخ المحترم ابراهيم مرسى باشا) .

على تقرير اللجنة (١) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر لهذا القسم
في المشروع وقدره ٩٧,٧٥٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر لهذا القسم وقدره
٩٧,٧٥٠ جنيه .

الرئيس - المجلس فوض للمكتب اختيار الأعضاء الثلاثة . وقد طلبت من حضراتكم أن تجرى في ذلك كل ما أتت به مجلس النواب باختيار واحد من حزب الشعب ، وآخر من حزب الاتحاد ، وثالث مستقل .

وقد حصل ذلك وبلغنا حضراتكم الآن نتيجة ما كتبنا به المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الحميد سليم - قرار المجلس مخالف للقانون ، وهو لا يملك مخالفته .

الرئيس - إن انتخاب المكتب للأعضاء كان بتفويض من المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الحميد سليم - قرار المجلس في ذلك وقع باطلا .

الرئيس - من جهتي أنا استأذن عن انتخاب لهذا المؤتمر .

مفكرة الشيخ المحترم من صبري بك - حضرة صاحب الدولة الرئيس لا يمكنه التنازل من انتخابه لأنه بمك القانون يكون رئيسا للهيئة التي تمثل المجلس . وهذا نص ما ورد في القانون في المادة ١٣٧ "على أنه يجب أن يكون من بينهم رئيس المجلس لأحد وكيله وأن يكون هو المتكلم باسمه" . ففعله الرئيس لا يستلزم إذن التنازل والمخالفة إنما وقعت في اختيار المضمون الآخرين .

مفكرة الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - جرت العادة أن المجلس هو الذي يبين مندوب الأعضاء الذين يمثلونه . والمكتب هو الذي يرشحهم المجلس وقد سبق أن استأذنت لئلا هذا المؤتمر وكان للمكتب هو المرشح والمجلس هو الذي وافق .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والبقية العاشرة مساء على أن يسود الاتحاد غدا الساعة السادسة مساء من يوم الثلاثاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥١ (٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢) ٦

لقد قرر المجلس أن يكون مندوب الأعضاء الممثلين له ثلاثة ، واحدا من حزب الاتحاد ، واثنا من حزب الشعب ، وثالثا مستقلا . وفوض المكتب اختيارهم وقد قام المكتب بالمهمة التي وكلت إليه .

مفكرة الشيخ المحترم من صبري بك - طريقة انتخاب الأعضاء الذين يمثلون المجلس في المؤتمرات حددتها القانون بأن تكون بطريق القرعة . هذا هو حكم القانون . ولكن الذي سمعناه الليلة في هذا الشأن مخالف للقانون . وما كان يليق أن يتضبط المكتب الأعضاء .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - الذي جرى في هذه المسألة ...

مفكرة الشيخ المحترم من صبري بك - ليرتك حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك مكانه إلى المؤتمر يتكلم .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - أنكم من موقع هذا لأنني أطلق باسم المكتب .

مفكرة الشيخ المحترم من صبري بك - إن الرئيس موجود . وهو الذي يتكلم باسم المكتب .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - لقد صرح لي حضرة صاحب الدولة الرئيس بأن أنكم باسم المكتب . (هنا ترك حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك مكانه في السكرتيرية البرلمانية إلى الملبس) .

الذي حدث من قبل في مثل هذه المسألة أن المجلس كان يفوض لمكتبه اختيار الأعضاء الذين يمثلونه في المؤتمرات . ثم يحيط المكتب المجلس على ذلك . وقد قرر أيضا مجلسنا هذا في مسألتنا أن بكل إلى المكتب اختيار الأعضاء الثلاثة الذين يمثلونه في المؤتمر البرلماني المزمع عقده .

مفكرة الشيخ المحترم من صبري بك - إن السوابق التي تشير إليها حضرة الشيخ المحترم لا تنكها . ولكن في أيام تلك السوابق لم يكن هناك نص قانوني يجرم أن يكون الانتخاب بطريق القرعة . فهناك سوابق ولكنها الآن أمام نص صريح في القانون يجب احترامه .

محضر الجلسة السابعة والثلاثين

المتعقد علناً في يوم الثلاثاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب اللجنة وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يراد به عن مقدار القصب الموجود تحت تصرف الحكومة ومقدار ما فُوت به في التصاريح إذا كانت لتغير التي أذاعه المراءد من يده صحباً —

الإجابة عنه .

٤ — تقرر لجنة المالية من الكتلة الواردة من مجلس النواب المراقبة على ما فُوت مجلس الشيوخ من إدخال بعض التصديقات على فروع قسم ٦ "مزاولة المالية" فيما هذا مبلغ ٦٠٠٠ جنيهه موزعة على التوزيع التالي

لمجلس رقم ٥٥

مواظقة المجلس على تقرير اللجنة .

٥ — استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية (قسم المال المصروفات) .

تقرير لجنة المالية

لمجلس رقم ٣٢

قسم ١٦ — مساهلات ومكافآت — إقراره .

٦ — مشروع قانون المراد من مجلس النواب المراقبة على الانفاق الإجمالي المصري التماس بتحديد مصر القومية .

تقرير لجنة المالية

لمجلس رقم ٥٦

إقرار مشروع القانون .

٧ — تأجيل النظر في من المواد المدرجة بمجدد أعمال اليوم إلى جلسة

الغد .

١ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٢ — الرسائل .

(أ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينص اعتماد إنفاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (قسم ٦ مزاولة المالية) — فرع ٧ حصة الجمارك — باب ٢ صلاحيات عمومية (مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه) — إحالة إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإضافة بعض أحكام إلى قانون الضرائب الأهل — إحالة إلى لجنة المالية .

٣ — الأسئلة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم نصر ماديك من عملية تفتيش البساتين وحملها اختيارية — الإجابة عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب اللجنة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد فهمي القاضي باشا من تقديم سرور الكهوليين بزيادة الاستكسافية — الإجابة عنه .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب اللجنة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي غنار الجبوري انتهى من عدم تحميل ضرائب سكن من سكان القلوب التي أدخلت ضمن الحدود البلدية لهيئة الاستكسافية — الإجابة عنه .

حسن مظلوم باشا . اسماعيل سرى باشا . محمد مصطفى عجمو بك . سعد الله عبد الرحمن أفندي .

ثانياً — باحتفال :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : حافظ المشاوي بك . محمد

رياض عفيفي بك . محمد صدق باشا . سلطان السعدى بك .

شفيق سعد الله حلاي أفندي . محمد مقبل باشا .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة بمجي ابراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيخ المحترمين ما عدا :

النائبين :

أولاً — بإجازات :

حضرات : محمد أمد مريد باشا . مصطفى خليفة باشا . الدكتور فارس نمر . كامل جرجس تولا بك . إلياس حوض بك . طه نسيب أحمد سالم بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : بولس حنا باشا . حسن رشوان حلاي بك . محمد محمود بك . محمد أبو النصر القنوا انقضى .

ثالثا - بنيان حضرات : الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . الشيخ حسين والي . سليم خليل بطرس بك . محمد خيرت راضي بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمحال والسعادة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيوخ المتممين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . عبد الحليم البيل بك^(١) .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟

مقرر الجلسة المزمع تمريره بك - حصل جلسة الأسس عند المناقشة التي دارت بين حضرات الشيوخ المتممين حسن صبرى بك وإبراهيم راتب بك . حول اتباع أحكام قانون النظام الداخلي البرلمان بأن يكون كلام الخطيب من مقاعد الأعضاء لا من مقاعد السكرتيرة البرلمانية - أن ترك حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك مكانه في السكرتيرة البرلمانية وتكلم من المنبر ولم يثبت ذلك بالصيغة ٢٤ من المحضر .

الرئيس - يثبت ذلك .

مقرر الجلسة المزمع تمريره بك - في نهاية الجلسة كانت مناقش في مسألة الأعضاء الذين سيطروا المجلس في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي فقررنا برفع الجلسة ومع هذا أثبت في المحضر أن الجلسة ونصت بموافقة المجلس مع أنه لم يطلب رأى المجلس في رخصها .

الرئيس - لقد رفضت الجلسة بعد انتهاء المناقشة .

مقرر الجلسة المزمع تمريره بك - لقد كانت المناقشة مستمرة .

مقرر الجلسة المزمع تمريره بك - في ملاحظة على أنقوال بالصيغة ١٤ من المحضر هي أنه لم يثبت أمثال على مبلغ ٥٧٠٠٠ جنيه المخصص لصيانة البرلمان والركاب وقد قلت أن هذا مبلغ كبير .

مقرر الجلسة المزمع تمريره بك - هذا ثبت في التبر الثاني من صفحة ١٥ من المحضر .

مقرر الجلسة المزمع تمريره بك - جاء في أنقوال - بصيغة كوني مقررا لجنة المالية - بالصيغة ١٦ من محضر الجلسة عند المناقشة في الاتحاد الخاص بانشاء جبل الأولياء " وأن هذه الوزارة قالت بعد ذلك إنها أدخلت تعديلا في المشروع ترتب عليه إقصاء نحو ربع النفقات والصحيح هو "ترتب عليه زيادة نحو ربع النفقات" .

الرئيس - يصحح ذلك في المحضر .

وبعد هذا هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المحضر ؟

(لم يترشح أحد) .

الرئيس - صديق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - الرسائل

(١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إداري في منارة الساعة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٧ "حسنة الجمارك" - باب ٢ "مصاريف عمومية" - إمالة إلى لجنة المالية

في الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ بقرار لجنة المالية من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٧ "مصلحة الجمارك" - باب ٢ "مصاريف عمومية" بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه كمكافآت لمضابط الذهب المصدرة خارج والكريات للهروب والادخلة المنشوفة والتمتع خفية وغيره - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاقتصدنا أن أرسل مع هذا لوثكم مشروع قانون - وقرر لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك في هيئة مجلس الشيوخ .

وتحضرنا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رستم

(١) اعتبر حضرة الشيخ المحترم شيخ سد الله عليه انقضى من جلسة اليوم هذا دية الرئيس حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك أسرار الأعضاء الجاهلين من المجلس في أحد مقاعد السكرتيرة البرلمانية (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي البرلمان) .

واحدة سواء قبل من القانون أم بعده حتى يستقر المالك من دفع أجور التبنير التي تنقل كاهله دون أن تتبادل مع ما يتحده القدان من ثمة لاسيما إذا راعيا اقتضار زراعة الموالخ في الوقت الحاضر ؟

وإذا كان لاسام الان من بقاء هذا القانون على ما هو عليه فهل يوسع معالي الوزراء أن يتخذ من الاجراءات ما يضمن به نزاهة الحكم من أن جهة ما موبوءة أو غير موبوءة وما يتبقى به حرق الأشجار الكثيرة عند إجراء عملية التبنير توفيرا لمناصب المالك وخسارته ماليا ؟

مفكرة صاحب لعلق حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - أدخلت عملية تدخين الأشجار في مصر سنة ١٩١٢ حيث تكاثرت الحشرة القشرية السوداء مما اضطر الأهالي لقتلح أشجار الموالخ .

وفي سنة ١٩١٦ صدر القانون الخاص بعملية التدخين إجبارية في المناطق التي يبينها وزير الزراعة بقرار فادى ذلك إلى إيقاف الإصابة لحدة كبير واتبع الأهالي بقتلح تلك العملية وإستادوا بمؤوضون الحشرة التي لحقتهم من اقتلاع الأشجار بفرس فيها من جديد حتى بلغت مساحات المتروك من أشجار الموالخ تقط حوالى ٢٠.٠٠٠ فدان في سنة ١٩٣١ يقابلها ٦٣٢٠ في سنة ١٩١٨ .

من هذا يتضح أن عملية التدخين أخلت القطار ماديا ومكنت الزراع من الاستعاضة بزراعة أشجار الموالخ والأرباح التي يجنيها من هذه الزراعة بعد أن كانوا قد يفسوا منها .

أما ما يشير إليه حضرة الشيخ المحترم من أن التدخين الإجباري لم يسفر من أية نتيجة سامة من استحصال الحشرة فإن الواقع أن عملية التدخين قد بلغت درجة عظيمة من النجاح . إلا أنه يتخلف من الحشرات من ٢ إلى ٥ ٪ ملوحة على الحشرات الكاسنة في الحشائش والأشجار الأخرى التي لا تسخن وكل هذا من شأنه عودة الإصابة وانتشارها . ولهذا يهتم تكرار العملية سنويا .

أما إذا تركت هذه العملية لاختيار الزراع فإن الحشرات تنكث في البساتين التي لا تدخن ويضطر أصحابها إلى اقتلاع أشجارها كما فعلوا قبل سنة ١٩١٢ فضلا عن أن الحشرات تسطو على البساتين المجاورة التي أتم أصحابها بتدخينها فتضيق عليهم جهودهم ويحتملون خسائر فادحة .

والتظلم المعمول به الآن يقضى بمجانبة البساتين فما زادت الإصابة فيه على ١٠ ٪ تدخن بمسح كليا ولا دخن جزئيا . ولوزارة تسمع وتحقق كل شكوى في هذا الصدد .

هذا وقد ترك في موسم سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ حوالى ٣٢٥٠ فندا بدون تدخين لسلامتها من الإصابة إلا أن بعض الملاك لو توقعهم من قاتلة هذه العملية وغيرا في إرجائها عندما تقوم رغم تقرير سلامتها من الإصابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون يرد من مجلس النواب بإضافة بعض أحكام إلى قانون العقوبات الأول - إحالة إلى لجنة الحفانية

فل الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مجلس الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بعلمته المتفدين في ١٤ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢
مقرر لجنة الحفانية من مشروع قانون بإضافة بعض أحكام إلى قانون العقوبات الأول - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأنتشر بأن أوصل مع هذا لودكم - مشروع القانون - ومقرر لجنة الحفانية - ويجزى المجلسين للذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا لودكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .

٣ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب اللعلق وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم نصر طه بك من عملية تدخين البساتين وسبلها اختارية - الإجابة عنه

نص السؤال :

ينص قانون مقاومة الأمراض النباتية (الموالخ وغيرها) الصادر في سنة ١٩١٦ على أن تدخن البساتين إجباريا وبما أنه قد ثبت من التجارب التي أجريت منذ هذه الست عشرة سنة لم تسفر من أية نتيجة سامة فيما يتعلق باستئصال الأمراض النباتية فهنا يستحسن جعل التدخين اختياريا مادامت النتيجة

وقد قبلت الشركة تقديم البناطرو وضعت لذلك شروطا عرضت على هيئة القومسيون فوافق عليها بعد أن أدخل بعض التعديلات ولما عرض قرار القومسيون على الوزارة عيّنت يمين الموضوع بمتا وأيا وقد توصلت إلى التوافق مع الشركة على إدخال تعديلات أخرى جوهرية لصالح المدينة ولكن بقيت هناك بعض نقاط لم يمكن الاتفاق عليها وعلى ذلك أُلغيت بلدية الإسكندرية عدم موافقة الوزارة على قرارها في المبدأ القانوني .

محضر الاجتماع المحرم عمر فهمي الناصري بلشا - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على بيانه وفي الوقت نفسه أعبر عن أمانى أهالي الإسكندرية.

إن قرارات قومسيون بلدية الإسكندرية لا تصبح نهائية إلا بعد تصديق دولة وزير الداخلية، لأنهم يأملون من دونه أن يكون حارسا لمصالحهم لأنهم ضم شركتي الغاز والور الكهربي إلى بعضها البعض فيه عن كل مستعمل الكهرباء . والقانونيون يخشون لأن كل هي عذرة للكهرباء بمدينة الإسكندرية أو غير متحركة مع أن الغاز للمدينة الإسكندرية يتبين التزامه بمدينة ١٩٢٣ تقريبا . والشركة تريد تمويلها من مخزنها في الغاز من مشتركي الكهرباء .

(ج) سؤال توجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحرم الدكتور زكي غنار الجزري المنسوبة من عدم تحميل ضرائب سكن من سكان القرى (بلد) دخلت ضمن الحدود البلدية بمدينة الإسكندرية - الإجابة عنه

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية"

أدخلت بلدية الإسكندرية جزئا كبيرا من المربض ضمن حدود بلدية الإسكندرية عبارة لبعض الأفراد والشركات الذين يملكون أراضي زراعية مجاورة للبلدية حتى يتفقوا بتحصين أراضيهم الزراعية ببعضها أراضي البناء نظمت بهذا العمل باقي مستأجري الألبان وأصحاب المربض المجاورة بعضها ضمن هذه الحدود أيضا وفرضها ضرائب سكن على ساكنيها حالة أن ساكني هذه المربض ليسوا إلا شغالة أو مستأجرو ألبان المالك وهذه المساكن عتش بعلها لم المالك بجاء سكنهم وماوى لوأشيم كما يعلم الجميع .

وإنني متأكد أن هذه المربض تستغل أعوانا مدينة بدون أن تتفق بشيء من إصلاحات المدينة كالنور والماء والمرح والطرق المنظمة وغيرها بل إن الذي يجمع بذلك كله الشركات وتجار أراضي البناء - أما باقي المربض فسحق كما هي إلى مثله الله ولا يزيد عليها إلا الضرائب في الوقت الذي بين فيه القنابل من الضائقة المالية ومن ميع أطياه جيرا لسداد ديونه وميع مواشيه وعصوله لسداد الأموال الأميرية ونفق كل ذلك تأتي البلدية تنبيع له آتيته من حلا ومنهم المصروف على ضرائبها مع أنها تضمن بمجم جز بسيط من مبيعات مولغتها أسوة بباقي مولغتي الحكومة حتى يتنموا بمرتباتهم كاملة .

فهل اتخذت دولة الوزير الإجراءات اللازمة مع بلدية الإسكندرية حتى لا تحصل الضرائب من هؤلاء الفلاحين الفقراء رحمة بهم في هذا الوقت العصيب ؟

في ٥ يولييه سنة ١٩٣٢

خادمكم

الدكتور زكي غنار الجزري

وألفت لهذه الثانية لجنة جديدة من أعضاء القومسيون لتأدية هذه المهمة فأخذت تلك اللجنة تبحث بحثا جديدا في المسألة غير مرتبطة بقرار القومسيون السابق المذكور . وفي أواخر أبريل الماضي دعى القومسيون الاجتماع في ٢٧ منه . وحرص على الأعضاء تقرير لجنة النور قبل عقد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ومطلب من اللجنة في تلك الجلسة الفصل في مسألة النور على أهميتها وقد مناقشت تراوحت بين طلب التزيت وطلب التجميل وبين طلب فصل حساب الغاز من حساب الكهرباء ومطلب تعضيد الشركة بإبقاء الحسابين مما قرر القومسيون بناء على اقتراح قدمه حضرات المستر هولمز وبعد حسن الشاى والاستاذ زكي رجب ومحمود أفندي أبو العلا والمسيو قسطنطين ديس ما يأتي :

أن القومسيون يقبل أن يحدد السعر الأقصى للكهرباء بعد إحياء أعمال الخيرة على واقع الأسس المقترحة في تقرير اللجنة بشرط أن يقع البلدية جعل قدره ملء عن كل كيلوات في الساعة تنصبه الشركة مع تحويل الحسابات بالعملة المصرية ودون أن يكون من ذلك عبء جديد عند حساب السعر . فكانت نتيجة هذا القرار أن البلدية رضيت أن تعطى الشركة ربحا صناعيا قدره ١٧ ١/٢ في المائة عن بقاء رأس مال الغاز مرتبطا بحساب الكهرباء مع العلم بأن لكل المصنعي سمرا خاصا ونظاما خاصا ومع العلم بأن استهلاك الغاز أقل جدا من استهلاك الكهرباء ولا وية لتحصيل مستهلك الكهرباء من الجمهور عبء ربح استهلاك الغاز الذي لا يشتركون فيه .

وقد دل البحث والاختيار في السجلات الثلاث الأخيرة على أن توليد الكهرباء لا يكلف أكثر من مليوني لكيلوات في الساعة ونجت أن إدارة سكة حديد الرمل عرضت أن تقدم القوة الكهربائية المحركة بحجم ٢٧/٧ كيلوات بعد حساب الربح والاستهلاك وغير ذلك .

فهل يتك دولة وزير الداخلية بالإطلاع هذا المجلس ما تتوى الحكومة لإبرامه إزاء قرار القومسيون الأخير مع وجود القرار الأول المتضمن مع نتائج البحث والخبرة في كل ما ينص بمسألة الإدارة العامة ؟

وهلا يرى دونه أن إعطاء الشركة ربحا صناعيا قدره ١٧/٢ في المائة بدون تعضيد رأس المال وبدون فصل حساب الكهرباء من حساب الغاز في استغلال النور والقوة المحركة في المدينة فيه نين شديد على الأهالي لأن السعر إذا حسب على هذا الأساس الفاضل قد يصل إلى أكثر من ٢٠ مليا مع أن الشركة رضيت كتابة أن يكون السعر ١٤ مليا لكيلوات بحسب نصفه بحسب الورق والنصف الآخر بحسب الذهب .

وليس من معاملة المدينة أن يحدد رأس مال الشركة للكهرباء وحده وأن يفصل الغاز عن الكهرباء ويحصل عند أمل الكهرباء لا يتجاوز ما رضيت الشركة مع الاحتفاظ بكل ما يؤدي إلى صيانة حق المدينة ؟

هنا من رجائي بأن يتفضل حضرة صاحب الدولة الوزير بالإجابة عن سؤالي هذا في القريب العاجل ؟

عند فهمي الناصري

محضر صاحب المروءة مساهل صبرى بلشا (وزير الداخلية) - الواقع أن القرار الذي اتخذته قومسيون بلدية الإسكندرية بجلسته المنعقدة في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ وألقت عليه الوزارة بشرطه وأوصت بعدم رفع الأمر إلى القضاء إلا إذا رفضت الشركة تقديم مذكرتها .

مفكرة صاحب امرونة اسماعيل صرق باشا (وزير المالية) - في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٣ أصدرت الحكومة قرارها بالدخول في سوق الذهب مشترية وهي ترى بذلك إلى غرضين طائفتين (أولاً) دفع أسعار الذهب في الأسواق المحلية بما يتناسب مع أسعاره في الأسواق العالية خالية من طبقات التقية من مقتني الذهب أن يستغلوا الخلل بأخذ فحيم بأجس الأثمان (وثانياً) مقاومة حركة التهريب وحصرها في أضيق نطاق ممكن. ولذا كان من واجب الحكومة العمل على توطيد مركز العملة فقد كان من الطبيعي أن تخصص ما يتجمع فيها من الذهب المشتري لتعزز انتظام القطع لأوراق البنكنوت.

بيد أن مقادير الذهب المشتري لمثل أن تجاوزت الكمية اللازمة لتوطيد مركز العملة بعد تقدير جميع الظروف وتعرف مقدار الإصدار المتناقص فوافقت الحكومة - وقد اطمانت من مركز العملة - أن تبيع في الأسواق الأجنبية ما يزيد من الحاجة من الذهب المشتري وليس في هذه الخطة ما ينافي مع القرار الصادر بمنع تصدير الذهب ولا مع اعتبار تصدير الأفراد للذهب جريمة تهريب لأن الشيء أريد اختلافاً بقرار المنع هو استئناف الفرة للذهب في البلاد في صورة الذهب ، الأمر الذي لا مناص من وقوعه لو أبيع التصدير للأفراد . وشأن بين هذا الاستئناف المنطوق على أشد الأخطار لثروة القومية وبين قيام الحكومة بتصديريات عديدة من الذهب في ظروف وأوقات لا يمكن أن تلحق بالاقتصاد الأهل أي ضرر يتبد به .

أما عما يتناقل عنه حضرة الشيخ المفترم من فوائده بيع الذهب لحساب الحكومة في الخارج ، فالجواب أن الحكومة لم تعهد بالتنازل خبطة البيع حتى فوائده معينة من عملية البيع في ذاتها وإنما هي ألفت لإيلاء إلى اتجاها هذه الخطة لاضطرارها بحكم المصلحة العامة إلى الاستقرار في شراء الذهب من السوق المحلية مع إيلاء التصدير بمعرفة الأفراد محظوراً . حل أنه إذا أسفرت هذه العملية عن ربح لحساب الحكومة فالتقرر أن يتخصص هذا الربح لتنطية جانب من الخسارة الناشئة عن إصدار البنكنوت في نظير الذهب المشتري على أساس سعر المساواة القديم لا حل أساس سعر الشراء .

وأما الاعتراض بأن في معنى البيع استبدال الذهب بأوراق مالية قد تكون قيمتها قابلة للقلب السريع لعل له نظراً لما اقتضته الحكومة من التنازل اللازمة لتعزز انتظام القطع لأوراق البنكنوت كما أننا من جهة أخرى في حاجة إلى تعديل ميزاننا التجاري بالحصول في مقابل الذهب المبيع في الخارج على أوراق عملة أجنبية .

أما فيما يخص الاستغناء عن مقدار الذهب الذي تحت تصرف الحكومة الآن وعن المقدار الذي تقرر بيعه في الخارج فإن ما لدى الحكومة من الذهب يخفى بتعزز مركز العملة المصرية مما يمتح على الاطمئنان وأن نسبة الخسفية في مصر أصبحت تتعاور أحسن نسبة في العالم ، وأما ما تقرر بيعه من الذهب فهو ما زاد وما سوف يزيد على القدر المتخصص لتنطية البنكنوت .

مفكرة صاه - امرونة اسماعيل صرق باشا (وزير المالية) - إنه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من الأمر المالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وبمقتضى المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تنص من مواد الأملاك المالية المنشور المكتوبة المزب بالخاصة في دائرة حدود المدن والبلدات المقرر على ما بينها هذه الضريبة سواء أ كانت هذه المنشور مشغولة يسكن أصحاب ما بها أم كانت ملكاً لصاحب الأرض ويستعملها فلاخو الضريبة ويستعملوها بدون أجرة . أما إذا كانت مستعملة لسكن مستأجرى الأرض للمدة للزراعة أو مشتركاً لصاحب الأرض في الزراعة فترقب الوانك عليها باسم مالك الأرض .

وكذا فإنه بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣١ يعنى من سداد أجرة الخلفاء من يعنى من دفع عواك الأملاك المالية .

وطيلة فلا نرى اتخاذ أى إجراء مع بلدية الإسكندرية كما يطلب حضرة الشيخ المفترم بخصوص هؤلاء الفلاحين الفقراء لأن القانون ينصهم حيث إن مسألتهم من المنشور التي يعطيها لهم الملك مجاناً لسكنهم وماوى مواشهم .

مفكرة الشيخ المفترم امرونة زكي محمد الجزيري المفترم - أشكر لحضرة صاحب الدولة وزير المالية بيانه .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية من حضرة الشيخ المفترم أحد نجيب براده بك من مقدار الذهب المبرود تحت تصرف الحكومة ومقدار ما فترت منه في الخارج إذا كان التمر الذي أذاعه المراجك من يبه جميعاً - الإجابة عنه .

نص السؤال :

«حضرة صاحب الدولة وزير المالية

قررت الحكومة منع تصدير الذهب من القطر الخارج واعتبار من يجرؤ على تصديره مهراً ويأخذ على نفسه ، ثم قامت الحكومة بشراء ما يباع من الذهب وحيداً كميون من المالكين عملها هذا .

ولكن كنت المبرك في هذه الأيام خبراً مؤلماً أن الحكومة قررت أن تبيع في سوق لندن وبأريس جزءاً من الذهب الذي اشترته في داخل القطر .

فهل هذا التبر صحيح ؟ وإذا كان كذلك فهل يتفق مع وجود قرار المنع من جهة ومع اعتبار تصدير الأفراد للذهب جريمة تهريب معاقباً عليها قانوناً ؟

نرجو الإفادة عن ذلك مع بيان الفوائد التي تعود على مصر من بيعها للذهب خصوصاً في معنى البيع استبدال الذهب بأوراق مالية قد تكون قيمتها قابلة للقلب السريع وضمانها لنا نحن في حاجة لتقديم الضمان عنه لا شك أقل من الذهب .

كما نرجو الإفادة عن مقدار الذهب الموجود الآن تحت تصرف الحكومة ومقدار ما فترت أن تبيع في الخارج إذا كان التبر المذكور جميعاً .

أرجو التفضل بالإجابة على ما ذكر في أقرب وقت .

ولودكم وافر الشكر وجزيل الاحترام ما

أحد نجيب براده
عضو مجلس الشيوخ

تحريراً في ٩ يونيو سنة ١٩٣٤

٥ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ثان - المصروفات) قسم ١٦ مكاشات ومكاشات - قرار

(المرحومة الشيخ المرحوم الوالد محمد عيسى باشا)

على تقرير اللجنة (١)

(حضر حضرة صاحب المال حلي عيسى باشا وزير المعارف العمومية).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من هذا القسم من ملاحظات ؟

حضرة صاحب الدروة مساهم صرفي باشا (وزير المالية) - هناك مساكين أرتأهم لجنة المالية بشأن المكاشات .

الأولى : الشكوى من تضخم المكاشات وصيرورتها غير متناسبة مع الحالة المالية العامة دليل على أنه في كل سنة تطلب زيادات في ميزانية المكاشات نتيجة الإحالة إلى المعاش سنة بعد سنة . الواقع أن هناك تضخما ولكن الحكومة منه ولدت الحكم من قال حينما في تخفيف أماء المكاشات . قدأت بأن ألبت ما يسمى الترشع للموقت . هذا الترشع كان من الأسباب الكبرى التي ترتب عليها تضخم المكاشات لأنه كان يمكن الموظف من أن يطلب الإحالة إلى المعاش إضافة خمس سنوات إلى مدة خدمته وبإضافة كل العلاوات عنها سواء ما يستحقها ولا يستحقها . فكان من شأن ذلك تضخم كبير في ميزانية المكاشات . ثم قال ذلك من جانب الحكومة أن فكرت في أن تستبدل بالمكاشات أحياء وهذا الموضوع إذا سير فيه بهمة وإذا أقبل أرباب المكاشات على استبدال أحياء بمكاشاتهم كان من نتيجته تخمس الحال لأن المبالغ يستبدل بها أحياء وهذا من مصلحة الحكومة من جهة وصاحب المعاش من جهة أخرى : لأنه يمكنه أن يستغل الأرض ويتركها لأهله ونحوه ملكا يمكن الاعتدال عليه . هذا هو الأمر الثاني الذي كانت به الحكومة . على أنه بعد ملاحظات أبيت في مجلس النواب وملاحظات أبيتها لجنة المالية مجلس الشيوخ عيت اليوم لجنة وزارة المالية تحت رئاسة أحد وكلي الوزارة للنظر في مسألة تضخم المكاشات وفي الوسائل التي يمكن بها القضاء على التضخم ولكن التخفيف من عتبه في الميزانيات المقبلة وهذا قول على الرغبة التي أبدتها حضرات النواب والشيوخ المقترعين .

السائلة الثانية هي أن لجنة المالية رأت أن تزيد المبالغ المخصصة لمكاشة المقترعين إلى ما كانت عليه في السنة الماضية ولجنة المالية مشكلة من وزراء الوزارات كلت من قبل مجلس الوزراء بتعيين واستعانة كل وسائل الاقتصاد في الميزانية وهي تقدم من وقت لاخر طائفة من الآراء والاقتراحات لينظر فيها مجلس الوزراء فيقرها أو لا يقرها . فن ضمن ما اقترحه هذه اللجنة تخفيض أماء مكاشات المقترعين . فك أن المبلغ الذي صرفه الجندي

حضرة الشيخ المرحوم المرحوم برودة بك - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير المالية لإجابته ولو أنها عالية من البيان بالمقارنة والسدد . وحكمة ذلك طبعاً مصلحة الحكومة والبلاد . وإنما أقول لدولته إنه وودت إلى عرضة من تجار المصوغات يطلبون فيها أن تترك الحكومة لهم حرية شراء الذهب وأنهم مستعدون لشراؤه على أن تكون الفاكهة التي تعود عليهم من يمه ١٪ بدلاً من ٧٪ أو ٨٪ عما هو حاصل في السوق الآن . وإلى أشرف بتقديم هذه البريقة لدولة الوزير بما يشمل دولته هذا الطلب بالسطف .

إن سراجي الآف ١١٩ قرشا فيصح أن يشتوه بمبلغ ١٣٧ قرشا ليدهم في الخارج بمبلغ ١٢٨ قرشا فلذا تركت لهم الحرية اشتوه بمبلغ ١٣٧ قرشا .

حضرة صاحب الدروة مساهم صرفي باشا (وزير المالية) - أنهم يريدون ذلك طبعاً على شرط أن يباع لم التصدير .

حضرة الشيخ المرحوم المرحوم برودة بك - نعم .

حضرة صاحب الدروة مساهم صرفي باشا (وزير المالية) - ويترتب على التصدير تسرب كل الأموال النخعية الموجودة في القطر إلى الخارج وهذا ما نتحاشاه .

٤ - تقرير لجنة المالية

من الكتاب الوارد من مجلس النواب بالمناقشة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التعديلات على فروع قسم ٩ "وزارة المالية" بما حدا بمبلغ ١٠٠٠ جنية عمولة بنك التليف التوازي - موافقة المجلس على تقرير اللجنة

(المرحومة الشيخ المرحوم الوالد من أحد باشا) .

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون الاتحاد المقدر للبالغ الثاني (مصاريف عمومية) - فرع ١ - ديوان الموم وزارة المالية هو ٣٣٩,١٠٨ جنيهاً ؟
(موافقة) .

حضرة الشيخ المرحوم حسن صبري بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس أن يكون الاتحاد المقدر للبالغ الثاني (مصاريف عمومية) - فرع ١ - ديوان الموم وزارة المالية هو ٣٣٩,١٠٨ جنيهاً .
(انصرف حضرة صاحب المال حفظ حسن باشا وزير الزمامة) .

فلاحظ أن البنتين متعلقان بموضوع واحد ولا أفهم الفرق بينهما .

أما البند ١٠ فخاص بالمساکر الذین یحذرون الجیش أى الخدمة العسكرية
البلجنة فمن حسن الترتیب فی وضع المیزانية ان یکون لكل فریق من هؤلاء
بند خاص .

فقرة التجزئة المحرم المذكور أعرفه في المرسد به - أريد أن
أستوضح . هل مبلغ الأربعمائة ألف جنيه الذي أدرج بالميزانية للاستبدال
الاختياري للعاشات هو للاستبدال الضدي أو أن جزءا منه للاستبدال
العقاري وما هي النسبة بينهما ؟

روى أنه إذا أراد أحد أصحاب الماشات أن يقنى أرضا استبدلا بماشته
فى أغلب الأحيان يحتاج إلى شيء من المال لبناء عربة أو شراء ماشية
فيقتل له جزء قدى يوازي الريم لأجل هذا الفرض .

قبل سنة ١٩٠٧ ما كانت تعطي مكافأة للمساكر بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية وكان من نتائج ذلك أن المساكر بعد ولاء مدة خدمتهم وهي خمس سنوات يفسون مهتهم الأصلية سواء كانوا من الفلاحين أو من الصناع . وكذلك الآلات التي كانوا يستعملونها في أعمالهم تكون في حالة الضم .

ولكى لا يصبح طاعلا وربما يتخذ السرقة مهنة له رأى أن يمنح مبلغ عشرين جنيها على سبيل المكافأة يستطيع بها أن يوض ما خسره فيشترى مواشى غير التي فقدوها ويستعيد بها حياته السابقة فيترج من جديد .
(ضحية) .

القرار - إن مبلغ عشرين جنيا تساوى الآن سبعة عشر جنيا .

القرار - لقد قرر مع المكافأة في سنة ١٩٠٧

لقد قرر مجلس النواب اعتماد المكافأة على قاعدة النصف ونحن نطلب أن يكون التقدير على قاعدة الثلاثة الأرباع. وقد أصبح الرقم لا يتفق مع هذا التعديل، ولذاً نتمسك بما ذكرنا فذلك في ملحق الميزانية بأن طلبنا زيادة في هذا الباب. (تصفيق).

مفكرة صاحب الدعوة اسماعيل صرقي بلشأ (وزير المالية) - التغيير
الذي تشير إليه اللجنة هو المستقبل .

الرئيس - التغير المطلوب هو المستقبل والقانون لا يمرى على الماضي.

مفخرة الشيخ الحرم عبد الله سبحانه بك - ولدت في شهر رجب سنة ١٢٨٥ هـ
المباركة الآتية :

ولذلك ترى اللجنة بقاء اعتماد مكافآت لأطوار المقررين عند انتهاء مدة خدمتهم اللازمة على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ أى ١٢,٣٢٠ ج.م. بدلاً من ٨,١٠٠ ج.م. وكذلك ترى أن يظل ربط البدل بمكافآت المقررين عند

نفس أن تصل بمحودها شرقاً وغرباً إلى الحدود الطبيعية الواجب أن تكون عليها حدودها . فلما لم تصل حدود مصر من الجهة الغربية إلى أبعد من شرق سيوه تكون قد قطعتا المواصلات والمعاملات بين حرب يعضين لنا ويستقرن بسيادة مصر وتكون قد أسدلتها .

فلو خرجت سيوه عن حدود مصر وهي قريبة من باقي الواحات المصرية وهذه قريبة من بلاد النيل واحتل سيوه جيش أجنبي أصبحت مصر في خطر . لهذا وجب الاعتماد بالحد الغربي إلى مسافة يؤمن معها من مهاجمة أو إغارة تأتي من تلك الجهة وهذا الحد الذي وصلت مصر إليه فيه الضمان الكافي لمنع هذه الغارات .

بعد ذلك أظنت الحرب العالمية الكبرى

فأني أن أذكر أنه لما طلبت وزارة الخارجية الإنجليزية من إيطاليا تصحيح الحدود أرسلت حل إثر ذلك التصحيح يلاحظ أحدهما إلى الحكومة الإيطالية تبليها فيه أن امتلاك مصر المنطقة الغربية التي تمتد إلى غرب السيلوم يستلزم من نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، وكذلك أظنت هذا تركياً ، ومفهوم أن تبليها ذلك تركياً كان لسبب آخر وهو أنه إذا قبلت إيطاليا أن تكون السيلوم هذا للمكها وأنها لا تتخط شطا بعدها تبقى هذه المنطقة في الإحتبار ملكاً لتركيا بين الخط الأيسل وبين خط الجبلين ولذلك أظنت تركياً في نفس الوقت أن هذه المنطقة معتبة مصرية أيضاً من سنة ١٩٠٤

بحثت في سبب تحديد الفوارج بشهر نوفمبر سنة ١٩٠٤ فلم أجد إليه . وكل ما أذكره استعانة أن إنجلترا في سنة ١٩٠٤ كانت قد أظنت غشياً تغير مركزها بالنسبة لمصر فاتفقت مع فرنسا اتفاقاً ودياً وأرسل اللورد لانكزودن إلى سفير بريطانيا في باريس يخبره بأن إنجلترا تعتبر نفسها قد ضيرت مركزها في مصر وأن الاحتلال الذي كان إلى اليوم معتبراً موقفاً رأته إنجلترا بحكم الظروف أن تعتبره دائماً . وكان هذا في نوفمبر سنة ١٩٠٤

يلاحظ أيضاً أنه عند تولي سمو السيد جاس باشا الثاني من قبل إنجلترا أن يذكر في فرمان التولية حدود مصر للجنة في الخريطة السابق لإرسالها مع فرمان تولية ساكني الجبلان المنفورة عند جاس باشا ، وكان يذكر في كل فرمان النص الآتي :

"أسدروا فرماننا هذا بتعيينكم وإيا على مصر حسب الحدود المينة بالخريطة السابق لإرسالها مع فرمان تولية محمد علي باشا " .

فلما جاء هذا النص في فرمان تولية سمو السيد جاس باشا الثاني اعترض عليه وحسب فلا هذا فرماناً وأستبدل به فرمان آخر فيه تعيين الحدود المصرية للمروعة دون أن يشار إلى الخريطة .

وإنه تكون حدود مصر المعروفة وفقاً لما هو متوحد ولاية مصر فلا وليست كما هي مينة في الخريطة . وبناء على ذلك تدخل في حيازة مصر سيوه وما يقع شمالها كيدى وباني وصهي مطروح وغيرها .

لما قامت الحرب العالمية - وأرجو هنا أن تلاحظوا مسألة مهمة - كانت الأراضي الواقعة بين غرب سيوه من جهة - وبين فزان وربة من

في طور سينا . واتهم الأرماني تشكيل بلتين إحداها مصرية والثانية تركية اتفقتا على تعيين الحد من رغب في الشمال الشرق العرش إلى رأس خليج القبة .

وفي سنة ١٩١١ قامت الحرب الإيطالية ، أو تسمى إيطاليا على طرابلس ، واتخذت إيطاليا الحيلة بإصدار قرار - إرضاء للدول - بأنها لا تتدخل جيتودها في أي أجزاء أخرى من ممتلكات الدولة الغربية غير طرابلس ، وأنها تريد احتلال طرابلس عسكرياً لأن لها مصالح كثيرة فيها وأن التفوض السائدة هناك سبب في ضياعها وفي التأثير على كرامة الإيطاليين .

لذلك أظنت إيطاليا الجلب العالي بتبليج جاء فيه أنها تحتل طرابلس احتلالاً عسكرياً وتطلب إليه أن يصدر لأوامره في مدى أربع وعشرين ساعة ليلته في طرابلس بالكف عن المطرزة والسلاح لإيطاليا بوضع لها على طرابلس .

وقبل أن يرد الرد من تركيا أعلنت إيطاليا الحرب فسلما وقررت محاصرة شواطئ طرابلس وربة بين حدود تونس ومصر ، بين الدرجة ١١ والدرجة ٣٣ والدرجة ٣٧ والدرجة ٤٤

وقبعت مصر إلى أن هذا رجوعاً للحدود إلى ما كان مقرراً في الخريطة الأصلية وكانت مصر لا تريد أو عبارة أخرى لم تعتبر هذه الخريطة في الماضي ولم تعتبرها ولم تنفذها من عهد إرسالها في أول مرة مع فرمان الصادر بتولية ساكني الجبلان المنفورة محمد علي باشا .

استرضت الحكومة الإنجليزية بواسطة وزارة خارجيتها على الحكومة الإيطالية بأن هذا الحد يجب أن يرجع إلى حرب السيلوم عند درجة ٢٥ لم ترهب إيطاليا على ما يظهر في السيلوم في نزاع مع إنجلترا وهي في حرب مع الترك وعرب طرابلس فأظنت تصحيحاً لإيها الأول الخاص بالحدود وجعلت الحد عند درجة ٢٥ والدرجة ١١ غرب السيلوم .

انتهت الحرب الإيطالية بإتفاق بين إيطاليا والترك سلمت فيه الأخيرة بأن أعلنت الاستقلال الثاني لربة وطرابلس وحل إثر ذلك أظنت إيطاليا ضمها إلى أملاكها وقررت في ذكر يتوالفم أنها الحد بيني إلى غرب السيلوم أي لصالح مصر .

تلاحظون حضراتكم أن الحرب كانت قائمة على أساس امتلاك الشواطئ كما كانت قوة الدولة القليلة في الماضي محصورة في الشواطئ وكذلك كانت قوة مصر . وهذا القول يصبح أن يتطابق على السيلوم لأنها واقعة على الشاطئ وفي متناول مصر وإيطاليا في أي وقت .

أما الجهات الثابتة مثل جنوبها فهي جهة يبدعن متناول العالم المتحدين .

فعل إثر إعلان تصحيح الحدود أرسلت مصر قوة من الجيش المصري احتلت السيلوم في ديسمبر سنة ١٩١١ وكانت هذه أول مرة في التاريخ احتلت فيها الحدود المصرية أو وطلعت قدم الجندي المصري هذه المنطقة ، وبعبارة أخرى أن السيلوم لم تكن في حوزة مصر فلا ولم تكن - إذا اعتبرنا الخريطة المستند الرسمي للثيقة - في سيطرة تركيا مصر . فلاحى كانت في سيطرة التريك ولا هي كانت في حيازة مصر . ولكن بفضل السياسة التي اتبعت إذ ذلك ملئت مصر حدودها غرباً إلى السيلوم إذ كانت مصر

خلفه المذكور من الحكمة أن يتفق مع مصر وإيطاليا ويترك الحروب والسياسة . وبذلك طالت السكينة والطمأنينة إلى هذه الجهات على أثر هذا الاتفاق .

وفي سنة ١٩٢٠ رأى اللورد مترل أن يقرر الحدود بين مصر وبين المملكة الإيطالية الجديدة بأخلاق . وحصلت فعلا المفاوضات على ذلك ، تلك المفاوضات التي حرمت فيها بعد بأخلاق "مترل-شالوا". هذا الاتفاق يجعل الحد يمتد من نقطة شمال السليم على بعد عشرة كيلو مترات من القطعة التي تفرق "بنيلا القنطرة" أو "بيكون بورت" ويبتدل جنوبا كما هو موجود الآن ما عدا نقطة الشمال . هذا هو الخط الذي اتفق عليه "مترل-شالوا" .

كان ذلك في سنة ١٩٢٠ ، ولكن المفاوضات لم تستمر لأن اللورد مترل رأى أن يوصى بإصلاح مصر استقلالها وقت مفاوضات مع إيطاليا . ورأى - وهو يوصى بإصلاح مصر استقلالها - ألا يستمر في المفاوضات مع إيطاليا ، لأنها تكون من حقوق مصر . ولذلك انقطعت المفاوضات .

وفي سنة ١٩٢٤ دخلنا نحن في المفاوضات مع إيطاليا باعتبارنا دولة مستقلة . وتمثلت بالجنسية براسميرجوس إبراهيم نصفي باشا . فنجحت هذه اللجنة

عصره صاحب المرونة استعمل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - المفاوضات الأولى كانت بين سنة ١٩٢١ ، و١٩٢٢ وعلى حال كل حال لجنة المرحوم إبراهيم نصفي باشا لم تكن وقت مفاوضات سنة ١٩٢٥ ، بل كانت حينما أشار اللورد مترل أن تكون المفاوضات مع مصر .

القرار - تصحيحا لكلامى أقول إن لجنة المرحوم إبراهيم نصفي باشا كانت في عهد الحماية البريطانية . وأما في سنة ١٩٢٥ فقد تمثلت من قبل مصر لجنة سميت بلجنة الحدود القريبة . وهذه اللجنة كانت برئاسة حضرة صاحب المحلل (وقفت) اسماعيل صدقي باشا .

هذه اللجنة بحثت الموضوع من جميع نواحيه . ورأت من مصلحة مصر أن تنصيف إلى ما تقرر في اتفاقية "مترل-شالوا" بيننا وآخر .

وهذه اللجنة بحثت في أمور كثيرة نيت في نفس القانون . ومشكل فيها على كل أمم سائلها : منها مسألة احترام أماكن العبادة والمعلم ، والجامع ، والفسح ، وكل ما يخص بالسويين ، وذلك إذا ما تركنا جنوبي . وهذا لأن مصر صفة كونها دولة إسلامية تقرر بأنه واجب عليها أن تحافظ على طائفة ضخمة الآن تنبأ إليها وتطلب حمايتها . كما أننا أمام العالم الإسلامي مطالبون بإداء هذا الواجب ، وهو المحافظة على طائفة مسلمة مجاورة لها سقطت بيد الحرب في يد حكومة أجنبية وسبق لها أن احتضنت المصاهرة منذ كدولة إسلامية .

ثم رأت اللجنة من جهة أخرى أن نترك جنوبي وبما يكون سببا في غارات البدو عليها فانضمت مع إيطاليا على أنه في حالة ترك مصر جنوبي تحافظ على حدودنا من جهة ، كما تحافظ على حدودها من جهة ، وبذلك نضع أمرنا

بجهة أخرى - كانت هذه الأراضي تسكنها طائفة تحرم رئيسا لها وهي طائفة السنوسيين التي يجمعها فكرة دينية واحدة ، والشيخ السنوسي وسعد القوة الروحية فيها ، ولقد كان رئيسا هذا قبيل أيضا في المنازلات التي تخومها بين العرب هناك وكأنا يرسون إليه في مشاكلهم باختياره رئيسا دينيا لا رئيسا سياسيا زينا إذ السلطة الزينية كانت متفردة في الاعتبار ولو أنها كانت بإقتضال مطاعة لصاحب السلطة الدينية .

هكذا كان الحال في المنطقة كلها وقيل أن تكون الشيخ السنوسي تلك القوة المهيمنة في هذه المنطقة كان يسكنها عرب عرفوا بالوحشية . وكان القتل والنهب والسلب متشديدا بين القبائل . وكانت هناك قبائل أخرى شديدة البطش لا تحرك قافلة ترحلون أن تسلم عليها وتسلم أموالها . ولذلك كانت القافلة لا تسير وصحبا بل كانت القوافل تحدد لتكون قوة عند الانتقال من مكان إلى آخر ولكن عند ما ظهر المرحوم السيد محمد بن علي السنوسي أنشأ له زاوية في سيوه وفي هذا المكان ظهرت قوته الروحية ومنها تنقل بعد ذلك إلى جهات مختلفة فذهب إلى الكفرة وإلى جالو وإلى واحات أخرى وصعد إلى بركة ثم أخذ قوفه يمتد إلى تونس بل وإلى الجزائر وصاكن وصول هذا القوف إلى وادى وكلم .

ولما كانت بينه وبين سلطان وادى أوامر صديقة أرسل إليه مندوبا ولكن بعد ذلك دخلت وادى في حكم فرنسا وكان للسلطان أن تقوم هذه الطائفة بمناصرة سلطان وادى ولكنها لم تفعل شيئا من ذلك ، وبعد هذا حد الحال . من أن القوة الدينية لم يكن لها تأثيرات الفاع السليمي من سلطة وادى أو كلم أو ديورتيو المجاورة لها .

بقيت هذه المنطقة تحت هذا الحكم إلى أن قامت الحرب العالمية . وكانت إيطاليا في ابتدائها على الحياض وكل فريق من المتحاربين يطلب ودعا ، فيريد الحلفاء أن تكون في جانبهم كما تريد دول الوسط أن تكون في جانبهم .

وأخيرا رأت إيطاليا من مصلحتها أن تكون في جانب دول الحلفاء . وأرادت وقتئذ أن تتفاهم من مركزها في بركة وطرابلس وانضمت فعلا في سنة ١٩١٧ مع الشيخ السنوسي الموجود حينئذ على أن تترك له الحكم والإدارة في واحات كفرة وجالو وبيديا . ولم تترك إيطاليا في هذا الاتفاق واحة جنوبي . وكان في هذا الوقت ضابط يدعى المستر تابلت يستغل مهنته لدى السودان ، واشتغل السلطة العسكرية أيام الحرب العالمية . اتفق هذا المهندس وقتئذ أيضا مع الشيخ السنوسي على أن يترك له إدارة واحة جنوبي .

فالشيخ السنوسي يهين الاتفاقين كان يدير جنوبي وباقى المنطقة برضاء السلطة العسكرية في مصر ، وبرضاء إيطاليا .

وتم هذا الاتفاق - في حقيقة الأمر - لأن الشيخ السنوسي الذي اتفق معه كان خلفا لزمع سنوسي سابق كان قد شق القنطرة على مصر لإن الحرب ، وأرسلت عليه قوة حاجته في السليم ونصته إلى جنوبي ، وانضمت أخيرا بعد أن هزم جيشه على أن يترك إلى الإسمانية في خواصه السياسية . وروى

شيخ السنوسيين الأول . ولما أنشأ الزاوية صارت بمستوى أكبر زاوية . ولأنها واحة متوسطة في الطريق بين البحر الأبيض والسودان . وهي أيضا قرية من مصر تقربها من طرق القوافل . كما تستطيع أن تستورد ما تحتاج إليه من البضائع بواسطة المروء في سيوه .

وقد أويده السنوسي زاوية كبيرة في الجبل الأخضر بجواردة لدرنة . واتسعت زواياه في هذه الجهة وحفر الآبار .

ومن الاستقلالات الحربية التي وجهت إليها بسبب ترك جنوبها واحة فيها آبار مياه . ولكن يلاحظ أن هذه المنطقة منخفضة يسهل الحفر فيها لخروج المياه .

لجنوب التي لم تكن مصرية في وقتها ، أردنا من حين ما عقدت "عقدته" اتفاقية مع السنوسيين الكبير أن تعتبرها واحة مصرية . ولكن إيطاليا لا تعتبر اتفاق "عقدته" مع السيد إدريس السنوسي دليلا على أن جنوب مصر ملك لمصر .

ولما رأينا أن هذه الواحة لا أهمية لها ولا زراعة فيها ولا صناعة ولا معادن وأمرها الذي يهم السنوسيين لا يهنا . والسنوسيون دخلوا فعلا في النفوذ الإيطالي . وكل ما يهنا منها هو أن يحتفظ فيها بكرامة الإسلام . لذلك اشترطت مصر على إيطاليا المحافظة على كرامة الإسلام ، كما تحتفظ على الصليح والجامع والضريح . واشترطت عليها ألا يدخل جندي إيطالي في قرية هذا المكان ولا يدخله أحد من رجال السلطة الإيطالية كما تحتفظ الاتفاقية - التي لنا أن نتمسك به في أي وقت - بأن الأرزاق والنفوس ، والفصول إلى هذه الجهة ، والخروج منها يكون حرا ، أي أن النفوس تصل إلى أهلها حرة .

وإذا ما جاءت أية شكاية لمصر لها أن نتمسك ضد إيطاليا بهذه الشروط .

بناء على ذلك فالجنوب ليست مصرية ولا فائقة من ممتلكاتها . ولكن هناك فائقة كبرى في أن نبقى مع إيطاليا على وفاق وهي متمسكة بها لأسباب ظاهرة ولها الحق فيها فيما يتعلق بمركزها . وفيما يتعلق بطرابلس لأن مصالحتها في أن لا تحرك قوة تكبر وتكون لتأويها في أسلاكها ونحن نحافظ على الوفاق معها قبلنا هذا الاتفاق .

هذه هي كل الاشتراطات في الوفاق الذي نرجو اللجنة أن يوافق عليه المجلس .

(تصحيح) .

مقدمة **الشيخ المرحوم محمد فريد بك** - سمعنا من حضرة القادر أن الحدود الغربية لمصر كانت مجهولة . هذا ما سمعته . فقد قيل إن أول حد عمل من الجهة الغربية هو الوارد في الاتفاق فأريد أن أسأل حضرة الشيخ المرحوم المقرر . هل الجهة لا تطلع على ترابها فيما هي الحدود الغربية لمصر قبل أن تطلع على الخريطة المعروضة علينا .

من أن يتروا على حدود إيطاليا . كما تمنع أعراقها من أن يتروا على حدودنا . واتفاق المحافظة على الحدود بين دولتين هو ما يسمى باتفاق لوكارنو . لأنه أدى إلى هذه النتيجة .

ثم وصلنا إلى اتفاق آخر هو اتفاق حسن الجوار . وهو لإصلاح حال الأهالي في الحدود . وذلك بضمان الراحة والطمانينة لهم إذا ما أرادوا استعمال المياه أو الحصول على الأمان .

هذا الاتفاق جعل العرب في راحة ، فلا تؤخذ منهم ضريبة ، فوق أنهم يستعملون المياه ويردون إلى الجهات العاصية .

هذا أما فيما يتعلق بالاتفاق في ذاته فقد افترضنا على أن التلط برمس قوسا حول السوم يكون حرا لها . هذا القوس أو نصف الدائرة مركزه "بيكون بونت" "عزلة القطارة" نصف قطره عشرة كيلو مترات . ويدخل في هذه المنطقة نفقة "أم مساعد" . وهي قلعة تركية قديمة ، وهي التي تسمى السوم . وفي حمايتها بهذه القلعة ضمان لعدم المهاجرة من هذه الجهة ، لأنها على ارتفاع ١٨٣ مترا من سطح البحر ، وتشرق على جميع المنطقة ، وهي حصن حصين تدافع به عن السوم .

كانت إيطاليا واضحة بدها على هذه القلعة تصككا بهذا الاتفاق من ضمها إلى حوزتها . ونحن نطالب الآن من الحكومة تخصيص هذه القلعة للتصميم الكافي حتى تأتي بالقائمة المرجوة منها .

السوم بجانبها برنس يسمى برن البرالة والسقاية لأهل هذه المنطقة من هذه البرن والفضل في حيازتها يرجع إلى حضرة صاحب البوالة أحمد زور باشا ، فانه هو الذي تمسك بأن يأخذها وكانت خارجة عن الاتفاق . نهذه البرن اعطى على أن تكون لمصر وجعل لها دائرة نصف قطرها خمسمائة متر . ولكن تمسك بمصلحة السوم جعل لها عمر عرضة ثمانية متر ، وهذا واضح لحضراتكم في الخريطة رقم واحد المرافقة لتقرير اللجنة . فيقتل الخط مارا غرب الطريق المهد المطروق . طريق القوافل وهو عهد من السوم إلى جنوب . وكل الآبار التي في هذا الطريق دخلت في حوزة مصر .

هذا وجنوب - كما قلنا - كانت في حوزة السنوسيين . ولم تدخل في حوزة مصر ولم ترفع عليها علما . ولم تنجب منها جباية ولم تذكر في أي ورقة خاصة . ولم يدخلها جندي مصري .

ولما كان السنوسي على ولاه مصر . اتفقد بعضهم هذا الولاء الذي بدا منه في الخطابات الوردية مع رجال الحكومة دليلا ومستندا على تمسك مصر بجنوب ولكن إيطاليا من جهة أخرى تمسك بأن جنوب خارجة عن السيطرة المصرية . وأن السنوسيين منشرون بكثرة في الجهات التي تملكها هي . وأن جنسيتهم لهذا تعتبر إيطالية . وخصوصا أن الزوايا الكبيرة التي تد بالتمسك داخلية في النفوذ الإيطالي . وجنوب واحة صغيرة لا تتجاوز الأرض التي تزرع فيها في الوقت الحاضر نحو ألفي فدان ونصف . وفيماضي - وقت أن كانت فيها المياه نوعا ما - بلغ ما زرع فيها خمسة أفدنة . وفيها نخيل كثير . وأهم ما فيها الجناح اللغون فيه السيد محمد بن علي السنوسي

القرار - لم انهم السؤال .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ألم تبحث اللجنة في تراخات قديمة عما إذا كان لمصر حدود من الجهة الغربية ؟

القرار - لم تكن هناك تراخات رسمية معينة الحدود الغربية أصلاً إلا التخلية التي كانت مرافقة للقرمان أما ما عدناها فلم تكن الحدود معينة فيها ويرجع سبب ذلك إلى السيادة المتأينة على الملكية المصرية وبقوة طرابلس فلم يكن ثمة داع لإيجاد حدود فاصلة . إنما تعيين الوالي

محضر صاحب المرونة مساهل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) - إن حضرة الشيخ المحترم عد غنيم بك يتكلم عن التراخات التي قام بتدوينها بعض الجغرافيين من الألمان والفرنسيين والاطالين فيمضيا في مصلحة امتلاك جنوب وبعضها تتكلم به إيطاليا باختيار أوب جنوب تكتل في أملاكها .

هذا هو السؤال الذي يقصده حضرة الشيخ المحترم عد غنيم بك .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أتصد أن هناك تراخات معينة فيها حدود ثابتة لمصر وأطمت عليها في مصلحة المساحة ومصلحة الصحراء والحدود وهذه الحدود ثابتة على الدرجة ٢٤

القرار - متى وضعت هذا التراخات ؟

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - وضعت منذ ثلاثين أو خمسين سنة أي قبل غارة إيطاليا لفرانس .

القرار - إذا أقدم أن هذه التراخات لا وجود لها .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - هذه التراخات موجودة في مصلحة المساحة وفي مثل مصلحة الصحراء وفيها أثبت الحدود المصرية عند الدرجة ٢٤

القرار - قد يكون حضرة الشيخ المحترم اطلم على التراخات الحديثة الخاصة بالترولوجيا والجيولوجيا فكل الفنون التي هم مصرعها فيما يتعلق بالصحراء عمل لها اطلس حيث موجود متفصلة بأكبرية المجلس والحضرة الضهران يطعن عليه ولكن لا توجد تراخات قديمة حيث فيها الحدود بالقلت بين الملكين .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - أؤكد أنا اطلمت اليوم على التراخات التي أشرت إليها .

القرار - إن حضرة الشيخ المحترم يقول ذلك وأنا أقول له لا توجد تراخات فكان يجب على حضرة أن يقدمها المجلس .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - حاولت أن أحصل من مصلحة المساحة على هذه التراخات فلم يجب طلي لأن وزارة المساحة تمنع ذلك .

القرار - حينئذ يكون كلام حضرة الشيخ المحترم لا دليل عليه .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - كان يجب على اللجنة أن تبحث عن التراخات .

القرار - بحثت ولم تجد .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - وإننا نريد أن توجد تراخات ؟

الرئيس - حل لحضرة الشيخ المحترم عهد غنيم بك سؤال آخر .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - السؤال الثاني هل لم تبحث اللجنة في مقدار ما ضاع من أراضي مصر ؟ لقد بحثت فوجدت أنه ضاع منها دوجة كاملة تبلغ مساحتها على ما علمت من القئين ٢٥ مليوناً من الألفدة .

(ضحك)

القرار - أظن أن هؤلاء القئين خصيصون لإعطاء المعلومات لحضرة الشيخ المحترم .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - بلى في سؤال هو هل هذه المعاهدة خففت فعلاً وسلم بها كل من الطرفين .

القرار - نعم فقدت فعلاً أمي أن جنوب أصبحت في حوزة إيطاليا وأن السوم وبشر الرقة في حوزتنا .

الرئيس - هل توجد بعد ذلك ملاحظات أخرى على المشروع ؟

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - لقد طلبت الكلمة وعمل الرزم من أتي متب فسادكم في هذا الموضوع ويمكن رفع الجلسة للاستراحة عشر دقائق قبل أن أبداً في ملاحظات .

الرئيس - وإذا ما انصرف حضرات الأعضاء ؟

محضر الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا أظن ذلك .

محضر صاحب المرونة مساهل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أبدت لحضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أتي مرتبط بمراميد فا الذي للاستراحة أن حضرة الشيخ المحترم لم يتكلم عليه ؟

أراضي دولتين متجاورتين يترتب عليه التوضي والإخلال بالامن العام باستقرار ويكون مثالا للشقاق بين الفولون لشقاء أهالي مناطق هذه الحدود . هذا دليلها الأول ودليها الثاني هو قبول إيطاليا أن يكون مبدأ خط الحدود من الشمال على بعد عشرة كيلومترات من آخر نقطة شتائية السليم يدخل فيها القلعة التركية القديمة "أم مسعدة" التي تشرف على السليم . ودليها الثالث قبول إيطاليا ترك بئر الزمعة خارج حرم السليم . والدليل الرابع وهو المهم أن جنوبي وهي أهم موقع في هذه الجهة (الجهة الغربية) إنما تركت لا إيطاليا—وهذا صير الجهة—تسلك الإيطاليين بها وما كانت المفاوضات بين لجنة الحدود المصرية وبين اللجنة الإيطالية على أساس استبقاء جنوبي لمصر تؤدي إلى اتفاق بأية صورة . هذه هي عبارة اللجنة . وهذا هو السبب الجدي الرابع .

والسبب الأخير . لأن أهمية جنوبي لمصر لا تمثل الاتفاق مع إيطاليا لاستبقاء حرم العلاقات معها .

هذه هي أملة لجنة مجلس الشيوخ التي رأت إجازة الاتفاق .

وللماراضة لا تتفق مع اللجنة فيما ذهبت إليه فهي ترى أن المصطفة خامسة لمصر . راجعة لإيطاليا . فقد أضافت حضرة المقرر وأعاد إلى ذكرياتي عهدي القديم فقد كنت أقف هذا الموقف .

محضر الشيوخ المحترم المصري موسى فوزي بلشا — كان ذلك من زمن بعيد .

محضر الشيوخ المحترم من صبري بك — نعم . وطلعت من حضرة المقرر أن جنوبي لم تحتل مطلقا في الحكم التركي . وهذا ثابت في تقرير اللجنة . وطلعت منه أيضا أن جنوبي لم طريق سيوه وفي الجهة الغربية وبها آبار ولها اتصال بالطرق . ملنا هذا . وقرأنا في تقريره إن هذه الجنوبي مركز في الصحراء حصين خطير قد تهدد مصر في حدودها الغربية بواسطة . ولذلك ونخطر جنوبي الاستحكاك . ولأنها في الصحراء مكان آبار وإن قلت المساحة المتروكة فيها . فإن إيطاليا قبلت أن تتعهد بحماية مصر من بريد السوء من البلد بأولها .

غريب جدا يا حضرات الشيوخ أن يكون في متناولنا أرض في الصحراء لها هذه القيمة وأن نتركها لجهة أجنبية على أساس أن هذه الدولة تدفعنا ما نسي أن يأتي من طائرات اليدوا أن أقول وقارات غير اليدوا .

هذا غريب جدا . كمال اللجنة على أهمية جنوبي الاستحكاكية في وسط الصحراء بجوار سيوه داخل مصر . وتنتهي إلى أهمية الحدود الغربية . وتقول بعد ذلك ولكنا نفع هذا الضرر بأن تتعهد دولة أجنبية بأن تهي مصر في حدودها من طارات اليدوا . هذا شيء لا يمكن أن يسمع فيناغ .

إنما تجت قيمة جنوبي هذه من الوجهة الاستحكاكية فننتظر الآن في قيمة الرض الذي أشارت إليه لجنة الخارجية مقابل ترك جنوبي لا إيطاليا .

قالت اللجنة إن إيطاليا قبلت أن تترك عشرة كيلومترات في الشمال وبها بجوار السليم وقطعة .

محضر الشيوخ المحترم من صبري بك — إن لدى كلاما طويلا وقلت إنني متب فعلا يرى المجلس رفع الجلسة للاستراحة ؟

بقيت معاهدة جنوبي في البرلمان من يوم أن أنشئ فهل تستكثرون على عشر دقائق للاستراحة استعداءا للقائشة ساعة أو ساعتين ؟

الرئيسي — ما رأي المجلس في ذلك ؟

(أصوات : استراحة) .

(أصوات : نستمر) .

محضر الشيوخ المحترم من صبري بك — ما فائدة الاستراحة ؟ مجلس في الخارج كما لمجلس هنا .

محضر الشيوخ المحترم محمد فخر بك — ما الضرر إذا رخصت الجلسة عشر دقائق ؟

محضر الشيوخ المحترم الدكتور مرسى محمود اقري — أرى أن يؤخذ رأي المجلس في ذلك .

المقرر — لقد أبدى المجلس رأيه بعدم الموافقة على رفع الجلسة .

محضر الشيوخ المحترم من صبري بك — لقد أخذنا في هذه المناقشة أكثر من عشر دقائق التي كنت أطلبها . أريد أن يثبت أي طلب من المجلس رفع الجلسة للاستراحة فرض هذا الطلب . وعلى هذا فسأبدى ملاحظات .

مشروع القانون المروض الآن على المجلس يطلب الموافقة على الاتفاق الإيطالي المصري يدخل تحت حكم المادة ٩٨ من المرسوم بقانون الخصاص بالنظام الداخلي للبرلمان . هذه المادة تجتد المجلس بأن يتجهل بين أن يقبل أو يرفض أو أن يؤجل . فليس لمطلقا حق تعديل الاتفاق والذي حلنا في إلى ذكر هذا هو أن معارض علينا حتى الآن كان مشروطات قوانين عادية . مشروطات المجلس أن يحد فيها منشاء . أما هنا فأما ثلاث حالات . قبول . رفض . وثي جديد هو التأجيل . والتأجيل هنا هو تأجيل التصديق لا تأجيل النظر بدليل أننا ننظر بالتفصيل .

بعد هذه المقدمة القانونية أعود إلى الموضوع .

كانت لجنة الخارجية يجلس الشيوخ موقفة في بيانها التاريخي الذي ذكبت به تقريرها فيما من المعارضة خالص التهمة وجزيل الشكر .

إن تقريرها هو مستند في طلب رفض الموافقة على هذه المعاهدة . ثم تقريرها . وتقريرها وحده .

فعبت لجنة الخارجية يجلس الشيوخ إلى أن هذا الاتفاق ووجعت فيه معاهدة مصر ودلت على ذلك بأدلة أولها أن عدم تعيين الحدود بين

مفكرة الشيخ محمد حسن صبري بك - الواقعة التي أوردتها هي أن الخديو توفيق باشا هو الذي بنى زاوية بجنوب أى أن خديو مصر له أثر بتأني في جنوبي وهذه واقعة يعرفها الكافة .

مصر كدولة إسلامية كبرى وملاحتها بجنوبي كما ذكرت وما سادها طيه بعد ذلك ، تأتي هذه الدولة الإسلامية الكبرى وتركها لا إيطاليا لمساخا لأن إيطاليا تمسكت بها .

هنا ما هو ظاهر في تقرير اللجنة وما سمعته الآن .

لا أظن أنه يليق مطلقا بمصر كدولة إسلامية أن تتنازل عن جنوبي لمجرد علاقة أدبية بينها وبين إيطاليا .

من أغرب الألفاظ التي فقهتها اللجنة أنه لم تكن هناك فاشقة في الاتفاق مع إيطاليا على أساس بقاء جنوبي لمصر على أهميتها أى أنه من أول كلفة في الاتفاق تثبتت الدولة التي أردنا الاتفاق معها مراعاة لحق الجوار وقالت إن جنوبي لا يد من بقاءها منى .

هنا ما سمعت منه اللجنة بأوضح تصريح بأن الاتفاق ما كان مستطاعا مطلقا لأن إيطاليا لا تريد ترك جنوبي وقالت إن من موجبات قبول هذا الاتفاق مراعاة حق الجوار .

غرب جدا أن يكون حتى الجوار من شأنه ألا يقبل من كلام مطلقا وألا يسمع من قول في بقاء جنوبي سواء كانت ملكا لا يفسد أو يحق من الحقوق .

غرب أن يكون هذا وأن يكون بينه أن الزم بقبول الاتفاق مراعاة لحق الجوار .

هنا غاية في الغرابة . من يرد حتى الجوار يجب أن يفهم أن كل اتفاق لا يكون أسسه الرغبة الحقيقية يأتي بحسب الفرض المقصود منه تماما .

إننا عمل الإنسان ولم نخلفس التوايا وكان أحد المتعاقدين يتنقل على الآخر لأى سبب فكل اتفاق يفسده المتعاقدين حصل على غير الكفاية يتبع غير المقصود منه تماما .

إيطاليا لا تريد أن تترك الجنوبي مهما كانت الحالة ومصر مراعاة للجوار تركها .

تركها - كما يفهم من تقرير اللجنة - لأنه لا فاشقة ترجى مطلقا من السعى في استبقائها .

الاتفاق الذي يكون هذا أسسه هو في الواقع من حيث نتيجته الأدبية كلا اتفاق ولا ينبغي بتاتا .

نحن عرضنا لأسياب اللجنة في قبول الاتفاق ودفعنا ما لم نتكلم من علاقة مصر القديمة بجنوبي وهل هي مصرية أم غير مصرية .

السلم أسامة على الخريطة هو مكان بحرى وهناك قلعة - فلا أنهم وأنا لست جنديا - ولكن القفل يرشدني إلى أن هذه القلعة التي تقع على الساحل لا أظنها هي القلعة التي تستلحق أن تخدم الأساطيل إننا ما أردنا السمو أن يستول على السلم من أى جهة من جهاته .

هذه القلعة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقي شواطئ خليج السلم وقسم السلم من أية غارة . والقارات هنا ليست غاربت أرضية بل هي غاربت بحرية .

مفكرة صاحب الدروة مسكين صبرى باشا (رئيس مجلس الوزراء) - القلعة على الشاطئ .

مفكرة الشيخ محمد حسن صبري بك - نعم . أعرف أنها على الشاطئ ولكنها لا تحمي كل هذا الشاطئ بل تحمي عشرة كيلو مترات وأنا متأسف جدا أني سمعت الآن من سعادة الفريق موسى فؤاد باشا أن هذه القلعة لا يمكن أن تخدم مدافع الأساطيل .

مفكرة الشيخ محمد صبرى صبرى موسى فؤاد باشا - إلا أننا حسبنا القلعة مدافع مرماها أبعد من مدافع الأسطول ومفوضاتها أقوى من مفوضاته كما كان الحال في جزيرة هوجولاد في إبان الحرب العالمية فإن مدافع الأسطول الإنجليزي لم تكن تصل إليها .

مفكرة الشيخ محمد حسن صبري بك - أعود الآن إلى الجنوبي .

الجنوبي لما هو مركز إسلامي خاص في وسط الصحراء . مكان تجمعه بل تخدمه طائفة كبرى من المسلمين .

مصر دولة إسلامية من أكبر الدول الإسلامية خصوصا في القارة الأفريقية .

مصر كدولة إسلامية لما وطئها حقوق اتصلت بجنوبي وسأدلل حضراتكم أن جنوبي كانت مصرية وتعامل معها خديو مصر سنة ١٣٠٢ أى منذ خمسين سنة باعتبارها مصرية .

الواقع أن الجنوبي هي زاوية . هي مكان ديني فب حرم من يسكنها لو وقع فيها بين الولاء لخديو مصر فهنا يسلمها فعلا تابعة لمصر .

إننا لم نسمع من حضرة المفرد من الذي بنى هذه الزاوية فانا لم يشأ أن يذكره فاني أصرح بأن الذي بناها هو المنصور له عهد توفيق باشا .

المقرر - ومن الذي بنى الجامع ؟

مفكرة الشيخ محمد حسن صبري بك - لا أعرف من الذي بناه .

المقرر - السيد محمد على السنوسي انتقل إلى الجنوبي سنة ١٢٧٠ وتوفي سنة ١٢٧٦ أى قبل تولية المنصور له توفيق باشا ودفن بالجامع .

يكتب بإرسال الأوراق بل خاطني غير مرة في منزل وسعى لمقابلتي ولقي عدة كثر في ذلك وأخيرا جاني بنفسه وسألني هذه الودعة التي أخلص منها بعد أنت أسلمها إلى حضراتكم فلا تعود وديعة في عني وحدي بل في أضعافها جيا .

القرر - اطلعت عليها .

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - لقد رأيت من واجبي أن أطلع حضرة المقرر عليها فقدمتها لحضرة وقراها قيل أن أطلع عليها أنا .

هذه الأوراق قدمت لي أسس وهي مستنكلت رسمية عليها بصمة خاتم للخفورة محمد توفيق باشا .

أول هذه المستندات فرمان محمود في أعلاه بمنح الخفورة محمد توفيق باشا وهذا انتم معروف طبعا وكل من يريد المراجعة أن يراجعوه وعلى كل حال هذه أوراق قدمت لي سأعرضها على حضراتكم وهذا هو فرمان .

مقرر صاحب المردوة مساهل صري بك (رئيس مجلس الوزراء) - أي فرمان هذا ؟

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - أنا أقرر أن هذا فرمان صادر من الخفورة محمد توفيق باشا خديو مصر مؤرخ في ٢٦ غرم سنة ١٣٠٢ ومسنون حكما من خديو الإقطار المصرية وما والاها خطابا إلى إبراهيم أفندي عبد الله باشامون مديرة البحيرة .

مقرر صاحب المردوة مساهل صري بك (رئيس مجلس الوزراء) - كيف يناط ب خديو مصر باشامون مديرة !

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - لا غرابة في ذلك بإدلة الباشا ويحسن أن تنتظروا دولكم حتى تسعروا نهاية كلامي .

هذه الورقة لا شك ولا شبهة في أنها ورقة رسمية على الرغم من كونها لا أعرف بها أكثر من أنها قدمت لي فلما استغرب دولكم قد سبق أن استغربت من قبل عند ما قرأت الحافظة . استغربت أن يناط ب توفيق باشا خديو مصر باشامون مديرة البحيرة ولكن لما علمت المهمة وطعت أن هذا فرمان سيقتضيه به حامله إلى السيد السنوسي وأن هناك مياجا في وأسة سيوه قال لي أن استغرب أن يعطى توفيق باشا فرمانه إلى ذلك الباشامون وما أنا أطول على حضراتكم نص هذا فرمان :

من خديو الإقطار المصرية وما والاها خطابا إلى إبراهيم أفندي عبد الله باشامون مديرة البحيرة .

حيث اتصل بمسماة أن جماعة من أهل جهة سيوه الغربية تهرب من قتالة نفس قد عبروا عن طاعة شيخهم المدين من طرف حكومتنا السنية بإغواء اثنين من أهل القصاد والبنى وتجاسروا في إشاعة أقوال فاسدة فظننا لما جبلت عليه مباحنا من السلسلة والزلفاء لم تبادر حكومتنا بإدنى به

أشار حضرة المقرر إلى بنة من أكبر رجال الجيش عندنا كان من بين أعضائها . المرحومان الفريق إبراهيم قصى باشا والقواء حسن توفيق بدر باشا وزمينا الذي لا أراه بينا الآن القواء محمود عزى باشا وكان اتان بينهما يتوليان وزارة الحربية .

سمنا من حضرة المقرر أن هناك لجنة شكلت ولكنه لم يزد شيئا على هذا ولم يقل ما الذي قرره هذه اللجنة .

أظن أن هذه اللجنة وقد عرفت أعضائها قدم كل منهم تقريرا على أفراد - ولست أدري إن كان هذا هو الواقع - فتر هؤلاء انبغاه العسكريون بعد الاطلاع على المستندات والخرائط أن جنوب أرض مصرية وأنها ضرورية جدا كاستحكام حيوى لمصر في صدها الغربى .

هؤلاء ثلاثة من أكبر قادة تولى لشأن منهم وزارة الحربية قروا هذا . قرووه بطلية الحال بعد أن أطلوا وماينوا وانتقلوا وهم رجال خبراه يعرفون فهم ويعرفون إن كانت جنوب ضرورية للدفاع عن مصر من الجهة الغربية .

سمنا اليوم قلنا أو مناقشة في الخرائط وهل هي جغرافية أو حربية والأصل في الخرائط أن تكون جغرافية لأن رجال العلم يبحثون قبل وضعها .

سمنا مع الأسف الشديد أنه في صيف سنة ١٩٢٤ - أيام كلف المرحوم محمد سعيد باشا ثانيا لرئاسة مجلس الوزراء - عرض الأمر على مجلس الوزراء وعرضت الخرائط - وهذا كله مسموع - ولا سويل لنا إلا أن أدري ما سمحت .

عرضت خريطتان إحداها الإنجليزية من ستين سنة والأخرى ألمانية ومع مجلس الوزراء بعض الخبراء من بينهم فريق من كبار الضباط الإنجليزي قفروا - ودليلهم الخرائط - أن الجنوب مصرية وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقبل هذا الاتفاق .

هكذا قالوا وكان على لجنة الخارجية أن تقبلنا عن ذلك ومجلس الوزراء موجود والخرائط موجودة .

على أن كل ما استطلع أن أعرضه على حضراتكم الآن هو ملف صغير جاني به أحد حضرات النواب المصريين وقمعه لي بخطاب قال لي فيه إنه يبعث لي بصورة خطاب أرسله إلى حضرة صاحب اللجنة رئيس مجلس الشيوخ وأنه يبعث به لي أولا باختيار شيئا متخيا من البازة التي هي دائره الانتخابية وثانيا بصفة كونى مثلا المارسة في هذا المجلس . وثالثا لأنه - وقد وصلت إليه هذه المستندات بعد أن أقر مجلس النواب الاتفاق - قد عرض الأمر على حضرة صاحب اللجنة رئيس مجلس الوزراء فأشار عليه بأن يتصل بأحد حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الذي سيرض عليه الاتفاق - فها أنا أدري هذه الامانة .

قد فاتني أن أذكر اسم حضرة النائب المحترم الذي شرهني بهذه المهمته هو حضرة عبد الطيف حلى غام بك الذي يقيا الآن من شرقه النواب . ولا يغفرك وإن كنت متبنا أن أشكر حضرة على جعل سمي له لم

محضر صاحب المحامى محمد علي عيسى باشا (وزير المظروف العمومية) -
هل يتكلم في هذا الخطاب من عجيب ؟

محضر الشيخ المحرم حسن صبرى بك - لم يتكلم عنها .

هذه هي صورة الخطاب الذى وجه إلى باشامون مديرية البصرة ردا على فرمان للنفور له توفيق باشا وبطبيعة الحال إذا اعترض على فرمان مع أنه موقع عليه بتمخى الخديو - ويمكن التحقق من ذلك - ثم اعترض كذلك على الخطاب الذى جاء ردا عليه من السنوسى وقيل إنها غير صحيحة فكون الورقة الثالثة التى ساعرضها الآن على حضراتكم أكثر علا للاعترض لأنها صورة لا أصل .

هذه الورقة الثالثة هي الرخصة التى يشير إليها حضرة المقرر وهذه صورتها .

محضر الشيخ المحرم أحمد عرفه باشا - هل هذه الورقة طبق الأصل ؟

محضر الشيخ المحرم حسن صبرى بك - هي طبق الأصل لأن الوردتين الأولتين يحملانها كذلك ويستفاد منها - فيما علاقة السنوسى بالتسليم توفيق باشا .

محضر صاحب المروءة اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء) -
نحن نعلم بوجود هذه العلاقة وبينها الآن وإلى هذه الساعة علاقت مع السيد السنوسى .

محضر الشيخ المحرم حسن صبرى بك - حسن . ما دام حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء يعلم بوجود هذه العلاقة ...

محضر الشيخ المحرم المروءة على أحمد باشا - كل ما جاء في هذه الأوراق كذب .

محضر الشيخ المحرم حسن صبرى بك - لا أسمع مطلقا لحضرة الشيخ الخترم أن يستعمل كلمة "كذب" .

محضر الشيخ المحرم المروءة على أحمد باشا - لقد اشتكت كثيرا بإسعال البربان وعرضت على "مشتات من مثل هذه الأوراق وحققنا فأنفص ل كذبا وتزويرا .

محضر الشيخ المحرم حسن صبرى بك - سأطو على حضراتكم من الورقة الثالثة الجملة الآتية - التى عمل على ما جرى بهد أن جمع الباشامون الأحالي - وهي :

"ثم تقدم حضرة وكيل الأستاذ (بني الدوسى) وأعطاهم النصيحة بصوت عال وأن هذه اللغة تخلفهم نحو الخديو وأن الأستاذ يفتك بأن

بما علمت بما تستدعي حالتهم ورأيت أنه من المتعذر أو شاعهم بالتصالح الخالصة للطريق المستقيم وقاية عما يهود عليهم من العقوبة ولعلنا بأهليتنا وكفائتنا لأجله صرغنا بهذا وهذا وتكسب تلك الحالة قد انقضت إرادتنا بتجنيك لهذه المأمورية وأصدنا أمرنا هذا إليك لتتجهوا به إلى الجهة المذكورة وتسلوه لكافة أعاليها وبأمانكم مع المتابع عرفوا أولئك الأشخاص بسوء ثقافتهم التى تاتى إليهم إذا أصرروا على ما هم عليه وما يتعلم من الشفقة والمرحة إذا عدلوا عن تلك الخطة القديمة واستندوا على الطاعة والالتحاق لحكومتنا ولشأنهم واتبعوا طرق الاستقامة والفلاح وعدم الإصغاء والاهتمام لوسلوس أول الغايات الفاسدة وما ملوا أنه بالأمرى هكذا يحصل لائق هذا الأمر بأقرب وقت وتزول تلك الأملاك السبقة ويستب الأمن والأطمئنان بين جميع الأحالي والسكان وعلى الله التوفيق .

تم في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٢

(أصوات : هذا يخص سيوه) .

المقرر - يستفاد من هذا فرمان أن الفرض منه كان تهمة الخواطر في سيوه وصعود العفو عن التاترين إذا ملوا إلى الطاعة .

محضر الشيخ المحرم حسن صبرى بك - هذا هو المستند الأول . والمستند الثانى هو جواب ردا على فرمان المذكور من السيد السنوسى إلى ذلك الذى كلف بهذه المأمورية وهو باشامون مديرية البصرة وسأطو على حضراتكم . وبطبيعة الحال إذا صدق أن فرمان كان صادرا من توفيق باشا فلا يمكن أن يكون هذا الجواب الذى يتضمن الرد على فرمان على شك ولا أرى ما يدهو لتلاوة كل ما ورد في الخطاب المشار إليه وإنما أقصر على تلاوة ما يعنى منه خصوصا أنه مكتوب بخط غير واضح .

(هذا تسمى دولة الرئيس عن الرئاسة وتولاها حضرة صاحب المحامى للملأ أحمد طلمت باشا وكيل المجلس) .

وهذا الكتاب مؤرخ ٢٢ ر . ل . سنة ١٣٠٢ وأعتقد أن المقصود من حرق "ر . ل . " هو شهر ربيع الأول - والخطاب فيه موجه إلى باشامون مديرية البصرة وقد أثير فيه إلى فرمان السابق بعبارة الآتية :

"حيث بشرعاية اللغات المحصنة وسلامة جوهره الفضل المكتوبة مع استصحاب فرمان المحامى ورموم الأمر الشريف المحامى المتضمن لرامة الداعى وإتمامه الصادر من حضرة سعادة الجندب الخديو : جمع الله الرأيا على محبة وإتباعه وأبى دوله الزعرة غرة في جبين المصر ومع حضرة التاجال البردة بطول بقاء عز ذلك المهر" .

وقد تضمن الخطاب المذكور بعد ذلك كلاما مؤداه أنه سيتم بويكته .

المقرر - هل وصل هذا الخطاب إلى يد المحامى المحامى الخديو ؟

محضر الشيخ المحرم حسن صبرى بك - لم يصله هذا الخطاب وما خبر حضراتكم عما وصله .

ذلك تكون ملكيتها للطرابلس وريقة لاستدعائها إلى بلد لم يكن مملوكاً لتركيا حتى قامت الحرب . هذا ظاهر ولا يحتاج لكتير منطوق لوصول إلى هذه النتيجة .

إذ جنوبيو باعتراف لجنة الخارجية لجلس الشيخ التي أجادت البحث لم تكن ملكاً لترك .

القرار - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يرشح إلى ماورد في أول الصفحة السادسة من تقرير اللجنة عن السنوسيين وعن الجنوبيين قسماً .

مقدمة الشيخ المحترم من صبري بك - لما ذا يرزى حضرة المقصود إن أقرأ ما جاء في الصفحة السادسة ؟ هل تريد اللجنة بالجملة التي وردت في الصفحة السابعة غير ما يفهم منها ؟ إن كان كذلك فليشرح حضرة المقرر ما أرادته اللجنة . أذا أقرأ جملة عربية بسيطة صحيحة ومنها يرى أن المنطقة التي فيها جنوبيو وما جاورها لم تكن تحت حكم الترك .

القرار - أرجو أن يرشح حضرة الشيخ المحترم إلى ماورد في أول الصفحة السادسة من تقرير اللجنة فقد جاء فيها .

مقدمة اللجنة الواقعة بين بركة وفزان من جهة ومصر من جهة أخرى فلم تكن تحت إدارة وإلى طرابلس ولا هي تحت الإدارة المصرية ، ولو أنها مستعرة ضمن أملاك الدولة العلية " فكانها كانت مستعرة ضمن أملاك الدولة العلية ولو أنها لم تكن كذلك فلا .

مقدمة الشيخ المحترم من صبري بك - وهو كذلك . وأزيد على هذا أن بلاد الدولة كانت مباحة لكل طارق . حتى أن كل من يستطيع أن يملك جزءاً منها يضع يده عليه . وثابت هذا في التقرير . وثابت أيضاً أن أرض هذه البلاد كان حكم الملك فيها حكم التتو المباح . كل ذلك ثابت في التقرير . زجج بعد هذا إلى السنوسيين وعلاقتهم . وثابت في اتحاق " ثبت " أن اتزمن إلى الأمر عند السنوسيين اتحق مع مصر على أنف جنوبيو مصرية

القرار - ورد في التقرير أن إدارة جنوبيو تكون السنوسي الكبير .

مقدمة الشيخ المحترم من صبري بك - جنوبيو مصرية وكانت إدارتها السنوسي .

القرار - كان ذلك في سنة ١٩١٧

مقدمة الشيخ المحترم من صبري بك - إن هذه علاقة السنوسي الأدبية مع اللوحوم توفيق باشا من سنة ١٣٠٢ هـ . والجنة تقرير أن الأرض لم تكن تابعة لترك . والسنوسي كان الحاكم الروس . وكان كل شيء . وأترو السنوسيين باع مصر .

من أطاع ولولم توفيق باشا فهو ما ومن عصاه فإن الأستاذ يراً منه وأنه كذلك متمسك المعفو عن الشخصين المذكورين أسوة بمن عفى عنه في ظل الحضرة الخديوية وأجابه بالقبول " .

إذ هذه الأوراق تبين علاقة خديو مصر السنوسي في سنة ١٣٠٢ أي من حوالي ٥٠ سنة .

الرئيس - هل سيدود حضرة الشيخ المحترم هذه الأوراق مكتوبة لجلس ؟

مقدمة الشيخ المحترم من صبري بك - سأودعها حتى يؤخذ منها ما هو لازم وأرجو أن تتفضل السكرتيرية بعد ذلك بأن تبثها إلى حضرة الكاتب المحترم عبد الطيف غنام بك .

الرئيس - إذا خدمت هذه الأوراق إلى مكتوبة لجلس فلا بد من الاحتفاظ بها لأنها مستند المعارضة فإذا أصر حضرة الشيخ المحترم على ودعها لصاحبها فيجمل به أن يبقيا عنده .

مقدمة الشيخ المحترم من صبري بك - على كل حال لقد صرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بربود العلاقة التي كنت أريد أن استدل عليها من طريق هذه الأوراق .

بعد ذلك أعود إلى قطلة جوفرية في تقرير اللجنة وهي أنها صرحت ببيان قاطع أن جنوبيو لم تكن أرضاً تركية .

القرار - ورد في التقرير أنها داخلية في الفتوة الترك ومستعرة كذلك من الدول .

مقدمة الشيخ المحترم من صبري بك - أذا متأسف سأراجع التقرير لأخلفت من صحة ما نقله عنه . هذا تقرير اللجنة وقد جاء فيه أن جنوبيو لم تكن أرضاً تركية ولا مصرية .

مقدمة صاحب الدولة لبرودة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) - كانت جنوبيو في سنة ١٩١١ قاعدة لجيش الترك في أثناء الحرب بين إيطاليا وطرابلس .

دائرة الشيخ المحترم من صبري بك - سأطو على حضراتكم ماورد في الصفحة السابعة من تقرير اللجنة وهذا نصه :

" ومن هذه المبالغة يرى أن هذه المنطقة التي بها جنوبيو وما جاورها لم تكن في حكم الترك ولا مصر حتى قامت الحرب الإيطالية " .

وطبيعة الحال لم يكن للأترك وجود بعد الحرب في جنوبيو. وماستنتج من أن إيطاليا غزت طرابلس و بركة . أنها ملكت ما كانت تملكه تركيا وإذا كانت جنوبيو لم تكن في حكم الترك فبني هذا أن إيطاليا التي غزت بركة وطرابلس والتي حلت محل تركيا - لم تغز جنوبيو طلياً . وبناء على

حفرة صاحب المملوك محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف) - ماذا يكون لو قرر السوسى أن الواحة ملك لتركيا ؟

حفرة الشيخ المرحوم حسن صبرى بك - تركيا ليس لها ملك فيها . ولعلم محال الوزير أن تركيا سبق لها أن أعلنت أنها تركت هذه البلاد . وأعطتها الاستقلال كما هو وارد في القرار . فيعد أن يأتي المالك ويقول : إني تركت ملكي . ثم أنفذ الدولة التي حاربه لم تحل عليه في هذه الواحة

القرار - لم تحل عليه ولكنها متسكة بحقها .

حفرة الشيخ المرحوم حسن صبرى بك - هناك فرق بين التمسك والتفكك . وهي تقول : ألا أتذكر جنوبي . وفي الوقت نفسه لم تقدم دليلا على ملكيتها لها . ولا يمكن أن تقول إنها في حاجة إليها حتى يجوز أن أتزل لها عن ملكيتها ولا يمكن مطلقا أيضا أن يكون حسن الجوارسها في قتل من ملكيتها .

بناء على ذلك أرى أن المسألة واضحة . وأرى أن لا يقر مشروع هذا الاتفاق .

وكتبت أنني أن أطلب تأجيل الموضوع - لا تأجيل النظر - بلادان بطلب الرضى ولكن بمعنى ما خطه اللجنة بقولها قالة : إنه لا فائدة مطلقا ترجى من التأجيل لأن إيطاليا متشددة . ولا تسمح لنا كلام في جنوبي . فولا هذا طلبت التأجيل . ويبت الحكومة سبب طلب هذا التأجيل .

أما اللجنة عرفت ما لا يمكن أن أمره . واتصلت بالحكومة . وقالت إن إيطاليا متشددة . فيعد كل هذا أطلب عدم الانتقال إلى مادة القانون وعدم المصافحة عليه والله تعالى ولي التوفيق .

حفرة صاحب المرونة مساهل صرقي بلشا (رئيس مجلس الوزراء) - إني أبدأ بشكر حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة على بيانه القيم الذي جلا به الموضوع وبيته تمام البيان . وقد أعاني حضرة - كما أعاني تقرير اللجنة - من التمسك في موضوع جنوبي بما تبسط به أمام مجلس النواب .

وأما طلبة الكلمة لأرد على بعض ما جاء في بيان حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وليسمح لي حضرة الأستاذ الكبير أن أخذ عليه أنه مؤدفا في المسائل التي تولى المعارضة فيها على نوع من التدليل أكثر وجاعة مما دلت به اللجنة في هذا الموضوع .

للمسألة - يا حضرات الشيخ - مسألة لا أريد أن أتناولها من جهة ملكية مصر بجنوبي . أو عدم ملكيتها لهذه الواحة . لا أريد أن أتناول هذا الموضوع . لأن الأكلة لدى الإيطاليين كثيرة . كما أنه لدى مصر من الأكلة ما هو وجيه أيضا . ولكن قد تقدم الإيطاليون أمام لجنة المفوضية بشيء كثير من الأكلة التي لا بأس من أن ندرسها فيما نفرد ما نلهم منها .

حفظ بعد هذا كله يصعب على أن أقول إن جنوبي ليست مصرية وأصعب من هذا أن أقول إنها إيطالية . أي إذا كانت هناك بعض الشبه في ملكية مصر بجنوبي . فاق أقول بما لا شك فيه إن جنوبي لا يمكن أن تكون إيطالية .

ولو أن إيطاليا تسمع في نفسها بأي سبب من أسباب الملكية بجنوبي لما احتجت إلى كل هذا . ولما تحمل اللورد مفر . ولما عطلت كل السلطات في سبيل أن تصل إلى هذا الاتفاق .

وإذا قام شبه امتراض على ما قدمت من الأكلة التي تليت على حضراتكم من أن جنوبي مصرية . فلا شك أنه لم يوجد ظل لشبهة يمكن بها أن يقال إنها ملك لإيطاليا .

فإن ملكية مصر بجنوبي تقوم على هذه الأكلة . وملكة إيطاليا لا دليل عليها .

حفرة صاحب المرونة مساهل صرقي بلشا - رئيس مجلس الوزراء - من أي شيء تفتت ملكية مصر بجنوبي .

حفرة الشيخ المرحوم حسن صبرى بك - تفتت من اتفاق (تيت) .

القرار - تيت هذا ليس ثابتا من مصر .

حفرة الشيخ المرحوم حسن صبرى بك - عرفنا بعد ما ثبت أن جنوبي لم تكن أرضا تركية . وبعد ما ثبت أن السوسى ...

حفرة صاحب المملوك محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف) - لقد عرف حضرة الشيخ المحترم الفرق بين الملكية والإدارة . وجنوبي في الملكية كانت تابعة لثباتين . وهي في الإدارة لم تكن لهم .

حفرة الشيخ المرحوم حسن صبرى بك - ذكرت اللجنة أن كل من كان يدير أرضا تركية يملكها . وفي حالتنا لم يكن الترك حاكمين بجنوبي . والسوسى كان لها وهو الذي كان يملكها ويديرها . واعتصمت طاعة الأتراك بطرابلس وفي السوسى فيها . وأرادت إيطاليا أن تتأكد منه .

حفرة صاحب المرونة مساهل صرقي بلشا (رئيس مجلس الوزراء) - هل كان الشيخ السوسى ماملا لنا ؟

حفرة الشيخ المرحوم حسن صبرى بك - إني أتأكد من أن السوسى اتفق معي وقال لي : أنا صاحب الحق في هذه الواحة وتنازلت معك إليك . أقول إنه جاء في سنة ١٩١٧ واتفق وباع مصر وملكها هذه الواحة فصارت ملكا لمصر .

يجوز أن يناقش في بعض أدلة الملكية ولكن ليس هناك أدنى شبهة أو دليل يمكن لأحد أن يهتد على أن إيطاليا ملكت جنوبي .

أبها السادة : قدمت أتي لا أريد أن أتاول مسألة جنوب من ناحية الملكية ومصلحتها . بل أنهب أبعد من هذا وأقول : إنه مع اقتراض أسلحة جنوب من مصر فإن الاتفاق المبرور على حضراتكم هو في ثالثة مصر بلا شك ولا نزاع . هو في ثالثة مصر . إذ شتان بين أمة جنوب وأمة السلم .

إني أشهد بفضل حضرات القباط السظام الذين أوفدوا للبحث في مسألة أمة جنوب الحربية . أشهد بفضلهم . وأعترف منهم أن لجنوب أمة عسكرية . تم لها أمة عسكرية لأنها في طريق الواحات التي ابتدأها واحة الكفرة . وتنتشر شرقا إلى جنوب . ومنها إلى سيرة . أي أنها لحة التي تأتي من الغرب يجوز أن تلاقى صعبا عسكريا إذا ما كانت جنوب "عظما قوة مصرية .

ولكن - أبها السادة - قال فريق آخر من القباط السظام . ومن القوتين . أن لا أمة عسكرية لجنوب . وذلك لأن المفتاح الحقيق للديار المصرية من طريق الجنوب . أي من طريق سيوة ليس هو جنوب . وإنما هو مسروم . ومضيق ولم هذا داخل في الحدود المصرية . وقد احتفظ به . هو المفتاح الحقيق . لأنه واقع بين جبلين شاهقين . ويمكن لحامية مصر إذا ما احتجتها أن تسيطر على كل قادم من جهة الغرب .

هذا هو الذي قاله القتيون وأيده كثير من أولي المرافاة وأولى المرافاة بالحرب . أما السلم أبها السادة - فإن الاتفاق الذي تم بين مصر وإيطاليا يحقق ملكيتها لمصر . ويحقق لمصر ملكية حرم مسدود نصف قطره عشرة كيلو مترات . وهذا أبها السادة من الأهمية بمكان عظيم .

إن السخول لقطر المصري والثغرات التي يجانبها جادو على مصر لتكون من الجنوب حيث الصحراء والزمال بل تكون من طريق البحر أو من شاطئ البحر . ثم إن الجيش المنير من الصحراء لا يجد ما يقتات به . لا يجد إلا قايق وبها لا ماء فيها ولا زرع بين الجيش المنير من الشمال يجد كل هذا . يجد إنلها غيا بجزرهم وأغنامهم وسكانهم والأرزاق الكثيرة التي به . وأتم تعرفون كم هذا الشاطئ غيا إذا ما كانت السلم مفتوحة لعدو مصر . ولم تكون طامة مائفة لكل قادم من هذا (وأشار إلى الخريطة) . السلم . التي تملكها هي سهل منخفض يملو جبل شامخ قال حضرة المقرر إن ارتفاعه يبلغ ١٨٤ مترا .

السلم في مثل هذا الانحطاط وقلة السكان كأنها هذه الشرة التي فوجأ (وأشار إلى الشرة الأولى من البارد) وكان في استقامة الإيطاليين وهم يحيطون الطابية التي تحمك السلم ألا يصلوها ثالثة حربية أو غير حربية بينا الاتفاق الذي جرى بين إيطاليا ومصر يحقق السلم وهي مفتاح مصر حرمها كبريا تستلج به أن يد الفترات من أية جهة ترد .

يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ولكن الفترات لا تأتي من طريق البحر فقط فقد تأتي من طريق البحر أيضا وهذا أقول لحضرة إن استعصاما يوضح على قلة السلم يمكن أن ترد به الفترات من الأراضي

يقول الإيطاليون لهم ودية تركيا في طرابلس . ولقد تأهم من الحقوق ما تركيا . تركيا كانت تقبى حدودها في طرابلس إلى رأس الكناش . فأنما ما احصدنا على الترمات وعلى حقوق تركيا كان لا إيطاليا أن تدعى ملكية كل ما يصل بحدودها إلى رأس الكناش . ولكننا لا نطالب برأس الكناش ولا بما هو غرب رأس الكناش . بل هي تطلب بما هو بيد السلم غربا . وبما هو بيد سيوة غربا أيضا .

تقول إيطاليا إن جنوب لم تحتلها مصر في أي دور من أدوار التاريخ . وتقول أيضا إن مصر على العكس من هذا ، ذلك بكثير من تصرفاتها على أن جنوب لم تكن منها . ويقولون أيضا إنه توجد بالعكس أدلة تاريخية على أن جنوب كانت ملكا للدولة الثانية . وكانت تعاملها معاملة المالكين .

وقالوا بهذا الصدد إن السلطان عبد الحميد أرسل فرماة للشيخ السوسي يتي به أهل جنوب من الضرائب . فيقولون : كيف لمصر أن تدعى ملكية أرض يمسدر السلطان عبد الحميد فرماة أو قرارا بإفناء أهلها من الضرائب .

وقالت إيطاليا أيضا إنها كانت مشتركة مع تركيا في الحرب كانت تركيا تحتل جنوب . وكان لها حبيزة فيها حامل مدنى . وقائد عسكري . وذلك في سنة ١٩١١ ١٩١٢

إذن كانت تركية واضمة يدا على جنوب . ولم تحرك مصر ساكنا . تهمك بنا الطيان في أثناء المفاوضات . وقالوا فترجسوا إلى كبرك المصرية ، قضيا أن جنوب ملك للدولة الثانية . وترجسوا أيضا إلى انحراف .

والواقع - أبها السادة - أن كتب وزارة المعارف التي بأيدى التلايد فيها بيان لوائح المصرية . وليس بها جنوب . ولا ذكر لها في أملاك الدولة المصرية .

تكم حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عن مستندات حضرة النائب المحترم عبد اللطيف غنام بك ، وإن لم أطلع عليها ولا أصرف عنها أكثر مما تلى عليها الآن منها .

لاحظ الإيطاليون إنشاء المفاوضات على تصرف مصر نحو جنوب بأن ذكروا بتقرير المرجوم مصطفى ماهر باشا وكيل مديرية البصرة - وهو أرم من باشا البصرة - الذي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - وكانت الحكومة أوفدته إلى سيوة لفتح فتحة شتت هناك . فقدم لوزير الداخلية تقريرا موجودا به الأدواق . وجاء به وصف لسيوة بأنها واحة طولها كذا وعرضها كذا . وفيها أطيان وحيون ونخيل . وعلى مسيرة ثلاثة أيام منها توجد واحة تدعى جنوب خاربة عن الحدود المصرية .

هذا هو تقرير وكيل مديرية البصرة قديم به لوزير الداخلية في مصرى . وبالطبع لما ذهب إلى سيوة . وصح لفضه أن يكتب تقريرا عنها لا بد أن يكون قد تبين جلية الأمر قبل أن يخط حرقا في هذا التقرير . سقت هذا للرد على حكاية باشا البصرة المديرية .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيخ وجلس القواب القانون الآن نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

« مادة وحيدة »

ووفق على الاتفاق الاجتالي للمصري انتماء بمجلد مصر الغربية، الموضع عليه بالقاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والمصدق بهذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

مدر برى ٠٠٠٠ في

أخذ الإذلى على مشروع هذا القانون بالنسبة لاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أخذت ... ٦١

الأغلبية المطلقة ... ٣١

الموافقين ... ٥٩ (١)

غير الموافق ... ٧ (٢)

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ٥٩ صوتاً ضد صوتين .

٧ - تأجيل النظر

فإن من المواد المدرجة بمجلد أعمال اليوم إلى جلسة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فيما بقى من المواد المدرجة بمجلد أعمال اليوم إلى جلسة الغد ؟
(موافقة) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والنصفية العشرين مساءً على أن يعود المجلس للاجتماع غداً الأربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٥١ (٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والنصفية الثلاثين مساءً ما

للمصرية كما أن السلوم معروف أنها في محور خليج كبير الأهمية يقول عنه الفنيون إنه من أسكن التلجبان ومن أسكن المواتي في البحر الأبيض المتوسط تحسلكا السلوم وحرهما على بعد عشرة كيلو مترات يكتسب من هذه للمنشأة الطبيعية اللينة وهي نافذة حربية أخرى تصاف إلى غيرها من القواعد .

يمكن لأسطول مصري أو لأسطول أية دولة خليفة لمصر أن يتحصن وأن يمتص في مثل هذا الخليج زود غارات تأتي من طريق البحر .

إن ترون حضراتكم من هذا البيان الوزان فرقا شامسا بين امتلاك جنوب وامتلاك السلوم وما حولها . لأن هذا العمران وهناك القياقي . هنا الثروة . وهنا مفتاح لمصر إلى الاسكندرية . هذا هو المرفأ أننا نريد أمام حضراتكم الاتفاق الذي تقرره الحكومة برفضه .

وأقول في النهاية إنه لو كانت جنوب ملكا لمصر لما ترددت الحكومة عند المفاضلة بين مزايا السلوم وما حولها وبين مزايا جنوب - أن تشير بتفضيل السلوم وما حولها من حرم على جنوب التي ليس لها من الأهمية إلا أهمية دينية لم تتأثر بأي شيء من جراء هذا الاتفاق . لأن الضريح موجود والسنوسين موجودين ولم يقل أحد إن السنوسيين من رعايا مصر لأننا جميعا نعرف أن عربى السنوسين أكثرهم بلاد طرابلس لا في مصر . ثم لم يبق بعض التفوق في سيرو ولكن هذا لا يجوز أن لا نتمسك بضريح له بعض الأهمية الدينية أو التاريخية وتترك أراضي مصر عرضة للقنبرين .

(تصديق) .

(أصوات : نطلب إقتال باب المناقشة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن ليتم مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي بالنسبة بالاسم .

(١) ابراهيم راتب بك . ابراهيم دويه باشا . أبو زيد طنطاوى بك . أحمد السنبارى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد نو القنار باشا . أحمد زور باشا . أحمد مقلت باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد هسي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصري بك . أمين طال باشا .

جريس زقاعى باشا .
حامد أحمد الفتى . حبيب دوس بك . حسن سيد باشا . حسن على جازى بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصل باشا .
الدكتور زكى غدار الجبرى الفتى .
سلطان مهران باشا بك .
صالح حى باشا .

الشيخ عبد الباقى طاهر بدوان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحيد الكوى . سيد الرحمن دونا باشا . سيد العزيز السيوفى بك . سيد العزيز سيف النصر بك .
سيد الفتاح بى باشا . سيد الكرم شديد بك . سيد اده ميكى بك . الشيخ عبد الحيد سلم . القراء عبد الحيد فريد باشا . على أحمد القنارى بك . القراء على أحمد باشا .
على جمال الدين باشا . على هسي باشا .

على هسي باشا .
الشيخ محمد الأحدي القنارى . محمد توفيق حيا بك . الدكتور جده طاهر بك . عبد هسي كان بك . عبد هسي باشا . عبد محب باشا . محمد منصور الفتى .
عبد نجيب كركى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد القواب بك . الدكتور مرسى محمود الفتى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صقر بك . قريق مرسى قواد باشا .

نخلة الطيلى باشا . نصر طيد بك .
يعقوب يارنى حليى بك . يوسف فعلى باشا . يحيى ابراهيم باشا .
(٢) حسن صوى بك .
عبد فخر بك .

محضر الجلسة الثامنة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة
- ٢ - إرسال :
 - (أ) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف (مادة من مجلس النواب) لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (القسم الثالث - مصروفات الأوقاف الخيرية) - إيفاده إلى لجنة الأوقاف .
 - (ب) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف (مادة من مجلس النواب) لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (القسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الخيرية) - إيفاده إلى لجنة الأوقاف
 - (ج) كتاب من مجلس النواب لمراقبة على ما أحدثه مجلس الشيوخ من تعديل في مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية) .
- ٣ - مشروع قانون الفراد من مجلس النواب بميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

تقرير لجنة المالية - ملحق رقم ٥٧ - القرار .
- ٤ - تقرير لجنة المالية من بحث كلفة مراقبة البرلمان على حال التشريع الفراد من مجلس النواب بتنازل جمعية ودية القفل المكونة من مستغني الأتقان على أرب عمل الجمعية أرضاً من أملاك العمدة ومبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مقابل المأوى والأثاثات . ملحق رقم ٥٨

مواقفة المجلس على تقرير اللجنة من عدم جواز إسقاط الأوقاف الخيرية على التشريع إلى الجهة المالية حتى تستخدم الحكومة بما يحسنه شكلاً .
- ٥ - مشروع القانون الفراد من مجلس النواب بغضب لبيع اأطيان الزراعية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

تقرير لجنة المالية

قرار المجلس نظر التشريع على وجه الاستعجال - القرار .
- ٦ - مشروع القانون الفراد من مجلس النواب لخاص بتقرير عدم جواز التنازل عن المكاتب البلدية أو الجبلية .

تقرير لجنة اللائحة المالية وهي مكتب المجلس ملحق رقم ٦٠

قرار المجلس نظر التشريع على وجه الاستعجال - القرار .
- ٧ - مشروع القانون الفراد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٣ من الموسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

تقرير لجنة اللائحة المالية وهي مكتب المجلس ملحق رقم ٦١

القرار .
- ٨ - كتاب من مجلس النواب بمذبح لجنة من حضرات النواب المختصين على التنازل بين وجه الزمن البيل واحد أو أكثر المقترح للاشتراك مع الجهة التي يعيها مجلس الشيوخ للاختاق على مشروع قانون طرح البحر وأكاد .

قرار المجلس مكتب حضرات الشيوخ المختصين أحمد طهت باشا ومحمود أمير مصر بك ودية الخليم البيل بك .
- ٩ - مشروع قانون الفراد من مجلس النواب بالقرض بفتح التزام باستغلال خطوط أرموتيس بمدينة القاهرة - إيفاده إلى لجنة المالية .
- ١٠ - مشروع قانون الفراد من مجلس النواب بربط ميزانية الجباسة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والعقيقة والتلاتين مساء برئاسة حضرة صاحب القولة عبي إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :
التاليين :

أولاً - بإجازات :

حضرات : محمد أحمد عود باشا . الدكتور فلوس غر . كامل جرجس .
تكللا بك . لباس عوض بك . طلفان سيد أحمد سالم بك . حسن مظلوم باشا .
اسماعيل سرى باشا . محمد مصطفي بنجوه بك . سعد الله عبد الرحمن أفندي .

ثانياً - بإعتذار :

(أ) عن جلسة اليوم حضرات : أحمد نجيب براده بك . شفيق
سعد الله حلايه أفندي . محمد فهمي الخضوري باشا . محمد
صدق باشا . سليم خليل بطرس بك . ميسوى زايد باشا .
محمد رياض عفيفي بك . محمود شكرى باشا . أحمد
زيور باشا . محمد منصور أفندي .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : يونس حنا باشا .
حسن رشوان حمادى بك . محمد محمود بك . محمد أبو النصر
الفار أفندي .

ثالثاً - بتبريد إذن :

حضرات : أحمد عرفان باشا . عبد الجيد سليمان باشا . محمد مقل باشا .
مصطفى خليفه باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب اللطال عبد الفتاح عبي إبراهيم باشا وزير
الخارجية ووزير الحفانية بالنيابة .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . عبد الحليم الليل بك^(١) . يعقوب
يماوى عطيه بك^(٢) .

عبد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب القولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

محضر الشيخ المزمع عبد الله سمير بك - لم يوقع عليا المحضر الا من
مدة وجيزة وهو مطول ولم يتمكن من قراءته فاقترح أن يرأ التصديق عليه
إلى الجلسة المقبلة .

محضر الشيخ المزمع يوسف قطاوى باشا - أسس حيناً أدنى حضرة
صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء بياته عن مكافأة القديين وزادها من
عشرة إلى خمسة عشر جنيهاً شكرت دولته من ذلك ولم يثبت هذا الشكر في المحضر
فأرجو إتيانه .

محضر الشيخ المزمع محمد غنيم بك - المحضر لم يوقع عليا إلا في الساعة
الثالثة بعد ظهر اليوم ولم أتمكن من قراءته .

الرئيس - يكفى أن يودع محضر الجلسة للمكتب قبل مياد افتتاح
الجلسة عامة .

محضر الشيخ المزمع محمد غنيم بك - من أين هذا ؟

الرئيس - هذا هو نص قانون النظام الداخلي للبرلمان .

محضر الشيخ المزمع محمد غنيم بك - في أية مادة هذا النص ؟

محضر الشيخ المزمع حبيب دوس بك (السكرتير البرلماني) - المادة
السادسة عشرة من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنص على ما يأتي :

"يودع محضر الجلسة السابقة للمكتب قبل مياد افتتاح الجلسة بساعة
ولكل عضو من الأعضاء عند افتتاح الجلسة الحق في الاعتراض على صحتها"

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة بعد ذلك على محضر
الجلسة السابقة ؟

(لم يقر أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - الرسائل

(١) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - (راد
من مجلس النواب) قسم ثلث - مصروفات الأوقاف الخيرية - إياه
إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن المشروع المذكور وهذا نصه :
محضر صاحب القولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢
مقرر لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ -
١٩٣٣ (القسم الثاني مصروفات الأوقاف الخيرية) ووافق على الاعتبارات
المقدمة بالكشف للمراقبة لهذا .

(١) اعتذر حضرة الشيوخ المحترمين أحمد نجيب براده بك وشفيق سعد الله حلايه أفندي فعدا دولة الرئيس حضرة الشيوخ المحترمين عبد الحليم الليل بك ويعقوب يماوى عطيه بك أصغراً لأعضاء

الحاضرين ما يليها في مقام السكرتيرية البرلمانية (المادة ٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان)

(ج) تجب من مجلس النواب بالمرافعة على ما أدخله مجلس الشيخ من التعديل في مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - "قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية"

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الشيخ

ردا على كتاب دولكم رقم $\frac{٢٨-٩}{١٧٢٢}$ المؤرخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ بخصوص التعديلات التي أدخلها مجلس الشيخ على مشروع ميزانية مصروفات الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية) .

أتشرف بأن أخبر دولكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة تقرير لجنة المالية في هذا الخصوص - وقرر الموافقة على ما جاء به بتقرير اللجنة الملحق بمحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
عنه على للتزلاوى

٢٩ ربه سنة ١٩٣٢

الرئيس - الفرض من هذا الكتاب مجرد الإحاطة .

٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بميزانية دارالكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تقرير لجنة المالية - إقراره

(المرحومة الشيخ الحزم المراء حمود حري بانا) .

على كتاب من حضرة صاحب المحالى وزير المعارف هذا نصه :

"حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بأن أوجب دولكم التصريح لحضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف بملأه حضرة صاحب البرة محمد أسعد يراده بك مدير دار الكتب المصرية بحضور جلسة المجلس التي يسير فيها بحث تقرير لجنة المالية عن ميزانية العام لتقديم كل ما يطلبه المجلس من البيانات .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس المجلس الأعلى لدار الكتب
وزير المعارف
على عيسى

١٢ ربه سنة ١٩٣٢

(حضر حضرة صاحب البرة محمد أسعد يراده بك مدير دار الكتب المصرية) .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم - الكشف - وتقرير لجنة الأوقاف - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
عنه على للتزلاوى

٢٩ ربه سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الأوقاف ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع المذكور إلى لجنة الأوقاف .

(ب) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (وارد من مجلس النواب) "قسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية" - إجماله إلى لجنة الأوقاف

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن المشروع المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (قسم الثالث إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية) ووافق على الاعتبارات المبينة بالكشفين المرفقين لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم - الكشفين - وتقرير لجنة الأوقاف - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
عنه على للتزلاوى

٢٩ ربه سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الأوقاف ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع المذكور إلى لجنة الأوقاف .

١ - تقرير لجنة الحقانية

عن بحث كيفية موازنة البرلمان على مثل المشروع الواردة من مجلس النواب، بخلاف
حماية رعاية الطفل المحكومة عن مستشفى الأطفال على أن تطبق الجمعية أرسنا من
أحكام الدولة ويبلغ ... ٤٠٠٠ ج. مقابل المبادئ الأخلاق - موازنة المجلس
على تقرير اللجنة

(القرود خضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الليل بك) .

فل خطاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

الحاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تفتقر بأن تغير ذلك أننا انتخبنا سعادة عبد الحميد بلوى باشا لحضور جلسات المجلس التي سينظر فيها المشاريع الواردة بمدة ١٩٥٠ و١٩٥١ في جدول أعمال جلسة مجلس الشيوخ التي ستعقد في الساعة الخامسة والتصف بعد ظهر اليوم .

وَمُخَضِّلَا دَوْلَكُمْ يَقْبُول قَاتِي الْاِحْتِمَام مَا

رئيس مجلس الوزراء

اسماعیل صلیق^{۴۴}

1922-42.19

(حضر خيرة صاحب الصحافة عبد الحميد بنوى باشا رئيس لجنة
فضايا الحكومة).

القرار - لقد وزع كل حضراتكم تحرير اللجنة من هذا الموضوع فن كانت ملاحظة طه فليغضل بالذات .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٠.٨٥٧ (عشرة آلاف وثمانمائة وثمانون ومخمسون جنهما) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد يفرض معين في جداول للمصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى للمصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون
منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وتنفذ كقانون من قوانين الدولة.

أخذ الرأي، مشرع هذا القانون للتدء بالامم فكانت النتيجة كما يأتي:

عدد الأصوات التي أعطيت ١١٩ ١٠٠ ٩٠ ٨٠ ٧٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠ ١٤

الأغلبية المطلقة

(1)

(۲)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ٦٣ صوتاً ضد صوت واحد.

(انصرف حضرة صاحب المزة محمد أحمد براده بك مدير دار الكتب المصرية).

(١١) ابراهيم راتب بك - ابراهيم بويه باشا - ابي زيد طاعاني بك - احمد الشاذلي بك - الشيخ احمد القليد ابراهيم زين - الكفرى احمد رشيد عبد الله بك - احمد طهت باشا - الكفرى احمد فهمى الرشيد بك - ادوار قصيرى بك - امين حسين يوسف افندي - امين سالى باشا - امين خال باشا - رويس زقازقى باشا .

حفظ الفتاوى بك - دارم تاسم انفسى - حبيب دوس بك - حسن مود باشا - حسن مودى بك - حسن مل جازى بك - الشيخ حسين صالح خلفه - حسين واصل باشا - الشيخ حسين والى - الحكيم زك شواربى بى الفتى .

سلطان السدی بك • سلطان محمود چنگی بك • سلطان معین آقا بك •

سالم حجازي -

الشيخ عبد القادر ماسي بدران ، عبد المظفر الجيل بك ، السيد عبد الحميد الزكري ، محمد الرحمن رشا باشا ، عبد العزيز البيهوني بك ، عبد العزيز سيف النصر بك ،
عبد الفتاح عيسى باشا ، عبد الكريم شادي بك ، عبد الله حميك بك ، اللواء عبد الحميد فريد باشا ، عل أحمد الطهري بك ، اللواء عل أحمد باشا ، عل هسي باشا ،
علي نصر باشا .

[illegible]

الحمد لله رب العالمين .

مذہب یسوی علیہ پک • یوسف نقاری پاشا • الہ آباد اس • بھی ابراہیم پاشا •

(٧) الشيخ حسين والى •

مقرر الشيوخ المحترم الدكتور أحمد نسيم اسرئيل بك - أرجو تلاوة التقرير.

الرئيس - لينال التقرير.

على تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

مقرر صاحب المائدة عبد الحميد بدوي باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - في كلمة في هذا الموضوع. اللجنة التي قالت به اللجنة مبدأ مستقيم والتدليل عليه صحيح ولكن أخافها بعض الشيء فيما انتهت إليه من النتيجة. فقد يمكن الوصول إلى التصحيح الذي تطلبه بطريقة أخرى : وهي أن الميزانية التي تتضمن رقم عشرة آلاف جنيه وهو اعتماد هذا العام تشير إلى جانب هذا الرقم إلى أنه بعض من كل أو جزء من مجموع الاعتماد المطلوب لهذا الغرض. فيكون الاعتماد الصادر في الميزانية - وهي قانون - كائناً لأداء الغرض الذي تشير إليه اللجنة وهو أن يصدر قرار المجلس في صورة قانون ، خصوصاً أن الاعتماد قد طلب قبل المصادقة على الميزانية .

الرئيس - اللجنة عند ما قررت في النهاية الآن عدم جواز إسالة الأوراق المتعلقة بهذا المشروع إلى لجنة المالية حتى تتقدم الحكومة بما يصححه شكلاً ما يمين بالتصديق ذلك الشكل بل تركت أمره للحكومة : فلما أن تقدم مشروع قانون أو تطلبه يعلق في الميزانية ، فلما كان في يد الحكومة لتتابع الطريقة الثانية فيوقف المشروع حتى تتقدم الحكومة بها .

مقرر صاحب المائدة عبد الحميد بدوي باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - ربما كان أبسط الطريقين في اعتماد طلب قبل أن تحصل الموافقة على الميزانية هي الطريقة التي كانت نتيجة دائماً عند ما يطلب اعتماد - هو بعض من اعتمادات مطلوبة لسنتين مقبلة - وهي أن يشار إلى الرقم كبعض من اعتماد مطلوب .

وهذه الطريقة أرجو المجلس أن يقرها كإجابة برلمانية.

كل ما يبقى في هذا الصدد هو الموافقة على الاعتماد المطلوب في هذا العام في الوقت الذي تم فيه الموافقة على الاعتماد في مجموعته فلما كان قرار المجلس منصفاً على الزين في سياق التصديق على الميزانية كان هذا معناه أن المجلس أصدر قراره في صورة قانون .

الرئيس - هل أي حال لا يمكن حل الإشكال اليوم لأن الحكومة لم تتقدم بالتعديل .

مقرر صاحب المائدة عبد الحميد بدوي باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - التعديل لا ينبغي ذكر الرقم .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الله سمك بك - هل ذكر هذا أفضل أن يصدر قانون بالتصديق على الاتفاق لأنه لا يتناول مبالغ فقط بل يشمل إعطاء أرض وهو ما يستلزم صدور قانون .

الرئيس - الحكومة لم تتقدم للبرلمان بطلب إقرار المبادلة لأنها ترى أن هذا يدخل في حدود اختصاصها لأنها مبادلة بين مدين وليس فيها تصرف بمشاة ومن يطلع على المذكرة الإيضاحية يرى أن الغرض طيناً هو إقرار المبلغ .

مقرر الشيوخ المحترم عبد الله سمك بك - الأراضي التي حصل عليها البديل ليست متشابهة بل تختلف في قيمتها ولذا أرى أن يشمل القانون الأرض والمبلغ .

الرئيس - هذا اعتبار جديد ولا مانع عندي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس عدم جواز إسالة الأوراق المتعلقة بمشروع سائل رعاية الطفل للحكومة عن مستشفى الأطفال هل أن تعطي الجمعية أرضاً من أملاك الدولة ويبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مقابل المباني والأثاث - إلى لجنة المالية حتى تتقدم الحكومة بما يصحح المشروع شكلاً .

٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بمقتضى إقرار الألمان في ١٩٣٠ - ١٩٣١
تقرير لجنة القانونية (٢) - قرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال - إقراره

(القرار - حضرة الشيخ المحترم محمد أبو الصديق) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم فهل من ضرورة لتلاوته ؟
(أصوات : لا داعي لتلاوة) .

الرئيس - لئن حل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث اليد ؟

مقرر الشيوخ المحترم فقيص قاضي باشا - لم أنهم الغرض من وضع مشروع هذا القانون المهم إلا إننا كان الغرض منه تخفيف الوطأة على

(١) يراجع المحضر رقم ٥٨

(٢) يراجع المحضر رقم ٥٩

(انصرف حضرة صاحب المال محمد حلي عيسى باشا وزير المعارف العمومية) .

أشركنا في هذا في صدر التقرير ولكن رأي الألبية وإن اتفق مع رأي الألبية في أن هذا القانون هو نوع من الانتفاء في بعض مناحيه - لأنه يتعرض لمقود أيرت بين أفراد قد لا يكون سهلا على النفس أن تقبل المساس بما اتفق عليه فيها وما لا من النتائج - إلا أن هذا القانون ليس من الشؤذ إلى هذا الحد ، هذا القانون تخفيف البدلة وتحمته رعاية الحق .

هذا القانون ليس بدعا في تشريعه ولكنكم أنفكم قررتم في العام الماضي تشريعه هكذا التشريع .

ليس البرلمان المصري هو الوحيد الذي سن مثل هذا التشريع فكل الممالك التي هي عريقة في الحياة النيابية وضعت مثله .

كانت فرنسا في إبان الحرب وفي السنين التي تلت الهدنة وضعت تشريعا حرم على الملاك أن يتقاضوا إلا جريا بسيما من مبالغ الإيجار التي تم الاتفاق عليها ، ومع ذلك خفضت بنسبة حالة تلك المبالغ بإختيار أن ما يؤخذ من المستأجرين أكثر بكثير مما يجنيه من ثمار هذه الأرباح ، ويعتبر من بعض الوجوه كأنه ابتزاز لا موال بدون مقابل أو مباداة أخرى .

(S'enrichir au dépend d'autrui)

تطوون حضراتكم من جهة أخرى وهي الجهة التي اعتبرها القول الفصل في وضع الأسس لهذا التشريع - تطوون أنه لا بد لصحة المقود على إطلاعها من رضى المتأقنين وإتفاقهما . وتطوون أن المقود التي أيرت قبل سنة ١٩٣٠ - ومضى أيرت قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية أنها أيرت قبل شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ - استعفت قيمة الإيجارات التي اتفق عليها بمقتضى تلك المقود في أكتوبر سنة ١٩٣١

لرجوا حضراتكم إلى ذلك البيان الملحق بتقرير لجنة الحفانية تبنوا منه كم كانت أسرار الأقطان في ذلك الوقت الذي تعدد لمقود الإيجار التي هي موضوع هذا القانون ، تبنوا كم كانت أسرار القطن في ذلك الوقت وإلى أي حد تدهورت في سنة ١٩٣١ ، كانت الأسعار حتى أكتوبر سنة ١٩٣٠ تراجع بين ٣٧ و ٣٦ و إلا إلى أن هبطت إلى سبعة عشر ريالا وكسورا وهي أدنى درجة من درجات الانحطاط .

فإذا كان المتأقنون عندما أريدوا تلك المقود - كان المستغرق أنعامهم أن أسعار القطن كانت في ذلك الوقت قيمتها الصغرى ١٨ ريالا ، ثم لم يلبث حتى رابعا في نهاية السنة قسمة ريالات أو أقل - أعلن يصح أن يقال إن الأرض لم يفتقر بمعامه الكمال في تلك المقود - ومن هذه الجهة يصح أيضا أن يقال إن هذا التشريع ليس من الشؤذ إلى هذا الحد . على أن العدل بإحضرت الزملاء يتم وضع هذا القانون .

أريد أن أبتدع بهذا التشريع عن كلمة الشؤذ إلى حد ما - ولأخرى ما يقصده حضرة الشيخ المحترم قلبي فهمي باشا بهذه الكلمة التي يصعب على أن أرتدعا على مسامحك - هذا القانون ليس من الشؤذ أو من البعد عن

المستأجرين فإن هؤلاء المستأجرين بطبيعتهم لا يقفون شيئا عما هو مستحق منهم من إيجار . منهم في ذلك مثل الأساتيا حينما طرقت بدمداد ما عليها من ديون فاستمتعت من الفخ . وقد أدى الحال للمستأجرين إلى أنهم أصبحوا مستولون على كل ما تكتبه الأراضي من محمولات

(مقاطعة) .

أرجو عدم المقاطعة .

أنا أرى أنه لا داعي لأن تستعمل الحكومة بطل هذا التشريع لأنه فضلا من كونه حامدا للمقود الرسمية فإن فيه من القروض وعدم استمرار المعاملات ما فيه .

وقد اتقن المستأجرون مثل هذه المعاملات وسيلة لعدم الفخ وفروية لتأقنهم بكامل ما تكتبه الأراضي من حاصلات .

وإذا فرضنا - على الرغم من كل احتيا - أن من الواجب أن يمن تشريع يقضي بتخفيض إيجار الأقطان الزراعية فهل تضمن الحكومة أن يدفع أولئك المستأجرون الذين يقضون بهذا التشريع ما يبقى عليهم وفقا لهذا التشريع ؟

أنا أعتقد أنه إذا كان عرض الحكومة من وضع هذا التشريع خدمة المستأجرين فلاسر على العكس لأن الملاك سيقوموا بمعاملة المستأجرين وفكر أعظم أو كلهم في استغلال أراضيهم بأنفسهم دون أن يؤجروها . وطبع يكون ضرر هذا القانون أكثر من نفعه .

(حضر حضرة صاحب المال محمد حلي عيسى باشا وزير المعارف العمومية) .

لهذه الأسباب أرى أنه إذا كان ولا بد من التخفيض فيجب أولا أن تخفف أموال الحكومة لأنه إذا كانت الحكومة تعرض بمقتضى هذا التشريع على المالك أن يترك قسطا كبيرا من إيجار أرضه وجب عليها أن ترفع عن الملاك جزا من أموالها وكذلك وجب عليها أن تعمل على الإلتصاق مع البنوك على تخفيض الديون المستعجلة لها على الملاك بنسبة ما يخفف من الإيجارات المستعجلة لهم .

لكل هذا أرى أن في وضع هذا التشريع إحانة للدولة وأرى أنه يجب رفضه .

(تصفيق) .

القرار - صمم من حضرة الشيخ المحترم قلبي فهمي باشا اقتراحه على هذا القانون من حيث المبدأ والواقع أنه لم يكن الشخص الوحيد الذي طارح في هذا التشريع بل وبعد من بين أعضاء اللجنة أنفسهم من مارض فيه . وقد استهل تحرير اللجنة بيان تلك المعارضة التي كانت رأي أقلية أعضائها وبين وجه موارضتهم من جهة هذا القانون على إطلاعهم ومن بعض نواحيه يحيل الناظر إليه إلى أن لا يتفق مع مبدأ القانون وأنه يتفق مع أصول التشريع وأن فيه مساما بمقوق تضررت بين الأفراد فهو لذلك لا يصح أن يشرع .

مضى الحق والمعدل إلى هذا الحد الذى وصفه ، وإنما هو قانون رأى جهة العدل ، رأى ضرورة استحكمت والضرورة حكما ، والضرورات تبيح المحظورات .

فإنما كان هناك شيء من الشذوذ فى القانون كما قالت لجنة الحفانية فإن جهة العدل والحق يجب أن تستلب على ذلك الأسس التشريعية لأن رعاية القواعد والتسليم بها وبلجوئها قد يضيع كثيرا من الحقوق .

أمام هذا الاجبار إننا لم نتروا هذا المشروع يكون معنى ذلك أنكم معلّم للملاك على أولئك المستأجرين يتقاضون منهم أثمان ما يمتونه من المصنوع .

صحيح أن مشروع هذا القانون قد لا يتفق مع قواعد المساواة ويتفق مع قاعدة "التميز بالتميز" وقاعدة "إن الحق ميار الواجب" ولكن على جانب هذا ...

(خاتمة ومقاطعة) .

ثم إن الملاك قد لا يحصلون على نسبة أرباح ولا على تحسين والمساواة مما يستطوره من الإيجار كما يقول حضرة الشيخ المحترم قلنى نعمى باشا ، ولكم أن تقرروا مشروع هذا القانون فتؤمن حقه إننا لم نسوّ ...

(مقاطعة) .

على كل حال أرى أن البشارة التى مضمونها من حضرة الشيخ المحترم قلنى نعمى باشا أدى إلى إصدار هذا التشريع لأنه يجب أن تسوى الحظ .

حضرة صاحب العطفة عبد الحميد بروى باشا (رئيس لجنة قضاء الحكومة) -

ل طلب قبل الكلام فى الموضوع . هو أن ينظر هذا القانون على وجه الاستعجال ، لأنه لم يسبق - فيما أغرب - أن طلب هذا الطلب من الحكومة بشأن هذا القانون المقدم من أحد حضرات النواب والمحال من مجلس النواب . وهذه أول جلسة ينظر فيها فى مجلس الشيوخ .

وأنت من المصلحة - وقد وافق عليه مجلس النواب والجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختصة - أن أعرض طلب نظره على وجه الاستعجال حتى يمكن إقراره فى هذه الدورة .

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم قلنى نعمى باشا - لى كلمة أرد بها على كلام حضرة الشيخ المحترم مقدر اللجنة .

الرئيس - ليحضر حضرة الشيخ المحترم حتى يلقى حضرة صاحب العطفة على الحكومة من كلامه .

حضرة صاحب العطفة عبد الحميد بروى باشا (رئيس لجنة قضاء الحكومة) - لى كلمة صغيرة على مشروع هذا القانون ، لأن تقرير اللجنة عنه وخطاب حضرة الشيخ المحترم مقررها كلابان فى إيضاح مرادى هذا القانون وأغراضه . وإنما لاحظت فى تقرير اللجنة بعض الاستشكال فى تفسير الإيجار لا أكثر من ستة زواجة واحدة . وقد وجهت اللجنة هذه البشارة إلى أكثر من معنى واحد ، فأردت أن أدلل على حقيقة المقصود من هذه العبارة ، فأقول إن هذا القانون حلقه من سلسلة بدأت فى سنة ١٩٢٠ بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٠ وبه أجل أول الأمر بمس الإيجار من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية . صدر هذا القانون بمرسوم فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ قبل اجتماع البرلمان ، ثم أتممت مبدؤه بقانون آخر أقره البرلمان وهو رقم ١٠٣ ، وبه أجل أقصاه تساقطاً نهائياً فى صورة عدم قبول الدعوى .

مبدأ التشريع فى هذا كان أساسه أنه لو سخط أن ابتداء الأزمة أن عقود الإيجار التى دخلت فى سنة ١٩٢٩ ، سواء أكانت لسنة واحدة أم ثلاث سنوات ، وسواء أطلعت فى سنة ١٩٢٩ أم قبل ذلك التاريخ وكانت صارية فى سنة ١٩٢٩ ، لو سخط أن هذه العقود للخضعة صيرت فى جو مالى مختلف كل الاختلاف من الحالة التى يولد تنفيذها فيها .

ولما كانت حالة الأزمة مستعصية ولم يكن يرى الجلاء لها فى زمن قروبى ، رأى الشارع أن يجدد موقف المالك والمستأجر بأن يؤجل التساير دفع نفس الإيجار المسحق عن سنة ١٩٢٩ ، وقد أبلت ديون أخرى بشروط خلسة ذكرت فى المرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٠ .

على أن البرلمان لما عرض عليه الأمر فى ربيع سنة ١٩٢١ لم تكن الحالة المجلت ، أو صارت إلى غير مما كانت عليه فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ أو إلى ما كان يتوقع لما من رضاء وبسر . لذلك رأى البرلمان أن يقر هذا العمل نهائياً .

واختلف فى ذلك الحين فى طريقة إقرار هذه الحالة نهائياً وفيما إننا كانت تجري على طريقة الإسقاط أو الإبراء . أو على طريقة أخرى . ورمى فى كثر الأمر أن يتم ذلك بطريقة إرادية . وهى أن الدعوى لا تقبل . وهذا يساوى فى العمل الإسقاط أو الإبراء .

فإن الشارع لا يميل به أن يحل الأمر القويدين الناس ، وقد اكتفى فى تلك الظروف الاستثنائية بأن ينعى الحاكم من نظر الدعوى . وهذا حد ما يملكه . وهذه الطريقة معروفة فى القطار القضائية الشرعية والإجلية . ولذلك قرر عدم قبول نظر الدعوى وصدر بذلك القانون رقم ١٠٣ .

ولما جاءت سنة ١٩٣١ قامت الفكرة حينها وقيل إن مقرودا أبرمت فى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بملحقات مكية ، وكانت الأثمان مرضعة والاقبال المقدمارية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمرضا سرت إلى سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، كان أن هناك مقرودا أبرمت فى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، قد تكون ثلاث سنين تنهى فمسة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فلما جرت الشوارع أن يبالغ حلقه الإيجار

على ثلاث سنين بسبب تعدد سني الإيجار ، فإن الأراضي التي جرت لسته على جرت لسته نادراً وكثيراً ما جرت لسته سنوات فكان على الشارع أن يبالغ حالة الإيجار سنة ١٩٣٠ الزراعية ولا يقصر نظره على الحالة التي يكون فيها الإيجار لسنة واحدة أي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، لأن هذه حالة مستثنى وإنما ينظر لكل الحالات التي تدخل في هذه الفاتورة الزمنية فالإيجارات التي تقدم في سنة ١٩٢٨ ثلاث سنوات تدخل فيها سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ الزراعيتين . كما أن الإيجارات التي تقدم في سنة ١٩٢٩ ثلاث سنوات تدخل فيها سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ و ١٩٣٢ الزراعيتين فالشارع يحل الفكرة الأولى التي ابتدأ بها في أول تشريع وضعه .

حل المرسوم بمأثور رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ ، والقانون رقم ١٠٣ مشكلة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ والمعالجة الآتية في الحالات التي تكون فيها الإيجارات لأكثر من سنة وهي بطيئة الحال إما أن تكون بدأت في سنة ١٩٢٨ فتكون سنة ١٩٣١ هي ثالث سنة كما تكون هذه السنة ثاني سنة العقود التي أبرمت في سنة ١٩٢٩ ولذا لم يأت الشارع بالإيجارات المفترقة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووضع صيغة قد تشبه يجوز أن يكون العقد أبرم في سنة ١٩٣٠ أراد أن يخرج هذه الحالة وأن يدلل على أن الحماية لأصرة على من كانت إيجاره تسهل هذه المدة فيتن ذلك يوضح كلف ، إذ وضع شرطاً عاماً في آخر المادة هو " أن يكون المستأجر مستأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة " ، قال الشارع بهذا على أنه لا يزال يبالغ حالة بدأت في سنة ١٩٢٩ على نظام العقود الزراعية ولم يكن يستطيع في سنة ١٩٣٠ أن يسبق الأحوال فينظر لإيجار الثلاث السنوات مرة واحدة وإنما أراد أن يميز الزمن وأنت يبالغ الأحوال في حينها فكلماً عرضت مسألة حلها .

هذا ما دعا لاشتراط أن تكون الإيجارة لأكثر من سنة واحدة ولا يلائم أن تشمل حماية المستأجر الذي يتعاقد في سنة ١٩٣٠ وهي سنة لم يلبث فيها المستأجر فانه يكون مستأجر والأزمة قائمة . إن المشرع يريد حماية المستأجرين لهذه السنة ولستة ١٩٣١ من تعاقدوا في سنة ١٩٢٨ أولى سنة ١٩٢٩ لمدة ثلاث سنين أو سنتين .

مقبرة الشيخ المحرم الشيخ عبد الجبار سليم - لكن النص عام .

مقبرة صاحب المصايف عبد الجبار سليم (رئيس لجمعية المصايف).
ولكن التصديق يوجب تعدد سني الإيجار وسبقها في سنة ١٩٣٠ قاطع .

مقبرة الشيخ المحرم حبيب روس - إبداً حيث انتهى حضرته صاحب المصايف عبد الجبار سليم بياضاً في مناقشة البعارة الواردة في المادة الأولى وهي " ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر مستأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة . "

إن الصورة التي شرحها سعادته في الصورة التالية في عقود الإيجار وهي التي تقدم في سنة ١٩٢٩ لسنتين أو ثلاث . إنما هناك صورة تركها المشرع وهي كيفية المحدث وخصوصاً في المصايف .

سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وجب عليه للاختيار نفسه أن يبالغ حالة الإيجار المستحق لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ حيناً يكون عقد الإيجار أبرم قبل ذلك في ظرف البصر والظاهر المبررة وقت استحقاق دفع الإيجار ، إذ أن عقود الإيجار أبرم بسمر واحد من سنة أو سنتين أو ثلاث . ولكن الاختلاف بين الأصحار وقت إبرام العقود وبين وقت تنفيذها هو الذي يسوق الشارع التأجيل أو الإسقاط أو عدم قبول الدعوى .

وكان البطلان إذ ذاك في حطلة ، وكان يجب على الحكومة أن تتدبر في الأمر حتى يتم الناس وقت استحقاق الإيجار ماذا يفعلون ، جرت الحكومة على هذه السنة نفسها . وعلى قاعدة أنه لا يمكن البت في شأن الإيجار حوالاً أكثوبر بأكثر من التأجيل . على أن يترك للبطلان أن يتولى التأجيل إلى إسقاط إنما غلت الحال في سنة ١٩٣٢ على ما هي عليه . فصد المرسوم بمأثور رقم ١١٠ ، وأجل به ثلاثة أشهر الإيجارة . وبما ذلك إلا لأن الحال قد انحطت في سنة ١٩٣١ عما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ ، لأنه إذا كان التأجيل بين سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ سبباً لتأجيل الجلس ، فإن التأجيل الذي انتهى إليه الحال في سنة ١٩٣١ يسوق لتأجيل أكثر من الجلس ، وافق لهذا على أن يكون التأجيل بالنسبة لثلاثة أشهر الإيجارة باعتبار كونها معياراً نسبياً لتفاوت الأصحار بين زمين .

فصد إذ ذاك مرسوم بمأثور أجلت به ثلاثة أشهر الإيجارة بشرط أن يكون المستأجر دفع سبعة أضعافها . وذهب نظام التأجيل الذي سبق في السنة الماضية على منض الأسس التي اعتمدت للتأجيل الأول ، وإن كان الشارع فيها أكثر تساهلاً لأنه أسقط بعض الشروط ، إلا أنه على أي حال اعتبر شرطاً أساسياً لتأجيل أن الإيجار يكون أبرم قبل سنة ١٩٣٠ (سواء أبرمت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أو في سنة سابقة عليها) ، لأنه إذا كانت أبرم سنة ١٩٣٠ الزراعية يكون الإبرام حادثاً والأزمة واقعة والمحروض أن المستأجر احتقاً على الإيجار الذي قضى به نزول الأصحار بسبب الأزمة . وإنما أراد الشارع أن يتناولك بهذا القانون حالة واحدة هي الإيجارات السابقة على سنة ١٩٣٠

ولما وضعت الوثيقة الثالثة لهذا التشريع وهو المرسوم بمأثور رقم ١١٠ قيل فيه :

" إنما كان للمستأجر لأرض أو التي استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لتبرع لها في الوجه للمعاد وكان قد دفع سبعة أضعاف لإيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ بثلاثة أضعاف الباقية ولا بالتأجيل من الإيجار المستحق من السنة السابقة على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بمعنى نفس العقد من الأرض بطلتها ، كما لا يجوز فصخ الإيجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار . ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر لأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية . "

وأراد الشارع أن يظل في نفس البتة التي وصفا من مبدأ الأمر وهي أن يصل سنة سنة ، بل يصل حالة أصبحت في سنة ١٩٢٩ ولا تزال متشعبة

عندما أثير هذا الزأى في العام الماضي قالوا إن ذلك يمنع وزارة الأوقاف من تطبيق القانون على مستأجره فلا يخضعون بالتخفيض لأنها قد تحسب الباقي عليهم وقالوا كذلك إن نظار الأوقاف الأهلية والأوصياء والقوام لا يمكنهم تطبيق هذا التشرع . فاننا كانا هنا حو العلة فيمكن أن ينص في القانون بمرأه على مستأجره أطياف الأوقاف ومدعى الأهلية .

عقرة الشيخ محمد حمزة عبد الرحمن رضا باشا - هل يرى حضرة الشيخ المحترم إلى تعديل المشروع ؟

عقرة الشيخ محمد حمزة عبد روس بك - نعم . انى أنكم الآن عن اللبائى العامة وعند مناقشة المواد سأقدم باقتراح التعديل بالطريق القانونى .

الرئيس - لحضرة الشيخ المحترم الأ يرد على من لم يأخذ الكلمة .

عقرة الشيخ محمد حمزة عبد روس بك - لهذا أرى أن من المبادئ العامة للمعترض عليها فى المشروع عدم اشتراط وجوب سداد السبعة الأثمان للاشتغال بالتخفيض . وثانيا اشتراط التاجر لأكثر من سنة واحدة وذلك للأسباب التى أليتها حضراتكم فى تحريم المستأجر الذى تعاقده فى سنة ١٩٢٩ عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ من مزاي التشرع فليس من العدل أن يحرم مثل هذا المستأجر من التخفيض وهو فى نفس مركز المستأجرين الذين يخضعون منه فقد يكون التعاقده قائما على اعتبار إيجار الفدان خمسة مشرجتها فى وقت كانت الظروف تسمح بهذا . الإيجار ثم هبطت الأسعار . كيف لا يحرم هذا للمستأجر ويحرم من أسأجر لسنتين وهو أن خسرت سنة فليخضع فى الثانية . لهذا ترون حضراتكم أنهذه المبادئ على عمل امتراض شديد وسأقدم بتعديلها عند مناقشة المواد كما سبق لى القول .

عقرة الشيخ محمد حمزة فقيى قمى باشا - أرجو أن يسمع لى بالكلام .

الرئيس - هل لى حضرة الشيخ المحترم كلام جديد غير الذى قيل ؟

عقرة الشيخ محمد حمزة فقيى قمى باشا - أرجو أن لا يصير على فى الكلام لأن الموضوع خطير وقد يترتب عليه تعاليل أو عمار .

الرئيس - فنفضل وليس فيما نقشه مجر على حركت وكل ما أرجوه ألا يتكرر ما قيل .

عقرة الشيخ محمد حمزة فقيى قمى باشا - بعد البيان العظيم الذى أدلى به حضرة صاحب السعادة عبد الحيد . بوى باشا أعدل موقعى السابق إننا أخذ بالتعديل الذى يقترحه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك وهو أن التخفيض لا يتبع به إلا من صد ٧٠ ٪ من الإيجار .

يقول حضرة المقرر إن هذا التشرع معمول به فى أوروبا وليست مصر وسنلها على أن يتبعه ، فيسح على أن اصرح لحضرة بأن أوروبا إننا

الحكمة فى وضع هذا التشرع هى أن العقود التى حررت فى سنة ١٩٢٩ فقدت فى أحوال مالية تنخف من الحالة المالية فى الوقت الذى يميل فيه دفع الإيجار . هذه هى الحكمة والسبب مسلم به فاننا كان الأمر كذلك فى العمل فى عقد حذر فى سنة ١٩٢٩ أى فى وقت الرخاء لسنة واحدة هى سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية ، ولم لا تطبق أحكام القانون على هذه الحالة ؟ لا يمكن أن يطبق القانون بالنس للمطروح على حضراتكم فقد اشترط فى المادة الأولى ألا يخضع المستأجر بالقانون إلا إننا كان التاجر لا أكثر من سنة بينما الحالة التى أشير إليها هى حالة مستأجر عقد إيجارا بسمر معين فى سنة ١٩٢٩ لزراعة سنة واحدة هى سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

لقد راعى هذا المستأجر عند التعاقد سمر الحاصلات ثم جاءت سنة ١٩٣١ التى حل فيها دفع الإيجار فوجد الأسعار قد هبطت فهل يستحق أن تطبق عليه أحكام القانون أولا ؟ إن حالة هذا المستأجر كمثلة للمستأجر لا أكثر من سنة لأنه تعاقده فى ظروف مخففة عن الظروف التى قد فيها العقد لم يخضع بالتخفيض مع أن الحكمة واحدة فى الحالتين ؟ هنا يظهر النقص فى نص المادة ولهذا اقترح أن يحدف منها عبارة " لا أكثر من سنة . "

الحكمة التى وردت فى القانون السابق وهى " اشتراط أن يظل المستأجر مستأجرا للأرض حينها لزراعة المالية " قصد منها ضمان حق المالك فيكون منه الأمل فى استيفاء حقه من الزراعة القادمة . أما جعل النص عاما لا أكثر من سنة واحدة فيخرج حالة المستأجر الذى تعاقده فى سنة ١٩٢٩ عن سنة ١٩٣١ وهى الحالة التى تشرفت بمرضا على حضراتكم .

الأمر الثانى أن مشروع القانون الذى قدمت به الحكومة فى الدورة الماضية قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لى خمس الإيجار إطلاقا فلما إن فى هذا الإطلاق ضمنا على المالك وتنجيبا للتاجر على عدم سداد الإيجار ولما أنه يحسن أن يكون حق الإعفاء من الخمس قاصرا على المستأجر الذى ثبت حسن نيته وسدد أوبة أثمان الإيجار بمضى أن يميل السداد شرطا لتجاوز وهذا صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ وهو الملص بإعلانات سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ حيث اشترط لتأجيل أن يسدد المستأجر سبعة أثمان الإيجار فقد جاء فى المادة الأولى منه " إننا كان المستأجر لأرض أو الذى استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لتربع فلما على الوجه المتعاد وكان قد دفع سبعة أثمان لإيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبه قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ بالتلاوة الأثمان الباقية . "

هنا كلام حسن فقد اشترط للاشتغال بهذه الرحة سداد سبعة أثمان الإيجار فلما جاء بعد ذلك مشروع القانون الذى يمنع سماح الدعوى فى التلاوة الأثمان والذى لا يشترط هذا الشرط فلما إن فى ذلك ضررا على الملاك فان عليهم التزامات كما أن على المستأجرين التزامات فلما وجبت الرحة التاجر فهو لذلك أوجب فاشتراط عدم قبول الدعوى فى التلاوة الأثمان يجب أن يقيد بسداد الباقي . أما المستأجر الماطل فلن يجب أن يخضع بهذه الرحة .

مقرر الشيوخ المحترم من صيرى بك - أعلن بعد الاستفسار الوجهة التي جاء به حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيرى بك لا يمكن أن يفصل في هذا النزاع إلا بحالة على القدر وأماما الحكومة وممثلي أكبر من يفيدنا فحسن نريد من الحكومة جواباً صريحاً على أسئلة حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيرى بك .

مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بروى باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - أثار حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك مسألة العقود التي تبرم في سنة ١٩٢٩ عن سنة ١٩٣٠ وتساؤل ما حكم الشارع في هذا . وجواب في ذلك نص التشريع الصريح في أن هذه الحالة عد ما تكون لسنة واسعة وتكون مبرمة في سنة ١٩٢٩ - أى أن تاريخ العقد في سنة ١٩٢٩ والإيجار يتبدل في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ حتى أن المتأجر يكون بيده ورقة ليغذيها بفسله الأرض بعد تحريراً سنة - هذه الحالة لا نزاع في أنها حالة شاذة ولا أدري إن كانت شاذة في الصعيد أم لا .

فأما أقر أن الشارع وهو يشرع لحالية الأحوال لا يمكنه أن يلجس هذه الحالة أو أن يمتاط لمثلها مهما كان فيها من العدل والإعالة إلى مفردات وجزئيات المسائل وأدخل التشويش على الأحكام القانونية .

لا يمكن أن تشرعاً يكون فيه العدل المطلق وإنما هو ينظم غالبية الأحوال .

ولا شك في أن المتأجر قبل الاستقبال عادة بالقيمة التي رآها مناسبة مع أسعار المحاصيل ومراعاة هذا التناسب ليحفظ فيه تقارب زمن تحرير العقد وتقيده .

مقرر الشيوخ المحترم حبيب دوس بك - شانه شأن من عقد هذا المدة ثلاث سنوات .

مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بروى باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - لكنه يختلف عن حالة الثلاث السنين في أن تمتد سني الإيجار أدنى إلى قراين الحال بما يحصل من تقلبات الأسعار ، وعلى أي حال فلا يستطع الشارع أن يدخل في مفردات المسائل ولا يمكنه وهو في مقام تشريع استثنائي أن يقتضي كل الأحوال النادرة إنما يكفي أن يصيب الصورة العادية الشائعة .

أما ما تسأل عنه حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيرى بك فيما يتعلق بالسنة وفي هذه السنة فانه بدأ ملاحظته بقاعدة قررهما على سبيل القطع والجزم وهي أن السنة الزراعية تبدل في ١٥ أكتوبر أو ١٥ نوفمبر مثلاً .

لم ين الشارع بتحديد مبدأ السنة الزراعية وإنما ترك ذلك للعرف العام وفي هذا التيسير كل التيسير .

فالعقد الذي يبرم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن سنة ١٩٣٠ هو عقد أبرم في سنة ١٩٣٠

أجازت هذا التشريع جلسته يشمل الدكاكين والمنازل وغيرها ولكن في مصر اقتصر فيه على الأطنان فقط دون الدكاكين والمنازل التي لم تخضع لإجراءاتها قرناً واحداً وكل التخصيص منصب على إيجارات الأطنان .

لذلك أصعب رغبتى في رفض المشروع وأوافق عليه بعد إدخال التعديل الذي أبداه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك .

(تصديق) .

مقرر الشيوخ المحترم ادوار قصيرى بك - تشترط المادة الأولى من المشروع شرطين الأول أن يكون الإيجار لأكثر من سنة والثاني أن يكون عمراً قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية . فأرجو أن يوضح لنا سادة مندوب الحكومة هذه السنة الزراعية هل هو في ١٥ أكتوبر أو في أول نوفمبر وهل قصد الشارع من الشرط الثاني أن العقود التي تمتد في أول أكتوبر سنة ١٩٣٠ أو في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ لا يسرى عليها هذا القانون ؟

إن كلمة "تقبل سنة ١٩٣٠ الزراعية" - معناها أن كل عقد يبرم قبل هذه السنة الزراعية ولو بيوم واحد يستفيد صاحبه من هذا التشريع .

والذي فهمته من مساعدة مندوب الحكومة هو أن المتأجر الذي استأجر أطياناً على اختيار أثمان حاصلات معينة كانت مرتبطة لا يصح أن تسرى عليه قيمة الإيجار عند هبوط الأسعار فإذا كان عقد الإيجار مبرماً في سنة ١٩٢٩ يستفيد المتأجر في سنة ١٩٣٠ ومن باب أول في سنة ١٩٣١ لأن الأسعار كانت في سنة ١٩٣١ أقل منها في سنة ١٩٣٠ .

وهل يستفيد المتأجر الذي استأجر في سنة ١٩٣٠ في الوقت الذي كانت أسعار المحاصيل فيه منخفضة أو لا حظاً له استأجره هو ظلم بهذه الحالة البسيطة .

فقد كان من رأي وأنا عضو لجنة الحفانة أن يمر القانون كما هو نظراً لقرب انتهاء الدورة البرلمانية وأن يترك تخصيص اللجنة .

أما الآن وقد فتح الباب على مصراعيه فأرى من الواجب علينا معارك هذا النقص في المشروع ، لذلك أرجو أن يبين لنا مساعدة مندوب الحكومة ما هو المقصود من عبارة "تقبل سنة ١٩٣٠ الزراعية" حتى لا يلبس الأمر في ذلك على الحاكم والمخاضين وهل في اشتراط المتأجر لأكثر من سنة أن تكون السنة سابقة أو لاحقة لسنة ١٩٣٠ - أرجو تفسيرهذين الشرطين .

مقرر الشيوخ المحترم أحمد طه باشا - هل تطلب تفسيراً للقانون أو ترغب في تعديله ؟

مقرر الشيوخ المحترم ادوار قصيرى بك - إننا كان التفسير واضحاً فاني أكتفي به .

القرار - ألفت نظر حضراتكم إلى أن تحرير اللجنة تعرض لما بين القطنين بصريح العبارة .

المعاد - في الطالبة باكر من سبعة أعمار الإيجار المذكور . ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر للأرض لا أكثر من ستة زرايع واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك بتعديل هذه المادة على أن يكون نصها كما يأتي :

« لا تحيل دعوى المالك والمستأجر الأمل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية عن أطيان استأجرت لتزود قطنا على الوجه المعاد إذا كان المستأجر قد سدد سبعة أعمار الإيجار وأن يكون عقد الإيجار سابقاً على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية » .

وإذا ما تأيد هذا الاقتراح من عشرة من حضراتكم يطرح لفاتحة طبقاً لقانون النظام الداخلي للبلدان . فمن يؤيد من حضراتكم يتفضل بالوقوف . (وقف أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس - إذن يطرح هذا الاقتراح بالتعديل لفاتحة .

مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - الفرض من التعديل الذي اقترحه أحران : الأول أن يسدد المستأجر - لا يتفضل بالتفضي - سبعة أعمار الإيجار . والأمر الثاني عدم القيد بأن يكون عقد الإيجار لا أكثر من ستة إذ يكفي أن يكون عقد الإيجار عن سنة قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد طه بك - أرى أن يؤخذ رأى على التعديل أولاً .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا التعديل يتفضل بالوقوف . (وقف بعض حضرات الأعضاء) .

الرئيس - لم تحين القبية وقتك تأخذ رأى بصورة صكية لمن لا يوافق من حضراتكم على هذا التعديل يتفضل بالوقوف .

(وقف بعض حضرات الأعضاء) .

الرئيس - لم تحين القبية كذلك وهذا يجب أخذ رأى بطريقة المناقشة بالإجماع .

مفكرة صاحب السعادة عبد الحميد بروك بك (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - لم تجر مناقشة في هذا التعديل حتى يؤخذ رأى عليه .

مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لقد تأيد الاقتراح من أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء فهو إذن مطروح لفاتحة وإذا كان سادة مندوب الحكومة يريد أن يبنى رأيه فيه فيفضل ٢

على أن الحكم الذي أراد الشارع أن ينص عليه لا يثنى العقود التي أبرمت في سنة ١٩٣٠ بل التي أبرمت في سنة ١٩٢٩ أو مستحقة عليها أي في أحوال اقتصادية مختلفة لم يكن للمستأجر يتوصلها .

فلذا لم في أكتوبر سنة ١٩٣٠ أو أواخر سبتمبر سنة ١٩٣٠ فإن الشارع لم ير أن يعرض له .

فلذا أردت حضراتكم غير هذا - أي تحديداً قاطعاً - تكون قد خريمت على القواعد التي سبق أن قررتها ويكون المجلس في سنة قد قضى على غير ما قرره الأوامر مع أنه ليس في المسألة أوضاع جديدة تحتاج في معالجتها إلى نص جديد .

مفكرة الشيخ المحترم داور قصير بك - عقود الإيجار للمجدة في سنة ١٩٣٠ لا تستفيد من هذا القانون .

مفكرة صاحب السعادة عبد الحميد بروك بك (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - عقود الإيجار التي أبرمت في أكتوبر أو سبتمبر سنة ١٩٣٠ بطبيعة الحال لم تكن في يوم من الأيام على رماية أو عطف من جانب الحكومة والوحدات هتاهي وحلت سنين .

القرار - إذن الحكومة متفقة مع اللجنة تماماً فيما جاء بتقريرها .

مفكرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - سعادة مندوب الحكومة يتألف رأى اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم الدار محمد دوسي بك - أنا موافق على رأى اللجنة .

(نفت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والبقية الخامسة عشرة وأعيدت في الساعة السابعة والبقية الأربعين مساءً) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وتختل الآن إلى مناقشة مواد مادة ثالثة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تحيل دعوى المالك والمستأجر الأمل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية عن أطيان استأجرت لتزود قطنا على الوجه

مقرر الشيخ الحرم عيب دوس بك - طبقا للسنة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان يجب إعادة مشروع هذا القانون الآن إلى لجنة الحفائفة إلا إذا وافق حضرة المقرر على المناقشة فيه فوراً وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة وهذا نص المادة :

" لكل عضوان يفتح إنشاء المداداة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تبديلاً أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم الرئيس .

فلما كان التعديل بعد أن يشترحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه المناقشة ولا يمرض للاقتراح ".....

(وسألتنا حكس هذه الآن لأن أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء أيدوا الاقتراح) .

تقول المادة بعد ذلك :

" أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم تجرى فيها المناقشة في الحال ثم يحال بعد ذلك على اللجنة التي مهد إليها بوضع التقرير عن المشروع (إلا إذا وافق المقرر على المداداة فيه فوراً وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة) ."

مقرر صاحب المجلس محمد علي عيسى بك (وزير المعارف السوملي) - هل تأيد الاقتراح كتابة من عشرة من حضرات الأعضاء ؟

مقرر الشيخ الحرم عيب دوس بك - لا ضرورة للتأيد الكتابي وهذا حكم القانون . فلما أن يحال التعديل إلى لجنة الحفائفة أوردت الرأي عليه إذا رأى المقرر المناقشة فيه فوراً وأيده اثنان من حضرات أعضاء اللجنة .

المقرر - أرى أن يحال التعديل إلى اللجنة وأظن أن من بين حضرات أعضائها من يوافقني على ذلك .

مقرر الشيخ الحرم محمد طه بك - ولماذا لا نقاش الآن ونحن نؤيدك .

مقرر الشيخ الحرم عيب دوس بك - حضرة المقرر ليس في حاجة لتأييد من اثنين من حضرات الأعضاء إذا كان لاوافق على المداداة في التعديل فوراً . أما إذا وافق عليها فيجب في هذه الحالة أن يؤيده عضوان .

مقرر الشيخ الحرم محمد طه بك - لسأنا لا يرى حضرة المقرر للمداداة الآن ؟

المقرر - أوافق على أن تكون المداداة الآن .

مقرر الشيخ الحرم محمد طه بك - أنا وصي حضرة الشيخ القرم عبد الحليم البيل بك يؤيد حضرة المقرر أن تكون المداداة الآن .

مقرر الشيخ الحرم محمود سمعان بك - هل من مصلحة اقتراح أن تطول المناقشة إلى هذا الحد ونحن نعمل على ما فيه مصلحة . من رأى التصديق على مشروع هذا القانون الآن لأنه إذا طال البحث فيه على هذا النحو ضاعت الفائدة المرجوة منه .

مقرر صاحب المداداة محمد برون بك (رئيس لجناتنا الحكومية) - في التعديل المقترح حكماً : حكم شرط وجوب السداد لعدم قبول الدعوى وقد أشار حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح إلى ما جرى في هذا الشأن في العام الماضي من اعتراض وزارة الأوقاف وآخرين ومن وجود أحوال كثيرة يترتبها هذا الحكم . وقد قضى المجلس في العام الماضي برفض هذا الحكم وأقر النص كما هو مرسوم على حضراتكم اليوم .

النقض من هذا القانون هو تحرير العلاقة النهائية بين المالك والمستاجر وليس الفرض منه تنظيم طريقة الدفع كما هو الحال في القانون الذي سبقه إذ تخلف هذا القانون مرسوم بقانون آخر أجل الدفع لمدة ستة واشترط بطبيعة الحال إمكان الانتفاع بالتأجيل أن يظهر للمستاجر صحة رغبته وحسن قصد يدفع سبعة أشهر الإيجارة . ولكن هذا القانون المرسوم الآن لا يرى إلى الفرض الذي رى إليه القانون الأول فهو لا يزد من أنه ينظم ما بين المالك والمستاجر من العلاقات وأن يرد هذه الحقوق إلى القواعد العامة .

ليس هذا القانون وسيلة لحل المستاجر على السداد وإنما هو إعلان لما بين الطرفين من مخلوط - بنقص حقوق المالك قبل المستاجر .

وليس من شأن الشارع التدخل بين المالك والمستاجر لأن مثل هذا التدخل فيه إخراج العلاقات الاقتصادية وعدم العدالة . والأصل أن الشارع لا يتدخل في مثل هذه الشؤون إلا نادراً بقدر ، وهذا القدر هو تقرير مبلغ دين المالك على المستاجر ، وقد قدر هذا القدر في التشريع المعمور بسبعين في المائة من قيمة الإيجار . أما ما يمكن أن يوصل هذا المبلغ فيه الأجر في إليه القواعد العامة من تنفيذ دفعه ، ليس الفرض مطلقاً تنظيم طريقة السداد حتى يصل شرط هذا التنازل النهائي أو الإسقاط النهائي حصول سداد بالتصل . في الواقع يكون هذا الاشتراط خروجا بالقانون عن غرضه وسماه .

قد رأى الشارع بقانون أول أن يؤجل جزاء من الإيجار . واختير ذلك التأجيل إسقاط مؤقتاً إذا انتهى أجله حل جزء الإيجارة المؤجل . فنص الشارع بمنحه الأول من هذا الوجه لأنه عند انقضاء ذلك التذير لا يدري أن يطول الحال أم تنقضي إلى أحسن ، أو إلى أسوأ ، فهو يصف ويحظر . ومقتضى تأجيل جزاء ومنفهومه هو أن المستاجر يستطيع تسجيل ما لم يؤجل . فلما يكون سداد هذا القدر شرطاً في الانتفاع بالتأجيل .

على أن الشارع يتدخل مرة ثانية حين يخضع به مراقبة الأحوال في مدة الانتظار إلى الاقتراح أن المستاجر لا يستطيع بأي حال دفع المبلغ المؤجل . عند ذلك يقرر لإبراء منه ، أو على حكم ذلك ، وفي هذه الحالة لا يصبح الحكم وتجا سبباً على مجهول ، بل نهائياً مؤسسا على مشاهدات حاسمة . وذلك لا يمكن أن يكون إسقاطاً بشرط في الانتفاع به الجدارة والاستحقاق ، بل تحرير واقع لا شك فيه . وهو أن المستاجر لا يستطيع على أي وجه ، وبأي حال أن يدفع ثلاثة أشهر . أما أنه يستطيع دفع سبعة أشهر . فالأمر فيه متروك لنشاط المؤجر وحسن احتياظه لنفسه ، ولطرق التنفيذ الخفيفة . فلما لم يفسد جميع ذلك ، أتيجوز إذن أن يقال إن دين المستاجر يجب أن يزد حتى يبلغ مائة في المائة . أما هنا يتناقض بالشطر الثاني من التعديل وهي المسألة التي ترى إلى أن عضداً أرم في سنة ١٩٢٩ لا يقع على سنة ١٩٢٩ وإنما يقع على سنة تالية ، فهذه حالة شاذة نادرة ولا يمكن أن يضع الشارع حكماً مثل هذه الحالات .

مقرر اللجنة: "تقرّر من صيرى بك - أئتمنى أن تكون قد ذهبنا بيدينا - فقد جاء في المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان النص الاتي " فإذا كان التصديق بعد أن يشرحه وأضحه لأزيد من عشرة من الأعضاء فلا يجرى فيه مناقشة ولا يراد للاقتراح .

أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم نحال بعد ذلك على اللجنة التي عهد إليها بوضع التقرير عن المشروع (إلا إذا وافق المقرر على المداولة فيه فوراً وإلا فإنه في ذلك عضوان من الأعضاء اللجنة) ."

يظهر أنه أراد أن يفهم من هذه المادة أنه بعد أن يقدم الاقتراح ويؤيد مقدمه عشرة من الأعضاء لا تكون مناقشة بعد ذلك إلا إذا أراحها للمقرر وأيد اثنين من الأعضاء .

والواقع أن ما فهم من هذه المادة غير هذا ففهم منها أنه بعد أن يقدم الاقتراح ويؤيد من عشرة من الأعضاء يجرى حين المناقشة فيه . وفيهم أيضاً أنه أراد بعد هذا أن يقرر عليه فيقبل أو يرفض وقد يكون هذا القول أو الرفض مؤثراً على جميع القانون في ذاته .

وهناك المداولة التي أراحها الشارع ووضعها بين قوسين أي أن مجرد تأييد عشرة من حضرات الأعضاء للاقتراح بالتعديل - يستجيب للمناقشة حيناً والمناقشة تستجيب حيناً للاقتراح على التعديل .

إذن لا معنى لما دار من الحوار الآن حول موافقة المقرر وتأييد اثنين له من أعضاء اللجنة .

كيف يجب أن نفسر عبارة " يجرى فيها المناقشة في الحال " معروف أن كل مناقشة يجرى يجب أن تنتهي لرأي . هذا لا شك فيه . فإنا ما أقرر التعديل المقترح بعد المناقشة يكون معنى هذا إدخال تغيير على نص المادة الأصلية .

إذا ما قبل هذا كانت النتيجة أنه مادة جديدة أو حكا جديدة وجد في القانون قد يؤثر على مجموعه .

والعبارة التي وضعت في المادة بين قوسين وهي : " إلا إذا وافق المقرر على المداولة " معناها موافقة على المداولة بعد قبول الاقتراح بالتعديل . لأنه في هذه الحالة قد يكون هذا الاقتراح من شأنه أن يغير مجموعة التشريع وفي هذا يرجع إلى رأى المقرر ، فإنا وافق على المداولة بعد التعديل وأيد في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة فيها وإلا يعاد المشروع إلى اللجنة .

هنا ما يمكن أن أفهمه من نص المادة وغير هذا لا يستقيم مطلقاً لأن المادة تقضي بوجود المناقشة في الحال دون انتظار لرأي المقرر وتأييد عضوين له .

مقرر صاحب المداولة: "مقرر بروي لمّا (رئيس لجنة القضاء بالحكومة) - ليسمح لي حضرة العضو المحترم أن أشير إلى أن المادة ٦٤ التي عرضت لتعديلات قد تمت مسجلة من الإحاطات لأن التعديلات على العموم ينظر

إليها من حيث حسن سياق القوانين وتنسيقها نظراً لسيطرة بعض الشيء على التعديل يرضى على المجلس فتجربته في المناقشة في حاراً لا يزال دورياً فبوت على التفكيرين وجد أجزاء المشروع بعضها بعضاً ، أو رطله بالقوانين القائمة . لذلك أراد الشارع في القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ أن ينظم التعديلات على صورة تخفف على قدر الإمكان من أضرارها ولا يزال في المناقشة السريعة أو الرأي القطعي الذي لم يختم . فاشتراط أولاً أن يؤيد التعديل عشرة من الأعضاء حتى يستبعد التعديلات غير الجدية . ولا حظ في ذلك أن التعديل إذا قال به عضو ولم يحصل على هذا العدد من المؤيدين فإن هذا التعديل يمكن أن يقال إنه غير جدي . ولذلك أراد أن يستبعد الشارع . أما إذا أيد التعديل عشرة من الأعضاء جازت المناقشة فيه لإتارة للموضوع دون أن يجرى في ذلك اقتراح أي أن الشارع فصل بين المناقشة والاقتراح ، إذ يجب أن تكون بين الإطارة والصياغة مسافة تحرك التدبر في التعديل لأن اللجنة وسيطة بحسب الأوضاع البرلمانية في التشريع بحيث يجب أن تمر بها مشروعات القوانين في الأعداد المختلفة حتى يمكن مناقشتها في هدوء . ولقد قصد من المناقشة في المجلس أن ينظر الموضوع من كل نواحيه وبعد ذلك إذا كان الأسر واضحاً جاز المقرر أن يطلب إلى المجلس المداولة فيه على أن يؤيد اثنين من أعضاء اللجنة ولا خطر في هذه الحالة من صياغة التعديل في الحال . أما إذا لم يردك أو لم يجد من يؤيده من أعضاء اللجنة وجب أن يمر التعديل على اللجنة لتناقش فيه على ضوء مناقشات المجلس ثم ترفع تقريرها كما فعلت في المشروع الأول . أي أن التعديل يطرح أمامية مشروع القانون وسكة المناقشة في التعديلات هي أن تنقض اللجنة بكل المناقشات حتى إذا ما خلت إلى بعضها أكتبت أن تربط بين التعديلات المقررة والتصوص الأصلية فإنا رأيت قبول التعديل قدمت التقرير بذلك وبالعكس .

مقرر اللجنة: "تقرّر من صيرى بك - فهمت . بما أذن به حضرة صاحب السعادة على الحكومة أنه بعد أن يؤيد مقدم الاقتراح عشرة من الأعضاء تحصل المناقشة فيه ، وأن المناقشة لا حد لها مع أن المناقشة تنهى عادة بأخذ الرأي فيها ...

مقرر صاحب المداولة: "مقرر بروي لمّا (رئيس لجنة القضاء بالحكومة) - أو بأفضل باب المناقشة .

مقرر اللجنة: "تقرّر من صيرى بك - أريد أن أحتد هذه المناقشة . فقد اقتراح وتأييد من عشرة من حضرات الأعضاء ثم ناقش فيه المقترح وقام آخرون بالمناقشة عند الاقتراح فأخذ الذي يفصل في المناقشة هو أخذ رأى المجلس ، أما إذا قلنا إن المناقشة لا يوضع لها حد فلا يمكن أن تنتهي .

جرت العادة أن المناقشات تنتهي بقرار هناك حد وهو إقبال باب المناقشة ولا بد من أخذ الرأي بعد ذلك فإنا كان الفرض أن نقاش فقط بدون أن نأخذ الرأي بالقبول أو الرفض لأدنى ذلك لاستقرار المناقشة بغير حد .

معنى نظرية الحكومة أن تستمر المناقشة وقد يكون من ورائها أن تبين ضللاً وجوب رفض الاقتراح فهل مثل هذا الاقتراح يحال إلى اللجنة حتى بد المناقشات التي تبين فيها المجلس وجوب رفضه ؟

مقرر اللجنة: "تقرّر من صيرى بك - للمجلس هدية .

فَلَاكِ الْمَالِكُ وَفِي اشْتِرَاطِ السَّيِّئِينَ تَكْلُفٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْوَجَابِ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ قَدْ يُمْسِرُ فِي سَعَةٍ وَيَكْسِبُ فِي أُخْرَى وَلِذَلِكَ أَرَى رَفَضَ هَذَا الشُّقَّ مِنَ الْإِقْتِرَاحِ وَإِقَاءَ شَرْطِ السَّيِّئِينَ كَأَنَّهُ .

ونما يختص بشرط العدد فإن في هذا تضييقاً لحكمة التشريع لأنه إذا اشترط دفع السبعة الإغارات فإنه لن يصل إلى ذلك إلا العدد القليل من المتاجرين وتضييق النافذة التي من أجلها وضع المشروع .

وانك فاني اري رفض الاقتراح بشقيه .

(تصفيق) .

الرئيس - الآن نأخذ الرأي على الاقتراح بالتعديل. فالموافق على قبوله
متفضل بالوقوف .

(وقف بعض حضرات الأعضاء) .

عقود السج المحرم حيد دوس - لم تين الشجة .

الرئيس - غير الموافق على الاقتراح بالتعديل يتفضل بالوقوف .

(وقف بعض حضرات الأعضاء) .

الرئيس - بما أنه لم تقيّم النتيجة فليؤخذ الرأي بطريق البناء بالاسم .

عقود النجاء المزمع من مصرى بك - يجب أن يتل الاقراخ بالتعديل أولا.

٢١٠

”أقترح التعديل الآتي :

لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية عن أطيان استؤجرت تقوَّع طفاً على الوجه المتعارف إذا كان للمستأجر قد سدد قيمة أثمان الإيجار وأن يكون عقد الإيجار سابقاً على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية^{١٤} حسب دوس بك^{١٥}

أخذ الرأي على الاقتراح بالتعديل بالنشاء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٥٨

الأغلبية المطلقة

الموافقون ٢٥ (١)

غير الموافقين ٣٣ (٧)

مفكرة الشيخ المزمع مع صبرى بك - نظرت أن الاقتراح متى قبل وحصلت المناقشة فيه يجب أن يتهى إلى الحد الطبيعى. إن المناقشات فى الجلسات البرلمانية يجب أن تهتفى بأخذ الزمى .

مفسرة الشيخ المحرم عبد العظيم ابي بكر - إنا في هذا الموضوع .

مقدمة الشيخ المحرم من مصر بك - لما كنا أن يعمل بالصل
فلا يصح مطلقا إجماله ولا معنى لإحالة الاقتراح إلى اللجنة بعد أن يتبين
الحجس من المناقشات وجوب رفضه وهنا تكون وثيقة لجنة من حلقات
العمل لأن الاقتراح ينتهي بقبوله أو رفضه. فإذ اتفق المجلس بالرفض فلا محل
لإعادة المشروع إلى اللجنة. أما إذا كان المجلس يرى قبول الاقتراح فيبدأ
المشروع لجنة تقرر إن كان الاقتراح يتفق مع نصوص المشروع أولا .
ثم تقرر إمكانية المادة يعمل كل أجزائها معمولا بها . أما التصديقات
تقول بالقبول على هذه في صورة هي لأمره لا يردى إلى إحالة الاقتراحات
للمفوضة إلى اللجنة وهنا أمر ضروري .

هجرة الشيخ الحرم عيب دوسى — يظهر أن حضرة المقر موافق
ما المناقشة الآن وأرى لهذا أن لا عمل للاطلاع .

مفهوم الترخيص هو - هو كذا ، وهذا أحد جوانب

عقبة الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم - لقد حصلت الموافقة فعلا في الاقتراح بالتعديل .

مقدمة الشيخ الحرم أحمد طلعت ملكا - ليوخذ الرأي إذن .

القرار - هل اكتفيتم بما حصل من المناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أبابك - نحن متفقون مع
حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك .

القرار - أأمن رفضون هذا الاقتراح . أرضه فيا يخص بالإعمار
للمدة سنة واحدة لأن هذا هو الإجماع بينه . وإذا أراد الشارع أن
ينفخ عن المستاجر بعض الشيء فيجب عليه كما رأى المستاجر أن يراعى

(۱۱) ابراهيم راتب بك . ايريد طغتلار بك . احمد السبازى بك . الدكتور احمد رشيد عبد الله بك . الدكتور احمد فهمى الرشيد بك . امين غل باشا .

صاحب الاحكام الفقيه . حبيب دوس بك . حسن سيد باشا . حسن صبرى بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين رافع باشا .

مليون مكان إقامته بك .
 هذا ليس بالسبب في بك . عذافه سبحانه بك . يا أحمد الخليل . بك .

تلفی فوسی داتا •

• الفكتور محمد ماهر بك • محمد ضعی یکن بك • محمد ضعی باشا • محمد محب باشا • محمد نجیب شكری بك • الدكتور محمود عبد الوهاب بك • مصطفى رشید بك •

(۷) ابراہیم رحمہ اللہ ، اُحد طہت بائنا ، اُحد اور قصری ، ذی ، الفکرہ داسد ، سف علیہ الفکرہ ، ابن حسین و سف افندی .

حافظ الفتاوى بك ، حسن علي جازي بك ، الشيخ حسين وال .

- سلطان السطرى بك .
- صالح بن داود .

الشيخ عبد الباقى ناصر هودان • عبد الحليم الطيلك • السيد عبد الحيد البكرى • عبد الرحمن رضا باغا • عبد العزيز سيف النصر •

عبد الفتاح يحيى باشا • عبد الكريم شادي بك • اللواء عبد الحميد فرید باشا • اللواء علي أحمد باشا • علي فهمي باشا •

الشيخ عبد الواحد الطنطاوي . محمد توفيق مهابك . محمد خيرت راضي بك . القراء محمد صادق يحيى باشا . محمد فتيه بك . محمد أبو العصب بك . محمد إسماعيل أباظة .

١۔ ہوا، بخار، مٹی، پانی، آگ، نور، سب سے بنوے ہوئے ہیں۔ ان کے ذریعہ ہمیں سمجھنا چاہیے کہ
خبر کا یہ بات ۔

پتھر پتھر پاؤں چلے پائے ، پیسے ادا نہ پائے ،

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - كل وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن نشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربع ليل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه ابتداء بالاسم ما دهم قد قرئت نظره على وجه الاستيعاب .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن كراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ويجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صكنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، من ألبان استوجرت لزروع قطنا على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أمتار الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي يكون قد جرت بشأنها معاملات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معددا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الطبوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يميز التنفيذ بأكثر من سبعة أمتار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مصفا إليها المصاريف والمخلفات .

مادة ٥ - كل وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح بأغلبية ٣٣ صوتا ضده ٣ صوتا . هذا وقد تقدم اقترح^(١) من حضرة الشيخ المقدم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك بتعديل المادة الأولى من مشروع القانون وهو لا يختلف في صرامه عن الاقتراح الذي رفضتموه حضراتكم الآن ، ولعلك لا أرى داعيا لمرعه على المجلس .

إنه هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها معاملات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معددا على أساس أسعار القطن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الطبوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يميز التنفيذ بأكثر من سبعة أمتار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مصفا إليها المصاريف والمخلفات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

(١) حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتبع تعديل المادة الأولى من قانون الإيجارات المعروض طيلة لثلاثين كالا :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجارة سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ من ألبان استوجرت لزروع قطنا على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أمتار الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وأن يكون قد دفع نصف الإيجارة المذكورة .

وتحفظا بقوله في الاحترام

٦ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بقراره من جواز التنازل عن المكافأة لمائة أراهم عليها - - - - - بقرار (١) لجنة الأختة الداخلية وهي مكتب المجلس - - - - - قرار المجلس نظر المشروع من وجه الاستيعاب - - - - - إقرار

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سيب دوس بك - تابع من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك) .

مقرر الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - بقرار لجنة المالية عن ميزانية الجلمعة سابق في ترتيبه يحدول الأعمال على مشروع هذا القانون . ويجب أن ينظر قبله .

القرار - فقد طلب حضرة صاحب السعادة سيد الحيد بدوي باشا مندوب الحكومة تقديم النظر في هذا المشروع على ميزانية الجلمعة . وتفضل حضرة صاحب المال وزير المعارف ووافي من هذا الطلب . وقد اطعمت حضراتكم على تحرير المكتب . وعرقم الأسباب الواردة فيه . وفي مذكرة الحكومة عن هذا المشروع . فلما كان لأحد من حضراتكم رأى في الموضوع فيفضل بإبدائه .

مقرر الشيخ المحترم نور قنصر بك - إن هذا القانون في الواقع يناقض قواعد البساطة البسيطة . لأنه مفروض أن تمتلك المدن . وكل الأموال التي تحتل في حيازته تكون خصصة لسداد الديون المطلوبة . فإذ لم يكن هذا القانون عاقفا لهذه القامدة البسيطة .

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بإبدائه بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٥٧

الأغلبية المطلقة ٢٩

الموافقون ٣١ (١)

غيرالموافقين ٢١ (٢)

امتنع اثنان (٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخين المحترمين الدكتور أحمد فهمي إرشيد بك وحبيب دوس بك أسباب امتناعهما .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك - امتنعت لأن قدمت اقتراحا بتعديل المادة الأولى بأن يضاف عليها اشتراط دفع المستاجر نصف إيجار السنة لكي لا تقبل دعوى المالك إلا أنه لم يخصص كالمجلس الاقتراح الذي سبقه .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - سبب امتناعي أني لا أرى قبول المشروع كما هو . ولا أرى رفضه . فلما لا يمكن إبداء رأى بالقبول أو الرفض .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ستة وعشرين صوتا من سبعة وخمسين صوتا . (تصديق) .

(١) الموافقون :

أبراهيم وبيه باشا . أحمد طقت باشا . إدوارد قصير بك . الدكتور أحمد يوسف طلبة الفتى . أمين حسين يوسف الفتى . أمين خالي باشا . حافظ الفتاوى بك . حاتم تاسوم الفتى . حسن علي جازي بك .

سلطان السدي بك .

صالح سن باشا .

الشيخ عبد الباقى ماسردان . عبد الحامد بك . السيد عبد الحيد الكوي . عبد الرحمن دنا باشا . عبد العزيز سيف الصربك . عبد الفتاح يحي باشا . عبد الكريم شعيد بك . عبد الله ميم بك . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا .

الشيخ عبد الأحدي القفراهمي . عبد توفيق مهنا بك . عبد خيرات واضي بك . القراء عبد صادق يحي باشا . عبد غنيه بك . محمد فهمي باشا . محمد أبو الصربك . محمد اسماعيل إياض بك . القراء محمود عزى باشا . الدكتور حمى محمود الفتى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى مغرور بك .

نصر حامد بك .

مقرب بايى طلبة بك . يحي إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقون :

أبراهيم وآيب بك . أمير زيد قطاوي بك . أحمد السنارى بك . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

حسن سيد باشا . حسن صبرى بك . الشيخ حسن صالح خليفة . حسين وأصف باشا . الشيخ حسين دال .

سلطان عثمان إياض بك .

عبد العزيز قيسون بك . الشيخ عبد المجيد سليم . علي أحمد الفتاوى بك . علي فهمي باشا .

فخري فهمي باشا .

الدكتور محمد طاهر بك . عبد خي يكن بك . محمد عجب باشا . محمد نجيب كشى بك . الدكتور محمود عبد الرحابيك .

يوسف قطاوي باشا .

(٣) الدكتور أحمد فهمي إرشيد بك .

حبيب دوس بك .

(٤) يرجع للنظر رقم ٦٠

ولما كان المشروع صريحا في أنه يتخذ مجرد إصداره من قبل هيئة الملك . فمن إذ ذك تشرع وتتخذ لمصلحة عاتقين تلك الروح الكريمة التي تبعد عنا أي ظلم .

لذلك أرى رفض هذا القانون .
(تصفيق) .

مقرر صاحب جماعة عبد الحميد بن باديس (رئيس لجنة قضايا الحكومة) — الموضوع الذي تعرض له حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك نواح لا يحسن في التعرض لها لأنها تهمي حضرات الأعضاء . ولكن ينبغي أن أبدي ردي من الوجهة الفنية القانونية .
أشار حضرة إلى نص المادة (١٠٧) من الدستور . وأراد أن يخرج من هذا قريبا . فيجيب هذا القانون المروض البلية على حضراتكم غير واجب التنفيذ فيما يتعلق بمحضرات الأعضاء .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك — استجبت رأي الذي أبدته لكم حضرات الأعضاء . وأنا أعرف أن القياس بين الحالتين غير موجود .

مقرر صاحب جماعة عبد الحميد بن باديس (رئيس لجنة قضايا الحكومة) — أبدي حضرة الشيخ المحترم رأي من باب القياس أو على الأصح من باب الاستصحاب وهو نوع من أنواع القياس أي أنه قد رأى أن القاعدة الدستورية — التي ظلت بأن كل زيادة لا تسمى على الهيئة التشريعية التي قربتها . يجب أن تجري أيضا من باب القياس على عدم جواز التجزؤ على المكلفات أو التنازل عنها .

إن المبدأ الذي أشار إليه حضرة في نص المادة (١٠٧) من الدستور مبدأ استثنائي . والاستثناء بطبيعته لا يقاس عليه . إن الأصل في القانون أن يفسر في حبه . فإذ أرى واضع الدستور أنه لظروف خاصة . ولما سوى ما فيه يحسن ألا يتخذ بالزيادة من قروها . فيجب أن يقتصر الأمر على هذه الحالة ، وألا يتعداها .

على أن المبدأ الذي لخصه واضع الدستور في المادة ١٠٧ قد خضع بصورة مصغرة لتشريع المروض على حضراتكم فإنه لم يتعرض لحق مكتسب . لأنه لا يسرى على المسبوق بل يقتصر على المستقبل . يعني أنه لا بد منه أن يتخذ به العضو الذي همه الانتفاع به وهو الذي وقت عليه جهوز قبل إصداره . وهذا يتفق معي المادة ١٠٧ من أن الذي يقرر عدم التجزؤ لا يتخذ به .
والواقع أن تقديم هذا القانون من الحكومة يتفق بطبيعة الحال مع حضرات الأعضاء كل غفلة أو شبهة . وكل ملاحظة فيها أساس بالكرامة معية لأن صاحب التشريع — وهو الحكومة — رأى بعد مشاهدات خاصة أن هذا القانون يتفق مع العملية العامة . ويصون كرامة الأعضاء .

القرار — أريد أن أنفي كلمة أي أن حضرات أعضاء المجلس المقرر لا تطبق عليهم الحالات التي يمكن أن تكون في غيرهم . فحضرتهم لذلك لا يستلزم من نصوص هذا القانون .

(تصفيق) .

غير مفهوم أن رجلا يصل إلى يده مبلغ ثلاثين جنيا يستثني من أمواله ويقول إنه لا يصح لأحد من ذاك الجز عليه . ولو كان الجز من أجل نفقة زوجته وأولاده .

شرف الناية لا يقتضي بحال . ومن يرض نفسه الناية من الأمة . فيجلس التواب أو فيجلس الشيوخ . لا يجوز له أن يتطلع إلى مبلغ ثلثة . أو كبير . سواء كان ثلاثين جنيا أو مائة .

فالمثل الذي يقدم لشرف الناية العظم ويرض نفسه القدعة العامة لا يقول : إني لا أشتغل ، ولا أؤدي هذه الخدمة العامة إلا إنما كان هناك قانون يحسب لي الثلاثين جنيا المخصصة لمصروفاتي أو اشتغالي . إن قول هذا لا يتفق مع الكرامة أو الإيالة .

والأغرب من هذا ، أنه مفروض في حضور مجلس الشيوخ أن إيرادته السنوي لا يقل عن ألف ومعمائة جنيه ، فلا أعرف بعد هذا كيف يبيع المجرم كل إرادته هذا ، ولا يبيع كل مبلغ الثلاثين جنيا .

وعلى كل حال فاني أرى أن هذا القانون لا يتفق مع مبادئ العدالة ، ولا مع الكرامة ، وأقترح لذلك رفضه ، لأنه لا يليق بنا أن نسن قانونا مخالفا أنفسنا .
(تصفيق) .

القرار — مع ما في رأي حضرة الشيخ المحترم من الوجاعة فإن المذكرة التفسيرية لهذا القانون قد تكلفت بالرد على اعتراضه ، وقد اطعمتم عليها حضراتكم ، ولما لا أريد أن أطيل في القول .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك — أتجه إلى حضرة الشيخ المحترم ادوار قصيري بك وأزيد شيئا واستجبت به بالقياس من المادة (١٠٧) من الدستور وهذا نصها :

“ يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية يحدد مقدارها بالقانون المشار إليه في المادة الآتية . فإذا قررت زيادة هذا المقدار فخصل تشريعي فلا تتخذ الزيادة إلا في الفصول التالية ” .

هذا الشرط الأخير من المادة لا معنى يجب ألا يفوتنا .

الدستور قال : إن المكافأة البرلمانية تحدد بالقانون . ثم قال : إنه يمكن أن تزيد المكافأة . ولكن بشرط أن البرلمان الذي يزيدها في فصل تشريعي لا يصح أدب يتخفق بها . بل تسرى على فصل تشريعي جديد . والحكمة في هذا . أنه يمكن — إذا ما شرع المشرع لنفسه — أن يكون في تشريع مظنة . ويجب أن يسمو المجلس من أن يدخل أي إنسان أية مظنة في تشريعه . لذلك جاء الدستور صريحا في أن المكافأة يجوز زيادتها ولكن تنفيذها يجب ألا يكون إلا في فصول تشريعية لاحقة والحكمة في ذلك ظاهرة .

وبغض النظر لهذا التشريع تقرر مصلحة وقيمة العضو . فن باب القياس يجب ألا يكون هذا التشريع ساريا طينا . وأما إتكم على المبادئ . لا على التفصيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - إذن ننتقل الآن إلى مناقشة مواد القانون مادة فائدة .
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر
فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه .

مادة ١ - تنفي المادة ١٣١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاصة
للسادة الزاينة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ ويستبدل بها الحكم الآتي :
" لا يجوز التنازل عن المكافأة أو الجعز عليها "

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟
(لم يترشح أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

" مادة ٢ - يسرى الحكم السابق على التنازلات أو الجعز التي تعلن إلى
جلس الشيوخ أو مجلس النواب بعد تاريخ العمل بهذا القانون "

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟
(لم يترشح أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

" مادة ٣ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يعمل بهذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويصدف كقانون من قوانين الدولة "

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟
(لم يترشح أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة وإذن يتلى مشروع
القانون ليؤخذ الرأي عليه بالثناء بالاسم .
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر
فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - تنفي المادة ١٣١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاصة
للسادة الزاينة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ ويستبدل بها الحكم الآتي :
" لا يجوز التنازل عن المكافأة أو الجعز عليها "

مادة ٢ - يسرى الحكم السابق على التنازلات أو الجعز التي تعلن إلى
جلس الشيوخ أو مجلس النواب بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يعمل بهذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويصدف كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع القانون بالثناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

مجلس الأصوات التي أعطيت ٥٣

الأغلبية المطلقة ٧٦

(١٦) الموافقون ٢٨

(١٧) غير الموافقين ٢٥

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ثمانية
وعشرين صوتاً ضد خمسة وعشرين .
(تصديق) .

(١) الموافقون :

أبراهيم راتب بك - إبراهيم ربه باشا - أبو زيد طه بك - أحمد الشناوي بك - الدكتور أحمد هاشم الزبيدي بك - أمين حسين يوسف أنقى - أمين
قال باشا .

حبيب دوس بك - حسن علي جاز بك -

سلفان السدي بك - سليمان مكان باشا بك -

مناح من باشا .

مهاجر جيسون بك - مصطفى يوسف النصار بك - عبد الكريم شادي بك - الفراد من أحد باشا - علي نوري باشا .

الشيخ عبد الحميد الخطير بك - محمد توفيق حنا بك - الفراد محمد صادق يحيى باشا - محمد شيبه بك - محمد نجيب باشا - محمد نجيب كركي بك - محمد اسماعيل
أبو بك - الفراد محمود منى باشا .

نصر حامد بك .

يوسف يونس حلو بك - يحيى إبراهيم باشا .

غير الموافقين :

أدوار صبري بك - الدكتور أحمد يوسف حلو أنقى .

حافظ المنصوري بك - حامد اسام الله بك - حسن سميد باشا - حسن صبري بك - الشيخ حسين حلقه - حسين واصف باشا - الشيخ حسين والي .

الشيخ عبد الباقي دمر بدوان - عبد الحلي البيل بك - عبد الله سمكة بك - الشيخ عبد الحميد سلم - الفراد عبد الحميد فريد باشا - علي أحمد الهادي بك .

محمد ميرت باشي بك - الدكتور محمد طاهر بك - محمد علي بك - محمد عبد الله بك - محمد أبو النصار بك - الدكتور محمود عبد الحروب بك - الدكتور موسى
محمود أنقى - مصطفى رشدي بك - الدكتور مصطفى سموت بك .

يوسف طه باشا .

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٢١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان - تقرره اللجنة الاتحادية العامة وهي مكتب المجلس - بإيراد

(المقرر) حضرته الشيوخ المحترم حسب دوس بك بالبابة من حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك لاصفاره .

المقرر - تقرير اللجنة (١) وضع على حضراتكم والفرض من هذا المشروع تمكن المجلس من النظر في عدد الوظائف وترتيب درجتها .

مقرر الشيوخ المحترم دكتور قصير بك - المشروع حلم جدا ولضيق الوقت أرجو إرجاءه لجلسة المقبلة .

المقرر - الوقت لا يسمح بالتأجيل لأشياء من حاجة إلى تحضير ميزانية المجلس وهذا لا يكون إلا بعد النظر في هذا المشروع .

مقرر الشيوخ المحترم عبد العظيم البيل بك - قيل أن نقاش في هذا المشروع في ملاحتان : الأولى خاصة بالأسباب التي بنت عليها اللجنة التعديل .

قول اللجنة في تقريرها ما يأتي :

« وقد لاحظ المكتب أيضا أن بقاء هذه المادة قد يضع البرلمان في مركز هو أدنى من مركز وزارات الحكومة ومصلحتها التي لها كامل الحق في أن تقترح كل تعديل في درجات موظفيها وزيادة مدعهم أو تخفيضه تبعا لما تقتضيه المصلحة ولا ينبغي لأن يسلب هذا الحق من البرلمان . »

إذا كانت نهجت هذا المعنى فإلى آراء يتعارض مع رأي واضح المستور .

مقرر صاحب المجلس المحامي محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف) - لقدى اقتراح التعديل هو أحد حضرات أعضاء مجلس النواب .

مقرر الشيوخ المحترم عبد العظيم البيل بك - ليس في المادة ١٤٢ ما يحل مبدأ فصل السلطات وليس فيها تعدد من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والفرض الذي وضعت من أجله هذه المادة والفرض الذي إرادته المشرع بوضع اللجنة الداخلية بقانون هو أن يكون السلطة التنفيذية اشتراكا عند تعديله لأن ما سبق أن جرى عليه العمل في الدولات الماضية لم يكن يضمن منه أن يترك الأسي لأعضاء البرلمان وحدهم وهذا ما ورد في المذكرة التفسيرية التي ألحقت بالمرسور صفة ٣١ حيث فيها :

« السلطة التنفيذية من الشأن في أمور اللجنة ما لها من الشأن في أمور القوانين الأخرى فلا يرى ما نراه الآن من الاستعانة بوضع ميزانية المجلس وزادتها في غير ضرورة أو مصلحة ومن البهت في شؤون التوظيف الإدارية في المجلسين عينا أصبحت القاطعة منه الاستثناء مما أحل بكل توازن في الوظائف العامة . »

أنا لا أنهم مطلقا أن يكون التعديل المراد أساسه هذه الأسباب التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها وكل ما أنهم أن المادة كما هي تتناقض إدارة المجلس فيما يخص بتوزيع العمل على الموظفين أي أن هذه المادة حثت درجت الموظفين فوجبت صعوبة في التنفيذ .

هذا سبب مقبول وكنت أرى أن الطريق الطبيعي لثلاث هذه الصعوبة ألا يخرج من هذه المادة وإنما تدخل تعديلا على الدرجات المدرجة بالجدول الملحق بالقانون .

عندنا مثلا مشرون وظيفية من درجة معينة يمكن أن نجعل منها نمسا وعشرين وظيفية وحل المكتب أن يقدم المجلس الأسباب التي تبرر هذا التعديل .

هذا هو رأيي وأراه واجبا ولكن لا أنهم مطلقا أن تطلب بعدد دورة واحدة زيادة ميزانية المجلس من ١٨,٠٠٠ جنيه إلى ٢٠,٠٠٠ جنيه وكذلك ميزانية مجلس النواب من ٣٣,٠٠٠ جنيه إلى ٤٥,٠٠٠ جنيه .

هذه سابقة خطيرة ولا أرى أن تشفع في تأييدها ونحن هنا يجب أن نضبط أنفسنا .

لا تناقضوني نحن في بلد فيه من سهولة الأخلاق ما يجعلنا قبل كل رجاء نعلم إلينا .

أنا أؤكد لحضراتكم إننا إذا خصص هذا الباب في هذه السنة وجعل المبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه فستضطرون في السنة المقبلة لزيادته إلى ٢٥,٠٠٠ جنيه .

أقول هنا وأعتقد أن كلامي سوف لا ينجح نتيجة العملية ولكني أؤذي الواجب إرضاء لضميري .

المقرر - لا محل مطلقا لطلب الذي يترجمه حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم البيل بك من تعديل المادة لأن ما يشتره وهو التقدم لحضراتكم بيان تفصيل للدرجات سيقدم عند نظر ميزانية المجلس مفصلا تفصيلا تاما نقلا يرى إليه حضرة من إشراف المجلس على عدد الوظائف موجود فعلا بتقديم الميزانية لتفصيل طلبها من حضراتكم فلا محل لهذا الاقتراح ويجب أن تبادل الثقة بيننا وبين أنفسنا

مقرر الشيوخ المحترم عبد العظيم البيل بك - كما تبادلنا السابقين .

المقرر - هذا كلام لا قبله .

مقرر الشيوخ المحترم حسن صبري بك - في الواقع ما كان يجوز مطلقا أن يوضع قانون النظام الداخلي للبرلمان مادة كالمادة ١٤٢

لا أنهم مطلقا أن يكون رئيس مجلس الشيوخ يمتنع هذا القانون سلطة الوزير على الرغم من أن مركزه الاجتماعي والأدبي - وهو رئيس السلطة التشريعية الكبرى - أرفع من مركز الوزير . ثم لا يليق أن يقال له مع هذا ترك لكل وزير ورئيس مصلحة أن يضع ميزانيته أما أنت يا رئيس مجلس الشيوخ فيجب أن تتقيد بقانون يبين عدد الوظائف والدرجات .

الرئيس - ليحل مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ النص الآتي :

مادة ١٤٣ - "تمتع المبالغ المخصصة سويًا لمرتبات الموظفين وللمستعنفين السابقين والمواطنين بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م. مجلس الشيخ ومجلس النواب ."

مادة ٢ - يصل هذا القانون ابتداء من سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبدء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٥٢

الأغلبية المطلقة ٢٧

الموافقون ٤٥^(١)

غير الموافقون ٧^(٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية خمسة وأربعين صوتاً ضد سبعة أصوات .

هذا لا يليق بكرامة المجلس ولا بكرامة من يرأسه والذي اضطرر به على هذا التعديل أن الواجب كان يقضى بمنح هذه المصلحة تماماً وأن يترك رئيس المجلس الحرية في أن يقدم بميزانيته أسوة بالوزراء وروثه المصالح ولهذا المجلس ومجلس النواب الكلمة العليا في الميزانية .

أما التعديل الموجود فلا يسمى في الواقع وأما استنكره المادة استنكاراً إلا أن أوافق عليها .

أما فيما يتعلق بتحديد مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه في القانون فإنا أرد على حضرة الشيخ المقدم البيل بك أن هذا ليس معناه أن ميزانية المجلس هي ٢٠,٠٠٠ جنيه حتى يصح الاعتراض إنما الفرض منه الاعتماد على هذا الرقم وليس في الموافقة على هذا القانون إقرار لهذا المبلغ بما أن هناك ميزانية مخصصة على المجلس وله الكلمة الأخيرة فيها .

إنني أسف شديد للأسف - وأما أمثل المارضا في هذا المجلس - أن أقول إنني لا أرى من استغلال هذا المجلس ووجوب استقلال السلطة التشريعية أن يوجد نص كهذا . أما وقد وجد فإنا مضطرون لقبه وإن كنت أنكره .
(تصديق) .

مقرر الشيخ القرمز الدكتور محمد فهمي الرئيس - ذكر في القانون أن المبالغ المخصصة سويًا لمرتبات الموظفين والمستعنفين السابقين والمواطنين هي ٢٠,٠٠٠ جنيه لمجلس الشيخ و ٢٠,٠٠٠ جنيه لمجلس النواب ولكن لم يذكر المبلغ الذي كان مقرراً لكل مجلس من قبل حتى تتبين مقدار الزيادة .

القرار - المبلغ الذي كان مقدراً لمرتبات الموظفين بمجلس الشيخ هو حوالي ١٩,٠٠٠ جنيه ومجلس النواب حوالي ٢٣,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

(١) إبراهيم راتب بك - أبو زيد طهاري بك - أحمد السندي بك - إدريس صدي بك - الدكتور أسد يوسف طهية أنقى - أمين غالي باشا .

حامد ناسم أنقى - حبيب سيد بك - حسن سيد باشا - حسن صدي بك - حسن علي جازي بك - الشيخ حسين صالح خلفه - حسين وأسمت باشا - الشيخ حسين رال .

سلطان السدي بك - سليمان مهران باشا بك .

صالح سني باشا .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدوان - عبد الكريم شديد بك - عبد الله سمكة بك - الشيخ عبد المجيد سليم - القراء عبد المجيد فرد باشا - عبد الله الحفاري بك - القراء علي أحمد باشا - علي فهمي باشا .

الشيخ عبد الأحدي القوامري - محمد توفيق حنا بك - محمد شيرت واثي بك - الدكتور محمد طاهر بك - محمد خدي بك - محمد يحيى بك - محمد فهمي باشا - محمد عبد باشا - محمد حبيب شكري بك - محمود أبو القاسم بك - محمود اسماعيل باشا بك - الدكتور محمود عبد الوهاب بك - القراء محمود حوى باشا - الدكتور موسى محمود أنقى - مصطفى زدي بك - الدكتور مصطفى صفوت بك .

نصر حامد بك .

مقرب ياربي حلي بك - يوسف طهاري باشا - يحيى إبراهيم باشا .

(٢) إبراهيم ورجو باشا - الدكتور أحمد فهمي القرشي بك .

حافظ السندي بك .

عبد الحليم البيل بك - عبد البرز البهيوي بك - عبد البرز سيف النصر بك - القراء محمد صادق يحيى باشا .

٨ - كتاب من مجلس النواب

يطلب لجنة مكتوبة من حضرات النواب المحترمين : هل التزاي بك
ومعد الرحمن البيلواك أحد أعضاء اللجنة التي يتبناها مجلس الشيوخ
للاطلاع على مشروع قانون طرح البيرواك - كتب حضرات الشيوخ المحترمين
أحمد طلت باشا ومحمود أبو النصر بك ومعد الحليم البيل بك

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ دولكم أن مجلس النواب قد قرر جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء
٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ تطلب لجنة مكتوبة من حضرات النواب المحترمين :

على التزاي بك رئيس لجنة المالية

معد الرحمن البيل مفرد اللجنة

أحمد أبو الفتوح سكرتير لجنة المالية

للاشتراك مع اللجنة التي يتبناها مجلس الشيوخ للاطلاع على مشروع قانون
طرح البيرواك وذلك طبقاً لنص المادة ٩٠ والمادة ٩١ من القانون
رقم ٨٨ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

٩ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بالفرنسي مع التزام باستغلال خطوط أوتويس
بمدينة القاهرة - إيجك إلى بلدة المالية

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٣ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢
تقرر لجنة المالية عن مشروع قانون بالترخيص مع التزام باستغلال خطوط
أوتويس بمدينة القاهرة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا ليعرفكم مشروع القانون - وقرروا لجنة
المالية - وبمحضري المجلسين المذكورين - راجياً عرض ذلك على لجنة
مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى
لجنة المالية .

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة المالية .

١٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب برط ميترانية الجامعة المصرية
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في مشروع القانون
برط ميترانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية إلى الجلسة
المقبلة ؟

(موافقة)

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الخامسة والعقبة الخامسة
والعشرين مساءً على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١ .
(٤ يوليو سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والتعصف مساءً

محضر الجلسة التاسعة والثلاثين

المنعقدة طناً في يوم الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥٩ الموافق ٤ يولييه سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - الإجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - الرضائل .
- (أ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثناف في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٧ مصلحة الجمارك - باب ٢ صادرات عمومية) بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه مكافآت لفضائل القحب المحضر الفلاح والكثيرت الهريه والأدوية المتفوسرة والخزيرة غنية رقيه .
تقرر بانه المالية
ملحق رقم ١٢
- إقرار مشروع القانون .
- ٨ - رسائل أخرى :
 - (أ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية للتبائين المسكين - إياه إلى لجنة المالية .
 - (ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بطرح البحر وراكه - إياه إلى لجنة المالية .
 - (ج) كتاب من مجلس النواب عن مشروع القانون الخاص بفتح أملاك إثناف في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه من أصل تكاليف أعمال البناء واقتناعات الاذنة لفعل مكتب سوسايل مياه الإسكندرية ومخازنه إلى مبان البيت "عمروسة" في الزمالة .
 - (د) كتاب من مجلس النواب عن مشروع القانون الخاص بفتح أملاك إثناف في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣١٤٦٠ جنيناً كلفة بناء مستشفى القصير وسوسه .
 - (هـ) كتاب من مجلس النواب بتديدلات إنشائية على أملاكات بعض أرباب المصروفات في مشروع ميزانية الدولة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إياه إلى لجنة المالية .
- ٩ - استمرارية التقرير مشروع ميزانية الدولة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .
تقرر بانه المالية
قسم ١٣ - وزارة المواصلات .
 - فرع ١ - دهان السوم - إقرار .
 - ٢ - السكك الحديدية - إقرار .
 - ٣ - القطارات والقطرقت - إقرار .
 - ٤ - البريد - إقرار .
 - ٥ - المراكب والناقلات - إقرار .
 - ٦ - المراكب والناقلات - إقرار .

- (١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك إثناف في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٦ وزارة المواصلات - فرع ١ ديوان السوم - الباب الثاني صادرات عمومية) بمبلغ ١٩٠٠٠ - إياه إلى لجنة المالية .
- (ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أملاك الحساب الخاص (ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب باستثناء القروض التي يقترضها بنك التصنيف الزراعي المصري من أسكاف القسطينين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بضم جواز توقيع الجزل على الأملاك الزراعية الصغيرة - إياه إلى لجنة المالية لظفره على وجه الاستيعاب .
- (د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب ببيع المصولات المرتبة قروض التي يصفها بنك التصنيف الزراعي المصري - إياه إلى لجنة المالية لظفره على وجه الاستيعاب .
- (هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح مكافأة خاصة لائق القاطرات بصلصة مكتب حديد الحكومة - إياه إلى لجنة المالية .
- (د) كتاب وارد من مجلس النواب بالمراقة على ما أقره مجلس الشيوخ من تعديل في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١٦ - مكافآت ومكافآت) .
- ٤ - مشروع القانون وارد من مجلس النواب يربط ميزانية الجاسة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .
تقرر بانه المالية .
إقرار مشروع القانون .
- ٥ - تقرر بانه اللجنة الداخلية وهي حية المكتب - مشروع الامانة الداخلية .
- ٦ - تقرر بانه اللجنة من البحث المهاد إياها بما إذا كان لغرض الأمان من تقديم الاقتراحات بركات -
أجل للجنة العليا إلى اللجنة العليا .

الرئيس - سعادة عبد الحميد بدوي باشا اطلع على المحضر ووافق على كل ما جاء به من اقواله .

مقرر الشئخ المزمع محمد غنيم بك - ليس هذا ما أردت أن أعير إليه وإنا هناك خطأ ظاهراً

الرئيس - لدينا أعمال كثيرة ولا حل لضيق الوقت في مثل هذه الملاحظات .

مقرر الشئخ المزمع محمد غنيم بك - تصحيح المحضر من أعمالنا قد أتيت على لسان سعادة عبد الحميد بدوي باشا في أكتوبر سنة ١٩١٠ ومضت أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

الرئيس - هذا خطأ مطبعي وقد صحح فلما قبل أن تشير إليه .

مقرر الشئخ المزمع محمد غنيم بك - عظيم - أما ملاحظتي الثانية فهي أنه جاء في العمود الثاني من الصفحة ١١ ما يأتي " فالقيد الذي يرم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن سنة ١٩٣٠ هو عقد أرم في سنة ١٩٣٠ " ومضت فالقيد الذي يرم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن سنة ١٩٣١ هو عقد أرم في سنة ١٩٣٠

الرئيس - وهذا خطأ مطبعي أيضاً وقد تصحيح قبل أن تشير إليه لعل لأحد من حضراتكم بعد ذلك ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ (لم يقرض أحد) .

الرئيس - صلتك المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - الرسائل

(١) مشروع قانون مارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إتمام في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١٣ وزارة المواصلات - فرع ١ - "ديوان السوم" - الباب الثاني "مصاريف عمومية") بمبلغ ١٩,٠٠٠ جنيه - إحصاءه إلى لجنة المالية .

على الكتلة القواردة من مجلس النواب عن للمشروع المذكور وهذا نصه :

"محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظراً لمجلس النواب يجلسه المنطقة في يوم الأربعاء ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١٣ وزارة المواصلات - الفرع ١ "ديوان السوم" الباب الثاني "مصاريف عمومية") بمبلغ ١٩,٠٠٠ جنيه - ووافق عليه بالجمعية للموافقة لهذا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والستين الثلاثين مساء برئاسة محضر صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

ويحضر محضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :
التائين :

أولاً - بإجازات :

محضرات : الرئيس عوض بك . طهطان سيد احمد سالم بك . الدكتور فارس نمر . سعد الله عبد الرحمن افندي . محمد مصطفى بجوه بك . كامل جريس تكللا بك . حسن صبري بك . اسماعيل سرى باشا . حسن مظلوم باشا . قلبي فهمي باشا . مصطفى خليفه باشا .

ثانياً - بإعتذار :

(أ) من جلسة اليوم محضرات : أمين غالي باشا . محمود شكرى باشا . الدكتور احمد رشيد عبد الله بك .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع محضرات : حاج ناصح افندي . سليم خليل بطرس بك .

ثالثاً - بتبريد :

محضر : محمد احمد جود باشا .

وحضر من الوزراء محضرات أصحاب الدولة والممال والسادة اسماعيل صادق باشا ورئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والمالية . محمد حلى عيسى باشا وزير المصارف العمومية . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . تولى السكرتيرية البرلمانية محضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلاجه افندي . حبيب دوس بك .

محمد الرحمن فكرى بك (سكرتير عام) .

أعلن محضر صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب محضر الشئخ المزمع مصطفى خليفه باشا إجازة لمدة أسبوعين ابتداء من أول يولي سنة ١٩٣٢ ومحضر الشئخ المزمع الدكتور فارس نمر إجازة لأثر الدعوة البرلمانية لمرضها .
فهل توافقون حضراتكم على هاتين الإجازاتين ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر الشئخ المزمع محمد غنيم بك - لى على المحضر المذكور ملاحظتان الأولى هي أنه جاء في العمود الثاني من الصفحة الخامسة في كلام محضر صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب باستثناء القروض التي يقرها بنك التليف الزراعي المصري من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الميز على الأملاك الزراعية الصغيرة - إسناده إلى لجنة المالية لظرو على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب يجلسه المنعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ بصفتها مستقلة تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون باستثناء القروض التي يقرها بنك التليف الزراعي المصري من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الميز على الأملاك الزراعية الصغيرة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتصرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم مشروع القانون - وتقرير لجنة الحفانية - ومجلس الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا بفلوكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
صه : على المتلاوي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إسالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد حبيب باشا - أرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لبحث لأنه من اختصاصها .

الرئيس - هل يرى محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن تنتظر اللجنة هذا المشروع على وجه الاستعجال ؟

مقرر صاهب الدولة اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) : (المالية) - نعم من الضروري جدا نظر هذا المشروع على وجه الاستعجال لأنه متعلق باستثناء القروض التي يقرها بنك التليف الزراعي المصري .

مقرر الشيخ المحترم محمد حبيب باشا - مشروع هذا القانون له ارتباط تام بمشروع قانون السلف العقارية، ويحسن أن يحال إلى لجنة المالية لأنها هي التي قامت بمبحث مشروع القانون الأخير والمساكلة ليست بمعدلا في القانون أوف نصه حتى يحال إلى لجنة الحفانية ولكن المطلوب الآن هو النظر في الموازاة التي تعود على صغار الملاك من إسناده أو تعديله ، ولذلك أرى أن يحال مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

فاتصرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا بفلوكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إسالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إسالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإعتاد الحسابات الخاصة لإدارة المالية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - إسناده إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب يجلسه المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بإعتاد الحساب الخاص للإدارة المالية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتصرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومجلس الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا بفلوكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إسالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إسالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

مقرر صاحب المروءة سماهين صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ومدير المالية) - مشروع هذا القانون لا يحتاج ليبحث طويل - وقانون التسليل القاري يصبح غير منتج إذا لم يصدق على مشروع هذا القانون ولقد كانت القانون المرغوب في تمديده سببا في القضاء على البنك الزراعي وأرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة هذا المشروع إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .

(د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب يعرض المصالحات المادية فروع التي يسبقها بنك التسليل الزراعي المصري - إحالة إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بيع الفصولات المرتبطة للقروض التي يسبقها بنك التسليل الزراعي المصري - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل لمدونكم مع هذا مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وعضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

التاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

عنه : على القرائة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لأن لجنة المالية مرهقة بالأعمال ؟

مقرر صاحب المروءة سماهين صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ومدير المالية) - أعتقد أن حضرة الشيخ المقدم محمد عبد باشا يقدم كل التعديرات أهمية هذا القانون لارتباطه بمشروع إنشاء البنك القاري ويقدر أيضا أنه قانون مستحيل نول يظل صلاحيته بأنه إذا أجل هذا المشروع إلى لجنة المالية لتستطيع أن تقدم تقريرها عنه قبل انتهاء هذه الدورة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد عبد باشا - نعم ستقتره اللجنة على وجه الاستعجال وتقدم تقريرها عنه قبل انتهاء هذه الدورة .

مقرر الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - حقيقة أن هذا المشروع من اختصاص لجنة المالية ولكن هذه اللجنة مرهقة بالأعمال الكثيرة ووصيفة كوني رئيسا للجنة المالية أقدر أنها تتأخر عن حقها في نظر مشروع هذا القانون وأرى إحالة إلى لجنة المالية .

مقرر الشيخ المحترم يعقوب ياروي عطية بك - أرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

الرئيس - بما أن سعادة رئيس لجنة المالية وحضرة الشيخ المقدم يعقوب ياروي بك أحد أعضائها يطالبان بإحالة هذا المشروع إلى لجنة المالية بسبب كثرة العمل في لجنة المالية فهل توافقون حضراتكم على إحالة إلى لجنة المالية لتتفرغ على وجه الاستعجال ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .

(هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب يمنع سكافة خاصة لائق الفطارات بعملة سكك حديد الحكومة - إحالة إلى لجنة المالية

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ بصيغة مستعجلة تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يمنع سكافة خاصة لائق الفطارات بعملة سكك حديد الحكومة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا دولتكم مشروع القانون وتقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وعضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

٢ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

بك سكرتير علم الجامعة بحضور جلسة مجلس الشيوخ التي يسير فيها بحث تقرير لجنة المالية عن ميزانية الجامعة المصرية لتقديم كل ما يطلبه المجلس من البيانات .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

وزير المعارف

محمد حلمي عيسى

(حضر حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف العمومية وحضرة صاحب المزة عبد صادق جوهر بك سكرتير علم الجامعة المصرية) .

المصروفات

١١) تلى من تقرير اللجنة الجزء الخاص بهذا القسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من هذا القسم من ملاحظات ؟

عقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رفعي الرشيد بك - جاء في الصفحة رقم ٥٦٨ من مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية أن مكافأة مدير الجامعة هي مبلغ ١٢٠٠ جنيه مع أنه ذكر في الصفحة رقم ٥٦٧ أن المدير المذكور يتقاضى مبلغ ١٨٠٠ جنيه فهل يستولى من يشغل هذا المركز على حذين البندين معا وهل تصرف المكافأة المذكورة للعام الآن بأعمال المدير ؟

عقرة صاحب المعلق محمد على عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - ليس للجامعة المصرية مدير الآت ويتولى حضرة صاحب السعادة وكيل الجامعة منصب المدير بالنيابة .

القرار - حضرة مدير الجامعة السابق كان يتقاضى معاشا وكان يستولى على مبلغ ١٢٠٠ جنيه علاوة على معاشه .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رفعي الرشيد بك - حصل مبلغ ١٢٠٠ جنيه يصرف الآن ؟

عقرة صاحب المعلق محمد على عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - هذا المبلغ لا يصرف من يوم أن استقال حضرة مدير الجامعة السابق .

عقرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رفعي الرشيد بك - ما معنى المدير والمتقعة والبريف الواردة بتقرير لجنة المالية ومشروع الميزانية ؟

عقرة صاحب المعلق محمد على عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - يستلج حضرة الشيخ الشفم أن يحضر الوزارة أو أن يتصل بحضرة سكرتير علم الجامعة ليقتطع على ما تكل عليه هذه الاصطلاحات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

(ر) كتاب وارد من مجلس النواب بالموافقة على ما أقره مجلس الشيوخ من تعديل في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (قسم ١٦) محتات ومكافآت)

تلى الكتاب المذكور هذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

ودا على كتاب دوتكم رقم ١٧٨١ المؤرخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢ بشأن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (القسم الثاني - المصروفات) قسم ١٦ - معاشات ومكافآت .

أشرف بأن أبلغ دوتكم أن مجلس النواب نظريته للتعطلة في يوم الخميس ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن هذا الخصوص وقرر الموافقة عليه كما أقره مجلس الشيوخ .

ومع هذا تقرير لجنة المالية - وبحضر الجامعة المذكورة - وإباجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة ٢ يولييه سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
عبد : على التلاوي

الرئيس - الفرض من هذا الكتاب مجرد الإحالة .

٤ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب برجل ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع قانون

(القدر حضرة الشيخ المحترم الفراء محمد حوى باشا) .

تلى كتاب من حضرة صاحب المعلق محمد على عيسى باشا وزير المعارف العمومية هذا نصه :

محضره صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو دوتكم التصريح لحضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف وحضرة صاحب السعادة الدكتور علي إبراهيم باشا مدير الجامعة المصرية بالنيابة وحضرة صاحب المزة عبد صادق جوهر

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٥,٢٣٥ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٥,٢٣٥ جنيها .

الارادات

قل من تقرير اللجنة^(١) الجزء الخاص بهذا القسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات من هذا القسم ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر لارادات الجامعة المصرية وقدره ٢٧٧,٥٩٢ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر لارادات الجامعة المصرية وقدره ٢٧٧,٥٩٢ جنيها .

ثم على باقي تقرير اللجنة عن الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام - قسم ٧ وزارة المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام - قسم ٧ وزارة المعارف العمومية وقدره ٨٨٧,٤٣٥ جنيها .
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام - قسم ٧ وزارة المعارف العمومية وقدره ٨٨٧,٤٣٥ جنيها .

ولنتقل الآن إلى ثلاثة مشروعات قانون تأخذ طابع الرأي بالنسبة بالأمم .
على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية لسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٣٧٧,٥٩٢ ج ٠٠ (مائتين وسبع وتسعين ألفاً وثمانمائة

معمرة الشيخ المرمم عبد الرحمن رضا باشا - أودع مشروع ميزانية الجامعة بمبالغ كبيرة في اتحاد الوظائف بسبب ترقية بعض الأساتذة وتحسين درجات بعض الموظفين وأرى ألا عمل لذلك رغبة في الاقتصاد ومراعاة الحالة الحاضرة .

القرار - من هم هؤلاء الموظفون والأساتذة ؟

معمرة الشيخ المرمم عبد الرحمن رضا باشا - زيد بمشروع ميزانية الجامعة مبلغ ٢,٤٠٣ جنيهاً في اتحاد الوظائف بكلية الحقوق بسبب ترقية الأساتذة شمساح كادر رجال القضاء ومبلغ ١١,٤٠٤ جنيهاً في كلية الطب بسبب ترقية بعض درجات الأساتذة فهل من الضروري في الوقت الحاضر ترقية الأساتذة في كلية الطب وجعل حالة أساتذة كلية الحقوق كمالة رجال القضاء ؟

معمرة صاحب المعلق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - الواقع أن هذه المسألة ترجع إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ديسمبر سنة ١٩٣١ وقد قررت ترقيةاتهم وزيت ماهيتهم واستولوا عليها فلا .

القرار - أرجو أن يلاحظ أيضاً أن هؤلاء الأساتذة أكثرهم من الأجانب ويستغلون بقود .

معمرة صاحب المعلق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - أفهم أن مناقش حضرات الأعضاء في ملاوات تمتع في المستقبل أما والمسألة قد انتهت وقررت فلا أرى علالة المناقشة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من قسم المصروفات من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجور ومهمات) وقدره ٢١٢,٤٢٦ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجور ومهمات) وقدره ٢١٢,٤٢٦ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٥٩,٩٣١ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٥٩,٩٣١ جنيها .

واثنين وتسعين جنبا) وحررت ميزانية ايراداتها ببلغ ٢٥٨,٠٩٢ ج.م (مائتين
وثمانية وخمسين ألفا واثنين وتسعين جنبا) .

وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

و يؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٩,٥٠٠ ج.م (تسعة عشر ألفاً وخمسمائة جنيه) من احتياطي الجامعة .

مادة ٢ - إن وجود امتياز لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعني المصالح والإداوات من المحافظة بكل دقة على أحكام القانون المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الامتياز .

مادة ٣ - مل وزيرى المالية والمعارف المموية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى الجزية الرسمية
ونفذ كقانون من قوانين الدولة.

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي:

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٢

الأغلبية المطلقة

الموافقون

غير الموافقين ٤٠٠ ٣٥٠ ٣٠٠ ٢٥٠ ٢٠٠ ١٥٠ ١٠٠ ٥٠ (٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية المصوتين
ضد : أصوات .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهد الرشيد بك - تتمسك المادة ٨٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن (لكل عضو ابدى رأيا مخالفا للرأى الأغلبية الحق في أن يبين كتابة الأسباب التى يستند إليها وأن يطلب اثباتها فى المحضر). وقلنا أرجو أن تبيت فى المحضر الأسباب التى حثت على عدم موافقتي على مشروع هذا القانون .

الرئيس - ثبتت الأسباب (٣) التي حملت حضرة الشيخ المحترم على علم موافقته على مشروع هذا القانون .

• - مشروع

اللائحة الداخلية — تقرير لجنة اللائحة الداخلية وهيئة المكتب

٦ - تقرير

إذ كانت ربات

تأجيل النظر فيها إلى الدورة المقبلة .

الرئيس - الاذاعة الداخلية طويلة . ونحتاج في نظرها الى مزيد من الوقت ليستطیع كل واحد من حضراتكم أن یبدی ما ین له من ملاحظات طبعاً .

(۱) ابراهیم واتبه بك ، ابراهيم وسيله پاشا ، ابريزيد سلطانى بك ، احمد السيارى بك ، احمد ذوالفقار پاشا ، احمد زير پاشا احمد طلعت پاشا ، احمد عرفان پاشا ، احمد نجيب براده بك ، آندرا نصري بك ، الدكتور احمد يوسف طهوفه انقى ، امين حسين يوسف انقى ،
ولس حنا پاشا

بحر حسن زمانیری پاشا •

حافظ المشاوي بك - سيب دوس بك - حسن رشوان حمادى بك - حسن سعيد باشا - حسن علي جازي بك - الشيخ حسين صالح خليفة - حسين واصف باشا - الدكتور زكي مختار الجبوري افندي .

ملطان السعدي بك ، ملطان محمود بهمنی بك .

سليمان ميان اباغہ بک .

صالح بن بلال .

الشيخ عبد الباقي عامر بدر

مدا الله سبحانه . الرواء عبد الحميد فرید پاشا . علی احمد الخالوی بك . الرواء علی احمد پاشا . علی نعمی پاشا . عیسوی حسن زاید پاشا .

[illegible]

شكري بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أبانك بك . الدكتور محمود جسد الوهاب بك . اللواء محمود عزى باشا . الدكتور مرسى محمود افندي . مصطفى رشيد بك .

الدكتور مصطفى صفوت بك • الخريج موسى مراد باشا •

حجۃ العقبیٰ ہفتا : ستر کا پردہ

(٢) الزكوة وأحد فروع الرشديك .

الشيخ حسين والي •

عبد الرحمن رضا باشا

(٣) الموافقة على زيادة الجاهل

بمصرفات كلية الطب البالية أكثر

ويعرف كلية العلوم صفحة ٥٦٨ من المراجعة ٢
في ٤ يوليو سنة ١٩٣٢

وأعلن أنه يحسن تأجيلها إلى الدورة المقبلة. فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس - وبما أن تقرير لجنة الحفانية عن البحث الحلال إليها فإن كان لحضرات الأعضاء حق هدم اقتراحات ريفيات مرتبط بموضوع اللامعة الساخنة فاعلم أنه يحسن أيضا تأجيل النظر فيه كذلك إلى الدورة المقبلة . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب يمتنع أعاد إضاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٩ "وزارة المالية" - فرع ٧ "مصلحة الجمارك" - باب ٢ "مصاريف عمومية") يبلغ ١٢٠٠٠ جنيهه مكافآت لضابط القصب المختار الخارج ، ولا يكبريت الهروب ، والأدوية المفترقة والمزودة غنية وغيره - تقرير اللجنة - إقرار مشروع القانون

(المرور حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا)

تل كتاب من حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نحشرف بأن نمرودكم أننا انتدبنا حضرة خليل محمود الفلكي ليكون وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة المالية - عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٩ "وزارة المالية" - فرع ٧ "مصلحة الجمارك" - باب ٢ "مصاريف عمومية") يبلغ ١٢٠٠٠ جنيهه مكافآت لضابط القصب المخت.

وتغضوا دولكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صديق

(انصرف حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات).

تل تقرير اللجنة (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الملاحظات التي تضمنتها تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك - مذكور في التقرير أن مبلغ ثلاثين ألف جنيه المقترح للقرارات يبلغ نصفه . أي مبلغ خمسة عشر ألف جنيه مكافأة للضابطين .

ثم تبن في التقرير أن ما مبلغ الضابطين هو ١٧ ألف جنيه بخلاف ٣٣٠٠ جنيه أي ما يزيد على نصف مبلغ الثلاثين ألف جنيه بكثير . فما تحسرو ذلك ؟

المرور - حضرة الشيخ المحترم يريد أن يعرف تفسير العبارة الأولى الواردة في تقرير اللجنة ، وتحسروها أن المبلغ التي كانت تحصل من القرارات كانت تمل أمالاً ويصرف منها ما يستحق الضابطون وقد وجد أن هذه الطريقة ليست هي الطريقة المثلى التي تتفق مع النظام الحسابي . ولذلك وضعت وزارة المالية هذا العام ضمن ميزانية مصلحة الجمارك هذه المبالغ لتدخل في إيرادات الدولة ثم يعطى الضابطين ما يستحقونه منها باعتبار نصف المبلغ الفصل .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك - ورد في التهر الثاني من تقرير اللجنة أن المبلغ المقترح هو ثلاثون ألف جنيه للقرارات . ثم ورد في التقرير الثالث من هذا التهر أن المكافآت تقدر على أساس نصف ما يحصل فعلا .

وعلى ذلك يجب ألا تزيد المكافآت على خمسة عشر ألف جنيه لأن هذا المبلغ هو نصف الثلاثين ألف جنيه المقترح للقرارات . ولكن اضع أن المطلوب للمكافآت يزيد على النصف بمقدار خمسة آلاف وسبعمائة جنيه . وذلك يستلزم تخفيض الاعتماد المطلوب إلى ٣٣٠٠٠ جنيه . وأريد أن أتهم كيف جاءت الزيادة .

مقرر صاحب اللجنة خليل محمود الفلكي بك (وكيل وزارة المالية) - إن مبلغ الثلاثين ألف جنيه مبلغ تخري لا يصح أن تأخذ به . ويصح أن تقدر في ظرفها المبلغ المطلوب ولكن الحوادث قد تستدعي أن تصرف أكثر من هذا المبلغ .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك - جعل التقدير للمكافآت على أساس أن ما يحصل من القرارات هو ثلاثون ألف جنيه . فلماذا إذن يزيد ما يصرّف للمكافآت على نصف ما يحصل من القرارات بمقدار خمسة آلاف وسبعمائة جنيه .

مقرر صاحب اللجنة خليل محمود الفلكي بك (وكيل وزارة المالية) - مصلحة الجمارك تهدر هذه المكافآت بحسب تطورات الحالة فيصح في وقت ما أن تكون المضبوطات أكثر من المقدرها فتكون المكافآت تبا لهذا أكثر أيضا مما قد دلها ولا يمكن معرفة الحالة قبل حصولها ولا دل وبه التقرب

مقرر الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرئيس بك - وهل أي أساس قد قدم هذا الاختلاف بمبلغ اثنين عشر ألف جنيه ولمأذا لم يطلب عشرة آلاف جنيه فقط ؟

مفردة صاحب امرة خليل محمود الشكيبك (وكيل وزارة المالية) -
هذا المبلغ صرف فلا . وطلبه الآن انسا هو كسوية ٤ .

مفردة الشيخ محمد المكرم احمد فهد السريه بك - فليكن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع هذا القانون
ليؤخذ الرأى عليه بالنفاذ بالام ؟

(موافقة) :

فل مشروع القانون وهذا نصه ؟

نحن قواد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ وجلس القواب القانون الآتى نصه وقد صلتنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - ينتج في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ٦
" وزارة للمالية " - فرع ٧ " مصلحة الجمارك " - باب ٧ " مصاريف
عمومية " احتاد اضافى قدره ١٢,٠٠٠ جنيه (اثنا عشر ألف جنيه)
مكافآت لضابطى الذهب المصدر خارج الكويت المهرب والأخذنة
للمفوشة والمتزعة خفية وغيره .
ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فها يتجبهه .

أما بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن يختر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة " .

مصدق

(حضر حضرة صاحب المطال عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية) .

أخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالنفاذ بالام فكانت النتيجة كما
يأتى :

عدد الأصوات التى أحيطت ٧٧

الأغلبية المطلقة ٣٩

الموافقين ٧٢ (١)

غير الموافقين ٥ (٢)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية اثنين
وسبعين من سبعة وسبعين .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السادسة والثلاث مساء وأعيدت
فى الساعة السابعة والرابع) .

(١) الموافقون :

ابراهيم راتب بك . ابراهيم وجيه باشا . أبو زيد شقلى بك . أحمد السيارى بك . الشيخ أحمد السليد ابراهيم زين . أحمد ذوقفان باشا . أحمد زهور باشا .
أحمد طه باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد نجيب براده بك . ادوار نصيرى بك . الدكتور أحمد يوسف طه افندى . أمين حسين يوسف افندى .

بولس حنا باشا .

بريس زقائى باشا .

جيهب دوس بك . حسن وهران حادى بك . حسن سيد باشا . حسن على جلاوى بك . الشيخ حسين صالح طه بك . حسين واصف باشا .

الدكتور زكى خشارا الجيزى افندى .

سلطان السدى بك . سلطان محمود يونس بك . سلطان منان باشا بك .

شفيق سدا الله حلاوى افندى .

صالح سن باشا .

الشيخ عبد القادى سامي بدران . السيد عبد الحميد الكرى . عبد الحميد سلطان باشا . عبد الرحمن رشا باشا . عبد العزيز البسيونى بك . عبد القادى زى سيف النصر بك .

عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شدي بك . عبد الله سمكه بك . الشيخ عبد الحيد سلىم . القواد عبد الحميد فريد باشا . القواد على أحمد باشا . على أحمد الحقاوى بك .

على يحيى باشا . صبرى حسن زايد باشا .

عبد الواسع القادى افندى . الشيخ عبد الأحدى القواسمى . عبد توفيق حنا بك . عبد رياض ضيفى بك . القواد عبد صادق يحيى باشا . عبد مدق باشا . الدكتور

عبد طاهر بك . عبد طه حبيب باشا . عبد خيت بك . عبد قصى يكن بك . عبد نضى باشا . عبد نضى القاسمورى باشا . عبد محب باشا . عبد حنبل باشا . عبد منصور

افندى . عبد نجيب شكرى بك . محمود بولانصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد الجليل بك . القواد محمود منى باشا . الدكتور مرسى محمود افندى . مصطفى

رشيد بك . الدكتور مصطفى مفتوت بك . القرق موسى قواد باشا .

نخبة الجليلى باشا . نصر حامد بك .

يوسف يحيى طه بك . يوسف شقلى باشا . الأتيا يونس . يحيى ابراهيم باشا .

(٢) غير الموافقون :

الدكتور أحمد نضى الرشيد بك .

حافظ القشورى بك . الشيخ حسين دالى .

محمد حريت واخى بك . محمد محمود بك .

٨ - رسائل أخرى

(١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية الشبان المسلمين - إحالة إلى لجنة المالية

تلى الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ٤ يولي سنة ١٩٣٢
قرار لجنة المالية عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة
إلى جمعية الشبان المسلمين - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاشرف بأن أرسل مع هذا دولتكم مشروع القانون - وتقرر لجنة
المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس
الشيخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

٤ يولي سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة
المالية .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بطرح البحر راك -
إحالة إلى لجنة الحفاية

تلى الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور
وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتكم المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٨-١١٦٢-١٤٤
مشروع القانون الذي سبق أن أقره مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ١٦ يولي
سنة ١٩٣١ انخلص بطرح البحر راك .

أشرف بأن أبلغ دولتكم أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقدة في يوم
الاثنين ٤ يولي سنة ١٩٣٢ قرار لجنة المالية في مشروع القانون المذكور
بمعدليه بالصيغة التي اتفقت عليها اللجان الثتان تسهما كل من المجلسين
طبقا للفقرة ٩٠ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ وقرر المجلس
الموافقة على مشروع القانون المرافق لهذا .

ومع هذا مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومحضر الجلسة
المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

٤ يولي سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى
لجنة الحفاية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة
الحفاية .

(ج) كتاب من مجلس النواب عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية
السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أصل تكاليف
أعمال اليد والنفقات اللازمة لفتح مكتبهم سواحل مياه الاسكندرية وفازته
إلى مبنى البيت “ محرومة “ في القرنة

تلى الكاتب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

ردا على كتاب دولتكم المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٩-٧٨٠
مشروع القانون الذي سبق أن أقره مجلس النواب بمجلسه المنعقدة
في ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية
١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أصل تكاليف أعمال البناء والنفقات
اللازمة لفتح مكتب قسم سواحل مياه الاسكندرية وشأزته إلى مبنى
البيت “ محرومة “ في القرنة - والذي قرر مجلس الشيخ إعادته إلى وزارة
المالية لإدراج الاعتماد اللازم لهذا العمل في مشروع ميزانية السنة المالية
١٩٣١ - ١٩٣٢

أشرف بأن أبلغ دولتكم أن مجلس النواب نظر بمجلسه المنعقدة في يوم
الاثنين ٤ يولي سنة ١٩٣٢ بقرار لجنة المالية وقرر الموافقة على الاكتفاء
بالمبلغ المذكور ضمن التعديلات التي أدخلت على بعض أبواب المصروفات
في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

ومع هذا تقرر اللجنة ومحضر الجلسة المذكورة راجيا عرض ذلك على
هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

٤ يولي سنة ١٩٣٢
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - الغرض من هذا الخطاب مجرد الإحاطة .

٣ - قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية

فرع ٢ - مصلحة الحدود

الإضافة إلى الأرباح
جنيه

باب ٣ - "أعمال جديدة" ١٠,٤٠٥

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لودنكم تقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا لودنكم بقبول عظيم الاحترام

٤ يولييه سنة ١٩٣٢ رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس إحالة هذا الكتاب إلى لجنة المالية .

(حضر حضرة صاحب المثلأ أحمد علي باشا وزير الأوقاف) .

٩ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ المالية (قسم الثاني من المرفقات)

قسم ١٣ - وزارة المواصلات

(المحروضة التيخ المزمع مع المحدث سليمان باشا)

على كتاب من حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

بمطالبة نظر ميزانية وزارة المواصلات في مجلس الشيوخ زبور من لودنكم الترخيص لحضرة صاحب المثلأ محمد شفيق باشا مدير عام مصلحة سكك الحديد وخطوطات وتليفونات الحكومة ، وحضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك وكيل وزارة المواصلات ، وحضرة صاحب العزة محمد رشدي بك وكيل مصلحة الطرق والكباري بحضور جلسات المجلس أثناء نظر الميزانية المشار إليها .

وتفضلوا لودنكم بقبول فائق الاحترام

٤ يولييه سنة ١٩٣٢ وزير المواصلات
توفيق دوس

(حضر حضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك وكيل وزارة المواصلات، ومحمد رشدي بك وكيل مصلحة الطرق والكباري) .

(د) كتاب من مجلس النواب من مشروع القانون الخاص بفتح أملاك إنفاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣١٤٦ جنيا لكافة بنده مستغني القصر وسويوه

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب لودنكم بالموضوع ٢٤ مايو لسنة ١٩٣٢ رقم ٧/أ-٩
١٣٧١

من مشروع القانون الذي سبق أن أقره مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٥ مايو سنة ١٩٣٢ بفتح أملاك إنفاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣,١٤٦ جنيا لكافة بنده مستغني القصر وسويوه - والذي قرر مجلسكم إقفال النظر في مشروع هذا القانون لإخراج الأملاك اللازمة لهذا العمل في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

أتشرف بأن أبلغ لودنكم أن مجلس النواب نظر بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية وقرر الموافقة على الاكتفاء بنظرة مع التعديلات الإضافية على مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

ومع هذا تقرير لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا لودنكم بقبول عظيم الاحترام

٤ يولييه سنة ١٩٣٢ رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس - "الفرض من" هذا الطلب مجرد الإحالة .

(أ) كتاب من مجلس النواب بتدليلات إضافية على أملاكات بعض الأرباب المحروقات في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إحالة للجنة المالية

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية من مشروع الميزانية لأملاك الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية الخاص بالمحروقات عن التعديلات الإضافية على أملاكات بعض الأرباب - ووافق عليها كما هي موضحة بعد :

١ - قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٢ - "مصلحة الاموال المقررة"

الإضافة إلى الأرباح
جنيه

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٧,٥٠٠

٢ - قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

فرع ٥ - "مصلحة النظم"

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٤,٥٠٥

باب ٣ - "أعمال جديدة" ١٥,٠٠٥

الفل . وبدلاً من أن تنشئ سيارات يلجأ إليها الجمهور الذي يرى أن الانتقال بالسيارات سواء لركاب أو بضائع أصبح أكثر سهولة من الانتقال بالسكك الحديدية . بدلاً من أن تعالج المصلحة هذه الحالة على هذه الصورة زاهياً تلجأ لمنع إعطاء الرخص للسيارات حتى لا تزعج السكك الحديدية ولا يتعسر الأمر على ذلك بل إننا نجد أن المصلحة تنقص عدد القطارات وأطنان الخلل الطبيعي لإزاحة - والسيارات تنقل في ذات متفاربة - هو الإكثار من القطارات وتنقيص الأجور . تقول المصلحة إن لديها كثيراً من الموظفين الزائدين على الحاجة ولها كذلك قطارات وعربات تزيد على حاجتها وفي الوقت نفسه إذا طلب منها زيادة القطارات أو تعديل المواعيد تأتي إجابة هذا الطلب بـ " الاقتصاد في النفقات " وحينئذ لنفسها كل المصنات من رجال وقضاة ولا يتقصداً إلا التهم والزيت لزيادة أرباحها في وقت تشكو فيه من المزاولة - هذا منطق منكوس ولا يمكن أن تسير المصلحة في سبيل مناجاة السيارات إلا بزيادة عدد القطارات وإقصاء الأجور إلى النصف المقولة . ومن المدهش أنه في الوقت الذي تشكو فيه من قصور إيراداتها وفي الوقت الذي يقرر فيه مجلس الوزراء إيقاف المداورات قرأت في إحدى الجرائد الصادرة يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢ أنه تقدم لمجلس إدارة السكك الحديدية ثمان عشرة مسألة منها ثمان مسائل تخص بمنح تزيقات ومداورات استثنائية مع أن المداورات العادية أوقفت في المصالح الأخرى فلماذا ليست متمشية مع المنطق ولا مع سياسة الاقتصاد التي تسير عليها الحكومة .

هذا ما أردت أن ألفت نظرها إليه .

محضر الاجتماع المزمع منحه لك - أريد أن أمال حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة من مبلغ الألف جنيه المخصص بالموازنة لمكافأة أعضاء مجلس إدارة السكك الحديدية . أريد أن أعرف أسماء الأعضاء الذين يتناولون هذه المكافأة .

محضر صاحب المصادقة فريش دوس باشا (وزير المواصلات) - أعرض في هذا كل المناقشة . لا عمل للاستعلام عن أسماء الأعضاء . زيد أو عمرو . لمحضر الشيخ المحترم أن يصدر في المبلغ أو الموضوع . أما الأعضاء فلا أصبح بالعرض لم بحال .

محضر الشيخ المحترم يوسف قطاوي باشا - ونتمتع لجنة لئالية إلى سعادة الوزير .

محضر الاجتماع المزمع منحه لك - رأى هو أن أعضاء مجلس إدارة السكك الحديدية لا يصح لهم أن يتناولوا مكافأة على هذه العضوية إذا كانوا من موظفي الحكومة أو كانوا أعضاء في الهيئات البرلمانية .

إن وزارة المواصلات كالسود الفقري بالنسبة للملكة المصرية . فإذا ما انحلت احتلت كذلك مصلحة الجمهور . فكل عمل لها زاه تماماً الآن كما قال حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك وطلباه ذلك في السكك

بيات العبارة التي ترددت كثيراً في مجلس النواب عن أخطاء وضياع صبيحت تلك مريمين ولكن الصبر بالإخطاء فيه كثير من التجاوز إذ المسألة هي اختلاف في وجهات النظر .

قد يكون لشخص وجهة نظر لا تتفق مع وجهة نظر شخص آخر . فمن الصعب جداً أن يقال إن هذا خطأ مطلق وهذا صواب مطلق لأن وجهة النظر تختلف كما قلت .

كان هناك رأيان . أحدهما اتباع الطريق القديم وهو أطول قليلاً من طريق آخر يشق في الجبل . والثاني هو أن شق الطريق في الجبل أصعب من إبقاء الطريق الأول لسانه من تخصيص المسافة .

بعد أن انتهى الخط في الصحراء ظهرت في الليل تشققات قد يمشي منها على القطارات أثناء سيرها وهذه المسألة لا تزال قيد البحث .

ومن أسباب تأخير البت - كما قلت في مجلس النواب - انتظار اعتماد السيول ومعرفة مدى تأخيرها في الخط حتى إذا أقدمنا على التعديل كان عملاً على أساس متين .

لقد انتظرتنا الشتاء الماضي ولم تأت السيول - ولا أدري إن كان هذا من سوء الحظ أو حسن الحظ - فلم تستطع الحكم على صلاحية الخط لعدم مجيء السيول وعدم معرفة نتيجتها . أما وقد قررنا الانتظار بسبب الأثرة فلا ضرر من التأخير . حتى إذا جاء الشتاء المقبل وعرفت نتيجة السيول وآثارها فسنتمكن من الحكم على استمرار السيول أو لا ؟

محضر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - في كلمة في السياسة العامة لإدارة مصلحة السكك الحديدية .

أعتقد يا حضرات الزلاء أن هذه المصلحة تسير على سياسة جامدة لا تتنسى مع الرق العصري والتطور في طرق المواصلات والقتل في العالم .

أما ما قطارات الركاب لم يمر فيها أي تحسين في سنوات عدة لاق نظامها ولا في ترتيبها ولا في مواضعها . ولوح لي - وأظن أن حضراتكم وافقوني فيما أبدية - أن إدارة السكك الحديدية تعتقد أن مصالح الجمهور المصري مسخرة لخدمتها وليست هي المسخرة لخدمة مصالح الجمهور . فبعد أن المصلحة تزيد في أجور السكك الحديدية كلما لاحظت قصداً في إيراداتها .

والذي يلاحظ أن أجور السكك الحديدية في مصر أعلى من أي أجور لانتظارها في العالم كما يلاحظ أن وسائل الراحة فيها أقل منها بكثير في البلاد الأوروبية . لقد سبق لحضرة صاحب اللجنة وكيل وزارة المواصلات أن قدم اقتراحاً من تحسينات في عربات السكك الحديدية قد توفر شيئاً من الراحة للركاب ولكن لم ينفذ لشيء منها بحجة الحالة الاقتصادية . الواقع أنه كلما زادت وسائل الراحة وخصت أجور القتل لما زاد الإيراد . هذه قاعدة تجارية بسيطة . تريد مصلحة السكك الحديدية أن تقاوم التطور الطبيعي للقتل .

مصر القتل للسيارات بلا شك فبدلاً من أن تتحرك المصلحة في مزاولة السيارات مزاولة مشروعة نجد أنها تلجأ إلى وسائل التصرف بمنح سيارات

يمكن تخيها بالسكك الحديدية . فلو أنه مـة بحيث يصل إلى فاطمى البحر
اليوسفى لأمكن النقل بسهولة من البحر إلى السكك الحديدية مباشرة .
وأشأن هذا كثير .

وفىما يخص مسألة التليفونات فائقى لثاية أسس كنت أثباتت مع حضرة
صاحب السعادة وزير المواصلات بشأنها ولكن سعاده يدخل الحالة المالية
فى كل شىء كما قال حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . وليس هذا
طريق مصلحة تريد أن تحيى مآلتها . فأملنا كثير فى أن يزيل سعادة وزير
المواصلات هذه الصعوبات .

مفكرة الشيخ المحترم لدركتور مرسى محمود افندي — لا يزال مالا
فى الأذهان حول تلك الحادثة التى استرقق فيها ركاب الدرجة الثالثة . وبما
أن ركاب الدرجات الأولى والثانية والثالثة مفصولون تمام الانفصال عن
سائق القطار فكل خطر يصيب راكبا لا يمكن تلافيه .
لما وقعت تلك المكارهة فحمت البلاد وطلابت مصلحة السكك الحديدية
بعمل التدابير اللازمة حتى لا يتكرر وقوع مثل هذا الحادث المقيع إذ فى
جميع دوليت سكك حديد العالم — وبخاصة ألمانيا التى بها درجة رابعة —
يوجد اتصال بين الركاب وبين سائق القطار حتى إذا حصل حادث يمكن
إخطاره لإيقاف القطار فى الحال .

وكنا نظن أن مصلحة السكك الحديدية تأخذ حذرهما بهذا الحادثة
توجد بين السائق والركابى — على الأقل — اتصالا للتنبيه عند الخطر .
أسافر بالسكك الحديدية فى كل يوم فلا أجد العربات ما يصلى يساقى
القطار إذا ما فاجأنى فائقى وأردت الاستئذنة بينما كنت أركب فى الدرجة
الرابعة فى ألمانيا — وأذا طالب فقير — فأجد ما يصل بينى وبين سائق
القطار .

هذه ملاحظتى الأولى . أما الملاحظة الثانية فهى كما قال حضرة الشيخ
المحترم حبيب دوس بك إن وسائل الراحة مفقودة برربات السكك الحديدية
خصوصا فى الدرجة الثالثة منها وأقصد بذلك — إذا سمحتم حضراتكم بهذا
التصير — أنه لا يوجد بها " بيوت خلاء " كان المسافرين فى الدرجة الثالثة
من مصر لأسوان مقضى عليه بأن لا يقضى حاجته .

مفكرة صاحب السعادة قوقس دوس باشا (وزير المواصلات) — هذا
متوفر فى الدرجة الثالثة .

مفكرة الشيخ المحترم لدركتور مرسى محمود افندي — أسمع من حضرات
زملائى أن هذا متوفر حقيقة فى قطارات الاكبريس ولكنه غير موجود
فى قطارات الركاب العادية وهى أولى بذلك لأن سرعتها أقل من سرعة
الاكبريس وتستغرق فى سفرها وقتا أطول ولا أرى حلا لهذه التفرقة .

مفكرة الشيخ المحترم لمرصدى باشا — كلامى خاص بمصلحة البوستة .
يجد فى الوقت الحاضر أن " مصلحة البوستة " التى تسمى هكذا فى جميع
التوابعين الصادرية بالطرق المشروعة سواها كانت هذه التوابعين أحلة أم مختلفة .
يجد أسس هذه المصلحة قد تغير وأصبحت تسمى " مصلحة البريد " .

الحديدية والتليفونات والأعمال الحديدية ، حتى أن السيارات التى شمرت
للمصلحة فى أن تنافس بها أصحاب السيارات الأهلى لم تحقق هذه الرغبة
فقد أسكن هؤلاء الأهلى الضيق أن يتخللوا على تلك المصلحة الحكومية
الكبيرة .

الرئيس — التجارة حرة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنبد بك — لقد جعلت للمصلحة سيارات
لتنافس أصحاب السيارات الضخمة فلم تنجح وذلك بسبب ارتفاع الأجور .
ولأنها خفضت ثلثت عليهم وانهم ذروا أمامها .

الرئيس — لقد قال ذلك حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك . فما
الداعى للتكرار ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنبد بك — لم يقل ذلك . كذلك توجد خطوط
حديدية قشاً وتكون ثلثتها كبيرة أو مئتين كيلومترا أو كيلومترين فأحجام
المصلحة عن مدتها يصل هذه الخطوط لا تأتى بكل الفائدة المرجوة منها .

الرئيس — أشرب لذلك مثلا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنبد بك — الخط الحديدى من بنى سويف
إلى إحصانية .

الرئيس — دخلنا فى الملقح الخصبية .

مفكرة صاحب السعادة قوقس دوس باشا (وزير المواصلات) — لا ملاحظة
لوزارة بهذا الخط لأنه تابع لشركة السكك الحديدية الإضافية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنبد بك — إنى أقصد السكك الحديدية التى
تبدا من بنى سويف وهى تابعة للحكومة أما السكك الإضافية التابعة للشركة
فهى فى التقييم .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سيدي بك — السكك الإضافية فى الوجهة
التيلى فى مديريات بنى سويف وألمانيا وقتاً كلها تابعة للحكومة المصرية
ومملوكة لها .

مفكرة صاحب السعادة قوقس دوس باشا (وزير المواصلات) — ظننت
أن حضرة الشيخ المحترم يقصد السكك الحديدية الإضافية بالتيوم . أما السكك
التي تبدا من بنى سويف فهى تابعة للحكومة .
(انصرف حضرة صاحب المال عبد الفتاح يحيى باشا وزير للتجارة) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنبد بك — لقد مـة خط بنى سويف —
إحصانية — إلى شاطر زاده^(١) أى إلى مبالغة نجد عن البحر اليوسفى ونصف
كيلومترا وهذا يدعو إلى قتل البضائع من البحر لمسافة نصف كيلومترا حتى

(١) أصلها شاطر زاده وصحت كما وردت فى الخبر بأنه على طلب حضرة الشيخ المحترم جملة ٥ روكية سنة ١٩٢٢

مقرر الشيخ المحترم صوب يارو عطربك - لى ملاحظة على الطرق الاقتصادية التي ابتعتها مصلحة السكك الحديدية فقد وفرت مائق قاطرة وتلاية الآف غنية ، وبإني أنه إذا لم يكن من هذا الوفير بد فيحسن ، من الوجهة الفنية ، أن تستعمل القاطرات وال عربات دوريا في كل أسبوع أو في كل شهر بدلا من ههنا في المرء يأكلها الصدا وتعرض للظف مع أن ثمنها كبير يبلغ نحو الأربعة ملايين من الجنيهات من رأس مال السكك الحديدية .

مقرر الشيخ المحترم على أحمد الملقاوي بك - سبقني حضرات زملائي المحترمين فتكلموا عن أسباب النقص في إيرادات السكك الحديدية في هذا العام المقدرة بمبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

تكلم حضراتهم من زيادة أجور الركاب ولم يتعرضوا لأجور البضائع وارتفاع التولون الذي كان يصير مصلحة السكك الحديدية أن تزيد النظم فيه لأنه في اعتقادي السبب الأكبر في نقص إيراداتها .

أذكر أن حضرة بشري حنا بك كلفني بشراء شربين أردبا من اللويزة لوزاعتها كالجواهر لئلا للويزي فاشترت بهذا المقدار وأرسل بطريق السكك الحديدية من الأنصر إلى الجلفادوف بالفشن وحصل عليه تولون مقداره ١١ جنيا و ٦٠٠ طم فلما نطلعت على اللويزة ظننت أنه قد حصلت عليه أجرة ضخمة كطلة ولكن لما بحثت تحققت أن السكك الحديدية حصلت الأجرة بأخبار التولون في الدرية الثالثة .

نحن اشترينا أردب اللويزة بمبلغ ١٣٠ قرشا فحصل عليه تولون مقداره ٦٠ قرشا وهو مبلغ كبير جدا .

وبصفة كوني وكلا لا أكبر دائرة في التطور المصري وهي دائرة الأمير يوسف كمال أذكر لحضراتكم أننا اشترينا خمسة آلاف طن فحم وإردنا قتلها بطريق السكك الحديدية من بورسعيد إلى نجع حمادى فطلبت قسمة ومبين قرشا ونصف قرش الطن ولقداسة الأجرة أحضرناها في المراكب بأجرة قدرها ثلاثون قرشا الطن .

كذلك اشترينا باسم القارة ٤٠٠ طن قضيب سكك حديد وأردنا قتلها بطريق السكك الحديدية من القنارى إلى نجع حمادى فطلبت ١١٥ قرشا أجرة من الطن فاتفقت مع أحد المقاولين على قتلها بأجرة ٣٦ قرشا الطن وطلت التضبان فلا على المراكب لأن لها بالنسبة لنا ميزة خاصة وهي أن نقل المشورين من المركب إلى القنن وأما وهي ميزة غير متوفرة في النقل بطريق السكك الحديدية لأنها تضطر في هذه الحالة إلى نقل المشورين من محطة إلى القنن بالعربات .

لهذا كله أرى أن السبب في نقص الإيرادات يرجع كما قلت إلى ارتفاع التولون على البضائع ويعد بمصلحة السكك الحديدية أن تعمل على إتحاضه . سمعت أن مصلحة السكك الحديدية اعتمدت فرض ضريبة مقدارها خمسة أو عشرة قروش على كل مركب لنقل المنفعة وأرى أن هذا إذا تم لا يمنع المنفعة ولا يزيد الإيراد .

(تصفيق) .

وعرضت مطوباتها Imprimées بهذا الاسم . فبنا نجد إليها الأول "مصلحة اللويزة" موضوعة على اللفظ النحاسية الموجودة على الصناديق كما نجد على العربات .

فأنا أريد تغيير كلمة "لويزة" المكتوبة الآن (لويزة) بكلمة "بريد" فيحسن أن يكون التغيير مائما فيشمل اللفظ النحاسية الموجودة على الصناديق والعربات وغيرها .

الرئيس - الأمر بسيط يمكن لإزالة كلمة لويزة ووضع كلمة "بريد" .

مقرر الشيخ المحترم محمد صديق باشا - هل أتى لأهم حكمة هذا التغيير لأنه إن كان من أجل اللغة فكلمة "لويزة" غير عربية كان كلمة "بريد" غير عربية أيضا .

مقرر الشيخ المحترم الشيخ صبحي بك - لكن كلمة "بريد" قد استعملها العرب .

مقرر الشيخ المحترم محمد صديق باشا - المحكم بيني وبين من يطوئ قواميس اللغة فكلمة "بريد" لم تستعمل إلا عند خلافة بني أمية وإذا رجعت إلى لسان العرب نجد أن "البريد" معناه "الرسول" .

(ضحك) .

فلذلك كلمة "لويزة" هي كلمة أجنبية ولا ضرورة لتغييرها وتحويل المصلحة فقلت التغيير خصوصا وأنه لم يصدر بكلمة "بريد" قانون .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - أوافق كل الموافقة على ما قاله حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك ولقد شاهدت ونحن في طريقنا إلى الاسكندرية عند طسلا قاطرات السكك الحديدية وعرباتها مرسومة كالجمل وقد طلعها الصدا بسبب عدم الاستعمال فيحسن بالمصلحة أن تستعملها عوضا عن تركها مرسومة للظف .

أما ما قاله الجنتين أن السبب في نقص الإيرادات يرجع إلى الحالة الاقتصادية الحالية فأنا أوافقها في هذا الرأي وأصرح بأن هذا ناتج من منافسة السيارات وغيرها من طرق النقل .

لاحظت أيضا أنه قد قرر مشروع للزيادة بمبلغ شربين ألف جنيه لمتوفر السكك الحديدية المزع عقده بمدينة القاهرة في سنة ١٩٣٣ وأرى أن هذا المبلغ كبير .

الرئيس - للزمت ضروري .

مقرر الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - هل من الضروري أن يصرف عليه مشورين ألف جنيه .

الرئيس - نعم ضروري ولو انتهى الأمر صرف بمسح ألف جنيه .

البعض وورده بعض حضرات الشيوخ - وذلك انطلاقاً هو أنت أجور السكك الحديدية في مصر أمثل منها في باقي جهات العالم .

كنت أرجو أن يهيء أحد حضرات الشيوخ الذين أدلوا بهذا - بما يؤيده فيقول مثلاً إن أجرة السفر الجيولوجي المتر الواحد في مصر كما في الدرجة الأولى بيننا هو كما في بلد آخر من بلاد العالم فيقوم القليل مؤدياً بالأرقام .

أريد أن أقول إن مسألة التفرقة بالنسبة لخط الركاب والبضائع لا توضع بتبرير كثير جداً من التدقيق . وهناك لجنة في مصلحة السكك الحديدية قوامها جميع رؤساء الإدارات المختلفة فيها وعدم زيد على العشرة برئاسة مدير المصلحة - تبحث في هذه التفرقة سواء للركاب أو البضائع وما يطرأ عليها من تغيير ثم تدرس الحالة كل عشرة أيام خطأ خطأ وقاطرة قاطرة ويستطيع من يريد من حضراتكم أن يطلع على نظام مصلحة السكك الحديدية بالتدقيق فيما يتعلق بإيراداتها ومصروفاتها ونظام مراقبة التفرقة .

وهناك ظم خاص مأمور به أن يدرس أسباب زيادة أو نقص إيرادات كل خط في كل عشرة أيام ويقدم نتيجة ذلك البحث إلى المصلحة التي تترسعه على مجلس الإدارة وهذا في دوره يقدمه إلى الوزارة .

ترون حضراتكم أن العمل ليس من السهولة بدرجة يهيء معها أحد حضرات الشيوخ ويلاحظ أن الأجور على السكك الحديدية مرمزة .

أفرد لحضراتكم أن الأجور في مصر في الدرجات الثلاث أخص منها في إنجلترا وفي فرنسا وإيطاليا وألمانيا بالنسبة لكل متر الواحد وعلى الأخص أجور الدرجة الثالثة لأنها تنزل إلى النصف وقد تعمل في بعض الأحيان إلى ثلث ما تتقاضاه بعض الدول الأخرى .

ترك جانباً مسألة زيادة الأجور التي يتقاضاها الواقع والأرقام .

هناك أيضاً مسألة مزاحمة النقل - تلك المزاحمة التي أصبحها مشروعة - والتي نتج عنها ما يخالف من أن مصلحة السكك الحديدية أو وزارة المواصلات تحكم في إعطاء الرخص وأن وزارة الداخلية تتشدد في المراقبة التي قامت بها أخيراً . فحين لا تحكم مطلقاً في مقاومة تلك المنافسة متى كانت مشروعة وإنما تحكم دائماً في تأييدها وتشجيعها لمصلحة الجمهور على شرط أن تكون مشروعة فنحن نملك عشرين جنياً مثلاً يشتري بها " شاسب " فدية أكل عليها الدهن وشرب ويضرب عليها لوسين من الخشب ويحصل على رخصة يحمل خمسة أشخاص في تحمل هذه السيارة عشرين راجياً وهي لا تسير على قضبان حديدية تكون قد كلفتها شيئاً من رأس المال وكل رأس ماله لا يزيد عن العشرين جنياً التي دفعها ثمناً لسيارته فهو لا يتكلف في تسيرها إلا من البتة - فخص هذا حال كيف يقال إن منافسة السكك الحديدية منافسة مشروعة ؟

فإذا كانت مصلحة الطرق أو مصلحة الأمن العام تمنع من سلامة الجمهور في التدقيق في إصدار الرخص للقبض الميكانيكي وشدة مراقبة البوليس حتى لا يحمل السيارة أكثر من الحدية للرخص بها وعدم إزدحام الطرق بسيارات تزيد على حاجتها - فإذا كان في هذا ما يباب على الحكومة فيكون الفرض أن تنفي الحجة فوضي وأن توضع سلامة الجمهور لأحد الأنظار .

مفكرة الشيخ محمد مكرم على فهمي باشا - لقد قوت مصلحة السكك الحديدية خفض أجور الركاب في المسافات التي لا تزيد على خمسين كيلومتراً .

فإذا أراد مسافر من الأقصر إلى مصر مثلاً أن ينفع بهذا التخفيض فقد يستغرق سفره ثلاثة أيام على الأقل لأنه مضطر أن يظل في كل خمسين كيلومتراً وفي هذه الحالة يفضل المسافر السفر في المركب على السفر بطريق السكك الحديدية .

لذا أرى أنه يحسن أن يكون التخفيض عاماً في كل المسافات كما كانت عليه الحالة قبل الحرب

مفكرة الشيخ محمد مكرم على فهمي باشا - أريد أن أفقت نظر حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات إلى مسألة حوت عليها مصلحة السكك الحديدية وهي أن المسافر من مصر إلى ططا على الطولى يدفع ثلاثة عشر قرشاً ثمناً للتذكرة في الدرجة الثالثة ولكن المصلحة وضعت نظاماً يستطيع به المسافر من مصر إلى ططا أن يصرف تذكرة من مصر إلى بنها ثمناً خمسة قروش ثم يظل في محطة بنها ويصرف تذكرة أخرى منها إلى ططا يدفع عنها خمسة قروش أخرى مع ما في ذلك من تعرضه لخطر بسبب عدم وقوف قطار في محطة بنها مدة كافية بسبب الإزدحام في القطار المذكورة لرغبة أغلب راكبي الدرجة الثالثة في الاستفادة بالفرق بين الآخرين .

وكذلك يلاحظ أن ثمن التذكرة من محطة السيدة زينب إلى محطة حلوان ذهباً وإياباً أيام الأحد والأربعاء والجمعة يزيد عن مثلهما في هذه الأيام من محطة باب القوق إلى محطة حلوان وذلك لأن بعض المحطات امتيازات خاصة .

مفكرة صاحب إعادة توقيف دوس باشا (وزير المواصلات) - لا امتياز في أجور السفر لمحطة إلى أخرى .

مفكرة الشيخ محمد مكرم على فهمي باشا - أؤكد لسعادة الوزير أن الامتياز الذي ذكره موجود . فالي هاتين المسألتين أفقت نظر حضرة صاحب السعادة الوزير .

مفكرة صاحب إعادة توقيف دوس باشا (وزير المواصلات) - أشكر حضراتكم جميعاً لما أبدىتموه من الملاحظات القيمة وأشكر لجنة المالية كذلك لتقريرها القديم وقبل أن أورد على ما أبدى من ملاحظات أرجو أن أفقت نظر حضراتكم لخطأ مطبوع جاء في النهر الأول من الصفحة الأولى من تقرير اللجنة عند ذكر مبلغ ٢٥٠ جنياً لامانة قائد الطيران المصري نظير تنازل الحكومة من رسوم نزول الطائرات وصحة ذلك أن هذه الامانة تستطع لقائد المذكور نظير عدم تنازل الحكومة من رسوم نزول الطائرات وقد أرادت الحكومة أن تتفادى احتياج الشركات الأخرى بإدراج هذا المبلغ في مشروع الميزانية كإمانة لقائد الطيران المصري على أن تتقاضى الحكومة من القائد المذكور رسوم نزول الطائرات . أما فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدت على مصلحة السكك الحديدية فاني أريد أن أحصى خطأ قام بإخفاق

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - السبب
هو الأزمة فائيا لم تكن موجودة في ذلك الوقت وكان من فطر القطن عشرة جنيهات ولكل ك لا تجدد الآن من يشتريه بـ ١٠ . وكان حضرة العضو المقدم يردد على حذبه في خط اعنائه الى سامرئ لها - عشر مرات في الشهر فاصبح لا يزورها اكثر من مرة .

مفكرة الشيخ المرم محمد غنم بك - لا ازال اتردد على عزبي مشرمات .

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - لوان
حضرة الشيخ المقدم يردد الآن على حذبه عشر مرات في الشهر كما يقول لازدم القطار بالركاب كما كان في الماضي ولاد ايراده .

أما فيا يتعلق بزيادة قطارات السكك الحديدية فالبقية التي سبق ذكرها تتنقل ليل نهار في العمل على زيادة اليراد فانا وجد من الركاب السعد الذي لا يكون من - وانه خسارة على المصلحة فانا لا تردد في تسيره المصلحة العامة .

مفكرة الشيخ المرم بقرب يادى عليه بك - وما قول حضرة صاحب السادة الوزير في مواعيد القطارات ؟

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) -
تقدمت شكوى مرة بشأن مواعيد القطارات في خط العبيد فكان يحضر عندي أحد حضرات شيوخ الفيوم ويطلب إلى تعديل موعد قطار فأعله ثم يحى شيخ آخر وأدب من الدنيا ويعترض على هذا التعديل وقول الله في هذا يحى شيخ أو نائب عن بنى سويف ويعترض على ما يراد إدخاله من تعديل جديد في المواظفم يكن فوسى إلا أنا أقترح عليهم - ونحن نريد خدمة الجمهور والمصلحة العامة - أن يصموا أنفسهم شيوتا ونوابا وأعضاء مجالس للمديريات ويتصلوا بالمديرين ويضموا جدول مواعيد السكك الحديدية وعلى تنفيذ .

وقد اجتمعوا فعلا وتقدموا إلى بقرار فتمت وكانت النتيجة أنه بعد اسبوع جاني بعضهم يشكون من المواظف الجديدة . فلما كنت أستطيع أن اعمل في هذه الحلة أقدم طبع الجدول وليس في وسى أن اعمل على ما به ارضاه الجبع أما فيا يتعلق بأن مصلحة السكك الحديدية مع قص ايرادها تطلى علاوات استثنائية . وكيف ننمها في مثل هذا الوقت . فله كئل من بفرأ من الآلة الكريمة (لاقرأوا الصلاة) وبتراك بالآية .

اثن أن حضراتكم لاحظن في درس الميزانية أن حضرة صاحب المال للمدير العام لمصلحة السكك الحديدية وفر ألقا وتسلمة موظف ماهيتهم أو مرتبهم ٣٩,٥٠٠ جنيه تقريبا في السنة . فليس مثل حضرة صاحب المال جد شقيق باشا الذي يسخر بلا حساب في منع العلاوات الاستثنائية هو دقيق ومتقن منها . وإثمانية الموظفين الذين منحوا العلاوات الاستثنائية هم الذين سيطون على الرؤساء الأجانب فنجد في بعض المراكزا رئيسا أجنيا يتقاضى مرتبا ألف جنيه في العام . ويجانبه موظفون مصريون

أما فيا يتعلق برخص السيارات المستوقة الشروط فاعلم أن للمعول كما هو في كل بلاد العالم - أن كل طريق من الطرق له عدد معين من السيارات لا يجوز أن يزيد على حاجته حتى لا يحصل التزاحم فتعترض سلامة الجمهور قطر .

لما تألفت لجنة في الوزارة كل أعضائها من الرجال المسؤولين في الحكومة قنيا ولاء وزارات المالية والمواصلات والأشغال ومدير السكك الحديدية برئاسة وزير المواصلات - مهمتها بحث ما يمكن أن تحصله الطرق . وقد تقدم لهذه اللجنة حوالي ١٨٠٠ طلب في ثلاثة شهور وقض منها على ما أظن مالا يتجاوز مائة وخمسين طلبا بين سيارات ولوريات وأتوبيس وكان السبب في رفض الكثير منها ما لوحظ عليها من خطر على الأمن السام أو مزاحمة الطريق .

أما فيا يتعلق بما يطلب من زيادة القطارات وتخفيض الأجر فباللة فيها شيء من الغرابة ، نسمع أحد حضرات الشيوخ يقول إن مصلحة السكك الحديدية هي العمود الفقري للدولة . هذا صحيح ويجب المحافظة على هذا العمود الفقري الذي هو ركن من أركان إيرادات الدولة . وفي نفس الوقت نسمع يطلب زيادة القطارات واقتاص الأجر . ومع ذلك يطلب أن تمول المصلحة على زيادة إيراداتها .

هل تعرفون حضراتكم كيف ألت المصلحة بعض القطارات . أضرب لضرارتكم مثلا - طلب إنشاء قطار من القطارات التي تسير بين القاهرة والفيوم لأنه جاء في التقارير التي تقدمت إلى المصلحة عن هذا القطار أنه كان يلعب إلى الفيوم ويعود منها في بعض الأحيان خاليا من الركاب فأرادت المصلحة أن تنق على عدد الركاب الذين يسافرون على هذا القطار ولم تشأ أن تتدب لذلك موظفا صديرا لتصحق من ذلك فقام بحال محمد شفيق باشا مدير المصلحة بنفسه وأخذ القطار من مصر إلى الفيوم ليعرف حقيقة الأمر فانضح له أن القطار الذي قام به من مصر إلى الفيوم وكان مؤلفا من أربعة من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية وعربتين من الدرجة الثالثة لم يحمل سوى معالي في الدرجة الأولى وسكرتيرة وموظف آخر في الدرجة الثانية وامرأة وابنها نصف تذكرة في الدرجة الثالثة ووصل القطار على هذا الحال إلى الفيوم مع ملاحظة أن هذا القطار يقوده سائق وساعده وفيه كساري وفراش . ومع أن هذا القطار المؤلف على هذا النحو الذي وصفناه قد كلف المصلحة خمسين جنيها لم يزد ايراده من اثنين وخلاصين قرشا . (أصوات : ما سبب ذلك ؟)

مفكرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - أرجو ألا أسأل من السبب فليكن السبب ما يكون . هل من الممكن أن تطلب الحكومة بشير قطار يتكلف خمسين جنيها ثم يغم وزيت ولا يأتي بإيراد أكثر من ٣٣ قرشا إذن لا يفل مطلقا أن تطلب المصلحة بمثل هذا .

مفكرة الشيخ المرم محمد غنم بك - لقد كلفت هذه القطارات تسير بنظم وتأتي بإيراد لا السبب ؟

حازي ولما نصل (شاطر زاره) إلى البحر الیوسفی أى إلى العربة تضطرب السكة الحديدية أن تسير فتلطمها سائة كيلو مترين أو ثلاثة ثم ترجه ثانية لیمكن أن یسير علی الخط الطوال من جدید .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنیم بك - السكة الحديدية الآن واقفة عند قطرة . والوصلة التي أردت إنشائها تكون في نهايتها كاسحل قط الحديدی علی البحر الیوسفی .

مفكرة صاحب المصلحة قرقوب دوس باشا (وزير المواصلات) - أیكون ساحل البضائع ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنیم بك - الشرط ید إلى البحر الیوسفی...

مفكرة صاحب المصلحة قرقوب دوس باشا (وزير المواصلات) - لماخا ید إلى هذا الساحل ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنیم بك - لما یجی البضائع فی البحر الیوسفی تؤخذ من المراكب إلى السكة الحديدية أساساً . كما تفرغ كذلك من عربات السكة الحديدية إلى المراكب . وتكون هذه القطعة حیث شبه ساحل المصرية .

مفكرة صاحب المصلحة قرقوب دوس باشا - أنا أمد حضرة الشيخ المحترم إذا قلتم فی تقريرنا عن البضائع التي ترد لتلك الجهة وتصدر منها بالسكك الحديدية وظهر منه أنه لا یقرب علی إنشاء هذه الوصلة خسارة بصرف النظر عن للكسب . فانی أقوم بذلك فوراً .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنیم بك - أنا أؤكد لحضرة صاحب المصلحة الوزير أن البضائع فی هذه الجهة لا تكون قاصرة علی بنی سوف بل تشمل مديرية المنيا وبغیرها .

مفكرة صاحب المصلحة قرقوب دوس باشا (وزير المواصلات) - كذلك فنی یشاق بالتلفون فان حضرة الشيخ المحترم ید غنیم بك تفصل وقابل فی مكنتی . وقلت له إنه مع الأسف الشديد لا یمكن قبول اقتراحه بشأنها . ولا یمكن تنفیذه الآن بالنسبة للخط المسالمة الحاضرة . بیل ولا فی حالة مالية وإیجیه . ضرب لی حضرة هذا : لماخا یمكن من فی حلوان مع القاهرة بدون أجر ؟ ولماخا وهو فی بیا لا یمكن من بنی سوف بلا أجر كذلك . فرددت علی بیه حلوان خاضعة للقاهرة . وأن منه الذى ذكره یستدعی أن من فی أبی قرقاص یمكن مع المنيا بماذا وكذلك من فی طای یمكن مع جرجا بلا أجر وبذلك یمكن البیع دون أن یدفعوا المصلحة أجراً . فرد علی حضرة یأن فی ذلك تحسباً لتلفون ویكون سهلاً لا تأخر من المشتري . كما یكون فیه تمویض حسنة التي تصبب القربى . وقلت له مع رغبتي الشديدة فی زیادة الايراد إتی أرى أن یمع الجان المسالمة للمصلحة خلال هذا تحول یمكن اقتراحه ولذا أقدم للجلل علی أنسب من فی البلاد یتكلمون فی التلفون دون

تستأفی أكبرهم درجة أرباباً جینه . ونحن نمد أحد هؤلاء المصريين لیل علی هذا الأجنی بعد سنة أو سنین . وإذنا كان عدد هؤلاء المصريين سبعة أو ثمانية . فاما مضطرب إلى تیز أحسن لیتولی رئاسة العمل بعد اعتزال الأجنی له .

وقد قدنا لجنة مكوّنة من حضرة صاحب المصلحة ووزير المالية وسعادة وكلاهما . وسأل المدير العام للسكك الحديدية وأحضرتا كشوف الموظفين ورأينا منها أنسب المقتض العام لتلفون مرتبه ألف وسقاة جینه . وهو المستروب فاستوفناه المصرى الذى یدله لیخفه فی العمل بعد قليل من الزمن فقال إنه محمد أفندي ملا . وانضج أن یمتد هذا المصرى هو ثلاثون جیناً فی الشهر أى ٣٦٠ جیناً فی السنة . وهو الذى یسجل علی الأجنی الذى یشاقفی ألفاً وسقاة جینه .

وهنا یسرى أن أعلن لحضرتكم أن الرؤساء الأجانب یقررون أن المصريين القنین سیلون عملهم من غیر من یشغل صراهم بهم . بل قد یفضلونهم . (حضر حضرة صاحب المال محمد شفیق باشا المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والترفانات) .

فالملاوات التي تقرأونها فی المجلات عبارة استثنائية . هي عبارة الفرض منها أن تمنح الموظفين المصريين المرشحين لیطولوا علی الأجانب ولم ترد علی خمسة جینات فوطلف لم یبلغ مرتبها أكثر من ثلاثين جیناً . والذى یحصل فی الواقع أعياه الریاسة علی عاقبه حیث یتمثل الأجانب من صراهم . فلیست مصلحة السكك الحديدية هي التي تعطى ملاوات استثنائية جزافاً . وليس مدیرها العام الذى وفر من مهابا الموظفين نحو أرباباً ألف جینه . والذى حضرها صراً هو الذى یمنع ملاوات استثنائية . تكون علی ملاحات . وإذا كان كذلك علی الشكوى منه - وهو موجود الآن - فهو تعقیقه الشدید جداً فی المحافظة علی أموال الدولة مع عدم مساهمة بالمصلحة العامة إذا كانت تلك الحال متبرعاً علی الشكوى .

(تصدیق) .

أما فنی یشاق بما ذكره حضرة الشيخ المحترم محمد غنیم بك . فصحيح أن الخط الذاهب من بنی سوف إلى أحناس یقف عند الذى ذكره حضرته وهو (شاطر زاره) وصحيح أننا لو أنشأنا له وصلة كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات یصل الخط إلى مزیت علی البحر الیوسفی .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنیم بك - لا . لا . لم أقصد هذا .

مفكرة الشيخ المحترم قرقوب دوس باشا (وزير المواصلات) - هذا حذك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنیم بك - أريد المصلحة المنطق لا للمصلحة الخاصة .

مفكرة صاحب المصلحة قرقوب دوس باشا (وزير المواصلات) - لا تخاف المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة فی كثير من الأحوال . وأنا لا أريد أن أضرب من قيمة اقتراح حضرتك . وكان حقى جداً أن أریك فی حزبك . كما حقى أن أریك كل واحد فی حزبه . ولكن هذا الخط

سرا. ولكنه تكلم فيها في الجلسة وسبق له أيضا أنه وادعى بأنه مضطرب عن هذه الآلة ويضع شيء يكون سرا عند الكساري حتى إذا ما حصل خطر أمكن له أن يتناكره .

قصة صاحب مصلحة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - هذا الأمر عُدس الآن . والسؤال تكرر أكثر من مرة .

والآن أقول - فيما يتعلق بأجهزة البضائع بالسكك الحديدية والمراكب وأن مصلحة السكك الحديدية تريد وضع ضريبة على المراكب - أن هذه المصلحة لا اختصاص لها في وضع ضرائب إذ اختصاصها لا يتعدى بيع التذاكر ونقل البضائع وعمل غلافات وتليفونات .

إن فرض الضرائب حق وزارة المالية .

لقد تكلم حضرة الشيخ الفخيم في أجهزة المراكب وأن منافستها لمصلحة السكك الحديدية هي منافسة مشروعة .

قصة الشيخ الفخيم عن أحمد اللطيف بك - لم أتل ذلك .

قصة صاحب مصلحة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - نحن نعرف كثيرا في التعبير بكلمة "مشروعة" ولو أننا هذه الكلمة لأنكنا الوصول إلى نتيجة سامة . في كل بلاد العالم تفرض ضريبة على النقل للماني كما تفرض ضريبة على السيارات .

إن مصلحة السكك الحديدية تتكلم بفئات كثيرة لمد اشترطها الحديدية . أما شرط المركب فلا يتكلم صاحب المركب شيئا لأنه هو القبل والربع التي تقوم الحكومة بفئات تطهيرها . كذلك السيارات شرطها الطرق السومية التي تكلف مصلحة الطرق والجارى الوفر من المال لإصلاحها . ولهذا قلنا في مشروعة ويجب لهذا فرض ضرائب على السيارات وحل النقل للماني ولكن مع الأسف الشديد لسنا أحلوا في ذلك . فإماما الامتيازات الأجنبية التي نقل إليها .

لقد سمينا سى الجيد وتكونت لجنة بوزارة المواصلات لبحث وسائل النقل من جميع وجوه سواء كانت بالسكك الحديدية أو الطرق أو القوارب أو السيارات أو المراكب الخ . ووضعت مشروع ضريبة على السيارات أقرو مجلس الوزراء وبست به إلى وزارة الخارجية لمناقشة الدول بشأنه وعلمت أن المفاوضات انتهت بالإس أو كالت ، ونحن ننظر من وقت لآخر إقرار الدول لهذه الضريبة الباعلة التي ليس المقصود منها حماية السكك الحديدية بل صيانة الطرق كما أن اللجنة أصدرت قرارها فيما يتعلق بضريبة النقل للماني وقررت اليوم إلى وزارة المالية ومجلس الوزراء وأتممت أن يمر هذا المشروع بمجلس الوزراء بعد عدم إرسال إلى وزارة الخارجية لمناقشة الدول بشأنه أيضا ، وحتى وضعت الضريبة أصبحت المناقشة مشروعة وأصبح البقاء للأصلح .

أريد أن أقول لحضرة الشيخ الفخيم إنه إذا خفضت أجرة نقل النعم بالسكك الحديدية عما هي عليه فلا نفي الأجرة بمساويف النقل .

إجرائات بلا خسارة للمدانة الدولة فاني حينئذ مستعد لأن أجعل الترتيب جانا في أية جهة . أما قبل تقديم هذا الدليل فلا يمكن أن أعرض مبنائية الدولة الخطر .

وأما فيما يتعلق بما قاله حضرة الشيخ الفخيم الدكتور مرسى محمود اقندى من وضع آلة لوقف القطارات حين الخطر . فاني استقلت حضرة إلى أنه سبق أن وضع عن ذلك سؤالا في المجلس ورجوت منه أن يفتا لي لأنه قد يحسن أن أجيبه على سؤاله في مكبي بالوزارة فلما اتفق كلنا بها وإذا لم يتفق فاني أجيبه في المجلس ، ولقد شرع في الوزارة وأقمته بأجابه وصحب سؤالي .

ومثل هذا السؤال وضعه حضرة الشيخ الفخيم جريس زياترى باشا .

والمسألة مهمة . أما وقد ذكرت هنا فأرى من واجبي أن أجيب عنها ، المسألة وجهتنا نظري . مسألة وضع علامة الخطر في قطارات السكك الحديدية لم تنفها مطلقا . بل أمرتها كل أمة .

وعلامات الخطر سبق أن وجدت في قطارات السكك الحديدية . ولكن مع الأسف الشديد أسى استعملنا بنية كبيرة . إما بطريق المنزل . وإما بطريق الإبرام . وقد استدعى ذلك إزالتها من القطارات . وعقب حادثتها فيها قوتا : هل من الممكن وقف القطار بالآلة حين حدوث الخطر . وفلا قامت مصلحة السكك الحديدية بالبحرية ونجحت في صنع آلة رخيصة جدا لا تتكلف جنينين . وجربناها فعلا في رحلة كان فيها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء . والتكلم . ومصلح مدير السكك الحديدية . والقطار كان في أقصى سرعته . وهي زبانية صينية كسرناها فوقف القطار في الحال . واعتقدنا أننا وصلنا إلى كل ما نرجو بإعداد هذه الآلة . وإذا بإدارة الأمن العام تخبطوا أنه بلغها من مصادر عدة أن استعمل هذه الآلة قد قاطع بسره كثير من المجرمين . لأنه بها سيتكون أية جريمة في مكان يكون خاليا من الحراس .

(أصوات : وأين إذن يكون الحراس) .

كلية الحراس لقطار سهل . ولكن لما تململون حضراتكم مقدر طول الخطوط وعدد العربات المتصددة ترون حضراتكم أنه يحسن أن تترتب في الأمر من أجل المصلحة العامة ، لأن الإحصاء دل - والحمد لله - على أن الخطر الذي تحدث من السكك الحديدية ، والتي تشمل هذه الآلة لاجتهات . نسبتها أقل بكثير جدا من الجرائم التي يمكن أن ترتكب بواسطة لها . رأينا الترتيب . ونحن أشد رغبة من كل شخص . في تلافى هذه الأخطار لأنني في ذلك فائقة دالية . وهي أعاد التجربات أو الاحصاءات التي تبين في مثل هذه الأحوال . وأرجو أنه من تحسنت الحالة الأخلاقية السامة . وشر كل ما نحن للمصريين بمسؤوليته أمام ضميره وأمام الله عز وجل أن تتكاتف في وضع هذه الآلة لاحتاح الخطر .

قصة الشيخ الفخيم عن الدكتور مرسى محمود نقدر - أظن أن حضرة صاحب المصلحة الوزير كان وادعى وصلا صريحا بعد تقديم سؤال ومفاته وتكلم معه في مسألة الإبرام التي يمكن أن ترتكب بواسطة هذا الآلة إن ذلك سبق

لو خفضت الأجرة وأدى ذلك الحسارة لمن الصعب جدا أن تميلها المصلحة إلى ما كانت عليه .

عندما قررت المصلحة تخفيض الأجور في المسافات القصيرة خفضنا أجرة السفرين مصر وبها على سبيل التجربة ولما نجحت خفضناها في جهات أخرى . ويرى أن أقول إن هذه التجربة كانت ناجحة ولما أصبح ليل كبرا في تمتع التخفيض على قدر المستطاع بما يوفق بين مصلحة الدولة من الوجهة المالية والمصلحة العامة .

مفكرة الشيخ المحترم سلطانة المصري بك - بما أن التجربة نجحت فأرجو تميمها في خطوط الطول .

مفكرة صاحب المالك المحترم توفيق باشا (مدير عام مصلحة السكك الحديدية والخطوط والخطوات) - إن المصلحة تود تمتع التخفيض على كل الخطوط ولكنها وجدت أن إيرادات المصلحة بعد ما كانت سبعة ملايين من الجنيهات سنة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ زلت إلى ستة ملايين في ١٩٣٠ - ١٩٣١ وإلى خمسة ملايين تقريبا في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ والمعلوم أن تكون في السام الحال الذي لم يصفق على ميزانية لأن أربعة ملايين من الجنيهات . فأظن أنه بعد أن بلغ السبيل نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات لا يكون في صالح الدولة ولا في صالح الأفراد السير بسرعة في التخفيضات بل يجب أن نسير بكل ثقة حتى لا نرفع الأجور بعد تخفيضها . كيف يكون الحال إذا خفضنا الأجور ثم زلت إيرادات السكك الحديدية إلى ثلاثة ملايين ونصف مثلا بعد أن كانت سبعة .

وكانت نتيجة التخفيض في المسافات التي لا تتجاوز الخمسين كيلو مترا أن زاد عدد المسافرين مليونين ونصف مليون ولكن الإيراد نقص بنسبة ١٧٪ . وهذا يدل على أن التخفيض كان أكثر من اللازم فكان يجب أن لا يبلغ الحد الذي قدرته المصلحة .

مفكرة صاحب المصلحة المحترم توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - أظن حضراتكم لا تشكون في أن مصلحة السكك الحديدية في يد حكمة دقيقة جدا حسنة التصرف إلى غير حد . ويمكن أن تتوا أن كل ما تطلبونه للمصلحة العامة ينظر إليه حضرة صاحب المالك محمد شقيق باشا بين الرأية العامة لا أريد أن أبطل القول في حضراتكم فيما يتعلق بقاى فروع الوزارة فقد ذكر حضرة الشيخ المحترم محمد الله سيدي بك أنه اعلم على ما تتهه مجلس النواب وطبعا اعلم عليه حضراتكم . وكل ما أرجوه أن تكون هذه الوزارة قد حققت آمالكم إلى مدهمت بما إليها وتكون على رضاكم ومتكم في المستقبل كما كانت في الماضي .

(تصديق) .

فروع ١ - ديوان العموم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير المحققين ملاحظات؟

(موافقة) .

إننا نلج بالمراكب أقل كلفة لأن شرطها البيل وبقودها المواد والشرائح ولكن السكك الحديدية خفضها بسرعة القتل .

ليس من المستطاع أن تقوم البلدية في وسائل النقل الأخرى التي لا تتكلف من المصاريف ما تتكفه السكك الحديدية فكيف يمكن مع هذا أن تكون أجرة النقل بالسكك الحديدية كأجرة النقل بالمراكب .

مفكرة الشيخ المحترم علي أحمد الخطاوي بك - لقد قلنا إن مصاريف نقل مشرين إربدا من القويا من محطة الأقصر إلى محطة الجندون بلغت أحد عشر جنيها ونصف جنيه وهذا مبلغ كبير .

مفكرة صاحب المصلحة المحترم توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - مسألة وضع التعرفة لا يمكن فيها أن يقال إن مصاريف نقل مشرين إربدا من القويا من الأقصر إلى الجندون كانت باهظة لأن التصاريح قدوس درسا دقيقا بواسطة لجنة كلها أخصائيون وفنيون . فإني أعوس حالة البضائع التي تنقل بالسكك الحديدية كل عشرة أيام وعلى المصلحة قلم خاص يقوم بعمل مقارنة كل مدة مع ما يتألفها من البضائع الماشية لكل نوع من البضائع ، كما يقوم هذا القلم بمصر ما يتقل منها بالسكك الحديدية والنقل المائي وبالسيارات كل عشرة أيام ، وذلك لمعرفة طريق المنفعة .

لقد كانت تعرض التعرفة على مجلس إدارة السكك الحديدية ثم على مجلس الوزراء ليعرفوا ونظرا لهذه المناسة والأحوال الطارئة أصلى مجلس الوزراء حق التصديق لوزير المواصلات فكيفي بعد ذلك أن تقرر لجنة التعرفة ومدير السكك السكك الحديدية التعديل ثم يقرها وزير المواصلات فصيح التعرفة تأتفة .

جمنا التخفيض جدا إذا كانت نتيجة الزج أو كانت النتيجة على الأقل عدم الحسارة . أما أن تكون نتيجة التخفيض صرف عشرة قروش لبنى ثمانية فهذا ما لا يمكن إجابته وأظن أن حضراتكم لا تطلبونه أو ترضون عنه .

أما فيما يتعلق بما ذكره حضرة الشيخ المحترم سلطانة المصري بك عن تخفيض أجور المسافات التي لا تزيد على خمسين كيلومترا الوزارة وضعت على سبيل التجربة اقتراح الأجور على هذه المسافات . وليس من المغفول أن المسافر من الأقصر إلى مصر مثلا يتخفف بهذا التخفيض بأن يصرف عدة فلما كرسافات لا تتجاوز الخمسين كيلو مترا .

لقد شاهدنا أن الانتقال بالسيارات لا يكون إلا في المسافات القصيرة التي تبلغ عشرين أو أربعين كيلومترا ولكنها لا تستعمل إذا بلغت المسافة مائتي كيلومتر مثلا . ومن أجل هذا قلنا إن التخفيض يكون من المسافات التي لا تتجاوز خمسين كيلومترا ، وقد جربنا هذه الطريقة فوجدناها ناجحة وعمماها في عدة خطوط ونحن نسي الآن إلى تميمها بين يدي قدي أظهرت النتيجة الناجح .

إن الفكرة هي أن نسير ببطء إننا على أرض جامدة ولكن بعض حضرات الأعضاء يريد أن نسير بسرعة مهما كانت النتيجة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٠,٢٥٠٠ جنيه .

فرع ٣ - التفرغات والتليفونات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات .
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ٤٧٦,٦٤٥ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ٤٧٦,٦٤٥ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤٥,٤٠٤ جنيهات ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٤٥,٤٠٤ جنيهات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٤٤,٤٣٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٤٤,٤٣٠ جنيه .

فرع ٤ - البريد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ٤٧٦,١٥٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ٤٧٦,١٥٠ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣١١,٣٥٤ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ٦٠,٥٤٨ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ٦٠,٥٤٨ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨٦,٣٣٥ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨٦,٣٣٥ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٢٣,١٨٤ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٢٣,١٨٤ جنيه .

فرع ٥ - السكك الحديدية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ١,٨٢٥,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الأول (مهام وأجور مرتبات) وقدره ١,٨٢٥,٠٠٠ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١,٩١٦,١٥٥ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١,٩١٦,١٥٥ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٠٢,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

فرع ٦ - الطرق والنجارى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ٤٦,٣٠١ من الجنيهات ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ٤٦,٣٠١ من الجنيهات .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ١٥٥,٦٢٩ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ١٥٥,٦٢٩ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٣,٦٥٠ جنيها .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٣,٦٥٠ جنيها .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء على أن يعود المجلس للاستعداد هذا التلازم أول ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٥ يولية سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والنصف مساء

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢١١,٣٥٤ جنيها .

فرع ٥ - الموائف والمناظر

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ١١٧,٧٤٣ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتد المقدر للباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) وقدره ١١٧,٧٤٣ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٧٨,٣٤٥ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٧٨,٣٤٥ جنيها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٥,٥١٥ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣٥,٥١٥ جنيها .

محضر الجلسة الأربعين

المنتقدة علنا في يوم الثلاثاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١ الموافق ٥ يولية سنة ١٩٣٢

ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - مشروع القانون الفرار من مجلس النواب بإحداث بنسب أحكام خاصة بالأبرامات الجانية .
- ٣ - مشروع القانون الفرار من مجلس النواب بتعديل بنسب أحكام قانون العقوبات الأصل .
- تقرير لجنة الحفانية
- محقق رقم ٦٤
- قرار المجلس نظر مشروع القانونين على وجه الاستعجال - إقرارها
- ٤ - استمرار الفصل في مشروع ميزانية روية الأرفف لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة الأرفف
- محقق رقم ٥١
- قسم ثلاث - المسروعات :
- قسم ١ - الإدارة العمومية :
- فرع ١ - الإدارة العامة بمرکز الوزارة - إقرار .
- ٢ - المحوريات - إقرار .
- قسم ٢ - مصالحت ومكفلات الموظفين - إقرار .
- قسم ٣ - مسروعات الأمان المحفوظة :
- فرع ١ - مصارف الجاني - إقرار .
- ٢ - مصارف الألمان المقيمين في سورية والمغتربين - إقرار .
- فرع ٢ - لمنشئ أجراء أمان مدانة بأحكام الأرفف الجزائية - إقرار .
- قسم ٤ - المساجد والموايا والأضرحة - إقرار .
- قسم ٥ - التعليم :
- فرع ١ - إدارة التعليم ومطبعة الديار - إقرار .
- ٢ - إجازات المعلم - إقرار .
- ٣ - المكتب التي تدبرها وزارة المعارف - إقرار .
- قسم ٦ - القسم المالي :
- فرع ١ - المستشفيات والمؤسسات - إقرار .
- ٢ - الملازم والكتاب التي تديرها وزارة المعارف - إقرار .
- ٣ - الكتاب التي تديرها وزارة المعارف - إقرار .
- قسم ٧ - إجازات ومرتبات ومكفلات - إقرار .
- ٨ - أرفف الملازم اساميل إفرادي - إقرار .
- قسم ثلاث - إيرادات ومسروعات أرفف المحرمين الشريفين والأرفف الأصلية .
- إيرادات أرفف المحرمين الشريفين :
- باب ١ - إيرادات الأمان المحفوظة - إقرار .
- ٢ - مرتبات مقررة محرمين - إقرار .
- ٣ - ما يحصل من مصارف قضائية من إيرادات متروكة - إقرار .
- مسروعات أرفف المحرمين الشريفين :
- باب ١ - رسوم إدارة - إقرار .
- ٢ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٣ - مصارف الألمان - إقرار .
- ٤ - مصارف الأمان الجزائية - إقرار .
- ٥ - ما يصرف على الأعمال الجزائية محرمين - إقرار .
- ٥ - مصارف قضائية ومتروكة - إقرار .
- إيرادات الأرفف الأصلية :
- باب ١ - إيرادات الأمان المحفوظة - إقرار .
- ٢ - مرتبات مقررة وزارة المالية - إقرار .
- ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية من الإيرادات المتروكة - إقرار .
- باب ٤ - إيرادات الأرفف المتطورة إيجاتها على الوزارة - إقرار .
- مسروعات الأرفف الأصلية :
- باب ١ - رسوم إدارة - إقرار .
- ٢ - مصارف الأمان - إقرار .
- ٣ - مصارف الألمان - إقرار .
- ٤ - مصارف الأمان الجزائية - إقرار .
- ٥ - ديون على أرفف واجبة السداد - إقرار .
- ٦ - مصارف قضائية ومتروكة - إقرار .
- ٧ - مصارف الأرفف المتطورة إيجاتها على الوزارة - إقرار .
- ٨ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالحفاظ على الاتفاق بين الجاسمة الصيرفومية ودابة الحفظ على مباداة مستحق الأمان المذكور فكان الجمعية بأمر محكمة الحكومة يبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه عندها الحكومة على أربعة أقساط سنوية متساوية - إجاءة إلى لجنة المالية لتطرح على وجه الاستعجال .
- ٩ - مشروع القانون الفرار من مجلس النواب بالتخصيص في أفضع مبلغ مليون من الجنيئات من الإحاطيل العام لفقد سلف متروكة برهن طاري لحد الأراضى الزراعية .
- تقرير لجنة المالية
- محقق رقم ٦٥
- إقرار مشروع القانون
- ٧ - تصديق على تقديمات مشروع ميزانية المالية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (المسروعات) .
- تقرير لجنة المالية
- محقق رقم ٣٢

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقية الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب العولة محيي ابراهيم باشا ورئيس المجلس .

وبمضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :
الثلاثين :

أولاً - بابا جازات :

حضرات : الياس عوض بك . طلفان سيد احمد سالم بك . الدكتور فارس نمر . سعد الله عبد الرحمن افندي . عبد مصطفى عجمه بك . كامل جرجس تكللا بك . حسن صبرى بك . اسماعيل سرى باشا . حسن معلوم باشا . قلبي نهى باشا . مصطفى خليفه باشا .

ثانياً - باخطار :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : حبيب دوس بك . حافظ المشاوى بك . جدر ياض عصفى بك . الشيخ أحمد ابراهيم زين . نغله الطليبي باشا . عبد طلفت حرب باشا . الشيخ حسين والى . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : حليم ناحوم افندى . سلم خليل بطرس بك .

ثالثاً - بنير إند : حضرة عبد أحمد عيود باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب العولة والمعالى والسادة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ووزير الحفانية بالنيابة . أحمد حل باشا وزير الأوقاف . ابراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرية البرلمانىة حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب برده بك . ابراهيم راتب بك . شفيق سلفه حلايه افندى . عبد الرحمن فكى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب العولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

محقرة الشيخ المحترم محمد غنى بك - جاء فى المودود الأول من الصفحة الزاوية عشرة من المحضر على لسان حضرة صاحب العولة رئيس المجلس وقت مناقشتى لموضوع السكن الإجتماعية للعبارة الآتية : " دخلنا فى المنافع المخصوصة " والمحقيقة أن هذه السكن مقفها طاعة

الرئيس - لقد قلت هنا حقيقة فما هو وجه اعتراضك على المحضر ؟

محقرة الشيخ المحترم محمد غنى بك - أنا أحتج على هذا احتجاباً شديداً .

محقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برده بك (السكرتير البرلمانى) - الاحتجاج غير التصحيح فانا كنت تريد الاحتجاج فليس هذا عمله .

محقرة الشيخ المحترم محمد غنى بك - ورد أيضاً فى الصفحة الثامنة عشرة من المحضر كلمة " شاطى زاده " وصحتها " شاطر زاده " .

الرئيس - تصحيح هذه الكلمة .

وهل لأحد من حضراتكم بعد ذلك ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ (لم يعترض أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - مشروع

لقانون الوارد من مجلس النواب بإدخال بعض أحكام عامة بالإجراءات الجنائية

٣ - مشروع

لقانون الوارد من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهل تقررا بلغة الحفانية - قرار المجلس نظر مشروع القوانين المذكورين على وجه الاستيعاب - إقرارهما

(المحررة لشيخ المحترم عبد الخلم الجلى بك)

فل كتاب من حضرة صاحب العولة ووزير الحفانية بالنيابة هذا نصه :
محقرة صاحب العولة رئيس مجلس الشيوخ

أوجو دوتكم التفضل بالسماح لحضرة الأستاذ محمد محمود افندى السكرتير الفنى لمكتبنا بمضور جلسات المجلس أثناء النظر فى تقرير لجنة الحفانية عن :
١ - للرسم بمشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية .

٢ - للرسم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهل .

وتفضلوا دوتكم بقبول فاتى الاحترام

القاهرة فى ٥ يولييه سنة ١٩٣٢
وزير الحفانية (بالنيابة)
عبد التناح يحيى

(حضر حضرة الأستاذ محمد محمود افندى السكرتير الفنى لمكتب وزير الحفانية) .

القرار - لقد وزع التقرير^(١) على حضراتكم وبالطبع قراؤهم فلا أظن أن هناك حاجة لتلاوة الآن .

ورد في هذه المحاضر ما يأتي :

على ما هربك - حرية الصحافة مضمونة فلا يجوز وضعها تحت رقابة ولا تقييدها باستياز والمسئولية المترتبة على إساءة استعمال هذه الحرية بمعددها القانون .

الحرية الصحافية هي المظهر الأول لساير أنواع الحريات الأخرى وإنما أريد من إثبات هذا النص أنه لا يمكن ولا للبرلمان وخصوصاً في الأحوال العادية وضع الصحافة تحت أية مراقبة ولا أن يكون للسلطة الإدارية الحق في منع أحد من إصدار صحيفة . أرى أن يكون هذا الحق ثابتاً مطلقاً من كل قيد فالأما إساءة أحد استعمله بأي نوع من أنواع الإساءة ففي القانون المادى غنى وكفاية .

محمد بك - هل يعطى البرلمان الحق في سن القوانين اللازمة للصحافة تأمينا للنظام أم صورة للأعراض أم لا ؟

على ما هربك - هذا تكفل به قانون العقوبات والذي أريده ألا يكون للبرلمان وخصوصاً في الأحوال العادية الحق في تقرير قوانين تبيع الحكومة مراقبة الصحف أو عدم الترخيص باصدارها .

هذا هو كل ما جاء في محاضرة لجنة الدستور وهو يؤيد أن اللجنة لم تكن تريد أن تمنع البرلمان من أن يقيد سلطة الصحافة فيما تنشر دائماً ولكن تريد فقط أن تمنع السلطة الادارية من تعطيل الصحف أو رقابتها .

التعديل المقترح على حضراتكم هو في المادة ١٥٢ مكررة وليس فيها حق للسلطة الادارية في الرقابة أو التعتيل إنما هي خلقت جريمة جديدة لأسباب والاضرابات الواردة في مذكرة الحكومة وفي تقرير اللجنة الذي أعظم عليه . والمرجع في كل هذا إلى القضاء فالسلطة الادارية لا دخل لها في تطبيق المادة المذكورة .

ولا شك أن كل معنى يشر بالمسئولية المقادة على عاتقه لا يمكن أن يرى في هذا التشريع حداً من حرية الصحافة لأن من كان هذا شأنه لا يمكن أن يفهم الحرية على أنها هي الطعن بالأغاليب المسقوتة التي تعجزها من عشر سنين .

صحيح يا حضرات السادة أن بعض الصحف لا يستطيع الميثاق إلا بتل هذه الوسائل ولكن ليس لنا أن نشكل حظاً لأن الصالح العام فوق المصالح الشخصية وحكومة تسمى حياً لا تملك هذه الصحف ليس لها حق في الوجود .

المادة ١٦٨ وهي تنص على التعتيل ليس فيها أيضاً أساس بالدستور لأن السلطة الادارية لا دخل لها في هذا التعتيل وإنما القضاء هو الذي يقضى به عند ما يتحقق من صحة الجريمة .

قالوا إن الحكم بالتعتيل يقابل أشخاصاً أرباباً كالمعلم والمهردين فيسبحوا في أن أقول إن أصحاب الصحف يجب أن يأخذوا على عاتقهم الإشراف على إدارة أعمالهم في حدود القانون .

يقدم لصاحبة قفلة مجرمون وهم على رأس حالات كثيرة ولم أولاد صفار فهل يعتبر هذا سبها بديراً لمخاطبتهم من العتاب ؟

مقرر الشيوخ المحترم الدكتور محمد خريش الشريف بك - يحسن أن يتلى التقرير .

(أصوات : لا ضرورة لقراءة) .

المقرر - بعد الذي كتب في تقرير اللجنة سمعت اعتراضاً مفاده أن التشريع الذي يقدم لحضراتكم الآن يتناول مع الدستور وخاصة مع نص المادة الرابعة عشرة منه فأريد أن أتبعه هنا إلى أن هذا التشريع ليس فيه ما يناقض الدستور بمثل من الأحوال .

وضع الدستور قاعدة أولية في المادة ١٤ هي أن "حرية الرأي مكفولة" ولكنه لم يترك هذه القاعدة دون قيد بل قال إن "لكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون" ذلك أنه رأى أن فوق هذا الحق المقدس حقين آخرين ليس أقل تقدماً ولا أقل احتراماً. أولهما: حق الفرد في ألا ينهش عرضه وشرفه. أي أنه ليس لأي إنسان تحت ستار حرية الرأي أن يلعن على الآخرين وينش في أعراسهم وشرفهم. الحق الثاني : هو حق الجماعة في حماية قلبها وأمنها ونظمتها ولا تعرضت الحياة الاجتماعية للفوضى .

هذه البنيات لا خلاف فيها إنما الخلف على التقييد التي يضعها القانون للمد من حرية الصحافة . ولكن الخلاف في أن القيد شديد أو ضعيف ليس معناه أن وضعه مخالف للدستور وإنما هو في الواقع تطبيق له .

الرئيس - هل يريد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن ينظر مشروعا القوانين المروضا الآن على وجه الاستعجال ؟

مؤتمر صاحب الدولة مساعلي صديق باشا رئيس مجلس الوزراء - من غير شك لأن الدولة أوشكت على الانتهاء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظره مشروع القوانين على وجه الاستعجال ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على نظره مشروع القوانين على وجه الاستعجال .

المقرر - الامر الوحيد الذي يريه الدستور هو منع المحقة التشريعية من أن تضع قوانين تجبل السلطة التنفيذية حق الرقابة . هذا هو الاشتراط الوحيد الذي وضعه الدستور أما ما هذا فالحق مطلق للهيئة التشريعية والمسألة مسألة تقديرية بحسب الظروف والأحوال .

قيل إن من يوجب محاضرة لجنة الدستور فهو منها ومن روح المناقشات التي دارت بها أن التشريع المروض على حضراتكم الآن مخالف للدستور .

واجبة هذه المحاضر وعلى الأخص ما كان صادراً منها على لسان معالي وزير الحفانية فلم نر فيها إلا تأكيداً لما قلناه الآن .

القرار - هل قرأ حضرة الشيخ المحترم أسباب هذا التعديل في تقرير اللجنة ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - قرأت كل التفاصيل وأريد أن أستوضح عن الحكم في السبب الثاني غير المشتل على إسماعيل حبيب أو أمر معين .

القرار - حذفت من المادة ٣٤٧ بجزء الفقرة "أولاً" منها ونصه (أو غير مشتل على إسماعيل حبيب أو أمر معين) ذلك لأن السبب هو إسماعيل حبيب غير معين .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - سؤالي بسيط وهو هل السبب الثاني غير المشتل على إسماعيل حبيب أو أمر معين يعد جملة أو مخالفة ؟

القرار - يعتبر السبب الثاني جملة وغير الثاني يعد مخالفة .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - هذا مفهوم . ولكنه ليس جواباً عن سؤالي .

القرار - تعريف السبب على العموم هو السبب غير المشتل على إسماعيل حبيب أو أمر معين .

ولما كانت هذه الجملة تعريفاً للسبب فقد روي حذفها لأنه لا ضرورة لها .

مفكرة الأستاذ محمد محمود القزبي (السكرتير الثاني للكتبة ووزير الحفائفة) - الفارق بين المادة ٣٦٥ وهي المادة الخاصة بنقوبة اللجنة في السبب الثاني والمادة ٣٤٧ الخاصة بالمخالفة في السبب هي أن المادة الأولى تشترط العلانية وأما المادة الثانية فمن السبب غير العلني .

أما السبب المعلن في الحائض أو السبب المشتل على عيب غير معين فهو مشترك في السادتين والمقرر الوحيد بين السادتين هو العلانية وغير العلانية .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - لم تستخدم خطوة .

القرار - هذه مسألة لها مقدمات وبعدها لا يمكن أن يفهم خطرة الشيخ المحترم والجزء الذي حذف لا ضرورة له وقد حذف من قبل .

مفكرة الأستاذ محمد محمود القزبي (السكرتير الثاني للكتبة ووزير الحفائفة) - السبب الثاني المشتل على عيب معين يعتبر جملة والسبب غير العلني إذا اشتمل على عيب معين يعد مخالفة والفرق بين الحائض هو كما قلت (العلانية وعدم العلانية) .

القرار - مناقشة حضرة الشيخ المحترم لا تقاوم المبادئ العامة فيحسن إرجاؤها إلى حين تلاوة المادة : لأنها كان لا تعديل فيها فيقضى بذلك .

بناء على ذلك أرى أن هذا التشريع المروض على حضراتكم ليس فيه أساس بالستور وإنما وضع القضاء على حالة غريبة تنشر من زمن طويل أن الواجب يقضي بالعمل على إيداع أسبانيا .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - فارتدت بين القانون المطروح الآن وبين قانون سنة ١٩٣٩ فلم أجد بينهما فرقاً يذكر وإنما الذي جلب الضرر حقيقة أن قانون سنة ١٩٣٩ لم يطبق ولو أنه طبق فلاحظ التدقيق في تطبيقه لما أصبحنا اليوم في حاجة إلى تشريع جديد . بل الذي لاحظته أن وضع تشريع ثم إعماله وصله حرفاً بعد ميلاده ثم يسأل الخطب متفاداً ، فالتشريع المروض علينا الآن لا أجد فيه فائدة بل أرى فيه ضرراً .

إنما إذا أردنا حقيقة أن نلغى تشريعاً للتشريع موجود فعلاً وهو قوى وشديد وأذكر أنني يوم صدوره كنت فزوساً محضى فلاحظت أن وقع ذلك التشريع كان شديداً عليهم ولكن عدم تطبيقه أصاح أثره فلا فائدة من سن تشريع على تشريع دون تطبيق .

أرجو حضراتكم إلى المقارنة الواردة في الصفحة الخامسة والسابعة والسادسة من تقرير اللجنة فلا تجدوا فرقاً بين النصوص الأصلية والمعدلة .

لهذا لا أرى غلاً لهذا التشريع المقروض الآن .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمي الرشيد بك - ثبت في تقرير اللجنة أنه منذ عشر سنوات تناول الحكومة إصلاح سير الصحافة والحقيقة أن الصحافة تفرج في بعض الأحيان عن خلوصها ولكننا وبعدنا في يوم من الأيام أننا فعلنا أنشئ على كتابة الصحافة وما رأينا الأمانة تأثرت من الكتابة في الصحافة للدرجة أنها عملت أية حركة تستوجب شدة العقوبة أو الاعتقال إلى تشريع جديد لحماية الصحافة .

في الحجة أن ثبت في الأمر ونهول الصحافة يتزا من الزمن لعلها تتعدل

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمي الرشيد بك - كم سنة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمي الرشيد بك - بعد هذا لا يرى ضرورة لتلاسيب .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد فهمي الرشيد بك - وردت الصفحة السادسة من تقرير اللجنة أنه مطلوب تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ على الوجه الآتي :

"أولاً من ابتدئ إسماعيل بسبب غير علني" وحذفت الجملة التي تلي هذا النص وهي "أو غير مشتل على إسماعيل حبيب أو أمر معين" .

فما الحكم إذا في السبب الثاني غير المشتل على إسماعيل حبيب أو أمر معين هل يكون مخالفة أو جمعة ؟

مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للجمهورية الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة). وقيل هذا قالت هذه المسألة أيضا (أولا - الصريح على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أبو علي كرامته أو الزيادة به).

فلعل في حضرة الشيخ المحترم المقرر ما هو الفارق بين النصيب القديم والجديد ؟

المقرر - ليعرأ حضرة الشيخ المحترم النصيب الجديد.

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - هذا هو النص الجديد^{٢٢} بباب المجلس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى مائتين الفوقيتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة بأحدى الطرق المتعلم ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصري للركابية أو الزيادة أو أن تتسبب في محنة أو سلطانه^{٢٣}.

المقرر - إذا كان حضرة الشيخ المحترم لا يريد أن يرى تارفا بين النصيب القديم والجديد فأنا أقر بالجميع عن أن أوجع لحضرة الفرق بينهما.

وفرق بين الكلام الذي من شأنه أن يحدث تحريضا وبين ما يكون تحريضا فعلا.

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - هل يظن حضرة المقرر أن هناك فرقا علميا بين التحريض على الركابية وبين الزيادة بالجميع.

المقرر - التحريض مسألة متقدمة بالية بينا النصيب الجديد يستمد من العبارات في ذاتها.

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - اللهم إلى غير ظاهم.

الرئيس - من الجائر أن البارة الواردة في المسألة الجديدة لم تكن تخيد في النص القديم التحريض.

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - النص القديم يشمل كل شيء.

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا رئيس مجلس الوزراء).

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - من الفرق الجديدة التي أضيفت على القانون شيء مهم هو ما يأتي :

فتبا معنى كان من يظن أو يقذف في حق المواطنين الذين يقومون بخدمة مائة لا يطلب منه إقامة الدليل فوراً . وكان يترك إلى أن يأتي دور المحكمة . وفي أثناء التحقيق وقيل أن يأتي دور المحكمة وأنشأها كان مستمر

مقدمة الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبر سليم - حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد نهى الزيد بك لم يفهم حكمة الحذف . وصدر المسألة تناول عجزها.

المقرر - من أجل هذا حذفت العبارة .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور محمد فحسي البرسي بك - ليس في القانون نص على عقوبة من يرتكب الجريمة التي نصت عليها العبارة التي حذفت .

المقرر - حذفت هذه العبارة لأنها غير ضرورية . وعقوبتها وجدت في المسألة ٢٦٥

هذا وقد قال لحضراتكم حضرة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي أنه لا يرى تارفا بين التشريعين الجديد والقديم . ولكنه لم أسمع النظر قليلا في نص المسألة ١٥٢ مكررة لوجد هذا الفارق الكبير . فالنص الأول الذي لم يحدل إنما يخاصم على التحريض الذي يستلزم إثبات سوء النية . ولا يمكن أن يشمل ما تشتمل المسألة ١٥٢ التي تنص على نوع من أنواع التحريض القواع الملقى الذي يشمل كل ما يمكن أن يعمد إليه الكاتب من وسائل الإغراء غير المباشرة لزيادة الحكم والحلص على كرامته . والمسألة الجديدة نتيجة الاختيار.

ولذلك كان من الحكمة إيراد ذلك النص الجديد الذي اتسع به معنى التحريض حتى يشمل نفس التشكيك في صحة الحكم وقيامه.

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - ما تقترحه حضرتك خاص بأية مادة ؟

المقرر - خاص بالمادة ١٥٢ مكررة . أي بإزالة الجديد الذي أضيف على التشريع .

أما فيما يخص السابق فلا شيء فيه لأنه لا أنه أوجد شيئا مطلقا على رقاب سيق البنية من الصحافيين . لأن الصحافي إذا ما علم أن في تجاوزه خطرا على جريده أمكنه أن يرجع نفسه حتى لا يتجاوز الحد المقبول . الحد المتج .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - لينظر حضرة المقرر إلى النصيب القديم والجديد .

المقرر - النص القديم والجديد انطاس بأية مادة ؟

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - انطاس بالمادة ١٥٢ لأن لا أرى فرقا بين النصيبين .

المقرر - المسألة ١٥٢ مكررة مكررة .

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور برسي محمود افندي - سأجيب لحضرتك مقابلة . جاء في المسألة ١٥١ (ثانيا - تحسية أو نشر المخالفات التي ترى إلى تغيير

في الوطن في المولف ولا يجد من يردعه . أما الآن فقد تحدد ميعاد لم يكن موجودا في القانون من قبل . وبه يجب على الطاعن أن يقيم الدليل على ما يطعن به على المولف فيجوز توجيه التهمة إليه . وهذا الذي ذكرته طارق بين التصني ولكن حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود أفتدى قال بطريقة عامة إنه لا يوجد قانون على العموم بين التصني القديم والجديد .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود أفتدى - ليس هذا هو الموضوع الذي نتكلم فيه لأن الصفاة موضوع آخر .

المقرر - إذا كان نص المادة الجديدة هكذا "كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المتضمن ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصري للكرامية أو الإزدراء" انزع فقول هذا يتبرع عرضا بالمبنى القانوني المعروف ؟ إلى أنخاطب مع حضرة الشيخ المحترم باعتبار كونه عاميا .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود أفتدى - لم أنهم حضرتكم . **المقرر** - إذا كانت المادة ١٥٧ مكررة تقول "من من نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المتضمن ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصري للكرامية أو الإزدراء أو أن تشكك في سمته أو سلطانه" هل هذه في نظر حضرتكم تماثل التعريض ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود أفتدى - ملنا صمتنا بهذا النص . وكقول (أ) تشكك في سمته أو سلطانه" بعد كلمة للكرامية أو الإزدراء

المقرر - فأت حضرتكم كلمة "من شأنها" .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود أفتدى - في القوانين كثيرا كلمة "من شأنها" .

(١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإختلال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن ليل القانون مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن **قواد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستعجال فيما يقدم لها من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

(المادة الثانية)

يجب على المتهم بإرتكاب جريمة الضفد أن يقدم عند أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو على الأكثر في خمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى مولف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بمهمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المثار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٩١ من قانون العقوبات الأهل .

فلذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يطن إلى النيابة والمدعى بالحق المدني ببيان الأدلة في خمسة الأيام التالية لأعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

(المادة الثالثة)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والآن ليل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالتسلسل بالاسم ما قدم قد قرأتم حضراتكم نظره على وجه الاستعجال .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن **قواد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستعجال فيما يقدم لها من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر .

(المادة الثانية)

يجب على المتهم بارتكاب جريمة التصفد أن يقدم عند أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو على الأكثر في خمسة الأيام التالية يلائم الأذلة على كل فصل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بمهمة عامة ولا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الأهل .

فإن كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة ويطون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة والمدعى بالحق الذي يبين الأذلة في خمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور ولا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل .

(المادة الثالثة)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نص بأن يصمم هذا القانون بنظام العجلة وأن يشرف الجريدة الرسمية ويغذ كقانون من قوانين العجلة .

مدرق ...

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتدليل بالأمم فكانت النتيجة كما يأتي

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٧٣

الأغلبية المطلقة ... ٣٧

الموافقون ... (١) ٧١

غير المرافقين ... (٢) ٢

(١) الموافقون :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم رجب باشا . أيراز طغاري بك . أحمد الشناري بك . أحمد ذوالفقار باشا . أحمد زير باشا . أحمد طالت باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . أدهار نصري بك . أمين حسين يوسف الحفي . أمين ساري باشا . أمين نال باشا .

برلس سار باشا .

جرجس زافري باشا .

حسن وشوان حادي بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا .

الدكتور زكريا خشار الجري الحفي .

سلطان السدي بك . سلطان محمود حمدي بك . سليمان مكيان باشا بك .

شفيق سفاقة حلاي الحفي .

صالح سن باشا .

عبد العظيم الليل بك . السيد عبد الحفي الكري . عبد الحفي سليمان باشا . عبد الرحمن رشا باشا . عبد العزيز البسوف بك . عبد العزيز ميف الصري بك .

عبد الفتاح عبي باشا . عبد الكرم شديد بك . عبد الله صبيح بك . الشيخ عبد الحفي سليم . القراء عبد الحفي فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي أحمد الطغاري بك .

علي فهمي باشا . حمدي حسن زايد باشا .

محمد أبو القاسم القادر الحفي . الشيخ عبد الأحدي القطار الحفي . محمد توفيق مينا بك . محمد شيرت باشي بك . القراء محمد صادق عبي باشا . محمد صدق باشا .

الدكتور محمد طاهر بك . محمد فهد بك . محمد فهد بك . محمد فهمي الشاوي باشا . محمد عبي باشا . محمد محمود بك . محمد شفيق باشا . محمد نجيب شكري بك .

محمود أبو القاسم بك . محمود اسماعيل باشا بك . محمود شكري باشا . الدكتور محمود عبد القوي بك . القراء محمود عزي باشا . الدكتور موسى محمود الحفي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القريق موسى قزاد باشا .

نصر حامد بك .

عقوبت بيادي حفي بك . يوسف طغاري باشا . الأنبا يوسف . عبي إبراهيم باشا .

(٢) غير المرافقين :

الدكتور أحمد يوسف حفي الحفي .

الشيخ عبد الباقي طاس بدوان .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية واحد وسبعين صوتاً من ثلاثة وسبعين .

(ب) مشروع قانون دارد من مجلس النواب يتبدل بنسب أحكام قانون العقوبات الأهل

(المقرر حاضرة الشيخ المحترم عبد الحفي الليل بك) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن نخل الآن إلى مناقشة مواده مادة لمادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل مادة جديدة يكون رقمها ١٥٢ مكرراً ونصها كالآتي :

بمقاب الحلبس وبترامة لاجل من تبسبن جنبها ولا تريد على قنابة جنبه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصري للكراهية أو الإزدراء أو أن تشكك في سمته أو سلطانه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقرر السج المحترم محمد غنم بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

(المادة الثانية)

تستبدل بالفقرتين الأولين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

إذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المقرر المسؤول أو على النشر أو على صاحب الجريدة في جريمة أو تركبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالنقل .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة مما نص عليها في المادتين ١٥٢ مكررة و ١٥٩ وجب أن يأمر الحكم بالنقل الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بقوبة الجرمية من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٢ إذا وقعت الجرمية على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى المجرم المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بالنقل الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة ، وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة بجرم من الجرائم المذكورة أو الجرائم المشار إليها في الفقرة السابعة وقعت في أثناء السجن التاليين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بالنقل الجريدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

مقرر السج المحترم محمد غنم بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

(المادة الثالثة)

تعدل الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي : وإذا كان السب موجه إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنبا ولا تزيد على مائة جنبه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقرر السج المحترم محمد غنم بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

(المادة الرابعة)

تعدل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي : أولا - من ابتدر إنسانا بسب غير طلي .

مقرر السج المحترم الدكتور أحمد رمزي المشرع بك - أطلب من حضرة الشيخ المحترم المقرر أن يفسر لي المادة التي ينطبق عليها القانون في الجريمة الواقعة تحت الجملة التي حذف من المادة .

أصل المادة (من ابتدر إنسانا بسب غير طلي أو غير مشتمل على إسناد جيب أو أمر معين) وقد رجعت إلى المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات فوجدت أن السب هو (كل سب غير مشتمل على إسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على إسناد جيب معين ...) الخ المادة لمجلة (مشتمل على إسناد جيب معين) تتناق مع جملة (أو غير مشتمل على إسناد جيب أو أمر معين) فبالجملة الأخيرة أصبحت غير موجودة في القانون ولا يمكن أن يقع عقاب على أي شخص وقتها فيكتفى بتحريكها بل من العقاب لأن المادة ٢٦٥ تحول (بل كان مشتملا على إسناد جيب معين) وأتم قولونه هذا (غير مشتمل على إسناد جيب أو أمر معين) ياريد أن أنهم المحكمة من هذا الصديل .

القرر - أستطيع أنا وكل من يشتمل بالقانون في هذه القامة أن نعلمتكم على أن هذا الاقتراح ليس فيه قصص مطلقا بل إنه على العكس عمل لمصلحة قية ولعلك تجد التوازن هو (بتدليات قية) وليس لما تأييد على الموضوع . وكما قلت لحضرتك أن عجز المادة ليس فيه شيء غير تعريف للسب . والقضيات تختف عباراتها . على أن هذا الجزء الذي حذف من المادة إنما كان تعريفا لسب فقط ولا يرتب عليه أن يثقل أحد من العقوبة . ويمكن أن أشرح من هذه الناحية .

مقررته الشيخ المحترم المذکور أعرفه في سريره بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت للمادة السادسة وهذا نصها :

(المادة السادسة)

تعدل المادة ٢٢٣ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى في الأحوال الميئة في المواد السابقة المتلفة بمتانة الحريق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من عرض عمدا حياة الناس أو ممتلكاتهم بأن استعمل مفرقات على أي وجه كان فإذا أحدث الاضطراب موت شخص أو أكثر كان العقاب بالإعدام .

ويعاقب بالسجن من عرض عمدا بالطرق فيها أموال الغير لخطر . فلذا أجدت الاضطراب ضررا للأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة .

فلذا كان الخطر المشار إليه في الفقرتين السابقتين ناشئا عن إساءة أو عدم احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقررته الشيخ المحترم محمد غني بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت للمادة السابعة وهذا نصها :

(المادة السابعة)

تلى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ من القانون المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقررته الشيخ المحترم محمد غني بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت للمادة الثامنة وهذا نصها :

(المادة الثامنة)

تعدل المادة ٣١٧ مكررة من القانون المذكور على الوجه الآتي :

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل من صنع

مقررته الشيخ المحترم المذکور أعرفه في سريره بك - فهمت من كلام حضرة الشيخ المحترم المقرر أن المادة ٢٢٥ تشمل السب البلي والمادة ٢٤٧ تشمل السب غير البلي . والسب البلي يشترط فيه أشياء هي : متى كان مشتتلا على إساءة عيب معين " فلذا كان السب البلي غير مشتتل على إساءة عيب أو أمر معين فعل أي مادة ينطبق ؟

مقررته الشيخ المحترم عبد القوي محمد بك - لاحظ حضرة الشيخ المحترم أحد نصوص الرشد بك أن الفرق بين السب والافتخار أن الأول لا يشمل على إساءة واقعة معينة . كان يقول إنسان أكثر باللسان - ياتق - يا زور ؟ أما الفتف فيشتتل على واقعة معينة كأن يقول أنت سرقت بكرة فلان أو زورت عليه كنيالة الخ . والسب البلي والافتخار يشتران جنة معاقبا طليا بالمادة ٢٢٥ من قانون العقوبات . وأما السب غير البلي فيعتبر مخالفة معاقبا عليها بالمادة ٣٤٧ . ولما كان الجزء الأخير من هذه المادة الذي نصه " أو غير مشتتل على إساءة عيب أو أمر معين " عبارة عن تحصيل السب وجاهله هذا الجزء موجب للاجتماع في رأي أفضلية حذفه لمنع الالتباس وهذا هو المقصود من تعديل المادة المذكورة .

والجزء الذي حذف لا ينطبق على أية مادة بل هو مجرد تفسير للسب .

الرئيس - يحسن بمحضرة الشيخ المحترم المذكور أحد نصوص الرشد بك أن يلجأ في فهم القانون إلى بين دلاله . فليس جديا المجلس مجالا لافهام بدروس في القانون . ونحن إذا استجبتا إلى فهم شيء في الطب يلجأ إلى بعض الأطباء .

وكفي ما فات من الجرح .

والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة ؟

(موافقة) .

مقررته الشيخ المحترم المذکور أعرفه في سريره بك - أنا لا أوافق .

مقررته الشيخ المحترم محمد غني بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت للمادة الخامسة وهذا نصها :

(المادة الخامسة)

تضاف إلى المادة ٧٩ من القانون المذكور فقرة ثالثة يكون نصها كما يأتي :

ويستحق حكم المفرقات كل باءة بعبية لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو اختبارها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

المادة الثانية

تستبدل بالفقرتين الأولين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

إذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المخرج المسؤول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالعقوبات .

فلما حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة مما نص عليه في المادتين ١٥٢ مكررة و ١٥٦ و يجب أن يأمر الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة . كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بتعقيب الجريدة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٢ إذا وقعت الجريمة على البهتان أو أحد جلسيه أو الوزارة .

فلما حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى الجمع المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة . وفي حالة صدور حكم ثان بالتعقيب الجريدة من الجرائم المذكورة أو الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة وقست في أثناء السنتين التاليتين لصعود الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة .

(المادة الثالثة)

تعدل الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي :
وإذا كان السب موجهًا إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكتب بمسئولية مسبب إساءة الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة ، وغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

(المادة الرابعة)

تعدل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي :
أولا - من ابتدر إساءة بسب غير ملحق .

(المادة الخامسة)

تضاف إلى المادة ٧٩ من القانون المذكور فقرة ثالثة يكون نصها كما يأتي :

ويستمر في حكم المقرضات كل مادة معدة لأن تتحمل في تركيب المقرضات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انتاجها .

(المادة السادسة)

تعدل المادة ٣٣٣ من القانون المذكور على الوجه الآتي :
كل من استعمل قنابل أو ديتانيتا أو مفرقات أخرى في الأحوال المبينة في المواد السابقة المتعلقة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديتانيتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ على هذه الجريمة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقرر اللجنة - انقسمت اللجنة على - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

(المادة التاسعة)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن ينص هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقرر اللجنة - انقسمت اللجنة على - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والان ليل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالتدريج بالأمم ما دعتهم قد قدم حضراتكم نظره بطريق الاستجواب .

تل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأحكام مادة جديدة يكون رقمها ١٥٢ مكرر ونصها كالآتي :

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل حياوات أو نشر أخبارا كاذبة بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم للمفرق في القطر المصري للركامية أو الزيادة أو أن تشكك في صحته أو سلطاته .

أو استورد من الخارج أو أحرز قايلاً أو ديناميتاً أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوّغ شرعي .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ على هذه الجريمة .

(المادة التاسعة)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون وبعمل به من تأليف نشره في الجريدة الرسمية .

لأمر بأن يصمم هذا القانون بحاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتناء بالإسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٦٧

الأغلبية المطلقة ٣٤

الموافقون ٥٩^(١)

غير الموافقون ٨^(٢)

وامتنع اثنان^(٣)

ويماقب بالأشغال الشاقة المؤبدية من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم لخطر بأن اسعمل مفرقات على أي وجه كان فإذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الاعدام .

ويماقب بالسجن من عرض عمدا بالطرق ميتها أموال غير لخطر . فإذا أحدث الانفجار ضرراً للأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤبدية .

فإذا كان لخطر المشار إليه في الفقرتين السابقتين ناشئاً عن إهمال أو عدم احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

المادة السابعة

تنتهي الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ من القانون المذكور .

(المادة الثامنة)

تمثل المادة ٣١٧ مكررة من القانون المذكور على الوجه الآتي :

يماقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنهاً ولا تزيد على ثمانمائة جنيه كل من صنع

(١) الموافقون :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم رويبه باشا . أبو زيد طهاري بك . أحمد الشناري بك . أحمد زور باشا . أحمد طهت باشا . أحمد عرقا باشا . أحمد علي باشا . أحمد نجيب برادة بك . ادمارصوي بك . أمين حسين يوسف انقضي . أمين ساي باشا . أمين خالي باشا .

برلس حنا باشا .

بريس زكاهي باشا .

حسن وشوان حامدي بك . حسن سعيد باشا . حسن علي جازو بك . الشيخ حسين صالح خليفة .

سلفان محمود بنيني بك . سليمان مكيه أبانه بك .

شفيع سدا الله سلامه انقضي .

صالح حسن باشا .

عبد الحليم جليل بك . السيد عبد الحليم الكري . عبد الحليم سليمان باشا . عبد الرحمن وندا باشا . عبد العزيز الجبوري بك . عبد العزيز سيف النصر بك .

عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم غنيد بك . عبد الله سمكة بك . الشيخ عبد الحليم سليم . اللواء عبد الحليم فريد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي أحمد طهاري بك .

علي فهمي باشا . عيسى حسن رايد باشا .

عبد أبو النصر عفار انقضي . الشيخ عبد الأحدي الفارابي . عبد توفيق مينا بك . اللواء عبد صادق يحيى باشا . عبد حديق باشا . الدكتور عبد طاهر بك .

محمد قسي يكن بك . محمد فهمي باشا . محمد محمود بك . محمد شيل باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود عزى باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفريق موسى فؤاد باشا .

نصر عابد بك .

يخوتوب ياراي حله بك . يوسف طهاري باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقين :

الدكتور أحمد يوسف حله انقضي .

الدكتور زكي غنار الجيزي انقضي .

محمد ضيوت راضي بك . محمد فتيه بك . محمد فهمي الفاضولي باشا . محمد محب باشا . محمود اسماعيل أبانه بك . الدكتور مرسى محمود انقضي .

(٣) الامتنان .

الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك .

الشيخ عبد الباقي عامر بدوان .

(انصرف حضرة صاحب المالبى عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

الرئيس - ليد حضرة الشينين المقربين الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك والشيخ عبد الباقي طرس . فإن أسباب امتناعهما .

مقدمة الشيخ المرحوم الميرزا محمد فهمي الرئيس بك - أسباب امتناع هي : أن المادة الرابعة التي تميل المادة ٣٤٧ بأن تخفف عجزها فبسط من قانون العقوبات جواز معاقبة السب المتلى غير المشتمل على إساءة صيب أو أمر ممين - فهذا الأمر لا تنطبق عليه المادة ٣٩٥ جنع لأنها تشمل فقط السب المتلى (إن كان مشتملا على إساءة صيب ممين) كما أنه أصبح لا يقع تحت حكم المادة ٣٤٧ عاقبات فتجع من ذلك أن هذه الجريمة أصبحت لا يجاقب عليها وفق هذا من الضرر القضائي والتشريعي ما فيه .

مقدمة الشيخ المرحوم الشيخ عبد الباقي عا مبرم بك - هذا القانون يشتمل على شقين : شق يتعلق بالصحافة وشق يتعلق بأشياء تخص باستعمال القنايل والمفرقات وما شابهها . وإن أرى أن تكون الصحافة حرة . وذلك لا أوافق إلا على الشق الثاني وهذا هو سبب امتناعي .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية تسعة وخمسين صوتا من سبعة وستين .

٤ - استمرار النظر

في مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - تقرير لجنة الأوقاف - القسم الثالث (مصرفات الأوقاف لتشييد)

(لقد حضره الشيخ المرحوم عبد الرحمن ونا باشا) .

على كتاب من حضرة صاحب المالبى وزير الأوقاف هذا نصه :
حضرة صاحب الممولة ورئيس مجلس الشيخ

بمناسبة نظر مجلس الشيخ بمجلس يوم الثلاثاء ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (القسم الثاني - المصروفات والقسم الثالث - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأخوية) . أدبوا التكرم بالترخيص لحضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل الوزارة وحضرة عبد العزيز حسين أفندي رئيس قلم الميزانية والتسويات في الحضور أثناء نظر التقريرين المشار إليهما .

وتفضلوا يا صاحب الممولة بقبول فائق الاحترام ما

بحرنا في ٤ يولييه سنة ١٩٣٢

وزير الأوقاف
أحمد علي

(حضر حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل وزارة الأوقاف وحضرة عبد العزيز حسين أفندي رئيس قلم الميزانية والتسويات يا) .

الرئيس - لقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة (١) وقد اطلعتم عليه . فهل ترون - توفيرا للوقت - عدم تلاجه على أن يندى كل من حضراتكم بما ين له من الملاحظات ؟

(أصوات : ليست لنا ملاحظات على التقرير ولا داعي لتلاجه) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

قسم ١ - الإدارة العمومية

فرع ١ - الإدارة العامة بمركز الوزارة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (ماليات وأجر ومهمات) وقدره ٩٥,٧١٨ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (ماليات وأجر ومهمات) وقدره ٩٥,٧١٨ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٦,٧٣٩ جنيها (بعد تخفيض ٤٩٢ جنيها) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٦,٧٣٩ جنيها (بعد تخفيض ٤٩٢ جنيها) .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٠٠ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٠٠ جنيها .

فرع ٢ - للموردات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الأول (ماليات وأجر ومهمات) وقدره ٨٠,٩٨٨ جنيها .
(موافقة) .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨٤,٣٨٢ جنيا (بعد تخفيض ٦٧١ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨٤,٣٨٢ جنيا (بعد تخفيض ٦٧١ جنيا) .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١١,٠٨٦ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١١,٠٨٦ جنيا .

فرع ٣ - مشتري أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (مشتري أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية) وقدره ٢٥٠ جنيا (بعد تخفيض ٢٥٠ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (مشتري أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية) وقدره ٢٥٠ جنيا (بعد تخفيض ٢٥٠ جنيا) .

قسم ٤ - المساجد والأزوايا والأضرحة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماعيات وأجر ومرتبات) وقدره ١٢٠,٥٦١ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماعيات وأجر ومرتبات) وقدره ١٢٠,٥٦١ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصروفات عمومية) وقدره ٣١,٠٩٢ جنيا (بعد تخفيض ٤٠ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصروفات عمومية) وقدره ٣١,٠٩٢ جنيا (بعد تخفيض ٤٠ جنيا) .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٩,٥٠٠ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماعيات وأجر ومرتبات) وقدره ١٢٠,٥٦١ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٩,٢٢٩ ج. م. (بعد تخفيض ٤١ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٩,٢٢٩ جنيا (بعد تخفيض ٢١ جنيا) .

قسم ٥ - معاشات ومكافآت الموظفين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (معاشات ومكافآت الموظفين) وقدره ٣١,٩٤٩ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (معاشات ومكافآت الموظفين) وقدره ٣١,٩٤٩ جنيا .

قسم ٦ - مصروفات الأعيان الموقوفة
فرع ١ - مصاريف المباني

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٦,٢٢٨ جنيا (بعد تخفيض ٤٨٨ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٣٦,٢٢٨ جنيا (بعد تخفيض ٤٨٨ جنيا) .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣,٧٧٠ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٣,٧٧٠ جنيا .

فرع ٢ - مصاريف الأطباء الموزعة والمترتبة والإصلاح

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماعيات وأجر ومرتبات) وقدره ١٣,٤٦٤ جنيا (بعد تخفيض ٩٠ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (ماعيات وأجر ومرتبات) وقدره ١٣,٤٦٤ جنيا (بعد تخفيض ٩٠ جنيا) ؟

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجرومريتات) وقدره ٢٣,٩٥٠ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٦,١٨٢ جنيا (بعد تخفيض ١٢٨ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٦,١٨٢ جنيا (بعد تخفيض ١٢٨ جنيا) .

فرع ٢ - للملايين والتكاي التي في إدارة الوزارة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجرومريتات) وقدره ٥,٨١٠ جنيات ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجرومريتات) وقدره ٥,٨١٠ جنيات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨,٩٠٥ جنيات (بعد تخفيض ٧٩٨ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٨,٩٠٥ جنيات (بعد تخفيض ٧٩٨ جنيا) .

فرع ٣ - التكاي التي في إدارة مشايخها

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (التكاي التي في إدارة مشايخها) وقدره ١,١٥٧ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (التكاي التي في إدارة مشايخها) وقدره ١,١٥٧ جنيا .

قسم ٧ - إعانات ومريتات وصداقات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (إعانات ومريتات وصداقات) وقدره ٧٩,٧٥٠ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (إعانات ومريتات وصداقات) وقدره ٧٩,٧٥٠ جنيا .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٩,٥٠٠ جنيه .

قسم ٥ - التعليم

فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة اليتيم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجرومريتات) وقدره ٨,٧٨٢ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجرومريتات) وقدره ٨٧٨٢ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٥٢,١٣ جنيا (بعد تخفيض ١٣٢ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٥٢,١٣ جنيا (بعد تخفيض ١٣٢ جنيا) .

فرع ٢ - إعانات التعليم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (إعانات التعليم) وقدره ٧٠,٥٩ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (إعانات التعليم) وقدره ٧٠,٥٩ جنيا .

فرع ٣ - المكاتب التي تديرها وزارة المعارف

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (المكاتب التي تديرها وزارة المعارف) وقدره ٤,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدر للباب الأول (المكاتب التي تديرها وزارة المعارف) وقدره ٤,٠٠٠ جنيه .

قسم ٦ - القسم الطبي

فرع ١ - للمستشفيات والعيادات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول (ماهيات وأجرومريتات) وقدره ٢٣,٩٥٠ جنيا ؟
(موافقة) .

قسم ٨ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الأول (مهايات وأجر ومهتبات) وقدره ٨,٢٥٥ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الأول (مهايات وأجر ومهتبات) وقدره ٨,٢٥٥ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثانى (مصاريف عمومية) وقدره ٢٥,٦٩٩ جنيا (بعد تخفيض ٢٠ جنيا) ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الثالث (مصاريف عمومية) وقدره ٢٥,٦٩٩ جنيا (بعد تخفيض ٢٠ جنيا) .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقرر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ٩,٠٠٠ جنيه .

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

القسم الثالث

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية .

(المقرر حشرة الشيخ الحرم عبد الرحمن دما ياشا) .

الرئيس - أظن أنه لا داعى لتلاوة التقرير - نوبنا لوقت - خصوصا وقد وزع على حضراتكم وأطعن عليه^(١) .
(أصوات : لا داعى للتلاوة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الجزء الأول

ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الأول (إيرادات الأعيان الموقوفة) وقدره ٣٥,٥٠٣ جنيات ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الأول (إيرادات الأعيان الموقوفة) وقدره ٣٥,٥٠٣ جنيات .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثانى (مهرتبات مقررة للحرمين) وقدره ٤٥٠ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الثانى (مهرتبات مقررة للحرمين) وقدره ٤٥٠ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثالث (ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة) وقدره ٣,٣٠٨ جنيات ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الثالث (ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة) وقدره ٣,٣٠٨ جنيات .

المصروفات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الأول (رسوم إدارة) وقدره ٣,٨٩٦ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الأول (رسوم إدارة) وقدره ٣,٨٩٦ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثانى (مصاريف الأملاك) وقدره ٥,٦٥٥ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتاد المقدر للباب الثانى (مصاريف الأملاك) وقدره ٥,٦٥٥ جنيا .
وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثالث (مصاريف الأبطالان) وقدره ٤,٨٧٥ جنيا ؟
(موافقة) .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الرابع (إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة) وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الرابع (إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة) وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه .

المصروفات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (رسوم إدارة) وقدره ٧٩,٧٣٣ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (رسوم إدارة) وقدره ٧٩,٧٣٣ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف الأمان) وقدره ٤٤,٤٤٣ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مصاريف الأمان) وقدره ٤٤,٤٤٣ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (مصاريف الألبان) وقدره ١٩٨,٠٥٨ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (مصاريف الألبان) وقدره ١٩٨,٠٥٨ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الرابع (مصاريف الأعمال الخيرية) وقدره ٥٥,١٧٥ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الرابع (مصاريف الأعمال الخيرية) وقدره ٥٥,١٧٥ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الخامس (ديون على أوقف واجبة السداد) وقدره ٢٥,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الخامس (ديون على أوقف واجبة السداد) وقدره ٢٥,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (مصاريف الألبان) وقدره ٤,٨٧٥ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الرابع (ماصرف على الأعمال الخيرية للبرمين) وقدره ٢٠,٧٣٩ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الرابع (ما يصرف على لأعمال الخيرية للبرمين) وقدره ٢٠,٧٣٩ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الخامس (مصاريف قضائية ومتنوعة) وقدره ١,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الخامس (مصاريف قضائية ومتنوعة) وقدره ١,٠٠٠ جنيه .

الجزء الثاني

ميزانية الأوقاف الأهلية

الإيرادات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الأول (إيرادات الأعيان الموقوفة) وقدره ٧٤٩,٤٨٨ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الأول (الإيرادات الأعيان الموقوفة) وقدره ٧٤٩,٤٨٨ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثاني . (مرتبات مربوطة بوزارة المالية) وقدره ٣,٤٣٧ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثاني (مرتبات مربوطة بوزارة المالية) وقدره ٣,٤٣٧ جنيه .

وعل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (ما يحصل من للمصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة) وقدره ٣٥,٣١١ جنيه ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتدال المقدّر للباب الثالث (ما يحصل من للمصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة) وقدره ٣٥,٣١١ جنيه .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .

٦ - مشروع القانون

فرار من مجلس النواب بالترخيص في أخذ مبلغ مليون من اجنبيات من الاحياض العام لحشد سفن مضمومة برهن عقارى لملك الاراضى الزراعية -
تقرر لجنة المالية (١) - بقرار مشروع القانون

(القرار حصره الشيخ المحترم بنحور يارى عليه بك) .

فل كتاب من حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

تشرى بأن خير دولكم أنا انتدبتا حضرة خليل محمود الفلكى بك وكيل وزارة المالية لحضور جلسات مجلس الشيوخ التى سينظر فيها تقريراً بلجنة المالية عن مشروع القانون بالترخيص في أخذ مبلغ مليون من اجنبيات من الاحياض العام لحشد سفن مضمومة برهن عقارى لملك الاراضى الزراعية ومن المديلات المقترحة على بعض أبواب ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق "

(حضرة صاحب الدولة خليل محمود الفلكى بك وكيل وزارة المالية) .

القرار - لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلتم عليه طمنا فهل تكتفون حضراتكم بذلك أو ترون تلاوة ؟
(أصوات : يكفى بذلك) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن يتل مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأى بالبدء بالامم .
فل مشروع القانون وهذا نصه :

محن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يرخص للحكومة في أن تأخذ من الاحياض العام مبلغ مليون جنيه لاستئجه بواسطة بنك التسليف الزراعى للمصرى في حشد سفن لملك الاراضى الزراعية مضمومة برهن عقارى ، وذلك طبقا للشروط التى تحددها فى اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف الزراعى المصرى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنجام الدولة وأن يشتر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدون ...

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد للقدر الباب السادس (مصاريف قضائية ومتمومة) وقدره ٢٢,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر الباب السادس (مصاريف قضائية ومتمومة) وقدره ٢٢,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر الباب السابع (مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة) وقدره ١,٥٠٠ جنيه .
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاتحاد المقدر الباب السابع (مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة) وقدره ١,٥٠٠ جنيه .
رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الخمسين وأعيدت فى الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين .

٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاق بين الجلسات المصرية وجمعية رعاية الطفل على مبادلة مستشفى الأطفال الملوك تلك الجمعية بأرض ملكة الحكومة وبمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه تمضيها الحكومة على أربعة أقساط سنوية متساوية - إحالة إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال

فل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع هذا القانون وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق بين الجلسات المصرية وجمعية رعاية الطفل على مبادلة مستشفى الأطفال الملوك تلك الجمعية بأرض ملكة الحكومة وبمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه تمضيها الحكومة على أربعة أقساط سنوية متساوية ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأنشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم مشروع القانون وحضر الجلسة المذكورة - وأجيبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت "

٥ يولييه سنة ١٩٣٢

الرئيس - سبق أن عرض هذا الموضوع على المجلس ولم ينتظره لأنه لم يقدم فى صورة مشروع قانون وقد قامت الحكومة بتقديعه لمجلس النواب ووافق عليه فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال ؟

(موافقة) .

أخذ الزاى على مشروع هذا القانون بالنهال الاسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ٦٥

الأغلبية المطلقة ٣٣

الموافقون ٦٢^(١)

غير الموافقون ٣^(٢)

تمتص ١^(٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المقرم على فهمى باشا أسباب امتناعه .

حضرة الشيخ المقرم على فهمى باشا - سبب امتناعى هو أن الحكومة أرادت بهذا الاعتداء شبرا بالأحبال كما أرادت بتأسيس بنك القسيف الزراعى الذى وكل إليه الإشراف على هذا العمل فأنكده الأحبال . ولكن الأذى الذى تديره هذا البنك لم تحقق أبل الأحبال ولا الأمل الذى كانت ترجو من الحكومة من إنشاء هذا البنك ولذلك امتنعت عن إبداء الزاى .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٦٢ صوتاً ضد ثلاثة أصوات .

٧ - تعديلات

على تصديرات مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية
(المصرفات) - تقرير بلغة المالية^(١)

(المقرر حضرة الشيخ المقرم على فهمى باشا) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات ؟

حضرة الشيخ المقرم على فهمى المقرم - هذا التقرير مع طبعه قد استقرت دراستها وطا طولا ولهاذا يصح تلاوة هذا التقرير .

على تقرير اللجنة إلى فرع ١٥ - (مصلحة الكيمياء) .

حضرة صاحب الميزة طهيل محمود أفندي بك (وكيل وزارة المالية) - وزارة المالية ترجو الموافقة على الاعتناء المطلوب الغير وقدره ٩٠٠ جنيه لأن عيانت الأذنة التى تقدم لمصلحة الكيمياء تحليلها زادت كثيراً ، فقد كانت فى أكتوبر سنة ١٩٣١ ، ٥٢٤ وبلغت فى شهر نوفمبر ١٩٤٠ ، وفى شهر ديسمبر ٣٩٠ ، والعدد الموجود من الكيمياء لا يكفى مطلقا لانجاز هذا العمل ، ولهاذا ترجو الوزارة الموافقة على الاعتناء .

(١) إبراهيم نائب بك . إبراهيم ربيع باشا . أبرزد عطاشى بك . أحمد السناوى بك . أحمد فخر القطار باشا . أحمد زور باشا . أحمد طقت باشا . أحمد مرزبان باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب مراد بك . أدولاف صبرى بك . الدكتور أحمد يوسف طهيل أفندى . أمين حسين يوسف أفندى . أمين غالى باشا .

برلى حنا باشا .

جرجى زقافى باشا .

حسن ورشان حادى بك . حسن سيد باشا . حسن على جازى بك . الشيخ حسين صالح خليل . حسين دافى باشا .

الدكتور زكى شتار الجزرى أفندى .

سلطان محمود بنسى بك . سليمان مكيان باشا بك .

شيخ سعد الله صلاح أفندى .

صالح حى باشا .

الشيخ عبد الباقى حار بدوان . صبه المليم البيل بك . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسوى بك . عبد العزيز صبرى بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكرم شديد بك . عبد الله حيكه بك . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء على أحمد باشا . على أحمد الهلبلى بك .

محمد أبو القاسم القارافندى . محمد توفيق حيا بك . القراء محمد صادق بنسى باشا . محمد صديق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد مصطفى بك . محمد فهمى باشا . محمد فهمى الشاوى باشا . محمد محب باشا . محمد مقل باشا . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو الصبرى . محمود اسماعيل باشا بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الرباب بك . القراء محمود عزى باشا . الدكتور موسى محمود أفندى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صوفى بك . القارئ موسى عزاد باشا .

نصر مابد بك .

يوسف يعزى طهيل بك . يوسف ففارى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) السيد عبد الحيد الكرى . الشيخ عبد الحيد سليم .

محمد محمود بك .

(٣) على فهمى باشا .

(٤) رابع الفصح رقم ٢٢

منها وتبرير الحكومة ألا تقيد بهذا الشرط لأن الأعمال في بعض الأحيان قد تستلزم شغل الوظائف الحالية ولكن مع هذا تعد وزارة المالية بالعمل برأى اللجنة متى سمحت حالة العمل بذلك .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم خليل بك - شرط اللجنة يتحقق جهنا الوعد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما يتعلق بإجاءه هذا الشرط .

(موافقة) .

تلى تقرير اللجنة حتى قسم ١٠ - وزارة الحفانية .

مقرر صاحب العزة علي محمد علي بك (وكيل وزارة المالية) - وزارة الحفانية تشدد في طلب مبلغ ٥٥٠ جنبها لرفع المبلغ المخصص لشراء الكتب من ٤٥٠ جنبها إلى ١٠٠٠ جنبه وتقول إن في عدم اعتماد هذا المبلغ خطراً على العدالة لأكثر بعض القضاء يحتاجون للرجوع إلى بعض القوانين وأقول الشراح فإذا لم تكن الكتب موجودة لديهم فربما من ذلك بغير العدالة .

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بك - أضيف إلى ما قاله حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية أنه قد أنشئت محكمة للنقض والإبرام وهي تقرر المبادئ القانونية فلا يصح ألا تكون لها مكتبة ولهذا أرى الموافقة على الاعتماد ولو بلغ مقداره ألفي جنبه .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نقيب براره بك - أرفض المجلس هذا الاعتماد مع أنه مقرر لمكتبة البرلمان مبلغ ٥٠٠ جنبه لشراء كتب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى مجلس النواب برفع المبلغ المخصص لشراء الكتب في ميزانية القصر ؟ (الحاكم الأهلية) من ٥٠ جنبها إلى ١٠٠٠ جنبه ؟

(موافقة) .

مقرر الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا - كنت أنتظر من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أن يوضح عن رأيه إذا ما أبدى رأى مخالفه .

القرار - إن أدلة اللجنة ظاهرة في التقرير .

الرئيس - لقد انتهى الأمر بموافقة المجلس على رفع الاعتماد تلى تقرير اللجنة حتى قسم ١٢ - وزارة الزراعة .

مقرر الشيخ المحترم علي أحمد اللطاف بك - من الاعتادات المطلوبة مبلغ ٨٠٠٠ جنبه لوزارة الزراعة لشراء البذرة المتقاة الجديدة والإصلاح بذور جديدة فلماذا يطلب هذا الاعتماد في حين أن بنك التصنيف الزراعى من واجباته القيام بهذا العمل ؟

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود عزمى باشا - لقد وافقت اللجنة على تعيين مصرى مساعد رؤات حنف وطيفة الخبير الأجنبى لأن الأعمال كانت سائرة في السنة الماضية بانتظام .

القرار - سأين لحضراتكم ملاحظات اللجنة في هذا الأمر .

رأت اللجنة أن هناك خيراً يقوم بالبحث الكيميائى بفرده الآن . ولكن يظهر أن هذا الخبير رأى أن العمل ليزداد كثيراً فأراد أن يكون له زميل فاقترح تعيين أجنبى يساعده في عمله ولذلك طلبت الحكومة بطلب إنشاء ثلاث وظائف في الكادر الوقت لخبير أجنبى ؛ ولكيما مصرى؛ ولسكري مصرى . أى أن الكيميائى يريد توسيع دائرة عمله وأقام دليلاً وهو كثرة الأعمال التى لاصمه القيام بها وسد فرأت اللجنة الاكتفاء بالكيميائى والسكري المصرين وأنه لا حاجة لوجود كيميائى آخر يتقاضى ٩٠٠ جنبه سنوياً . ولكن وزارة المالية تقول إن الوظيفة التى لم تقرها اللجنة لازمة والرأى لحضراتكم .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحميد سليم بك - زيادة على ما قاله حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة سألت اللجنة حضرة مندوب وزارة المالية فقال إنه وصل للعمل ١٠٢٠ عينة في سنة ١٩٣١ فأمكن للوظفين الحاليين القيام بتجليل ٨٤٠ منها ووصل لحد المدة من يناير إلى يونيو سنة ١٩٣٢ - ٧١٥ عينة أسكن للوظفين تجليلها كلها وتحليل العينات المتأخرة من سنة ١٩٣١ ومع هذا فقد رأيت الجعز بأية موظفين .

مقرر صاحب العزة علي محمد علي بك (وكيل وزارة المالية) - يظهر أن المسألة فيها شئ من الغيب لأن المطلوب تعيين خبير للدخان لا كيميائى .

صحيح أن الدرجة الخامسة خصصت لكيميائى مصرى ولكننا نطلب أيضاً خبيراً للدخان لأن الخبير الموجود الآن لا يمكنه القيام بالعمل لأطراد الزيادة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما أقره مجلس النواب ؟

(أصوات : نوافق) .

(أصوات : نوافق على رأى اللجنة) .

الرئيس - من يوافق على رأى اللجنة يتمثل بالوقوف .

(وقتت أطية) .

ثم تلى تقرير اللجنة حتى فرع ١٢ - أقلام قضايا الحكومة .

مقرر صاحب العزة علي محمد علي بك (وكيل وزارة المالية) - قد اشترطت اللجنة في موافقتها على إنشاء وظيفة النائب حرف (١) أن تبنى أول وظيفة تنظر في أقلام قضايا الحكومة من هذه الدرجة أو درجة أعلى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟
(موافقة) .

على تقرير اللجنة حتى فرع ١ ديوان المودى قسم ١٣ (وزارة المواصلات) .

حضره صاحب العزة غليل محمود انكسرى بك وكيل وزارة المالية -
لقد طلبت وزارة المالية من وزارة المعارف أن تدرب بعض طلاب المدارس الصناعية على قيادة السيارات وفكها وتركيبها وما إلى ذلك فقدمت الوزارة على الاعتناء بالخصص لتحقيق هذا الغرض بثل بالنظام المتبع في التعليم .

حضره الشيخ القرم احمد محمود هريش باشا - يمكن لوزارة المعارف ان تحصل على السيارات اللازمة لتدريب تلاميذها من السيارات القديمة التي كانت تستعمل في مكافحة الجراد والموجود الآن في المخازن يملوها الصدا أو من السيارات القديمة الموجودة في قسم النقل الميكانيكي . لقد رأت اللجنة ذلك عد ما رأت حنف المبلغ المخصص للسيارات .

حضره الشيخ القرم احمد هريش باشا - إن المبلغ قليل جدا بالنسبة للبالغ التي اقترحتها المجلس . وحضره صاحب العزة وكيل وزارة المالية يقول إن عدم الموافقة على الاقتراح فيه تعطيل لتعليم فلا معنى بعد ذلك لعدم إقرار المبلغ المطلوب وهو ١٢٠ جنيا .

القرر - إن المبلغ ليصل إلى ٥٢٠ جنيا ويمكن تعليم القيادة بغير حاجة لشراء سيارات والبحث حائل حول وجوب اقتناء سيارات لتعليم ولم يكن دافعا حول المبلغ .

حضره الشيخ القرم محمود شكرى باشا - إن كان المقصود تعليم القيادة فلا محل مطلقا لهذا الاقتراح أما إذا كان المقصود أن يكون التعليم ميكانيكا فيجب اعتماد المبلغ اللازم للسيارات والذي أنفذه بما أدخله حضره صاحب العزة وكيل وزارة المالية أن المقصود هو تعليم سواقين ميكانيكيين في المدارس الصناعية ولهذا يجب إقرار الاقتراح ولو زاد على المبلغ المقدر .

حضره صاحب العزة غليل محمود انكسرى بك (وكيل وزارة المالية) -
المطلوب هو تعليم تلاميذ ميكانيكا السيارات .

القرر - لكن مذكورة وزارة المالية تمل على أن المطلوب هو تعليم القيادة .

حضره صاحب العزة غليل محمود انكسرى بك (وكيل وزارة المالية) -
سيكون التعليم شاملا للميكانيكا والقيادة .

حضره الشيخ القرم يوسف قطاوى باشا - اللجنة لا تناقض في التعليم وإنما تناقض في شراء السيارات مع وجود مئتين من السيارات بمخكمة في القسم الميكانيكي .

حضره الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - لقد ذكر في تقرير اللجنة "واقف على التواب على هذه الاضافة وترى هذه اللجنة قصر المواصلات على مبلغ ١٨٠٠ جنيه فقط منه ١٤٠٠ جنيه لشترى السيارات الجديدة للمدارس البليت و ٤٠٠ جنيه لصيانتها وعدم الموافقة على مبلغ ١٢٠ جنيا المطلوب في الباب الأول للمالية الساقين لأنه يمكن الوزارة ملادركة ذلك من بين الساقين الموجودين فيها حالا " فنى ذلك أن اللجنة ترى على توفير مبلغ ١٢٠ جنيا كما قال حضره الشيخ القرم احمد عرفان باشا .
(أصول : ٥٢٠ جنيا) .

حضره الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - يقولون إن الوفير يبلغ ٥٢٠ جنيا ولكن أمانى ما يدل على أن عدم الموافقة تأسر على مبلغ ١٢٠ جنيا وحضره صاحب العزة وكيل وزارة المالية يقول إن الاقتراح ضرورى لتعليم التلاميذ ميكانيكا السيارات فلا معنى العمل على عدم تحقيق هذه الرغبة في سبيل توفير ١٢٠ جنيا ؟

القرر - الوفير هو ٩٢٠ جنيا .

حضره الشيخ القرم ابراهيم راتب بك - إنذ يوجد خطأ في التقرير .

حضره الشيخ القرم هريش سليم باشا - المسألة بسيطة . الاقتراح منه مبلغ ١٤٠٠ جنيه لشترى سياراتين جديدين لمدارس البليت وقد وافقت اللجنة على هذا المبلغ . كذلك تريد وزارة المعارف من تعليم التلاميذ قيادة السيارات وتعليمها وفيها سبع مدارس صناعية تحتاج كل منها سيارة للتعليم . وقد أشارت وزارة المواصلات باستعمال السيارات القديمة وعرضت على وزارة المعارف سياراتين ثم طلب مبلغ ٥٠٠ جنيه لشترى السيارات الخمس الباقية وقالت اللجنة إنه يمكن أن يبحث في مخازن الحكومة عن خمس سيارات قديمة ولهذا لم توافق على المبلغ .

بقيت مسألة الساقين فالجنة تقول إنه جاز اقتصاد كبير في القسم الميكانيكي ترتب عليه إلغاء سيارات عديدة فيمكن لوزارة المعارف أن تأخذ الساقين من سائق هذه السيارات وكذلك خفضت اللجنة الاقتراح المطلوب للصيانة من ٧٠٠ جنيه إلى ٤٠٠ جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟
(موافقة) .

على تقرير اللجنة حتى فرع ٥ - الوافى والمناظر .

حضره الشيخ القرم محمد فرحى اتانورى باشا - ورد في تقرير اللجنة مبلغ ٢٠٧٠ جنيا لبناء أروقة لرسو يواثر الانجياج في الطور . فأردان استلم من حضره صاحب العزة وكيل وزارة المالية عما إذا كان هذا المبلغ صرف فلا أم لا .

(ب) فرع ٢ - مصلحة الأملاك الأميرية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في السلب الثاني (مصاريف عمومية) من هذا الفرع وقدرها ٩,١٠٠ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) - فرع ٢ - مصلحة الأملاك الأميرية وقدرها ٩,١٠٠ جنيها .

(ج) فرع ٧ - مصلحة الجمارك

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في السلب الأول (ماهيات وأجروصريات) من هذا الفرع وقدرها ٣٠٦ جنيئات ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجروصريات) فرع ٧ - مصلحة الجمارك وقدرها ٣٠٦ جنيئات .
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) من هذا الفرع وقدرها ٩٦ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ٧ - مصلحة الجمارك وقدرها ٩٦ جنيها .

(د) فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجروصريات) من هذا الفرع وقدرها ٧٩٩ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (ماهيات وأجروصريات) فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء وقدرها ٧٩٩ جنيها .

(هـ) فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التخفيض الوارد في الباب الأول (ماهيات وأجروصريات) من هذا الفرع وقدره ٦٣٦ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التخفيض الوارد في الباب الأول (ماهيات وأجروصريات) فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة وقدره ٦٣٦ جنيها .

عشرة صاحب المحرزة غليل محمود انفسكي بك (وكيل وزارة المالية) - ليس لدى الآن من البيانات ما يمكنني من الإجابة عن هذا السؤال .

عشرة الشيخ المرحوم محمد فرهي القاضي بك - وهل هذا الرصيد الذي بلغت تكاليف إنشائه أربعين ألف جنيها ويطلب له الآن ٢٠٧٠٠ جنيها هل هو صالح لرسوم البواخر أم لا ؟ لأنه تشر في جريدة الأهرام منقشرة أيام أن هذا الرصيد غير صالح لرسوم البواخر بسبب تعرضه لتبايرت البحرية وأن شركة البواخر الخديوية قدمت شكوى لوزارة الداخلية ومصلحة الموانئ والمنازل من ذلك ولم تكتب وزارة المواصلات هذا الخبر .

عشرة صاحب المحرزة غليل محمود انفسكي بك (وكيل وزارة المالية) - أكرر ما قلته من أنه ليس عندي من البيانات ما يمكنني من الإجابة عن هذا السؤال .

عشرة الشيخ المرحوم محمد فرهي القاضي بك - الرصيد موجود بالتفصيل والمبلغ المطلوب الآن هو لتبليط الرصيد وهذا ضروري ولا بد من عمله .

عشرة الشيخ المرحوم محمد فرهي القاضي بك - سألت عما إذا كان المبلغ صرف أم لا . فإن كان صرف فقد أتينا وإلا فلنؤجل لإعفاء الصرف لمساء في جريدة الأهرام من عدم صلاحية الرصيد .

الرئيس - ليس كل ما يقال في الجرائد صحيحا .
ثم نل من تقرير اللجنة الجزء الباقي منه .

(١) قسم ٦ - وزارة المالية

(أ) فرع ١ - ديوان الموم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على صافي التخفيض في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدره ٣,٥٠٠ جنيها .
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على صافي التخفيض في الباب الثاني (مصاريف عمومية) - فرع ١ ديوان الموم وقدره ٣,٥٠٠ جنيها .
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) من هذا الفرع وقدرها ١٨,٠٤٥ جنيها ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ١ - ديوان الموم وقدرها ١٨,٠٤٥ جنيها .

٧ - قسم ١٢ - وزارة الزراعة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا القسم وقدرها ٨٠,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) قسم ١٢ - وزارة الزراعة وقدرها ٨٠,٠٠٠ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا القسم وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) قسم ١٢ - وزارة الزراعة وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه .

٨ - قسم ١٣ - وزارة المواصلات
(١) فرع ١ - ديوان السوم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدرها ٤٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ١ - ديوان السوم وقدرها ٤٠٠ جنيه .
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ٢,٧٥٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ١ - ديوان السوم وقدرها ٢,٧٥٠ جنيه .

(ب) فرع ٢ - السكك الحديدية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدره ١٨,٦٧٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ٢ - السكك الحديدية وقدره ١٨,٦٧٠ جنيه .

(ج) فرع ٤ - البريد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (مهمات وأجروميتات) في هذا الفرع وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الأول (مهمات وأجروميتات) فرع ٤ - البريد وقدرها ٢,٠٠٠ جنيه .

(د) فرع ٥ - المواني والمناظر

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التخصيص الوارد في الباب الأول (مهمات وأجروميتات) في هذا الفرع وقدره ١,١٨٥ جنبا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التخصيص الوارد في الباب الأول (مهمات وأجروميتات) فرع ٥ - المواني والمناظر وقدره ١,١٨٥ جنبا .
وهل توافقون حضراتكم على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) في هذا الفرع وقدره ٢٢٥ جنبا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على التخصيص الوارد في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فرع ٥ - المواني والمناظر وقدره ٢٢٥ جنبا .
وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ١٧,١١٠ جنبا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ٥ - المواني والمناظر وقدرها ١٧,١١٠ جنبا .

٩ - قسم ١٤ - وزارة البحرية والبحرية

فرع ٢ - مصلحة الحدود

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) في هذا الفرع وقدرها ٢,٩٥٣ جنبا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) فرع ٢ - مصلحة الحدود وقدرها ٢,٩٥٣ جنبا .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والنصف الخامسة والعشرين مساءً على أن يعود المجلس للاستعداد غدا الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٦ يولييه سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة والنصف مساءً

محضر الجلسة الحادية والأربعين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ الموافق ٦ يولييه سنة ١٩٣٢

ملخص

- ٨ - تقرير لجنة الحاسبة عن مشروع ميزانية الجلسة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية
ملحق رقم ٦٨
موافقة المجلس
- ٩ - كتاب من مجلس النواب بتحديد ميزانيته لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٢
يبلغ ١١٩٩٥٠٠ جنيهاً مع زيادة ١٦٥٢٠ جنيهاً على إيرادات
مصلحة السكك الحديدية - موافقة المجلس
- ١٠ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنح التزام باستغلال خطوط
أوتريش ببنية القاهرة .
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٦٩
قرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال - إقراره
- ١١ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنح أعفاء إثنان يبلغ
١٩٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية (تم ١٣)
وزارة المواصلات - فرع ١ ديوان القصور - الباب الثاني
حصاريف عمومية (تسديد مصروفات المدة الباقية من السنة المالية
الذكورية في البلد . "١٠" البناية والصليبات ."
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٧٠
إقرار مشروع القانون
- ١٢ - كتاب من مجلس النواب بموافقة له ميزانية مجلس الشيوخ .
- ١٣ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنح مكافأة خاصة لثلاث
الناطرات بمصلحة سكك حديد الحكومة .
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٧١
قرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال - إقراره
- ١٤ - كتاب من مجلس النواب من التعديلات في مشروع ميزانية اللجنة لسنة
١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المصروفات) - موافقة المجلس
- ١٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من
أهل الدولة إلى جمعية الشبان المسلمين .
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٧٢
إقرار مشروع القانون
- ١٦ - تعديلات إضافية على أحكام بعض أبواب المصروفات في مشروع
ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٣٣
موافقة المجلس
- ١٧ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بطرح الجسر الواقع
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٧٣
إقرار مشروع القانون
- ١٨ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بربط ميزانية وزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية
تقرير لجنة الأوقاف
ملحق رقم ٥١
إقرار مشروع القانون

- ١ - تصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلغ المجلس وفاة المرحوم سلطان سيد حام بك بشو المجلس .
إعلان على المجلس - قرار المجلس تسمية أسرته - إقاف اللجنة
حدادا .
- ٣ - كتاب من لجنة المالية بتأجيل نظر مشروع القانون الخاص بإحتساب
الخصم للإدارة المالية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى الدورة
القالية - موافقة المجلس
- ٤ - الأسئلة :
(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب اللجنة وزير الداخلية من حضرة
الشيخ المحترم عبد الله سميك بك عن وضع تشرع لجمعية المدن
والشوارع - جزمه إلى حين حضور حضرة صاحب اللجنة
الوزير .
(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية
من حضرة الشيخ المحترم محمد خيت بك عن الإجابة التي صرح بها
لأحد ممثلي المائتين وخمسة وخمسة عشر من هذا الاستقلال
في المدة من أبريل سنة ١٩٣٠ ورويته سنة ١٩٣١ -
كتاب الوزير رداً على هذا .
(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية
من حضرة الشيخ المحترم محمد خيت بك عن تزويج الجالية بالمدراس
قرار المجلس استجابه .
(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية
من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الخدي حسا
بشأن من تقل مدرسة ابتدائية من المناظر لتربية إلى القلوب -
الإجابة عنه .
(هـ) الإجابة من السؤال (١) .
- ٥ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب باستثناء القروض التي يقربها
بذلك التلخيص القروض المصرية من أحكام القانونين رقم ٣١
لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بتم جواز توقيع الخبز على
الأطراف الإدارية الضمنية .
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٦٦
إقرار مشروع القانون
- ٦ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمنح المصروفات المرتبة
لقروض التي ينفقها بنك التليف الزراعي المصري .
تقرير لجنة المالية
ملحق رقم ٦٧
قرار المجلس نظر المشروع على وجه الاستعجال - إقراره
- ٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بربط ميزانية وزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - إيلائه إلى لجنة الأوقاف لنظره
على وجه الاستعجال .

الرئيس - هذا خطأ مطبعي . وقد صحح . والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - صق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - تبليغ المجلس

ورقة المرسوم معلقان سيد أحمد سالم بك الضوايا
إعلان غراميل - قرار المجلس بتولية أسرة - لغات الجلسة حداد

الرئيس - يمتزق أن أبلغ المجلس ورقة زميلنا المرحوم طهنا سيد أحمد سالم بك . وأني باسم المجلس أعرب عن شديد الأسف على فقده . وأوجه إلى أفراد أسرته الكريمة خالص التعزاء وأعلن غلاميل . وحلدا عليه أرجو أن توافقوا على إيفاء الجلسة خمس دقائق وأن يكتب خطاب تلبية باسم المجلس إلى أسرته .

(موافقة) .

الرئيس - هذا وقد أرسلت طغراف تلبية بالنيابة من حضراتكم وبالإضافة من نفسي إلى أسرة الزميل الإرحل .
(أصوات : شاكرون) .

(أوقفت الجلسة حيث كانت الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء . وأعيدت في الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين) .

٣ - كلب من لجنة المالية

باجيل نظر مشروع القانون الخامس بمقتد الحساب الختامي لإدارة المالية
من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى الفترة الختامية - موافقة المجلس

كل الكتاب المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولكم أن المجلس قرر بجملة ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ إحالة مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بمقتد الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى لجنة المالية .

ونظرا لأن الوقت الباقي من الدورة الحالية لا يتسع لمراجعة هذا الحساب رأت اللجنة لأدعاء ذلك إلى الدورة المقبلة .

وتفضلوا دولكم بقبول عطيم الاحترام »

رئيس لجنة المالية
يوسف طلال

٦ يولييه سنة ١٩٣٢

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الثلاثين :

أولا - بإجازات :

حضرات : الدكتور فارس نمر . سعد الله عبد الرحمن أفندي . محمد مصطفى نجوه بك . كامل جرجس تكلا بك . حسن صبري بك . اسماعيل صري باشا . حسن مظلوم باشا . قنبي فهمي باشا . مصطفى خليفة باشا .

ثانيا - باحذار :

(أ) من جلسة اليوم حضرات : حبيب دوس بك . محمد توفيق مهنا بك . محمد رياض عفيفي بك . محمد منصور أفندي . بولس حنا باشا . محمد طلعت حرب باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

(ب) من جلسات هذا الأسبوع حضرات : سليم نوحوم أفندي . سليم خليل بطرس بك .

ثانيا - بغير إذن :

حضرات : إلياس عوض بك . محمد أحمد عبود باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المسائل والمصادرة أحمد مل باشا وزير الأوقاف . إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية . علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

وحضرة صاحب العزة خليل محمود الفلكي بك وكيل وزارة المالية :

تولى السكرتيرية لجمعية الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب يراده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله جلابة أفندي .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

عشرة صاحب الدولة **عمود الطغري بك** (وكيل وزارة المالية) -

جاء في السطر الأول من العمود الثاني بالفقرة الخامسة عشرة من محضر جلسة أمس ما يأتي : « وترجو الحكومة أن تتقيد » وصحته « وترجو الحكومة أن تتقيد » .

من مصاديق الاستقلال في المدة بين شهر أبريل سنة ١٩٣٠ وشهر يونيه سنة ١٩٣١ ، أتشفرت بأن أعرب لعلكم عن شديد أسمى لعدم الإجابة على هذا السؤال لأن مبراهم دغم ما اشتمل عليه من وقائع معينة التدخل في عمل من شؤون السلطة التنفيذية بما لا يتجيز المادة ٩٧ من الدستور على أنه لا كانت الوقائع التي تضمنها هذا السؤال شرعاً بأنه قد يكون لدى حضرة الشيخ المحترم شكوى من تصرفات أحد المواطنين فأنى على استمداد حتى كان الأمر كذلك لاتخاذ اللازم لتحقيقها إننا ما تفضل بحضرته وبعثت لى بما يكون لديه من بيانات أو ملاحظات هنا .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

٩ يولييه سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية
أبراهيم فهمى كرم

محضر الشيخ المحترم محمد غنيمته بك - أطلب الكلفة .

الرئيس - إني أتمنى من الكلام في موضوع هذا السؤال .

محضر الشيخ المحترم عمر بن موسى فؤاد بك - إن هذا السؤال ينطوى على رغبة التدخل في أعمال تتعلق بشؤون السلطة التنفيذية ولهذا لا يصح لحضرة الشيخ المحترم أن يتناول على إجابة الوزير .

الرئيس - فقد كان من حق أن أسمع إدراج هذا السؤال في جدول الأعمال لأنه تدخل في عمل من شؤون السلطة التنفيذية . ولكن خشية أن يقال إلى استبد الأمر سمحت بإدراجها على أن تكون الكلفة فيه للجلس .

محضر الشيخ المحترم عمر بن موسى فؤاد بك - أرى أن يمنع دولة الرئيس إدراج مثل هذا السؤال في جدول الأعمال .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيمته بك - من حق أن أعلق على الإجابة .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى نص المادة (٣١) من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي تجيز لى أن أستمير المجلس في إخراجها من قاعة الجلسة . وإنى لا أسمع لحضرته بالكلام .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيمته بك - كيف ذلك ؟

الرئيس - ليس لك حق التدخل في عمل يتعلق بشؤون السلطة التنفيذية .

محضر الشيخ المحترم محمد غنيمته بك - ولكن لى حق الاستفاد بصيغة كوني عضواً في المجلس وأذا فوق الحكومة .

الرئيس - ولكن يجب بصيغة كوني شيخاً في هذا المجلس أن تحترم هذه الصيغة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تطالبه لجنة المالية من إرساء نظرها لمشروع هذا القانون إلى الدورة المقبلة ؟
(موافقة) .

٤ - الأسئلة

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العدة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك من وضع مشروع لائحة المدن والقنواج - مجرة للى حين حضور حضرة صاحب العدة الوزير

الرئيس - يجيز هذا السؤال لى حين حضور حضرة صاحب العدة الوزير .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السادة وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك من الإجابة على طرح عبد الله سمكة بك المبنى بى سوب وما صرف له من بدل الاستقلال فى المدة بين أبريل سنة ١٩٣٠ ويونيه سنة ١٩٣١ - كالمبكر رداً على هذا السؤال .

نص السؤال :

محضر صاحب العدة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه سؤال الآلى لأصاحب السادة وزير الأشغال الإجابة عنه بأسرع ما يمكن :

هل عهدت شاكراً أو شكرى عبد الحميد أبو كرم المهندس بمبنى بى سوب حصل على إجازة احتياطية أو مرضية فى المدة من ابتداء أبريل سنة ١٩٣٠ لغاية يونيه سنة ١٩٣١ ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب ، فما أوقاف ونهايتها ومقدارها ؟

وهل صرف المهندس المذكور مصاريف سفر أو أجرة ركاب في الأيام الآتية : الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ والخميس ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ والسبت ٢١ مارس سنة ١٩٣١ والأحد ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ والسبت ٢٧ يونيه سنة ١٩٣١ والأحد ٢٨ يونيه سنة ١٩٣١ والأثنين ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١ والثلاثاء ٣٠ يونيه سنة ١٩٣١ ؟

فإذا كان الجواب بالإيجاب فما مقدار كل نوع منها ؟

بحريرا ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢
محمد غنيمته
عضو الشيوخ

على الكاتب الوارد من حضرة صاحب السادة وزير الأشغال العمومية رداً على السؤال المذكور وهذا نصه :

محضر صاحب العدة رئيس مجلس الشيوخ

بالإحالة لى كتاب دولكم الموجه ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ رقم ٧٠/٥/٤ - ١٨٢٤ فى شأن السؤال الموجه لنا من حضرة الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك من الإجابة على رخصه بما لأحد مهنتى المباني بى سوب وما صرف إليه

والبلدية والقليوبية . واستأجروا بروجوها كثيرا لأنها خفت عنهم مشاق السفر الجيد . وهم أطفال صغار يستهفون الغاطر إذا ما طالت شدة السفر عليهم .

ولكن شاع في هذه الأيام أن الوزارة تتوى تقل هذه المدرسة إلى قليوب بناء على سعي من بعض الجهات . فقول ذلك صحيح ؟ . وهلا يرى سلك الوزير أن في هذا الفعل لو تحقق حرمات لأهالي مديرية البلينة والمنوفية من الانتفاع بهذه المدرسة لو تقلت . أو يكون في هذا الفعل تعريض أبنائهم لمخاطر السفر الطويل على الأكل . وخصوصا أنهم صغار . وهلا يتفضل صاليه ويعدنا بتقلتها في القناطر مراعاة للمصلحة العامة ومصلحة أبناء الأقاليم الثلاثة ففكر عاليه ذلك ؟

محررا في ١٤ ربه سنة ١٩٣٢
أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيخ

(حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والمالية) .

حضرة صاحب المال أحمد علي باشا (وزير الأوقاف بالنيابة عن حضرة صاحب المال وزير المعارف) - اقترح رئيس مجلس مديرية القليوبية على وزارة المعارف أن تتسلم مدرسة قليوب الابتدائية للبنين التابعة لمجلس لادارتها على أن يستثنى من مدرسة القناطر الخيرية التابعة لوزارة .

وبما أن كلا من هاتين المدرستين تقوم بتعليمها من خدمة التعليم في الجهة التي هي بها ولا كان ثمة مشروع لضم المدارس الابتدائية التابعة لمجلس المعارف إلى وزارة المعارف لا يزال قيد البحث فقد رأت الوزارة إرجاء النظر في الاقتراح المشار إليه إلى أن يت في المشروع السابق المذكور .

حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أحمد - أشكر لسالي الوزير إجابته وأرجو علم تقل المدرسة لأن في بقائها مصلحة محقة .

(٥) - الاجابة من السؤال (١)

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ الوفير أرجو التفضل بتوجيه السؤال الآتي إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ليتكرم بالإجابة عليه .

وتفضلوا بأصاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ؟

محررا في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٢

عبد الله سمكة

عضو مجلس الشيخ

حضرة صاحب الدولة وزير المالية

لا ينبغي على دولكم ما لتسمية المدن والبلدان والقرى المستعملة بالقطر المصري وما لتغيير أسماء البلاد بأسماء أخرى وفصل البلاد بعضها من بعض من الأهمية سواء من الوجهة التاريخية والسمانية والمالية (توافق ذلك الزمان وجباية الضرائب) والإدارية . أو من وجهة المعاملات وعقود الملكية .

حضرة الشيخ المحترم محمد خير بك - هذه المسألة يرجع الأمر فيها إلى القانون وهو يسمح لي بالكلام وليست المسألة فوضى .

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم يشوش على المجلس . وأرجو أن لا يلجئني إلى طلب إخراجها من قاعة الجلسة .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد خير بك من توزيع المجانية بالمدارس - فورا المجلس استبداده

حضرة الشيخ المحترم محمد خير بك - هذا السؤال محل أيضا في عمل من شؤون السلطة التنفيذية فلا عمل لتوجيهه .

حضرة الشيخ المحترم الرئيس موسى فؤاد باشا - لقد سبق أن أجاب الوزير أثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف على أسئلة خاصة بالمجانبة والمدارس .

حضرة صاحب المال أحمد علي باشا (وزير الأوقاف بالنيابة عن حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية) - سأنتكم بعد أن ينتهي حضرات الأعضاء الذين يريدون الكلام .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر - أطلب استبعاد هذا السؤال من جدول الأعمال لأن المسألة ٣٠ من قانون النظام الداخلي للمجلس تباين عليها - كما نرى نحن على كرامتنا - أن تكون طعنين أو أن تعرض لسائل الشخصية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على استبعاد هذا السؤال من جدول الأعمال ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على استبعاد هذا السؤال من جدول الأعمال .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف أحمد الذي مما يشاع من قبل مدرسة ابتدائية من القناطر الخيرية إلى قلوب - الإجابة مع

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ أرجو التفضل بتوجيه سؤال لحضرة صاحب المال وزير المعارف وفوقكم وافر الشكر والاحترام .

حضرة صاحب المال وزير المعارف

أثناءات الوزارة منذ سنوات مدرسة ابتدائية في القناطر الخيرية لحاجة الأهالي في تلك المنطقة إليها . وأقبل عليها التلاميذ من مديريات المنوفية

مقرر: الشيخ محمد عمر عبد الله سرك بك - أشكر لولة رئيس الحكومة إجابته وألاحظ أن هذه الإجابة تتفق بقسمة الشوارع والطرق وليس فيها ما يشير إلى قسمة المدن والقرى والبيادر التي قرأ في الجرائد من وقت إلى آخر قرارات وزارة تبدل أسماءها بأسماء أخرى مع ما لهذا التغيير من الأهمية سواء من الوجهة التاريخية أو العمرانية أو المالية في حين أن الجمعية المصرية لا تمنع لأحد الأفراد إلا بمرسوم ملكي ولنا أرجو من الحكومة أن تير هذا المسألة ما تستحقه من العناية وأن تضع لها التشريع اللازم .

٥ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بإستاء. القروض التي يقرها بنك السليف الخواص المصري من أحكام القوانين رقم ٢١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الجيز على الأحياء الزراعية الصغيرة - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون

(المقر حصة الشيخ المحترم القراء محمد مزى باشا) .

مقرر: صاحب البروة مساهلين صدقي باشا (وزير المالية) - أرى أن يسح لحضرة صاحب البروة محمود حسن بك المستشار الملكي لوزارة المالية بالحضور أثناء نظر مشروع هذا القانون .

الرئيس - ليغضل حضرة بالحضور .

(حضر حضرة صاحب البروة محمود حسن بك المستشار الملكي لوزارة المالية) .

الرئيس - قد اطلع حضرات الشيوخ ائتمين على تقرير اللجنة (١) من مشروع هذا القانون فهل توافقون حضراتكم على عدم تلاوته توفيرا للوقت ؟

(أصوات : اطلعنا على التقرير ولا داعي لتلاوته) .

مقرر: الشيخ محمد عمر عبد الله - للتقرير لم يوزع إلا مئتا نسخة . وكل مرة يتولون حضراتكم : اطلعنا وكفى .

الرئيس - لانهوش على المجلس . وإلا طلبت إليه أن يقرر إحراجك من الجلسة طبقا لنص المادة الخديوية والثلاثين من قانون النظام الداخلي . أنت شيخ يجب أن تحترم نفسك . فلما أردت الكلام فاطلب أولا الإذن بذلك .

مقرر: الشيخ محمد عمر عبد الله - أنا مستعد أن أطلب الكلمة . ولكن سمعت أمورا تقول : اطلعنا . وسأطلب الكلمة عندما أريد الكلام .

وكذلك تسمية الشوارع والطرق والمستقلة البلاد وإبدال أسمائها بأسماء أخرى - ومع هذه الأهمية نرى في كثير من الأحيان أن تسمى البلاد أو تدير أحوالها بمجرد قرار وزير مع أن من المستحسن تغيير أسماء الشوارع أو تدير أحوالها بمجرد ملكي - وأن تسمى الشوارع والطرق أو تستبدل أحوالها بمجرد أن يصدر بذلك قرار من الجمهور الذي ما يشتر إلا وترفع (بإقتضا) باسم من الشارع وتوضع مكانها (بإقتضا) باسم آخر كما أنه لا تراعى أحيانا في التسمية اعتبارات مقبولة أو مقبولة . ونظرا لأهمية هذا الموضوع وسامه بمصالح الجمهور ، فعلا يسن وضع تشريع لتنظيم بحيث إننا أريد قسمة بلد مستعد أو تدير اسم بلد أو فصل بعض الجهات الأهلية عن البعض الآخر يجب أن يصدر بذلك مرسوم ملكي بناء على طلب الوزارات المختصة وبعد أخذ رأي الهيئات التابعة التي يعينها الأمر كجبالس المديرية والمجالس البلدية والبلدية والقرية أو الهيئات التي تقوم مقامها مثل مجلس التنظيم ، والمرافق العامة لمدينة القاهرة . وإذا أريد وضع أسماء للشوارع والطرق المستقلة أو تدير أسماء موجودة يكون ذلك بقرار من وزير الداخلية يصدر بعد أخذ رأي الهيئات البلدية المتقدم ذكرها ، ثم ينشر في الجريدة الرسمية قبل تنفيذها .

جدد الله سبحانه

مقرر: صاحب البروة مساهلين صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - جرى العمل منذ زمن طويل على ألا يطلق اسم على إحدى الطرق العامة بمدينة القاهرة أو يدخل عليها تغيير أو تعديل إلا بعد موافقة مجلس التنظيم للجنة المذكورة وبمصادقة وزير الأشغال على ذلك وإعتاده بمرسوم .

وقد كان اختيار هذه الأسماء مبدئيا موكولا إلى لجنة خاصة بمصلحة التنظيم إلا أنه رضى اختيار أن يعلق هذا العمل إلى المصلحة المذكورة ثم يباد نفسه بمعرفة إحدى المجالس القومية لمجلس التنظيم والمرافق العامة لوحظ في اختيار أعضائها وفي القواعد التي تسترشدها أن تعطي حماية خاصة لتخليد أسماء الأشخاص والحوادث البارزة في تاريخ مصر في صورها المختلفة .

وقد روي دائما ألا يسمح بإدخال تغييرات أو تعديلات في الأسماء الحالية للطرق العامة إلا نادرا ولضرورات قصوى وذلك تقاديا لما قد يحدث ذلك من الاضطراب والتشويش في مستندات تملك العقارات المطلة على هذه الطرق .

وليس لدى وزارة الأشغال ما يعنى بمدينة القاهرة من معالجة هذا الموضوع بطرق التشريع .

أما فيما يخص مدن الأقاليم فالتي في المجالس البلدية والبلدية والقرية أنه إذا قُسمت لميقات المجالس المذكورة اقتراحت بشأن تسمية شوارع جديدة أو تغيير أسماء شوارع موجودة وقررت تلك الهيئات الموافقة على الاقتراح تعرض قرارات الموافقة على وزارة الداخلية فلذا اضهدت يصدر بشأنها مرسوم ملكي وينشر بالجريدة الرسمية وينشر منه جدول إحصائي بالشوارع التي تكون وضعت لها أسماء أو تدير أحوالها .

على المال بالسوية التي كان يأجر ، سواء أكان من المزارعين أم من البك
الزراعي القديم . وشاق ذلك عليه دائرة الإقتراض ، ودعى بالتفيل .
وعاش زمنا عشارفدا .

وفي سنة ١٩١٣ عند ماضع هذا القانون كان عدد الذين يملكون غنما
٩٤٠,٠٠٠ مأك . وفيها في سنة ١٩٣١ ٢٧٠,٠٠٠ مأك .
وفي سنة ١٩١٣ كان عدد الذين يملكون خمسة أذنقة فأقل هو ٤٦٩,٠٠٠
مأك . وبقي معددهم في سنة ١٩٣١ ٥٥٣,٠٠٠ مأك . وهؤلاء كانوا
يملكون مليوناً وثمانية آلاف غنم فأصبحوا يملكون مليوناً ومائة وسبعين
ألف غنم .

هذا الذي يدل حضراتكم على أنه لولا هذا القانون لصارت هذه الملكات
الصغيرة مع الطوائف التي طرأت على حالتها المالية عرضة أيضاً لمالة التي
كانت موجودة عند ما رحت البك الزراعي . والتي ترع فيها الملكات
الصغيرة .

أرادت الحكومة بمسألة الضائقة المالية الحالية أن تعمل لخسدة الناس
طامة . لا لصغار الفلاحين فقط بل للصحة العامة . والخاصة بالفلاحين
وكبار الزارعين .

فكرت أولاً لهذا الغرض أن تثنى لم بك التسليف الزراعي . هذا البك
الذي قام . ويقوم الآن بأجل الخلمات . لأنه يساعد هذا الفلاح الصغير
المسكين . كما يساعد من هو أكبر منه ثناء . فيمدد بكل الحاجيات الضرورية
لراحته . من بنور وسجاد . لم يكن هذا الفلاح الصغير يحصل طلباً
إلا بواسطة الإقتراض من المزارعين أو البك الزراعي . فهذا البك الذي كان
ناقصاً في حياة الفلاح قام به البك الذي آتني لهذا الغرض .

بعد ذلك كما أفل أن استعظم حال الفلاح . لأن ألياه صارت بطيئة
الحال غفولة . وصارت الحاجيات الضرورية للزراعة متوفرة له بواسطة
البك الجديد . وكذا أفل للبك أن ينقيه في راحته . وخصوصاً بعد ما جلبنا
أن أفل الناس شيئاً الآن هم هؤلاء الصغار من الفلاحين . ولكن أرادت
الحكومة أن تمدد القانون — وأما أن يمكن أن أنكر مطلقاً وأنض نظام
هذا التجديد أو الوسع به . هو الشخص الذي نضمد عليه كل الإحتياج —
ورعنا عن هذا فاق خيرعتق منه في عطة واحد . هذه العطة هي أبي
لا يريد مطلقاً أن تقع الحماية عن ذلك الفلاح الصغير الذي قامت الحكومات
من قبل بحمايته . لأنه لم يجر برهان واحد من أن الفلاح الصغير — بعد
الاحصاء الذي ذكره لحضراتكم — في ضيق الذي وقع فيه من يك
خسدة أذنقة فأكتر . والحقيقة أن الذين تأثروا من الأزمة من كبار الملاك
من الفلاحين لأنهم اقتصدوا المال جزئاً . وصرفوه في غير ضرورة . وانضبروا
الذين لم يأتوا بكمالهم . لأنهم لم يستطيعوا تمديد ما عليهم . أما
صغار الفلاحين فلم يضرهم شيء . لأنهم راضون بالتفيل . وهم ينفون
الضرائب . ويأخذون حاجات الزراعة الضرورية من بك التسليف الزراعي
أو الحكومة بقيمة صغيرة . وفضلنا عن هذا فقد كان عليهم الحكومة ديون
بلغت مليونين خفراً من الجنيهات . فلو شفقة هم أن تؤولجا تخمس
سنوات . فالفلاح من هؤلاء الصغار ليس لا في حاجة إلى الإقتراض .

هفوة الشيخ القرم محمد بن ماسا — القانون المروض على حضراتكم الفلاح
مطلوب به تعديل قانون ناس بصغار الزراعي من الفلاحين . وأصبحوا لي
حضراتكم أن أساهل في قواعد التغيير وأتكم بقية هؤلاء الفلاحين . فترك
بذلك قيود سيوره في الصحة به جانيا .

الفلاح المصري معروف عنه طيب الخلق . ومثله في ذلك كمثل الفلاحين
في سائر البلاد . تقع عليه مؤثرات قد تكون ضارة بمصلحته . ولضعف
لإرادته يتقبلها . ومن ضمن هذه المؤثرات عوامل غصوبة يرضع لها . وتؤثر
على حياته المالية . وهناك قوم يستنزفون أموال الفلاح الصغير بطريقة
إمداده بالمال . ولكن بطريقة غير شرعية . حصل هذا في مصر فاقترعت
الملكيات الصغيرة . وتكونت منها الملكات الواسعة .

ولكن من حظ مصر أن أتت ظروف نظر فيها في مصلحة هذا المسكين .
فصمت الحكومات التي تاقبت على مصر في إصلاح شأنه ورضه من
الحضيض الذي تعموره فيه . وكألت هذا المستطاع في إعادة تكوين
الثروة الصغيرة . وفي يمكن الفلاح الصغير من أن يكون له ملكية خاصة به .
وأن يحمي بذلك من سلطان الغير . وأن يكون حراً في إدارة عمله .

بهذه الوسيلة تكونت الثروات الصغيرة بين الفلاحين . ولكن المزارعين
الذين سبق لم أن تسلطوا على الفلاح استمروا يسمون في استئثار ماله لأنهم
أروه قد أخذ يرضع . فانتشروا في البلاد وأخذوا يطهرون المال بلا حساب
والفلاح بطيئة مبال لأخذ المال إذا عرضه عليه إنسان . وهو يأخذ
دون أن يحسب لوائقه حساباً . ودون أن يفكر في أن يرد المال وقت
استحقاقه . والفلاح لا يفكر إلا في الحصول على المال . فلما ما حصل
عليه صرفه في أمور ليست مهمة ولا ضرورية . وأما تلك أخضع هذه
الحكمة الغبية التي تطلق بها حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء
وهي أن فضيلة الادخار ناقصة في ذهن الفلاح . وبالنسبة تنقصه فضيلة
الاقتصاد .

الحكومات التي سبق أن قلت لحضراتكم إنها سهوت على مصلحة هذا
الفلاح المسكين فكرت في أن تخرجه من أيدي هؤلاء المزارعين . فكيف فكرت؟
أشأت له البك الزراعي وقدوت أنه يخرجه من أيدي هؤلاء المزارعين . فتح
البك أبوابه . وتقاطر الفلاحون عليه . فأخذوا منه المال وصرفوه من غير
حساب .

رتب لي في ذلك أن هذا البك أخذ يترع ملكية صغار الفلاحين ليسترد
ما فقصه لم . وقد رأيتم حضراتكم أمام الحاكم كل يوم أن هذه الأملاك
كلت ترضع للبح . لأن أصحابها لم يقيموا بسداد ما عليهم . وذلك إلى أن
أبج الله لمصر رجلاً طيباً أراد أن يخلص الفلاح فأوس الحكومة في سنة ١٩١٣
أن تتخذ طرقاً جديدة تعي بها هذا الفلاح ضل من هؤلاء المزارعين . فكان له
ذلك . ونجحت الأمانة . وأصدرت الحكومة وقدرت اقتناون التي يراد
تعديل البيوم .

نص هذا القانون على حماية الملكات الصغيرة بقدر المستطاع من أيدي
المزارعين . بأن منع حق رهنها . وجننا صغار الفلاح لا يستطيع أن يحصل

الجديد بل على العكس من ذلك فبإمرته تجد أنه يرى في إيقاف العمل بهذا القانون تمكينا لتلك المذكور من أن يؤدي المهمة والخمسة المطلوبين منه ولتلك عبر من مزاي قانون خمسة الأفندة وغير من المضار التي يمكن أن تلحق بالفلاح من جراء إيقاف العمل بهذا القانون بهذه العبارة القرطسية : *Les inconvénients dont cette loi a prétendus les tirer* يعني أن هذا القانون حاول أو ادعى أنه يستطيع أن يمنع هذه المظهورات . ولم يقل المجلس الاقتصادي بصورة من الصور إنه يرى أن هذا القانون مفيد للفلاح الصغير وزاد ذلك المجلس على العبارة التي ذكرتها أنه ليس لديه من البيانات ما يمكنه من تكوين رأي واضح في هذا الموضوع . عل أن هذه البيانات التي لم تكن تحت نظر المجلس الاقتصادي كانت بين يدي الحكومة ولم تلبأ إلى طلب إيقاف قانون الخمسة الأفندة فيما يتعلق بالبيك العقاري إلا بعد أن ثبتت أن هذا الإيقاف ضروري لوقوف المشروع منسأه المرسومة وأن بعض الأرقام لتلك أيا السادة دلالة واضحة حاسمة على أن إذا لم يوقف العمل بقانون الخمسة الأفندة أصبح المشروع لغوا .

من هم أصحاب الملكية الصغيرة الذين أرادت الحكومة أن تمد يدها إليهم ؟ هؤلاء هم الذين يمكنون ثمانية ملايين فئاتا قريبا .

إن عدد أصحاب الملكية الصغيرة الذين يمكنون من فئات داخل الـ ١٢ مليون فئاتا هو ٢,١٢٢,٣٣٩ وهم يمكنون جميعا ٣,١٢٢,٣٣٩ فئاتا في البطر المصري . وعدد الذين يمكنون فئاتا داخل ١,٠٠٠,٠٠٠ والذين يمكنون أكثر من فئاتا ثمانية خمسة أفندة ٥٤٧,٢٢٢ والذين يمكنون من خمسة أفندة إلى عشرة ٨٣,٠٠٠ والذين يمكنون من عشرة إلى ٢٠ فئاتا ٢٣,٠٠٠ والذين يمكنون من ٢٠ إلى ٣٠ فئاتا ١٢,٠٠٠ فئاتا سنثني البيك العقاري لهذا لا يزيد عن ١٢,٠٠٠ فئاتا عدد حصار الملاك ٢,١٨٨,٠٠٠ أو عبارة أخرى يحاول حضرة الشيخ المحترم محمد عب باشا - بحيرة قلم - أن يحرم من مزاي المشروع الجدد ٢,٥٠٠,٠٠٠ مالك ويقصر مزايه على ١٢,٠٠٠ مالك . هذه هي النتيجة المبشرة لما يطلبه سماحة الشيخ المحترم محمد عب باشا .

أما السادة : إن أصحاب الملكية الصغيرة الذين يمكنون خمسة أفندة فأقل يحاربون كثيرهم للامداد ولا تتصوروا مطلقا أن مزايده يمكن أن يستثنى من الاقتراض .

ليست معيشة الفلاح . وليست حاجاته هي فقط المحصول على بعض الأخمدة والثأوى فان الفلاح مطالب بأمرى متعقدة . ومن أجل ذلك وجد الرأي لكل طائفة من طوائف المزارعين . فهناك المزارعي الذي يقرض صاحب الخمين فئاتا . وهناك من يقرض صاحب الفدانين وكذا المجلدوا في السلم إلى أدنى كانت فوائد الرأيا مبالغا فيها كثيرا .

نحن نعلم أن فلاح القرية يقرض الجنيه بما يقرب من مائة في المائة لأنه يقرضه بفائدة خمسة قروش في الشهر ابتداء من يوم الاقتراض .

نحن نعرف أن الفلاح الصغير يقرض من بعض السادة في القرى ومن مع الأسف أشجع وأجوع من صوف المزارعين الأخرى .

ولما سلمنا جدلا بأن الفلاح الصغير بحاجة إلى المال . فليس شيء يأخذ . إنه يطلبه لسقي الأرض وزرعها أو إصلاحها . والزارع والسقي ميسران له . والأصلاح لا أنهم له ضرورة في هذه الأيام . ولكي نقدر أنه مضطرا للاقتراض . فإن صاحب الفدانين مثلا إن اقترض من البيك . وإذا اقترضه سبعين جنيها - ولا أقول مائة - فإن فدانيه إذا زرعهما واهتن زراعتها فانه لا يأخذ منهما عصبولا - بحسب الإيمان الجارية - أكثر من ثمانية جنيهات . أي أربعة جنيهات من كل فدان . فيسدد منها ثلاثة جنيهات الضرائب ويدفع جنيها للهاد والبذرة . ويضع بجنيهين لنفسه . ولا يبقى له بعد كل ذلك إلا جنيه . وإذا اقترضنا جدلا أن يسيق له من إرادته أربعة جنيهات - وهذا مستحيل - فكيف يمكنه مع هذا سداد قسط البيك . وهو ثمانية جنيهات . فلما مضى على هذا الفلاح سدان بدون تسديد . وحسبت الفاتكة تسعة في المائة . فتكون النتيجة أن يترع البيك عليه . ويقع نتيجة أخرى تأخذونها حضراتكم على مسئولية مشاركتكم . هي أن الحكومة تلتأب في الواقع تكون النازعة للملكية . لأن المال مال الحكومة والآلة . فهل ترضون حضراتكم ذلك ؟

أنظروا حضراتكم فإن الحكومة لما أرادت تقديم مشروع هذا القانون المروض البلية وأرادت أن تستتب من فائدته عرضته أولا على المجلس الاقتصادي . ولما نظره هذا المجلس قال عنه العبارة الآتية :

"ولم يفت الجمعية أن تمرر هؤلاء الملاك من قيد ذلك القانون سيوقعهم ثانيا في نفس المركز الذي يغال إن القانون وضع لاقتحامه . ولكن ليس لدى اللجنة من البيانات ما يمكنه لتكوين رأي لما في هذا الموضوع للمعد والذي لا يدخل مباشرة ضمن حدود المهمة التي عهدت إليها " .

والعبارة ثابتة في الصفحة الرابعة والعشرين من تقرير لجنة المالية بالمجلس .

قرون حضراتكم من هذا أن المجلس الاقتصادي المكون من رجال ماليين يرون أن في إبطال القانون رجوعا إلى الحالة التي كانت قبل صدوره . وليس حدى من البيانات ما يمكنه الحكم بأن القانون يبد هذا التعديل المطلوب في المشروع المروض طيلة البلية سيصبح نفاذا أم لا .

ومع شكى الحكومة على كل حيلة انتهت بالحصول للإيراهيمي فاني أرجوكم أن تراقب هذا القانون بين من تأمل الصحيح حتى لا تقع يوما ما فيا وقتنا فيه من قبل وغيرنا ببسبه خباثات . وحتى لا تكون واسطة في وقوع الضرر بتلك النتيجة من الآلية . فإن خسارتها تعود على الأمة بكليها وعلى الحكومة أيضا .

(تصفيق) .

مقدمة صاحب مرسوم اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - سمعت البيانات القيمة التي أبلغها حضرة الشيخ المحترم سماحة محمد عب باشا . هذه البيانات وتلك الأساسيد لم تنفها الحكومة ولم تحت كذلك على المجلس الاقتصادي .

إن العبارة التي استندت سادته إلى ذلك المجلس لا يمكن أن يؤخذ منها أنه يرى خضاعة في إيقاف العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالبيك العقاري

يقول حضرة الشيخ المكرم محمد عبد باشا إن عند صغار الفلاحين ما يكتفونهم . وربما كان ذلك إذا سارت الأمور السير الذي يمكن أن يتبعه به بالمثل الأعلى . ولكن أين نحن من المثل الأعلى ؟

أشار حضرة الشيخ المكرم محمد عبد باشا إلى خطاب ألقاه بالإسكندرية . قلت فيه إن الفلاح لا يحاط وهذا ما يبرعه بالغة الفركسية Masque de Prévoyance ثم هو كذلك وقد ترتب على هذا أنه أصبح صاحب الخمسة الأفدنة مرهقا كغيره بالديون . فقد أردنا إنشاء البنك العقاري تمكين هذا الفلاح من أن يتخلص مما هو فيه . نريد أن نخلصه من المراب . والمرابي الآن أبوابه مفتحة .

هذا هو الذي كنت أريد أن أقوله ردًا على حضرة الشيخ المكرم محمد عبد باشا ولكني أزيد على ما قلت شيئين .

الشيء الأول أن بنك التليف العقاري المصري أسس على القاعدة الآتية: أسس لا لأن يكون مصرفًا بل من أجل المعروف . أعني مصرفًا يقصده طالب السلفة ويقول له إنني محتاج إلى كذا من الجنيهات فيمكنني بأن يتبين قيمة الضمان فيصليه المبلغ أو لا يسطيه أو يسطيه بقدر الضمان الذي قدمه . لا . الحل غير هذا فيا يتخلص بنك التليف العقاري المصري .

إن الذي نريده من هذا البنك هو أن يكون شبه مشرف على الفلاح فلا يسطيه إلا ما يحتاج إليه ولا يسطيه إلا بمقدار . هذا هو الأساس الذي بنى عليه إنشاء البنك .

الشيء الثاني والأخير الذي أريد أن أقوله هو أن قانون خمسة الأفدنة — أيها السادة — وضع منذ سنوات لفرض تخليص الفلاح من ربان المرابين . وأعلن حضراتكم تخدرون أن هذا لا يمكن أن ينطبق على البنك الذي نريد أن ننشئه .

البنك العقاري ليس من المرابين . سيقترض فائدة قليلة . سيقترض كما قلت بالمقدار الذي يحتاجه الفلاح وليس أكثر . فلم يكن القرض من وضع قانون الخمسة الأفدنة تخليص الفلاح من مثل هذا البنك — هذا البنك الذي كل عقوده وراسه من الحكومة .

هل تريدون يا حضرات السادة أن تحموا الفلاح من الحكومة ؟ هل تريدون أن تحموا الفلاح من حاميه ؟ أعلن أن هذا ليس بمقول ولا بمطبق . (تصفيق) .

لذلك ولأن المسألة ترجع إلى كيان هذا المشروع . ترجع إلى أساسه بل وجوده ومنه أرجو التصديق على مشروع هذا القانون .

(تصفيق) .

مقرر اللجنة المكرم عبد الحميد البكري بك — في كلمة في هذا الموضوع . (أصوات : مقتنون) .

(أصوات : تطالب بإعقال باب النقاش) .

لا تصدروا أيها السادة أن الحماية من طريق قانون الخمسة الأفدنة أغادت شيئًا كثيرًا .

يقول حضرة الشيخ المكرم محمد عبد باشا إلى الملكية الصغرى زادت . زادت بالطبع لأن مساحة الأطنان المتزعة زادت من جهة ولأن نظام نوريشا على الأخص يؤدي إلى هذه الزيادة في الملكية الصغيرة من جهة أخرى .

كونوا على ثقة أن الفلاح الذي يملك عشرة أفدنة إذا ما توفاه الله دخلت ورثته في زمرة صغار الملاك الذين يجمع هذا القانون .

لا نظنوا أيها السادة أن الحكومة قبل أن تقدم لحضراتكم المشروع لم تجتهد من جميع تواجبه . لم يفت الحكومة بالطبع أن هناك إصلاحًا كبيرًا قام به الطيب الذكر اللورد كيتشر ولا تدسى فضل حضرة الشيخ المكرم محمد عبد باشا في إخراج هذا المشروع . فليكن تزعم هذا المشروع لأبد من سبب . ولا بد أن يكون هذا السبب وجيبًا مقولًا .

بمقتضى أيها السادة عن حالة الفلاح الصغير في القرى وطفنة مفتشى وزارة المالية في الأقاليم ومشرى الأقاليم أضعهم ثلثين حالة هذه الفئة من المزارعين وهم الذين يكونون خمسة أفدنة فأقل . فهل تعلمون ماذا أضفى إليه البحث ؟

أضفى هذا البحث إلى أن هؤلاء الملاك هم كثيرهم في حاجة إلى المال تبتنا فوق ذلك أن هذه الطائفة مفرقة أكثر من غيرها بالديون لأنه — وقد طبق قانون الخمسة الأفدنة وصارت أملاكهم لا يمكن أن تكون ضمانًا للقرض — أصبحت صفوف الضمانات التي يأخذها المرابون مضاعفة وكثيرة وأصبح صغار الملاك يهابون إلى شتى الحيل للاقتراض .

هناك قاعدة اقتصادية هي أنه لا يمكن أن تمنع رجلًا يريد أن يقترض . وجب في حاجة إلى المال لا يمكن أن نحول بينه وبين الاقتراض بحال من الأحوال لأن أبواب التعامل مفتحة وكثيرة .

أليس الوقت الذي أريد به أن يكون سببًا في عدم القرض السالك . نرى من الإحصاء أن حالة المستحقين فيه لا تتماز من حالة أصحاب الأملاك الحرة ؟

السم تعرفون — وبجانب حضرة صاحب المال وزير الأوقاف يعلم بما أقول — أن القروض التي على مستحقين في أوقاف تحت إشراف الوزارة تزيد على مليون جنيه . بينما قدر الواقفون حين أوفاها أعيانهم أن يد الفئان سوف لا تتناول إلى المستحقين .

إن هؤلاء المستحقين أصبحوا في حالة أسوأ من حالة أصحاب الأطنان الحرة . إذن — أيها السادة — كانت الحاجة بمصر المقترض والمرابي إلى الصائل . فيصليان في صور شتى . في صورة البيع لأن قانون الخمسة الأفدنة لا يمنع البيع . فيصليان في صورة الوفاة وصوره في القرى عديدة وشتى . فيصليان على الأخص في صورة بيع المصايف قبل أن تنضج بلبليل أن تفت لحظة ملك الخمسة الأفدنة لا تخل من حالة باقي أصحاب الأملاك وهم كثيرهم يحتاجون المال .

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بالتأجيل بالأمم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧١

الأغلبية المطلقة ٣٦

الموافقون ٥٩ (١)

غير الموافقین ١١ (٢)

مجموع (٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم جد غيته بك أسباب امتناعه .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - المادة الثامنة عشرة من قانون النظام الداخلي البرلمان تنص على أنه ليس للرئيس أن يمنع أحدا من الكلام لتعريضه قانوني

(خفية) .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - طلبت الكلمة فلم تعط لي .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم مرتب بك (السكرتير البرلماني) - كان المجلس قد إقتال باب المخففة .

الرئيس - لا يتبر هذا سببا للامتناع .

ويقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٥٩ صوتا ضد ١١ صوتا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إقتال باب المخففة ؟
(موافقة) .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على تحرير البنية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يتلى مشروع هذا القانون ليؤخذ رأى عليه بالتأجيل بالأمم .
على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز التمسك بعدم جواز الجزاء المنصوص عليه في القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الدين الناشئة عن القروض المضمونة برهن عقارى التي يرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من الأموال التي تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٢
مادة ٢ - على وزيرى المالية والخفائية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يسم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١) إبراهيم راتب بك - إبراهيم ربه باشا - أبو زيد طهاري بك - أحمد الشاذلى بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد زور باشا - أحمد طقت باشا - أحمد مرغان باشا - أحمد علي باشا - الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك - أحمد نجيب يراة بك - الدكتور أحمد يوسف حليه أنقى - أمين حسين يوسف أنقى - أمين سامى باشا - أمين غالب باشا .

جريس زقارى باشا .

حافظ الشاذلى بك - حسن رشوان حامى بك - حسن سيد باشا - حسن علي جازو بك - الشيخ حسين مالح خليفة - حسين واصف باشا - سلطان السطى بك - سلطان محمود بنسى بك - سليمان مكيان آياته بك - شافيق سيد الله حلايه أنقى .

صالح سن باشا .

الشيخ عبد الباقى طاهر بدوان - السيد عبد الحيد الكركى - عبد الحيد سليمان باشا - عبد الرحمن وشا باشا - عبد العزيز البسيروى بك - عبد العزيز سيف النصر بك - عبد الكريم شديد بك - عبد الله مكيه بك - اللواء عبد الميهد فردي باشا - اللواء علي أحمد باشا - علي جمال الدين باشا - جيسى حسن زايد باشا - عبد أبو النصر قنطار أنقى - اللواء عبد صادق باشا - عبد حلق باشا - عبد قصى يكن بك - عبد فهمى باشا - عبد منقلى باشا - عبد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصر بك - محمود اسماعيل آياته بك - محمود شكرى باشا - الدكتور محمود عبد الرعاب بك - اللواء محمود حوى باشا - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - القريق موسى قواد باشا .

نصر مابد بك .

عقوب بيادى حليه بك - يوسف طهاري باشا - يحيى إبراهيم باشا .

(٢) ادوار نصري بك .

الشيخ حسين رالى .

الدكتور زكى شاعر الجازيرى أنقى .

الشيخ عبد الحيد سلم .

عبد خريت راضى بك - الدكتور عبد الحامى بك - محمد فهمى الشاذلى باشا - محمد عبد باشا - عبد محمود بك - الدكتور موسى محمود أنقى .

نخبة العلمى باشا .

(٣) جد غنيم بك .

٦ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب مع المصولات المرتبطة به عرض في مجلسها بشك
التليف الزراعى المصرى - تقرير لجنة الخصخصة - قرار المجلس نظر
مشروع القانون على وجه الاستيعاب - إقراره

(المقرر حفرة الشيخ المحترم اعداد تصوى يك)

مادة صاحب المودة مساهلين صرفي باننا (رئيس مجلس الوزراء ووزير
المالية) - أوجوا أن ينظر مشروع هذا القانون على وجه الاستيعاب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون المذكور
على وجه الاستيعاب ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستيعاب .
ولقد وزع تقرير اللجنة (١) على حضراتكم فهل من ضرورة ثلاثه ؟
(أصوات : لا داعى للثلاثة) .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من
حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث
المبدأ وتقتل الآن إلى مناقشة مواد مادة فائدة .
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز ليك التليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذاً لرسوم
بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل مودع الدفع ولم تسد له القروض مع
مالاستحق عليها من المصروفات والمكسفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره
من المصولات الزراعية المرتبطة طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يعلن المدين بغطاب موصى عليه بأنه إذا لم يقم بمطيه
يشرع في بيع القطن أو غيره من المصولات المرتبطة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ إرسال الإعلان
للمتقدم ذكره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يتولى بنك التليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد
العلنى أو أية طريقة أخرى يراها .

فإنما قرر أن يكون بالمزاد العلنى بإشراف البيع في محل وجود القطن أو غيره
من المصولات أوفى سوق من الإحراق أو سلفة من حلفات القطن بينما
البيك ويطلق على باب القشوة أو المخزن للمودع به القطن أو غيره من المصولات
أو على باب السوق أو الحلفة بحسب الأحوال إعلاناً يبين نية محل البيع ويومه
وساعته .

أما إذا قرر البيك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب
عليه إخطار المدين بذلك مع إلغاؤه القرض للشراء واسم المشتري .
ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشترياً يثن يزيد على هذا المثل في
خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ؟
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - يضم من القطن واحد في المائة نظير مصروفات البيع ، ثم
يقتضى من صافي من البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد، وكذا
الخصومات التي يجوز استرجاعها بحسب عقد القرض ، فإنما بقى شيء بعد ذلك
رد إلى المدين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائتين حاجزين أو بطاقتين البيك من أن
يأشترى المصولات للمرتبة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .
غير أنه يجب على البيك في هذه الحالة أن يخطر الدائتين الحاجزين
والممارضين بمثل ما ينظره للمدين ، ويكون لهم نصيب الحق الفصول اللذين
طبقاً للمادة التالية .

المقتضى صرفه بسبب الربط الجليد هو ١٧,٥٦٤ جنيا مع أنه كان من قبل ١٧,٣٩٢ جنيا .

وعلى هذا يكون الفرق بين الرقين ١٧٢ جنيا على رغم ما ذكرته حضراتكم من الزيادة في الدرجات التي اقتضتها مصلحة العمل وسبيل على حضراتكم تقرير اللجنة (١) .
(أصوات : لا داعي للتلاوة) .

قصة الشيخ المرحوم داور قصير بك - عند ما عرض على المجلس في جلسة سابقة مشروع القانون بتعديل المادة ١٤٣ من قانون النظام الداخلي للملحان خشي البعض أن يكون في ترك أمر الميزانية لمكتب المجلس ما يؤدي إلى استرقاق مبلغ العشرين ألف جنيه بأكله خصوصا وقد طلب مكتب المجلس زيادة الربط نحو التي جنيه . فيران المطلع على الميزانية يجد أن هذا الخوف كان في غير محله وأن مكتب المجلس حرص كل الحرص على الميزانية لتقتصد كل ما يمكن اقتصاده وبهذا لم يزد ربط ميزانية هذا العام عن سابغة أكثر من ١٧٢ جنيا كما سمعنا الآن من حضرة المقرر وهو مبلغ كما ترون قليل .

يل كل هذا دلالة واضحة على أن مكتب المجلس وبلنة المحاسبة توشيا الاقتصاد والحرص على الأموال مراعاة للحالة الاقتصادية .

لذلك أقترح شكر هيئة المكتب وبلنة المحاسبة على ما بذلوا من جهد في تحقيق الاقتصاد . ولا يخفى أن أذكر بالشكر جهود هيئة المراقبة وحضرة السكرير العام في وضع الميزانية مع توشى وجود الاقتصاد .
(تصديق حد) .

المقرر - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم على أن هيئة المراقبة هي التي قامت بتحضير الميزانية وهي لهذا جديرة بالشكر وكذلك حضرة السكرير العام .

قصة الشيخ المرحوم محمد كور أحمد فهمي المشرب بك - ذكر في جدول مقارنة وظائف المجلس أن لوظيفة السكرير العام مبلغ ١٥٠٠ جنيه سنويا بصفة مرتب ثابت وأرى أن تبقى هذه الوظيفة من الدرجة الأولى ب كما كانت خشية أن يحل في هذه الوظيفة موظف آخر تكون ماهيته أقل من ذلك فطالب بهذا المرتب الثابت .

المقرر - أريد حضرة الشيخ المحترم أن يخفف مرتب وظيفة السكرير العام إذا حل فيها موظف يتقاضى فضلا ١٥٠٠ جنيه في السنة ؟

قصة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا - يرى حضرة الشيخ المحترم المذكور أحد فهمي الرشيد بك أن يكون المرتب الثابت وقدره ١٥٠٠ جنيه المخرج بميزانية هذه السنة ، تخضبا لحضرة السكرير العام الحالى .

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - المالية - إحالة إلى لجنة الأوقاف لعرضه على وجه الاستيعاب

على الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في يوم الأربعاء ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا دولتكم مشروع القانون - ومجلس الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٦ يولييه سنة ١٩٣٢ رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رضى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف لتظهر على وجه الاستيعاب وعرضه على المجلس البلية .
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف لتظهر على وجه الاستيعاب
(وقعت الجلسة للاسترخاء الساعة السادسة والبقية الخامسة والخمسين مساء وأعيدت الساعة السابعة والبقية الثلاثين) .

(حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزر الداخلية والمالية) .

٨ - تقرير لجنة المحاسبة

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - موافقة المجلس
(المقرر حضرة الشيخ المرحوم محمد ابراهيم بك) .

المقرر - روى في وضع هذه الميزانية منتهى ما يمكن من وجوه الاقتصاد سواء من جانب هيئة المراقبة أو من جانب لجنة المحاسبة . وستبينون حضراتكم ذلك من التقرير الذى ستقدم به إلى لجنة المحاسبة . وحسبى أن أشير إلى أمر واحد يتبين منه كيف تحقق معنى الاقتصاد في وضع هذه الميزانية على الرغم مما حصل فيها من التضييق في بعض الدرجات والزيادة في بعض الأناصع مما لم يكن موجودا من قبل . وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتراف

١٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بمقتضى التزام باستئصال خطوط أوتوبس بمدينة القاهرة - قرار لجنة المالية - قرار المجلس بطلب مشروع القانون على وجه الاستعجال - قرار مشروع قانون

(المقرر حفرة قنصل المحترم عبد الحليم سليمان باشا)

الرئيس - قد اطلع حضراتكم على تقرير اللجنة^(١). وأظن أن حضراتكم توافقون على عدم التلوة .
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - أوصت لجنة المالية بمجلسكم الموقر بمعدل مدة الالتزام عشر سنوات تبدأ بالنسبة لخطوط السكة الأولى من مبدأ التصريح للشركتين بتسيير سيارتهما عليها كما يكون مبدأ الامتياز بالنسبة لخطوط السكة الأخريتين من يوم التصريح بتسيير السيارتين عليها أيضا .
ولكن المادة الحادية عشرة من كتاب الشروط والالتزامات الخاصة بامتياز استئصال خطوط الأوتوبس بمدينة القاهرة تنص على ما يأتي :
(مدة الامتياز عشر سنوات وتبدأ هذه المدة من بعد مضي ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ منح الامتياز) .

والامتياز لم يمتنع لأنّ - وعلاوة الأشهر المذكورة في المادة تعطى فرصة للشركة لتخصير العربات ونيجيها . أما والعربات موجودة لدى الشركة لأن الامتياز يتبدى من تاريخ إقرار مجلسكم الموقر له .

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود حمدي باشا - من أي تاريخ استتمت الشركة الخطوط السبعة الأولى .

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - استتمتها منذ خمسة عشر شهرا .

مقرر الشيخ المحترم اللواء محمود حمدي باشا - ولماذا استتمتها الشركة خمسة عشر شهرا قبل منحها الامتياز ؟

مقرر صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - كان استئصالها لما بموجب تصريح . وكان هذا التصريح وقيا . واشترط فيه أنه عند عدم الموافقة على منح الامتياز تحسب الشركة كل عرباتها بدون رجوع على الحكومة بأي توضيح .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه تقرير اللجنة من ملاحظات ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدّر لميزانية المجلس عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ٦٩,٦٢١ جنيا ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدّر لميزانية المجلس عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ٦٩,٦٢١ جنيا .

٩ - كتاب

من مجلس النواب بمقتضى ميزانيته لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية بمبلغ ١١٩,٩٩٥ جنيا مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيا على إيرادات مصلحة السكك الحديدية - مراقبة المجلس

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بإبلاغ دولتك أن مجلس النواب قرر مجلسه المتعددة في يوم الأربعاء ٦ يولي سنة ١٩٣٢ تحديد ميزانيته لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ١١٩,٩٩٥ جنيا مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيا على إيرادات مصلحة السكك الحديدية .

فالرجاء من دولتك التكرم بعرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ لأقرار المبلغ المذكور وإدراجها في الميزانية العامة للدولة .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاستعظام

٦ يولي سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق وضعت

الرئيس - جرت السوابق في مثل هذا الموضوع كما تفضي وإيجابات الجاهلة لأن لا تحصل مناقشة في هذه الميزانية .

فهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدّر لميزانية مجلس النواب عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ١١٩,٩٩٥ جنيا مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيا على إيرادات مصلحة السكك الحديدية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المقدّر لميزانية مجلس النواب عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وقدره ١١٩,٩٩٥ جنيا مع زيادة ١٦,٥٢٠ جنيا على إيرادات مصلحة السكك الحديدية .

الرئيس - قد طلب حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن ننتقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن **قواد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدروه :

للمادة الأولى

يرخص لوزير الأشغال العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يبيع القرام استغلال خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة للمينة في الكنتف للمرافق لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية

يجب أن يتضمن عقد الالتزام الشروط الآتية :

١ - أن تكون مدة الالتزام عشرين سنوات .

٢ - أن يدفع الملتزم للحكومة إتاوة سنوية قدرها ٦ ٪ من إيجال الإيرادات .

٣ - أن يكون للحكومة الحق في شراء العملية في أي وقت في خلال مدة الالتزام .

٤ - إذا حصل استغلال الالتزام بمعرفة شركة وجب دائماً أن تكون شركة مصرية .

٥ - أن يكون ثلث الأسهم على الأقل للمصريين أو يطرح للاختلاف العام بينهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت للمادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الثالثة

على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

وأمر بأن يصح هذا القانون بتمام النسخة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والآن لنيل مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالبناء بالامم ما صمّم قد قرّرت نظره على وجه الاستعجال .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن **قواد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدروه :

المادة الأولى

يرخص لوزير الأشغال العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يبيع القرام استغلال خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة للمينة في الكنتف للمرافق لهذا القانون .

المادة الثانية

يجب أن يتضمن عقد الالتزام الشروط الآتية :

١ - أن تكون مدة الالتزام عشرين سنوات .

٢ - أن يدفع الملتزم للحكومة إتاوة سنوية قدرها ٦ ٪ من إيجال الإيرادات .

٣ - أن يكون للحكومة الحق في شراء العملية في أي وقت في خلال مدة الالتزام .

٤ - إذا حصل استغلال الالتزام بمعرفة شركة وجب دائماً أن تكون شركة مصرية .

٥ - أن يكون ثلث الأسهم على الأقل للمصريين أو يطرح للاكتساب العام بينهم .

المادة الثالثة

على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

وأمر بأن يصح هذا القانون بتمام النسخة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدون ...

كشف

رقم الخط	مبند	تأنيث
١ -	من التلمذة	الى المتابعين يولات
٢ -	ميدان السيد زغب	ميدان الشيخ سعيد
٣ -	» » » »	» باب الخلق
٤ -	زين المابلين	كوري يولات
٥ -	ميدان باب الحديد	مصر القديمة
٦ -	» » » »	الجيزة (عن طريق الزمالك)
٧ -	» » » »	» » » » (قصر العيني)
٨ -	ميدان أربك	شبرا
٩ -	» » » »	الشيخ سعيد بالسنية ميدان السيد زغب
١٠ -	» » » »	مصر الجديدة
١١ -	الباسية	ميدان بيت القاضي
١٢ -	ميدان باب الحديد	» » » »
١٣ -	السيدة زغب	الجيزة
١٤ -	» » » »	سدائق القبة

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بابتداء بالام فكلت النتيجة كما يلي :

- عدد الأصوات التي أعطيت ٦٥
الأغلبية المطلقة ٣٣
الموافقون ٩١ (١)
غير الموافقين ٤ (٢)
وامتنع واحد (٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا سبب امتناعه.

مقبرة الشيخ محمد المزمع اللواء محمود عزمى باشا - سبب امتناعه أن الشركة تستغل بالفعل سبعة خطوط منذ خمسة عشر شهرا . وعقد الاتفاق الممنوح لها منه عشرين . وأرى أن الاتفاق يتبدى بالنسبة لخطوط السبعة من ابتداء الخمسة عشر شهرا التي سميت الشركة فيها عربتها . ولا يتبدد الاتفاق خمسة عشر شهرا أخرى من تاريخ الاتفاق . وكان هذا رأي الذي تمسكت به في لجنة المالية . وأنا مصر على . ولذا امتنعت عن إبداء رأي .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية واحد وستين صوتا من خمسة وستين .

(١) الموافقون :

ابراهيم راتب بك . ابراهيم وجيه باشا . أبرزيد طهاري بك . أحمد السناري بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذو الفقار باشا . أحمد زور باشا . أحمد طه باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . أندوار قصير بك . الدكتور أحمد يوسف عليه الله . أمين حسين يوسف الفتى . أمين غالي باشا .

بحري زكاري باشا .

حافظ المشاري بك . حسن رشوان حادي بك . حسن سميه باشا . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين وال .

سلطان البندى بك . سلطان محمود بنس بك . سليمان مكي باشا بك . شفيق سيد الله حلاوي افندي .

صالح حق باشا .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدان . السيد عبد الحيد الكري . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رونا باشا . عبد العزيز البيروني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم خدي بك . عبد الله سمكه بك . الشيخ عبد الحيد سليم . القراء عبد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي فهمي باشا . جبري حسن زايد باشا . عبد الأمير النصر افندي . الشيخ محمد الأمدي القواصري . عبد خيرات واضي بك . القراء عبد صادق يحي باشا . محمد صادق باشا . عبد ضي بك . عبد فهمي باشا . عبد محمود بك . عبد نجيب شكرى بك . محمد أبو النصر بك . محمد اسماعيل باشا بك . الدكتور محمد عبد الوهاب بك . الدكتور موسى محمد افندي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .

نعمها لمجلس باشا . نصر عبد بك .

يوسف ففاري باشا . يحي ابراهيم باشا .

(٢) غير الموافقون :

علي أحمد الففاري بك .

الدكتور محمد طاهر بك . محمد ضي بك . القري موسى عزاد باشا .

(٣) المنتم :

القراء محمود عزمى باشا .

١١ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب ينتج اعتماد مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية (قسم ١٣ وزارة المواصلات فرع ١ - ديوان السوم - الباب الثالث - مصاريف حربية) لتسديد مديونية المدة الفاقية من السنة المالية المذكورة في البند ١٠ "المصانة والمصلحات" - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع لقانون

(القرض خضرة التبع الختم المراد محمد حري باشا) -

الرئيس - لقد وزع التقرير (١) على حضراتكم وأطلعكم عليه طبعاً فهل تنون بذلك دون تلاوة ؟

(موافقة) -

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) -

الرئيس - إذن لنيل مشروع القانون يؤخذ الرأي عليه بالبناء بالاسم.

على مشروع هذا القانون وهذا نصه :

ن نؤاد الأول ملك مصر
أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
صدراؤه :

مادة ١ - ينتج في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ القسم ١٣ (وزارة المواصلات) (فرع ١ ديوان السوم الباب الثاني اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠٠ ج - م) (قسمه عشر ألف جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٠ "المصانة والمصلحات" -

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية على مصروفاتها في السنة المالية المشار إليها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرفى

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بالبناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى:

عدد الأصوات التى أعطيت... .. ٦٦ صوت

الأغلبية المطلقة... .. ٣٤ »

الموافقون... .. ٦٥ صوتاً (٢)

غير الموافقين... .. صوت واحد (٣)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية خمسة وستين صوتاً من ستة وستين .

(١) راجع المقتضى رقم ٧ -

(٢) الموافقة -

أبراهيم راتب بك ، أبراهيم وبيه باشا ، أيرزى طغلامى بك ، أحمد الشناوى بك ، الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين ، أحمد ذو الفقار باشا ، أحمد زيود باشا ، أحمد طه باشا ، أحمد مرغان باشا ، أحمد على باشا ، الدكتور أحمد مصطفى الزعبي بك ، أحمد نجيب برادى بك ، اندراصرى بك ، الدكتور أحمد يوسف طه اللهى ، أمين حسين يوسف اللهى ، أمين خليل باشا ،

دريس زياترى باشا ،

حافظ الشناوى بك ، حسن وشوان حامدى بك ، حسن سيد باشا ، حسن على جازى بك ، الشيخ حسن صالح طه بك ، حسن واصف باشا ، الشيخ حسين والى ،

سلطان السيدى بك ، سلطان محمد يتيى بك ، سليمان حسان باشا بك ،

شفيق صدق الله سلام اللهى ،

صالح على باشا ،

الشيخ عبد الباقى ماسى بدران ، السيد عبد الحيد الكرى ، عبد الحيد سليمان باشا ، عبد الرحمن روتا باشا ، عبد العزيز البيرونى بك ، عبد العزيز سيف النصر بك ، عبد الكريم شويبك ، عبد الله ميمى بك ، الشيخ عبد الحيد سليم ، القرد عبد الحيد فريد باشا ، القرد على أحمد باشا ، على أحمد الطيارى بك ، على طه باشا ، جوى حسن زايد باشا ،

عبد أبو القاسم القزاقى ، الشيخ عبد الأحى القزاقى ، عبد شربت راضى بك ، القراء عبد صادق عيسى باشا ، عبد صدق باشا ، الدكتور عبد طاهر بك ، عبد حنى بك ، عبد حمود بك ، عبد نجيب شكرى بك ، حمود أبو القاسم بك ، محمد اسماعيل باشا بك ، الدكتور حمود عبد الرعاب بك ، القراء حمود منى باشا ، الدكتور حسنى عبد اللهى ، حسنى رشيد بك ، الدكتور مصطفى صفوت بك ، القرق موسى كواد باشا ،

محمد المظبى باشا ، نصر جاد بك ،

عقرب يبارى طه بك ، يوسف طغلامى باشا ، عيسى إبراهيم باشا ،

(٣) غير الموافقين :

عبد خيه بك ،

١٢ - كتاب

من مجلس النواب يرافقه من مزاينة مجلس الشيوخ

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أبلغ دولتك أن مجلس النواب اطعم بعثة للبعثة قدوم الأربعاء ٦ يولي سنة ١٩٣٢ على كتاب دولتك بتحديد ميزانية مجلس الشيوخ لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ البالغ قدرها (٦٩,٦٢١ جنيًا) وأقرها .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

عبد توفيق رفعت

٦ يولي سنة ١٩٣٢

١٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بمنع مكافأة خاصة لسائق القاطرات بمصلحة سكك حديد

الحكومة - بقرار بة المالية - قرار المجلس نظر مشروع القانون على وجه

الاستقبال - إقراره

(المرحمة الشيخ المهرم المراد محمد بن باشا)

الرئيس - لقد طلب حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الوزراء أن ينظر مشروع هذا القانون على وجه الاستقبال فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

الرئيس - لقد اطعمت حضراتكم على تقرير اللجنة^(١) فهل توافقون على عدم تلاوته ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ملاحظات ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس - إذن ليبل مشروع هذا القانون مادة فسادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

يمنح فؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنف عليه وأصدراه :

(مادة ١)

سائق القاطرات بمصلحة السكك الحديدية الذين لا تتوفر فيهم الشروط المقررة بالأحكام الخاصة بدرجة إصهار سائق القاطرات : إما يحاولون على الماش أو رفوف ، وإما يمتنون في وظيفة أخرى .

في الجلسة الأولى - يصحون فوق ما يستحقونه من ماش أو مكافأة طبقا لقانون الماشات المعامل به كل منهم في حالة إحالتهم على الماش أو رقتهم بسبب العاهة أو المرض مكافأة خاصة تحسب على أساس ماهية شهرين من آخر ماهية لهم عن كل سنة باقية من تاريخ إحالتهم على الماش أو رقتهم إلى التاريخ الذي يبلغون فيه سن الخامسة والخمسين .

في الجلسة الثانية - يكون لهم الحق في هذه المكافأة في حالة إحالتهم على الماش أو رقتهم بسبب العاهة أو المرض قبل بلوغهم - الخامسة والخمسين على أن تحسب المكافأة من تاريخ هذه الإحالة على الماش أو الرقت .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

(مادة ٢)

يشترط الحصول على المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة أن يكون سائق القاطرات وقت إحالة إلى الماش أو رقتهم في وظيفة أخرى من المستخدمين الدائمين وأن يكون قد قضى قس سنوات في وظيفة سائق قاطرات أو قام إنشاء هذه المدة بأعمال هذه الوظيفة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

(مادة ٣)

تؤخذ المبالغ اللازمة للمكافآت المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون من رصيده الجوازات التي توفرها لمصلحة سكك حديد الحكومة طبقا للقواعد المقررة بالوائح الخاصة بهذا الرصيد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

(مادة ٤)

يسقط حق في المكافأة الخاصة المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون سائق القاطرات الذي يتقرر عدم لياقته طبيا للخدمة طبقا للائحة الخاصة بدرجة إصهار سائق القاطرات ، ويضرب تمييزه في وظيفة أخرى ماهية تعادل ماهيته الأخيرة ، والسائق الذي تحكم عليه السلطة التأديبية بجرماته من هذه المكافأة .

آخر ما هي لم من كل سنة باقية من تاريخ إحالتهم على المعاش أو رقتهم إلى التاريخ الذي ينفون فيه من الخامسة والخمسين .

في الحالة الثانية - يكون لم الحق في هذه المكافأة في حالة إحالتهم على المعاش أو رقتهم بسبب المعاهة أو المرض قبل بلوغهم سن الخامسة والخمسين على أن تحسب المكافأة من تاريخ هذه الإحالة على المعاش أو الرقت .

(مادة ٢)

يشترط الحصول على المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة أن يكون سائق القاطرات وقت إحالته إلى المعاش أو رفته أو تعيينه في وظيفة أخرى من المستخدمين الثابتين وأن يكون قد قضى تسع سنوات في وظيفة سائق قاطرات أو قام أثناء هذه المدة بأعمال هذه الوظيفة .

(مادة ٣)

تؤخذ المبالغ اللازمة للمكافآت المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون من رصيد الخزائن التي توضعها مصلحة سكك حديد الحكومة طبقاً للقواعد المقررة باللوائح الخاصة بهذا الرصيد .

(مادة ٤)

يسقط حقه في المكافأة الخاصة المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون سائق القاطرات الذي يتقرر عدم لياقته طبياً لخدمة طبقاً للأحكام الخاصة بدرجة إصابته سائق القاطرات ، ويرض تصديته في وظيفة أخرى بما هي متماثل ما هيته الأخيرة والسائق الذي تم حله على السلطة التجارية بحرماته من هذه المكافأة .

(مادة ٥)

على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسمى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنجتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتناء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعندهم خمسة وستون (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

(مادة ٥)

على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسمى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنجتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

ويلت الآن مشروع القانون ليؤخذ الرأي عليه بالتناء بالاسم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة ١)

سائقو القاطرات : مصلحة السكك الحديدية الذين لا توافقونهم الشروط المقررة للأحكام الخاصة بدرجة إصابته سائق القاطرات : إما يحالون على المعاش أو يرقتون ، وإما يمتن في وظيفة أخرى .

في الحالة الأولى - يتمتعون فوق ما يستحقونه من معاش أو مكافأة طبقاً

لقانون المعاشات المعمول به كل منهم في حالة إحالتهم على المعاش أو رقتهم بسبب المعاهة أو المرض مكافأة خاصة تحسب على أساس ما هيته شهرين من

(١) الموافق :

إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أمير زيد ططاري بك . أحمد النصارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد زيود باشا . أحمد طقت باشا . أحمد مل باشا . الدكتور أحمد نهي الرشيدي بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار نصري بك . الدكتور أسد يوسف حليم الكفوي . أمين حسين يوسف الكفوي . أمين طال باشا .

جورج زياترى باشا . حافظ الشاذلى بك . حسن رشوان حادى بك . حسن سعيد باشا . حسن مل جبارى بك . الشيخ حسين صالح طه . حسين وأمن باشا . الشيخ حسين والى . سلطان السدى بك . سلطان محمود جيسى بك . سلطان مكرم باشا بك . سلطان مكرم باشا بك . شفيق سيد الله حليم الكفوي . صالح حسن باشا .

الشيخ عبد القادر طاهر بدوان . السيد عبد الحليم الكرى . عبد الحليم سليمان باشا . عبد الرحمن رشاد باشا . عبد العزيز البشير بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سمير بك . الشيخ عبد الحليم سليم . لقراء عبد القادر فريد باشا . اللواء عبد الله باشا . علي أحمد الططاري بك . مل نهي باشا . جيسى حسن زايد باشا .

محمد أمير النصر التتار الكفوي . الشيخ محمد الأحمدى القواصرى . محمد شيرت رافى بك . اللواء محمد صادق بى باشا . محمد حمد باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد حبه بك . محمد حسي بك . محمد نهي باشا . محمد محمود بك . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل باشا بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود منى باشا . الدكتور مرسى محمود الكفوي . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صوفى بك . الدكتور مرسى فراد باشا .

عبد القادر الكفوي . نصر مايد بك . نصر مايد بك . يعقوب يعاقى حليم بك . يوسف طهلى باشا . يحيى إبراهيم باشا .

الرئيس - يقر المجلس اعتماد مبلغ ٩٠٠ جنيه المطلوب لتجديد الدخان في باب ١ - (ماحيات وأجر ومصريات) فرع ١٠ - مصطحة الكيمياء قسم ٦ - وزارة المالية .

١٥ - مشروع القانون

البراد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية الشبان المسلمين - تقرر بصفة المسألة - بقرار مشروع القانون (القرار خضرة لتتبع المحترم القراء محمد موسى باشا) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم^(١) وأطلعهم عليه طبعاً فهل توافقون على عدم تلاوته توفيراً للوقت ؟ (موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟ (موافقة) .

الرئيس - يتل مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي بالتناء بالاسم .
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستند بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ألفاً متر مربع بشارع الملكة تاول (رقم ٤٥٥ و ٤٥٧) قسم طابئين إلى "جمعية الشبان المسلمين" لإقامة دار وفاد عليها وذلك لمدة ٩٩ سنة بأجرة إسمية قدرها جنيه واحد في السنة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
أخذ الرأي بالتناء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وصدحهم ٩٤ (٢) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين وصدحهم خمسة وستون .

١٤ - كتاب

من مجلس النواب من التعديلات في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (المصروفات) - موافقة المجلس

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيخ

ردا على كتاب دولكم المؤرخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٣ ورقم ١٣٥٤ الخاص بالتعديلات التي اقترحتها الحكومة على مشروع الميزانية العامة للدولة سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ "المصروفات" .

أتشرف بأن أبلغ دولكم أن مجلس النواب بحث بمجلسه المتخدة في يوم الأربعاء ٦ يولييه سنة ١٩٣٣ هذه التعديلات ووافق على ما أقره مجلس الشيخ إلا فيما يختص بمبلغ ٩٠٠ جنيه الذي حلفه مجلس الشيخ من اعتماد باب ١ ماحيات وأجر ومصريات فرع ١٠ مصطحة الكيمياء قسم ٦ ووزارة المالية فإن المجلس أمر على رأيه الأول وهو إدراج الـ ٩٠٠ جنيه المطلوبة لتجديد الدخان .

ومع هذا حضر الجلسة المذكورة .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٦ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
صه : على المتلاوي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما رآه مجلس النواب من إلغاء مبلغ ٩٠٠ جنيه المطلوب لتجديد الدخان في باب ١ (ماحيات وأجر ومصريات) فرع ١٠ - مصطحة الكيمياء قسم ٦ - وزارة المالية ؟ (موافقة) .

(١) راجع الملحق رقم ٧٢

(٢) إبراهيم راتب بك . إبراهيم وسيله باشا . أبرز زيد عطاري بك . أحمد الشناوي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد طه باشا . أحمد علي باشا . الدكتور أحمد نهي الزبيدي بك . أحمد تقي محمد بك . أدهو نصري بك . الدكتور أحمد يوسف علي أدهو . أمين حسين يوسف أدهو . أمين نال باشا . جرجس زنا نهي باشا .

حافظ الشناوي بك . حسن رشوان حامدي بك . حسن سيد باشا . حسن علي جازي بك . قتيبي حسين صالح خليفة . حسين ماسف باشا . الشيخ حسين والي سلطان السليبي بك . سلطان محمود يحيى بك . سلطان محمد أبايه بك . شوقي سعد الله حلاوة أدهو . صالح حسن باشا .

الشيخ عبد الباقي سامي بدران . السيد عبد الحليم الكركي . عبد الحليم سلطان باشا . عبد الرحمن دنا باشا . عبد الوكيل البيهوني بك . عبد العزيز يوسف الصريكي . عبد الكرم شديد بك . عبد الله محمد بك . الشيخ عبد الحليم سام . القراء عبد الحليم فريد باشا . القراء عبد أحمد باشا . علي أحمد عطاري بك . علي فهمي باشا . صويي حسن زائد باشا .

محمد أبو النصر القار أدهو . الشيخ عبد الأحدي القفاري . محمد حريت راضي بك . القراء محمد صادق بك . عبد الله باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فتي بك . محمد فتي بك . محمد فتي باشا . محمد محمد بك . محمد تقي شكري بك . محمد أبو نصر بك . محمد أبو نصر إسماعيل أبايه بك . الدكتور محمد عبد الرزاق بك . القراء محمد موسى باشا . الدكتور محمد موسى أدهو . مصطفى رشدي بك . الدكتور مصطفى صبروت بك . القريي موسى فراد باشا .

نخبة الطغيي باشا . نصر طاي بك .

مطرب ياربي علي بك . يوسف قطاي ثانيا . يحيى إبراهيم باشا .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٤٥,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٥,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

مقرر الشئ المحترم محمد غني بك - أألا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٥,٠٠٠ جنيه .

(٣) قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية
فروع ٢ - مصلحة الحدود

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٠,٤٠٥ جنيهات ؟
(موافقة) .

مقرر الشئ المحترم محمد غني بك - أألا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقدرها ١٠,٤٠٥ جنيهات .

١٧ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب الخاص بطرح البراءة - تقرير لجنة الحفانية -
قرار مشروع القانون

(القرار حصة الشيخ المحترم ادفار صهيديك بدلا من حصة الشيخ المحترم عبدالمعطي بك)
على كتاب من حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن أخبر دولتك أستاذنا حضرة عمود حسن بك المستشار الملكي لحضرة عليايات مجلس الشيوخ التي سينظر فيها تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون الخاص بطرح البراءة واكمه .

وتغضوا دولتك قبيل فائق الاحترام ما

٦ يولي سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين وعددهم أربعة وستون .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء) .

١٦ - تعديلات إضافية

هل اعتماد بعض ايراب المصروفات في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ -
١٩٣٢ المالية - تقرير لجنة المالية - موافقة المجلس

(القرار حصة الشيخ المحترم اللواء حمود جريانا بدلا من حصة الشيخ المحترم محمد صباغ) .

الرئيس - لقد وزع التقرير (١) على حضراتكم واطلعت عليه جميعا فهل توافقون على عدم تلاوته قريبا الوقت ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنه التقرير من ملاحظات ؟
(موافقة) .

(١) قسم ٦ - وزارة المالية

فروع ٢ - مصلحة الأموال المنسوبة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٧٥٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

مقرر الشئ المحترم محمد غني بك - أألا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٧٥٠٠ جنيه .

(٢) قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

فروع ٥ - مصلحة التنظيم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة المطلوبة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٤٥,٠٠٠ جنيه ؟
(موافقة) .

مقرر الشئ المحترم محمد غني بك - أألا أوافق .

(حضر حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملكي) .

الرئيس - لقد وزع التقرير^(١) على حضراتكم واطلعت عليه طيبا فهل توافقون على عدم تلاوته توفيرا للوقت ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - نل المادة المعدلة .

قلت وهذا نصها :

المادة ٨ - يوضع لكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

وإنذ يتل مشروع القانون ليؤخذ على رأي عليه بإنشاء بالاسم .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالبندين الثاني عشر والرابع عشر من لائحة الأطباء الصادرة في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) المواد الآتية :

مادة ٢ - كل طرح بحر يكون من أملاك الدولة طبقا لشروط المينة بأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأه كلاً وبين تاريخ حدوث كل منها .

وينشر إعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ويلصق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العملة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٤ - لو زير المالية أن يصدر قرارا بتخصيص طرح البحر المتصل بمراسي المادى المقررة أو بمواقع الموارد لخدمة هذه المراسي أو الموارد . وإن أطل المراسي أو الموارد اعتبر هذا الطرح كالحادث .

مادة ٥ - فيما عدا طرح البحر الذي يصدر به القرار المشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذي يظهر في دائرة معينة مقررة فيما عدا على المباني والذي يقع من أملاك الدولة - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما تقدمه .

فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زالت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل البحر في البلدين المجاورين وتكون الأولوية للأك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

مادة ٦ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور النهر المبين بغرابط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يمتدان من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويتجهان إلى بحور النهر .

مادة ٧ - لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل اللازم قوميته وأختر ستر متتابعين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضى الستين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتا .

مادة ٨ - يوضع أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مادة ٩ - خلافا للأحكام السابقة ينحصر طرح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما تقدمه .

مادة ١٠ - يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك بالتوزيع نهائيا لا يجوز المعارضة فيه .

ويصدر القرار في خلال ستة أشهر التالية لإعداد المجدد بالمادة السابقة على الأكثر ويكون سنداً لذلك وله قوة العقد الرسمي ويؤثر به في تكليف كل من أديب الأملاك أصحاب الشأن .

مادة ١١ - إن لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يرفع قوميته لوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقا لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى لملك الأراضي المتصلة به فلكملاك في البلد أو للمدينة التي ظهر الطرح بزمامها فلكملاك في البلدين المجاورين . ويسقط هذا الحق إن لم يستعمل في ميدان لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلانا في الجريدة الرسمية بمرض الطرح للبيع على أن تلصق صورة منه في كل قرية بواسطة العملة في الأسبوع التالي لنشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١٢ - طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضحة اليد عليه يوزع طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل أكل أكل أكثر من خمس سنوات .

وأربعة وأربعين وأربعين جنبا مصر (٧٢٢،٤٤٤ جنبا) وميزانية إيرادات
أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي يبلغ سبعة وخمسين ألفا وخمسين جنبا
مصر (٧٠،٥٧٠ جنبا) وميزانية مصروفاتها يبلغ اثنين وأربعين ألفا وتسعة
وأربعة وخمسين جنبا مصر (٤٢،٩٥٤ جنبا) حسب الجداول حرف (أ)
المرافق لهذا القانون (١)

(المادة الثانية)

تقررت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة المالية ١٩٣٢
١٩٣٣ يبلغ تسعة وعشرين ألفا ومائتين وواحد وستين جنبا مصر .
(٣٩،٢٦١ جنبا) وميزانية مصروفاتها يبلغ تسعة وعشرين ألفا وتسعة
وخمسة وستين جنبا مصر (٣٥،٦٦٥ جنبا) حسب الجداول حرف (ب)
المرافق لهذا القانون (٢)

(المادة الثالثة)

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣
بمبلغ مائة وخمسة وتسعين ألفا ومائتين وستة وعشرين جنبا مصر .
(٧٩٧،٢٢٦ جنبا) وميزانية مصروفاتها يبلغ أربعة وأربعين ألفا وتسعة
وثمانمائة وتسعة وخمسين جنبا مصر (٤٢٥،٨٩٩ جنبا) حسب الجداول
حرف (ج) المرافق لهذا القانون (٣)

(المادة الرابعة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يعمم هذا القانون بتمامه الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويصدق كقانون من قوانين الدولة .
أخذ الزاى على مشروع القانون بالثناء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه
بإجماع المحضرين ومقدم تسعة وخمسون (٤)

للمرئس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع
المحضرين ومقدم تسعة وخمسون .

وفعت الجمعية بموافقة المجلس على الساعة الثامنة والنصف الخامسة واللازم
ساعة على أن يعود للاقتصاد غدا الخميس ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٧ يولي
سنة ١٩٣٢) الساعة الخامسة مساء .

المرئس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة المالية
١٩٣٢-١٩٣٣ يبلغ مائة وخمسة وتسعين ألفا ومائتين وستة وعشرين
جنبا مصر (٧٩٧،٢٢٦ جنبا) وميزانية مصروفاتها يبلغ أربعة وأربعين ألفا وتسعة
وخمسين ألفا وثمانمائة وتسعة وخمسين جنبا مصر (٤٢٥،٨٩٩ جنبا)
حسب الجداول (حرف ج) المرافق لهذا القانون .

المرئس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

المرئس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون
نأمر بأن يعمم هذا القانون بتمامه الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

المرئس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

المرئس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

ويلت مشروع القانون ليؤخذ عليه بالثناء بالاسم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

(المادة الأولى)

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣
بمبلغ مائة وخمسة وعشرين ألفا وتسعة وخمسين جنبا مصر
(٧٩٥،٦١٩ جنبا) وميزانية مصروفاتها يبلغ مائة وخمسة وعشرين ألفا

(١) راجع المحضر رقم ٥١

(٢) إبراهيم باشا بك - أبو زيد قطار بك - أحمد الشاذلي بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد حلت باشا - أحمد بل باشا - الدكتور أحمد السيد
الزبد بك - أحمد نجيب براد بك - أدهار قصي بك - الدكتور أحمد يوسف حليم أنقى - أمين حسين يوسف أنقى - أمين خال باشا -
جرجس زاهر باشا -

حافظ المشاري بك - حسن رشوان حامد بك - حسن علي جازي بك - الشيخ حسين صالح خليفة - حسين واصف باشا -
سلطان القدسي بك - سلطان محمود بيبي بك - سلطان بكاشا باشا بك -

ثقف سيد الله صلاح أنقى -
مالح حسن باشا -

الشيخ عبد الباقي طاهر بدران - السيد عبد الحميد الكوي - عبد الحميد سلطان باشا - عبد الرحمن رشدي باشا - عبد العزيز البيهون بك - عبد العزيز سيف النصر بك -
عبد الكريم شديد بك - عبد الله حكيه بك - الشيخ عبد الحميد سليم - أفراد عبد الحميد فرد باشا - الأفراد عبد الحميد باشا - بل أحمد قطار بك - بل حملي باشا -
محمد أبو النصر القارنقى - الشيخ عبد الحميد القارنقى - عبد شريف وأخيه بك - أفراد محمد صادق يحيى باشا - محمد مدني باشا - الدكتور محمد ظاهر بك -
عبد قاضي كرك بك - محمد يحيى باشا - محمد محمود بك - محمد نجيب كركي بك - محمد أبو النصر بك - محمد اسماعيل أخته بك - الدكتور محمود عبد الرحيم بك - أفراد
محمود رشدي باشا - الدكتور موسى محمود أنقى - مصطفى رشدي بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - القرق موسى فراد باشا -

عبد المحلى باشا - نصر طه بك -
مفتي بيبي حليم بك - يوسف قطار باشا - يحيى إبراهيم باشا -

محضر الجلسة الثانية والأربعين

المنعقدة علنا في يوم الخميس ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٣٢

ملخص

- باب ١٥ — الأرباح القادمة من شغل القود — إقرار .
- » ١٦ — إيرادات ورسوم شحونة — إقرار .
- » ١٧ — ضريبة القطن — إقرار .
- » ١٨ — إيرادات غير احتياجية — إقرار .
- » ١٩ — الأعزود من الرسم الإنشائي على السفن لمعرض المحيطات البحرية عن حوائك البحرية وغير ذلك من المصروفات — إقرار .
- ٣ — مشروع القانون الجديد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاق بين الجباية المصرية وجمعية رعاية القنصل على مبادلة مستثنى الأطفال المترك تلك الجباية بأرض ملكة لهكومة وبيع ٢٠٠٠٠ جنيه كضمان الحكومة على أربعة ألباط بمساوية .
- تقرير لجنة المالية
- ٢٤ ملحق رقم
- » إقرار مشروع القانون .
- ٤ — مشروع القانون لقرار من مجلس النواب بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية
- ٣٢ ملحق رقم
- » إقرار مشروع القانون .
- ٥ — كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس بمناسبة انتهاء الدورة المالية .
- ٦ — كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة .
- ٧ — مرسوم يفضى الدورة المالية الثانية للعمل لفترة من اثنا عشر

- ١ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ — استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية .
- تقرير لجنة المالية
- ٣٢ ملحق رقم
- قسم الأول — الإيرادات :
- باب ١ — أموال شحونة — إقرار .
- » ٢ — الجمارك — إقرار .
- » ٣ — رسوم الموانئ والمنازل — إقرار .
- » ٤ — مصادير الأملاك — إقرار .
- » ٥ — المصنعة — إقرار .
- » ٦ — رسوم دمنة المهورات — إقرار .
- » ٧ — الرسوم القضائية والقيدية — إقرار .
- » ٨ — سكك الحديد — إقرار .
- » ٩ — الضرائب والقيود — إقرار .
- » ١٠ — البريد — إقرار .
- » ١١ — الأملاك الأجنبية — إقرار .
- » ١٢ — بدل الخدمة العسكرية — إقرار .
- » ١٣ — رسوم الخمر — إقرار .
- » ١٤ — المنطوق من مباحث المستعدين — إقرار .

تكلأ بك . اسماعيل سرى باشا . حسن مظلوم باشا . قليني فهمي باشا . حسن صبرى بك . مصطفى خليفة باشا . يوسف لطاوى باشا .

ثانياً — باحتفال :

(١) من جلسة اليوم حضرات : اللواء عبد صادق فهمي باشا . محمد فهمي الناصورى باشا . الدكتور زكى غنار الجزيرى .

أقضى . عبد مقبل باشا . محمد الله جبد الرحمن أفندى .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة بمبنى إبراهيم باشا ورئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ما هنا :

الغايبين :

أولاً — بإجازات :

حضرات : الدكتور فافوس نمر . محمد مصطفى مجوه بك . كامل جرجس .

عادت ذلك من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب
السعادة وزير المواصلات .

(تصفيق) .

تلى من تقرير اللجنة " الملاحظات العامة " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات ؟

(موافقة) .

باب ١ - أموال مقررة

تلى ما جاء بتقرير اللجنة عن هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ٢ - الجلبك

تلى ما جاء بتقرير اللجنة عن هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد علي باشا وزير الأوقاف) .

باب ٣ - رسوم الموائع والمناظر

تلى ما جاء بتقرير اللجنة عن هذا الباب .

فقرة الشح المحرم عبد الله سركبك بك - ألاحظ أن الرسوم المقررة
تحصيلها من ميناء السويس وديياط هي ٣٨٠٠ جنيه من رسوم موائع
و ٣٠٠ جنيه من رسوم ملاحظة سفن البترول بالسويس و ٣٠٠ جنيه
من إظهار مراسي ميناء السويس ، فلما قارنا هذه الرسوم بما صرف على
ميناء السويس وحوض البترول نجد أن هذه الرسوم لا تناسب مع التكليف
الجسدية التي صرفتها الحكومة ، وهي ترى على المليون ونصف المليون من
الجنهينك .

لذلك أرجو أن تعمل الحكومة على استئثار ميناء السويس حتى يأتي بإيراد
يتناسب مع ما صرف عليه .

باب ٤ - مصائد الأسماك

تلى ما جاء بتقرير اللجنة عن هذا الباب :

حافظ المناشوري بك - الشيخ عبد الأحمدي الطواهرى -
الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضراتنا : حاجي تاجوم افندي -
سليم خليل بطرس بك .

ثالثاً - بتير إند :

حضرات : الياس عوض بك - الشيخ حسين صالح خليفة - عبد الحليم
البيل بك - محمد أحمد عويد باشا - محمد عبد باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والسعادة اسماعيل صدق باشا
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية - توفيق دوس باشا وزير
المواصلات - علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات الشيخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك - إبراهيم راتب بك - شفيق سعد الله حلايه افندي -
حبيب دوس بك .

عبد الرحمن فكري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟
(لم يترشح أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - استمارة النظار

في مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية (القسم الأول)
" الإيرادات " - تقررة بأية المالية

(المقررة الشيخ اعظم مغربى يادى عليه بك)

تلى من تقرير اللجنة (١) البواردة الآتية :

" إن من يتبع تطورات الحالة المالية والاقتصادية في العالم يرى أنها
لا تزال تزداد سوءاً وقد أخذت النفقة واضطربت الأفكار وحل الخوف
والخوف بين الدول وبعضها . نسأل الله أن يعيد قاذة الأمم سبيل الرشاد
لائخاذ العالم من شر نكبة لم يعرف مثلهما في التاريخ .

القرار - بمناسبة هذا الهدء الذى صدرت لجنة المالية تقريرها به أرفق
لحضرات أعضاء المجلس المحترمين بشرى توقيع اتفاق مؤتمر لوزان اليوم كما

باب ٥ - الدفعة

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

مقرر الشيخ المحترم أحمد عرفه باشا - أنا لا أعارض مطلقاً في تقرير ضريبة الدفعة على أملاك الموظفين والمساكن لأني مقتنع بما إنما أعارض في فرض هذه الضريبة على التالى والأرامل ويكتفى هؤلاء بما حق لهم من موت عائلهم وما حل بهم من الفقر خصوصاً أن معاشهم قليل . لهذا أقدم الحكومة بالشفاعة في هذه المسألة وأعلن أن حضرات إجنرائى يرواقوفى على ذلك .

مقرر صائب اردول مساهل صدق باشا (وزير المالية) - ليست المسألة مسألة أرامل ويتبى إنما هي مسألة رفق ومرتب فإن بعض الأرامل يتقاضين معاشات طالية بينما البعض الآخر يتقاضين مرتباً ضئيلاً كما أنه يوجد من الموظفين من يتناول مرتباً قليلاً .

فالمسألة كما قلت ترجع إلى الرق لا إلى الشخص ومع ذلك نطلب رسم الدفعة على المعاشات والمساكن يتفق كما قل المعاش أو المرتب فرسم الدفعة الذى يحصل على عشرة جنجيات أكثر مما يحصل على خمسة جنجيات فاعل .

صحيح أن رسم الدفعة المقرر على المعاشات الضعيفة ليس كبيراً ولكن

انجماد الضريبة يدعو إلى تقريره .
لاحظ بجانب هذا أن مستوى المعيشة وأسعار الجملة والقطاعى للمجبات في البلد زلت نزولاً كبيراً وتصلون حضراتكم - وكلكم زلزون - أت الضصولات والقوا كه وفيها قد انخفضت أثمانها . ورتب على هذا الانخفاض أن المرتب أو المعاش أصبح أكبر قيمة لأن الأشياء التى تشتري قلت قيمتها . فهذا القص في الأصغر فالبه رسم الدفعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟
(موافقة) .

باب ٦ - رسوم دفعة المصوغات

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

باب ٧ - الرسوم القضائية والقيدية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله مسك بك - أوافق اللجنة كل الموافقة على الملاحظة التى أجبها من فداحة الرسوم القضائية والقيدية بالمحاكم الأهلية والمختلطة وأضيف على ذلك ملاحظتى لزيادة الرسوم في المجالس الحسبية

على أموال القصور والياني . ثم ألفت نظر الحكومة بنوع خاص إلى فداحة رسوم نقل الملكية التى جعلت إجبارية في كل العقود حيث بلغت قيمتها ٥٠,٩٩٧ جنيهاً في سنة ١٩٣٠ و ٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٣١ وتقدر لها في ميزانية سنة ١٩٣٢ مبلغ ٣٧٥,٠٠٠ جنيهاً بخلاف ٣٠,٠٠٠ جنيهاً لتسجيل عقود البيع وأوامر الاختصاص .

تطوفون حضراتكم أن رسوم التسجيل كانت في الماضي بنسبة ٢٪ وزيغت في وقت ما إلى ٥٪ ثم خفضت إلى ٣٪ وهى النسية الحالية .

فهذه الرسوم أصبحت حيلة جمل وتيق المعاملات بين الناس وأعلن أن الحكومة لو عملت على تخفيضها لكان ذلك في مصلحتها إذ تكثر العقود بحيث لا يقل إيرادها عما هو الآن .

نأرجو من الحكومة أن ترضى ذلك .

المقرر - الواقع أن رسوم نقل الملكية إذا كانت اختيارية فإن المشتري لا يميز عن دفع ٣٪/١٠ أما إن كانت الرسوم إجبارية كرسوم المحاكم فصحيح أنه يصعب على المعسر القيام بدفعها .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنم بك - يوجد فرق كبير بين الرسوم القضائية التى يتقاضاها المحاكم المختلطة وبين الرسوم التى يتقاضاها المحاكم الأهلية فى الأولى تسجل لأرباب القضاء بحيث يدفع عند دفع الدعوى الجزئية مبلغ ثلاثة جنجيات وعند دفع الدعوى الكلية ستة جنجيات بينما فى المحاكم الأهلية يكلف الواقع الدعوى يدفع سبعة عشر جنجياً للدعوى التى تزيد قيمتها على ثمانية جنيه . وهذا الرسم كبير جداً يتضرر منه المتقاضون .

لهذا أرجو أن ينظر في تخفيض الرسوم التى تدفع عند إقامة الدعوى أمام المحاكم الأهلية .

المقرر - هذا هو ما طلبته اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟
(موافقة) .

باب ٨ - سكك الحديد

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟
(موافقة) .

باب ٩ - التلغرافات والتلغيفون

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

مقرر الشيخ المرحوم عبد الله محمد بك - لم يرد في هذا الباب شيء من الرسوم الخاصة بالرخص التي تمنحها مصلحة التلغرافات والتلغيفونات للأفراد والشركات في نظم تركيب واستعمال الأجهزة الكهربائية المبدئية لإرسال أو استقبال المخابرات العامة أو الخاصة أو الإشارات والأصوات أو الصور بواسطة الأبراج الأثرية .

وقد تقدمت هذه الرسوم في الرسوم التي صدر بتنظيم تركيب واستعمال هذه الآلات في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بمبلغ ثمانين قرشاً يدفع سنوياً من كل جهاز كهربائي لاسلكي بعد لاستقبال الإشارات أو الصور أو الأصوات التي تناع بطريقة عامة يسمون عنها بكلمة "برود كاستنج" - ويبلغ جنتين مصرين يدفع سنوياً من كل جهاز كهربائي لاسلكي بعد لإرسال أو استقبال المخابرات أو الإشارات أو الصور أو الأصوات لفرض خاص أو لإجراء تجارب فنية أو اختبارات علمية أو لتعلم . ويمثل هذا المبلغ عن كل جهاز لاسلكي بعد لإرسال أو الاستقبال في السفن والطائرات .

ويظهر أن السبب في عدم تحصيل هذه الرسوم ماكد إلى عدم تنفيذ هذا الرسوم فضات على الدولة هذه الرسوم في كل السنين الماضية .

ويسرى أننى قد سمعت من حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات أن الرسوم المنظم للتأريكات اللاسلكية سيفقد قريباً ولن أمل أنه متى تحدد تحصل هذه الرسوم وتأتى لخزانة الدولة بإيراد يذكر .

مقرر صاحب المروحة سماحلى صرفى باشا (وزير المالية) - لا يحصل خزانة الدولة فقط على المال بل تحصل أيضاً على دفع المظهر الذى كانت وضعت الحكومة الإنجليزية على الإذاعة اللاسلكية .

(تصديق) .

مقرر الشيخ المرحوم على فهمي باشا - أبدت لجنة المالية أيتها في تصمم التلغيفون للأوتوماتيك وأنا أضيف إلى هذه الأمانة أمنية أخرى وهي أن تتك وزارة المواصلات بإعطاء جميعات الاسطفا من أجل التلغيفون لأكم يؤدون خدمة عظيمة للانسانية حتى إرسال وزارة المواصلات .

علت أن جميعات الاسطفا تقدمت لوزارة المواصلات بهذا الطلب فلم يجيبوا إليه فأضمت هذه الفقرة وأكرر الرجاء لوزارة المواصلات بتحقيق هذا الاتماس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ١٠ - البريد

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ١١ - الأملاك الأميرية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ١٢ - بليل الخدمة العسكرية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ١٣ - رسوم الخفر

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ١٤ - المستطع من ماهيات المستعملين

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ١٥ - الأرباح التابعة من تسهيل القود

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من ملاحظات على هذا الباب ؟

(موافقة) .

ومضى تمت هذه المرافقة تقدم الحكومة لحضراتكم بمشروع القانونين
سما في أول الدورة المقبلة .

(تصفيق) .

القرار - لي ملاحظة على الرسوم التي تفرض على المراكب الشراعية
حي أنه إذا لم تكن مقطوعة بلش يتأخر فلا يؤخذ منها رسم زيادة عما
هو مفتر لها الآن أما للمراكب التي يخطر بها للش هي التي يؤخذ منها الرسم
الجديد وهذا ما أرجو أن يلاحظه الوزارة في مشروع القانون .

مفكرة صاحب المساعدة ثوقي دوس باشا (وزير المواصلات) - لقد
لاحظت ذلك تماماً عند وضع مشروع القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات على هذا الباب ؟
(موافقة) .

باب ١٧ - ضريبة القطن

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات على هذا الباب ؟
(موافقة) .

باب ١٨ - إيرادات غير اعتيادية

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات على هذا الباب ؟
(موافقة) .

باب ١٩ - المأخوذ من الرسم الإضافي

على الفنان تصوير النيات الخفية من عوائد الدولة وليس ذلك من المهرقات

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة من
ملاحظات على هذا الباب ؟
(موافقة) .

القرار - هذا هو تقرير بلجيتكم المالية عن مشروع ميزانية الدولة
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية - الإيرادات وهذه ملاحظاتها عليه وتريد
أن نسمع الآن كلمة الحكومة عن هذه الملاحظات .

باب ١٦ - إيرادات ورسوم متوقعة

على ما جاء بتقرير اللجنة من هذا الباب .

مفكرة الشيخ المرموم عبد القدير بك - أودع في البند الخامس من
هذا الباب مبلغ ٤٥٠٠ جنيه " رسوم رخص الوايبرات البخارية "
في سنة ١٩٣١ و ٣٨٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٢ كما أودع في البند السادس
" رسوم قيد الوايبرات والمراكب النيلية " مبلغ ٢٣٠٠ جنيه في سنة ١٩٣١
ومثل في سنة ١٩٣٢

ومن المعلوم أن رسوم تسجيل المراكب المقررة بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩١٧ تختلف من عشرة قروش إلى ثلاثين قرشاً سورياً - بحسب
طول المركب عند خط التسويج - وهذه القيمة زائدة جداً بالنسبة لليواصر
المعدة لنقل الركاب والبضائع وبالنسبة للنهيات والبيوت العامة .

وقد أعدت وزارة المواصلات مشروع قانون للامانة الداخلية رفع الرسوم
إلى الحد المناسب لكل نوع من أنواع السفن الشراعية والبخارية . وسمنا
أنه موضوع مفاوضة الآن مع السلطات المختصة - فلما وطيد الأمل أن
يتم هذا المشروع إلى البرلمان في الدورة المقبلة لأنه ليس من العدل فرض
أن يسوي في الرسوم بين المراكب الشراعية ومعلم أحجامها فقرره - وبين
النهيات و يواصر نقل الركاب والبضائع . فضلاً عن أن الاكراه بالرسم النافذة
الحالية يصعب على خزنة الدولة إيراداً يستهان به ويزيد من مفاصلة الركاب
واليواصر النيلية - التي تنقل البضائع - لمصلحة السكك الحديدية .

مفكرة صاحب المساعدة ثوقي دوس باشا (وزير المواصلات) -
قد كان مشروع قانون الامانة الداخلية موجوباً بوزارة المواصلات يوم أن
ألقى على طائفتها عبء أعمالها . وكان قد أرسل فلما إلى البرلمان السابق غير
أنه أعيد عند ما تولت هذه الوزارة الحكم كي تبدي عليه ملاحظاتها . فزادت
بمسبب بحوث كثيرة أن توافق بين الضرائب المفروضة على السيارات ومماثل
لنقل المائتة وأنهى البحث بوضع مشروع يخفف عبء ضريبة الشيخ المرموم
إذ جعلت الضرائب على أساس الوزن وقوة الآلات البخارية التي تسيرها وحصل
التخفيف في الضريبة بين المراكب الشراعية والمراكب البخارية بأن جعلت
الضريبة على الأولى نصف الضريبة على الثانية طبقاً لما ذكره حضرة الشيخ
المرموم وقد قد تدخل الخزانة بمقتضى هذا المشروع بمبلغ يقارب بين
١٨٥٠٠٠ جنيه و ٢٠٠٠٠٠ جنيه ومنذ ثلاثة أيام أقر مجلس الوزراء هذا
المشروع وكلف حضرة صاحب اللسان وزير الخارجية بالمفاوضة مع ممثل
الدول الأجنبية في شأنه كي تسير المفاوضة فيه مع المفاوضة في ضريبة
السيارات .

وأما الوزارة لما يتناول عليه هذا المشروع من ملاحظة في توزيع
الضرائب وتصفيق مبدأ المساواة بين البلج ولما تتكبد الحكومة من نفقات
في تطوير الطرق وصيانة الطرق إلا أننا نأمل من المرافقة عليها .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب السابع "رسوم اقتضائية وقائية" وقدره ٢,١١٦,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب السابع "رسوم القضائية وقائية" وقدره ٢,١١٦,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثامن "سكك الحديد" وقدره ٤,٨٣٨,٠٠٠ جنيه .

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب التاسع "سكك الحديد" وقدره ٤,٨٣٨,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب التاسع "التلفونات والتلفون" وقدره ٧٦٩,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب التاسع "التلفونات والتلفون" وقدره ٧٦٩,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب العاشر "البريد" وقدره ٧٢٨,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب العاشر "البريد" وقدره ٧٢٨,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الحادي عشر "الأملاك الأميرية" وقدره ٦٢٨,١٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الحادي عشر "الأملاك الأميرية" وقدره ٦٢٨,١٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني عشر "بلدية الخدمة العسكرية" وقدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني عشر "بلدية الخدمة العسكرية" وقدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث عشر "رسوم المنقر" وقدره ١,٥١٨,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

نمر: ساءب اروز اساعيل صرفى بآسا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - لقد ردت الحكومة على هذه الملاحظات في وقتها وستكون على عاتقها وجبها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول "أموال مقررة" وقدره ٩,١٦٧,٧٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الأول "أموال مقررة" وقدره ٩,١٦٧,٧٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني "الجمارك" وقدره ١٣,١٩٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثاني "الجمارك" وقدره ١٣,١٩٠,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث "رسوم الموانئ والمناحر" وقدره ٣١٤,٧٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الثالث "رسوم الموانئ والمناحر" وقدره ٣١٤,٧٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الرابع "مصادب الأسماك" وقدره ٧٧,٤٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الرابع "مصادب الأسماك" وقدره ٧٧,٤٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الخامس "الخدمة" وقدره ٩٧٩,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب الخامس "الخدمة" وقدره ٩٧٩,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب السادس "رسوم دفنة المصوغات" وقدره ٢١,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتقاد المقدر للباب السادس "رسوم دفنة المصوغات" وقدره ٢١,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب التاسع عشر "رسوم الخنزير" وقدره ١,٥١٨,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب الرابع عشر "المستطع من ماهيات المستخدمين" وقدره ٦٢٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب الرابع عشر "المستطع من ماهيات المستخدمين" وقدره ٦٢٠,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب الخامس عشر "الأرباح الناجمة من تشغيل القنود" وقدره ١,٥٤٢,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

مفكرة الشيخ المزمع - لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب الخامس عشر "الأرباح الناجمة من تشغيل القنود" وقدره ١,٥٤٢,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب السادس عشر "إيرادات ورسوم متنوعة" وقدره ٢,٤٧٩,٢٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

مفكرة الشيخ المزمع - لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب السادس عشر "إيرادات ورسوم متنوعة" وقدره ٢,٤٧٩,٢٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب السابع عشر "ضريبة القطن" وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب السابع عشر "ضريبة القطن" وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب الثامن عشر "إيرادات غير احتيادية" وقدره ٥٥٥,٠٠٠ جنيه "بيع أراضي" و ٤٥٥,٠٠٠ جنيه "إيرادات أخرى" ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتداء المقدر للباب الثامن عشر "إيرادات غير احتيادية" وقدره ٥٥٥,٠٠٠ جنيه "بيع أراضي" و ٥٥٥,٠٠٠ جنيه "إيرادات أخرى" .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب التاسع عشر "الماخوذ من الرزم الإضافي على الدخان تمويش الحيليات الخفيفة من عوائد السخولة ولغير ذلك من المصروفات" وقدره ٣٨٧,٩٠٠ جنيه ؟

(موافقة)

٣ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بالمرافقة على الاتفاق بين الجامعة المصرية وجمعية رعاية الطفل على مبادلة مستشفى الأندلس المملوك للحكومية بأرض مملوكة للحكومة ويبلغ أربعين ألف جنيه كدفعة للحكومة على أربعة أقساط متساوية -

تقرير لجنة المالية - يقرر مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الزوايد محمد عزى باشا)

الرئيس - لقد وزع تقرير اللجنة (١) على حضراتكم وأطلبتم عليه طمعا فهل تكتفون بذلك دون تلاوة ؟

(موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس - إذن لئيل مشروع قانون ليؤخذ على رأيي عليه بالتباعد بالإجماع .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يصتق على الاتفاق الذي تم بين الجامعة المصرية وجمعية رعاية الطفل بشأن مبادلة مستشفى الأطفال الجليلي المملوك للحكومية والكلان بالقرب من كلية الطب الحالية - أرضاً وبناءاً - من جانب أرض مملوكة للحكومة تقع في العباسية (رقم ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ لوحة العباسية ٢ - ٦ - ٢) وتبلغ مساحتها ٨,٦٨٨ متراً ومبلغ ٤,٠٠٠ جنيه كدفعة للحكومة من جانب آخر .

ويُدفع المبلغ المذكور على أقساط أربعة متساوية الأول منها بعد صدور هذا القانون والثلاثة الباقية في ١٥ مايو من كل من سنى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٥ و ١٩٣٥

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحسب الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معد برأى ... في ... في ... في ...

٤ - مشروع القانون

المراد من مجلس النواب بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

المالية - طريقه المالية - قرار مشروع القانون

(المقرر حاضرة للشيخ عبد الحيد سلطان باشا)

قل تقرير اللجنة وهذا نصه :

اجتمعت لجنة المالية لبحث مشروع القانون الذي اقترحه مجلس النواب بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٢ المالية فوجدته مطابقاً فيما يخص بالمصروفات لجميع الاعتمادات التي اقترها المجلس بجميع أقسام المصروفات ومطابقاً أيضاً لما اقتره المجلس لأبواب الإيرادات فيما من إضافة مبلغ على إيرادات الباب ٨ - سلك الحديد حيث زيد تقدير إيراداته بمبلغ ١٩٥٢٠ جنيهاً وهو قيمة تناكر اشتراك حضرات أعضاء مجلس النواب وهذا للمبلغ وارد بمشروع ميزانية مصروفات ذلك المجلس الذي حصل عليه مجلس الشيوخ بجلسته ٦ يولييه سنة ١٩٣٢

(حضر حاضرة صاحب المسائل عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ووزير المالية بالنيابة) .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنسبة للأسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٧١

الأغلبية المطلقة ... ٣٦

الموافقون ... (١) ٧٠

غير الموافقين ... (٢) ١

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية سبعين صوتاً من واحد وسبعين .

(رغمت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين وأعيدت الساعة السابعة والثلاث مساءً) .

(١) الموافون :

إبراهيم راتب بك - إبراهيم رويج باشا - أبو زهده طهاري بك - أحد السبائي بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد فخر القطار باشا - أحمد زور باشا - أحمد طه باشا - أحمد مرغان باشا - أحمد علي باشا - الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك - أحمد نجيب برادة بك - إدوارد صهي بك - الدكتور أسعد يوسف طه - أنقى - أمين حسين يوسف أنقى - أمين ماس باشا - أمين قال باشا .

برلس حيا باشا .

دريس زقاني باشا .

حبيب دوس بك - حسين رفوان حادي بك - حسن سيد باشا - حسن علي جاز بك - حسين واسف باشا .

سلطان السدي بك - سلطان محمود جني بك - سلطان مكيان أباه بك .

شفيق سعد الله حلاي أنقى .

صالح حق باشا .

الشيخ عبد الباق ماس دودان - السيد عبد الحيد البركي - عبد الحميد سلطان باشا - عبد الرحمن رشا باشا - عبد العزيز البسوي بك - عبد العزيز سيف النصر بك - عبد الفتاح يحيى باشا - عبد القوم شديد بك - عبد الله سيك بك - الشيخ عبد الحيد سليم - القراء عبد الحيد فريد باشا - القراء علي أحمد باشا - علي أحمد القفاي بك - علي جمال الدين باشا - علي فهمي باشا - حسني حسن زايد باشا .

محمد أبو القاسم القار أنقى - محمد توفيق مهنا بك - محمد خيرت واضي بك - محمد رياض حفيظ بك - محمد صادق باشا - الدكتور محمد طاهر بك - محمد فهد بك - محمد فتحي بك - محمد فهمي باشا - محمد محمود بك - محمد منصور أنقى - محمد نجيب شكرى بك - محمود أبو النصر بك - محمود اسماعيل أباه بك - محمد شكرى باشا - اله ضرور محمود عبد الوهاب بك - القراء محمد حمدي باشا - الدكتور مرسى محمود أنقى - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - القروي موسى قزاد باشا - فخره الخولي باشا - نصر حامد بك .

مفتوح بياري صليو بك - ميس إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافق :

الشيخ حسين والي .

لما ترى اللجنة الموافقة على ما أقره مجلس النواب من زيادة إيرادات الباب ٨ - سكك الحديد ليصبح مجموع إيرادات الباب ٤٨٥٤٠٠٠ جنيه بدلاً من ٤٨٣٨٠٠٠ جنيه كما ترى اللجنة للموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب والمراقبة لهذا التقرير وترجيح من المجلس إقراره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تضمنته تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس - إذن نل الآن مشروع القانون مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تقررت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ بمبلغ ٣٧٠٠٩٠٣٩ ج م (سبعة وثلاثين مليوناً وثمانمائة وتسعة آلاف وثمانمائة وتسعة وثلاثين جنهما) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

عقود السج المحترم محمد فهد بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية

تقررت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ بمبلغ ٣٧٠٤٩٢٠٥٢٠ ج م (سبعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة واثنين وتسعين ألفاً وثمانمائة وعشرين جنهما) على حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون (١)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

عقود السج المحترم محمد فهد بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الثالثة

إن وجود اعتماد لنفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يبي المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام القوائم المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

عقود السج المحترم محمد فهد بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

(المادة الرابعة)

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .
بأنهم بأن يعم هذا القانون بجرائم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

عقود السج المحترم محمد فهد بك - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

ليتل الآن مشروع هذا القانون ليؤخذ الرأي عليه بالنسبة بالأمم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ بمبلغ ٣٧٠٣٠٩٠٣٩ ج م (سبعة وثلاثين مليوناً وثمانمائة وتسعة آلاف وثمانمائة وتسعة وثلاثين جنهما) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة بالجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون (١)

مادة ٢ - تقررت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ بمبلغ ٣٧٠٤٩٢٠٥٢٠ ج م (سبعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة واثنين وتسعين ألفاً وثمانمائة وعشرين جنهما) على حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون (١)

فقرة التجّ الحزم لذكره أحمد فرهي الرشيد بك - أسباب امتناع
هـ : مع إهداء عظيم تمهيدى لجهودك حضرة صاحب الدولة رئيس
الحكومة وزير المالية وحضرات الوزراء ورجال الحكومة :

(١) ما سبق أبعده سببا لعدم موافقتي على ميزانية الجامعة بحسبة الاثنين ٤ يولي ووارد بذيل الصفحة ٧ من محضر الجلسة .

(٢) لاقى قمت اقتراحا بتمتع العلاج يوميا بجميع المستشفيات القروية ابتداء من السنة المالية الحاضرة وأقمت عليه لجنة الفائحية والشؤون الصحية لجنة المالية وكذلك المجلس عند نظر ميزانية الصحة بعد أن واقعت عليه الحكومة وحمل تنفيذه كما جاء بأفوال ضامة وكل وزارة الفائحية للصحة المحملة ب١٦ مايو سنة ١٩٣٢ فانه بعد أن شكر المقترح ورحب بالفكرة قال ما نصه :

(ولما تناقشت في هذا الأمر مع حضرة صاحب البعثة وزير الداخلية ووزير المالية كلفني بأن أخطر المجلس بأنه موافق على الامتحانات التي أطلبها تنفيذ هذا الإصرار بدون الإلتواء إلى التخصيص المقترح) انظر الفقرة الأولى من الميم الثاني صفحة ٦ من محضر الجلسة .

إلا أنه مضى ما يقرب من شهرين على ذلك ولم يعرض علينا الاعتماد اللازم لتنفيذ هذا العمل الفريد مع أنه عرض علينا أخيراً مراسيم بقوانين بفتح اعتمادات كثيرة في مختلف أبواب الميزانية وبمضاهيها خاص بالصحة ولم يكن هو فيها .

مادة ٣ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي بالمصالح أو الإيرادات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٤ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .
أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية
ونفذ كقانون من قوانين الدولة“

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتناء بالاسم فكانت النتيجة ما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٦٢

الأغلبية المطلقة

الموافقون ... ٦٠ (١)

غير المواقف... .. بيان (٢)

وامتتم واحد (٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمي الرشيد يك
أسباب امتناعه ؟

(٦) المواقف :

ابراهيم واتب بك ، ابراهيم وجيه باشا ، ابو زيد غلظاي بك ، احمد السقاوي بك ، احمد ذوققار باشا ، احمد طهت باشا ، احمد عرفان باشا ، احمد نجيب مراده بك ، ادوار قصيري بك ، الدكتور راشد يوسف عطفي ، أمين حسين يوسف عطفي ، أمين ذال باشا ، محمد زقاف ، باشا ،

حبیب دوس بک ، حسن رشوان حادی بک ، حسن سید بک ، حسن علی چازہ بک ، حسن واصف بک ،

سلطان السدي بك • سلطان محمود بيگسي بك • سليمان عيان أباالله بك •

فريق سيد الله جلالة افندي .

• **الحج والعمرة**

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قبول یاری عطیہ کے ۔ بھی ابراہم ایشا ۔

(٧) عرالمواقين •

شیر حسین علی

• ۱۰۰۰

بالت

وَأَمَّا أَهْلُ الْبَيْتِ

٥ - كلمة

حضرة صاحب الدعوة رئيس المجلس بمبادرة انتهاء الدورة البرلمانية

الرئيس - حضرت صاحب الدعوة وأصحاب المجال الوزراء :

حضرات الشيوخ المحترمين :

إني لأفوجه إلى الله المل السطيع بأجل الحمد وأسلم الشكر على أن أتاح لي شرف رئاسة مجلسكم الموقر مودعين كلتيه .

وإني لتفويض ضئي غبطة وسرورا وأختم الدورة الثانية لهذا المجلس في ظل النظام الحاضر الذي مر به تيف وطمأن . وهو يتبادر كل يوم استقرارا وطمونا ويؤتي ثماره زاهرة مباركة .

ثم أقدم إليكم بالشكر على ما أولتكم إياي في القيام بما ألقى على كاهنا جميعا من مسؤوليات جسام نحو وطننا العزيز . فقد كنتم يا حضرات الشيوخ المحترمين مضرب المثل في الأمانة والحكمة أثناء مناقشاتكم ومسايراتكم . كما كنتم مثلا أهل الهدوء والزمانة إذا قام الجدل بينكم لا تؤسود إلا بروح الصفاء والأمانة مبر .

عرضت عليكم ميزانية الدولة فأعتمد فيها الفكر وأجتمت فيها النظر فخرجت من بين أيديكم وقد سمعتموها أين تمحيص كما عرضت عليكم أعمالها خطرها في تقع هذا البلد فيخسوها أحمى بحث ولم يكن وانكم في ذلك إلا مصلبة هذا الوطن المحبوب وأنا إن ضربت مثلا شاهدا فلا أدرك ذلك المشروع العظيم مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء فقد اضطلعت بمسؤولية إجازته غير حافلين بما يوجب عليكم من قد غير تزيه ولا ما يبين بأقول بليها المولى .

ولقد أثار إعجابي أنكم كنتم يا نخبة شيوخ هذه الأمة مثال المواطنة على الاشتراك في جلسات المجلس والمناظرة على حضور جلسات الجان كما كنتم مثال النشاط في إنجاز ما أحيل إليكم من جلال الأعمال . فقد أتممت بحث كل ما بحث به المجلس إلى بلانكم ولم يبق مني إلا التليل الذي لا ضير من تأخيرها ولا تخويت مصلبة في تأجيله مما ضاق عنه الوقت في هذا المدة .

وإني أرى لزاما عليّ في هذا الموقف - وأعتقد أنني إنما أنطق في هذا بلانكم جميعا - أن أكرر حمدي لله الذي حيا لهذه الحكومة أن تقوم بالأمر فيكم فقد مر على ولايتها الحكم ما يزيد على عشرين وهي مواصلة الليل بالنهار مهمل على راحة هذا الشعب الكريم فأقرت الأمن في نصابه . ثم أخذت في معالجة هذه الأزمة التي تخطن العالم طرا تخفت من طولها وكسرت من شربها فصرحت عليكم اعتماد مليوني جنيه لتسليف الزاوي مما أرادته باعتماد مليون آخر لتفريغ ضيق المستعدين الزاهين إلى غير ذلك . ومع هذا وذاك قد تمت إليكم بميزانية متوازنة في هذا الوقت العصيب فلها منا تباية من أهل مصر الشكر .

وأعتقد أن استقرار العمل ثلاثة أيام فقط في الأسبوع في المستشفيات القروية يمثل نصف مجهود مستعملها ولا يتفق مع الاقتصاد المنشود فضلا عن أنه يرمح نحو نصف مليون مريض من العلاج سنويا مع توفر الوسائل لعلاجهم إننا بذل مجهود قليل . وما زلت أرجو من حضرة صاحب الدعوة وزير الداخلية والمالية أن يشمل هذا الاقتراح سيايته لفائدة الفلاحين الفقراء ولأن تنفيذ بني عن إنشاء واحد وعشرين مستشفى قرويا على النظام الحالي تكلف إدارتها أكثر من خمسة وعشرين ألف جنيه سنويا كما لاحظ أن تنفيذ اقتراحات لجنة الموظفين التي صادقت عليها المالية ومجلس الوزراء في سنة ١٩٣١ لم يمتل في مشروع الميزانية مع أنه يخرج منها وفير ليس قليل .

(٣) موازنة ميزانية دار الكتب المصرية استمدت أخذ ١٠٥٧.١٠-جنيها من احتياطي الدولة لسد العجز وقد سمعا حضرة صاحب الدعوة وزير المالية يشول إن الاحتياطي مرصود على الأعمال الخاصة المنتمية لموارد الدولة . ولما اعتضده من إمكان اقتصاد مبلغ يوازي هذا المبلغ يرد للاحتياطي من بند ١١ إعامات من ميزانية مصروفات وزارة المعارف صفحة ١٩٠ من المذكرة رقم ١٠٥٠ وهو مبلغ ٧.١٠-جنيها ولا تلبية ٩.٢٠٠-جنيه وإعامات أخرى متددة فإن هذه الجنيئات المالية يحق لنا أن نخطر منها مساهمة الأمة في الاقتصاد خصوصا أن بعضها ميزانية متضمنة وفي غنى عن أية إعامات من الحكومة وأعضائها في يسر والحمد لله ويمكنهم القيام بمصروفات جدياتهم بدون الحاجة إلى أموال الدولة في هذه السنة المصرية .

الرئيس - لا يصير هذا كله مباحا للاشتغال .

مقرة الشيخ المرحوم الدكتور أحمد رفعي الرشيد بك - هذا هو مذهب امتناعي قد ذكرته . وخصوصا فيما هو خاص بميزانية الجامعة المصرية .

الرئيس - ميزانية الجامعة المصرية منفصلة عن ميزانية الدولة . ومع ذلك يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ستين صوتا من اثنين وستين . (تصفيق) .

(رقت الجلسة الساعة السابعة والدفقة الأربعين مساء وأعيدت الساعة الثامنة والدفقة الخامسة والتالين) .

(حضر حضرات أصحاب الدولة والمجال والمصادرة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ووزير الحفانية بالنيابة . وأحمد علي باشا وزير الأوقاف . وتوفيق دوس باشا وزير المواصلات . وعبد علي عيسى باشا وزير المعارف العمومية . وعمل جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية) .

فذلك، أرى حقاً على - أيها السادة - في ختام هذه الدورة أن أصبل
لحضراتكم هذه الحقيقة وأن أنشروها - وإن أسأل الله لكم الصحة والعافية
حتى إذا انتفضت هذه السلطة استعصمت ذلك النشاط اللازم لإدارة شؤون
البلاد .

وإذا ما رجعت حضراتكم إلى مدائنكم فراقكم أمكنكم - بما جيلتم وفطرتكم
عليه من الرغبة في تبين الحقائق وتحيصها - أن تعودوا إلينا بطائفة جديدة
من الاختيارات والمعلومات التي تساعدنا وإياكم على المضى بهذا البلد نحو
المثل الأعلى من الرق والإصلاح .

إننا لله من مولانا جلالة الملك المعظم وهو الهادي وهو المرشد لكل خير
لهذه البلاد .

(تصفيق حاد) .

(ثم وقف حضرة صاحب الدولة ورئيس المجلس وحلف بحياة جلالة
الملك ثلاثاً بقوله " يعيش جلالة الملك " فردد حضرات الأعضاء صفاته
واقفين) .

(تصفيق حاد) .

٧ - مرسوم

بمس الدعوة البرلمانية الثانية لفصل التشريعي الخامس

تلا حضرة صاحب الدولة استاميل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية والمالية مرسوماً بفض الدعوة هذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الإطلاع على المسألة ٩١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك
المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

يفض دور الانعقاد الثاني لفصل التشريعي الخامس .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به من وقت تبليغه
للبعثات

صدر بمرأى القية في غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٥ ريله سنة ١٩٣٢) .

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

استاميل صدق

(تصفيق حاد متواصل) .

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة والعشرون والأربعين مساءً

وأما إن ذكرت الحكومة ونجاحها ففرض أوجب أن أذكر مرشدنا
وهادينا أذكر سيد مصر ومليكها صاحب الجلالة نؤاد الأول بفتحته بما وصفه
عليها وتشيجه لما قامت هذه الحكومة ومجسداً للبلدان بما قاموا به
نظر هذه الأمة فانه أدعو أن يد في عمره وأن يبه الباقية ليجان أفضاله
وأفضال آبائه وأجداده على هذا البلد كما أدعوه تعالى أن يحيط ولي عهد
بين رعايته .

والآن أرجو إذا ما أفضى مجلسكم المقرر أن تؤيروا إلى مدائنكم وقرأكم
فتصرفوا في أمم مصر وتتفلقوا بين جميع الطبقات الذين يشعروا بكم بتطويع
ها هنا فتصرفوا على مطالعهم وتصرفوا حاجاتهم وتشتبعوا الأمم وتشتبعوا
كاملهم حتى إذا ما قدم في الدورة المقبلة بصحة تامة إن شاء الله وقام مقدم
صديرت أعمالكم كما هو شأنكم من رغبات هذا الشعب العظيم ذي التاريخ
الجلال المجد .

وقبل أن أختم كلمتي هذه لا يسنى إلا أن أظهر إعجابي وتقديري لعمه
سركبرام المجلس وموظفيه على ما قاموا به من حسن المعاملة وجلب
الخدمات .

وإلى الملقى بحسبة الله في أسعد الأوقات .

السلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق حاد) .

٦ - كلمة

حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة

حضرة صاحب الدولة **الروثة اسماعيل صدق باشا** (رئيس مجلس الوزراء) -
حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس . حضرات الشيوخ القديسين :

إني باسم الحكومة أقدم لحضراتكم بواجب الشكر على الكلمات الطيبة
التي تفضل بها دولة رئيس المجلس نحو عمل الحكومة وجهودها .

وإن أقرن هذا الشكر بعبارة الإعجاب والتقدير لما قام به مجلسكم
المقرر من جلال الأعمال ومن الدقة في البحث ومن الحكمة في الرأي مما
كان له أحسن الأثر وأفضله في القرارات التي صدرت منكم وفي الأعمال
التي كانت نية بكم ونيتكم .

وإن إذ أذكر البقرة يجب أن أقول - ولا أخشى القول - بأن
موقف مجلس الشيوخ وعمل مجلس الشيوخ كان البليل الحاسم القوي على
أن الحكومة لم تنطع النضر في تنفيذ تشكيكه عما كان عليه في الماضي فقد
كان من أثر هذا التشكيل أن ضم إلى هذا المجلس المقرر كفاءات البلاد
ذوى الخبرة من كبار رجالات الدولة . وهذا هو الذي يحقق الغرض الأسمى
من وجود هذا المجلس الذي أريد به شيان : التوازن من جهة . والخبرة
من جهة أخرى . وقد حققتم حضراتكم هذين العنصرين وهذين الشرطين
بما استحقتم عليه شكر البلاد وشكر الحكومة التي أشرفت بتبليها الآن .

(تصفيق) .

